

الْبَنَاءُ فِي شَرْحِ الْهَدَايَةِ لِلْأَبِي مُحَمَّدٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْعَيْنِي

المولوي مُحَمَّدُ عَمْرُ الشَّهِيرِ بَنَاصِرَ الْأَسْلَامِ الرَّامُفُورِي

تنبيه: متن الهداية في رأس الصفحة بحرف كبير وشرح البناء للعيني تحته ثم تعليقات المولوي محمد عمر مفصلاً بينها بخط.

الجزء الثاني

دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع

المكاتب: البناية المركزية - هاتف: ٢٤٤٧٣٩ - ص ب: ١١/٧٠٦١
٨٣٨٢٠٢
المطابع والمعمل: حارة حريك - شارع عبدالنور - هاتف: ٣٩٠٦٦٣ / ٨٣٧٨٩٨
برقياً: فكسي - تليكس: ٤١٣٩٢ فكر FIKR 41392 LE

بيروت
لبنان



قام بإخراج هذه الطبعة وتصحيحها

دار الفكر ببيروت

وجميع الحقوق محفوظة لها

الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

الطبعة الثانية : منقحة وبها زيادات

١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م

المساهمون في إخراج هذا الكتاب
مكتب التوثيق والدراسات في دار الفكر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الصلاة

(كتاب الصلاة)

أي هذا كتاب في بيان احكام الصلاة ، فارتفاع كتاب على انه خير مبتدأ محذوف ويجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر ، أي كتاب الصلاة هذا ، ويجوز نصب الكتاب على تقدير خذ كتاب الصلاة وقد مضى تفسير الكتاب في أول الكتاب .

ولما فرغ من بيان الطهارات التي فيها شروط الصلاة ، شرع في بيان الصلاة التي هي مشروطة ، فلذلك أخرها عن الطهارات لأن شرط الشيء يسبقه وحكمه تبع ، ثم معنى الصلاة في اللغة العامة الدعاء ، قال الله تعالى ﴿ وصل عليهم ﴾ ١٠٣ / التوبة أي ادع لهم . وفي الحديث إجابة الدعوة ، وإن كان صائماً فليصل أي فليدع بالخير والبركة . ومنه قول الأعشى :

وصبأ طاف يهود بها وبارزها وعليها ختم
وقابلها الريح في دنها وصل على دنها وارسم

يصف الحجرة يقول لها دعا لها بالسلامة والبركة . والصباء اسم من أسماء الحمر سميت بها للونها في الشعر ، فإن الصبغة بين الشعر . قوله أبرزها أي أظهرها . قوله وارسم ضبطه الاترازي بالشين المعجمة وهو غلط ، وإنما هو بالسين المهملة . قال الجوهري في فصل الرجل ارسم الرجل كبر ودعى ، ثم قال الأعشى وقابلها الريح إلى آخره ، ومادته من الرسوم بالمهمة ، وأما الرشم بالمعجمة فعناه الختم وهو قريب من معنى الرسم بالمهمة ، ولكن هاهنا لا يصلح أن يكون قوله ارشم بالمعجمة لأن معناه دعى عطفاً على قوله وصل ، ومضى أيضاً معنى الختم في آخر البيت الأول . وسميت الصلاة الشرعية صلاة لاشتغالها عليه ، قالوا هذا هو الصحيح وبه قال جمهور أهل اللغة .

وقيل هي مشتقة من صليت العود على النار إذا قومته . قال النووي وهذا باطل لأن لام الكلمة من الصلاة وبدليل الصلوات ، وفي صليت ياء فكيف يصح الاشتقاق مع اختلاف الحروف الأصلية ، قلت دعواه بالبطلان غير صحيح لأن اشتراط اتفاق الحروف الأصلية في الاشتقاق الصغير دون الكبير والأكبر ، وأيضاً فإن الجوهرى ذكر مادة صلى ثم قال الصلاة الدعاء وهو اسم يوضع موضع المصدر تقول صليت صلاة ، ولا يقال تصلية ، وصليت على النبي ﷺ ، وصليت العصا بالنار إذا لينتها وقومتها . وقال قيس ابن زهير :

فلا تعجل بامرك واستدمه فما صلى عصاك المستقيم

والمصلي قالى السابق ، وصليت اللحم وغيره أصله صلياً مثال رميته رمياً إذا شويته وصلى فلان بالنار بالكسر يصلي صلياً أحرف واصطليت بالنار وتصلطيت بها ، وذكر غير ذلك . ولم يفرق بين المادة الواوية والمادة البائية ، وفي الحقيقة ما يفرق بينها إلا برد الكلمة إلى الجمع والتصغير .

فإن قلت الصلاة لو كانت واوية كان ينبغى أن يقال صلوات ولم يقل ذلك . قلت هذا لا ينبغى أن تكون واوية لأنهم يلقبون الواو ياء إذا وقعت رابعة .

وقيل الصلاة مشتقة من الصلوات تشبیه الصلاة وهو ما عن يمين الذنوب وشماله . قال الجوهرى قلت هما العظمان الناتقان عن المعجزة . وقال المطرزي الصلاة هو العظم الذي عليه الاليتان ، لأن المصلي يحرك صلواته في الركوع والسجود . وقيل مشتقة من المصلى وهو الفرس الثاني من خيل السباق ، لأن رأسه قد تكون في السابق ، وقيل إن أصلها في اللغة التعظيم وسميت العادة المخصوصة صلاة لما فيها من تعظيم الرب عز وجل ، وقيل من الرحمة ، وقيل من الثوب من قولهم شاة مصلية وهي التي قربت إلى النار ، وقيل من اللزوم ، قال الزجاجي يقال صلى وأصله إذا لزم . وقيل هي الاقبال على الشيء وانكر غير واحد بعض هذه الاشتقاقات لأن لام الكلمة في الصلاة واو . وفي بعض الأقوال ياء فلا

يصح الاشتقاق مع اختلاف الحروف . قلت الجواب عنه ما ذكرته .

وأما معناها الشرعي فهو انها عبارة عن الاركان الممهودة والأفعال المخصوصة . قال الأكل رحمه الله سميت بالصلاة لاشتراكها على المعنى اللغوي فهو من المنقولات الشرعية . قلت إذا كان فيها زيادة مع بقاء اللغة تكون تفسيراً لا نقلاً لأنه لا يراعى المعنى اللغوي في النقل ، وفي المعنيين يكون باقياً ولكنه زيد عليه شيء آخر .

وسبب وجوب الصلوات الخمس أوقاتها وشرائطها ستة ، الطهارة وستر العورة ، واستقبال القبلة ، والوقت ، والنية ، وتكبيره الاحرام . وانما عد الوقت عن (١) الشروط مع انه سبب لأنه شرط للاداء وسبب للوجوب . وأركانها القيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة الأخيرة مقدار التشهد وحكمها سقوط الواجب بالأداء في الدنيا ، وحصول الثواب الموعود في الآخرة .

وحكمها تعظيم الله تعالى بجميع الأركان بالأعضاء ظاهرها وباطناتها تنزه عن عبدة الأوثان قولاً وفعلًا وهينة ، وثبوت نفس الصلاة بالكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب فقوله تعالى ﴿ ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً ﴾ ١٠٢ / النساء ، أي فرضاً مؤقتاً ، وغيرها من الآيات .

وأما السنة فحديث ابن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ انه قال بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصيام رمضان ، وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً . متفق عليه .

وأما الاجماع فقد أجمعت الأمة من زمن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا من غير تكبير منكرو ولا رد راد ، فمن أنكر شرعيتها فقد كفر بلا خلاف .

وأما فرضية الخمس فقوله تعالى ﴿ حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ﴾ ٢٣٨ /

(١) هكذا في الأصل . اهـ مصححه .

البقرة، وهذه الآية قاطعة الدلالة على فرضية الجنس لأنه تعالى فرض جميعاً من الصلوات والصلاة الوسطى معها وأقل جمع صحيح معه وسطى هو الأربع دون الثلاث، وما قيل إن اللام إذا دخل على الجمع يراد بها الجنس، لا يستقيم هاهنا لأنه إنما يراد به الجنس إذا لم يكن ثمة معهودة فهو منه، وهاهنا يرجع إلى المفروضات في الشرع. ولئن سلم حمله على الجنس لا يمكن حمله على أقل الجنس هاهنا بالإجماع ولا على كله بالإجماع فلم ير المراد أقل الجمع الذي يصح به الوسطى خمس على أن أكثر أهل اللغة لا تصير للجنس بدخول اللام بل يبقى جمعاً عاماً في أنواع المجموع، وهو اختيار صاحب الكشف والمفتاح فحينئذ لا يرد الاشكال وهو قوله تعالى ﴿فسيحان الله حين تمسون﴾ (١) / الروم أراد به المغرب والعشاء، وحين تصبحون أراد به الصبح وعشياً أراد به صلاة العصر وحين تظهرون الظهر (٢).

وأما السنة فحديث طلحة بن عبد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب قال جاء إلى رسول الله ﷺ رجل من أهل نجد ثائر الرأس يسمع دوي صوته ولا يفهم ما يقول حتى دنى رسول الله ﷺ فإذا هو يسأل عن الإسلام فقال رسول الله ﷺ خمس صلوات في اليوم (٣) واليلة، فقال هل علي غيرها قال لا إلا أن تطوع. رواه البخاري ومسلم. قوله ثائر الرأس أي متنفش الشعر وطلحة بن عبد الله أحد العشرة المبشرة بالجنة، قتل يوم الجمل لعشر خاؤون من جمادى الأولى سنة ست وثلاثين، ودفن بالبصرة.

فإن قلت متى فرضت الصلاة وكيف فرضت، قلت جاء في سند الحارث بن أبي أسامة من حديث أسامة بن زيد أن جبريل عليه السلام أتاه عليه السلام في أول ما

(١) ذكر المؤلف الآية إلى هنا فقط وتكملتها «وحين تصبحون» على ما يشرحه.

أهـ مصححه.

(٢) المؤلف يشرح آية لم يذكرها وهي ﴿وله الحمد في السماوات والأرض وعشياً وحين

تظهرون﴾ ١٨ / الروم.

(٣) في الأصل في النوم. أهـ مصححه.

أوحى اليه فعله الوضوء والصلاة . وابن ماجه بلفظ علمي جبريل عم^(١) الوضوء .
وذكر الحربي ان الصلاة قبل الاسراء كانت صلاة قبل غروب الشمس ، وصلاة قبل
طلوعها . قال الله تعالى ﴿ وسبح بحمد ربك بالعشي والابكار ﴾ ٥٥ / غافر . وذكر
الحكيم الترمذي ان أول فرض كتب على هذه الامة الصلاة وأهلها مسؤولون عنها يوم
القيامة ، في أول حشر من الحشور السبعة .

وفي صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين في
الحضر والسفر ، فأقرت صلاة السفر وزيد^(٢) صلاة الحضر . وفي الصحيح فرضت صلاة بمكة
ركعتين ركعتين فلما هاجر فرضت أربعاً وأقرت في صلاة السفر . وفي رواية بعد
الهجرة بسنة ، وفي مسند أحمد فرضت ركعتان ركعتان إلا المغرب فإنها كانت ثلاثاً .
وقال ابن عمر روي عن ابن عباس ان الصلاة فرضت في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين
وبذلك قال نافع وابن جبير والحسن بن جريج ، ولا خلاف في ان فرض الصلوات الخمس
كانت ليلة المعراج . وروى البيهقي من طرق موسى بن عقبة عن الزهري انه قال أمرني
رسول الله ﷺ قبل خروجه إلى المدينة بسنة ، وعن السدي فرض على رسول الله ﷺ
الخمس ببيت المقدس ليلة أسرى به قبل ثمانية عشر شهراً ، وقال القرطبي وعياض لا خلاف
ان خبيجة صلت مع النبي ﷺ بعد فرض الصلاة وانها توفيت قبل الهجرة بثلاث سنين ،
وقيل بخمس سنين . والعلماء مجمعون ان فرض الصلاة كان ليلة الاسراء .

فإن قلت ما الحكم في كون الظهر والعصر والمغرب والعشاء أربع ركعات ، والصبح ركعتين ،
والمغرب ثلاثاً ، قلت كل صلاة صلاها نبي فالفجر صلاها آدم عليه السلام حين خرج من
الجنة ، وأظلمت الدنيا عليه وجن الليل ، فلما انشق الفجر صلى ركعتين الأولى شكراً
للنجاة من ظلمة الليل ، والثانية شكراً لرجوع ضوء ذلك النهار ، فكان متطوعاً عليه

(١) هكذا في الاصل أي عليه السلام . ا هـ مصححه .

(٢) هكذا في الاصل والصحيح « وزيدت » . ا هـ مصححه .

وفرضاً علينا . والظهر صلاها إبراهيم عليه السلام حين أمر بذبح الولد وذلك عند الزوال
الاولى شكراً لزوال غم الولد ، والثانية لمجيء الغداء ، والثالثة لرضى الله تعالى ، والرابعة
شكراً لصبر ولده ، وكان متطوعاً وفرض علينا . والمصر صلاها يونس عليه السلام حين
انجاء الله تعالى من أربع ظلمات ظلمة الذلة ، وظلمة البحر ، وظلمة الحوت ، وظلمة الليل .
والمغرب صلاها عيسى عليه السلام الاولى لنفي الالوهية عن نفسه ، والثانية لنفي الالوهية
عن أمه ، والثالثة لاثبات الالوهية لله تعالى . والمشاء صلاها موسى عليه السلام حين خرج من
اليابس ودخل الطريق ، وكان في غم المرأة ، وغم أخيه هارون ، وغم
غرق فرعون ، وغم أولاده ، وشكراً لله تعالى حيث نجاه من الغرق وأغرق عدوه ، فلما
نجاه الله من ذلك كله ونودي من شاطئ الوادي صلى أربعاً شكراً تطوعاً فأمراً بذلك لينجيننا
الله من شر الشيطان .

* * *

باب المواقيت

أول وقت الفجر إذا طلع الفجر الثاني

(باب المواقيت)

أي هذا باب في بيان مواقيت الصلاة فأعرابه مثل اعراب كتاب الصلاة ، والمواقيت جمع ميقات والميقات ما وقت به أي حدد من زمان ، كمواقيت الصلاة ، أو مكان كمواقيت الاحرام ، ويقال المواقيت جمع وقت على غير القياس ، يقال وقت الشيء بوقته ، ووقته إذا بين حده . والتوقيت والتأقيت أن يجعل للشيء وقت يختص به وهو بيان مقدار المدة ، وأصل ميقات موقاة ، قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها . قال الجوهري الميقات الوقت المضروب للمصلي والموضع أيضاً ، يقال هذا ميقات أهل الشام ، للموضع الذي يحرمون منه .

ولما كانت الصلوات قسمين الاول لازمة كالحس والجمعة والعيد ، والثاني عارضة كصلاة الجنازة والكسوف والاستسقاء ونحوها ، واللازمة يلزم بأوقاتها ووقت فبعضها يتكرر في السنة مرة ، وبعضها في الجمعة مرة وبعضها في كل يوم خمساً ، كان معرفة الاوقات أهم معالم الصلوات . ولأن التوقيت سبب ، والسبب يقدم على المسبب فلذلك بدأ المصنف بباب المواقيت وله جهتان ، جهة انه وجه الشرط لأنه سبب للوجوب وشرط لاداء فلذلك استحق التقديم .

(أول وقت الفجر إذا طلع الفجر الثاني) قدم بيان وقت الفجر وكان الواجب أن يبتدىء وقت الظهر ، لأنها أول صلاة أمر فيها جبريل عليه السلام ، ولكن وقت الفجر وقت متفق في أوله وآخره ، ولأنه صلاة وجبت بعدم النوم ، والنوم أخو الموت فكان إيرادها بأول وقت يخاطب المرء بادائها اذ الخطاب على اليقظان لا على النائم ، ولأن صلاة الفجر أول من صلاها آدم عليه السلام حين أهبط من الجنة كما ذكرنا عن قريب .

فإن قلت كيف قلت وقت الفجر وقتها اختلف في أوله وآخره ، وقد قال أبو سعيد

وهو^(١) المعترض في الأفق وآخر وقتها ما لم تطلع الشمس

الاصطخري من الشافعية إذا أسفر يخرج الوقت وتكون الصلاة بعد طلوع الشمس قضاء . قلت هذا القول خارق للاجماع فلا يلتفت إليه . وقال ابن المنذر أجمع أهل العلم على من يصلي الصبح قبل طلوع الشمس انه يصلها في وقتها ، ولأن صلاة الفجر أول الخمس في الوجوب إذ لم يختلفوا في ان الصلوات الخمس في ليلة الاسراء فالفجر صبيحة ليلة وجوبها ، وذلك لما روى أنس بن مالك قال فرضت على النبي ﷺ الصلوات ليلة الاسراء به خمسين صلاة ثم نقضت حتى جعلت خمسا ، ثم نودي يا محمد انه لا يبدل القول لدي وان لك بهذه الخمس خمسين . رواه النسائي وأحمد والترمذي وقال حديث حسن صحيح .

وقال السروجي والشافعية بدؤوا بصلاة الظهر لامامة جبريل عليه السلام ، ثم قال ولنا انه عليه السلام بدأ بالفجر للسائل بالمدينة وهو متأخر عن الأول الذي هو فعل جبريل عليه السلام وناسخ لبعضه فلهذا استحسنوا تربيته ، قلت بدأ محمد في أصل الجامع الصغير بصلاة الظهر . وقال الاترازي لأنها أول صلاة الفجر فالضاف محذوف . قوله إذا طلع الفجر الثاني أي الصادق . وفي الجمهرة اختلف المشايخ في ان العبارة لأول طلوعه أو لاستطارقه وانتشاره . (وهو) أي الفجر الثاني (البياض المعترض في الأفق) أي في أفق السماء وهو طرفه وناحيته . قال الجوهري الافاق النواحي الواحد افق وافق مثل عشر وعشر ، قال الاكمل احتز به عن الفجر الكاذب وفسره ايضاً على ما يأتي عن قريب ومقصوده ههنا بيان الفجر الثاني ، وهو الفجر الصادق الذي يدخل به وقت صلاة الصبح ، وهو الفجر المعترض اي المنتشر في الافق عرضاً لا يزال يزداد ، وسمي الصادق به لأنه صدق عن الصبح .

(وآخر وقتها) أي آخر وقت صلاة الفجر (ما لم تطلع الشمس) المراد به جزء قبل طلوع الشمس . وفي البدرية في قوله ما لم تطلع الشمس إطلاق اسم الكل على البعض لأن قوله ما لم تطلع للشمس يتناول من اول الوقت إلى ما قبل طلوع الشمس ، والمراد به

(١) هكذا في الأصل وفي الشرح زيادة كلمة - البياض - .

لحديث امامة جبريل عليه السلام فإنه ام رسول الله ﷺ فيها
في اليوم الاول حين طلع الفجر وفي اليوم الثاني حين اسفر جداً
وكادت الشمس تطلع .

جزء كما ذكرنا (لحديث امامة جبريل عليه السلام فإنه ام رسول الله ﷺ فيها في اليوم الاول
حين طلع الفجر وفي اليوم الثاني حين اسفر جداً وكادت الشمس تطلع) حديث امامة
جبريل عليه السلام رواه جماعة من الصحابة رضي الله عنه منهم ابن عباس وعبد الله بن
مسعود وابو هريرة وعمر بن حزم وابو سعيد الخدري وانس بن مالك وابن عمر وبريدة
وابو موسى الاشعري والبراء بن عازب .

اما حديث ابن عباس رضي الله عنه فرواه ابو داود والترمذي عنه ان النبي ﷺ قال
أمني جبريل عليه السلام عند البيت مرتين فصلى الظهر في الاولى منها حين كان الفيء مثل
الشراك ثم العصر حين كان ظل كل شيء مثله ، ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس
وافطر الصائم ، ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ، ثم صلى الفجر حين برق الفجر وحرم
الطعام على الصائم ، وصلى المرة الثانية الظهر حين كان ظل كل شيء مثله لوقت العصر
بالامس ، ثم صلى العصر حين كان ظل كل شيء مثليه ، ثم صلى المغرب لوقته الأول ، ثم
صلى العشاء الآخرة حين ذهب ثلث الليل ، ثم صلى الصبح حين اسفرت الارض ، ثم التفت
إلى جبريل عليه السلام فقال يا محمد هذا وقت الانبياء من قبلك والوقت فيما بين هذين
الوقتين . قال الترمذي حديث حسن . ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه ،
وابو بكر بن خزيمة في صحيحه .

فإن قلت في إسناده عبد الرحمن بن الحارث تكلم فيه احمد وقال متروك الحديث ،
ولينه النسائي وابن معين وابو حاتم الرازي ، قلت هذا الحديث هو العمدة في هذا الباب ،
ومثل هؤلاء الأئمة صححوه ، وعبد الرحمن بن الحارث وثقه ابن سعد وابن حبان ، وقال
ابن عبد البر في التمهيد ، وقد تكلم بعض الناس في حديث ابن عباس رضي الله عنه . هذا
الكلام لا وجه له ورواؤه كلهم مشهورون بالعلم ، وأخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن

عبد الرحمن بن الحارث باساده عن العمري عن عمر بن قافع بن حبيب بن معطم عن ابيه
عن ابن عباس رضي الله عنه نحوه .

واما حديث جابر فرواه الترمذي والنسائي عنه واللفظ له جاء جبريل عليه السلام إلى
النبي ﷺ حين مالت الشمس فقال قم يا محمد فصل الظهر حين مالت الشمس ، ثم مكث
حتى إذا كان في الرجل مثله جاء العصر فقال قم يا محمد فصل العصر ، ثم مكث حتى إذا
غابت الشمس جاءه فقال قم فصل المغرب فقام فصلها حين غابت الشمس ، ثم مكث إذا
غاب الشفق جاءه فقال قم فصل العشاء فقام فصلها ثم جاءه حين بطح الفجر بالصبح
فقال قم يا محمد فصل الصبح ، ثم جاءه من الغد كان في الرجل مثله فقال قم يا محمد فصل
الظهر ، ثم جاءه حين كان في الرجل مثليه فقال قم يا محمد فصل العصر ، ثم جاءه المغرب
حين غابت الشمس وقتاً واحداً لم تزل عنه فقال قم يا محمد فصل المغرب ، ثم جاءه للعشاء
حين ذهب ثلث الليل الاول فقال قم يا محمد فصل العشاء ، ثم جاءه الصبح حين اسفر جداً
فقال قم يا محمد فصل الصبح ، ثم قال ما بين هذين وقت كله .

قال الترمذي قال محمد يعني البخاري حديث جابر اصح شيء في المواقيت ، ورواه
ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه ؛ وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه لعله حديث
الحسين بن الاصفر ، وهو من جملة رواة وثقه النسائي وابن حبان . ورواه احمد واسحاق
ابن راهويه .

فإن قلت قال ابن القطان في كتابه هذا الحديث يجب أن يكون مرسل لأن جابراً لم
يذكر من حديثه بذلك ، وجابر لم يشاهد ذلك صحة الأمر لما علم انه انصاري ، وانما
صحت بالمدينة ولا يلزم بذلك من حديث ابن عباس رضي الله عنه وابي هريرة فإنهما روايا
امامة جبريل عليه السلام من قول النبي ﷺ قلت هذا ارسال غير ضار ، فمن ثم يبعد ان
يكون جابر سمعه من تابع غير صحابي . وقد اشتهر ان مراسيل الصحابة مقبولة والجهالة
غير ضارة .

واما حديث ابي مسعود فرواه ابن راهويه مطولاً ، ورواه في سننه مسند اسحاق ، ثم

قال انه منقطع لم يسمع ابو بكر من ابي مسعود رضي الله عنه وانما هو بلاغ . قلت ابي بكر هو ابن عمر وابن حزم وابو مسعود اسمعه عقبة بن عمرو الانصاري . وحديث ابي مسعود هذا في الصحيحين إلا انه غير مقيد ولفظها عن ابي سعيد الانصاري قال سمعت رسول الله ﷺ يقول نزل جبريل عليه السلام فأمني فصليت معه ، ثم جاء مرة أخرى فأمني فصليت معه وبحث بأصابعه خمس صلوات ثم قال بهذا امرت ، وليس في الصحيحين غير ذلك .

واما حديث ابي هريرة فعند البزار والنسائي والحاكم في مستدركه .
واما حديث عمرو بن حزم فعند عبيد الرزاق في مصنفه ، وعنه رواه اسحاق بن راهويه في مسنده .

واما حديث ابي سعيد الخدري فعند احمد في مسنده والطحاوي في شرح الآثار .
واما حديث انس فعند الدارقطني في سننه ، وقال ابن القطان في مسند محمد بن سعيد وهو مجهول ، والراوي عنه ابو حمزة ادريس بن يونس بن ساد الفراء ولا يعرف حاله .
واما حديث ابن عمر فعند الدارقطني ايضاً ، ورواه ابن حبان في كتاب الضعفاء واعله بمحبوب بن الجهم احد راويه .

واما حديث بريدة فعند مسلم ان رجلاً سأل النبي ﷺ عن وقت الصلاة اخرجته مطولاً .
واما حديث ابي موسى الاشعري رضي الله عنه فعند مسلم إلا ان فيه انه أخر المغرب في اليوم الثاني وان ذلك كان في صلاة النبي ﷺ في المدينة ، ثم الكلام في حديث ابن عباس رضي الله عنه ف قوله امني جبريل عليه السلام عند البيت ارا به الكعبة شرفها الله تعالى . واعترض النووي على الغزالي في قوله هذا الخبر عند باب البيت ، وقال المعروف عند البيت وليس له وجه لأن الشافعي هكذا رواه فقال حدثنا عمرو بن ابي سلمة بن عبد العزيز عن عبد الرحمن بن الحارث وفيه امني جبريل عليه السلام عند باب البيت . وهكذا رواه البيهقي والطحاوي ايضاً في شرح الآثار امني جبريل عليه السلام مرتين عند باب البيت .

قوله - حين زالت الشمس - ورد انها انحطاطها عن كبد السماء يسيراً . قوله - قدر الشراك - هو احد سوارد النعل التي تكون على وجهها وقدره ههنا ليس على معنى التحديد ، ولكن زوال الشمس لا يتبين إلا بأقل ما يرى من الظل وكان حينئذ يمكن هذا القدر والظل يختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة ، وانما بين ذلك في مثل مكة من البلاد التي تنقل فيها الظل ، فإذا كان أطول النهار واستوت الشمس فوق الكعبة لم ير شيء من جوانبها ظل فكل بلد يكون أقرب إلى خط الإستواء ومعدل النهار ويكون الظل فيه أقصر ، وكل ما بعد عنها إلى جهة الشمال يكون الظل فيه أطول قوله - حين كان ظله مثله - وفي بعض الرواية حين صار كل شيء مثله . قوله - حين غاب الشفق - وهو البياض عند أبي حنيفة على ما يأتي . قوله - حين حرم الطعام والشراب على الصائم - وهو أول طلوع الفجر الثاني الصادق . قوله - حين كان ظله مثله - وهو آخر وقت الظهر عند أبي حنيفة على ما يأتي إن شاء الله تعالى . قوله - وصلى بي المغرب حين أفطر للصائم - يعني حين غابت الشمس والإجماع على ان وقت المغرب غروب الشمس .

واختلفوا في آخر وقتها فقال مالك رحمه الله والأوزاعي والشافعي رضي الله عنهم لا وقت للمغرب إلا وقت واحد . وعن الشافعي ووقت المغرب يقدر وقوع فعلها فيه مع شروطها حتى لو مضى ما يسمع فيه ذلك فقد انقضى لوقت . وعند أبي حنيفة وأصحابه وقت المغرب من غروب الشمس إلى غروب الشفق وبه قال أحمد والثوري وإسحاق بن راهويه وهو قول الشافعي في القديم ، قال الثوري هو الصحيح واختاره النووي والخطابي والبيهقي والغزالي . وعن مالك ثلاث روايات أحدها كقولنا . والثانية كقول الشافعي في الجديد . والثالثة تبقى إلى طلوع الفجر هو قول عطاء وطاووس .

وقوله - وصلى أبي العشاء إلى ثلث الليل - يجوز أن يكون إلى ما هنا بمعنى في ، أي صلى في ثلث الليل ومنه قوله تعالى ﴿ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ ٨٧ - النساء أي في يوم القيامة ، وهذا وقت الاستحباب ، أما وقت الجواز ما لم يطلع الفجر . وقال الشافعي ومالك وأحمد وهو وقت الفجر . وأما آخره فعند أصحابنا ما لم يطلع الفجر . وقال

الشافعي إلى الانقضاء لأصحاب الرفاهية ولمن لا عذر له . وقال ومن صلى ركعة من الصبح قبل طلوع الشمس لم يفته الصبح وهذا في أصحاب الأعذار والضرورات . وقال مالك وأحمد وإسحاق من صلى ركعة من الصبح وطلعت الشمس أضاف إليها أخرى وقد أدرك الصبح . قوله - هذا وقت الأنبياء من قبلك - هذا يدل على أن الأنبياء عليهم السلام كانوا يصلون في هذه الأوقات ، ولكن لا يلزم أن يكون قد صلى كل منهم في جميع هذه الأوقات ، والمعنى أن صلاحهم كانت في هذه الأوقات فرأت طرفين بهم مثل هذا وإلا فلم تكن هذه الصلوات على هذه المواقيت إلا لهذه الأمة خاصة وإن كان غيرهم قدره لهم في بعضها الا ترى ان ما روى أبو داود في القسمة وفيه اغتبنوا بهذه الصلاة فانكم قد فضلتم بها على سائر الأمم . قوله - والوقت - مبتدأ . وقوله - ما بين هذين الوقتين - والإشارة إلى وقت اليوم الأول والثاني الذي ام فيها جبريل عليه السلام .

فإن قلت هذا يقتضي أن لا يكون الأول والآخر وقتاً لها ، قلت لما صلى في أول الوقت وآخره وجد البيان منه فعلاً وبقي الاحتياج إلى ما بين الأول والآخر قبتين ما يقول . وجواب آخر أن هذا بيان للوقت المستحب إذ الأداء في أول الوقت ما يتعين على الناس ، ويؤدي أيضاً إلى تقليل الجماعة ، وفي التأخير إلى آخر الوقت خشية الفوات فكان المستحب ما بينها مع قوله ﷺ خير الأمور أوسطها، ثم ان الشافعية فعلوا بإمامة جبريل عليه السلام في صفة امامة الفرض بالنفل ، وقالوا ان جبريل عليه السلام كان متنقلاً معلماً والنبي ﷺ معترض قلنا هذه دعوى فمن أين لهم انه كان متنقلاً أو مفترضاً اما كونه معلماً بين قالوا لا تكليف على مالك في هذه الشريعة وإنما هو على الجن والانس .

قلنا هذا لا يعلم عقلاً وإنما علم بالشرع ، وجبريل عليه السلام مأمور بالامامة بالنبي ﷺ ولم يؤمر غيره من الملائكة مالك ، فلما خص بالامامة جاز أن يخص بالفرضية ، وروى في حديث أبي مسعود في الصحيحين الذي مضى ذكره بهذا أمرت بضم التاء وفتحها ، أما الفتح فظاهر ، وأما الضم فيدل على أن جبريل كان مأموراً ولكن لم يعلم كيفية أمر الله تعالى له هل قال له بلغ قولاً أو فعلاً وكيف شئت ، ولا يقال أمره أن يبلغه قولاً ويبلغه فعلاً لأنه يكون مخالفاً غير ممثلاً .

ثم قال في آخر الحديث ما بين هذين الوقتين وقت لك ولأمتك ولا
معتبر بالفجر الكاذب وهو البياض الذي يبدو طولاً ثم يعقبه الظلام

فان قلت لا شك أن النبي ﷺ كان مقتدياً بجبريل عليه السلام والناس صلوا سواء قلت
في حديث عمرو بن حزم قال جبريل عليه السلام فصلى بالنبي ﷺ وصلى النبي بالناس
الحديث .

(ثم قال في آخر الحديث) أي قال جبريل عليه السلام في آخر حديث امامته (ما بين
هذين الوقتين وقت لك ولأمتك) أشار بهذين إلى الوقتين الذين صلى فيها جبريل عليه السلام في
اليوم الأول واليوم الثاني ، وقد مر أن هذا الحديث أخرجه جماعة من الصحابة ، وائس
في حديث واحد منهم هذا اللفظ بهذه العبارة ، فعبارة حديث ابن عباس والوقت فيما بين
هذين الوقتين وعبارة حديث جابر ما بين هذين وقت كله ، وعبارة حديث أبي مسعود
الأنصاري رضي الله عنه قال جبريل عليه السلام ما بين هذين وقت صلاة . وعبارة حديث أبي
هريرة رضي الله عنه ما بين هذين وقت ، بدون لفظة كلهما في حديث جابر رضي الله عنه ،
وفي طريق آخر لأبي هريرة أخرجه النسائي ثم قال الصلاة ما بين صلاتك أمس وصلاتك
اليوم . وفي حديث أبي موسى رضي الله عنه أن سائلاً سأل النبي ﷺ . الحديث ، وفي
آخره ثم قال أي النبي ﷺ أين السائل عن وقت الصلاة الوقت فيما بين هذين . وفي حديث
أبي بريدة وقت صلاتكم ما بين ما رأيتم . قوله - وقت - مرفوع على الإبتداء وخبره
مقدماً هو قوله - ما بين هذين - محل لك من الاعراب رفع لأنه صفة لقوله - وقت -
ومتعلق اللام محذوف تقديره وقت كائن لك .

(ولا معتبر بالفجر الكاذب) يعني الإعتبار بدخول وقت الصبح ، ولا في خروج
وقت العشاء (وهو البياض الذي يبدو طولاً ثم يعقبه الظلام) هذا تفسير الفجر الكاذب
وهو الذي يبدأ يظهر ضوءه مستطيلاً ذاهباً في السماء كذنب السرحان وهو الذنب يعقبه
ظلمة يعني بمضي أثره ويصير الجو أظلم ما كان ، ويسمى كاذباً لأنه يضيء ثم يسود ويذهب
النور فيختلف ويعقبه ظلمة فكان كاذباً ، والعرب تشبهه بذنب السرحان لمعينين أحدهما
طوله ، والثاني أن ضوءه يكون في الأعلى دون الأسفل ، كما أن الذنب يكثُر شعره في

لقوله عليه السلام لا يفرنكم اذان بلال ولا الفجر المستطيل وانما الفجر المستطير في الأفق ، أي المنتشر فيها . وأول وقت الظهر إذا زالت الشمس

أعلاه لا في أسفله ، والأحكام المتعلقة بالفجر الثاني دون الأول به يدخل وقت صلاة الصبح ، ويخرج وقت العشاء ، ويحرم الأكل والشرب والجماع على الصائم ، وينقضي الليل ويدخل النهار ، ولا يتعلق شيء من الأحكام بإجماع المسلمين (لقوله ﷺ لا يفرنكم آذان بلال ، ولا الفجر المستطيل ، إنما الفجر المستطير في الأفق) هذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي والترمذي رحمهم الله كلهم في الصوم ، واللفظ للترمذي من حديث سودة بن حنظلة عن سمرة بن جندب رضي الله عنهم قال قال رسول الله ﷺ لا يمنعنكم من سحورك اذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطير في الأفق . ولفظ مسلم لا يفرنكم من سحورك اذان بلال ولا بياض الأفق المستطيل هذا حتى يستطير هكذا . وحكى حماد سأله به قال يعني مفترضاً ولفظ الترمذي رضي الله عنه رواه أحمد رضي الله عنه وابن راهويه وأبو يعلى الموصلي في مسانيدهم ، والطبراني في معجمه ، وابن أبي شيبه في مصنفه . قوله - الفجر المستطيل هو الفجر الكاذب والفجر المستطير هو الفجر الصادق - وقد فسرهُ المصنف بقوله .

(أي المنتشر فيها) أي في الأفق ، وإنما أنث الضمير فيها إلى معنى الناحية وعليه قول ابن عباس رضي الله عنه يمدح النبي ﷺ .

وأنت لما ولدت أشرقَت الأرض وضاعت بنورك الأفق

قوله - ضاعت - لغة في أضاءت . ويحوز أن يكون الأفق واحداً وجمعاً كالفلك والمستطير المنتشر المتفرق في نواحيها ، والإستطارة والتطير التفرق والذهاب . والسين فيه للطلب كأنه يطلب الطيران في نواحي الأفق .

(وأول وقت الظهر) أي أول وقت صلاة الظهر (إذا زالت الشمس) وزوال الشمس عبارة عن ميلانها من جانب الشمال إلى اليمين لمستقبل القبلة . وفي المبسوط لا خلاف في أول وقت الظهر أنه يدخل بزوال الشمس إلا شيء نقل عن بعض الناس أنه يدخل إذا

لامامة جبريل عليه السلام في اليوم الاول حين زالت الشمس ؛

صار الفقيه بقدر الشراك . وقال النووي عن أبي الطيب هو خلاف ما اتفق عليه الفقهاء .
(لإمامة جبريل عليه السلام في اليوم الأول حين زالت الشمس) قد تقدم في حديث ابن عباس رضي الله عنه أمني جبريل عليه السلام عند البيت مرتين فصلى بي الظهر حين زالت الشمس .
وقد تقدم أيضاً حديث جابر رضي الله عنه جاء جبريل عليه السلام إلى النبي صلى الله عليه وسلم حين زالت الشمس . أخرجه الترمذي وغيره .

وفي حديث عمرو بن حزم قال جاء جبريل عليه السلام فصلّى بالنبي صلى الله عليه وسلم وصلى النبي بالناس من حين زالت الشمس الظهر .

وفي حديث بريدة ثم أمره بالظهر حين زالت الشمس عن قطر السماء . رواه عبد الرزاق رحمه الله ، وأخرج مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً وقت صلاة الظهر إذا زالت الشمس ما لم يحضر وقت العصر . وروى الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً ان الصلاة أولاً وآخرأ وأول وقت صلاة الظهر حين زوال الشمس .
وأخرجه مسلم أيضاً من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ثم أمر فأقام بالظهر حين زالت الشمس .

فإن قلت جاء عنه عليه السلام قال أمني جبريل عليه السلام عند البيت مرتين فصلّى الظهر في المرة الأولى حين كان الفقيه مثل الشراك . قلت هذا محمول على الفراغ منها ، والأحاديث المذكورة محمولة على الشروع فيها توفيقاً بين الأحاديث ، ويدل عليه قوله تعالى ﴿ أقم الصلاة لدلوك الشمس ﴾ ٧٨ - الإمراء أي لزوالها ، وهو قول ابن عمر وابن عباس وأنس وعائشة والحسن البصري . وقال النووي المراد به أنه حين زالت الشمس كان الفقيه حينئذ مثل الشراك من ورائه لا أنه آخر إلى أن صار مثل الشراك ، وهو أحد سيور النعل ، وهو يكون على وجهها ، والمعنى أن الظل قد رجع حين وقع على النعل والظل من أول النهار النخ . والفقيه لا يكون إلا بعد الزوال لأنه ظل فاء أي رجع . والفقيه مهموز معناه الرجوع ، والمراد هنا رجوع الظل من جانب المغرب إلى جانب المشرق .

وآخر وقتها عند أبي حنيفة رحمه الله إذا صار ظل كل شيء مثليه

(و آخر وقتها) أي آخر وقت الظهر (عند أبي حنيفة رضي الله عنه إذا صار ظل كل شيء مثليه) قال الأكل قولہ آخر الوقت إذا صار ظل كل شيء مثليه فيه تسامح لأن آخر الشيء منه ، فإذا صار ظل كل شيء مثليه خرج وقت الظهر عنده ، وكذا إذا صار مثله عندهما قال وتأويله آخر الوقت الذي يتحقق عنده خروج الظهر بدليل قوله فيما بعد - وآخر وقت المغرب حين يغيب الشفق يتحقق الخروج - قلت هذا كلام السفناني فإنه أخذ منه ، وملخص كلامه أن آخر الشيء من أجزاء ذلك الشيء فيكون وقت الظهر باقياً عنده عند الثلثين ، وعندما المثل . ورواية المنظومة يقتضي أن لا يبقى وقت الظهر على القولين على هذا التقديرين ، والذي في المنظومة هو قوله :

والعصر حين المراء يلقى ظله قد صار مثليه وقال مثله

فيحتاج إلى التوفيق بينها . فأجاب عنه يجوابين أحدهما ما ذكرناه ، والآخر أن المراد بآخر الوقت هو القرب منه الذي يتحقق الخروج عنده وهو نظير قوله تعالى ﴿ فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن ﴾ ٢٣٤ - البقرة أي قارب بلوغ أجلهن ، فكان لفظة آخر بمنزلة لفظ الأجل لأن كل منهما اسم لانتهاء الشيء ، ثم يذكر الأجل ويراد به القرب ويذكر ويراد به القرب ويراد به الإنقضاء .

ثم اعلم أن قول أبي حنيفة رحمه الله هذا رواية محمد رحمه الله عنه وهي المشهورة . وفي تأويل رواية الحسن وأبي حنيفة رضي الله عنهما حتى يصير ظل كل شيء مثله وبه قال أبو يوسف ومحمد وزفر والشافعي وأحمد رحمهم الله واختاره الطحاوي . وفي رواية أسد بن عمرو رضي الله عنه عن أبي حنيفة رضي الله عنه إذا صار ظل كل شيء مثله خرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثله سوى في الزوال . وروى الملق عن أبي يوسف رحمه الله عنه إذا صار الكل أقل من قائمتين يخرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر حتى يصير قائمتين ، وصححه الشيخ أبو الحسن الكرخي .

وفي المبسوط جعل رواية الحسن رواية محمد عن أبي حنيفة رحمهم الله وجعل الثلثين رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمهم الله . قال وروي عن أبي حنيفة رحمه الله في رواية الحسن إذا صار ظل كل شيء قائمته خرج وقت الظهر ، ولا يدخل وقت العصر

سوى فيء الزوال . وقالوا إذا صار الظل مثله وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله وفيء الزوال هو الفيء الذي يكون للأشياء وقت الزوال

حتى يصير الظل قامتين وبينهما وقت مهمل وهو الذي سمته للناس بين الصلاتين . وقال مالك إذا صار ظل كل شيء مثله دخل وقت العصر ولم يخرج وقت الظهر يبقى بعد ذلك قدر أربع ركعات صالحاً للظهر والعصر أداء . وحكي في المغني عن ربيعة أن وقت الظهر والعصر إذا زالت الشمس . وعن عطاء وطاوس إذا صار ظل كل شيء مثله دخل وقت العصر وما بعده وقت لهما على سبيل الاشتراك حتى تغرب الشمس . وقال إسحاق بن راهويه رضي الله عنه وأبو ثور والمزني وابن جرير الطبري إذا صار ظل كل شيء مثله دخل وقت العصر وبقي وقت الظهر قدر ما يصلي أربع ركعات ، ثم يتمحض الوقت للعصر وبه قال مالك رحمه الله وابن المبارك حتى لو صلى رجل الظهر حين صار الظل مثل الشخص وآخر فيه العصر كانا مؤديين .

وروى أبو نصير عن مالك وقت الظهر إلى أن يصير ظل كل شيء مثله وقت المختار ، وأما وقت الأداء يؤخر إلى أن يبقى إلى غروب الشمس قدر أربع ركعات في المبسوط . وقال مالك إذا زالت الشمس دخل وقت الظهر فإذا مضى مقدار ما يصلي فيه أربع ركعات دخل وقت العصر ولم يخرج وقت الظهر ، وكان الوقت مشتركاً بينهما إلى أن يصير الظل قامتين وهو فاسد لقوله ﷺ لا يدخل وقت صلاة حتى تخرج وقت صلاة أخرى . وفي الوجيز يروى هذا عن المزني أيضاً عن ابن جرير وعطاء أنه لا يكون تأخير الظهر إلى صفرة الشمس مفراطاً . وعن طاووس لا تفوت حتى الليل .

(سوى فيء الزوال) وهو الظل الذي يكون للأشياء وقت الزوال . وفي المجتبى زوال الشمس بفيء الزوال ، وقد مر أن الفيء مهموز وهو في اللغة الرجوع فلا يكون إلا بعد الزوال .

(وقالوا) أي قال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهم (إذا صار الظل مثله) أي إذا صار ظل كل شيء مثله (وهو) أي قولهما (رواية عن أبي حنيفة رحمه الله) رواه الحسن عنه (وفيء الزوال هو الفيء الذي يكون للأشياء وقت الزوال) أي وقت زوال

الشمس عن كبد السماء . وقال المرغيناني قال أبو حنيفة ما دام القرص في كبد السماء فإنه لم يزل وإن الخط يسيراً فقد زال . وعن محمد رحمه الله أنه يقوم الرجل مستقبل القبلة ، فإذا زالت الشمس عن يساره فهو الزوال . وأصح ما قيل في معرفة الزوال قول محمد بن شعاع أنه يفرز خشبة في أرض مستوية وتخط على رأس الظل خطاً ، فيجعل ما بلغ الظل علامة ما دام الظل ينقص عن الخط والعلامة فإنها لم تزل فإذا وقف ولم يزد ولم ينقص فهو وقت الزوال والاستواء ، فإذا أخذ في الزيادة فقد زالت الشمس . وقال السرخسي والمرغيناني هذا هو الصحيح .

وفي المبسوط الزوال يختلف باختلاف الامكنة والأزمنة ، وقد قيل لا بد أن يبقى لكل شيء في الزوال في كل موضع الأمكنة وضعاً والمدينة في أطول أيام السنة فلا يبقى بمكة وصنعاء ظل على الأرض ، وبالمدينة يأخذ الشمس المحيطان الأربعة ، وحكي عن أبي جعفر الراسي أن عند أطول النهار في الصيف يكون بمكة ظل من الأشخاص عند الزوال ستة وعشرين يوماً قبل انتهاء الطول ، وستة وعشرين يوماً بعد انتهاء الطول ، وفي هذه الأيام إذا لم ير للشخص ظل فإن الشمس لم تزل ، فإذا رأى الظل بعد ذلك فإن الشمس قد زالت . وعن أبي حامد إنما يكون الظل في يوم واحد في السنة ، وأما الزوال في نفس الأمر الذي لا يظهر فإنه يتقدم على ما يظهر لنا فلا اعتبار له ولا يتعلق به الحكم ، ولو لم يجد ما تقرر لمعرفة الوقت والقياس والأمثال فليعتبر بقامته وقامة كل إنسان ستة أقدام ونصف بقدمه . وقال الطحاوي عامة المشايخ سبعة أقدام من طرف سمت الساق ، وستة ونصف من طرف الابهام ، وإلى أشار البقالي في الأربعين . وحكي ابن قدامة في المغني عن أبي العباس السبخي على وجه التقريب أن الشمس تزل في نصف حزيران وهو بونه ^(١) على قدم وثلاث ، وهو أقل ما تزل عليه الشمس وفي نصف تموز وهو أبيب ونصف آذار وهو بشنس على قدم ونصف وثلاث ، وفي نصف آب وهو مسرى ونيسان وهو برودة على ثلاثة أقدام ، وفي نصف آذار وأيلول وهما برمهات وتوت على أربعة أقدام ونصف ، وفي نصف تشرين الأول

(١) سترجم كل شهر المذكورة إلى ما رادفه من اللغة الفارسية . اهـ مصححه .

لهما إمامة جبريل في اليوم الاول في العصر في هذا الوقت ، ولأبي
حنيفة رحمه الله قوله عليه السلام ابردوا بالظهر فإن شدة الحر من
فيح جهنم واشتد الحر في ديارهم في هذا الوقت ،

وشباط وهما بابيه وامشير على ستة أقدام ، وفي نصف تشرين ثاني وكلون ثاني وهما هاتور
وطوبية على تسع أقدام ، وفي نصف كانون الأول وهو كهيك على عشرة أقدام وسدس .
وهذا انتهى ما تزول عليه الشمس في إقليم العراق والشام وما بينها من البلدان ، فإذا
أردت معرفة ذلك فقف على أرض مستوية وعلم الموضع الذي انتهى إليه ذلك ، ثم ضع على
قدمك اليمنى بين يدي قدمك اليسرى والصق عقبك بإمهامك (١) فإذا بلغت ساعة هذا
القدر بعد انتهاء النقص فهو الوقت الذي زالت عليه الشمس ووجبت صلاة للظهر قبل طول
الآبار من ستة أقدام ونصف بقدم نفسه .

(لها) أي لأبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما (إمامة جبريل عليه السلام في اليوم الاول في
العصر في هذا الوقت) أي الوقت الذي جعل أبي حنيفة رحمه الله وقت الظهر ، وهو
ما إذا صار ظل كل شيء مثله . واختلفت نسخ الهداية في هذا الموضع ففي بعضها في اليوم الاول
في هذا الوقت ، وفي بعضها في اليوم الثاني أي إمامة الظهر ، وفي بعضها إمامة
للعصر في اليوم الثاني .

(وله) أي لأبي حنيفة (قوله عليه السلام ابردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم) هذا
الحديث أخرجه جماعة عن خلق كثير من الصحابة وسنين جميع ذلك في فصل بيان
الأوقات المستحبة . ويلفظ المصنف رواه البخاري في صحيحه من حديث الأعمش عن
أبي صالح عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ ابردوا بالظهر فإن شدة الحر من
فيح جهنم . قوله - ابردوا - أمر من الإبراد والفتح بالقاء وسكون الياء آخر الحروف
وفي آخره هاء وهو سطوع الحر وزفرانه . ويقال بالواو فأحت القدر تقوح إذا غلت .
وقد أخرجه مخرج التنبيه والتمثيل أي كأنه نار جهنم في حرها .

(واشتد الحر في ديارهم في هذا الوقت) يعني وقت صيرورة ظل كل شيء مثله . وأراد
بديارهم بار الحجاز .

(١) في الأصل بإمهامك . ٥١ . مصححه .

وإذا تعارضت الآثار لا ينقضي الوقت بالشك . وأول وقت العصر إذا خرج وقت الظهر على القولين ،

(وإذا تعارضت الآثار لا ينقضي الوقت بالشك) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقال يعارض حديث الإبراد حديث امامة جبريل عليه السلام ، لأن امامته في صلاة العصر في اليوم الأول فيما إذا صار ظل كل شيء مثله ، فدل ذلك على خروج وقت الظهر . وحديث الإبراد دل على عدم خروج وقت الظهر لأن اشتداد الحر في ديارم في ذلك الوقت ، الجواب أن الآثار أى الأحاديث إذا تعارضت لا ينقضي الوقت الثابت بيقين بالشك والم^(١) يكن ثابتاً بيقين هو وقت العصر لا يثبت بالشك .

فان قلت هل في الإبراد تحديد ، قلت روى أبو داود والنسائي رضي الله عنهما حديث ابن مسعود رضي الله عنه كان قدر صلاة رسول الله ﷺ للظهر في الصيف ثلاثة أقدام ، هذا يدل على التحديد . اعلم ان هذا الأمر يختلف في الاقاليم والبلدان ولا يستوى فيه جميع المدن والامصار وذلك لان العلة في طول الظل وقصره هو زيادة ارتفاع الشمس في السماء والمخاططة ، فكلمنا كانت إلى معاذة الرؤوس في مجراها أقرب كان الظل أقصر وكلما كانت أخفض ومن معاداتها كانت الرؤوس في مجراها أقرب كان الظل أطول ، رسول الله ﷺ بمكة والمدينة ثلاثة أقدام وهما من الاقليم الثاني ، ويذكرون أن الظل فيها في أول الصيف في شهر آذار ثلاثة أقدام وشيء ، ويثبت أن تكون صلاته إذا اشتد الحر متأخرة عن الوقت المعهود قبله ، فيكون الظل عند ذلك خمسة أقدام . وأما الظل في الشتاء فانهم يذكرون انه في تشرين الاول خمسة أقدام أو خمسة وشيء ، وفي كانون سبعة أقدام أو سبعة وشيء ، فيقول ابن مسعود رضي الله عنه ينزل على هذا التقرير في ذلك الاقليم دون سائر الاقاليم والبلدان^(٢) التي هي خارجة عن الاقليم الثاني .

(وأول وقت العصر) أى أول وقت العصر (إذا خرج وقت الظهر على القولين) أى قول أبي حنيفة رحمه الله في الرواية المشهورة عنه ، وقول صاحبيه فعنده إذا صار

(١) هكذا في الاصل ربما هي - إن لم - اه مصححه .

(٢) هذا الصحيح وفي الاصل « البلدان » . اه مصححه .

وآخر وقتها ما لم تغرب الشمس ، لقوله عليه السلام من أدرك ركعة
من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها .

ظل كل شيء مثله سوى في الزوال ودخل وقت العصر ، وعندما إذا صار ظل كل شيء
مثله وإنما قيل قول أبي حنيفة رحمه الله بالرواية المشهورة عنه احترازاً عن رواية أسد
عنه حيث يخرج الظهر ولا يدخل العصر ، فلا يكون أول العصر إذا خرج الظهر على تلك
الرواية . وفي المحيط الخلاف في وقت الظهر خلاف في أول وقت العصر . قلت هذا على
المشهور من القولين .

وقال الشافعي وأحمد رضي الله عنهما إذا زاد على المثل انى يدخل أول وقت العصر .
واختلف الشافعية في هذه الزيادة على ثلاثة أوجه أحدها : الظل إلى المثل وإلا فالوقت
قد دخل قبل حصول الزيادة بمجرد المثل ، فتكون الزيادة من وقت العصر .

والثاني : أنها من وقت الظهر وإنما يدخل وقت العصر بعدها وهذا يخالف لقول جبريل
عليه السلام والنبي ﷺ الوقت فيما بين هذين .

الثالث : أنها ليست من وقت الظهر ولا من وقت العصر بل هي وقت مهمل فاصل
بين الوقتين .

(وآخر وقتها ما لم تغرب الشمس) أي آخر وقت العصر غروب الشمس ، وهو قول
أكثر أهل العلم وبه قال الشافعي في الصحيح الذي نص عليه . وقال الحسن بن زياد تغير
الشمس إلى الصفرة ، حكاه عنه قاضي خان رحمه الله . وقال البرخسي العبدة لتغير
القرص عنده وهو قول الشعبي رضي الله عنه . وقال النخعي تغير الضوء . وقال
الاصطخري وإنما صار ظل كل شيء مثليه خرج وقت العصر ويأثم بالتأخير بعدها
ويكون قضاء .

(لقوله ﷺ من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها) هذا
الحديث رواه الأئمة الستة . قال البخاري عن عبد الله بن مسلم عن مالك عن زيد بن أسلم عن
عطاء بن يسار وبشر بن سعيد وعبد الرحمن بن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه عن
النبي ﷺ قال من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، ومن
أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر . ومسلم عن يحيى قال

قرأت على مالك إلى آخره نحوه . والترمذي عن إسحاق بن موسى الأنصاري عن معين عن مالك إلى آخره . وابن ماجه عن محمد بن صالح عن عبد العزيز بن محمد الداوردي^(١) عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن بشر بن سعيد وعن الأعرج يحدثونه عن أبي هريرة رضي الله عنه اه .

وأبو داود من حديث ابن عباس عن أبي هريرة رضي الله عنها قال قال رسول الله ﷺ من أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك ومن أدرك من الفجر ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك . والنسائي من حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ نحوه . وأخرجه ابن ماجه أيضاً من حديث عائشة رضي الله عنها . ومسلم أيضاً وابن حبان بعدد ألفاظ فمنها من صلى الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس لم تقته الصلاة ، ومن صلى العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس لم تقته الصلاة . وفي لفظ فقد أدرك الصلاة كلها ، وفي لفظ وليتم ما بقي ، وفي لفظ من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها .

وأخرج النسائي عن حماد بن هشام حدثني أبي عن قتادة عن عروة بن تميم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال إذا صلى أحدكم ركعة من صلاة للصبح ثم طلعت الشمس فليصل إليها أخرى . وأخرج أيضاً عن همام قال سئل قتادة عن رجل صلى ركعة من صلاة الصبح ثم طلعت الشمس فقال حدثني جلاس عن أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال يتم صلاته . وجه الاستدلال بهذا الحديث على وجوه .

الأول : انه يدل على ان آخر وقت العصر هو غروب الشمس وان الذي يؤخر صلاة العصر عن صيرورة ظل كل شيء مثليه غير مفرط ، وبه قال زفر ومالك في رواية ابن وهب عنه ، وذلك أن معنى قوله ﷺ فقد أدركها أى أدرك وجوبها حتى إذا أدرك الصبي قبل غروب الشمس ، أو أسلم الكافر ، أو أفاق المجنون . أو طهرت الحائض يجب عليه صلاة العصر ولو كان الوقت الذي أدركه جزءاً يسيراً لا يسع فيه الأداء ، وكذلك الحكم قبل طلوع الشمس .

(١) في تقريب التهذيب هو عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدار الداوردي وليس الداوردي والله أعلم . اه مصححه .

فإن قلت قيل في الحديث ركعة فينبغي أن لا يعتبر أقل منها قلت قيد الركعة فيه خرج مخرج الغالب ، فإن غالب ما يمكن معرفة الإدراك به ركعة ونحوها ، حتى قال بعض الشافعية إنما أراد رسول الله ﷺ بذكر الركعة البعض من الصلاة لأنه قد روي عنه أنه من أدرك ركعة من العصر ومن أدرك ركعتين من العصر ومن أدرك سجدة من العصر ، وأشار إلى بعض الصلاة مرة بركعة ومرة بركعتين ومرة سجدة ، والتكبير في حكم الركعة لأنها بعض الصلاة فمن أدركها فكأنه أدرك ركعة .

فإن قلت المراد من السجدة الركعة على ما روى مسلم حدثني أبو طاهر وحرمة كلاهما عن ابن وهب والسياق كله لحرملة قال أخبرني يونس عن ابن شهاب أن عروة بن الزبير حدثه عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ من أدرك من العصر سجدة قبل أن تغرب الشمس ، أو من الصبح قبل أن تطلع فقد أدركها ، والسجدة إنما هي الركعة . قلت فسر السجدة حرمة وكذا فسر الامام لأنه يعبر بكل واحد منها عن الآخر وأياً كان فالمراد ببعض الصلاة ، وأدرك بشيء منها وهو يطلق على الركعة والسجدة وما دونها مثل تكبيرة الاحرام . وحديث من أدرك سجدة رواه أحمد عن أبي هريرة رضي الله عنه . الوجه الثاني : أن الوقت الذي يدرك فيه قبل غروب الشمس ولو كان جزءاً يسيراً لا يسع فيه الأداء وقت وجوب الصلاة عليه ، لأن معنى قوله فقد أدرك وجوبها كما ذكرنا . وقال زفر ما لم يحسد وقتاً يسع فيه الأداء حقيقة . وعن الشافعي قولان فيما إذا أدرك دون ركعة كتكبيرة مثلاً أحدهما لا يلزمه ، والآخر يلزمه وهو أصحهما . الوجه الثالث : فيه دليل صريح في أن من صلى ركعة من العصر ثم خرج الوقت قبل سلامه لا تبطل صلاته وهذا بالإجماع ، وأما في الصحيح فكذلك عند الشافعي ومالك وأحمد رضي الله عنهم ، وعند أبي حنيفة رحمه الله تبطل صلاة الصبح بطلوع الشمس فيها . وقالت الشافعية الحديث حجة على أبي حنيفة حيث عمل به في العصر ولم يعمل به في الصبح ، قلت من وقف على ما مر عليه أبو حنيفة عرف أن الحديث ليس بحجة عليه تمامه حديث هو حجة عليهم ، فنقول لا شك أن الوقت سبب للصلاة وظرف لها ولكن لا يمكن أن يكون كل الوقت سبب لأنه لو كان كذلك يلزم تأخير الأداء عن الوقت ، فتمين

وأول وقت المغرب إذا غربت الشمس

أن يحصل بعض الوقت سبباً وهو الجزء الأول لسلامته عن الزحام ، فإن اتصل به الأداء تقرر السبب ولا ينتقل إلى الجزء الثاني والثالث والرابع وما بعده إلى ما يمكن منه من عقد التحريم إلى آخر جزء من أجزاء الوقت ، ثم هذا الجزء إن كان صحيحاً بحيث لا ينسب إلى الشيطان ولم يوصف بالكراهة كما في الفجر عليه كاملاً حتى لو اعترض الفساد في الوقت بطلوع الشمس في خلال الفجر فسد خلافاً لهم ، لأن ما وجب كاملاً لا يتأدى بالناقص كالصوم المنذور المطلق ، أو صوم القضاء لا يتأدى في أيام النحر والتشريق وإن كان هذا الجزء ناقصاً بأن صار منسوباً إلى الشيطان كالمصر في وقت الآخر أو وجب ناقصاً لأن نقصان السبب مؤثر في نقصان المسبب ، فساوى نصف النقصان لأنه ما لزم كما إذا نذر من صوم يوم النحر وأداه فيه ، فإذا غربت الشمس في أثناء الصلاة لم يفسد العصر لأنه ما بعد الغروب كامل كما دل فيه لأن ما وجب ناقصاً يتأدى كاملاً بطريق الأولى . فإن قلت يلزم أن يفسد العصر إذا شرع فيه الجزء الصحيح ومدتها إلى أن غربت . قلت لما كان الوقت تبعاً جاز له قبله كل الوقت فينتقي الفساد الذي يصل فيه بالبناء لأن الاحتراز عنه مع الإقبال على الصلاة متعذر .

وأما الحديث الذي هو حجة عليه فهو ما رواه مسلم عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال وقت صلاة الصبح من صلاة الفجر ما لم تطلع الشمس فإذا طلعت الشمس فأمسك عن الصلاة فإنها تطلع بين قرني الشيطان . وقال الطحاوي ورد هذا الحديث أي حديث من أدرك كان قبل نفيه ~~في صلاة~~ من الصلاة في الأوقات المكروهة .

(وأول وقت المغرب إذا غربت الشمس) أي أول وقت صلاة المغرب وقت غروب الشمس . قال بعض الشراح وهذا إجماع . وعند الشيعة لا يدخل وقتها حتى يشتبك النجوم . قلت وعند طاووس وعطاء بن رباح ووهب بن منبه رحمهم الله أول وقت المغرب حين طلوع النجم أي ^(١) احتجبت الشيعة بما روي أنه ﷺ صلى المغرب عند اشتباك النجوم . واحتج طاووس ومن معه بما رواه مسلم من حديث بصرة الغفاري قال صلى بنا

(١) هكذا في الأصل وربما هناك كلام ناقص . ٨١ مصححه .

وآخر وقتها ما لم يغيب الشفق . وقال الشافعي رحمه الله مقدار ما يصلي فيه ثلاث ركعات

رسول الله ﷺ العصر بالمحضر فقال ان هذه الصلاة عرضت على من كان قبلكم فضيعوها فمن حافظ عليها كان له من الاجر مرتين ، ولا صلاة بعدها حتى يطلع الشاهد والشاهد النجم . وأخرجه النسائي والطحاوي أيضاً وأبو بصرة بفتح الباء الموحدة وسكون الصاد المهمة واسمه حميد بضم الحاء المهمة وفتح الميم وسكون الياء آخر الحروف ، وقيل جميل بالميم والأول أصح . قوله - بالمحضر - بفتح الميم وسكون الحاء المهمة وفي آخره ضاد معجمة ، وهو الموضع الذي ترى فيه الإبل المحض وهو ماء ملح وإبر من ثدا إثبات كالرمت والأم والطرفاء ونحوها .

والجواب عن حديث الشيعة ما قال النووي باطل لا يعرف ولو عرف يحمل على الجواز ، وعن حديث مسلم ما قاله الطحاوي وكان قوله عندنا والله أعلم ولا صلاة بعدها حتى يرى الشاهد ، يحتمل أن يكون هذا هو آخر الحديث من قول النبي ﷺ كما ذكره الليث وهو من روايته ويكون الشاهد هو الليل ، ولكن الذي رواه عن الليث فأول ان الشاهد هو النجم ، فقال ذلك من رأيه لا عن النبي ﷺ وقد تواترت الأخبار عن رسول الله ﷺ انه كان يصلي المغرب إذا توارت الشمس بالحجاب .

فإن قلت إذا كانت الزيادة عن ثقة يعمل بها حينئذ إذا لم تخالفها الآثار الصحيحة ، وقد تكاثرت الأحاديث الصحيحة انه ﷺ كان يصلي المغرب عقيب غروب الشمس وحث أمته على تعجيله حيث قال لا تزال أمتي بخير أو قال على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب إلى أن يشتبك النجوم رواه أبو داود والحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط مسلم .

(و آخر وقتها ما لم يغيب الشفق) وبه قال الثوري وأحمد وأبو ثور وإسحاق وداود وابن المنذر وهو قول الشافعي في القديم ، واختاره من سمى إلى الحديث من أصحابه كابن خزيمة والخطابي والبيهقي والبغوي في التهذيب والقرطبي في الأخبار وصححه المعجلي وابن الصلاح . وقال النووي هو الصحيح .

(وقال الشافعي رحمه الله مقدار ما يصلي فيه ثلاث ركعات) أي قال الشافعي رحمه

لأن جبريل عليه السلام أم في اليومين في وقت واحد ولنا قوله عليه السلام أول وقت المغرب حين تغرب الشمس وآخر وقتها حين يغيب الشفق

الله وقت صلاة المغرب قدر ما يصلي فيه ثلاث ركعات وهو قوله الجديد . وقال الغزالي في وقت المغرب قولان أحدهما : انه يمتد إلى غروب الشفق ، وإليه ذهب أحمد . والثاني : إذا مضى بعد الغروب وقت وضوئه واذان وإقامته وقدر خمس ركعات فقد انقضى الوقت كذا في الوسط ، ويقال وينبغي أن يكون سبع ركعات لأنه يصلي ركعتين عندهم قبل فرض المغرب ومقدار ما يكسر سورة الجوع من الأكل في حق الصائم لقوله ﷺ إذا وضع العشاء وأحدكم صائم فأدوا به قبل أن تصلوا وهو قول الأوزاعي ، وقال الأكل ما ذكره المصنف من جهة الشافعي رضي الله عنه ليس بكاف . قلت ما التزم المصنف أن يذكر مذهب الشافعي رضي الله عنه وغيره من المخالفين على وجه الكفاية على أن الذي ذكره هو الذي ذكره في الحلية . وعن الإمام مالك رضي الله عنه ثلاث روايات أحدها كقولنا ، والثانية كقول الشافعي رضي الله عنه في الجديد . والثالثة تبقى إلى طلوع الفجر وهي قول عطاء وطاوس رضي الله عنهما .

(لأن جبريل ﷺ أم في اليومين في وقت واحد) ولو كان الوقت يمتد لم يؤم جبريل ﷺ في اليومين في وقت واحد لانه كان يعلم أول الوقت وآخره .

(ولنا قوله ﷺ أول وقت المغرب حين تغرب الشمس وآخر وقتها حين يغيب الشفق) هذا الحديث بهذه العبارة لم يذكره أحد ولكن بمعناه رواه مسلم رضي الله عنه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم قال رسول الله ﷺ عن وقت الصلاة . الحديث ، وفيه وقت صلاة المغرب إذا غابت الشمس ما لم يسقط الشفق ، وفي رواية ما لم يغيب الشفق . ولمسلم أيضاً من حديث أبي موسى رضي الله عنه ان سائلاً أتى النبي ﷺ فسأله عن مواقيت الصلاة الحديث فأقام المغرب حين وقعت الشمس ثم أمره فأقام العشاء حين غاب الشفق وله أيضاً من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال وقت صلاة الظهر إذا زالت الشمس . الحديث ، وفيه وقت صلاة المغرب ما لم يغيب الشفق .

وما رواه كان للتحرز عن الكراهة، ثم الشفق هو البياض الذي في
الافق بعد الحمرة عند أبي حنيفة رحمه الله، وعندهما هو الحمرة، وهو
رواية عن أبي حنيفة رحمه الله، وهو قول الشافعي رحمه الله

(وما رواه) أي والذي رواه الشافعي رضي الله عنه من امامة جبريل عليه السلام في
اليومين في وقت واحد (كان للتحرز عن الكراهة) لان تأخير المغرب إلى آخر الوقت
مكروه فسقط التعلق به . وجواب آخر أن معناه بدأها في اليوم الثاني حتى غربت الشمس
ولم يذكر وقت الفراغ فيحتمل أن يكون الفراغ عند مغيب الشفق ، ويكون بين هذين
إشارة إلى ابتداء الفعل في اليومين وإلى آخر الفعل في اليوم الثاني . وفي المبسوط والأسرار
وحجتنا ما روي عن ابن عمر رضي الله عنه انه عليه السلام قال وقت المغرب ما لم يسقط ثور
الشفق بالثاء المثلثة أي ثورانه وانتشاره وفي رواية أبي داود فور الشفق بالقاء وهو بمعناه
وهو صريح في امتداد وقت المغرب حتى يغيب الشفق ، قال النووي وهو الصواب الذي
لا يجوز غيره إلا ان التأخير عن أول الغروب مكروه فلذلك لم يؤخره جبريل عليه السلام فانه
أما يعلمه المباح من الاوقات ألا ترى أنه لم يؤخر العصر إلى الغروب والوقت باق ولا
المساء إلى ثلث فكان بعد وقت المساء بالاجماع على ان المصير على ما روينا أولى لانه كان
بالمدينة ، وما رواه كان بمكة ، وآخر ابن عمر رضي الله عنه رواها حتى يرى نجماً طالها
أعتق رقبة ، وعمر رضي الله عنه رأى نجمين أعتق رقتين .

(ثم الشفق هو البياض الذي في الافق بعد الحمرة عند أبي حنيفة رحمه الله) وهو قول
أبي بكر الصديق وأنس ومعاذ بن جبل وعائشة رضي الله تعالى عنهم أجمعين ورواية ابن
عباس وأبي هريرة رضي الله عنهما وبه قال عمر بن عبد العزيز والاوزاعي وزفر والمزني
وابن المنذر والخطابي واختاره المبرد وثلث رضي الله عنهم .

(وقالوا) أي أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما (وهو) أي الشفق هو (الحمرة) وبه
قال مالك وأحمد وداود وعن أحمد انه في البياض والحمرة في الصحراء (وهو) أي قولها
هو كون الشفق حمرة (رواية عن أبي حنيفة رضي الله عنه) رواه عنه أسد بن عمرو
(وهو) أي قولها هو (قول الشافعي رضي الله عنه) وعن الصحابة قول عمر وابنه عبد

لقوله عليه السلام الشفق هو الحمرة . ولأبي حنيفة رحمه الله قوله عليه السلام وآخر وقت المغرب إذا اسود الأفق .

الله وشداد بن أوس وعبادة بن الصامت رضي الله عنهم ، والصفرة التي بين البياض والحمرة المذهب عندهم أنها تلحقه بالبياض ، وقيل الشفق اسم للحمرة والبياض لكن يطلق على أحمر غير قاني ، وبياض غير راصح كالقراء ، ونقل الحربي عن أحمد رضي الله عنه إذا غاب الشفق وهو الحمرة في السفر والبياض في الحضر . ونقلوا عن الخليل والقراء أنه الحمرة . وقال الأزهري الشفق عند العرب الحمرة . وقال القراء يقول العرب على فلان ثوب مصبوغ كأنه الشفق .

(لقوله ﷺ الشفق هو الحمرة) هذا الحديث رواه الدارقطني في سننه من حديث عتيق بن يعقوب حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ الشفق الحمرة وذكره كذلك في كتابه غرائب مالك غير موصول بالاسناد ، فقال جواب في أصل أبي بكر أحمد بن عمرو بن جابر المكي رضي الله عنهم بخط يده نبأ علي بن عبد الله الطالبي ثنا هارون بن سفيان السلمي حدثني عتيق به قال حديث غريب ورواته كلهم ثقات . وأخرجه في سننه موقوفاً على ابن عمر وعلى ابن (١) أبي هريرة رضي الله عنهم . وقال البيهقي في المعرفة روى هذا الحديث عن عمر وعلى بن عباس وعبادة بن الصامت وشداد بن أوس وأبي هريرة رضي الله عنهم ، ولا يصح عن النبي ﷺ فيه شيء . ورواه ابن عساكر من حديث أبي خرافة وجعله مثلاً لما رفعه المخرجون من الموقوفات ، وقال النووي روى هذا الحديث مرفوعاً إلى النبي ﷺ وليس بثابت .

(وله) أي ولأبي حنيفة رضي الله عنه (قوله ﷺ وآخر وقت المغرب إذا اسود الأفق) هذا الحديث بهذا اللفظ غريب لم يرد هكذا ، وإنما روى أبو داود رضي الله عنه ﷺ قال نزل جبريل ﷺ وأخبرني بوقت الصلاة . الحديث ، وفيه ويصلي العشاء حين اسود الأفق . ورواه ابن حبان في صحيحه ، وقد استدلل غيره لأبي حنيفة رضي الله عنه

(١) هكذا في الاصل وربما قصد وعلى أبي هريرة فتكون بن زائدة . اهـ مصححه .

وما رواه موقوف على ابن عمر رضي الله عنه

بحديث النعمان بن بشير رضي الله عنه انه قال انا أعلم الناس بوقت هذه الصلاة - صلاة العشاء - كان رسول الله ﷺ يصليها حين سقط القمر لثالثه . رواه أبو داود والنسائي وأحمد رضي الله عنهم ، ويروى بسقوط القمر لثالثه اللام في الموضعين للتوقيت أي لوقت سقوط القمر ليلة ثالثة كما في قوله تعالى ﴿ أقم الصلاة لليلك الشمس ﴾ ٧٨/الاسراء أي لوقت دلوها وسقوط القمر وقوعه للغروب ويغرب القمر في الليلة الثالثة من الشهر على مضي ستة وعشرين درجة من غروب الشمس .

وقال السروجي وقد جاء في الحديث وقت العشاء إذا ملأ الظلام الضراب ، قيل هي الجبال للصغار وقال صاحب الدراية وفي رواية إذا دارام الليل يستوي الأفق في الظلام ، وإنما يكون ذلك إذا ذهب البياض كله ، قلت لم يبين كل منها حال الحديث الذي رواه ولا من رواه ، وقال الشفق بالبياض البقي لأنه مشتق من الرقة ، ومنه شفقة القلب وهي رقة القلب ، ويقال ثوب شفيق إذا كان رقيقاً ، ولأن الفجر يكون قبله حمرة يتلوها بياض الفجر فكانت الحمرة والبياض في ذلك وقتاً لصلاة واحدة وهي الفجر فإذا خرجا خرج وقتها ، فالنظر على ذلك أن تكون الحمرة والبياض في ذلك المغرب وقتاً واحداً . وقالوا البياض يبقى إلى نصف الليل . وقيل لا يذهب البياض في لبالي الصيف بل يتفرق في الأفق ، ثم يجتمع عند الصبح . وقال الخليل بن أحمد رأيت البياض بمكة ليلاً فما ذهب إلا بعد نصف الليل قلنا ان صح هذا فهو محمول على بياض الجو وذلك يغيب آخر الليل .

وأما البياض الذي هو رقيق الحمرة فذلك يتأخر بعدها ثم يغيب . وفي المبسوط قال أبو حنيفة رضي الله عنه الحمرة أثر الشمس ، والبياض أثر النهار ، فما لم يذهب قبل ذلك لا يصير ليلاً مطلقاً . وقولها أوسع للناس وقول أبي حنيفة رضي الله عنه أحوط . وقيل يؤخذ بقولها في الصيف لقصر الليل ، ويقال البياض إلى ثلث الليل أو نصفه وفي الشتاء لقوله بطولها وعدم بقاء البياض البتة كذا في المجتبى .

(وما رواه موقوف على ابن عمر رضي الله عنه) أي ما رواه الشافعي رضي الله عنه موقوف على عبد الله بن عمر رضي الله عنه غير مرفوع على ما ذكرناه . قال الاترازي وإنما

ذكره مالك في الموطأ

قال المصنف وما رواه ولم يقل وما رووه بضمير الجمع ، وإن كان أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما أيضاً يرويان هذا الحديث إلزاماً للحجة على الشافعي رضي الله عنه ، لأن المرسل عنده ليس بحجة فكيف يحتج بما ليس بحجة على الخصم ، بخلاف أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما فإنهما يقولان بحجة المرسل والسند جميعاً فإن كونه موقوفاً على الصحابي لا يكون قادحاً عندهما . وأيضاً قول الصحابي محمول على السماع عندنا وعند الشافعي رضي الله عنه لا يقلد أحداً منهم أصلاً فاقهه فقد غفل عنه الشارحون . قلت أبو يوسف ومحمد والشافعي رحمة الله عليهم أجمعين متفقون معه في هذه المسألة ، والثلاثة احتجوا بهذا الحديث بناء على أنه مرفوع ، والإلزام فيه للحجة ليس على الشافعي رضي الله عنه وحده بل الإلزام على الكل من جهة من أبي حنيفة رضي الله عنه ، ثم إن الحديث لما ظهر أنه موقوف عند أبي حنيفة رحمه الله خصه بذكر الشافعي رضي الله عنه لأنه ليس بحجة عنده ، فلذلك أفرد الضمير الذي في - روى - . وأما عند أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهم فهو حجة وليس في هذا الموضع أمر مشكل حتى يقول قد غفل عنه الشارحون .

وقال الأكمل قوله عليه السلام الشفق هو الحمرة . موقوف على ابن عمر رضي الله عنه ، والموقوف لا يصلح حجة . قلت هذا الكلام منه بعيد ^(١) جداً لأن مذهبه حجة الموقوف وهو أيضاً في حكم المرفوع لانا لا نظن في الصحابة إلا صدقاً وخيراً .

(ذكره مالك في الموطأ) أي ذكر هذا الموقوف الإمام مالك بن أنس رضي الله عنها في موطأه . وقال الاترازي ولم يصح في هذا النقل عن الموطأ نظر لأن مالكا لم يذكر فيه هذا الحديث ، بل قال قال مالك رضي الله عنه الشفق هو الحمرة التي في المغرب ، فإذا ذهب الحمرة خرج وقت المغرب . قلت هذا الذي ذكره في موطأ مالك رضي الله عنه من رواية يحيى ، ولو نظر في غيره لما أنكر لأن له كذا وكذا موطأ ، منها الموطأ من رواية محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله .

(١) في الأصل بعد والصحيح ما أثبتناه أو أن يقال - فيه بعد - ٥١ مضمحه .

وفيه اختلاف الصحابة رضي الله عنهم. وأول وقت العشاء إذا غاب الشفق وآخر وقتها ما لم يطلع الفجر لقوله عليه السلام وآخر وقت العشاء حين لم يطلع الفجر

(وفيه اختلاف الصحابة رضي الله عنهم) أي في الشفق لإختلاف الصحابة ، وقد ذكرناه عن قريب .

(وأول وقت العشاء إذا غاب الشفق) أي وأول وقت الآخرة عند غيبوبة الشفق . هذا إجماع على الخلاف في الشفق .

(وآخر وقتها ما لم يطلع الفجر) أي وآخر وقت صلاة العشاء عند طلوع الفجر الصادق وهو أيضاً إجماع لم يخالف فيه غير الاترازي فإنه قال بذهاب الثلث أو النصف يخرج الوقت ، وتكون الصلاة بعدما قضاء (لقوله ﷺ) وآخر وقت العشاء حين لم يطلع الفجر) هذا الحديث الذي بهذه العبارة لم يرد وهو غريب . وفي المبسوط روى أبو هريرة رضي الله عنه أنه ﷺ قال آخر وقت العشاء حين طلوع الفجر الثاني ، والمعجب من أكثر الشراح أنهم يستدلون بهذا الحديث ينسبون روايته الى أبي هريرة رضي الله عنه ، ولم يصح هذا الإسناد .

وتكلم الطحاوي رحمه الله في شرح الآثارها هنا كلاماً حسناً ملخصه أنه قال يظهر من مجموع الأحاديث أن آخر وقت العشاء حين يطلع الفجر ، وذلك أن ابن عباس وأبا موسى الأشعري وأبا سعيد الخدري رضي الله عنهم روى أن النبي ﷺ أخرها إلى ثلث الليل . وروى أبو هريرة وأنس رضي الله عنهم أنه أخرها حين أنصف الليل . وروى ابن عمر رضي الله عنه أنه أخرها حين ذهب ثلثا الليل . وروت عائشة رضي الله عنها أنه أتم بها حتى ذهب عامة الليل ، وكل هذه الروايات في الصحيح . قال فثبت بذلك أن الليل كله وقت له ، ولكنه أعلى أوقات ثلاثة ، فأما من حين يدخل وقتها إلى أن يمضي ثلث فاضل وقت صليت فيه ، وأما بعد ذلك إلى أن يتم نصف الليل ففي الفضل دون ذلك ، وأما بعد نصف الليل فدونه ، ثم ساق سنده عن نافع بن جبير قال كتب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى رضي الله عنه وصلى العشاء إلى الليل ولا يفصلها ولمسلم في قصة

وهو حجة على الشافعي رحمه الله في تقديره بذهاب ثلث الليل

ليونس عن أبي قتادة أن النبي ﷺ قال ليس في النوم تقريظ أن يؤخر صلاة حتى يدخل وقت الأخرى فدل بقاء الأول إلى أن يدخل وقت الأخرى وهو طلوع الفجر الثاني .

(وهو) أي قوله وآخر وقت العشاء حين يطلع الفجر (حجة على الشافعي رضي الله عنه في التقدير بذهاب ثلث الليل) أي في تقدير آخر وقت العشاء بذهاب ثلث الليل . قال الأكمل ووجه ذلك أنه يدل على قيام الوقت إلى الفجر ، وحديث امامة جبريل عليه السلام يدل على آخر الوقت هو ثلث الليل قمارضا ، فإذا تعارضت الآثار لا ينتفي الوقت الثابت يقينا بالشك أو يقول امامة جبريل عليه السلام لتفي ما وراء وقت الامامة عن وقت الصلاة بل لا يثبت ما كان فيه ، ألا ترى أنه ﷺ أم في اليوم الثاني حين أسفر ، والوقت يبقى بعده إلى طلوع الشمس ، وإذا لم يكن لتفي بقي ما روينا سالما عن المعارض فيكون حجة . قلت النبي قاله كله غير محرر ولا مطابق لتفرض الأمر من وجوه :

الأول : أن يمنع المعارضة لأن الحديث الذي ذكره المصنف غريب ، والذي استدله به الشافعي رضي الله عنه من امامة جبريل عليه السلام في اليوم الثاني من ثلث الليل صحيح فكيف يتأتى فيه المعارضة .

الثاني : ان الشافعي رضي الله عنه لم يقل أن وقت العشاء مقدر بذهاب ثلث الليل في الجواز .

وتحريم منعه ما ذكر في الحلية أن آخر وقت العشاء المختار إلى نصف الليل في القدم ، وبه قال أحمد رحمه الله في رواية ، وفي الجديد إلى ثلث الليل وبه قال مالك وأحمد رحمهما الله في رواية . وقت الجواز إلى طلوع الفجر ما لم يكن بيننا وبينه خلاف في الجواز ، فكيف يكون ذلك الحديث الغريب حجة عليه . وذكر في شرح الوجيز أن وقت العشاء ممتد إلى طلوع الفجر . وقال السروجي رضي الله عنه وآخر وقت العشاء إلى طلوع الفجر الثاني إجماع لم يخالف فيه غير الاصطخري فلا يعتبر خلافه .

فإن قلت قالوا قال الشافعي رضي الله عنه في باب إستقبال القبلة إذا مضى ثلث الليل فلا أراما إلا فائتة ، وهو يؤيد قول الاصطخري ، قلت في جلوه على قوات وقت الإختياري

وأول وقت الوتر بعد العشاء وآخره ما لم يطلع الفجر لقوله عليه السلام
في الوتر فصلوها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر ، قال رضي الله عنه
هذا عندهما ، وعند أبي حنيفة وقته وقت العشاء

وما مراد الأكمل إلا قول المصنف وهو حجة على الشافعي رضي الله عنه ولم يتأمل فيه
ورجع فيه إلى كتب مذهب الشافعي رضي الله عنه بما قاله من غير تحقيق .

الثالث : أن قوله إذا لم يكن للنفى بقي ما روينا سالماً عن المعارض . وما بقي بالمعارض
من المعارضة التي هي مقابلة الشيء بالشيء بالرد والمنع ، وإنما بقي معنى الرد والمنع فافهم .
والإتوازي أيضاً حكم هاهنا قريباً من كلام الأكمل ، وما قلنا فيه نفى ذلك كذلك .

(وأول وقت الوتر بعد العشاء وآخره ما لم يطلع الفجر) قال في المنابع والمنافع والمنتقى
قوله - أول وقت الوتر بعد العشاء - على قولها أما عند أبي حنيفة رضي الله عنه ، فأول
وقتها إذا غاب الشفق ووقتها واحد ، فالفرض فرض على حدة عملاً عنده . وأما عندهما
سنة على ما يجيء البحث فيه محرراً في باب الوتر (لقوله ﷺ في الوتر فصلوها ما بين العشاء
إلى طلوع الفجر) الحديث رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه رضي الله عنهما من حديث
خارجة بن خراجة قال خرج علينا رسول الله ﷺ فقال ان الله أمركم بصلاة خير لكم من
حمر النعم وهي الوتر فجعلها لكم فيما بين العشاء إلى طلوع الفجر . ويقرب من لفظ المصنف ،
أخرجه الحاكم في المستدرک في كتاب الفضائل من طريق ابن لهيعة حدثني عبد الله بن مغيرة
أن أبا تميم أتى إلى عبد الله بن مالك رحمهما الله أخبره أنه سمع عمرو بن العاص رضي الله
عنه يقول سمعت أبا بصرة الغفاري يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول ان الله تعالى زادكم
صلاة وهي الوتر فصلوها فيما بين صلاة العشاء إلى صلاة الصبح . وسيجيء مزيد الكلام في
باب الوتر إن شاء الله تعالى .

(قال رحمه الله) أي قال المصنف رحمه الله (هذا عندهما وأما عند أبي حنيفة
رحمه الله وقته وقت العشاء) أي وقت الوتر وقت العشاء ، والوقت إذا جمع صلاتين
واجبتين كان وقتاً لهما إلا أنه يرد عليه سؤال وهو أن وقت الوتر لو كان وقت العشاء

إلا أنه لا يقدم عليه عند التذكير للترتيب .

فصل

ويستحب الاسفار بالفجر

لجواز تقديمه على العشاء ، فأجاب عن ذلك بقوله (إلا أنه) أي إلا أن الوتر (لا يقدم عليه) أي على العشاء (عند التذكير للترتيب) يعني إذا لم يكن ناسياً للترتيب ، وعلى هذا إذا أوتر قبل العشاء متعمداً أعاد الوتر بلا خلاف ، وإن أوتر ناسياً للعشاء ثم تذكر لا يعيد عنده لأن بالنسيان يسقط الترتيب ويعيده عندهما ، لأنه سنة العشاء ، ولو قدم الركعتين على العشاء لم يميز عامداً كان أو ناسياً فكذلك الوتر . وقال السفناقي عدم جواز تقديم الوتر على صلاة العشاء لأجل وجوب الترتيب عنده لا لأن وقت الوتر لم يدخل ، وهذا الاختلاف يبقى على اختلاف آخر بينها وهو أن الوتر فرض عملاً عند أبي حنيفة رحمه الله ، والترتيب بين الفرائض واجب عند التذكير عندنا . وعندهم الوتر سنة فكان تبعاً للعشاء .

(فصل)

أي هذا فصل في بيان الأوقات التي تستحب فيها الصلوات وقد قلنا أن الفصل مها قصر لا ينون ، ومها وصل لا ينون لأن الاعراب بعد العقد والترتيب .

ولما فرغ من بيان مطلق الأوقات وأصلها شرع في بيان الأوقات التي بها الكامل وبها الناقص وجعل لكل منها فصلاً على حدة وقدم الأوقات المستحبة على الأوقات المكروهة وهذه هي المناسبة ، أو القول أن الاستحباب والكره صفتان للصلاة والموصوف ينبغي تقديمه على الصفة ، والصفة المستحبة مقدمة على الصفة المكروهة ، وهذا هو الوجه في تقديم مطلق الوقت ، ثم ذكر الوقت المستحب بعده ، ثم ذكر الوقت المكروه بعده .

(ويستحب الاسفار بالفجر) الاسفار بكسر الهمزة من أسفر الصبح إذا أضاء وأسفر بالصلاة إذا صلاها بالإسفار . وفي المعارضة الإسفار قوة السفر من سفر أي يكشف وتبين وسفرت المرأة وجهها أي كشفت ، ويقال الإسفار قوة الضوء مأخوذ من الإسفار ، يقال

لقوله عليه السلام اسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر

أسفر مقدم رأسه من الشعر إذا بقي أصبع ، والمفر يباح النهار ، وأسفر وجهه حنا أي أشرق . قلت أسفر يحى متعدياً إلى ما يصله ويحيى لازماً فأسفر الصبح لازم ، وأسفر بالصلاة متعد لأن الباء للتمدية ثم إن المصنف أطلق الإسفار بالفجر بناء على ما ذكره في المبسوط فإنه قال فيه وفي الحيد أيضاً والتخفة والتقية الإسفار بالفجر أفضل من التغليس في الأوقات كلها . وفي المحيط والبدائع إذا كانت السماء مصحبة الإسفار أفضل إلا للحاج بزدلفة فإن التغليس هناك أفضل ولا يؤخرها بحيث يقع الشك في طلوع الشمس بل صفرتها حتى لو ظهر فساد صلاة أمكنه أدائها في وقتها . وفي فتاوى قاضي خان قراءته مسنونة ما بين أربعين آية إلى ستين مع ترتيل القراءة ، وقيل تؤخر جداً لأن القصاد موهوم فلا يترك المستحب لأجله .

وروى الطحاوى بإسناده عن السائب بن يزيد قال صليت خلف عمر رضي الله عنه الصبح فقرأ بالبقرة فلما احترقوا استشفروا الشمس فقالوا طلعت ، فقال لو صليت لم يجدنا غافلين . ثم إطلاق للمصنف بقوله أيضاً يدل على أن الفجر (١) المبر بالإسفار ، ويجمع بينها تطويل القراءة . وفي المبسوط والبدائع قال الطحاوى إن كان من عزمه للتطويل بالقراءة شرع بالتغليس ويخرج منها بالإسفار ، وإلا يشرع بالإسفار . وزعم أنه قول أبي خنيفة وأبي يوسف رحمهما الله . وظاهر الرواية هو الأول وفي الاسرار لا يسع للتأخير على أن ينام في بيته بعد الفجر بل يحضر المسجد أول الوقت ثم ينتظر الصلاة فيكون له ثواب المصلي بالانتظار ، قال عليه السلام أما أنكم في صلاة ما انتظر . وفي الصحيحين وبلغه عن الكلام باللفظ والكلام فيه اتم عليه ويشتمل بالذكر والتسبيح بالخضوع ما دام متصفاً بالنومة في المسجد ثم يصلي آخر الوقت فسلمت الدعاء قليلاً عادة فتطلع الشمس .

(لقوله عليه السلام اسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر) هذا الحديث روي عن جماعة من الصحابة بألفاظ مختلفة ويلفظ المصنف رواه البزار في مسنده من حديث بلال رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال اسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر . وأخرجه الطبراني ولفظه

(١) هكذا رسمت في الأصل . اهـ مصححه .

يا بلال أصبحوا بالصبح فإنه خير لكم . وفي رواية أيوب بن يسار قال يحيى ليس بشيء .
وقال النسائي متروك الحديث .

فإن قلت كيف أخرج الطحاوي هذا واحتج به في مذهبه . قلت كان مرضياً عنده .
وقال ابن عدي أظنه مزنياً . قلت أحاديثه بالمنكر جداً ونقول هذا زيادة وتأكيد لأن
الأحاديث الصحيحة كثيرة ، ومن الصحابة الذين رووا حديث هذا الباب أبو هريرة
الأسلمي أخرجه الطحاوي والنسائي والطبراني رحمهما الله ولفظه قالت كان رسول الله
ﷺ ينصرف من الصبح فينظر الرجل إلى الجليس الذي يعرفه فيعرفه . وأبو برزة بالزاي
المعجمة اسمه نضلة بن عبيد بن برزة ، ومنهم محمد بن أسد رضي الله عنه أخرج حديثه أبو
نعم رضي الله عنه في كتاب الصلاة عن النبي ﷺ قال أصبحوا بالصبح فكلما أصبحتم
بالصبح كان أعظم لأجوركم أو لأجرها . وذكر ابن أبي حاتم أن البخاري قال محمد بن
أسد رضي الله عنه له صحبة ، وقال انه لا يعرف صحبته . وقال أبو عمر رضي الله عنه
وقول البخاري أولى .

ومنهم قتادة بن النعمان أخرج حديثه البزار والطبراني في الكبير من حديث فلح بن
سليمان ثنا عاصم بن عمر بن قتادة بن النعمان رضي الله عنهم عن أبيه عن جده قال قال
رسول الله ﷺ أسفروا بالفجر فإنه أعظم لأجركم أو للأجور . ورجاله ثقات .

ومنهم أبو الدرداء أخرج أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبيد ثنا أبو ذرعة ثنا سليمان بن
عبد الرحمن الدمشقي عن محمد بن شعيب سمعت سعيد بن يسار يحدث عن أبي الزاهدية عن
أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال أسفروا بالفجر تغنموا .

ومنهم رافع بن خديج رضي الله عنه أخرج حديثه الطحاوي والطبراني في الكبير
والترمذي عن محمود بن أسد عن رافع بن خديج رضي الله عنهم أن النبي ﷺ قال أسفروا
بصلاة (١) الفجر فإنه أعظم للأجر . ولفظ الطحاوي أسفروا بالفجر فكلما أسفرتم فهو
أعظم للأجر أو لأجركم . وفي لفظ له نوروا بالفجر فإنه أعظم للأجر . وأخرجه أبو داود

(١) في الأصل « بالصلاة الفجر » اه مصححه .

ولفظه أصبحوا بالصبح فإنه أعظم لأجوركم أو أعظم للأجر . وأخرجه ابن ماجه مثل أبي داود ، وقال الترمذي حديث رافع حسن صحيح . وأخرجه ابن حبان في صحيحه .

ومنهم رجال من الأنصار من أصحاب النبي ﷺ أخرج حديثهم الطحاوي والنسائي رضي الله عنهم كلاهما عن زيد بن أسلم عن جماعة بن عمر وعن رجال رضي الله عنهم من قومه من الأنصار أن النبي ﷺ قال ما أصبحتم بالصبح فهو أعظم للأجر .

ومنهم ابن مسعود رضي الله عنه أخرج حديثه الطبراني مرفوعاً أسفروا بالفجر فإنه أعظم لأجركم ولاجوركم .

ومنهم الجوابين الانصارية أخرج حديثها الطبراني في الكبير قالت سمعت رسول الله ﷺ يقول أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر . والجوابين هي بنت زيد بن السكن أخت أسماء بنت زيد بن السكن .

ومنهم مرة بن عبد الله رضي الله عنه أخرج حديثه الطبراني قال قال رسول الله ﷺ أسفروا بصلاة الصبح فإنه أعظم للأجر . قوله - أسفروا - أمر من الإسفار وقد فسرناه عن قريب ، والامر يفيد الوجوب فلا يترك عن الاستحباب .

قوله - أعظم - أفعل التفضيل فيقتضي أجري أحدهما أكمل من الآخر ، فإن صيغة أفعل تقتضي المشاركة في الأصل مع رجحان أحد الطرفين ، ولفظ الإسفار يحمل على التبيين والظهور ، قلت قد يخرج أول الوقت من أيديهم إلا اشتقاق الفجر وطلوعه يكون خفياً جداً لا يدركه الاطراف ممن يعلم علم المواقيت ثم يدركه الامثل فالامثل ثم يظهر لعموم الناس . وقال أبو بكر بن العربي من صلاها بالمنازل قبل تبينه وظهوره للابصار فهو مبتدع فإن أوقات الصلاة علفت بالاوقات المتبينة للعامة والخاصة ، وللعالم والجاهل في الحر والعبد ، وإنما جعلت المنازل ليعلم أقرب الصباح فكيف الصائم ويتأهب المصلي ، ولأنه لم يوجد من النبي ﷺ أمر بالتغليس قط ، وأما الموجود منه فعل والفعل يتطرق إليه احتمالات كثيرة ووجد الامر بالإسفار والامر أولى بالعمل به .

فإن قلت الامر بالإسفار محمول على لبالي الفجر فإنه لا يتأتى الفجر إلا بالانتظار في

وقال الشافعي رحمه الله يستحب التعجيل في كل صلاة

الإسفار قلت التقييد على خلاف الدليل ولا يجوز التخصيص بدون المخصص ، ويبطل هذا أيضاً ما رواه ابن أبي شبة رضي الله عنه عن إبراهيم النخعي ما أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على شيء ما اجتمعوا على التنوير بالفجر .

فإن قلت قال الخطابي يحتمل أنهم لما أمروا بالتعجيل صلوا بين الفجر الأول والثاني طلب للصواب ، وقيل أنهم صلوا بعد الفجر الثاني وأصبحوا بها فلمنه أعظم لاجوركم، قلت هذا باطل لا أصل له إذ لم يقل أنهم أمروا بالتعجيل ولم يقل أنهم صلوا صلاة الصبح قبل طلوع الفجر الثاني بعد الفجر الكاذب ، ولو صلوا قبل الفجر لا يعتد بها فكيف يكون له أجر .

فإن قلت قال النووي يؤجر على نيته ولا تصح صلاته قلت رتب الاجر على الصلاة دون النية ، والصلاة إذا لم تصح فلا أجر له فيها وعليها الوزر لبقاء الفرض ، ولأن في الإسفار تكثير الجماعة وتوسع الحلال على النائم والضعيف في ادراك فضل الجماعة فكان أفضل وأولى .

(وقال الشافعي رضي الله عنه يستحب التعجيل في كل صلاة) يعني اقامتها في أول وقتها وهو إذا تحقق طلوع الفجر وبه قال أحمد وفي الحلية الأفضل تقديم الفجر في أول الوقت وبه قال مالك وداود وأبو ثور ومحمد والحسن رضي الله تعالى عنهم أجمعين في رواية ، وفي شرح الوجيز الأفضل عندنا تعجيل الصلوات ويستحب تعجيل العشاء على أحد القوانين .

احتج الشافعي رحمه الله بقوله تعالى ﴿ وسارعوا إلى مغفرة من ربكم ﴾ . ١٣٣ - آل عمران وفيما قلنا إظهار المسارعة ، وبحديث عائشة رضي الله عنها قالت ان كان رسول الله ﷺ ليصل العشاء فتصرف النساء متلفعات بمروطهن ثم يظهرن لا يعرفن من الفلس . رواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي رضي الله تعالى عنهم أجمعين. ويروى متلفعات بالعين المهمة بعد الفاء ، والمعنى مقاربات إلا أن التلفع مستعمل مع تغطية الرأس. والمروط جمع مرط بكسر الميم وسكون الراء وهي ألبسة من صوف أو خبز مربعة .

وقيل سداها شعر ، قوله ان كان كلمة ان مخففة من الثقلية عند البصريين ، واللام هي الفارقة بينها وبين النافية . وقال الكوفيون ان نافية ، واللام بمعنى إلا كقوله ﴿ وَإِنْ جَدَدْنَا أَكْثَرُهم لَفَاسِقِينَ ﴾ ١٠٢ - الاعراف الفلاس يفتحتين بقايا ظلمة الليل يخالطها بياض الفجر ، والفلاس مثله الا ان الفلاس لا يكون الا في آخر الليل والفلاس يكون في أوله وآخره وهذا الحديث معتمد مذهبهم .

واحتج أيضاً بمحدث أسامة بن زيد عن الزهري يسنده الى أبي مسعود الانصاري رضي الله عنه سمعت رسول الله ﷺ يقول نزل جبريل عليه السلام فأخبرني بوقت الصلاة... الحديث ، وفيه صلى رسول الله ﷺ الصبح مرة بفلس ثم صلى أخرى فاسفر بها ، ثم كانت صلاته بعد ذلك التغليس حتى مات لم يعد الى أن يسفر . رواه أبو داود رضي الله عنه ، وقال الخطابي هذا حديث صحيح الإسناد ومحدث هشام عن قتادة عن أنس عن زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم أجمعين قال سمعنا مع رسول الله ﷺ ثم قمنا إلى الصلاة ، قلت كم كان قدر ما بينها قال خمسون آية . رواه مسلم ومحدث القاسم بن عنام رضي الله عنه عن أم فروة وكانت ممن بايعت النبي ﷺ قال سئل النبي ﷺ أي الأعمال أفضل قال الصلاة لأول وقتها ومحدث علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال يا علي ثلاث لا تؤخرها الصلاة إذا أتت (١) ، والجنائز إذا حضرت والأيم إذا وجدت كفوا .

ومحدث نافع عن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ الوقت الأول رضوان الله ووسطه رحمة الله وآخر الوقت عفو الله .

والجواب عن الآية ان المسارعة لهذا أسباب العبادة لا لتعجيل فيها في غير وقتها الحسن ، وأيضاً المسارعة إلى المغفرة تكون في المسارعة إلى شيء الذي هو أفضل عند الله وذلك في تكثير الجماعة لا في تقليلها وذلك لا يكون إلا في التنوير لا في التغليس .

وعن مشايخنا ان للمرأة ان تصلي الفجر بفلس لانه أقرب إلى السر ، وفي سائر الصلوات ينتظرون حتى تفرغ الرجال من الجماعة ، وقيل الأفضل لها في الصلوات كلها

(١) الحديث هكذا في الأصل .

أن ينتظرون فراغ جماعة الرجال ، كذا فى القنية . وعن حديث عائشة رضى الله تعالى عنها أجوبة الاول انه لا حجة لهم فيه لانهم كانوا يصلون صلاة الصبح بمسجد رسول الله ﷺ ولم يكن له مصابيح يعرف بها الرجل جليسه فى نصف الليل ، والفلس حينئذيتهم إلى وقت الاسفار فى الابنية . ويقال هذا بيت غلس فى النهار إذا كانت فيه غلسة وظلمة يسيرة ، والمرأة إذا تلفعت بمرطها وغطت رأسها لا تعرف فلذلك إذا كان مع قليل ظلمة الليل وهو الفلس المذكور .

الثاني : ان العلة لعدم معرفتهن التستر بالمرط لا الفلس دل عليه ما رواه البخارى من هذا الحديث فيه يرجعن إلى بيوتهن ما يعرفهن أحد .

الثالث : ان فعله ﷺ قد اختلف فى النقل فى الإسفار كما ذكرنا من الأحاديث للطرفين فرجعت إلى الأمر بالإسفار فى الصبح ، والأمر بفيد الوجوب فلا يترك الإستحباب .

الرابع : ان حديث عائشة رضى الله تعالى عنها كان فى الإبتداء حين يحضر النساء الجماعة ثم انتسخ ذلك حين أمر بالقرار فى البيوت . وقول إبراهيم النخعي رضى الله عنه ما اجتمع أصحاب محمد ﷺ على شيء مما اجتمعوا على التنوير يبدل على النسخ لأن اجتماعهم على خلاف ما كان النبي ﷺ فعله لم يكن إلا بعد نسخ ذلك وثبوت بخلافه . وقال أبو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به . وقال النسائي والدارقطني رضى الله تعالى عنها ليس بالقوي . وعن الثاني أن يحيى بن أبي سعيد رضى الله عنه حدث عن أسامة بن زيد رضى الله عنه ثم تركه بآخره فلم يبق حجة .

فإن قلت قال الحازمي فى كتاب الناسخ والمنسوخ حديث الفلس ثابت وأنه ﷺ يداوم إلى أن فارق الدنيا ولم يكن ﷺ يداوم إلا على ما هو الأفضل ، ثم روى حديث ابن مسعود رضى الله عنه الذي رواه أسامة بن زيد المذكور ، قلت يرد هذا ما أخرجه البخاري ومسلم عن عبد الرحمن بن زيد عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنهم أجمعين قال ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة لغير وقتها إلا جمع فإنه يجمع بين المغرب والعشاء يجمع ، وصلى صلاة الصبح من الغد ، قيل قالت العلماء ففي وقتها المعتاد كل يوم إلا أنه صلى الصبح قبل

والحجة عليه ما رويناه

الفجر دائماً غلس بها حدا ويوضعه رواية البخاري والفجر حتى شرع ، وهذا دليل على أنه ﷺ كان يسفر بالفجر دائماً صلاحاً بغلس على أن أسامة قدر فيه ما ذكرنا .

والجواب عن حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه حكاه فعل واحد فيه تغليس ، ونحن لا نتكر ذلك وقد كان يفعله أحياناً تعليماً للجواز وغير ذلك من الأسباب ، ولأنه يجوز أن يكون قد أخرخوا السحور إلى آخر الوقت وهو المستعجب ، ثم يكثر قدر قراءته خمسين آية مرتلة بعد الوضوء ودخول الخلاء ونحو ذلك فيدخل حينئذ وقت الإسفار .

والجواب عن حديث أم فروة أنه ضعيف مضطرب لأنه يرويه القاسم بن عنام والقاسم لم يدرك أم فروة وهي بنت أبي قحافة أخت أبي بكر الصديق رضي الله عنه لأبيه . وقيل فيه نظر لأنها الضارية ، وقيل في كونها الضارية نظر .

والجواب عن حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه يرويه عبد الله بن معبد الجهني . قال أبو حاتم هو مجهول غريب .

والجواب عن حديث ابن عمر رضي الله عنه أن في روايته يعقوب بن الوليد وهو ضعيف . وقال أحمد كان يعقوب بن الوليد من الكذابين الكبار يضع الحديث ، وقال متروك الحديث .

والجواب عن حديث أبي مخذومة أن في رواية إبراهيم بن زكريا قال أبو حاتم هو مجهول وحديثه هو منكر . وقال ابن عدي يحدث عن الثقات بالباطيل . وقال أحمد هذا لا يثبت .

(والحجة عليه) أي على الشافعي رضي الله عنه (ما رويناه) يعني قوله ﷺ أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر . وقال الأكل قال المصنف والحجة عليه ما رويناه بل الجواب يعني من حديث رافع بن خديج قلت ليس لرافع بن خديج ذكر ما هنا فمن أين تعتمد به ، والحديث رواه جماعة غير رافع بن خديج بل الجواب الذي فسرناه وكونه حجة عليه انه أمر وأقله التذنب وقد ذكرناه .

وما نزويه والابراد بالظهر في الصيف وتقديمه في الشتاء لما روينا

(وما نزويه) أي والذي نزويه أيضاً حجة عليه وهو حديث أنس رضي الله عنه الذي نذكره الآن في الابراد بالظهر .

(والابراد بالظهر في الصيف وتقديمه) في أيام (الشتاء لما روينا) وهو قوله ﷺ أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم . وقد مر ذكره في الباب الذي قبل هذا الفصل ، وحديث الابراد بالظهر رواه جماعة من الصحابة أبو هريرة ^(١) رضى الله عنه حدثه الأئمة الستة قال قال رسول الله ﷺ إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم . وأبو سعيد الخدري روى حديثه البخاري قال قال رسول الله ﷺ أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم . وعمر بن عبد الله بن الخطاب روى حديثه الطبراني والمغيرة بن شعبة روى حديثه أحمد وابن ماجه وابن حبان وتفرده إسحاق الأزرق وشريك بن طارق عن قيس عنه ، وفي رواية للخلال وكان آخر الأمرين عن رسول الله ﷺ الابراد . وسئل البخاري عنه فعده محفوظاً ، وذكر الميموني عن أحمد أنه رجح صحته . وقال أبو حاتم الرازي وهو عندي صحيح ، وأعله ابن معين بما رواه أبو عوانة عن طارق عن قيس عن المغيرة موقوفاً قال ولو كان عند قيس عن المغيرة مرفوعاً لم يفتقر إلى أن يحدث به عن عمر رضي الله عنه موقوفاً هو قوى ذلك عنده ان أبا عوانة أثبت من شريك .

وصفوان روى حديثه ابن أبي شيبه والحاكم والبيهقي رضي الله تعالى عنهم من طريق القاسم بن صفوان عن أبيه بلفظ أبردوا بصلاة الظهر ، والحديث عن ابن عباس روى حديثه البزار بلفظ كان رسول الله ﷺ في غزوة تبوك يؤخر الظهر حتى تبرد ثم يصلي الظهر والمصر . الحديث ، وفيه عمرو بن صهيان وهو ضعيف . وعبد الله بن عمر روى حديثه البخاري وابن ماجه ولفظه أبردوا بالظهر . وعائشة رضي الله تعالى عنهم أجمعين روى حديثها ابن خزيمة بلفظ أبردوا بالظهر في الحر .

(١) هكذا في الأصل . اهـ مصححه .

ولرواية أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله ﷺ إذا كان في الشتاء بكر بالظهر وإذا كان في الصيف ابرد بها . وتأخير العصر ما لم تتغير الشمس في الصيف والشتاء لما فيه من تكثير النوافل لكرهاتها بعده

(ولرواية أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ إذا كان في الشتاء بكر بالظهر وإذا كان في الصيف أبرد بها) أخرجه البخاري من حديث خالد بن دينار قال صلى بنا آدم الجمعة ثم قلت لأنس كيف كان رسول الله ﷺ يصلي الفرض قال كان رسول الله ﷺ إذا اشتد البرد عجل بالصلاة ، وإذا اشتد الحر أبرد بالظهر .

فإن قلت يعارض هذا حديث أبي إسحاق عن سميد بن وهب عن حبان بن الحرث رضي الله تعالى عنهم أجمعين قال أتينا رسول الله ﷺ فشكونا إليه حر الرمضاء فلم يشكنا أي لم يزل شكوانا . والهزمة فيه للسلب ، قلت هذا منسوخ بين نسخه البيهقي . وقال الطحاوي رحمه الله يدل على النسخ حديث المغيرة كنا نصلي بالهاجرة فقال لنا ابردوا فتبين أن الإبراد كان بعد التهجير .

(وتأخير العصر ما لم تتغير الشمس في الشتاء والصيف) أي ويستحب تأخير صلاة العصر وهو قول ابن مسعود وأبي هريرة وأبي قلابة عبد الملك بن محمد وإبراهيم النخعي والثوري وابن شبرمة رضي الله تعالى عنهم أجمعين ، ورواية عن أحمد وقال الليث والأوزاعي والشافعي وإسحاق الأفضل تعجيلها وهو ظاهر قول أحمد ، احتجوا بما رواه أنس قال كان رسول الله ﷺ يصلي العصر والشمس مرتفعة حينئذ فيذهب الذاهب إلى العوالي فيأتيهم والشمس مرتفعة . أخرجه والعوالي أربعة أميال من المدينة ، وقيل ستة أميال . وعند مالك يستحب تأخيرها قليلا .

(لما فيه من تكثير النوافل لكرهاتها بعده) أي لما في تأخير العصر من التمكن على تكثير النوافل وبعده يكره التنقل ، وتكثير للنوافل أفضل من المبادرة إلى الأداء في أول الوقت ، واكتفى المصنف بالدليل العقلي فما رواه أبو داود رضي الله عنه من حديث زيد ابن عبد الرحمن عن ابن سنان عن جده قال قدمنا على رسول الله ﷺ المدينة فكان يؤخر العصر ما دامت الشمس بيضاء نقية . وروى رافع بن خديج أن رسول الله ﷺ كان يأمر

والمعتبر تغير القرص وهو ان يصير بحال لا تحار فيه الاعين هو الصحيح

بتأخير هذه الصلاة يعني العصر . أخرجه الدارقطني وغيره . وعن أم سلمة رضي الله عنها انها قالت كان رسول الله ﷺ أشد تمجيلا للعصر منه . أخرجه الترمذي من حديث إسماعيل بن علي رضي الله عنه . ورواه أيضاً عن ابن شريح عن أبي مليكة عن أم سلمة رضي الله تعالى عنهم أجمعين نحوه ، فدل على أنه كان يجعل الظهر ويؤخر العصر عكس ما يفعل أولئك .

وروى الطحاوي عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كان رسول الله ﷺ يصلي العصر والشمس طالعة في حجرتي . قال الطحاوي الشمس لا ينقطع منها إلا عند قرب الغروب . وعن أنس كان ﷺ يصلي العصر والشمس بيضاء . رواه الطحاوي وأحمد رضي الله تعالى عنها وقال تواترت الأخبار عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة من بعده التأخير ما لم تتغير الشمس .

والجواب عن حديثهم أن الطحاوي وغيره قال أدنى العوالي ميلان أو ثلاثة فيمكن أن يصلي العصر في وسط الوقت ويأتي العوالي والشمس مرتفعة . وفي المبسوط وحديث أنس قد كان في الصيف ويأتي مثله للتمجيل ، أو كان ذلك في وقت مخصوص لعذر .

(والمعتبر فيه تغير القرص) أي العبرة في تغير الشمس هو تغير قرصها ، واختلفوا فيه فذهب المصنف إلى أن تغير القرص بان لا تحار فيه الأبصار وهو معنى قوله (وهو) أي القرص (أن يصير بحال لا تحار فيه الاعين) يعني لا تحار الاعين في النظر إليه لذهاب ضوئه ، وعن النخعي تغير الضوء قلنا تغير الضوء يتحقق بعد الزوال ، وقيل أن يتغير الشعاع على المحيطان . وقيل توضع طشت ماء في الأرض المستوية فإن ارتفعت الشمس على جوانبه فقد تغير الشمس وان وقعت في الشمس فلم يتغير . وفي المحيط تغيرها بصفرة أو حمرة . وفي المرغيناني إذا كانت الشمس مقدار رمح لم يتغير ودونه قد تغيرت . وقيل إن كان يمكن النظر إلى القرص من غير كلفة ومشقة فقد تغيرت .

(هو الصحيح) أي تغير القرص وهو الذي فسره ، وهو قول الشعبي هو الصحيح واحترز به عن بقية الأقوال التي ذكرناها . وقال الأكل هو الصريح واحترز عن قول

والتأخير إليه مكروه . ويستحب تعجيل المغرب لان تأخيرها مكروه لما فيه من التشبه باليهود

سفيان و ابراهيم النخعي رضي الله تعالى عنهما أن المعتبر تغير الضوء الذي يقع على الجدار ، ان قلت أخذ هذا من صاحب الدراية فإنه قال وبه أخذ الحاكم الشهيد ، والصواب أن المصنف احتراز به عن بقية الأقوال كما ذكرنا ولا يقيد تعيين أحد الأقوال المذكورة في الإحتراز .

(والتأخير اليه مكروه) أى الى تغير القرص مكروه . وفي القنية هذه الكراهة هي كراهة تحریم ، قالوا اما الفعل فتغير مكروه لأنه مأمور بالفعل ولا تستقيم اثبات الكراهة للشيء مع الأمر به .

(ويستحب تعجيل المغرب) أعاد الفعل لما بعد المعطوف عليه ويستثنى منه ليلة النحر اذا قصد للمزدلفة فإنه لا يستحب تعجيلها وفي الآخر اختلاف ، ويقال إلا أن يكون التأخير قليلا ، وفي السنة لا يكره في البقرة والمائدة أو كان يوم غيم ولو أخره للتطويل القراءة فيه خلاف . وروى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه لا يكره التأخير ما لم يغيب الشفق . وفي المبسوط كان عيسى بن أبان رضي الله عنه يقول الأولى تعجيلها للآثار ولكن لا يكره تأخيرها مطلقاً ، ألا ترى أن تعذر السفر والمرض يؤخر المغرب ليجمع بينها وبين العشاء فعلاً ، فلو كان المذهب التأخير مطلقاً لما أبيح ذلك بعد السفر والمرض كما لا يباح تأخير العصر إلى تغير الشمس .

واستدل فيه بما روى عن النبي ﷺ أنه قرأ سورة الاعراف في صلاة المغرب ليلة . والجواب عن هذا أن فعله ﷺ هذا كان من باب المد والمدة من أول الوقت إلى آخره معفو . (لأن تأخيرها مكروه) أى لأن تأخير المغرب مكروه للحديث الذي يأتي (لما فيه من التشبه باليهود) أى لما في تأخير المغرب من التشبه باليهود والرافضة يؤخرون المغرب حتى تشتبك النجوم . وقد أورد على قوله ويستحب تأخير المغرب لأن تأخيرها مكروه بان كل كان يكون تأخيرها مكروهاً لا يستلزم أن يكون تعجيلها مستحباً لجواز أن يكون مباحاً ، ألا ترى أن تأخير العشاء إلى النصف الاخير مكروه ويلزم من تركه

وقال ﷺ لا تزال أمي بخير ما عجلوا المغرب وأخروا العشاء

الاستحباب لأن التأخير إلى نصف الليل مباح ، ولما فطن المصنف ذلك أراد أن يبرهن فقال لما فيه من التشبه باليهود لأن ما فيه التشبه باليهود فتركه مستحب لأن الإباحة فيه قد تنصرف إلى المسامحة . وذكر الإترازي الإيراد المذكور بقوله لا نسلم ثبوت الإستحباب من نقي الكراهة ، ثم أجاب بقوله لا شك أن انتفاء أحد النقيضين مستلزم لوجود الآخر وهنا بالتعجيل إذا انتفى الكراهة ثبت الإستحباب ضرورة .

وأجاب السفناقي بأن الاستدلال على ثبوت المدعى بحكم الضد مستقيم فيما لا واسطة بينهما ولا يستقيم فيما فيه الواسطة وعن هذا افتراق الاستدلال في حق المغرب والعشاء ، ألا ترى أنك لو قلت هذا متحرك لأنه ليس بساكن يصح ، ولو قلت هذا أبيض لأنه ليس بأسود لا يصح لجواز أن يكون أصفر أو غيره . وقال الأكل وما ذكره في النهاية وغيره في جواب هذا السؤال مبنياً على أمر الضدين والنقيضين لا يتمشى ، قلت من يقول الضدين على جواب السفناقي رد بقوله أو النقيضين على كلام الإترازي .

(وقال ﷺ لا تزال أمي بخير ما عجلوا المغرب وأخروا العشاء) هذا الحديث له أصل ولكن بغير هذه العبارة ، روى أبو داود رضي الله عنه في سننه من حديث محمد بن اسحاق عن زيد بن أبي حبيب عن يزيد بن عبد الله بن أيوب رضي الله تعالى عنهم أجمعين قال قال رسول الله ﷺ لا تزال أمي بخير أو قال على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب إلى أن تشتبك النجوم ، مختصراً وتماه عن يزيد ابن عبد الله رضي الله عنه قال قدمنا عليها أبو أيوب غازياً وعقبة بن عامر يومئذ على مصر فأخبر المغرب فقام إليه أيوب فقالوا له ماهذه الصلاة يا عقبة قال شغلنا ، قالوا ما سمعت رسول الله ﷺ يقول لا تزال أمي بخير . الخ ، وراوه الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط مسلم . وأخرجه ابن ماجه عن العباس ابن عبد المطلب رضي الله تعالى عنهم أجمعين قال قال رسول الله ﷺ لا تزال أمي على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب حتى تشتبك النجوم ، والمراد من الفطرة السنة كما في قوله ﷺ عشرة من الفطرة .

وقوله إلى أن تشتبك النجوم ، فكلمة ان مصدرية والتقدير إلى اشتباك النجوم ، يقال

قال وتأخير العشاء إلى ما قبل ثلث الليل

اشتبك النجوم إذا ظهرت جميعها واختلط بعضها ببعض لكثرة ما ظهر منها . وجه التمسك أن التأخير لما كان سبباً لزوال الخير كان التعجيل سبباً لاستجلائه وكلمة ما في المتن توقيت الفعل بمعنى المصدر الى زمان تعجيلهم للمغرب .

وقال الاكمل واعترض على المصنف في تأخير الحديث عن الدليل العقلي وأجيب بأنه فعل ذلك لأن الحديث فيه دلالة على تأخير العشاء فكره الفصل بينه وبين المدلول بدليل عقلي ، ثم قال وليس بطائل ، قلت هذا الاعتراض وجوابه للاترازي فإنه قال :

فإن قلت قدم صاحب الهداية الدليل العقلي على النقلي وكان حقه أن يعكس ، قلت وقع في خاطري الإلهام الرباني ان صاحب الهداية إنما أخر الحديث عن الدليل العقلي وذكره متصلاً بما له تأخير العشاء لأن الحديث فيه استحباب تأخير العشاء أيضاً فكره أن يفصل بين الحديث وبين مسأله تأخير العشاء . قلت وقع في خاطري بالإلهام الرباني ان هذا الجواب غير طائل كما أشار إليه الأكمل ، والجواب الطائل هو أنه إنما أخر الدليل العقلي لأنه دليل استحباب تعجيل المغرب ودليل أيضاً للدليل اللفظي لأنه علل كراهة التأخير لأجل التشبه باليهود فإنهم يؤخرون المغرب إلى اشتباك النجوم كما روي انه عليه السلام قال عجلوا بالمغرب ولا تشبهوا باليهود ، فأخروا عنه حتى يشمل المدلول ودليله العقلي أيضاً ، وكان ذكره على الطريقة المعهودة من تقديم المدلول وتأخير الدليل فافهم .

(قال) أي القدوري رحمه الله (وتأخير العشاء إلى ما قبل ثلث الليل) أي يستحب تأخير صلاة العشاء إلى ما قبل ثلث الليل ، وفي بعض نسخ القدوري إلى نصف الليل . وعن الطحاوي التأخير إلى ثلث الليل مستحب وبه قال مالك وأحمد رضي الله عنهما وأكثر أصحابه والتابعين ومن بعدهم قاله الاترازي وإلى النصف مباح وما بعده مكروه . وقال الشافعي رضي الله عنه في القديم تقديمها أفضل وهو لا يصح كسائر الصلوات ، وفي الجديد تأخيرها أفضل ما لم يحاوز وقت الاختيار . وحكى ابن المنذر أن المنقول عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله تعالى عنهم إلى ما قبل ثلث الليل وهو مذهب اسحاق والليث أيضاً وبه قال الشافعي رضي الله عنه في كتبه الجديدة . وفي الاملاء القديم تقديمها . وقال

لقوله عليه السلام لولا ان اشدق على أمي لأخرت العشاء إلى ثلث الليل

النووي وهو الأصح ، وقطع الترمذي في الكافي بتفصيل التأخير ، قال وهو أقوى دليلاً (لقوله ﷺ لولا ان اشدق على أمي لأخرت العشاء إلى ثلث الليل) روي هذا عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني وعلي بن أبي طالب وأبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنهم أجمعين ، وروي أيضاً في هذا الباب عن ابن عباس وابن عمر وأنس وأبي هريرة وجابر بن سمرة رضي الله عنهم أجمعين .

فحديث أبي هريرة رواه الترمذي وابن ماجه من حديث عبد الله بن عمرو بن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنهم أجمعين قال قال رسول الله ﷺ لولا أن اشدق على أمي إلى آخره . وفي آخره أو نصفه . وقال الترمذي حديث حسن صحيح وحديث زيد بن خالد رواه الترمذي في الطهارة والنسائي في الصوم قال قال رسول الله ﷺ لولا أن اشدق على أمي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة وأخرت العشاء إلى ثلث الليل ، الحديث . وقال الترمذي حديث حسن صحيح ، وذكره الشيخ علاء الدين الترمكاني قوله هذا الحديث بتمامه لأبي داود رضي الله عنه ولم يخرج منه الافضل السواك ولم يذكر فيه تأخير العشاء ، والمعجب من أصحاب الأطراف كابن عساكر والحافظ المزني حيث لم ينتبها على ذلك وما قصر الحافظ المنذري حيث بين ذلك وقال حديث الترمذي مشتمل فيه على الفضلين فضل السواك وفضل الصلاة ، وأعجب من ذلك ما ذكره النووي في الخلاصة مقتصراً على فضل تأخير العشاء وعزاء لأبي داود والترمذي رضي الله عنهما .

وحديث علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه رواه البزار بسنده عنه أن رسول الله ﷺ قال لولا أن اشدق على أمي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة وأخرت العشاء إلى ثلث الليل . قال ولا نعلمه يروي عن علي إلا بهذا الاسناد .

وحديث أبي سعيد رواه ابن أبي حاتم سمعت أبي وذكر حديث مروان الفزاري عن محمد بن عبد الرحمن بن مهران عن سعيد المقبري عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنهم أجمعين قال قال رسول الله ﷺ لولا أن اشدق على أمي لأخرت العشاء إلى ثلث الليل . قال أبي إنما هو عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ . وروي ابن ماجه هذا الحديث من رواية داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد رضي الله تعالى عنهم أجمعين ان النبي ﷺ صلى المغرب ثم لم يخرج حتى ذهب شطر الليل ثم خرج فصلي بهم ، وقال لولا

ولأن فيه قطع السمر المنهي عنه بعده ،

الضعيف ولا السقيم لأحببت أن أؤخر هذه الصلاة إلى شطر الليل .

وحديث ابن عباس رواه البخاري ومسلم رضى الله تعالى عنهم أجمعين ان رسول الله ﷺ أخر العشاء حتى ذهب من ما شاء فقال له عمر رضى الله تعالى عنه يا رسول الله ﷺ نام النساء والصبيان والولدان فخرج لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلوا هذه الساعة .

وحديث ابن عمر رضى الله عنه رواه مسلم قال مكثنا ذات ليلة ننتظر رسول الله ﷺ لصلاة العشاء الآخرة فخرج إلينا حين ذهب ثلث الليل أو بعده فلا يدري أي شيء شغله في أهله أو غير ذلك فقال حين خرج انكم تنتظرون صلاة ما ينتظرها أهل دين غيركم ولولا أن أشق على أمتي لصليت بهم هذه الساعة ثم أمر ان اذن فأقام وصلى .

وحديث أنس رضى الله عنه رواه البخاري ومسلم قال أخر النبي ﷺ العشاء إلى نصف الليل ثم صلى ثم قال صلى الناس وقاموا اما انكم في صلاة ما انتظرونها .

وحديث ابي بردة رضى الله عنه رواه البخاري ومسلم قال كان رسول الله ﷺ يستحب ان يؤخر العشاء التي يدعونها العتمة .

وحديث جابر بن سمرة رضى الله عنه رواه مسلم قال كان ﷺ يؤخر العتمة . فإن قلت كيف ثبت الاستحباب هاهنا والسنة في السواك مع ان لولا فيها على شق واحد ، قلت انتفى الأمر في السواك لمانع المشقة ولو امر لكان واجباً فلما انتفى الأمر لمانع المشقة يلزم فوات ما دون نقص الأمر وهو السنة والمنتقى لمانع هو التأخير ومفسر التأخير لم يدل الوجوب بل يدل على الندب والاستحباب . وقال الاتوازي وصاحب الدراية وايضاً وجدت المواظبة في السواك ولم توجد في التأخير ، قلت فعلى هذا كان ينبغي ان يكون السواك واجباً على مذهب بعضهم .

(ولأن فيه) اي في تأخير العشاء (قطع السمر) بفتح الميم وهو المحادثة لأجل المؤانسة . وقال ابن الأثير السمر من المسامرة وهي الحديث بالليل وأصل السمر وز القمر وحدثون ضوء القمر لأنهم كانوا يتحدثون فيه وجاء بسكون الميم فيكون مصدر .
(المنهي عنه) أي للسمر هو الذي نهى عنه (بعده) أي بعد العشاء والحديث الذي

وقيل في الصيف تعجل كيلا تتقلل الجماعة

فيه النهي عن السمر رواه الأئمة الستة في كتبهم من حديث أبي بردة رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يستحب أن يؤخر العشاء التي يدعونها العتمة وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها . وقال الطحاوي إنما يكره النوم بعدها لمن خشي فوت وقتها أو فوت الجماعة منها . وأما من دخل لنقر من يوقظه لوقتها يباح له النوم .

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال جدد لنا رسول الله ﷺ السمر بعد العشاء ، رواه ابن ماجه رضي الله عنه وقال يعني زجرنا عنه ونهانا عنه ، وجذب بالجمعة والبدال المهمة وفي آخرها باء موحدة . قال ابن الأثير وفي حديث عمر رضي الله عنه عند جذب السمر دمة وعابه وكل غائب جادب .

وقد أجاز العلماء السمر بعد العشاء في الخير واستدلوا على ذلك بما أخرجه البخاري ومسلم عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنه قال صلى بنا رسول الله ﷺ ذات ليلة صلاة العشاء في آخر حياته فلما سلم قال أرأيتم ليلتكم هذه فإن على رأس مائة سنة لا يبق من هو على ظهر الأرض . وروى الترمذي في الصلاة والنسائي في المناقب عن ابراهيم عن علقمة عن عمر رضي الله عنه قال كان رسول الله ﷺ يسمر عند أبي بكر رضي الله عنه ليلة في الأمر من أمر المرسلين وانا معها .

(وقيل في الصيف تعجل) أي العشاء ، وفي المحيط والبدائع ويؤخر العشاء إلى ثلث الليل أفضل ونعجل في الصيف (كيلا تتقلل الجماعة) قال شيخ الإسلام وتأخير العشاء إلى ثلث الليل (١) أفضل عند علمائنا في الشتاء من التعجيل في الوقت وفي الصيف التعجيل من التأخير وكذلك ذكر التفضيل بين الشتاء والصيف في فتاوى قاضي خان كيلا تتقلل الجماعة لان الليل قصير والنوم غالب . وقال الإترازی قال بعض الشارحين كان من حق هذا القول أن يؤخر عن القاسم أجمع من قوله وتأخير العشاء إلى ما قبل ثلث الليل ، وقوله والتأخير إلى نصف الليل ، وقوله وإلى نصف الأخير مكروه ، أو يقوم على القاسم أجمع أقول ليس كما قال الشارح بل كلام المصنف وقع موقعه ، وأجاب نحوه لأنه لو أخر

(١) في الأصل محذوفة والصحيح إثباتها . اهـ مصححه .

والتأخير إلى نصف الليل مباح لأن دليل الكراهة هو تقليل الجماعة عارضه دليل النذب وهو قطع السمر بواحدة فيثبت الإباحة إلى النصف

عن جميع التقاسم يظن ظان أن المراد من هذا التعجيل هو التأخير إلى ما قبل ثلث الليل
لأنه تعجيل أيضاً بالسنة إلى نصف الليل وإلى نصف الآخر ، فلما ذكر هذا القول بعد
ذكر ثلث الليل لأنه تعجيل لم يفهم منه إلا التعجيل في أول الوقت ، أما التقديم فلا معنى
له لأن المصنف إنما قال بلفظ قيل في المصنف وإنما يستعمل لفظ قيل إذا سبق قبله قوله
آخر يعني أن تأخير العشاء إلى ما قبل ثلث الليل مستحب في الصيف والشتاء ، وقيل في
الصيف يعجل ولا يؤخر انتهى .

قلت أراد ببعض الشارحين السفناقي فإنه قال نقل ما نقله عنه لكنه قال في آخر
كلامه لما إن هذه التقاسم في حق الشتاء لا في حق الصيف ، وترك بقية كلام السفناقي
وبقي كلامه وليس كذلك على ما لا يخفى .

(والتأخير إلى نصف الليل مباح) أي تأخير صلاة العشاء إلى نصف الليل مباح لا يتم
فيه وقد مر بيان الخلاف فيه (لأن دليل الكراهة وهو تقليل الجماعة عارضه دليل النذب
وهو قطع السمر بواحدة) بناءً على أن أي سمرة واحدة بخلاف الموصوف ، وفسره تاج
الشريعة بقوله أي بالكلية ومعناه بالفارسية - يكبار - وأخذ عنه هذا التفسير الأكمل
وصاحب الدراية . وفي بعض النسخ بواحد بغير ثاء التأنيث . وقال صاحب الدراية أي
بواحد من الناس وهذا عبارة عن المبالغة في قطع السمر لأنه لما انقطع بواحد كان منقطعاً
بأثنين وما فوقه أيضاً . وقال الاترازي بواحد أراد به نفي السمر عن شخص واحد مبالغة
في نفي السمر على وجه العموم لأن السمر إذا كان منفياً عن واحد كان منفياً عن الجميع
لأن النكرة إذا وقعت في موضع النفي عمت .

قلت هذه التفسير كلها ليست بظاهرة ، أما تفسير تاج الشريعة فإنه ليس مما يقتضيه
معنى الكلمة إلا إذا قدرنا الموصوف كما ذكرنا . وأما تفسير صاحب الدراية لفظ بواحد
بغير ثاء بقوله بغير واحد من الناس فهو أيضاً خلاف الظاهر ، وأما تفسير الاترازي فأبعد
من الكل لأنه أين النكرة التي وقعت في موضع النفي حق يعم .
(فيثبت الإباحة إلى النصف) هذه نتيجة الكلام الذي قبله أي إباحة التأخير إلى

وإلى النصف الأخير مكروه لما فيه من تقليل الجماعة وقد انقطع
السمر قبله ويستحب في الوتر لمن يألف صلاة الليل آخر الليل فإن لم
يثق بالانتباه أوتر قبل النوم

نصف الليل (وإلى النصف الأخير مكروه) أى تأخيره إلى النصف الأخير من الليل
مكروه (لما فيه) أى في التأخير إلى نصف الليل الأخير (من تقليل الجماعة) وفي القنية
كرهية التأخير إلى النصف الأخير للتحريم (وقد انقطع السمر قبله) الواو فيه للحال
والغالب أن السمر لا يكون في النصف الأخير ثبت الكراهة لبقاء دليلها سالماً عن المعارض.
وقال الأكل والاعتراض بتججيل النحر في أول الوقت فإنه مباح ودليل الكراهة وهو
تقليل الجماعة سالم عن معارضة دليل النجم ، وأجيب بأن المعارض هناك أيضاً موجود
وهو قوله تعالى ﴿ وسارعوا إلى مغفرة من ربكم ﴾ ١٣٣ - آل عمران فإن المسارعة إلى
العبادة بعد وجوب السبب مندوب إليها لو لم يكن فيها التأخير يعني تكثير الجماعة
فكان فيه تعارض دليل الندب وهو المسارعة إلى العبادة ما مع دليل الكراهة وهو تقليل
الجماعة فثبت الإباحة لذلك بخلاف تأخير العشاء إلى النصف الأخير فإن دليل الكراهة فيه
سالم عن معارضة دليل الندب أصلاً لأنه ليس فيه المنازعة لاداء العبادة ولا تكثير الجماعة
ولا قطع السمر لانقطاعه قبله ، قلت أخذ الأكل هذا من السفناقي . وقال صاحب
الدراية فيه قائل .

(ويستحب في الوتر لمن يألف صلاة الليل) أى لمن له إلفة وعادة بالصلاة في الليل
أن يؤخر الوتر إلى (آخر الليل) في غالب النسخ ، ويستحب في الوتر لمن يألف الصلاة
آخر الليل فعلى هذا يجوز في لفظ آخر النصب على الظرفية والتقدير يوتر في آخر الليل
وهذا روي ، ويجوز الرفع أيضاً بأن يكون مفعولاً أقيم مقام فاعل يستحب وهذا روي
أيضاً . وقال الإترازی وغيره عندى الأول هو الأول لان في الثاني يحتاج إلى التأويل
والأصل عدم التأويل ، قلت أراد بالأول الرفع وبالثاني النصب ونحوه من كلامه بأن
الإسناد في الأول على وجه المجاز فلا يخرج عن التأويل .

(وان لم يثق بالانتباه أوتر قبل النوم) لان من ليس له إلفة بصلاة الليل آتاه آخر

لقوله عليه السلام من خاف ان لا يقوم آخر الليل فليوتر أوله ، ومن طمع ان يقوم آخر الليل فليوتر آخر الليل ، وإذا كان يوم غيم فالمستحب في الفجر والظهر والمغرب تأخيرها وفي العصر والعشاء تعجيلها لأن في تأخير العشاء تقليل الجماعة على اعتبار المطر

الوقت لا بأس من الفوات لغلبة النوم (لقوله ﷺ من خاف ان لا يقوم آخر الليل فليوتر أوله ، ومن طمع أن يقوم آخر الليل فليوتر آخر الليل) الحديث رواه مسلم عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر رضي الله عنها قال قال رسول الله ﷺ لابي بكر رضي الله تعالى عنه متى توتر قال أول الليل بعد العتمة قال أحدث بالزلفى ثم قال لعمر رضي الله تعالى عنه متى توتر قال آخر الليل قال أخذت بالقوة .

(وإذا كان يوم غيم) يوم مرفوع لانه اسم كان ، والغيم السحاب وفيه إشارة إلى أن الذي ذكره قبله من استعجاب فيما إذا كانت السماء مضحبه ، أما إذا كان يوم غيم (فالمستحب في الفجر والظهر والمغرب تأخيرها) قوله فالمستحب خبر كان ودخول الفاء عليه لتوهم معنى الشرط في كلمة اما قوله تأخير الصلاة في هذه الاوقات الثلاثة . وفي الينابيع والمحيط والتحفة والقنية وغيرها إن كانت السماء مغيبة فكل صلاة أولها حين عجلت ، يقال غابت السماء أو غامت بالاعلال ، واغمته بالتصحيح على الاصل اذا كان بها غيم . وفي المبسوط المستحب تعجيل المغرب في كل وقت ولم يذكر التأخير في يوم الغيم ، وقال القاضي نص العمل في رواية الجماعة على استعجاب تأخير الظهر والمغرب في الغيم وتعجيل العصر والعشاء . قال ابن المنذر عن عمر رضي الله عنه إذا كان يوم غيم فأخروا الظهر وعجلوا العصر . وقال المهلب لا يصح التكبير (١) في الغيم إلا بصلاة العصر والعشاء . (وفي العصر والعشاء تعجيلها) أي يستحب في صلاة العصر والعشاء وتعجيلها وتوحيد الضمير باعتبار انظ الصلاة المقدرة وفي العصر والعشاء كما قدرنا (لأن في تأخير العشاء تقليل الجماعة على اعتبار المطر) أي على اعتبار وقوع المطر وحصول الطين والغيم الرطب سبب للمطر

(١) في الاصل التكبير . اهـ مصححه .

وفي تأخير العصر توهم الوقوع في الوقت المكروه ولا توهم في الفجر
لأن تلك المدة مديدة وعن أبي حنيفة رحمه الله التأخير في الكل
للاحتياط ، ألا ترى أنه يجوز الأداء بعد الوقت لا قبله .

فصل

في الأوقات التي تكره فيها الصلاة

وتكاسل الناس في الخروج إلى المسجد مترخين بقوله ﷺ إذا بليت النعال فالصلاة
في الرحال .

(وفي تأخير العصر قوم الوقوع في الوقت المكروه) وهو وقت اصفرار الشمس (ولا
توهم في الفجر لأن تلك المدة مديدة) يعني ما بين التنوير وطلوع الشمس مدة مديدة يؤمن
ان يقع الأداء وقت طلوع الشمس .

(وعن أبي حنيفة رضي الله عنه التأخير في الكل) أي في الصلاة ، روى الحسن عن
أبي حنيفة رضي الله عنها إذا كان يوم غيم فالمستحب في جميع الصلوات التأخير كذا في
المبسوط ، وفي البدائع وهو اختيار الفقيه الجليل أبي أحمد العياضي لأن في التردد تردد أبي
الأداء والقضاء ، وفي التعجيل بين الصحة والفساد وأشار إلى ذلك بقوله (للاحتياط) في
الصحة والفساد .

(ألا ترى أنه يجوز الأداء بعد الوقت لا قبله) وصح بذلك وجه الاحتياط وذلك لأنه
إذا أخر في يوم الغيم صلاة من الصلوات بوقت بعد خروج الوقت فصلاته جائزة تسقط عنه
الفرض بخلاف ما إذا عجل ووقعت قبل دخول الوقت فإنها فاسدة فيجب عليه الإعادة .

(فصل)

(في الأوقات التي تكره فيها الصلاة) أي هذا فصل في بيان الأوقات التي تكره فيها
الصلاة ولقب الفصل بما يكره مع ان فيه ما لا تجوز الصلاة فيه باعتبار الغالب ، ولأن
علة الجواز مستلزم الكراهة والإفراغ من بيان أحد قسمي الوقت شرع في بيان
القسم الأول .

لا تجوز الصلاة عند طلوع الشمس ولا عند قيامها في الظهيرة ولا عند غروبها

(لا تجوز الصلاة عند طلوع الشمس ولا عند قيامها في الظهيرة ولا عند غروبها)
شدة الحر نصف النهار ، ولا يقال في الشتاء ظهيرة ، ويجمع على الظهائر . وقال الجوهرى
الظهيرة الهاجرة يقال أتيت حر الظهيرة وحين قام قائم الظهيرة ، وقال الهاجرة والمهجر
نصف النهار عند اشتداد الحر . قوله - لا تجوز الصلاة - قال تاج الشريعة إذا أريد منها
الفرض بها نفى الجواز مطلقاً وإن يراد غيره فمعناه الكراهة والكراهة مطلق على الجائز
وعلى غيره ويجوز إطلاقها على الفرائض والواجبات التي لا تجوز في الأوقات ، وعلى الفعل
الذي يحوز . وقال السروجي والمراد من قوله لا يحوز لا ينبغي أن يفعل ولو فعل يحوز .
وقال صاحب الدراية ففي قوله - لا تجوز الصلاة - أي لا تجوز فعله ولو شرع يلزم كما في
البيع الفاسد ، لأن النهي عن الأفعال الشرعية بعض المشروعية . وفي الزاد أراد به ماسوى
الفعل قلت فعل هذا المراد من قوله - لا تجوز الصلاة - نوع مخصوص وهو الفرض وليس
المراد جنس الصلاة حتى لو صلى النوافل في الأوقات المكروهة يحوز لأنه أدى كما وجبت
لأن النافلة تجب بالشروع ، وشروعه حصل في الأوقات المكروهة ولهذا قال الإمام
الإسبيجاني في شرح الطحاوي ولو صلى التطوع في هذه الأوقات الثلاث فإنه يحوز ويكره
وقال الكرخي ويحوز واجب البناء إذا تقدم . قال الإسبيجاني فالأفضل له أن يقطع
ويقضيها في الوقت المباح وإنما لا تجوز الفرائض في هذه الأوقات لأنها وجبت كاملة فلا
بتأدى بالناقص .

فإن قلت قوله لا يحوز إذا استعمل في عدم الجواز بالنسبة إلى الفرائض وفي الكراهة
بالنسبة إلى النوافل وصلاة الجنائز وسجدة التلاوة يكون جمعاً بين الحقيقة والجاز ، قلت
على غير هذه الرواية لا يلزم ذلك لأن في غير ظاهر الرواية لا يحوز النفل أيضاً وأما على
ظاهر الرواية من أن النفل يحوز مع الكراهة فلا يستقيم إلا إذا كان رأوه عدم الجواز
مطلقاً كما ذهب إليه البعض .

وفي المبسوط والمحيط الأوقات التي تكره فيها الصلاة خمسة ثلاثة منها لا يصلي فيها
أحد الصلاة عند طلوع الشمس إلى أن يبيض ، وعند زوالها ، وعند غروبها إلا عصر يومه ،

لحديث عقبة بن عامر رضي الله عنه قال ثلاثة أوقات نهاها رسول الله ﷺ أن يصلي فيها وأن تقبر فيها موتانا عند طلوع الشمس حتى ترتفع ، وعند زوالها حتى تزول ، وحين تتضيف للغروب حتى تغرب

ولا تتطوع بعد طلوع الفجر إلا بركعتيه إلى أن ترتفع الشمس ، ولا يتطوع بعد صلاة العصر . وذكر في التحفة والتقنية والمفيد أن الاوقات التي تكره فيها الصلاة اثني عشر وقتاً منها تكره لمعنى في الوقت وهي المذكورة آنفاً ففي هذه الثلاثة يكره التطوع التي ليس فيه سبب في جميع الايام والامكنة ولو شرع فيها صح شروعه وجاز أدائها فيه وفي المحيط ولو قضاها في غير وقت مكروه جاز ، وقد أساء خلافاً لرفق .

وكذا ما له سبب كركعتي الطواف وتحية المسجد وسجدة التلاوة وصلاة الجنازة والمنذورة في هذه الاوقات ، والاولى أن لا يؤخر صلاة الجنازة لان تأخيرها مكروه . وفي المفيد ان حضرت في وقت مستحب لا يجوز فيها بخلاف ما ذكره ، ونص الكرخي على أنه لا يجوز فيها صلاة الجنازة ولا سجدة التلاوة ولا يقضي فرضاً ولا يصلي تطوعاً ، وكذا يكره أداء فرض العصر عند تغير الشمس . ولا يصح الفرض عند الطلوع والزوال وأما قضاء الفرائض والمنذورة وقضاء الواجبات الفائتة وسجدة التلاوة في وقت غير مكروه والوتر من ذلك لا يجوز في هذه الاوقات ، وفي البواقي من اثني عشر بمعنى في غير الوقت وهي تسعة بعد طلوع الفجر وبعد فرض الفجر قبل الطلوع وقبل صلاة العصر وبعد الغروب قبل المغرب وعند الخطبة وعند الإقامة وعند خطبة العيدين وعند خطبة الكسوف وخطبة الاستسقاء كذا في التحفة ولكن بلفظ الكراهة . وفي المجتبى ولا تنفل بعد صلاة الجمع بعرفات والمزدلفة وذكروا أنها الصلاة قبل العيد .

(لحدث عقبة بن عامر رضي الله عنه ثلاثة أوقات نهاها رسول الله ﷺ أن يصلي فيها وأن تقبر فيها موتانا عند طلوع الشمس حتى ترتفع ، وعند زوالها حتى تزول ، وحين تتضيف للغروب حتى تغرب) هذا الحديث رواه مسلم والاربعة من حديث موسى بن علي بن رباح عن أبيه عن عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه قال ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ

ينها أن نصلي فيهن أو نقبر فيهن موثلاً حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس ، وحين تتضيف الشمس للغروب حتى تغرب وان نقبر فيها . المراد منه الصلاة على الميت على ما يذكره المصنف عن قريب .

قوله - تتضيف - أي تميل للغروب ، وقد وقعت هذه اللفظة هاهنا بتائين وأن سين وقعت بناء واحدة واصلة بتائين لأنه من تضيف ، ويجوز فيه أيضاً للتائين على الأصل ، ويجوز فيه حذف أحدهما كما في قوله ﴿ تَارَأْ تَلْظَى ﴾ ١٤ - الليل أصله تتلظى فحذفت أحد التائين وثلاثية ضاف يضيف أي مال ، يقال ضافت الشمس وضيفت وتضيفت أي مالت للغروب .

قوله - حتى ترتفع - أي الشمس وحد الإرتفاع الذي يباح فيه الصلاة اختلفوا فيه في الأصل إذا ارتفعت الشمس قدر رمح أو رمحين تباح الصلاة . وقال الفضل ما دام الإنسان يقدر على النظر إلى قرصها فالشمس في الطلوع ولا تباح الصلاة فيه فإذا عجز عن النظر يباح . وقال أبو حفص السفكودري يؤتى بطست ويوضع في أرض مستوية ما دامت الشمس تقع على حيطانها فهي في الطلوع ، وإذا وقعت في وسطه فقد طلعت وحلت الصلاة كذا في المحيط .

فإن قلت التخصيص بالثلاث في العدد يفيد الإنحصار عليه وقد ذكر تسعة أوقات لا يجوز فيها النفل وتلك التسعة غير هذه الثلاثة فيلزم منه إبطال العدة ، قلت إنما يلزم هذا إن لو كان المزيد مثل حكم المزيد عليه فالثلاثة المنصوصة حكمها أن لا يجوز الفرائض والنوافل أيضاً في بعض الروايات ، وأما غيرها فليس في معناها لأنه يجوز قضاء الفوائت وصلاة الجنائز وسجدة التلاوة فيها بخلاف الثلاثة المذكورة فإن ذلك لا يجوز فيها ، وإذا كان المعنى يختلف لا يلزم الإبطال بل يكون كل واحد منها ثابتاً بدليل على حدة .

فأما الثلاثة المذكورة فحديث عقبة رضى الله عنه ، وأما غيرها فباحاديث أخرى مثل لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ، ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس . فإن قلت إذا لم تجز الفرائض في هذه الأوقات فلو شرع فيها ثم قهقهه هل ينقض وضوءه ،

والمراد بقوله — وان نقبر — صلاة الجنازة

قلت لا ينتقض لأن شروعه لم يصح فلا تصادق قهقهته صلاة شروعه ، وقال في نوادر الصلاة من الصلاة لو طلعت الشمس وهو في خلال صلاة الفجر ثم قهقه قبل أن يسلم فليس عليه وضوء لصلاة أخرى . أما على قول محمد فلأنه صار خارجاً عن الصلاة بطلوع الشمس ، وهو لإحدى الروایتين عن أبي حنيفة رحمه الله . وفي الرواية الأخرى وإن لم يصر خارجاً من حد التحريم فقد فسدت صلاته بطلوع الشمس لأنه لا يجوز أداء الفعل في هذا الوقت كما لا يجوز أداء الفرض فالضحك في هذه الحال دون للضحك في صلاة الجنازة فلا يجعل حدثاً ، وعلى قياس قول أبي يوسف رحمه الله ويلزمه الوضوء خصوصاً على الرواية التي رويت عنه أنه يصير حتى تطلع الشمس ثم يتم الفريضة فعلى هذه الرواية ان ضحكك صادف حرمة صلاة مطلقة فكان حديثاً .

(والمراد بقوله — وأن نقبر — صلاة الجنازة) المراد مبتدأ وخبره صلاة الجنازة أي المراد من قول عقبة رضي الله عنه — وأن نقبر فيها — الصلاة على الجنازة يقال قبر يقبر من باب نصر ينصر ومصدره مقبر يعني مدفن الميت أيضاً قبر يقال قبره اذا دفنه وأقبره إذا جعل له قبراً يوارى فيه . وقال ابن السكيت قبرته أي جعلت له قبراً يدفن فيه وقوله تعالى ﴿ ثم اماتة فأقبره ﴾ ٢١ - عيس أي جعله ممن يقبر ولم يجعله يلقي للكلاب فأكرم (١) الإنسان بالقبر . وقال ابن الأعرابي أقبر إذا أمر إنساناً بحفر قبر .

فإذا قيل قلت ذكر القبر وإرادة الصلاة من أي قبيل من المجاز أو الكناية ، قلت قال في المبسوط وهو من باب الكناية اللازمة بينهما . وقال الأتزازي هو كناية لأنه ذكر الرديف وإرادة المردوف ، قلت المراد من الملازمة المذكورة ما يكون بين اللازم والملازم على سبيل التبعية لأن الكناية أن يذكر في اللازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف .

فإن قلت ما هذا الداعي إلى هذه الدعوى فلم لا يؤخذ بظاهره فيكون دفن الميت في

(١) في الأصل « فأكرمه » . اهـ مصححه .

لأن الدفن غير مكروه

هذه الاوقات الثلاثة مكروهاً ، قلت اختلف العلماء في هذا الباب فأخذت طائفة بظااهره وقالوا يكره دفن الميت في هذه الأوقات الثلاثة . وقال البيهقي رحمه الله ونهيه عن القبر في هذه الساعات لا يتناول الصلاة على الجنازة وهو عند كثير من أهل العلم محمول على كراهة الدفن في تلك الساعات وكذلك حمله أبو داود رضي الله عنه على الدفن فإنه يوجب عليه في كتاب الجنازة فقال باب ما جاء من الدفن عند طلوع الشمس وعند غروبها ، ثم روى حديث عقبة رضي الله عنه المذكورة .

وذهب أكثر أهل العلم إلى كراهة الصلاة على الجنازة في هذه الأوقات ، وروى ذلك عن ابن عمر رضي الله عنه وهو قول عطاء والنخعي والاوزاعي والثوري وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وأحمد وإسحاق وكذلك حمله الترمذي رضي الله تعالى عنهم على الصلاة وبوب على - باب ما جاء في كراهة صلاة الجنازة عند طلوع الشمس وغروبها - ونقل عن ابن المبارك رضي الله عنه أنه قال يعني أن نقبر فيها موتاً يعني صلاة الجنازة إنتهى . وعن الشافعي رضي الله عنه أنه كان يرى للصلاة على الجنازة أي ساعة شاء من ليل أو نهار وكذلك الدفن أي وقت كان من ليل أو نهار . في أحكام ابن بريده رضي الله عنه .

قال بعض العلماء لا يصلى عليها في الاوقات الثلاثة المذكورة في حديث عقبة رضي الله عنه إلا أن يخاف عليها النتن ، وقيل لا يصلى عليها عند الغروب والطلوع فقط ويصلى بعد العصر ما لم تصفر الشمس ، وبعد الصبح ما لم تسفر . وقال ابن عبد الحكيم يصلى عليها في كل وقت كالفرائض . وقال الليث يكره الصلاة عليها في الاوقات التي يكره فيها الصلاة . وقال عطاء والنخعي رضي الله عنهما لا يصلى عليها في الاوقات الخمسة المنهي عنها . فإن قلت هل جاء ما يدل على هذا الحمل قلت نعم روى الإمام أبو حفص عمر بن شاهين رضي الله عنه في كتاب الجنازة من حديث خارجة بن مصعب عن ليث بن سعد عن موسى بن علي رضي الله عنهما قال نهانا رسول الله ﷺ أن نصلي على موتانا عند ثلاث طلوع الشمس ... إلى آخره .

(لان الدفن غير مكروه) أي لان دفن الميت في هذه الأوقات المذكورة غير مكروه

والحديث باطلاقه حجة على الشافعي رحمه الله في تخصيص الفرائض وبمكة

(والحديث باطلاقه حجة على الشافعي رضي الله عنه في تخصيص الفرائض والنوافل بمكة)
واختلف نسخ الهداية في هذا الموضع فلذلك تردد الشراح فيه ولم يحرروا كما ينبغي
خصوصاً تحرير مذهب الشافعي رضي الله عنه على ما هو المسطور في كتب أصحابه
المعتمد عليها فقال السفناقي في شرحه قوله والحديث باطلاقه حجة على الشافعي رضي
الله عنه في تخصيص الفرائض والنوافل بمكة . وفي بعض نسخ الهداية لم يذكر الفرائض
وذكر بمكة بالباء وفي بعضها لم يذكر النوافل والصحيح من الرواية أن يذكر الفرائض
ويذكر مكة بدون الباء .

ويقال في تخصيص الفرائض وبمكة ليكون أداء الفرائض في جميع الامكنة وتعميم
جواز الفرائض والنوافل بمكة وذلك لأنها يعاد فهذا الذي ذكرت وهذا كان بخط شيخني،
فإن عند الشافعي رضي الله عنه يجوز الفرائض والنوافل فإن شمس الائمة السرخسي
ذكر في المبسوط حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه وغيره من الاحاديث ثم قال
والامكنة في هذه النهي سواء عندنا لعموم الآثار . وقال الشافعي رضي الله عنه لا بأس
بالصلاة في هذه الاوقات بمكة لحديث روي في النهي إلا بمكة انتهى كلامه . وقال تاج
الشريعة رحمه الله قوله - وتخصيص الفرائض - أي الشافعي رضي الله عنه يقول بعدم
كراهية الفرائض في هذه الاوقات قوله - ومكة - أي تخصيص مكة فإن عنده ينصرف
هذا النهي إلى مكة حتى لا تكره النوافل فيها انتهى . وقال صاحب الدراية قوله حجة
على الشافعي رضي الله عنه وتخصيص الفرائض ومكة .

وقال الشافعي رضي الله عنه يجوز في هذه الاوقات الفرائض ومن النوافل ماله
سبب كتحية المسجد وركعتي الطواف وكذا في الجمعة بعد الزوال انتهى . وقال الاترازي
قوله والحديث باطلاقه حجة على الشافعي رضي الله عنه في تخصيص الفرائض ومكة .
وفي بعض النسخ وبمكة بالباء والصحيح ان يذكر ومكة بلا باء ، بيانه أن الشافعي
يخص الفرائض من جميع الصلاة ويقول أن النهي ورد في حق النفل لا في حق الفرائض
بدليل قوله ﷺ من قام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فان ذلك وقتها . نعم أن

الفرض ليس بمنهى عنه حتى تجوز الفرائض فى الاوقات المكروهة بلا كراهة فى جميع البلدان .

أما النوافل فانها تكروه فى هذه الاوقات إلا بمكة فان مكة مخصوصة من سائر البلدان لما روى أبو داود رضى الله عنه النهى عن الصلاة فى هذه الاوقات مقروناً بقوله إلا بمكة ، فاذن تجوز الفرائض فى جميع البلدان فى مكة وغيرها لان الفرائض خصت من جميع الصلاة ، وتجوز النوافل بمكة خاصة لان مكة خصت من جميع البلدان ، وعلى هذا التقدير لا يفهم إلا على رواية مكة بدون الباء فافهم انتهى .

قال الاكمل ما يخصه ان أراد بقوله لا يجوز الفرض وحده وإن النفل جائز مكروه ولم يستقم جعل الحديث حجة على الشافعى رضى الله عنه فى تجويز النوافل وإن كان مراده عدم الجواز فى الفرض والنفل جميعاً لزم عليه ما نقل عن الكرخى والإسبيجاني وهو ان النوافل تجوز وتكروه ، وإن كان الجواز مع الكراهة فيها لم يكن الحديث حجة لنا على الشافعى رضى الله عنه الا اذا أثبتته أن أصحابنا يقولون بالجواز مع الكراهة وهو يقول بالجواز بلا كراهة ، قال ولم أطلع على ذلك فيما وجدته من النسخ وان كان عدم الجواز فى الفرض والجواز فى النفل مع الكراهة فان فى بعض الروايات لزم اختلاف معنى اللفظ للواحد مراد نزلاً على سبيل الكتابة وهو غير جائز . وأرى أن المراد عدم الجواز فى الفرض والنفل على بعض الروايات ولا يلزمه ما نقل عن الكرخى والإسبيجاني لانه اختار خلافه واذا ظهر لك ما قررناه تبين لك أن التحية الصحيحة هو أن يقال حجة على الشافعى رضى الله عنه فى تخصيص الفرائض بمكة لانه هو الذي يقيد ما ذكرنا من مذهبه وان كان فيه اعلاء دون ما عداه ، وهو ما وقع فى بعضها من قوله فى تخصيص الفرائض والنوافل بمكة ، وفى بعضها فى تخصيص بمكة ، وفى بعضها ولم يذكر النوافل .

قلت هذه الترييدات والتصرفات والبحثية كلها من عدم الوقوف على نص مذهب الشافعى رضى الله تعالى عنه وعدم الرجوع إلى أمهات كتب أصحابه ، فنقول مذهب الشافعى رضى الله عنه جواز الفرائض فى هذه الأوقات ، ومن النوافل ماله سبب كتحية

المسجد وركعتي الطواف دون النوافل المطلقة ، وفي مكة يجوز النوافل المطلقة أيضاً .
وقال النووي في الروضة يجوز في هذه الأوقات قضاء الفرائض والسنن والنوافل التي أخذها الإنسان ورد له وتجوز صلاة الجنائز وسجود التلاوة وسجود الشكر وركعتا الطواف وصلاة الكسوف ولا يكره فيها صلاة الإستسقاء على الأصح . وعلى الثاني يكره كصلاة الاستخارة ويكره ركعتا الإحرام على الصحيح . فأما تحية المسجد فإن اتفق دخول الفرض كدرس علم أو اعتكاف أو انتظار صلاة ويجوز ذلك ثم يكره ، وإن دخل لا حاجة بل ليصلي التحية فوجهان أقيسهما الكراهة انتهى .

فإذا عرفت هذا عرفت أن نقل السفناقي عن مذهب الشافعي رضي الله عنه بقوله فإن عند الشافعي رضي الله عنه تجوز الفرائض في هذه الأوقات في جميع الأمكنة دون النوافل ، وفي مكة تجوز الفرائض عنده والنوافل ليس كما ينبغي ، وكذلك ما قاله الإترازي ، فإذا قابلت كلامها بالذي قلنا آتفاً عرفت أن نقلها عن مذهب الشافعي رضي الله عنه ليس على ذلك وكذلك ما قاله الأكل بقوله تبين أن النسخة الصحيحة إلى آخره والأقرب إلى المطالعة ما قاله صاحب الدراية ثم فسر النسخة التي هي قوله والحديث بطلانه يعني بكونه متناً ولا للفرض والنفل حجة على الشافعي رضي الله عنه وتخصيص الفرائض بالجواز في هذه الأوقات أي فرض كان وفي أي مكان كان .

وقوله والنوافل أي وفي تخصيص النوافل بالجواز فيها حال كونها فيها بمكة أي نفل كان ولا تدل هذه العبارة على جواز النفل الذي له سبب في غير مكة ، فقلت إن النسخ كلها قاصرة على الدلالة على ما ينبغي ؛ ثم حجة الشافعي رضي الله عنه بما ذهب إليه قوله ﷺ من ثم عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فإن ذلك وقتها جعلت وقت التذكير وقتاً للفائتة مطلقاً وله في جواز النفل بمكة شرفها الله تعالى الوارد في حديث عقبه رضي الله عنه إلا بمكة وقوله ﷺ يا بني عبد مناف من ولي منكم من أمور الناس شيئاً فلا يمنعن أحداً طاف بهذا البيت وصلى أي ساعة شاء .

وله في الجمعة حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه ﷺ نهى عن الصلاة في

نصف النهار إلا يوم الجمعة . وروى أبو الخليل عن أبي قتادة رضى الله عنه عن النبي ﷺ انه كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة . وقال ابن جهم متعسر إلا يوم الجمعة .

والجواب عن ذلك . أما حديث من نام عن صلاة إلى آخره فهو مخصوص بحديث عقبة رضى الله عنه والدليل عليه ما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ حين قفل من غزوة خيبر فسار بليلة ... الحديث ، وفيه فناموا فما أيقظهم آخر الشمس . وفي رواية انتبهوا وقد بدأ جانب الشمس فأداروا رحالهم شيئاً ثم نزلوا للصلاة . وإنما نقل ذلك لترتفع الشمس فلو جاز قضاء المكتوبة في حال طلوع الشمس لما أخرها رسول الله ﷺ بعد الانتباه .

وعن الثاني ان الاستثناء الوارد في حديث عقبة رضى الله عنه إلا بمكة غريب لم يرد في المشاهير فلا يزداد به عليها أو يحتمل انه كان قبل النهى .

وعن الثالث ان أبا داود رضى الله عنه في إباحة الدعاء قرأ معنى صلى دعى قال أبو بكر بن العربي هذا الحديث لم يضح .

وعن الرابع أن إلا في قوله - إلا يوم الجمعة - بمعنى ولا يوم الجمعة كما في قوله تعالى ﴿إلا خطأ﴾ ٩٢ / النساء أي لا خطأ عن الشافعي رضى الله عنه وهو حديث أبي قتادة رضى الله عنه انه منقطع لأن أبا الخليل لم يسمع من أبي قتادة قاله أبو داود وقال أبو الفرج رحمه الله وفيه ليث بن أبي مسلم وهو ضعيف مرة . وفي المغني عن ابن مسعود رضى الله عنه كنا ننهى عن ذلك يوم الجمعة . وعن سعيد المقبري أدركت الناس وهم ينهون عن ذلك وإباحة فيها عطاء في الشتاء دون الصيف ، وفي بقية الأوقات يوم الجمعة وجهان عند الشافعية رضى الله عنه أحدهما يجوز لكل واحد ، وفي بقية الأوقات يوم الجمعة والآخر لا يجوز إلا في وقت الإستواء يوم الجمعة دون بقية الأوقات يوم الجمعة روي عن بعضهم تخصيص الإنشاء من بقاء الشعائر وبترجيحه قال صاحب المذهب وغيره .

فإن قلت يعارض حديث عقبة رضى الله عنه قوله ﷺ من أدرك ركعة من الفجر قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الفجر ، بيانه ان هذا يقتضى أنه لو شرع في صلاة الفجر

وحجة على أبي يوسف في إباحة النفل يوم الجمعة وقت الزوال .
قال ولا صلاة جنازة لما روينا ولا سجدة تلاوة لأنها في معنى الصلاة

وطلعت الشمس في خلالها لا تقصد الصلاة كما ذهب إليه الشافعي رضي الله تعالى عنه .
قلت إنه لبيان الوجوب بإدراك جزء من الوقت قل أو كثر . ومذهب مالك رحمه الله في
هذا الباب أنه يقضى الفرائض في هذه الأوقات الثلاثة ولا يصلي النوافل سواء كان لها
سبب أولا، وبه قال أحمد رضي الله عنه إلا أنه أجاز ركعتي الطواف وصلاة الجماعة مع
إمام الحى لحوف الفوت . اختلفت الرواية عن مالك رحمه الله عنه في صلاة الكسوف
وسجود القرآن في وقت النهي .

(وحجة على أبي يوسف رحمه الله في إباحة النفل في يوم الجمعة) وحجة عطف على
قوله حجة على الشافعي رضي الله عنه ، روي عن أبي يوسف رحمه الله أنه قال لا بأس
بالصلاة (وقت الزوال) واستدل على ذلك بمحدث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وقد
ذكرناه عن قريب مع الجواب عنه .

(قال) أي القدوري معطوف على أول الكلام (ولا صلاة جنازة) أى ولا تجوز
صلاة الجنازة في الأوقات الثلاثة المذكورة ، هذا محمول على جنازة حضرت قبل العصر
لأن الصلاة تجب بحضورها كاملة ولا تؤدي بالناقص ، حتى لو حضرت جنازة في هذا
الوقت جازت الصلاة مع الكراهة لأنها أديت ناقصة كما وجبت (لما روينا) وهو قوله
— وأن نقبر فيها موتانا — .

(ولا سجدة تلاوة) عطف على ما قبله ، أى ولا تجوز سجدة التلاوة ، وهذا إذا
كان تلى أو سمع قبل هذا الزمان فسجد في هذا الزمان بعدم أجزاء الناقص عن الكامل ، أما لو
تلى في هذا الزمان فسجد جازت لأنها أديت ناقصة كما وجبت (لأنها في معنى الصلاة)
أي لأن سجدة التلاوة في معنى الصلاة من حيث أنه يشترط لها ما شرط للصلاة من
الطهارة ، وستر العورة ، واستقبال القبلة ، ويقال باعتبار حصول التشبه لعبدة الشمس
إزاله يحصل بعد الشمس بالحول ، أيضاً كذا في المبسوط . وقال الأكل في قول ما
بالها لم تلحق بها في قوله ﷺ من ضحك منهم فقهقه فليعد الوضوء والصلاة جميعاً فينتقض

إلا عصر يومه عند الغروب ، لأن السبب هو الجزء القائم من الوقت
لأنه لو تعلق بالكل لوجب الأداء بعده ، ولو تعلق بالجزء الماضي
فالمؤدى فى آخر الوقت قاض ، وإذا كان كذلك فقد أداها كما
وجبت ، بخلاف غيرها من الصلاة لأنها وجبت كاملة فلا تتأدى بالناقص

وضوء الضاحك فى سجدة التلاوة كما فى الصلاة .

وأجيب بأن اللام فى قوله فليعد الوضوء والصلاة للمهد لأنه إنما يعيد الصلاة التى
وجدت فيها القهقهة لا للجنس ، والمهود صلاة ذات تحرمة وركوع وسجود ، والسجود
المجرد ليس فى معناه من كل وجه فلا يلحق به ، قلت هذا السؤال والجواب للسفناقي .

(إلا عصر يومه عند الغروب) هذا استثناء من قوله - ولا عند غروبها - يعنى لو
صلى عصر يومه عند غروب الشمس جازت صلاته (لأن السبب) أى سبب وجوب
الصلاة (هو الجزء القائم من الوقت) الذى يتصل به الأداء (لأنه لو تعلق بالكل) أى لأن
السبب لو تعلق بكل الوقت جملة (لوجب الأداء بعده) أى لوجب أداء الصلاة بعد ذلك
الوقت لوجوب تقدم السبب بجميع أجزائه على السبب فلا يكون أداء .

(ولو تعلق بالجزء الماضى) أى ولو تعلق بسبب الوجوب بالجزء الماضى من الوقت
(فالمؤدى) بكسر الدال (فى آخر الوقت قاض) لأنه أدى بعد خروج الوقت
فيكون قضاء .

(وإذا كان كذلك) أى وإذا كان الأمر كما ذكرنا من أن السبب هو الجزء القائم
إلى آخره . (فقد أداها) أى أدى الصلاة التى هى العصر (كما وجبت) أى باتصال
الأداء بها فإن كان وقتها صحيحاً بأن لا يكون موصوفاً بالكراهة ولا منسوباً إلى الشيطان
كالظهر مثلاً وجبه المسبب كاملاً فلا يتأدى ناقصاً ، وإن كان فاسداً أى ناقصاً بأن يكون
منسوباً إلى الشيطان كالعصر يستأنف وقت الاصفرار وجب الفرض به ناقصاً فيجوز أن
يتأدى ناقصاً لأنه أداء كما وجب .

(بخلاف غيرها من الصلاة) يعنى غير العصر (لأنها وجبت كاملة فلا تتأدى بالناقص)

لأن ما وجب كاملاً لا يتأدى بالنقص . وقال الأكل قوله - لأن السبب هو الجزء القائم من الوقت - فيه تسامح لأن السبب أما أول جزء والذي يلي الأداء الجزء والمضيق أو كل الوقت عند خروجه ، قلت المراد بالجزء القائم من الوقت الجزء الباقي من آخر الوقت لأن السببية تنتقل من جزء إلى جزء والسبب هو الجزء القائم . وقال صاحب الكافي ما قاله فالمدى في آخر الوقت قاضى اشكاله لأنه مؤدى باعتبار بقاء الوقت ، وأيضاً يلزمه على تقدير جواز قضاء العصر في هذا الوقت لأن الجزء القائم من الوقت ناقص فيجب به العصر ناقصاً فيبتغي أن يجوز كمصر يومه ، وأجاب عنه الشيخ عبدالعزيز عن الأول بأن كلامه فيمن آخر العصر إلى الغروب ولا شك ان السبب في حقه هو الجزء القائم من الوقت وهو المعبر عنه بالجزء المضيق .

وعن الثاني بأن الجزء إذا تعين السببية بحيث لا ينتقل إلى غيره كان التأخير عنه تقويتاً للواجب كالجزء الأخير من الوقت في الصلاة ، والجزء الأول من اليوم في الصوم ، قال الأكل ورد عليه بأن الفوات والتقويت عن الجزء الأخير من الوقت إنما هو باعتبار خروج الوقت لا باعتبار تعينه للسببية وكذلك الجزء الأول من اليوم لأن وقت الصوم كل النهار فإذا فات البعض فات الكل .

قلت لا نسلم ان التقويت بمجرد اعتبار خروج الوقت بل به وباعتبار الجزء الأخير للسبب ألا ترى انه إذا شرع في صلاة الظهر أو المغرب أو العشاء في الجزء الأخير ثم خرج الوقت كان ذلك أداء لاقضاء ، فلو اسلم الكافر عند غروب الشمس يلزمه أداء العصر ، فإن لم يتمكن حتى غربت الشمس هل تلزمه أم لا فهو مبني على خلاف في ذلك ، ثم اعلم انه لا بد من جعل جزء من الوقت سبباً للوجوب فقال شمس الأئمة السرخسي سبب الوجوب الجزء الأول من الوقت فصار سبب حكم الوجوب وصحة أداء الواجب ولكنه وجوب توسع وهو الأصح وهكذا نقله علاء الدين الحاكم السمرقندي في الميزان والتقويم لأبي زيد ومن الناس من ظن أن الأداء لما لم يلزم في أول الوقت لم يكن وجوب الصلاة متملقاً بأوله وأنه غلط ويتعين وقته بالفعل كالكفارة .

وفي مختصر البزدوي الوجوب بأول الجزئية من أول الوقت خلافاً لبعض مشايخنا ، والقاضي عبد الجبار أنكر أن قوله من قال الصلاة في أول الوقت تقع نفلاً ، قال وهذا لا يصح . وقال شمس الأئمة ومن مشايخ العراق من يقول الوجوب لا يثبت في أول الوقت وإنما تعلق الوجوب بآخره ومستدلون عليها بما لو حاضت ^(١) في آخر الوقت فإنه لا يلزمها قضاء الصلاة إذا طهرت . وبالمقم إذا سافر ^(٢) في آخر الوقت فصل ركعتين ، فلو كان الوجوب بأول الوقت لما سقطت الصلاة بذلك ، وكذا لو مات قبل خروج الوقت لا تكون الصلاة ديناً في ذمته ولا شيء عليه .

ثم عند مشايخ العراق إختلاف في صفة المروي في أول الوقت فمنهم من يقول هو نقل يمنع لزوم الفرض في آخر الوقت إذا بقي على حال يلزمه الأداء بأن لا يعارضه جنون أو حيض وغير ذلك فيه لأنه يمكن ، ثم تزل الأداء في أول الوقت لا إلى قضاء . ومنهم من قال المؤدي في أول الوقت وقوف على ما يظهر من حاله في آخر الوقت فاعتبروه بتعجيل الزكاة قبل الحول. وفي المرغيناني قال أكثر أصحابنا الوجوب يتعلق بمقدار التحريمية. وقال زفر رحمه الله بمقدار ما يؤدي الصلاة وهذا القول مختار القدوري رحمه الله ، والأول اختيار القاضي أبي زيد الدبوسي رحمه الله وذكره في الميزان عن الكرخي ثلاث روايات عن أصحابنا فروى الشيخ أبو بكر الجصاص رحمه الله أن الوقت كله وقت العرض وعليه أداؤه في وقت مطلق من جميع الوقت وهو غير في الأداء فيتعين الواجب بالأداء ويضيق الوقت فإن أدى في أول الوقت يكون واجباً ، وإن أخر لا يأنم وهو الرواية على المعتمد عليها . وبروى أيضاً أن الأداء في أوله موقوف إن بقي إلى آخر الوقت بصفة التكليف يقع واجباً فإن فات شيء من شرائط التكليف يكون نفلاً ، وفي رواية أخرى عنه يقع نفلاً في أول الوقت فإذا بقي إلى آخر الوقت وصفة المكلفين يكون ذلك سقطاً للغير من قال ، وهذه الرواية مهجورة .

(١) في الأصل « حاجرت » . اهـ مصححه .

(٢) في الأصل « إذا سافر » اهـ مصححه .

قال رضي الله عنه والمراد بالنفي المذكور في صلاة الجنائز وسجدة التلاوة الكراهة حتى لو صلاها فيه أو تلى سجدة فيه

وعند الشافعي رضي الله عنه لما يفرد الوجوب في أول الوقت لزمه الإبقاء على وجهه لا يتغير بتغير حال فيعد ذلك تعارض الحيض والقرء. وقال النووي رحمه الله تجب الصلاة بأول الوقت وجوباً موسعاً ويستقر الوجوب بإمكان فعلها قاله . وعن أبي حنيفة رحمه الله في رواية كذهبنا وهي غريبة ، قلت إن أراد به تعلق الوجوب بأول الوقت وجوباً موسعاً فهو المذهب الصحيح عندنا وليست هذه الرواية بغريبة، وإن أراد استقرار الوجوب بإمكان فعلها فليس هذا رواية عن أصحابنا لا غريبة ولا مشهورة .

وقال ابن بطال حكى ابن القضاة عن الكرخي رضي الله تعالى عنهم أجمعين أن الصلاة في أول الوقت تقع نفلاً ، قال والفقهاء بأسرهم على خلاف قوله ، قلت هذا قول ضعيف نقل عن بعض الأصحاب كما ذكرنا وليس منقولاً عن أبي حنيفة رحمه الله .

ثم اعلم أيضاً أن الواجب الموسع الذي هو الفاضل عن الواجب لا يتعين بعض أجزائه بتعين العذر رضا بأن يقول عينت هذا للسببية ولا قصد بأن ينوي ذلك لأن تعيين الأسباب والشرائط من وضع الشارع ، وليس ^(١) للعبد ذلك ، وإنما للعبد إختيار فعل فيه رفيق وليس ذلك بتعين جزء لأنه ربما لا يتيسر فيه الأداء بل له الإختيار في تعيينه فعلاً بأن يؤدي الصلاة في أي جزء يريد فيتعين بذلك الفعل ذلك الجزء وقتاً لفعله كما في خصال الكفارة فلإن الواجب أحد الأمور من الاعتاق والكسوة والإطعام لا يتعين شيء منها بتعين المكلف قصداً ولا قضاء بل يختار أيها شاء فيفعله هو الواجب بالنسبة إليه .

(قال) أي المصنف رحمه الله (والمراد بالنفي المذكور في صلاة الجنائز وسجدة التلاوة) أي في قول القدوري رحمه الله - ولا صلاة جنازة ولا سجدة تلاوة - (الكراهة) مرفوع لأنه خبر المبتدأ وهو قوله والمراد (حق لو صلاها فيه) نتيجة الكراهة ، أي لو صلى الجنائز في وقت من الأوقات الثلاثة (أو تلى سجدة فيه) أي أو قرأ آية في وقت

(١) في الاصل « للبس » اهـ مصححه .

وسجدها جاز لأنها أدبت ناقصة كما وجبت ، إذ الوجوب بحضور
الجنائز والتلاوة ويكره أن يتنفل بعد الفجر حتى تطلع الشمس
وبعد العصر حتى تغرب الشمس لما روي أنه عليه السلام نهى عن ذلك

من هذه الأوقات (فسجدها ^(١) جاز) أي فسجد لتلاوته وفيه جازت .
(لأنها أدبت ناقصة) أي لأن كل واحدة من صلاة الجنائز وسجدة التلاوة أدبت حال
كونها ناقصة (كما وجبت) أي كما وجبت ناقصة (إذ الوجوب بحضور الجنائز والتلاوة)
كلمة إذ للتعليل أي لأن الوجوب حصل بحضور الجنائز وبوقوع التلاوة في الوقت
الناقص وقد مر الكلام فيه مستوفى عند قوله - ولا صلاة جنازة ولا سجدة تلاوة - .
(ويكره أن يتنفل بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس)
أراد أنه إذا طلع الفجر وصلى صلاة الفجر يكره لا أن يصلي إلى أن يطلع وبعد صلاة
العصر إلى أن تغرب الشمس .

(لما روي أنه عليه السلام نهى عن ذلك) لما روى مسلم من حديث أبي أمامة رضي الله تعالى
عنه وفيه فقلت يا رسول الله ﷺ أخبرني عن الصلاة قال صل الصبح ثم أقصر عن الصلاة
حتى تطلع الشمس فإنها تطلع بين قرني شيطان وحينئذ يسجد لها ، ثم صل فإن الصلاة
مشهودة محضرة حتى يستقل الظل كالرمح ، ثم أقصر عن الصلاة فإنها حينئذ تسجر جهنم
فإذا أقبل الفيء فصل فإن الصلاة مشهودة حتى تصلي العصر ، ثم أقصر عن الصلاة حتى
تغرب الشمس فإنها تغرب بين قرني شيطان . الحديث بطوله . وروى إسحاق بن راهويه
رضي الله تعالى عنه في مسنده ثم البيهقي من جهة حدثنا وكيع ثنا سفيان الثوري أخبرني
أبو إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله تعالى عنهم أجمعين كان رسول الله ﷺ
يصلي ركعتين دبر كل صلاة مكتوبة إلا الفجر والعصر .

وأخرج البخاري عن معاوية رضي الله تعالى عنه قال انكم لتصلون صلاة لقد صعبت
رسول الله ﷺ فما رأيناه يصليها ولقد نهى عنها يعني الركعتين بعد العصر . وروى مسلم

(١) في المتن وسجدها .

عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن حفصة رضي الله تعالى عنها قالت كان رسول الله ﷺ إذا طلع الفجر لا يصلي إلا ركعتين خفيفتين، روى أبو داود عن يسار مولى ابن عمر رضي الله تعالى عنهم أجمعين قال وأتى ابن عمر رضي الله عنه وأخبرنا أصلي بعد طلوع الفجر فقال يا يسار إن رسول الله ﷺ خرج علينا ونحن نصلي هذه الصلاة فقال ليبلغ شاهدكم غائبكم لا تصلوا بعد الفجر إلا سجدةً . وأخرج الطبراني عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال قال رسول الله ﷺ إذا طلع الفجر فلا تصلوا إلا ركعتي الفجر . وأخرج أيضاً عن عمرو ابن شعيب رضي الله عنه عن أبيه عن جده رضي الله عنهم أنه ﷺ قال لا صلاة إذا طلع الفجر إلا ركعتين ، ومثله عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وقال ابن بطال رضي الله تعالى عنه في شرح البخاري تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ أنه نهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر ، وكان عمر رضي الله تعالى عنه يضرب على الركعتين بعد العصر بمحضر من الصحابة من غير تكبير فدل أن صلاته ﷺ مخصوصة به دون أمته ولده ذلك علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وأبو هريرة وسمرة بن جندب وزيد بن ثابت وسلمة بن عمرو بن كعب بن مرة وأبو امامة وعمرو بن عيينة وعائشة والصالحى وامم عبد الرحمن بن عقيقة وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم والحسن البصري وسعيد بن المسيب والعلاء بن زياد وحמיד بن عبد الرحمن رحمهم الله تعالى أجمعين . وقال النخعي كانوا يكرهون ذلك .

فإن قلت أخرج البخاري ومسلم عن الأسود عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت لم يكن رسول الله ﷺ يدعها سراً ولا علانية ركعتان قبل صلاة الصبح وركعتان بعد العصر . وفي لفظ لهما ما كان النبي ﷺ ما يأتي في يوم بعد العصر إلا ركعتين . روى أبو داود من حديث قيس بن عمر رضي الله عنهما وقال رأى رسول الله ﷺ رجلاً يصلي بعد صلاة الصبح ركعتين فقال رسول الله ﷺ الصبح ركعتان فقال الرجل اني لم أكن صليت الركعتين اللتين قبلها فصليتها الآن ، فسكت رسول الله ﷺ هكذا رواه أبو داود وقال قيس بن عمر رضي الله عنه في رواية قيس بن قهر بالقاف قلت استوت القاعدة أن المسح

والخاطر اذا تعارضا جعل الخطر متأخراً ، وقد ورد نهي كثير في الاحاديث التي ذكرناها
أنفأ بالعمل عليها .

وأما حديث الاسود عن عائشة رضي الله عنها فإن صلاته ﷺ فيه خصوصية به
والدليل عليه ما ذكرنا أن عمر رضي الله عنه كان يضرب على الر كعتين بعد العصر بحضور
من الصحابة رضي الله عنهم من غير تكبير . وذكر الماوردي من الشافعية رضي الله عنه
وغيره أيضاً أن ذلك من خصوصيته ﷺ . وقال الخطابي رحمه الله أيضاً كان النبي ﷺ
مخصوصاً بهذا دون الخلق . قال ابن عقيل رضي الله عنه لا وجه له الا هذا الوجه . وقال
الطبري فعل ذلك تنبيها لأمته أن نهيه كان على وجه الكراهة لا التحريم . وقال الطحاوي
الذي يدل على الخصوصية أن أم سلمة رضي الله تعالى عنها هي التي روت صلاته إماما قيل
لها أفقتضيهما اذا فاتتا بعد العصر قالت لا .

وأما حديث قيس بن عمرو قال الإمام اسناده غير متصل ومحمد بن ابراهيم لم يسمع من
قيس . وقال ابن حبان لا يحمل الاحتجاج ثم تفسر بعض ألفاظ الاحاديث المذكورة .
قوله - تطلع بين قرني شيطان - اختلفوا فيه على وجوه فقليل معناه مقارنة الشيطان
عند رؤيتها للطلوع والغروب . وقيل قرنه قوقه من قولك انا مقرن لهذا الامر أي بطوله
يرى عليه ، وذلك لان الشيطان إنما يتولى أمره في هذه الاوقات لان يسول لعبدة الشمس
أن يسجدوا لها في هذه الاوقات . وقيل قرنه ^(١) حزيه وأصحابه الذين يعبدون الشمس ،
يقال هؤلاء قرن أي قوم بعد قرن آخر . وقيل ان هذا تمثيل وتشبه وذلك أن تأخير
الصلاة إنما هو من تسويل الشيطان وتزيينه ذلك في قلوبهم ، وذوات القرون إنما تعالج
الاشياء وتدفعها بقرونها وكأنهم لما دفعوها وأخروها عن أوقاتها بتسويل الشيطان لهم
حتى اصفرت الشمس صار ذلك لهم بمنزلة ما يعالجه وذوات القرون بقرونها وتدفعه
بأرواقها . قلت يمكن حمل الكلام على حقيقته ويكون المراد أنه يحاذيها بقرنيه عند
غروبها وكذا عند طلوعها ، لان الكفار يسجدون لها حينئذ فيقارنها ليكون الساجدون

(١) في الاصل « وقبل خزيه حزيه » والصحيح ما أثبتناه . اهـ مصححه .

ولا بأس بأن يصلي في هذين الوقتين الفوائت ويسجد للتلاوة ويصلي
على الجنائزة لأن الكراهة كانت لحق الفرض ليصير الوقت كالملغول
به لا لمعنى في الوقت فلم تظهر في حق الفرائض وفيما وجب لعينه
كسجدة التلاوة

لها في صورة الساجدين له ، ويخيل لنفسه ولاعوانه انها يسجدون له فيكون له
ولنفسه تسلط .

قوله - مشهودة - أي تشهدا الملائكة وتحضرها .

قوله - يحير - أي معه .

(ولا بأس بأن يصلي في هذين الوقتين) أراد بالوقتین ما بعد صلاة الفجر قبل طلوع
الشمس وما بعد صلاة العصر قبل غروب الشمس (الفوائت) بالنصب مفعول يصلي
(ويسجد للتلاوة ويصلي على الجنائزة لان الكراهة) الحاصلة في هذين الوقتين (كانت
لحق الفرض ليصير الوقت) من بعده (كالملغول به) أي بالفرض فلم يحز النفل فيها لان
الثقل التقديري بالفرض أولى من الثقل الحقيقي بالثقل (لا لمعنى في الوقت) يعني ليست
الكراهة في هذين الوقتين بالنفل لالمعنى في الوقت ، يعني ليست الكراهة في هذين الوقتين
لمعنى في نفس الوقت ، بل لثقل الوقت بالفرض ولهذا لو ابتدأ العصر في أول الوقت ومدّه
إلى المغرب لا يكره بالاتفاق ، فلو كانت الكراهة لمعنى في الوقت لكان هذا مكروهاً .

وقوله - لا بمعنى في الوقت - تأكيد لقوله - لحق الفرض - وفيه إشارة إلى أن
يفرق بين النهي الوارد في هذين والوارد في الاوقات الثلاثة المذكورة بأن ذلك لمعنى في
الوقت وهو كونه منسوباً إلى الشيطان فيظهر في حق الفرائض والتوافل وغيرها ، وهذا
المعنى لثقل الوقت بالفرض كما ذكرنا .

(فلم يظهر في حق الفرائض) هذه نتيجة ما قبله فلذلك ذكره بالفاء أي فلم تظهر
الكراهة في حق الفرائض فجازت الفوائت فيها (وفيما وجب لعينه كسجدة التلاوة)
لكون وجوبها غير موقوف على فعل العبد بدليل وجوبها بالسماح فصارت كسائر الفرائض .

ظهرت في حق المنذور لأنه تعلق وجوبه بسبب من جهته وفي حق ركعتي الطواف ،

فان قلت قد ذكر في الاصول أن سجدة التلاوة وجبت بقربة مقصودة حتى جاز إقامة الركوع مقامها بخلاف سجود الصلاة ، وهذا يوم أنها واجبة لغيرها . قلت أراد بها وجب بعينه هاهنا ما شرع واجباً إبتداءً لانه شرع ظلاً في الاصل ثم صار واجباً بعارض كالنذر ، ثم هذا الواجب قد يكون قربة مقصودة بذاتها وقد لا يكون كالصلاة والصوم وسجدة التلاوة من حيث أنها وجبت إبتداءً كانت واجبة بعينها ، ومن حيث أنها وجبت موافقة للإبرار ومخالفة للكفار ، ولم تكن مقصودة بنفسها فكانت واجبة مقصودة لنفسها لعدم التنافي ، ألا ترى أن صلاة الجنائز عرفت من هذا أن الفعل مع أنها وجبت بغيرها وهو لصاحب الميت ، ولكنها لما شرعت إبتداءً صح جعلها واجبة بعينها من هذا الوجه .

(فظهرت في حق المنذور) أي ظهرت الكراهة في حق المنذور من الصلاة في هذين الوقتين (لانه تعلق وجوبه بسبب من جهته) أي من جهة الناذر لا من جهة الشرع فصار كالصلاة التي شرعت فيها متطوعاً ، فاذا كان كذلك يكره أداء المنذور في هذين الوقتين ، لا يقال الضمير في جهته إضمار قبل الذكر لانا نقول قوله المنذور يدل على الناذر لان النذر قائم به . وعن أبي يوسف لا يكره المنذور في هذين الوقتين لانه واجب بالنذر .

(وفي حق ركعتي الطواف) أي فظهرت الكراهة أيضاً في حق ركعتي الطواف حق كره أدائها في هذين^(١) الوقتين لأن وجوبها بغيرها وهو ختم الطواف^(٢) الحاصل بفعله . وقال الشافعي يجوز في هذين الوقتين ركعتا الطواف ، وتحية المسجد ، وكل فعل له سبب كركعتي الوضوء ، وسنن الرواتب ، والمنذور . قلت في المبسوط ان كراهة الطواف بالآخر وهو ما روي عن عمر رضي الله عنه طاف بالبيت أسبوعاً بعد صلاة الفجر ثم خرج من مكة حتى كان بندي طوى فطلعت الشمس فصلى ركعتين ثم ذهب فقال ركعتين مقام

(١) في الأصل « هذا » اهـ مصححه .

(٢) في الأصل « الطوف » اهـ مصححه .

وفي الذي شرع فيه ثم أفسده لأن الوجوب لغيره وهو ختم الطواف
وصيانة المؤدى عن البطلان. ويكره أن يتنفل بعد طلوع الفجر بأكثر
من ركعتي الفجر لأنه عليه السلام لم يزد عليهما مع حرصه على الصلاة

ركعتين ، فقال آخر ركعتي الطواف إلى ما بعد طلوع الشمس ^(١) . وذوي طوى ينصرف
ولا ينصرف وهو بضم الطاء اسم موضع بمكة .

ولو أفسد الفجر ثم قضاها بعد صلاة الفجر لم يحز كذا في المحيط . وقيل يجوز ولو
شرع في النفل قبل طلوع الفجر ثم طلع قبل يقطعه ، والأصح انه يتم ولا ينوب عن سنة
الفجر في الأصح .

(وفي الذي شرع فيه ثم أفسده) أي وكذا ظهرت الكراهة في النفل الذي شرع فيه
حق كره قضاؤه في هذين الوقتين (لأن الوجوب لغيره) تعليل المسألتين جميعا ، ومعنى
الوجوب لغيرها انه يجب في الأصل فقوله (وهو ختم الطواف) يرجع إلى قوله - وفي
حق ركعتي الطواف وصيانة المؤدى - يرجع إلى قوله - وفي الذي شرع فيه ثم أفسده -
والمؤدى بفتح الدال ، فإن قلت ركعتا الطواف واجبتان عندنا فوجوبه من جهة الشرع بعد
الطواف كوجوب سجدة التلاوة بعد التلاوة فينبغي أن يؤتى بهما كسجدة التلاوة في
هذين الوقتين .

وقول المصنف بأن الوجوب لحتم الطواف ينتقض بسجدة التلاوة فإن وجوبها للتلاوة
وهي فعله أيضاً ، قلت قد تجب السجدة بتلاوة غيره إذا سمعه من غير قصد ولا كذلك
ركعتا الطواف .

(ويكره أن يتنفل بعد طلوع الفجر بأكثر من ركعتي الفجر لأنه عليه السلام لم يزد عليهما)
أي على ركعتي الفجر اللتين هما السنة المذكورة (مع حرصه على الصلاة) أي مع حرص
النبي عليه الصلاة والسلام على النافلة . قال الاترازي ولو لم تكره نفعل ، قلت هذا يبنى
على معرفة الحديث الذي فيه عدم زيادة النبي ﷺ ركعتي الفجر وكذا قال الأكمل ان

(١) في الأصل غير مذكورة . اهـ مصححه .

ولا يتنفل بعد الغروب قبل الفرض لما فيه من تأخير المغرب ،

الترك مع حرصه عليه السلام على إحراز فضيلة النفل دليل الكراهة ، وقد ذكرنا فيما مضى من حديث مسلم الذي رواه عن ابن عمر عن حفصة رضي الله عنهم قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا طلع الفجر لا يصلي إلا ركعتين خفيفتين ، وهذا يدل على أنه عليه السلام ما كان يزيد على ركعتي الفجر مع حرصه على إحراز فضيلة النوافل . وفي المجتبى ويخفف القراءة في ركعتي الفجر لقول ابن عمر سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ فيها ﴿ بقل يا أيها الكافرون ﴾ ١ / الكافرون ﴿ وقل هو الله أحد ﴾ ١ الاخلاص . وفي المبسوط لشيخ الإسلام والنهي عما سوى ركعتي الفجر فيه لحق ركعتي الفجر لخلل في الوقت . وفي التجنيس للمصنف يتطوع آخر الليل فلما صلى ركعة طلع الفجر كان الاتمام أفضل لأنه وقع في التطوع بعد الفجر لا عن قصد .

(ولا يتنفل بعد الغروب قبل الفرض) أي قبل صلاة المغرب (لما فيه من تأخير المغرب) وتأخير المغرب مكروه فيكره ما يكون سبباً للتأخير . فلما قلت روي عن ابن عباس رضي الله عنه كان المؤذن إذا اذن قام الناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يبتدئون السؤال حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم أم لذلك يصلون ركعتين قبل المغرب ولم يكن بين الاذان والإقامة شيء ، قلت حمل ذلك على ان أول الأمر قبل النهي أو قبل أن يعلم ذلك رسول الله منهم . وقال أبو بكر بن العربي اختلف الصحابة فيها ولم يفعل به بعدهم أحد . وقال النخعي انها بدعة . وقال عميرة كان ذلك في أول الإسلام ليعرف خروج الوقت المنهي عنه ثم أمروا بتعجيل المغرب . وروى أبو داود عن طاووس قال سئل ابن عمر رضي الله عنه عن الركعتين قبل المغرب فقال ما رأيت أحداً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما ، وروى عنه عليه السلام بين كل أذانين صلاة إن شاء إلا المغرب . قال الخطابي يعني الاذان والاقامة وعند بعض أصحاب الشافعي يستحب أن يصلي ركعتين قبل المغرب .

ولا إذا خرج الامام للخطبة يوم الجمعة إلى أن يفرغ من خطبته لما فيه من الاشتغال عن استماع الخطبة .

(ولا إذا خرج الإمام للخطبة يوم الجمعة) ولا يتنفل أيضاً إذا خرج الإمام من بيت الخطابة يوم الجمعة لأجل الخطبة (إلى أن يفرغ) من الخطبة (لما فيه) أي لما في التنفل ، دل عليه قوله ولا يتنفل (من الاشتغال عن استماع الخطبة) وهو مكروه كراهة تحريم . وقال أبو بكر بن العربي والجمهور على أنه لا يفعل وهو الصحيح ، لأن الصلاة حرام إذا شرع الإمام في الخطبة بوجوه ثلاثة من الدليل الأول : قوله تعالى ﴿ وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا ﴾ ٢٠٤ الاعراف فكيف يترك الفرض الذي شرع الإمام فيه إذا دخل عليه بغير فرض .

الثاني : صح عنه عليه السلام من كل طريق أنه قال إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب أنصت فقد لغوت ، فإذا كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الأصل أن الفرضان في المسألة يحزمان في حال الخطبة فالنفل أولى بأن يحرم .

الثالث : أنه لو دخل والإمام في الصلاة لم يركع والخطبة صلاة من وجه يحرم فيها من الكلام والعمل ما يحرم في الصلاة .

وذهب الشافعي وأحمد وإسحاق إلى جواز تحية المسجد بركعتين لحديث جابر رضي الله عنه بينا رسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة إذا جاء رجل منه بسدة فقال النبي ﷺ أصليت قال لا قال قم فاركع . وهو حديث الثقفى الجارى ، ومسلم عليه وهذا الرجل هو سليك الغطفاني بين ذلك مسلم وغيره . قلت هذا الحديث لا يعارض الأصول من أوجه أحدها أنه خبر واحد يعارضه أخبار أقوى منه فوجب تركه . الثاني يحتمل أن يكون في الوقت الذي كان الكلام مباحاً في

الصلاة لأنه لا يعلم تاريخه . الثالث أنه ﷺ كلم سليكا وقال له قم وأمره سقط عنه فرض الاستماع فإنه أقوى في هذا الباب . الرابع : الحظر مقدم على الإباحة . الخامس : أن سليكا أبذادة فأراد ﷺ أن يشهره فيرى حاله فيعتبر به أو يتصدق عليه لضعف حاله ، وللبذادة على التواضع في اللبس وعسدم الريبة ، وروي البذادة من الإيمان ، وأصله من بذ فلان الناس إذا سفهم الناس في فضل .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب الأذان

(باب الأذان) أي هذا باب في بيان أحكام الأذان .

لما ذكر الأوقات التي هي تحصيل أسباب وفي الحقيقة اعلام ذكر عقبتها الأذان الذي هو اعلام لتلك الاعلام وقام الأوقات لما ان فيها معنى السببية والسبب يقدم على العلامة . ثم الأذان له تفسير لغة وشريعة وثبوت وسبب ووصف وكيفية محل شرع فيه ووقت وسنن وما يجب على سامعه .

أما تفسيره لغة فهو إعلام قال الله تعالى ﴿ وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ٣ - التوبة من أذن يؤذن تأذينا وإذانا مثل كلمه ^(١) يكلمه تكليما وكلاما فالأذان والكلام اسم لمصدر القياسي .

وقال الهروي الأذان والأذنين والتأذين بمعنى وقيل الأذنين المؤذن فعيل بمعنى مفعول وأصله من الأذان كأنه يلقي في أذان الناس بصوته ما تدعوهم إلى الصلاة . وأما تفسيره شريعة فهو إعلام مخصوص في أوقات مخصوصة .

وأما سبب ثبوته فما رواه أبو حنيفة ^(١) « رض » عن علقمة بن مزيد عن أبي زيد عن أبيه قال مر أنصاري على النبي ﷺ فرآه حزنا وكان الرجل ذا طعام فرجع إلى بيته واهتم لحزنه فلم يتناول الطعام فأناه آت فقال أتعلم حزن النبي ﷺ من ماذا هو من هذا الناقوس فمره فيعلم بلالا الأذان وذكره اه وروى أبو داود في سننه قال اهتم النبي

(١) في الأصل كله والصحيح ما أثبتناه اه مصححة .

(٢) في الأصل حقيقمة اه مصححة .

(١-٢-٣-٤-٥) كلمات ساقطات في الاصل ام مصححة .

البر روى عن النبي ﷺ في قصة عبد الله بن زيد هذه في يدي الأذان جماعة عن الصحابة بألفاظ مختلفة ومعان متقاربة وكلها متفق على أمره عند ذلك وكان ذلك في أول الأمر في الأذان والآثار في ذلك متواترة حسان ثابتة .

قوله فذكر له القنع بضم القاف وسكون النون وقيل سمي به لإيقاع الصوت وهو دفعه وعن ابن عمر هو القنع بالثاء المثلثة الساكنة يعني البوقا وهذا أثبتته أبو عمر الزاهد وأبطله الأزهري ويروي القنع بالباء الموحدة لأنه يقنع فم صاحبه أي يستره .
قوله الشبور تفسير القنع وهو بفتح الشين المعجمة وضم الباء الموحدة المشدودة قال في الصحاح السبور على وزن السنور على البوق ويقال هو معرب .

الناقوس خشبة طويلة تضرب بخشبة أصغر منها والنصارى يعلمون بها أوقات صلاتهم قال الجوهري السعي فأما الناقوس فينظر فيه أعربي هو أم لا قلت التفسير هو الضرب بالناقوس يدل على أنه عربي وزنه فاعول كناقوس البحر فيكون الألف والوار فيه زائدتان .

قوله تعالى مثل ما أرى بضمة الهمزة وكسر الراء مثل ما رأى عبد الله بن زيد وفي رواية مثل أرى على صيغة المتكلم . فإن قلت ما الفاء في قوله فله الحمد قلت يجوز أن تكون عاطفة على محذوف تقديره لله الشكر فله الحمد ويجوز أن تكون زائدة قد زيدت فيه للتخيير الكلام .

فإن قلت لم لم يأمر النبي ﷺ عبد الله بن زيد أن يؤذن هو بنفسه قلت قال أبو بشر الواحدى أحد رواة الحديث . حدثني أبو عمران الأنصارى وتزعم أن عبد الله بن زيد لولا أنه كان يومئذ مريضاً يجعله رسول الله ﷺ مؤذناً ، ومنهم من قال أن الأذان كان وحياً لا مناماً واستدلوا في ذلك بما رواه البزاز في مسنده حدثنا محمد بن عثمان بن مخلد الواسطي ثنا داوود بن المنذر عن محمد بن علي بن الحسن عن أبيه عن جده عن علي^(١) بن أبي طالب رضي الله عنه قال لما أراد الله تعالى أن يعلم رسول الله ﷺ الأذان أتاه جبريل

(١) في الأصل عن علي بن علي أبي طالب والصحيح ما أثبتناه اه مصححة .

عَبْدُ اللَّهِ يَقَالُ لَهَا الْبَرَقُ فَذَهَبَ يَرْكَبُهَا فَاسْتَصْعِبَتْ فَقَالَتْ لَهَا اسْكُنِي فَوَاللَّهِ مَا رَكِبْتُكَ عَبْدُ أَكْرَمَ عَلَى اللَّهِ مِنْ مُحَمَّدٍ قَالَ فَرَكِبَهَا حَتَّى انْتَهَى إِلَى الْحِجَابِ الَّذِي بِلَى الرَّحْمَنِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذَا خَرَجَ مُلْكٌ مِنَ الْحِجَابِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَا جَبْرِيلُ مِنْ هَذَا قَالَ وَالَّذِي بَعَثْتُكَ بِالْحَقِّ إِنِّي لَأَقْرَبُ الْخَلْقِ مَكَانًا وَإِنَّ هَذَا الْمَلِكُ مَا رَأَيْتَ مِنْذُ خُلِقْتَ قَبْلَ سَاعَتِي هَذِهِ فَقَالَ الْمَلِكُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ قَالَ فَقِيلَ لَهُ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ صَدَقَ عَبْدِي أَنَا أَكْبَرُ أَنَا أَكْبَرُ ثُمَّ قَالَ الْمَلِكُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَالَ فَقِيلَ لَهُ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ صَدَقَ عَبْدِي أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا قَالَ الْمَلِكُ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ فَقِيلَ لَهُ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ صَدَقَ عَبْدِي أَنَا أُرْسِلْتُ مُحَمَّدًا ثُمَّ قَالَ الْمَلِكُ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ ثُمَّ قَالَ الْمَلِكُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ فَقِيلَ لَهُ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ صَدَقَ عَبْدِي أَنَا أَكْبَرُ أَنَا أَكْبَرُ ثُمَّ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَالَ فَقِيلَ لَهُ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ صَدَقَ عَبْدِي أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا قَالَ ثُمَّ أَخَذَ الْمَلِكُ بِيَدِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَقَامَ أَهْلُ السَّمَاءِ فِيهِمْ آدَمُ وَنُوحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَالَ الْبَزَازُ هَذَا حَدِيثٌ لَمْ نَعْلَمْهُ يَرَوِي بِهِذَا اللَّفْظَ عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَّا يَهَذَا الْإِسْنَادَ وَرَوَاهُ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي كِتَابِ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ وَقَالَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا أَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

قَالَ فِي الْإِمَامِ الْخَبَرِ الصَّحِيحِ أَنَّ بَدَأَ الْأَذَانَ كَانَ بِالْمَدِينَةِ وَرَوَى ابْنُ شَاهِينَ بِسَنَدِهِ عَنْ عُمَرَ قَالَ لَمَّا أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ أَوْحَى إِلَيْهِ الْأَذَانَ فَتَزَلَّ فَعَلِمَهُ بِلَالًا وَفِي رِوَايَةِ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ النَّسَائِيُّ مَتْرُوكٌ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ الْأَذَانَ تَزَلَّ مَعَ فَرَضِ الصَّلَاةِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ الْجُمُعَةُ ٩ أَرَادَ بِهَذَا التَّنَادُ الْأَذَانَ عِنْدَ صُعُودِ الْإِمَامِ عَلَى الْمِنْبَرِ لِلخُطْبَةِ وَقَالَ الشَّعْبِيُّ وَتَفْسِيرُهُ قَوْلُهُ ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ امْضُوا إِلَيْهِ وَكَذَا كَانَ يَقْرَأُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالْمُرَادُ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ . وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ مَوْعِظَةُ الْإِمَامِ . وَعَنْ بَعْضِهِمُ الْخُطْبَةُ وَالصَّلَاةُ . وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ إِنَّهُ أَخَذَ مِنْ أَذَانِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْحَجِّ ﴿ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَا تُوَكُّلُ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ الْحَجَّ ٢٧ قَالَ فَاذْنِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقِيلَ تَزَلَّ بِهِ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ حَتَّى قَالَ لَهُ بَرِيدَةُ أَذِنَ جَبْرِيلُ وَمَا فِي السَّمَاءِ السَّابِعَةِ فَسَمِعَهُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَا مَنَافَاةَ بَيْنَ هَذِهِ الْأَسْبَابِ فَلْيَجْعَلْ كُلَّ ذَلِكَ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ .

الأذان سنة

قال أبو بكر الرازي رحمه الله في أحكام القرآن ليلة أسري به كان بمكة وقد صلى النبي ﷺ بالمدينة بغير أذان وأما سبب الأذان فدخل وقت المكتوبة .
وأما وصفه فقوله (الأذان سنة) عند أكثر الفقهاء . وذكر محمد ما يدل على وجوبه فإنه قال لو أن أهل قرية أو بلدة اجتمعوا على ترك الأذان لقاتلتهم عليه ولو تركه أحد ضربته وحبسته وإنما يقاتل ويضرب على ترك الواجب كترك الصلاة ومنع الزكاة .
وقيل الأذان عند محمد رحمه الله من فروض الكفاية وفي المحيط والتحفة الأذان سنة مؤكدة .

وفي البدائع وعامة مشايخنا قالوا الأذان والإقامة سنتان مؤكدتان لما روى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه قال في قوم صلوا في المصر جماعة بغير أذان وإقامة انهم أخطأوا السنة وامموا^(١) ساء سنة والقولان متقاربان لأن السنة المؤكدة بمنزلة الواجب في الإثم وإنما يقاتل على تركه لأنه من شعائر الإسلام وخصائص الدين . قال قاضي خان من سنن الصلاة بالجماعة وأنها من الشعائر حتى لو اجتمع أهل مصر أو قرية أو محلة على تركها أخبرهم الإمام فإن لم يفعلوا قاتلهم ولم يحك خلافاً .

ومذهب الشافعي وإسحاق أنه سنة قال النووي وهو قول جمهور العلماء .
قال ابن المنذر فرض في حق الجماعة في الحضر والسفر ، وقال مالك يجب في مسجد الجماعة وفي العارضة وهو على البلد وليس بواجب في كل سجدة ولكنه يستحب في مساجد الجماعات أكثر من العدد .

وقال عطاء ومجاهد^(٢) لا تصح صلاة بغير أذان وهو قول الأوزاعي وعنه تعاد في الوقت . وقال أبو علي الأصبهاني هو فرض في الجملة وقال العدوي هما سنتان عند مالك فرض كفاية عند أحمد .

قال المحاملي وقالت الظاهرية هما واجبان لكل صلاة .

(١) هكذا في الأصل ربما أراد واثموا كما يفيد ما بعده اه مصححة .

(٢) في الأصل جاهد والصحيح ما أثبتناه اه مصححة .

للصلوات الخمس والجمعة لا سواها للنقل المتواتر وصفة الأذان معروفة وهو كما أذن الملك النازل من السماء

واختلفوا في صحة الصلاة بدونها . وقال داوود هما فرضا الجماعة وليس بشرط لصحتها . وقال إمام الحرمين لا يقاتل على تركها إلا إذا قلنا أنها من فروض الكفاية ويسقط الفرض عند الشافعية بالأذان لصلاة واحدة في اليوم واليلة . وعن مكحول أنها من سنن الهدي وتركها ضلالة يقاتلون على الضلال كذا في المحيط .

(للصلوات الخمس والجمعة) هذا محله الذي شرع فيه الأذان ولا يشرع بغير الصلوات الخمس بلا خلاف والجمعة أيضاً .

قال في المنافع خص الجمعة بالترك لأنها تشبه العيد من حيث اشتراط الامام أو المصر أو يكون ذكر الجمعة وإن كانت داخلة في الخمس لبقية قول بعض أصحاب الشافعي حيث قالوا أنه فرض في الجماعة دون ما سواها أي دون ما سوى الصلوات الخمس والجمعة كالوتر وصلاة العيدين والحسوف والكسوف والاستسقاء وصلاة الجنازة والسنن والنوافل والتراويح والصلاة المنذورة وصلاة الضحى وفي الصلاة للزلازل والاقتراع .

وقال النووي في المذهب ولكن ينادى للعيدين والاستسقاء والكسوف والتراويح الصلاة جامعة ولا يستحب ذلك وصلاة الجنازة على أصح الوجهين عندم وبه قطع الدلحي والحاملي والبغوي وقطع الغزالي باستحبابه . والمذهب الأول عندم قالوا النووي .
وقول صاحب الدفاتر وفي المنذورة يؤذن ويقم إن سلك بها مسلك صاحب الشرع هو غلط منه . وعن معاوية وعمر وابن عبد العزيز هما سنتان في العيدين

(للنقل المتواتر) يعني لورود النقل المتواتر من زمان النبي ﷺ ومن بعده من الأئمة انهم إذا نوا الصلوات الخمس إلى يومنا هذا ولم يؤذن عليه الصلاة والسلام ولا أحد من الأئمة بغير الصلوات الخمس والجمعة .

(وصفة الأذان معروفة) هذا كيفية الأذان .

(وهو) أي صفة الأذان ويذكر الضمير باعتبار المذكور أو المراد وصف الأذان (كما أذن الملك النازل من السماء) وقد ذكرنا كيفية أذان الملك النازل من السماء من غير

ولا ترجيع فيه وهو أن يرجع فيرفع صوته بالشهادتين بعدما خفض بهما وقال الشافعي فيه ذلك لحديث أبي محذورة أن النبي عليه السلام أمره بالترجيع

زيادة ولا نقصان عند عامة أهل العلم فنقص مالك من أوله تكبيرتين وهو رواية الحسن عن أبي يوسف . وقال أبو الحسن رجع أبو يوسف لهذا . وقال أصحابنا وزاد في آخره والله أكبر بعد لا إله إلا الله ، زاد مالك والشافعي فيه الترجيع وحاصله أن الأذان عندنا خمس عشرة كلمة لا ترجيع فيه التكبير في أوله أربع والشهادتان أربع والدعاء إلى الصلاة والفلاح أربع والتكبير في آخره مرتان وختم بكلمة الإخلاص مرة واحدة وبه قال الثوري والحسن بن حي وأحمد وإسحاق وغيرهم

وقال الشافعي هو سبع عشرة كلمة وزاد فيه الترجيع أربع كلمات وهو إعادة الشهادتين على ما ذكره .

(ولا ترجيع فيه) أي في الأذان (وهو أن يرجع فيرفع صوته بالشهادتين بعدما خفض بهما وقال الشافعي فيه ذلك) أي في الأذان الترجيع وبه قال مالك إلا أنه قال لا يؤتى بالتكبير في أوله إلا مرتين وقال أحمد إن رجع فلا بأس به وإن لم يرجع فلا بأس به . وقال أبو إسحاق من أصحاب الشافعي قد ثبت أذان بلال وأذان أبي محذورة فلو ترك الترجيع فالمذهب أنه يعتد به وحكى بعض أصحابنا عن الشافعي أنه لا يعتد به كما لو ترك سائر كلماته وفيه نظر ، كذا في الحلية ، وفي شرح الوجيز والأصح أنه إن ترك الترجيع لم يضر .

(لحديث أبي محذورة أن النبي ﷺ أمره بالترجيع) حديث أبي محذورة رواه الجماعة إلا البخاري من حديث عبد الله بن محرز^(١) عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ علمه الأذان الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله ثم قال لي إرجع من صوتك أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله حي على الصلاة حي على الفلاح حي على الفلاح الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله وفي بعض الفاظهم علمه الأذان تسعة عشر كلمة فذكرها .

(١) هكذا في الأصل والصحيح « محرز » اه مصححة .

ولفظ أبي داود قلت يا رسول الله علمني بسنة الأذان قال تقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر ثم تقول أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله وتخضع بهما صوتك ثم ترفع صوتك بهما الحديث وهو لفظ ابن حبان في صحيحه واختصره الترمذي . ولفظه عن أبي مخذورة أن رسول الله ﷺ أقعده والقي عليه الأذان فأخبرنا حرفاً قال مشراعه على فوصف الأذان بالترجيع وطوله النسائي وابن ماجه عن عبد الله بن محرز (١) وكان بينهما في حجة أبي مخذورة بن معير حين ظهره إلى الشام فقلت له أي عم إلى خارجة إلى الشام واني أسأل عن تأديتك فأخبرني قال أبو مخذورة خرجت في توفكنا ببعض الطريق فأذن مؤذن رسول الله ﷺ فسمعنا صوت المؤذن فصرحنا بحلية نهرانة (٢) فسمع رسول الله ﷺ فأرسل إلينا قوماً فأقعدها بين يديه فقال انكم الذي سمعت صوته قد ارتفع فأشار القوم إلى كلهم وصدقوا فأرسل كلهم وحسن وقال لي قم فأذن فقممت ولا شيء أكره إلي من رسول الله ﷺ ولا مما يأمرني به فقممت بين يدي رسول الله ﷺ فألقى علي الأذان هو بنفسه وقال قل الله أكبر الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله حي على الصلاة حي على الصلاة حي على الفلاح حي على الفلاح الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله ، ثم دعاني حين قبضت التأذين فأعطاني يد رسول الله ﷺ على مرة أبي مخذورة ثم قال رسول الله ﷺ بارك الله لك وبارك عليك قلت يا رسول الله مرني التأذين بمكة قال نعم أمر لك فذهب كل شيء كان لرسول الله ﷺ من كرامة وعاد ذلك كله تحية لرسول الله ﷺ فقدمت على عتاب بن أسيد عامل رسول الله ﷺ بمكة فأذنت معه بالصلاة عن أمر رسول الله ﷺ وهذا لفظ ابن ماجه من حديث أبي عامر عن جريج ومن هذا الوجه أخرجه أبو داود . آخر من هذا وفيه ثم قال ارجع فمد صوتك أشهد أن لا إله إلا الله وذكرنا في الأذان وأخرجه النسائي عن حديث حجاج عن ابن جريج وفيه فقفل رسول الله ﷺ من حنين

(١) هكذا في الأصل والصحيح « محرز » اه مصححة .

(٢) هكذا وردت في الأصل اه مصححة .

ولنا أنه لا ترجيع في المشاهير

فلقبه في بعض الطريق فظللنا نحكيه وهدأ به فأرسلهم كلهم وفيه ثم قال ارجع فأدره صوتك . وحكى أبو داود ان أبا محذورة كان لا يحرثاً^(١) مسه ولا يعرفه لأنّه عليه الصلاة والسلام مسح عليها . وفي الباب طرق آخر فيها ضعف فتركها لضعفها وطولها .

وأبو محذورة بفتح الميم وسكون الحاء المهملة وبعدها ذال معجمة مضمومة وراء مفتوحة واء تأنيث واسمه سمرة بن معيز بكسر الميم وسكون العين المهملة بعدها ياء آخر الحروف مفتوحة ثم زاي قيل اسمه سلمان وقيل مسلمة وقيل أوس بن معين بن لوذان بن وهب بن سعد بن جمح .

(ولنا أنه لا ترجيع في المشاهير) أى وحجتنا أن لا ترجيع في الآحاد والمشاهير ، وهو جمع مشهور منها حديث عبد الله بن زيد من غير ترجيع وقد تقدم ومنها ما رواه أبو داود والنسائي من حديث شعبة قال سمعت أبا جعفر مؤذن مسجد العرياني مسجد بني هلال يحدث عن مسلم بن المثني مؤذن المسجد الجامع عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال إنما كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مرتين والإقامة مرة غير أنه يقول قد قامت الصلاة قلنا إذا سمعنا الإقامة توخينا ثم خرجنا إلى الصلاة ، ورواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما وهذا دليل صريح على أنه لم يكن فيه ترجيع . ورواه أبو عوانة في مسنده بلفظ مثني والإقامة قرادى . ومنها ما رواه الطبراني في معجمه الأوسط حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله البغدادي حدثنا أبو جعفر بن فضل حدثنا إبراهيم بن اسماعيل ابن عبد الملك بن أبي محذورة قال سمعت جدى عبد الملك بن أبي محذورة بقوله أنه سمع أباه أبا محذورة يقول القى علي رسول الله ﷺ الأذان حرفاً الله أكبر الله أكبر إلى آخره . لم يذكر فيه ترجيعاً .

ومنها أذان بلال رضي الله عنه مولى أبي بكر الصديق رضي الله عنه بحضرة رسول الله ﷺ^(٢) سقراً وحضراً وهو مؤذن رسول الله ﷺ بإطلاق أهل الإسلام إلى أن توفي

(١) هكذا وردت في الأصل اه مصححة .

(٢) ساقط من الأصل اه مصححة .

رسول الله ﷺ ومؤذن أبي بكر الصديق رضي الله عنه إلى أن توفي أبو بكر الصديق رضي الله عنه من غير ترجيع والمعجب من الاترازي حيث يقول ولنا حديث عبد الله بن زيد الذي هو أصل الأذان ولم يذكر فيه الترجيع وهو معنى قول صاحب الهداية أنه لا ترجيع في المشاهير وقد ذكرنا أن المراد من المشاهير الآثار المشاهرة وهو جمع فوق واحدة لأن حديث عبد الله بن زيد واحد فكيف يطلق عليه المشاهير وأعجب منه ما ذكره صاحب الأسرار وتبعه الأكل حيث ذكره في شرحه وهو أن النبي عليه الصلاة والسلام أمره بذلك لحكمة رويت في قصته وهي أن أبا محذورة كان يبغض رسول الله ﷺ قبل الإسلام بغضاً شديداً فلما أسلم أمره رسول الله ﷺ وعرك أذنه وقال له ارجع وامدد بها صوتك أما ليعلم أنه لا حياء من الحق أو ليزيده محبة لرسول الله ﷺ بتكرير كلمات الشهادة قلت هذا ضعيف فإنه خفض صوته عند ذكر اسم الله أيضاً بعد أن رفع صوته بالتكبير ولم ينقل في كتب الحديث أنه عرك أذنه والمشهور أنه ﷺ أمره بالتكرار حالة التعلم فحسن تعلمه وهو كان عادة النبي عليه الصلاة والسلام في التعليم فظن أنه أمره بالترجيع . وقال ابن الساعان هذا التأويل أشبه فإن أبا محذورة أخلص في إيمانه من أن يبقى معه حياء من قومه أو كراهة لكن ذكر مسلم في حديثه ثم قال قال لي رسول الله ﷺ ولا يأمرني به وقال أن أبا محذورة لما لقيه رسول الله ﷺ وكان كافراً وكارهاً لرسول الله ﷺ ولا آذنه أعاد عليه الشهادة وكررها لتثبت عنده ويحفظها ويكررها على أصحابه المشركين فإنهم كانوا ينظرون منها خلاف نفورهم من غيرها وفيها من الأذان وليس الأمر كذلك بدليل أنه عليه الصلاة والسلام لم يأمر به بل لا رضي الله عنه وقال ابن الجوزي لا يختلف في أن بلالاً كان لا يرجع ويقال أذان أبي محذورة عليه أهل مكة وما ذهبنا إليه (١) عليه أهل المدينة وهو أولى بوجهين أحدهما كون العمل على المتأخر من الأمور . والثاني أن أذان بلال محضرة رسول الله ﷺ مطلع عليه فقرر له وأذان أبي محذورة

(١) ساقطة في الأصل اه مضحكة .

وكان ما رواه تعليماً فظنه ترجيعاً ويزيد في أذان الفجر بعد الفلاح
الصلاة خير من النوم مرتين لأن بلالاً رضي الله عنه قال الصلاة
خير من النوم حين وجد النبي عليه السلام راقداً فقال عليه السلام
ما أحسن هذا يا بلال اجعله في أذانك

بمكة غائب عنه عليه الصلاة والسلام فلمعله لا يعلم باطنه من الأذان ونزل عليه أن الشافعي
لم يجعله من أركان الأذان بل جعله من سنته على المذهب الصحيح عندهم .
فإن قلت أذان أبي مخذورة بعد فتح مكة وحديث عبد الله بن زيد في أول شروع
الأذان فيكون منسوخاً قلت ليس قد رجع النبي ﷺ إلى المدينة وبلال يؤذن معه
بالمدينة بعد رجوعه إلى أن توفي رسول الله ﷺ بلا ترجيع فقد أمره عليه الصلاة والسلام
على الأذان الذي هو أذان عبد الله .

وفي المنافع تعارف من زمان النبي ﷺ إلى يومنا هذا يعني أذان بلال من غير ترجيع
والعرف ما استقر في النفوس من جملة مضاع المنقول وتلقيه^(١) الطباع السليمة بالقبول .
(وكان ما رواه تعليماً فظنه ترجيعاً) أي وكان ما رواه الشافعي من حديث أبي
مخذورة لأجل التعليم له حيث كرره له فظنه أبو مخذورة أنه ترجيع وهو في أصل الأذان
وقد مر الكلام فيه مستوفى .

(ويزيد) أي المؤذن بالقرينة الحالية والمقالية دلت عليه فلا يكون اضممار قبل الذكر
(في أذن الفجر بعد الفلاح الصلاة خير من النوم مرتين لأن بلالاً رضي الله عنه قال
الصلاة خير من النوم حين وجد النبي ﷺ راقداً فقال عليه السلام ما أحسن هذا
يا بلال اجعله في أذانك) هذا الحديث رواه الطبراني في معجمه الكبير حدثنا محمد بن
علي الضائع المكي ثنا يعقوب بن حميد ثنا عبد الله بن وهب عن يوسف بن يزيد عن أبي
هريرة عن حفص بن عمر عن بلال رضي الله عنه أنه أتى إلى النبي ﷺ يؤذنه بالصبح

(١) الأصح وتلقيه اه منصححة .

وخص الفجر به لأنه وقت نوم وغفلة والإقامة مثل الأذان إلا أنه يزيد فيها
بعد الفلاح قد قامت الصلاة مرتين هكذا فعل الملك النازل من السماء

فوجده راقداً فقال الصلاة خير من النوم مرتين فقال ﷺ ما أحسن هذا يا بلال اجعله
في أذانك وأخرجه الحافظ أبو الشيخ في كتاب الأذان ثم حدثنا عبدان حدثنا محمد بن
موسى الجرسى حدثنا خلف الخران يعني البكاء قال قال ابن عمر رضي الله عنهما جاء بلال إلى النبي
ﷺ يؤذنه بالصلاة فوجده راقداً قد أغفى فقال الصلاة خير من النوم فقال اجعله في
أذانك إذا أذنت للصبح فجعل بلال يقولها إذا أذن للصبح . وروى ابن ماجه في سننه
حدثنا عمرو بن رافع حدثنا عبد الله بن رافع حدثنا عبد الله بن المبارك عن معمر عن
الزهرى عن سعيد بن المسيب عن بلال أنه أتى النبي ﷺ يؤذنه لصلاة الفجر فقبل هوائهم
فقال الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم فأقرت في تأذين الفجر فثبت الأمر على
ذلك . وروى ابن خزيمة في صحيحه والدارقطني ثم البيهقي في سننهما من حديث ابن
سبر بن أنس قال من السنة إذا قال المؤذن في أذان الفجر حي على الفلاح قال الصلاة
خير من النوم .

(وخص الفجر به) أي بقوله الصلاة خير من النوم (لانه) أي لأن الفجر (وقت
نوم وغفلة) لأن آخر الليل يحل النوم ولا سيما إذا سهر أول الليل .

(والإقامة مثل) أي مثل الأذان في هيئته (إلا أنه) أي إلا أن المؤذن (يزيد فيها)
أي في الإقامة (بعد الفلاح قد قامت الصلاة مرتين هكذا فعل الملك النازل من السماء)
يعني اقام بعد حد الأذان مثنى وفرادى بعد الفلاح قد قامت الصلاة مرتين . وروى أبو
داود بإسناده إلى ابن أبي ليلي قال اختلفت الصلاة ثلاثة أحوال ، قال وحدثنا أصحابنا
أن رسول الله ﷺ قال لقد أعجبني أن تكون صلاة المساكين أو المؤمنين واحدة حتى لقد
هممت أن أبعث رجلاً^(١) في الدور ينادون بخير الصلاة حتى هممت أن آمر رجلاً
يقومون على الاطام ينادون المسلمين بخير الصلاة حتى يقضوا وكادوا أن ينقضوا فجاء رجل

(١) هكذا في الأصل والأصح رجلاً اه مصححة .

من الأنصار فقال يا رسول الله اني لما رجعت لما رأيت من اهتمامك رأيت رجلاً كان عليه ثوبين أخضرين فقام على المسجد فأذن ثم قعد ثم قام فقال مثلها إلا أنه يقول قد قامت الصلاة ولولا أن تقول الناس قال ابن المثنى بعد إدراك خير أو لم يقل عمر وأخذ فمر بلال فليؤذن قال فقال عمر أما أنا فقد رأيت مثل الذي رأى ولكن لما سبقت استحييت . وأخرجه أحمد في مسنده مطولاً وفيه إذا رأيت شخصاً عليه ثوبان أخضران فاستقبل القبلة فقال الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله مثني حتى فرغ من الأذان ثم أمهل ساعة ثم قال مثل الذي قاله غيره أنه يزيد في ذلك قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة فقال رسول الله ﷺ عليها بلال فكان بلال رضي الله عنه أول من أذن بها . الحديث . قوله ابن أبي ليلى هو عبد الرحمن واسم أبي ليلى يسار .

قوله أحلت الصلاة ثلاثة أحوال أي غيرت ثلاث تغيرات أو حولت ثلاث تحويلات وقد فسرهما كما ينبغي في مسند أحمد وفيه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال أحلت الصلاة ثلاثة أحوال فإنها أحوال الصلاة فإن النبي عليه الصلاة والسلام قدم المدينة وهو يصلي سبعة عشر شهراً إلى بيت المقدس ثم إن الله عز وجل أنزل عليه ﴿ قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها ﴾ الآية ٥٥ البقرة فتوجه إلى مكة فهذا حول ^(١) وكانوا يجتمعون للصلاة ويؤذن بها بعضهم بمضأ حتى نقضوا أو كادوا أن ينقضوا ثم إن رجلاً من الأنصار يقال له عبد الله بن زيد أتى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله اني رأيت شخصاً عليه ثوبان أخضران إلى قوله فكان بلال أول من أذن بها كما ذكرنا عن قرب قال فمضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال يا رسول الله ﷺ انه قد طاف بي مثل الذي طاف به غير أنه سبقني وهذان حولان .

قوله وحديث أصحابنا إن أراد به الصحابة فهو قد سمع من جماعة من الصحابة فيكون الحديث مسنداً وإلا فهو مرسل قاله المنذري قلت بل أراد به الصحابة صرح بذلك ابن أبي شيبه في مصنفه فقال ثنا وكيع ثنا الأعشى عن عمرو بن مسروق عن عبد الرحمن بن

(١) هكذا في الأصل وربما أراد هكذا تحولوا .

أبي ليلى قال حدثنا أصحاب محمد ﷺ أن عبد الله بن زيد الأنصاري جاء إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله رأيت في المنام كأن رجلاً قام وعليه بردان أخضران فقام على حائط فأذن مثني وأخرجه البيهقي في سننه عن وكيع به قال الإمام وهذا رجاله رجال الصحيحين وهو متصل على مذهب الجماعة وعدالة الصحابة رضي الله عنهم وإن جهالة أسمائهم لا تضر .

قوله أو من المؤمنين شك من الراوي قوله أن أثبت أي لا فرق من البث وهو النشر وكلمة ان مصدرية .

قوله في الدور أي القبائل .

قوله يحجي الصلاة أي بوقتها .

قوله على الاطام جمع اطم بضم الهمزة والطاء وهو بناء مرتفع واطام المدينة ابنتيهما المرتفعة وفي الصحاح الاطام حصون أهل المدينة .

قوله حتى نقض بفتح القاف من النقض وهو الضرب بالناقوس .

قوله أو كادوا أن ينقضوا بضم القاف لأنه من نقض ينقض من باب نصر ينصر وهو شك من الراوي والمعنى أو قربوا من نفس الناقوس لأن كاد من أفعال المقاربة قوله فجاء رجل من الأنصار هو عبد الله بن زيد الأنصاري وهو مفسر به في حديث أحمد .

قوله كان عليه ثوبين أخضرين وفي رواية أحمد كما ذكرنا كان عليه ثوبان أخضران وهو القياس لأن ثوبين فاعل كان وهو اسمه فيكون مرفوعاً وخبره قوله عليه ووجهه رواية أبي داود وإن صحبا أن يكون كان زائدة وهي أي التي لا تخل بالمعنى الأصلي ولا يعمل في شيء أصلاً ويكون نصب ثوبين بالفعل المقدر والتقدير رأيت رجلاً ورأيت عليه ثوبين أخضرين . قلت إذا كان بالتشديد لا يحتاج إلى هذه المكلفات اللهم إذا صحت الرواية فكان الناقض قوله ثم قعد قعدة بفتح القاف لأنه للمرة هنا وأما القعدة بالكسر فلهيئة .

قوله قال ابن المثنى هو محمد بن المثنى أحد مشايخ أبي داود .

قوله لم يقل عمر وهو عمر بن مروان أحد شيوخ أبي داود .

وهو المشهور ثم هو حجة على الشافعي رحمه الله في قوله انها فرادى فرادى إلا قوله قد قامت الصلاة

قوله فمر بلالاً من كلام النبي ﷺ يخاطب به عبد الله بن زيد الأنصاري .
قوله فقال هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه اما أنا بفتح الهمزة في أنا ويكسرهما في
إني سمعت على صيغة المجهول .
قوله استحيت أن أذكر سيأتي فإن قلت من هو الملك الذي قال المصنف هكذا فعل
الملك النازل قلت قد قيل جبريل عليه السلام وقيل غيره والأول أظهر .
(وهو المشهور) أي قيل الملك النازل من السماء هو المشهور وفيه من تكرار كلمات
الإقامة كما في قوله قد قامت الصلاة مرتين .

(ثم هو حجة على الشافعي في قوله أنها فرادى فرادى إلا قوله قد قامت الصلاة)
أي ثم فعل الملك النازل من السماء في الإقامة مثنى مثنى حجة على الشافعي في قوله ان
الإقامة فرادى فرادى بضم الفاء جمع فرد على غير القياس كأنه جمع فردان والفرد الوتر .
قوله إلا قد قامت الصلاة يعني هي مرتان وبه قال أحمد . وقال الشافعي في القديم ثم
لفظ الإقامة أيضاً مرة وبه قال مالك لما روي عن أبي مخذرة انه عليه السلام قال الأذان
مثنى مثنى والإقامة فرادى فرادى وعن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال كان الأذان في
عهد النبي ﷺ مرتين مرتين والإقامة فرادى فرادى . ولما روي انه عليه السلام أمر بلالاً أن
يشفع فيه ويوتر في الإقامة . ولأن المقصود بالأذان اعلام ومع تكراره أبلغ والمقصود من
الإقامة إقامة الصلاة بالافراد أعجل لاقامتها .

ولنا ما ذكرنا من حديث عبد الله بن زيد الأنصاري ومشاهير أحاديث كبار الصحابة
وما رواه محمود على الجمع بين الكلمتين في الإقامة والتفريق بينهما في الأول وعلى إثبات
قوله بحيث لا ينقطع الصوت لما روي أن علياً رضي الله عنه مر بمؤذن أوتر الإقامة فقال
له اشفعها لا أباك كذا في المحيط وما ذكروا من قولهم وبالأفراد إذا عجل يعني أسر إلى
الشروع فتوض بقدر قامت وروى عن النخعي أنه قال أول من أفرده معاوية وقال مجاهد كانت
الإقامة في عهد النبي ﷺ مثنى مثنى حتى استحقه بعض أمراء الجواز لحاجة فإن قلت

أخرج البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجة من حديث أنس رضي الله عنه قال أمر بلالاً أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة وأخرج أبو داود والنسائي وابن حبان عن ابن عمر قال كان الأذان الحديث ذكرناه الآن وحديث أبي مخذرة الذي احتج به الشافعي المذكور آنفاً أخرجه الدارقطني في سننه وأخرج ابن ماجة عن معمر بن بشير عن الميمون بن محمد بن عبد الله بن أبي رافع حدثني أبي محمد عن أبيه عبد الله قال رأيت بلالاً يؤذن بين يدي رسول الله ﷺ مثني مثني ويقيم . وأخرج الدارقطني عن سلمة بن الأكوع قال كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مثني مثني والإقامة فرادى . وأخرج البيهقي عن محمد بن إسحاق عن عون عن ابن أبي حنيفة عن أبيه قال كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مثني مثني والإقامة مرة واحدة . قلت قد قلنا أحاديث مشاهير الصحابة مثل ما ذهبنا إليه ، فهذا الترمذي روى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد قال كان أذان رسول الله ﷺ شفعاً شفعاً في الأذان والإقامة وروى أبو داود وابن ماجة من حديث أبي بجير بن الحمي المكي عن أبي مخذرة أن رسول الله ﷺ علمه الأذان . وقال النسائي فيه ثم عدّها أبو مخذرة تسع عشرة كلمة . وقال الترمذي حديث حسن صحيح ورواه ابن خزيمة في صحيحه ولفظه فعلمه الأذان والإقامة مثني مثني ، وكذلك رواه ابن حبان في صحيحه فإن قلت قال البيهقي هذا الحديث عندي غير محفوظ بوجود أحدها ان مسلماً لم يخرججه ولو كان محفوظاً لم يتركه لأن هذا الحديث قد رواه هشام الدستوي عن عامر الأحول دون ذكر الإقامة كما أخرجه مسلم في صحيحه والثاني ان أبا مخذرة قد روى عنه خلافة والثالث ان هذا الخبر لم يدم عليه أبو مخذرة ولا أولاده ولو كان هذا حكماً ثابتاً لما فعل بخلافه . قلت عدم تخريج مسلم إياه لا يدل على عدم صحته لأنه لم يلتزم إخراج كل الصحيح ويتعين العدد بتسعة عشر وسبعة عشر ينفي الغلط في العدد بخلاف غيره من الروايات لأنه قد يقع فيها اختلاف وإسقاط وأيضاً قد وجدت متابعة لهما .

ثم في رواية عن عامر كما أخرجه الطبراني عن سعيد بن أبي عروة عن عامر بن عبد

قلت قد ظهر لك بهذه الدلائل ان قول النووي في شرح مسلم : وقال أبو حنيفة الإقامة

ويترسل في الأذان ويحدر في الإقامة

سبع عشرة كلمة .. وهذا المذهب شاذ . قلت رأيه لا يلتفت اليه وكيف يكون شاذاً مع وجود هذه الأحاديث والأخبار الصحيحة . فإن قلت قول أنس رضي الله عنه بلال الحديث (١) في حكم المرفوع . وقال النووي قول الصحابي أمرنا بكذا ونهينا عن كذا وأمر الناس بكذا ونحوه كلمة مرفوع سواء قال الصحابي ذلك في حياة رسول الله ﷺ أو بعد وفاته . قلت من الإطلاق هنا وجوه الاحتمالات .

قوله سواء اه غير مسلم لجواز أن يقول الصحابي بعد رسول الله أمرنا أو نهينا عن كذا ويكون الأمر والنهي أحد الخلفاء الراشدين . فإن قلت حديث أبي محذورة لا يوازي حديث أنس هذا من جهة واحدة فضلاً عن الجهات كلها مع أن الجماعة من الحفاظ ذهبوا إلى أن هذه اللفظة في تشية الإقامة غير محفوظة ، ثم روي عن طريق أخرى عن عبد الملك بن أبي محذورة أنه سمع أباه أبا محذورة يقول ان النبي ﷺ أمره أن يشفع (٢) الأذان ويوتر الإقامة قلت قد ذكرنا ان الترمذي وابن حزيمة (٣) وابن حبان صححوا هذه اللفظة فإن قلت سلمنا أن هذه محفوظة وأن الحديث ثابت ولكن نقول أنه منسوخ لأن أذان بلال هو آخر الأذانين قلت لا نسلم أنه منسوخ لأن حديث بلال إنما كان في أول ما شرع الأذان كما يدل عليه حديث أنس وأبي محذورة كان عام حنين وبينهما مدة مديدة .

(ويترسل في الأذان) الترسل ترك التعجيل يقال ترسل في قرابة إذا لم يعجل ومنه على رسلك أي أشد وحقيقة الترسل طلب الرسل ومنه الرسل وهي الهيئة والسكون .

(ويحدر في الإقامة) من الحدر وهو السرعة وهو من باب نصر ينصر وفي الفتاوى الظهرية الترسل أن يفصل بين كلمتين سلمة والحر وأن يفصل بينهما ولا يفصل . ولو ترسل فيها أو حدر فيه أو ترسل في الإقامة وحدر في الأذان جاز لحصول المقصود .

(١) هكذا في الأصل وربما أراد « وهذا الحديث » والله أعلم اه مصححة .

(٢) في الأصل أن يشفع والصحيح ما أثبتناه اه مصححة .

(٣) هكذا في الأصل وربما أراد به ابن خزيمة اه مصححة .

لقوله عليه السلام إذا أذنت فترسل وإذا أقمت فأحذر وهذا بيان الاستحباب ويستقبل بهما القبلة

(لقوله عليه الصلاة والسلام لبلال ^(١) رضي الله عنه إذا أذنت فترسل وإذا أقمت فأحذر) هذا الحديث أخرجه الترمذي عن عبد المنعم بن نعيم ثنا يحيى بن مسلم عن الحسن وعطاء عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال لبلال إذا أذنت فترسل وإذا أقمت فأحذر اجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الآكل من أكله والشارب من شربه والمضطرب إذا دخل لقضاء حاجة وأريد المتغوط ، قال الترمذي هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث عبد المنعم وهو إسناد مجهول انتهى . وعبد المنعم هذا ضعفه الدارقطني وقال أبو حاتم منكر الحديث جداً لا يجوز الاحتجاج به وأخرجه الحاكم في مستدركه عن عمرو بن قائد الأزاري ثنا يحيى بن مسلم به متواتر هذا الحديث ليس في إسناده مطعون فيه غير عمرو بن قائد ، ولم يخرجاه ، قال الذهبي قال الدارقطني عمر بن حامد متروك وروى أحمد بن عدي وإذا أقمت فأحذر بالحاء المهملة وكسر الذال المعجمة أي أسرع قال ابن فارس كل شيء أسرع فيه فقد حردقه ولتعلمه أنها الروح والأرواح . وقد روى الاترازي هذا الحديث في شرحه وقال رواه الترمذي وغيره ولم يبين حاله .

(وهذا بيان الاستحباب) أي هذا الذي ذكر من ترسل الأذان والحذر في الإقامة بيان الاستحباب . وفي الكافي وسأذكره في المتن مشيراً إلى عدم الكراهة حيث قال وهذا بيان الاستحباب وفيه نظر .

(ويستقبل بهما القبلة) أي بالأذان والإقامة قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن السنة في الأذان استقبال القبلة لأن كل واحد منها مشتمل على الدعاء والثناء والشهادة بالوحدانية والرسالة وأحسن أحوال الداعين والذاكرين استقبال القبلة ولأنها يشبهان الصلاة فيستقبل بهما القبلة كما في الصلاة ويجوز أن يكون التبع مقدماً كسنة الظهر وحجاب الموك .

(١) غير موجودة في المتن اهـ مصححة .

لأن النازل من السماء أذن مستقبل القبلة ولو ترك الاستقبال جاز
لحصول المقصود ويكره لمخالفة السنة ويحول وجهه للصلاة والفلاح يمنة
ويسرة لأنه خطاب للقوم فيواجههم وإن استدار في صومعته فحسن

لأن الملك (١) النازل من السماء أذن مستقبل القبلة (بعده في حديث عبد الرحمن
ابن أبي ليلى عن معاذ وقال فيه فاستقبل القبلة وقال الله أكبر الله أكبر أخرجه أحمد في
مسنده وأبو داود في سننه . قوله مستقبل القبلة حال من الضمير الذي في أذان .
(ولو ترك الاستقبال) أي استقبال القبلة (جاز لحصول المقصود) وهو الاعلام .
(ويكره لمخالفة السنة) أراد بالسنة ما روي من حديث الرؤيا الذي تقدم .
(ويحول) أي المؤذن وليس باضمار قبل الذكر للعلم به (وجهه للصلاة والفلاح)
يعني عند قوله حي على الصلاة حي على الفلاح (يمنة ويسرة) بسكون الميم في يمنة وسكون
السين في يسرة وبفتح الأول فيها ، والميمنة خلاف اليسرة وهما منصوبان على الظرفية .
وقيل فيه لف ونشر مرتب وذلك لأن يمنة يرجع إلى حي على الصلاة ويسرة يرجع إلى
حي على الفلاح . وقيل كل واحد من الميمنة واليسرة ينصرف إلى الصلاة والفلاح جميعاً
بأن يقول حي على الصلاة يمنة ثم يقول يسره ثم يقول حي على الفلاح يمنة ثم يقول يسرة
وقيل الأصح هو الأول .

(لأنه خطاب للقوم فيواجههم) فيه فإن قلت فإن كانت أذان المواجهة للقوم كان
ينبغي أن يوجه من كان وراءه من القوم لأنهم يخصوصون به . قلت في ذلك استدار للقبلة
والنفي فيه بما يحصل لهم من بلوغ الصوت عند تحويل الوجه يمنة ويسرة . وعن الحلالي لو
صلى وحده لا يحول والصحيح أنه تحول لأنه سنة فيؤتى بها على كل حال قالوا لو أذن
لمولود يؤتى به يحول وجهه يمنة ويسرة كذا في المحيط ، وذكر التمرناشي أنه لا يحول في
الإقامة إلا لأناس ينظرون .

(وإن استدار في صومعته فحسن) أي وإن استدار المؤذن في صومعته وهي الموضع

(١) غير موجودة في المتن اه مصححة .

العالي على رأس المأذنة يقف فيها المؤذن يؤذن . وقال الاترازي الصومعة تما على رأس المنارة من المأذنة . قلت الصومعة في الأصل للنصارى والواو فيه زائدة والشيء الدقيق المحدد الرأس يسمى مصمعا ومنه الصومعة لأنه دقيقة الرأس . وروى حوقلة وقال الأكل واستدار في صومعته فهو ظاهر قلت الظهور من أين أتى والكلام في الاستدارة حسن والحسن يرجع إلى شيء آخر في نفس الأمر .

أما الأول فقد روى الترمذي حدثنا محمود بن غيلان ثنا عبد الرزاق ثنا سفيان الثوري عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال رأيت بلالا يؤذن ويدور ويتبع فاه ههنا واصبعاه في أذنيه وقال الحديث حسن صحيح . فإن قلت روى أبو داود من حديث عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال أتيت النبي ﷺ بمكة وهو في قبة حمراء من آدم . الحديث وفيه رأيت بلالا خرج إلى الأبطح فأذن فلما بلغ حي على الصلاة حي على الصلاة حي على الفلاح حي على الفلاح لوى عنقه يمينا وشمالا ولم يستدر . وقال البيهقي الاستدارة في الأذان ليست من الطرق الصحيحة في حديث أبي جحيفة ونحن نتوهم بأن سفيان رواه عن حجاج ابن ارطاة عن عروة والحجاج غير محتج به . وعبد الرزاق وهم فيه ثم أسند عن عبد الله ابن وليد عن سفيان به وليس فيه الاستدارة . وقد روينا من حديث قيس بن الربيع عن عون فيه وفيه ولم يستدر قلت كونه مخرجا في الصحيح غير لازم . وقد صححه الترمذي كما ذكرناه وهو أتمه اللسان وأما نسبة الوهم إلى عبد الرزاق متروك متابعة مؤمل إياه ، كما أخرجه أبو عوانة في صحيحه عن مرسل عن سفيان به نحوه وتابعه أيضاً عبد الرحمن بن مهدي أخرجه أبو نعيم في مستخرجه على كتاب البخاري وإن توهمه ان سفيان سمع من حجاج ابن ارطاة فقد جاء مصرحا به مما أخرجه الطبراني عن يحيى بن آدم عن سفيان عن عروة بن أبي جحيفة عن أبيه قال رأيت بلالا أذن فأصبع فاه ^(١) ههنا وههنا . وقال يحيى قال سفيان كان حجاج بن ارطاة يذكر عن عون أنه قال واستدار في أذانه فلما لقينا عوناً لم يذكر فيه . واستدار . وأيضاً فقد جاءت الاستدارة من غير جهة الجراح أخرجه

(١) هنا شيء ساقط من الحديث كما تدل عليه الأحاديث التالية اه مصححة .

ومراده إذا لم يستطع تحول الوجه يميناً وشمالاً مع ثبات قدميه مكانهما
كما هو السنة بأن كانت الصومعة متسعة فأما من غير حاجة فلا

الطبراني أيضاً عن زيد بن عبد الله عن ادريس الاودي عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه
قال أتينا رسول الله ﷺ وحضرت الصلاة فقام بلال فأذن وجعل أصبعيه في أذنيه وجعل
يستدير . وأخرج أبو الشيخ الاصبهاني أن بلالاً أذن لرسول الله ﷺ بالبطحاء فجعل
فوضع أصبعيه في أذنيه وجعل يستدير يميناً وشمالاً . وأخرج ابن ماجة بلفظ يخالف عن
حجاج بن ارطاة عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال أتيت النبي ﷺ بالابطح وهو في
قبة حمراء فخرج بلال فأذن فاستدار في أذانه وجعل أصبعيه في أذنيه . وفي سنن الدارقطني
من حديث كامل أبي العلاء عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه أمر أبو مخذولة
أن يستدير في أذانه .

وأما الكلام في الثاني وهو قوله فمحسن يحتمل أن يكون معناه وإن استدار في صومعته
فأذانه أحسن ويحتمل أن يكون معناه فاستدارته وهو أقرب في الوجه فإن قلت إذا
كان الأمر كذلك كان ينبغي أن يقول إن استدار في صومعته فسنة للأحاديث التي ذكرناها
قلت لما كان فيه تفصيل على مسائل له ما يحسن على أن الحسن من لوازم السنة فذكر
اللازم وأراد الملزوم فافهم .

(ومراده) أي مراد محمد بن الحسن رضي الله عنه في الجامع الصغير في قوله وإن
استدار فمحسن (إذا لم يستطع تحول الوجه يميناً وشمالاً مع ثبات قدميه مكانها) يعني
إذا لم يستطع إخراج رأسه من الصومعة بدون الاستدارة مع ثبات قدميه .
(كما هو السنة) يعني كما هو تحويل الوجه في الأذان يميناً وشمالاً بدون الاستدارة
وعدم الاستدارة يدل على ثبات القدمين ثم بين المصنف اتساع الصومعة بقوله (بأن كانت
الصومعة متسعة) لأن عند الاتساع لا يمكن الاستدارة مع ثبات القدمين .

(فأما من غير حاجة فلا) أي ما في غير حاجة الاستدارة فلا يكون حسناً وهذا
إنما يكون إذا كانت الصومعة صغيرة بحيث يمكن تحويل الوجه وإخراج الرأس فيها يميناً
وشمالاً مع ثبات القدمين وبه قال النخعي والأوزاعي وأبو ثور وأحمد في رواية . وقال

والأفضل للمؤذن أن يجعل اصبعيه في أذنيه بذلك أمر النبي عليه السلام بلالاً رضي الله عنه ولأنه أبلغ في الاعلام

ابن سيرين يكره الالتفات وهو قول الإمام مالك إلا أن يريد إسماع الناس . وعند الحسن والشافعي لا يستدير .

(والأفضل للمؤذن أن يجعل اصبعيه في أذنيه بذلك) أي يجعل اصبعيه في أذنيه (أمر النبي ﷺ بلالاً رضي الله عنه) هذا الحديث أخرجه ابن ماجة في سننه عن عبد الرحمن بن سعيد بن عمار بن سعد مؤذن رسول الله ﷺ حدثني أبي عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ أمر بلالاً أن يجمع اصبعيه في أذنيه وقال إنه أرفع لصوتك . وأخرجه الحاكم في المستدرک في كتاب الفضائل عن عبد الله بن عمار بن سعد القرطي حدثني أبي عن جدي أن رسول الله ﷺ أمر بلالاً أن يجمع في أذنيه وقال إنه أرفع لصوتك مختصراً وسكت عنه وأخرجه الطبراني في معجمه من حديث بلال أن رسول الله ﷺ قال له إذا أذنت فاجعل اصبعيك في أذنيك فإنه أرفع لصوتك . وقال ابن القطان عبد الرحمن هذا وأبوه وجده كلهم لا يعرف لهم حال . وقال السروجي في الغاية روى ابن حبان أنه عليه الصلاة والسلام أمر بلالاً أن يجعل اصبعيه في أذنيه .

قلت ليس هذا بابن حبان صاحب الصحيح وإنما هو ابن حبان بالباء آخر الحروف وهو أبو الشيخ الأصبهاني رواه في كتاب الأذان وأبو حاتم ابن حبان بالباء الموحدة صاحب الصحيح . وروى أبو بكر ابن خزيمة من حديث عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال رأيت بلالاً يؤذن وقد جعل اصبعيه في أذنيه . وروى أبو الشيخ الأصبهاني في كتاب الأذان عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن يزيد الأنصاري قال أتم رسول الله ﷺ للأذان بالصلاة . الحديث وفيه حتى إذا كان قبيل الفجر رأيت رجلاً عليه ثوبين أخضرين وأنا بين التائم واليقظان فقام على سطح المسجد فجعل اصبعيه في أذنيه ونادى . الحديث وزيد بن أبي زياد متكلم فيه .

(ولأنه) أي ولأن جعل اصبعيه في أذنيه (أبلغ في الاعلام) لأنه أندى لصوته كما ذكره النبي ﷺ وفيه فائدة أخرى وهي أنه إنما لا يسمع صوت الأذان والإقامة لصمم

أو لبعده فيستدل بوضع أصبعيه على أذنيه على ذلك وإن جعل يديه على أذنيه فحسن لأن في حديث أبي مخذرة ضم أصابعه الأربع ووضعها على أذنيه . ورواه أحمد ومثله عن ابن عمر وحكاه في المغني . وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه إن جعل إحدى يديه على أذنيه فحسن (وإن لم يفعل فحسن) قال صاحب الدراية أي الأذان حسن لا ترك الفعل لأنه أمر به النبي ﷺ بل لا فلا يليق به أن يوصف تركه بالحسن لكن لما لم يكن من السنن الأصلية لم يؤثر زواله في زوال حسن الأذان فكان معناه أن الأذان به أحسن ومع تركه حسن وتبعه الأكل على ذلك وقال السروجي إن الأذان بدونه أحسن قال تاج الشريعة قريباً منه ثم قال وإنما كان كذلك لأنه ليس من السنن المشهورة في الأذان وهو غير مذکور في حديث الرؤيا وهو السبب الظاهر فشرع الأذان والكل أخذوه من كلام السفناقي وإسناد الحسن إلى الأذان مذکور في الفوائد الظهيرية قال الشيخ نظير هذا ما قال النبي ﷺ لعمران عادوا فعد أي عادوا إلى الإكراه فعد إلى تخليص نفسك لالسبب النبي ﷺ يعني به يظهر من حيث أن العدول بالضمير عن الظاهر إلى مدلول الظاهر . وقال الاترازي ويحوز أن يقال إن الأفضل جعل الأصبعين في الأذنين وذلك يقتضي الفاضل والفاضل حسن ، فإذا كان فعله أفضل يكون تركه فاضلاً حسناً . قلت الكل أخرجوا من الدائرة لأن التركيب وإن كان غريباً فلا يقتضي معناه هذا لتأويلات بيانه ان قوله لم يفعل فيه ضمير مرفوع يرجع إلى المؤذن ومفعوله محذوف والتقدير وإن لم يفعل المؤذن جعل أصبعيه في أذنيه .

وقوله فحسن جواب الشرط تقديره فهو حسن والمعنى عدم فعله حسن لأن الجزاء يترتب على الشرط والشرط هنا عدم الفعل فكيف يكون ذا حسن فيكون نظيره ماذكروا إن لم يفعل خيراً فالهاء موجود وهذا في غاية الهجاء (١) .

وقوله من قال لم يكن من السنن الأصلية إلى آخره غير موجه لأن مراد هذا القائل أن

لأنها ليست بسنة أصلية

السنة على نوعين سنن أصلية وسنن فرعية وهذا لم يقل به أحد بل كما أمر به النبي ﷺ إذ فعله سنة أصلية وكيف لا يكون من السنن الأصلية . وقد روى جماعة من أهل الحديث أخبار كثيرة وفيها أمر النبي ﷺ بذلك . وقد ذكرنا نبذة من ذلك . وقد قال السروجي أي الأذان بدونه حسن أيضاً غير موجه لأنه كيف يكون بدونه حسناً وقد أمر النبي ﷺ ولم يقل بذلك أحد . وكذلك قول تاج الشريعة لأنه ليس من السنن المشهورة في الأذان غير سديد لأنه كيف لا يكون من السنن المشهورة وقد رواه جماعة من الصحابة . وقول السفناقي وأشار الحسن الأذان مذكور في كلام الفوائد الظهيرية كلام لا طائل تحته ، لأن نسبة الحسن إلى الأذان غير مستبعد ولا مستغرب حين ثبت ذلك في الفوائد الظهيرية . ثم قوله وقال الشيخ إلى آخره كلام واه ولا يخفى ذلك على من له أدنى ذوق من أحوال التركيب وكيف يكون نظير هذا ما قاله عيسى بن عذرة إن عادوا فعد ، لأن معناه إن عاد الكفار أي أكثر أهل ما يتكلم بكلمة الكفر فعد إليها وأنت مطمئن بالإيمان . وتفسيره بقوله إن عادوا إلى الإكراه فعد إلى تخليص نفسك تأويل بعيد . ولئن سلمنا أن تقدير الخبر مثل ما قال ولكنه لا يقدر على تخليص نفسه بالاتيان ما هو أكرهه به من أي مكان . وقول الاترازي ويجوز أن يقال إلى آخر خارج عن الدائرة بالكلية لأن الذي ذكره قط لا يقتضي التركيب فكأنه لمح ما قاله من قول المصنف ، والأفضل للمؤذن أن يجعل وذلك لأن الأفضل أفعال التفضيل وهو يقتضي الفاضل فإذا كان فعله ذاك أفضل كان فاضلاً ونحن نقول تركه غير فاضل لأنه مأمور به فكيف يكون تركه فاضلاً ولا غلص هنا إلا أن يقول تقدير التركيب وإن لم يفعل وضع أصبعيه في أذنيه بل وضعها عليهما فحسن ذلك لأنه روى في حديث أبي مخذرة ضم أصابعه الأربعة ووضعها على أذنيه . وقد ذكرنا هذا فيما مضى ، وذكرنا أيضاً أن أبا يوسف روى عن أبي حنيفة أنه إن جعل إحدى يديه على أذنيه حسن فهذا يزيل الإشكال .

(لأنها ليست بسنة أصلية) أي لأن هذه الفعلة ليست سنة أصلية قال تاج الشريعة وغيره لأنه لم يذكر في أصل الحديث وهو حديث الرؤيا . قلت هذا غير صحيح لأننا قد ذكرنا إنما الشيخ الأصمباني روى حديث عبد الله بن زيد وفيه فقام على سطح المسجد

فجعل أصبعيه في أذنيه ونادى ، وقال الاترازي السنة نوعان الهدى وتاركها مبتدع فلا يكون تركها حسناً وزائدة وتركها لا يكون بدعة لأن الإنسان ينتقل من تركها وفعلها ، وما لا يكون بدعة لا يكون حسناً ، وهذا معنى قوله لأنها ليست بسنة أصلية أي ليست من سنة الهدى إلى آخره . قلت تفسيره قول المصنف لأنها ليست بسنة أصلية .

فقوله أي ليست من سنة الهدى غير صحيح فإذا لم يكن من سنة الهدى يكون فعله بدعة ولم يقل به أحد لأنه مأمور به في أحاديث وردت به وكيف يكون اتصافها بأنها ليست من سنن الهدى ، بل تفسير كلامه هو الذي ذكرناه ثم اعلم أن ما قد ذكرنا في أول الباب أن للأذان تفسير لغة وشرعاً وثبوت وسبب ووصف وكيفية ومحل شرع فيه ووقت وسنن وفيما يجب على سامعه .

أما الوقت للأذان فدخل وقت المكتوبة .

وأما سننه فسته أنواع نوع يرجع إلى صفة الأذان ونوع يرجع إلى صفة المؤذن . فالذي يرجع إلى نفس الأذان أن يرتفع المؤذن صوته وجار في حديث أبي مخذورة أرفع من صوتك ومد من صوتك وفي حديث عبد الله بن زيد القه على بلال فإنه أندى صوتاً منك ، ولأن المقصود منه الاعلام وهو أتم فيه ولهذا كان الأفضل أن يؤذن في موضع يكون أسمع يجيران كالمأذنة ونحوها لحديث أبي بردة الأسلمي ، قال من السنة الأذان في المنارة والإقامة في المسجد . رواه أبو الشيخ الأصبهاني والحافظ أبو القاسم تمام بن محمد الرازي ، ولا ينبغي أن يحمل نفسه لأنه يخاف حدوث الفتق والضعف في الصوت قال عمر رضي الله عنه لأبي مخذورة أما خشيت أن تفتق مريضاً وهو ما بين السرة والعانة والمريض بضم الميم وفتح الراء وسكون الياء آخر الحروف يمد ويقصر . وذكر النووي في شرح المهذب ويحجر بالإقامة دون الجهر بالأذان وأن يفصل بين كلمتي الأذان بسكتة بخلاف الإقامة .

روى مالك موقوفاً قال الجوهرى وعوام الناس يقولون الله أكبر بضم الراء وكانت أبو العباس المبرد يفتح الراء في الأولى ويسكنها في الثانية فيحركها بالأول لالتقاء الساكنين بقوله تعالى أم الله وذكر ابن بطة عن أبي نعم النخعي قال ابن شيبان مجزومان كانوا لا يعرفونها الأذان والإقامة وحكاها ابن الأنباري عن أهل اللغة قال يعني لأهل الكلام بعضه

بعض مقدماً بل بالاسكان على نية الوقف لكن يقف في كلمات الاذان حقيقة وفي الإقامة ينوي الوقف . وفي المجتبى المد في أول التكبير كفر وفي آخره خطأ ولا بأس بالتطريب في الأذان وهو تحسين الصوت من غير تغيير وإن تغير لحن وإن مد كره . وعن الحلواني إنما يكره التلحين في الثناء دون الدعاء والفلاح ، وإذا كره التلحين في الأذان ففي قراءة القرآن أولى أن يترتب بين كلمات الأذان والإقامة حتى لو قدم البعض على البعض يعيد العدم^(١) ثم يؤذن وكذا لو ثوب بين الأذان والإقامة في الفجر يظن أنه في الإقامة فأتمها ، ثم تذكر قبل الشروع في الصلاة فالأفضل أن يأتي بالإقامة من أولها إلى آخرها ، ولو أذن فظنه الإقامة ثم علم بعد الفراغ فالأفضل أن يعيد الأذان وليستقبل الإقامة مراعاة للموالة وكذا إذا أخذ في الإقامة فظن أنها الأذان ثم علم ببتداء الإقامة فإن علم بعد قوله قد قامت الصلاة أنه في الأذان يتم الأذان ثم يقيم . وفي المحيط لو جعل الأذان الإقامة لا يستقبل ولو جعل الإقامة أذاناً استقبل وفي البدائع لو غشي عليه في الأذان والإقامة ساعة أو ارتد عن الإسلام والعياذ بالله ثم أسلم أو أحدث فذهب وقوضاً ثم جاء فالأفضل هو الاستقبال ولو أذن ثم ارتد فإن تبادر أعاد وإن لم يبادر اعتدوا به بحصول الاعلام به . ويكره له أن يكلم في أذانه وإقامته لأنه ذكر معظم كالخطبة قال الأوزاعي لم نعلم أحداً مقتدى به فعله ورخص فيه الحسن وعطاء وقتادة وعروة . وروى عن سليمان ابن حرب حكى عنه الأثرم أن اليسير من الكلام جائز دون الطويل وعن أحمد إباحته في الأذان دون الإقامة وأبطله الزهري بالكلام وهو ضعيف ويكره له رد السلام فيه وقال النووي يرده وإن يؤذن قائماً للجماعة ويكره أذان القاعد . قال صاحب المحيط والاسبيجاني والوترى القيام سنة أذان الجماعة ويكره تركه من غير عذر وبه قال عطاء وقال الإمام مالك لم أر أحداً فعله وإن أذن لنفسه فلا بأس بأن يؤذن قاعداً من غير عذر مرافقاً لسنة الأذان وعدم الحاجة إلى إعلام الناس ولا بأس أن يؤذن راكباً لقوله عليه السلام أذن يا أخا صداء قال وأنا ركب على راحلة فأذنت رواه الطبراني. وقال ابن المنذر ثبت أن

(١) هكذا في الاصل اه مصححة .

عمر كان يؤذن على البعير وينزل للإقامة ، ويكره في ظاهر الرواية في الحضر أن يؤذن راكباً وعن أبي يوسف لا بأس به .

ثم المؤذن يختم الإقامة على مكانه ويتمها ماشياً اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يختمها على مكانه سواء كان المؤذن إماماً أو غيره كذا روى عن أبي يوسف وقيل يتمها ماشياً . وعن الفقيه أبي جعفر الهدواني فيه إذا بلغ قد قامت الصلاة فهو بالخيار إن شاء مشى وإن شاء وقف أما ما كان أو غيره وبه أخذ أبو الليث وما روى عن أبي يوسف أصح ذكره في البدائع ويكره أن يؤذن في مسجدين لأن التنقل بالأذان غير مشروع .

والثاني نافلة وفي الذخيرة أذن رجل وأقام آخر إن غاب الأول لا يكره وإن كان حاضراً ويلحقه الوحشة بذلك يكره . وفي القدوري إن أذن واحد وأقام آخر فلا بأس به وروى عن أبي حنيفة أنه يكره من غير فصل . وإن رضي به لا يكره عندنا . وفي الوبري الذي أذن أولاً بالإقامة والحق له . وإن أقام غيره بإذنه جاز . فإن قلت روى الترمذي وابن ماجه عن النبي ﷺ أن أخا صداء أذن ومن أذن فهو يقيم . قلت في رواية عبد الرحمن الامريق ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره . وقال أحمد لا أكتب حديث الامريق واسم الصدائي يزيد بن الحرث . وقيل زياد نسبة إلى الصدا بضم الصاد وتخفيف الدال المهملتين وبالمد وهو حي من اليمن . وقال الشافعي يستحب أن يكون المؤذن هو الذي يقيم :

وأما الذي يرجع إلى المؤذن فهو أن يكون ذكراً بالغاً عاقلاً صحيحاً تقياً عالماً بالسنة ومواقيت الصلاة جهراً بصوت مواظباً على الأذان في الصلوات الخمس ولا يستأجر عليها ولو فعل لا يستحق الأجرة لقوله عليه الصلاة والسلام لعثمان بن أبي العاص وإن اتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجر رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وبه قال الأوزاعي وأحمد وابن المنذر . ورخص فيه مالك وبعض الشافعية ولو علموا حاجته فلا بأس بأن يعينوه من غير شرط ، ولو قسم القوم لم يميز ولو فعلوا ذلك ضربوا بينها حائطاً وصار مسجدين ، ويشترط أن يكون لكل واحد إمام ومؤذن وإن أذن صبي لا يعقل أو مجنون يماد لأنه

لم يعتد به كصوت الطير ولا يعاد أذان الصبي العاقل . وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة في غير ظاهر الرواية أنه قال أكره أن يؤذن من لم يحتمل لأن الناس لا يعتدون بأذانه وبه قال مالك والثوري ، ورخص عطاء والشعي وابن أبي ليلى فيه ويكره أذان السكران ويستحب إعادته ، وكذا يكره أذان الفاسق ولا يعاد وإن اشترط عليه أجر أفهوفاسق . وفي المبد والاعرابي وولد الزاني (١) والأعمى وغيرهم أحب ذكره في الذخيرة والبدائع وفي المحيط يكره أذان الأعمى وبه قال الشافعي ، وقال النووي لا يصح أذان الأعمى عند أبي حنيفة ودارد ومالك والشافعي . قلت نقله عن أبي حنيفة (٢) غير صحيح . فإن قلت ابن أم مكتوم أحد مؤذني النبي ﷺ وكان أعمى ، قلت هو كان يعرف الوقت بأذان بلال لأنه كان إذا نزل بلال صعد هو .

وأما الذي يرجع إلى سامعه فهو أنه يجب عليه الإجابة . قال بعضهم الإجابة بالقدم لا باللسان وهو المشي إلى المسجد ولو كان حاضراً في المسجد حين سمع الأذان فليس عليه إجابة فإن قال ما يقوله نال الثواب وإن لم يقله فلا إثم عليه ولا يكره له ذلك وفي قاضي خان يستحب لمن سمع الأذان أن يقول المؤذن وفيه وفي الذخيرة إلا عند قوله حي على الصلاة حي على الفلاح ، فإنه يقول عند هاتين الكلمتين لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ما شاء الله كان . وفي المحيط يقول مكان قوله حي على الصلاة لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، ومكان قوله حي على الفلاح ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن . وعند قوله الصلاة خير من النوم صدقت وبرزت .

وجه الوجوب قوله عليه الصلاة والسلام إذا سمعتم الأذان فقولوا مثل ما يقول المؤذن رواه الجماعة من حديث أبي سعيد الخدري ، وعن معاوية مثله إلى قوله أشهد أن محمداً رسول الله وإذا قال حي على الصلاة قال ولا حول ولا قوة إلا بالله . رواه البخاري . وعن عمر رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام قال إذا سمعتم الأذان مثل رواية معاوية

(١) أظنه يقصد ولد الزنى وليس الزاني اه مصححة .

(٢) في الأصل الجينية والصحيح ما أثبتناه اه مصححة .

رواه مسلم . وحديث عمرو ومعاوية تفسير حديث الخدرى وبه قال مالك والشافعي .
ومنهم من قال يقول في الكل مثل ما يقول المؤذن منهم الحرقى وروى غيره أن أحدمعنا .
وقيل يجمع بينهما للحديثين ولو سمعه في الصلاة قال مالك يقول مثل قوله في التكبير
والشهادتين في النافلة دون الفريضة . وهو قول الليث وقال سحون ^(١) لا يقوله في فريضة
ولا نافلة وهو قول الشافعي وروى أبو مصعب عن مالك يقوله فيها . وقال الطحاوى عن
أصحابنا ما يدل على أنه لا يقوله المصلي لأن كلامه يحرم في الفريضة والنافلة وفي المنية
إجابة المؤذن بعد الصلاة ووجه الاستحباب رواية عبد الله بن منصور رضي الله عنه قال
كنا نسمع مناد يقول الله أكبر ، فقال عليه السلام على الفطرة فقال أشهد أن لا إله إلا الله
فقال عليه السلام خرج من النار فابتدراه فإذا هو صاحب ماشية أدركته الصلاة فصلى . قال
الطحاوى فهذا رسول الله ﷺ سمع المنادي فأجاب غير ما قال فدل على أن الأمر
للاستحباب وإصابة الفضل ويستحب له أن يتابع المؤذن في الفاظ الإقامة إلا في الحيلة
وفي كلمة قد قامت الصلاة يقول أقامها الله وأمرها وفي المفيد ما دامت السموات
والأرض وفي حديث شهر بن حوشب عن أبي أمامة أو بعض أصحاب النبي ﷺ
أقامها وأدامها .

وقال في سباب الإقامة بنحو حديث عمر رضي الله عنه في الأذان رواه أبو داود
والمتابعة لكل سامع من محدث وجنب وحائض وكبير وكذا الصغير على وجه الاستحباب
لأنه ذكر . وكذا في الطواف ويستثنى منه المصلي ومن هو على الخلاء والجماع . وفي المحيط
والبدائع لا ينبغي للسامع أن يتكلم في حال الأذان ويستغل بالاستماع والاجابة . وفي
المرغيناني لو كان يقرأ في المسجد لا يقطع ويقطع في بيته ولا يرد السلام . وفي الخطبة
يرد سرأ وجواب العطسة يكون سرأ .

ولو سمع مؤذناً بعد مؤذن قال النووي لم أر فيه شيئاً لأصحابنا قال والمختار أن يقال
يختص الأول ، قلنا زيادة الفضل والثواب في المبالغة لا يختص .

(١) هكذا في الأصل وربما أراد سحون .

والتثويب في الفجر حي على الصلاة حي على الفلاح مرتين بين الأذان والإقامة حسن لأنه وقت نوم وغفلة وكره في سائر الصلوات

(والتثويب في الفجر) أي التثويب في صلاة الفجر وهو مبتدأ والتثويب في اللغة الرجوع ومنه الثواب لأنه منفعة عمل يعود اليه وهو عود إلى الاعلام بعد الاعلام ، وتفسيره عند المصنف أن يقول المؤذن (حي على الصلاة حي على الفلاح مرتين بين الأذان والإقامة) هذا الذي ذكر محمد في الجامع الصغير عن يعقوب بن أبي حنيفة ، وهذا التثويب محدث أحدثه علماء الكوفة بعد عهد الصحابة لظهور التواني وتغير أحوال الناس ولم يبين التثويب القديم . وفي الأصل كان التثويب في صلاة الفجر بعد الأذان الصلاة خير من النوم مرتين ، وفي المحيط روي عن أبي حنيفة هكذا . وقال الطحاوي التثويب القديم للشافعي والمسألة فيما يفتي على القديم وبه قال مالك وأحمد . وقال الشافعي في (١) الجديد أنه بين الأذان والإقامة وهو المروي عن أبي حنيفة ومحمد . وعن أبي حنيفة قوله الصلاة خير من النوم بعد الأذان لما فيه وهو اختيار أبي بكر بن الفضل البخاري . وفي رواية البخاري عن أصحابنا أنه في الأذان ، وكذلك عن الطحاوي لقوله عليه الصلاة والسلام ما أحسن هذا ، اجعله في أذانك . قال فخر الاسلام البزدوي الصحيح أنه كان بعد الأذان .

(حسن) خبر المبتدأ أعني قوله والتثويب فإن قلت هذا الذي ذكره محدث كما قلنا وكيف سمي حسناً ، قلت لما روي أنه عليه الصلاة والسلام أنه قال ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن .

(وكره) أي التثويب بين الأذان والإقامة (في سائر الصلوات) وقال الاترازي لقوله عليه الصلاة والسلام لبلال ثوب في الفجر ولا تثويب في العشاء ، قلت هذا الحديث لم يرد على هذا الوصف ومع هذا هو لا يصلح دليلاً إلا لترك التثويب في العشاء فقط فكيف يستدل بهذا على ترك التثويب في الظهر والعصر والمغرب ، والذي ورد فيه حديثان ضعيفان أحدهما للترمذي وابن ماجه عن أبي إسرائيل عن الحكم بن عيينة عن عبد الرحمن بن أبي

(١) غير مذكورة في الأصل ، اهـ مصححه .

ومعناه العود إلى الاعلام وهو على حسب ما تعارفوه وهذا
التثويب أحدثه علماء الكوفة بعد عهد الصحابة لتغير
أحوال الناس وخصوا الفجر به

ليلى عن بلال قال أمرني رسول الله ﷺ أن لا أثوب في شيء من الصلاة إلا في صلاة الفجر .
قال الترمذي هذا الحديث لا نعرفه إلا من حديث بني إسرائيل الملائي وليس بالقوي ولم
يسمعه عن الحكم إنما رواه عن الحسن بن عماره عن الحكم . والثاني أخرجه البيهقي عن
عطاء بن السائب عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن بلال قال أمرني رسول الله ﷺ أن لا
أثوب إلا في الفجر . قال البيهقي وعبد الرحمن لم يلق بلالاً وقال ابن السكن لا يصح
إسناده . ورواه الدارقطني من طرق أخرى عن عبد الرحمن وفيه أبو سعيد البقال وهو
ضعيف . وفي المبسوط روى أن علياً رضي الله عنه رأى مؤذناً يثوب للعشاء فقال أخرجوه
هذا المبتدع من المسجد . وقال مجاهد دخلت مع ابن عمر رضي الله عنه مسجداً فصلى
الظهر فسمع المؤذن يثوب فغضب وقال قم حتى تخرج من هذا الموضع هذا المبتدع وما
كان التثويب على عهد النبي ﷺ إلا في صلاة الفجر . وفي الحلية ولا يستحب في قول
الشافعي في غير أذان الصبح .

(ومعناه) أي معنى التثويب (العود في^(١) الاعلام) وهذا معناه الشرعي وفي اللغة
التثويب الرجوع مطلقاً كما ذكرناه (وهو) أي التثويب (على حسب ما تعارفوه) أي
ما تعارفه أهل كل بلدة من التنحنح أو قوله الصلاة الصلاة أو قوله قامت قامت لأنه
للمبالغة في الاعلام وإنما يحصل ذلك بما تعارفوه .

(وهذا) إشارة إلى قوله والتثويب في الفجر حي على الصلاة حي على الفلاح مرتين
الأذان والاقامة تثويب (أحدثه علماء الكوفة بعد عهد الصحابة) أي بعد زمانهم (لتغير
أحوال الناس) وهو توانيهم وكسلهم في باب العبادة .
(وخصوا الفجر به) أي خص علماء الكوفة الفجر به التثويب يعني لم يثوبوا إلا في

(١) في المتن « إلى » . اهـ مصححه .

لما ذكرنا . والمتأخرون استحسنوه في الصلوات كلها لظهور التواني
في الامور الدينية. وقال أبو يوسف رحمه الله لا أرى بأساً أن يقول
المؤذن للامير في الصلوات كلها السلام عليك أيها الامير ورحمة الله وبركاته
حي على الصلاة حي على الفلاح الصلاة يرحمك الله واستبعده محمد رحمه الله

الفجر خاصة (لما ذكرنا) وهو قوله لأنه وقت نوم وغفلة (والمتأخرون استحسنوه)
أي العلماء المتأخرون استحسنوا التشويب (في الصلوات كلها لظهور التواني في الأمور
الدينية) فعلى هذا استحباب التأخيرين احداثاً بعد احداث وفي جامع البرهاني ترك سائر
الأوقات في زماننا بتركه وقت الفجر في زمان النبي ﷺ . قلت استحسن المتأخرين
التشويب في كل الصلوات ليس بلفظ معين ولا شرطوا غير ذلك اللفظ بل ما ذكروا
متمعارف . وفي شرح مختصر الكرخي للقدوري ويثوب وهو قائم كالاذان في قول أبي
حنيفة وأبي يوسف . قال الحسن وفيه قول يسكت بعد الاذان ساعة حتى يقول حي على
الصلاة حي على الفلاح وبه نأخذ ، وإن صلوا ركعتي الفجر بين الاذان والتشويب فلا بأس
به . وفي قول أبي حنيفة وقال ابن شجاع عن أبي حنيفة التشويب الاول في نفس هذا
الاذان وهو الصلاة خير من النوم مرتين . والثاني فيما بين الاذان والاقامة .

(وقال أبو يوسف رحمه الله لا أرى بأساً أن يقول المؤذن للامير في الصلوات كلها
السلام عليك أيها الأمير ورحمة الله وبركاته حي على الصلاة حي على الفلاح الصلاة
يرحمك الله) قول أبي يوسف هذا متعلق بالتشويب المحادث في سائر الصلوات بزيادة
اختصاص بمن يكون مشتغلاً بأمور المسلمين قال السرخسي والقدوري عن عمر رضي الله عنه
أنه لما كثرت اشتغاله نصب من يحفظ عليه صلاته . وفي جامع قاضي خان ما قاله أبو يوسف
في أمراء زمانه لا في أمراء زماننا لانهم مشغولون بالظلم لا بأمور المسلمين .

(واستبعده محمد رحمه الله) أي استبعد محمد ما قاله أبو يوسف حتى قال أنا لابي
يوسف حيث خص الامر بالتشويب والذكر ومال اليهم . وقيل إنما استبعده محمد لما بينها
من الوحشة ، ويؤيده ما قال في الجامع الصغير محمد عن يعقوب ولم يقل عن أبي يوسف ،

لأن الناس سواسية في أمر الجماعة . وأبو يوسف رحمه الله خصهم بذلك
لزيادة اشتغالهم بأمور المسلمين كيلا تفوتهم الجماعة وعلى هذا القاضي
والمفتي ، ويجلس بين الأذان والإقامة

ولكن لا يظن أنه لقي الله وهو كما قال بل تاب ورجع ، والبشر لا يخلوا عن هذه الحالات
كذا في المحببة .

(لأن الناس سواسية في أمر الجماعة) أي متساوون في أمر الجماعة فلا يختص به
الأمراء ، وفي المغرب يقول هم سواسية أي سواء وهما سيان أي مثلان . وفي الصحاح هم
سواء فلا يختص به الأمراء . وفي الجمع واسواء وسواسية أي أشباه مثل ثمانية على غير
قياس ، وتقول مما في هذا الأمر سواء وإن شئت تقول سوان وهم سوان للجميع
وهم سواسية .

(وأبو يوسف خصهم بذلك) هذا اعتذار من جهة أبي يوسف يعني تخصيصه الأمراء
بذلك أي يقول المؤذن السلام عليك أيها الأمير إلى آخره (لزيادة اشتغالهم بأمور المسلمين
كيلا تفوتهم الجماعة) أي الصلاة بالجماعة . وإنما قيد بقوله بأمور المسلمين لأن الأمراء
المشتغلين باللهو والطرب لا يثوب لهم إلا على وجه الأمر بالمعروف والنصيحة .

(وعلى هذا) أي على ما ذكره أبو يوسف من زيادة اشتغال الأمراء بأمور المسلمين
(القاضي والمفتي) لأنها مشغولان بأمور المسلمين القاضي بفصل الأحكام والمفتي بكتابة
الفتاوى والمراجعة إلى الكتب يثوب لهم كيلا تفوتهم الجماعة .

(ويجلس) أي المؤذن (بين الأذان والإقامة) أراد أن الوصل بينها مكروه لأن
المقصود بالأذان إعلام الناس بدخول الوقت ليتأهبوا للصلاة بالطهارة فيحضروا المسجد
لإقامة الصلاة ، وبالوصل ينتفي هذا المقصود .

وذكر الترمذاشي في جامعه أنه يقعد مقدار ركعتين أو أربع أو مقدار ما يفرغ الأكل
من أكله ، والشارب من شربه والحاقد من قضاء حاجته . وقيل مقدار ما يقرأ عشر آيات
ثم يثوب ثم يقيم كذا في المجتبى . وفي شرح الطحاوي يفصل بين الأذان والإقامة مقدار

إلا في المغرب وهذا عند أبي حنيفة، وقال لا يجلس في المغرب أيضاً جلسة خفيفة لأنه لا بد من الفصل إذ الوصل مكروه ولا يقع الفصل بالسكينة لوجودها بين كلمات الأذان فيفصل بالجلسة كما بين الخطبتين . ولأبي حنيفة رحمه الله أن التأخير مكروه فيكتفى بأدنى الفصل احترازاً عنه

ركعتين أو أربع يقرأ في كل ركعة نحو عشر آيات وينظر المؤذن للناس ويقيم للضعيف المستعجل ولا ينظر رئيس المحلة ولا كبيرها ولا يؤذن إلا في فناء المسجد وناحيته .

(إلا في المغرب) يعني لا يفصل بين الأذان والإقامة في وقت صلاة المغرب لأن تأخيرها مكروه (وهذا عند أبي حنيفة) أي استثناء المغرب عند أبي حنيفة .

(وقال) أي أبو يوسف ومحمد (يجلس في المغرب أيضاً جلسة خفيفة) وهي مقدار الجلسة بين الخطبة (لأنه لا بد من الفصل إذ الوصل مكروه) اتفاقاً (ولا يقع بالسكينة لوجودها بين كلمات الأذان فيفصل بالجلسة كما بين الخطبتين) وحاصل المذهب أن العلماء اتفقوا على أنه لا يفصل الإقامة بالأذان بل يفصل بينهما لكنهم اختلفوا في مقدار الفصل .

فعند أبي حنيفة المستعجل أن يفصل بينها بسكينة يسكت قائماً ساعة ثم يقيم، ومقدار السكينة عنده قدر ما يتمكن فيه بقراءة ثلاث آيات قصار أو آية طويلة . وروى عنه مقدار ما يخطو ثلاث خطوات .

وعندما يفصل بينها بجلسة خفيفة مقدار الجلسة بين الخطبتين .

وذكر الامام الحلواني الخلاف في الأفضلية حتى عند أبي حنيفة إن جلس جازفاً لأفضل أن لا يجلس ، وعندهما على العكس ذكره الامام الترمذاشي .

(ولأبي حنيفة أن التأخير مكروه) أي تأخير صلاة المغرب مكروه بلا خلاف (فيكتفى بأدنى الفصل) بين الأذان والإقامة وحده ما ذكرناه عن قريب (احترازاً عنه) عن التأخير المكروه واحترازاً منصوب على أنه مفعول مطلق بتقدير احتراز احترازاً ونحو ذلك .

والمكان في مسألتنا مختلف وكذا النعمة فيقع الفصل بالسكنة ولا كذلك الخطبة وقال الشافعي يفصل بركعتين اعتباراً بسائر الصلوات والفرق قد ذكرناه

(والمكان في مسألتنا مختلف) هذا جواب من جهة أبي حنيفة عن قولها في الفصل بين
الأذان والاقامة مقدار الجلسة بين الخطبتين ، وتقديره ان القياس غير صحيح لأن المكان
أي مكان الأذان والاقامة فيما نحن فيه وهو معنى قوله في مسألتنا مختلف بكسر اللام ،
لأن مكان الأذان غير مكان الاقامة والمكان بين الخطبتين متحد فلا يقاس عليه .

(وكلنا النعمة) وهي الترسيل في الأذان والحد في الاقامة شيان مختلفان (فيقع
الفصل) أي إذا كان الامر كذلك فيقع الفصل بينها بالسكنة لوقوعها بين شيئين مختلفين
(ولا كذلك الخطبة) لأن مكانها متحد فلا يقع الفصل بين الخطبتين بمجرد السكنة لأنها
توجد بين كلمتها أيضاً فلا بد من الجلسة .

(وقال الشافعي يفصل بركعتين) أي يفصل بين الأذان والاقامة بصلاة ركعتين
(اعتباراً بسائر الصلوات) أي قياساً عليها ، ومذهب الشافعي ما ذكره النووي فإنه
قال ويستحب أن يفصل بين أذان المغرب وإقامتها فصلاً يسيراً بقعدة أو سكوت أو نحوها ،
هذا لا خلاف فيه عندنا . ونقل المصنف عن الشافعي ما ذكره فيه نظر . فإن قلت
ما مقدار الفصل بين الأذان والاقامة في سائر الصلوات غير المغرب ، قلت لم يذكر في
ظاهر الرواية مقدار الفصل . وروى الحسن عن أبي حنيفة في الفجر مقدار عشرين آية ،
وفي الظهر مقدار ما يصلح أربع ركعات يقرأ في كل ركعة قدر عشر آيات وفي العصر
مقدار ركعتين يقرأ فيها عشرين آية والعشاء كالظهر . وإن لم يفصل يحلس مقدار ذلك ،
وهذا ليس بتقدير لازم فينبغي أن يؤخر الاقامة مقدار ما يحضر القوم مع مراعاة الوقت
المستحب . وروى محمد بن حبان الاصبهاني بسنده عن أبي هريرة أنه عليه الصلاة والسلام
قال لبلال اجعل بين أذانك وإقامتك نفساً بقدر ما يفرغ المتوضئ من وضوئه في مهل
والمنعشي من غشائه .

(والفرق قد ذكرناه) هذا إشارة إلى قوله أن التأخير مكروه بخلاف سائر الصلوات

قال يعقوب رأيت أبا حنيفة يؤذن في المغرب ويقيم
ولا يجلس بين الأذان والإقامة، وهذا يفيد ما قلناه، وإن
المستحب كون المؤذن عالماً بالسنة

فإن التأخير فيها ليس بمكروه والاشتغال بالركعتين يؤدي إلى التأخير فلذلك لا يفصل
بينهما . وعن هذا قلنا أيضاً ويتنفل بعد الغروب قبل الفرض لما فيه من تأخير المغرب .
وذكر الامام المجبوبي والمراد من قوله عليه الصلاة والسلام بين كل أذانين صلاة ما سوى
المغرب . قلت هذا الحديث أخرجه الأئمة الستة في كتبهم عن عبد الله بن المغفل قال قال
رسول الله ﷺ بين كل أذان صلاة قال في الثالثة لمن شاء . وفي لفظ البخاري صلوا قبل
المغرب ثم قال صلوا قبل المغرب ثم قال في الثالثة لمن شاء كراهة أن يتخذها الناس
سنة ، وليس فيه هذا المغرب . والذي فيه إلا المغرب رواه الدارقطني ثم البيهقي
في سننهما عن ابن حبان بن عبد الله العدوي ثنا عبد الله بن بريدة قال قال رسول
الله ﷺ إن عند كل أذانين ركعتين إلا المغرب . ورواه البزاز في مسنده فقال لا
نعلم رواه عن ابن بريدة إلا حبان بن عبد الله ، وهو رجل مشهور من أهل البصرة لا
بأس به . وذكر الجوزي هذا الحديث في الموضوعات ونقل سفيان القلاس أنه قال كان
حبان هذا كذاباً .

(قال يعقوب) هو أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن بحير بن
معاوية البجلي وأم سعد حبيبة بنت مالك من بني عمرو بن عوف ، وسعد بن حبيبة من
أصحاب النبي ﷺ . وإنما ذكر أبو يوسف باسمه دون كنيته لأنه ذكر محمد في الجامع
الصغير كذلك حتى لا يتوهم التسوية في التعظيم بين الشيخين بذكر أبا حنيفة
رضي الله عنه .

(رأيت أبا حنيفة يؤذن في المغرب ويقيم ولا يجلس بين الأذان والإقامة ، وهذا
يفيد ما قلناه) أي يفيد ما رواه عن أبي حنيفة رضي الله عنه من عدم جلوسه في أذان
المغرب ما قلنا ، وهو أن لا جلوس عنده في أذان المغرب (وإن المستحب) ويفيد أيضاً
أن المستحب (كون المؤذن عالماً بالسنة) أي بأحكام الشرع .

لقوله عليه السلام ويؤذن لكم^(١) ويؤذن للفائتة ويقيم ، لأنه عليه السلام قضى الفجر غداة ليلة التعريس بأذان وإقامة

(لقوله ﷺ ويؤذن لكم خياركم) هذا الحديث رواه أبو داود وابن ماجه من حديث حسين بن عيسى عن الحكم بن ابان عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ ليؤذن لكم خياركم وليأمركم أقرؤكم . وفي الامام وروى ابراهيم بن أبي يحيى عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال لا يؤذن لكم غلام حتى يحتمل وليؤذن لكم خياركم . ولم يعزه . وعن عمر رضي الله عنه لو أطبق الأذان مع الخليفة لأذنت ، والخليفة الخلافة ، وذكره في الفائق والمغربين ، قوله خياركم من كان عالماً بأحكام الشرع .

(ويؤذن للفائتة ويقيم) يعني إذا فاتته صلاة وأراد أن يقضيها يؤذن ويقيم (لأنه ﷺ قضى الفجر ليلة التعريس بأذان وإقامة) وروى هذا الحديث أبو هريرة وعمران بن حصين وعمر بن أمية الضمري وذو عمرو بن عبد الله بن مسعود وبلال رضي الله عنه . فحدثت أبي هريرة رواه أبو داود في سننه حدثنا موسى بن اسماعيل ثنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة في هذا الخبر يعني قصة التعريس قال فقال رسول الله ﷺ تحولوا من مكانكم الذي أصابتكم فيه الغفلة ، قال فأمر بلالاً رضي الله عنه فأذن وأقام وصلى . وحديث عمران رواه أبو داود أيضاً ، وفيه ثم أمر مؤذناً فأذن وصلى ركعتين قبل الفجر ثم أقام فصلى الفجر ، وحديث عمرو بن أمية رواه أبو داود أيضاً وفيه ثم أمر بلالاً فأذن ثم توجأ ركعتين^(٢) الفجر ثم أمر بلالاً فأقام الصلاة وصلى بهم صلاة الصبح . وحديث ذي عمرو رواه أبو داود أيضاً وفيه ثم أمر بلالاً فأذن ثم أقام النبي عليه الصلاة والسلام فركع ركعتين عند محمد قال لبلال أقم الصلاة ثم صلى^(٣) وهو غير عجل .

(١) هنا سقطت كلمة من الأصل وهي « خياركم » اهـ مصححة .

(٢) هنا خطأ في الأصل والصحيح ثم صلى ركعتي الفجر .. اهـ مصححة .

(٣) هذا الحديث فيه خطأ والصحيح كما سبق . اهـ مصححة .

وحديث ابن مسعود رواه ابن حبان في صحيحه وفيه ثم أمر بلالاً فأذن ثم أقام فصلى بنا . وحديث بلال رواه البزاز في مسنده عن بلال أنهم طمؤوا مع رسول الله ﷺ في سفر حتى طلعت الشمس فأمر رسول الله ﷺ حين قاموا بلالاً فأذن ثم صلى ركعتين ثم أقام بلال فصلى بهم النبي صلاة الفجر بعدما طلعت الشمس .

فهذه الأحاديث كلها تدل صريحاً على الأذان والاقامة معاً . واستشهد الاترازي في شرحه بحديث أبي قتادة ، وكذلك الأكل في شرحه أخرجه البخاري وفيه قم يا بلال فأذن بالصلاة فتوضاً فلما ارتفعت الشمس وأضاءت قام فصلى بالناس جماعة ، قلت وليس فيه إلا الأذان واستشادهما به غير واف فإن قلت قد جاء في حديث أخرجه النسائي يدل على الاختصار على الاقامة وهو ما رواه عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه قال شغلنا المشركون يوم الحندق عن صلاة الظهر حتى غربت الشمس فأنزل الله تعالى ﴿وَكُفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾ ٢٥ الأحزاب فأمر رسول الله ﷺ بلالاً أقام لصلاة الظهر فصلامها كما كان يصليها لوقتها ثم أقام العصر فصلامها كما كان يصليها لوقتها . قلت هذا لا يمنع الأذان ، يجوز أن يكون قد اقتصر على بعضهم ، والزيادة أولى بالقبول . وفيه إشارة إلى الأذان حيث قال كما كان يصليها لوقتها ، وصلاته عليه الصلاة والسلام لوقتها بالأذان والاقامة لكل صلاة .

ثم اعلم أن التعريس هو النزول في آخر الليل نزلة للنوم والاستراحة يقال منه عرس تعريساً ويقال فيه أعرس ، والمعرس بفتح الراء موضع التعريس فإن قلت هذه القصة في ابن (١) وقعت ووقعت مرة أو أكثر ، قلت أخرج مسلم من حديث أبي هريرة ما يدل على أن القصة كانت بخير ، وبذلك صرح ابن إسحاق وغيره من أهل المغازي وقالوا إن ذلك كان حين قفل من خيبر وقال ابن عبد البر هو الصحيح . وقيل مرجعه من حنين . وفي حديث ابن مسعود أن ذلك كان عام الحديبية . وفي حديث عطاء بن يسار أن ذلك

(١) هكذا وردت في الأصل والصحيح حذف (في) اه مصححه .

وهو حجة على الشافعي في اكفائه بالاقامة فإن فاتته صلوات أذن
للاولى وأقام لما رويناه، وكان مخيراً في الباقي إن شاء أذن وأقام ليكون
القضاء على حسب الأداء وإن شاء اقتصر على الاقامة

في غزوة تبوك . قال ابن عبد البر حسيبه (١) ومما ، قال الأصل لم يعرض ذلك للنبي عليه
الصلاة والسلام إلا مرة . وقال ابن الحصاد هي ثلاث نوازل مختلفة .

(وهو حجة على الشافعي في اكتفائه بالاقامة) أي الحديث المذكور الذي فيه قضى
النبي ﷺ بأذان وإقامة حجة عليه فيما ذهب اليه . فإن قلت فللشافعي أن يستدل بما رواه
النسائي الذي فيه الاكتفاء بالاقامة ، وقد ذكرناه آنفاً ، قلت قد مر في حديث الصحابة
المذكورة من ذكر الأذان والاقامة والعمل بالزيادة أولى . والجواب عن حديث النسائي قد
ذكرناه آنفاً . وقال الأكل لا يقال قد روى أن النبي ﷺ أمر بلالاً فأقام بدون ذكر
الأذان، لأننا نقول العمل بالزيادة أولى لأن القصة واحدة وفيه نظر، لأن ذلك إنما يكون إذا كان
راوياً واحداً ، ولم يثبت مهنا ذلك . والجواب أن الراوي إذا كان متعدداً إنما يعمل
بالخبرين إذا كان يمكن العمل بهما وههنا لا يمكن ذلك لكون القصة واحدة . قلت كون
القصة واحدة غير صحيح لأن القصة متعددة كما ذكرنا آنفاً .

قوله رفيه نظر لأن أحداً لم يشترط في العمل بالزيادة عند اتحاد الراوي بل الزيادة
مقبولة إذا ثبت سواء كان الراوي واحداً أو متعدداً .

(فإن فاتته صلاة (٢) أذن للأولى وأقام لما رويناه) أشار به إلى الحديث الذي فيه
قضاء النبي ﷺ صلاة الفجر غداة ليلة التعميس بأذان وإقامة .

(وكان مخيراً في الباقية إن شاء أذن وأقام) يعني إن شاء أذن وأقام لكل صلاة من
الفوائت (ليكون القضاء على حسب الأداء) لأن القضاء على الأداء (وإن شاء اقتصر
على الاقامة) لما روى الترمذى عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ فاتته يوم

(١) ربما قصد أحسبه ومما اه مصححه .

(٢) الأصح ما ورد بالمتن أي صلوات .

لأن الأذان للاستحضار ومم^(١) حضور قال رضي الله عنه وعن محمد
رحمه الله أنه يقام لما بعدها قالوا يجوز أن يكون هذا قولهم جميعاً

الحنفى أربع صلوات حتى ذهب ما شاء الله من الليل فأمر بلالاً فأذن ثم أقامه فصلى
الظهر ثم أقام فصلى العشاء ، فإن قلت إذا كان الأمر كذلك فالتخير من أين ، قلت جاء
في رواية فصلى ~~بأذان~~ بأذان وإقامة . وفي رواية بأذان وإقامة للأول وإقامة لكل واحد
من البواقي . وقال الاختلاف خيراً في ذلك ، فإن قلت إذا كان الرفق متعيناً في أحد
الجانبيين لا يخير بينهما كما في قصر صلاة المسافر ، وههنا الرفق متعين في الإقامة ، فكيف
يبقى التخير . قلت فإن ذلك في الواجب لا في السنن والتطوعات . (لأن الأذان للاستحضار)
أي لاستحضار القوم إلى الصلاة بالجماعة (وهو حضور) أي والحال أنهم حاضرون فلا
يحتاجون إلى الإعلام .

(قال رضي الله عنه) أي قال المصنف (وعن محمد رحمه الله أنه يقام لما بعدها)
أي من غير اختيار الجمع بينها وبين أفراد الإقامة . وفي التحفة وروي في غير رواية
الأصول عن محمد إذا فاتت صلوات يقضي الأول بأذان وإقامة والثاني بالإقامة لا الأذان .
(قالوا يجوز أن يكون هذا قولهم جميعاً) أي قال المشايخ عن أبي بكر الرازي
يجوز أن يكون ما قاله محمد قولهم جميعاً . والمذكور في الكتاب محمول على الصلاة الواحدة
فيرتفع الخلاف بين أصحابنا . وقال الشافعي في الإمام يقيم لها ولا يؤذن وفي القديم يؤذن
لأول و يقيم ويكفي في البواقي على الإقامة وبه قال أبو ثور . وقال النووي في شرح المذهب
يقيم لواحدة بلا خلاف ، ولا يؤذن لغير الأولى منهن ، وفي الأولى ثلاثة أقول في الأذان
أصحها أنه يؤذن ولا يعتبر تصحيح الرافعي منع الأذان والإقامة الأول مذهب مالك
والشافعي وأحمد وأبو ثور . وقال ابن بطال لم يذكر الأذان في الأول عن مالك والشافعي
والأول قاله أبو حامد . وقال الثوري والأوزاعي وإسحاق لا يؤذن لفاتنة . وفي البدائع
للشافعي قولان في قوله يصلي بغير أذان وإقامة ، قلت هذا لا يصح عنده . وفي قول

(١) هكذا في الأصل والصحيح « وهو » اهـ مصححه .

وينبغي أن يؤذن ويقيم على طهر فإن أذن على غير وضوء جاز لأنه
ذكر وليس بصلاة فكان الوضوء فيه استحباباً كما في القراءة

يقضي بالاقامة لا غير ولو صلى الرجل في بيته وحده فاكفى بأذان الناس وإقامتهم جاز
وإن أقام فحسن ، ذكره في الأصل . وروى عن ابن مسعود أنه صلى بملقمة والأسود بغير
أذان ولا إقامة وقال يكفيني أذان الحي وإقامتهم . وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة في
قوم صلوا في مصر في المنزل أو في مسجد فأخبروا بأذان الناس وإقامتهم أجزأهم وقد
أساءوا في تركها . هذا في المقيمين وأما المسافرون فالأفضل لهم أن يؤذنوا ويقيموا ويصلوا
بالجماعة إذ السفر لا يسقط الجماعة فلا يسقط ما هو من لوازمها ولا يكره لهم ترك الإقامة .
والمسافر وحده لو ترك الإقامة يكره له . والمقيم لو تركها لا يكره لأن المقيم قد وجد
الأذان في حقه والمسافر لم يوجد في حقه شيء من ذلك لأنه عذر في ترك الأذان دون
الإقامة . وفي المغني الذي يصلي في بيته يحزئه أذان المصر وإقامتها وبه قال الشعي والنخعي
وعكرمة ومجاهد والأسود وأحمد . وقال ميمون تكفيه الإقامة . وهو قول مالك
والأوزاعي وسعيد بن جبير . وعند الشافعي يؤذن على المنصوص . ولو صلى في مسجد
بأذان وإقامة لا يكره لأهله أن يعيدها وعند الشافعي لا يكره إن كان مسجداً ليس له
أهل بأن كان على شوارع الطريق لا يكره له تكرار الأذان والإقامة فيه . وفي المجتبى
قوم ذكروا فساد صلاتهم في المسجد في الوقت قضاها بجماعة فيه لا يعيدون الأذان والإقامة ،
وإن قضاها بعد الوقت قضاها في ذلك المسجد بأذان وإقامة .

(وينبغي أن يؤذن ويقيم على طهر) لأن الأذان والإقامة ذكر شريف فيستحب
الطهارة ^(١) (فإن أذن على غير وضوء جاز) وبه قال الشافعي وأحمد وعامة أهل
العلم . وعن مالك أن الطهارة شرط في الإقامة دون الأذان . وقال الأوزاعي وعطاء
وبعض أصحاب الشافعي يشترط فيها (لانه ذكر وليس بصلاة فكان الوضوء فيه استحباباً
كما في القراءة) أي لأن الأذان ذكر فكان الوضوء فيه مستحباً كما في قراءة القرآن . ولا
شك أن القراءة أفضل من الأذان فإذا جاز بلا طهارة فالأذان أولى .

(١) في الأصل الطهارة والصحيح ما أثبتناه اهـ مصححه .

ويكره أن يقيم على غير وضوء لما فيه من الفصل بين الإقامة والصلاة
ويروى أنه لا تكره الإقامة أيضاً لأنه أحد الأذنين ويروى أنه يكره
الأذان لأنه يصير داعياً إلى ما لا يجب نفسه . ويكره أن يؤذن
وهو جنب رواية واحدة ، ووجه الفرق على أحد الروايتين هو

قوله استحباباً بمعنى مستحباً ، وذكر المصدر وإرادة الفاعل والمفعول من باب المبالغة ،
فإن قلت روى الترمذي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال لا
يؤذن إلا متوضئاً . قلت قال الترمذي الأصح أنه موقوف على أبي هريرة ، وهو منقطع
أيضاً لأن الزهري لم يدرك أبا هريرة . ويعارضه أيضاً ما رواه الشيخ الأصبغاني الحافظ
عن وائل قال حق أو سنة ألا (١) يؤذن إلا وهو طاهر وهذا يقتضي الاستحباب .

(ويكره أن يقيم على غير وضوء لما فيه) أي لما في فعل الإقامة بغير وضوء (من
الفصل بين الإقامة والصلاة) بالاشتغال بأعمال الوضوء والإقامة شرعت متصلاً
بالشروع في الصلاة .

(ويروى) الراوي وهو الكرخي (أنه) أي ضمير الشأن (لا تكره الإقامة أيضاً
لأنه أحد الأذنين) فالأذان لا يكره بلا وضوء وكذا الإقامة .

(ويروى) الراوي هو الكرخي (أنه يكره الأذان أيضاً لأنه يصير داعياً إلى ما لا
يجب بنفسه) لأن المؤذن يدعوا الناس إلى التأهب إلى الصلاة فإذا لم يكن متأهباً دخل
تحت قوله ﴿ أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم ﴾ ٤٤ البقرة .

(ويكره أن يؤذن وهو جنب رواية واحدة) قد ذكرنا أنه ذكر شريف فيكره مع
أغلظ الحديثين . والواو في وهو للحال . ورواية منصوب على المصدرية وإنما وضعها بواحدة
إشارة إلى أنه لم يرو عن أحد من الأصحاب عدم كراهة أذان الجنب .

(ووجه الفرق على أحد الروايتين هو) أي بين أذان الجنب والحدث على الرواية التي لا

(١) في الأصل « أي » ، والصحيح ما أثبتناه اه مصححه .

أن للأذان شبيهاً بالصلاة فيشترط الطهارة عن أغلظ الحديثين دون
أخفهما عملاً بالشبهين في الجامع الصغير إذا أذن على غير وضوء وأقام
لا يعيد ، والجنب أحب إلي أن يعيد وإن لم يعد أجزاءه . أما الأول
فلخفة الحدث وأما الثاني ففي الإعادة بسبب الجنابة روايتان ،

يكره أذانه (ان للأذان شبيهاً بالصلاة) في أنها يفتحان بالتكبير ، ويؤدىان مع الاستقبال ،
وترتب كلمات الأذان كأركان الصلاة ، ويختصان بالوقت ولا يتكلم فيها .

(فيشترط الطهارة عن أغلظ الحديثين) وهو الجنابة (دون أخفهما) وهو الحدث
(عملاً بالشبهين) لم أر أحداً من الشراح بين الشبهين . ما هو . غاية ما في الباب أنهم قالوا
ما ملخصه أن الأذان لا يكره مع الحدث فعلم بشبه الصلاة مع الجنابة فكره معها ولم
يكره مع الحدث اعتباراً لجانب الحقيقة لأنه ليس بصلاة على الحقيقة . ولو اعتبر الشبه
في الحدث لاعتبر في جانب الحقيقة بالطريق الأولى لأنها أغلظ . والذي يظهر لي أن
أحدهما أشبه بالصلاة وهو الذي ذكرناه ، والآخر أشبه بالذكر ، فبالنظر إلى شبهة بالصلاة
كره مع الجنابة ، وبالنظر إلى شبهة بالذكر لم يكره مع الحدث ، فان قلت الأذان ذكر
فكيف يقول أنه شبه الذكر وشبه الشيء غيره ، قلت هو ليس بذكر خالص على ما لا
يخفى ، وإنما أطلق اسم الذكر عليه باعتبار أن أكثر الفاظه ذكر .

(وفي الجامع الصغير إذا أذن على غير وضوء وأقام لا يعيد) إنما ذكر رواية الجامع
الصغير لاشتغالها على الإعادة وعدمها (والجنب أحب إلي أن يعيد وإن لم يعد أجزاءه)
أي وإن لم يعد الجنب أذانه أجزاءه لأن المقصود من الأذان الإعلام وقد حصل ، وهذا
التعليل يشير إلى أن معنى قوله أجزاء أي الأذان ولكنه فسر في بعده بقوله وقوله فان
لم يعد أجزاءه يعني الصلاة .

(اما الاول) وهو قوله إذا أذن على غير وضوء وإقامة لا يعيد (فلخفة الحدث وأما
الثاني) وهو قوله والجنب أحب إلي أن يعيد (ففي الإعادة بسبب الجنابة روايتان)
يعني أنه يعاد إذا أذن الجنب وأقام ، ففي رواية على طريق الاستحباب لأن الأذان

والأشبه أن يعاد الأذان دون الإقامة لأن تكرار الأذان مشروع
دون الإقامة . وقوله إن لم يعد أجزأه يعني الصلاة لأنها جائزة
بدون الأذان والإقامة . قال وكذلك المرأة تؤذن معناه يستحب
أن يعاد ليقع على وجه السنة

ذكر معظم لأنه من شعائر الدين وبسبب الجناية ينتقص معنى التعظيم فيستحب إعادته
كما يستحب إعادة الخطبة للجنب يوم الجمعة . وفي رواية لا تعاد لحصول المقصود .

(والأشبه) بالحق (أن يعاد الأذان دون الإقامة لأن تكرار الأذان مشروع) في
الجملة فإن الصحابة رضي الله عنهم ^(١) قد استحسّنوه حين أحدثه عثمان رضي الله عنه ^(٢)
يوم الجمعة على الزوراء واستمر العمل عليه إلى اليوم . والزوراء اسم دار عثمان رضي الله
عنه بالمدينة ، ومن فسرهما بالمنارة فله وجه كذا ذكره تاج الشريعة (دون الإقامة) يعني
تكرارها غير مشروع .

(قوله) أي قول محمد في الجامع الصغير (وإن لم يعد أجزأه يعني الصلاة لأنها
جائزة بدون الأذان والإقامة) لأنه قال في الإيضاح ويحتمل أن يكون المراد من الجواز
أصل الأذان لأن رفع الصوت زائد في الباب .

(قال) أي محمد في الجامع الصغير (وكذلك المرأة تؤذن معناه يستحب أن يعاد
ليقع على وجه السنة) هذا عطف على قوله والجنب أحب إلى أن يعيد . وأذان المرأة لا
يقع على وجه السنة ، لأنها إن رفعت صوتها ارتكبت حراماً وإن خفضت اختلت بالمقصود .
قلت قيل في ظاهر الرواية لا يستحب أذان أربعة ، الجنب والمرأة والسكران والمعتوه
الذي لا يعقل وفي غير رواية الأصول يعاد أذان هؤلاء الأربعة ، وفي المبسوط وليس على
النساء أذان وإقامة وبه قال مالك وأحمد وأبو ثور وجماعة من التابعين ، وكذا لو صلين
بجماعة لحديث بإياد آخر الحروف قال كان جماعة من النساء أمتهن عائشة رضي الله عنها

(١ - ٢) ساقطتان في الأصل اه مصححه .

ولأ يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها ويعاد في الوقت لأن الأذان للإعلام ،
وقبل الوقت تجهيل . وقال أبو يوسف وهو قول الشافعي رحمه الله
يجوز للفجر في النصف الاخير من الليل

بلا أذان وإقامة ، وللشافعي في جماعة النساء ثلاثة أقوال أصحها وهو ما نصه في الام أنه
يستحب لمن الإقامة دون الاذان .
والثاني أنه لا أذان ولا إقامة .
والثالث أنه يستحب الاذان والإقامة .
وفي شرح الوجيز ولا يختص هذا لخلاف فيما إذا صلين بجماعة أو وحدهن .
(ولا يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها ويعاد في وقتها) إن وقع قبلت (لان الاذان
للاعدام ، وقبل الوقت تجهيل) وهذا بالإجماع إلا في أذان الفجر فانهم اختلفوا فيه
أشار اليه بقوله .

(وقال أبو يوسف وهو قول الشافعي يجوز للفجر في النصف الاخير من الليل)
وهو الأصح من أقوال الشافعي وبه قال مالك وأحمد . وقال في المارضة عند المائكة
يؤذن لها عند انقضاء صلاة العتمة ، وقيل عند ثلث الليل ، وقيل عند سده ، قال لقوله
عليه الصلاة والسلام في الصحيح ينزل ربنا إلى السماء الدنيا حتى ينصف الليل . وروى
إذا ذهب ثلث الليل ، وروى إذا بقي ثلث الليل فيؤذن المؤذن بينها على نداء الغفلة قبل
فيكون هذا الاذان بينهما إعلام بوقت نزوله سبحانه إلى سماء الدنيا لا لصلاة الصبح .
والقول الثاني للشافعي قبل طلوع الفجر في السحر وبه قطع البغوي وصححه القاضي
الحسين والمتولي . وقال النووي وهذا ظاهر المنقول عن بلال وابن أم مكتوم .
والقول الثالث يؤذن لها في الشتاء لسبع تبقى من الليل ، وفي النصف لنصف
سبع يبقى منه .

والرابع من ثلث الليل آخر الوقت المختار .
والخامس جميع الليل وقت الاذان ^(١) الصبح حكاه إمام الحرمين وصاحب العدة قلت

(١) هكذا في الاصل والصحيح « لاذان » اهـ مصححه .

لتوارث أهل الحرمين والحجة على الكل قوله عليه السلام لبلال رحمه الله لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا ومد يديه عرضاً

ما أعلم أى الاذنين تقدم عندهم أذان المغرب أم أذان الصبح إذا كان جميع الليل محلاً لأذان الصبح فحينئذ لا يعرف أحدهما من الآخر . قال النووي وهذا القول ضعيف الرواية بل هو غلط . وقال إمام الحرمين لولا حكاية أبي علي له وأنه لا ينقل إلا ما صح عنده لما استعجب نقله ، وكيف يحسن الدعاء لصلاة الصبح في وقت الدعاء إلى المغرب .

(لتوارث أهل الحرمين) أى أهل مكة والمدينة ولقوله عليه الصلاة والسلام فيما روى ابن عمران بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم رواه الشعبي عن مالك ، ورواه جماعة غيره مرسلًا قال صاحب الامام هو الصحيح .

(والحجة على الكل) أراد بالكل أبا يوسف والشافعي ومن تابعهما . وقال الاترازي الحجة على أبي يوسف والشافعي وأهل الحرمين . (قوله عليه السلام لبلال لا تؤذن حتى يتبين لك الفجر هكذا ومد يديه عرضاً) أخرج هذا الحديث أبو داود وعن شداد عن بلال اه وسكت عنه وقال ابن القطان وشداد مجهول لا يعرف بغير رواية جعفر بن مرام وأعله البيهقي بالانقطاع . ومعنى قول أبي داود شداد لم يدرك بلالاً . قوله حتى يتبين لك الفجر أى حتى يظهر . وروى أبو داود عن حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن بلالاً أذن قبل طلوع الفجر فأمره النبي ﷺ أن يرجع فينادي ألا إن العبد نام ثلاث مرات فرجع فنادى ألا إن العبد نام . فإن قلت أخرج البخاري ومسلم عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال إن بلالاً يؤذن بليل الحديث وقد مضى الآن وفي الصحيحين أيضاً عن ابن عمر وعائشة رضي الله عنهما قال كان لرسول الله ﷺ مؤذنان بلال وابن أم مكتوم فقال رسول الله ﷺ إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم واسمه عمرو بن قيس وقيل عبد الله زائدة الوشي العامري ابن خال خديجة أم المؤمنين رضي الله عنهما استخلفه رسول الله ﷺ ثلاث عشرة مرة في غزواته وشهد القادسية واستشهد بها في

(١) في الأصل السنة والصحيح ما أثبتناه اه مصححه .

والمسافر يؤذن ويقيم لقوله عليه السلام لابني أبي مليكة إذا سافرتما فأذنا وأقيما

خليفة عمر رضي الله عنه . قلت قال الطحاوي وكان ذلك من بلال خطأ على ظن طلوع الفجر والدليل عليه حديث لا يفرنكم أذان بلال فإن في بصره سواد ، استدل عليه بحديث أخرجه وهو من حديث أبي ذر قال رسول الله ﷺ لبلال إنك تؤذن إذا كان الفجر سادها وليس ذلك الصبح إنما الصبح هكذا معترضاً . قال الطحاوي فأخبر عليه الصلاة والسلام أنه كان يؤذن بطلوع ما يرى أنه الفجر ، وليس في الحقيقة بفجر ، وروى الطحاوي أيضاً من حديث حفصة رضي الله تعالى عنها كان لا يؤذن حتى يصبح ، فإن قلت أخرج ابن خزيمة في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال إن ابن أم مكتوم ينادي بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال ، وكان بلال لا يؤذن حتى يرى الفجر ، فإن قلت قال ابن خزيمة هذا الخبر لا يصادف . خير ابن عمر لجواز أن يكون عليه السلام جعل الأذان بين بلال وابن أم مكتوم نوبة فأمر في بعض الليالي بلالاً أن يؤذن بليل فإذا نزل بلال صعد ابن أم مكتوم فأذن في الوقت فإذا جاءت نوبة أم مكتوم .

(والمسافر يؤذن ويقيم لقوله عليه السلام لابني أبي مليكة إذا سافرتما فأذنا وأقيما) هذا حديث أخرجه الأئمة الستة (١) في كتبهم مختصراً ومطولاً عن مالك بن الحويرث قال أتيت النبي ﷺ أنا وصاحب لي وفي رواية ابن عم لي وفي رواية للنشائي وابن عمر قال فلما أردنا الانصراف قال لنا إذا حضرت الصلاة فأذنا وأقيما وليؤمكما أكبركما كما قلت انظره في كلام الشراح ما قالوا ههنا . وقال السفناقي ذكر هذا الحديث في المبسوط بخطاب غيرها ، قال وروي عن النبي ﷺ أنه قال لمالك بن الحويرث وابن عم له إذا سافرتما فأذنا وأقيما وليؤمكما أكبركما قررنا ، وكذا ذكر في الجامع الصغير لفخر الإسلام والإمام المحبوبي ما يوافق المبسوط ولكن ذكر في الجامع الصغير لفخر الإسلام والإمام المحبوبي ما يوافق المبسوط ولكن ذكر فخر الإسلام وليؤمكما أكبركما سناً . ثم إن الأكمل نقل هذا عن السفناقي وسكت راضياً به ونقل صاحب الدراية ما ذكره في المبسوط وسكت ، وقال الاترازي

(١) هكذا في الأصل اه مصححه .

روى أبو داود في سننه بإسناده إلى أبي قلابة عن مالك بن الحويرث أن النبي عليه الصلاة والسلام قال له ولصاحب له إذا حضرت الصلاة فأذنا ثم أقيما وليؤمكما أكبركما ثم قال ويحوز أن يسمى أحد الأخوين صاحباً للآخر ، ويحوز أن يكون كنية الحويرث أبا مليكة ولكن مبسوط شمس الأئمة ولفظ الجامع الصغير لفخر الإسلام غير ذلك حيث قال يروى أن النبي عليه الصلاة والسلام قال لمالك بن الحويرث وابن عم له إذا سافرتما فأذنا وأقيما وليؤمكما أكبركما سناً فعلى هذا يحوز تسمية الابن للابن ولابن عمه في قول صاحب الهداية بطريق التقليل على اعتبار أن ابن العم يحوز أن يسمى ابناً لأن العم يحوز أن يسمى أبا مجازاً . قلت هذا الكلام لا يصدر إلا ممن ليس له أدنى حس من فن الحديث . أما السفناني فإنه صدر كلامه بما ليس في الحديث . ثم لو حمل الحديث الذي وقع في الكتب الستة بصيغة التمريض وأما الأكل فإنه قلده ومضى . وأما صاحب الدراية لأنه قصره هنا لأنه يمشي على طريقة المحدثين ، وههنا لم يحوز أصلاً . وأما الاترازي فإنه مع دعواه الفريضة حفظ كثيراً لأنه ذكر الحديث أولاً على أصله ثم كلام صاحب الهداية عليه بتأويل أعجبه غير مقبولة فقال ويحوز أن يسمى أحد الأخوين صاحباً من الناس الأجانب ، وأما ابن عمه وإما عبد الله بن علي الروايات الثلاثة وليس مراده أصلاً أنه كان أخاه من النسب وإنما حمل الاترازي على ذلك قول صاحب الهداية لأبي مليكة فأوله بالتأويل المذكور تصحيحاً لكلام الهداية وهو غلط في نفس الأمر ، والصواب مالك بن الحويرث وصاحب له وابن عم له أو ابن عمر رضي الله عنه على الروايات الثلاث . ثم أكد الاترازي غلطه بقوله ويحوز أن يكون كنية الحويرث أبا مليكة وهذا لم يقل به أحداً فزاد غلطاً على غلط ثم استدرك كلامه بقوله ولكن لفظ مبسوط شمس الأئمة إلى آخره هو الصواب وأوله بقوله فعلى هذا يحوز تسمية الابن إلى آخره توفيقاً للفظ الحديث . ولفظ صاحب الهداية ولا جواز ههنا ولا توفيق لاكل ^(١) وقوع الأصل على الغلط على أن صاحب الهداية ذكر هذا الحديث في كتاب الصرف على الصواب فقال في مسألة السيف المحلى لأن الاثنين قد يراد بها الواحد . قال الله تعالى ﴿ يخرج منها اللؤلؤ والمرجان ﴾ ٢٢ الرحمن والمراد أحدهما وقال

(١) هكذا في الأصل اه مصححه .

فان تركهما جميعاً يكره ولو اكتفى بالإقامة جاز لان الأذان لاستحضر الغائب والرفقة حاضرون ، والإقامة لاعلام الافتتاح وهم إليه يحتاجون فان صلى في بيته في المصر يصلي بأذان وإقامة ليكون الاداء على هيئة الجماعة وإن تركهما جاز لقول ابن مسعود رضي الله عنه أذان الحي يكفيننا

عليه السلام لمالك بن الحويرث وابن عمه إذا سافرنا فأذنا وأقيا ، والمراد بهما أحدهما وفيه نظر أيضاً .

(فان تركهما جميعاً يكره) أي فان ترك المسافر الأذان والإقامة جميعاً يكره تركه إياهما لمخالفة السنة (ولو اكتفى بالإقامة جاز لان الأذان لاستحضر الغائب والرفقة حاضرون والإقامة لاعلام الافتتاح) أي لافتتاح الصلاة والشروع فيها (وهم) أي الرفقة بضم الراء جمع رفيق (اليه يحتاجون) أي إلى إعلام الافتتاح يحتاجون . وروي عن علي رضي الله عنه المسافر بالخيار إن شاء أذن وإن شاء أقام ولم يؤذن والقوم حاضرون في السفر بخلاف الحضر لأن الناس في المصر لتفرقهم واشتغالهم بأنواع المكاسب والحرف لا يعرفون وقت الصلاة وفي الإقامة لا فرق بين المسافر والمقيم .

(وان صلى في بيته في المصر يصلي بأذان وإقامة ليكون الاداء على هيئة الجماعة) بالأذان والإقامة (وإن تركهما جميعاً جاز) أي وإن ترك المصلي في بيته الأذان والإقامة جميعاً جاز ، لأن مؤذن الحي نائب عن أهل المحلة في الأذان والإقامة لأنهم هم الذين نصبوه لها فكان أذانه وإقامته كأذان الكل وإقامتهم ، وهذا يوجد الفرق بينه وبين المسافر الذي يصلي وحده وترك الإقامة فانه يكره له ذلك . وعن عطاء من نسي الإقامة أعاد . وقال الأوزاعي يعيد ما بقي الوقت ، وقال مجاهد من نسي الإقامة في السفر يعيد . وعن علي بن الجعد عن أبي حنيفة وأبي يوسف صلوا في المصر الظهر والعصر جماعة بلا أذان ولا إقامة أخطأوا السنة وأتموا ، هذا يدل على وجوب الأذان (لقول ابن مسعود رضي الله عنه أذان الحي يكفيننا) هذا غريب والمصنف أخذه من المبسوط وفيه روي عن ابن مسعود أنه صلى بعلقة والأسود في بيته فقبل له تؤذن وتقيم قال أذان الحي

باب شروط الصلاة التي تتقدمها

يكفيننا . وروى الطبراني في معجمه حدثنا اسحاق بن ابراهيم الدبوسي عن عبد الرزاق عن الثوري عن حماد عن ابراهيم أن ابن مسعود وعلقمة والأسود صلوا بغير أذان ولا إقامة قال سفيان كفته إقامة المص . وذكر الترمذي إذا لم يكن أقيم في محلته يكره ترك الإقامة . وقال السرخي له أن يصلي في بيته بلا أذان وإقامة إن شاء ، وإن كانوا جماعة وعن أبي يوسف إن شاء ترك ذلك ، وفي جامع الكردري رخص له ذلك . ولو أذن وأقام فحسن وكذا إن أقام ولم يؤذن وفي المحيط والذي يصلي في المسجد وحده لا يؤذن إجماعاً لأن أذان الحمي يكفيه وعند الشافعي سن الأذان في حالة الجماعة والانفراد في الجديد لقوله عليه الصلاة والسلام لأبي سعيد الخدري إنك تحب البادية والغنم فإذا دخل^(١) وقت الصلاة فأذن وارفع صوتك ، وقال أبو عبيد في كتابه غريب الحديث وفي حديث سلمان رضي الله عنه من صلى بأرض قبي فأذن وأقام الصلاة صلى خلفه من الملائكة ما لا يرى يركعون بركوعه ويسجدون بسجوده ويؤمنون على دعائه . قال القى القطر هو بكسر القاف وتشديد الباء والقطر بضم القام الجانب وقطر كل شيء جانبه .

(باب شروط الصلاة التي تتقدمها) أي هذا باب في بيان الشروط التي تتقدم الصلاة والشروط جمع شرط وهو العلامة ، وفي الاصطلاح الشرط ما يتوقف عليه وجود الشيء ولم يكن داخل فيه وقيل يلزم من انتفائه انتفاء المشروط ، ولا يلزم من وجوده وجود المشروط ، وقال السرخسي في أصوله الحكم يضاف إلى الشرط وجوداً عنده لا به ويضاف إلى العلة وهو ما بها والشرط والركن لا بد بهما ويفترقان كافتراق العام والخاص ، فعلى هذا كل ركن شرط يعني يلزم من وجود الركن وجود الشرط ولا يلزم من انتفاء الركن وجود الشرط ، ولا يلزم من انتفاء الركن انتفاء الشرط ، وكذا يلزم من وجود العام وجود الخاص ، ولا يلزم من عدم العام عدم الخاص والأعم والأخص على العكس يلزم من عدم الأعم عدم الأخص ، فانه يلزم من عدم الحيوان عدم الانسان ، ولا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص فانه لا يلزم من وجود الحيوان وجود الانسان ثم الشرط على ثلاثة أنواع ، عقلي كالقدوم

(١) في الأصل « فادخل » والصحيح ما أثبتناه اهـ مصححه .

للتجار ، وشرعي كالطهارة للصلاة ، وجعل كالدخول المعلق به الطلاق . وفي الحواشي شرط الصلاة مسموعة ثلاثة أنواع شرط الانعقاد كالنية والتحريم والوقت ، والخطبة في الجمعة والجماعة للجمعة عندهما ، وشرط الدوام كالطهارة ، واستقبال القبلة ، والوقت في الجمعة ، والثالث ما شرط وجوده في حالة البقاء ، ولا يشترط فيه عدم ولا المقارنة لابتداء الصلاة وهو القراءة فانها ركن في نفسها . ويشترط في سائر الاركان ، لان القراءة موجودة في جميع الصلاة تقديراً . قلت ولهذا لو استخلف الامام القاري في الأخيرين أمياً لا يجوز وبقي هنا ما هو شرط التمام كالقعدة الأخيرة فانها شرط لتمام الاركان عند البعض . وقال السروجي يقتضي ما ذكره أن يكون الوقت والتعزيمة من شروط الصلاة التي تقدمها فينبغي أن يكونا مذكورين في هذا الباب ولم يذكر فيه . قلت عقد للوقت باباً مستقلاً لكثرة أحكامه فلا يحتاج إلى ذكره هنا . وأما التحريم ففيها خلاف هل هي من الشروط أو من الاركان فافهم .

قوله التي تقدمها من الصفات المذكورة لا من الصفات المميزة إذ ليس من الشروط ما لا يكون متقدماً حتى يكون احترازاً عنه ، وهو قريب من أسلوب قوله تعالى ﴿يَحْكُمُهَا الثَّانِيونَ الَّذينَ اٰمَنُوا﴾ ٤٤ المائدة . وقال صاحب الدراية احتراز بقوله تتقدمها عن القعدة الاخرى فانه اختلف في ركنيتها . كذا ذكره شيخ الاسلام . وعن ترتيب أفعال الصلاة فيما لم يشرع مكرراً كترتيب الركوع على القراءة والسجود على الركوع فانه شرط جميع لو ترك الترتيب لا تجوز صلاته . وعن مراعاة المقتضي مقام الامام وعن عدم تذكر فائتته قبلها وهو صاحب ترتيب . وعن عدم محاذاة المرأة ، فان هذه الاشياء شروط ولا تتقدمها وفي البدئية هذا قيد قصدي لا اتفاقي لان في هذا الباب ذكر الشروط المتقدمة لا المتوسطة فان قلت ما وجه المناسبة بين هذا الباب وبين ما قبله قلت لما ذكر الطهارة وهي شرط الصلاة وذكر الاوقات عقيبها لكونها اسباباً وشروطاً وذكر الاذان لكونه إعلاماً على الاوقات شرع في بيان بقيته .

يجب على المصلي أن يقدم الطهارة من الاحداث والانجاس على ما قدمناه قال الله تعالى وثيابك فطهر

(يجب على المصلي أن يقدم الطهارة من الاحداث والانجاس) الاحداث جمع حدث والانجاس جمع نجس فإن قلت ما لنا إلا حدثان الأصغر والكبير والجمع من أين جاء . قلت ذكر مع الانجاس لمناسبة إياها ويجوز أن يذكر الجمع ويراد به الإثنان وهو كثير لا ينكر وإنما جمعه باعتبار تعدد أسبابه .

وقال الاترازي قيل إنما ذكر الاحداث لأنها أقوى لأن قليلها ليس بعفو بخلاف القليل من الانجاس ، وفيه نظر عندي لأن القطرة من الحمر والدم أو البول إذا وقعت في البشر نجس ، والجنب أو الحدث إذا أدخل يده في الإناء لا ينجس والأولى أولى أن يقال فيه ليس فيه تقديم لأن الواو لمطلق الجمع . قلت نظره فيه نظر لأن مراد القائل من كون الاحداث لا يعفى قليلها هو ما إذا بقيت لمعة ولو كانت يسيرة في بدن الجنب أو في أعضاء الحدث لا يعفى بخلاف القليل من الانجاس وإن ما دون الدرهم منه عفو كما عرف في موضعه فيكون الاحداث أقوى من الانجاس من هذه الحيثية . وقوله الأولى أن يقال ليس فيه تقديم ليس بحيد لأنه يقدم في الذكر وفائدة التقديم لا يتطلب وهو ما ذكره فيما مضى من بيان الطهارة من الحدث الأكبر والأصغر . وما ذكره في بيان الطهارة من النجاسة المغلظة والخففة على الثوب والمكان . فإن قلت لما كان علم مما تقدم كونها شرط للصلاة فلم أعادها قلت ليكون الباب مشتملاً على جملة الشروط .

(قال الله تعالى وثيابك فطهر) ؛ المدثر إنما ذكر هذه الآية الكريمة لأنها تدل بعبارتها على تقديم الطهارة من الانجاس وبدالاتها على تقديمها على الاحداث .

وقال المصنف رحمه الله في تفسيره وأمر الله أن تكون ثيابه طاهرة لأن طهارة الثياب شرط في الصلاة لا يصح إلّا بها وهي الأولى والأحب في غير الصلاة . ويقبح للمؤمن الطيب أن يحمل نجساً . وقيل أمر بتقصيرها ومخالفة العرب في تطويلهم الثياب وجرم الذبول ، وذلك مما لا يؤمن معه إصابة النجاسة . وقال ابراهيم وقتادة والضحاك والشعبي والزهرى وثيابك فطهر من الرجس والإثم والمعصية . وقيل أراد طهر نفسك من الذنوب فكفى عن

وقال الله تعالى (وإن كنتم جنباً فاطهروا) ويستر عورته لقوله تعالى
(خذوا زينتكم عند كل مسجد) أي ما يوارى عوراتكم عند كل صلاة

الجسم بالثياب لأنه يشتمل عليه . وقال ابن سيرين وابن زيد نق ثيابك واغسلها بالماء
وطهرها من النجاسة وذلك لأن المشركين كانوا لا يتطهرون فأمر بتطهير ثيابه وذكر
فيها وجوهاً كثيرة .

(وقال الله تعالى وإن كنتم جنباً فاطهروا) ٦ المائدة ذكر هذه الدلالة بعبارة على
تقديم الطهارة على الاحداث . وقال الاترازي لو لم يورد صاحب الهداية قوله تعالى ﴿ وثيابك فطهر ﴾ ٤
المدثر وقوله تعالى ﴿ وإن كنتم جنباً فاطهروا ﴾ لكان أحسن للاختصار يفهم
ذلك من قوله على ما قدمناه وكان من حقه حيث أورد أن يورد الدليل على مجموع مدعاة
لئلا يكون البيان متناقضاً وهو ليس كذلك لأن قوله تعالى ﴿ وثيابك فطهر ﴾ دليل
تقديم الطهارة من الانجاس وقوله تعالى ﴿ وإن كنتم جنباً فاطهروا ﴾ دليل تقديم الطهارة
من الحدث الأكبر وبقي تقديم الطهارة من الحدث الأصغر ولم يذكره وهو أنه الوضوء .
قلت الدليل على جميع مدعاه قائم وبيانه شاف ، وذلك فهم من قوله ﴿ وثيابك فطهر ﴾
لأننا قلنا أن بعبارة يدل على تقديم الطهارة من الانجاس وبدلالته على تقديمها على الاحداث
وهي تتناول الحدث الأصغر والأكبر ، وقوله ولم يذكره ليس كذلك بل ذكره على طريقة
ما ذكرنا ولكنه لم يتذكره .

(ويستتر عورته) بنصب الراء لأنه عطف على قوله أن يقدم وتقديره أن يستتر
(لقوله تعالى ﴿ خلوا زينتكم عند كل مسجد ﴾ أي ما يوارى عوراتكم عند كل صلاة)
٣١ الأعراف أراد بالزينة ما يوارى العورة وبالمسجد الصلاة . ففي الأول إطلاق إسم
الحال على المحل وفي الثاني إطلاق إسم المحل على الحال لوجود الإتصال الذي بين الحال
والمحل ، وهذا لأن أخذ الزينة نفسها وهي عرض بحال فأريد محلها وهو الثوب مجازاً .
وكانوا يطوفون عراة يقولون لا نعبد الله في ثياب أذنبتنا فيها فنزلت . لا يقال نزول الآية
في الطواف فكيف يثبت الحكم في الصلاة لأننا نقول العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ،
وهنا اللفظ عام لأنه قال « عند كل مسجد » ولم يقل عند مسجد الحرام فدل بعمومه ويقال

وقال عليه السلام لا صلاة لحائض إلا بنحو أي لبالة

« خذوا زينتكم » من قبيل إطلاق المسبب على السبب لأن الثوب سبب الزينة وعمل الزينة الشخص . وقيل الزينة ما يترين به من ثوب وغيره كما في قوله تعالى ﴿ ولا يبدن زينتهن ﴾ ٣١ النور فعلى هذا يصح ما ذكره من التأويل . وقال الزخري الزينة ما زينت به المرأة من حلي أو كحل وإنما نهى عن ابتداء الزينة نفسها ليعلم أن النظر لم يحل إليها . وقيل أراد موضع الزينة لأن النظر إلى الزينة حلال بالإجماع والستر لا يجب لغير المسجد بدليل جواز الطواف عرياً هنا فلمن هذا أن ستره للصلاة لا لأجل الناس ، حتى لو صلى وحده ولم يستر عورته لا يحوز صلاته وإن لم يكن عنده أحد .

(وقال عليه السلام لا صلاة لحائض إلا بنحو أي لبالة) هذا الحديث أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه عن حماد بن سلمة عن قتادة عن محمد بن سيرين عن صفية بنت الحارث عن عائشة رضي الله عنها ^(١) قالت قال رسول الله ﷺ لا يقبل الله صلاة حائض إلا بنحو . وقال الترمذي حديث حسن . ورواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما ولفظها لا يقبل الله صلاة امرأة قد حاضت إلا بنحو . رواه الحاكم في المستدرک ، وقال حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه . وأظنه بخلاف فيه على قتادة ثم أخرجه عن سعيد قتادة عن الحسن عن ^(٢) النبي عليه الصلاة والسلام قال لا صلاة لحائض إلا بنحو . قلت هذا مثل لفظ المصنف وهذا قد دل على افتراض ستر العورة في الصلاة وستر العورة شرط لصحة الصلاة فرضها ونقلها عنده وبه قال الشافعي وأحمد وعامة الفقهاء وأهل الحديث . وقال بعض المالكية هو واجب وليس بشرط لصحة الصلاة . وقال ابن رشيد في القواعد ظاهر مذهب مالك أن ستر العورة من سنن الصلاة . وقال بعضهم هو شرط عند الذكر دون النسيان . وعن أشهب من صلى عرياناً أعاد في الوقت . وحكى أبو الفرج المالكي أنه يجب ستر جميع الجسد ، قالوا وجوابه لا يخص الصلاة . قلت ستر العورة عن الميؤوب واجب بلا خلاف ، فإن قلت الحديث خبر الواحد فلا يفيد القرض قلت هو

(١) في الأصل عنه والصحيح ما أثبتناه اهـ مصححة .

(٢) في الأصل ساقطة اهـ مصححة .

وعورة الرجل ما تحت السرة إلى الركبة لقوله عليه السلام عورة الرجل ما بين سرتة إلى ركبته

قطعي الدلالة لأداة الحصر ظني الثبوت لكونه خبر الواحد ، فبالمجموع تحصل الدلالة على الافتراض . وما الآية هو قطعي الثبوت دون الدلالة ولهذا يرد ما قيل أن الآية تفيد الوجوب في حق الطواف فلو أفادت الفريضة في حق الصلاة لكان لفظ خذوا مستعملاً في الوجوب والافتراض ، وهذا لا يجوز .

قوله بنحو بكسر الخاء المعجمة وهو ما تغطي به المرأة رأسها .

قوله أي البالغة تفسير الحائض وليس من متن الحديث وهو مجاز عن البالغة لأن الحديث يستلزم البلوغ فيكون هذا إطلاق إسم الملزوم على اللازم . ويقال إن حقيقة الحائض مهجورة حيث لا يجوز للحائض الصلاة أصلاً فيصير إلى (١) المجاز بطريق إطلاق إسم السبب وهو الحيض على المسبب وهو البلوغ .

(وعورة الرجل ما تحت السرة إلى الركبة) سميت العورة عورة لقبح ظهورها ، ومنه الكلمة العوراء وهي القبيحة . وعور العين نقص وعيب فيها . قوله عورة الرجل كلام إضافي مبتدأ . وقوله ما تحت السرة خبره . وكلمة إلى بمعنى مع على ما يذكر وجهه عن قريب (لقوله عليه الصلاة والسلام عورة الرجل ما بين سرتة إلى ركبته) في هذا الباب أحاديث كثيرة منها ما أخرجه الدارقطني في سننه عن سواد بن داود عن عمر بن شعب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله ﷺ مروا صبيانكم . الحديث ، وفيه فلا ينظر إلى ما دون السرة وفوق الركبة من العورة ، وهذا المعنى يقرب لفظ نقل المصنف . ورواه أحمد (٢) في مسنده ولفظه فإن ما أسفل من سرتة إلى ركبته من العورة . وسوار ابن داود كنية العقيلي ، ورفع ابن معين وابن حبان . وقال أحمد شيخ بصري لا بأس به . ومنها ما أخرجه الحاكم في المستدرک من حديث عبد الله بن جعفر قال سمعت رسول

(١) في الأصل أي . اهـ مصححه .

(٢) في الأصل أحد والصحيح ما أثبتناه اهـ مصححة .

ويروى ما دون سرته حتى تجاوز ركبته وبهذا يتبين أن السرة ليست ^(١)
من العورة خلافاً لما يقوله الشافعي رحمه الله والركبة من العورة خلافاً
له أيضاً وكلمة إلى نعملها على كلمة مع عملاً بكلمة حتى

الله ﷺ يقول ما بين السرة إلى الركبة عورة وسكت عنه . وقال الزهري في مختصره
أظنه مرفوعاً فإن إسحاق بن واحد متروك وحرام بن - وشب متهم بالكذب ومما من
رواته . ومنها ما أخرجه الدارقطني في سننه من حديث أبي أيوب قال سمعت النبي ﷺ
يقول ما بين فوق الركبتين من العورة وأسفل للسرة من العورة . (ويروى ما دون سرته
حتى تجاوز ركبته) هذا غريب بهذا اللفظ ولكن معناه لا يخرج من الأحاديث المذكورة .
(وبهذا) أي وبالحديث المذكور (يتبين أن السرة ليست من العورة) لأنه قال ما بين
سرتي إلى ركبتيه ما دون سرته والمقصود من ذلك أن لا يكون السرة عورة .

(وخلافاً لما يقوله الشافعي في أن السرة من العورة) ^(٢) قال النووي في عورة الرجل
خمس أوجه صحيحها المتخصص أنها ما بين السرة والركبة وليست من العورة . ثانيها أنها
عورة أيضاً كالرواية عن أبي حنيفة . ثالثها السرة دون الركبة . رابعها عكسه الظاهر
قول الثلاثة من أصحابنا . خامسها القبل والدبر فقط حكاه الرافعي عن الاصطخري .
قال النووي هو شاذ منكر وهو رواية عن أحمد حكاه عنه في المغني وقال وهو قول ابن
أبي ذئب وداود ومحمد بن جرير قال ابن حزم الذكر وخلفه الدبر .

(والركبة من العورة خلافاً له أيضاً) أي خلافاً للشافعي ، فإن الركبة ليست من
العورة عنده في قول كما ذكرنا .

(وكلمة إلى نعملها على كلمة مع عملاً بكلمة حتى) وكلمة إلى كلام إضافي مبتدأ وقوله
نعملها جملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل الرفع على الجزئية .

(١) في الأصل كلمة ليست ساقطة والصحيح إثباتها اه مصححه .

(٢) هذه الجملة (السرة من العورة) غير موجودة في المتن وربما الصحيح إثباتها كما

وردت في الشرح . اه مصححه .

وعملا بقوله عليه السلام الركبة من العورة

قوله على كلمة مع التي هي للمصاحبة .

قوله عملا منصوب على المصدرية وهذا جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقال إن كلمة إلى في قوله إلى ركبته في الحديث للغاية وهي في هذا الموضع لد الحكم اليها فلا يدخل . وتقرير الجواب أن إلى هنا تحمل على معنى مع كما في قوله تعالى ﴿أموالهم إلى أموالكم﴾ النساء أي مع أموالكم دفعاً للتمارض عن كلام صاحب الشرع والتعارض ظاهر بين قوله ما بين سرته إلى ركبته ، وبين قوله ما دون سرته حتى يجاوز ركبته . وقال بعض (١) المشايخ قوله إلى ركبته غاية للأسقاط لأن قوله ما بين سرته يتناول ما تحت السرة فأخرجه ما تحتها فبقيت الركبة تحت العورة . وفي شرح المجمع والغاية قد تدخل وقد لا تدخل والوضع موضع الإحتياط فقلنا بأنها عورة يخرج بتغطيتها عن العهدة بيقين . وفي الدراية وجامع الكردري الركبة مركبة من عظم الساق والفخذ فيكون المحترم مختلطاً من المبيع والمنحرم فرجح المحرم . وقال المصنف في التبعينس الركبة إلى آخر القدم عضو واحد والأول أصح لأنها في الحقيقة لنفي عظم الفخذ والساق وإنما حرم النظر إليها من الرجال لتعذر التمييز أو عملا بقوله عليه السلام الركبة من العورة .

(و عملا) عطف على قوله عملا بكلمة حتى وهذا جواب ثان وتقديره أن قوله عليه الصلاة والسلام ما بين سرته إلى ركبته يدل على أن الركبة ليست من العورة لقضية إلى وقوله عليه الصلاة والسلام حتى يجاوز ركبته يدل على أن الركبة من العورة وبينها تعارض ظاهر فإذا القينا إلى على حالها تساقطا ويعمل حينئذ في كون الركبة من العورة بحديث آخر وهو (بقوله عليه السلام الركبة من العورة) وقال الأكل وفيه نظر لأن حتى إذا دخلت على الفعل كانت بمعنى إلى في مثل هذا الموضع فلا فرق بينها ، وكان ينبغي أن يقول وعملا بقوله عليه السلام بالواو ، لأن المعارضة قائمة بكل منهما .

والجواب عن الأول أنه بمعنى إلى لكن مع دخول الغاية .

(١) في الأصل البعض والصحيح ما أثبتناه اه مصححه .

وبدن الحرة كلها عورة إلا وجهها وكفيها لقوله عليه السلام المرأة عورة مستورة

وعن الثاني بأن كلمة أو لمنع الخلو ولا لمنع الجمع فلا يكون منافياً قلت لحق الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معان مرادفة إلى نحو ﴿حق يرجع إلينا موسى﴾ ٩١ طه ومرادفة في التعليلية نحو أسلم حتى تدخل الجنة ومرادفة لإلّا في الاستثناء .

وقوله مع دخول الغاية لا طائل تحته لأنه إذا كان بمعنى إلى يكون للغاية ، ثم عند كونها للغاية لا بد من قرينة على دخول ما بعدها وعلى عدم الدخول أيضاً وإن لم تكن قرينة الأصح أن لا يدخل كما عرف في موضعه . ثم الفرق بينهما يجوز وقوع المنصوب بعدها كما في الحديث وعدمه في إلى ، والنصب بأن مضرة لا بنفس حتى لا ينتصب إذا كان مستقبلاً . ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمان المتكلم فالنصب واجب وإلا فيجوز الرفع أيضاً . وفي الحديث النصب متعين لأن الرفع إنما يجوز بثلاثة شروط . أن يكون حالاً أو مآولاً بالحال . والثاني أن يكون سبباً عما قبلها . والثالث أن يكون فضلة فإن أردت التحقق فليرجع إلى مكانه .

ثم الحديث وهو قوله عليه السلام الركبة من العورة . أخرجه الدارقطني في سننه عن النضر ابن منصور الفرري عن عقبة بن علقمة سمعت علياً رضي الله عنه يقول قال عليه الصلاة والسلام الركبة من العورة . وقال الذهبي النضر بن منصور رواه وقال ابن حبان لا يحتج به وعقبة بن علقمة ضعفه أبو حاتم الرازي . وأخرج البيهقي في الخلافيات من جهة إبراهيم ابن إسحاق القاضي عن بقية عن سفيان عن ابن جريج عن النبي عليه الصلاة والسلام قال السرة من العورة قال هذا مفصل مرسل .

(وبدن الحرة كلها عورة) وفي بعض النسخ كله عورة ، والأول بالنظر إلى الحرة والثاني بالنظر إلى البدن ، ويذكر ضمير الأول لأن التأكيد للبدن والتأنيث باعتبار تأنيث المضاف إليه كما في قولهم خنصرة أصابعه .

(إلا وجهها وكفيها لقوله عليه الصلاة والسلام المرأة عورة مستورة) أخرج

واستثناء العضوين للإبتلاء بإبدائهما

الترمذي في آخر الرضاع عن مام عن قتادة عن مروق عن أبي الأحوص عرف بابن مالك عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال المرأة عورة فإذا خرجت استرقها الشيطان . وقال حديث حسن صحيح غريب . وأخرجه ابن حبان في صحيحه عن أبي الأحوص به وزاد أنها لا تكون إلى الله أقرب منها في تعزيتها . وأخرجه البزار أيضاً في مسنده وليس لفظ مستورة عند أحد منهم . وقال الاكمل وقوله عليه الصلاة والسلام المرأة عورة مستورة خبر بمعنى الامر ، ومثله يفيد التأكيد . وقيل معناه من خفها أن تستر ، قلت لا حاجة إلى هذا التأويل لأنه عليه الصلاة والسلام أخبر أن المرأة عورة فمن ضرورة ذلك أن يكون النظر اليها حراماً . قال صاحب الدراية قوله عليه السلام عورة مستورة اخبار ونحن نشاهدها غير مستورة وقد عصم عن الكذب والخلف فيحمل بإخباره على معنى أخبر للاحتراز عنها فحملناه على إيجاب الستر أي يجب عليها الستر . وفي الجنائزية والكافي معناه من حقها أن تستر كما يقال الله معبود أي من حقه أن يعبد لا لاجل الجنة . وإن قلت الخبر أكد لأنه يدل على المبالغة ومعناه قد ذكرناه . والتأويل الذي ذكروه إنما هو بعد صحة قوله مستورة ولم يصح ذلك .

وقوله وكفيها ويشير إلى أن ظهر الكف عورة وهو ظاهر الرواية لان الكف عرفاً لا يتناول ظهره قالة الاكمل . قلت والكف اسم لظاهر اليد وباطنها إلى الرسغ وكونه لا يتناول ظهر اليد عرفاً لا يبنى عليه شيء من حيث العرف والاعتبار لما قاله الشارع . وقد روى أبو داود في المراسيل عن قتادة أن رسول الله ﷺ قال ان الجارية إذا حاضت لم تصلح أن يرى منها إلا وجهها ويدها أي العضد . ولفظ اليد يتناول ظاهر الكف وباطنه . (استثنى ^(١) العضوين) أي استثنى النبي عليه الصلاة والسلام العضوين وهما الوجه والكفين . وقوله المرأة عورة وعود الضمير إلى النبي عليه الصلاة والسلام إنما يصح إذا ثبت في الحديث إلا وجهها وكفيها .

(للإبتلاء بإبدائهما) هذا تعليل الاستثناء أي لوجود الإبتلاء باظهار الوجه والكفين

(١) هذا غير الذي ورد في المتن . اهـ مصححه .

قال رضي الله عنه وهذا تنصيص على أن القدم عورة ويروى أنها ليست بعورة وهو الأصح فإن صلت

عندنا . وله الإبتلاء في يدها وفي كشف وجهها خصوصاً عند الشهادة والمحاكمة والنكاح .
وفي المحيط إلا الوجه واليدين إلى الرسغين والقدمين إلى الكعبين . وفي الوترى جميع بدن
الحرّة عورة إلا ثلاثة أعضاء الوجه واليدان إلى الرسغين والقدمين . وفي جامع البرامكة
عن أبي يوسف يباح النظر إلى ذراعيها ، وكذا يباح النظر إلى ثيابها لأنها يرونها . وفي
الحديث مع الرجل ، وقال أبو بكر بن عبد الرحمن الشافعي الحرّة كلها عورة حتى ظفرها
لقوله ~~عورة~~ المرأة عورة . وعن أحمد في الكفين روايتان .

(قال) أي المصنف رحمه الله تعالى (وهذا) أي لفظ القدوري في قوله وبدن (١)
المرأة الحرّة كلها عورة إلا وجهها وكفيها (تنصيص) أي نص (على أن القدم عورة)
لأنها ليست بمستثناة .

(ويروى) الراوي هو الحسن عن أبي حنيفة (أنها) أي أن القدم (ليست بعورة)
لأنها تبطل ببدء القدم إذا مشت حافية أو منتعلة فربما لا تجد الخف على أن الاشتهااء لا
يحصل بالنظر إلى القدم كما يحصل بالنظر إلى الوجه فإن لم يكن الوجه عورة مع كثرة
الإشتهااء فالقدم أولى (وهو الأصح) أي كون القدم ليست بعورة هو الأصح . وفي شرح
الأقطع والصحيح أنها عورة بظاهر الخبر . وقال المرغيناني والأسيبجاني في شرح مختصر
الطحاوي وقدمان فيها عورة . قال الأسيبجاني في حق النظر . والطحاوي لم يجعلها عورة
في حق الصلاة . وقال الكرخي ليست بعورة في حق النظر . وقيل لا تكون عورة في
حق الصلاة أيضاً . وفي المفيد في القدمين اختلاف المشايخ . وقال الثوري رحمه الله تعالى
والمزني القدمان ليستا من العورة . وقال الثوري في قول عند الخراسانيين . وقيل وجهه
ان باطن قدميها ليست بعورة .

(فإن صلت) ذكر بالفاء لترتيب هذه المسألة التي هي من مسائل الجامع الصغير على

(١) في الأصل وبدون والصحيح ما أثبتناه اه مصححه .

وربع ساقها

ما قاله المصنف من قوله ويروى أن القدم ليس بعورة وهو الأصح ، لأن مسألة الجامع الصغير يدل على جواز الصلاة مع كشف ما دون ربع الساق ، فكانت القدم مكشوفة لا محالة (وثالث (١) ساقها) أي والحال ان ثلث ساقها (أو ربعها) أو ربع ساقها قيل إذا كان الربع مانعاً فإنه يغني عن ذكر الثلث فما فائدة ذكره ، وأجيب بأجوبة الأول قاله الاترازي المانع هو الكثير لا القليل والثلث كثير استدلالاً بحديث الوصية وهو قوله صلى الله عليه وسلم : والثلث كثير ، أما الربع ففي كثيرته شك لثبوته بالرأي ولهذا ذكره بكلمة أو وهي للشك ، قلت هذا ليس بسديد لأن الرابع سواء شك بكثرته أو لم يشك فإنه أقل من الثلث لأن الشيء لا يوصف بالكثرة إلا إذا كان مقابله صحيحة .

الثاني قاله صاحب الهداية أنه أورد على هذا الوجه لبيان قول أبي يوسف لما أن عنده الربع والثلث غير مانع . قلت هذا ليس بشيء لأن عنده إذا لم يمنع الثلث فالربع بالطريق الأولى .

الثالث قاله هو أيضاً أن محمداً تردد في الكثير لأنه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الربع كثير ، وروى أيضاً عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال الثلث كثير كما في الوصية فتردد بينهما فذكرهما قلت هذا أيضاً فيه نظر لأنه مبني على صحة رواية كثرة الربع قاله في الفوائد الظهيرية فإن أبا حنيفة سئل عن هذه المسألة على هذا الوجه فأورده كذلك في الكتاب ، قلت هذا ليس بشيء لأنه كان ينبغي أن يكون إيراد على ما أجاب أبو حنيفة فإن فخر الإسلام والفقهاء أبو الليث لم يذكر لفظ الثلث في الجامع الصغير ، وقال ينقل عن يعقوب عن أبي حنيفة في المرأة تصلي وربع ساقها مكشوف أنها تعيد .

الخامس (٢) ما قاله في الحجازية قيل هذا غلط من الكاتب وكذا ذكر صدر الأكل

(١) هذا غير مذكور في المتن والأصح إثباته اهـ مصححه .

(٢) لم يذكر القول الرابع وربما كان الرابع ما نقله من يعقوب عن أبي حنيفة قبله

والله أعلم اهـ مصححه .

مكشوف أو ثلثها تعيد الصلاة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله وإن كان أقل من الربع لا تعيد

جواباً من الأجوبة بأن قال أنه سهو من الكاتب ، ولهذا لم يكتب فخر الإسلام وعامة المشايخ لعدم الفائدة . قلت لا يلزم من عدم كتابة فخر الإسلام وعامة المشايخ عدم الفائدة عند غيرهم .

السادس قاله الأكمل بأنه شك وقع من الراوي عن محمد قلت وقوع الشك عن الراوي عن محمد لا يستلزم وقوعه عن المصنف حتى يذكره على هذا الوجه .

السابع نقل صاحب الدراية من أن الربع مانع فإذا كان كذلك كانت مانعية الثلث بطريق الدلالة ، وما ثبت بالدلالة بالتنصيص عليه لا يكون قبيحاً قال الله تعالى ﴿ يوم عسير على الكافرين غير يسير ﴾ والمدثر ونقله الأكمل منه أيضاً قلت هذا القياس غير صحيح لأن قوله غير يسير ليس بالمعنى الذي ذكره ، وإنما معناه غير يسير على الكافرين كما هو يسير على المؤمنين فلأجل هذه التكلفة ذكر وإن كان مستغنى عنه عند ذكر عسير في الحقيقة ، أو هو عسير لا يرجى أن يكون يسيراً لما يرجى تيسير العسير من أمور الدين وإليهما لمح الزغشري في تفسيره .

الثامن قاله صاحب الدراية وأخذ عنه الأكمل بأن الربع مانع قياساً والثلث استحساناً فأورده عن القياس والاستحسان .

التاسع أورده أيضاً بأن الربع مع القدم والثلث مانع لا مع القدم قلت هذان الوجهان لا بأس بهما .

(مكشوف) خبر لقوله وثلث ساقيا (تعيد الصلاة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومحمد رحمه الله وإن كان أقل من الربع لا تعيد) وإن كان الذي انكشف من ساقيا أقل من ربعها لا تعيد الصلاة . والأصل أن الكثير من انكشاف المورة مانع ، والقليل غير مانع ، والربع وما فوقه كثير وما دونه قليل عندهما . وقال الشافعي لو انكشف شيء

(١) في الأصل « من الأمور الدين » والصحيح ما أثبتناه . اهـ مصححه .

وقال أبو يوسف رحمه الله لا تعيد إن كان أقل من النصف لأن الشيء
إنما يوصف بالكثرة إذا كان ما يقابله أقل منه اذ هما من أسماء المقابلة

من العمرة في الصلاة بطلت صلاته ولا يعفى عن شيء منها ولو شعرة من رأس الحرة
أو ظفيرة منها . وعند أحمد يعفى عن القليل ولم يحده بشيء بل جعله الكثير فاحشاً في
النظر والقليل لا يفحش ويرجع فيه إلى العادة .

(وقال أبو يوسف إذا كان) أي الإنكشاف (أقل من النصف لا تعيد الصلاة لأن
الشيء إنما يوصف بالكثير إذا كان ما يقابله أقل منه اذ هما) كلمة إذ للتعليل وهما أي
القلة والكثرة .

(من أسماء المقابلة) قال الأكل يريد به التقابل لا التضاييف فسر هكذا لأنه احتز
به عن تقابل التضاد ولهذا قال في الشروح أن التقابل بينها تقابل الضدين ليس بشيء
لاجتماعها في محل واحد فإن الشيء الواحد يجوز أن يكون قليلاً بالنسبة إلى شيء وكثيراً
بالنسبة إلى غيره . قلت التقابل بالذات في أقسام أربعة تقابل العدم والملكة ، وتقابل
السلب والإيجاب ، وتقابل التضاد هكذا ذكر في معنى التقابل بالغرض وهو التقابل بين
الوحدة والكثرة فإن تقابلها ليس بالذات بل بالعرض وما ذكرناه من الأربعة تقابل بالذات
على ما عرف في موضعه . وقال السفناقي رحمه الله في المبسوط القلة والكثرة من الأسماء
المشتركة فإن الشيء إذا قوبل بما هو أكثر منه يكون قليلاً ، وإذا قوبل بما هو أقل منه
يكون كثيراً فكلمتا العارفين (١) صحيحاً لأن الكثير إنما يستحق القليل باعتبار المقابل
وإلا ليس له هذا الاسم فكذا الكثير فكانت القلة والكثرة من أسماء المقابلة وكذلك الشيء
الواحد لما أطلق على معنيين مختلفين باعتبارين مقابلين كان مشتركاً بينهما قلت أما إطلاق
المقابلة بينهما فنعم ولكن الكلام في أن المراد فيها ما هو وأما الصحيحة في كون القلة
والكثرة من الأسماء المشتركة فلا وجه له أصلاً لا لغة ولا اصطلاحاً . لأن قوله لأن الشيء
الواحد . الخ رد ما قاله لأن مراده من الشيء الواحد إن كان قليلاً فهو ليس مشترك في

(١) هذا ما ورد في الأصل وربما قصد المقابلتين . اهـ مصححة .

وفي النصف عنه روايتان فاعتبر الخروج عن حد القلة أو عدم
الدخول في ضده . ولهما أن الربع يحكي حكاية الكمال كلما
مسح الرأس والحلق في الاحرام

تفسيره . وكذا إذا كان مراده هو الكثير فكذلك وهذا ظاهر لا يخفى .
(وفي النصف عنه) أي عن أبي يوسف (روايتان) في رواية الجامع الصغير جمل
النصف في حكم القليل . وفي رواية الأصل جعله في حكم الكثير (فاعتبر الخروج عن حد
القلة) هذا بيان جهة الرويتين فلذلك ذكره بالفاء أي اعتبر أبو يوسف الخروج أي خروج
النصف عن حد القلة في كونه مانعاً ، وهذا ليس بخارج عنه ، لأن القليل اسم لما يقابله الكثير
وما يقابله ما هنا ليس بكثير ، لأنه نصف والنصف اسم لأحد الجزئين المتساويين فلا يكون
قليلاً والقليل عفو ، فإذا لم يكن قليلاً يكون خارجاً عن حد القلة فيكون مانعاً (أو عدم
الدخول في ضده) ان أبا يوسف اعتبر عدم دخول النصف في ضده أي في ضد القليل وهو
الكثير فيكون غير كثير لأن الكثير اسم مبين . وقول المصنف في ضده هو حد الشارحين
على نفس المقابلة بالضد وليس كذلك كما ذكر بل تقابل التضايف .

(ولهما) أي لأبي حنيفة ومحمد رحمه الله (ان الربع يحكي حكاية الكمال) وفي بعض
النسخ حكاية الكل أي يقوم مقام الكل في مواضع كثيرة عن الاحكام واستعمال الكلام .
(كما في مسح الرأس) فإن مسح ربع الرأس يقوم مقام مسح كل الرأس في الفرض
(والحلق في الاحرام) فإن المحرم إذا حلق ربع رأسه تجب الفدية كاملاً كما إذا حلق كله
وكما في الثوب الذي ربه طاهر لا تجوز صلاته عرياناً كما لو كان كله طاهر ، أو إذا كانت
أقل من الربع كما لو كان كله نجساً . ومحمد مع أبي يوسف في الأصحية في اعتبار ما زاد
عليه نصف العضو في المبالغة وإن في فوات النصف بينها روايتان . وقال الأكل واعترض
بأن اعتبار هذا بمسح الرأس غير مستقيم لأن مسح كل الرأس لم يكن واجباً حتى يقوم
الربع مقامه بل الواجب منه بعض الرأس . أوجب بأن الأصل في الرأس غسل كله كما في
غسل الوجه لأن الطهر المقصود بالوضوء يحصل به لأن الشارع اكتفى بالمسح عن الغسل ثم
اكتفى بالبعض عن الكل دفعاً للضرورة ، فكان الربع قائماً مقام الكل . قلت هذا أخذه
من كلام صاحب الدراية وفيه نظر فلذلك لما أورد صاحب الدراية هذا السؤال والجواب
قال كذا قبل فهذا يشير إلى أن هذا ما أعجبه كما ينبغي وجه النظر بأن لا نسلم أن الأصل

ومن رأى وجه غيره يخبر عن رؤيته وإن لم ير إلا أحد جوانبه الأربعة
والشعر والبطن والفخذ كذلك يعني على هذا الاختلاف لأن كل واحد
عضو على حدة

في الرأس غسل كله بل الأصل مسح كله لأن الله تعالى شرع في الوضوء وظيفته الرأس
بالمسح ، ووظيفة بقية الأعضاء بالنسل كما نطق به النص ، ولكنه لما ذكر المسح بالماء وقع
الاختلاف في المقدار لا في أصل المسح كما هو مقرر في موضعه . وقال الأكل أيضاً وقيل
هذا تشبيه القدر بالقدر لا تشبيه الواجب بالواجب كما في قوله ﷺ انكم سترون ربكم
الحديث . فإن فيه تشبيه الرؤية بالرؤية لا تشبيه المرئي بالمرئي . قلت هذا أخذه من كلام
صاحب الدراية وفيه أيضاً نظر لأنه ليس المراد منه مجرد تشبيه القدر بالقدر بل المراد تشبيه
الحكم بالحكم وإلا فلا يصح التشبيه .

(ومن رأى وجه غيره يخبر عن رؤيته وإن لم ير إلا أحد جوانبه الأربعة) ذكر
هذا تمثيلاً في المحسوسات وهو أزين الأربع وهذا من قبيل ذكر الكل وإرادة الجزء
الذي هو الربع .

(والشعر والبطن والفخذ كذلك) أي حكم شعر المرأة وبطنها وفخذها كذلك وقد
فسره بقوله (يعني على هذا الخلاف) يعني إذا انكشف ربع شعر المرأة يكون مانعاً
للصلاة عندها . وعند أبي يوسف إذا زاد على النصف يكون مانعاً ، وفي النصف روايتان ،
وكذا الخلاف في البطن والفخذ على هذا الوجه . وإذا انكشف سدس شعرها وسدس
بطنها وسدس فخذها يجمع فإن كان يبلغ الربع من هذه الأعضاء يكون مانعاً عندها وإلا
فلا . وذكر في شرح الزيادات لو كان سدس عورتها مكشوف وسدس ساقها وسدس
فخذها وذلك يبلغ ربع الساق فلا تجزئها صلاتها ، وكذا الحكم لو كان ينكشف من كل
ساق أقل من الربع ، ولو جمع بلغ الربع ، وفي النخيرة امرأة صلت وشعرها من تحت
أذنها مكشوف قدر ربعه تعيد صلاتها .

(لأن كل واحد منها) أي من الشعر والبطن والفخذ (عضو على حدة) أي كل

والمراد به النازل من الرأس هو الصحيح وإنما وضع غسله في الجنابة لمكان الحرج

واحد منها عضو وحدها فان قلت الشعر ليس بعضو ، قلت هذا اما من باب التغليب لأنه جزء من الآدمي حتى لا يجوز بيعه فأطلق عليه العضو . فان قلت ما الدليل على أن حكم الشعر حكم العضو ، قلت إذا حلق شعرها ولم ينبت تجب كل الدية .

(والمراد به النازل من الرأس) أي المراد بالشعر هو الشعر النازل من الرأس لا المسترسل إلى أسفل الأذنين . وفي الذخيرة امرأة صلت وشعرها من تحت أذنها مكشوف وقدر رבעه فسدت صلاتها . والدليل على كون الشعر النازل عورة ان محمداً رحمه الله جمع في الأصل بين الرأس والشعر لأن المراد من الرأس عليه من الشعر ، فثبت ان الشعر النازل منه عورة .

(هو الصحيح) وهو اختيار الشيخ الإمام محمد بن الفضل البخاري . وقال فخر الإسلام وهو الأصح عندنا واحتراز بقوله هو الصحيح عن قول صدر الشهيد فان عنده الشعر النازل ليس بعورة ، وهو رواية المنتقى ، ذكره المحبوبي . وأما الشعر المسترسل إلى أسفل من الأذنين ففي كونها عورة روايتان ، واختيار أبي الليث أنه عورة احتياطاً . وعند أبي عبد الله البلخي ليس بعورة والاحتياط فيما ذهب إليه أبو الليث وما ذهب إليه البلخي يقتضي جواز النظر إلى صدغ الأجنبية وطرف ناصيتهما وهو أمر يؤدي إلى الفتنة .

وثدي المرأة الحرة إن كانت ناهدة فهي تبع لصدرها وإن تدلت فهي عورة على حدة فيعتبر ربعها .

(وإنما وضع غسله في الجنابة لمكان الحرج) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقال لو كان الشعر النازل عورة باعتبار أنه من بدننا لوجب غسلها في حالة الجنابة وتقريره الجواب ان سقوط غسله ليس باعتبار أنه ليس من بدننا بل هو من بدننا لاتصاله بها ولكن غسله في الجنابة إنما سقط لأجل الخروج في بعضها إياها بخلاف الرجل فان الخروج فيها يسيراً إما لقلته وإما ليسر الغسل على الرجل فوق يسره على النساء لا لغسله الحياض

والعورة الغليظة على هذا الاختلاف

والانهار جهاراً ودخول الحمام بلا خشية في الخروج من البيوت . فان قلت ما ذكر الساعد وهو عورة قلت لأنها لم تدخل في الاستثناء لأن العادة لم تجر بإبرازها .

(والعورة الغليظة على هذا الاختلاف) العورة الغليظة هي القبل والدبر وأراد بهذا الاختلاف المذكور فيما تقدم من انكشاف النصف والربع يعني إذا لم يكن المكشوف منها زائداً على النصف لا يكون مانعاً عند أبي يوسف ، وعندهما إذا لم يكن ربعها مكشوفاً لا يكون مانعاً . واعلم ان عند عامة العلماء العورة الغليظة حكها حكم الحقيقة والخلاف في الكل واحد .

والعورة الخفيفة ما عدا القبل والدبر ، وبعض المشايخ قدروا في الغليظة بما زاد على قدر الدرهم احتياطاً كما في النجاسة الغليظة وكذا في الخفيفة بالربع والأصح الأول . ولو نظر إلى داخل فرج امرأة بشهوة حرمت عليه أمها وبناتها وبصيرمراجعاً ولا تفسد صلاته . وفي الاجناس تفسد صلاته أيضاً . وذكر ابن شجاع أن من نظر من ربة إلى فرجه لم تجز صلاته . وفي نوادر هشام إذا كان قميصه محلول الجيب فانفتح حتى رأى عورة نفسه تبطل صلاته وأعاد وإن لم يلتزق^(١) الثوب ببردة حتى لا يراها لو نظر لا تفسد ، فعلى هذه الرواية جعل سترها من نفسه شرطاً ومن الأصحاب من قال إن كان كثيف اللحية^(٢) يجوز صلاته لأنها تسترها . وقال بعضهم لا تجوز ولا تنفعه لحيته . وفي الذخيرة وعامة الأصحاب جعلوا الستر شرطاً عن غيره لا عن نفسه لأنها ليست بعورة في حق نفسه لأنه يحل له مسها والنظر إليها ، وبالأول قال الشافعي وأحمد . وروى ابن شجاع نصاً عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه لو كان محلول الجيب فنظر إلى عورة نفسه لا تفسد صلاته ، ولو نظر المصلي على عورة غيره لا تفسد صلاته عند أبي حنيفة رحمه الله . قال المرغيناني هو قولهما ولو صلى في قميص واحد لا يرى أحد عورته لكن لو نظر إنسان من تحته رأى عورته

(١) في الأصل « وإن لم يلتزق » والصحيح ما أثبتناه . اهـ مصححه .

(٢) أي بحيث لا يرى من خلالها اهـ ، مصححه .

والذكر يعتبر بانفراده وكذا الأنثيين وهذا هو الصحيح

فهذا ليس بشيء . والثوب الرقيق الذي يصف ما تحته لا يجوز فيه ، وهو قول الشافعي وأحمد لأنه مكشوف العورة معنى .

مراهقة صلت بغير قناع جازت استحباباً لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة لحائض إلا بقناع ، مفهومه أن غير الحائض صلاتها صحيحة بغير قناع . ولو كانت عريانة تؤمر بإعادتها ، والصغيرة جداً لا بأس بالنظر إليها ومنها . وقال الشافعي يستوي في العورة الحر والعبد والصبي حكاة النووي . ولنا ما رواه ابن عباس رضي الله عنه قال رأيت النبي ﷺ خرج بين فخذي الحسن وقيل زبيرته ، ذكره الطبراني في معجمه الكبير .

لا تجب ستر المنكب في الصلاة ولا في غيرها ^(١) وبه قال مالك والشافعي وعامة أهل العلم . وقال أحمد لا تصح صلاته بدون ستر بعض المنكبين ولو بثوب رقيق يصف ما تحته في ظاهر مذهبه عنه ابن قدامة في المغني . وقال ابن المنذر يجب ستر العاتق في الصلاة مع القدرة عليه بقوله عليه الصلاة والسلام لا يصلي الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء أخرجه . قلنا قد عارضه قوله عليه الصلاة والسلام إذا كان الثوب واسعاً فالتحف به وإن كان ضيقاً فاتزر به رواه البخاري . وسئل رسول الله ﷺ عن الصلاة في ثوب واحد فقال ^(٢) ولكل منكم ثوبان رواه مسلم .

(والذكر يعتبر بانفراده) من غير الضم إلى الأنثيين احتياطاً كما في الدية (وكذا الأنثيين) أي وكذا الخصيتين مثل حكم الذكر حيث لا يضم كل منهما إلى الآخر حتى يمنع انكشاف الربع من كل واحد من الذكر والأنثيين .

(وهذا هو الصحيح) يعني اعتبار كل واحد منها بانفراده من غير ضم إلى آخر هو الصحيح من المذهب ، واحترز به عما ذكر بعض المشايخ أن الأنثيين مع الذكر عضو واحد فجعلوها تبعاً للذكر .

(١) في الأصل « في خيرها » والصحيح ما أثبتناه اه مصححه .

(٢) في الأصل ساقطة والصحيح ما أثبتناه اه مصححه .

دون الضم وما كان عورة من الرجل فهو عورة من الأمة ، وبطنها وظهرها عورة

واذن المرأة عضو على حدة والركبة تبع للفخذ على ما هو المختار في الفتاوى حتى أن ربع الركبة لو كان مكشوفاً لا يمنع الصلاة . وكعب المرأة حكمها حكم الركبة . وما بين سرة الرجل وعانته حول جميع البدن عضو على حدة .

(دون الضم) الذكر إلى اثنيين على ما ذكرناه .

(قال) أي القدوري (وما كان عورة من الرجل فهو عورة من الأمة) عورة منصوب لأنه خبر كان قاله بعض الشراح ، قلت يجوز الرفع أيضاً على أن تكون كلمة وإن كانت عورة الأمة (١) ، ما هو عورة الرجل لأن حكم العورة في الأثاث أغلظ فإذا كان الشيء من الرجال عورة كان من الأثاث عورة بالطريق الأولى .

(وظهرها وبطنها عورة) يعني هذان العضوان أيضاً عورة من الأمة لأنها محل من الشهوة . وقال المرغيناني العورة من الأمة أربع الظهر والبطن والفخذ والركبة ، قلت ويضاف إليها المدبرة وأم الولد والمكاتب والمستسعاة ومن كان في رقبته شيء من الرق فهي في معنى الأمة والمستسعاة عندهما حرة والمستسعاة المرهونة إذا أعتقها الرامن وهو معسر حر بالاتفاق ذكره في الجامع ، وقال الشافعي في أصح أقواله الأمة كالرجل والتي بعضها حر فيها وجهان في الحاوي أحدهما كالخرة وعند أحمد فيما حكاه عن أبي حامد عورة الأمة كمورة الرجل وهو الأظهر عندم حتى لو انكشف فيها ما بين سرتها وركبتها فصلاتها باطلة ، وإن انكشف ما عدا ذلك صحت . وفي الجامع عورة الأمة ما عدا الرأس واليدين إلى المرفقين والرجلين إلى الكعبين . وعن ابن سيرين أم الولد يلزمها ستر رأسها في الصلاة ، وإذا زوج الأمة سيدها أو سواها قال الحسن البصري يلزمها ستر رأسها ولم يوافق أحد من العلماء . وفي المبسوط عتقت الأمة أو المدبرة أو المكاتب أو أم الولد في صلاتها فأخذت قناعها بعمل يسير قبل أن تؤدي ركنها لا تقصد صلاتها وإلا فسدت ، وكذا لو سقط قناع

(١) هكذا وردت في الأصل اه مصححة .

وما سوى ذلك من بدنها ليس بعورة لقول عمر رضي الله عنه الت عنك الخمار يادفار أنتشبهين بالحرء

الحرّة في صلاتها وإزار الرجل . وقال زفر تقصد في الكل ولو صلت شهراً بغير قناع ثم علمت بالعتق منذ شهر تعيدها وفي فتاوى المتأبى السفناقي ولو كان عليها ثوب أو مقنعة تصف ما تحته فهي عريانة وبه قال الشافعي . وفي الحلية عورة الأمة كمورة الرجل على ظاهر المذهب . وبعض أصحابنا قال جميع بدنها عورة إلا موضع التقلب منها في الشراء كالرأس والساعد والساق . وقال بعضهم عورتها كمورة الحرّة إلا أنها يجوز لها كشف رأسها ولو كان نصفها حراً ونصفها رقيقاً فهي كالحرّة على ظاهر المذهب . وعن ابن سيرين أم الولد تصلي بخمار وهي عورة رواية عن أحمد ، ويحكى عن مالك أيضاً ولو عتقت الأمة في الصلاة ورأسها مكشوف وهناك ستره بعيدة بطلت صلاتها ، وفي الحاوي فيه اختلاف والصحيح أنها تبطل لقدرتها على أخذ الثوب في الحال . والثاني يبطل بالمضي ويطاول العمل وانتظرت من يناولها الستر فناولها من غير أن يحدث عملاً ففيه وجهان أحدهما لا تبطل صلاته والثاني تبطل ولو علمت بالعتق بعد الصلاة ففي وجوب الإعادة قولان وقيل يجب الإعادة قولاً واحداً والأول أصح .

(وما سوى ذلك من بدنها) أي وما سوى ذلك من عورتها مثل عورة الرجل وبطنها وظهرها (ليس بعورة لقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه الت عنك الخمار يادفار أنتشبهين بالحرء) هذا الأثر غريب قال السروجي وفي الكتاب وغيره من كتب الفقه عن عمر رضي الله عنه أنه قال لأمة الت عنك الخمار . الخ لم أجده في كتب الحديث والأثر قلت معناه روى عبد الرزاق في مصنفه أخبرنا معمر عن قتادة عن أنس أن عمر رضي الله عنه ضرب أمة لآل أنس رأسها متقنعة فقال اكشفي رأسك لا تشبهين بالحرائر . وعن ابن جريج عن عطاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان نهى الإمام عن الجلابيب أن يتشبهن بالحرائر قال ابن جريج وجد أن عمر رضي الله عنه ضرب عقيلة أمة أبي موسى الأشعري في الجلابيب أن تتجلبب وعن ابن جريج عن نافع أن صفية بنت عبيد حدثته قالت خرجت امرأة مخمرة سجة فقال عمر رضي الله عنه من هذه المرأة فقيل له جارية

ولأنها تخرج لحاجة مولاهما في ثياب مهنتها عادة فاعتبر حالها بذوات
المحارم في حق جميع الرجال دفعاً للخرج قال ولو
لم يجد ما يزيل به النجاسة صلى معها

فلان رجل من بنيه فأرسل إلى حفصة (١) فقال ما حملك على أن تخرجي هذه الأمة
وتجلبها حتى مميت أن أقع لها لأجليبها لاتشبه الاماء من المحصنات. وروى محمد بن الحسن
في كتاب الآثار أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن سليمان عن ابراهيم النخعي أن عمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنه كان يضرب الاماء ان يتقنعن ويقول لا يتشبهن بالحرائر. وقال البيهقي
الآثار بذلك صحيحة قوله يا دفار بفتح الدال المهلة وفي آخره راء مكسورة ومعناه
يا منتنة وهي معدولة من دفرة أي منتنة وهي مبنية من الكسر ويقال الدفتاء أم دفرة .
قوله ألقى مجزوم عند الكوفيين وعلامة جزمه حذف النون وعند البصريين
مبني على الجزم .

(ولانها) أي ولأن الأمة (تخرج لحاجة مولاهما في ثياب مهنتها) بفتح الميم وكسرها
قاله صاحب الدراية . قال في المغربين المهنة الخدمة بنصب الميم وخفضه خطأ قاله شمس الأئمة
عن مشايخه . قال الأصمعي المهنة بفتح الميم هي الخدمة ولا يقال مهنة بكسر نونها الزخشي
عنه وهو من مهن القوم خدمهم (عادة) أي في عادة أصحاب الإمام (٢) .

(فاعتبر حالها بذوات المحارم في حق جميع الرجال) يعني يجوز أن ينظر الرجل من
ذوات محارمه إلى الوجه والرأس والصدر والساقين والعضدين فكذا يجوز أن ينظر
الأجنبي من الأمة إلى هذه المواضع (دفعاً للخرج) لأن البعض من غير استئذان واحتشام .
(قال) أي القدوري رحمه الله (ومن لم يجد ما يزيل به النجاسة صلى معها) أي
مع النجاسة . وكلمة ما بالقصر ليتناول المائعات كذا ذكره الشراح ، ويجوز أن

(١) في الأصل حفظة اه مصححه .

ولم يعد وهذا على وجهين ، إن كان ربع الثوب أو أكثر منه طاهراً
يصلي فيه ، ولو صلى عرياناً لا يجوز به لأن ربع الشيء يقوم مقام
كله ، وإن كان الطاهر أقل من الربع فكذلك عند محمد رحمه الله
وهو أحد قولي الشافعي رحمه الله

يكون بالمد ولكن الأول أولى للعموم (ولم يعد) أي الصلاة . وقال الشافعي يعيد وفي
قول يصلي عرياناً وهو ظاهر مذهبه . وقال مالك يصلي في الثياب النجسة ولا يعيد ثم
المذهب عندنا ان إزالة النجاسة عن الثوب والبدن والمكان شرط لصحة الصلاة عند
القدرة ، ولا فرق بين العلم والجهل والنسيان في الفرض والتقل وصلاة الجنابة وسجدة
التلاوة والشكر وبه قال الشافعي وأحمد وجمهور الفقهاء من السلف والخلف . وقال
التنوير عن مالك فيها ثلاث روايات أشهرها أنه لا تصح مع النسيان والجهل وهو قول
الشافعي في القديم وفي الثانية معنا (١) وفي الثالثة إزالتها سنة عنده ، ونقل عن ابن
عباس وابن جبير وعطاء مثله .

(وهذا) أي الحكم المذكور أو الجواب المذكور (على وجهين) أحدهما هو قوله
(إن كان ربع الثوب أو أكثر منه) أي أكثر من الربع (طاهراً يصلي فيه) أي في هذا
الثوب (ولو صلى عرياناً لا يجوز به) ولو قال فلو صلى بالفاء لكان أولى على ما لا يخفى
(لأن ربع الشيء يقوم مقام كله) فحينئذ عاره (٢) وهو ظاهر ، والوجه الثاني هو قوله
(وإن كان الطاهر أقل من الربع فكذلك) أي فالحكم فيه كالحكم في الأول (عند محمد
وهو أحد قولي الشافعي) وقول مالك وأحمد ، وقال التنوير فإن وجد ما يستبرئ به
القبل أو الدبر ففيه وجهان أصحابها يستر به قبله لأن الدبر يستر باليتين . والثاني يستر
به الدبر لأنه أفحش في حالة الركوع والسجود ، ومثله في المغني عن الحنابلة حكماً
وتعليلاً ، وأصول أصحابنا يقتضي التخيير في ذلك لأن كل واحد منهما عورة غليظة

(١) هكذا وردت في الأصل اهـ مصححة .

(٢) هكذا وردت في الأصل اهـ مصححة .

لأن في الصلاة فيه ترك فرض واحد وفي الصلاة عرياناً ترك الفروض
وعند أبي حنيفة وأبي يوسف يتخير بين أن يصلي عرياناً وبين أن
يصلي فيه وهو الأفضل لأن كل واحد منهما مانع جواز الصلاة حالة
الاختيار ويستويان في حق المقدار فيستويان في حكم الصلاة وترك
الشيء إلى خلف لا يكون تركاً

(لأن في الصلاة فيه) أي في الثوب الذي الطاهر منه أقل من الربع (ترك فرض
واحد) وهو إزالة النجاسة (وفي الصلاة عرياناً) أي حال كونه عرياناً (ترك الفروض)
وهو ستر العورة والقيام والركوع والسجود ولأن الستر أقوى لوجوبه في الصلاة
وغيرها بخلاف النجاسة حيث لا تلزم إزالتها للصلاة ولهذا طاف عارياً يلزمه دم
ولا يلزمه إذا طاف بثوب نجس .

(وعند أبي حنيفة وأبي يوسف يتخير بين أن يصلي عرياناً وبين أن يصلي فيه)
أي في ذلك الثوب الذي أقل من ربه طاهر (وهو الأفضل) أي فعله هذا هو الأفضل وهو
الصلاة بعد (لأن كل واحد منهما) أي من ترك ستر العورة وإزالة النجاسة (مانع
جواز الصلاة حالة الاختيار) أي في حالة القدرة عليها (ويستويان) جملة في محل
الرفع على أنها خبر مبتدأ محذوف تقديره هما يستويان ، وإنما قدرنا هكذا ليكون عطف
جملة إسمية على جملة إسمية أي تساوي العورة والنجاسة (في حق المقدار) هذا الكلام له
وجهان أحدهما أن يكون معناه أن القليل من كل واحد غير مانع والكثير مانع فلما كان
كذلك ثبت المساواة بينهما في الماهية من غير رجحان أحدهما على الآخر فيختار أيها شاء .
والوجه الثاني أن يكون معناه في مقدار الربع فإن المانع في النجاسة الحقيفة مقدر بالربع
وكذا المانع في العورة الربع فلما استويا في المانعة وفي المقدار استوى اختيار المصلي أيضاً
في أن يصلي فيه أو يصلي عرياناً وأشار إليه بقوله .

(فيستويان في حكم الصلاة) فيكون خيراً بين الصلاة في ذلك الثوب وبين الصلاة
عرياناً (وترك الشيء إلى خلف لا يكون تركاً) هذا جواب عما قاله محمد أن في ترك الصلاة

والأفضلية لعدم اختصاص الستر بالصلاة واختصاص الطهارة بها ومن
لم يجد ثوباً صلى عرياناً قاعداً يومئذ بالركوع والسجود هكذا
فعله أصحاب رسول الله عليه السلام

عاريّاً ترك الفروض يعني لا نسلم ان فيها ترك لوجود الخلف وهو الإيماء .

(والافضلية) هذا جواب عن قول السائل سلنا أنه أتى بفرض وترك فرضاً ولكن
لا نسلم المساواة بينهما فإن فرضية الستر أقوى من فرضية ترك استعمال النجاسة ، ومن أين
الأفضلية فأجاب عن ذلك وأقام دليلاً على قوله وهو الأفضل بقوله والأفضلية أي كون
الصلاة في ذلك الثوب أفضل .

(لعدم اختصاص الستر بالصلاة) يعني ستر العورة لا يختص بالصلاة حيث يجب
سترها في غير الصلاة وكانت رعاية ما كان واجباً ، دائماً أولى مما كان واجباً في
حال دون حال .

(ومن لم يجد ثوباً) أي لم يجد ثوباً أصلاً لا طاهراً ولا نجساً (صلى عرياناً) أي
صلى حال كونه عرياناً (قاعداً يومئذ بالركوع والسجود) قاعداً أيضاً حال . وكذا
قوله يومئذ فهذه ثلاثة أحوال اما متداخلة أو مترادفة وتغير القعود عن ركن الإسلام
على السفدي بأن يمد رجله نحو القبلة ليكون أقرب إلى الستر ، وما ذكره المصنف هو
مروي عن ابن عباس وابن عمر وعطاء وعكرمة وقتادة والأوزاعي وأحمد . وقال المزني
قاعداً حتماً ، وقال مجاهد وزفر وبشير ومالك والشافعي وابن المنذر يصلي قائماً يركع
ويسجد . وقال النووي حكى الخراسانيون فيه ثلاثة أوجه أحدها وجوب القيام كما
ذكرنا عن الشافعي . الثاني وجوب القعود كقول المزني . والثالث التخيير . والمذهب
الصحيح عند الأول .

(هكذا فعله أصحاب رسول الله ﷺ) قال الزيلعي غريب قلت روى الحلال بإسناده
عن ابن عمر رضي الله عنه أن قوماً انكسرت بهم السفينة فخرجوا عراة وكانوا يصلون

فإن صلى قائماً أجزأه لأن في القعود ستر العورة الغليظة وفي القيام أداء
هذه الأركان فيميل إلى أيها شاء إلا أن الأول أفضل لأن الستر واجب
لحق الصلاة وحق الناس ولأنه لا خلف له . والإيماء خلف عن الأركان

جلوساً يومنون بالركوع والسجود دائماً^(١) برؤوسهم ولم ينقل خلافه . وروى عبد الرزاق
في مصنفه أخبرنا إبراهيم بن محمد عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال الذي
يصلي في السفينة والذي يصلي عرياناً يصلي جالساً . أخبرنا إبراهيم عنه عن صلاة العريان
فقال إن كان حيث يراه الناس صلى جالساً وإن كان حيث لا يراه الناس صلى قائماً .

(فإن صلى قائماً أجزأه لأن في القعود ستر العورة الغليظة وفي القيام أداء هذه الأركان
فيميل إلى أيها شاء) أي إلى أي الوجهين أحدهما الصلاة قاعداً مومناً بالركوع والآخر
قائماً (إلا أن الأول) أي للصلاة قاعداً مومناً بالركوع والسجود (أفضل) من الصلاة
قائماً (لأن الستر واجب لحق الصلاة وحق الناس) لأن ستر العورة فرض سواء كان في
الصلاة أو خارجها .

(ولأنه) دليل بأن في أفضلية الصلاة قاعداً بالإيماء ولأن فعله قائماً (لا خلف له)
لأنه عريان والستر لا خلف له (والإيماء خلف له عن الأركان) فالترك إلى خلف كلا ترك
كما عرف ، والإعادة عليه . قال أبو حامد لا أعلم خلافاً بين المسلمين ذكره النووي . وذكر
الحسام والقاهي وقاضي خان في الزيادات وأبو نصر في شرح القدوري أنه يصلي قائماً ولم
يذكروا جوازها قائماً ، وعللوا أن ترك القيام جائز في حالة الاختيار كصلاة القاعد وعلى
الدابة بالإيماء في النفل .

وكشف للعورة لا يجوز في حال الاختيار حتى أنها لو صلت قائمة تنكشف قائماً ربع
ساقها وقاعدة لا تنكشف تصلي قاعدة وذكر جوازها قائماً بالركوع والسجود في المبسوط
والحيط وغيرهما .

(١) يحتمل أنه قصد إيماء وليس دائماً . اهـ مصححه .

قال وينوي الصلاة التي يدخل فيها بنية لا يفصل بينها وبين التحريمة بعمل .
والأصل فيه قوله عليه السلام الأعمال بالنيات

(قال) أي القدوري (وينوي الصلاة التي يدخل فيها بنية لا يفصل بينهما وبين التحريمة بعمل) اجتمعت الأمة على أن الصلاة لا يصح بدون النية وقطع الجمهور (١) أن نية القلب كافية دون اللفظ . وفي قول أبي عبد الله الترمذي من الشافعية أنه لا يجوز حق يجمع بين نية القلب وفعل اللسان وليس بشيء . وفي المفيد كره بعض مشايخنا النطق باللسان ورواه الآخرون به . وفي المحيط النية شرط لصحة الصلاة وهي إرادتها بالقلب فرفضه والذكر باللسان سنة ، فينبغي أن يقول اللهم اني أريد صلاة كذا فيسرها (٢) وقبّلها مني فعلها مني كما يقول في الحج من معرفة أي صلاة يؤديها كذا في المبسوط قوله (بنية) أي آخره إشارة إلى أن الأصل في النية المقارنة بالشروع والمراد بقوله (بعمل) أي عمل ينافي الصلاة حتى لم يكن المشي اليها فاصلاً لعدم منافاته وإذا فصل بينها فعل مناف لا تكون النية موجودة عند التحريمة فبقي بلا نية فلا يصح . وفي الينابيع ليشترط اتصال النية بالصلاة تحقيقاً لمعنى الإخلاص ، وشرطت في ابتدائها لتقع كلها مستوياً ولم يشترط في حالته البقاء للخرج .

والشرط أن يعلم بقلبه أية صلاة يصليها . وقيل أذناها أنه لو سئل عنها لأمكنه أن يجيب بديهية من غير فكر .

(والأصل فيه) أي في اشتراط النية (قوله عليه الصلاة والسلام الأعمال بالنيات) هذا الحديث رواه الأئمة الستة في كثيرهم عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ إنما الأعمال بالنيات . ولفظ مسلم الأعمال بالنيات ، مثل لفظ الكتاب ، وفي رواية الأعمال بالنية . ومعنى الأعمال بالنيات حكم الأعمال وثوابها يلصق بها ومن جملة الأعمال عمل الصلاة ولا

(١) في الأصل « الجمهور » والصحيح ما أثبتناه اهـ مصححه .

(٢) في الأصل « فسيرها » والصحيح ما أثبتناه اهـ مصححه .

ولأن ابتداء الصلاة بالقيام وهو متردد بين العادة والعبادة
ولا يقع التمييز إلا بالنية والمتقدم على التكبير كالفائز
عنده إذا لم يوجد ما يقطعه وهو عمل لا يليق بالصلاة
ولا يعتبر بالتأخرة منها عنده

يمتاز إلا بالنية ، لأن ابتداء الصلاة بالقيام وهو يوجد كثيراً ولا عبادة فاحتاج إلى النية
المميزة للعبادة عن العادة ، فاشتطت النية فإن قلت كيف يصح الاستدلال على شرطية
النية أو على عدم الفصل بينها وبين التحريم بهذا الحديث فإن قوله ~~بالتأخرة~~ الأعمال من قبيل
الإقتضاء على مذهب أبي يزيد ومن قبيل المحذوف على مذهب الشيخين . وعلى التقديرين
لا عموم له ، وحكم الآخرة وهو الثواب مراد بالإجماع فلا يكون حكم الدنيا وهو
الجواز ، والفساد مراد لأنه لا عموم له ولا للمقتضى ولا للنزول . قلت الجواز في حكم
الآخرة أيضاً إذ الثواب يتعلق بالجواز إذ لا ثواب بدونه . وقيل بعد كون العمل معتبراً
بالنية الحكم نوعان فقلنا يحتاج إلى النية بوقوعه معتبراً شرعاً .

(ولأن ابتداء الصلاة بالقيام اليها وهو متردد بين العادة والعبادة ولا يقع التمييز
إلا بالنية والمتقدم من النية على التكبير كالفائز عنده) (١) أي كالموجود عند التكبير
(إذا لم يوجد ما يقطعه) أي ما يقطع المتقدم من النية .
(وهو) أي الذي يقطعه (عمل لا يليق بالصلاة) مثل أن ينوي فيشتري شيئاً مثلاً
(فلا يعتبر بالتأخرة) أي بالنية المتأخرة (منها) أي من التحريم (عنه) أي عن
التكبير وفي بعض النسخ لم يذكر لفظة عنه ومعناه على هذه النسخة لا معتبر بالنية المتأخرة
من التحريم . وعلى النسخة الأولى جعل التأخرة صفة مطلقة ، ثم بينها بقوله منها كذا
قاله الاترازي . قلت لا وجه ما ذكرته فلا يحتاج إلى التكلف . فإن قلت لفظة عنه تنافي
ما ذكرته قلت لا لأن لفظة عنه على تقدير كونها من النسخة يكون بدلاً عن الضمير الذي
في منها الذي هو كناية عن التحريم فافهم .

(١) هنا بعض الاختلاف عما ورد في المتن لكن المعنى واحد . اهـ مصححه .

لأن ما مضى لا يقع عبادة لعدم النية وفي الصوم جوزت للضرورة . والنية هي الإرادة والشرط أن يعلم بقلبه أي صلاة يصلي

(لأن ما مضى) يعني من الأجزاء (لا يقع عبادة لعدم النية) والأجزاء الباقية مبنية عليه فلم يحز وبه قال الشافعي . وعن الكرخي يجوز بالتأخرة ما دام في الثناء . وقيل إلى التعمد . وقيل إلى ما بعد الفاتحة . وقيل إلى الركوع وهو مروي عن محمد . وفي القنية عن الحلواني كبر ثم غفل عن النية ثم نواها يجوز . وفي المحيط لو نوى بعد قوله الله قبل قوله أكبر لا يحزته عند أبي حنيفة ، وفيه أيضاً عن محمد لو خرج من منزله يريد الغرض في الجماعة فلما انتهى إلى الإمام كبر ولم يحضره النية وقت الشروع يجوز . ومثله عن أبي حنيفة وأبي يوسف . وذكر الطحاوي أن النية تكون مخالطة للتكبير باللسان قال وهو الأحوط ، ولا يجوز بعد التكبير ويكون متطوعاً . وقال الشافعي يجب أن تكون النية مقارنة للتكبير لا قبله ولا بعده . وقال النووي وفي كيفية المقارنة وجهان أحدهما بحيث يتبدى النية بالقلب مع ابتداء التكبير باللسان ، ويفرغ منها مع فراغه منه . قال وأصحها لا يجب هذا بل لا يجوز لئلا يخلو أول التكبير عن إتمام النية واختار إمام الحرمين الغزالي أنه لا يجب التريق وتحقيق المقارنة وأنه تكفي المقارنة العرفية العامة حيث يعد مستحضر الصلاة غير غافل عنها .

(وفي الصوم جوزت للضرورة) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقال كان القيام على ما ذكرت في الصلاة أن لا تجوز النية المتأخرة في الصوم أيضاً لاشتراط النية منها وتقرير الجواب إن ما ذكرت في الصوم جوزت النية المتأخرة لأجل الضرورة لأن قران النية بوقت انفجار الصبح فيه جرح عظيم لكونه وقت نوم وغفلة بخلاف الصلاة فإن الشروع فيها حال اليقظة فبقي الحكم على القياس وهو أن تكون النية مقارنة بالشروع .
(والنية هي الإرادة) هذا تفسير النية أي الإرادة الجازمة القاطعة (والشرط أن يعلم بقلبه أي صلاة هي) لأن النية هي الإرادة كما ذكره والإرادة لا بد أن تكون بشيء مخصوص ليقع التمييز بينه وبين غيره ، والتمييز لا يكون إلا بعله وعلامة علمه أنه إذا سئل عن ذلك أمكنه أن يجيب على الفور ، فان توقف في الجواب لم يكن عالماً به فلم

اما الذكر باللسان فلا يعتبر به ويحسن ذلك لاجتماع عزيمته. ثم إن كانت الصلاة نفلاً يكفيه مطلق النية كذا إذا كانت سنة

من ذلك أن العلم غير النية ، ولكن شرطها ، وقال شيخ الإسلام الأصح أن العلم لا تكون نية لأنه غيرها ألا ترى أن من علم الكفر لا يكفر ولو نواه يكفر فتناول قول المصنف والشرط قصد به بعد العلم قلت ما (١) في كلام المصنف ما يشير إلى هذا والأحسن ما ذكرته أولاً .

(أما الذكر باللسان فلا يعتبر به) يعني في الجواز لأنه كلام وليس بنية ومن عمل القلب واللسان يوجه عن ذلك (ويحسن ذلك) أي الذكر باللسان (لاجتماع عزيمته) أي لاجتماع نيته به . وذكر في بعض الكتب أن الذكر باللسان يستحب ، وعبارة المبسوط أنه حتم وعند بعضهم أنه سنة مؤكدة ومكلمة . وذكر في جامع الكردري أنه يكره الذكر باللسان عند البعض لأن عمر رضي الله عنه أنكر على من يسمع ذلك منه ولأن النية عمل القلب والله مطلع على الضمائر فالإيضاح في حقه غير مفيد فيكره .

(ثم إن كانت الصلاة نفلاً يكفيه مطلق النية) وهذا بيان لكيفية النية لأن النية لها أصل ووقت وكيفية وقد بين المصنف أصلها بقوله .

(والأصل فيه) بين وقتها بقوله والمتقدم على التكبير إلى آخره وشرع هذا في بيان كيفيتها لأن الصلاة التي يدخل فيها إما فرض أو غيره فإن كان غير الفرض بأن كان نفلاً يكفيه مطلق النية لأنها للتمييز عن العادة ، وهو يحصل بمطلق النية بأن يقول نويت أن أصلي ولأن العمل لعموم أفرادها متعذر إذ الجمع بين الفرائض والنوافل في تحريم واحدة لا يجوز فيكون المراد أحدهما فكان صرف إسم الصلاة إلى النفل أولى لأنه أدنى لأن النفل مشروع في كل الأوقات فكان بمنزلة الحقيقة وغيره بمنزلة المجاز والكلام على الحقيقة كذا ذكره شيخ الإسلام .

(وكذا إن كانت سنة) أي وكذا يكفيه مطلق النية إن كانت الصلاة سنة لأن السنة

(١) الأفضل حذف ما هنا اهـ مصححة .

في الصحيح . وإن كانت فرضاً فلا بد من تعيين الفرض كالظهر مثلاً لاختلاف الفروض ،

نفل أيضاً لكونها زيادة عبادة شرعت لتكميل الفرائض . وقوله سنة يشتمل سائر السنن وكذا التراويح . (في الصحيح) احتراز به عما ذكره بعض المشايخ لأنه لا بد من أن ينوي سنة الرسول اذ فيها صفة زائدة على النفل المطلق كما في الفرض . وفي التجنيس والاحتياط أن ينوي متابعة الرسول وبه قال الشافعي فإنه ذكر في شرح الوجيز والحلية النوافل ضربان ما يتعلق بسبب أو وقت فيشترط فيه نية فعل الصلاة والتعيين فينوي كسنة الاستسقاء والخسوف والعيد والتراويح والضحى وغيرها . وفي الرواية يتعين بالإضافة فيقول سنة الفجر أو الظهر أو العصر أو المغرب أو العشاء وفيما عداها يكفي مطلق النية .

(وإن كانت فرضاً) أي وإن كانت الصلاة فرضاً من الفرائض (فلا بد من تعيين الفرض كالظهر مثلاً) فيقول ظهر اليوم وعصر اليوم أو فرض الوقت أو ظهر الوقت فإن نوى الظهر لا غير لا يجوز (لاختلاف الفروض) لأنها متنوعة فلا يحصله التمييز . وفي المحيط لو نوى الظهر بدون ذكر اليوم والوقت لا يجوز لأنه ربما كان عليه صلاة فائتة فلا يتعين أما لو نوى فرض الوقت يجوزته وخارج الوقت لا والأولى أن يقول ظهر اليوم سواء كان الوقت خارجاً أو لا . وفي المجتبى لا بد من نية الصلاة ونية الفرض ونية التعيين حتى لو نوى الفرض لا تجزئه ، ولو نوى فرض الوقت أو فرض الظهر يجوزته ، وإن ظهر أنه خرج الوقت . والصحيح أنه لا يجوزته لو نوى الظهر لا غير . قيل لا يجوزته والأصح أنه يجوزته وإن ظهر أنه خرج الوقت فالصحيح أنه لا يجوزته . ولو نوى الظهر لا غير قيل لا يجوزته والأصح أنه يجوزته ، ذكره في فتاوى السفناقي . وعند الشافعي ينوي الظهر المفروضة . وقال ابن أبي هريرة من أصحابه يجوزته نية الظهر أو العصر كما هو مذهبنا . وفي المجتبى وفي اشتراط نية فرض الصلاة ونية استقبال القبلة اختلاف المشايخ ولم يذكره في ظاهر الرواية فعند الفضلي شرط وعند الحامدي إن أتى به فحسن وإن تركه لا يضر في الحزانة وهو الصحيح . وبعض المشايخ قالوا إن كان يصلي في المحراب فكما قال الحامدي وإن كان يصلي

وإن كان مقتدياً بغيره ينوي الصلاة ومتابعته

في الصحراء فكما قال الفضلي كذا في شرح الطحاوي . ولو نوى فرض الوقت بعدما خرج الوقت لا يجوز . وإن شك في خروجه فنوى فرض الوقت جاز . وعند الشافعي لا يجوز في أصح الوجهين . وفي جامع الكردري ينوي الجمعة ولا ينوي فرض الوقت لأنه يختلف فيه وينوي الوتر لا الوتر الواجب لأنه يختلف فيه وفي صلاة الجنازة ينوي الصلاة لله تعالى والدعاء للميت .

(وإن كان) المصلي (مقتدياً بغيره ينوي الصلاة) التي شرع فيها (ومتابعته) أي نوى أيضاً متابعة الإمام ، فإذا نوى صلاة الإمام هل تجزئه قال في الخلاصة لا تجزئه ، وقال في شرح الطحاوي أجزأه وقام مقام نيتين . وقيل يحتاج المقتدي إلى أربعة أشياء نية الصلاة وتعيينها ونية الإقتداء ونية القبلة ، والصحيح ما ذكر أولاً في المرغيناني يحتاج المنفرد إلى ثلاث نيات أولها ينوي أي هي ، ثانيها ينوي الله تعالى ، ثالثها ينوي استقبال عرصة القبلة ، والمقتدي يحتاج إلى أربع نيات الثلاثة منها تقدمت ، والرابعة ينوي أنه اقتدى بفلان ، والأفضل أن يقول من هو إمامي أو بهذا الإمام جاز ، ولا يجوز ترك نية الإقتداء ونية الإمامة للإمام ليست بشرط عند عامة الفقهاء . وقال أبو حفص الكبير والكرخي لا بد منها وبه قال أحد .

وأما نية إمامة النساء ففيها خلاف سيأتي إن شاء الله تعالى في باب الإمامة . وفي المفيد يقول المقتدي اللهم اني أريد أن أصلي فرض الوقت مستقبل القبلة مقتدياً بهذا الإمام أو بالإمام . ولو نوى الإقتداء بهذا الإمام ولم يعين الظهر أو نوى الشروع في صلاة الإمام اختلف فيه المشايخ قيل لا يجزئه والأصح أنه يجزئه . وفي المحيط لو نوى الظهر ولم ينو ظهر الوقت قيل لا يجزئه اللطوع^(١) وقيل يجزئه إذ الفائدة عارضة . ونية عدد الركعات والسجادات ليست بشرط عندنا وهو المذهب عند الشافعي وكذا نية استقبال القبلة عندهم . ولو نوى الظهر فلا فائاً وخمساً^(٢) لا تتعد صلواته عنده وعندنا تصح

(١) هكذا وردت في الأصل اه مصححة .

(٢) هكذا في الأصل وربما أراد « ثوباً خمساً » أو « قائلاً خمساً » اه مصححه .

لأنه يلزم فساد الصلاة من جهته فلا بد من التزامه . قال ويستقبل القبلة

لقوله تعالى (فولوا وجوهكم شطره) ١٥ البقرة

صلاته ويلغو نية التفسير . ولو افتتح المكتوبة فظن أنها تطوع فأتى على نية التطوع فالصلاة هي المكتوبة لأن الشرط قران العزيمة بأول العبادة إذ قرانها بجميعها متعذر ولو شرع فيها على أنها مثنية فلماذا هي أحدية لا تصح ولو ظن أنها أحدية فإذا هي مثنية يصح . وفي المبسوط والذخيرة ولو اقتدى بالإمام ينوي صلاته ولم يدر أنها ظهر أو جمعة تجزئه ، ولو لم ينو صلاته ولكن نوى الظهر والاقتداء به فإذا هو في الجمعة لا يصح لأنه نوى غير صلاة الإمام . وفي غير رواية أبي سليمان إذا نوى الإمام الجمعة فإذا هي ظهر جازت ، قال شمس الأئمة وهو الصحيح . ولو نوى الإمام ولم يخطر بباله أنه زيد أو عمرو جاز الإقتداء ، ولو نوى الاقتداء به ويظن أنه زيد فإذا هو عمرو صح . ولو قال اقتديت بزيد أو نوى الاقتداء بزيد فإذا هو عمرو لا يصح اقتدائه ، وفي الذخيرة قال مشايخنا الأفضل أن ينوي الاقتداء بعد تكبير الإمام حتى يكون مقتدياً بالمصلي ، ولو نواه حتى وقف الإمام موقف الإمامة جاز عند عامة علمائنا وبه كان يفتي الشيخ أبو اسماعيل الزاهد والحاكم عبدالرحمن ، وقال أبو سهل الكبير والفقيه عبد الواحد والقاضي أبو حزم وكثير من أئمة بخارى أنه لا يجوز . وقال الفقيه الزاهد الجوالقي ينوي الاقتداء بعد قوله الله قبل التكبير ، وإن كان الإمام قال الله أكبر قبل أن يكبروا ثم كبروا بعد قوله الله أجزأهم ، وإن فرغوا قبله ، عن أبي يوسف في رواية خلف بن أيوب عنه أنه قال إن مد الإمام التكبير وجذبه رجل ففرغ منه قبل الإمام قال يعيد بعده ولا تجزئه تلك التحريم وهذا يقتضي أنه لو مد وفرغ معه يجوز .

(لأنه يلزم فساد الصلاة من جهة الإمام فلا بد من التزامه) أي يلزم فساد صلاة المقتدى من جهة الإمام لأنه ضامن فلا بد من التزام الضرورى وضرر الفساد لا يجوز أن يلحقه بدون التزامه فيشترط نية المتابعة .

(قال) أى القدورى (ويستقبل القبلة) استقبال القبلة شرط لصحة الفرض والواجبة

إلا في حال الخوف (لقوله تعالى فولوا) وجوهكم شطره ﴿ ١٥ ﴾ البقرة أي شطر المسجد

ثم من كان بمكة ففرضه إصابه عينها ،

الحرام . وشرطه نحوه وجهته وقرىء إلى تلقاه . وعن علي رضي الله عنه شرطه قبله قال الله تعالى ﴿ فلنولينك قبلة ترضاها ﴾ ١٤٤ البقرة . ثم أمر بالتوجه شطر المسجد الحرام ، فدل على أن استقبال القبلة فرض . ويقال حينئذ كنتم في بر أو بحر وأردتم الصلاة فولوا وجوهكم تلقاه أى ثمة وجهة . وعن البراء بن عازب رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام لما قدم المدينة صلى قبل بيت المقدس ستة عشر شهراً أو سبعة عشر شهراً وكان يعجبه أن تكون قبلته قبلة البيت ، وأنه أول صلاة صلاها صلاة العصر وصلى معه قوم فخرج رجل ممن صلى معه فمر على أهل مسجد وهم راكعون وقال أشهد بالله لقد صليت مع رسول الله ﷺ قبل مكة فداروا كما هم قبل البيت . أخرجاه في الصحيحين . وقال أبو البقاء وقيل ثلاثة عشر شهراً وقيل عشرة أشهر ، وقيل تسعة أشهر ، وفي رواية أخرجاه في صلاة الصبح ويتعلق بها مسائل أصولية وفروعية .

أما الأصولية فقبلوا خبر الواحد وجواز نسخ الكتاب والسنة المتواترة عند الظاهرية وجواز نسخ السنة بالكتاب عند الشافعي وليس بظاهر وحكم النسخ لا يثبت في حق المكلف قبل بلوغ الخطاب ، وجواز مطلق النسخ ، وجواز الإجتهااد في زمان رسول الله ﷺ بالضرب منه .

وأما الفروعية فالوكيل إذا لم يعلم بعزله فهو باق على وكالته والأمة إذا صلت مكشوفة الرأس وعلمت بالعتق في أثناء صلاتها إذا سترت رأسها من غير تراخ^(١) لأنه لم يبطل ما مضى من صلاتها قبل علمها بالعتق . وجواز الإجتهااد في أمر القبلة . ومن لم يعلم بفرض الله تعالى ولم يبلغ الدعوة ولا أمكنه الاستعلام من غيره لا يلزمه الفرض قاله الطحاوي ونزلت على هذا أن من أسلم في دار الحرب أو أطراف بلاد الإسلام بحيث لا يجد من غيره شرائع الإسلام لا يجب عليه أن يقضي الصلاة والصيام وفيه خلاف الشافعي ومالك .

(ثم من كان بمكة ففرضه إصابه عينها) أي ثم المصلي الذي كان حاضراً في مكة

(١) ربما سقطت كلمة « جاز » هنا في هذا الموضع اهـ مصححه .

ومن كان غائباً ففرضه اصابة جهتها

ففرضه في استقبال القبلة ^(١) اصابة عين الكعبة سواء كان بين المصلي وبينها حائل يحدار ونحوه أم لم يكن ، حتى لو اجتهد وصلى وبان خطأه قال قال الرازي يعبد . وذكر ابن رستم عن محمد فيمن بان خطأه بمكة والمدينة أنه لا إعادة عليه وهو الأقيس . ويجب أن يكون بالمدينة والمواضع التي عرفت صلاته ^{عليه السلام} قطعاً فيها كذلك لأن قبلتها معلومة بيقين لاخباره عليه الصلاة والسلام بذلك أو نقله . وقال أبو البقاء قبلة المدينة حين وضع جبرائيل ^{عليه السلام} محراب رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} عرفه أنه مناسب الكعبة . وقيل كان ذلك بالمعينة بأن كشف الجبال وأزيلت ^(٢) الحوائل فرأى ^{عليه السلام} الكعبة فوضع القبلة عليها . وقال أبو عبد الله الجرجاني وهو شيخ القدوري الفرض اصابة عينها في حق الحاضر والغائب ذكره في الذخيرة وغيرها .

(ومن كان غائباً عنها) أي عن الكعبة (فرضه اصابة جهتها) أي جهة الكعبة لأن الطاعة بحسب الطاقة وبه قال جمهور أهل العلم منهم الثوري ومالك وابن المبارك وأحمد وإسحاق وأبو داود والمزني والشافعي في قول أخرجه الترمذي ذلك عن عمروهلي وابن عباس وابن عمر رضي الله عنه ، وفي الحلية من كان غائباً ولم يجد من يخبره بالقبلة اجتهد في طلبها . وفي فرضه قولان . قال في الإمام فرضه اصابة العين بالاجتهاد . والثاني ما نقله المزني اصابة الجهة وهو قول الباقرين من أصحابه . وفي الدراية ومن كان بمكة وبينه وبين الكعبة حائل يمنع المشاهدة كالأبنية فالأصح أن حكمه حكم الغائب ، ولو كان الحائل أصلياً كالجبل فله أن يجتهد ، والأولى أن يصعد على الجبل حتى تكون صلاته إلى الكعبة يقيناً . وفي النظم الكعبة قبلة من في المسجد الحرام والمسجد قبلة من بمكة ، ومكة قبلة الحرم والحرم قبلة العالم وبه قال مالك . قيل هذا على التقريب فأما على التحقيق فالكعبة قبلة العالم . وروى الحسن عن أبي حنيفة وجوب نية استقبال القبلة . والصحيح أن استقبالها يغني عن النية ذكره في المبسوط وغيره . وفي الذخيرة كان الشيخ أبو بكر بن

(١) محذوفة من الأصل والأفضل إثباتها .

(٢) في الأصل « ذاذابت » والصحيح ما أثبتناه .

هو الصحيح لأن التكليف بحسب الوسع ، ومن كان خائفاً يصلي إلى
أي جهة قدر لتحقيق العذر فأشبهه حالة الإشتباه ، فإن اشتبهت عليه
القبلة وليس بحضرتة من يسأله عنها اجتهد وصل

محمد بن الفضل يشترط نية الكعبة مع استقبال القبلة . وكان الشيخ أبو بكر بن حامد لا
يشترطها ، وبعضهم اختار ما قاله ابن حامد فيما إذا صلى إلى الحراب ، وما قاله الفضلي في
الصحراء . والمختار أنه لا يشترط ، وفي البدائع هو الصحيح . ولا تجزئه نية بناء الكعبة
ولا نية الحجر الأسود لأن القبلة العرصة إلى عنان السماء لا البناء لأن البناء لو وضع في
مكان آخر فصلى إليه لا يجزئه وإلى العرصة يجزئه . وكذا لو صلى على أبي قبيس يجوز
وإن لم يقابل البناء ولو نوى مقام إبراهيم أو الحجر وقد أتى مكة لا يجزئه ، وإن كان
لم يأتها وعنده المقام والحجر والبيت واحد أجزاءه قاله أبو حامد المياضي . وقال أبو نصر
لا يجزئه . وفي الجامع الأصغر لو نوى أن يصلي إلى المقام أو البيت لا يجزئه وكذا لو نوى
أن قبلته محراب مسجده لم يجزئه لأنه علامة القبلة . قال خواهر زادة لو نوى بالمقام الجهة
دون عينه لا يجزئه . قلت يشترط مسامحة القبلة .

(هو الصحيح) يعني كون فرض الغائب اصابة جهة القبلة هو الصحيح واحترز به
عن قول الشيخ أبي عبد الله الجرجاني ان فرضه اصابة عينها ويريد بذلك اشتراط نية عين
الكعبة وقد تقدم .

(لأن التكليف بحسب الوسع) وليس في وسع الغائب اصابة عينها .

(ومن كان خائفاً) من عدو أو سبع أو الفرق بأن بقي على لوح (يصلي إلى أي جهة
قدر لتحقيق العجز والعذر فلا تكلف إلى التوجه فأشبهه حالة الإشتباه) أي فأشبهه حكم
هذا الخائف حكم من اشتبهت عليه القبلة في تحقيق العذر فيتوجه إلى أي جهة قدر ، لأن
الكعبة تعتبر بعينها بل الإسلام يتحقق المقصود بالتوجه إلى أي جهة قدر .

(وإن اشتبهت عليه القبلة وليس بحضرتة من يسأله عنها اجتهد وصل) الواو في
وليس للحال وقوله من في محل الرفع لأنها إسم ليس والضمير المنصوب في يسأله يرجع إلى

لأن الصحابة رضي الله عنهم تحروا وصلوا ولم ينكر عليهم رسول الله عليه السلام

من ، وفي عنها إلى القبلة . وقوله اجتهد جواب إنما قيد بالاستنباء لأنه لو لم يشتبه لا يجوز صلاته إلى جهة التحري بل يجب التوجه إلى جهة الكعبة ، وقد يعدم من يسأله لأنه إذا كان عنده من يسأله لا يجوز صلاته بالتحري ، ويجب عليه الاستخبار . وإنما قيد بالحضرة إشارة إلى أنه لا يجب عليه أن يطلب من يسأله . وقيد بقوله اجتهد وصلى لأنه إذا صلى بدون الإجهاد لا تجوز صلاته حتى روى عن أبي حنيفة أنه يكفر لاستخفافه بالدين . وفي التوازل رجل صلى إلى غير القبلة متممداً فوافق ذلك الكعبة قال أبو حنيفة هو كافر ، وقال أبو يوسف جازت صلاته ، قال الفقيه أبو الليث القول ما قاله أبو حنيفة إن كان فعل ذلك على وجه الاعتقاد .

(لأن الصحابة رضي الله عنهم تحروا وصلوا ولم ينكر عليهم النبي ﷺ) فيه حديثان أحدهما عامر بن ربيعة أخرجه الترمذي وابن عامر عن أشعث سعيد بن سعد الثمان عن عاصم عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه عامر بن ربيعة قال كنا مع رسول الله ﷺ في سفر . زاد الترمذي في ليلة مظلمة قال قال فتغييمت السماء وأشككت علينا القبلة فصلينا وأعلمنا علماً فلما طلعت الشمس إذا نحن صلينا لغير القبلة فذكرنا ذلك للنبي ﷺ فأنزل الله عز وجل ﴿ فَأَيُّهَا تَوَلَّوْا فَمَنْ وَجَّهَ اللَّهُ ﴾ الآية ١١٥ البقرة . قال الترمذي هذا حديث ليس إسناده بذلك ولا نعرفه إلا من حديث أشعث الثمان وهو يضعف في الحديث . ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده . وزاد فيه فقال قد مضت صلاتكم وأنزل الله الآية . وقال ابن القطان في كتابه الحديث مطول بأشعث وعاصم فأشعث مضطرب الحديث منكر عليه الأحاديث وأشعث الثمان نسي الحفظ يروي المنكرات عن الثقات ، وقال فيه عمرو ابن علي وهو متروك .

والحديث الثاني عن جابر فروى من ثلاثة طرق أحدها أخرجه الحاكم في المستدرک عن محمد بن سالم عن عطاء بن أبي رباح عن جابر قال كنا مع رسول الله ﷺ في سرية فظلت لنا غيم فتحيرنا فاختلفنا في القبلة فصلى كل واحد منا على جهة فجعل كل واحد منا يخطبنا

ولأن العمل بالدليل الظاهر واجب عند انعدام دليل فوقه

يديه ليعلمه مكانه فذكرنا (١) النبي ﷺ فلم يأمرنا بالإعادة وقال لنا قد أجزأت صلاتكم . قال الحاكم هذا حديث صحيح ومحمد بن سالم لا أعرفه بعـدالة ولا جرح . وقال الذهبي محمد بن سالم يكتـى أبا سهل وهو واه ورواه الدارقطني ثم البيهقي في سننها وقال محمد بن سالم ضعيف . الطريق الثاني أخرجه الدارقطني ثم البيهقي ولفظـهما قال بعث رسول الله ﷺ سرية كنت فيها فأثينا ظلمة فلم نعرف القبلة فصولوا وخطوا خطوطاً فلما أصبحوا وطلعت الشمس أصبحت تلك الخطوط لغير القبلة ، فلما رجعنا من سفرنا سألنا النبي ﷺ عن ذلك فسكت فأنزل الله تعالى ﴿ والله المشرق والمغرب فأثينا قولوا فثم وجه الله ﴾ ١١٥ البقرة . قال ابن القطان فيه انقطاع ومجهول الحال . والطريق الثالث عن محمد بن عبد الله المرزومي عن عطاء عن جابر نحوه قال قلت في حديث جابر اختلاف لأن في أحد الطريقين كنا مع رسول الله ﷺ في سرية وفي الآخر بعث رسول الله ﷺ سرية كنت فيها قلت التوفيق بينها ان السرية كانت جديدة جرهما رسول الله ﷺ في العسكر فغن فيها جابر واعتارهم ما ذكروا ما فعلوا منها إلى عسكر النبي ﷺ سأله أو تكون القديدة لم تجمع مع رسول الله ﷺ إلا في المدينة حتى يكون قوله بعث رسول الله ﷺ سرية صادقين .

(ولأن العمل بالدليل الظاهر واجب) هو الدليل الراجح وهو غلبة الظن (عند انعدام دليل فوقه) أي فوق الدليل الظاهر . اعلم أن المجتهد في القبلة هو العالم بأدلتها وإن كان عامياً . قال تاج الشريعة ومن الأدلة المحاريب القديمة المنصوبة في كل موضع لأن نصبها كان باتفاق من الصعابة رضي الله عنهم والتابعين رحمهم الله فإن الصحابة فتحوا العراق وجعلوا القبلة لأهلها ما بين المشرق والمغرب ثم فتحوا خراسان وجعلوا قبلة أهلها بين مسوى الصيف والشتاء ، ومنهم من توفي فجعل قبره اليها من غير إنكار من أحدم وكفى باجتماعهم حجة فيلزمنا أتباعهم في ذلك .

ومن الأدلة السؤال في كل موضع عن أهله عنها لأنهم أعرف بقبلتهم عادة من غيرهم قال

(١) ربما هنا كلمة ساقطة وهي « فذكرنا ذلك للنبي » اهـ مصححه .

الله تعالى ﴿ فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ﴾ ٤٣ النحل . ومن الأدلة عند فقد هذه النجوم على ما حكى عن عبد الله بن المبارك رضي الله عنه أنه قال أهل الكوفة يجعلون الجدي خلف القضاء استقبال القبلة ، وهو نجم إلى جنب القطب يعرف القبلة . وقال ونحن نجعل الجدي خلف الأذان اليمنى . وكان الشيخ أبو منصور الماتريدي رحمه الله يقول انظر إلى مغرب الشمس في أطول أيام السنة وإلى مغربها في أقصر أيام السنة ثم دع الثلثين عن يمينك والثلث عن يسارك فتكون مستقبل القبلة ، فذلك الوضع انتهى . ويقال أدلة معرفة القبلة كثير منها الشمس من مطلعها ومغربها والقمر في سيره ومنازله والنجوم في طلوعها وأقوالها والرياح في مهاياها والأنهار في مجاريها والجبال في وجوهها والمجرة .

أما الشمس فمن أشكلت عليه القبلة وكان بالشرق يجعل الشمس خلفه في أول النهار وتلقاه وجهه ^(١) في آخره . وإن كان في المغرب فعلى العكس ، وإن كان بالشام يجعلها في أول النهار على جانبه الأيسر ، وفي آخر النهار على جانبه الأيمن . وإن كان باليمن فعلى العكس يجعلها .

وأما القمر فإنه يطلع في أول الشهر على يمينه المصلي . ويختلف مطلعته في اليمين فربما كان مع قرب شقه اليسري ^(٢) وربما كان إلى مدائرها أقرب وتطلع في ليلة ثمان وعشرين ربيعاً لحظة ثم يغيب على يسرة المصلي . وقيل في الليلة السابعة يكون في القبلة ويغيب الهلال في الليلة الأولى على مضي ستة أشباع مباحة ^(٣) .

وأما النجوم فاقوى الدلائل وأقواما القطب الشمالي وهو نجم صغير في نبات العش الصغرى بين الفرقدين في مهب الشمالي على مرتفع لا يغيب شتاء ولا صيفاً . وأكثر استدلال

(١) في الأصل « تلقاه وجه » والصحيح ما أثبتناه . اهـ مصححه .

(٢) الصحيح أن يقول الأيسر . اهـ مصححه .

(٣) هكذا في الأصل اهـ مصححه .

الناس على الجهالات في البر والبحر لكونه غير ذائل عن مكانه وحوله كواكب جلبة وخفيفة تسمى السمكة وفاس الرحي تدور حول القطب أبد القطب الرحي والفرقدان يكونان أعلاه في أول الليل ثم يتزلان عنه كلما تصرم الليل وإذا قوي نور القمر خفي ويعرف بوضعه في الفرقدين ، وأما سهيل الياني فإنه لا يرى بالأندلس ولا بخراسان لانخفاضه ، ويرى مع الفجر في آخر السماء في السادس والعشرين بين سوى بمصر ويطلع فيه ظهوره كان يصلي النبي ﷺ قبل هجرته إلى المدينة وهو ما بين الركنين الياني والعراقي ويقال القطب الشمالي في داخل السفينة عند رجل الفرقدين عند رتبة الجدي وهو مقابل القطب الجنوبي والقطب الذي بين الجدي والفرقدين يكون خلف أذن المصلي اليمنى إذا كان بالمشرق ، وخلف أذنه اليسرى إذا كان بالغرب ، وبين كتفيه إذا كان بالشام ، وخلف كتفه اليسرى إذا كان بأرض جصة وغروب نبات نمش خلفه وظهره ومطلع العقرب تلقاء وجهه ويصلي أهل ديار مصر على حد استوان مشرق الشتاء إلا أهل استوان فإنها أشد سريماً من البلاد الشمالية تقرب من الجنوب والقطب قبالة وجهه إذا كان باليمن .

وأما الرياح الأربعة ريح الشمال والجنوب والصبا والدبور فيقابل أركان الكعبة فالصبا شرقية تقابل الركن العراقي الذي به الحجر الأسود سميت الصبا لأنها تصير إلى وجه الكعبة ومهبها ما بين الركن الياني والركن العراقي إلى مصلى آدم ﷺ وهو وسط الكعبة والشمال شامية تقابل الركن الشامي والركن الغربي . والدبور غربية لأنها تقابل الركن العراقي ومهبها حيال الميزاب إلى ما بين الركن الياني والغربي سميت بالدبور لأنها تأتي من دبر الكعبة . والجنوب جبالية لأنها تقابل الركن الياني . مهبها حيال الركن الغربي والركن الياني إلى مصلى النبي عليه الصلاة والسلام قبل الهجرة ، وسميت الجنوب لأنها تستقبل الجانب الأيمن من الكعبة فالصبا تقابل الدبور والشمال تقابل الجنوب وكل ريح بين ريحين من هذه الرياح الأربعة تسمى ريحاً .

وأما الأنهار والمياه فإنها تحل جارية من يمنة المصلي إلى يسرته على انحراف قليل يقرب

والاستخبار فوق التحري فإن علم أنه أخطأ بعدما صلى لا يعيدها .
وقال الشافعي رحمه الله يعيدها إذا استدبر لتيقنه بالخطأ

من كتفه اليمنى وتنفذ من الماء في اليسرى كدجلة والفرات والنهران وغيرها من الأنهار أحدهما بخراسان ، والأخرى بالشام يسمى العاصي ويقال لهما العارض لأنها يخالفان لجريان الماء لأنها يجريان عن يسرة المصلي إلى يمينه ولا اعتبار بالأنهار المحدثنة والسواقي لأنها بحسب الحاجات ، ونيل مصر أيضاً يجري إلى الشمال على خلاف الأنهار .
وأما الجبال فوجوهها مستقبل البيت .
وأما المجرة فإنها تكون ممتدة على كتف المصلي اليسرى إلى القبلة ثم تلتوي رأسها حتى يصير آخر الليل على كتفه اليمنى .

وقال المرغيناني قيل قبلة البشر الكعبة ، وقبلة أهل السماء البيت المعمور وقبلة الكرويين الكرسي ، وقبلة حملة العرش العرش ومطلوب الكل وجه الله تعالى .

(والاستخبار فوق التحري) أي طلب خبر القبلة من غيره فوق التحري إذا كان الخبر بذلك الموضع وأما إذا كان مسافرين لا يلتفت إلى الخبر ، وفي التحفة إذا كان في المفازة والسماء مضحكة وله علم بالاستدلال بالنجوم على القبلة لا يحوز له التحري ، والتحري في اللغة طلب أحد الأمرين وهو أولاهما وفي الشرع يقع على أخف الأمرين وأولاهما بغالب الرأي عند تعذر الوقوف على حقيقته . قلت الخبر قد يكون حجة على أنفع فلذلك قلنا أن الاستخبار فوق التحري كما في خبر رواية الهلال ورواية الحديث والتحري حجة حقة لا في غيره ولا يحوز التحري مع المحاريب ، وقال النووي أحب اعتمادها ولا يجوز معها الاجتهاد وقال ونقل إلى صاحب الشامل إجماع المسلمين على هذا .

(فإن علم أنه أخطأ بعدما صلى لا يعيدها) أي الصلاة التي صلاها وبه قال مالك وأحمد والمزني .

(وقال الشافعي يعيدها إذا استدبر) وهو ظاهر مذهبه وقوله الآخر كذهبننا .
وفي الحلية هو المختار وقيد بالاستدبار لأن في التيامن والقياس لا يعيد اتفاقاً (لتيقنه بالخطأ) وتمكنه من اداء الفرض بيقين فيعيد كما لو تحرى في ثوبين أحدهما نجس ثم طهر

ونحن نقول ليس في وسعه إلا التوجه إلى جهة التحري والتكليف مقيد بالوسع

بعد الصلاة في أحدهما بالتحري أنه نجس فيها أنه يعيد الصلاة إجماعاً ، وكذا التحري في الأواني قلنا الاجتهاد يقوم مقام اصابة الكعبة عند المعجز عن التوجه إلى عينها بخلاف الثوب النجس والماء النجس إذا تنجس ما أقيم مقامه الظاهر فظاهر . ولأن الحاجة إلى الاجتهاد في القبلة أمس إذ لولاه لما صحت الصلاة أصلاً بخلاف الثوب والماء فإنه يمكنه أن يصلي عارياً وبالتيمم للصلاة وجود بدونها .

(ونحن نقول ليس في وسعه إلا التوجه إلى جهة التحري) إذ ليس في وسع هذا المجتهد إلا التوجه ^(١) إلى جهة التحري لأن المقصود من طلب الجهة رضاه الله عنه لا حين الجهة إلا أنه أمر بالطلب تحقيق معنى الابتداء والابتداء قد تم بالتحري فسقط عنه ما لزمه من الفرض .

(والتكليف مقيد بالوسع) قال الله تعالى ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾ ٢٨٦ البقرة . قال الأكل قيل هذا لا يصح جواباً للشافعي الخ . قلت هذا هو كلام السفناني فإنه قال فإن قلت هذا التعليل لا يكون جواباً كما ذكره الشافعي فإن له أن يقول سلمنا ان التكليف مقيد بالوسع لكن هذا حال العمل فإن له أن يعمل حال توجه الخطاب بالعقل لما في وسعه ولا يأثم بما فعل عند ظهور الخطأ فأما إذا ظهر خطأ يقيناً فكان فعله كلاً فعمل في حق وجوب الإعادة كما في التحري في ثوبين أحدهما نجس فإنه يعيد الصلاة هنا . وملخص جوابه بأن القبلة من قبيل ما يحتمل الانتقال لأنها انتقلت من بيت المقدس إلى الكعبة ومن الكعبة إلى الجهة ومنها إلى سائر الجهات إذا كان راكباً ، فان فعل حينما توجهت إليه راحلته فبعد ما صلى إلى الجهة بالتحري إذا تحرك رأسه فينتقل فرض التوجه إلى تلك الجهة ، فكما يبدل الرأي فيه بمنزلة الفسخ فيعمل به في المستقبل ولا يعمل به بطلان ما مضى كما في للنسخ الحقيقي بخلاف النجاسة ونحوها مما لا يحتمل الانتقال من محل إلى محل

(١) في الأصل غير واضح وربما هذا ما قصده المؤلف وهذا ما يدل عليه الموضوع .

وإن علم ذلك وهو في الصلاة استددار إلى القبلة لأن أهل قباء لما سمعوا
بتحول القبلة استدداروا كهيأتهم في الصلاة واستحسنه النبي عليه
السلام ، وكذا إذا تحول رأيه إلى جهة أخرى توجه إليها

فلم يحركه العمل إلا بظاهر ما أدى إليه تحريه ، فاذا ظهر ما هو أقوى منه أبطله لأنه
غير قابل للانتقال .

(فان علم ذلك) يعني خطأه (وهو في الصلاة) أي والحال أنه في نفس الصلاة
(استددار إلى القبلة) بلا استئناف (لان أهل قباء لما سمعوا بتحول القبلة استدداروا
كهيأتهم واستحسنه النبي عليه الصلاة والسلام) هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم
عن مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر قال بينما الناس في صلاة الصبح بقباء إذا
جاءهم آت فقال ان رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآنًا وقد أمرنا أن نستقبل القبلة
فاستقبلوها ، وكانت وجوههم إلى الشام فاستدداروا إلى الكعبة ، وأخرج مسلم عن أنس
وفيه وهم ركوع في صلاة الفجر ، وأخرج البخاري عن البراء قال كان رسول الله ﷺ
يمعجه أن تكون قبلته قبل البيت فانه صلى أول صلاة صلاها العصر ومعه قوم . الحديث .
وفي لفظ آخر له وهم ركوع في صلاة العصر . وروى ابن سعد عن الواقدي ثنا عمر بن
صالح مولى القومة قال سمعت محمد بن عبد الله بن سعد يقول صليت القبليتين مع رسول
الله ﷺ فصرفت القبلة إلى البيت ونحن في صلاة الظهر فاستددار رسول الله ﷺ
واستدرا معه .

قوله بقباء بضم التثافي أو المدقرية من قرى المدينة قال أبو حاتم من العرب من يصرفه
ويجعله مذكراً ، ومنهم من يؤنثه فلا يصرفه .

قوله استدداروا أي أمروا من الدوران . وفي الكافي كيفية الاستدارة أن يبدأ من
الجانب الأيمن لا من الجانب الأيسر .

(وكذا إذا تحول رأيه إلى جهة أخرى توجه إليها) صورته صلى بالتحري ركعة إلى
جهة ثم تبين خطأه في الصلاة حول وجهه إلى تلك الناحية وبقي على الأول ولا يجب عليه

لوجوب العمل بالاجتهاد فيما يستقبل من غير نقض
المؤدى قبله ومن أم قوماً في ليلة مظلمة فتحرى القبلة
وصلى إلى المشرق وتحرى من خلفه

شيئاً فيها ، وبه قال ابن أبي موسى والأسدي من الحنابلة (لوجوب العمل بالاجتهاد فيما
يستقبل من غير نقض المؤدى قبله) المؤدى بفتح الدال . قوله قبله أي قبل تحريره إلى
جهة أخرى وهو في الصلاة ، لأن تبدل الرأي بمنزلة النسخ فيعمل في المستقبل لا في الماضي
كما في النسخ . وكذلك الأمة اعتقت في الصلاة انها تأخذ قناعاً وتبني ، ولو شك وصلى من
غير تحري فهو على الفساد ما لم تبين الصلوات بعد الفراغ . ولو علم في الصلاة أنه أصاب
القبلة فعليه أن يستقبل صلاته لأن حاله قويت بالعلم وبناء القوي على الضعيف لا يجوز
ذكر ذلك الأسبجاني والمرغيناني . وروي عن أبي يوسف جواز البناء ، ولو كان في
الرواية إلى جهة فكرها وصلى إلى غيرها فانه لا تجوز صلاته وإن أصاب القبلة ، لأنه
تولت القبلة المتعينة عليه ، وكذا لو أصاب في أثناءها يستقبل . وفي رواية أبي سليمان عن
أبي يوسف أنه يحزئه لأنه أدرك المطلوب من الاجتهاد . وفي المحيط لو كان بحضرتك من
يسأله عنها فصلى بالتحري لا يحزئه إلا إذا أصاب القبلة لحصول المقصود ولو قام إلى الصلاة
إلى جهة من غير شك ثم شك بعد ذلك فهو على الجواز حتى يعلم يقيناً فساد فتنجب عليه
الاعادة وإن علم فيها استقبل صلاته ، ولو صلى بالتحري في أحد ثوبين ثم تحول تحريه إلى
الثوب الآخر فكل صلاة صلاها في الثوب الأول يحزئه ، وإن علم النجاسة في الثوب الأول
أعاد . وفي المرغيناني صلى بالتحري في المفازة والسماء مصحبة وهو لا يعرف النجوم
فتبين أنه أخطأ القبلة ، قال ظهير الدين يجوز وقال غيره لا يجوز . وفي فتاوى السفناقي
يحزئه ولم يقع تحريره على شيء قبل يؤخر الصلاة ، وقيل يصلى إلى أربع جهات وقيل بخير .
وفي المحيط دخل مصرأ وعاير المحاريب لا يتحرى وبه قال الشافعي ، ولو دخل مسجداً
لا محراب له وبحضرته أهله لا يحزئه التحري إلا إن أصاب ، ولو سألهم ولم يخبروه
فتحرى وصل جاز .

(ومن أم قوماً في ليلة مظلمة فتحرى القبلة وصل إلى المشرق وتحرى من خلفه

فصلى كل واحد منهم إلى جهة وكلهم خلفه لا يعملون ما صنع الإمام
أجزأهم لوجود التوجه إلى جهة التحري وهذه المخالفة غير مانعة
كما في جوف الكعبة ومن علم منهم بحال الإمام تقصد صلاته لأنه
اعتقد أن إمامه على الخطأ. وكذا لو كان متقدماً على الإمام
لتركه فرض المقام.

وصلى كل واحد منهم إلى جهة وكلهم خلفه لا يعملون ما صنع الامام أجزاءهم)
أى الصلاة فان قلت قوله لا يعملون ما صنع الامام مشكل لأنه يجوز أن يعملوا حال
الامام بصوته لأنهم في صلاة الليل بدليل قوله في ليلة مظلمة قلت يحتمل أن يكون الصلاة
قضاء أو يترك الامام الجهر ناسياً أو يكونوا قد عرفوا الامام بصولة (١) أنه قدامهم ولكن
لم يميزوا من صوته إلى أى جهة توجه .

(لوجود التوجه إلى جهة التحري) وجهة التحري هي المتينة وقد وجدت (وهذه
المخالفة غير مانعة) لأن جهة تحرى كل واحد قبله له فلا بأس بالاختلاف .

(كما في جوف الكعبة بالجماعة) فانه لا يضر فكذا ذاك وبه قال الشافعي . وقال
بعض أصحابه عليهم الاعادة كذا قال الاترازي وأخذ عنه الأكل .

(ومن علم منهم) أى من القوم المقتدين (بحال الامام تقصد صلاته) قال السفناقي
وهذا اللقيد وهو علم المقتدي حال كونهم مأمومين ليس بلزوم في سبق فساد صلاتهم فانه
لو علم حال الامام قبل الاقتداء بالحكم كذلك ، وإن كان الامام في وقت الاقتداء على
الصحة قال الأكل فيه نظر لأن قوله ومن علم منهم حال إمامه أعم من أن يكون علم قبل
الاقتداء به أو بعده ، قلت في نظره مخالفة إمامه في الكعبة لأن صلاة الكل إلى القبلة .
(وكلنا لو كان متقدماً عليه) أى فكذا الحكم لو كان المأموم متقدماً على الامام (لتركه
فرض المقام) أى لترك المأموم فرض مقامه وهو تأخره عن الامام .

(١) ربما قصد بصوته اه مصححه .

باب في صفة الصلاة : فرائض الصلاة ستة

(باب في صفة الصلاة) أي هذا الباب في بيان صفة الصلاة . ولما فرغ من ذكر الوسائل وهي الشروط والأسباب شرع في بيان ما هو المقصود من ذكره وهو صفة الصلاة والوصف والصفة مصدران كالوعد والعدة والوزن والزنة من يصف وصفاً وصفة من باب فعل يفعل بفتح العين من الماضي وكسرها في المستقبل . وأصل يصف يوصف حذف الواو لوقوعها بين الياء والكسرة وأصل صفة وصف حذف الواو تبعاً لفعله وعوض عنها التاء فصار صفة على وزن عدة ، وجعلت التاء في آخره لأن العوض لا يكون موضع المعوض فان قلت ما تقول في تحمة وراث فان أصله رخة ووراث . قلت هذا بدل وليس بمعوض كما عرفت في موضعه . فان قلت لم لا يجوز أن يقول وحدة لئلا يلزم الجمع بين المعوض والمعوض ، فان قلت ما تقول في وجهة مع أن فيه الجمع بين المعوض والمعوض قلت هذا ليس بمصدر جار على فعله ، ويجوز أن يقال وإن كان مصدرأ لم يحذف منه المعوض تليها على أصله كما في قود واستحوذ . ثم ان الصفة والوصف مترادفان عند أهل اللغة وعند المتكلمين الوصف كما في قولك زيد عالم وإلحاقه بالموصوف أعني المعنى القائم بذاته . فان قلت قال باب صفة الصلاة ولم يقل باب وصف الصلاة . قلت ظهر لك جوابه بما ذكرنا إن كنت في ذكر منه . وقال الأكل الظاهر أن المراد بالصفة هنا الهيئة الحاصلة للصلاة بأركانها وعوارضها . قلت ليس المراد الحاصلة وإنما المراد وصف تلك الهيئة ، والوصف هو لفظ الواصف مدلوله فأطلق الصفة وأريد به الوصف إطلاقاً لاسم المدلول على الدال . فان قلت ما هذه الاضافة في صفة الصلاة قلت إضافة الجزء إلى الكل لأن كل صفة من هذه الصفات جزء الصلاة فان قلت الصفة عرض والصلاة كذلك فكيف يقوم العرض بالعرض ، قلت جاز أن يوصف العرض بالصفات الذاتيتين كاللونية واستحالة البقاء فيقال السواد عرض ولون مستقبل البقاء ، وإنما لا يوصف بالصفات الزائدة على الذات كالبقاء والحياة والقدرة مع أن الأفعال الشرعية لها حكم الجواهر فلذلك يوصف بالصحة والفساد والجواز والبطلان ونحو ذلك على أن هذا الباب مختلف فيه .

(فرائض الصلاة ستة) الفرائض جمع فريضة وهي ما ثبت بدليل قطعي لا شبهة

التحرية

فيه ، قوله ستة أي ستة أشياء وكان ينبغي أن يقول ست لأن تأنيث ما تعدد من الثلاثة إلى العشرة بخلاف تأنيث سائر الأسماء فيقال للمذكر بتاء التأنيث وللمؤنث بدون التاء تقول ثلاثة رجال وثلاث نسوة إلى عشرة رجال وعشرة نسوة وفي بعض النسخ فرائض الصلاة ستة وهي على القياس وتؤول النسخة الأولى على أن المراد بالفرائض الفروض جمع فرض والمراد من الصلاة الفرض لأن القيام في النافلة ليس بفرض ، فان قلت لم لم يقل أركان الصلاة قلت لأن الفرض أعم من الأركان ، لان الفرض يطلق على الركن والشرط أيضاً ، وأيضاً لو قال أركان الصلاة لكان خرج منها التحرية لانها شرط على قول عامة المشايخ لا ركن . ونقل عن فخر الاسلام أنها ركن ولذلك اختلفوا في ركنية القعدة الأخيرة . فان قلت فعلى هذا كان ينبغي أن يذكر التحرية مع الشروط ، قلت إنما هو ذكرها مع الأركان لشدة اتصالها بالصلاة فحيث ينفك عنها وليست كسائر الشروط ، فان قلت كيف ينبغي أن يكون الفروض سبعة لان الخروج عن الصلاة بفعل المصلي فرض ، قلت أراد بها الفرائض التي اتفق عليها أصحابنا الثلاثة على أن الكرخي نقل عن أبي حنيفة أنه ليس بفرض . والشرط ما يتوقف عليه المشروط وهو خارج عن ماهيته . والركن ما يتوقف عليه وهو داخل في ماهيته والفرض أعم منها .

ونقل عن مولانا حميد الدين رحمه الله يشترط لثبوت الشيء ستة أشياء العين وهو عبارة عن ماهية الشيء والركن وهو عبارة عن جزء الماهية والحكم وهو الاثر الثابت به والمحل والشرط والسبب . فالعين الصلاة ههنا والاركان القيام والقراءة إلى آخر ما ذكر والمحل الادمي المكلف والشرط ما تقدم من طهارة البدن والثوب وغير ذلك والسبب الاوقات .

(التحريم) أي أول الفرائض التحريمية وهي تكبيرة الإفتتاح . والتحريمية جعل الشيء محرماً ، والهاء فيها لتحقيق الاسمية قاله الأكل أحسن من صاحب الدراية ، قلت الظاهر أن يكون للأفراد ، وإنما اختصت التكبيرة الأولى بهذا الاسم لأنها تحرم الأشياء المباحة قبلها بخلاف سائر التكبيرات كذا في المستصفي .

لقوله تعالى (وربك فكبر) ٣ المدثر والمراد به تكبيرة الافتتاح والقيام لقوله تعالى (وقوموا لله قانتين) ٢٣٨ البقرة

(لقوله تعالى ﴿ وربك فكبر ﴾ ٣ المدثر والمراد تكبيرة الافتتاح) الفاء فيه للتنبيه كأنه قال والذي ربك فكبر . وقال الأكمل دخلت الفاء لمعنى الشرط كأنه قال أي شيء كان فلا تدع تكبيرة . وقلت نقله عن الكشاف ، والامر للوجوب وإلا لكان يجب فيه إلا في افتتاح الصلاة والمعنى على الحقيقة خص ربك بالتكبير وهو الوصف بالكبرياء وأن يقال الله أكبر .

اعلم أنه ثبت فرضية التكبيرة الاولى بالكتاب والسنة والإجماع أما الكتاب فقوله تعالى ﴿ وذكر اسم ربه ﴾ (١) فصلی ﴿ ١٥ الاعلى نزلت هذه الآية في التكبيرة الاولى وقوله تعالى ﴿ وربك فكبر ﴾ ٣ المدثر والمراد به في الصلاة إذ لا يجب خارج الصلاة بإجماع أهل التفسير .

أما السنة فما روي عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال عنه قال مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم . رواه الترمذي وابن ماجه على ما ذكره إن شاء الله تعالى .

وأما الإجماع فلأنه لم يخالف أحد في وجوبه كذا في مبسوط شيخ الاسلام قلت ما ذكر في مبسوط السرخسي أنه التكبير فلا بد فيه للشروع في الصلاة إلا على قول أبي بكر الاصم واسماعيل بن علي فإنها يقولان يصير تنازعا بمجرد النية والاذكار التكبيرة والقراءة عندهما ونية الصلاة والمراد تكبيرة الافتتاح أي بإجماع أئمة التفسير . ولأن سائر التكبيرات ليس بفرض بالإجماع فتحين هذا الفرضية فلا يؤدي إلى تعطيل النص .

(والقيام) الفريضة الثانية هي القيام في الصلاة الفرض لان القيام في النافلة ليس بفرض على ما تقدم (لقوله تعالى ﴿ وقوموا لله قانتين ﴾) ٢٣٨ البقرة وجه الاستدلال ان الله تعالى عز وجل أمر بالقيام والامر للوجوب وليس القيام واجبا خارج الصلاة فكان

(١) في الاصل « ربك » اهـ مصححه .

والقراءة لقوله تعالى (فاقراءوا ما تيسر من القرآن) ٢٠ المزمّل
والركوع والسجود لقوله تعالى (اركعوا واسجدوا) ٧٧ الحج
والقعدة في آخر الصلاة مقدار التشهد

واجباً فيها ضرورة ، والنقل خارج لعدم تناول الامر اليه . قوله قانتين حال من الضمير
الذي في قوموا ، ومعناه ساكتين وتاركين الكلام ، يدل عليه حديث زيد بن أرقم رضي
الله عنه قال كنا نتكلم في الصلاة حتى نزل قوله تعالى ﴿ وقوموا لله قانتين ﴾ فأمرنا
بالسكوت ونهينا عن الكلام رواه الجماعة غير ابن ماجة ، وقيل معنى القنوت الطاعة
لقوله تعالى ﴿ القانتين والقانتات ﴾ ٣٥ الاحزاب . وقيل القنوت الخشوع أي خاشعين .
وعن ابن عمر رضي الله عنه القنوت طول القيام في الصلاة .

(والقراءة) أي الفريضة الثالثة قراءة القرآن (لقوله تعالى ﴿ فاقراءوا ما تيسر من
القرآن ﴾ ٢٠ المزمّل) وجه الاستدلال أنه أمر بالقراءة والأمر للوجوب فلا وجوب
خارج الصلاة بالإجماع فثبت في الصلاة والاعتبار كما تقدم عن أبي بكر الأصم أن القراءة
ليست بفرض في الصلاة لأنه خرق للإجماع ، وكذا نقل عن الحسن ، وسيجيء مزيد من
الكلام في آخر باب النوافل ، وكذلك يجيء هل هي فرض في جميع الصلاة أو ههنا . ثم
الأمر بالقراءة أعم من أن تكون قراءة الفاتحة أو غيرها ، فلأن تشترط قراءة الفاتحة
للجواز لأن مطلق القراءة كما يوجد في ضمن الفاتحة يوجد في ضمن غيرها من السور .

(والركوع) أي الفريضة الرابعة الركوع (والسجود) أي الفريضة الخامسة
السجود (لقوله تعالى ﴿ واركعوا واسجدوا ﴾ ٧٧ الحج) الواو في قوله واركعوا سهو
لأنها ليست من القرآن وجب الاستدلال على ما مر الآن وقيل كان الناس أول ما أسلموا
يسجدون بلا ركوع ويركعون بلا سجود فأمرُوا أن تكون صلاتهم بركوع وسجود لقوله
تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم ﴾ ٧٧ الحج . أي اقصدوا
بعبادتكم في ركوعكم وسجودكم وجه الله تعالى كذا قال الزخشري .

(والقعدة في آخر الصلاة) أي الفريضة السادسة القعود في آخر الصلاة (مقدار
التشهد) أي مقدار ما يأتي فيه بكلمتي التشهد ، والأصح قدر ما يمكن فيه من قراءة

لقوله عليه السلام لابن مسعود رضي الله عنه حين علمه التشهد إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك

التشهد إلى قوله عبده ورسوله ، وذكر القولين في الينايع . وقال في المحيط هو من جملة الفروض دون الأركان وبه قال الشافعي وأحمد وغيرهما ، وقيل هو سنة وبه قال مالك (لقوله عليه السلام لابن مسعود رضي الله عنه حين علمه التشهد إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك) أخرجه أبو داود في سننه حدثنا عبد الله بن محمد السنبلي ثنا زهير ثنا الحسن عن القاسم بن محمد قال أخذ علقمة بيدي فحدثني أن عبد الله بن مسعود أخذه بيده وأن رسول الله ﷺ أخذ بيد عبد الله فعلمه التشهد في الصلاة فذكر مثل حديث دعاء الأعمش إذا قلت هذا أو قضيت هذا فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد ، وكذا رواه أحمد في مسنده ثنا الفضل بن دكين الملاي ويحيى بن آدم قال حدثنا زهير بن معاوية بن خديج به فذكر التشهد بحروفه وفي آخره فإذا قلت هذا فقد قضيت ما عليك إن شئت أن تقوم فقم . وقول أبي داود فذكر مثل دعاء حديث الأعمش أراد به ما رواه أولاً ، حدثنا مسدد ثنا يحيى عن سليمان الأعمش قال حدثني سفيان بن سليمان عن عبد الله بن مسعود قال إذا جلسنا مع رسول الله ﷺ في الصلاة قلنا السلام على الله قبل عادة السلام على فلان وفلان فقال رسول الله ﷺ أتقولوا السلام على الله فإن الله هو السلام ، ولكن إذا جلس أحدكم فليقل التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، وأنكم إذا قلتم ذلك أصاب كل عبد صالح في السماء والأرض أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ثم يتخذ أحدكم من الدعاء أعجب فيدعو به .

ثم اعلم أن أصحابنا استدلوا بالحديث الذي ذكره في الكتاب في المسائل الأولى استدلوا به على فرضية القعدة الأخيرة وذلك لأنه عليه الصلاة والسلام علق الصلاة بالقعود وما لا يتم الفرض إلا به فهو فرض وهو حجة على مالك حيث لم يفرض القعدة الأخيرة .

فإن قلت كلمة أو لأجل السبق وليس فيه دلالة على ما ادعيت ، قلت معناه إذا قلت هذا وأنت قاعد أو قعدت ولم تقل فصار الخبر في القول لا في الفعل إذ الفعل ثابت في

الحالين ، وتحقيق وجه الاستدلال به أنه عليه السلام علق تمام الصلاة بالفعل قراءة ولم يقرأ لأنه علق بأحد الأمرين من قراءة التشهد والقعود وأحدهما وهو القراءة لم تشرع بدون الآخر حيث لم يفعله رسول الله ﷺ إلا فيه وانمقد على ذلك الإجماع فكان الفعل موجوداً على تقدير القراءة البتة وكان هو المعلق به في الحقيقة لاستلزامه الآخر وكلما علق بشيء لا يوجد بدون الفعل وتام الصلاة واجب وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب فالقعدة (١) واجبة أي فرض فإن قلت هذا خبر واحد وهو بظاهره لا يقيد الفرضية فكيف مع هذا التكلف العظيم ، قلت إن قوله تعالى ﴿ أقيموا الصلاة ﴾ ٤٣ البقرة مجمل وخبر الواحد لحق بياناً له والمجمل من الكتاب إذا لحقه البيان الظني يقيد الفرضية لأن الحكم بعده يكون مضافاً إلى الكتاب لا إلى البيان في الصحيح . فإن قلت لم لا يكون الأمر في القراءة ويكون فرضاً ، قلت لأن نص القراءة ليس بمجمل بل هو خاص فتكون الزيادة عليه نسخاً بخبر الواحد وهو لا يجوز . وهنا جواب آخر وهو أن خبر الواحد إن كان متعلقاً بالقبول جاز إثبات الركنية به فبالطريق الأولى أن يثبت به الفرضية لأن درجات الركنية أعلى ، وقد بينا ركنية الوقوف بعرفات لقوله عليه السلام الحج عرفات ، والوقوف معظم أركان الحج لا محالة والقعدة الأخيرة فرض والمصنف صرح به حيث ذكرها في الفرائض فجاز أن تثبت بخبر تلقي بالقبول ، وذكر في الإيضاح أما القعدة الأخيرة فمن جملة الفروض وليست من الأركان ، لأن ركن الشيء ما يفسر به ذلك الشيء ، وتفسير الصلاة لا تقع بالقعدة وإنما يقع بالقيام والقراءة والركوع والسجود ، وجه القعدة من جملة الأركان لتوقف الحث عليها ، وإنما تقدمت الركنية في القعدة لأنها اعتبرت بغيرها لا بعينها لأن الصلاة التعظيم وهو بالقيام وزاد وبالركوع ويتناهى بالسجود والقعدة للخروج فافهم فإن قلت هذا الكلام أعني قوله إذا قلت هذا اه مدرج وليس من كلام النبي ﷺ فقال البيهقي بين ذلك سبابة بن سوار في رواية عن زهير بن معاوية وفصل كلام ابن مسعود من كلام النبي ﷺ وهو أصح من قول من جملة من كلام النبي ﷺ . ورواه ابن ثوبان عن الحسن بن الحر أنه من كلام ابن مسعود رضي

(١) في الأصل للقعدة . اه مصححه .

الله عنه . وقال ابن حبان بعد أن أخرج هذا الحديث في صحيحه وقد أوم هذا الحديث من لم يحكم الصناعة أن الصلاة على النبي ﷺ ليست بفرض فإنه قوله إذا قلت هذه زيادة أخرجها زهير بن معاوية في الخبر عن الحسن بن حريم قال ذكر بيان أن هذه الزيادة من قول ابن مسعود لا من قول النبي ﷺ وأن زهيراً أدرجه في الحديث ، ثم أخرجه عن ابن ثوبان عن الحسن بن الحر عن القاسم بن محتمرة به سنداً ومتمناً وفي آخره قال ابن مسعود فإذا فرغت من صلاتك فإن شئت فاثبت وإن شئت فانصرف . ثم أخرجه عن حسين بن علي الجعفي عن الحسن بن الحر ^(١) وفي آخره قال الحسن وزاد محمد بن ابان بهذا الإسناد قال فإذا قلت هذا فان شئت فقم قال محمد بن ابان ضعيف . وقال الدارقطني في سننه هذان أخرجا هذا الحديث هكذا أدرجه بعضهم في الحديث عن زهير ووصله بكلام النبي ﷺ وفصله سبابة بن سوار عن زهير يجعله من كلام ابن مسعود وهو أشبه بالصواب . قلت الجواب عن جميع ما ذكره من وجوه . الأول أن أبا داود روى هذا الحديث وسكت عنه ولو كان فيه ما ذكره لبيته لأن عاداته في كتابه أن يلوح على مثل هذه الأشياء . الثاني أن أبا زيد الدبوسي من عم هو وغيره وأن هذه الزيادة رواها أبو داود الطيالسي . وروى ابن داود الغتي وهم ^(٢) بن القاسم ويحيى بن أبي بكر كثير ويحيى ابن يحيى النيسابوري في آخرين متصلاً فرواية من رواه مفصلاً لا يقطع بكونه مدرجاً لاحتمال أن يكون نسبه ثم ذكره فسمعه هؤلاء متصلاً وهذا منفصلاً ، وجدنا في كتاب النسائي من حديث الافريقي عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ أنه قال إذا حدث ^(٣) الرجل في آخر صلاته قبل أن يسلم فجازت صلاته . الثالث أن عبد الرحمن بن ثابت الذي ذكره البيهقي قد ضعفه ابن معين هو بنفسه ذكره في باب التكبير . أربماً وكذلك عنان

(١) وردت قبلاً الحرو وهنا الحرية والصحيح نقلاً عن تقريب التهذيب الحر كما أثبتناه . اهـ مصححه .

(٢) ربما قصد هشام . اهـ مصححه .

(٣) الصحيح إذا أحدث . اهـ مصححه .

علق التمام بالفعل قرأ أو لم يقرأ .

ابن الربيع الذي روى عن عبد الرحمن بن ثابت ضعفه الدارقطني وغيره فمثل هذا لا يعمل رواية الجامع الصغير الذي جعلوا هذا الكلام بالحديث وعلى تقدير صحة السند الذي روى فيه موقوفاً ، فرواية من وقف لا يعمل بها رواية من رفع لأن الرفع زيادة مقبولة على ما عرف من مذاهب أهل الفقه والأصول فيحمل على أنه ابن مسعود رضي الله عنه سمعه من النبي ﷺ فرواه بذلك مرة وأفتى به مرة أخرى وهذا أولى من جملة من كلامه ، إذ فيه تخطئة الجماعة الذي وصلوا . ولئن سلمنا وصوله الوهم في رواية من أدرجه لا يمتنع أن يكون الوهم من زهير بل ممن رواه عنه موقوفاً ، والثانية أن هذا ينافي فرضية الصلاة على النبي عليه السلام في الصلاة لأنه عليه الصلاة والسلام علق التمام بالقول وهو حجة على الشافعي وأيضاً أنه ﷺ علم التشهد لعبد الله بن مسعود ثم أمره عقبة أن يتخذ من الدعاء ما شاء ولم يعلم الصلاة عليه ولو كانت فرضاً لعله ، إذ موضع التعليم لا يؤخر لبيان الواجب . وأيضاً علم النبي ﷺ الاعرابي أركان الصلاة ولم يعلمه الصلاة عليه ولو كانت فرضاً لعله . وكذا لم يرو في تشهد أحد من الصحابة فمن أوجبها فقد خالف الآثار . وقد قال جماعة من أهل العلم أن الشافعي خالف الإجماع في هذه المسألة مقتدى به منهم ابن المنذر وابن جرير الطبري والطحاوي وسيأتي مزيد الكلام فيه . الثالثة أن هذا ينافي فرضية السلام في الصلاة لأنه عزم أمر المصلي بعد القعود بقوله إن شئت أن تقوم وإن شئت أن تقعد وهو حجة على الشافعي أيضاً حيث افترض السلام . الرابعة استدلل به أبو يوسف ومحمد في المسائل الاثني عشرية أن الصلاة لا تبطل فيها لأنه ﷺ علق تمام الصلاة بالقعود ولم يعلق عليه شيء . واعترض العوارض قبل السلام كاعراضها بعد .

(علق التمام بالفعل) أي علق ﷺ إتمام الصلاة بالفعل (قرأ أو لم يقرأ) قرأ التشهد أو لم يقرأ فكان الفعل هو اللازم دون القول لأن الفعل أقوى من القول فكان اعتباره أولى بدليل أن القادر على الفعل والعاجز عن القول يلزمه الفعل كالامي والماجز عن الفعل والقادر على القول لا يلزمه القول كالعاجز عن القعدة فتعلقت الفرضية بالأقوى وهو الفعل دون القول ، ولأنه ثبت باتفاق الاخبار أنه ﷺ ما سلم إلا بعد القعدة

قال وما سوى ذلك فهو سنة أطلق اسم السنة وفيها واجبات كقراءة الفاتحة
وضم السورة معها

والامر بالصلاة مجمل فيكون فعله بياناً كذا في الاسرار وفي الجنازية ذكر في القرآن ﴿أقيموا الصلاة﴾ ولم يعلم تمامها في أي وقت فالحديث بين تمامها في القعدة، فان قلت فعلى هذا كان ينبغي أن تكون القعدة الاولى فرضاً أيضاً لانه عليه الصلاة والسلام أتى بها وقال صلوا كما رأيتموني أصلي فصار بياناً لجمل الكتاب أيضاً . قلت روى أنه عليه الصلاة والسلام سئى عن القعدة الاولى . فاعلم بذلك فلم يفعل فسجد للسهو فدل على أنها ليست بفرض . وفي الدراية أن الفريضة لا تثبت ابتداء بخبر الواحد ، أما البيان به فيصح كافي مسج الرأس والتحقيق في هذا الموضع أن القعدة فرض عملاً لا اعتقاداً إذ بخبر الواحد يثبت هذا الفرض كالوتر عند أبي حنيفة لانه في درجة الواجب ولهذا لا يكفر منكر فرضيتها كالك و أبي بكر الاصم والزهري لانه عندهم سنة إلا مقدار إيقاع السلام ولان الإتيان بالسلام واجب ومحل القعدة فيراد القعود لغيره فيعتذر به .

(قال) أي القدوري (وما سوى ذلك فهو سنة) أي ما سوى ما ذكرنا في الفرائض الستة فهو سنة . وفي المجتبى يحتمل أن يكون ذلك إشارة إلى الفرائض المذكورة وإليه ذهب أكثر الشارحين ويحتمل أن يكون إشارة إلى قدر التشهد فيكون اخبر أراً عن القعود الذي يصلى فيه على النبي ﷺ ويدعو ويسلم وهو الاشبه ، لان الفقهاء جعلوا أفعال الصلاة أقساماً وواجبات . فالواجبات ثمانية وهي مذكورة في الكتاب والسنن ما فعله النبي ﷺ على المواظبة ولم يترك إلا بعذر كالثناء والتعوذ فيه تكبيرات الركوع والسجود (١) والآداب ما فعله النبي ﷺ مرة أو مرتين كزيادة التسبيحات فيها والزيادة على القراءة المستوية .

(أطلق) أي القدوري (اسم السنة وفيها) أي والحال أن في السنة (واجبات كقراءة الفاتحة وضم السورة اليها) أي إلى الفاتحة أو ثلاث آيات ويكره ضم آية أو آيتين

(١) في الاصل الجملة من على المواظبة إلى كلمة السجود معادة . اهـ مصححه .

ومراعاة الترتيب فيما شرع مكرراً من الأفعال والقعدة الأولى وقراءة التشهد في الأخيرة والقنوت في الوتر وتكبيرات العيدين

إليها نص على ذلك في الذخيرة والمرغيناني (ومراعاة الترتيب فيما شرع مكرراً من الأفعال) أي في الذي شرع حال كونه مكرراً أراد به السجود لانه شرع في كل ركعة مكرراً ومراعاة الترتيب فيه واجبة ، حتى إذا ترك سجدة من الركعة الأولى لا تقسد صلاته ويحوز قضاؤه في الثانية . وفي الحواشي لو تذكر في الركوع . الثاني أنه ترك سجدة من الركعة الأولى فانحط من ركوعه فسجد لا يلزمه إعادة الركوع وكذا الترتيب فيما بين الركعات ليس بفرض ، فان المسبوق إذا قام إلى قضاء ما سبق به يصلي أول صلاته عند أبي حنيفة وأبي يوسف وفي الجنازية الترتيب فرض فيها اتخذت شرعيته في كل ركعة كالقيام والركوع أو اتخذت شرعيته في جميع الصلاة كالقعدة حتى لو قعد قدر التشهد ثم عاد إلى السجدة الصلواتية أو تذكر في الركوع أنه لم يقرأ السورة نقض ما أدى قبله من الكرع (١) .

(والقعدة الأولى) عند المتأخرين وعند الطحاوي والكرخي سنة . وفي التحرير القعدة الأولى في الفرض واجبة وكذا قراءة التشهد فيها وهو المختار وقبل سنة وهو الأقيس ، وعند بعضهم واجبة قال في المحيط وهو الأصح ، وقال مالك الجلسة الأولى سنة ولو تعدد تركها تفسد صلاته ذكره في التمهيد فإن قلت لو لم يذكر قراءة التشهد في القعدة الأولى وهي واجبة أيضاً ، كذا ذكره في باب سجود السهو من الكتاب قلت لم يلزم ذلك جميع الواجبات قاله السفناقي . قلت يحوز أن يكون تركه ههنا إشارة إلى أنها سنة كما قاله البعض كما ذكرنا .

(وقراءة التشهد في القعدة الأخيرة) وعن أبي يوسف روايتان .

(والقنوت في الوتر) في المبسوط قنوت الوتر سنة (وتكبيرات العيدين) وفي

(١) هكذا في الأصل وربما أراد الركع أو الركوع.

والجهر فيما يحجر والمخافت فيما يخافت فيه ولهذا يجب عليه سجدة
بتركها هذا هو الصحيح وتسميتها سنة في الكتاب لما أنه ثبت وجوبها بالسنة

المبسوط سنة (والجهر فيما يحجر) أي في الصلاة التي يحجر فيها كالمغرب والعشاء والصبح
(والمخافت فيما يخافت فيه) أي في الصلاة التي يخافت فيها بالقراءة كالظهر والعصر هذا في
حق الإمام دون المنفرد .

(ولهذا) أي ولأجل وجوب هذه الأشياء المذكورة (يجب سجدة السهو بتركها)
أي بترك هذه الأشياء المذكورة ساهياً يجب سجدة السهو لأن سجود السهو لا يجب
إلا بترك الواجب .

(هذا هو الصحيح) أي وجوب سجود السهو بترك كل واحد من الأشياء المذكورة
هو الصحيح . واحتراز به عما ذكر في المبسوط من جواب القياس في تكبيرات العيد
والقنوت إذا تركها لا يجب سجود السهو . وكذا القياس في قراءة التشهد في القعدة الأولى
لما أنها اذكار وبنى الصلاة على الأفعال فلا يدخل كثير نقصان . وفي الاستحسان وجوب
سجود السهو تضاف إلى الصلاة حيث قال تكبيرات العيد وقنوت الوتر وتشهد الصلاة
فإذا تحصل النقصان بتركها فتجبر بالسهو وثناء الافتتاح لا تضاف إلى الصلاة وفي الجنائزية
قوله هو الصحيح احترازاً عن قول البعض أن ترك الجهر والمخافة مما يحجر ويخافت لا يجب
السهو لأنها ليسا بمقصودين فكانا كالقومة بين الركوع والسجود ، قيل تعلق بالجهر الاستماع
وهو مقصود وبالمخافة دفع إيذاء الكفرة فإذا تعلق بهما معنى مقصود فصارا مقصودين
بنفيهما فيتعلق بتركها سجود السهو وفيه نظر . ونص أيضاً في المحيط على وجوب سجود
السهو بترك القومة ولم يحك فيه خلافاً .

(وتسميتها سنة) أي تسمية هذه الواجبات سنة (في الكتاب) أي في القدروري
(لما أنه ثبت وجوبها بالسنة) أي لأجل أن الشأن يثبت وجوب هذه الأشياء معنى
بطريق إطلاق إسم السبب على المسبب مجازاً . وقال الأكمل وقيل قوله وتسميتها سنة اه
ليس يجيد لأنه يلزم منه الجمع بين الحقيقة والمجاز ، لأنه حينئذ يكون المراد السنة والواجب
أيضاً لأنه ثبت بالسنة أيضاً . قلت هذا السؤال للاترازي حيث قال في شرحه بيانه أن

وإذا شرع في الصلاة كبر لما قلونا ، وقال عليه السلام تحريمها التكبير

لفظ السنة إذا أريد به السنة تكون الحقيقة وإذا أريد به الواجب يكون مجازاً . وههنا أراد صاحب القدوري بقوله وما سوى ذلك فهو سنة الواجب والسنة جميعها لأنه لم يرد به الواجب وحده أو السنة وحدها فالجواب عنه ، وقد سكت عنه الشارحون ، ثم قال الأكمل واجب إلى آخره هو جواب الاترازي فقال قلت الجمع بين الحقيقة والمجاز في محلين مختلفين يجوز على مذهب بعض العراقيين من أصحابنا ، والشيخ أبو الحسن العراقي منهم ، فلا يرد على هذا السؤال أيضاً ، ثم قال الأكمل وخله ظاهر والحق أنه ليس من باب الجمع بينهما ، بل المراد بقوله فهو سنة ثابتة بالسنة والواجبات ، والسنن المذكورة في هذا الباب داخلة تحت هذه اللفظة بطريق الحقيقة .

(قال وإذا شرع في الصلاة كبر) أي إذا أراد الشروع في الصلاة قال الله أكبر ، لأن التحريم ليست بعد الشروع بل الشروع يتحقق بها . وقوله في الصلاة أعم من أن تكون فرضاً أو نفلاً وهذا عند العامة . وقال ابن المنذر وشذ الزهري وقال يدخل فيها بمجرد النية ، قال ولم يقله أحد . قلت قال في المبسوط وشرح مختصر الكرخي هو قول اسماعيل ابن علي وأبي بكر الأصم وقال أبو عمر في التمهيد وهو قول الأوزاعي وطائفة ، قال في المبسوط والوترى الأخرس والأمي الذي لا يحسن شيئاً فيصير شارعاً فيها بالنية ولا يلزمه تحريك اللسان وهو الصحيح من قول أحمد خلافاً للشافعي . وعن الحسن وعطاء وابن المسيب وقتادة والحكم والأوزاعي فيمن نسي التكبير أي تكبير الركوع يقوم مقامه . وللأترازي هنا سؤال وهو أن استعارة المسبب للسبب لا يجوز فكيف جاز ههنا ، وأجاب بأن عدم الجواب إنما يكون إذا لم يكن المسبب خاصاً بذلك . وأما إذا اختص به فيجوز ، والشروع في الصلاة تختص بالإرادة لا يكون بدونها فجاز إرادة الإرادة منه مجازاً ، قلت هذا من قبيل قوله تعالى ﴿ وإذا قرأت القرآن ﴾ ٥٤ الإسراء أي إذا أردت قراءته فيكون إطلاق اسم الملزوم على اللازم .

(لما قلونا) أراد به قوله تعالى ﴿ وربك فكبر ﴾ ٣ المسد (وقال عليه السلام تحريمها التكبير) هو عطف قوله لما قلونا والحديث رواه خمسة من الصحابة رضي الله عنهم الأول

علي بن أبي طالب رضي الله عنه أخرج حديثه أبو داود والترمذي وابن ماجه عن وكيع عن سفيان عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن الحنفية عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ قال مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم . وقال الترمذي هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن وعبد الله بن عقيل صدوق ، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبيل حفظه ^(١) ، وسمعت محمد بن اسماعيل يقول كان أحمد بن حنبل وإسحاق والحميدي يحتجون بحديثه قال محمد هو مقارب الحديث . ورواه أحمد وابن أبي شيبة وإسحاق بن راهويه والبخاري في مسانيدهم . وقال النووي ^(٢) في الخلاصة وهو حديث حسن .

الثاني أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أخرج حديثه الترمذي وابن ماجه من حديث طريق ^(٣) بن شهاب أبي سفيان العدوي عن أبي نصره عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم . ورواه الحاكم في المستدرک وقال حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه .

الثالث عبد الله بن زيد أخرج حديثه الدارقطني في سننه والطبراني في معجمه الأوسط عنه نحوه ، وفيه الراقي وتفرده ورواه ابن حبان في كتاب الضعفاء وفيه محمد بن موسى بن سليمان قاضي المدينة وأعله به ، وقال أنس سرق الحديث ، ويروي الموضوعات عن الإثبات .

الرابع عبد الله بن عباس رضي الله عنه أخرج حديثه الطبراني في الكبير من حديث عطاء عن أبي عباس عن النبي ﷺ نحوه .

الخامس جابر بن عبد الله رضي الله عنه أخرج حديثه أحمد والبخاري والطبراني من حديث مجاهد عنه عن النبي ﷺ ، وفيه أبو يحيى المتاب وهو ضعيف .

(١) في الأصل « حفظ » اهـ مصححه .

(٢) في الأصل « النووي » اهـ مصححه .

(٣) في تقريب التهذيب إنما هو طريق اهـ مصححه .

وهو شرط عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله حتى أن من تحرم^(١) للفرض
كان له أن يؤدي بها التطوع

قوله تحريمها مبتدأ وخبره التسليم والتحريم مصدر من حرم بالتشديد وهو مضاف إلى
فاعله وهو الصلاة ولا يقدر له مفعوله ، لأن المقصود إثبات التحريم لها لا إيقاعه على شيء
آخر لأن ذلك غير شرط ، وكذلك الكلام في قوله وتحليلها التسليم ، فإن قلت كيف
أقلت أنه مضاف إلى فاعله ، قلت لأن الصلاة هي التي تحرم وتحلل . وقال الأزهري أصل
التحريم المنع يسمى التكبير تحريماً لأنه يمنع المصلي من الكلام والأكل والشرب وغيرهما .
(وهو شرط عندنا) أي تكبير الشرع شرط في خارج الصلاة (خلافاً للشافعي)
فإن عنده ركن وبه قال مالك وأحمد وآخرون .

(حتى أن من يحرم الفرض جاز أن يؤدي بها) أي بتلك التحريم (التطوع) لأن
التحريم لما كانت شرطاً جاز أداء النفل بتحريمه الفرض ، وعند الشافعي لما كانت ركناً
فلم يحز به ، وكذلك إذا كبر وفي يده نجاسة فألقاها عند فراغه ، أو شرع في التكبيرة
قبل ظهور زوال الشمس ثم ظهور الزوال عند فراغه منها أو مكشوف المورة فسترها
بمعل يسير عند الفراغ منها ، أو شرع في السنة قبل السلام من غير تحريم بصير شارعاً
فيها عندنا خلافاً . وقال شرف الأئمة يصح بناء العصر على تحريم الظهر وبناء الفرض على
تحريم النفل وعلى العكس والقضاء على الواو^(٢) لأن التكبير شرط وبما قاله شرف الأئمة
يحصل الجواب عما قاله الأكمل ناقلاً عن السفناقي وهو أن الأقسام العقلية أربعة بناء
الفرض على الفرض ، وبناء النفل على النفل ، وبناء النفل على الفرض ، وهو المذكور في
الكتاب فهل يجوز غيره من الأقسام الباقية أولاً .
وأما قوله وأما بناء الفرض على النفل قيل لم توجد فيه رواية ، والظاهر عدم الجواز
فرد أيضاً بما ذكرنا .

(١) في الأصل « تحنا » وفي الشرح « يحرم » ، والتصحيح من فتح القدير في المتن .
اه مصححه .

(٢) هكذا في الأصل . اه مصححه .

وهو يقول أنه يشترط لها ما يشترط لسائر الأركان وهذا آية الركنية ،
ولنا أنه عطف الصلاة عليه في قوله تعالى ﴿ واذكر اسم ربه فصلی ﴾
ومقتضاه المغايرة ولهذا لا يتكرر كتكرار الأركان ومراعاة
الشرائط لما يتصل بها من القيام

وقوله لم توجد فيه رواية غير صحيح لأنه روى عن أبي الرجاء جواز ذلك ذكره
في الدراية (١) .

(وهو يقول) أي الشافعي يقول الاستدلال فيما ذهب اليه (يشترط لها) أي للتحريم
(مما يشترط لسائر الأركان) مثل استقبال القبلة وستر العورة وانطهارة والنية والوقت .
(وهذا آية الركنية) أي الاشتراط لها مثل ما يشترط لسائر أركان الصلاة علامة
كونها ركناً كسائر الأركان .

(ولنا انه عطف الصلاة عليه) الضمير في أنه يجوز أن يعود إلى الله وعطف أيضاً على
صفة المعلوم أي ولنا أن الله تعالى عطف الصلاة عليه أي على التكبير ويجوز أن يكون الضمير
ضمير الشأن وعطف على صيغة المجهول في النص ، (وهو قوله تعالى ﴿ واذكر اسم ربه فصلی ﴾)
١٥ الأعلى بحرف الفاء على الذكر والذكر الذي تعقبه الصلاة بلا فصل ليس إلا التحريم
بالإجماع فيقتضي هذا النص أن يكون التكبير خارج الصلاة ، ان التكبير لا يجب مرتين
بالإجماع فيكون الصلاة المعطوفة خارجة عنه وهو معنى قوله (ومقتضاه المغايرة) بين
المعطوف والمعطوف عليه ، ولو كان ركناً لما جاز ذلك لأنه يلزم عطف الكل على الجزء
وفيه عطف الشيء على نفسه لاشتمال الكل على جزئه .

(ولهذا) أي ولأجل ان تكبير الشروع شرط (لا يتكرر كتكرار الأركان) في كل
صلاة كالركوع والسجود فلو كان يكرر كما تكرر الأركان . فان قلت القراءة ركن فلا
يشترط تكرارها قلت القراءة متكررة أيضاً بدليل افتراضها في الركعة الثانية كما في
الأولى في الفروض وفي غيره كل الركعات (ومراعاة الشرائط لما يتصل بها من القيام)

(١) في الأصل الداراية والصحيح ما أثبتناه .

ويرفع يديه مع التكبير وهو سنة

هذا جواب عما قاله الشافعي يشترط للتكبير ما يشترط لسائر الأركان يعني مراعاة الشرائط لأجل القيام الذي يتصل بالتكبير لأجله علماً بموجب الفاء في النص ، فلو لم يشترط فيه ما يشترط في الصلاة يؤدي ذلك إلى الفصل بينه وبينها ، وهذا كمبداء شراء الهاشمي فإنه يأخذ حكم المولى في حرمان الزكاة للاتصال به لا لذاته كذا في الجنازية ، قال صاحب الدراية وهذا منقوض بالنية فإنها شرط بالإجماع ، ويشترط لها ما يشترط لسائر الأركان ، قلت النية أمر باطني فلا يورد لها على الأمور الظاهرة .

(قال) أي القدوري (ويرفع يديه مع التكبير) أي يرفع المصلي يديه مصاحباً للتكبير ، وقال في المحيط يجعل باطن يديه مستقبل القبلة فاشراً أصابع يديه لحديث أبي هريرة رضي الله عنه كان رسول الله ﷺ إذا كبر للصلاة نشر أصابعه ، رواه الترمذي وابن خزيمة في صحيحه وفي المبسوط لا يكلف بتفريغ الأصابع عند الرفع ومعنى الحديث المذكور ناشر إلى الكف وقال شيخ الإسلام فمن الناس من ظن أنه أراد بنشر الأصابع أن يفرج بين الأصابع تقريباً وهو غلط ولكن أراد به أيسر عن الابطي كما يكون في الثوب أي لا يرفع يديه مضمومتين بل يرفعها منصوبتين حتى تكون الأصابع مستقبل القبلة بالكفين ونشر الأصابع فيه سنة وإخراج اليدين عن الكمين سنة إذالة للتكبير . وفي الحاوي الماوردي يجعل بطن كل كف إلى القبلة . وقيل يجعل بطن كل كف إلى الأخرى .

(وهو سنة) أي رفع اليدين سنة في أول الصلاة عنه وهو الصحيح روى ذلك عن أبي حنيفة نصاً ، فإن تركه قيل يأثم ، وروى عن أبي حنيفة ما يدل على هذا القول فإنه قال إن تركه جاز وإن رفع كان أفضل وقال الصغار إن اعتاد تركه أثم . ونقل القدوري عن الزيدية أنه لا يرفع يديه عند الاحرام ولا نقل بخلافهم . ونقل عن الحسن المروزي أن ترك رفع اليد في تكبيرة الاحرام تبطل الصلاة وهو مردود بالإجماع . وذكر في القواعد لابن رشد من المالكية رضي الله عنه أن رفع اليدين فرض . وعند داود وجماعة من أصحابه الظاهرية فمنهم من أوجبه في تكبيرة الافتتاح فقط ، ومنهم من أوجبه فيه ، وعند الانحطاط

لأن النبي عليه الصلاة والسلام واظب عليه

للكوع والارتفاع منه ، ومنهم من أضاف إلى ذلك السجود أيضاً يجب اختلافهم في المواضع التي يرفع فيها .

(لأن النبي عليه الصلاة والسلام واظب عليه) أي على رفع اليدين في أول الصلاة ومواظبته ﷺ معروفة في أحاديث صفة صلاته ﷺ ، منها حديث ابن عمر أخرج حديثه الأئمة الستة في كتبهم عن سالم عن أبيه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال رأيت رسول الله ﷺ إذا استفتح الصلاة رفع يديه . الحديث ، ومنها حديث أبي حميد الساعدي قال كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة رفع يديه وسبأني قريباً ، أخرجه الجماعة إلا مسلماً ، ومنها ما أخرجه الطحاوي في شرح الآثار عن علي رضي الله عنه عن النبي عليه الصلاة والسلام كان إذا قام إلى الصلاة كبر ورفع يديه حذو منكبيه ، والمعجب من الأكل يقول رفع اليدين في أول الصلاة سنة بلا خلاف لأن النبي ﷺ واظب عليه مع الترك وهو علامة السنة بخلاف ما إذا كان بلا ترك ، فإن ذلك دليل الوجوب . قلت كيف يقول واظب عليه مع الترك فمن أين أخذ هذا وجميع الأحاديث التي رويت في صفة صلاة النبي ﷺ يدل صريحاً على رفع اليدين في أول الصلاة حتى قال ابن المنذر لم يختلف أهل العلم أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه إذا افتتح ، فلذلك ذهب قوم إلى وجوبه كما ذكرنا . وقال قوم بلا خلاف يدل على عدم اطلاعه فإن فيه خلافاً ، وإن كان الجمهور على خلافه ، والمعجب من الاترازي أيضاً أنه يقول رفع اليدين سنة لأن النبي ﷺ علم الاعرابي واجبات الصلاة ، ولم يذكر رفع اليدين ، قلت كيف يدل هذا على سنة رفع اليدين بل يدل هذا صريحاً على كونه غير سنة ، ولا يلزم من عدم ذكره الرفع فيه عدم كونه سنة ، ومع هذا هو شارح الكتاب ، وصاحب الكتاب في واد وهو في واد قال السفناقي فإن قلت المواظبة دليل الوجوب فكيف استدلل بها على السنة ثم أجاب بما حاصله أن المصنف قال في آخر باب إدراك الفريضة دون المواظبة ، ثم قال هو المواظبة إنما تكون دليل الوجوب إذا كانت من غير ترك ، ويثبت للترك ههنا ، فإن شمس الأئمة السرخسي قال في تعليل هذه المسألة لأن النبي عليه الصلاة والسلام علم الاعرابي الصلاة ولم يذكر رفع اليدين ، لأنه

وهذا اللفظ يشير إلى اشتراط المقارنة ، وهو المروى عن أبي يوسف رحمه الله ، والمحكي عن الطحاوي ، والأصح أنه يرفع يديه أولاً ثم يكبر ، لأن فعله نفى الكبرياء عن غير الله تعالى ، والنفي مقدم .

ذكر الواجبات وواظب على رفع اليدين عند التكبير ، فدل على أنه سنة . قلت هذا أعجب بما ذكر الأكل والاترازي ، فإنه يقول وثبت فني أي موضع ثبت ذلك ومن رواه من الصحابة . وقد قلنا أيضاً ما في قصة الاعرابي .

(وهذا اللفظ) أي لفظ القدوري في قوله ويرفع يديه مع التكبير (يشير إلى اشتراط المقارنة) أي مقارنة الرفع مع التكبير لأن كلمة مع للقران . وقال الصغار وشيخ الإسلام خواهر زادة ويرفع مقارناً للتكبير .

(وهو المروى عن أبي يوسف) أي الرفع مع التكبير مروى عن أبي يوسف ، أي كان يقول ذلك فيما روى عنه (والمحكي عن الطحاوي) أي عن الإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي . المحكي عبارته عن الفعل يعني أنه كان يفعل كذلك فيما حكى عنه ، وبه قال أحمد وهو المشهور عن مذهب مالك .

(والأصح أنه يرفع أولاً ثم يكبر) أي الأصح في المذهب أن المصلي يرفع يديه أولاً ثم يكبر . قال في المبسوط وعليه أكثر مشايخنا . وللشافعي فيه ثلاثة أوجه أحدها أنه يبتدئ بالتكبير هذا الدال . الثاني أن يرفع التكبير . والثالث يكبر ويداه قارنتان حذو منكبيه (لأن فعله نفى الكبرياء عن غير الله تعالى) لأن في قلب الرفع نفى الكبرياء عما سوى الله تعالى ، وبالتكبير يثبت الله تعالى (والنفي مقدم على الإثبات) كما في كلمة التوحيد . ولقائل أن يقول ثبت التقدم في كلمة التوحيد ضرورة لأنه لا يمكن التكلم بالنفي والإثبات معاً بخلاف ما نحن فيه ، فإن النفي بالفعل ، والإثبات بالقول يمكن القرآن . ثم الحكم في رفع اليدين الإشارة إلى نقل ما سوى الله وراء ظهره كأنه يشير بيده اليمنى إلى الأخرى ، وباليمنى إلى الدنيا قائلاً بلسان حاله نبذت ما سوى الله الدنيا والآخرة وراء ظهري وأعرضت عنها ، وأقبلت إلى عبادة الله عز وجل والله أكبر ، أي وهو أعظم من يؤدي حقه بهذا المقدار . وقال محمد بن أبي جمرة المالكي حكم رفع اليدين أن يراه الاسم

ويرفع يديه حتى يحاذي بإبهامية شحمة أذنيه . وعند الشافعي
رحم الله يرفع إلى منكبيه . وعلى هذا تكبيرات القنوت
والأعياد والجنائز ،

فيعلم دخوله في الصلاة . وقال ابن بطال رفعها تعبد وقيل إشارة إلى التوحيد ، وقيل
موافقاً ليد في خبر مطلوب يكبر بعد استقرار اليدين ويكبر للإفتتاح مرة واحدة . وقال
الرافضة يكبر ثلاث مرات وهو باطل . وقال الوبري يأتي بالتكبير بنية تعظيم الله تعالى ،
وقيل بنية التعظيم باختصاص ذكر الله تعالى عند الإفتتاح ، ويكون ذلك بنية لوجود
نية التعظيم .

(ويرفع يديه حتى يحاذي بإبهاميه شحمتي أذنيه) شحمة الأذن معلق القرط .
وفي المحيط ويرفع يديه حماء أذنيه حتى يحاذي بإبهاميه شحمة أذنيه ، ويروي أصابعه
فروع أذنيه .

(وعند الشافعي يرفع إلى منكبيه) وعنه يحاذي أطراف أصابعه أذنيه ، وكفيه ،
ومنكبيه وإبهاميه شحمة أذنيه . وقال أبو محمد من المالكية يرفعها إلى المنكبين . واختار
المتأخرون منهم أن يحاذي بكوعه صدره ، وبطرف كف المنكب وأطراف أصابعه
أذنيه ، وهذا إنما يتنهأ إذا كانت يده قائمتين ورؤوس أصابعهما مما يلي السماء ، وهي صفة
الثائب . وقال سحنون يكونا مبسوطين بطونهما مما يلي الأرض وظهورهما مما يلي السماء ،
وهي صفة الخائف . وعند أحمد يخير بين الرفع إلى الأذنين والمنكب لصحة الحديث فيها ،
وعنده يضم الأصابع بعضها إلى بعض مع المد . وعند الشافعي ينشرها ، وعن طاووس
أنه يرفع يديه حتى يحاذيها رأسه . قال النووي والأصل له .

(وعلى هذا) يعني وعلى هذا الخلاف (تكبيرات الأعياد وتكبيرات القنوت وتكبيرات
الجنائز) فمندا يرفع يديه إلى شحمتي أذنيه في هذه التكبيرات ، وعند الشافعي إلى
المنكبين كما في تكبيرات الإفتتاح ، وكان ينبغي أن يقول وتكبيرات الجنائز بلا جمع لأن
عندنا لا يرفع اليد في الجنائز إلا في التكبيرات الأولى .

له حديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال كان النبي عليه السلام إذا كبر رفع يديه إلى منكبيه . ولنا رواية وائل بن حجر والبراء وأنس رضي الله عنهم عن النبي عليه السلام كان إذا كبر رفع يديه حذاء أذنيه .

(له) أي للشافعي رحمه الله تعالى (حديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال كان النبي ﷺ إذا كبر رفع يديه إلى منكبيه) حديث أبي حميد رواه الجماعة إلا مسلماً من حديث محمد بن عمرو بن عطاء قال سمعت أبا حميد الساعدي في عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ منهم أبو قتادة قال أبو حميد أنا أعلمكم بصلاة رسول الله ﷺ ، قالوا ولم فوالله ما كنت وأكثركم تبعة ولا قدمنا له صحبة قالوا بلى قالوا فاعرض قال كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى يحاذي بها منكبيه ^(١) . الحديث ، وفي آخره قالوا صدقت هكذا كان يصلي . أخرجه مطولاً ومختصراً . وأبو حميد اسمه عبد الرحمن بن عمرو بن سعد ، وقيل ابن المنذر بن سعد الخزرجي توفي في آخر خلافة معاوية . وأبو قتادة واسمه الحارث بن ربيع . قوله عشرة من أصحاب النبي ﷺ ، أي بين عشرة . وكلمة في يجيء بمعنى بين كما في قوله تعالى ﴿ فادخلي في عبادي ﴾ ٢٩ الفجر أي بين عبادي ومحلبا النصب على الحال ، أي سمعه حال كونه جالسا بين عشرة أنفس من الصحابة رضي الله عنه . قوله تبعة أي إتباعاً وهو بضم التاء المثناة من فوق ، وسكون الباء الموحدة ، وكذلك التبعة بفتح التاء وكسر الباء بمعناه ، والتباعة أيضاً بالفتح ، وانتصابها على التمييز ، وكذلك صحبة .

(ولنا ما رواه وائل بن حجر والبراء بن عازب وأنس بن مالك رضي الله عنهم ان النبي عليه الصلاة والسلام كان إذا كبر رفع يديه حذاء أذنيه) أما حديث وائل فأخرجه مسلم في صحيحه عن عبد الجبار بن وائل بن علقمة بن وائل ومولى لهم أنها حدثاه عن وائل بن حجر أنه رأى النبي ﷺ رفع يديه حتى دخل في الصلاة كبر ووضعها حيال

(١) في الأصل وضع هذا الحديث من المتن وليس كذلك . اهـ تصحيحه .

ولأن رفع اليد لاعلام الأصم

أذنيه . الحديث . وهذا الحديث رواه أيضاً أبو داود والنسائي والطبراني والدارقطني . وحجر بضم الحاء وسكون الجيم ، وأما حديث البراء فأخرجه أحمد وإسحاق بن راهويه في مسندهما والدارقطني في سنته والطحاوي في شرح الآثار كلهم من حديث يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال كان رسول الله ﷺ إذا صلى رفع يديه حتى تكون إبهاماه حذاء أذنيه ، وزاد الدارقطني فيه ثم لم يعد يحییء الكلام فيه مستقصى . وأما حديث أنس بن مالك رضي الله عنه فأخرجه الحاكم في المستدرک والدارقطني ثم البيهقي في سننه من حديث العلاء بن اسماعيل العطاء ، وحدثنا حفص بن غياث عن عاصم الأحول (١) عن أنس قال رأيت رسول الله ﷺ كبر فحاذى بإبهاميه أذنيه ثم ركم . الحديث . وقال الحاكم إسناده صحيح على شرط الشيخين ولا أعلم له علة ولم يخرجاه . وفي هذا الباب حديث مالك بن الحويرث وأبي هريرة أيضاً . أما حديث مالك بن الحويرث فأخرجه أبو داود وعنه قال رأيت النبي ﷺ يرفع يديه إذا كبر وإذا ركم وإذا رفع رأسه من الركوع حتى بلغ إبهاميه فروع أذنيه . وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه والدارقطني . وأما حديث أبي هريرة فأخرجه النسائي وأبو داود من حديث بشر بن سعد ، قال قال أبو هريرة لو كنت قدام النبي ﷺ لرأيت أبطه يعني إذا كبر فرفع يديه . وجه الاستدلال به إذ من رفع يديه إلى منكبيه لا يرى أبطه ، ولا يرى إلا من يرفع يديه إلى أذنيه .

(ولأن رفع اليد لاعلام الأصم) يعني الأصم لا يسمع تكبير الإمام ، ولا يعرف شروعه فيكون رفع اليد لاعلامه وهذا هو الحكم في الرفع . وقال السفناقي قلت كان يجب عليه أن يقول ورفع اليد لاعلام الأصم أيضاً بزيادة قوله أيضاً لرفع التناقض صورة لأنه ذكر أولاً أن معنى رفع اليد تنقي الكبرياء عن غير الله تعالى فلا يكون لغيره حتى يكون لتخصيصه فائدة ، وإنما يكون هو لغيره معه إذا كان له معنيان وهو التقى والاعلام وهو يحصل بذكر قوله أيضاً إلا أن المصنف اتبع شمس الأئمة السرخسي كذلك ذكره ، فإن

(١) في الأصل « الأحوال » .

وهو بما قلناه وما رواه يحمل على حالة العذر

دأبهم ترك التكليف لتفهم المعاني والمعنيان يحصلان بما ذكروا فلا حاجة بعد ذلك إلى زيادة التكليف . ونقل الأكمل هذا الكلام منه ثم قال وكأنه يحوم حول أن المعلول الواحد لا يكون له علتان مستقلتان . قلت لا حاجة إلى ما ذكره لأن الكلام إن كان في العلة فالحكم يثبت بعلم شئ ، وإن كان في الحكم فيجوز أن تكون واحدة وثنتين وما فوقهما . قال الأكمل وقيل لو كان لإعلام الأصم لما أتى به المنفرد وأجيب بأن الأصل هو الاداء بالجماعة ، قال الله تعالى ﴿ واركعوا مع الرাকعين ﴾ ٤٣ البقرة فيكون الإنفراد نادراً على أن حكمة الحكم لا تراعى في كل فرد . فإن قيل فعلى هذا يجب أن لا يأتي به المقتدي ، أجيب بأن الأصم يجوز أن يكون في آخر الصفوف ، قلت هذان السؤالان مع جوابهما لتاج الشريعة .

(وهو بما قلناه) من رفع اليدين إلى أصل الأذنين (وما رواه يحمل على حالة العذر) أي ما رواه الشافعي من حديث أبي حميد محمول على العذر وهو عند البرد . وقال الطحاوي رحمه الله الرفع إلى المنكبين كان لعذر لأن وائلا قال ثم أتيت من العام المقبل وعليهم الأكسية والبرانس فكانوا يرفعون أيديهم فيها ، وأشار شريك إلى صلاة فأخبر وائل بن حجر في حديثه هذا أن رفعهم إلى منكبيهم إنما كان لأن أيديهم كانت حينئذ في ثيابهم ، وأخبر أنهم كانوا يرفعون إذا كانت أيديهم ليست في ثيابهم إلى حذو آذانهم فأعلمنا وإيتيه كليتها فجعلنا الرفع إذا كانت اليدين في الثياب لعل البرد إلى ما انتهى ما استطاع إليه وهو المكان ، وإذا كانتا بادييتين رفعهما إلى الأذنين كما فعل رسول الله ﷺ . قلت لا حاجة إلى هذه التكلفات ، وقد صح الخبر فيما قلنا ، وما قاله الشافعي فاختر الشافعي حديث أبي حميد واختر أصحابنا حديث وائل في غيره ، وقد قال أبو عمر بن عبد البر اختلفت الآثار عن النبي عليه الصلاة والسلام وعن الصحابة ومن بعدهم في كيفية رفع اليدين في الصلاة فروي عنه ﷺ هذا فوق الأذنين مع الرأس ، وروي عنه أنه كان يرفع يديه حذاء أذنيه ، وروي عنه أنه كان يرفعها حذو منكبيه . وروي عنه أنه كان يرفعها إلى صدره وكلها آثار محفوظة مشهورة انتهى . وهذا يدل على التوسعة في ذلك ، وقال الاترازي

والمرأة ترفع يديها حذاء منكبيها وهو الصحيح لأنه
أستر لها ، فإن قال بدل التكبير الله أجل أو أعظم
أو الرحمن أكبر ولا إله إلا الله أو غيره من أسماء الله
تعالى أجزاء عند أبي حنيفة وعبد ،

بعد أن ذكر حديث البراء بن عازب ، ولهذا ثبت قول الشافعي في رفع اليدين إلى المنكبين
قلت هذا كلام غير موجه ، وكيف ثبت هذا الضعف وقد يثبت ذلك في الحديث وشبهه
هذا الضعف في الحقيقة إلى الحديث . والحديث صحيح كما ذكرناه .

(والمرأة ترفع يديها حذاء منكبيها) وفي التحفة لم يذكر في ظاهر الرواية حكم المرأة
وروى الحسن عن أبي حنيفة أنها كالرجل لأن كفيها ليسا بمورة ، وروى محمد بن مقاتل
عن أصحابنا أنها ترفع يديها حذاء منكبيها كالرجل عند الشافعي ، وقال في الروضة لأنها
لا تفتح إبطيها في السجود فكذا في الافتتاح . وعن أم الدرداء وعطاء والزهري وحامد
وغيرهم أن المرأة ترفع يديها إلى ثدييها ، وتبقى حال المرأة على القبض والشيخ ، وتبقى
حال الرجل على البسط والتفرج ، وعن أحمد في رواية ترفع المرأة دون رفع الرجل ، وفي
أخرى لا يرفع عنده (هو الصحيح) يعني رفع يديها حذاء منكبيها هو الصحيح ، واحتارز
به عن رواية الحسن عن أبي حنيفة أنها كالرجل (لأنه أستر لها) أي لأن رفع يديها حذو
منكبيها أستر للمرأة لأن مبنى أمرها على السر .

(فإن قال بدل التكبير) يعني إن قال المصلي عوض قوله الله أكبر ، وفيه إشارة إلى
أن الأصل فيه التكبير (الله أجل أو أعظم) كلاهما أفعل التفضيل من الجليل والعظيم
ومعناها واحد (أو الرحمن أكبر) أي قال الرحمن أكبر موضع الله أكبر أي أو قال
بدل الله أكبر (ولا إله إلا الله أو غيره من أسماء الله تعالى) أي أو قال غير ما ذكر من
الألفاظ المذكورة بأن قال لا إله غيره ، أو قال تبارك الله ، أو قال سبحان الله ، أو ذكر
أسماء من أسماء الله التسمية والتسمون (أجزاء عند أبي حنيفة ومحمد) وهذا جواب
قوله الله أكبر .

وقال أبو يوسف رحمه الله إن كان يحيد التكبير لم يجزئه إلا الله أكبر أو الله الأكبر أو الله الكبير وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز إلا بالأولين . وقال مالك رحمه الله لا يجوز إلا بالأول

(وقال أبو يوسف رحمه الله إن كان يحسن ^(١) التكبير لم يجزئه إلا الله أكبر أو الله الأكبر أو الله الكبير) يعني لم يحز إلا أن يأتي بأحد من هذه الألفاظ الثلاثة ، وإن لم يحسن جاز ، ولم يذكر المصنف إلا هذه الألفاظ الثلاثة ، وهكذا ذكره في البدائع والمفيد ، والأسبغاني والتحفة والينابيع ، وذكر في المبسوط أربعة الفاظ هذه الثلاثة والرابع الله أكبر بدون الألف واللام ، والحق ما ذكره فيه ، وفي قاضي خان روي عن الحسن أبي حنيفة ^(٢) إن كان يحسن التكبير يكره . وقال السرخسي الأصح أنه لا يكره . وذكر القدوري أيضاً أنه كره الإفتتاح إلا بقوله الله أكبر . وفي الذخيرة لو افتتح الصلاة بالتلهيل أو التحميد أو التسبيح يصير شارعاً في الصلاة عندهما ويكره ، قال وهو الأصح لترك السنة المتواترة وقيل لا يكره ذكره المرغيناني ،

(وقال الشافعي لا يجوز إلا بالأولين) وما الله أكبر ، والله الأكبر وهو الصحيح من مذهبه ، ولو قال الله أكبر وأجل وأعظم جاز عند الشافعي ، وكذا الله أكبر كبيراً والله أكبر من كل شيء ، ولو قال الله الجليل أكبر أجزاء في أصح الوجهين . ولو قال الله الذي لا إله إلا ^(٣) هو الملك القدوس الأكبر لا يجوز بلا خلاف عندهم . وحكى الرافعي وغيره وجهاً أن يتعذر بقوله الرحمن أكبر والرحيم أكبر ، ولو قال الأكبر الله منكوماً بغير ترتيب جاز عندهم ، وعند أحمد لا يجوز ، وذكر في وسط الشافعية أنه لا يجوز كما قال أحمد .

(وقال الامام مالك لا يجوز إلا بالأول) وهو قوله الله أكبر وبه قال أحمد وداود

(١) في الأصل يحيد والصحيح ما أثبتناه . اهـ مصححه .

(٢) هكذا في الأصل والصحيح (روى الحسن عن أبي حنيفة) . اهـ مصححه .

(٣) ساقطة من الأصل . اهـ مصححه .

لأنه هو المنقول والأصل فيه التوقيف . والشافعي يقول إدخال الألف واللام أبلغ في الثناء فقام مقامه . وأبو يوسف رحمه الله يقول ان أفعل وفعيلا في صفات الله تعالى سواء بخلاف ما إذا كان لا يحسن أن يقول الله أكبر لأنه لا يقدر إلى على المعنى . ولها التكبير هو التعظيم لغة .

(لأنه) أى لأن لفظ الله أكبر (هو المنقول) أى عن النبي ﷺ والصحابه والتابعين . (والأصل فيه التوقيف) أى الأصل في المنقول التوقيف على الفعل ولم ينقل غير لفظ الله أكبر ، فان قلت أخرج الطبراني ما يؤيد ما ذهب اليه مالك من حديث رفاعه بن رافع أن رجلا دخل المسجد فصلى ، الحديث ، وفيه قال النبي ﷺ لا تتم صلاة لأحد من الناس حتى يتوضأ فيضع الوضوء مواضعه ثم يستقبل القبلة ثم يقول الله أكبر ، قلت قد ثبتها ﷺ صلاة ونفى قبولها ، وتجوز أن تكون الصلاة جائزة ولا تكون مقبولة إذ لا يلزم من الجواز القبول . وعندهم لا تكون صلاة ولا حجة في هذا .

(وقال الشافعي إدخال الالف واللام) يعني في لفظ أكبر الذى هو الخبر (أبلغ في الثناء) لأنه يفيد الحصر (فقام مقامه) أى فقام مقام المنكر .

(وأبو يوسف يقول ان أفعل) أى صيغة أفعل التي للتفضيل (وفعيلا) أى وأن فعيلاً أى صيغة فعيلاً (في صفات الله سواء) لأنه لا يراد بالأفعل إثبات الزيادة بعد الإشتراك في أصل المعنى كما يراد ذلك في قولك زيد أفضل من عمرو ، ولما كان حكمه الأفعل في صفاته كذلك وهو جائز جاز الفعيل أيضاً (بخلاف ما إذا كان لا يحسن أن يقول الله أكبر لأنه لا يقدر إلا على المعنى) يعني الله أكبر

(ولها) أى ولأبي حنيفة ومحمد (ان التكبير هو التعظيم لغة) أى من حيث اللغة كما في قوله تعالى ﴿ فلما رأيته أكبره ﴾ ٣١ يوسف أى عظمه ﴿ وربك فكبر ﴾ ٣ المدثر أى فعظم ، فكل لفظ دل على التعظيم وجب أن يجوز الشروع به ، ولأن التكبير ما وجب بعينه حتى يقتصر على لغة أكبر بل الواجب تعظيم الله تعالى بجميع البدن واللسان فصرناه إلى جميع الألفاظ الدالة على الثناء والتعظيم لله تعالى ، والأصل في خطاب الشروع

أن يكون مفهومة معلومة مقبولة والبقية على خلاف الأصل على ما عرف في الأصول، وقال تعالى ﴿وذكر اسم ربه فصلی﴾ ١٥ الأعلى وذكر اسم أعم من أن يكون باسم الله أو باسم الرحمن فجاز الرحمن أعظم كما جاز الله أكبر لأنها في كونها ذكراً سواء ، قال الله تعالى ﴿ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها﴾ ١٨٠ الأعراف فأى إسم من أسائه افتتح الصلاة به جاز ، وقال عليه الصلاة والسلام أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، ثم لو قال لا إله إلا الرحمن أو العزيز كان مسلماً ، فإذا جاز في الإيمان الذي هو أصل ففي فروعه أولى ، وفي سنن أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي العالية أنه سئل بأى شيء كان الأنبياء يفتتحون الصلاة ، قال بالتوحيد والتسبيح والتهليل . وعن الشعبي قال بأى من أسماء الله تعالى فتحت الصلاة أجزأك ، ومثله عن النخعي . وعن إبراهيم إذا سبح أو كبر أو هلل أجزأ في الافتتاح ، وعن ابن أبي ليلى عن الحكم قال إذا سبح أو كبر أو هلل في افتتاح الصلاة أجزأه عن التكبير ، ولو افتتحها بقوله سبحانك اللهم يصير شارعاً كما إذا قال سبحان الله ، ذكره في فتاوى النسفي ، ولو قال يا الله يصير شارعاً ، وكذا لو قال لا إله غيره لا يصح شارعاً بقوله اللهم اغفر لي واستغفر الله أو لا حول ولا قوة إلا بالله أو ما شاء الله كان أو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو باسم الله الرحمن الرحيم ، لأن التعوذ في نفي الدعاء والمسألة للتبرك فكانه قال اللهم بارك لي في هذا . وفي المرغيناني قيل يجوز . وعن محمد بن الفضل يجوز بقوله بسم الله الرحمن عند أبي حنيفة والصحيح الأول ، ولو قال الله أو الرب أو الرحمن ولم يرد يصير شارعاً عند أبي حنيفة خلافاً لمحمد . وفي المرغيناني وعلى هذا الكبير والأكبر أو أكبر عند أبي حنيفة . وفي فتاوى الفضلي بالرحمن يصير شارعاً وبالرحيم لا لأن الرحيم مشترك . وذكر في الذخيرة والبدائع أن صحة الشروع بالإسم وحده رواية الحسن عن أبي حنيفة ، وقيل عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وفي ظاهر الرواية يصير شارعاً .

قلت لأن الحكم بشيء على شيء إنما يتم بالخير والتعظيم حكم على التعظيم فلا بد من لفظ يدل عليه ، وفائدة الاختلاف تظهر في حائض طهرت في آخر الوقت فان اتسع للاسم

وهو حاصل فان افتتح الصلاة بالفارسية أو قرأ فيها بالفارسية أو ذبح وسمى بالفارسية وهو يحسن العربية

فقط يجب الصلاة عليها عنده خلافاً لأبي يوسف ومحمد ، ولو قال الله الكبر يصح شارعاً لأنه لغة في الكبير .

ولو افتتحها باللهم اختلف أهل الحق فيه على قولهما ، قال البصريون يصير شارعاً لأن الميم بدل من حرف النداء ، قال في الذخيرة وفي المحيط وهو الأصح . وقال الكوفيون لا يصير شارعاً . قال في الاسبيجاي والينابيع وهو الأظهر . ولو كبر متمجباً ولم يرد به التعظيم لم يحز ، ولو كبر في الركوع لا يصير شارعاً ، وقيل عند أبي حنيفة يجوز إذا كان إلى القيام أقرب ، ولو وقع - الله - قبل ركوعه و - أكبر - في ركوعه لا يصير شارعاً ، قال في المرغيناني يصير شارعاً على قياس قول أبي حنيفة ومحمد وفي العيون لو مد الإمام التكبير وجزم رجل خلفه ووقع قبله يجوز عند أبي حنيفة ومحمد ، لأنه لو قال الله ولم يزد يجوز فكذا هذا . وفي المحيط لو أدرك الإمام في الركوع فكبر قائماً ويريد به تكبيرة الركوع جاز لأن نيته تلفو ، وإن لم يحسن العربية كبر بلفظه عندنا وبه قال الشافعي وأحمد في المهرود ، وقال في الجامع لا يكبر بغير العربية بل يكون حكمه حكم الأخرس والأخرس لا يلزمه تحريك لسانه وشفته عنده خلافاً للشافعي ، وفي وجه السريانية والعربية يتعين لنزول الكتب بها وبعدها الفارسية أولى من التركية والهندية . وفي الجواهر الأبكم يدخل بالنية والعاجز بمثله باللغة ليس عليه نطق آخر يفتح الصلاة به عوضاً عن التكبير قاله أبو بكر من المالكية ، وقال أبو الفرج يدخل بالحرف الذي دخل به الإسلام ، وقيل يدخل بلسانه .

(وهو حاصل) أي التعظيم حاصلة بما ذكر من الألفاظ (وإن افتتح الصلاة بالفارسية) أي اللغة الفارسية وهي اللغة التي تسمى في ألسن الناس بالعجمية بأن قال موضع الله أكبر - خدای بزرگ - (أو قرأ فيها) أي في الصلاة (بالفارسية) بأن قرأ - تنكا - موضع ضنكا و - سزا - موضع جزاء و - سك أطل - موضع عند ونحو ذلك .

(أو ذبح وسمى بالفارسية) بأن قال - بنام خدای بزرگ - (وهو يحسن العربية)

أجزأه عند أبي حنيفة رحمه الله ، وقالأ لا يجرئه إلا في الذبيحة .
وإن لم يحسن العربية أجزأه .

أي والبال أن المصلي المكبر أو القارئ في الصلاة أو الذابيح الشاة متمكن من التلفظ باللغة العربية (أجزأه عند أبي حنيفة وقال لا يجرئه إلا في الذبيحة خاصة) يعني عندهما لا يجرئه في الافتتاح والقراءة عند القدرة إلا في الذبيحة وأنها تجوز .

(وإن لم يحسن) أي وإن لم يحسن (العربية أجزأه) لمجزه ، وقيل الخلاف في الاعتداد بها ولا تفسد صلاته بالاتفاق ولو لم يكن ذلك تلاوة القرآن لما جاز عند المعجز كالتفسير وإنشاء الشعر . قال في المحيط ولهذا لا يجوز للجنب والحائض قراءة القرآن على نظم القرآن بالفارسية . وقال أبو سعيد البراذعي إنما جوز أبو حنيفة القراءة بالفارسية لا بغيرها من الألسن بقرب الفارسية بالعربية لأنه ورد أنها لسان أهل الجنة ، والصحيح أن الخلاف في الكل . وقال بعض مشايخنا إنما يجوز إذا كان على نظم القرآن ، وقيل يجوز كيف ما كان نقله الصغار . وقيل إنما يجوز إذا كان ثناء كبورة الإخلاص ، أما إذا كان من ينقص لا يجوز كقوله ﴿ اقتلوا يوسف ﴾ ٩ يوسف فقراً - يكشت يوسف را - تفسد صلاته ، والأصح أنه يجوز في الكل .

وفي المستصفي الشرط أن لا يحذف منها حرفاً وتيقن أنه معنى العربية ، قال فخر الإسلام الشأن فيمن لا يتم في دينه . وقال محمد بن الفضل البخاري هذا الخلاف فيما إذا جرى على لسانه من غير قصد فمن تعمد ذلك فهو زنديق أو مجنون فالجئون يداوى والزنديق يقتل ، لأن الإخلال بالنظم يخل بالقرآن كالإخلال بالمعنى حتى لو لم يعم معناه شعراً أو قراءة فسدت صلاته لأنه من كلام الناس ، وعلى هذا لو خطب يوم الجمعة أو كبر أو تشهد أو قنت .

ولو أذن أو أقام بالفارسية قيل على الخلاف ، وقيل لا يجوز بلا خلاف إلا أن يكونوا قد اعتادوا ذلك ، وأجمعوا جواز الإيمان والذبح والسلام ورده بأي لسان كان ذكره في الينابيع . وفي المبسوط روى الحسن عن أبي حنيفة أن من أذن بالفارسية والناس يعلمون أنه أذن جاز وإلا فلا . وفي المحيط وفي التشهد روايتان عن أبي حنيفة ، وبتفسير القرآن

أما الكلام في الافتتاح فمحمد مع أبي حنيفة رحمهما الله في
العربية ومع أبي يوسف في الفارسية لأن لغة العرب لها من المزية
ما ليس لغيرها . وأما الكلام في القراءة فوجه قولهما أن القرآن
اسم لمنظوم عربي

لا يجوز لأنه غير مقطوع به ، ولو قرأ مثل قوله ~~عيسى~~ عن ربه الصوم لي وأنا أجزى به ،
ومثل قوله ما تقرب المتقربون إلي بشيء أحب إلي مما افترضته عليهم ، لا يجوز ، ولو
قرأ من التوراة والإنجيل والزيور لم يجز سواء كان يحسن العربية أو لا لأنه ليس بقرآن ،
هكذا علل محمد ، وقالوا هذا يشير إلى أنه لا بأس للجنب أن يقرأها ، وفي النواذر لا
يكبره ، وقيل إن كان معناه معنى القرآن يجوز عنده ، وإن كان معناه معنى التسييح لا
يجوز ولو بعد صلاته ، وإن كان يعلم معناه فسدت صلاته ، وفي الروضة لو قرأ من التوراة
والإنجيل والزيور ما كان تسليحاً وتحميداً وتهليلاً أجزأه ومن غيره لا يجزئه . وعند
الشافعي يبدأ بالقراءة بالفارسية وعند المعز وعدمه وبه قال مالك وأحمد . وفي الكافي
لو قرأ بقراءة شاذة لا تقسد صلاته بالاتفاق ، ولو قرأ بقراءة ليست في مصحف العامة
كقراءة ابن مسعود وابن أبي كعب رضي الله عنهما تقسد صلاته عند أبي يوسف والأصح
أنه لا يفسد ولكن لا يعتمد به من القراءة .

(أما الكلام في الافتتاح) أي في افتتاح الصلاة (فمحمد مع أبي حنيفة في العربية
ومع أبي يوسف في الفارسية) يعني يجوز عند محمد لكل إسم من أسمائه تعالى ، ومع أبي
يوسف في الفارسية يعني لا يجوز عند محمد كما لا يجوز عند أبي يوسف إلا إذا كان عاجزاً
عن العربية (لأن لغة العرب لها من المزية) أي من الفضيلة ، يقال له عليه مزية ولا ينهي
منه فعل والميم أصلية (ما ليس لغيرها) أي لغة العرب كقوله ~~عيسى~~ أنا عربي والقرآن
عربي ولسان أهل الجنة عربي ، ذكره السفناقي ثم قال ذكره عليه السلام في معرض الاثر
وتفضيل لسان العرب على سائر اللسان .

(وأما الكلام في القراءة فوجه قولهما) أي قول أبي يوسف ومحمد (أن القرآن اسم
لمنظوم عربي) والعربي اسم لشيء مخصوص بلسان العرب لأن المعنى لا اختصاص له

كما نطق به النص إلا أن عند العجزيكتفى بالمعنى كالإيماء بخلاف التسمية لأن الذكر يحصل بكل لسان . ولأبي حنيفة رحمه الله قوله تعالى (وانه لفي زبر الأولين) ولم يكن فيها بهذه اللغة

بلسان دون لسان فكما كان مخصوصاً بلسان العرب لم تجز القراءة بالفارسي (كما نطق به النص) وهو قوله تعالى ﴿ إنا أنزلناه قرآناً عربياً ﴾ ٢ يوسف والمراد بالعربي نظمه (إلا ان عند العجزي عن القراءة بالعربية يكتفى بالمعنى) للضرورة كيلا يلزم تكليف بالشيء في الوسع وصار كمن عجز عن الركوع والسجود فإنه جاز له الإيماء (كالإيماء بخلاف التسمية) عند الذبيحة وهذا في الحقيقة جواب عن إيراد يرد على قولها وهو أن القرآن لما كان اسماً لمنظوم عربي كان الأمر يقتضي أن لا تجوز التسمية أيضاً عند الذبح بغير العربية ، وتقرير الجواب أن المراد بالتسمية الذكر قال الله تعالى ﴿ ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ﴾ ١٢١ الانعام فلا يتوقف على العربية .

(لان الذكر يحصل بكل لسان) سواء كان يحسن العربية أو لم يحسن في قولهم جميعاً ، وكذلك الشهادة عند الحكام واللعان والعقود وتصح بالإجماع .

(ولأبي حنيفة قوله تعالى ﴿ وانه لفي زبر الأولين ﴾ ١٩٦ الشعراء ولم يكن فيها بهذه اللغة) العربية فتمين أن يكون بمعناه فيها ، والمقروء بالفارسية على سبيل الترجمة يشتمل على معناه فكان جائزاً إلحاقاً به . فان قلت قوله تعالى ﴿ إنا أنزلناه قرآناً عربياً ﴾ ٢ يوسف محكم لا يقبل التأويل وقوله تعالى ﴿ لفي زبر الأولين ﴾ ١٩٦ للشعراء محتمل لأن بعض المفسرين ذهب إلى أن الضمير للنبي ﷺ ، فكيف يترك الحكم به ، قلت هذا بعيد يفضي إلى التعقيد اللفظي بتفكيك الضمائر في قوله تعالى ﴿ وانه لتنزيل رب العالمين ﴾ ١٩٢ الشعراء والكلام المعجز مصون عن ذلك ، فان قلت سلمنا تساويها في الاحكام لكي يكونان متعارضين فمن أين تقوم الحجة ، قلت إعمال الدليلين ولو كان بوجه أولى من أعمال أحدهما فيحتمل قوله ﴿ وانه لفي زبر الأولين ﴾ على حالة الصلاة لأنها حالة المناجاة والاشتغال بنظم خاص يذهب بالركة ويحمل قوله ﴿ إنا أنزلناه قرآناً عربياً ﴾ ٢ يوسف على غير حالة الصلاة .

ولهذا يجوز عند العجز إلا أنه يصير مسيئاً لمخالفة السنة المتوارثة ويجوز
بأي لسان كان سوى الفارسية هو الصحيح لما تلونا ، والمعنى لا يختلف
باختلاف اللغات والخلاف في الاعتداد ، ولا خلاف في أنه لا فساد ،

(ولهذا) أي ولكون القرآن لم يكن في الزبر بهذا النظم (تجوز) القراءة بالفارسية
(عند العجز) عن العربية ، ولا شك أن العجز لا يجعل غير القرآن قرآناً (إلا أنه)
استثناء (١) من قوله أجزأه عند أبي حنيفة أي إلا أن المصلي بالقراءة الفارسية (يصير
مسيئاً لمخالفة السنة المتوارثة) (٢) وهي القراءة بالعربية .

(ويجوز القراءة بأي لسان كان) بالتركية أو الهندية وغيرهما من أي لسان كان على
قوله الأول (سوى الفارسية) يعني غير اللغة الفارسية ، ولهذا ليس باستثناء بل معناه كما
يجوز عنده بالفارسية يجوز بغيرها أيضاً من أي لسان كان لكن هذا على قوله الأول
(هو الصحيح) أي جواز القراءة بأي لغة كانت ، واحتراز به عن قول أبي سعيد
البردعي فانه قال إنما يجوز أبو حنيفة القراءة بالفارسية دون غيرها من الألسنة لقرب
الفارسية من العربية .

(لما تلونا) وهو قوله تعالى ﴿ وانه لفي زبر الأولين ﴾ ١٩٦ الشعراء فانه لما لم يكن
فيها بلغة العرب كذلك لم يكن بالفارسية (والمعنى لا يختلف باختلاف اللغات) ولأن
الاعتماد على المعنى عند النقل (والخلاف في الاعتداد) أي أن الخلاف المذكور في أن
القرآن بالفارسية هل يعتد عن القراءة بالعربية أم لا ، فعند أبي حنيفة على قوله الأول
يعتد عنها وعندهما لا .

(ولا خلاف بينهم انه لا فساد) للصلاة . قال الاترازي ولي فيه نظر لأن القراءة
بالفارسي ليست بقراءة القرآن عندهما ، فاذا لم يكن قراءة القرآن كانت من كلام الناس
وهو مفسد للصلاة ، قلت هذا نظر غير صحيح لأن كون القراءة بالفارسية غير قراءة

(١) في الأصل « إشتاء » . اه مصححه .

(٢) في المتن بدل المتواترة المتوارثة . اه مصححه .

ويروى رجوعه في أصل المسألة إلى قولهما وعليه الإعتقاد والخطبة
والشاهد على هذا الاختلاف وفي الأذان يعتبر المتعارف وإن افتتح
الصلاة باللهم اغفر لي لا تجوز لأنه مثوب بحاجته فلم يكن
تعظيماً خالصاً ،

القرآن ليس على إطلاقه ، ولهذا يجوز عند المعجز عندهما أيضاً فلم يكن من كلام الناس
من كل وجه .

(ويروى رجوعه) أي رجوع أبي حنيفة (في أصل المسألة) يعني القراءة بالفارسية
(إلى قولهما) أي إلى قول أبي يوسف ومحمد رواه أبو بكر الرازي وغيره (وعليه
الاعتقاد) أي على القول بالرجوع بالاعتقاد ولتنزيله منزلة الاجماع فان القرآن اسم للنظم
والمعنى جميعاً بالاجماع .

(والخطبة) يوم الجمعة (والتشهد) أي قراءة التحيات في القعدات (على هذا
الاختلاف) يعني يجوز عند أبي حنيفة خلافاً لهما (وفي الأذان يعتبر المتعارف) يعني
عرف الناس فإن كان عربياً فهو المعتبر ، وإن كان بلسان آخر فذاك المعتبر لأن المقصود
من الأذان الإعلام وهو يحصل بما هو المتعارف ، وقال الأكمل قوله وفي الأذان المعتبر
المتعارف ، قيل جواب عما يقال قراءة القرآن في الصلاة لكونها ركناً أعظم خطراً من
الأذان لكونه سنة ، والأذان لا يجوز بغير العربية ، فكيف جازت قراءة القرآن ووجهه
أنا لا نسلم عدم جواز الأذان مطلقاً بل يعتبر فيه المتعارف ، فإن الحسن رضي الله عنه
روى عن أبي حنيفة لو أذن بالفارسية والناس يعلمون أنه أذان جاز ، وإن كانوا لا يعلمون
لا يجوز لعدم حصول المقصود وهو الإعلام ، قلت نقله من كلام صاحب الدراية .

(قال) أي المصنف أو قال محمد في الجامع والقُدوري لم يذكر هذه المسألة وليس في
بعض النسخ قال (ولو افتتح الصلاة باللهم اغفر لي لم يجز) افتتاحه (لأنه) أي
لأن افتتاحه بهذا (مثوب) أي مختلط (بحاجته فلم يكن تعظيماً خالصاً) والاعتبار
للتعظيم الخالص .

وإن افتتح بقوله اللهم فقد قيل يحزنه لأن معناه يا الله وقد قيل لا
يحزنه لأن معناه يا الله آمناً بخير فكان سؤالاً قال ويعتمد بيده اليمنى
على اليسرى

(ولو قال اللهم) يعني افتتح بقوله اللهم (فقد قيل يحزنه) وهو قول أهل البصرة
(لأن معناه يا الله) فيتمخض ذكراً (وقيل لا يحزنه) وهو قول أهل الكوفة (لأن معناه
يا الله آمناً) بخير (أي قصدنا بالخير) فكان سؤالاً (فلم يكن تعظيماً وقد حققناه فيما
مضى عن قريب .

(قال) أي القدوري (ويعتمد بيده اليمنى على اليسرى) الإعتداد باليمين والاعتماد على اليد اليسرى
اعتمدت على الشيء اتكأت ، وتفسير اعتماد هناك وضع بوسط كفه اليمنى على ظهر كفه
اليسرى . وقال الاترازي وما قيل يعتمد يعني يقصد والباء زائدة عند الاترازي ، وما
قيل يعتمد بمعنى يقصد وضع يده اليمنى فيه نظر ، قلت قائله السفناقي وفي هذا النظر
ضعف لأن السفناقي نقل عن الديوان يعني اعتمد قصد وقصد يتعدى بدون الباء فاذاً تكون
الباء زائدة وزاغ النظر عن محله ثم إن لوضع البدء أربعة أوجه أصل الوضع وصفته ومكانه
ووقته أما الأول فعندنا يضع وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق وعامة أهل العلم وهو قول
علي وأبي هريرة والنخعي والثوري وحكاه ابن المنذر عن مالك ، وأشار المصنف إلى هذا
بقوله ويعتمد يده اليمنى على اليسرى ، وعند مالك في المشهور يرسل يديه وهو قول ابن
الزبير والحسن وابن سيرين وعليه عمل أهل العرب . وقال الأوزاعي بخير بين الوضع
والإرسال . وقال الليث بن سعد بن سلمة فإن طال على ذلك وضع اليمنى على اليسرى
للاستراح ، وأما الثاني وهو صفة الوضع وهي أن المصلي يضع بطن كفه اليمنى على رصغه
اليسرى يكون الرسخ وسط الكف . وقال الوبري لم يذكر في ظاهر الرواية الوضع قيل
يضع كفه اليمنى على كفه اليسرى ، وقيل ذراعيه الأيسر والأصح وضعها على المفصل . وقال
الاسيوطي عند أبي يوسف يضع يده اليمنى على رصغ يده اليسرى . وقال محمد يضعها
كذلك ويكون الرسخ وسط الكف . وقال أبو جعفر الهندواني قول أبي يوسف أحب إلي
لأن فيه ضعاً وزيادة . وفي المفيد يأخذ بالتحصر والإيهام وهو المختار لأنه يلزم من الأخذ

تحت السرة لقوله عليه السلام من السنة وضع اليمين على الشمال تحت السرة . وهو حجة على مالك رحمه الله في الإرسال ،

الوضع . وفي الدراية يأخذ كوعه الأيسر بكفه الأيمن وبه قال الشافعي وأحمد وداؤد . وقال أبو يوسف ومحمد يضع باطن أصابعه على الرسغ طولاً ولا يقبض ، واستحسن كثير من مشايخنا الجمع بينهما بأن يضع باطن كفه اليمنى على كفه اليسرى ويحلق بالخنصر والإبهام على الرسغ . وأما الثالث فكأنه أشار إليه بقوله ويضعهما أي يضع يديه (تحت السرة) وعند الشافعي على الصدر ذكره في الحاوي . وفي الوسيط تحت صدره وفي رواية ابن الماجشون عن مالك يضع اليمين على المصم والكوع من اليسرى تحت صدره وهو بخير في رواية أشهب (لقوله عنه إن من السنة وضع اليمين على الشمال تحت السرة) هذا قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه وإسناده إلى النبي ﷺ غير صحيح ، وإنما رواه أحمد في مسنده والدارقطني ثم البيهقي من جهته في سنتهما وعزاه عند إسحاق في أحكامه لأبي داود وليس بوجود في أحد نسخ أبي داود فلذلك لم يعزه ابن عساكر وفي الاختلاف إليه ولا ذكره المنذري في مختصره وإنما يوجد في النسخة التي هي من رواية أبي داود ومن حديث عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي عن زياد بن زيد السوائي عن أبي جحيفة عن علي رضي الله عنه أنه قال السنة وضع الكف على الكف تحت السرة . وقال أحمد وأبو حاتم عبد الرحمن بن الحارث أبو شبة الواسطي منكر الحديث . وقال ابن معين ليس بشيء . وقال البخاري فيه نظر وزياد بن زيد لا يعرف . وقال النووي في الخلاصة في شرح مسلم هو حديث ضعيف متفق على ضعفه ، وقول علي رضي الله عنه أي - من السنة - هذا اللفظ يدخل في المرفوع عندهم . وقال ابن عبد البر في السطر واعلم أن الصحابي إذا أطلق اسم السنة فالمراد به سنة النبي ﷺ ، وكذا إذا أطلقها غيره ما لم يصف إلى صاحبها كقولهم سنة العمرين وما أشبه ذلك .

(وهو) أي حديث علي رضي الله عنه (حجة على مالك في الإرسال) أي في إرسال اليدين ، وحجة على الشافعي في الوضع على الصدر أي في وضع اليدين على الصدر ، فإن قلت كيف يكون الحديث حجة على الشافعي وهو حديث ضعيف لا يقاوم الحديث

وعلى الشافعي في الوضع على الصدر

الصحيح والآثار التي احتج بها مالك والشافعي هو حديث وائل بن حجر أخرجه ابن خزيمة في صحيحه قال صليت مع رسول الله ﷺ فوضع يده اليمنى على اليسرى على صدره . وفي الإمام روى سليمان بن موسى عن طاووس قال كان رسول الله ﷺ يضع يده اليمنى على صدره في الصلاة . وروى أبو هريرة رضي الله عنه أنه ﷺ يضع يده على السرة ومنها قوله تعالى ﴿ فصل لربك وانحر ﴾ ٢ الكوثر أي ضع يدك على صدرك . وعن علي رضي الله عنه قرأ هذه الآية ووضع يده اليمنى على اليسرى على صدره . وأخرج الطبراني من حديث معاذ رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان إذا كان في صلاته رفع يديه قبل أذنيه فإذا كبر أرسلها ثم سكت وربما أنه يضع يمينه على شماله .

قلت أما نفس الوضع فإنه ثبت من طرق كثيرة وكونه حجة على مالك ، والحديث الذي تعلق به الذي أخرجه الطبراني عن الحصب بن جعد وكذبه شعبة ويحيى القطان ، وأما كون الشافعي محجوجاً بها فظاهر لأن تعلقه بحديث وائل تعارضه الأحاديث الأخر ، وحديث طاووس مرسل وهو لا يبرئ الاستدلال به ، على أن حديث سليمان بن موسى يتكلم فيه ، وحديث أبي هريرة غير ظاهر في كونه نصاً في هذا الباب واستدلاله بالآية غير ظاهر لأن المراد من قوله - وانحر - الأضحية بعد صلاة العيد والذي رواه عن علي رضي الله عنه يعارضه حديث الكتاب ، وروى البيهقي من حديث عمر بن ميمونة مالك البكوي عن أبي الجوزاء عن عبد الله بن عباس ﴿ فصل لربك وانحر ﴾ ٢ الكوثر وضع اليمنى على الشمال في الصلاة . وقال الترمذي بعد أن أخرج حديث قبيصة بن هلب عن أبيه قال كان رسول الله ﷺ يؤمنا فيأخذ شماله بيمينه . حديث هلب حسن والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم يرون أن يضع الرجل يمينه على شماله في الصلاة ، ورأى بعضهم أن يضعها فوق السرة ، ورأى بعضهم أن يضعها تحت السرة وكل ذلك واسع عندهم . وهلب بضم الهاء واسمه يزيد بن قتادة قاله الاترازي ، قلت يزيد بن قتادة ويقال زيد وفتاكة بضم القاف بعدها النون وبعد الألف قاء ، ويقال فتادة ، فإن قلت الوضع على الصدر أبلغ في الخشوع وفيه حفظ نور الإيمان في الصلاة فكان

ولأن الوضع تحت السرة أقرب إلى التعظيم وهو المقصود ثم الاعتماد
سنة القيام عند أبي حنيفة وأبي يوسف حتى لا يرسل حالة الثناء
والأصل أن كل قيام فيه ذكر مسنون يعتمد فيه وما لا فلا وهو الصحيح

أولى من إشارته إلى العورة بالوضع تحت السرة . وقال الماوردي في الحاوي وضع اليدين على
الصدر أبلغ في الخضوع والخشوع من وضعها على العورة ، قلت الوضع تحت السرة أقرب
إلى التعظيم وأبعد من التشبيه بأهل الكتاب وأقرب إلى ستر العورة وحفظ الأزار عن
السقوط ، ومقالة الماوردي ممنوع ووضعها على العورة لا يضر فوق الثياب وكذا لو (١)
كان بغير حائل لأن العورة ليس لها حكم العورة في حق نفسه ولهذا تضع المرأة يديها على
صدرها وإن كان عورة وما قلنا أقرب إلى التعظيم كما يفعل بين يدي الملوك ، وفي وضعها
على الصدر تشبه بالنساء قد يسن .

وأشار المصنف إلى ذلك بقوله (ولأن الوضع) أي وضع اليدين (تحت السرة أقرب
إلى التعظيم وهو المقصود) أي التعظيم من وضع اليدين هو المقصود في هذا الباب .

(ثم الاعتماد) هذه إشارة إلى بيان القسم الرابع وهو وقت وضع اليدين ، وقد
ذكرنا أن وضع اليدين أربعة أوجه نفس الوضع وصفته ومكانه وقد ذكرناه ، والرابع
وقت الوضع ، وأشار المصنف إلى ذلك بقوله ثم الاعتماد أي اعتماد يده اليمنى على اليسرى
(سنة القيام عند أبي حنيفة وأبي يوسف حتى لا يرسل حالة الثناء) أي حالة قراءة
سبحانك اللهم . وعن محمد أنه سنة القراءة فإذا أخذ في القراءة اعتمد .

(والأصل) في هذا الباب (أن كل قيام فيه ذكر مسنون يعتمد وما لا فلا) أي وما
لا يكون فيه ذكر مسنون لا يعتمد فيه .

(وهو الصحيح) احتز به قول أصحاب الفضل كأبي علي النسفي والإمام أبي
عبد الله الخيري آخر وغيرهما حيث قالوا أنه يعتمد في كل قيام سواء كان فيه ذكر مسنون

(١) في الأصل « لرد كان » . اهـ مصححه .

فيعتمد في حالة القنوت وصلاة الجنازة ويرسل في القومة وبين
تكبيرات الأعياد ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك إلى آخره .

أولا تحقيقاً لخلاف الروافض لعنهم الله فإن مذهبهم إرسال اليد من أول الصلاة فنحن
نخالقهم من أول الصلاة (فيعتمد في حالة القنوت وصلاة الجنازة) هذا بحسب الأصل
المذكور فلذلك ذكره بالفاء أي فيضع يديه ولا يرسلها في حالة قراءة القنوت لأنه ذكر
مسنون ، وكذلك في صلاة الجنازة .

(ويرسل في القومة) أي في القومة من الركوع لأنه ليس فيه ذكر مسنون (وبين
تكبيرات الأعياد) أي يرسل أيضاً بين تكبيرات الميدين وأراد به التكبيرات الزوائد
التي لا ذكر فيها بينها ولا قراءة فلا يضع يديه بينها باتفاق بين علمائنا الثلاثة . وفي الذخيرة
يرسل في القومة عنده لعمل محمد وعليه الإعتاد ، وقيل يعتمد وبه قال أبو علي النسفي
والحاكم وعبد الرحمن الكاتب وإسماعيل الزاهد أصحاب محمد بن أسفل . وقيل معنى
الإرسال أن لا يضع يمينه على يساره في القنوت والقومة وصلاة الجنازة . وقيل أن يبطلها
حالة الداء ، وعند بعضهم هو سنة القيام مطلقاً . وقال أبو القاسم الصغار يرسل إلى أن
يشرع في الثناء والنسبيح ، واختار الطحاوي أنه يضع يمينه على شماله كما يفرغ من التكبير
وفي صلاة الجنازة وعند القنوت عن أبي حنيفة عن أبي يوسف ومحمد أنه يضعهما وهو
اختيار مشايخ سمرقند .

وذكر الكرخي وعن أصحابنا أنه يرسلها وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة ، وفي
الجامع الأصغر عن أبي سليمة إذا رفع رأسه من الركوع يطمئن قائماً ويضع يده اليمنى
على اليسرى حتى ينحط للسجود . وقيل إذا طال القيام يعتمد مخالفة للشيعة .

(ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك) أي ثم يقول المصلي بعد الشروع بالتكبير سبحانك
اللهم وبه قال أكثر العلماء منهم أبو بكر الصديق وعمر بن مسعود والنخعي وأحمد
وإسحاق ، قال الترمذي وعليه العمل عند أهل العلم من التابعين وغيرهم . وقال محمد في
كتاب الحج على أهل المدينة سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وجل ثناؤك
ولا إله غيرك .

وعن أبي يوسف رحمه الله انه يضم اليه قوله إلى وجهت وجهي إلى آخره

(وعن أبي يوسف أنه يضم اليه) أى أن المصلي يضم إلى قوله سبحانه اللهم إلى آخره قوله (وجهت وجهي إلى آخره) وقامه وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفاً وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت ربي وأنا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر ذنوبي جميعاً إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت واهدني لأحسن الأخلاق إنه لا يهدي لأحسنها إلا أنت واصرف عني سيئها إنه لا يصرف عن سيئها إلا أنت لبيك وسعديك والخير كله في يديك والشر ليس إليك وأنا بك واليك تباركت وتعاليت واستغفرك ^(١) وأتوب إليك . رواه البخارى وأبو داود والترمذى وابن ماجة ولكن عند أبي يوسف يقول وجهت إلى قوله وأنا أول المسلمين ، ولم يصرح المصنف أن المصلي يقول وجهت بعد الثناء أو قبل الثناء بعد التكبير ، وقال في المختلف والحصر يقول المصلي بعد الثناء قبل القراءة . وقال في شرح الطحاوى إن شاء قدم ذلك على التسبيح أو أخره كذا في شرح الأقطع حيث قال قال أبو يوسف يجمع بين هذا وبين قوله وجهت تقدم أيهما شاء . وفي الدراية وجعل البداية سبحانه اللهم أولى ، وفي رواية غير وفي رواية يبدأ بأيهما شاء .

قوله - سبحانه - منصوب على المصدرية ، سبحانه علم للتسبيح لا ينصرف ومعناه نسبحك بجميع آلائك ونحمدك سبحانه ، والأصل أصبح سبحانه الله إلا أنه ترك فعله وجعل علماً للتسبيح فلم ينون ولم يرفع كغيره من المصادر والتسبيح تنزيه من صفات النقص ، فإن قلت لو كان سبحانه علماً لما أضيف إذ العلم لا يضاف إلا إذا كان مأولاً بواحد ، قلت إنما يكون علماً إذا لم يكن مضافاً أما إذا أضيف فلا استعماله مفرد غير مضاف قليل . قوله - ونحمدك سبحت - وعن أبي حنيفة إذا قال سبحانه اللهم ونحمدك بجذب الواو فقد أصاب كذا في فتاوى الظهيرية . قوله - وتبارك اسمك - أى تعالظم عن أسماء المخلوقين وصفاتهم والبركة الخير الكثير الدائم ، قيل هي مشتقة من برك الماء في الحوض إذا

(١) في الأصل « واستغفر لك » . اهـ مصححه .

دام وكثر ، ومن برك الابل وهو الثبوت والاستمرار كأنه قال دام خبرك وكثرتايد.
 قوله - وتعالى جدك - أى علا جلالك وعظمتك وعز ملكك وسلطانك ، وقيل عتاك.
 قوله - وجهت وجهي - الوجه اليه محذوف ، وقوله - للذي - حال من الياء وكذا
 حنيفاً كأنه قيل أقبلت خاشعاً أو منقاداً . قوله - فطر - أى خلق ، والفطر اتخاذ
 الشيء واختراعه . قوله - حنيفاً - الحنيف المائل والمراد المائل إلى الحق ،
 وقال أبو هيبيد الحنيف من كان على دين إبراهيم . قوله - ونسكي -
 بضم النون والسين الطاعة والعبادة وكل ما تقرب به إلى الله تعالى ،
 والنسك يسكون السين ما أمرت به الشريعة والناسك العابد وقد نسك بينك نسكاً مثل
 نصر بنصر نصرأ إذا دفع ، والنسك الذبيحة . والحيا والمات مصدران قوله - وأنا من
 المسلمين - إنما يقول كذلك لئلا يلزم للكذب ، ومن قال أنا أول المسلمين قيل يفسد صلاته
 للكذب وقيل لا تفسد لإرادة ما في القرآن . قوله - لبيك - من التلبية وهي إجابة المنادي
 أي إجابتي لك يا رب وهو مأخوذ من لب بالمكان وألب على كذا إذا لم تفارقه ولم يستعمل
 إلا على لفظ التثنية في معنى التكرير أي إجابة وهو منصوب على المصدرية بعامل لا يظهر
 كأنك قلت إلباباً بعد إلباب ، والتلبية من لبيك كالتلهيل من لا إله إلا الله .

قوله - وسعديك - إن ساعدت طاعتك ساعدت بعد مساعدة وإسعاد بعد إسعاد (١)
 وهو من المصادر المنصوبة بفعل لا يظهر في الاستعمال قال الحزني ولم يسمع سعديك مفرداً .
 قوله - والشر ليس اليك - قال النووي فيه خمسة أقوال للعلماء أحدها لا يتقرب به اليك
 قاله الخليل والنضر بن شميل وإسحاق بن راهويه ويحيى بن معين والأزهري .
 الثاني لا يضاف اليك على انفراده فلا يقال يا خالق القردة والخنازير ورب الشر ،
 وإن كان يقال يا خالق كل شيء وهو مروى عن المزني وغيره قلت هذا قول أصحابنا .
 الثالث الشر لا يصعد اليك وإنما يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح .

(١) في الأصل « بعد سعاد » . اهـ مصححه .

لرواية علي رضي الله عنه أن النبي عليه السلام كان يقول ذلك ^(١)

الرابع الشر ليس شراً بالنسبة ^(٢) اليك فإنك أوجدته بحكمة بالغة وإنما هو شر بالنسبة إلى المخلوقين والمخالقين حكاه الخطابي إن قولك فلان إلى بني فلان إذا كان عداؤه فيهم ^(٣).

قوله - وأنا بك - مبتدأ في محل الرفع على الخبرية . قوله - واليك - عطف على قوله - بك - أي وأنا اليك والمعنى ملتجئ اليك ومتوجه اليك ونحو ذلك .

(لرواية علي رضي الله عنه أنه عليه السلام) هذا غريب من حديث علي رضي الله عنه وأنه مع هذا لا يدل على الجمع بين سبحانه اللهم وبين وجهته وإنما يدل على وجهته وحده لأن معنى قوله (كان يقول ذلك) أي كان النبي ﷺ يقول ولا يلزم من ذلك قوله سبحانه معه ، وكان ينبغي أن يستدل المصنف لأبي يوسف فيما ذهب إليه من الجمع بينهما بحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أخرجه الطبراني في معجمه عن محمد بن السكن عنه قال كان رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة قال وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفاً مسلماً وما أنا من المشركين سبحانه اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين . وفي إسناده عبد الله بن عامر ضعفه جماعة كثيرة . وعن ابن معين ليس بشيء ، وروى البيهقي من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة قال سبحانه اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك وجهت وجهي له . وروى إسحاق بن راهويه في كتابه الجامع عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يجمع في أول صلاته بين سبحانه اللهم وبحمدك وبين وجهته وجهي إلى آخرهما ، قال إسحاق والجمع بينهما أحب إلي انتهى . وقال أبو حاتم هذا حديث باطل موضوع لا أصل له لأنه من رواية خالد بن القاسم المدائني وأحاديثه معتلة .

(١) من قوله « لرواية علي » إلى قوله « ذلك » لم يذكر في الأصل . اهـ مصححه .

(٢) في الأصل « بالنسبة » . اهـ مصححه .

(٣) هكذا في الأصل ذكر الرابع ولم يذكر الخامس وربما الخامس بعد ذكر اسم الخطابي . اهـ مصححه .

ولها رواية أنس رضي الله عنه أن النبي عليه السلام كان إذا افتتح الصلاة كبر وقرأ سبحانك اللهم وبحمدك إلى آخره ولم يزد على هذا ، وما رواه حمول على التهجد ، وقوله وجل ثناؤك لم يذكر في المشاهير فلا يأتي به في الفرائض

(ولها) أي لأبي حنيفة ومحمد (رواية أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان إذا افتتح الصلاة كبر وقرأ سبحانك اللهم وبحمدك إلى آخره) هذا الحديث رواه الدارقطني من حديث حميد عن أنس كان رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة كبر ثم رفع يديه حتى يحاذي بايهامه أذنيه ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك الخ . وأخرج من طريق آخر عن عابد بن شريح عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ كان إذا افتتح الصلاة ثم كبر ثم يقول سبحانك اللهم الخ . نحوه .

(ولا يزيد على هذا) أي ولا يزيد المصلي على سبحانك اللهم الخ (وما رواه) أي وما رواه أبو يوسف (محمول على التهجد) وهو الاستقبال بالنوافل بالليل وفي النوافل سعة ، وأصل التهجد السهر ، وما ذهب إليه أبو حنيفة ومحمد مروى عن أنس وعمر وابن مسعود وأبي سعيد الخدري وجابر وبريدة وعائشة رضي الله عنهم قالوا كان النبي ﷺ إذا افتتح الصلاة كبر قال سبحانك اللهم ، فإن قلت أخرج البخاري ومسلم عن أنس رضي الله عنه أنه قال كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين ، قلت هذا محمول على افتتاح القراءة . وقال الشافعي رحمه الله معناه أنهم كانوا لا يقرأون (وجل ثناؤك لم يذكر في المشاهير) أي لفظ - جل ثناؤك - فيما روي سبحانك اللهم اهـ . لم يذكر في الأخبار المشهورة . وقال السروجي وزاد محمد هذا في كتاب الحج على أهل المدينة وقد ذكرناه عن قريب . وفي شرح الطحاوي وليس عن المتقدمين قول في جل ثناؤك ولو قال لا بأس به .

(فلا يأتي به في الفرائض) نتيجة لما قبله أي فلا يأتي بلفظ وجل ثناؤك في الفرائض احترازاً عن الزيادة فيها ما ليس منها .

والأولى أن لا يأتي بالتوجه قبل التكبير لتتصل النية به هو الصحيح ،
ويستعين بالله من الشيطان الرجيم لقوله تعالى ﴿ فإذا قرأت القرآن فاستعذ
بالله من الشيطان الرجيم ﴾ معناه إذا أردت قراءة القرآن

(والأولى أن لا يأتي بالتوجه) أي الأولى للمصلي أن لا يقول وجهت وجهي له
(قبل التكبير لتتصل النية به) أي بالتكبير (هو الصحيح) احتوز به عن قول بعض
المشايع المتأخرين فإنهم قالوا يأتي به قبل التكبير فيكون أجمع للزعية وهو اختيار الفقيه
أبي الليث ، فقالوا أيضاً إنه يؤدي إلى أن يطول مكثه في الهرب قائماً يستقبل القبلة ولا
يصلي وهذا مذموم شرعاً لقوله ﷺ مالي أراكم سامدين ، أي متحيرين كذا في المبسوط
وفي النظم لا يقرأ وجهت الخ ، في الفرائض عندهما لا قبله ولا بعده ولا بعد الثناء وهو قول
أبي يوسف في الأصل وعنه أنه يقرأ بعد الثناء قبل التعوذ واتفقوا أنه يقرأ في النفل
إجماعاً ، واختار المتأخرون أنه يقوله قبل الافتتاح .

(ويستعين بالله من الشيطان الرجيم) أي بعد قراءة سبحانك اللهم يقول أعوذ بالله
من الشيطان الرجيم خلافاً لما لك فإن عنده لا يقول ، واستدل بحديث أنس بن مالك رضي
الله عنه المذكور عن قريب وعنه أنه يتعوذ في قيام رمضان إذا قرأ .

(لقوله تعالى ﴿ فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ﴾ ٩٨ النحل
معناه إذا أردت قراءة القرآن) ظاهر الأمر يقتضي أن يكون التعوذ فرضاً كما قال به
عطاء إلا أن السلف أجمعوا على أنه سنة مؤكدة ، وإنما قال معناه إذا أردت قراءة القرآن
نفياً لقول بعض أصحاب الظواهر أنه يتعوذ بعد القراءة عملاً بحرف الفاء ، فإنه ليس
بصحيح لما روى أبو سعيد الحديري رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يقول قبل القراءة
أعوذ بالله من الشيطان الرجيم كذا ذكر الاترازي ، لفظ الحديث قلت الحديث عن أبي
سعيد الحديري قال كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل كبر ثم يقول سبحانك اللهم
وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ، ثم يقول لا إله إلا الله ثلاثاً ثم يقول
الله أكبر كبيراً ثلاثاً أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه ، ثم

والأولى أن يقول أستعيز بالله ليوافق القرآن

يقراً . أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة ، قال الترمذي حديث أبي سعيد أشهر حديث في الباب وقد تكلم في إسناده ، وقال أحمد لا يصح هذا الحديث . وقال ابن خزيمة لا نعم في الافتتاح بسبحانك اللهم خبراً ثانياً عند أهل المعرفة بالحديث وأحسن أسانيده حديث أبي سعيد ثم قال لا نعم أحداً ولا سمعناه به استعمال هذا الحديث على وجهه ورواه أحمد نحوه وفيه أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، وفي إسناده من لم يسم . وروى ابن ماجة وابن خزيمة من حديث ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يقول اللهم اني أعوذ بك من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه ، رواه الحاكم بلفظ كان إذا دخل في الصلاة ، وعن أنس نحوه ، ورواه الدارقطني وفيه الحسين بن علي بن الأسود وفيه اتصال . وروي عن جبير بن مطعم أن النبي ﷺ كان يتعوذ قبل القراءة ، رواه أحمد . ومعنى أعوذ بالله أتوجه وأعتمد به وألجأ إليه والشيطان اسم لكل متبردات لشطوته على الخير أي تباعده وقيل لنشيطه أي هلاكه واحتراقه فعلى الأول النون أصلية والياء والألف زائدة وعلى الثاني الياء أصلية والنون والألف زائدتان يمنع الصرف ، والرجيم المطرود وقيل المرجوم بالشهب . قوله من همزه بدل اشتغال من الشيطان وهو جمع همزة وهي ما يوسوس به قال تعالى ﴿وقل رب أعوذ بك من همزات الشياطين﴾ ٩٧ المؤمنون وهمزاته خطراته التي يخطر بها بقلب الإنسان . وقرأ أبو داود بالمغربية فقال وهمزة المتوتة بضم الميم وسكون الواو وفتح التاء المثناة من فوق وهي الجنون قوله - ونفخه بالحاء المعجمة الكبير كأنه قوله للإنسان من الاستكبار والخيلاء فيتعاطم في نفسه كالذي نفخ فيه . قوله - ونفثه - قال أبو داود ونفثه الشعر إنما سمي به لأنه كالشيء بنفثه للإنسان من فيه كالرقية قيل أراد به البحر وهو الأشبه لما في التنزيل قال الله تعالى ﴿ومن شر التفافات في المعقد﴾ ٤ الفلق .

(والأولى أن يقول أستعيز بالله ليوافق القرآن) لأن المذكور في القرآن فاستعذ وهو أمر من الاستعاذة فإذا قال أستعيز يحصل الموافقة للقرآن واختلف القراء في صفة الاستعاذة ، واختار أبو عمر وعاصم وابن كثير أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وبه أخذ أصحابنا

ويقرب منه أعوذ بالله ثم التعوذ تبع للقراءة دون الثناء عند أبي حنيفة
ومحمد رحمهما الله لما تلونا حتى يأتي به المسبوق دون المقتدي ويؤخر
عن تكبيرات العيد خلافاً لأبي يوسف رحمه الله

والشافعي وأكثر أهل العلم نص الشافعي أنه الأفضل ، وزاد حفص من طريق هبيرة
أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم وهو قول أحمد ، لكن زاد في آخره أنه هو السميع
العليم ، واختار نافع وابن عامر والكسائي أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أن الله هو
السميع العليم وهو قول سفيان الثوري واختار حمزة أستعبد بالله من الشيطان الرجيم
وهو قول ابن سيرين ، وبكل ذلك ورد الأثر . وفي المجتبى ويقول حمزة يفتي ولكن
ورد في أكثر الأخبار والآثار أعوذ بالله من الشيطان الرجيم فلذلك قال المصنف :

(ويقرب منه أعوذ بالله) أى يقرب من أستعبد أعوذ بالله لأن المزيد قريب من الثلاثي
ومعنى كل منهما طلب الإعادة منها قاله بعض الشراح ، قلت معنى الطلب في أستعبد
ظاهر بخلاف أعوذ .

(ثم التعوذ تبع للقراءة دون الثناء عند أبي حنيفة ومحمد لما تلونا) وهو قوله تعالى
﴿فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم﴾ جعل الاستعاذة جزء لقراءة القرآن
فيكون تبعاً للقراءة لا للثناء . وعند أبي يوسف تبع للثناء لأنها شرعت بعد الثناء .

(حتى يأتي به المسبوق دون المقتدي) ثمة ما قبله في قوله تبع للقراءة فالمسبوق عليه
القراءة فيأتي به . وعند أبي يوسف يأتي له المقتدي لأنه يسبح .

(ويؤخر عن تكبيرات العيد خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى) أى يؤخر الاستعاذة
عن تكبيرات الزوائد فيأتي بها بعد التكبيرات عندهما ، وعند أبي يوسف يؤتى بها
عقب الثناء بعد تكبيرة الإفتتاح ، وقال صاحب الخلاصة الأصح قول أبي يوسف وهذا
الخلافاً كما رأيت بين أبي حنيفة ومحمد وبين أبي يوسف كما ذكره المصنف وفي بعض نسخ
الفقه وفي عامة النسخ كالمبسوط والمنظومة وشروحا بين أبي يوسف ومحمد ولم يذكر
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والتعوذ في الركعة الأولى لا غير إلا عند ابن سيرين

ويقرأ بسم الله الرحمن الرحيم هكذا تفل في المشاهير

والشافعي على المذهب ذكره النووي ولا يحجر بالثناء والتعوذ اتفاقاً وعند أبي ليلى يخبر وقال أبو هريرة يحجر وخارج الصلاة يحجر اتفاقاً . وعند أحمد المسبوق لا يستفتح ولا يتعوذ مع الإمام فإذا قام ليقضي استفتح واستعاذ لأن ما يقضيه أول صلاته وما أدرك آخرها .

(ويقرأ بسم الله الرحمن الرحيم) أى بعد التعوذ يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم (هكذا نقل في المشاهير) أى في الأخبار المشهورة منها ما روى نعيم بن البحر والذي نفسي بيده لأنا أشبهكم صلاة برسول الله ﷺ . رواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما والحاكم في المستدرک . وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه . ومنها ما رواه ابن عباس قال كان النبي ﷺ يفتتح الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم ، أخرجه الترمذي وقال ليس إسناده بذلك ، فكانه قال هكذا لأجل أبي خالد الوالد الكوفي وهو من رواة . وقال أبو حاتم صالح الحديث وذكره ابن حبان في الثقات وامم أبي خالد هرمر ويقال هرم ومنها ما رواه علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال كان رسول الله ﷺ يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم في صلاته . وأخرجه الدارقطني فقال إسناده علوي لا بأس به ومنها ما روته أم سلمة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قرأ بسم الله الرحمن الرحيم في الفاتحة في الصلاة وعندها أنه أخرجه ابن خزيمة في صحيحه والحاكم في مستدرکه ومنها ما رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه كان إذا افتتح الصلاة يبتدىء ببسم الله الرحمن الرحيم ، أخرجه الدارقطني في مسنده . ومنها ما روى عن بريدة قال قال رسول الله ﷺ لا أخرج من المسجد حتى أخبرك بآية أول سورة نزلت على نبي بعد سليمان عليه السلام غيري فسمى ربعة حتى انتهى إلى باب المسجد فأخرج رجله وبقيت الأخرى فقلت إيتني فأقبل علي بوجهه فقال بأي شيء تفتح القرآن إذا فتحت الصلاة قلت ببسم الله الرحمن

(١) لفظ الجلالة غير مذكور في الأصل . اهـ مصححه .

(٢) في الأصل لم يذكر وسلم وذكر مكانها لفظ الجلالة . اهـ مصححه .

الرحيم قال هي هي ثم خرج وفي إسناده صالح وعبد الكريم قال أحمد ويحيى ليسا بشيء وفيه يزيد أبو خالد قال النسائي متروك الحديث .

إعلم أن الكلام في التسمية على وجوه الأول في كونها من القرآن أم لا والثاني أنها من الفاتحة أم لا ، والثالث أنها من أول كل سورة أم لا ، والرابع يحجر بها أم لا .

أما الأول فالصحيح من مذهب أصحابنا أنها من القرآن لأن الأمة اجتمعت على أن ما كان مكتوباً بين الدفتين بقلم الوتر فهو من القرآن والتسمية كذلك ، وكذلك روى المولى عن محمد فقال قلت لحمد التسمية آية من القرآن فقال ما بين الدفتين كله من القرآن ، وكذا روى الجصاص عن محمد أنه قال التسمية من القرآن أنزلت للفصل بين السور والبداية منها تبركاً وليست بآية من كل واحدة منها ويبنى على هذا أن فرض القراءة يتأدى بها عند أبي حنيفة إذا قرأها على قصد القراءة دون الثناء لأنها آية من القرآن . وقال بعض أصحابنا لا يتأدى لأن في كونها آية تامة احتمال فلأنه روى عن الأوزاعي أنه قال ما أنزل الله تعالى في القرآن بسم الله الرحمن الرحيم إلا في سورة النمل وحدها وليست بآية تامة وإنما الآية في قوله ﴿ وانه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ ٣٠ النمل فوق الشك في كونها آية تامة فلا يجوز بالشك ولذا يحرم على الجنب والحائض والنفساء قراءتها على قصد القرآن . أما على قول الكرخي فظاهر لأن ما دون الآية محرم عليهم ، وكذا على رواية الطحاوي لاحتمال كونها آية تامة فيحرم عليهم قراءتها احتياطاً .

الثاني أنها من الفاتحة أم لا ، قال الشيخ أبو بكر الرازي عن أصحابنا رواية منصوصة أنها من الفاتحة أو ليست منها . وذكر السرخسي في أصول الفقه عن الرازي أن الصحيح من المذهب عندنا آية منزلة للفصل لا من أول السورة ولا من آخرها . وقال الشافعي إنها من الفاتحة قولاً واحداً ، وبه قال أبو ثور . وقال أحمد في رواية أنها من الفاتحة دون غيرها تجب قراءتها حيث تجب قراءة الفاتحة ، وفي رواية وهي الأصح أنه لا فرق بين الفاتحة وغيرها في ذلك وإن قرأ بها في أول القراءة كقراءتها في أول السورة للفصل بين السور وليست من القرآن إلا في النمل فإنها بعض آية منها .

الثالث أنها ليست من أول كل سورة عندنا . وقال الشافعي وأصحابه هي من أول كل سورة على الصحيح من المذهب عندم ، وبه قال عطاء والزهري وعبد الله بن المبارك ، وهو مذهب ابن كثير وعاصم والكسائي من القراء ، ووافقهم حمزة على أنها من الفاتحة خاصة ، وبه قال الشافعي في قول في المجتبى . قال الاسديجاني أكثر مشايخنا على أنها من الفاتحة ، ومذهب باقي القراء كمذهب مالك يلزم قراءتها .

احتج الشافعي ومن تابعه بحديث أبي الجوزاء عن عائشة رضي الله عنها أنه عليه السلام قرأ الفاتحة فقال بسم الله الرحمن الرحيم وعدّها آية منها ، واحتج أصحابه بما رواه الشافعي عن مسلم عن ابن جريج عن عبد الله بن أبي مليكة عن أم سلمة أم المؤمنين قالت قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتحة الكتاب فعد بسم الله الرحمن الرحيم آية والحمد لله رب العالمين آية الرحمن الرحيم آية إياك نعبد وإياك نستعين آية إهدنا الصراط المستقيم آية صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين آية . ذكره فخر الدين الرازي في تفسيره الكبير . واحتجوا أيضاً بما رواه الشعبي في تفسيره عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا أخبرك بحديث ، قد ذكرناه عن قريب .

والجواب عن هذه الأحاديث ، أما حديث عائشة فالصحيح ما رواه مسلم عن بديل ابن مسعدة عن أبي الجوزاء عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين وهذا ظاهر في عدم كون التسمية من الفاتحة . فان قلت تأويله على إرادة اسم للسورة ، قلت لا يعدل عن حقيقة اللفظ وظاهره إلا بدليل ، فان قلت أبو الجوزاء لا يعرف له سماع عن عائشة رضي الله عنها ولئن سلم فانه روى عنها أنه عليه السلام كان يحبر بها ، قلت يكفيها أنه حديث أودعه مسلم في صحيحه .

وأبو الجوزاء اسمه أوس بن عبد الله الربيعي ثقة كبير لا ينكر سماعه من عائشة رضي الله عنها وقد احتج به جماعة .

وبديل بن ميسرة تابعي صغير مجمع على عدالته وثقته وقد حدث عنه هذا الحديث الأئمة الكبار ^(١) وتلقاه العلماء بالقبول ولم يتكلم فيه أحد منهم ، وما روى عن عائشة رضي الله عنها من الجهر فكذب بلا شك فيه الحكم بن عبد الله بن سعد وهو كذاب دجال لا يحل الاحتجاج به ، ومن العجب القدر في الحديث الصحيح والاحتجاج بالباطل .

وأما حديث أم سلمة فليس بصحيح لأنه يرويه عمر بن مروان البلخي عن ابن جريج قال يحیی ليس بشيء .

وأما حديث أبي هريرة ^(٢) فقد ذكرنا فيه من العلل وإننا استدللنا به فيما مضى لأنه يدل على أن التسمية من القرآن وهو المختار عند بعضهم ولا يدل على أنها من الفاتحة . ونقل الخطيب عدواً أحاديث في ذلك من تفسير الثعلبي وليس لها صحة ولا يثبت شيء منها والتغليبي ^(٣) حاطب الليل يذكر الغث والسمين .

وأما احتجاجات أصحابنا فيما ذهبوا إليه فأحاديث كثيرة ، منها ما رواه مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ قسمت للصلاة بيني وبين عبدي نصفين نصفها إلي ونصفها لعبدي يقول العبد الحمد لله رب العالمين يقول الله حمدني عبدي ، يقول العبد الرحمن الرحيم يقول الله أثنى علي عبدي ، يقول العبد مالك يوم الدين يقول الله عبدني عبدي يقول العبد إياك نعبد وإياك نستعين يقول الله هذه بيني وبين عبدي يقول العبد إهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال الله فهؤلاء لعبدي .

قال ابن عبد البر هذا حديث قد رفع الاشكال في سقوط بسم الله الرحمن الرحيم من الفاتحة وهو نص لا يحتمل التأويل ولا أعلم حديثاً في سقوط البسملة أبين منه .

(١) في الأصل الكبير . اهـ مصححه .

(٢) في الأصل هريرة من غير أبي . اهـ مصححه .

(٣) هكذا في الأصل ، وردت مرة الثعلبي ومرة التغليبي . اهـ مصححه .

قلت وجه التمسك به إنه ابتداء القسمة بالحمد لله رب العالمين دون البسملة ، فلو كانت منها لا ابتداء بها . وأيضاً فقد جعل النصف ﴿إياك نعبد﴾ فيكون ثلاث آيات لله تعالى في الثناء عليه وثلاث آيات للعبد ، وآية بينها ، وفي جعل التسمية منها إبطال هذه القسمة فيكون باطلاً . وأيضاً أنه قال يقول العبد إهدنا الصراط المستقيم إلى آخرها ثم قال هؤلاء لعبدى ، هكذا ذكره أبو داود والنسائي بإسنادين صحيحين وهو جمع فيقتضي ثلاث آيات ، وعلى قول الشافعي يكون اثنين وللباري أربع ونصف إذا لم يعدوا ﴿أنعمت عليهم﴾ آية ، وإن عدوها آية تصير ثمان آيات ، وهذا كله خلاف تصريح الحديث بالنصف .

والمراد بالصلاة القراءة ، ألا تراه كيف فسر القراءة وقسم الآيات ، ولم الأفعال فان قلت لم لا يراد بالقسمة المعنى لا الآي فيكون لله الحمد والثناء والتحميد ، وللعبد الخضوع والتذلل .

قلت هذا باطل ، فان الله تعالى منفرد بالحمد والثناء ، والحمد لله الذي لا يكيف بالعبد والعبد ينفرد بالخضوع والتذلل الذي ينزه الباري عنه ، ولا يجوز أن يراد ذلك بقوله قسمت الصلاة بيني وبين عبدى نصفين ، مثاله إذا كان ثوب لزيد وعبد لعمرو لا يجوز أن يقول قسمت الثوب والعبد بين زيد وعمرو إذا لم يشتركا فيها ، فان قلت ما المانع أن يكون قسمة الألفاظ والحروف ، قلت لا يجوز لأن القسمة لا تصح مع ذلك فلم يبق إلا عدد الآيات على أن قسمة المعاني داخلة في قسمة الآيات .

فإن قالوا إنها لم يذكر البسملة لأنه أدرجها في الاثنين بعدها ، قلنا هذا ظاهر الفساد ويدعيه مكابر ، فإن قالوا في مثل العلاء بن عبد الرحمن وتكلم فيه ابن معين فقال ليس حديثه بحجة ، مضطرب الحديث ، ليس بذاك ، هو حديث ، وروي عنه هذه الألفاظ كلها .

وقال ابن عدي ليس بالقوي ، وقد انفرد بهذا الحديث فلا يحتج به .

قلنا هذا جهل وفرط وتمصّب ورداءة فكرر ورأي حيث يترك الحديث الصحيح والضعيف لكونه غير موافق لمذهبهم وكيف وقد رواه عن العلاء الأئمة الثقات الانبات

كالك وسفيان بن عيينة وابن جريج وعبد العزيز الدراوردي ، واسماعيل بن جعفر ومحمد ابن إسحاق والوليد بن كثير وغيرهم ، والعلاء نفسه ثقة صدوق .

فإن قالوا سلنا ما قلتم ولكن جاء في بعض الروايات عنه ذكر التسمية كما أخرجه الدارقطني عن عبد الله بن زياد بن سمان عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة سمعت رسول الله ﷺ يقول قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين نصفها له يقول عبدي إذا افتتح الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم فيذكرني عبدي ثم يقول الحمد لله رب العالمين فأقول حمدني عبدي إلى آخره فهذه الرواية وإن كانت فيها ضعف ولكنها تفسر بحديث مسلم أنه أراد السورة لا الآية .

قلنا هذا أيضاً مكابرة وفساد وفرط ونقص مع علمهم بحال ابن سمان ، فقال عمر بن عبد العزيز الواحدي سألت مالكا عنه فقال كان كذاباً ، وقال يحيى أبي بكر قال هشام ابن عروة لقد كذب علي وحدث عني بأحاديث لم أحدثه بها . وعن أحمد بن حنبل متروك الحديث . وسئل ابن معين عنه فقال كان كذاباً . وقيل لابن إسحاق أن ابن سمان يقول سمعت مجاهد فقال لا إله إلا الله أنا والله أكبر منه ما رأيت مجاهداً ولا سمعت منه . وقال ابن حبان كان يروي عن لم يره ويحدث بما لم يسمع . وقال ابن أبي داود متروك الحديث كان يروي ^(١) عن الكذابين . وقال النسائي متروك فكيف يعلل الحديث الصحيح الذي رواه مسلم في صحيحه بالحديث الضعيف ، إذ مقتضى العلم أن يعلل الحديث الضعيف بالحديث الصحيح كما يفعل .

ونحن نذكر من الأحاديث الصحيحة التي استدللنا بها ما رواه البخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة . قال كنت أصلي في المسجد فدعاني رسول الله ﷺ فلم أجبه فقلت يا رسول الله كنت أصلي فقال ألم يقل الله ﴿ استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم ﴾ ثم قال لي ألا أعلمك سورة هي أعظم سورة في القرآن قلت ما هي قال الحمد لله رب العالمين هي

(١) ساقطة من الأصل .

ويسر بهما لقول ابن مسعود « رض » أربع يخفيهن الإمام وذكر من جلتها التعوذ والتسمية وآمين

السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته . فأخبر أنها السبع المثاني ولو كانت البسمة آية منها لكانت ثمانياً ، لأنها سبع آيات بدون البسمة .

ومنها ما رواه أصحاب السنن الأربعة عن شعبة عن قتادة الحسبي عن أبي هريرة عن النبي عليه الصلاة والسلام قال ان سورة من القرآن صعبت كمرحل حتى عوله وهي تبارك الذي بيده الملك . قال الترمذي حديث حسن ، ورواه أحمد في مسنده وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركم وصحيحه ، وعباس وثقه ابن حبان ولم يكلم فيه أحد .

وجه الاستدلال به أن هذه السورة ثلاثون آية بدون البسمة بلا خلاف بين العادين ، وأيضاً فافتتاحه بقوله ﴿ تبارك الذي بيده الملك ﴾ ١ الملك دليل على أن البسمة ليست منها وأما القسم الرابع فنذكره عن قريب إن شاء الله تعالى .

(ويسر بهما) أي يخفي بالاستعاذة والتسمية . قال الاترازي قال المطردي أمر الحديث أخفاء وزيادة الباء سهو ، وكذا قال السفناقي . قلت يستعمل باب أفعل بالباء أيضاً .

(لقول ابن مسعود رضي الله عنه أربع يخفيهن الإمام وذكر منها التعوذ والتسمية وآمين وربنا لك الحمد (١)) وهذا غريب ولكن معناه رواه ابن أبي شبة في مصنفه ثنا هشيم عن سعيد بن المرزبان ثنا أبو وائل عن ابن مسعود أنه كان يخفي بسم الله الرحمن الرحيم والاستعاذة وربنا لك الحمد . وروى سعد بن الحسن في كتاب الآثار ثنا أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه ثنا حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال أربع يخفيهن الإمام ، التعوذ وبسم الله الرحمن الرحيم ، وسبحانك اللهم وبحمدك ، وآمين .

ورواه عبد الرزاق في مصنفه ثنا معمر عن حماد قد كره لأنه قال عوض سبحانك اللهم ربنا لك الحمد ، ثم قال أنا الثوري عن منصور عن إبراهيم قال خمس يخفيهن الإمام فذكرها ، وزاد سبحانك اللهم وبحمدك .

(١) هذه لم ترد في المتن ولم ترد في متن شرح فتح القدير . اهـ مصححه .

وقال الشافعي رحمه الله يجهر بالتسمية عند الجهر بالقراءة لما روي أن النبي عليه السلام جهر في صلاته بالتسمية

وروى أبو معمر عن عمر بن الخطاب أنه قال يخفي الإمام أربعاً التعوذ وبسم الله الرحمن الرحيم ، وآمين ، وربنا لك الحمد .

(وقال الشافعي رحمه الله يجهر بالتسمية عند الجهر بالقراءة) وبه قال أبو ثور . قال الثوري يجهر بالبسملة حيث يجهر بالقراءة في الفاتحة والسورة جميعاً ، قال وعلى هذا أكثر علماء الصحابة والتابعين ومن بعدهم الفقهاء الأكابر .

أما الصحابة فرواه أبو بكر الخطيب البغدادي عن أبي بكر وعمر وعثمان وعمار بن ياسر وأنس وأبي هريرة وغيرهم حتى ذكر عبد الله بن المغفل الذي ذكر الجهر به على ابنه . وأما التابعون ومن بعدهم فمن قال بالجهر فهو لا يمكن أن يذكر أو يوسع من أن يحصوا . قال عمر بن عبد البر في الاتفاق ، وقد روي عن عمر وعلي وعمار الجهر بها والطرق عنهم ليست بالقوية قال وكذا اختلف عن أبي هريرة وابن عباس والأشهر عن ابن عباس الجهر بها ، . وقال ابن أبي ليلى إن شاء جهر بها وإن شاء خافت .

قلت قال الترمذي والعمل عليه أي على ترك الجهر بالبسملة عند ذكر أهل من أصحاب رسول الله ﷺ كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم ومن بعدهم من التابعين ، وقال أبو عمرو بن المنذر هو قول ابن مسعود وابن الزبير وعمار بن ياسر وعبد الله بن المغفل والحكم والحسن والشعبي والنخعي والأوزاعي وسعيد بن جبير وعبد الله بن المبارك وقتادة وعمر ابن عبد العزيز وسليمان الأعمش والزهري ومجاهد ويحيى بن جعدة وحامد وابن أبي سليمان وأبي عبيد والإمام مالك وأحمد وإسحاق . وقال أبو الخطاب والعمل عليه عند أهل المدينة وهذا نفل خلاف قد يلتفت إلى العصية .

(لما روي أن النبي ﷺ جهر في صلاته بالتسمية) عن أكثر الشراح هذا الحديث إلى أبي هريرة رضي الله عنه ، وروى الدارقطني عن العلاء عن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان له أم الناس ^(١) جهر بيسم الله الرحمن الرحيم .

(١) هكذا وردت في الأصل . اهـ مصححه .

ورواه ابن عدي فقال فيه أسرع عرض جهر .

وروى النسائي في سننه من حديث يعله التمرثاشي قال صليت وراء أبي هريرة فقرأ ببسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأم القرآن حتى قال غير المتضوب عليهم ولا (١) الضالين آمين . وفي آخره فلما أسلم قال لأنني أشبهكم صلاة برسول الله ﷺ . ورواه ابن حبان في صحيحه ، وابن خزيمة في صحيحه ، والحاكم في مستدركه وقال أنه على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، والدارقطني في سننه وقال حديث صحيح ورواته كلهم ثقات يجمع على طاعتهم ، يحتاج بهم في الصحيح .

وروى الدارقطني أيضاً عن خالد بن الياس عن شعبة بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ علمني جبريل ﷺ الصلاة فقام فكبر لنا ثم قرأ ببسم الله الرحمن الرحيم فيما يحضر به في كل ركعة .

وروى الطبراني في الأوسط عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال كان رسول الله ﷺ إذا قرأ بسم الله الرحمن الرحيم هزأ منه المشركون ويقولون محمد يذكر له اليامة . وروى الحاكم في مستدركه من حديث علي وعمار أن النبي ﷺ كان يحمر في المكتوبات ببسم الله الرحمن الرحيم . وقال صحيح الإسناد . ورواه الدارقطني في سننه من حديث جابر عن أبي الطفيل عن علي وعمار ونحوه .

وروى الدارقطني أيضاً عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهم قال صليت خلف النبي عليه الصلاة والسلام وأبى بكر رضي الله عنهما وكانوا يحضرون ببسم الله الرحمن الرحيم . وأخرجه الخطيب من طريق آخر من حديث مسلم بن حسان قال صليت خلف ابن عمر فجهر ببسم الله الرحمن الرحيم في السورتين ، فقبل له ، فقال صليت خلف رسول الله ﷺ حتى قبض ، وخلف أبي بكر رضي الله عنه حتى قبض ، وخلف عمر رضي الله عنه حتى قبض ، فكانوا يحضرون بها في السورتين فلا أدع الجهر بها حتى أموت .

(١) ساقطة من الأصل . اهـ مصححه .

وأخرج الدارقطني عن أبي الصغفر عن النعمان بن بشير قال قال رسول الله ﷺ أماني جبريل عليه السلام عند الكعبة فجهر ببسم الله الرحمن الرحيم . وأخرج أيضاً من حديث الحسن بن عباس وكان مدرساً قال صليت خلف النبي عليه الصلاة والسلام فجهر ببسم الله الرحمن الرحيم في صلاة الليل وصلاة الغداة وصلاة الجمعة .

وروى الحاكم في مستدركه والدارقطني في سننه من حديث محمد بن المتوكل بن أبي السرى قال صليت خلف المعتمر بن سليمان من الصلاة ما لا أحصيها الصبح والمغرب فكان يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم قبل فاتحة الكتاب وبعدما . وقال المعتمر ما لو أن أقتدي بصلاة أبي بكر وقال أبي ما القرآن أقتدي بصلاة أنس رضي الله عنه قال أنس ما القرآن أقتدي بصلاة رسول الله ﷺ . وأخرجه الحاكم من طريق آخر عن محمد بن السرى ثنا اسماعيل ابن أبي أويس ثنا مالك عن حميد عن أنس رضي الله عنه قال صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم فكلهم كانوا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم . قال الحاكم وأخرجته شاهداً . وأخرجه الخطيب من طريق آخر من حديث حميد عن أنس أن رسول الله ﷺ كان يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم .

الرد عن هذه الأحاديث .

أما حديث أبي هريرة الذي روى عنه العلماء ، وروى عنه أويس واسمه عبد الله بن أويس وهو غير محتج به لأنه لا يحتج بما انفرد به فكيف إذا انفرد بشيء أو خالفه فيه من هو أوثق منه ، مع أنه متكلم فيه ، وقد ضعفه أحمد وابن معين وأبو حاتم الرازي . فإن قلت أخرج له مسلم في صحيحه قلت بناء على أن مجرد الكلام في الرجال لا يسقط العدالة ولا حديثه ، ولو اعتبرنا ذلك لذهب معظم السنة إذ لم يسلم من كلام إلا من عصمه الله ، بل خرج في الصحيح ممن تكلم منهم ، ومع هذا لم يترك حديثه لكلام الناس فيه بل للتفرد به بأنقن الثقات له ولرواية مسلم الحديث في صحيحه من طريقه وليس فيه وذكر البسمة .

وأما رواية نعيم الجهول عنه فهي معلولة ، البسمة فيه مما تفرد به نعيم المسجد من بين

أصحاب أبي هريرة رضي الله عنه وهم ثمان مائة ما بين صاحب وتابع ولا يثبت عن ثقة من أصحاب أبي هريرة أنه حديث عن أبي هريرة أنه عليه الصلاة والسلام كان يحبر بالبسملة في الصلاة فالبخاري ومسلم أعرضا عن ذكر البسملة في حديث أبي هريرة الذي رواه أبو سلمة بن عبد الرحمن أنه كان يكبر في كل صلاة من المكتوبة وغيرها فيكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ، الحديث . ثم يقول حين ينصرف والذي نفسي بيده لأقريكم شهاً لصلاة رسول الله عليه الصلاة والسلام إن كانت هذه لصلاته حتى فارق الدنيا .

وليس في هذا الحديث ولا في الأحاديث الصحيحة عن أبي هريرة ذكر للتسمية وهذا فيما يغلب على الظن أنه وهم على أبي هريرة . فإن قلت نعيم الجهر ثقة والزيادة من الثقة مقبولة . قلت ليس ذلك مجعاً عليه بل فيه خلاف مشهور ، فمن الناس من يقول زيادة الثقة مطلقاً غير مقبولة ، ومنهم من يقبلها ، والصحيح التفصيل وهو أنها تقبل في موضع إذا كان راوياً ثقة حافظاً ثباتاً ، والذي لم يذكرها مثله أو دونه في الثقة كما قيل الناس زيادة مالك بن أنس قوله من المسلمين في صدقة الفطر واحتج بها أكثر العلماء ، ونقل في موضع آخر القرايز يحضها فهي في موضع يحزم بصحتها كزيادة مالك . وفي موضع يغلب على الظن صحتها ، وفي موضع يحزم بخطأها كزيادة عبد الله بن زياد ذكر البسملة في حديث قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ، وزيادة نعيم الجهر التسمية في هذا الحديث مما يتوقف فيه بل يغلب على الظن ضعفه ، وعلى تقدير صحتها فلا حجة فيهن بالجهر لأنه قال فقرأ أو فقال بسم الله الرحمن الرحيم وذلك أعم من قراءتها سراً أو جهراً على من لا يرى قراءتها .

فان قلت قال إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ قلت أراد به أصل الصلاة ومقاديرها وهيئاتها ، والتشبه لا يقتضي أن يكون من كل وجه بل يكفي في غالب الأفعال وذلك محقق في التكبير وغيره دون البسملة .

وأما الحديث الذي فيه علمني جبريل عليه السلام أن إسناده ساقط ، وأن خالد بن اللياس جمع على ضعفه ، فمن أحمد منكر الحديث وعن ابن معين ليس بشيء إلا يكتب حديثه .

وعن النسائي متروك الحديث . وعن ابن حبان يروي الموضوعات عن الثقات .

وأما حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس فإنه لم يذكر هل كان في فرض أو نفل ، فإن قلت ذكر الدارقطني حديثين عن ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام جهر بيسم الله الرحمن الرحيم ، والثاني كان يفتح الصلاة بيسم الله . قلت قال الترمذي إسناده ليس بذلك ، والأول لا حجة فيه .

فإن قلت قال النووي في صحيح مسلم قال عليه السلام أنزلت علي آتفاً سورة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم إنا أعطيناك الكوثر . اهـ . قال وهذا تصريح بالجهر خارج الصلاة فكذا في الصلاة كـأثر الآيات . قلت هذا الإحتجاج في غاية السقوط فهل يحتج بالقياس مع مخالفة النصوص الصحاح .

وأما حديث علي وعمار ففي الأول عبد الرحمن بن سعد المؤذن وقد ضعفه ابن معين لما قال الحاكم صحيح الإسناد وتعقبه الذهبي فقال هذا جزؤه كأنه موضوع . وفي الطريق الثاني جابر الجعفي وقد كذبه أيوب وليث بن أبي سليمان الخزرجاني . وعن أبي حنيفة ما رأيت أكذب من جابر الجعفي ، ما أثبتته بشيء من رأي إلا أظني فيه بائس .

وأما حديث عمر فله طريقان ، الأول رواه الدارقطني وفيه شيخه عمر بن الحسن وقد ضعفه الدارقطني ، وفيه جعفر بن محمد بن مروان فقال فيه الدارقطني لا يحتج به فظهر بذلك بطلان هذا الحديث . والطريق الثاني رواه الخطيب فهو أيضاً باطل لأن فيه عباد بن زياد الأسدي ، وقال الحافظ محمد بن النيسابوري هو مجمع على كذبه ، وقال أبو حاتم كان على رؤساء الشعة .

وأما حديث الثيمان بن بشير فإنه حديث منكر بل موضوع ، ومن رواه يعقوب بن يوسف النبي وهو ليس بمشهور ، وأحمد بن حماد ضعفه الدارقطني وسكوت الدارقطني والخطيب وغيرهما من الحفاظ عن مثل هذا الحديث بعد روايتهم له قبيح جداً . وقد تعلق ابن الجوزي في هذا بعطر بن خليفة وهو تقصير منه ، فإن الطحاوي روى له في صحيحه ووثقه أحمد وابن معين ويحيى القطان مكانه اعتمد على قول السعدي فيه وهو

رافع عن ثقة وليس كذلك لما ذكرنا .

وأما حديث الحكم بن عمر فهو حديث باطل لوجوه . الأول أنه ليس بدرياً ولا في البندريين (١) أحد اسمه الحكم بن عمر بل لا نعرف له راويان سوى ابن حبيب الراوي عنه لم يكن صحابياً بل هو مجهول لا يحتج بحديثه . وقد ذكر الطبراني في معجمه الكبير الحكم بن عمر وقال في مصنفه الشمال ثم روى له بضعة عشر حديثاً منكراً وكلها من رواية موسى بن أبي حبيب عنه . وروى له ابن عدي في الكامل قريباً من عشرين حديثاً ولم يذكر فيها هذا الحديث والراوي عن موسى هو إبراهيم بن إسحاق العتبي الكوفي ، قال الدارقطني متروك الحديث .

الثاني عمل أن يكون هذا الحديث صنعة فان الذين رووا نسخه موسى عن الحكم لم يذكروا هذا الحديث فيها لتعين نخله وابن عدي والطبراني ، وإنما رواه مما علما الدارقطني ثم الخطيب .

الثالث أن الدارقطني وم فقال إبراهيم بن حبيب وإنما هو إبراهيم بن إسحاق وتبعه الخطيب ورواه ومأثرياً ، فقال الضبي بالضاد المعجمة والباء الموحدة وإنما هو الضبي نسبة إلى ضبين .

وأما حديث أنس رضي الله عنه فهو معارض بما رواه ابن خزيمة في مختصره والطبراني في معجمه عن معمر بن سليمان عن أبيه عن الحسن عن أنس رضي الله عنهم أن رسول الله ﷺ كان يسر ببسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة وأباً بكر وعمر رضي الله عنهما ، وقوله في الصلاة زادهما ابن خزيمة . والحديث الذي رواه الحاكم وقال إنما ذكرته شاهداً ، فقال الذهبي في مختصره أما نسخة الحاكم يورد في كتابه مثل هذا الحديث الموضوع فانما هذا باه والله انه لكذب . وقال ابن الهاد سقط منه وتوقف الحاكم لا يعارض ما ثبت في الصحيح خلافة لما عرف من تساؤله وكيف وأصحاب أنس رضي الله عنه الثقات فالاتبات

(١) في الأصل البربرين . اهـ مصححه .

يرون عنه خلاف ذلك أن شعبة سأل قتادة عن هذا ، فقال أنت سمعت أن يذكر ذلك فقال نعم وأخبره بالتلفظ الصريح المنافي للجهر .

واحتججت الشافعية أيضاً بالأثار ومنها ما رواه البيهقي من الخلافات من حديث عمر ابن ذر عن أبيه سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه قال صليت خلف عمر رضي الله عنه فجهر ببسم الله الرحمن الرحيم وكان أبي يجهر بها قلنا هذا مخالف للصحيح الثابت عن عمر أنه كان لا يجهر ، وروى الطحاوي إسناده عن أبي وائل قال كان عمر وعلي رضي الله عنهما لا يجهران . وقد روى عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن أبيه أيضاً عدم الجهر ، فان ثبت الجهر يحمل على أنه فعله مرة لتعليم أو بسبب من الأسباب .

ومنها ما رواه الخطيب من طريق الدارقطني بسنده عن عمار بن عبد الرحمن عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً رضي الله عنهم كانوا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم ، قلنا هذا باطل . وعثمان بن عبد الرحمن هو الدمامي أجمعوا على ترك الاحتجاج به قال ابن أبي حاتم سألت أبي عنه فقال كذاب ذاهب الحديث . وقال ابن حبان يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات لا يحل الاحتجاج به وقال النسائي متروك الحديث .

ومنها ما أخرجه الخطيب أيضاً عن يعقوب بن عطاء بن أبي رباح عن أبيه قال صليت خلف علي بن أبي طالب وعدة من أصحاب رسول الله ﷺ كلهم يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم ، قلنا هذا لا يثبت وعطاء بن أبي رباح لم يلحق علياً ولا صلى خلفه قط ، والحمل فيه على ابنه يعقوب ، فقد ضعفه غير واحد من الأئمة . وقال أحمد منكر الحديث . وأما شيخ الخطيب فيه فهو أبو الحسن بن أحمد الاصبهاني الأهوازي ويعرف بابن أبي علي فقد تكلموا فيه ، وذكروا أنه كان يركب الأشياء . ونقل الخطيب عن أحمد بن علي الجصاص قال كنا نسمي ابن عطاء الاصبهاني جواب الكذب .

ومنها ما أخرجه الخطيب أيضاً من طريق الدارقطني عن الحسن بن محمد بن عبد الواحد ثنا حسن بن الحسين ثنا إبراهيم بن أبي يحيى عن صالح بن سهل قال صليت خلف أبي

قلنا هو محمول على التعليم

سعيد الحدرى وابن عباس وأبي قتادة وأبي هريرة رضي الله عنهم كانوا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم قلنا هذا أيضاً لا يثبت . والحسن بن الحسين وهو غير معبر سنذكره إن شاء الله . وشعبي ضعيف وهو الحسين بن الحسن الأسود انقلب اسمه وهو أيضاً شعبي ضعيف ومجهول . وابراهيم بن يحيى قد رمي بالرفض والكذب . وصالح بن شهاب مولى السرية قد تكلم فيه مالك وغيره من الأئمة ، وفي إدراكه الصلاة خلف أبي قتادة نظر . وهذا الإسناد لا يجوز الاحتجاج به .

وانما كثر الكذب في أحاديث الجهر على النبي عليه السلام وأصحابه لأن الشيعة ترى الجهر وهم أكذب الطوائف ، فوضعوا في ذلك أحاديث وكان أبو علي بن أبي هريرة أحد أعيان أصحاب الشافعي يترك الجهر بها وهو يقول الجهر بها صار من شعار الروافض . وغالب أحاديث الجهر يحد في روايتها من هو منسوب إلى التشيع^(١) .

وأما التابعين في ذلك فليس بجعة مع أنها قد اختلفت ، فروى عن غير واحد منهم الجهر ، وروى عن غير واحد منهم تركه ، والواجب في ذلك الرجوع إلى الدليل لا الأقوال .

(قلنا هو محمول على التعليم) هذا جواب عما احتج به الشافعي مما روى أنه عليه السلام جهر في صلاته بالتسمية ويريد أنه عليه السلام والصلاة إنما جهر بها لأجل تعليم أنها بها يسر . أو يقال إنه محمول على الجهر الذي يسمعه القارئ ويقول أنه محمول على وقوعها اتفاقاً ، ويقال كان الجهر ابتداء قبل نزول قوله تعالى ﴿ ادعوا ربكم تضرعاً وخفية ﴾ ٥٥ الأعراف فكانهم كانوا يجهرون بالثناء والقراءة أيضاً حتى نزل قوله ﴿ ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت ﴾ ١١٠ الإمراء قلت كل هذا لا يجرى ولا يرضى به الخصم ولا يندفع .

وكانت الطريقة في هذا أن يحتج المصنف نصرته لمذهبه بما روى من الأحاديث الصحيحة ،

(١) في الأصل - في روايتها وهو منسوب إلى الشيعة - اهـ مصححه .

ثم يجب عما احتج به الخصم بما يحجب به عند ورود الأحاديث والأخبار المتناقضة ،
فنقول وبالله التوفيق .

قد ذكرنا أن للتسمية أربعة أحوال هل هي من القرآن أم لا . وهل هي من الفاتحة أم لا
وهل هي من أول كل سورة أم لا . فهذه الثلاثة قد ذكرنا وبقي الرابع وهو أنها هل
يحبر بها أم لا .

فقال الشافعي ومن معه يحبر بها ونحن نقول لا يحبر لما روى البخاري ومسلم في
صحيحيهما من حديث شعبة سمعت قتادة يحدث عن أنس رضي الله تعالى عنه قال صليت
خلف رسول الله ﷺ وخلف أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فلم أسمع أحداً منهم
يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم . وفي لفظ لمسلم فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب
العالمين ، ولا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول القراءة ولا في آخرها . رواه
النسائي في سننه وأحمد في مسنده وابن حبان في صحيحه والدارقطني في سننه . وقالوا
فيه كانوا لا يحبرون بسم الله الرحمن الرحيم ، وزاد ابن حبان ويحبرون بالحمد لله رب العالمين . وفي
لفظ لابن حبان والنسائي أيضاً فلم نسمع أحداً منهم يحبر بسم الله الرحمن الرحيم . وفي لفظ لأبي يعلى
الموصلي في مسنده فكانوا يستفتحون القراءة فيما يحبر به بالحمد لله رب العالمين . وفي لفظ للطبراني في
معجمه وأبي نعيم في الحلية وابن خزيمة في مختصر المختصر والطحاوي في شرح الآثار فكانوا
يسرون في بسم الله الرحمن الرحيم . ورجال هذه الروايات كلهم تفقات فخرج لهم في
الصحيحين . وكل الفاظه ترجع إلى معنى واحد يصدق بعضها بعضاً وهي سبعة الفاظ .

- فالأول كانوا لا يستفتحون القراءة بسم ^(١) الله الرحمن الرحيم .
- والثاني فلم أسمع أحد يقول أو يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم .
- والثالث فلم يكونوا يقرأون بسم الله الرحمن الرحيم .
- والرابع فلم أسمع أحد يحبر بسم ^(٢) الله الرحمن الرحيم .
- والخامس فكانوا لا يحبرون بسم الله الرحمن الرحيم .

(١ - ٢) في الأصل بسم الله الرحمن الرحيم . اهـ مصححه .

والسادس كانوا يسرون بسم الله الرحمن الرحيم .

والسابع فكانوا يستفتحون القراءة بالمحمد لله رب العالمين .

وروى الترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث أبي نعامه الحنفي واسمه قيس بن عاسب حدثنا أن عبد الله بن مغفل قال سمعني أبي وأنا أقول بسم الله الرحمن الرحيم فقال أي بني إياك والحديث فإني لم أر أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ كان أبغض إليه الحديث في الإسلام ، يعني منه . قال وصليت مع أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فلم أسمع أحداً منهم يقولها ، أنت إذا صليت فقل الحمد لله رب العالمين . قال الترمذي حديث حسن .

فان قلت قال النووي في الخلاصة وقد ضعف حفاظ هذا الحديث ، وأنكروا على الترمذي كابن خزيمة وابن عبد البر والخطيب ، قالوا إن مداره على عبد الله بن المغفل وهو مجهول . قلت رواه أحمد في مسنده من حديث أبي نعامه عن عبد الله بن المغفل قال كان أبونا إذا سمع أحد منا يقول بسم الله الرحمن الرحيم يقول أي بني صليت مع النبي عليه السلام وأبي بكر وعمر وعثمان ^(١) رضي الله عنهم فلم أسمع أحداً منهم يقول بسم الله الرحمن الرحيم .

ورواه الطبراني في معجمه عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن مغفل عن أبيه مثله . ثم أخرجه عن أبي سفيان طريق ابن شهاب عن يزيد بن عبد الله بن مغفل قال صليت خلف إمام فجهر بسم الله الرحمن الرحيم فلما فرغ من صلاته قال ما هذا يحرف عن هذه التي أراك تجهر بها فإني قد صليت مع النبي ﷺ ومع أبي بكر وعمر فلم يجهر بها .

فهؤلاء ثلاثة رروا هذا الحديث عن عبد الله بن المغفل عن أبيه وهم أبو نعامه ^(٢) وأبو سفيان طريق العدوي . أما أبو نعامه فقد وثقه ابن معين وغيره ، وأما أبو عبد الله بن

(١) هكذا في الأصل من غير ذكر علي رضي الله عنه . اهـ مصححه .

(٢) « وأبو عبد الله بن زيد » ربما أسقطه الناسخ سهواً . اهـ مصححه .

زيد فأشهر من أن يشنى عليه . وأما أبو سفيان مهران تكلم فيه ولكنه يعتبر به ما تابعه عليه غيره من الثقات ، وهو الذى سقى ابن عبد الله بن المغفل يزيد كما هو عند الطبراني فقد ارتفعت الجهالة عن ابن عبد الله بن مغفل برواية هؤلاء الثلاثة عنه . وقد تقدم في مسند أحمد عن أبي نعامة عن عبد الله بن المغفل وبنوه الذين يروى عنهم يزيد وزباد ومحمد ، والنسائي وابن حبان وغيرهم يحتجون بمثل هؤلاء مع أنهم ليسوا مشهورين بالرواية ، ولم يرو أحد منهم حديثاً منكراً ليس له شاهد ولا تابع حتى يخرج منه . وإنما رَووا ما رَواه غيرهم من الثقات .

فأما يزيد فهو الذى سمي في هذا الحديث . وأما محمد فروى له الطبراني عنه عن أبيه قال سمعت النبي عليه الصلاة والسلام يقول ما من إمام بيت غائباً لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة . وأما زياد فروى له الطبراني عنه عن أبيه مرفوعاً لا تجدوا وفاته لا يصاد به صد ولا يتكأ العدد ولكنه يكهر الفى ^(١) ويفقأ العين . وبالجملة فهذا حديث صريح في عدم الجهر بالتسمية وهو إن لم يكن من أقسام الصحيح فلا ينزل عن درجة الحسن . وقد حسنه الترمذى ، والحديث الحسن يحتاج به لا سيما إذا تعددت شواهد وكثرت متابعاته فان قلت تركوا الإحتجاج به لجهالة ابن عبد الله بن مغفل .

قد احتجوا بما هو أضعف منه ، بل احتج الخطيب بما يعلم هو أنه موضوع . والبيهقي لم يحسن في تضعيفه هذا الحديث غير أنه بعد أن رَواه في كتابه المعرفة تفرد به أبو نعامة وابن عبد الله بن مغفل لم يحتج بها صاحب الصحيح ، وكل ذلك لأجل التعصب والتعامل . وقوله تفرد به غير صحيح ، فقد تابعه عبد الله يزيد ^(٢) وأبو سفيان كما ذكرنا ، وعدم احتجاج صاحبى الصحيح لا يستلزم تضعيف هذا الحديث الصحيح وهما لم يلتزما إحاطة الأحاديث الصحيحة ومع هذا فالبخارى كثير ما يتبع لما

(١) هكذا وردت هذه الجملة في الأصل وفيها خطأ . اهـ مصححه .

(٢) في الأصل بريدة . اهـ مصححه .

لأن أنساً رضي الله عنه أخبر أنه عليه الصلاة والسلام كان لا يجهر بها

يرد على أبي حنيفة من السنة ، فيذكر الحديث ثم يعرض بذكره فيقول قال رسول الله ﷺ كذا وكذا ثم يقول وقال بعض الناس وكذا يشير به إليه ويشع به عليه ولم يجد حديثاً صحيحاً في الجهر حتى يذكره في صحيحه . فهذا أبو داود والترمذي وابن ماجة مع اشتغال كتبهم على الأحاديث السقيمة والأسانيد الضعيفة لم يخرجوا منها شيئاً ، ولولا أنها عندم واهية بالكلية لما تركوها ، وقد تفرد النسائي منها بحديث أبي هريرة وهو أقوى ما فيها عندم وقد بينا ضعفه من وجوه .

(لأن أنساً رضي الله عنه أخبر أنه عليه الصلاة والسلام كان لا يجهر بها) حديث أنس رضي الله عنه أخرجه البخاري ومسلم وقد ذكرناه عن قريب . فان قلت روى عن أنس إن كان ذلك في الجملة فروى أحمد والدارقطني من حديث سعيد بن زهد بن سلمة قال سألت أنساً أكان رسول الله ﷺ يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم أو الحمد لله رب العالمين قال انك لتسألني عن شيء ما أحفظه أو ما سألتني أحد قبلك . قال الدارقطني إسناده صحيح .

قلت ما روى من إنكاره لا يقاوم ما ثبت عنه خلافه في الصحيح ويحتمل أن يكون أنس نسي في تلك الحالة لكبره ، وقد وقع مثل ذلك كثيراً كما سئل يوماً من مسألة فقال عليكم بالحسن فاسألوه فإنه أحفظ - وأنساكم اتى حديث ونسي^(١) - ويحتمل أنه إنما سأله عن ذكرها في الصلاة أصلاً لا عن الجهر بها وإخفائها .

فان قلت يجمع بين الأحاديث بأن يكون أنس لم يسمعه لبعده ، لأنه كان صبياً يومئذ . قلت هذا مردود لأنه عليه السلام هاجر إلى المدينة ولأنس يومئذ عشر سنين ومات عليه السلام وله عشرون سنة فكيف يتصور أن يصلي خلفه عشر سنين فلا يسمعه يوماً من الدهر يجهر هذا بعيد بل يستحيل ثم قد روى هذا في زمان رسول الله ﷺ فكيف وهو رجل في زمان أبي بكر وعمر ، وشهد في زمان عثمان رضي الله عنه مع تقدمه في زمانهم وروايته للحديث .

(١) هكذا في الأصل . اهـ مصححه .

فان قلت أحاديث الإخفاء شهادة على النفي ، وأحاديث الجهر شهادة على الإثبات ،
والإثبات مقدم على النفي . قلت هذه الشهادة وإن ظهرت في صورة النفي فمعناها الإثبات
على أن هذا يختلف فيه فالأكثر على تقديم الإثبات ، وعند البعض سواء ، وعند البعض
النافي يقدم على مثبت واليه ذهب الأزدي (١) وغيره .

فإن قلت روى الإخفاء إثنان من الصحابة أنس وعبد الله بن المغفل ، وروى الجهر
أربعة عشر صحابياً فيقدم الجهر بكثرة الرواة . قلت الإعتماد على كثرة الرواة إنما يكون
بعد صحة الدليلين . فأحاديث الجهر ليس فيها صحيح صريح ، بخلاف ما روي في الإخفاء ،
فإنه حديث ثابت صحيح مخرج في الصحيح والمسانيد المعروفة واليسير المشهورة مع أن
الحنفية لا يرون الترجيح بكثرة الرواة . وأحاديث الجهر وإن كثرت رواها لكنها كلها
ضعيفة ، ولم يروها أحاديث الجهر إلا الحاكم وقد عرف تساهله وتصحيحه للأحاديث
الضعيفة بل الموضوعية .

وقال ابن دحية في كتابه العلم المشهور يجب على أهل الحديث أن لا يحفظوا من قول
الحاكم أبي عبد الله فإنه كثير الغلط ظاهر ، وقد غفل عن ذلك كثير من مخالفيه ، وقلده
في ذلك الدارقطني وملاً كتابه من الأحاديث الضعيفة والغريبة والشاذة والمعللة وكم فيه
من حديث لا يوجد في غيره . وحكى أنه لما دخل مصر سأل بعض أهلها تصنيف شيء
في الجهر بالبسملة فأراه بعض المالكية فأقسم عليه أن يخبره بالصحيح من ذلك
فقال كل ما روي عن النبي ﷺ في الجهر فليس بصحيح .

وأما عن الصحابة فمنه صحيح وضعيف والبيهقي فإنه شيء مشتبك ، والخطيب فإنه
قد تجاوز عن حد التحامل والتعصب ، واحتج بالأحاديث الموضوعية مع علمه بذلك ،
وروى الخطيب عن عكرمة أنه قال لا يصلي خلف من لا يحجر بالبسملة ، وعارضته رواية
الطحاوي بإسناد عن عكرمة عن ابن عباس في الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم قال ذلك
فعل الأعراب .

(١) ربما أراد الأزدي .

ثم عند أبي حنيفة أنه لا يأتي بها في أول كل ركعة كالتعوذ ، وعنه أنه يأتي بها

وسئل الحسن عن الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم فقال إنما يفعل ذلك الاعراب . وقال أبو عمر عن ابن عباس الجهر فيها قراءة الاعراب أراد جهلتهم . وعن النخعي أن الجهر بها بدعة . ونقل السروجي عن ابن الجوزي والخطيب لا ينبغي أن يقبل جرحه ولا تعديله ، لأن قوله ونقله يدل على قلة دين . والمجب من الثوري أيضاً كيف ذكر الأحاديث الضعيفة وانتصر لها وصححها ، ولم يذكر ما قيل فيها .

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم
وقال الأكل في هذا الموضع ، « فإن قيل خير الإخفاء بالبسملة ما تم به البلوى ، إلى آخر ما ذكره في شرحه ، أخذ جميع ذلك عن السفناقي ، ومع هذا فليس ما ذكره توفيقاً بين الأحاديث الواردة في الجهر ، والإخفاء على طريقة أهل هذا الفن ، وقد ذكرنا الذي هو الأصل فللناظر فيه نظر .

(ثم عند أبي حنيفة أنه) أي أن المصلي (لا يأتي بها) أي بالتسمية (في أول كل ركعة) وهذه رواية الحسن عن أبي حنيفة . وروي عن أبي حنيفة أن المصلي إذا سمى أول صلاته فإنه لا يعيدها لأنها شرعت لافتتاح الصلاة (كالتعوذ) أي كقراءة أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، فإنها يقرأها مرة في أول السورة اتفاقاً .

(وعنه) أي وعن أبي حنيفة (أنه يأتي بها) أي أن المصلي يأتي بالتسمية في أول كل ركعة ، وهذه الرواية رواها أبو يوسف عن أبي حنيفة . وفي قنية الفتاوى والأحسن أن يأتي بها في أول كل ركعة عند أصحابنا جميعاً لا اختلاف فيه ، ولا تختلف الرواية عنهم ، ومن قال مرة فقد غلط على أصحابنا غلطاً فاحشاً عرفه من تأمل كتب أصحابنا ، لكن الخلاف في الوجوب . فعندما في رواية المعلى عن أبي حنيفة أنها تجب في الثانية كوجوبها في الأولى . ورواية الحسن عنه أنها لا تجب إلا عند افتتاح الصلاة وإن قرأها في غيرة فحسن ، والصحيح أنها تجب في كل ركعة حتى لو سهى عنها قبل الفاتحة تجب السهو .

وفي المجتبى وأما وجوبها خارج الصلاة ، فالصحيح أنها تجب ، وأجمع القراء أنه يقرأها أول الفاتحة ، وكذا في سائر السور إلا عند غيره وأبي عمرو .

احتياطاً وهو قولهما ولا يأتي بها بين السورة والفاتحة إلا عند محمد
رحمه الله ، فإنه يأتي بها في صلاة المخافتة ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة
أو ثلاث آيات من أي سورة شاء ، وقراءة الفاتحة لا تتعين ركناً عندنا

(احتياطاً) أي على سبيل الاحتياط ، لأنها أقرب إلى متابعة المصحف لأن عليه
إعادة الفاتحة ، فكذا إعادتها . وروى الحسن عن أبي حنيفة إن قرأها عند السورة فحسن
(وهو قولهما) أي قول أبي يوسف ومحمد .

(ولا يأتي بها) أي بالتسمية (بين السورة والفاتحة) لأن محلها أول الصلاة (إلا عند
محمد فإنه يأتي بها في صلاة المخافتة) أي فإن المصلي يأتي بالتسمية بين الفاتحة والسورة في
الصلاة التي يخاف فيها القراءة اتباعاً للمصحف ، وأما إذا جهر فلا ، وعند الشافعي لا
تجوز الصلاة بدون التسمية ، فلذلك قالوا الأجود أن يأتي بها في كل ركعة وهو المنقول عن
ابن عباس رضي الله عنه ومجاهد وذلك للاحتياط .

وقال حميد الدين لا احتياط فيه ، لأن عند سعد بن أبي وقاص تسمية المقتدي مفسدة
لصلاته لكن لم يقيد هذا الخلاف إذ فساد الصلاة لها بعيد حتى أنه استحسّن قراءة البعيد خلف
الإمام فيما يخاف .

واعتبر خلاف الشافعي لأن معه غيره ولم يعتمد بخلافه في الجهر لانفراده ومخالفة
النصوص على ما ذكرنا .

(قال) أي القدوري (ثم يقرأ فاتحة الكتاب) أي ثم بعد قراءة التثنية والتعوذ
والتسمية يقرأ سورة فاتحة الكتاب هذا بيان الواجب من القراءة دون الركن والسنة
على ما يأتي إن شاء الله تعالى .

(وسورة) أي ويقرأ سورة من القرآن (أو ثلاث آيات من أي سورة شاء) أي
ويقرأ ثلاث آيات مع الفاتحة والخيار فيها من أي سورة شاء ، وهذا أيضاً بيان الواجب
من القراءة .

(وقراءة الفاتحة لا تتعين ركناً عندنا) أي من حيث الركنية . ويجوز أن ينصب على

وكذا ضم السورة اليها خلافاً للشافعي رحمه الله في الفاتحة، ولمالك فيها له قوله عليه السلام لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وسورة معها

الحال . وقال أبو بكر الرازي رحمه الله لا خلاف بين الفقهاء في جواز الصلاة مع الفاتحة وحدها ، ويروى مثل مذهبنا عن ابن عباس والحسن وإبراهيم والشعبي وجابر بن زيد وسعيد بن جبير وداود ومالك في رواية (وكذا ضم السورة اليها) أي إلى الفاتحة .

(خلافاً للشافعي في الفاتحة) يعني قراءة الفاتحة عنده فرض حتى لو لم يقرأها تبطل صلاته ، ولو ترك حرفاً منها وتشديداً عمداً لا تجوز صلاته ، ولو ترك التشديد من لفظ الله فإن كان عمداً تبطل صلاته ، وإن كان ناسياً فيؤمر بسجود السهو ، ولو ترك من « إياك نعبد » فإن تعمد ذلك وعرف معناه يكفر لأن الإياك ضوء الشمس ، وقيل الشمس . وإن كان ساهياً أو جاهلاً يسجد للسهو كذا في تتممهم . وعند عامة مشايخنا لو ترك التشديد من إياك ومن رب العالمين يعيد (١) ، والمختار أنه لا يعيد صلاته ، ذكره في الخلاصة .

(ولمالك فيها) أي خلافاً لمالك في قراءة الفاتحة وضم السورة اليها ونصب خلاف مالك على هذا الوجه غير صحيح ، لأن صاحب الجواهر قال وضم السورة إلى الفاتحة سنة عند مالك خلاف ما نقله عنه أصحابنا . وقال غيره المشهور عن مالك جعل أم القرآن ركناً ، ولم يقل أحد أن ضم السورة إلى الفاتحة ركن فيما علمته . وأكثر الشراح سكتوا عن هذا ونسبوا إلى مالك قولاً وهو لم يقل به على أنه روى عنه أن مذهبهم في هذا كذهبنا لمالك .

(له قوله عليه السلام لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وسورة معها) هذا الحديث روي بوجوه مختلفة عن أبي سعيد بلفظ الكتاب رواه ابن عدي في الكامل ، وفي لفظ أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ الفاتحة وما تيسر . وفي لفظ لا تجزئ صلاة إلا بفاتحة الكتاب ومعها غيرها ، وفي لفظ وسورة في فريضة أو غيرها ، ورواه الترمذي وابن ماجة من حديث أبي سعيد قال قال رسول الله ﷺ مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها

(١) يفسد .

والشافعي رحمه الله قوله عليه السلام لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب .

التسليم ، ولا صلاة لمن لا يقرأ بالحمد لله وسورة في فريضة أو غيرها . هذا لفظ الترمذي واقتصر ابن ماجة على قوله لا صلاة لمن لم يقرأ بالجهر . وسكت عنه الترمذي وهذا معلول بأبي سفيان .

وقال عبد الحق في احكامه لا يصح هذا الحديث من أجله . ورواه ابن أبي شيبة وإسحاق بن راهويه في مسندهما والطبراني في مسند الشاميين من حديث أبي نصره عن أبي سعيد لا صلاة إلا بأم القرآن ومعها غيرها . وروى أبو داود بن أبي نصره عنه قال أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر ، ورواه ابن حبان في صحيحه ، ولفظه أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر . ورواه ابن أحمد وأبو يعلى في مسندهما .

قال الدارقطني في علله هذا يرويه قتادة وأبو سفيان السعدي عن أبي نصره مرفوعاً ، ووقفه أبو سلمة عن أبي نصره هكذا . قال أصحاب شعبة عنه ورواه ربيعة عن عثمان ابن عمر عن شعبة عن أبي سلمة مرفوعاً ولا يصح رفعه من شعبة .

وروى الطبراني في مسند الشاميين من حديث عبادة بن الصامت قال سمعت رسول الله ﷺ يقول لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وآيتين من القرآن . ورواه ابن عدي من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه قال سمعت النبي ﷺ يقول لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب وآيتين فصاعداً . وفيه عمرو بن يزيد قال ابن عدي ضعيف منكر الحديث . ورواه أبو نعيم في تاريخ الأصبهاني من حديث أبي مسعود الأنصاري قال قال رسول الله ﷺ لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب وشيء معها .

وروى أبو داود من حديث رفاعه بن رافع قال جاء رجل ورسول الله ﷺ جالس في المسجد . الحديث وفيه رواية إذا قمت وتوجهت إلى القبلة فكبر ثم اقرأ بأم القرآن وبما شاء الله . ورواه أحمد أيضاً في مسنده .

(وللشافعي رحمه الله قوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب) هذا الحديث أخرجه الأئمة الستة في كتبهم من حديث محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت

ولنا قوله تعالى ﴿فاقرأوا ما تيسر من القرآن﴾ ٢٠ المزمّل

قال قال رسول الله ﷺ لا صلاة لمن لا يقرأ بفاتحة الكتاب . ورواه الدارقطني بلفظ لا تجزئ الصلاة لمن لا يقرأ بفاتحة الكتاب وقال إسناده صحيح . وأخرجه ابن حبان من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب ، قلت وإن كنت خلف الإمام ، قال فأخذ بيدي وقال اقرأ في نفسك وجه الاستدلال بالحديث المذكور ظاهر وهو نفى حسن الصلاة عن الجواز إلا بقراءة فاتحة الكتاب .

(ولنا قوله تعالى ﴿فاقرأوا ما تيسر من القرآن﴾) وجه الاستدلال هذه أن الله تعالى أمر بقراءة ما تيسر من القرآن مطلقاً وتقييده بفاتحة الكتاب زيادة على مطلق النص وهذا لا يجوز ، لأنه نسخ فيكون أدنى ما يطلق عليه القرآن فرضاً لكونه مأموراً به فان قراءته لصلاة ليست بفرض يتعين أن يكون في الصلاة .

فان قلت هذه الآية في صلاة الليل وقد نسخت فرضيتها وكيف يصح التمسك بها . قلت ما شرع ركناً لم يصّر منسوخاً ، وإنما نسخ وجوب قيام الليل دون فروض الصلاة وشرائطها وسائر أحكامها . ويدل عليه أنه أمر بالقراءة بعد النسخ بقوله فاقرأوا ما تيسر منها والصلاة بعد النسخ تثبت نفلاً . وكل من شرط الفاتحة في الفرض لعدم المقابل بالفصل وأيضاً الإعتبار لعموم اللفظ لا لخصوص السبب على القول المنقول على ما عرف في موضعه .

فان قلت كلمة ما جملة والحديث مبين والمبين يقضي على المبهم . قلت كل من قال هذا يدل قوله على عدم معرفته بأصول الفقه لأن كلمة ما من الفاظ العموم ، يجب العمل بعمومها من غير توقف ، ولو كانت جملة لما جاز العمل بها قبل البيان كسائر مجملات يسير القراءة والحديث ومعناه أي شيء يسير (١) ولا يسوغ ذلك فيما ذكره فيلزم الترك بالقرآن ، والحديث والعام عندنا لا يحتمل على الخاص مع ما في الخاص من الاحتمالات .

فان قلت هذا الحديث مشهور فان العلماء تلقته بالقبول فيجوز الزيادة بمثله ، قلنا لا

(١) تيسر .

نسلم ذلك لأن المشهور ما تلقاه التابعون بالقبول . وقد اختلف التابعون في هذه المسألة ، ولئن سلمنا أنه مشهور ، فالزيادة بالخبر المشهور إنما يحوز إذا كان محكماً . أما إذا كان محتملاً فلا . وهذا الحديث محتمل لأن مثله نفي الجواز ويستعمل لنفي الفضيلة كقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد ، ولأنه معارض لما روي أنه عليه السلام قال لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب أو غيرها .

وروي لا صلاة إلا بقراءة ولو بفاتحة الكتاب ، وقد ذكرناه عن قريب . وروي أنه عليه السلام علم الاعرابي الصلاة إلى أن قال الله أكبر ثم اقرأ ما تيسر أو ما معك من القرآن . فان قلت نفي الجواز أصل فيكون هذا المراد . قلت لا نسلم أن الأصل هو المراد بالحديث لجواز ترك الأصل بدليل يقتضي الترك .

فان قلت أخرج مسلم وأبو داود وغيرهما من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج غير تمام . فهذا يدل على الركنية . قلت لا نسلم ذلك لأن معناه ذات خداج أى نقصان صلاة ناقصة ، وهذا لا يوافق مذهبنا لأنه ثبت النقصان لا الفساد . ونحن نقول لأن النقصان في الوصف لا في الذات ، ولهذا قلنا بوجوب الفاتحة .

فإن قلت قوله تعالى ﴿ فاقراءوا ما تيسر منه ﴾ عام خص منه البعض وهو ما دون الآية ، فإن المصنف ذكر في فصل القراءة أدنى ما يحزىء من القراءة عند أبي حنيفة أنه آية ، لأن ما دون الآية خارج بالإجماع ، فإذا كان كذلك يحوز تخصيصه بخبر الواحد بل القياس أيضاً . قلت القرآن يتناول ما هو معجز عرفاً فلا يتناول ما دون الآية .

فان قلت هذا مستقيم على قولها لأنها قالوا لا فرض القراءة ثلاث آيات قصار ، وآية طويلة . أما على قول أبي حنيفة لا يستقيم لأن للفرض يتأدى عنده بالآية القصيرة وهي ليست بمعجزة . قلت الشرط فيه أن تكون الآية القصيرة كلمتين أو أكثر ، ولا يتأدى الفرض بآية هي كلمة واحدة - كص - و - ن - وقال مذهبنا بان في الصحيح ، فإذا كان كذلك لم يدخل ما دون الآية في النص .

والزيادة عليه بخبر الواحد لا يجوز ولكنه يوجب العمل فقلنا بوجوبهما .

وقال الاترازي فان قلت ان مالكا مستدل على ركنية الفاتحة وضم السورة جميعا بقوله لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وسورة معها فما جوابه . قلت جوابه هو الذي سمع من ردنا على الشافعي فلا نعيده ، انتهى .

قلت هذا السؤال غير موجه أيضا لأن مالكا قط لم يقل بركنية ضم السورة إلى الفاتحة كما ذكرنا .

(والزيادة عليه) أي على النص (بخبر الواحد) وهو الحديث المذكور (لا يجوز) لأنه نسخ كما ذكرنا لأن خبر الواحد دون نص الكتاب والنسخ لا يجوز بما دون المنسوخ كقوله تعالى ﴿ ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ﴾ ١٠٦ البقرة .

فإن قلت ما معنى النسخ ما هنا . قلت الذي كان مشروعا قبل الزيادة لما كان بعضه بعد الزيادة لزم تبدله من الكل إلى البعض وليس معنى النسخ إلا التبديل ، فإن قلت ما تبسر عام ، فقال المصنف بالزيادة عليه وهذا يدل على آية مطلق ، والمطلق خاص لا عام عندنا قلت كأنه أراد العام المطلق وهو العام غير المخصوص .

(لكنه يوجب العمل) أي لكن الحديث المذكور يوجب العمل به وبين ذلك بقوله (فقلنا بوجوبها) أي قلنا بوجوب قراءة الفاتحة وضم السورة حتى ياتم فاركها إذا عمد ويلزمه سجود السهو إذا سهى ، والحاصل إنما نحن علمنا بالعدل باستعمالنا بالقرآن والحديث ، وأثبتنا فريضة مطلق القراءة بالنص ووجوبية قراءة الفاتحة وضم السورة بالحديث وهذا العدل في باب أعمال الاخبار ، وليس من العدل أن يعمل بأحدهما ويهمل الآخر ، وما هنا دقيقة وهي أن الحديث الذي رواه أبو هريرة وهو الذي أخرجه أبو داود والطبراني في الأوسط أنه قال أمرني رسول الله ﷺ أن أتأدي لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب عما إذا ترك على فرضية ما زاد على الفاتحة وليس ذلك مذهب الخصم .

ولنا جواب وهو أن الحكم يثبت بقدر دليله وخبر الواحد ليس بقطعي ، فلا تثبت به الفرضية . نعم يثبت به الوجوب ، ونحن نقول به .

وإذا قال الإمام ولا الضالين قال آمين ويقولها المؤتم لقوله عليه السلام إذا أمن الإمام فأمنوا .

فإن قلت الخصم يقول الفرض والواجب عندي سواء . قلت النزاع لفظي . فإن قلت الحديث مجمل ، لأن نصبه يقتضي نفي الذات ومعلوم ثبوتها حساً . قلت قد أجيب عن هذا والتحقيق أن قدر نفي الأجزاء يلزم به نفي الكمال أيضاً فيلزم نفي شيئين قبله للمخالفة ، فتعين به نفي الكمال .

(وإذا قال الإمام ولا الضالين قال آمين) أي قال الإمام عقيب ولا الضالين آمين . قال الاترازي خلافاً للمالك . قلت لم يقل مالك بأن الإمام لا يقول آمين ولكن يقولها على وجه الفضيلة دون السنة على ما حكاه القاضي أبو محمد عنه ، ذكره في الجواهر .

(ويقولها المؤتم) أي يقول المقتدي أيضاً آمين . والاترازي يقول هذا ما كان المقتدي في علم التصريف بقوله وهو أن المؤتم من ائتم به أي اقتدى به يحوز أن يكون اسم الفاعل ويحوز أن يكون اسم المفعول ، لأن التقدير يختلف ، وإن كان اللفظ يحتاج إلى أن تقدير اسم الفاعل مؤتم بكسر الميم الأولى وتقدير اسم المفعول مؤتم بفتح الميم الأولى والمراد هنا هو الثاني وهو الإمام لمناسبة الكلام .

قلت هذا إنما يصح إذا كان الضمير في قال في قوله آمين للمقتدي كما ذهب إليه بعض الشراح ، ويفهم من كلامه هذا أيضاً وليس كذلك ، وإنما الضمير فيه للإمام ، ويكون من قوله ويقولها المؤتم هو المقتدي كما ذكرنا .

(لقوله ﷺ إذا أمن الإمام فأمنوا) هذا الحديث أخرجه الأئمة الستة في كتبهم عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ إذا أمن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه ، قال ابن شهاب وكان رسول الله ﷺ يقول آمين . ولفظ النسائي وابن ماجة فيه إذا أمن القاريء ، وزاد فيه البخاري في كتاب الدعوات فإن الملائكة تقول آمين .

قال ابن حبان يريد أنه إذا أمن كأمين الملائكة من غير إعجاب ولا سمعة ولا رياء

ولا متمسك لمالك في قوله عليه السلام إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين، من حيث القسمة لأنه قال في آخره فان الإمام يقولها لأنه

خالصاً لله تعالى فانه حينئذ يقر له .

(ولا حجة (١) لمالك رضي الله تعالى عنه في قوله عنه إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين من حيث القسمة لأنه قال في آخره فان الإمام يقولها) أي ولا حجة لغير مالك في هذا الحديث فيما ذهب اليه من أن الإمام لا يقول عند فراغه من قراءة الفاتحة آمين من حيث أنه عنه قسم ذلك بينه وبين القوم ، لأن القسمة تنافي الشركة .

ثم بين المصنف عدم احتجاجه بذلك بقوله (لأنه) أي لأن النبي ﷺ قال في آخر الحديث المذكور - فان الإمام يقولها - أي يقول لفظ آمين ، ولفظ الحديث - فان الإمام يقول آمين - كما نذكره يقطع بذلك الشركة ، فصار الإمام والقوم مشتركين في الإتيان بلفظ آمين .

ثم ان المالكية حملوا قوله عنه إذا أمن الإمام على بلوغ موضع التأمين وقالوا : سنة الدعاء تأمين السامع دون الداعي وآخر الفاتحة دعاء فلا يؤمن الإمام لأنه داع . وقال القاضي أبو الطيب هذا غلط بل الداعي أولى بالاستيجاب . واستبعد أبو بكر بن العربي تأويلهم لغة وشرعاً . وقال الإمام أحسن الداعين وأولهم أولاهم . وفي المعارضة قال الإمام مالك لا يؤمن الإمام في صلاة الجهر . وقال ابن حبيب يؤمن . وقال ابن كليب هو ما يختار . وروى الحسن عن أبي حنيفة مثل قول مالك رحمه الله ان الإمام لا يأتي بها .

وفي المبسوط قال أبو حنيفة رحمه الله يخفي الإمام آمين ، ثم قال وقد طعنوا فيه ، وقالوا ان مذهب أبي حنيفة رحمه الله أن الإمام لا يقول أصلاً فكيف يستقيم جوابه ويخفى به لكننا نقول عرف أبو حنيفة رحمه الله أن بعض الأئمة لا يأخذون بقوله لحمة قول علي وابن مسعود رضي الله عنهما ففرع الجواب على قولها كما فرع مسائل المزارة على قول من يرى جوازها .

(١) في المتن متمسك .

ويخفونها .

فان قلت إذا كان مذهب أبي حنيفة أن الإمام لا يقول آمين كما روى عنه الحسن مما جوابه عن قوله عليه السلام إذا أمن الإمام . قلت جوابه انه إنما سمي الإمام مؤمناً باعتبار المسبب والسبب يجوز أن يسمى باسم المباشرة كما يقال بنى الأمير داره . ثم الحديث الذي في آخره فان الإمام يقولها أخرجه النسائي في سننه من حديث الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فان الملائكة تقول آمين ، وان الإمام يقول آمين ، فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه .

ورواه عنه عبد الرزاق في مصنفه أخبرنا عمر عن الزهري ومن طريقه رواه ابن حبان في صحيحه بسنده وسننه ، والحديث في الصحيحين وليس فيه فإن الإمام يقول آمين . (ويخفونها) أى يخفي الإمام والقوم جميعاً لفظة آمين وبه قال الشافعي في قوله الجديد ومالك في رواية . وعند الشافعي يحجر الإمام وبه قال أحمد وعطاء وداود لما روى عن أبي هريرة أنه قال كان إذا أمن النبي عليه الصلاة والسلام أمن من خلفه حتى كان في المسجد ضجة . وفي رواية يجه وهو اختلاف الأصوات . وروى عن بعض أصحابه أنه قال كنت أسمع من الأئمة ابن الزبير ومن بعده يقولون آمين ويقول من خلفهم آمين حتى يكون المسجد ضجة . وكذا روى عن عكرمة ، كذا ذكره صاحب الدراية عنهم .

قلت حديث الجهر بالتأمين رواه أبو داود والترمذي عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن حجر بن عنبس عن وائل بن حجر واللفظ لأبي داود قال كان رسول الله ﷺ إذا قرأ ولا الضالين قال آمين ورفع بها صوته ، وقال حديث حسن . وأخرج أبو داود والترمذي من طريق آخر عن علي بن صالح ويقال للعلاء بن صالح الأمدى عن سلمة بن كهيل عن عمر ابن عنبس عن وائل بن حجر عن النبي ﷺ أنه صلى فجهر بآمين وسلم عن عبد الجبار وشواله انتهى وحكى عنه .

وروى النسائي أنا قتيبة ثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه قال صليت خلف رسول الله ﷺ فلما افتتح الصلاة كبر ورفع يديه حتى حاذيا

أذنيه ثم قرأ فاتحة الكتاب فلما فرغ منها قال آمين رفع بها صوته .

وروى أبو داود وابن ماجة عن ميسر بن رافع عن أبي عبد الله بن عمر عن أبي هريرة قال كان رسول الله ﷺ إذا قلى ﴿ غير المقضوب عليهم ولا الضالين ﴾ قال آمين حتى تسمع من الصف الأول ، وزاد ابن ماجة فيرجع بها المسجد . ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وقال على شرط الشيخين . ورواه الدارقطني في سننه قال إسناده حسن .

وروى إسحاق بن راهويه في مسنده أخبرنا النضر بن سهيل حدثنا هارون الأعور عن هارون بن مسلم عن أبي إسحاق عن ابن أم الحصين عن امرأة أنها صلت خلف النبي ﷺ فلما قال - ولا الضالين - قال آمين ، فسمعتها وهي في صف النساء .

قلت أما الحديث الأول الذي رواه الشافعية من حديث أبي هريرة وفيه حتى فكان المسجد ضجة فليس كذلك لفظه بل لفظ في زيادة ابن ماجة فيرجع بها المسجد كما ذكرناه وهو حديث ضعيف وفي إسناده بشر بن رافع الحاربي ضعفه البخاري والترمذي والنسائي وأحمد وابن معين ، وقال ابن القطان في كتابه بشر بن رافع أبو الأسباط الحاربي ضعيف ، وهو يروى هذا الحديث عن أبي عبد الله بن أبي هريرة وأبو عبد الله هذا لا يعرف له حالة ولا روى عنه غير بشر ، والحديث لا يصح من أجله فقط بذلك قول الحاكم على شرط الشيخين ، وتحسين الدارقطني إياه .

وأما قولهم وروى عن بعض أصحابه أى بعض أصحاب الشافعي فإن الذي رواه هو الشافعي في الإمام أخبرنا مسلم بن خالد الزنجي عن ابن جريج عن عطاء قال كنت أسمع الأئمة ابن الزبير ومن بعده اه . ومسلم ابن خالد شيخ الشافعي ضعيف .

فان قلت قال النووي ذكر البخاري هذا الأثر عن ابن الزبير تعليقا قلت التعليق ليس بحجة . وأما الحديث الذي رواه أبو داود والترمذي من حديث وائل بن حجر فيعارضه ما رواه الترمذي أيضاً عن شعبة عن سلمة بن كهيل عن حجر بن العنيس عن وائل عن أبيه وقال فيه وخفض لها صوته .

لما روينا من حديث ابن مسعود رضي الله عنه ولأنه دعاء فيكون مبناه على الإخفاء

فان قلت قال الترمذي سمعت محمداً يقول حديث سفيان أصح من حديث شعبة ، وأخطأ شعبة في مواضع فقال عن حجر أبي العنابس وإنما هو حجر بن العنابس ويكنى أبا السكن ، وزاد فيه علقمة وليس فيه علقمة وإنما هو حجر بن وائل وقال خفض بها صوته وإنما هو مد بها صوته .

قلت تخطئة مثل شعبة خطأ وكيف هو أمير المؤمنين في الحديث وقوله - حجة - هو ابن عنابس وليس بأبي عنابس وليس هو كما قاله بل هو ابن عنابس وحجر بن عنابس ، وجزم به حبان في الثقات ، فقال كنيته كاسم أبيه . وقول محمد كونه أبا السكن لا ينافي أن يكون كنيته أيضاً أبا عنابس لأنه لا مانع أن يكون لشخص كنيته المختار ، زاد فيه علقمة لا يضر لأن الزيادة كان من الثقة مقبولة ، ولا سيما من قبل شعبة . وقوله قال - وخفض بها صوته - وإنما هو ومد بها صوته يؤيده ما رواه الدارقطني عن وائل بن حجر قال صليت مع رسول الله ﷺ يجمعة حين قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال آمين وأخفى صوته . وحجر بضم الجيم . وعنابس بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح الباء الموحدة وفي آخره سين مهملة .

(لما روينا من حديث ابن عباس رضي الله عنه) وهو الذي ذكره فيما تقدم عن قريب عند قوله ويلزمها وقد مر الكلام فيه مستقصى (ولأنه) أي ولأن التأمين أي التلطف به (دعاء فيكون مبناه على الإخفاء) أي الأصل فيه الإخفاء قال الله تعالى ﴿ ادعوا ربكم تضرعاً وخفية ﴾ هـ الأعراف ، وقال ﷺ خير الدعاء ما خفي وخير الرزق ما يكفي ، ولأن باخفاءها يقع التمييز بين القرآن وغيره ، فانه إذا جهر بها مع الجهر بالفاتحة يلبس أنها من القرآن .

فان قلت ورد الجهر والإخفاء فماذا يعمل ، قلت إذا تعارضت الأخبار والآثار يعمل بالأصل ، والأصل في الدعاء الإخفاء كما ذكرنا أو يحمل ما فيه على أنه وقع اتفاقاً وعلى التعليم أو على أصل الأمر .

والمد والقصر فيه وجهان والتشديد فيه خطأ فاحش .

وفي المحيط وفتاوى الظهيرية لو سمع المقتدي من الإمام ولا الضالين في صلاته يحجر بها هل يؤمن ، قال بعض مشايخنا لا يؤمن لأن ذلك الجهر لغو فلا يتبع وعن الهندواني يؤمن لظاهر الحديث .

(والمد والقصر فيها وجهان) أي مد ألف آمين وقصرها فيه لغتان ، وفي الخلاصة المد اختيار الفقهاء لموافقته للمروي عنه عنه والقصر اختيار الأصوليين ، وعلى الوجهين هو مبني على الفتح قطعاً كيف كان لاجتماع الساكنين . وفي الجنازية فيه أربع لفات فتح الألف ومدّها وقصرها وفتح النون في الوجهين وتسكينه ، وحكى الواحدي فيه لغة أخرى وهو إمالة مع (١) . وحكى أيضاً المد والتشديد .

قال وروي ذلك عن الحسن . وحكى القاضي عياض عنه أنها مردودة . وقال ابن السكيت وغيره من أهل اللغة على أن التشديد لغة العوام وهو خلاف المذاهب الأربعة .

واختلف للشافعية في بطلان الصلاة بذلك وفي التجنيس ولو قال آمين بتشديد الميم في آمين لا تقصد أشار إليه المصنف بقوله .

(والتشديد فيه خطأ فاحش) أي تشديد الميم فيه ، ولكنه لم يذكر هنا فساد الصلاة به ما هنا لأن فيه خلافاً وهو أن الفساد ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله . وعندهما لا تقصد لأنه يوجد في القرآن مثله وهو قوله تعالى ﴿ ولا آمين البيت الحرام ﴾ ٢ المائدة وعلى قولهما للفتوى ، فلذلك لم يتعرض إلى الفساد هنا .

وأما معنى آمين رواية وأصله فوزنه ليس من أوزان كلام العرب وهي مثل هابيل وقابيل ، وأصله يا الله استجب دعائنا وهو اسم من أسماء الله تعالى ، إلا أنه أسقط ياء النداء فأقيم المد مقامه ، فلذلك أنكر جماعة القصر فيه ، وقالوا المعروف فيه المد ، وهو اسم فعل مثل صه بمعنى اسكت ، ويوقف عليه بالسكون ، فإن وصل بغيره تحرك لا لتقاء الساكنين ويفتح طلباً للخفة لأجل البناء كآين وكيف ، أو معناه فليل لكن كذلك .

(١) هنا كلام ساقط .

قال ثم يكبر ويركع ، وفي الجامع الصغير ويكبر مع الانحطاط

وقيل أعقل وقيل لا يجب رحا . وقيل لا يقدر على هذا غيرك . وقيل طالع الله على عباده يدفع به عنهم الآفات . وقيل هو كنز من كنوز العرش لا يعلم تأويله إلا الله ، وقيل اسم من أسماء الله تعالى .

قال النووي وهو ضعيف . وفي المنافع هو معرب - هين - وعن أبي زهير البحتري قال وقف رسول الله ﷺ على رجل ألح في الدعاء فقال ﷺ وجب أي ختم فقال رجل من القوم بأي شيء يختم فقال بآمين ، فإنه إن ختم بآمين فقد وجب ، رواه أبو داود وأبو زهير اسمه معاذ .

وفي المجتبى لا خلاف أن آمين ليس من القرآن حتى قالوا بارتداد من قال أنه منه وأنه مسنون في حق المنفرد والإمام والمأموم والقارئ خارج الصلاة .

واختلف القراء في التأمين بعد الفاتحة إذا أراد ضم السورة إليها والأصح أنه يأتي بها . فروع ينبغي أن يزوج المصلي بين قدميه في القيام وهو أفضل من أن ينصبها نصبا ، والرواية إن تمكن على هذا القدم مرة وعلى الأخرى مرة نص عليه عن أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله في صلاة الأكثر ، ولم يرو عن أبي يوسف رحمه الله خلافه . وفي النسفي أي الاستراحة من رجل إلى رجل أخرى مكروهة ومثله في المرغيناني ، وكذا القيام على إحدى الرجلين إلا لمذر .

وفي الواقعات ينبغي أن يكون بين قدمي المصلي قدر أربع أصابع اليد لأنه أقرب إلى الخشوع ، والمراد من قوله عليه الصلاة والسلام الصقوا الكعاب بالكعاب اجتماعهما .

(قال ثم يكبر ويركع) أي بعد الفراغ من قراءة الفاتحة وضم السورة يكبر ويركع وهذا يقتضي أن يكون التكبير في محل القيام وهذه رواية القدوري وبه قال بعض مشايخنا .

(وفي الجامع الصغير ويكبر مع الانحطاط) وهذا يقتضي مقارنة التكبير للركوع لأن كلمة مع المقارنة ، وبه قال بعض مشايخنا ، وإنما صرح بالجامع الصغير لأن دأبه إذا وقع نوع مخالفة بين رواية الجامع الصغير ورواية القدوري التصريح بلفظ الجامع الصغير .

لأن النبي عليه الصلاة والسلام كان يكبر عند كل خفض ورفع

وفي شرح الإرشاد ينبغي أن يكون بين حالة الإغناء وحالة الرفع لافي حالة الإستواء ولا في حالة تمام الإغناء ، وقال بنو أمية لا يكبر حال ما يركع بل يكبر حال ما يرفع رأسه من الركوع لأنه روي أنه عليه السلام فعل هذا ، وأن الحديث الذي يأتي لأنه عليه الصلاة والسلام كان يكبر عند كل خفض ، ورفع المراد بالخفض والرفع ابتداء كل ركن وانتهائه ، ومعناه الله أعظم من أن يؤدي حقه بهذا القدر من العبادة ، لا يقال إذا كان المعنى هذا فلم لا يكبر عند رفع الرأس من الركوع ، لأننا نقول المراد من التكبير أن لا يخلو جزء من أجزاء الصلاة خالياً عن الذكر فبعد الركوع الإمام يسمع والمقتدي يحمد والمنفرد يأتي بها فلا يخلو ذلك الجزء عن الذكر ، فلم يسن التكبير لأجل هذا .

(لأن النبي عليه الصلاة والسلام كان يكبر عند كل خفض ورفع) هذا دليل قوله ثم يكبر ، والحديث رواه الترمذي والنسائي من حديث عبد الرحمن بن الأسود بن علقمة ، رواه أسود عن عبد الله بن مسعود قال كان النبي عليه الصلاة والسلام يكبر في كل خفض ورفع وقيام وقعود وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما ، قال الترمذي حديث حسن صحيح ، ورواه أحمد وابن أبي شعبة وإسحاق بن راهويه والدارقطني في مسانيدهم والطبراني في معجمه .

وأخرج البخاري ومسلم عن أبي مسلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يصلي بهم فيكبر كلما خفض ورفع ، فلما انصرف قال إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ .

وفي الموطأ عن مالك رحمه الله تعالى عن ابن شهاب الزهري عن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم قال كان رسول الله ﷺ يكبر في الصلاة كلما خفض فلم تزل تلك صلاته حتى لقي الله عز وجل . وقد قلت ينبغي الخفض والرفع ، ومذهب الشافعي في هذا كما ذكر في الجامع الصغير . وقال الطحاوي يخبر راكم مكبراً وفي خزاعة الأكل لا يكره وصل القراءة بتكبير الركوع .

وعن أبي يوسف ربما فعلت وربما تركت . وقال أبو حفص فعلها وصلا وربما أن أبا يوسف رحمه الله ترك الأفضل خلافاً للرافضة . وفي المجتبى واختلف في وقت الركوع

ويحذف التكبير حذفاً لأن المد في أوله خطأ من حيث الدين لكونه
استفهاماً . وفي آخره لحن من حيث اللغة ،

والأصح أنه بعد الفراغ من القراءة ، وقال إنه نقي في حالة الخروج حرف أو كلمة عن
القراءة لا بأس به ، ثم هذه التكبيرات كلها سنة عند الجمهور من الصحابة والتابعين والعلماء
من بعدهم . وقال ابن المنذر وبه قال أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وجابر والشعبي
والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز ومالك والشافعي رحمهم الله .

وروي عن سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز والحسن البصري أنه لا يشرع إلا
بتكبير الإحرام بلفظه ، ونقله ابن المنذر أيضاً عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله بن
عمر ، ونقله بطال في شرح البخاري عن جماعة منهم معاوية وابن سيرين وسعيد بن جبير .
وقال البغوي اتفقت الأمة أنها سنة وليس كما قاله ، وقد قالت الظاهرية وأحمد في
رواية أنها واجبات .

(ويحذف التكبير حذفاً) أي لا يمد في غير موضع المد ، والحذف في الأصل الإسقاط ،
ويعتبر به عن ترك التطويل والتخليط في القراءة (لأن المد في أوله خطأ من حيث الدين
لكونه استفهاماً) أي في أول التكبير وهو الهمزة فإذا مدّها عامداً يكفر ، ولا تجوز
صلاته لكونه شاكاً في كبرياء الله تعالى باستفهامه هكذا قاله الاترازي ، والذي قاله
المصنف رحمه الله تعالى هو الحق لأن الهمزة الإنكار وضماً ، ولكن من حيث أنها تجوز
أن تكون للتقرير لا يلزمه الكفر .

وفي الخلاصة لو قال الله أكبر بعد الألف من أكبر تكلموا في كفره ، ولا تجوز صلاته
لأنه إن لزم الكفر فظاهر ، وإن لم يلزمه يكون كلاماً فيه احتمال الكفر فيخشى عليه
الكفر وهو خطأ أيضاً شرعاً ، لأن الهمزة إذا دخلت على كلام منفي كما في قوله تعالى
﴿ ألم نشرح لك صدرك ﴾ ١ الإنشراح ، تكون للتقرير بخلاف الكلام المثبت وفيه ضعف
من حيث اللغة وذلك لأن العرف بالقرآن .

(وفي آخره لحن من حيث اللغة) أي المد في آخر التكبير ، وهو أن يمد الباء أي

ويعتمد بيديه على ركبتيه ويفرج بين أصابعه لقوله عليه السلام لأنس
رضي الله عنه إذا ركعت فضع يديك على ركبتيك وفرج بين

خطأ من لحن الكلام فيه في كلامه إذا أخطأ ، يقال فلان لحن ولحانة أي مخطيء ، ولكن
لا تفسد صلاته . وعن بعض المشايخ لا يصير شارعاً ، ولو شرع تفسد صلاته وبه قال
الفقيه أبو جعفر . وفي المبسوط ولو مد الف الله لا يصير شارعاً وخيف عليه الكفر إن
كان قاصداً ، وكذا لو مد الف أكبر ، وكذا لو مد باؤه لا يصير شارعاً ، لأن إكبار
جمع كبر فكان فيه إثبات الشركة . وقيل إكبار اسم للشيطان . وقيل إكبار جمع كبر
وهو الطبل .

فإن قلت يجوز أن تشبع فتحة الباء فصارت الفاء . قلت هذا في ضرورة الشعر ،
ويجزم . الرأ في أكبر وإن كان أصله الرفع بالجزئية ، لأنه روي عن إبراهيم التكبير جزم
والسلام جزم ، وفي رواية والإقامة جزم أيضاً ، وهو بالجيم والزاي ، وروي عنه عليه السلام
جزم بالحاء المهملة والزاء المعجمة ومعناه سريع ، والجزم في اللسان السرعة ومنه حديث
عمر رضي الله عنه إذا أذنت فتوسل وإذا أقمت فاجزم .

(ويعتمد بيديه على ركبتيه) أي يعتمد المصلي بيديه على ركبتيه في الركوع (ويفرج
بين أصابعه) يعني لا يضمها وبه قال الثوري والشافعي ومالك وأحمد وإسحاق . وذهب
جماعة إلى التطبيق بين ركبتيهم إذا ركعوا ، وصورته أن يضم إحدى ركبتيه إلى الأخرى
ويرسلها إلى بين فخذه . وفي المبسوط كان ابن مسعود وأصحابه يقولون بالتطبيق . وقال
ابن المنذر ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وضع يديه على ركبتيه في الركوع ، ونقله عمر وعلي
وسعيد وابن عمر رضي الله عنهم وجماعة ، وقد ثبت نسخ التطبيق .

قال مصعب بن سعيد بن أبي وقاص فجعلت يدي بين ركبتي فنهاني أبي فقال كنا نفعل
هذا فنهينا عنه وأمرنا أن نضع أيدينا على الركب متفق عليه . وفي شرح الإرشاد عن ابن
عمر رضي الله عنها أنه عليه الصلاة والسلام ما فعل التطبيق إلا مرة واحدة .

(لقوله عليه السلام لأنس رضي الله عنه إذا ركعت فضع يديك على ركبتيك وفرج بين

أصابعك ، ولا يندب إلى التفريج إلا في هذه الحالة ليكون أمكن من
الأخذ ولا إلى الضم إلا في حالة السجود وفيما وراء ذلك يترك على العادة،
ويبسط ظهره لأن النبي عليه السلام كان إذا ركع بسط ظهره

أصابعك) هذا الحديث أخرجه الطبراني في معجمه الصغير والأوسط من طريق سعيد بن
المسيب عن أنس بن مالك رضي الله عنها قال قدم رسول الله ﷺ المدينة وأنا يومئذ ابن
ثمان سنين ، الحديث مطولاً وفيه يا بني إذا ركعت فضع كفك على ركبتيك وافرغ بين
أصابعك وارفع يديك عن جنبك . ورواه أبو سعيد الموصلي أيضاً في مسنده .

وعن أبي مسعود وعقبة بن عامر أنه ركع فجاء في يديه ووضعها على ركبتيه وافرغ بين
أصابعه من وراء ركبته ، وقال هكذا رأيت رسول الله ﷺ يصلي ، رواه أبو داود
والترمذي وأحمد .

(ولا يندب إلى التفريج إلا في هذه الحالة) أي لا يستحب تفريج الأصابع أي
كشفها إلا في حالة الركوع (ليكون أمكن من الأخذ) بالركب وبه يأمن السقوط (ولا
إلى الضم إلا في حالة السجود) أي ولا يندب إلى ضم الأصابع إلا في حالة السجود ،
ولأن اليد أقوى في الاقعاد عليها وازداد قوتها عند الضم ، ولتقع رؤوس الأصابع
مواجهة إلى القبلة .

(وفيما وراء ذلك يترك على العادة) أي فيما وراء الركوع والسجود ترك الأصابع على
العادة ، يعني لا يفرج كل التفريج ولا يضم كل الضم كما هو العادة ، وما روي من نشر الأصابع في رفع
اليدين عند التحريمة فهو عندنا محمول على النشر الذي هو ضد الطي لا التفريج بين الأصابع .

(ويبسط ظهره) في الركوع (لأن النبي عليه الصلاة والسلام كان إذا ركع بسط
ظهره) الحديث رواه أبو العباس محمد بن السراج في مسنده من حديث البراء قال كان
النبي ﷺ إذا ركع بسط ظهره وإذا سجد وجهه أصابعه قبل القبلة . وروى ابن ماجه من
حديث راشد قال سمعت وابصة بن معبد يقول كان رسول الله ﷺ يصلي فكان إذا ركع
سوى ظهره لو صب عليه الماء لاستقر .

ولا يرفع رأسه ولا ينكسه لأن النبي عليه السلام كان إذا ركع لا
يصوب رأسه ولا يقنعه ويقول سبحان ربي العظيم ثلاثاً وذلك أدناه.

وروى الطبراني من حديث ابن عباس مثل وابصة سواء ، وروى أيضاً من حديث أبي
بردة الأسلمي مثله .

(ولا يرفع رأسه) أطل من عجزه ولا عجزه أعلى من رأسه (ولا ينكسه) أي ولا
ينكس رأسه أي لا يطأه ^(١) يقال نكست الشيء أنكسه نكساً إذا قلبه على رأسه
ونكسته تنكيساً ، وإنما يسمى المطأطىء رأسه . وحاصله أنه يسوي رأسه بعجزه .

(لأن النبي ﷺ كان إذا ركع لا يصوب رأسه ولا يقنعه) والحديث رواه الترمذي
من حديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه مطولاً وفيه ثم قال الله أكبر وركع ثم اعتدل
ولم يصوب رأسه ولم يقنع ، وقال حديث حسن صحيح . ورواه ابن حبان في صحيحه .
وروى مسلم من حديث عائشة مطولاً وفيه وكان إذا ركع لم يشخص رأسه ولم يصوبه
ولكن بين ذلك . وفي البخاري في حديث ثم يركع ويضع راحتيه على ركبتيه ثم يعتدل
فلا ينصب رأسه ولا يقنع .

قوله - ولا يصوب - من صوب رأسه إذا حفظه وكذلك صيب ، وفي رواية لا يصبي
رأسه يقال صبي رأسه يصيبه إذا خفضه جداً .

قوله - ولا يقنعه - من الإقناع يقال أقنع رأسه إذا رفع ، ومنه قوله تعالى ﴿مهمطين﴾
مقنعي رؤوسهم ﴿٤٣﴾ إبراهيم .

(ويقول سبحان ربي العظيم ثلاثاً) أي ثلاث مرات ، هذا قول عامة أهل العلم
يختارون التسبيح للركوع وأن لا ينتقص عن ثلاث وهو مذهب أحمد وأشار إلى ذلك
بقوله (وذلك أدناه) أي القول ثلاث مرات أدناه . واختلفوا في الضمير الذي في أدناه
ف قيل يرجع إلى المصدر الذي دل عليه قوله ويقول في أدنى القول المسنون وقال الشيخ

(١) في الأصل يطأطبه والصحيح ما أثبتناه . اهـ مصححه .

حافظ الدين راجع إلى الاستحباب أو الندب فإن الركوع هذا الذكر جائز ، وقيل أدنى كمال التسبيح المسنون . وقيل أدنى التسبيح المسنون .

قلت على كل التقدير هو إضمار قبل الذكر ولكن يفتقر إلى هذا إذا دلت قرينة على ذلك كما في قوله ~~بأنه~~ من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت أي فبالسنة أحسن ونعمت الخصلة .

وفي الذخيرة إذا زاد على الثلاث في تسبيحات الركوع والسجود فهو أفضل هذا أن يكون الحتم على وتر فيقول خمساً أو سبماً هذا في حق المنفرد ، وأما الإمام فلا ينبغي له أن يطول على وجه يمل القوم . وقال الثوري يقول الإمام خمساً ليتمكن القوم أن يقولوا ثلاثاً .

وفي شرح الطحاوي قيل يقول الإمام ثلاثاً ، وقيل يقول أربعاً لتمكن المقتدي من أن يقول ثلاثاً . وفي التحفة المقتدي يسبح إلى أن يرفع الإمام رأسه . وفي الغزوي إن زاد على الثلاث حتى ينتهي إلى اثني عشرة فهو أفضل عند الإمام ليكون جمع الجمع . قلت ينبغي أن يكون تسعاً . قال وعند صاحبيه إلى سبع لأنها عدد كامل . وعند الشافعي عشرة لانتهاء الركعة ، وإذا ترك التسبيح أصلاً أو أتى به مرة فقد روي عن محمد أنه يكره .

وفي الحاوي التسبيح في الركوع لا يكون أقل من ثلاث حتى لو رفع الإمام رأسه أنتم المقتدي تسبيحه ثلاثاً ، روي كذا عن المرغيناني ، وقال أبو الليث الصحيح أنه تابع للإمام . وقال الوبري يقول الإمام في ركوعه سبحان ربي العظيم ثلاثاً على توره حتى يتمكن القوم من أن يقولوا ثلاثاً قبل رفع رأسه ، وعن الحسن البصري رحمه الله التسبيح التام سبع والوسط خمس وأدناه ثلاث ، وكان عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه يسبح عشر تسبيحات .

وقال الشافعي وأحمد المخبري رحمهما الله واحدة ولو سبىح مدة كان آتياً بسنة التسبيح عندهما ، والكمال عند الشافعي أحد عشرة .

لقوله عليه السلام إذا ركع أحدكم فليقل في ركوعه سبحان ربي العظيم ثلاثاً ، وذلك أدناه أي أدنى كمال الجمع

(لقوله عليه السلام إذا ركع أحدكم فليقل في ركوعه سبحان ربي العظيم ثلاثاً وذلك أدناه) هذا الحديث رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث عوف بن عبد الله عن ابن مسعود رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ إذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات سبحان ربي العظيم وذلك أدناه ، وإذا سجد فليقل سبحان ربي الأعلى ثلاث مرات وذلك أدناه ، هذا لفظ أبي داود وابن ماجه ، ولفظ الترمذي إذا ركع أحدكم فقال في ركوعه سبحان ربي العظيم ثلاث مرات فقد تم ركوعه وذلك أدناه ، وإذا سجد فقال في سجوده سبحان ربي الأعلى ثلاث مرات فقد تم سجوده وذلك أدناه .

وقال أبو داود وهذا مرسل وعون بن عبد الله لم يدرك عبد الله بن مسعود . وقال الترمذي هذا الحديث ليس إسناده بمتصل عون لم يلق عبد الله .

(أي أدنى كمال الجمع) هذا تفسير المصنف بمعنى قوله وذلك أدناه بقوله أي كمال الجمع جمعاً بين لفظي المبسوطين ، فإن شمس الأئمة قال في مبسوطه لم يرد بهذا اللفظ أدنى الجواز إنما المراد به أدنى الكمال فإن الركوع والسجود يحوز بدون هذا الذكر . وقال شيخ الإسلام في مبسوطه يريد به أدنى من حيث جمع العدد فإن أقل جمع العدد ثلاثاً ، والمصنف جمع بينهما فقال ان كمال الجمع قلته أخذ كلام السفناقي وليس له وجه لأن الجمع ليس له ذكر الحديث ولا له معنى ، بل الصواب أدنى كمال السنة ، أو أدنى كمال التسبيح ، ثم قال الأكمل فإن قيل المشهور في مثله أدنى الجمع ثلاثة فيما معنى كمال الجمع ، فالجواب إن أدنى الجمع لغة يتصور في الاثنين لأن فيه جمع واحد مع واحد ، وأما كاله فهو ثلاثة لأن فيه معنى الجمع لغة واصطلاحاً وشرعاً .

فإن قيل كمال الجمع ليس بذكر ولا يحكمه فيرجع إلى غير مذكور ، أجب بأنّه سبق ذكره دلالة بذكر الثلاث . قلت إذا أطلق الجمع لا يراد به المعنى اللغوي . وقوله - وأما كاله فهو ثلاثة - ليس كذلك بل الثلاث أقل الجمع وكاله ليس له نهاية .

فروع متعلقة بالركوع . قال مالك ليس عندنا ذكر محدود في الركوع والسجود وأنكر قول الناس في الركوع سبحان ربي العظيم وفي السجود سبحان ربي الأعلى ، وقال لا أعرفه ، وإن قاله جاز قول صاحب المنظومة في مقالة مالك وترك تسبيح السجود يفسد ليس مذهبه والنقل به عنه غير صحيح . وعند أبي صالح البلخي تلميذ أبي حنيفة ذكر التسبيحتين في الركوع والسجود ثلاث مرات فرض ، وتكرره قراءة القرآن في الركوع والسجود باجماع الأئمة الأربعة .

وفي المحيط متى محلاً لقعدة قال محمد رضي الله عنه محلها عند الركوع ، وقال أبو يوسف عند السجود ، وقيل هذان بعدان لأن وضع اليدين على الركبتين سنة فلا بد من محلها للوضع .

وفي الروضة يكره أن يجيء ركبته فيه شبه القوس عند أهل العلم .

وفي الذخيرة سمع الإمام في الركوع خفق النعال ينتسر ، قال أبو يوسف سألت أبا حنيفة رحمه الله وابن أبي ليلى عن ذلك فكرهاه ، وقال أبو حنيفة رحمه الله أخشى عليه أمراً عظيماً يعني الشرك . وروى هشام عن محمد رحمه الله أنه كره ذلك ، وعن أبي مطيع أنه كان لا يرى به بأساً وبه قال الشعبي إذا كان ذلك مقدار التسبيحة أو التسبيحتين وقال بعضهم يطول التسبيحات ولا يزيد في العدد . وقال أبو القاسم الصغار إن كان الجاني هنياً [كذا] لا يجوز وإن كان مقيماً يجوز انتظاره . وقال أبو الليث إن كان الإمام عرف الجاني لا ينتظره ، وإن لم يعرفه فلا بأس به إذ فيه إعانة على الطاعة ، وقيل إن طال الركوع لإدراك الجاني خاصة ولا يزيد إطالة الركوع للتقرب إلى الله تعالى فهذا مكروه . وقيل إن كان الجاني شريراً ظالماً لا يكره دفعاً لشربه ، ومن أدرك الإمام في الركوع فقد أدرك الركعة بخلاف القومة .

وفي قول ابن أبي ليلى ورواية عن الحسن وظاهر قول أحمد إذا أدركه ما في طمأنينة الركوع يصير مدركاً للركعة . وعن ابن عمر وزيد بن ثابت رضي الله عنهم قالوا إن وجدتم وقد رفعوا رؤوسهم من الركوع كبر وسجد ولم يعتد بها . وعن ابن عمر رضي الله عنه

ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله لمن حمده ويقول المؤمن ربنا لك الحمد

وابن المسيب وميمون من يكبر قبل أن يرفعوا رؤوسهم فقد أدرك الركعة ويأتي بتكبيرة أخرى للركوع ، فإن اقتصر على الأولى جاز ، وروي ذلك عن عمر وزيد بن ثابت وابن المسيب وعطاء والحسن والنخعي وميمون بن مهران والحكم والثوري ومالك والشافعي وأحمد .

وعن عمر بن عبد العزيز أن عليه تكبيرتين وهو قول حماد بن سليمان شيخ الإمام ، هذا إذا نوى بالأول الافتتاح وكذا لو نوى بها الركوع عندنا جاز ولقت نيته ذكره في المحيط والمرغيناني .

وعند أحمد رحمه الله لا يجوز وإن لم ينو الركوع ولا الافتتاح جاز عنده ، وإن نواها جاز اتفاقاً . وفي الذخيرة إذا أدرك الإمام في السجدة الأولى والثانية أتى بالبناء وترك التعمد ثم خر ساجداً .

(ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله لمن حمده) أي ثم يرفع المصلي رأسه من الركوع ويقول سمع الله لمن حمده يقال له استقم وتسمعت إليه وممعت له وكل بمعنى^(١) أي أضيفت إليه قال الله تعالى ﴿ لا تسمعوا لهذا القرآن ﴾^(٢) ٢٦ فصلت ، وقال الله تعالى ﴿ لا يسمعون إلى الملائ الأعلى ﴾ ٨ الصافات ، المراد منه التسميع مجاز بطريق إطلاق اسم السبب وهو الإصغاء على المسبب وهو القبول والإجابة ، أي أجاب له ، وقيل يعني قبل الله حمد من حمده يقال سمع الأمير كلام فلان إذا قبل ، ويقال ما سمع كلامه أي رده ولم يقبله وإن سمعه حقيقة . وفي الحديث أهوذك بك من دعاء لا يسمع ، أي لا يستجاب .

وفي الفوائد الحميدية الهاء في حمده للسكينة والاستراحة لا للكناية كذا نقل عن الثقات . وفي المستصفى الهاء للكناية كما في قوله واشكروا له .

(ويقول المؤمن ربنا لك الحمد) أي المقتدي يقول ربنا لك الحمد ليوافق مبدأ الركعة

(١) بمعنى .

(٢) هذا من قول الكفار وقام الآية ﴿ وقال الذين كفروا لا تسمعوا لهذا القرآن والفوا فيه لعلكم تغلبون ﴾ اه مصححة .

ولا يقولها الإمام عند أبي حنيفة رحمه الله ، وقالوا يقولها في نفسه

بالحمد لله رب العالمين ، ويختتمها ربنا لك الحمد ، وفي شرح الطحاوي اختلفت الأخبار في التمجيد في بعضها يقول ربنا لك الحمد وفي بعضها اللهم ربنا لك الحمد ، وفي بعضها اللهم ربنا ولك الحمد والأول أظهر .

قلت ثبت في الأحاديث الصحيحة من روايات كثيرة ربنا لك الحمد ، ولك الحمد بالواو واللهم ربنا لك الحمد والكل في الصحيح . قال في المحيط والذخيرة اللهم ربنا لك الحمد أفضل لزيادة الثناء . وعن الفقيه أبي جعفر أنه قال هذه زائدة يقول العرب بعني هذا الشراب فيقول المخاطب نعم وهو لك بدرم ، فالواو زائدة ، وقيل يحتمل أن تكون عاطفة على محذوف أي ربنا حمدناك ولك الحمد .

(ولا يقولها الإمام عند أبي حنيفة) أي لا يقول الإمام ربنا لك الحمد عند أبي حنيفة ، وبه قال مالك وأحمد وحكاه ابن المنذر عن ابن مسعود وأبي هريرة والشعبي قال وبه أقول .

(وقالوا يقولها في نفسه) أي قال أبو يوسف ومحمد يقول الإمام ربنا لك الحمد مرأ ، وهو معنى قوله في نفسه وبه قال الثوري والأوزاعي وأحمد في رواية ، ويقتصر المأموم على ربنا لك الحمد . وقال الشافعي يستحب له أن يقول سمع الله لمن حمده فإذا استوى قائما يستحب له أن يقول ربنا لك الحمد ملئ السماوات والأرض وملئ ما شئت من شيء بعد أهل السماء والمجد أحق ما قاله العبد كلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجدم منك الجدم ، هذا في كتبهم ، والذي في الحديث أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد بالواو وفي كلنا قلت في سنن النسائي يحذفها ويستوي عندهم في استحباب الأذكار الإمام والمأموم والمنفرد ، وبه قال عطاء وابن سيرين وداود وجد أصحابنا هذا وأمثاله في النوافل ، ويدل عليه حديث ابن أبي ليلى أنه عليه الصلاة والسلام زاد بعد ذلك اللهم طهرني بالثلج والبرد والماء البارد ، اللهم طهرني من الثوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، رواه مسلم ، هذا كله لا يقال في الفرض اتفاقا .

لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي عليه السلام كان يجمع بين
الذكرين ، ولأنه حرص غيره فلا ينسى نفسه ولأبي حنيفة رحمه الله
قوله عليه السلام إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده قولوا ربنا لك الحمد

(لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يجمع بين الذكرين) يعني سمع
الله لمن حمده وربنا لك الحمد . وأخرج البخاري ومسلم عن أبي هريرة قال كان النبي
عليه الصلاة والسلام إذا أقام الصلاة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع
الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركوع ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد ثم يكبر
حين يسجد .

وأخرج البخاري عن ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح رفع
يديه حذو منكبيه وفيه وكان إذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله لمن حمده
ربنا ولك الحمد .

وأخرج مسلم عن عبد بن أبي أوفى قال كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع
قال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد ملئ السماوات وملئ الأرض وملئ ما شئت
من شيء بعد .

(ولأنه) أى ولأن الإمام (حرص غيره فلا ينسى نفسه) لتلايدخل تحت قوله تعالى
﴿ أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم ﴾ ٤٤ البقرة وفي فتاوى الظهيرية كان الفضلى
والطحاوى وجماعة من المتأخرين يميلون إلى قوله وهو قول أهل المدينة فاخترأوا قولها .
وفي المحيط قولها رواية إسحاق عن أبي حنيفة .

(وله) أى لأبي حنيفة (قوله ﷺ إذا قال سمع الله لمن حمده قولوا ربنا لك
الحمد) روى هذا الحديث عن أنس وأبي هريرة وأبي موسى وأبي سعيد الخدري رضي
الله عنهم . أما حديث أنس وأبي هريرة فرواه البخاري ومسلم أن رسول الله ﷺ قال
إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد .

وأما حديث أبي موسى الأشعري فرواه مسلم والنسائي وابن ماجه وأحمد عن

هذه قسمة وانها تنافي الشراكة ولهذا لا يؤتي المؤتم بالتسميع عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله

أن رسول الله ﷺ قال إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد
يسمع الله لكم .

وأما حديث أبي سعيد الخدري فرواه الحاكم في مستدركه عن سعيد بن المسيب
عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ إذا قال الامام الله أكبر فقولوا الله أكبر ،
واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد وقال حديث صحيح على شرط البخاري
ومسلم ولم يخرجاه .

(هذه قسمة) أي هذه الكلمات المذكورة وهي الحديث قسمة أي ذات قسمة لأنه
قسم التسميع والتحميد فجعل التسميع للإمام والتحميد للمأموم . (وأنها) أي ولأن
القسمة (تنافي الشراكة) أي تقطعها كما في قوله ﷺ البينة على المدعي واليمين على من
أنكر . وقال الأكل فإن قيل هذا الحديث يعارضه ما روي عن ابن مسعود رضي الله
عنه أربع يخفين الإمام وعد منها التحميد أجيب بأنه قال في الأسرار أنه غريب .

قلت هذا أخذه من السفناقي ولكن الآخذ والمأخوذ منه لو تأمل هذا الموضوع لم يورد
هذا السؤال ولا الجواب عنه لأنه ساقط جداً فمن أين المعارضة ها هنا والحديث المذكور
في الصحيحين . وما روي عن ابن مسعود موقوف عليه مع أنه لم يصل إلى الصحة عنه .
وقال الأكل أيضاً أو بأن الرجحان بحديث القسمة لأنه مرفوع إلى النبي عليه الصلاة
والسلام برواية أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قلت إنما يطلب الرجحان من الخبرين
إذا كانا ثابتين فظهر التعارض بينهما وأما إذا كان أحدهما مرفوعاً صحيحاً والآخر موقوفاً
لم تثبت صحته فكيف يقال بالرجحان .

(ولهذا) أي ولأجل كون القسمة تنافي الشراكة (لا يأتي المؤتم بالتسميع عندنا) لأن
الذي أصابه من القسمة التحميد لا التسميع معه .

(خلافاً للشافعي رحمه الله) فإن عنده المؤتم يجمع بينهما ، وروي عن أبي حنيفة رضي

ولأنه يقع تحميده بعد تحميد المقتدي وهو خلاف موضوع الإمامة،
وما رواه محمول على حالة الانفراد والمنفرد يجمع بينهما في الأصح وإن
كان يروى الاكتفاء بالتسميع ويروى بالتحميد والامام بالدلالة عليه أتى به معنى

الله عنه أن الإمام المؤتم يجمعان بين التسميع والتحميد كما هو مذهب الشافعي رحمه الله ،
وذكر الأقطع هذه الرواية في شرحه للقدوري وهذه رواية شاذة .

(ولأنه يقع تحميده) دليل آخر أي ولأن الشأن يقع تحميد الإمام (بعد تحميد
المقتدي وهو خلاف موضوع الإمامة) لأن الاقتداء عقد موافقة ومتابعة لا مسابقة ، وفيه
نظر لا مكان مقارنة تحميد الإمام تحميد المقتدي ، وفيه نظر .

(والذي رواه) أي الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي عليه
الصلاة والسلام كان يجمع بين الذكرين (محمول على حالة الإنفراد) أي على حالة انفراد
النبي ﷺ في صلاة النفل توفيقاً بين الحديثين (والمنفرد يجمع بينهما) أي بين التسميع
والتحميد (في الأصح) أي في الأصح من الروايات عن أبي حنيفة ، فإنه جاء عنه في رواية
ذكرها الصدر الشهيد في شرح الجامع الصغير أن المنفرد يأتي بالتسميع لا غير ، وجاء في
رواية رواها الحسن عنه أنه يأتي بها ، كما هو مذهبنا ، وجاء عنه في رواية أنه لا يجمع بينهما
وأشار المصنف إلى أن الأصح من هذه الروايات هو رواية الجمع بينهما . وفي شرح الأقطع
الصحيح أنه لا يأتي بها . وروى المعلى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يأتي
بالتحميد لا غير ، قال في المبسوط وهو الأصح ، قال قاضي خان وعليه أكثر مشايخنا .

(وإن كان يروى الاكتفاء بالتسميع ويروى بالتحميد) كلمة إن واصله لما قبلها ،
وأشار بهذا إلى أن هاتين الروايتين أخريين أحدهما الاكتفاء بالتسميع والأخرى بالتحميد ،
وإن الرواية التي رويت بالجمع بينهما هي الأصح من هاتين الروايتين ، ورواية الاكتفاء بالتسميع
هي رواية النواذر ، ورواية الاكتفاء بالتحميد هي رواية الجامع الصغير .

(والامام بالدلالة عليه أتى به معنى) هذا جواب عن قولها أنه حرض غيره فلا ينسى
نفسه ، تقريره لا نعلم أن الامام ينسى نفسه ، لأنه أتى بالتحميد أيضاً بدلالة غيره

قال ثم إذا استوى قائماً كبير وسجد أما التكبير والسجود فلما بينا ،
وأما الاستواء قائماً فليس بفرض وكذا الجلسة بين السجدين
والطمأنينة في الركوع والسجود، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله.

عليه أى على التحميد لأن الدال على الخير كفاعله بالحديث . فإن قلت مثل هذه الدلالة
موجود في حق المنفرد أيضاً فينبغي أن يكتفي هو بالتسميع .

قلت لا دلالة على اكتفاء المنفرد بالتسميع من جهة الشارع بخلاف الامام ، فانه قام
الدليل على ترك التحميد في حقه . وفي المجتبى ثم في الرواية التي يجمع بينهما يأتي
بالتسميع حال الرفع .

(ثم إذا استوى قائماً) قال ربنا لك الحمد ثم إذا استوى قائماً (كبير وسجد) أى
بعد فراغ المصلي عن الركوع إذا استوى حال كونه قائماً منتصباً يقول الله أكبر
ويهوى للسجود .

(أما التكبير والسجود فلما بينا) أراد به بين التكبير قبل هذا بقوله لأن النبي ﷺ
كان يكبر عند كل خفض ورفع ، وبين السجود في أول الباب بقوله ﴿ اركعوا واسجدوا ﴾
٧٧ الحج .

(وأما الاستواء قائماً فليس بفرض) وهو الذي يسمى القومة (وكذا الجلسة بين
السجدين) أى ليست بفرض (والطمأنينة في الركوع والسجود) أى وكذا الطمأنينة
في الركوع ليس بفرض في نفس الركوع ونفس السجود ، والطمأنينة مصدر من اطمأن
الرجل اطمئناناً وطمأنينة ، أى سكن وهو مطمئن إلى كذا وكذا طمأن بالباء الموحدة
على الابدال ، وهذا مزيد الرباعي وأصله طمأن على وزن فعل فتقل إلى باب افعلل بالتشديد
في اللام الأخيرة ، فصار اطمأن ، وأصله اطمأن ، فنقلت حركة النون الأولى إلى الهمة ،
وأدغمت النون في النون مثل اقشعر ، أصله اقشعر ورباعية قشعر على ما عرف في موضعه .
(وهذا) أى هذا الذي ذكرنا من عدم فرضية القومة والجلسة والطمأنينة (عند أبي
حنيفة ومحمد رحمهما الله) وبه قال بعض أصحاب مالك ، فإذا لم تكن هذه الأشياء فرضاً

وقال أبو يوسف رحمه الله يفترض ذلك كله وهو قول الشافعي رحمه الله

عندهما فهي سنة ، وهذا في تخريج الجرجاني ، وفي تخريج الكرخي واجبة ،
ويجب سجود السهو بتركها . وفي الجواهر للمالكية لو لم يرفع رأسه من ركوعه ،
وجبت الاعادة في رواية ابن القاسم عن مالك ، ولم يحز في رواية علي بن زياد . وقال
ابن القاسم من يرفع من الركوع والسجود رأسه ولم يعتدل يحزئه ويستغفر الله ولا يعود
وقال أشهب لا يحزئه .

قال أبو حنيفة إن من كان ألبى القيام أقرب الأولي أن يجب ، فان قلنا بوجوب الاعتدال
يجب الطمأنينة وقيل لا تجب .

(وقال أبو يوسف رحمه الله يفترض ذلك) أى المذكور من القومة والجلسة والطمأنينة
وفي التحفة فقال أبو يوسف فرض طمأنينة الركوع والسجود مقدار تسبيحة واحدة .
وفي الاسيجابي الطمأنينة ليست بفرض في ظاهر الرواية ، وروى عن أبي يوسف أنها
فرض . قال أبو الليث رحمه الله لم يذكر الاختلاف في الكتاب ولكن تلقيناه من أبي
جعفر وكذلك لم يذكر في الأحرار .

(وهو قول الشافعي) أى ما ذهب إليه أبو يوسف هو قول الشافعي وبه قال أحمد
أيضاً . وقال إمام الحرمين في قلبي شيء من وجوب الطمأنينة في الاعتدال ، وسببه أنه
عليه الصلاة والسلام لم يذكرها في الاعتدال قائماً وإنما ذكرها في غيره ، فلو أتى بالركوع
الواجب تعرضت عليه منعة من الانتصاب سجد في ركوعه وسقط عنه الاعتدال ، فان
زالت المنعة قبل بلوغ جهة الأرض وجب أن ترفع وينتصب قائماً ويعتدل ثم يسجد ، وإن
زالت بعد قطع صلاته كان عالماً بتحريمه .

وقال في المفيد والمنافع وهذه المسألة بلغت بتعديل الأركان . وقال السرخسي
من ترك الاعتدال تلزمه الاعادة وقال أبو الليث تلزمه الاعادة وتكون الثانية
هي الفرض .

لقوله عليه السلام قم فصل فانك لم^(١) تصل ، قاله لأعرابي حين أخف الصلاة

(لقوله عليه الصلاة والسلام قم فصل فانك لم تصل قاله لأعرابي حين أخف الصلاة)
الحديث أخرجه أبو داود والترمذى والنسائي وأبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه أن
رسول الله ﷺ دخل المسجد فدخل رجل فصلى ثم جاء فسلم على النبي ﷺ وقال ارجع
فصل فانك لم تصل حتى فعل ذلك ثلاث مرات فقال الرجل والذي بعثك بالحق لأحصي
غير هذا فعلني يا رسول الله قال إذا قمتم إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من
القرآن ، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ، ثم ارفع حتى تمتدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن
ساجداً ، ثم اجلس حتى تطمئن جالساً ، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها .

وقال القعني عن سعيد بن سعيد القبري^(٢) عن أبي هريرة وقال في آخره فإذا فعلت
هذا فقد تمت صلاتك ، وما انتقصت من هذا فإما انتقصته من صلاتك .

والترمذى رواه عن رفاعه^(٣) بن رافع أن رسول الله ﷺ بينما هو جالس في المسجد
يوماً قال رفاعه ونحن معه إذ جاء رجل كالبديوى فصل فأخف صلاته ثم انصرف فسلم على
النبي ﷺ فقال له وعليك ارجع فصل فانك لم تصل .. الحديث ، وقال حديث حسن .
والنسائي رواه عن علي بن يحيى بن خلاد بن رافع بن مالك الأنصاري حدثني أبي عن
عمر له يدرى قال كنت مع رسول الله ﷺ جالساً في المسجد فدخل رجل فصلى ركعتين
ثم جاء فسلم على النبي عليه الصلاة والسلام وقد كان ﷺ يرمقه في الصلاة فرد ﷺ ثم
قال ارجع فصل فانك لم تصل .. الحديث .

وأفضل الحديث في الصحيحين عن سعيد المقبري عن أبي هريرة بلفظ أبي داود في

(١) في الأصل - ثم تصل - والصحيح ما أثبتناه .

(٢) هكذا وردت في الأصل وربما هو نفس الراوي الذي ورد في الصحيحين أي
المقبري وإما هو خطأ من الناسخ .

(٣) في الأصل رفاعه والصحيح ما أثبتناه .

المسيء صلاة وإيس فيه إذا انتقصت من هذا فأنما ينقصه من صلاتك ، والمعجب من شراح الهداية كيف يتركون الكلام في الحديث الذي احتج به المصنف ويذكرون الأحاديث من الخارج ومع هذا لا يتعرضون إلى بيان حالها ولا إلى مجريها من الصحابة والرواة .

وأما الاتوازي فإنه ذكر حديث الاعرابي بقوله لأبي يوسف قوله عنه للاعرابي حين خفض الركوع والسجود قم فصل فانك لم تصل ، ولم يروه أحد من المحدثين بهذه العبارة . وقال أيضاً وقوله عنه ان أسوأ الناس سرقة من سرق من صلاته ولم ينسبه إلى أحد .

وأما الأكمل فإنه قال واعدل أبو يوسف حديث الاعرابي وهو قوله عنه حين رآه ينقر نقر الديك قم فصل فانك لم تصل ، ولم يروه أحد في الكتب المشهورة بهذه العبارة . وأما صاحب الدراية فإنه قال ولأبي يوسف ما روى أنه عليه السلام قال لا يقبل الله صلاة من لم يقم صلبه في الركوع والسجود ، وما روى أنه عليه السلام رأى رجلاً تاركاً للتعديل فلما فرغ قال له إن أسوأ الناس سرقة من سرق من صلاته ، وما روى أنه عليه السلام قال للمسيء صلاته أقم الركوع حتى تعتدل قائماً . وما روى أنه رأى حذيفة بن اليان رجلاً يصلي ولا يتم الركوع والسجود فقال له مذ كم تصلي هكذا ، فقال مذ كذا ، فقال له فانك لم تصل بكذا ، ومثل هذا كما ترى وليس فيه نسبة حديث إلى أخرجه ولا يتعرض إلى حاله .

وأما السفناقي فكذلك سلك مسلكهم .

وأما حديث لا يقبل الله صلاة من لم يقم صلبه في الركوع والسجود ، فقد رواه الأربعة عن عبد الله بن ببيعة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تجزئ صلاة لا يقيم الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود . قال الترمذي حديث حسن صحيح .

وأما حديث حذيفة فأخرجه البخاري وبعد قوله مذ كذا ، قال حذيفة ما صليت لله صلاة ورجة ، قال ولو مت مت على غير سنة محمد عليه السلام .

ولهما أن الركوع هو الانحناء والسجود هو الانخفاض لغة فيتعلق
الركنية بالأدنى فيها وكذا في الانتقال إذ هو غير مقصود في آخر
ما روي تسميته إياه صلاة حيث قال وما نقصت من هذا شيئاً
فقد نقصت من صلاتك

(ولها) أي لأبي حنيفة وعبد (أن الركوع هو الانحناء) يقال ركع الشيخ انحنى
من الكبر ، وركعت النخلة إذا مالت إلى الأرض .

(والسجود هو الانخفاض) وإساس جبهته بالأرض عندهم أو أنفه عند أبي حنيفة ،
والمزيد على ذلك للأجل وترك المكمل لا يكون مفسداً ، وهذا لأن الأمر بالفعل يوجب أصل الفعل
دون الدوام عليه ولهذا يحنث إذا حلف لا يركع بالانحناء (لغة) أي من حيث اللفظ وهو يرجع
إلى المذكورين (فيتعلق الركنية بالأدنى فيها) أي بأدنى الانحناء والانخفاض في الركوع
والسجود ، والركنية لا تثبت إلا بالنص ، وإنما ورد النص بالركوع وهو الانحناء والسجود
وهو الانخفاض .

(وكذا في الانتقال) أي وكذا الطمأنينة في حال الانتقال من ركن إلى ركن يعني
ليست بفرض (إذ هو) أي الانتقال (غير مقصود) يعني لذاته وإنما المقصود أداء الركن
وفي الخلاصة والاعتدال في الانتقال سنة بالاتفاق .

(وفي آخر ما روي تسميته إياه صلاة حيث قال وما نقصت من هذا شيئاً فقد نقصت
من صلاتك) أي تسمية النبي ﷺ وهو مبتدأ والضمير في إياه يرجع إلى الأعرابي ، وقوله
- صلاة - منصوب لأنه مفعول ثانٍ للتسمية ، وقوله - في آخر ما روي - جملة في محل
الرفع لأنها وقعت خبراً للبتدأ ، وروي يحوز أن يكون على صفة المعلوم أي ما رواه أبو
يوسف ، ويحوز أن يكون على صيغة المجهول أي فما روي من حديث الأعرابي ، وتقريب
الجواب عنه أن النبي ﷺ سمي ما صنعه الأعرابي في صلاته حيث قال وما نقصت من
هذا فقد نقصت من صلاتك ، فلو كان ترك التعديل مفسداً لما سماه صلاة ، كما لو ترك
الركوع والسجود .

وقال الأكمل ولأنه لو كان فاسداً كان الاشتغال به عبثاً وكان تركه ~~عبثاً~~ إلى الفراغ منه حراماً ، فكان الحديث بمنزلة الأكرام من الوجهين ، قلت لقائل أن يقول لا نسلم أن تسميته إياه صلاة يرجع إلى ما صلاه الأعرابي أو لا بل يرجع إلى الصلاة التي صلاها بعد قوله والذي بمثلك بالحق نبياً ما أحسن غير هذا فعلني يا رسول الله قال إذا قمتم إلى الصلاة فكبر إلى آخره ، وقد ذكرناه عن قريب ، على أن أصل الحديث في الصحيحين وليس فيها ذكر تسمية للصلاة كما ذكرناه ، ولئن سلمنا ذلك فيجوز أن يكون تسميته صلاة باعتبار ما عند الأعرابي من زعمه أنه صلاة ، وتعليل الأكمل بقوله ولأنه لو كان فاسداً إلى آخره غير سديد ولا موجه من وجوه . الأول أن قوله لو كان فاسداً لعله غير صحيح لأنه كان فاسداً ولهذا أمره باتيان صلاة صحيحة بعد تعليمه إياه .

الثاني أن قوله كان الاشتغال به عبثاً وتركه عليه السلام وبالفراغ منه حراماً ليس كذلك لأنه عليه السلام منزّه عن تقرير آخر على الاشتغال بالعبث أو بتركه على الحرام ، وإنما كان عليه السلام يرمقه حتى ينظر كيف يصلي كما ذكرناه فيما مضى عن قريب ، وفي الحديث حتى فعل ذلك ثلاث مرات ، ولو كان فعل الأعرابي عبثاً وتقريره عليه السلام عليه غير جائز لكان عليه السلام منعه في المرة الأولى وعلمه الصلاة الكاملة بعدها ، وإنما صبر عليه لأنه ربما يهتدي إلى الصلاة الصحيحة ولم ينكر عليه لأنه كان من أهل البادية وعندهم جفاء وغلظ ، فلو أمره ابتداء لكان يقع في خاطره شيء وكان المقام مقام تعليم وإرشاد ، ففي تمكينه عليه السلام في فعله ذلك ثلاث مرات لذلك المعنى .

الثالث أن قوله فكان الحديث مشترك الالتزام بطل بما ذكرناه ، ومن جملة ما قال أبو يوسف في هذا الموضع إن القومة والجلسة والطمأنينة فرض لأنها ركن من أركان الصلاة فوجب أن لا تتأدى بأدنى ما يطلق عليه الاسم بل بزيادة توجد بعد قياساً على القيام والقراءة والقعدة الأخيرة ، ولأن الركوع ركن شرع فيه تسبيح فوجب أن يكون رفع الرأس ركناً قياساً على السجدة ، وأجابوا بأن اعتباره بالقيام فالركن في القيام عندنا ما يطلق عليه اسم القيام وإنما التقدير بسبب القراءة ، ألا ترى أنه متى سقطت القراءة كان

ثم القومة والجلسة سنة عندهما وكذا الطمأنينة في تخريج الجرجاني رح ،
وفي تخريج الكرخي رح واجبة حتى تجب سجدة السهو بتركها عنده

نفس القيام يكفيه كما في الثالثة والرابعة وفيمن أدركه الإمام في الركوع .

وأما القراءة فالركن عندنا فيها أدنى ما يطلق عليها اسم القراءة وذلك آية وما
دونها ، وإن كان قرآناً حقيقة فليس بقرآن حكماً حتى حلت قراءته للجنب والحائض .

وأما القعدة فإنما لم يكتف فيها بأدنى ما يطلق عليه الاسم لأن الخروج يلاقي القعدة
ويتصل بها ، والجزء الذي يلاقيه القطع يخرج من أن يكون صلاة ، والباقي مما يطلق عليه
اسم القطع ، وإذا وجبت الزيادة فقدرت بالتقدير الذي ورد به الشرع بخلاف غيرها من
الأركان فإنه لا يتصل بها فيبقى القدر الذي وجد تاركاً .

وأما قوله لأن الركوع ركن شرع فيه تسبيح ، فقلنا رفع الرأس في السجدة ليس
بفرض وإنما الفرض وهو الاشتغال لأنه لا يمكنه أداء الثانية إلا به ، إلا أنه لا يمكنه
الاشتغال حتى لو أمكنه الاشتغال من غير الرفع بأن سجد على وسادة فأزيلت الوسادة حتى
سقطت جبهته على الأرض أجزأه ، هكذا قال القدوري في التجريد .

وأما في الركوع فالاشتغال إلى السجود يمكن من غير الرفع فلا يحصل الرفع ركناً .

(ثم القومة) أي بعد الركوع (والجلسة) أي بين السجدين (سنة عندهما) أي عند
أبي حنيفة ومحمد باتفاق الروايات . وفي المحيط الاعتدال في القومة والجلسة سنة قدر
التسبيحة (وكذا الطمأنينة) أي وكذا الاطمئنان في الركوع والسجود سنة عندهما .

(في تخريج الجرجاني) وهو الشيخ أبو عبد الله الجرجاني تلميذ الشيخ أبي بكر الرازي
وهو تلميذ الشيخ أبي الحسن الكرخي ، وجه تخريجه أن الطمأنينة شرعت لإكمال ركن ،
وما كان مشروعته للإكمال فهو سنة لا واجبة كطمأنينة الاشتغال ، فعلى هذا لا يجب
سجود السهو بتركها .

(وفي تخريج الكرخي واجبة) أي الطمأنينة لأنها شرعت لإكمال ركن مقصود فصارت
كطمأنينة القراءة (حتى تجب سجدة السهو بتركها) أي بترك الطمأنينة (عنده) أي

ويعتمد بيديه على الأرض لأن وائل بن حجر رضي الله عنه وصف صلاة
رسول الله ﷺ فسجد وادعم على راحتيه ورفع عجزه

عند الكرخي ، وسئل الزهري عن لا يتم الركوع والسجود أيشغل بالمطوعات أم بقضاء
ما صلى بلا اعتدال على قول أبي يوسف والشافعي . قال ما دام الوقت يؤمر بالاعادة ،
فإذا خرج لا يؤمر ، ولكن يثاب بها . وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله الاشتغال بقضاءها
أولى في الحالين ، كذا في التتمة .

(ويعتمد بيديه على الأرض) يعني في حالة السجود ، وفي شرح الطحاوي كيفية
الاشتغال إلى السجود والقيام منه أول ما يكون يقع على الأرض ركبته ثم يده ثم جبهته ،
فقال بعضهم يضع أنفه ثم جبهته والأولى أن يضع أولاً ما كان أقرب إلى الأرض ، وإذا
رفع يرفع ما كان أقرب إلى السماء وبه قال الشافعي وأحمد ، هذا إذا كان الرجل حافياً ،
فلو كان ذا خف ولا يمكنه ما قلنا يضع يديه أولاً ويقدم اليمنى على اليسرى .

وقال الأوزاعي يضع يديه ثم ركبتيه ، قال أبو هريرة رضي الله عنه قال النبي عليه
السلام إذا سجد أحدكم فلا يبرك بروك الجمل وليضع يديه قبل ركبتيه ، رواه النسائي
وأبو داود وقال أصحاب مالك إن ما وضع يديه وركبتيه أولاً وإن شاء يديه والبداءة
بوضع اليدين أحسن .

(لأن وائل بن حجر وصف صلاة رسول الله ﷺ فسجد وادعم على راحتيه ورفع
عجزه) هذا الحديث لم يرو عن وائل بن حجر وإنما روي عن البراء بن عازب رواه أبو
يعلى الموصلي في مسنده حدثنا محمد بن الصباح حدثنا شريك عن أبي إسحاق قال وصف
البراء بن عازب السجود فسجد وادعم على كفه ورفع عجزته وقال هكذا كان رسول
الله ﷺ يسجد ورواه أبو داود عن أبي زيد عن أبي يزيد عن أبي شريك والنسائي عن
علي بن حجر عن شريك به .

وقال النووي في الخلاصة ورواه ابن حبان والبيهقي وهو حديث حسن ولم أر أحداً
من الشراح تعرض بهذا الحديث ، وإنما فسرُوا معنى ادعم والعجيزة وسكتوا ومضوا .

قال ووضع وجهه بين كفيه ويديه حذاء أذنيه لما روي أنه عليه السلام
فعل كذلك .

وادمع بتشديد الدال من يدعم يقال ادعمت الشيء دعماً إذا جعلته دعامة فنقل إلى باب
الافتعال فصار ادمع أي اتكأ . والراحة الكف والمعجزة بفتح العين وكسر الجيم
وسكون الباء للمرأة وقد يستمار للرجل . والمعز بفتح العين وضم الجيم عام وهو
ما بين الركبتين .

وقال الاترازي وكان صاحب الهداية استعار المعجزة للمعجزاء ، ويحتمل أنها جاءت
كالمعجز سواء قلت لم يستعر صاحب الهداية ذلك أيضاً ، وإنما هو وقع هكذا في حديث
البراء كما ذكرناه الآن .

وقوله - أو يحتمل - النخليس كذلك لأن المعجز خاص للمرأة نص عليه صاحب اللغة
وإنما استعماله في موضع المعجز بطريق الاستعارة كما ذكرنا .

(قال) أي القدوري (ووضع وجهه بين كفيه ويديه) أي وضع يديه (حذاء أذنيه)
وبه قال أحمد (رح) لأن آخر الركعة معتبر بأولها فكما يجعل رأسه بين يديه في أول
ركعة عند التكبير فكذلك في آخرها . وفي الكافي لو وضع وجهه بين كفيه يكون واضعاً
يديه حذاء أذنيه فلهذا صرح بلفظ اليد ، وذكر اليد لأجل التأكيد كما في قوله تعالى ﴿ولا
طائر يطير بجناحيه﴾ وقال الشافعي يضع يديه حذو منكبيه .

(لما روي أنه عليه السلام فعل كذلك) يعني لما سجد وضع وجهه بين كفيه ويديه
حذاء أذنيه ، فهذا لا يوجد إلا معروفاً ففي صحيح مسلم من حديث وائل أن النبي عليه
السلام سجد فوضع وجهه بين كفيه مختصراً . وفي مسند إسحاق بن راهويه عن وائل رُمقت
النبي عليه السلام فلما سجد وضع يديه حذاء أذنيه ، وكذلك رواه الطحاوي في شرح
الآثار . ورواه عبد الرزاق في مصنفه أخبرنا الثوري به ولفظه كانت يده حذو أذنيه .

والمعجب من الاترازي أنه يقول في هذا الموضع قال في شرح الأقطع روى وائل بن
حجر أن النبي عليه السلام كان إذا سجد وضع جبهته بين كفيه ، وهذا التقصير منه وجهين ،

قال وسجد على أنفه وجبته لأن النبي عليه السلام واظب عليه

الأول أنه نسب الحديث إلى ما ذكره الأقطع في شرحه ولم ينسبه إلى مخرجه .

والثاني المذكور ما هنا تتنان وضع الوجه بين الكفين في السجدة ووضع اليدين حذو الأذنين ، فذكر دليل أحدهما وترك الآخر ، ثم قال والذي روى أنه وضع يديه حذاء منكبيه يحتمل أنه فعل ذلك حالة التكبير ، قلت هذا رواه البخاري في حديث أبي حميد أنه عليه السلام لما سجد وضع كفيه حذو منكبيه . ورواه أبو داود والترمذي ولفظه ما كان إذا سجد فأمكن أنفه وجبته وينحطج يديه عن جنبه ووضع كفيه حذو منكبيه ، وإليه ذهب الشافعي (رح) .

والجواب الذي قاله الاترازي عن هذا الحديث ليس بكاف ، والأحسن يقال أن الذي رويناه أولى بالأخذ من حديث أبي حميد ، لأن في مسنده ملحق بن أبي سليمان وهو وإن أخرج له الأئمة الستة وهو من كبار العلماء فقد تكلم فيه ، فضعفه النسائي وابن معين وأبو حاتم وأبو داود ويحيى القطان والساجي قاله الذهبي في ميزانه .

(قال) أي القدوري (وسجد على أنفه وجبته) والجمع بينها مستحب عندنا وبه قال الشافعي وأبو ثور وقال سعيد بن جبير والنخعي وإسحاق يحب السجود عليها . وعن مالك وأحمد رحمهما الله روايتان كاللذهبين ثم إذا جمع بينها قيل يقدم الجبهة على الأنف ، وقيل يقدم الأنف عليها حكاه السيوطي .

(لأن النبي عليه السلام واظب عليه) أي على السجود على الأنف والجبهة ومواظبته عليه السلام على ذلك تفهم من أحاديث جاءت في هذا الباب منها حديث أبي حميد رواه البخاري في صحيحه ، وفيه ثم سجد فأمكن أنفه من جبته من الأرض ، ورواه أبو داود والنسائي كذلك .

ومنها حديث وائل رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده والطبراني في معجمه وفيه كان النبي عليه السلام يضع أنفه على الأرض مع جبته .

ومنها حديث ابن عباس رضي الله عنها رواه ابن عدى في الكامل وفيه عن النبي عليه

فان اقتصر على أحدهما جاز عند أبي حنيفة .

السلام من لم يلمص أنفه مع جبهته بالأرض إذا سجد لم تجز صلاته وفيه الضحاك بن حمزة ، قال ابن معين ليس بشيء .

ومنها حديث عائشة رضي الله عنها أخرجه الدارقطني قالت أبصر رسول الله ﷺ امرأة من أهله تصلي ولا تضع أنفها بالأرض فقال ما هذا ضعي أنفك بالأرض فإنه لا صلاة من لم يضع أنفه بالأرض مع جبهته في الصلاة ، وفيه ثابت بن عمرو الشيباني وهو ضعيف .
(فان اقتصر على أحدهما جاز عند أبي حنيفة (رح)) (الاقتصار على الأنف والجبهة يجوز عند أبي حنيفة (رح) مطلقاً لكن بلا عذر يكره . وفي المبسوط السجدة جائزة عند أبي حنيفة وتكره في التجنيس لو وضع جبهته على حجره . غير أن وضع أيسرهما على الأرض يجوز وإلا فلا .

أبو حنيفة يقول ينبغي أن يضع مع جبهته مقدار الأنف حتى جاز وإلا فلا . وفي البدائع والتحفة إن وضع الجبهة وحدها من غير عذر تجوز عند أبي حنيفة بلا كراهة ، وفي الأنف وحده يجوز مع الكراهة ، والمستحب الجمع بينهما في حالة الاختيار بخلاف وفي المفيد والمزيد وضع الجبهة وحدها والأنف وحده يكره ويجزى عنده .

فإن قلت قال ابن المنذر لا أعلم أحداً سبقه إلى هذا القول ولا تابعه عليه ، حكى ذلك عن النووي في شرح المهذب وابن قدامة في المغني . قلت ذكر الطبراني في تهذيب الآثار أن حكم الجبهة والأنف سواء . وقال أبو يوسف (١) عن طاووس أنه سئل عن السجود على الأنف وقال أليس أكرم الوجه قال أبو هلال سئل ابن سيرين عن الرجل يسجد على أنفه فقال أو ما تقرأ ﴿ يَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ سُجْدًا ﴾ ١٠٧ الإسراء ، فإله مدحهم بخروهم على الأذقان في السجود فإذا يسقط السجود على الذقن بالإجماع بصرف الجواز إلى الأنف لأنه أقرب إلى الحقيقة لعدم الفصل بينهما بخلاف الجبهة ، إذ الأنف فاصل بينهما فكان من الجبهة وقال نقي الدين العيني وهو قول مالك .

(١) قال أيوب ثلث .

وقالا لا يجوز الاقتصار على الأنف إلا من عذر وهو رواية عنه لقوله عليه السلام أمرت أن أسجد على سبعة أعظم وعد منها الجبهة .

وذكر في المبسوط جواز الإقتصار على الأنف عن ابن عمر رضي الله عنهما قال في العارض في بعض طرق حديث ابن عباس رضي الله عنهما أمر النبي عليه السلام أن يسجد على سبعة أعظم ، الجبهة أو الأنف ، وقال بعض شراح مسلم أن المراد من ذكر الجبهة أو الأنف لثلاثين ثمانية ، ويدل عليه أو الأنف في الرواية المذكورة . وقول ابن المنذر لا أعلم أيضاً فيه منه إذ ما جهله أكثر مما علمه . وما ذكره تحامل منه وتعصب ، وقد بينا من قال بقوله قبله وبعده من السلف والخلف .

(وقال لا يجوز الاقتصار على الأنف إلا من عذر وهو رواية عنه) أي عن أبي حنيفة (رح) وهو رواية أسد بن عمرو عنه وفي الوبري لو كان على أحدهما عذر جاز السجود على الآخر بلا كراهية في قولهم جميعاً ، ولو ترك السجود على المعذور منها وأدى لا يجوز اتفاقاً ، وإن كان بها عذر يومئذ ولا يسجد على غيرها كالخند والذقن ويوميء قاعداً وإن قدر على القيام ، ويقولها قال الشافعي وأحمد (رح) في رواية وقال أحمد في رواية يجب السجود . وقال إسحاق وبعض أصحاب مالك إن تعدد تركه على الأنف بطلت صلاته . وقال بعض أصحاب مالك إن اقتصر على وضع الجبهة أعاد في الوقت ، وإن اقتصر على الأنف أعاد أبداً ، وفي المجمع وعلى قولها الفتوى .

(لقوله عليه السلام أمرت أن أسجد على سبعة أعظم وعد منها الجبهة) هذا الحديث أخرجه الأئمة الستة في كتبهم عن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين ، وفي لفظ لهم أمر النبي عليه الصلاة والسلام أن يسجد على سبعة أعضاء فذكرها .

وجه الاستدلال به ظاهر لأنه ذكر الجبهة من السبعة ، فإن قلت لا يتم الاستدلال بها بهذا الحديث ، ألا ترى أنه لو ترك وضع اليدين والركبتين جازت سجدة بالاجماع ، وهذه الأعضاء الأربعة من تلك السبعة فحينئذ يستقيم لأبي حنيفة أن يحتج عليها بجواز ترك الجبهة بهذا الحديث ، لأن كونها فيها في كونه مأمور به سواء .

ولأبي حنيفة (رح) أن السجود يتحقق بوضع بعض الوجه وهو
المأمور به إلا أن الحُد والنقن خارج بالإجماع والمذكور فيما
روي الوجه في المشهور

قلت أراد الحديث لبيان أن هذه الأعضاء هي محال السجدة لأنه غيرها لا لبيان أن
وضع هذه الأعضاء للسبعة لازم لا محالة ، والأنف غير هذه الأعضاء المذكورة فيجب أن
لا يتأدى الفرض بوضع الأنف مجرداً كما لو وضع الذقن مجرداً ، لان نص الحديث لم يتناول ،
فلم يكن الأنف محلاً للسجدة فلذلك تعرض في الكتاب لتصريح الجبهة بقوله - وعد منها
الجبهة ، ولم يعد الأنف - فكان نقياً لمحلية الأنف للسجدة ليفيد التخصيص ، فلما لم يكن
محلاً لا يقع الفرض بوضعه متفرداً .

(ولأبي حنيفة رضي الله عنه أن السجود يتحقق بوضع بعض الوجه) لأنه السجود ينبيء
عن الوضع على الأرض يقال سجدت للناقة إذا وضعت جراتها على الأرض ، فإذا كان
كذلك يتحقق بوضع بعض الوجه على الأرض (وهو المأمور به) أي وضع بعض الوجه
على الأرض هو المأمور به لأنه عليه السلام بين عن محل السجدة هو الوجه ، ولا يمكن ب كله
فيكون بالبعض مأموراً بها والأنف بعضه .

(إلا أن الحُد والنقن خارج) عن إرادة البعض (بالإجماع) فتعين الجبهة والأنف
والاقتصار على الجبهة يحوز بالاتفاق لكونها بعض الوجه وسجد أثم الاقتصار على الأنف
لأنها بعض الوجه ، وسجد إلا أنه يكره لمخالفة السنة .

(والمذكور فيما روي الوجه في المشهور) هذا جواب عن الحديث الذي احتج به
أبو يوسف ومحمد (رح) تقريره أن الذي ذكره في الحديث الذي روي لفظ الوجه موضع
الجبهة ، وهو الذي رواه أصحاب السنن الأربعة من حديث العباس بن عبد المطلب أنه
سمع رسول الله ﷺ يقول إذا سجد للعبد سجد معه سبعة أراد وجهه وكفاه
وركبته وقدماه .

ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وسكت عنه . ورواه البزار في

مسند بلفظ أمر العبد أن يسجد على سبعة ، قال البزار وقد روى هذا الحديث سعد وابن عباس وأبو هريرة وغيرهم ولا نعلم أحداً قال إرأب إلا المعاني . قلت قد قالها ابن عباس (رض) . أيضاً أخرجه أبو داود في سننه عنه مرفوعاً أمرت أن أسجد ، وربما قال أمر نبيكم أن يسجد على سبعة أراب .

وقالها سعد أيضاً كما رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده والطحاوي في شرح الآثار من حديث عبد الله بن جعفر عن اسماعيل بن محمد عن عامر بن سعد عن أبيه سعد بن أبي وقاص عن النبي عليه السلام قال أمر العبد أن يسجد على سبعة أراب فذكرها بلفظ السنن وزاد اليها لم يضعه فهذا سقط ، وأخطأ المنذري أن عزاه في مختصره هذا الحديث للبخاري ومسلم إذ ليس فيها لفظة الأراب أصلاً .

وقول المصنف رضي الله عنه - في المشهور - نظر لأن المشهور هو ذكر الجبهة ، ولم أر أحداً من الشراح حقق هذا الموضع .

فان قلت ذكر الأنف في رواية مسلم حديث قال أمرت أن أسجد على سبعة الجبهة والأنف واليدين والركبتين والقدمين ، قلت الأنف تابع للجبهة ، ألا ترى كيف أصحاب التشريح فقالوا إن عظمي الأنف يبتدآن من قرنة الحاجب وينتهيان إلى الموضع الذي فوق الثنايا والرابعيات ، فعلى هذا يكون الأنف والجبهة التي هي أعلا الخد واحداً وهو المعنى المشار إليه في حديث عبد الله بن طاووس عن أبيه قال عليه السلام أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة ، وأشار بيده على أنفه والرجلين وأطراف القدمين ولا تكفي الثياب ولا الشعر فقد سوى بينها ، ولأن أعضاء السجود سبعة إجماعاً ولا تكون سبعة إلا إذا كانت الجبهة والأنف عضواً واحداً .

والأراب جمع إرأب بكسر الهمزة وسكون الراء وهو العضو ، فان قلت حديث العباس بن عبد المطلب خبر ومعناه الأمر وإلا يلزم الكذب . قلت لا نسلم ذلك ، ويجوز أن يكون خرج مخرج الغالب إذ الظاهر من حال المصلي الاتيان بالسنة فلا يلزم منه الأمر ، وجعل الخبر معنى الأمر خلاف الأصل فيه في الوقائع لو لم يضع يديه وركبتيه على الأرض عند سجوده ولا يجزئه .

ووضع اليدين والركبتين سنة عندنا لتحقيق السجود دونهما ،
وأما وضع القدمين فقد ذكر القدوري أنه فريضة في السجود ،

قال كذا قاله أبو الليث قال وفتوى مشايخنا على الجواز حتى لو كان موضع ركبته نجساً يحوز . وقال في الذخيرة لم يصحح أبو الليث هذه الرواية . وفي عمدة الفتاوي الصحيح أن موضع الركبة لو كان نجساً لا يحوز وكذا موضع اليد .

قال هذه العلة غير سديدة فانه لو صلى واقفاً إحدى رجليه يحوز وواضعها على النجاسة لا يحوز ولو رفع أصابع رجليه في سجوده لا يحوز .

وقال في الذخيرة كذا ذكره الكرخي في كتابه والجصاص في مختصره ، وللشافعي (رح) في وجوب هذه الأعضاء قولان أشهرهما أنه لا يجب أي لو وجب الاتمام بها إذا عجز كالجبهة .

ونص في الأمالي إن وضعها مستحب قال أبو الطيب مذهب الشافعي أنه لا يجب وهو قول عامة العلماء ، وقال صاحب المذهب والبغوي هذا القول الأشهر وصححه الجرجاني في التحرير والروائي في الحلية ، وعند زفر وأحمد واجب ، وعند أحمد في الانف روايتان . وروى الترمذي عن أحمد أن وضع منه كقولنا .

(ووضع اليدين والركبتين سنة عندنا) احترز بقوله عندنا عن قول زفر فانه عنده واجب وهو أحد قولي الشافعي رحمه الله وقد استوفينا الكلام فيه آنفاً (لتحقيق السجود دونها) أي دون وضع اليدين ، وأما الركبتين فاذا تحقق فلا يشترط وضعها .

(وأما وضع القدمين فقد ذكر القدوري أنه فريضة في السجود) فقد ذكره القدوري والكرخي والجصاص ووضع القدمين على الأرض حال السجود فرض . وذكر الجلاي في صلاته سنة ، وما ذكره القدوري يقتضي أنه إذا رفع إحدى رجليه لا يحوز . وفي الخلاصة لو رفع إحدى رجليه يحوز ، ولم يذكر الكراهة ، وذكر الكراهة في فتاوى قاضي خان وفي الجامع مع التمرناشي لو لم يضع القدمين واليدين جاز . وفي المحيط لو لم يضع ركبتيه على الأرض عند السجود لا يحوز .

فإن سجد على كور عمامته أو فاضل ثوبه جاز

(فإن سجد على كور عمامته) كور العمامة دورها إذا أدارها على رأسه ، كذا في المغرب . وفي الصحاح الكور مصدر كار العمامة على رأسه أي لانها وكل دور كور .

(أو فاضل ثوبه) أي أو سجد على فاضل ثوبه من ذيله أو أكمامه (جاز) فعل ذلك فلا يضر صلاته ، وقال بالجواز على كور العمامة والقلنسوة والكم والذيل والثوب الحسن وعبد الله بن يزيد الأنصاري الحطمي ومسروق وشريح والنخعي والأوزاعي وسعيد ابن المسيب والزهرى ومكحول والإمام مالك وإسحاق وأحمد رحمهم الله في أصح الروايتين عنه .

قال صاحب التهذيب من الشافعية وبه قال أكثر العلماء وقال الشافعي وأحمد (رح) في رواية لا يجوز على كورها وكذا طرتها وطرفها وعلى كفه ، وفي التنجيس والمختلف والخلاف فيما إذا وجد حجم الأرض ، أما بدونه فلا يجوز اجماعاً وتفسير وجدان الحجم ما قالوا أنه لو بالغ بثبث^(١) رأسه أبلغ من ذلك .

وفي المفيد لو سجد على كور عمامته ذكر هنا أنه يجوز ، وذكر محمد في الآثار أنه إن وجد صلاته الأرض أجزأه ، قال وهذا يصلح أن يكون تفسيراً لذلك .

وقال الشافعي إذا سجد على الجبهة بمائل يتصل به يتحرك بحر كته في القيام أو القعود لا يجوز ، واتفقوا على سقوط مباشرة الأرض في بقية الأعضاء غير الجبهة لحديث ابن مسعود رضي الله عنه قال رأيت رسول الله ﷺ يصلي في النعلين والحقين رواه ابن ماجة وسئل أنس رضي الله عنه أكان رسول الله ﷺ يصلي في النعلين قال نعم ، متفق عليه ، وفي الركبتين أولى لانها عورة فلا يكشفان .

وقال ابن تيمية سقوط مباشرة اليدين قول أكثر أهل العلم ، واحتج الشافعي بقوله ﷺ مكن جبهتك وأنفك من الأرض ، وفي رواية الصق جبهتك من الأرض . وعما روى حباب قال شكونا إلى النبي ﷺ حر الرمضاء في جباهنا فلم يشكنا ، أي لم يترك

(١) هكذا رسمت في الاصل .

لأن النبي عليه السلام كان يسجد على كور عمامته

شكوانا إلى النبي ﷺ أنه قال ترب جبينك يا رباح فأمره بتقريب جبينه ، ودليلنا يأتي الآن مع الجواب عن أحاديثهم .

(لأن النبي عليه الصلاة والسلام كان يسجد على كور عمامته) هذا الحديث رواه أبو هريرة وابن عباس وابن أبي أوفى وجابر وأنس وابن عمر رضي الله عنهم ، فحديث أبي هريرة رواه عبد الرزاق في مصنفه ، أخبرنا عبد الله بن محرز أخبرني يزيد بن الأصم أنه سمع أبا هريرة يقول كان رسول الله ﷺ يسجد على كور عمامته .
وحديث ابن عباس (رح) رواه أبو نعيم في الحلية في ترجمة إبراهيم بن آدم رضي الله عنه .

وحديث عبد الله بن أبي أوفى رواه الطبراني في معجمه الاوسط عنه رأيت رسول الله ﷺ يسجد على كور عمامته .

وحديث جابر رواه ابن عدى في الكامل نحوه .
وحديث أنس رواه ابن أبي حاتم في كتابه الملل عنه أنه عليه الصلاة والسلام سجد على كور عمامته .

وحديث رواه الحافظ أبو القاسم همام بن محمد الرازي في فرائده عنه أنه ﷺ كان يسجد على كور عمامته .

فان قلت قال البيهقي في المعرفة وأما ما روى أن رسول الله ﷺ كان يسجد على كور عمامته فلا يثبت منه شيء .

وفي حديث أبي هريرة عبد الله بن محرز ضعيف ، وفي حديث جابر عمر بن رستم ضعيف . وقال أبو حاتم حديث أنس منكر . قلت حديث ابن عباس وابن أبي أوفى وحديث ابن جباد والضعيف يستند بالقوى .

وأخرج البيهقي في سننه عن هشام عن الحسن قال كان أصحاب رسول الله ﷺ يسجدون وأيديهم في ثيابهم ويسجد الرجل منهم على عمامته ، وذكر البخاري في صحيحه تعليقا فقال وقال الحسن كان القوم يسجد على العمامة والقلنسوة .

ويروى أنه عليه السلام صلى في ثوب واحد يتقى بفضوله حر الأرض ويردها

وروى ابن أبي شيبة في سننه عن أبي ورقاء قال رأيت ابن أبي ليلى يسجد على كور عمامته .

(ويروى أنه عليه السلام صلى في ثوب واحد يتقى بفضوله حر الأرض ويردها) هذا الحديث رواه ابن عباس ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه عنه أنه عليه السلام نحوه . ورواه أحمد وإسحاق بن راهويه وأبو يعلى في مسانيدهم والطبراني في معجمه وابن عدى في كامله ، وبمعناه أخرجه الأئمة الستة في كتبهم عن بكر بن عبد الله المزني عن أنس قال كنا نصلي مع النبي ﷺ في شدة الحر فإذا لم نستطع أخذنا طرف الثوب من شدة الحر في مكان السجود .

والجواب عن أحاديث الشافعي أنها مجملة ، وما رويناه بحكم المحمل المحتمل على الحكم ، أو يقول بموجبها وهو وجدان أحجم الأرض حتى إذا بيع حجمها لا يجوز إلا بدليل مالم يسجد على البساط يجوز بالإجماع .

وحديث حبان ليس فيه ذكر الحباله والأنف في المسانيد المشهورة ، وإن ثبت فهو محمول على التأخير الكثير حتى يبرد للرمضاء ، وذلك يكون في أرض الحجاز لبعث الصغير ، ويقال إنه منسوخ لقوله عليه السلام أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فحج جهنم ، ويدل عليه ما رواه عبد الله بن عبد الرحمن قال حياها رسول الله ﷺ فصل في بيتي في مسجد بني عبد الأشهل فرأيت واضعاً يديه في ثوبه إذا سجد . رواه أحمد وابن ماجه .

فإن قلت هذا محمول على الثوب المفضل الذي لا يتحرك بحركته ، قلت هذا بعيد لقلة الثياب عندهم ، ويقولون بسط ثوبه فسجد عليه إذا لفاه فيه للتعقيب .

فروع - لو وضع كفيه وسجد عليها جاز ذكره في عدة الحنفية وروى ابن عساكر ذلك عن عبد الله بن عمر . وفي النخبة قال عبد الكريم الفقيه لا يجوز ، وقال غيره يجوز . قال المرغيناني هو الأصح ولو بسط كفه على النجاسة وسجد عليه قيل يجوز وهو الصحيح ، وقيل لا يجوز . وفي النخبة والواقعات لو سجد على ظهر من هو في صلاته يجوز للضرورة ، وعلى ظهر من يصلي صلاة آخر لا يجوز لعدم الضرورة ، وسجد على فخذه من غير حاجة

ويبدي ضبعيه لقوله عليه السلام وابد ضبعيك ،

لا يجوز على المختار وبعذر يجوز على المختار ، وإن سجد على ركبتيه لا يجوز بعذر وبغيره لكن يكفيه الإيماء . وفي الذخيرة لو سجد على ظهر غيره بسبب الزحام ذكر في الأصل أنه يجوز ، وقال الحسن بن الزيادة لا يجوز ، وروى الحسن عن أبي حنيفة (رح) أنه إنما يجوز إذا سجد على ظهر المصلي . وقال الشافعي (رح) على ذيل غيره أو ظهر رجل أو امرأة أو شاة أو حمار أو كلب عليه ثوب تصح صلاته ، وكذا إن سجد على ميت وعليه لبد لا يحيد حجم الميت يجوز .

وفي المجتبى إذا سجد على الثلج أو الحشيش الكثير أو القطن المهلوج يجوز إن اعتمد حتى إذا استقرت جبهته ووجد حجم الأرض جاز وإلا فلا . وفي فتاوى أبي حفص لا بأس أن يصلي على الحمل أو البرد والشمير والكدس والتبن والذرة ولا يصلي على الأرض لأنه لا يستمسك ، ولا يجوز على الثلج المتحال والجس وما أشبهه حتى تليده يحيد حجمه ، ولو سجد على ظهر ميت عليه البدان وجد حجمه جاز وإلا فلا . وقيل إن كان مفصولاً جاز وإن لم يكن عليه إزار . وفي النظم لو تبدل الإزار والبساط عليه الأشجار الأربعة وصلى عليه لا يجوز وعلى قطنة جمد يحري في الماء كالسفينة ، وقيل إنما يجوز إذا أبطلت طرفاه ، وفي المبسوط يكبر ولو كان موضع السجود أرفع من موضع القدمين بعد ركبتيه أو بشين منصوبتين يجوز ، وإن زاد لم يحز ، ويجوز السجود على جلد وسخ خلافاً للمالك وقال الرافضة لا يجوز إلا على ما أخرجته الأرض من قطن أو كتان أو خشب أو قصب أو حشيش ولا يجوز على ما يتخذ من الحيوان فافهم .

(ويبدي ضبعيه) من الابتداء ، وفي المغرب ابتداء الضبعين تقرحهما والضبع بسكون الباء ، قال الاترازي بالسكون لا غير ، وفي مبسوط شيخ الإسلام فيه لغتان الضم والسكون وهو العضد ، وهل ضبع الرجل وسطه وباطنه .

(لقوله ﷺ وابد ضبعيك) هذا غريب لم يرد مرفوعاً هكذا وإنما روى عبد الرزاق في مصنفه عن سفيان الثوري عن آدم بن علي البكري قال رأيت ابن عمر رضي الله عنهما وأنا أصلي لا أنجأني عن الأرض بذراعي فقال يا ابن أخي لا تبسط بسط السبع وادعم على

ويروى وابد من الابداد وهو المد الأول من الابداء وهو الإظهار ،
ويحافى بطنه عن فخذيه لأنه عليه السلام جافى حتى أن بهيمة لو أرادت

راحتيك وابد ضبعيك فإنك إذا فعلت ذلك سجد كل عضو منك . ورفع ابن حبان في
صحيحه بلفظ وجاف ضبعيك وكذلك الحاكم في المستدرک وصححه عن ابن عمر رضي
الله عنه مرفوعاً لا تبسط بسط السبع إلى آخره .

(ويروى وابد من الابداد وهو المد) هذه الرواية ليست لها أصل ولا لها وجود في
كتب الحديث ، وكان ينبغي أن يحتج في هذا بما رواه البخاري ومسلم من حديث عبد الله
ابن مالك بن بحينة قال كان رسول الله ﷺ إذا سجد يتعرج في سجوده حتى يرى وضوح
إبطيه ، والوضوح البياض . وروي أيضاً عليه الصلاة والسلام كان إذا سجد فرج بين
يديه حتى يبدو بياض إبطيه . وينون مالك لأن ابن بحينة ليس صفة لمالك وبحينة اسم أم
عبد الله ، وقيل أم مالك ، والأول أصح ، وكفى بضم الباء الموحدة وفتح الحاء المهملة .

وبما رواه أنس أنه ﷺ قال اعتدلوا في السجود ولا يبسط أحدكم ذراعيه انبساط
الكلب رواه الجماعة ، وبما رواه حميد في صفة صلاة رسول الله ﷺ قال وإذا سجد فرج
بين فخذيه غير حامل بطنه على شيء من فخذيه ، رواه أبو داود ، وروى مسلم أنه
عليه السلام نهى ^(١) أن يفترش المصلي ذراعيه افتراش السبع . وفي سنن أبي داود وابن
ماجة نهى عن فرشة السبع .

(والأول) وهو قوله وابد ضبعيك (من الابداء وهو الإظهار) يقال أبدى يبدى
إبداء ، من باب الأفعال بالكسر .

(ويحافى بطنه عن فخذيه) أي يباعد وثلاثية جفى يقال جفى السرج عن ظهر الفرس
واجفيته أنا إذا رفعته ، وجافاه عنه يتجافى ويحافى عليه عن الفراش أي ما قال الله
تعالى ﴿ تتجافى جنوبهم ﴾ ١٦ السجدة ، أي تتباعد .

(لأنه ﷺ كان إذا سجد جافى) بطنه عن فخذيه (حتى أن بهيمة لو أرادت

(١) الحديث في الأصل ساقط منه كلمة - نهى - وكلمة - المصلي - اه مصححة .

أن تمر بين يديه لمرت وقيل إذا كان في وصف لا يحافي كيلا يؤذي جاره . ويوجه أصابع رجله نحو القبلة لقوله عليه السلام إذا سجد المؤمن كل عضو منه فليوجه من أعضائه القبلة ما استطاع وقول في سجوده سبحانه ربي الأعلى ثلاثاً ، وذلك أدناه

أن تمر بين يديه لمرت (هذا الحديث أخرجه مسلم عن زيد بن الأصم عن ميمونة رضي الله عنها أن النبي عليه الصلاة والسلام كان إذا سجد .. الحديث وهو في مسند أبي يعلى أن تمر تحت يديه ، ورواه الحاكم في مستدركه والطبراني في معجمه وقال فيه يهيمه بالياء الساكنة بعد الهاء المكسورة ، والصواب يهيمه بضم الباء تصغير يهيمه والبهمة واحدة البهم وهي صفار الضأن والعز جميعاً ، وربما خص الضأن بذلك كذا في الجهيرة ، واقتصر الجوهري على أولاد الضأن ، وخصه القاضي عياض بأولاد العز .

(وقيل إذا كان) أي المصلي (في الصف لا يحافي كيلا يؤذي جاره) هذا إذا كان في الصف ازدحام وقرب البعض من البعض ، وإذا لم يكن كذلك لا يترك السنة لأنه لا إيذاء وفي الروضة ان اعني فاستعان بركبتيه فوضع ذراعيه عليها فلا بأس به .

(ويوجه أصابع رجله نحو القبلة لقوله عليه الصلاة والسلام إذا سجد المؤمن سجد كل عضو منه فليوجه من أعضائه القبلة ما استطاع) هذا الحديث غريب نعم جاء في رواية النسائي عن عبد الله بن عمر عن أبيه قال في سنة الصلاة أن ينصب القدم اليمنى واستقباله بأصابعها القبلة ما استطاع والجلوس على اليسرى ، ويوب على باب الاستقبال بأطراف أصابع القدم للقبلة عند القعود للتشهد .

وجاء في حديث أبي حميد الذي أخرجه البخاري واستقبل بأطراف أصابع رجله القبلة (ويقول في سجوده سبحانه ربي الأعلى ثلاثاً وذلك أدناه) أي ثلاث مرات وقال الشافعي يضيف إلى ذلك وهو الأفضل اللهم لك سجدت ، وبك آمنت ، ولك أسلمت ، سجد وجهي للذي خلقه وصوره ، وشق سمعه وبصره ، تبارك الله أحسن الخالقين ، الحديث علي رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا سجد قال ذلك ، رواه مسلم . قلنا هذا وأمثاله محمولة على التوافق لأن بابها أوسع .

قوله - شق سمعه وبصره - أي تعذهما [كذا] ، ومعنى - تبارك وتعالى - وقال ابن الأنباري يترك العبادة بتوحيده وذكر اسمه . وقال الخليل تجيد ، وقال إسحاق - وأحسن الخالقين - أي المصورين والمقدرين .

فروع وفي الاسبيجاي لو خفف سجوده وهو إلى القعود أقرب يجوز وإن كان إلى السجود والأرض أقرب لا يجوز ، روى ذلك عن أبي حنيفة (رح) . وقال محمد بن سلمة لو رفع رأسه وهو لا يشكل على الناظر أنه رفع رأسه يجوز ذكرها في العيون ، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه إذا رفع رأسه من السجود مقدار ما يمر الريح بينه وبين الأرض جازت صلاته . وروى أبو يوسف عنه إذا رفع مقدار ما سمي به رافعاً جاز لوجود الفصل بين السجدين ، قال في المحيط وهو الأصح بخلاف الركوع حيث ترجح بالأكثر ، وقيل إذا أزيلت جبهته عن الأرض ثم عادت جاز ذكره المرغيناني ، وفي الروضة لا يجوز ذلك عندهما .

وفي جمل النوازل يستعيب البكاء في السجود لأنه تعالى أثنى بقوله ﴿ خروا سجداً وبكياً ﴾ ٥٨ مريم ، ويسن النظر إلى أرنبة الأنف فيه ، وفي فتاوى الظهيرية وليس بين السجدين ذكر مسنون . وعن الحسن بن أبي مطيع أنه يقول سبحان الله وبحمده الله ، أستغفر الله العظيم . وعند الشافعي يستحب أن يدعو في جلوسه بين السجدين لما روى حذيفة أنه ~~يقول~~ كان يقول بينها اللهم اغفر لي وارحمني وأجرني وعافني وارزقني ، وفي تتمهم ولا يتعين عليه دعاء ولكن يستحب أن يدعو كما وردت به السنة .

قلنا هذا كله وارد في التهجد لا في الفرائض والأمر فيه واسع .

فإن قلت ما الحكمة في تكرار السجود دون الركوع ، قلت مذهب الفقهاء أنه تعبد لا يطلب فيه المعنى كاعداد الركعات والسجدة الثانية فرض كالأولى بالإجماع ، والجلوس بينها قدر التسبيح ، وأما عند أهل الحكمة فقد اختلفوا فيه فقليل ترجعاً للشيطان فإنه أمر بالسجود فلم يفعل ، فتحن نسجد مرتين ترجعاً له ، واليه أشار النبي ﷺ في سجود السهو ، وقال هما سجدة تان ترجعاً للشيطان ، وقيل الأولى إشارة إلى أنه خلق من الأرض ،

بقوله عليه السلام وإذا سجد أحدكم فليقل في سجوده سبحان ربي الأعلى ثلاثاً وذلك أدناه ، أي أدنى كمال الجمع ، ويستحب أن يزيد على الثلاث في الركوع والسجود وبعد أن يختم بالوتر لأنه عليه السلام كان يختم بالوتر ، وإن كان إماماً لا يزيد على وجه يمل القوم حتى لا يؤدي إلى التنفير ،

والثانية إشارة إلى أنه يعود إليها ، قال تعالى ﴿ منها خلقناكم وفيها نعيدكم ﴾ هـ طه ، وقيل لما أخذ الله الميثاق على ذرية آدم ﷺ حيث قال ﴿ وإذا أخذ ربك من بني آدم ﴾ ١٧٢ الأعراف ، أمرهم بالسجود تصديقاً لما قالوا فسجد الملائكة والمؤمنون كلهم ولم يسجد الكفار فلما رفعوا رؤوسهم ورأواهم لم يسجدوا ، سجدوا ثانياً سداً لما وفقهم الله تعالى فصار المفروض سجدتين وذلك أدناه ، وقد استقصينا الكلام فيه عند ذكر الركوع .
(بقوله ﷺ إذا سجد أحدكم فليقل في سجوده سبحان ربي الأعلى ثلاثاً وذلك أدناه أي أدنى كمال الجمع) وقد تقدم الحديث هناك ، ووقع في أكثر النسخ إذا سجد أحدكم بواو العطف ، عطف على قوله ﷺ إذا ركع أحدكم لأنها في حديث واحد وإنما ذكره المصنف (رح) مقطوعاً لأن نصفه الركوع ونصفه السجود .

(ويستحب أن يزيد على الثلاث) أي ثلاث تسبيحات بأن يقول خمساً أو سبعاً أو تسعاً وهي سنة عند أكثر العلماء ، وقال أبو مطيع تلميذ أبي حنيفة (رح) فرض ولم يحزه أقل من ثلاث فقال أحمد وداود ويستحب مرة إذا الأمر لا يوجب التكرار ، إلا أن عند أحمد إذا تركه ناسياً لا تبطل صلاته ، وعنه ولو كان عامداً (في الركوع والسجود وبعد أن يختم بالوتر) أي بعد أن يختم تسبيحه بالأوتار كما قلنا .

(لأن النبي ﷺ كان يختم بالوتر) يعني في تسبيحات الركوع والسجود وهذا الحديث غريب جداً .

(وإن كان المصلي إماماً لا يزيد على وجه يمل القوم) بضم الياء من الإملاء والقوم منصوب على المفعولية (حق لا يؤدي إلى التنفير) أي حتى لا يؤدي مجاوزته عن الثلاث

ثم تسبيحات الركوع والسجود سنة لأن النص تناولها دون تسبيحاتها
 فلا يزداد على النص والمرأة تتخفّض في سجودها وتلّزق بطنها بفخذها
 لأن ذلك أستر لها ، قال ثم يرفع رأسه ويكبر لما روينا فإذا اطمأن
 جالساً كبر وسجد لقوله عليه السلام في حديث الاعرابي ثم ارفع
 رأسك حتى تستوي جالساً

إلى تنفير الجماعة ، وعن سفيان يقول الإمام خمساً حتى يمكن القوم من الثلاث .
 (ثم تسبيحات الركوع والسجود سنة) عند أكثر العلماء والآن مضى الكلام فيه (لأن
 النص) وهو قوله تعالى ﴿ اركعوا واسجدوا ﴾ ٧٧ الحج (تناولها) أي تناول الركوع
 والسجود (دون تسبيحاتها) أي لم يتناول تسبيحات الركوع والسجود (فلا يزداد على
 النص) بخبر الواحد وهو قوله عليه السلام اجعلوها في ركوعكم واجعلوها في سجودكم ، قالوا
 إنما قال ذلك حين نزل قوله تعالى ﴿ فسبح باسم ربك العظيم ﴾ ٧٤ الواقعة ، ﴿ وسبح
 اسم ربك الأعلى ﴾ ١ الأعلى ، وإنما لا يزداد على النص بخبر الواحد لأنها تكون نسخاً فلا
 يجوز ويؤيده أنه عليه الصلاة والسلام لما علم الاعرابي واجبات الصلاة لم يعلمه تسبيحات
 الركوع والسجود ، ولأنه ذكر جابر على كل حال فيكون كالتأمين وهذا لأن مبنى الفرائض
 على الشهرة والإعلان ومبنى التطوعات على الحفية والكتمان .

(والمرأة تتخفّض في سجودها وتلّزق بطنها) أي تلّزق بطنها (بفخذها لأن ذلك)
 أي الإنخفاض والإلحاق (أستر لها) أي لأن مبنى حالها على الستر .
 (قال) أي القدوري (ثم يرفع رأسه) من السجدة وقد بينا مقدار الرفع ويذكره
 المصنف على ما يجيء الآن ، وقوله (ويكبر) حال (لما روينا) أشار به إلى قوله أن
 النبي عليه السلام كان يكبر عند كل خفض ورفع .

(فإذا اطمأن جالساً) أي حال كونه جالساً عقيب السجدة الأولى (كبر وسجد)
 السجدة الثانية ، وقد ذكرنا أن الجلوس بين السجدين قدر تسبيحة (لقوله عليه السلام
 في حديث الاعرابي ثم ارفع رأسك حتى تستوي جالساً) وقد تقدم حديث الاعرابي

ولو لم يستو جالساً وكبر وسجد أخرى أجزأه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقد ذكرناه ، وتكلموا في مقدار الرفع والأصح أنه إذا كان إلى السجود أقرب لا يجوز لأنه يعد ساجداً فتحقق الثانية . قال فإذا اطمأن ساجداً كبر وقد ذكرناه واستوى قائماً على صدور قدميه ولا يعتمد بيديه على الأرض ،

مستقصى وفيه ثم اجلس حتى تطمئن جالساً ، وعند النسائي ثم ارفع رأسك حتى تطمئن قاعداً ، وعند البيهقي حتى تطمئن جالساً .

(ولو لم يستو جالساً وسجد أخرى) أي لو لم يستو في الجلوس بعد السجدة الأولى وسجد السجدة الأخرى (أجزأه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقد ذكرناه) أي في قوله -وأما الاستواء قائماً فليس بفرض وكذا الجلسة بين السجدين - .

(وقد تكلموا في مقدار الرفع) يعني قد تكلم علماؤنا في مقدار الرفع الذي يكون فاصلاً بين السجدين فقال بعضهم إذا زالت جبهته عن الأرض ثم أعادها جاز ، وعن القدوري أدنى ما يطلق عليه اسم الرفع وهو رواية عن أبي يوسف وفيه أقوال أخرى قد ذكرناها من قريب وأشار المصنف إلى الأصح من ذلك بقوله (والأصح أنه إذا كان السجود أقرب لا يجوز) أي سجوده (لأنه يعد ساجداً وإن كان إلى الجلوس أقرب جاز) لأنه يعد جالساً فتحقق السجدة الثانية .

(قال) أي القدوري (وإذا اطمأن ساجداً كبر وقد ذكرناه) أراد بأنه عليه الصلاة والسلام كان يكبر عند كل خفض ورفع ، وفي حديث مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يكبر كلما خفض ورفع ، ويحدث أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك .

(واستوى قائماً على صدور قدميه ولا يقعد) يعني بعد رفع رأسه من السجدة الثانية ، وفي حمل التوازل جلسة الاستراحة مكروهة عندنا لأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا ينهضون على صدور أقدامهم .

(ولا يعتمد بيديه على الأرض) بأن يعتمد براحتيه على الأرض منصوص عليه عن أبي حنيفة (رح) وفي الوبري لا بأس بأن يعتمد على الأرض عند النهوض من غير فصل ، وقال مالك يتنهض على صدور قدميه من غير اعتماد وهو قول أحمد رحمه الله .

وقال الشافعي (رح) يجلس جلسة خفيفة ثم ينهض معتمداً على الأرض لأن النبي عليه السلام فعل ذلك ، ولنا حديث أبي هريرة أن النبي عليه السلام كان ينهض في الصلاة على صدور قدميه ،

(وقال الشافعي يجلس جلسة خفيفة ثم ينهض يعتمد على يديه على الأرض لما روي أن النبي ﷺ فعل ذلك) أي الإعتماد على الأرض ، والمروي هنا ما أخرجه البخاري عن مالك بن الحويرث أنه رأى النبي ﷺ إذا كان في الوتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعداً . وقال النووي وقال الأكثر لا يستحب ذلك أي الجلسة بعد السجدة الثانية ، قال حكاة ابن المنذر عن علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم وأبي الزناد والثوري والنخعي ومالك وإسحاق وأحمد ، وقال للنعمان بن عباس أدركت غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ يفعل هذا ، وقال أحمد أكثر الأحاديث على هذا ولم يذكر ذلك في حديث المسيء في صلاته . وقال أبو إسحاق المروزي والشافعي إن كان ضعيفاً جلس للاستراحة وإن كان قوياً لا يجلس ، وقال الإمام حميد الدين في شرحه ناقلاً عن شمس الأئمة الحلوائي الخلاف في الأفضلية حتى إذا جلس لا بأس به عندنا ، وإذا لم يجلس لا بأس به عند الشافعي .

(ولنا حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي عليه الصلاة والسلام كان ينهض في الصلاة معتمداً على صدور قدميه) هذا الحديث رواه الترمذي عن خالد بن أياس عن صالح مولى التوبة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان النبي ﷺ ينهض في الصلاة على صدور قدميه ، وقال الترمذي هذا الحديث عليه العمل عند أهل العلم .

فإن قلت خالد بن أياس وقيل الأياس ضعيف ضعفه البخاري والنسائي وأحمد وابن معين . قلت قاله الترمذي ومع ضعفه يكتب حديثه ويقويه ما روي عن الصحابة في ذلك ، فأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه كان ينهض في الصلاة على صدور قدميه ولم يجلس ، وأخرج نحوه عن علي وابن الزبير وعمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنهم ، وأخرج عن الشعبي قال كان عمر وعلي وأصحاب

وما رواه محمول على حالة الكبير ولأن هذه قعدة استراحة
والصلاة ما وضعت لها ، ويفعل في الركعة الثانية مثل ما
فعل في الركعة الأولى لأنه تكرار الأركان إلا أنه
لا يستفتح ولا يتعوذ لأنهما لم يشرعا إلا مرة واحدة
ولا يرفع يديه إلا في التكبيرة

النبى ﷺ ينهضون في الصلاة على صدور أقدامهم . وأخرج عن النعمان عن ابن عباس قال
أدركت غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ وكان إذا رفع أحدهم رأسه من السجود
الثاني في الركعة الأولى وينهض كما هو ولم يجلس . وأخرج عبد الرزاق في مصنفه عن ابن
مسعود وابن عباس وابن عمر نحوه . وأخرج البيهقي عن عبد الرحمن بن يزيد أنه رأى
عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقوم على صدور قدميه في الصلاة ولم يجلس إذا صلى في
أول ركعة حتى يقضي السجود .

(وما رواه محمول على حالة الكبير) وما رواه الشافعي وهو حديث مالك بن الحويرث
محمول على فعله عليه السلام بعدما كبر وأسن وفيه تأمل ، لأن نهاية عمر النبي عليه
السلام ثلاث وستون سنة وفي هذا القدر لا يعجز الرجل عن النهوض اللهم إذا كان لعذر
مرض أو جراحة أو نحوها .

والدليل الثاني أوجه وهو قوله (ولأن هذه قعدة استراحة والصلاة ما وضعت لها)
أى للاستراحة بل هي مشقة في نفسها ولأنه اعتمد على غيره صلاته فيكون ميسراً قياساً
على ما قالوا لو اتكأ على حائط أو على عصي بخلاف ما لو اعتمد على ركبتيه (ويفعل
في الثانية) أى ويفعل المصلي في الركعة الثانية (مثلاً فعلى في الأولى) أى في الركعة
الأولى (لأنه) أى لأن الركعة الثانية ، وذكر الضمير باعتبار الخبر وهو قوله (تكرار
الأركان) والتكرار يقتضي إعادة الأولى وكان ينبغي أن يزداد عليه ولا ينوى ولا
يكبر للاحرام .

(إلا أنه لا يستفتح ولا يتعوذ لأنهما لم يشرعا إلا مرة ولا يرفع يديه إلا في التكبيرة

الأولى خلافاً للشافعي (رح) في الركوع وفي الرفع منه لقوله عليه السلام لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن تكبيرة الافتتاح وتكبيرة القنوت وتكبيرات العيدين وذكر الأربع في الحج ، والذي يروى من الرفع محمول على الابتداء كذا نقل عن ابن الزبير رضي الله عنه

الأولى خلافاً للشافعي (رح) في الركوع والرفع منه ، لقوله عليه السلام لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن تكبيرة الافتتاح وتكبيرات القنوت وتكبيرات العيدين وذكر الأربع في الحج والذي يروى من الرفع محمول على الابتداء كذا نقل عن ابن الزبير رضي الله عنه) أى إلا أن المصلي لا يقول سبحانك اللهم ، الخ ، وهذا الدعاء يسمى الإستفتاح ، وعلى هذا قيل لكل صلاة مفتاح وافتتاح واستفتاح ، فمفتاح الصلاة الطهور وافتتاحها تكبيرة الاحرام ، واستفتاحها سبحانك اللهم اه . وأخرجه الترمذى أيضاً .

ومحدث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه ابن ماجة والطحاوى عنه قال رأيت رسول الله ﷺ يرفع يديه في الصلاة حذاء منكبيه حين يفتتح الصلاة وحين يركع وحين يسجد .

ومحدث وائل بن حجر قال رأيت النبي ﷺ حين يكبر للصلاة وحين يركع وحين يرفع رأسه من الركوع يرفع يديه حذاء أذنيه ، أخرجه أبو داود والنسائي .

ومحدث علي بن أبي طالب رضي الله عنه أخرجه الأربعة وفيه ورفع يديه حذو منكبيه ، ويصنع مثل ذلك إذا قضى قراءته إذا أراد أن يركع ، ويضعه إذا فرغ ورفع من الركوع .

واحتج أصحابنا بمحدث البراء بن عازب قال كان النبي عليه الصلاة والسلام إذا كبر لافتتاح الصلاة رفع يديه حتى يكون إبهاماه قريباً من شحمي أذنيه ثم لا يعود ، أخرجه أبو داود والطحاوى من ثلاث طرق ، ابن أبي شيبة في مصنفه ومحمد بن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يرفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود ، أخرجه أبو داود والطحاوى وابن أبي شيبة في مصنفه .

وبالحديث الذي ذكره المصنف ولكنه بغير اللفظ الذي ذكره فروى البخاري معلقاً في كتابه المفرد في رفع اليدين وقال قال وكيع عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن في افتتاح الصلاة ، وفي استقبال الكعبة ، وعلى الصفا والمروة ويجمع ، وفي المقامين ، وعند الجمرتين ، رواء البزار عن نعم عن ابن عباس . وعن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال ترفع الأيدي في سبع مواطن افتتاح الصلاة واستقبال البيت ، والصفا والمروة ، والموقفين وعند الحجر . ورواه الطبراني في معجمه عن نعم عن ابن عباس عن النبي عليه الصلاة والسلام قال لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن حين يفتتح الصلاة ، وحين يدخل المسجد الحرام فينظر إلى البيت ، وحين يقوم على الصفا والمروة مع الناس عشية عرفة ويجمع والمقامين حين يرمي الجمرة ، ورواه ابن شعبة موقوفاً في مصنفه حدثنا ابن فضيل عن عطاء عن سميد بن جبير عن ابن عباس قال ترفع الأيدي في سبع مواطن إذا قام إلى الصلاة ، وإذا رأى البيت ، وعلى الصفا والمروة ، وفي جمع ، وفي عرفات ، وعند الجمار .

وقال للسروجي ورواية أصحابنا في كتب الفقه لا يرفع الأيدي إلا في سبع مواطن . قلت ليس كما قاله فإن اللفظين رويًا كما ذكرناه قول المصنف وذكر الأربع في الحج وهي عند استلام الحجر ، وعند الصفا والمروة ، وفي الموقفين ، وعند الجمرتين ، وعند المقامين ، والمتنازع فيه خارج عن السبع على ما ذكره البخاري والبزار والطبراني وغيرهم فانظر إلى باقي رواياتهم هل تجد فيها ذكر رفع اليدين عند القنوت وإنما يوجد هذا عند أصحابنا في كتبهم منهم المصنف ويذكر رفع اليدين عند تكبيرة تكون المواطن ثمانية وسنذكر بقية الكلام فيه في باب صلاة الوتر إن شاء الله تعالى .

واستدل أصحابنا بحديث جابر بن ثمره قال خرج علينا رسول الله ﷺ فقال مالي أراكم راغمين أيديكم كأنها أذناب خيل شمس اسكنوا في الصلاة ، أخرجه مسلم .

فإن قالوا في حديث البراء قال أبو داود روى هذا الحديث هشام وخالده بن ادريس عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء ولم يذكرُوا ثم لا يعود ، وقال

الخطابي لم يقل رجل في هذا ثم لا يعود غير شريك ، وقال أبو عمرو في التمهيد تفرد به يزيد ورواه عن الحفاظ فلم يذكر واحدا منهم .

قوله - ثم لا يعود - وقال البزار لا يصح حديث يزيد في رفع اليدين ثم لا يعود وقال عباس الدوري عن يحيى ليس هو بصحيح الإسناد . وقال البيهقي عن أحمد هذا حديث واه ، قد كان يزيد يحدث به لا يذكر ثم لا يعود فلما كبر أخذ يذكره فيه . وقال جماعة أن يزيد يحدث به لا يذكر ثم لا يعود فلما لقن أخذ يذكره فيه . وقال غيره أن يزيد كان تغير بأخذه وصار يتلقن واحتجوا على ذلك بأنه أنكر الزيادة كما أخرجه الدارقطني عن علي بن عاصم ثنا محمد بن أبي ليلى عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال رأيت النبي ﷺ حين قام إلى الصلاة كبر ورفع يديه حتى ساوى بها أذنيه فقلت أخبرني ابن أبي ليلى أنك قلت ثم لم يعد قال لا أحفظ هذا ثم عاودته فقال لا أحفظه . وقال البيهقي سمعت الحاكم أبا عبد الله يقول يزيد بن أبي زياد كان يذكر الحفظ ، فلما كبر نسي حفظه وكان يقلب عليه الأسانيد ويزيد في المتون ولا يميز .

قلت تعارض قول أبي داود وقول ابن عدي في الكامل رواه هشام وشريك وجماعة معهما عن يزيد بأسناده ، وقالوا فيه لم يعد يظهر أن شريكا لم يتفرد برواية هذه الزيادة فسقط أيضاً بذلك كلام الخطابي لم يقل في هذا ثم لا يعود غير شريك لأن شريكا قد توكع عليها كما أخرجه الدارقطني عن اسماعيل بن زكريا ثنا يزيد بن أبي زياد نحوه أخرجه البيهقي في الخلافات من طريق النضر بن شميل عن إسرائيل هو ابن يونس بن إسحاق عن يزيد بلفظ رفع يديه حذو أذنيه ثم لم يعد ، وأخرجه الطبراني في الأوسط من حديث حفص بن عمر ثنا حمزة الزيات كذلك وقال لم يروه عنه إلا حفص ، تفرد به محمد بن حرب .

فإن قلت تفرد به يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف . قلت لا نسلم ذلك لأن عيسى بن عبد الرحمن رواه أيضاً عن ابن أبي ليلى فلذلك أخرجه الطحاوي إشارة إلى أن يزيد قد توكع في هذا ، وأما يزيد في نفسه فهو ثقة يقال جائز الحديث ، وقال يعقوب بن سفيان

هو وإن تكلم فيه لتغيره فهو مقبول القول عدل ثقة . وقال أبو داود ثبت لا أعلم أحداً ترك حديثه وغيره أحب إلي منه . وقال ابن معين^(١) في كتاب الثقات . قال أحمد بن صالح يزيد ثقة ولا يعجبني قول من تكلم فيه . وخرج حديثه ابن خزيمة في صحيحه . وقال الساجي صدوق ، وكذا قال ابن حبان ، وخرج مسلم حديثه في صحيحه واستشهد به البخاري ، فإذا كان حاله كذلك جاز أن يحمل أمره على أنه حدث ببعض الحديث تارة ويحمله أخرى أو يكون قد نسي أولاً ثم ذكر .

فإن قلت إن عارضونا برواية إبراهيم بن بشار عن سفيان ثنا يزيد بن أبي زياد بمكة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه ، وإذا أراد أن يركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع . قال سفيان فلما أتيت الكوفة سمعته يقول يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يعود فظننت أنه يخبره . قلت هذا لا يخبر لأنه لم يرو هذا المتن بهذه الزيادة غير إبراهيم بن بشار كذا قال الشيخ في الإمام عن الحاكم وابن بشار . قال النسائي فيه ليس بالقوي ، وذمه أحمد ذمماً شديداً . وقال ابن معين ليس بشيء لم يكن كذب عند سفيان وما رأيت في يده قلماً قط ، وكان يحكي على الناس ما لم يقله سفيان ، وما رواه البخاري وابن الجارود بالوم فجاز أن يكون وهم في هذا .

فإن قلت قال ابن قدامة في المغني ما يلخصه حديث يزيد بن أبي زياد ضعف ولئن سلمنا فأحاديثنا ترجح عليه بصحة الإسناد وعند أكثر الرواة ، وظن الصدق في الكثير أقوى والغلط منهم أبعد والمثبت يخبر عن شيء شاهده ورواه ، والثاني لم ير شيئاً فلا يؤخذ بقوله ، ورواه حديثاً فصلوا في روايتهم ونصبوا في الرفع على الحالتين المختلف فيها ، والمخالف لهم عموماً رواية المختلف فيه وغيره فيجب تقديم أحاديثنا لنصها وخصوصها على أحاديثهم العامة التي لا نص فيها كما يقدم الخاص على العام والنص على الظاهر المحتمل والسلف من الصحابة والتابعين تحملوا بها فدل ذلك كله على قولنا .

(١) في الأصل ابن ما يعين والصحيح ما أثبتناه .

قلت حديث ابن مسعود رضي الله عنه صحيح نص عليه الترمذي وغيره وما يذكره الرواة في الترجيح إنما يكون إذا كان راوي الخبر واحداً، وراوي الخبر الذي يتعارضه صفة اثنان أو أكثر فالذي نحن فيه روى عن جماعة عبد الله بن مسعود والبراء بن عازب وابن عباس وابن عمر وعبد بن الزبير رضي الله عنهم ، فحينئذ تساوت الأخبار في ظن الصدق بقولهم وبعدم الغلط ، ولا نسلم تقديم خبر المثبت على خبر النافي مطلقاً ، وإذا كان خبر النفي عن دليل يوجب العلم به يتساوى مع المثبت فتتحقق المعارضة بينهما ثم يجب طلب المخلص ، فإن كان خبر النافي لا عن دليل يوجب العلم به يقدم خبر المثبت كما في حديث بلال أنه عليه الصلاة والسلام لم يصل في الكعبة مع حديث ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام صلى فيها عام الفتح ، فإنهم اتفقوا أنه عليه الصلاة والسلام ما دخلها يومئذ إلا مرة واحدة ، ومن آخر أنه لم يصل فيها فإنه لم يعتمد دليلاً موجباً للعلم لأنه لم يعين صلاته فيها ، والآخر عاين ذلك ، وكان المثبت أولى من النافي .

وأما الذي نحن فيه عن دليل يوجب العلم به لأن ابن مسعود رضي الله عنه شاهد النبي ﷺ وعايته أنه رفع يديه في أول تكبيرة ثم لم يعد فحينئذ تساوى في القوة والضعف ، فكيف يرجح الإثبات على النفي وكما أن الخاص يوجب الحكم فيما تناوله مطلقاً ، فكذلك العام يوجب له فيما تناوله مطلقاً ، وكل واحد من الحديثين نص فكيف يقال والنص يقدم على الظاهر المحتمل وأحاديثنا أيضاً عمل بها السلف من الصحابة والتابعين وقد ذكرناه عن قريب .

فإن قلت حديث ابن مسعود رضي الله عنه معارض فيه بما رواه الترمذي بسنده عن ابن المبارك قال لم يثبت عندي حديث ابن مسعود أنه ﷺ لم يرفع يديه إلا في أول مرة ، وثبت حديث ابن عمر أنه رفع عند الركوع وعند الرفع وعند القيام من الركعتين . وقال المنذرى وعبد الرحمن لم يسمع من علقمة قاله . وقال الحاكم عاصم بن كليب لم يخرج حديثه في الصحيحين وكان يختصر الأحكام فيؤديها بالمعنى وإن لفظة - ثم لا يعود - غير محفوظة قاله البيهقي عن الحاكم .

قلت عدم ثبوت الخبر عند ابن المبارك لا يمنع ثبوته عند غيره فقد قال الترمذي حديث ابن مسعود رضي الله عنه حديث صحيح وصححه ابن حزم في المحلى وهو يدور على عاصم ابن كليب وقد وثقه ابن معين ، وأخرج له مسلم ، فلا يسأل عنه للاتفاق على الاحتجاج به . وقول المنذري غير قادح فإنه عن رجل مجهول وهو قول عجيب لأنه تعليل برجل مجهول شهد على النفي ، وقال الشيخ في الإمام تتبعت هذا القائل فلم أجده ، وقد صرح في كتاب المتفق والمفترق في ترجمة عبد الرحمن هذا أنه سمع أباه وعلقمة وكذا قال في المجال سمع عائشة وأباه وعلقمة بن قيس ، وعاصم بن كليب وثقه ابن معين ، وأنه من رجال الصحيح . وقول الحاكم أن حديثه لم يخرج في الصحيح غير صحيح فقد أخرج له مسلم حديثه عن أبي بردة عن الهذلي .

الاصحاب منقسم

فإن قلت الحديث الذي ذكره المصنف فيه الحكم عن نعيم قال البخاري قال شعبة لم يسمع الحكم من نعيم إلا أربعة أحاديث ليس هذا منها فهو مرسل وغير محفوظ ، لأن أصحاب نافع خالفوا وأيضاً فهم قد خالفوا هذا الحديث ولم يعتمدوا عليه في تكبيرات العيدين وتكبيرة القنوت .

قلت قول شعبة مجرد دعوى ولئن سلمنا فمرسل الثقات مقبول يحتج به ، كونهم لم يعتمدوا عليه في تكبيرات العيدين وتكبير القنوت لا توجب الخالفة لأن الحديث لا يدل على الحصر .

فإن قالوا هذا الحديث رواه غير واحد موقوفاً وابن أبي ليلى لم يكن بالحافظ . قلنا ابن أبي ليلى من كبار التابعين أدرك مائة وعشرين رجلاً من الصحابة رضي الله عنهم فإن لم يعمل يرفع مثله يعمل يرفع من (١) .

فإن قلت حديث جابر بن سلمة لا يدل على ما ادعيت لأنه لم يرو لما ذكرتم وإنما ورد لمنع الإشارة لأنهم كانوا يشيرون بأيديهم إلى الجانبين يرون بذلك السلام على من على الجانبين ،

(١) هكذا في الأصل والصحيح يعمل يرفع مثله يعمل يرفع من .

والدليل على رواية مسلم أيضاً عن جابر بن سمرة أنه قال كنا إذا صلينا مع رسول الله ﷺ قلنا السلام عليكم ورحمة الله والسلام عليكم ورحمة الله ، وأشار بيده إلى الجانبين ، فقال رسول الله ﷺ السلام على ما تفعلون بأيديكم كأنها أذنان خيل شمس ، وإنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه من يمينه وشماله .

وقال النووي واحتجاجهم بحديث جابر بن سمرة من أعظم الأشياء وأقبح أنواع الجهالة بالسنة ، لأن الحديث لم يرو في رفع الأيدي في الركوع والرفع عنه ، ولكنهم كانوا يرفعون أيديهم في حالة السلام من الصلاة ويشيرون بها إلى الجانبين يريدون بذلك السلام ، وهذا لا خلاف بين أهل الحديث ومن له أدنى اختلاط بأهل الحديث ، قال ومثله عن البخاري .

قلت في الحديث الأول إنكار لرفع اليد في الصلاة وأمر بالسكون فيها فكيف يحمل هذا على الإيماء باليد والإشارة بها بعد السلام كما في الحديث الثاني ، وليس فيه ذكر رفع الأيدي ولا الأمر بالسكون إذا أخرجوا من الصلاة بالسلام ، وحديث إنكار رفع اليدين والأمر بالسكون مقيد بدخل الصلاة ، وحديث إنكار الإيماء والإشارة بالأيدي مقيد بحال السلام الذي قد خرجوا به من الصلاة ، والمقيد بقيد لا يندرج تحته مقيد آخر بقيد آخر ، فالحديث الثاني غير الحديث الأول قطعاً ، فكيف يحمل هو فاتحة بيان يختلفان في الحكم الذي يحمل أحدهما على الآخر بلا دليل مع إنكار إفادتها تأييد بين منقلبين هو الذي أتى بأعظم الأشياء وأقبح أنواع الجهالة بالسنة ، على أن الثوري ومالك بن أنس شيخ إمام وأجيد بالحديث وأعلم بالسنة ، وقد رفع اليدين في الصلاة إلا عند التحريم وهو رواية ابن القاسم عنه ورواية متقدمة على المالكية على جميع أصحابه حتى كانت القضاة بالضرب يكتبون في تعاليدهم أن لا يحكوا إلا برواية ابن القاسم الذي روى من الرفع محمول على الابتداء .

هذا جواب عما احتج به الشافعي من الذي روي من رفع اليدين في الركوع وفي الرفع سنة . وأراد بقوله - محمول على الابتداء - أنه كان في ابتداء الإسلام ثم نسخ كذا نقل عن ابن الزبير بن العوام رضي الله عنها ، وابن الزبير من الأسما العالية على بعض السنة

المسلمين به كابن عمر وابن عباس والذي نقل عن ابن الزبير هو ما نقله البعض أن ابن الزبير رأى رجلاً يرفع يديه في الصلاة عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع فقال له لا تفعل فان هذا شيء فعله رسول الله ﷺ ثم تركه قال ابن الجوزي في التعقيق زعمت الحنفية أن أحاديث الرفع منسوخة بمحدثين رووا أحدهما عن ابن عباس رضي الله عنه قال كان رسول الله ﷺ يرفع يديه كلما ركع وكلما رفع ثم صار إلى افتتاح الصلاة وترك ما سوى ذلك .

والثاني روجه عن أبي الزبير أنه رأى رجلاً يرفع يديه من الركوع فقال له فان هذا شيء فعله رسول الله ﷺ ثم تركه وهذان الحديثان لا يعرفان أصلاً وإنما المحفوظ عن ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهما خلاف ذلك فأخرج أبو داود عن ميمون ، لكن أنه رأى ابن الزبير وصلى بهم يشير بكفيه حين يقوم وحين يركع وحين يسجد ، قال فذهبت إلى ابن عباس فأخبرته بذلك فقال أن أحسب أنسطه إلى صلاة رسول الله ﷺ فاقصد بصلاة عبد الله بن الزبير ، ولو صح ذلك لم يصح دعوى النسخ لأن شرط النسخ أن يكون أقوى من المنسوخ .

قلت قوله لا يعرفان أصلاً لا يستلزم عدم معرفة أصحابنا هذا ودعوى الثاني ليست بحجة على المثبت وأصحابنا أيضاً ثقات لا يرون الاحتجاج بما لم يثبت عندهم صحته ، لأن هذا أمر الدين فالمسلم لا يستهزئ فيه ، ويؤيد ما روي من عدم الرفع عند الركوع وعند الرفع منه ما رواه الطحاوي رحمه الله حديث ابن أبي داود قال أنبأ أحمد بن عبد الله بن يونس قال ثنا أبو بكر بن عياش عن حصين عن مجاهد قال صليت خلف ابن عمر رضي الله عنه فلم يكن يرفع يديه في التكبير الأول من الصلاة . قال الطحاوي فهذا ابن عمر قد رأى النبي ﷺ يرفع ثم ترك هو الرفع بعد النبي عليه الصلاة والسلام فلا يكون ذلك إلا وقد ثبت عنده نسخ ما قد كان رأى النبي ﷺ فعله ، وإسناد ما رواه الطحاوي صحيح وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة في مصنفه ثنا أبو بكر بن عباس عن مجاهد قال ما رأيت ابن عمر يرفع يديه إلا في أول ما يفتح .

فان قلت هذا حديث مسند لأن طاووساً قد ذكر أنه رأى ابن عمر يفعل ما يوافق ما روى عنه عن النبي ﷺ من ذلك ، قلت يجوز أن يكون ابن عمر فعل ما رواه طاووس يفعلها قبل أن تقوم الحجة عنده بنسخه ، ثم قامت الحجة عنده بنسخة فيه له وفعل ما ذكره عنه مجاهد وهكذا ينبغي أن يحمل ما روي عنهم وينفي عنهم الوهم حتى يتحقق ذلك ، ولا يكثر أكثر الروايات .

وأما الجواب عن أحاديث الخصم فنقول .

أما حديث ابن عمر رضي الله عنهما فإنه روى عنه خلاف ذلك فقال الطحاوي أما ابن أبي داود إلى آخر ما ذكرناه الآن .

وأما حديث أبي حميد الساعدي ، فان أبا داود وقد أخرجه من وجوه كثيرة أحدهما عن أحمد بن حنبل ، وليس فيه ذكر رفع اليدين عند الركوع والطريق الذي فيه عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء قال سمعت أبا حميد في عشر من أصحاب النبي ﷺ . . الحديث ، وعبد الحميد عندهم ضعيف فكيف يحتجون به في مثل هذا الموضع في معرض الاحتجاج على خصمهم ، وقالوا عبد الحق مطعون في حديثه ، روي ذلك عن يحيى بن معين وهو إمام في هذا الباب .

فان قلت عبد الحميد من رجال (١) مسلم ، واحتجت به الأربعة واستشهد به البخاري في الصحيح ، وعن أحمد ويحيى وثقه . قلت إن سلمنا ذلك ولكن الحديث معلول بحجة أخرى وهو محمد بن عمرو بن عطاء لم يسمع هذا الحديث من أبي حميد بن عدي ولا ممن ذكر معه في هذا الحديث مثل أبي قتادة وغيره ، وذلك لأن سنده لا يحتمل ذلك لأن أبا قتادة قتل مع علي رضي الله عنه وصلي عليه كذا قال الهيثم بن عدي . وقال ابن عبد البر هو الصحيح ، وقيل توفي بالكوفة سنة ثمان وثلاثين ، ومحمد بن عمرو بن عطاء توفي في خلافة ولید بن يزيد بن عبد الملك وكانت خلافته في سنة خمس وعشرين ومائة ، ولهذا قاله ابن حزم ولعله وهم يعني عبد الحميد .

(١) في الأصل رجل .

فان قلت قال البيهقي في المعرفة حكم البخاري في تاريخه أنه سمع أبا حميد وأبا قتادة وابن عباس رضي الله عنهم ، وقوله - قتل مع علي - رواية شاذة رواه الشعبي ، والصحيح الذي أجمع عليه أهل التاريخ أنه بقي إلى سنة أربع وخمسين ، ونقله عن الترمذي والواقدي والليث وابن مندة .

قلت القائل بأنه لم يسمع من أبي حميد هو بين الحجة في هذا الباب ، وهو قول الهيثم ابن عدي ، وهذا صحيحه ابن عبد البر ، فكيف يقول البيهقي هذه رواية شاذة ، فلم لا يجوز أن تكون رواية البخاري شاذة بل هي شاذة بلا شك ، لأن قوله لا يرجح على قول الشعبي والهيثم بن المنزري ، وفي هذا الحديث علة أخرى وهي أن بين محمد بن عمرو بن عطاء وبين أبي حميد رجل مجهول بين ذلك الطحاوي فقال حدثنا سهيل بن سليمان ثنا يحيى وسعيد بن أبي مريم قال ثنا عطاء وابن خالد قال حدثنا محمد بن عمرو بن عطاء قال حدثنا رجل أنه وجد عشرة من أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام جلوساً . الحديث . وعطاء وثقه ابن معين وعنه صالح وليس به بأس . وقال أحمد من أهل مكة ثقة صحيح الحديث .

والدليل على أن بينها واسطة أبي حاتم بن حبان أخرج هذا الحديث في صحيحه من طريق عيسى بن عبد الله عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عباس بن سهل الساعدي أنه كان في مجلس فيه أبوه وأبو هريرة أبو أسل وأبو حميد الساعدي . الحديث ، وذكر المزي و محمد ابن طاهر القدسي في أطرافها عن أبي داود أخرجه من هذا الطريق ، فظهر من ذلك أن هذا الحديث منقطع ومضطرب السند والمثل أيضاً .

وأما حديث أبي هريرة فإنه من طريق اسماعيل بن عباس عن صالح بن كيسان وهم لا يحملون اسماعيل فيما روى عن غير الشاميين حجة ، فكيف يحتجون على خصمهم بما لو احتج بمثله عليهم لم يسوغني إياه ، وقال وحتم اسماعيل في الشاميين غاية و خلط عن المدنيين وقال النسائي ضعيف . وقال ابن حبان كثير الخطأ في حديثه ، فخرج عن حد الاحتجاج به . وقال ابن خزيمة لا يحتج به .

وأما حديث وائل بن حجر فقد ضاده ما رواه ابراهيم النخعي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنهم انه لم يكن رأى النبي ﷺ نقل بما ذكرنا من رفع اليدين من غير تكبيرة الإحرام فعبد الله أقدم صحبة لرسول الله ﷺ وأفهم بأفعاله من وائل ، وقد كان رسول الله ﷺ يحب أن يليه المهاجرون ليحفظوا عنه ، وكان عبد الله أكثر الولوج على رسول الله ﷺ ، ووائل بن حجر أسلم في المدينة في سنة تسع من الهجرة وبين إسلاميهما إثنتان وعشرون سنة ، فحينئذ حفظ ابن مسعود رضي الله عنه ما لم يحفظه وائل وأمثاله ، ولهذا قال ابراهيم للغيرة حين قال إن وائلا حدث أنه رأى النبي ﷺ يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ، وإذا ركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، إن كان وائل رآه مرة يفعل ذلك فقد رآه عبد الله خمسين مرة لا يفعل ذلك .

فإن قلت ما ذكرتموه عن ابراهيم لم يدرك عبد الله لأن عبد الله توفي سنة اثنين وثلاثين من الهجرة بالمدينة ، وقيل بالكوفة وولد ابراهيم سنة خمسين كما صرح به ابن حبان . قلت كانت عادة ابراهيم إذا أرسل حديثاً عن عبد الله لم يرسله إلا بعد صحة عنده من الرواة عنه بعد تكاثر الرواة عنه ، ولا شك أن خبر الجماعة أقوى من خبر الواحد وأولى .

وأما حديث علي رضي الله عنه المذكور فقد روي عنه ما ينافيه ويمارضه أيضاً ، فإن عاصم بن كليب روى عن أبيه أن علياً رضي الله عنه كان يرفع يديه في تكبيرة من الصلاة ثم لا يرفعه فقد رواه الطحاوي وأبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه ، ولا يجوز لعلي رضي الله عنه أن يرى النبي ﷺ يرفع ثم يترك هو الرفع بعده ، ولا يجوز ذلك إلا وقد ثبت عنده نسخ الرفع في تكبيرة الإحرام لأن هذا هو حسن الظن بالصحابة ، وحديث عاصم بن كليب صحيح على شرط مسلم .

وفي سنن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الله بن المبارك عن الأعمش عن الشعبي أنه كان يرفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يرفعهما فيما بقي . وعن شعبة عن أبي إسحاق قال كان أصحاب عبد الله وأصحاب علي رضي الله عنهم لا يرفعون أيديهم إلا في افتتاح الصلاة . وقال وكيع ثم لا يعودون ، وعن ابراهيم أنه كان يقول إذا كبرت في فاتحة الكتاب

وإذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية افترش رجله اليسرى وجلس عليها ونصب اليمنى نصباً ، ووجه أصابعه نحو القبلة ،

فأرفع يديك ثم لا ترفعهما فيما بقي وبغيره عن إبراهيم لا ترفع يديك إلا في افتتاح الأولى . وعن طلحة عن حنيفة كان لا يرفع يديه إلا في بدء الصلاة . وعن يحيى بن سعيد عن إسماعيل كان قيس يرفع يديه أول ما يدخل في الصلاة ثم لا يرفعهما . وعن مسلم الجهني قال كان ابن أبي ليلى يرفع يديه في أول شيء إذا كبر ، قال عبد الملك ورأيت الشعبي وإبراهيم وأبا إسحاق لا يرفعون أيديهم إلا حين يفتتحون الصلاة ، ذكر ذلك كله أبو بكر بن أبي شيبة . ويحكى في المبسوط أن الأوزاعي لقي أبا حنيفة في المسجد الحرام فقال ما بال أهل العراق لا يرفعون أيديهم عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع ، وقد حدثني الزهري عن سالم عن ابن عمر أنه ~~كان يرفع يديه~~ كان يرفع يديه عندهما ، فقال أبو حنيفة حدثني حماد عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنهم أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يرفع يديه عند تكبيرة الإفتتاح ثم لا يمود . قال عجباً من أبي حنيفة أحدثه بحديث الزهري عن سالم وهو يحدثني بحديث حماد عن إبراهيم ، فأشار إلى علو إسناده .

فقال أبو حنيفة أما حماد فكان أفقه من الزهري ، وأما إبراهيم فكان أفقه من سالم ، ولولا سبق ابن عمر لقلت بأن علقمة أفقه منه . أما عبد الله فرجح بفقه رواته فسكت الأوزاعي رحمه الله .

قلت لأبي حنيفة ترجيح آخر وهو أن ابن عمر راوي الحديث في الرفع كان لا يرفع إلا عند الإحرام للوجه الذي ذكرناه .

(وإذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية افترش رجله اليسرى) وفي المبسوط يحملها بين إلتيه (وجلس عليها ونصب اليمنى) أي رجله اليمنى (نصباً ووجه أصابعه نحو القبلة) وباطنها على الأرض في القعدتين ، قال الترمذي والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم وبه قال الثوري وابن المبارك والحسن بن جني وأهل الكوفة ، وقال مالك يجلس متوركاً فيها ويفضي بإلتيه إلى الأرض وينصب رجله اليمنى ويثنى اليسرى كجلوس

هكذا وصفت عائشة قعود رسول الله ﷺ في الصلاة وضع يديه على فخذه وبسط أصابعه وتشهد ،

المرأة وكذا بين السجدين . والشافعي أخذ بقولنا في التشهد الأول ويقول يقول (١)
مالك في الأخير . وقال مالك يتورك في كل تشهد أول وثان ، وعند الشافعي في كل تشهد
يعقبه السلام ولا يتورك عند أحمد في الصبح والجمعة والعيدين ، وعند الشافعي يتورك .
(هكذا وصفت عائشة رضي الله عنها قعود رسول الله ﷺ في الصلاة) توصيف
عائشة قعود رسول الله ﷺ في صلاته في حديث أخرجه مسلم عن أبي الجوزاء عن عائشة
رضي الله عنها قالت كان رسول الله ﷺ يفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب
العالمين .. الحديث ، وفيه كان يفتش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى إلى آخره .

قوله - يفتش - بفتح الياء وضم الراء هو المشهور . قال النووي وضبطه صاحب
مشارك الأنوار بكسر الراء ، وذكره أبو حفص بن أعلى في لحن العوام ، وروى أبو داود
والنسائي وأحمد عن وائل بن حجر أنه نظر إلى رسول الله ﷺ يصلي فسجد ثم قعد
فافتش رجله اليسرى ونصب اليمنى .

وروى أحمد من حديث رفاعة بن رافع أنه عليه الصلاة والسلام قال للاعرابي فإذا
جلست فاجلس على رجلك اليسرى .

وروى النسائي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال من سنة الصلاة أن ينصب القدم
اليمنى واستقباله بأصابعها القبلة والجلوس على اليسرى .

(قال) أي القدوري (ووضع يديه على فخذه وبسط أصابعه) وعن محمد رحمه
الله في غير رواية الأصول السنة أن يضع اليمنى على فخذه الأيمن ، وكفه اليسرى على فخذه
الأيسر . وقال الطحاوي يضع يديه على ركبتيه كما في حالة الركوع . وعن محمد (رح)
ينبغي أن يكون أطراف الأصابع عند الركبة (وتشهد) أي قرأ التحيات إلى آخره

(١) كلمة بقول ساقطة من الأصل .

ويروى ذلك في حديث وائل رضي الله عنه ولأن فيه توجيه أصابع
يديه إلى القبلة ، فإن كانت امرأة جلست على اليتها اليسرى وأخرجت
رجليها من الجانب الأيمن لأنه أستر لها ،

ومعنى هذه الثناء تشهداً إطلاقاً لاسم البعض على الكل ، لأن فيه ذكر الشهادتين كافي الأذان
فإنه في الحقيقة حي على الصلاة حي على الفلاح مع إطلاق الأذان على الكل .

(ويروى ذلك في حديث وائل بن حجر رضي الله عنه) ذلك إشارة إلى وضع اليدين
على الفخذين ، وبسط الأصابع ، وقراءة التشهد باعتبار المذكور ، ولكن ليس كل ذلك في
حديث وائل بن حجر وقد تقدم حديثه .

فإن قلت فعلى هذا لا يتم استدلال المصنف بهذا . قلت أما وضع اليد على الفخذين
في صحيح مسلم من رواية ابن عمر رضي الله عنه ، إلا أن فيه كان قبض أصابعه ، وأما
بسط الأصابع فليس في حديث وائل ، وإنما فيه أن يعقد أصابعه ويحمل حلقة الإبهام
والوسطى . قال الفقيه أبو جعفر هكذا روي عن أبي حنيفة (رح) وقول المصنف
- وبسط أصابعه - مخالف لما في حديث وائل ، وكذلك ما ذكره صاحب المحيط ، وعن
محمد أنه يضع يديه على فخذه لأن فيه توجه الأصابع إلى القبلة أكثر . وعن بعضهم أنه
يفرق أصابعه وهذا كله مخالف لما في حديث وائل .

(ولأن فيه) أي في بسط الأصابع على الفخذين (توجيه أصابع يديه إلى القبلة)
هذا ظاهر وما رأيت أحداً من الشراح استقصى بيان هذا الموضع ، لا من جهة الحديث
الذي هو العمدة في الاستدلال ، ولا من جهة صحة المنقول عن الأصحاب في هذا الموضع .
(فإن كانت امرأة) ذكره بالفاء التفرعية لأنه ذكر أولاً صفة جلوس الرجل في
القعدة ثم عقب ذلك ببيان صفة جلوس المرأة ، وضبط بعضهم امرأة بالنصب فوجه أن
يكون التقدير ، فإن كانت المصلية امرأة والأوجه على أن تكون كانت ناقصة .

وقوله - جلست - جواب ان في الوجهين (جلست على اليتها اليسرى وأخرجت
رجليها من الجانب الأيمن لأنه أستر لها) لأن مراعاة فرض الستر أولى من مراعاة سنية

والتشهد التحيات لله والصلوات

القعدة . وفي المرغيناني وجهت ما فيها ، وكانت أم الدرداء تجلس كالرجل ، وكانت فقيهة ، ذكره ابن بطال ، وهو قول النخعي ومالك ومن الصحابة أنس رضي الله عنه ، وكانت صفية ونساء ابن عمر رضي الله عنهم يجلسن متربعات ، لأن ذلك أستر لهن . وعن سلمة الأمة كالرجل في رفع اليد ، وكالحرة في الركوع والسجود والقعود .

(والتشهد التحيات لله) أي التشهد الذي هو جزء أطلق عليه الكل ، قراءة للتحيات هذا ، وهو جمع تحية من حي يحیی تحية . وعن الليث معان الأول البقاء من قولهم حياك الله ، أي أبقاك الله ، روي ذلك عن الأزهري ، الثاني الملك أي الملك لله من قولهم حياك الله أي ملك الله ، وروي ذلك الأزهري عن أبي علي . الثالث السلامة من الآفات كما قاله خالد بن يزيد . الرابع السلام على الله من قولهم حياك الله أي سلام الله عليك . قال الاترازي فيه نظر عندي لأنه ~~لا يصح~~ نهى عن صدر حديثي ابن مسعود رضي الله عنه عن أن يقال السلام على الله .

قلت وجه النهي أن السلام اسم من أسماء الله تعالى ، فمن هذا الوجه لا يوجه القول بالسلام على الله ، وأما إذا قصد معنى السلامة من الآفات والزوال والموارض لله تعالى فلا يبعد .

فإن قلت ما معنى الجمع فيه . قلت لأنه كان في الأرض ملوك يحبون بتحيات مختلفة فيقال لبعضهم أبيت اللعن ، وبعضهم أسلم وأنعم صباحاً ، وبعضهم عش الف سنة ، فقبل لنا قولوا التحيات لله أي الألفاظ التي تدل على الملك والبقاء والسلامة عن الآفات لله عز وجل ، نقل ذلك عن المقي وعنه الخطابي . روي عن أنس بن مالك رضي الله عنه في تفسير التحيات لله والصلوات والطيبات . فقبل هي أسماء الله السلام المؤمن المهيمن الحي القيوم العزيز الأحد الصمد ، قال التحيات لله بهذه الأسماء وهي الطيبات لا يحیی به غيره .

(والصلوات) أي الأدعية وهي جمع صلاة وهي الدعاء الذي أصل معناه هذا في كلام العرب ، وفي المغرین للصلاة رحمة ، قال الله تعالى ﴿ ان الله وملائكته يصلون على

والطيبات السلام عليك أيها النبي إلى آخره ، وهذا تشهد عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فإنه قال أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي

النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً ﴿٥٦﴾ الأحزاب ، أي يترحمون . وعن الأزهرى الصلاة من الملائكة دعاء واستغفار ومن الله رحمة . وعن ابن المبارك في قوله ﴿ أولئك عليهم صلوات من ربهم ﴾ ١٥٧ البقرة ، أي رحمت ، وقوله في التشهد التحيات لله والصلوات أي الثناء الحسن والحمد والتسبيح لله تعالى .

(والطيبات) أي الطيبات من الكلام مصروفات إلى الله تعالى . وعن الليث وأحسن الكلام وأفضله الله تعالى . وعن مشايخنا الفقهاء التحيات لله أي العبادات القولية لله تعالى لا يستحقها غيره ، والصلوات أي العبادات البدنية لله تعالى ، والطيبات أي العبادات المالية لله تعالى ، يعني الجميع لله تعالى لا يستحقها غيره . وهذا على مثال من يدخل على الملوك يقدم السلام والثناء أولاً ، ثم يقوم في الخدمة ، ثم يبذل المال .

(السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته إلى آخره) هذا من الله تعالى على نبيه عليه السلام ليلة المعراج فإنه ﷺ لما قال التحيات لله والصلوات والطيبات ، رد الله تعالى من مقابلته بقوله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته والزيادة ، ولما زاد عليه السلام بهذه الألفاظ أشرك النبي ﷺ أمته فيه بقوله السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، ثم لما سمعت الملائكة بذلك فرحوا وقالوا أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

وذكر زين الأئمة الفرودي في ثواب العبادات عن النبي ﷺ أنه قال لما عرج بي ليلة المعراج إلى السماء أمرني جبريل ﷺ أن أسلم على ربي فقلت كيف أسلم ، فقال قل التحيات لله والصلوات والطيبات ، قال قلت فقال جبريل ﷺ ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، فقلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، فقال جبريل ﷺ أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

(وهذا تشهد عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فإنه قال أخذ رسول الله ﷺ بيدي

وعلمي التشهد كما كان يعلمني سورة من القرآن ، وقال قل التحيات
لله إلى آخره ، والأخذ بهذا أولى من الأخذ بتشهد ابن عباس

وعلمي التشهد كما (١) يعلمني سورة من القرآن ، وقال قل التحيات لله إلى آخره) تشهد ابن مسعود رضي الله عنه أخرجه الأئمة الستة عن ابن مسعود واللفظ لمسلم ، قال علمني رسول الله ﷺ التشهد كما يعلمني السورة من القرآن ، فقال إذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل التحيات لله والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، فإذا قالها أصابت كل عبد صالح في السماء والأرض ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . زاد في رواية الترمذي وابن ماجه ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه فيدعوه .

(والأخذ بهذا) أي بتشهد ابن مسعود رضي الله عنه (أولى من الأخذ بتشهد ابن عباس رضي الله عنهما) ولهذا قال الترمذي أصح حديث عن النبي عليه الصلاة والسلام في التشهد حديث ابن مسعود رضي الله عنه والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ثم أخرج عن معمر عن حفص قال رأيت النبي ﷺ في المنام فقلت له ان الناس قد اختلفوا في التشهد ، فقال عليك بتشهد ابن مسعود رضي الله عنه .

وأخرج الطبراني في معجمه عن بشير بن المهاجر عن ابن يزيد عن أبيه قال ما سمعت من التشهد أحسن من حديث ابن مسعود رضي الله عنه ، وذلك لأنه رفعه إلى النبي ﷺ ، ووافق ابن مسعود في روايته عن النبي ﷺ في هذا التشهد جماعة من الصحابة والتابعين رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ، فمنهم معاوية وحديثه عند الطبراني في معجمه أخرجه عن اسماعيل بن عباس عن جرير بن عثمان عن راشد بن سعد عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه أنه كان يعلم الناس التشهد وهو على المنبر عن النبي ﷺ التحيات لله والصلوات والطيبات .. الخ سواء .

ومنهم سلمان الفارسي رضي الله عنه وحديثه عند البزار في مسنده والطبراني في

(١) سقطت كلمة - كان - من الأصل .

وهو قوله التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا .. إلى آخره

معجمه أيضاً عن سلمة بن الصلت عن عمر بن يزيد الأوري عن أبي راشد قال سألت سلمان
الفارسي رضي الله عنه عن التشهد ، فقال أعلمكم كما علمني رسول الله ﷺ ، التحيات لله
والصلوات والطيبات .. الخ سواء .

ومنهم عائشة رضي الله عنها وحديثها عند البيهقي في سننه عن القاسم عنها قالت هذا
تشهد النبي ﷺ التحيات لله .. الخ . وقال النووي في الخلاصة إسناده جيد .

(وهو قوله) أي تشهد ابن عباس هو قوله (التحيات المباركات الصلوات الطيبات
لله السلام ^(١) عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله ^(٢) الخ) تشهد
ابن عباس أخرجه الجماعة إلا البخاري عن سعيد بن جبير وطاووس عن ابن عباس قال
كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن ، وكان يقول التحيات
المباركات الصلوات الطيبات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا
وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

وها هنا تشهد آخر لأبي موسى الأشعري ، وتشهد لجابر ، وتشهد لعمر بن الخطاب
رضي الله عنهم ، وتشهد أبي موسى رضي الله عنه أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن
ماجة عن عطاء بن عبد الله الرقاشي عن أبي موسى قال خطبنا رسول الله ﷺ ، وبين أن
خطبنا وعلمنا صلاتنا فقال إذا صليتم فكان عند القعدة فليكن من أول قول أحدكم التحيات
للطيبات الصلوات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد
الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

الرابع تشهد جابر ، أخرجه النسائي وابن ماجة عن ابن سائل ثنا أبو الزبير عن جابر
قال كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن بسم الله وبالله التحيات لله

(١) مكذا في الأصل وفي المتن - سلام - بالتكثير .

(٢) - وعلى عباد الله - زيادة عن المتن .

لأن فيه الأمر ، وأقله الاستحباب والألف واللام

والصلوات والطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، أسأل الله الجنة وأعوذ بالله من النار . رواه الحاكم في مستدركه وصححه ، وضعفه جماعة من الحفاظ أجل من الحاكم وأتقى منهم البخاري والترمذي والبيهقي ، وقال الترمذي سألت البخاري فقال هو خطأ .

والخامس تشهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه رواه مالك في الموطأ أخبرنا الزهري عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو على المنبر ويعلم الناس التشهد يقول قولوا التحيات لله الزاكيات لله الطيبات الصلوات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، وهذا إسناد صحيح .

والسادس تشهد ابن عمر رواه الطحاوي ، بسم الله التحيات لله والصلوات لله الزاكيات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، شهدت أن لا إله إلا الله شهدت أن محمداً رسول الله .

السابع تشهد علي رضي الله عنه ذكره الكرخي ، التحيات لله والصلوات والطيبات العاودات الزاكيات .

والثامن تشهد ثمة ، التحيات الطيبات الصلوات ، السلام والمملك لله .

والتاسع تشهد ابن الزبير ، بسم الله وبالله خير الأسماء التحيات الصلوات الطيبات لله أشهد أن لا إله إلا الله .

(لأن فيه الأمر وأقله الاستحباب) هذا شروع في تشهد ابن مسعود ، أي لأن في تشهد ابن مسعود صيغة الأمر ، وهو قوله ~~بسم الله~~ قل التحيات لله إلى آخره ، ولأمر مراتب وأقلها الاستحباب ، ولترجيح تشهد ابن مسعود وجوه كثيرة ، الأول هو ما ذكره .

والثاني هو قوله (والألف واللام) أي ولأن فيه الألف واللام وهو معطوف على قوله

وهما للاستغراق ، وزيادة الواو وهي لتجديد الكلام ، كما في القسم وتأكيد التعليم .

الأمر فلذلك نصب (ومما للاستغراق) أي والألف واللام لاستغراق الجنس ، وسلام بدون الألف واللام نكرة .

والثالث فيه زيادة أشار اليه بقوله (زيادة الواو) أي واو العطف فيها يصير كل كلام على حدة ، لأن العطف للمغايرة ، وبغير الواو يصير الكل ثناء واحداً بعضه صفة بعض (وهي) أي الواو (لتجديد الكلام) أي الإستثنائية يعني أن الكل لفظ ثناء بنفسه (كما في القسم) يعني إذا قال الرجل والله الرحمن الرحيم يكون ميمناً واحدة ، وإذا قال والله والرحمن والرحيم ثلاث واوات يكون ثلاثة أيمان .

والرابع فيه التأكيد أشار اليه بقوله (وتأکید التعليم) بنصب تأكيد أي ولأن فيه تأكيد التعليم وهو قوله - علمني التشهد كما يعلمني سورة من القرآن - وهذه الوجوه الأربعة التي ذكرها المصنف . وما هنا وجوه آخر الأول فيه الأخذ باليد فان أبا حنيفة قال أخذ حماد بيدي فقال حماد أخذ إبراهيم بيدي وقال إبراهيم أخذ علقمة بيدي وقال علقمة أخذ ابن مسعود رضي الله عنه بيدي وقال ابن مسعود أخذ رسول الله ﷺ بيدي وعلمي التشهد .

الثاني أنه علق تمام الصلاة به ، فدل على أن التمام لا يوجد بدونه .

الثالث ان تشهد ابن مسعود رضي الله عنه أحسن إسناداً كذا قال أئمة الحديث وهم يجمعون عليه ، وقد ذكر في الصحيحين .

الرابع إن عامة الصحابة أخذوا به فانه روى أن أبا بكر رضي الله عنه علم الناس على منبر رسول الله ﷺ تشهد ابن مسعود رضي الله عنه وهكذا روى سلمان الفارسي وجابر ومعاوية رضي الله عنهم .

الخامس ان في تشهد غيره نقصاناً .

السادس تقديم اسم الله تعالى فانه إذا تقدم على المدح في ابتداء الكلام ومتى آخر

كان مجملًا وإزالة الإجمال بأول الكلام أولى .

السابع ان التحيات عام شمل كل رتوية الصلاة وغيرها وذلك عند وجود الراو ، فان كان بغير الراو صارت الصلاة مخصصة أو ما ماله فلا يكون عاماً .

الثامن أنه موافق للقياس لأنه ذكره ممتد مشروع في آخر طرفي الصلاة فيكون بالراو كالاستفتاح اعتباراً لآخر المذكورين للآخر .

التاسع ليس فيه اضطراب ولا وقف ، وحديث ابن عباس رضي الله عنه مضطرب جداً وهو أن مسلماً وأبا داود روياه مثل ما ذكرنا والترمذي ذكر السلام منكراً ، والشافعي وأحمد روياه مثل الترمذي وقالوا وان محمداً ولم يذكرنا وأشهد ، وروى ابن ماجة كمسلم لكنه قال وأشهد ان محمداً عبده ورسوله والنسائي كمسلم ، لكنه صح نكر السلام ، وقال وان محمداً عبده ورسوله ، وقال الترمذي حديث حسن صحيح غريب وهو موقوف أيضاً . قال الطحاوي رواه ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس موقوفاً ، والذي رواه مرفوعاً أبو الزبير ولا يكافي الأعمش ولا منصور ولا مغيرة ولا أشباههم ممن روى حديث ابن مسعود .

العاشر فيه تشهد به عبد الله على أصحابه حين أخذ عليهم بالراو والألف واللام ليوافق لفظ رسول الله ﷺ ، وقال عبد الرحمن بن يزيد كنا نحفظ عن عبد الله التشهد كما نحفظ حروف القرآن ، وهذا يدل على ضبطه ولا يوجد مثله بغيره ، فصارت الوجوه في ترجيح تشهد ابن مسعود رضي الله عنه أربعة عشر وجهاً .

فان قلت قالت الشافعية تشهد ابن عباس رضي الله عنه الذي اختاره الشافعي رواه مسلم . قلت ليس الأمر كما زعموا لأن مسلماً روى السلام معرفاً في الكتابين ، ومذهبهم تنكير فيها . ورواية الترمذي والشافعي وأحمد ولم يخرجوه لذلك أخذ من التزمه إخراج الصحيح في كتابه ، فكيف يعارض الجمع على صحة مثل هذا .

فان قلت قالوا فيه زيادة المباركات ، وهي موافقة للفظ القرآن في قوله تعالى ﴿ تحية

ولا يزيد على هذا في القعدة الأولى لقول ابن مسعود رضي الله عنه
علمني رسول الله ﷺ التشهد في وسط الصلاة وآخرها ، فإن كانت
وسط الصلاة نهض إذا فرغ من التشهد ، وإذا كان آخر الصلاة دعا
لنفسه بما شاء .

من عند الله مباركة طيبة ﴿ . قلت في حديث جابر رضي الله عنه زيادات ، فإن كانت علة
الترجيح هي الزيادات ، فحديث جابر أولى .
فإن قلت حجة البيهقي بتعليم النبي ﷺ لابن عباس رضي الله عنه وهو حديث
أنس متأخر عن تعليم ابن مسعود رضي الله عنه . قلت هذا لا شيء ، لأن أحداً من
الفقهاء وأهل الأثر لم يقل بترجيح رواية ابن عباس والعبادة صفار الصحابة وأحدثهم على
رواية أبي بكر الصديق وعمر وعثمان وعلي وعبد الله بن مسعود وغيرهم من كبار الصحابة
رضي الله عنهم عند التعارض ويجوز أن يكون تعليم ابن مسعود رضي الله عنه بعد تعليم
ابن عباس رضي الله عنه ، ولا يلزم من صغر سنه تأخر تعلمه وسماحه من غيره ، وقد
أخذوا برواية غيره وتركوا روايته في عدة مواضع . منها أنهم أخذوا الحديث عن أبي
قتادة في القراءة في الظهر والعصر ، ورجعوه على رواية ابن عباس رضي الله عنه .
(ولا يزيد على هذا في القعدة الأولى) أي لا يزيد المصلي على التشهد المذكور في القعدة
الأولى من الثلاثية والرابعة ، وبه قال أحمد وإسحاق ، وهذا مذهب عطاء والشعبي
والنخعي والثوري في القديم . وعن عمر رضي الله عنه أنه كان إذا تشهد قال بسم الله
خير الأسماء ، وعن أبتة أنه أباح الدعاء فيه بما بدا له وقال زدت فيه وحده لا شريك له .
وقال أيوب وسعيد وهشام يقول عمر في التسمية ، وبه قال مالك وأهل المدينة . وقال
الشافعي في الجديد يصلي على النبي ﷺ فيه وفي الصلاة على الأول خلاف عندهم .
(لقول ابن مسعود رضي الله عنه علمني رسول الله ﷺ التشهد في وسط الصلاة
وآخرها ، فإن كانت وسط الصلاة نهض إذا فرغ من التشهد ، وإذا كان في آخر الصلاة دعا
لنفسه ما شاء) من الدعاء الحديث ، رواه أحمد في مسنده من حديث ابن مسعود أنه قال
علمني رسول الله ﷺ .. الخ ، وهذا حجة على الشافعي فيما ذهب إليه .

فإن قلت روي عن أم سلمة رضي الله عنها من حديث النبي ﷺ أنه قال في كل ركعتين تشهد وسلام على المرسلين . وعلى من يتبعهم من عباد الله الصالحين . قلت هذا محمول على التطوع إذا كل شفع منه صلاة على حدة .

قوله - وإن كان في آخر الصلاة - إلى آخره لما روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فليتموذ بالله من أربع من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر ، ومن فتنة الهيا والمات ، ومن شر فتنة المسيح الدجال . فروع هل يشير بالمسبحة إذا انتهى إلى قوله - أشهد أن لا إله إلا الله - فقال بعض مشايخنا لا يشير لأن في الإشارة زيادة لا يحتاج إليها فيكون تركه أولى . وفي المنية والواقعات وعليه الفتوى . وفي الذخيرة وهو ظاهر الرواية . وقال بعضهم يشير وبه قال الشافعي . وفي الفتاوى لا إشارة في الصلاة إلا عند الشهادة والتشهد وأنه حسن . وفي الذخيرة لم يذكر محمد الإشارة في الأصل وذكر محمد في غير رواية الأصول حديثاً أنه ﷺ كان يشير ، قال محمد نضنع بضع النبي ﷺ قال وهو قول أبي حنيفة ومثله في المحيط وفي الفتاوى . قال أبو بكر بن سعيد الإشارة عند قوله أشهد أن لا إله إلا الله حسن .

واتفق الأئمة الثلاثة على أصل الإشارة بالمسبحة ، ثم كيف يشير يقبض خنصره والتي تليها ، ويحلق الوسطى بالإهام ويقيم السبابة ويشير بها هكذا ، روى الفقيه أبو جعفر أنه ﷺ فعله هكذا وهو أحد وجوه قول الشافعي ، وفي تنمة أصحاب الشافعي لما في كيفية قبض الأصابع ثلاثة أقوال ، أحدها أنه يقبض الأصابع كلها إلا المسبحة ويشير بها ، فعلى هذا في كيفية القبض وجهان أحدهما يقبض كأنه يعقد ثلاثة وخمسين وهو رواية ابن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ والثاني يقبض كأنه يعقد ثلاثة وعشرين ، وهو رواية ابن الزبير عن النبي ﷺ .

والثاني أنه يقبض الخنصر والوسطى ويرسل الإهام والمسبحة ، وهذه رواية أبي حميد الساعدي عن النبي ﷺ .

قال ويقرأ في الركعتين الآخرين بفاتحة الكتاب وحدها لحديث أبي قتادة رضي الله عنه أن النبي عليه السلام قرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب ،

والقول الثالث أنه يقبض الخنصر والبنصر ويحلق الوسطى والإبهام ويرسل المسبحة ، وهذه رواية وائل بن حجر عنه عليه السلام وهذه الأخبار تدل على أن فعله عليه السلام كان يختلف فكيف ما فعل أجزاءه ، ولو ترك لا شيء عليه . وفي المجتبى العمل بها أولى من الترك ، ويكره أن يشير بالسبابة من اليدين لقوله عليه السلام أحد أحد ولا يستحب تحريك الأصابع وعن بعضهم يقيم أصبعيه عند قوله لا إله ويضعها عند قوله إلا الله ليكون النصب كالنفي والوضع كالإثبات والمسبحة بكسر الباء سميت بها لأنها يشار بها إلى التوحيد ، ويقال لها السبابة أيضاً لأنهم كانوا يشيرون بها إلى السبب في الخصومات ونحوها .

(قال) أي القدوري (ويقرأ في الركعتين الآخرين بفاتحة الكتاب وحدها) ولا يضم السورة معها فيها وبه قال الشافعي على الأظهر ، وهو قول أحمد لكن قراءة الفاتحة عندهما واجبة . وعند مالك تجب في كل ركعة على الأظهر ، وهو قول أحمد في الرواية المشهورة ، وفي الأكثر في رواية وبه قال إسحاق ، وقال المغيرة تجب ويكفي وجودها في ركعة واحدة . وفي المغني وعن أحمد والنخعي والثوري لا يجب إلا في ركعتين .

(لحديث أبي قتادة رضي الله عنه أن النبي عليه السلام قرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب) وقتادة اسمه الحارث بن زبعي السلمي الأنصاري ، وقال الكلبي وابن إسحاق اسمه نعمان توفي بالكوفة في سنة ثمان وثلاثين وصلى عليه علي رضي الله عنه ، وحديثه هذا أخرجه البخاري ومسلم عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن أبي قتادة أن النبي ﷺ كان يقرأ في الركعتين الأوليين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورتين ، وفي الأخيرتين بفاتحة الكتاب وسمعنا الآية أحياناً ، ويطيل في الركعة الأولى ما لا يطيل في الثانية وهكذا في الصبح ، ورواه أبو داود والنسائي وابن ماجة أيضاً .

وروى إسحاق بن راهويه في سنده عن رفاعة بن رافع الأنصاري قال كان رسول الله ﷺ يقرأ في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة وفي الآخرين بفاتحة الكتاب . وروى الطبراني في معجمه الأوسط عن جابر رضي الله عنه قال سنة القراءة في الصلاة

وهذا بيان الأفضل والصحيح لأن القراءة فرض في الركعتين ، على ما يأتيك من بعد إن شاء الله تعالى .

أن يقرأ في الأولين بأَم القرآن وسورة وفي الآخرين بأَم القرآن . وأخرج أيضاً عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يقرأ في الركعتين بفاتحة الكتاب .

(وهذا) أي الذي ذكره القدوري من أنه يقرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب وحدها (بيان الأفضل) وأشار به أنه ليس سنة فإن قرأ فقد أتى بالأفضل وإن ترك فلا شيء عليه (وهو الصحيح) احتز به عما روى الحسن عن أبي حنيفة أن قراءة الفاتحة واجبة فيها حتى يحب بتركها ساهياً سجود السهو .

(لأن القراءة فرض في الركعتين) الأولين دون الآخرين .

فان قلت ظاهر قوله ﷺ لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب يقتضي أن تكون قراءة القرآن واجبة في الآخرين كما روى الحسن عن أبي حنيفة (رح) . قلت خص من النص الركوع والسجود فكذا الآخران مع أن القراءة التقديرية موجودة في جميع الصلاة على ما قال النبي عليه السلام القراءة في الأولين قراءة في الآخرين ، كذا في الجنازية ، وفي المحيط عن الحسن عن أبي حنيفة (رح) أنه يسبح في الآخرين ثلاث تسبيحات وقراءة الفاتحة أفضل ، ولو لم يقرأ أو لم يسبح كان مسيئاً إن كان متممداً ، ولو كان ساهياً فعليه السهو لأن القيام في الآخرين مفقود قبلها إخلاؤه عن الذكر والقراءة جميعاً كما في الركوع والسجود . وعن أبي يوسف يسبح فيها ولا يسكت إلا أنه إذا أراد قراءتها جميعاً كما في الركوع فليقرأها على جهة الثناء لا القراءة . وقال أبو جعفر قرأ الدعاء ، وفي المجتبى ويخير المصلي بين قراءتها والتسبيح وال سكوت ولا يلزمها السهو .

(على ما يأتيك من بعد إن شاء الله تعالى) في باب النوافل . فان قلت كلمة على هاهنا معناها وبذلك متعلق . قلت لكلمة على معان ، منها أن تكون للاستدراك والاختبار كما في قولك فلان فقير جداً على أنه كريم وها هنا كذلك لأنه أخبر أولاً أن القراءة فرض في الركعتين ولكنه لم يبين وجهه ، ثم استدرك أنه يبينه فيما يأتي ، وأما متعلقه فمحذوف

قال وجلس في الأخيرة كما حبس في الأولى لما روينا من حديث وائل وعائشة رضي الله عنهما ، ولأنها أشق على البدن فكان أولى من التورك الذي يميل إليه مالك (رح) والذي يروى أنه عليه السلام قعد متوركا ، ضعفه الطحاوي

تقديره والتحقيق على ما يأتيك ، أو البيان في فريضة القراءة في الركعتين على ما يأتيك فافهم ، فان هذا الكلام في هذا المقام من الأنوار الإلهية التي يخص بها بعض الأنام .

(قال) أي القدوري (وجلس في الأخيرة) أي في القعدة الأخيرة (كما يجلس في الأولى) أي كجلوسه في القعدة الأولى مفترشا غير متورك ، وإنما قال في الأخيرة دون الثانية يشمل قعدة الفجر وقعدة المسافر لأنها آخره وليست ثانية ، وفيه خلاف الشافعي ومالك (رح) كما بيناه .

(لما روينا من حديث وائل) بن حجر (وعائشة رضي الله عنها) عند قوله هكذا وصفت عائشة قعود رسول الله ﷺ .

فان قلت هذا سهو من المصنف لأنه لم يذكر فيما تقدم إلا عن عائشة . قلت ذكر المصنف فيما تقدم في الجلوس شيئين ذكر بعضها عن عائشة وبعضها عن وائل وما هنا كذلك .

فان قلت إنما أراد بذلك هيئة الجلوس وافتراش اليسرى ونصب اليمنى وهذا لم يتقدم إلا عن عائشة . قلت لا يمنع أن يريد بقوله كما جلس في الأول عدم الحالات التي أذكرها . ثم خصص في التعليل منها هيئة الجلوس .

(ولأنها) أي ولأن الجلسة على تلك الصفة (أشق على البدن فكان أولى من التورك) وهو أن يضع على الأرض ويخرج رجليه من الجانب الأيمن ، وهذه الهيئة أخف من الهيئة التي اختارها أصحابنا وأفضل العبادة أشقها . (الذي يميل إليه) أي إلى التورك (مالك) ابن أنس وهو مذهبه كما ذكرنا .

(والذي يروى أنه) أي أن النبي ﷺ (قعد متوركا) يعني في قعدته في الصلاة (ضعفه الطحاوي) هذه الجملة خير المبتدأ ، أعني قوله والذي وهو جواب عن حديث

أو يحمل على حالة الكبر ، ويتشهد وهو واجب عندنا وصلى على
النبي عليه السلام وهو ليس بفريضة عندنا خلافاً للشافعي (رح)
فيهما لقوله عليه السلام إذا قلت هذا وفعلت فقد تمت صلاتك إن
شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد.

الثوري الذي رواه عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي حميد الزهري،
وفى حديثه حتى إذا كان السجدة التي في آخرها التسليم أخر رجله اليسرى وقعد متوركاً
على شقه الأيسر ، وضعفه الطحاوي ، لأن عبد الحميد ضعيف عند نقلة الحديث وقد بيناه
مستقصى فيما تقدم .

(أو يحمل على حالة الكبر) جواب آخر عن الحديث المذكور وهو على طريق التسليم
يعني ولئن سلمنا أن حديث عبد الحميد صحيح فهو محمول على أن النبي ﷺ إنما تورك
بعدهما كبر وأسن .

(ويتشهد) يعني قرأ التحيات لله .. النخ في القعدة الأخيرة أيضاً (وهو واجب عندنا)
أي التشهد واجب عندنا ، وعند مالك سنة فيه وفي القعود الأول معه ، وعند الشافعي
ركن فيه مع جلوسه بخلاف التشهد الأول ، فإنه سنة عندة مع جلوسه . وقال أحمد التشهد
واجب ولم يقل ركن كالثاني عنده . وقال أبو البقاء الواجب دون الركن عند أحمد ، وكل
ركن واجب وليس كل واجب ركناً .

(وصلى على النبي ﷺ) أي على طريق السنة وهو عطف على قوله وتشهد (وهو
ليس بفرض عندنا) في الصلاة وتذكير الضمير باعتبار المذكور ، وهو قوله - وصلى
على النبي ﷺ - .

(خلافاً للشافعي فيهما) أي في التشهد والصلاة على النبي ﷺ ، ودل على التشهد
قوله - وتشهد - وعلى الصلاة قوله وصلى .

(لقوله عليه السلام إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك إن شئت أن تقوم
فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد) هذا الحديث أخرجه أبو داود في سننه واستقصى الكلام

فيه جداً في أول باب صفة الصلاة ، والخطاب في وقت وفعلت وشئت لابن مسعود رضي الله عنه ، ولم يذكر النبي عليه السلام فيه الصلاة عليه ﷺ ، ولأنه لما علم الاعرابي فرائض الصلاة لم يعلم إياها ، ولو كانت فرضاً لعله .

فإن احتج الشافعي بقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ ٥٦ الأحزاب . فنقول الأمر مطلق فلا يجوز تقييده بحالة الصلاة لئلا يلزم بطلان صيغة الإطلاق ، والأمر لا يقتضي التكرار فيجب الصلاة على النبي ﷺ في العمر مرة واحدة سواء كانت في الصلاة أو في غيرها ، وإن احتج بما رواه ابن ماجة عن ابن عباس بن سهل الساعدي عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ قال لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ، ولا صلاة لمن لا يصلي على النبي عليه السلام ولا صلاة لمن لم يحب الأنصار ، رواه الحاكم في المستدرک .

فنقول هذا حديث ضعيف وعبد المهيمن ليس بالقوي ، وقال ابن حبان لا يحتج به ، وأخرجه الدارقطني عن أبي ابن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده مرفوعاً بنحوه قالوا هذا وحديث عبد المهيمن سواء وتكلم في أبي ابن عباس ، فمنهم من أخذوا للنسائي وابن معين والمقبلي والدوابي وليس علمنا صحته فهو محمول على تقي الكمال .

فإن احتج بحديث أبي سعيد الأنصاري أخرجه الدارقطني عن جابر الجعفي عن أبي جعفر قال قال رسول الله ﷺ من صلى صلاة لم يصل علي فيها ولا على أهل بيتي لم تقبل منه . فنقول جابر ضعيف ، وقد اختلف عليه فوقه ثارة ورفع ثارة .

فإن احتج بما رواه البيهقي عن يحيى بن أساف عن رجل من بني الحارث عن ابن مسعود رضي الله عنهم عن رسول الله ﷺ أنه قال إذا تشهد أحدكم في الصلاة فليقل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، وبارك على محمد وعلى آل محمد ، وارحم محمد وآل محمد كما صليت وباركت ورحمت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد ، ورواه الحاكم في المستدرک إسناده صحيح متصل . فنقول فيه رجل مجهول ، وقال القاضي عياض في الشفاء ، وقد شد الشافعي فقال من لم يصل على النبي ﷺ في التشهد الأخير فصلاته فاسدة وعليه الإعادة ،

والصلاة على النبي عليه السلام خارج الصلاة واجبة إما مرة واحدة
كما قاله الكرخي ، أو كلما ذكر النبي عليه السلام كما اختاره الطحاوي ،
فكفيها مؤنة الأمر ،

ولا سلف له في هذا القول ، ولا سنة يتبعها ، وقد أنكر عليه هذا القول جماعة وشنعوا
عليه منهم الطبري والمعتري ، وخالفه من أهل مذهبه الخطابي ، وقال لا أعلم فيها قدوة .
(والصلاة على النبي عليه السلام خارج الصلاة واجبة) لقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ ﴾ ٥٦ الأحزاب ، لكن (إما مرة واحدة كما قاله الكرخي) لأن
الأمر لا يقتضي التكرار (أو كلما ذكر النبي عليه السلام) أو واجبة كلما ذكر النبي
عليه السلام وسمعه (كما اختاره الطحاوي) وفي شرح الجمع والفتوى عند عامة العلماء
بالاستحباب كلما ذكر عليه السلام . وقال فخر الإسلام في الجامع الكبير تكرار اسمه
واجب لحفظ السنة ، إذ به قوام الدين والشرائع وفي إيجاب الصلاة عليه مدة العمر ،
وقيل في جوابه يجب التدخل كما في سجدة التلاوة إذا اتحد المجلس إلا أنه يستحب تكرار
الصلاة بخلاف السجود .

وفي المجتبى واختلف في تكرار الوجوب في الصلاة عليه عليه السلام إذا تكرر ذكره
في مجلس واحد ، والصحيح أنه يتكرر الوجوب وإن كرر في الجلسة الصغرى كرواية
السجدة في مجلس واحد ، وكذا في الصلاة ، ولا يمن التهجيد في المسجد لكل مرة ، وفي
الصلاة لكل مرة ولو تكرر اسم الله في مجلس واحد يكفيه ثناء واحد ، وفي مجلسين
لكل مجلس ، ولو تركه لا يبقى عليه ديناً لكن الصلاة على النبي عليه السلام لو ترك يبقى
عليه ديناً لأنه مأمور بالصلاة وغير مأمور بالثناء .

قلت كونه مأمور بالثناء أظهر ولا يجب على النبي عليه السلام أن يصلي على نفسه
فكفيها مؤنة الأمر ، هذا جواب عما قاله الشافعي أن الأمر للوجوب وخارج الصلاة غير
مراد فتعين الصلاة . وتقريره أن يقال نعم الأمر للوجوب ونحن نعمل بموجبه وهو الوجوب .
أما بالصلاة عليه في العمر مرة كما قال الكرخي أو كلما ذكر اسمه كما قال الطحاوي
(فكفيها مؤنة الأمر) يعني علمنا بموجبه والمؤنة الثقل .

والفرض المروي في التشهد هو التقدير . قال ودعا بما شاء بما يشبه الفاظ القرآن

(والفرض المروي في التشهد هو التقدير) أي لفظ الفرض الذي روي في تشهد ابن مسعود في حديثه الآخر هو بمعنى التقدير ، وهذا جواب عما قال الشافعي (رح) جاء في حديث ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على الله السلام على جبريل وميكائيل ، فقال عليه السلام فقولوا التحيات لله .. إلى آخره فلم بهذا أن التشهد فرض . وتقدير الجواب أن المراد بقوله قبل أن يفرض ، أي قبل أن أن يقدر ، لأن الفرض يأتي لمان كثيرة منها معنى التقدير ، كما في قوله تعالى ﴿ فنصف ما فرضتم ﴾ ٢٣٧ البقرة ، أي قدرتم .

(قال ودعا) عطف على قوله وصلى على النبي ﷺ (بما شاء) أي بالذي شاء (بما يشبه الفاظ القرآن) أراد به كون لفظ الدعاء موجودة في القرآن ، وليس المراد حقيقة المشابهة ، لأن القرآن معجز لا يشابه شيء من كلام الناس ، ومن ذلك قال في المحيط وجامع الصغير ادع في الصلاة بكل شيء من القرآن ، ونقل عن الفضل أنه كان يقول كل دعاء في القرآن إذا دعى بذلك لا يفسد صلاته ، كما إذا قال اللهم اغفر لي ولوالدي لأنه في القرآن ، وكذلك إذا قال اللهم اغفر لأبي ، ولو قال اغفر لأخي واغفر لزيد تفسد لأنه ليس فيه . وعن الحلوائي ولو قال اللهم اغفر لأخي لا تفسد ، ولو قال اللهم ارزقني عدساً وبصلًا تفسد ، لأن عين اللفظ ليس فيه ، ولو قال اللهم ارزقني من بقلها وقثائها وقومها وعدسها وبصلها لا تفسد ، لأن عينه في القرآن .

وفي المجتبى عما يشبه الفاظ القرآن من الدعوات اللهم اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمناً وللمؤمنين والمؤمنات يوم يقوم الحساب ، وقوله ﴿ رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي ﴾ ٤٠ ابراهيم الآية ، وقوله ﴿ رب اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ﴾ الآية ، وقوله ﴿ ربنا ظلمنا أنفسنا ﴾ ٢٣ الاعراف ، وقوله ﴿ ربنا انك من تدخل النار ﴾ ١٩٢ آل عمران الآية .

قلت هذه كلها من القرآن ، وكيف يقال فيها بما يشبه الفاظ القرآن ، اللهم أن يراد بها نفس الدعاء لا قراءة القرآن .

والادعية الماثورة لما روينا من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال له النبي عليه السلام ثم اختر من الدعاء أطيبها وأعجبها إليك

(والأدعية الماثورة) بالنصب عطفًا على الفاظ القرآن ، أي وبما يشبه الأدعية
الماثورة أي المروية عن النبي ﷺ ، ويجوز جر الأدعية عطفًا على القرآن لأنه مجرور
بإضافة الفاظ إليه .

ومن الأدعية الماثورة ما روي في السنن عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه
كان يقول بعد التشهد اللهم اني أعوذ بك من عذاب جهنم ، وأعوذ بك من عذاب القبر ،
وأعوذ بك من فتنة الدجال ، وأعوذ بك من فتنة الحيا والميت ، والأدعية الماثورة كثيرة .
(لما روينا من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال له النبي ﷺ ثم اختر من الدعاء
أطيبها وأعجبها إليك) أشار بهذا إلى الحديث المقدم عن ابن مسعود رضي الله عنه علمني
رسول الله ﷺ التشهد في وسط الصلاة وفي آخرها ، فإذا كان وسط الصلاة نهض إذا
فرغ من التشهد ، وإذا كان في آخر الصلاة دعى لنفسه بما شاء ، لا يتم دليله ، وإن أراد
بما في حديث ابن مسعود رضي الله عنه الآخر ثم التخير من الدعاء أعجبه إليك ، فقدعوبه ،
وفي رواية ثم يخير من المسألة ما شاء ، فلذلك لم يتم دليله ولا سيما عند البخاري ، لم يتخذ
يعمل من الكلام ما شاء ذكره في الدعوات وفي الاستئذان ، بل كل دليل للشافعي وحجة
له في إباحة الدعاء بكلام الناس نحو اللهم زوجني امرأة حسناً ، اعطني بستاناً أنيقاً ،
ولو استدل المصنف بحديث ان صلاتنا لا يصلح فيها شيء من كلام الناس لكان أصوب ولم
أر أحداً من الشراح حقق هذا الموضع فأكثرهم لم يذكرُوا شيئاً من ذلك ، واعتذر بعضهم
وقال ولعله سقط من النسخ ، وأراد به حديث ان صلاتنا هذه .. الحديث .

وها هنا شيء آخر من السهو وهو تأنيث الضمير في قوله - أطيبها وأعجبها -
والصحيح من الروايات أطيعه وأعجبه - . وقال الاترازي ولئن صح بالتأنيث فعلى تأويل
الدعوات أو الأدعية .

قلت عدم صحة الروايات بالتأنيث يمنع هذا التأويل ، وكذلك أول الأكل وقال

ويبدأ بالصلاة على النبي عليه السلام ليكون أقرب إلى الإجابة ولا يدعو بما يشبه كلام الناس

صاحب الدراية تذكير الضمير في الرواية الموثوق بها وكذا لفظ المبسوطين ، وفي بعض نسخ الهداية أطيبها وأعجبها بالتأنيث على تأويل الكلمة وليس بصحيح . قلت هذا اعتذار حسن ، والظاهر ان الأمر كما قال ، ثم معنى قوله أطيبه أحسنه ، ومعنى أعجبه الذي يليق بخاطره .

(ويبدأ بالصلاة على النبي ﷺ ليكون أقرب إلى الإجابة) أي يبدأ في دعائه بعد فراغه من التشهد بالصلاة على النبي ﷺ ليكون دعاؤه أقرب إلى الإجابة لقول ابن مسعود رضي الله عنه إبدأ بالثناء على الله بما هو أهله ، ثم بالصلاة على محمد وسل حاجتك بعد ذلك ، ولأنه عليه السلام من خواص حضرته تعالى ، ومن أتى باب الملك لسؤال شيء فلا بد من تحفة لخواص حضرته لينال شرف القبول ، والنبي ﷺ من خواص خواصه ، فلا بد من تحفة صلوات عليه .

(ولا يدعو بما يشبه كلام العباد (١)) فسرہ أصحابنا لما لا يستحل سؤاله من غير الله تعالى ، نحو أعطني كذا ، وزوجني امرأة ، وما لا يشبه كلام الناس ما يستحيل سؤاله عنهم كقوله اللهم اغفر لي ، كذا في الإيضاح . وقال الفضلي ما لا يوجد في القرآن تفسد صلاته ، واستحال سؤاله من العباد أولى كذا في الجنازية . وقال بعض الشراح في قوله ولا يدعو بما يشبه كلام العباد اشكال وهو أنه بعدما قعد قدر التشهد لا يلحقها فساد ، ويخرج منها بكلام الناس ، قيل يريد به فساد التحريم حتى لا يجوز لغيره الاقتداء به بعده ، وتقوية إصابة السلام أو فساد أصل الصلاة لو كان ترك سجدة .

قلت مراده إذا كان وجود ذلك قبل أن يقعد جاز التشهد ، ولهذا قال في الينابيع إن وجد ذلك قبل أن يقعد قدر التشهد بطلت صلاته ، وإن وجد بعده تمت وعليه يحمل إطلاق غيره . وقال ابن بطال قال أبو حنيفة (رض) لا يجوز أن يدعو في الصلاة إلا بما

(١) في المتن - الناس - اه مصصحه .

تحرزاً عن الفساد ،

يوجد في القرآن ، أورد عليه قوله عليه السلام في سجوده أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك ، وبك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ، قال وهذا مما ليس في القرآن ، فسقط قول المخالف .

قلت ما أبعد من ذوق الفقيه ، وما أقل ورعه ، وأبو حنيفة لا يشترط أن يوجد ما يدعو به في القرآن ، بل يشترط أن يدعو بما يشبه الفاظه ، ومن كان بهذا الفهم ، وعدم علم الفقه خصمه كيف يقدم على ذكر مذاهب العلماء ، فلا ينبغي لأحد أن يعتمد على نقله ولا يوثق بقوله .

فإن قلت روى عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال اني لا أدعو في صلاتي تسمر حماري وملح بني^(١) ، قلت إن صح ذلك عنه يحمل على أنه ما بلغه الحديث أو تأوله . وقال أحمد لا يجوز الدعاء إلا بالأدعية المأثورة والموافقة للقرآن وإن لم تكن في القرآن ، وهو قول النخعي وطاؤوس . وقال العذري من الشافعية قيل لا يجوز بما يطلب من الادميين ، وحكى إمام الحرمين على والده أنه كان يميل إلى منع أن يقول اللهم ارزقني خادمة صفتها كذا ، وبه تبطل الصلاة .

وقال النووي في شرح المذهب ، يجوز أن يدعو في الصلاة بكل ما يجوز خارجها من أمر الدنيا ويقول اللهم ارزقني مالاً وداراً وبستاناً أنيقاً ، وكسباً طيباً ، وجارية حسناً صفتها كذا وكذا حيثما يريد ويطلبه ويشتيه ، وخلص فلاناً من السجن ، وأهلك فلاناً ، ولا تبطل صلاته بشيء من ذلك ، وبه قال أبو ثور وإسحاق ومالك . وقال ابن سيرين يجوز الدعاء في المكتوبة بأمر الآخرة ، فأما الدنيا فلا .

(تحرزاً عن الفساد) أي احرازاً عن فساد الصلاة أو فساد التحريم . وقال السفناقي أي تحرزاً عن فساد الجزء الملاقي للكلام الناس لا جميع الصلاة بالاتفاق لأنه بعد التشهد ، هذا عندهما ظاهر ، وكذا عند أبي حنيفة لأن كلام الناس صنع منه فتعمم صلاته لوجود الصنع .

(١) هكذا وردت الجملة في الأصل .

ولهذا يأتي بالمأثور المحفوظ وما لا يستحيل سؤاله من العباد كقوله
اللهم زوجني فلانة يشبه كلامهم ، وما يستحيل كقوله اللهم اغفر لي
ليس من كلامهم ، وقوله اللهم ارزقني من قبيل الأول هو الصحيح
لاستعمالها فيما بين العباد ، يقال رزق الأمير الجيش

(ولهذا يأتي بالمأثور المحفوظ) عند الرواة المقبول بينهم .

(وما لا يستحيل سؤاله من العباد كقوله اللهم زوجني فلانة) أشار بهذا إلى بيان ما
يستحيل ، ونظر لما يستحيل بقوله اللهم زوجني فلانة فإنه لا يستحيل سؤاله من العباد
(يشبه كلامهم) أي فيه كلام العباد فتبطل صلاته بذلك إذا كان قبل قعوده قدر
التشهد كما ذكرنا .

(وما يستحيل كقوله اللهم اغفر لي ليس من كلامهم) فلا تبطل صلاته (وقوله اللهم
ارزقني من قبيل الأول) أي من قبيل ما لا يستحيل سؤاله من العباد فلا يجوز الدعاء بهذا
اللفظ (هو الصحيح) فإذا كان من قبيل الأول تقسد صلاته ، وقيل لا تقسد لأن الرزاق
هو الله تعالى وهو موجود في القرآن ، ذكره في المبسوط (لاستعمالها فيما بين العباد) أي
لاستعمال هذه الكلمة بين العباد وبين ذلك بقوله (يقال رزق الأمير الجيش) فإذا كانت
كذلك فلا يجوز الدعاء به . وقال الاترازي فيه نظر عندي لأن ما بعد التشهد موضع
الدعاء ، وهذا دعاء فيجوز بخلاف قوله اللهم زوجني فلانة لأنه يشبه كلام الناس
فاعتبر من كلامهم .

قلت فيه نظر لأن ما بعد التشهد لا يضر اللهم زوجني فلانة ونحوه كما قررناه عن
قريب . وقال الاترازي أيضاً ، أما قولهم رزق الجيش فلا نسلم ان إسناد الرزق إلى الأمير
حقيقة ، بل هو مجاز ، قلنا الرزق في اللغة ما ينتفع به قاله الجوهري ، والرزق العطاء
أيضاً فعلى هذا الإسناد المذكور حقيقة لا مجازاً .

فروع، اختلفوا في كيفية الصلاة على النبي عليه السلام ، وعن كعب بن عجرة قال
قلنا يا رسول الله أمرنا أن نصلي عليك ، وأن نسلم عليك ، فأما السلام فقد عرفناه ،

فكيف نصلي عليك ، قال قولوا اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على إبراهيم وبارك على محمد وآل محمد ، كما باركت على إبراهيم إنك حميد مجيد ، رواه الجماعة . وعن أبي حميد الساعدي أنهم قالوا يا رسول الله كيف نصلي عليك ، قال قولوا اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته ، كما صليت على إبراهيم وبارك على محمد وأزواجه وذريته ، كما باركت على إبراهيم إنك حميد مجيد أخرجه الجماعة عن ابن ماجة .

وعن أبي (١) مسعود الأنصاري أنه قال أفتا رسول الله ﷺ في مجلس سعد بن عبادة فقال له بشير بن سعد أمرنا الله أن نصلي عليك يا رسول الله فكيف نصلي عليك يا رسول الله ، فسكت عليه السلام حتى تمنينا أنه لم يسأله ثم قال رسول الله ﷺ قولوا . . فذكر بمعنى حديث كعب بن عجرة ، زاد في آخره في العالمين إنك حميد مجيد ، أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي عن علي رضي الله عنه أن النبي عليه السلام عدن في يدي وقال عدن جبريل في يدي ، وقال هكذا نزلت من عند ربي اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد . . إلى اللهم سلم على وعن علي وابن مسعود وابن عباس وجابر رضي الله عنهم قالوا لرسول الله ﷺ عرفنا السلام عليك فكيف الصلاة عليك ، فقال عليه السلام قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، وبارك على محمد وعلى آل محمد ، وارحم محمد وآل محمد ، كما صليت وباركت وترحمت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، في العالمين إنك حميد مجيد .

وحكي عن محمد بن عبد (٢) الله بن عمر أنه كان يكره قول المصلي وارحم محمداً الخ ، وكان يقول هذا نوع ظن بنقص الأنبياء عليهم السلام ، فإن أحداً لا يستحق الرحمة إلا ما سيأتي قائلًا عليه ونحن أمرنا بتعظيمهم ، ولهذا لو ذكر النبي عليه السلام لا يقال رحمة

(١) ابن - هاشم - .

(٢) بن عبد الله عن عبد الله مكرراً - هاشم .

الله عليه ، بل يصلي عليه . وفي مبسوط السرخسي لا بأس به لأن الأمر ورد به من طريق أبي هريرة ، ولا عيب على من اتبع الأثر ، ولأن أحداً لا يستغني عن رحمة الله . فإن قلت كيف قال كما صليت على إبراهيم المشبه دون المشبه به وهو أكرم على الله من إبراهيم عليه السلام . قلت أجابوا بأجوبة الأول كان ذلك قبل أن يبين الله حاله ومزلته ، وإذا قال له رجل يا خير البرية ، فقال له ذلك إبراهيم فلما أثنى الله منزلته وكشف عن مرتبة التي الدعوى ، وإن كان قد أظهر المزيد .

الثاني : ان ذلك تشبيه لأصل الصلاة بأصل الصلاة لا القدر بالقدر كما في قوله تعالى ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ ١٨٣ البقرة ، ان المراد أصل الصيام لا عليه ولا وقته .

الثالث : انه سؤال للتسوية مع إبراهيم فيها ويزيد عليه بغيرها .

الرابع : ان التشبيه وقع في الصلاة على الأول لا عليه ﷺ فكان قوله اللهم صل على محمد مقطوعاً من التشبيه ، وقوله وعلى آل محمد متصلاً بقوله كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم .

الخامس : أشبه الصلاة على محمد بالصلاة على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، ومعظم الأنبياء عليهم السلام هم آل إبراهيم عليه السلام ، فإذا تقابلت الجملة بالجملة وتعذر أن يكون لآل الرسول بآل إبراهيم الذين هم الأنبياء عليهم السلام كان ما يعرفه من ذلك حاصلًا للرسول عليه السلام ، فيكون زائداً على الحاصل لإبراهيم عليه السلام ، والذي يحصل من ذلك هو آثار الرحمة والرضوان ومن كان في حقه البشر كان أفضل .

السادس : ان التشبيه وقع في دعاء لا في خير .

السابع : انه في الدوام .

الثامن : انه سأل صلاة ومحمد (١) خليل فلم يمت حتى أعطيها قبل موته .

(١) هكذا في الأصل . اهـ مصححه .

ثم يسلم عن يمينه ، فيقول السلام عليكم ورحمة الله

التاسع : شرع ذلك لأمته لينالوا (١) بذلك فضله .

المأثر : ان هذه الصلاة أمر بها التكرار بالنسبة إلى كل صلاة في حق كل مصل ، فإذا اقتصر في حق كل صلاة حصول صلاة مستوية للصلاة على إبراهيم عليه السلام ، كان الحاصل للنبي ﷺ بالنسبة إلى مجموع الصلوات أضعافاً مضاعفة ، فلا ينتهي إليه العدد والإحصاء .

فان قلت لم خص إبراهيم عليه السلام من بين سائر الأنبياء عليهم السلام وذكرها في الصلاة . قلت لأن النبي عليه السلام رأى ليلة المراح جميع الأنبياء والمرسلين وسلم على كل نبي ولم يسلم منهم أحد على أمته غير إبراهيم عليه السلام ، فأمرنا النبي عليه السلام أن نصلي عليه في آخر كل صلاة إلى يوم القيامة مجازاة على إحسانه .

فان قلت نحن أمرنا بالصلاة عليه ، ثم نقول اللهم صل على محمد ، فأين صلاتنا نحن بأنفسنا . قلت النبي عليه السلام طاهر لا عيب فيه ، ونحن فينا العيوب والنقائص فكيف يشي من فيه عيب على طاهر ، فقال أمرنا الله أن نصلي عليه لتكون الصلاة من غير طاهر على نبي طاهر .

فان قلت ما معني سؤالنا الصلاة عليه من الله تعالى . قلت معناها اللهم أعظمه في الدنيا بأعلاء كلمته ودوام شريعته ، وفي الآخرة برفع درجته وتعظيم أجره .

فروع آخر . لو ترك بعض التشهد وأتى بالبعض يجوز في ظاهر الرواية ، وقيل يجوز على قول أبي يوسف ولا يجوز على قول محمد ذكره المرغيناني وإذا فرغ من التشهد والصلاة على النبي عليه السلام دعا لنفسه وللمؤمنين وللمؤمنات ، ولوالديه المؤمنين ولا يخص نفسه بالدعاء وقراءة الأدعية المأثورة التي فيها صورة الأمر مستحبة . وقالت الظاهرية تعد الصلاة بذكرها عندهم رجوعاً إلى ظاهر الأمر .

(ثم يسلم عن يمينه فيقول السلام عليكم ورحمة الله) أي بعد فراغ المصلي من التشهد

(١) في الأصل - لينالوا بذلك - اه مصححه .

ويسلم عن يساره مثل ذلك

والصلاة على النبي عليه السلام ، والدعاء لنفسه وللمؤمنين يسلم ، والحكمة فيه ان السلام سنة من محضر القوم بعد غيبة عنهم ، والقادم على حضرة رب العالمين مشتغلا بمناجاته بمنزلة الغائب عن الخلق ، ويحضرهم عند التحليل ، والسلام سنة من حضرهم بعد الغيبة عنهم ، وشرطوا كل مقيم بفرض أو سنة أن يقول العمل بالسنة ، لان يوم الاعمال بها وانه مخاطب القوم المشاركين له في الصلاة فينبههم على ما يحىء مزيد الكلام فيه عن قريب .

وفي المحيط والمرغيناني المختار أن يكون السلام في التشهد والتسليم بالالف والسلام وتكون الثانية أخفض من الاولى ، ولو سلم عن يساره أو لا يسلم عن يمينه ما لم يتكلم ، ولا يعيد التسليم عن يساره ولو سلم تلقاء وجهه يسلم على يساره وهو مروى عن علي رضي الله عنه وهو الصحيح من قول أحمد ، وقال النووي لو سلم عن يساره أولاً أجزاء ، ويكره ولو سلم التسليمتين عن يمينه أو عن يساره أو تلقاء وجهه أجزاء ، ويكون تاركاً للسنة . ولو نكر السلام قال القاضي أبو محمد وغيره من المالكية لا ييجزئه ، وقيل ييجزئه . وفي حمل النوازل لو قال السلام ودخل رجل في صلاته لا يصير داخلا ، فثبت بهذا أن الخروج لا يتوقف على عليهم ، ولو سلم تلقاء وجهه يعيده .

(ويسلم عن يساره مثل ذلك) أي وسلم عن يساره مثل ما سلم عن يمينه ، وقال ابن المنذر هذا قول أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر وأبي ذر رضي الله عنهم ، وبه قال الشعبي والثوري وعطاء وعلقمة والأسود ونافع بن عبد الحارث وإسحاق بن أبي ليلى وأبو ثور وأحمد .

وقالت طائفة يسلم تسليمة واحدة فقط تلقاء وجهه يميل به إلى يمينه شيئاً قليلاً ، وروى ذلك عن ابن عمر وأنس وعائشة رضي الله عنهم ، وهو قول مالك والليث والأوزاعي .

وللشافعي فيه ثلاثة أقوال والصحيح المشهور ونصه في الجديد مثل قول الجماعة ،

لما روى ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي عليه السلام كان يسلم عن يمينه حتى يرى بياض خده الأيمن وعن يساره حتى يرى بياض خده الأيسر .

والثاني تسليمه واحدة قاله (١) في القديم ، والثالث إن كان متفرداً أو في جماعة قليلة ولفظه عندهم فواحدة والاثنان قاله في القديم ، والواحدة تلقاء وجهه حكى ذلك عن الثنوي . وفي المبسوط عن ابن سيرين أن المقتدي يسلم ثلاث تسليمات إحداها من يرد سلام الإمام وهذا ضعيف .

(لما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يسلم عن يمينه حتى يرى بياض خده الأيمن وعن يساره حتى يرى بياض خده الأيسر) هذا الحديث أخرجه الأربعة واللفظ للنسائي عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده الأيسر ، ولفظ أبي داود وابن ماجه أن رسول الله ﷺ كان يسلم عن يمينه وعن شماله حتى يرى بياض خده السلام عليكم ورحمة الله ، وهو لفظ الترمذي ، إلا أنه ترك - حتى يرى بياض خده - ورواه ابن حبان في صحيحه ولفظه ثم يسلم رسول الله ﷺ عن يمينه وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله وكانى أنظر إلى بياض خديه ﷺ .

ورواه مسلم في صحيحه عن عامر بن سعد عن أبيه سعد بن أبي وقاص رضي الله عنهم قال كنت أرى رسول الله ﷺ يسلم عن يمينه وعن يساره حتى أرى بياض خده .

وروي أحاديث في التسليمه الواحدة منها ما أخرجه ابن ماجه عن عبد المهيمن بن عباس عن أبيه عن جده سهل بن سعد أنه سمع رسول الله ﷺ يسلم تسليمه واحدة لا يزيد عليها ، وقال الدارقطني عبد المهيمن ليس بالقوي . وقال ابن حبان بطل الاحتجاج به .

ومنها ما أخرجه ابن عدي في الكامل عن عطاء بن أبي ميمونة عن الحسن عن سمرة أن

(١) في الأصل - قال في القديم - اه مصححه .

ونوى بالتسليم الأولى من على يمينه من الرجال

رسول الله ﷺ كان يسلم تسليمة واحدة لا يزيد عليها ، قال الدارقطني قبل وجهه .
وقال عبد الحق عطاء ضعيف قدرى .

ومنها ما أخرجه البيهقي في المعرفة من حديث حميد عن أنس أن رسول الله ﷺ
كان يسلم تسليمة واحدة .

ومنها ما أخرجه الترمذي وابن ماجه عن زهير بن محمد عن هشام بن عروة عن عائشة
رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ كان يسلم في الصلاة تسليمة واحدة بتلقاء وجهه ،
ورواه الحاكم في المستدرك ، وقال على شرط الشيخين ، قال صاحب التنقيح وزهير بن
محمد وإن كان من رجال الصحيحين لكن له مناكير وهذا الحديث منها . وقال أبو حاتم
هو حديث منكر ، وقال الطحاوي في شرح الآثار وزهير بن محمد وإن كان معه ثقة ،
لكن عمرو بن سلمة يضعفه قاله ابن معين ، والحديث أصله الوقف على عائشة رضي الله عنها ،
هكذا رواه الحفاظ . وقال ابن عبد البر في التمهيد لم يرفعه إلا زهير بن محمد وحده ، وهو
ضعيف عند الجميع كثير الخطأ لا يحتج به .

وأجاب بعض أصحابنا عن حديث عائشة رضي الله عنها بأنها كانت تقف في صف
النساء . وعن حديث سهل بأنه كان من جملة الصبيان فيحمل على أنها لم يسمعها التسليمة
الثانية مع أنه عليه السلام كان يسلم الثانية أخفض من الأولى . وقال النووي لا يقبل تصحيح
الحاكم حديث عائشة رضي الله عنها وليس في الاقتصار على تسليمة واحدة شيء ثابت .
وأجاب بعضهم عن أحاديث التسليمة الواحدة بأنها محمولة على الجواز ، وأحاديث
التسليمتين على بيان الفضل والكمال ، وبعضهم قال في أحاديث التسليمتين زيادة صحيحة
وهي مقبولة من العدل .

(وينوي في الأولى (١) أي في التسليمة الأولى ولا بد من النية لأن السلام قرينة وهي
لا تكون إلا بالنية (من على يمينه) بفتح الميم في محل النصب لأنه مفعول ينوي (من الرجال

(١) هنا بعض الاختلاف بالنص مع المتن . اه مصححه .

والنساء والحفظة وكذلك في الثانية لان الاعمال بالنيات ، ولا ينوي النساء في زماننا ولا من لا شركة له في صلاته هو الصحيح

والنساء والحفظة (كلمة من البيان ، والحفظة جمع حافظ وهم الملائكة ، وإنما قدم بني آدم على الحفظة اتباعاً للجامع الصغير والقُدوري وفي الأصل قدم الحفظة على بني آدم . وقال الاترازي وفي تقديم بني آدم تنبيه على أنهم أفضل من الملائكة وهو المذهب عند أهل السنة خلافاً للمعتزلة .

قلت هذا ليس على الخلاف وإنما فيه تفصيل على ما عرف في موضعه . وفي الدراية ظن بعض مشايخنا أن ما ذكر في المبسوط بناء على قول أبي حنيفة الأول في تفضيل الملائكة على البشر ، وما ذكر في الجامع الصغير بناء على قوله الآخر في تفضيل البشر عليهم ، وليس كما ظن لأن الواو لا توجب الترتيب ، وإن سلم على جماعة لا يمكنه أن يرتب النية .

(وكذلك في الثانية) أي وكذلك ينوي من عن يساره من الرجال والنساء والحفظة في التسليمة الثانية (لأن الأعمال بالنيات) والسلام عمل فلا بد من النية .

فإن قلت منعتم اشتراط النية في الوضوء مع وجود هذا الحديث ، فكيف استدللتم به . قلت اما استئنافاً عن العمل به هناك لاستلزامه الزيادة على الكتابة ، وها هنا ما جعلناها شرطاً ، وإنما أخذنا بظاهر لفظه على النية فلا يلزم ذلك المحذور .

(ولا ينوي النساء في زماننا) لعدم حضورهن الجماعات لأنهن ممنعن من ذلك في هذا الزمان لظهور الفساد ، فلا يصح خطاب الغائبين . وقيل ينوي بالتسليمتين جميع المؤمنين والمؤمنات لأنه بالتحريم حرم عليه الكلام وهو اختيار الحاكم الشهيد . وفي التحفة وهو اختيار الحاكم الخليل . قال شمس الأئمة هذا عندنا في سلام التشهد أما سلام التحليل فيخص الحاضرين لأجل الخطاب . قلت وعلى هذا ينبغي أن ينوي المؤمن من الجن أيضاً وقد مضت الشافعية على هذا في كتبهم ، ومذهب أهل السنة اعتقاد وجودهم .

(ولا من لا شركة له في صلاته) أي ولا ينوي أيضاً من لا شركة له في صلاته (هو الصحيح)

لان الخطاب حظ الحاضرين ، ولا بد للمقتدى من نية إمامه ، فان كان الإمام من الجانب الأيمن أو الأيسر نواه فيهم وإن كان بجذائه نواه في الأولى عند أبي يوسف (رح) ترجيحاً لجانب الأيمن

واحترز به عن قول الحاكم الخليل أنه ينوي من يشارك ومن لا يشاركه في صلاته . وقال أبو البر في جامع هذا شيء تركه جميع الناس لأنه قل ما ينوي أحد قط . وفي المجتبى قيل ينوي بالسلام الأولى الحضور وفي الثانية جميع عباد الله الصالحين . وقيل ينوي بها جميع عباد الله المؤمنين . وقيل لا ينوي الفسقة وكفى الفسقة مبعدة وشناً حيث لا نصيب لهم في الدنيا من سلام المصلين ، والأولى أن يقدم الحفظة لفضلهم أولقربهم أو لكونهم أحق بالدعاء لمصمتهم عن الكبائر والصفائر . قلت هذا مذهب المعتزلة . (لأن الخطاب حظ الحاضرين) هذا التعليل يتأتى في النساء لأنهن ممنعن عن الحضور في هذا الزمان ، ولا يتأتى قيمن لا شركة له في الصلاة لأن عدم الشركة في الصلاة لا يستلزم الغيبة .

(ولا بد للمقتدى من نية إمامه) لأنه قدامه وهو أكثر استحقاقاً من غيره وقوله – لا بد – ليس للدلالة على وجوب نية إمامه وتخصيص الإمام بالذكر يؤيد قول من يقول أنه ينوي من يشاركه في الصلاة دون غيره كذا في الجامع الصغير للقاضي خان وابن سيرين شرط التسليمة لرد سلام الإمام ، وقلنا إنه ضعيف فإن مقصود الرجل حاصل التسليمتين إذ لا فرق في الجواب بين أن يقول عليكم السلام وبين أن يقول السلام عليكم ، قال السفناقي في هذه الرواية مما تحفظ فإن جواب السلام لا يفارق بين تقديم السلام عليكم وبين تأخيره .

(فإن كان الإمام في الجانب الأيمن) الفاء للتفصيل أى في الجانب الأيمن من المقتدى (أو الأيسر) أى أو كان الإمام في الجانب الأيسر من المقتدى (نواه فيهم) أى نوى الإمامة في الجملة القوم الذين في الجانب الأيمن والأيسر (وإن كان بجذائه) أى وإن كان المقتدى بجذائه الإمام لم يذكر في الجامع الصغير ذكره المصنف بقوله (نواه في الأولى عند أبي يوسف) أى نوى الإمام في التسليمة الأولى عند أبي يوسف (ترجيحاً لجانب الأيمن)

وعند محمد (رح) وهو رواية عن أبي حنيفة (رح) نواه فيهما لانه ذو
حظ من الجانبين ، والمنفرد ينوي الحفظة لا غير لانه ليس معه سواهم
والامام ينوي بالتسليمتين هو الصحيح

إذ اليمين في الأيمن وكذلك كان النبي ﷺ يحب التيامن في كل شيء وكذلك يؤتى أهل
الجنة الصحف بأيامهم وهو اختيار الطحاوي رحمه الله .
(وعند محمد رحمه الله وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله نواه فيهما) أى نوى
المقتدى الإمام فيها أى في اليمين واليسار ، وقال الشافعي ينويه في أيها شاء ويستحب
جانب الايمن (لانه) أى لان الإمام (ذو حظ من الجانبين) يعني له جانبان يستوجب
الحظ من كل منهما .

(والمنفرد ينوى الحفظة لا غير لانه ليس معه سواهم) وقال الحاكم ينوى جميع
المسلمين في الدنيا ثم قيل الحفظة اثنان أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله فالذى يكتب
عن يمينه بغير شهادة صاحبه ، والذي عن يساره لا يكتب بشهادة من صاحبه إن قعد
فأحدهما عن يمينه والآخر عن يساره ، وإن مشى فأحدهما أمامه والآخر خلفه ، وإن قام
فأحدهما عند رأسه والآخر عند رجله .

فإن قلت فعلى هذا ينبغي أن يذكر صيغة اثنين ، ولم يذكرهما بالجمع وأعاد الضمير
اليهم بالجمع . قلت اما باعتبار ما قيل انهم أربعة اثنان بالنهار واثنان بالليل ، وعن عبدالله
ابن المبارك خمسة اثنان بالنهار واثنان بالليل والخامس لا يفارقه ليلا ولا نهارا ، وأما
باعتبار ان الاثنين يطلق عليهما الجمع كما في قوله تعالى ﴿ فقد صفت قلوبكما ﴾ ؛ التحريم
والمراد قلبا كما ومع هذا المراد من قوله الحفظة هم الملائكة الموكلون ببني آدم بدليل قوله
فيما بعد وينوي في الملائكة عدداً محصوراً غير أن أعمالهم مختلفة منهم البتة ، ومنهم
الحفظة على ما نبينه .

(والإمام ينوي بالتسليمتين) أي ينوي القوم والحفظة في التسليمية الأولى والثانية
(هو الصحيح) احتراز به عما قال بعضهم في الجامع الصغير أنه ينوي بالتسليمية الأولى
ترجيحاً لجانب الأيمن والأصح الجمع ، لأنه لا يمكن فلا يصار إلى الترجيح . وقال

ولا ينوي في الملائكة عدداً محصوراً لأن الأخبار في عددهم قد اختلفت فأشبهه الايمان بالأنبياء عليهم السلام ،

أبو اليسر لا يجب أن ينوي الإمام لأنه يحبر بالتسليمتين ويشير اليهم وهو فوق النية فلا حاجة اليها .

(ولا ينوي في الملائكة عدداً محصوراً) لاختلاف العدد الواقع في عدد الملائكة الذين وكلوا ببني آدم . وأخرج الطبراني في معجمه عن أبي أمامة قال قال رسول الله ﷺ وكل بالمؤمن مائة وستون ملكاً يذبون عنه ما لم يقدر له من ذلك عليه سبعة أملاك يذبون عنه كما يذبون عن قصعة العسل الذباب في اليوم الصائف ، ولو وكل العبد إلى نفسه طرفة عين لاخطفته الشياطين . وروى الطبراني أيضاً عن بعضهم قال دخل عثمان بن عفان رضي الله عنه على رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله أخبرني عن العبد كم معه ملك فقال على يمينك ملك وعلى حسناك وهو أمين على الملك الذي على الشمال ، فإذا عملت حسنة كتبت عشرأ ، وإذا عملت سيئة قال الذي على الشمال للذي على اليمين أكتب فيقول لعله يستغفر الله ويتوب ، فإذا قال ثلاثاً قال نعم أكتب أراعنا الله عنه فبئس القرين ما أقل مراقبته إلى الله وأقل استجياؤه منا ، يقول الله ﷻ ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد ﴿ ١٨ ق ، وملكان من بين يديك ومن خلفك يقول الله ﷻ له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله ﴾ ١١ الرعد ، وملك قابض على ناصيتك ، فإذا تواضعت لله رفعك ، وإذا تجبرت على الله قصمك ، وملكان على شفتيك ليس يحفظان منك إلا الصلاة على محمد ﷺ ، وملك قائم على فيك لا يدع أن تدخل الحية في فيك ، وملكان عن يمينك فهؤلاء عشرة أملاك على كل بني آدم يبذلون ملائكة الليل على ملائكة النهار ، لأن ملائكة الليل سوى ملائكة النهار ، فهؤلاء عشرون ملكاً على كل آدمي وإبليس (١) بالنهار وولده بالليل . انتهى .

(لأن الأخبار في عددهم قد اختلفت) أي في عدد الملائكة الموكلين ببني آدم كما ذكرنا (فأشبهه الايمان بالأنبياء عليهم السلام) أي فأشبهه حكم هذا حكم الايمان بالأنبياء

(١) مع بني آدم — هامش .

ثم اصابة لفظه السلام واجبة عندنا وليس بفرض خلافاً للشافعي «رح» وهو يتمسك بقوله عليه السلام تحريمها التكبير وتحليلها التسليم ،

عليهم السلام حيث يقال في كلمة الايمان آمنت بجميع الأنبياء أولهم آدم وآخرهم محمد عليها السلام ولا يعد عدداً محصوراً لئلا يلزم دخول من لم يكن منهم فيهم لأن في نبوة بعض الأنبياء خلافاً كما في ذي القرنين ولقمان ، قيل هما نبيان وأكثرهم على أنها ليسا بنيين ، ولقمان حكيم ، وذو القرنين ملك صالح . وقيل عدد الأنبياء مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً .

قلت في تعليقه نظر وروي عن أبي ذر رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله كم الأنبياء قال مائة وأربعة وعشرون ألفاً . الحديث رواه ابن حبان في صحيحه وابن مردويه في تعبيره .

(ثم اصابة لفظه السلام واجبة عندنا) قال في المحيط وهو الأصح ، وقيل سنة وهو المروي عن علي رضي الله عنه وبه قال سعيد بن المسيب والنخعي والثوري والأوزاعي ويصح الخروج من الصلاة بدونها ، وعن ابن القاسم إذا أحدث الإمام متمداً قبل السلام صحت صلاته .

(وليس بفرض خلافاً للشافعي «رح») فانها عنده فرض وبه قال أحمد ، وقال الثوري لو أحدث بحرف (١) من حروف السلام عليكم لم يصح سلامه كما لو قال السلام عليك أو سلامي عليك أو سلام الله عليكم أو السلام عليهم ، فانه لا يجوز له بلا خلاف وتبطل صلاته إن تمعد وهذا منه ظاهر محض ، ولو قال عليكم السلام ففيه وجهان . وقال الوردي قولان والصحيح أنه يجزئه ، ولو سلم التسليمتين واحدة أو بدأ باليسار قبل اليمين أجزأه مع الكراهة فقد ترك الظاهرية في هذه الصورة واعتبر المعنى .

(وهو يتمسك) أي الشافعي رحمه الله يحتج (بقوله ﷺ تحريمها التكبير وتحليلها التسليم) قد تقدم في أول باب صفة الصلاة ان هذا الحديث رواه علي بن أبي طالب وأبو سعيد الخدري وعبد الله بن زيد وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما واحتج به المصنف هناك على شرطية تكبيرة الاحرام ، وهنا احتج به الشافعي على فرضية السلام ووجه ذلك أنه

(١) أحد بحرف - هامش .

ولنا ما روينا من حديث ابن مسعود «رض» والتخير ينافي الفرضية والوجوب إلا أنا أثبتنا الوجوب بما رواه احتياطاً وبمثله لا يثبت الفرضية والله أعلم .

لما قال تحريمها التكبير كان لا يصح الدخول في الصلاة إلا بالتكبير فكذلك قوله - وتحليلها للتسليم - أي لا يخرج من الصلاة إلا به ، وأجاب عنه السروجي بأنه ضعيف وكذلك قال صاحب الدراية وتعلق الشافعي «رح» بهذا الحديث لا يصح إذ مداره على عبد الله ابن محمد بن عقيل وعلى أبي سعيد طريف بن شهاب وكلاهما ضعيف الرواية عند نقلة الحديث . قلت ليس كذلك فإن الترمذي لما رواه قال هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسنه وأيضاً فلا وجه أن يستدل بحديث في موضع ويترك في موضع آخر مدعياً ضعفه ويتبين عن قريب الوجه في ذلك .

(ولنا ما روينا من حديث ابن مسعود رضي الله عنهما) وقد ذكره في أول باب الصلاة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وذكرنا هناك أن أبا داود أخرجه في سننه وأحمد في مسنده والحاكم في مستدركه ، واستدل به المصنف هناك في فرضية القعدة الأخيرة في الصلاة واستدل به ما هنا على أن إصابة لفظة واجب فقال :

(والتخير ينافي الفرضية والوجوب) أي التخير الذي يفهم من قوله لا يصح إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك بنافي بقاء الفرض أو الواجب عليه (إلا أنا أثبتنا الوجوب) أي وجوب السلام في آخر الصلاة (بما رواه) أي بما رواه الشافعي رحمه الله تعالى بالحديث المذكور (احتياطاً) أي لأجل الاحتياط في ترك العمل به بالكلية فقلنا بوجوب السلام به ولم يقل بفرضيته لأنها تثبت بخبر الواحد وهو معنى قوله (وبمثله) أي وبمثل هذا الحديث الذي هو خبر واحد (لا تثبت الفرضية) لأن الفرض لا يثبت إلا بدليل قطعي والواجب دون الفرض فيثبت بخبر الواحد ، وقد استدل الاترازي في وجوب السلام بقوله وإنما قلنا بوجوب إصابة لفظة السلام لمواظبة النبي عليه السلام ولم يبين وجه استدلال المصنف به وبحديث ما قاله ما روي أن رسول الله ﷺ صلى الظهر خمساً فلما أخبر بضعفه ثنى رجله فسجد سجدتين فقد خرج منها إلى الخامسة لا بتسليم .

فان قلت لم لا تقيس التحليل على التحريم يحمل كليهما فرضاً . قلت لا يصح القياس لأن الذي يقع به التحريم وهو التكبير عبادة خالصة وثناء محض مخصوص بصيغة وعمله لأنه يؤدي مع استقبال القبلة فصلح فرضاً .

وأما السلام فتردد الشارحان صلح ثناء لكن كونه خطاباً للقوم أخرجه إلى كلام الناس وكذلك كان محظوراً في محظور في الصلاة ، ويؤدي مع الإنحراف عن القبلة ، وأمره خروج من العبادة ، فلما تردد أمره جعله فوق النفل دون الفرض ، فكان واجباً ، فلم يصح قياسه بالتكبير .

فإن قلت ها هنا إشكال على قول أبي حنيفة يقول الخروج من الصلاة بفعل المصلي فرض ، وقد قال المصنف والتخيري بنافيه ، فكيف يتم الاستدلال على مذهبه ، قلت قال الكرخي الخروج عنها بفعل المصلي ليس بفرض عنده ، إذ لو كان فرضاً لاختص بما هو قرينة للخروج من الحج ، ولما كان الحدث العمد مخرجاً قال شمس الأئمة والصحيح ما قاله الكرخي . وقول أبي سعيد البردعي وأكثر المشايخ وهو أن الخروج منها بفعل المصلي فرض ليس بمنصوص عن أبي حنيفة « رح » ، والجواب على قول أبي سعيد إنما صار فرضاً لاداء صلاة أخرى لأن الأداء لا يمكن إلا بالخروج منها ، فقال فرضاً لأجل صلاة أخرى لأجل هذا الاستدلال على مذهبه فوق (١) مذهب أبي حنيفة ، وأبو حنيفة يتمسك في المسألة بمحدث الاعرابي حيث علمه النبي ﷺ ولم يذكر لفظ السلام ، وبالقياس على التسليم الثاني فانه ليس بفرض إجماعاً .

فروع . المسبوق يتابع الإمام في التشهد إلى قوله عبده ورسوله بلا خلاف ، وفي الزيادة ذكر القدوري أنه لا يتابعه واليه مال الكرخي وخواهر زادة ، وروى ابراهيم بن رستم عن محمد « رح » أنه يدعو بدعوات القرآن ، وروى هشام عنه أنه يدعو بذلك ويصلي على النبي ﷺ ، وقال بعضهم يسكت ، وعن هشام في قوله ومحمد بن شجاع البلخي أنه يكرر التشهد إلى أن يسلم الإمام وقال لا معنى للسكوت في الصلاة بلا استماع فينبغي أن يكرر التشهد مرة بعد مرة .

قلت يشكل عليها القيام (٢) فان المقتدي يسكت فيه من غير استماع ، وقيل يصلي على النبي ﷺ . وقال بعضهم هو بالخيار إن شاء يأتي بالدعوات المذكورة في القرآن مثل الآيات التي أولها ربنا ، وإن شاء صلى على النبي ﷺ ، ثم إذا سلم الإمام لا يجعل بالقيام

(١) لا على - هامش .

(٢) بالقيام - هامش .

فصل في القراءة

قال ويحجر بالقراءة في الفجر والركعتين الأوليين من المغرب

وينظر هل يفعل الإمام بعضاً ما يشبه فإذا تيقن فراغه يقوم إلى قضاء ما سبق به ولا يسلم مع الإمام ، فإن البريد في نظمه :

تمكث حتى تقوم الإمام إلى أن تطوعه ان كان بعدها تطوع ويستند إلى المحراب إن كان لا يتطوع بعدها ، ولو قام قبل سلامه جازت صلاته ويكون مسيئاً . وعند الشافعي يقوم بعد التسليمتين ، نص عليه في مختصر البويطي ، ولو قام بعد التسليمة الأولى جاز .

ولم يذكر المصنف أن المقتدي متى يسلم ، فعن أبي حنيفة روايتان ، في رواية يسلم مع الإمام كالتكبير ، وفي رواية يسلم بعد سلام إمامه وقال الشافعي المقتدي يسلم بعد فراغ الإمام من التسليمة الأولى ، فلو سلم مقارناً بسلامه إن قلنا أن نية الخروج بالسلام شرط لا يحجزه ، كما لو كبر مع الإمام لا تنعقد له صلاة الجماعة ، فعلى هذا تبطل صلاته ، وإن قلنا أن نية الخروج غير واجبة فتجزئه كما لو ركع معه ، وفي وجوب نية الخروج عن الصلاة بالسلام وجهان أحدهما يجب ، والثاني لا يجب كذا في تتمتهم ، وذكر في المبسوط المقتدي يخرج من الصلاة بسلام الإمام ، وقيل هو قول محمد ، أما عندهما يخرج بسلام نفسه . وتظهر ثمرة الخلاف من انتقاض الوضوء بسلام الإمام قبل سلام نفسه بالقهقهة فعنده لا ينتقض .

(فصل في القراءة)

هذا فصل في بيان أحكام القراءة في الصلاة ، إنما جعل أحكام القراءة بفصل على حدة لزيادة أحكام تعلقت بها دون غيرها ، ومن أحكامها الجهر ، ومنها القرب فالأول يرجع إلى الصفات ، والثاني إلى الذات . وكان ينبغي تقديم ما بالذات على ما بالصفات ، وها هنا قدم بالعكس لأن الجهر يتعلق بالاداء الكامل ، والقدر يشتمل الكامل والناقص ، فكان التعلق الكامل الذي هو الأصل أولى بالتقديم .

(ويحجر بالقراءة) أي يحجر المصلي بالقراءة (في الفجر والركعتين الأوليين من المغرب)

والعشاء إن كان إماماً ، ويخفي في الآخرين هذا هو المتوارث ، وإن كان منفرداً فهو يخير إن شاء جهر وأسمع نفسه .

والعشاء إن كان (أي المصلي) إماماً ويخفي في الآخرين (أي في الركعتين الآخرين من العشاء ، ولم يبينه على الأكثر من المغرب ، لأنه يفهم من قوله من الأوليين في المغرب لأن التنصيص عليه ينفي القراءة بالجهر في الثالثة .

فان قلت فعلى هذا ما كان يحتاج إلى ذكر قوله ويخفي في الآخرين . قلت يكون ذلك للتأكيد .

(وهذا هو المأثور المتوارث) أي الجهر في المواضع المذكورة والإخفاء فيما يخفى هو المروي عن النبي ﷺ المتوارث من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، كما روى الدارقطني في سننه من حديث قتادة عن أنس رضي الله عنه أن جبريل ﷺ أتى النبي ﷺ بمكة حين زالت الشمس فأمره أن يؤذن للناس بالصلاة حين فرضت الصلاة عليهم ، فقام جبريل عليه السلام أمام النبي عليه السلام ، وقام الناس خلف رسول الله ﷺ فصلّى أربع ركعات لا يحجر فيها بالقراءة ، فاتم الناس برسول الله ﷺ ورسول الله عليه السلام يأتم بجبريل عليه السلام ، ثم أمهل حتى دخل وقت العصر فصلّى بهم أربع ركعات لا يحجر فيها بالقراءة يأتم المسلمون برسول الله ﷺ ويأتم رسول الله عليه السلام بجبريل عليه السلام ، ثم أمهل حتى وجبت ^(١) الشمس حتى صلى بهم ثلاث ركعات يحجر في الركعتين بالقراءة ولا يحجر في الثالثة ، ثم أمهل حتى ذهب ثلث الليل فصلّى بهم أربع ركعات يحجر في الأوليين بالقراءة ولا يحجر في الآخرين بها ثم أمهل حتى إذا طلع الفجر صلى بهم ركعتين يحجر فيها بالقراءة ، قال الدارقطني ورواه سعيد عن قتادة مرسلًا ، وفيه مرسلان آخران أخرجهما أبو داود في مراسيله أحدهما عن الحسن والآخر عن الزهري وذكرهما عبد الحق في أحكامه من جهة أبي داود قال أنه مرسل أحسن أصح .

(وإن كان) أي المصلي (منفرداً فهو يخير إن شاء جهر وأسمع نفسه) أسمع نفسه

(١) غابت - هامش .

لأنه إمام في حق نفسه وإن شاء خافت لأنه ليس خلفه من يسمعه، والأفضل هو الجهر ليكون الاداء على هيئة الجماعة ويخفيها الإمام في الظهر والعصر ،

تفسير لقوله جهر ، قال تاج الشريعة وقال السفناقي إنما ذكر قوله وأسمع نفسه معنيين أحدهما لجواب سؤال مقدر ، وهو أنه لما قال إن شاء جهر أورد عليه ف قيل يجب أن لا يحجر لعدم فائدة الجهر ، فانه للأسماع ، وليس معه أحد يسمعه فأجيب بأن فائدة الجهر حاصلة ما هنا أيضاً بقدره وهو أن يسمع نفسه فيجهر لذلك .

والثاني ما ذكره فخر الإسلام في مبسوطه لا يحجر كل الجهر لأنه ليس معه أحد يسمعه ، بل يأتي بأدنى الجهر فكان معناه على هذا إن شاء جهر وأسمع نفسه ولا يسمع غيره لما أن التخصيص في الرواية يدل على نفي ما عداه في الغالب .

قلت كلام تاج الشريعة أوجه وأسد على ما لا يخفى .

(لأنه) أي المنفرد (إمام في حق نفسه) لأن الإمام يقرأ وهو أيضاً يقرأ ، والإمام غير مقتد بغيره فكذلك هذا (وإن شاء خافت لأنه ليس خلفه من يسمعه) فليستخبر ويسمع بضم الياء من الاسماع والضمير المستكن فيه يرجع إلى المنفرد والبارز يرجع إلى من . (والأفضل هو الجهر ليكون الاداء على هيئة الجماعة) وهذا لو أذن وأقام كان أفضل ، وفي الذخيرة أفضل أن يحجر بها في الأصح ، وقال القدوري في شرح مختصر الكرخي لا يبالغ في الجهر مثل الإمام ، لأنه لا يسمع غيره ، وفي النوافل النهارية يخافت ويخبر بالليل ، وفي المحيط والجهر أفضل لأنها اتباع للفرائض فلا يتميز عليها ، وفي الذخيرة الأفضل في نوافل الليل بأن تكون بين الجهر والخافتة .

فإن قلت إذا كان المنفرد إماماً في حق نفسه ، فلما أذن جازت الخافتة في حقه ، قلت لأن القراءة له دون غيره ، فكانت مخافته كجهره .

(ويخفيها الإمام) القراءة (في الظهر والعصر) لأن الأصل فيه ان الكفار كانوا مستعدين للأذى في الظهر والعصر فترك الجهر فيها لهذا العذر ثم ثبتت هذه السنة وإن زال العذر بكثرة المسلمين .

وإن كان بعرفة لقوله عليه السلام صلاة النهار عجماء

فان قلت لماذا جهر في الجمعة والعيدين . قلت لأنه عليه السلام ما صلاها إلا بالمدينة . وذكر أبو بكر بن أبي شيبة في سننه ان جناب ابن الأثر^(١) كان يحجر بالقراءة في الظهر والعصر . وعن محمد بن مزاحم قال صليت خلف سعيد بن جبير فكان الصف الأول يفقهون قراءته في الظهر والعصر ، وكان الأسود وعلقمة يحجران بالقراءة في الظهر والعصر ولا يسجدان . وعن جابر سألت الشعبي والحكم وسالم والقاسم ومحمداً ومجاهداً وعطاء عن الرجل يحجر في الظهر والعصر ، فقالوا ليس عليه سهو . وعن قتادة إن شاء جهر في الظهر والعصر فلم يسجد .

وروى أبو حفص بن شاهين بإسناده عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال إذا رأيتم من يحجر بالقراءة في صلاة النهار فارجموه بالتفد .

وروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن يحيى بن بشير قالوا يا رسول الله ان ها هنا قوماً يحجرون بالقراءة بالنهار فقال ارموهم بالبعر .

(وإن كان بعرفة) كلمة ان للوصل أي وإن كان الإمام يصلي بعرفة وعن مالك يحجر بالجمع بعرفات ، لأنه يؤدي يجمع عظيم كما في الجمعة ، والآن يأتي مستوفياً .

(لقوله عليه الصلاة والسلام صلاة النهار عجماء) هذا ليس بحديث مرفوع عن النبي ﷺ . وقال النووي في الروضة هذا باطل ليس له أصل ، ورواه عبد الرزاق في مصنفه من قول مجاهد وأبي عبيدة قال معمر عن عبد الكريم الجزري قال سمعت أبا عبيدة يقول صلاة النهار عجماء ، وقال مجاهد صلاة النهار عجماء . وفي الذخيرة عن ابن عباس « رض » قال صلاة النهار عجماء وجعل في المغريين ، وفي الفائق صلاة النهار عجماء من كلام الحسن البصري ، وإنما استدل به أصحابنا لأن الحسن لما كان من القرن الأول ومن أدرك أكابر الصحابة رضي الله عنهم جعلوا كلامه كالسموع من الرسول عليه السلام .

(١) هكذا في الأصل ، وربما قصد جناب ابن الأثر . اهـ مصححة .

أي ليست فيها قراءة مسموعة ، وفي عرفة خلاف لمالك «رح» والحجة عليه ما رويناه ، ويحجر في الجمعة والعيدین لورود النقل المستفيض بالجهر ،

(أي ليست فيها قراءة مسموعة) أي ليست في قراءة النهار قراءة بالجهر والعجاء بالمدينة الأعجم ، شبهت بالعجاء من كونها ان الأعجم الذي لا يتكلم وتفسيره لهذا الاحتراز عن قول ابن عباس رضى الله عنها فانه قال لا قراءة في هاتين الصلاتين ، فسر الحديث بأن قراءة فيها ، ولنا رواية البخارى فى صحيحه عن عبد الله بن سعدة قال قلنا لحبان هل كان رسول الله ﷺ يقرأ فى الظهر والعصر قال نعم ، قلنا بم كنتم تعرفون ذلك قال باضطراب لحيته .

(وفى عرفة خلاف مالك) هو يقول بالجهر بالجميع بعرفات (والحجة عليه ما روينا) أي الحجة على مالك ما روينا وهو الذى ذكره صلاة النهار عجاء . قال الاكمل وأورد عليه بأنه ليس بحديث وإنما هو من كلام الحسن البصرى ، ولئن سلم فهو عام خص منه الجمعة والعيدین فيجوز تخصيصها بالقياس على الجمعة ، وأجيب بأن أصحابنا ملأوا كتبهم ونقلوا ان ابن عباس « رض » كان يفسره بعدم القراءة وليسوا من أهل الاهواء والبدع ، ولو ثبت إسناده عندهم لما فعلوا ذلك ، فليس العيدان والجمعة مخصوصة لاث الجمعة فرضت بالمدينة وكان نسخاً لا تخصيصاً ، والنسخ بالقياس لا يجوز وكذا الاعياد . قلت فيه نظر ، لان أهل الحديث أطبقوا على أن المذکور ليس بحديث مرفوع كما ذكرنا . (ويحجر فى الجمعة والعيدین لورود النقل المستفيض بالجهر) أي النقل الشائع المنتشر ، يقال هذا حديث مستفيض أى منتشر ، فمنه ما رواه الجماعة إلا البخارى من حديث حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير أن رسول الله ﷺ كان يقرأ فى العيدین ويوم الجمعة ﴿ سبح اسم ربك الأعلى ﴾ ١ الأعلى ، ﴿ وهل أتاك حديث الفاشية ﴾ ١ الفاشية .

ومنه ما رواه مسلم عن أبي واقد الليثى قال سألتى عمر « رض » ما كان يقرأ رسول الله ﷺ فى الاضحى والفطر ، فقال كان يقرأ بقاف والقرآن المجيد ، واقتربت الساعة ، وفى الثاني كان يصلي خلف النبى عليه السلام الظهر فسمع منه الآية بعد الآيات من سورة لقمان والذاريات .

وفي التطوع بالنهار يخافت وفي الليل يتخير اعتباراً بالفرض في حق
المنفرد ، وهذا لأنه مكمل له فيكون تبعاً له ، ومن فاتته العشاء

ومنه ما رواه البيهقي عن الحارث عن علي رضي الله عنه قال الجهر في صلاة العيدين
من السنة ، والخروج في العيدين إلى الجبابة من السنة .

(وفي التطوع بالنهار يخافت) أى يخفى حتماً حتى يكره الجهر للأثر المذكور
(وبالليل يتخير اعتباراً بالفرض في حق المنفرد) أى وفي التطوع بالليل يتخير المتطوع
بين الجهر والإخفاء ، ولكن الجهر أفضل ، كذا في المبسوط . قلت المنفرد كذلك أعنى
التخير مع أفضلية الجهر فكذا ما هنا .

(وهذا) أى اعتبار التطوع بالليل بفرض المنفرد (لأنه) أى لان التطوع
(مكمل له) أى للفرض . وروي أن العبد أول ما يحاسب عن الصلاة فإن كان
ترك منها شيئاً يقال انظروا إلى عبدي هل تجدون له نافلة فإن وجدت كملت الفرائض
منها وأدخل الجنة .

(فيكون تبعاً له) أى إذا كان التطوع مكملًا للفرض فيكون التطوع تبعاً للفرض ،
والتبعية تستدعي أن يكون الحكم في التابع كالحكم في المتبوع فيما يصلح تبعاً له ، كالجندي
يصير مقيماً في المغازة لإقامة إمامه في المصر ، وإنما قيدنا بقولنا فيما يصلح تبعاً له احترازاً
عن حكم الجواز والفساد ، فإنه إذا صلى الأربع قبل الظهر ثم شرع في الظهر وأفسدها لا
يرى ذلك إلى فساد السنة قبلها ، وإن كانت شرعيتها لتكميل الفرض أيضاً لما كان لكل
واحدة منها تحريمية مبتدأة غير مبنية أحدهما على الأخرى . وقولنا غير مبنية احترازاً
عن صلاة المقتدي حيث تفسد بفساد صلاة الإمام وإن كانت لصلاة كل واحد منهما
تحريمية مبتدأة .

(ومن فاتته العشاء) هذا إلى قوله ومن قرأ في العشاء ليس في بعض النسخ ، والصواب
ذكرها لما أن ذلك من أصل مسائل الجامع الصغير حيث قال فخر الإسلام في جامعته هذه
مسألة الكتاب والمصنف التزم ذكر مسائل قوله - ومن فاتته العشاء - أي صلاة العشاء

فصلها بعد طلوع الشمس إن أم فيها جهر كما فعل رسول الله ﷺ حين قضى الفجر غداة ليلة التعريس بجماعة وإن كان وحده

(فصلها بعد طلوع الشمس إن أم فيها جهر) أي بالقراءة وبه قال أبو ثور وأحمد وابن المنذر .

(كما فعل رسول الله ﷺ حين قضى الفجر غداة ليلة التعريس بجماعة) أي كما جهر رسول الله ﷺ بالقراءة حين صلى صلاة الفجر قضى غداة ليلة التعريس بجماعة كما في حديث أبي قتادة ، فإنه ﷺ قضى الفجر بعد طلوع الشمس فيه وما أيقظهم إلا بجرها ، ثم أذن بلال بالصلاة فصلى رسول الله ﷺ ركعتين ثم صلى الغداة ، فصنع كما صنع كل يوم ، رواه مسلم وأحمد وفيه دليل على الجهر في قضاء الفوائت .

وروى محمد بن الحسن في كتاب الآثار أخبرنا أبو جعفر عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال عرس رسول الله ﷺ فقال من يحرسنا الليلة فقال رجل من الأنصار شاب أنا يا رسول الله أحرسكم فحرسهم حتى إذا كان الصبح غلبته عيناه فما استيقظوا إلا بجر الشمس فقام رسول الله ﷺ فتوضأ وتوضأ أصحابه وأمر المؤذن فأذن وصلى ركعتين ، ثم أقيمت الصلاة ، فصلى الفجر بأصحابه وجهر فيها بالقراءة كما كان يصلي بها في وقتها .

وروى مالك في الموطأ عن يزيد بن أسلم قال عرس رسول الله ﷺ ليلة بطريق مكة ، فذكر الحديث في نومهم وقيامهم وصلاتهم ، ثم قال عليه الصلاة والسلام يا أيها الناس إن الله قبض أرواحنا ولو شاء ما ردها ، فإذا رقد أحدكم عن الصلاة أو نسيها ثم فرغ إليها فليصلها في وقتها . هذا والذي رواه محمد بن الحسن مرسلان ، ففي رواية محمد التصريح بالجهر ، وفي رواية مالك يمكن حمله على الجهر ، ويمكن على استيفاء الأركان .

قوله - التعريس - نزول المسافر آخر الليل نزلة للنوم والاستراحة ، يقال منه عرس عرس يعرس تعريساً ، ويقال فيه أعرس والعرس موضع التعريس وبه سمى معرس ذي الحليفة عرس به النبي ﷺ وصلى فيه الصبح ثم رحل .

(وإن كان وحده) أي وإن كان الذي فاتته صلاة العشاء وصلى بعد طلوع الشمس

خافت حتماً ولا يتخير هو الصحيح لأن الجهر يختص اما بالجماعة حتماً
أو بالوقت في حق المنفرد على وجه التخيير ، ولم يوجد أحدهما

وحده (خافت) أي أخفى بالقراءة (حتماً) أي على وجه الحتم ، أي الوجوب ، والحتم مصدر حتمت عليه الشيء أي أوجبه (ولا يتخير) أي بين الجهر والخافت ،
(هو الصحيح) أي الإخفاء هو الصحيح ، واحترز به عما ذكر فخر الإسلام في شرح الجامع الصغير ان الخافتة ليست بجتم ، بل له أن يجهر إن شاء ، والجهر أفضل ، وكذا ذكره شمس الأئمة السرخسي والتمرقاشي والمحبوبي وقاضي خان في شروحه للجامع الصغير ، وقال قاضي خان لو صلى وحده خافت لأن الجهر سنة الجماعة والاداء في الوقت ، ولا يجهر بعد خروج الوقت . وقال بعضهم يتخير بينهما والجهر أفضل كما في الوقت وهو الصحيح لأن القضاء يكون على وفق الاداء في الأداء المنفرد يتخير والجهر أفضل فكذا في القضاء ، وقال الشافعي لو فاتته صلاة الليل وأراد قضاءها بالنهار أو على العكس يعتبر وقت القضاء وهو ظاهر مذهبه ، فإن قضى بالنهار يسر وإن قضى بالليل يجهر . وقال بعض أصحابه يعتبر وقت الفوات ، فإن كان في صلاة الليل جهر فيها وإن كان في صلاة النهار أمر فيها كذا في تتمهم .

(لأن الجهر يختص إما بالجماعة حتماً) أي لأن الجهر بالقراءة مخصوص اما في الصلاة بالجماعة على سبيل الحتم أي الوجوب (أو بالوقت) أي وإما أن يختص بوقت الصلاة (في حق المنفرد وعلى وجه التخيير) بين الجهر والإخفاء (ولم يوجد أحدهما) أي أحد المذكورين وهما أي الجماعة والوقت في حق المنفرد وحاصله ان سبب الجهر إما الجماعة وذلك حتم ، وإما الوقت وذلك فيه خيار للمنفرد بين الأمرين الجهر والخافتة ، والمنفرد والقاضي لا يوجد في حقه لا الجماعة ولا الوقت فلا يجهر .

وقال الاترازي قول صاحب الهداية ممنوع عندي بأن يقال لا نسلم أن الجهر ينفي مانعاً ما قال من السبب ، لأن الحكم جاز أن يكون معلولاً بعلة شتى ، وكيف يقال مثل هذا والقضاء يحكي للفائت والمنفرد كان سئل من الجهر حال الاداء فكذا حال القضاء ألا ترى أنه يؤذن ويقم في القضاء فكما في الاداء ، قلت أخذ الأكل كلام الاترازي هذا

ومن قرأ في العشاء في الأوليين السورة ولم يقرأ بفاتحة الكتاب لم يعد
في الآخرين ، وإن قرأ الفاتحة ولم يزد عليها قرأ في الآخرين الفاتحة
والسورة وجهر ،

ثم أجاب عنه بمبارة غير عبارته ، فقال بعد ذكر تعليل المصنف ويمنع بأن السبب
ليس بمنحصر في ذلك لم لا يجوز أن يكون موافقة القضاء الاداء سبباً للجواز أيضاً في
حق المنفرد .

ويمكن أن يحاب عنه بأن ما ذكره المصنف من سبب الجهر ثابت بالإجماع ولا نص يدل
عليها فجعلها سبباً يكون إثبات سبب بالرأي ابتداء وهو يتزع إلى الشك في وضع الشرع
وهذا باطل ، ولعل هذا حمل المصنف على الحكم بكونه حتماً وهو الصحيح فيكون معنى
قوله هو الصحيح يعني الصحيح دراية لا رواية ، فإن أكثر الروايات على الجواز .

قلت في دعوى الإجماع في الأول نظر لا يخفى ، وفي بقية من الثاني كذلك ، فإن
عند الشافعي الاعتبار لوقت القضاء ، وعند الحلواني الاعتبار لوقت الاداء . وقال
بعضهم القول بأن الجهر سنة الوقت مردود بفعل النبي ﷺ وقوله فإن أكثر الروايات
على الجواز يدل على وجود الرواية على الجواز ، فكيف يقول معنى الصحيح دراية لا رواية .

(ومن قرأ في العشاء في الأوليين السورة ولم يقرأ فاتحة الكتاب لم يعد في الآخرين)
أي لم يعد قراءة الفاتحة في الركنين الآخرين . وفي الذخيرة يعني قوله - لم يعد - أي لم
يقض . وقال عيسى بن ابان ينبغي أن يكون الجواب على العكس لأن قراءة الفاتحة واجبة
فيقضي ، وقراءة السورة سنة فلا تقضى إلا تبعاً ، فالواجب أولى بالقضاء . وعن الحسن
أنه روى عن أبي أنه يقضيها ، أما الفاتحة فكما قال عيسى رحمه الله ، وأما السورة فلأنها
مرتبة على الفاتحة على وفق السنة وهي واجبة أيضاً بدليل وجوب سجود السهو بتركها .

(وإن قرأ الفاتحة ولم يزد عليها) أي على الفاتحة يعني لم يقرأ السورة (قرأ في الآخرين
الفاتحة والسورة وجهر) يعني بالفاتحة والسورة في ظاهر الرواية . وروى ابن سماعة عن
أبي حنيفة وأبي يوسف أنه جهر بالسورة خاصة لأنه في الفاتحة مؤد فراعى صفة ادائها ،

وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال أبو يوسف «رح» لا يقضي واحدة منهما لأن الواجب إذا فات عن وقته لا يقضي إلا بدليل ، ولهما وهو الفرق بين الوجهين ان قراءة الفاتحة شرعت على وجه يترتب عليها السورة

وفي السورة قاض فيجهر بالسورة كما يحجر في الاداء ولا يكون جمعاً بين الجهر والخافتة في ركعة واحدة صورة وحقيقة ، وذلك غير مشروع ، ووجه ظاهر الرواية وهو الجهر بها ان قراءة السورة واجبة ، وقراءة الفاتحة في الشفع الثاني غير واجبة ، فكان مراعاة صفة الواجب أولى ، فإذا جهر بالسورة يحجر بالفاتحة كيف يختلف صورة القراءة في قيام واحد ، كذا في الجامع الصغير لقاضي خان ، وذكر شيخ الإسلام في المبسوط ان الظاهر من الجواب الجهر بالسورة والخافتة بالفاتحة ، لأن السورة قضاء وقد قامت بصفة الجهر فيقضي كذلك ، والفاتحة اداء وقد شرع اداؤها على سبيل الخافتة وكذلك ذكره الإمام الترمذاني فقال وهو الصحيح ما ذكره البلخي وهو جهر السورة دون الفاتحة ، فكان ما ذكره المصنف من الجهر بها جميعاً مخالفاً لرواية هذين الكتائب ورواية فخر الإسلام أيضاً ، وموافقاً لما ذكره الإمام قاضي خان ومبسوط شمس الأئمة .

(وهذا) أي قضاء السورة دون قضاء الفاتحة (عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ، وقال أبو يوسف «رح» لا يقضي واحدة منها) أي من الفاتحة والسورة (لأن الواجب إذا فات عن وقته لا يقضى إلا بدليل) وها هنا لم يوجد الدليل ، لأن من شرط الدليل أن يكون له مثل حتى يصرف ما له إلى ما عليه ، والسورة غير مشروعة في الآخرين حتى يصرف إلى ما عليه ، ألا ترى أن الصلاة إذا فاتت عن أيام التشريق يقضيها في غير أيام التشريق بلا تكبير ، لأنه تكبير له في سائر الأيام .

(ولهما) أي لأبي حنيفة ومحمد «رح» (وهو الفرق بين الوجهين) أحد الوجهين هو قراءة السورة في أول المشاء دون الفاتحة ، والوجه الاخير هو قراءة الفاتحة وحدها في الاولين .

(ان قراءة الفاتحة شرعت على وجه يترتب عليها السورة) يعني شرعت قراءة الفاتحة

فلو قضاها في الآخرين تترتب الفاتحة على السورة ، وهذا خلاف
الموضوع بخلاف ما إذا ترك السورة ، لأنه أمكن قضاؤها على الوجه
المشروع ، ثم ذكرها هنا ما يدل على الوجوب وفي الأصل
بلفظ الاستحباب لأنها

في الركعتين الاولين على وجه يترتب على قراءتها قراءة السورة ، ألا ترى أنه إذا نسي
الفاتحة فذكرها قبل الركوع أو فيه يقرأها ويميد السورة .

(فلو قضاها ؛ أي الفاتحة) في الآخرين تترتب الفاتحة على السورة) يعني تقع
الفاتحة عقيب السورة (وهذا) أي ترتب الفاتحة على السورة (خلاف الموضوع) لأن
الموضوع ترتب السورة على الفاتحة قال الاكمل ونوقض بترتب الفاتحة التي في الشفع
الثاني أي آخره .

قلت هذا أخذ من السفناقي ملخص بيان النقض في منع قوله خلاف الموضوع هو ان
ترتيب الفاتحة في الشفع الثاني على السورة في الركعة الثانية من الشفع الاول مشروع ،
وملخص الجواب أن الذي ذكرتم على وجه الدعاء ، وليس الكلام فيه إنما الكلام في
قراءة الفاتحة على وجه قراءة القرآن .

(بخلاف ما إذا ترك السورة) في الاولين ، فإنه يقرأ في الآخرين الفاتحة والسورة
أيضاً (لأنه أمكن قضاؤها) أي قضاء السورة في الآخرين (على الوجه المشروع) وهو
أن ترتب السورة على الفاتحة وانضمامها إليها .

(ثم ذكر) أي ذكر محمد رحمه الله (ها هنا) أي في الجامع الصغير (ما يدل على
الوجوب) وهو قوله قرأ في الآخرين الفاتحة والسورة .

فان قلت كيف يدل هذا على الوجوب . قلت لانه ذكر بلفظ الخبر والاخبار في
الوجوب دليل الامر على ما عرف ، فدل على أن قضاء السورة في الشفع الثاني واجب .

(وفي الاصل بلفظ الاستحباب) أي وذكر في المبسوط ، وهو قوله أحب إلي أن
يقضي السورة في الآخرين (لأنها) أي لان السورة ، وهذا بيان وجه الاستحباب ، وهو

إن كانت مؤخرة فغير موصولة بالفاتحة فلم يمكن مراعاة موضوعها من كل وجه ، ويحجر بهما هو الصحيح ، لأن الجمع بين الجهر والخافتة في ركعة واحدة شنيع ، وتغير النقل وهو الفاتحة أولى ثم الخافتة أن يسمع نفسه

أن السورة (إذا كانت مؤخرة) عن الفاتحة (فغير موصولة بالفاتحة) الأولى لوقوع الفصل بالفاتحة الثانية أى فهي غير موصولة بالفاتحة ، لأن السورة في الثانية والفاتحة في الأولى .

(فلم يمكن مراعاتها ^(١)) أى مراعاة السورة (من كل وجه) في القضاء ولم يذكر الوجه الآخر وهو أن تكون متقدمة على الفاتحة لبعده ، لأنه يفضي إلى أمر غير مشروع . آخر وهو تقديم السورة على الفاتحة ، وإن ذهب إليه بعضهم .

(ويحجر بها) أى بالفاتحة والسورة إذا قضى السورة في الشفع الثاني (هو الصحيح) احتراز به عما روى ابن سماعة عن أبي حنيفة وأبي يوسف « رح » أنه يحجر بالسورة لا الفاتحة ، وقد مر الكلام فيه مستقصى (لأن الجمع بين الجهر والخافتة في ركعة واحدة شنيع) أى غير موجه بحسب الظاهر (وتغير النقل وهو الفاتحة أولى) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقال سلنا ان الجمع بين الامرين شنيع . لكن لا نسلم أن ارتفاع هذا الشنيع ينحصر فيما قلتم لأنه لا يلزم الجمع بينهما فيما قال هشام في روايته عن محمد أنه لا يحجر أصلاً .

وتقرير الجواب أن فيما قال هشام تغيير صفة الواجب إلى صفة النفل ، وفيما قلتم تغيير صفة النفل إلى الواجب وتغيير صفة النفل أحق ، فكان هذا التفسير أولى من ذلك التفسير .

(ثم الخافتة أن يسمع نفسه) أشار بهذا إلى بيان الاختلاف . في حد الخافتة والجهر فقال حد الخافتة أن يسمع القارئ نفسه لأن ما دون ذلك جمجمة وليس بقراءة .

(١) موضوعها - هامش .

والجهر أن يسمع غيره وهذا عند الفقيه أبي جعفر الهندواني «رح»
لأن مجرد حركة اللسان لا يسمى قراءة بدون الصوت . وقال
الكرخي «رح» أدنى الجهر أن يسمع نفسه ، وأدنى المخافتة تصحيح
الحروف ، لأن القراءة فعل اللسان دون الصماخ ،

(والجهر أن يسمع غيره) سواء كان ذلك الغير في الصلاة يجنبه أو خارج الصلاة (وهذا)
أي الذي ذكرنا من حد المخافتة والجهر (عند الفقيه أبي جعفر الهندواني رحمه الله) أي
عند الإمام أبي جعفر ونسبته إلى هندوان بكسر الهاء قلعة ببلخ .

(لأن مجرد حركة اللسان لا تسمى قراءة بدون الصوت) الواصل إلى أذنه فهو كاتري
جعل كل واحد من المخافتة والجهر من الكيفيات المسموعة . وقال الأكمل قال الهندواني
يجرد حركة اللسان لا يسمى بدون الصوت قراءة ، يعني لا لغة ولا عرفاً وفيه نظر ، فإن
من رأى المصلي الأطروش يحرك شفثيه يخبر عنه أنه يقرأ ، وإن لم يسمع منه شيء .

قلت في نظره نظر لأن الهندواني ما قيد قوله باللغة ولا بالعرف كليهما لأنه ليس المراد
من القراءة إفادة المخاطب . والأطروش قارئ . وإن لم يفهم المخاطب قراءته ، ويقول
الهندواني قال الفضل والشافعي ، وشرط بشر المريسي وأحمد «رح» خروج الصوت من
الفم وإن لم يصل إلى أذنه ، ولكن بشرط أن يكون مسموعاً في الجملة حتى لو أدنى
أحدهما عنه إلى فيه يسمع .

(وقال الكرخي أدنى الجهر أن يسمع نفسه ، وأدنى المخافتة تصحيح الحروف)
وبه قال أبو بكر البلخي المعروف بالأعشى ، وهو قول مالك أيضاً ، واكتفوا بتصحيح
الحروف . وفي الذخيرة ولا بد من تحريك اللسان وتصحيح الحروف حتى قال الكرخي
لا يجوز بلا تحريك اللسان . قالوا وقول الكرخي أقيس وأصح .

(لأن القراءة فعل اللسان دون الصماخ) بكسر الصاد وتخفيف الميم وهو خرق الأذن ،
ويقال الأذن نفسها . قال الجوهري والسين نفسه فالكرخي كما ترى جعل المخافتة من
الكيفيات المبصرة والجهر من الكيفيات المسموعة . قال الأكمل واعترض عليه بأن

وفي لفظ الكتاب أشار إلى هذا وعلى هذا الأصل كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعناق والاستثناء

الكتابة يوجد بها تصحيح الحروف ولا تسمى قراءة لعدم الصوت ، وهذا فاسد لأنه لم يجعل تصحيح الحروف مطلقاً قراءة ، بل تصحيح الحروف باللسان قراءة ، ألا ترى إلى قوله - لأن القراءة فعل اللسان - قلت المراد من فعل اللسان تحريكه كما ذكرنا .

(وفي لفظ الكتاب) أي وفي لفظ مختصر القدوري ، وقيل المراد منه المبسوط ، وقيل الجامع الصغير والأول أظهر (إشارة إلى هذا) أي قول الكرخي حيث قال في مختصر القدوري وإن كان مفرداً فهو غير ، إن شاء جهر وأسمع نفسه ، وإن شاء خافت . وجه الإشارة إليه أنه جعل أدنى المخافته ما دون إسراع النفس كما ترى فعلم أن تصحيح الحروف كاف .

وثمره الخلاف تظهر فيما إذا صحح الحروف ولم يسمع نفسه هل تجوز صلاته أم لا . فعند الكرخي يجوز وعند الهندواني لا . وأما عبارة محمد في الأصل إن شاء قرأ في نفسه وإن شاء جهر وأسمع نفسه ، وهذا يدل على أن القراءة في نفسه غير إسراع نفسه لوجهين . أحدهما أنه جعل سماع نفسه جهرأ والقراءة في نفسه مخافتة ، والجهر ليس قسماً من المخافته فلا يمكن حل الأول على كلا الجملتين ، أو نقول جعل إسراع نفسه قسماً للقراءة في نفسه ، وقسم الشيء لا يكون قسماً له .

الثاني لو كان إسراع نفسه داخلاً في القراءة في نفسه لكان مستفاداً من قوله إن شاء قرأ في نفسه فيكون قوله - وإن شاء أسمع نفسه - تكراراً خالياً عن الفائدة ، والعرف غير معتبر في هذا الباب لأنه أمر بينه وبين ربه . وقال الحلواني الأصح أنه يجوز ما لم يسمع نفسه ويسمع من يقربه . وفي المرغيناني قال أبو جعفر إسراع نفسه لا بد منه .

(وعلى هذا الأصل) أي وعلى هذا الاختلاف المذكور (كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق) بأن قال لامراته أنت طالق ولم يسمع نفسه يقع الطلاق عند الكرخي خلافاً للهندواني (والعناق) بأن قال لعبده أنت حر ولم يسمع نفسه يعتق عند الكرخي خلافاً للهندواني (والاستثناء) بأن قال لامراته أنت طالق إن شاء الله ، أو قال لعبده أنت حر إن شاء

وغير ذلك ، وأدنى ما يحزىء من القراءة في الصلاة آية عند أبي حنيفة
« رح » . وقالوا ثلاث آيات قصار أو آية طويلة ، لأنه لا يسمى قارئاً
بدونه فأشبهه قراءة ما دون الآية . وله قوله تعالى ﴿ فاقراءوا ما تيسر من
القرآن ﴾ ٢٠ المزمّل ، من غير فصل .

الله وخافت إن شاء الله ولم يسمع نفسه لا يقع الطلاق ولا العتاق عند الكرخي ، وعند
الهندواني يقمان في الحال . وكذلك الخلاف في الشرط .

(وغير ذلك) مثل الإيلاء واليمين والتكبير وإحرام الحج والتسمية ووجوب سجدة
التلاوة ونحو ذلك مما يتعلق بالنطق ، وإن تكلم في صلاته ولم يصحح الحروف لا يفسد وإن
صحح الحروف لا يفسد وعلى قول محمد بن الفضل لا يفسد ، والبيع على الخلاف المذكور .
وقيل الصحيح في البيع أن يسمع المشتري . وفي النصاب ينكر الفضلي عن الإمام يسمع
قراءة رجل أو رجلان في صلاه المخافتة ، قال لا يكون جهراً والجهر أن يسمع الكل .
(وأدنى ما يحزىء من القراءة في الصلاة آية) أي قراءة آية سواء كانت طويلة أو قصيرة
(عند أبي حنيفة) رضي الله عنه وهو رواية عن أحمد « رح » ذكرها في المغني .

(وقالوا بثلاث آيات قصار أو آية طويلة) أي وقال أبو يوسف ومحمد أدنى ما يحوز
من القراءة في الصلاة قراءة ثلاث آيات قصار أو آية طويلة وهو رواية عن أبي حنيفة
(لأنه لا يسمى قارئاً بدونه فأشبهه قراءة ما دون الآية) أي لأن المصلي لا يسمى قارئاً
عرفاً بدون المذكور من ثلاث آيات أو آية طويلة لأنه مأمور بالقراءة المطلقة ، والمطلق
ينصرف إلى المتعارف ، وقارئ الآية القصيرة لا يسمى قارئاً عرفاً فلا يحوز الصلاة بذلك
القدر كما لا تجوز إذا قرأ ما دون الآية .

(وله) أي ولأبي حنيفة (قوله تعالى ﴿ فاقراءوا ما تيسر من القرآن ﴾ من غير فصل)
بيانه أن الله تعالى أمرنا بالقراءة مطلقاً وباطلاقه يتناول ما يطلق عليه اسم القراءة مقصودة
لا يشعر بها قصد الخطاب لأحد ولا جوابه ولا قصد التلقين من غيره ، وفي رواية عند آية
واحدة لأن ما دونها يوجد في كلام الناس فلا يطلق عليه اسم القرآن ، وهذه الرواية هي

إلا أن ما دون الآية خارج ،

الذكورة في المتن ، والحاصل أن في ذلك عن أبي حنيفة ثلاث روايات ، الأولى رواية الأصل كقول صاحبين . والثانية رواية القدوري وهو ما يتناول اسم القراءة ، قال القدوري هو الصحيح وهو قول ابن عباس فإنه قال اقرأ ما معك من القرآن فليس شيء من القرآن بقليل . والثالثة ما قاله في التنابيع وهو قراءة أية أي آية كانت قصيرة أو طويلة ، ولو كانت الآية قصيرة كلمة واحدة مثل مدهامتان أو حرفاً واحداً مثل قاف أو صاد أو نون ، فإن كل واحد منها آية عند بعض القراء .

اختلف المشايخ فيه ، قال المرغيناني الأصح أنه لا يحزته ، وقال الحلواني لأنه يسمى عاداً لا قارئاً . وفي نوادر المغني عن أبي يوسف إذا كان الرجل لا يحسن إلا قوله الحمد لله رب العالمين يقرؤها مرة واحدة في كل ركعة ولا يكررها تجوز صلاته وهو قول أبي حنيفة « رح » . وفي فتاوى المرغيناني لو قرأ أية الكرسي أو المداينة بدون الفاتحة الصحيح عند أبي حنيفة « رح » أنه لا يحزته ، فإن ذلك عند القاضي عماد الدين ، وعامة المشايخ على جوازها .

ولو قرأ أية الكرسي أو المداينة في ركعتين اختلف المشايخ فيه على قول أبي حنيفة . قيل لا يحزته لأنه لم يقرأ في كل ركعة أية تامة . وقيل يجوز لأن بعضها يزيد على ثلاث آيات قصار . ولو قرأ نصف أية مرتين أو كلمة واحدة من أية مراراً حتى بلغ قدر أية تامة لا يجوز . وفي فتاوى النسفي قراءة ثلاث آيات قصار أو أية طويلة واحدة بالإجماع . وقد ثبت رجوع أبي حنيفة « رح » عن أية . وفي البدرية هذا أحد الجواز ، أما الكراهية ثابتة ما لم يقرأ الفاتحة مع ثلاث آيات . وفي شرح الطحاوي قراءة الفاتحة وحدها ومعها أية أو آيتان مكروه . وفي المبسوط تكرار أية طويلة بمنزلة ثلاث آيات في حق إقامة السنة .

(إلا أن ما دون الآية خارج) هذا جواب سؤال مقدر وهو أن يقال لو كان المراد من قوله ما تيسر من القرآن مطلقة من غير فصل لجاز ما دون الآية كما جاز بالآية لأن إطلاق ما دون الآية خارج عن الإطلاق لأن المطلق ينصرف إلى الكامل والكامل من

والآية ليست في معناه ، وفي السفر يقرأ بفاتحة الكتاب وأي سورة شاء ، لما روي أن النبي عليه السلام قرأ في صلاة الفجر في سفره بالمعوذتين ولأن للسفر أثراً في إسقاط شطر الصلاة فلأن يؤثر في تخفيف القراءة أولى

القراءة ما هو قرآن حقيقة وحكماً ، وما دون الآية وإن كان قرآن حقيقة فليس بقرآن حكماً ألا ترى أنه يحوز قراءته للجنب والحائض ، نص بذلك في العيون ، والمختلف فلا ينصرف المطلق إليه .

(والآية ليست في معناه) أي في معنى ما دون الآية ، فإذا كان كذلك لم يحز قياسها (وفي السفر يقرأ بفاتحة الكتاب وأي سورة شاء) قدم حكم القراءة في السفر مع أنه من العوارض وهو أليق بالتأخير . لأنه مظنة قلة القراءة فكانت له مناسبة للحكم التي قبله وهو قراءة الآية الواحدة أو لأن أحكام قراءة الحضر كثيرة فأراد أن يدخلها فيها بعد الفراغ من القليل .

(لما روي أن النبي ﷺ قرأ في صلاة الفجر في سفره بالمعوذتين) هذا الحديث رواه أبو داود في سننه في فضائل القرآن والنسائي في الاستعاذة من حديث القاسم مولى معاوية عن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال كنت أقود لرسول الله ﷺ ناقته في السفر فقال لي يا عقبة لأعلمك خير سورتين قرأنا فملحن قل أعوذ برب الفلق ، وقل أعوذ برب الناس قال فلما نزل لصلاة الصبح صلى بها صلاة الصبح للناس . . الحديث والقاسم هو عبد الرحمن القرشي إلا مولى مولاہم النسائي وثقه ابن معين وتكلم فيه غير واحد قاله المنذري ، ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه .

(ولأن للسفر أثراً في إسقاط شطر الصلاة فلأن يؤثر في تخفيف القراءة أولى) السفر مظنة التخفيف فأدير الحكم عليه وخففت القراءة ، وإن كان المسافر أمياً لأن للسفر أثراً في إسقاط الركتين من الرباعيات للتخفيف وتأثيره في تخفيف القراءة التي هي جزء من الصلاة أظهر وأدعى إلى التخفيف . قال الأكمل فإن قيل هذا التعليل مخالف لما ذكر في طرق أبي حنيفة في مسألة الأرواث في باب الانجاس حيث استدلل ما هنا بجود التخفيف فانياً وما ذاك هنا أجيب بالفرق بين الموضعين بأن العمل بتخفيف القراءة عملاً بالدلالة ، لأن

وهذا إذا كان على عجلة من السير وإذا كان في أمانة وقرار يقرأ في الفجر
نحو سورة البروج وانشقت لأنه يمكنه مراعاة السنة مع التخفيف

كل شيء ظهر تأثيره في الأصل كان ظهور تأثيره في الوصف أولى لكونه تابعاً للأصل
بخلاف الأدوات فإن الضرورة عملت في وصف التخفيف مدة وكفت مؤنتها بها فلا
تعمل ثانية .

قلت هذا ذكره العتابي وله جواب آخر ، وهو أن الحكم يدور مع العلة لا مع الجملة ،
ألا ترى أنه يباح الفطر في السفر مع الأمن والقرار لوجود العلة وقيل في تعليل المصنف
نظر لأن السفر ما أثر في إسقاطه على مذهبن بل صلاة السفر من الأصل وجبت ركعتين
لحديث عائشة رضي الله عنها أن الصلاة فرضت ركعتين فأقرت في السفر وزيدت في
الحضر رواء مسلم . قلت زيادته في الحضر أمر تعبدى وتركه على السفر في ركعتين
لأجل التخفيف ، وإن كان في الأصل شرع ركعتين قال الأمر في ذلك مع كل وجه
إلى التخفيف .

(وهذا) يعني ما ذكرنا من قوله - وفي السفر يقرأ بفاتحة الكتاب وأي سورة شاء -
(إذا كان) أي المسافر الذي يصلي (على عجلة من السير) أي على استعجال في سيره
لوصول المنزل أو كان وراءه عدو أو سبغ يخافه فيستعجل للحقوق يجمعته .

(وإن كان في أمانة) بفتح الميم أي أمن ومنه قوله تعالى ﴿ أمانة نعتاً ﴾ ١٥٤ آل
عمران ، والأمانة أيضاً الذي يشق بكل أحد ، وكذلك الأمانة بضم الهمة (وقرار)
وفي مكان يقرأ (في الفجر سورة البروج وانشقت) يعني ﴿ والسما ذات البروج ﴾
وهي ثنتان وعشرون آية وسورة ﴿ إذا السماء انشقت ﴾ وهي خمس وعشرون آية .

(لأنه يمكنه مراعات السنة مع التخفيف) مراعاة السنة هي أنه عليه السلام قرأ في
الحضر بمثل سورة ﴿ البروج ﴾ و ﴿ انشقت ﴾ في صلاة الفجر ، فإذا كان المسافر في
أمن يقرأ بمثل هذه السورة في صلاة الفجر فيكون مراعيًا للسنة مع حصول التخفيف
المطلوب في السفر الذي هو عين المشقة .

وَيَقْرَأُ فِي الْحَضَرِ فِي الْفَجْرِ الرَّكْعَتَيْنِ بِأَرْبَعِينَ آيَةً أَوْ خَمْسِينَ آيَةً سِوَى فَاتِحَةِ الْكِتَابِ ، وَيُرْوَى مِنْ أَرْبَعِينَ إِلَى سِتِينَ ، وَمِنْ سِتِينَ إِلَى مِائَةٍ وَبِكُلِّ ذَلِكَ وَرَدَ الْآثَرُ

(وَيَقْرَأُ فِي الْحَضَرِ فِي الْفَجْرِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ بِأَرْبَعِينَ آيَةً أَوْ خَمْسِينَ آيَةً سِوَى فَاتِحَةِ
الْكِتَابِ) فِي الْعِبَارَةِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْأَرْبَعِينَ آيَةً أَوِ الْخَمْسِينَ تَكُونُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ لَا فِي
رُكْعَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَيَكُونُ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ مِنَ الْفَجْرِ عَشْرُونَ آيَةً فِي رِوَايَةِ الْأَرْبَعِينَ وَخَمْسَةَ
وَعِشْرِينَ آيَةً فِي رِوَايَةِ الْخَمْسِينَ .

فَإِنْ قُلْتُ هَذَا خِلَافَ الْآثَرِ فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِي الْمَبْسُوطِ عَنْ مَسْرُوقِ الْعَجَلِيِّ قَالَ بَلَغَتْ (١)
سُورَةُ « ق » ، ﴿ وَاقْتَرَبْتُ ﴾ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِكثَرَةِ قِرَائَتِهِ إِيَّاهَا فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ ، وَلَا
يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى أَنَّهُ قَرَأَ بَعْضَ سُورَةِ ﴿ ق ﴾ فِي رُكْعَةٍ ، لِأَنَّ الْمُسْتَحَبَّ قِرَاءَةُ سُورَةِ ثَامَةِ فِي
رُكْعَةٍ وَقَدْ أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِلَا أَرْضَى اللَّهُ عَنْهُ . قُلْتُ يَحْتَمِلُ عَلَى مَا رَوَاهُ الْعَجَلِيُّ عَلَى مَا
فِي الْكِتَابِ مِنْ سِتِينَ إِلَى مِائَةٍ فَإِنَّهُ ﷺ لَمَّا قَرَأَ سُورَةَ ﴿ ق ﴾ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى وَهِيَ أَرْبَعٌ
وَخَمْسُونَ آيَةً كَانَ يَقْرَأُ فِي الثَّانِيَةِ مَا يَمَادِلُهَا أَوْ يَقَارِبُهَا ، فَكَانَ مُجْمِعًا يَقْرُبُ إِلَى مِائَةٍ
وَلِهَذَا فَسَّرَ فِي الْمَبْسُوطِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَقَالَ أَنَّهُ ﷺ يَقْرَأُ سُورَةَ ﴿ ق ﴾ أَوْ ﴿ وَاقْتَرَبْتُ ﴾
فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى . وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْاِخْتِلَافَ الْوَاقِعَ فِي هَذَا الْبَابِ لِاِخْتِلَافِ الْأَخْبَارِ وَالْآثَرِ
عَلَى مَا يَحْيِيهِ عَنْ قَرِيبٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

(وَيُرْوَى مِنْ أَرْبَعِينَ إِلَى سِتِينَ) أَرَادَ بِهَذَا أَنَّهُ رَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ
فِي الْحَضَرِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ مِنْ أَرْبَعِينَ آيَةً إِلَى سِتِينَ . (وَمِنْ سِتِينَ إِلَى مِائَةٍ) أَيِ وَيُرْوَى عَنْ
أَبِي حَنِيفَةَ أَيْضًا رَوَاهَا الْحَسَنُ عَنْهُ أَنَّهُ يَقْرَأُ مِنْ سِتِينَ آيَةً إِلَى مِائَةٍ آيَةً (وَبِكُلِّ ذَلِكَ وَرَدَ
الْأَثَرُ) أَيِ بِكُلِّ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْمَقَادِيرِ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الْفَجْرِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ وَرَدَ الْأَثَرُ ،
أَلَا تَرَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَرَأَ فِي الْفَجْرِ سُورَةَ الْبَقَرَةِ ، فَلَمَّا قَالَ لَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ كَادَتْ الشَّمْسُ تَطْلُعُ يَا خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ فَقَالَ لَوْ طَلَعَتْ لَمْ تَجِدُنَا غَافِلِينَ ، وَعُمَرُ رَضِيَ

(١) حفظت — هامش .

ووجه التوفيق انه يقرأ بالراغبين مائة وبالكسالى أربعين وبالأوساط
ما بين خمسين إلى ستين ، وقيل ينظر إلى طول الليالي وقصرها وإلى
كثرة الأشغال وقتها .

الله عنه قرأ سورة يوسف ، فلما انتهى إلى قوله ﴿ واشكو بثي وحزني إلى الله ﴾ ٨٦
يوسف ، ختفته العبرة فركع ، وروى عن أبي سويد أنه قال خرجنا مع عمر رضي الله
عنه حجاً فصلّى بنا الفجر بد ﴿ ألم تر كيف ﴾ ١ الفيل و بد ﴿ لإيلاف قريش ﴾
١ قريش .

وعن ابن ميمون قال صلى بنا عمر رضي الله عنه الفجر في السفر فقرأ ﴿ قل يا أيها
الكافرون ﴾ ١ الكافرون ، و ﴿ قل هو الله أحد ﴾ ١ الإخلاص ، وعن الأعمش عن إبراهيم
قال كان أصحاب رسول الله ﷺ يقرأون في السفر بالسور القصار .

وعن أبي وائل قال صلى بنا ابن مسعود في السفر الفجر بآخر بني إسرائيل ﴿ الحمد لله
الذي لم يتخذ ولداً ﴾ ١١١ الإسراء ، ثم ركع ذكر ذلك ابن أبي شيبه .

(ووجه التوفيق) أي بين الروايات التي رويت ، وقد ذكر وجه ذلك بثلاثة أوجه
أحدها قوله (أنه) أي الإمام (يقرأ بالراغبين) في سماع طول القراءة والإمام (مائة)
أي مائة آية أو أكثر ، لأن الراغبين هم الزهاد والعباد ، فلا يتنقل عليهم التطويل ، ويجمع
الإمام في هذا بين التغليس والاسفار .

(وبالكسالى) أي ويقرأ بالكسالى ، وهو جمع كسلان (من أربعين إلى خمسين)
أي من أربعين آية إلى خمسين آية ولا يزيد على هذا لأنه يتنقل عليهم لقلة رغبتهم
(وبالأوساط) أي ويقرأ بأوساط الناس وهم لا راغبون ولا كسالى جداً بل بين هؤلاء
وهؤلاء وهو جمع وسط (ما بين خمسين إلى ستين) أي ما بين خمسين آية إلى ستين آية .

(وقيل ينظر إلى طول الليالي وقصرها) وأقصرها ليالي الصيف ويقرأ فيها أربعين
آية . وفي الحزيف خمسين آية أو ستين آية (وإلى كثرة الأشغال وقتها) هو الوجه الثالث
من وجوه التوفيق ، وهو أنه ينظر إلى كثرة اشتغال الناس وقتها ، لأن التطويل عند

قال وفي الظهر مثل ذلك لاستوائهما في سعة الوقت ، وقال في الأصل
أو دونه ، ولأنه وقت الإشتغال فينقص عنه تحرزاً عن الملل .
والعصر والعشاء سواء يقرأ فيهما بأوساط المفصل

الإشتغال الكثيرة يؤدي إلى ترك السنة ، وما هنا وجوه أخرى . الأول : ينظر إلى حال
الإمام في الطول والقصر بحسب القدرة .

الثاني : ينظر إن كان الإمام حسن الصوت يقرأ مائة ، وإن كان خلاف ذلك لا يزيد
على الأربعين .

الثالث : ينظر إلى حال الوقت بحسب الأمن والخوف .

(قال) أي في الجامع (وفي الظهر مثل ذلك) أي يقرأ في صلاة الظهر مثل
ما قرأ في صلاة الفجر ، وقد روي أنه ~~يقرأ~~ كان يقرأ في الظهر ﴿ ألم تنزيل ﴾
السجدة ، وروي أنه كان يقرأ في الفجر ﴿ ألم تنزيل ﴾ فدل على أنه كان يقرأ في ركعتي
الظهر مثل ما يقرأ في الفجر (لاستوائهما في سعة الوقت) أي لاستواء الظهر والعصر
في سعة الوقت .

(وقال في الأصل) أي قال محمد في المبسوط (أو دونه) أي أو يقرأ في الظهر دون
ما يقرأ في الفجر (لأنه) أي لأن الظهر (وقت الإشتغال) بخلاف الفجر (فينقص
عنه) أي عن الفجر (تحرزاً عن الملل) أي احترازاً عن الملالة المفضية إلى
تقليل الجماعة .

(والعصر والعشاء سواء) يعني يتساويان في حكم القراءة (يقرأ فيهما بأوساط المفصل)
وأوساط المفصل من كورت إلى الضحى ، وطوال المفصل من الحجرات إلى ﴿ والسماء ذات
البروج ﴾ والقصار من الضحى إلى آخر القرآن ، كذا في جامع المحبوبي وقاضي خان
إلا أنه ذكر في جامع قاضي خان قيل أول الطوال من قاف قال الخطابي روي هذا في
حديث مرفوع . وحكى القاضي عياض أنه من الجائفة وهو غريب ، وسمي المفصل لكثرة
الفصول فيه وقيل لقلة المنسوخ فيه .

وفي المغرب دون ذلك يقرأ فيها بقصار المفصل ، والاصل فيه كتاب
عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ان اقرأ في
الفجر والظهر بطوال المفصل وفي العصر والعشاء ، وفي المغرب بقصار
المفصل ولأن مبنى المغرب على العجلة والتخفيف أليق بها والعصر
والعشاء يستحب فيها التأخير

(وفي المغرب دون ذلك يقرأ فيها بقصار المفصل والاصل فيه) أي في تقدير القراءة
في الصلاة (كتاب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن اقرأ في
الفجر والظهر بطوال المفصل ، وفي العصر والعشاء بأوساط المفصل ، وفي المغرب بقصار
المفصل) هذا له أصل ، ولكن بغير هذا الوجه فروى عبد الرزاق في مصنفه أخبرنا
سفيان الثوري عن علي بن زيد بن جدعان عن الحسن رضي الله عنه وغيره قال كتب عمر
رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري أن اقرأ في المغرب بقصار المفصل ، وفي العشاء
بأوساط المفصل ، وفي الصبح بطوال المفصل . وروى ابن شاهين ولفظه أن اقرأ في الصبح
بطوال المفصل ، وفي الظهر بأوساط المفصل وفي المغرب بقصار المفصل .

وقال الترمذي في كتابه في آيات القراءة في الصبح ، وروي عن عمر رضي الله عنه
أنه كتب إلى أبي موسى أن اقرأ في المغرب بقصار المفصل ، وأبو موسى الأشعري اسمه
عبد الله بن قيس ، مات سنة اثنين وأربعين ، وهو ابن ثلاث وستين سنة .

(ولأن مبنى المغرب على العجلة والتخفيف أليق بها والعصر والعشاء يستحب فيها
التأخير) أراد بالمعجلة الإستعجال خوفاً من وقوعها إلى اشتباك النجوم ، وروي عن ابن
عمر رضي الله عنه كان رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ و﴿ قل
هو الله أحد ﴾ ورواه ابن ماجة .

فإن قلت في حديث جبير بن مطعم قال سمعت رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب
بالطور ، وعنه ﷺ قرأ في المغرب الأعراف وقسمها في ركعتين ، رواه النسائي .
قلت هذا بحسب الأحوال فكان النبي ﷺ يعلم من أحوال المؤمنين في وقت أنهم يؤثرون

وقد يقعان بالتطويل في وقت غير مستحب فيوقف فيهما بالأوساط
وقال ويظيل الركعة الأولى من الفجر على الثانية إعانة للناس على
إدراك الجماعة

التطويل فيطول وفي وقت غير مستحب قد ذكر المصنف في باب المواقيت ، ويستحب
تأخير العصر ما لم تتغير الشمس في الشتاء والصيف لما فيه من تكثير النوافل لكرامتها
بعده ، وذكر في العشاء أنه يستحب تأخيره إلى ما قبل ثلث الليل .

ثم تعليل المصنف حينئذ بقوله (وقد يقعان بالتطويل في وقت غير مستحب) ماش
ظاهر في العصر وغير ماش في العشاء لأن تأخيره إلى نصف الليل مباح والتعليل
الصحيح فيه أن وقتها وقت النوم فبالتطويل في القراءة يحصل التأخير ، وبالتأخير يحصل
التنكير والتقليل في الجماعة لغلبة النوم عليهم حينئذ (فيوقت فيها) أي في وقت العصر
والعشاء (بالأوساط) أي بأوساط المفصل ، وعن أبي بريدة كان النبي ﷺ
يقرأ في العشاء الآخرة والشمس وضحاها ونحوه ، ورواه النسائي والترمذي
وقال حديث حسن .

وعن جابر بن سمرة أنه ﷺ كان يقرأ في الظهر والعصر ﴿ والسماء ذات البروج ﴾
﴿ والسماء والطارق ﴾ رواه أبو داود والنسائي والترمذي وحسنه .

(وقال) أي محمد في الأصل (ويظيل الركعة الأولى من الفجر على الثانية) وفي
بعض النسخ ويطول وهذا بالاتفاق بين أصحابنا ، وعند الشافعي « رح » يسوي بين
الركعتين في الصلاة كلها ذكر في المذهب وبه قال الأكثر من الشافعية « رح »
واختار النووي قول محمد وفي الروضة والأصح التسوية بينهما وبين الثالثة والرابعة ،
واتفقوا على كراهية إطالة الثانية على الأولى إلا مالكا ، فإنه قال لا بأس بأن يطول
الثانية على الأولى .

(إعانة للناس على إدراك الجماعة) أي لأجل الإعانة للناس على إدراك الجماعة ، لأن
وقت الفجر وقت نوم وغفلة ، فاستحب تطويل الركعة الأولى ليدرك الناس الجماعة .

قال وركتنا الظهر سواء ، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله . وقال محمد « رح » أحب إلي أن يطيل الركعة الأولى على الثانية في الصلوات كلها ، لما روي أن النبي عليه السلام كان يطيل الركعة الأولى على غيرها في الصلوات كلها ، ولهما أن الركعتين استويا في استحقاق القراءة فيستويان في المقدار بخلاف الفجر لأنه وقت نوم وغفلة ،

(قال وركتنا الظهر سواء) أي الركعتان الأوليان من الظهر مستويتان في الإطالة والتقصير ، لأنها استويا في وجوب القراءة ويستويان في مقدارها إذ الترجيح خلاف الأصل بخلاف صلاة الفجر لما ذكرنا ، وقد ذكرنا عن قريب حديث جابر بن سمرة وقراءته عليه السلام في الظهر والمصر ﴿ والسماء ذات البروج ﴾ ﴿ والسماء والطارق ﴾ وهما متقاربتان .

(وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله) يعني استواء ركعتي الظهر وغيره (وقال محمد رحمه الله أحب إلي أن يطول الركعة الأولى على الثانية في الصلوات كلها) وبه قال الثوري وأحمد « رح » (لما روي أن النبي ﷺ كان يطيل الركعة الأولى على الثانية في الصلوات كلها) روى البخاري ومسلم من حديث أبي قتادة ، واللفظ للبخاري أن النبي ﷺ كان يقرأ في الظهر في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورتين ، وفي الركعتين الأخريين بفاتحة الكتاب ويطول في الركعة الأولى ما لا يطيل في الثانية وهكذا في العصر وهكذا في الصبح وزاد أبو داود والعشاء . انه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة .

(ولهما) أي ولأبي حنيفة وأبي يوسف « رح » (ان الركعتين استويا في حق استحقاق القراءة فيستويان في المقدار) يعني ان القراءة كما - فرضت في الأولى فرضت في الثانية ، فثبت استوائهما في استحقاق القراءة فينبغي أن يستويا في حق المقدار أيضاً .

(بخلاف الفجر لأنه وقت نوم وغفلة) هذا جواب عن قياس محمد « رح » حيث قاس سائر الصلوات بالفجر ، فان إطالة الأولى على الثانية مسنونة بالاجماع ، وأما الفجر فانه في وقت نوم وغفلة بخلاف غيرها ، فان للناس فيها على علم وبقظة فلا يقاس على الفجر

والحديث محمول على الإطالة من حيث الثناء والتعوذ والتسمية ولا
معتبر بالزيادة والنقصان بما دون ثلاث آيات لعدم إمكان الاحتراز عنه من غير حرج

لوجود الفارق ، وفي جامع المحبوبي الجمعة والعيد وغيرها في هذا الحكم سواء .
(والحديث محمول على الإطالة من حيث الثناء والتعوذ والبسطة) هذا جواب من جهة
أبي حنيفة وأبي يوسف عن الحديث الذي احتج به محمد وهو ظاهر ، وفيه نظر من
وجهين ، أحدهما أنه احتج لمحمد بالحديث المذكور ، ولم يحتج لأبي حنيفة وأبي يوسف
« رح » إلا بالمعقول ، وكان ينبغي له أن يذكر لها حديثاً ثم يحجب عن حجته ، والثاني
أن المراد من الإطالة هي نفس القراءة والثناء والتعوذ ، والتسمية ليست من
القراءة وهذا هو جواب شاف .

وقد احتج أبو حنيفة وأبو يوسف بما رواه أبو سعيد الخدري أنه عليه السلام كان يقرأ في
الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية ، وفي الآخرين خمس عشرة آية ، وقال نصف
ذلك في العصر وفي الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر خمس عشرة آية ، وفي الآخرين
قدر نصف ذلك رواه مسلم وأحمد « رح » .

(ولا يعتبر بالزيادة والنقصان بما دون ثلاث آيات لعدم إمكان الاحتراز منه من غير
حرج) أى ولا عبرة في زيادة آية أو آيتين في الركعة الأولى على القراءة في الركعة
الثانية ، وكذلك على العكس ، وكذا لا عبرة في نقصان آية أو آيتين عن ذلك ، والحاصل
أن المقدار في الزيادة والنقصان بما دون ثلاثة آيات من غير حرج في اعتبار التساوي على
الحقيقة ، وقد صح أن النبي عليه السلام قرأ في المغرب بالمعوذتين ، والثانية أطول من الأولى
بآية ، وإطالة الركعة الثانية على الأولى بثلاث آيات فصاعداً في الفرائض مكروه بالإجماع
وفي السنن والتوافل لا يكره لأن أمرها أسهل كذا في جامع المحبوبي ، وفي جامع
التمرات شي هكذا إذا كان إماماً ، أما إذا كان منفرداً قرأ ما شاء لأن الإمام أن يراعي
حق القوم ، قال المرغيناني في التطويل يعتبر بالآي إن كان بينها مقاربة بأن كانت الآيات
متقاربة من حيث الطول والقصر معتبراً بالكلمات والحروف ، وقيل ينبغي أن يكون

التقرب بالثلاث والثلاثين . وقال الطحاوي يقرأ في الأولى ثلاثين آية وفي الثانية عشر آيات أو عشرين آية ، وهذا بيان الأولوية .

وفي المجرد قال أبو حنيفة رضي الله عنه المنفرد كالإمام في جميع ما وصفنا من القراءة إلا أنه ليس عليه الجهر ، وقيل يستحب للمنفرد رجلاً كان أو امرأة تطويل القراءة لقول محمد رحمه الله طول القراءة أحب إلي من كثرة الركوع والسجود ، وقوله تعالى ﴿ قوموا لله قانتين ﴾ ٢٣٨ البقرة ، قيل القنوت طول القيام . وفي القنية القراءة المسنونة يستوى فيها الإمام والمنفرد والناس عنها غافلون .

فروع إذا قرأ الفاتحة وسورة معها ثم قرأ في الثانية تلك السورة مع الفاتحة فلا بأس به ، حتى قال الأصحاب لو قرأ ﴿ قل أعوذ برب الناس ﴾ ١ الناس في الأولى ، ثم قام إلى الثانية يقرأها بعينها . وعن أبي الحويرث أنه عليه السلام قرأ في المغرب بأم القرآن وقرأ معها ﴿ إذا زلزلت الأرض ﴾ ثم قام فقرأ بأم القرآن وقرأ ﴿ إذا زلزلت الأرض ﴾ أيضاً رواه أبو داود .

وفي البخاري أن رجلاً كان يقرأ في كل ركعة بقل هو الله أحد فرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأقره عليه . وكره جماعة الجمع بين سورتين غير الفاتحة في ركعة واحدة وعندنا لا يكره ذلك ، وقال الطحاوي وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعله ، وذكر في الحديقة أن أربعة من العلماء ختموا القرآن في ركعة واحدة وهم عثمان بن عفان ، وتميم الداري ، وسعيد بن جبيرة وأبو حنيفة رضي الله عنهم .

وإن جمع بين سورتين في ركعة وبينهما سور أو سورة يكره . وإن قرأ في الركعتين من وسط السورة وآخرها في الأولى ، وفي الثانية وسط سورة وآخر سورة أخرى لا ينبغي أن يفعل (١) ، ولو فعل لا بأس به ، وإن انتقل من آية إلى آية وبينها آيات يكره في ركعة واحدة وفي الركعتين ، إن كان بينهما سورة لا يكره ، وإن كان سور يكره ،

(١) في الأصل - أن الفعل - اه مصححه .

وليس في شيء من الصلوات قراءة سورة بعينها لا
يحوز غيرها لإطلاق ما تلونا ، ويكره أن يوقت بشيء من
القرآن لشيء من الصلوات

وقيل لا يكره إذا كانت للسورة طوية ، وقيل لا يكره على الإطلاق . ويكره أن يقرأ
سورة أو آية في ركعة ثم يقرأ في الثانية ما فوقها ، وعليه جمهور الفقهاء .

قال ابن بطال في شرح البخاري وعن عبد الله أنه سئل عن يقرأ القرآن منكوساً قال
ذلك منكوس القلب ، وفسر بأن يقرأ سورة ثم يقرأ بعدها سورة قبلها في النظم وبه قال
أحمد ، ولم يكره مالك ، وكذا ترديد السورة في ركعة نص مالك لا بأس به وروى ابن
القاسم عنه أنه سئل عن تكرير ﴿ قل هو الله أحد ﴾ فكرهه وقال هذا مما أحدثوه . وفي
الذخيرة ولو قرأ آية في التطوع لا يكره ذلك فقد ثبت عن جماعة من السلف أنهم كانوا
يحيون ليلتهم بآية العذاب أو الرحمة أو الرجاء .

(وليس في شيء من الصلوات قراءة سورة بعينها بحيث لا يحوز غيرها) أي ليس في
صلاة من الصلوات أي صلاة كانت قراءة سورة من القرآن بعينها للمصلي بحيث أنه لا يحوز
غيرها إذا قرأ ذلك الغير ، وفيه نفي قول الشافعي رحمه الله ، فإن عنده الفاتحة فرض على
التعيين في الصلوات حتى إذا ترك الفاتحة لا تجوز الصلاة وقوله - لا يحوز غيرها - يحوز
فيه الوجهان ، أحدهما أن يكون يحوز بالتخفيف وغيرها بالرفع فاعله ، والجملة بقي في
محل النصب على الحال ، والآخر أن يكون من باب التفعيل وغيرها بالنصب على المفعولية ،
والضمير في لا يحوز على هذا يرجع إلى المصلي الذي يدل عليه قوله - قرأ سورة - لأن
التقدير قراءة المصلي سورة فالمصدر مضاف إلى مفعوله وطوى ذكر الفاعل .

(لإطلاق ما تلونا) وهو قوله تعالى ﴿ فاقرأوا ما تيسر من القرآن ﴾ ٢٠ المزل فإنه
مطلق ولا يحوز تقييده بخبر الواحد .

(ويكره أن يوقت) أي يعين (بشيء من القرآن لشيء من الصلوات) مثل ما أخذ
عين قراءة السجدة و ﴿ هل أتى على الإنسان ﴾ في فجر كل جمعة ، ومثل تعيين قراءة

لما فيه من هجر الباقي وإيهام التفضيل

سورة الجمعة والمنافقين في صلاة الجمعة (لما فيه) أي في توقيت السورة من القرآن بشيء من الصلوات (من هجر الباقي) لأن المواظبة على تعيين شيء من القرآن لشيء من الصلوات هجراً لباقي القرآن من غير المعين ، فيدخل تحت قوله تعالى ﴿ وقال الرسول يا رب إن قوموا اتخذوا هذا القرآن مهجوراً ﴾ ٣٠ الفرقان ، أي متروكاً وأعرضوا عنه (وإيهام التفضيل) أي ولما فيه من إيهام تفضيل المعين على غيره ، والقرآن كلام الله تعالى كله سواء في التفضيل .

وقال السفناقي ما هنا سؤال ، وملخصه أن هذه المسألة والتي قبلها في إبداء حكم واحد بحسب الظاهر فحينئذ يصير هذا تكراراً ولا فائدة فيه . وأجابوا بجوابين ملخص الأول: أن المسألة الأولى من مسائل القدوري ، والثانية من مسائل الجامع الصغير ، والمصنف التزم ذكر مسألهما . قلت فيه نظراً لا يخفى

والثاني : ان في الأولى تعيين السورة في مطلق الصلوات ولا يقرأ غيرها في كلها ، وفي الثانية تعيين سورة معينة في صلاة معينة كما ذكرنا مثلها . وأورد الأكسل هذا في شرحه ناقلاً عنه ، وذكر في الجواب الأول أن المصنف قد التزم الإتيان بمسائل القدوري ومسائل الجامع الصغير إذا اختلفت الروايتان ، قلت ليس ما هنا اختلاف الروايتين وإنما هو اختلاف الحكمين .

وقال الاترازي فافهم فرق ما بين هذه المسألة وبين المسألة المتقدمة وقد خبط خبط عشواء إذ ركب متن في فرقها كثير ممن تصدى للتدريس . قلت هو فيما ذكره ، لأنه لم يفرق بينها بوجه ما ، وأظن أنه حل المسألة الثانية على أنه إذا واظب على البعض ، وأما إذا قرأ أحياناً تبركاً روي عن النبي ﷺ أنه كان يقرأ السجدة ﴿ وهل أتى على الإنسان ﴾ في صلاة الفجر فيكون مستحباً لا مكروهاً فلذلك قال ممن تصدى للتدريس ولم يقل من تصدى للشرح .

ثم ذكر السفناقي سؤالاً آخر ملخصه أنه علم كراهة التعيين من جانب واحد فعلمه من الجانبين بالطريق الأولى ، لأن الكراهة ما جاءت إلا من جانب التقديم وأجاب بما ملخصه

بطريق المنع ، لأنه يجوز أن يكون للتميين من الجانبين فائدة لزيادة التبرك بفعل النبي ﷺ ذلك دون الآخر ، حتى أن الشافعي رحمه الله يرى استحباب الثاني دون الأول ، لأن فيه هجراً للباقي من غير تضمن معنى التبرك ، فيكره الأول دون الثاني ، وقد تكلم ها هنا غير تحرير يعلم ذلك بالوقوف عليه والتأويل فيه .

ثم قال الأسدي والطحاوي هذا الذي ذكر إذا رآه حتماً واجباً لا يحزى غيرها أو رأى القراءة بغيرها مكروهة ، أما لو قرأها في تلك الصلاة تبركاً بقراءة رسول الله ﷺ بها أو ناسياً به أو لأجل التيسير عليه ، فلا كراهة في ذلك ، لكن بشرط أن يقرأ غيرها أحياناً لئلا يظن الجاهل الغبي أنه لا يجوز غير ذلك ، وغالب العوام على اعتقاد بطلان الصلاة بترك سورة السجدة دون سورة ﴿ هل أتى ﴾ الإنسان ، وما تحملهم على هذا إلا التزام الشافعية « رح » ، قراءة سورة السجدة . وقال الطحاوي قرأ النبي ﷺ في الجمعة بغير ما ذكر فيها . وعن النعمان بن بشير أنه عليه السلام كان يقرأ في الركعة الثانية ﴿ هل أتاك حديث الفاشية ﴾ فيحمل على أنه قرأ هذا مرة ، وبهذا مرة ، واستدل النووي بحديث ابن عباس « رض » الذي أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة تنزيل السجدة و ﴿ هل أتى على الإنسان حين من الدهر ﴾ على سنية قراءة هاتين السورتين في صبح يوم الجمعة .

وكذلك استدل بما رواه مسلم وأبو داود والثاني بحديث ابن عباس رضي الله عنه أنه كان يقرأ في صلاة الجمعة بسورة الجمعة ﴿ إذا جاءك المنافقون ﴾ وقال فيه دليل لمذهبنا ومذهب موافقينا وهم محجوجون بهذه الأحاديث الصحيحة المروية من طرق ابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهم .

قلت ولا خلاف بيننا وبينهم في الحقيقة ، لأن أبا حنيفة إنما كره الملازمة إذا لم يعتقد الجواز بغيره ، والشافعي أيضاً يكره مثل هذا ، أما إذا اعتقد الجواز بغيره ولازم على سورة معينة لأحد الوجوه التي ذكرناها الآن فلا يكره .

ولا يقرأ المؤتم خلف الإمام خلافاً للشافعي «رح» في الفاتحة له ان القراءة ركن من الاركان فيشتركان فيه ،

(ولا يقرأ المؤتم خلف الإمام) سواء جهر الإمام أو أسر به . وقال ابن المسيب وعروة بن الزبير وسعيد بن جبير والزهري والشعبي والثوري والنعيمي والأسود وابن أبي ليلى والحسن بن جني إذا كان يسمع قراءة الإمام . وقال ابن تيمية وبه قال الأوزاعي وأبي عنيتر وابن المبارك والإمام مالك وأحمد ، وفي الجواهر يستحب قراءتها في السر دون الجهر . وقال ابن وهب وأشهب وابن عبد الحكم وابن حبيب لا يقرأها في الجهر ولا في السر .

(خلافاً للشافعي في الفاتحة) فعنده يجب على المأموم قراءة الفاتحة في السرية والجهرية وبه قال الليث وأبو ثور ، وفي القديم لا يجب في الجهرية نقله أبو حامد في تعليقه . وحكى الرافعي وجهاً أنه لا يجب في السرية ، وقال الثوري فإنه يجب فيها .

(له) أي للشافعي (أن القراءة ركن من الأركان فيشتركان فيه) أي يشترك الإمام والمقتدي في هذا الركن كما يشتركان في سائر الأركان بخلاف ما لو أدرك الإمام في الركوع لأن تلك الحالة حالة الضرورة ولم يذكر المصنف إلا الدليل العقلي لأنه ذكر في باب صفة الصلاة ما احتج به الشافعي «رح» من الحديث وقد بسطنا الكلام فيه هناك ، ومن جملة ما احتج به من المنقول ما رواه عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال للمأمومين الذين قرأوا خلفه لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب فإنه لا صلاة لمن لم يقرأها ، رواه أبو داود والترمذي وحسنه .

واحتج له البيهقي بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج ، فقيس لأبي هريرة إذا يكون وراء الإمام ، فقال أقرأها في نفسك يا فارسي . الحديث رواه أبو داود في لفظ : فهي خداج غير تمام . وفي لفظ ابن عدي : كل صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب وآيتين فهي خداج ، وفي رواية الطبراني : كل صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خدجة . وفي رواية أخرى لابن عدي بإسناده إلى ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ لا تجزئ المكتوبة إلا

ولنا قوله عليه السلام من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة

بفاتحة الكتاب وثلاث آيات فصاعداً . وقد أجبتنا عن هذه الأحاديث وما جاء في هذا الباب من نحو ذلك في باب صفة الصلاة .

(ولنا قوله عليه السلام من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة) هذا الحديث رواه من الصحابة جابر بن عبد الله وابن عمر وأبو سعيد الخدري وأبو هريرة وابن عباس وأنس بن مالك رضي الله عنهم .

أما حديث جابر فأخرجه ابن ماجه في سننه عن جابر الجعفي عن أبي الزبير عن جابر قال قال رسول الله ﷺ من كان له إمام فان قراءة الإمام له قراءة .

وأما حديث ابن عمر فأخرجه الدارقطني في سننه عن محمد بن الفضل بن عطية عن أبيه عن سالم بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ قال من كان له إمام فقراءته له قراءة . وعن ابراهيم بن عامر الأصبهاني حدثنا أبي عن جدي عن النضر بن عبد الله ثنا الحسن بن صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه وثنا العدوي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة .

وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه فأخرجه الدارقطني في سننه عن محمد بن عبد الرازق ثنا اسماعيل بن ابراهيم التيمي عن سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً نحوه سواء .

وأما حديث ابن عباس فأخرجه الدارقطني أيضاً من حديث عاصم بن عبد العزيز المولى عن أبي اسماعيل عن أبي عون بن عيينة عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال تكفيك قراءة الإمام خافت أو جهر .

أما حديث أنس فأخرجه ابن حبان في كتاب الضعفاء عن تميم بن سالم عن أنس بن مالك قال قال رسول الله ﷺ من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة .

فان قلت حديث جابر رضي الله عنه فيه جابر الجعفي وهو مجروح وروى عن أبي حنيفة أنه قال ما رأيت الكذب من جابر الجعفي . وحديث ابن عمر موقوف وفيه وهم

قاله الدارقطني . وحديث أبي سعيد أخرجه ابن عدي أيضاً فيه إسماعيل بن عمرو بن نجيح وهو ضعيف . وقال ابن عدي هذا يتابع عليه . وحديث أبي هريرة قال الدارقطني لا يصح هذا عن سهل وقفرد به محمد بن عباد وهو ضعيف . وحديث ابن عباس قال أحمد حديث منكر وقال الدارقطني فيه عاصم بن عبد العزيز وليس بالقوي ورفعته وم . وحديث أنس بن مالك فيه غيث بن سالم قال ابن حبان هو يخالف في الروايات ولا تمعجني الرواية عنه فكيف الاحتجاج به .

قلت أما حديث جابر فله طرق أخرى وهي وإن كانت مدخولة ولكن يشد بعضها بعضاً فمنها ما رواه محمد بن الحسن في الموطأ أخبرنا الإمام أبو حنيفة « رح » حدثنا أبو الحسن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر عن النبي ﷺ قال من صلى خلف الإمام فإن قراءة الإمام قراءة له . ومنها ما رواه ابن عدي والدارقطني عن الحسن ابن صالح عن ليث بن أبي سليم عن جابر عن أبي الزبير مرفوعاً نحوه . ومنها ما رواه الدارقطني في سننه والطبراني في معجمه الأوسط عن سهل بن العباس المروزي ثنا إسماعيل بن علي عن أيوب بن الزبير قال قال رسول الله ﷺ من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة .

فإن قلت أخرج هذا الحديث الدارقطني في سننه ثم البيهقي عن أبي حنيفة مقروناً بالحسن بن عمار وعن الحسن بن عمار وحده بالإسناد المذكور، قال الدارقطني وهذا الحديث لم يسنده عن جابر بن عبد الله غير أبي حنيفة « رح » والحسن بن عمار وهما ضعيفان وقد رواه سفيان الثوري وأبو الأحوص وشعبة وإسرائيل وشريك وأبو خالد الآتي وسفيان بن عيينة وغيرهم عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن النبي عليه السلام مرسل وهو الصواب .

قلت سئل يحيى بن معين عن أبي حنيفة « رح » فقال ثقة ما سمعت أحداً يضعفه هذا شعبة بن الحجاج يكتب إليه أن يحدث ويأمره شعبة وسعيد وقال أيضاً كان أبو حنيفة ثقة من أهل الصدق ، ولم يتهم بالكذب ، وكان مأموناً على دين الله صدوقاً في الحديث ، وأثنى

عليه جماعة من الأئمة الكبار ، مثل عبد الله بن المبارك وسفيان بن عيينة والأعمش وسفيان الثوري وعبد الرزاق وحماد بن زيد وو كيع وكان يفتي برأيه والأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد « رض » وآخرون كثيرون فقد ظهر لنا من هذه تحامل الدارقطني عليه وتمصبه الفاسد ، فمن أين له تضعيف أبي حنيفة « رح » وهو مستحق التضميف ، وقد روى في مسنده أحاديث سقيمة ومعلولة ومنكرة وغريبة وموضوعة ، ولقد صدق القائل في قوله حينئذ والمعنى .

إذا لم ينالوا شأنه ووقاره فالقوم أعداء له وخصوم
وفي المثل السائر :

البحر لا يكدره وقوع الذباب ولا ينجمه ولوغ الكلاب

وحديث أبي حنيفة حديث صحيح . وأما أبو حنيفة فأبو حنيفة وأبو الحسن موسى بن أبي عائشة الكوفي من الثقات الاثبات ومن رجال الصحيحين ، وعبد الله بن شداد من كبار الثلاثة وثقاتهم .

فإن قلت هذا الحديث زاد فيه أبو حنيفة جابر بن عبد الله وقد رواه جرير وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وأبو الأحوص وشعبة وزائدة وزهير وأبو عوانة وابن أبي ليلى وقيس وشريك وغيرهم فأرسلوه . فقلت الزيادة من الثقة مقبولة ، ولئن سلمنا فالمراسيل عندها حجة .

فإن قلت حديث ابن عمر فيه محمد بن الفضل وهو متروك ، وقال الدارقطني رفعه وم . قلت نحن نحتج بالموقوف لأن الصحابة عدول .

فإن قلت حديث أبي سعيد أخرجه ابن عدي عن اسماعيل بن عمر وهو ضعيف . قلت هو من طريق الطبراني والضعيف ما كذبه .

فإن قلت حديث أبي هريرة فيه محمد بن عباد الرازي وهو ضعيف ، وكذلك حديث ابن عباس وحديث أنس . قلت قد ذكرنا أن الضعيف قد يتقوى بالصحيح ويقوى بعضها بعضاً .

وعليه إجماع الصحابة رضي الله عنهم .

(وعليه إجماع الصحابة رضي الله عنهم) أي على ترك القراءة خلف الإمام كما مر في حديث عبادة بن الصامت ، وحديث أبي هريرة رضي الله عنه ، فكيف ينعقد الإجماع مع خلف بعض . قلت ساء إجماعاً باعتبار اتفاق الأكثر فإنه يسمى إجماعاً عندنا . وقد روي منع القراءة عن ثمانين نفرأ من كبار الصحابة منهم المرتضى والعبادة الثلاثة وأسانيدهم عند أهل الحديث . وقيل ما يحاوزه عدد من أفتى في ذلك الزمان عن الثمانين فكان اتفاقهم بمنزلة الإجماع ، وذكر الشيخ الإمام عبد الله بن يعقوب الحارثي السنديوتي في كتاب كشف الأسرار ، عن عبد الله بن زيد بن أسلم عن أبيه قال عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ ينهون عن القراءة خلف الإمام أشد النهي أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم جميعاً .

أو نقول إجماع ثبت بنقل الاحاد ، ولهذا لم يعد مخالفه جاهلاً فلا يمنعه نقل البعض بخلافه كنقل حديث بالاحاد لا يتبع نقل حديث آخر معارض له ، ثم لما ثبت نقل الأمرين ترجع ما قلنا لأنه موافق لقول العامة وظاهر الكتاب والأحاديث المشهورة ، ويحوز أن يكون رجوع المخالف ثابتاً فتم الإجماع .

إن قلت لما ثبت نهي العشرة المذكورة ولم يثبت رد واحد عليهم عند توفر الصحابة كان إجماعاً سكوئياً . فإن قلت قوله ~~بشيء~~ قراءة الإمام له قراءة معارض بقوله تعالى ﴿ فاقروا ﴾ فلا يحوز تركه بنجر الواحد . قلت جعل المقتدي قارئاً بقراءة الإمام إلا ما يأتي فلا يلزم الترك ، أو نقول أنه خصه منه المقتدي الذي أدرك الإمام في الركوع ، فإنه لا يجب عليه القراءة بالاجماع فيجوز الزيادة عليه حينئذ بنجر الواحد .

فإن قلت قد حمل البيهقي في كتاب المعرفة حديث من كان له إمام فقراءة الامام له قراءة على ترك الجهر بالقراءة خلف الامام ، وعلى قراءة الفاتحة دون السورة ، واستدل عليه بحديث عبادة بن الصامت المذكور فيما مضى . قلت ليس في شيء من الأحاديث بيان القراءة خلف الامام فيما جهر ، والفرق بين الاسرار والجهر لا يصح لأن فيه إسقاط الواجب بمنون على زعمهم قاله ابراهيم بن الحارث .

وهو ركن مشترك بينهما لكن حظ المقتدي الانصات والاستماع ،
قال عليه السلام وإذا قرأ فانصتوا ،

وفي حديث عبادة محمد إسحاق بن يسار وهو مدلس . قال التتوي ليس فيه إلا
التدليس ، قلنا المدلس إذا قال عن فلان لا يحتج بحديثه عند جميع المحدثين ، مع أنه
قد كذبه مالك وضعفه أحد ، قال لا يصح الحديث عنه ، وقال أبو زرعة الرازي
لا يقضى له بشيء .

(وهو ركن مشترك بينهما) جواب عن قول الشافعي القراءة ركن وتقريره قلنا أنها
ركن لكن مشترك بينهما أي بين المقتدي والامام (لكن حظ المقتدي الانصات وهو
الاصغاء) أي السكوت (والاستماع) بمعنى ، فعل قوله لا فرق بينهما فحينئذ يكون
قوله والاستماع عطف تفسيري . وقال ابن الأثير يقال أنصت أنصتاً إذا سكت فسمع وقد
نصت انتصتاً إذا سكته فهو لازم ومتعد ويقال الانصات والسكوت والاستماع شغل السمع بالسمع
(قال عليه السلام وإذا قرأ فانصتوا) وتام الحديث قال عليه السلام إنما جعل الامام ليؤتم
به ، فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فاقروا (١) فانصتوا وإذا قال سمع الله لمن حمده قولوا ربنا لك
الحمد ، رواه أبو هريرة ، وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه .

فان قلت قال أبو داود هذه الزيادة فانصتوا ليست بمحفوظة والتوم عندنا من أبي خالد . قلت
تعقبه المنذري في مختصره وقال وهذا فيه نظر ، فان أبا خالد الأحمر هذا هو سلمان بن
حبان وهو من الثقات الذي احتج به البخاري ومسلم ، ومع هذا لم ينفرد بهذه الزيادة بل
تابعه عليها أبو سعيد محمد بن سعيد الأنصاري الأسلمي المدني نزيل بغداد ، وقد أخرج مسلم هذه
الزيادة في صحيحه في حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه من حديث سليمان التيمي
متابعة أبي سعيد أبا خالد مما رواه النسائي في سنته أخبرنا محمد بن عبد الله بن المبارك ثنا
محمد بن سعيد الأنصاري حدثني محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم عن أبي هريرة قال قال
رسول الله ﷺ إنما جعل الامام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فانصتوا .

(١) الأفضل أن تبني للعلوم كالأفعال التي في الحديث . اهـ مصححه .

ويستحسن على سبيل الاحتياط فيما يروى عن محمد «رح» ويكره عندهما لما فيه من الوعيد

فان قلت قال البيهقي في المعرفة بعد أن روى حديث أبي هريرة رضي الله عنه وأبي موسى قد أجمع الحفاظ على خطأ هذه اللفظة في حديث أبو داود وابن حاتم وابن معين والحاكم والدارقطني وقالوا انها ليست بمحفوظة . قلت يرد هذا كله ما يوجد في بعض النسخ مسلماً هذه الزيادة عقيب هذا الحديث ، وصحح ابن خزيمة حديث ابن عيلان المذكور في تلك الزيادة ، فقال مسلم هو صحيح عندي يعني الحديث الذي رواه أبو هريرة المذكور ، فقليل له لم يضعفه ها هنا فقال ليس كل شيء عندي صحيح ، وضعفه ها هنا إنجاباً وضعت ها هنا وأجمعوا عليه ، وهذا مسلم جبل من جبال أئمة الحديث وأهل النقل قد حكم بصحة هذا الحديث ورد بهذا كلام البيهقي وأمثاله .

(ويستحسن على سبيل الاحتياط فيما يروى عن محمد) أى يستحسن قراءة المقتدى الفاتحة احتياطاً ورفعاً للخلاف فيما روى بعض المشايخ عن محمد . وفي الذخيرة لو قرأ المقتدى خلف الامام في الصلاة لا يجب فيها ، اختلف المشايخ فيه فقال أبو حفص وهو بعض مشايخنا لا يكره في قول محمد «رح» ، وأطلق المصنف كلامه ومراده في حالة المخافة دون الجهر . وفي شرح الجامع للامام ركن الدين علي السعدى عن بعض مشايخنا أن الامام لا يتحمل القراءة عن المقتدى في الصلاة المخافة .

(ويكره عندهما) أى عند أبي حنيفة «رح» ، وأبي يوسف «رح» ، (لما فيه من الوعيد) أى لما في هذا الصنع وهو القراءة خلف الامام ، فقد أخطأ طريق الفطرة رواه ابن أبي شيبة ، وروى عن سعيد رضي الله عنه قال وددت أن الذى يقرأ خلف الامام في فيه جمرة ، رواه عبد الرزاق في مصنفه ، إلا أنه قال في فيه حجر . وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال كنت في فم الذى يقرأ خلف الامام حجر ، رواه عبد الرزاق ومحمد بن الحسن أيضاً .

وروى عن عبد الله من قرأ خلف الامام ملء فيه تراباً . وروى عن زيد بن ثابت من قرأ خلف الامام فلا صلاة له . وقال السروجي تفسد صلاته في قول عدة من الصحابة .

وعن البلخي أحد إلى أن يلاً قمه التراب . وقيل يستحب أن يكسر أسنانه ، ذكر ذلك الرازي في أحكام القرآن . وفي شرح التأويلات عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه من قرأ خلف الامام لا صلاة له .

وروى أيضاً نهي عن ذلك جماعه من الصحابة . وروى الطحاوي في شرح الآثار حدثنا يونس بن عبد الأعلى حدثنا عبد الله بن وهب أخبرني عروة بن شريح عن بكر بن عمر رضي الله عنه وعن عبد الله بن مقسم أنه سأل عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت وجابر بن عبد الله فقالوا لا تقرأ خلف الامام في شيء من الصلاة . وروى محمد بن الحسن في موطأه عن سفيان بن عيينة عن أبي منصور عن أبي وائل قال سئل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن القراءة خلف الامام قال انصت ، فان في الصلاة ثقلاً ويكفي في الامام . وروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن جابر قال لا يقرأ خلف الامام إن جهر وإن خافت .

فان قلت روى أبو داود والترمذي والنسائي مرة حديث أبي هريرة أنه عليه الصلاة والسلام انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال هل قرأ معي أحد منكم آتياً ، فقال رجل نعم يا رسول الله فيما يحجر فيه رسول الله ﷺ من قول الزهري فلم يحمل الحديث حجة قال أحمد ما سمعنا أحداً من أهل الاسلام يقول ان الامام إذا جهر بالقراءة لا يحزى صلاة المأموم ما لم يقرأ وهذا النبي عليه الصلاة والسلام والتابعون ، وهذا مالك في أهل الحجاز ، وهذا الثوري في أهل العراق ، وهذا الأوزاعي في أهل الشام ، وهذا الليث في أهل مصر ، قالوا الرجل قرأ إمامه ولم يقرأ هو صلاته باطلة .

وفي المعارضة يقال للشافعي عجباً لك كيف تقدر المأموم على القراءة في الجهر أينازع القرآن الامام أم لا يعرض عن إسماعه ، أم يقرأ إذا سكت فان قال يقرأ إذا سكت ، قيل له فان لم يسكت الامام وقد اجتمعت الأمة أن سكوت الامام غير واجب ، فمضى يقرأ . ثم يقال ليس في استماعه لقراءة القرآن قراءة منه وهذا كاف لمن أنصف ، وفيهم قد كان ابن عمر لا يقرأ خلف الامام وكان أعظم الناس اقتداء برسول الله ﷺ .

ويستمع وينصت وإن قرأ الإمام آية الترغيب والترهيب لأن الاستماع والانصات فرض بالنص

(ويستمع وينصت وإن قرأ الإمام آية الترغيب والترهيب) أى يستمع المقتدى وينصت وكلمة إن واصله بما قبله والمعطوف عليه محذوف وتقديره يستمع المقتدى وينصت وإن لم يقرأ الإمام آية الترغيب وإن قرأ آية الترغيب مثل الآية التي فيها ذكر الجنة ، وآية الترغيب مثل الآية التي فيها ذكر النار ، وفي ذكر المصنف هذا التركيب على هذه العبارة رعاية حسن الأدب حيث لم يقل ولا يسأل المقتدى الجنة أو لا يتعوذ من النار إذا قرأ الإمام آية الترغيب والترهيب ، فان فيه التصريح بالنهي عن رسوله من الله وعن تحذيره ، وذكره بطريق الكناية عن النهي هو طريق حسن ولكنه اقتصر فيه على بيان حكم المقتدى في هذا الباب ، فان في هذا المقام ثلاثة أحكام حكم المقتدى وحكم الإمام وحكم المنفرد ، أما حكم المقتدى فهو الذى ذكره وهو أنه يستمع وينصت ولا يشغل بالدعاء .

(لأن الانصات والاستماع فرض بالنص) هو قوله تعالى ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ ٢٠٤ الأعراف .

وأما حكم الإمام فانه لا يفعل ذلك في التطوع ولا في الفرض لأنه يؤدي إلى تطويل الصلاة على القوم وإنه مكروه . وقال الشافعي إذا قرأ الإمام آية الرحمة فيستحب له أن يسأل الله تعالى ، أو آية العذاب يستحب له أن يستعيز ، أو آية تنزيه يستحب له أن يسبح ، لما روي عن النبي ﷺ أنه ما مر بآية رحمة إلا سألها أو آية عذاب إلا استعاذ منها ، ويستحب للمقتدى أن يتابعه على ذلك نقله المزني في المختصر ، لأن كل ذكر يسن للإمام فيسن للمقتدى كسائر الأذكار ، وكذا لو قرأ بقوله تعالى ﴿ أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى ﴾ ٤٠ القيامة ، يقول بلى وأنا على ذلك من الشاهدين ، وقرأ ﴿ أليس الله بأحكم الحاكمين ﴾ ٨ التين ، يقول بلى وأنا على ذلك من الشاهدين ، أو قرأ قوله تعالى ﴿ قل أرأيتم إن أصبح ماؤكم غوراً فمن يأتيكم بماء معين ﴾ ٣٠ الملك ، يستحب أن يقول الله رب العالمين ، ولو قرأ قوله تعالى ﴿ فبأى حديث بعده يؤمنون ﴾ ١٨٥ الأعراف ، يقول آمنت بالله ويقول لا إله إلا الله ويجمع ذلك ورد الأثر والخبر عن النبي ﷺ والكل سنة في

والقراءة وسؤال اللجنة والتعوذ من النار ، كل ذلك محل به وكذلك في الخطبة .

حق المقتدى أيضاً كذا في الصلاة تقسد والدعاء فيها مندوب اليه لقوله ﷺ أما السجود فاجتهدوا في الدعاء فإنه من أن يستجاب لكم .

وأما حكم المنفرد فانه وإن كان في التطوع فهو حسن للحديث المذكور ، وفي أن يسن له ذلك لأنه لم ينقل عن ذلك في الخبر ولا عن الأئمة بعده ، فكان محدثاً وشر الأمور محدثاتها .

(والقراءة) وراء الإمام (وسؤال اللجنة) عند قراءة آية الترييب (والتعوذ من النار) عند قراءة آية الترييب (كل ذلك) أشار به إلى الأشياء المذكورة (محل به) أي بكل واحد من الإنصات والاستماع .

(وكذلك في الخطبة) أي كذلك يسمع وينصت عند الخطبة لما روى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال إذا قلت لصاحبك انصت يوم الجمعة والإمام يخطب فقد لغوت . رواه البخاري ومسلم وآخرون وبمعنى لغوت . قلت اللغو وهو الكلام الساقط الباطل المردود ، وقيل معناه قلة الصواب . وقيل تكلمت بما لا ينبغي ، وفي رواية لقد لغيت . قال الزيادة هو لغة أبي هريرة ، وإنما هو لغوت قال أهل اللغة لغى يلفو لغواً يقال بمعنى يلفي كعمي يعمى لفتان والأول أفصح ، وظاهر أن القراءة تقتضي الثانية التي هي لغة أبي هريرة قال الله تعالى ﴿ وقال الذين كفروا لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه ﴾ ٢٦ فصلت ، وهذا من لغى يلفي ، ولو كان من الأول يقال والغوا بضم الغين . وقال ابن السكيت وغيره مصدر الأول اللغو ومصدر الثاني اللغي ، ففي الحديث النهي عن جميع أنواع الكلام حال الخطبة وطريقة إذا أراد النهي عن الكلام أن يشير اليه بالسكوت ان فهمه ، فإن تعذر فهمه فليفهمه بكلام مختصر ولا يزيد على أقل ممكن .

واختلفوا فيه هل هو حرام أم مكروه كراهة تنزيه فيها قولان للشافعي ، وقال القاضي قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وعامة العلماء يجب الإنصات للخطبة ، وحكي عن النخعي والشمي وبعض السلف أنه لا يجب إلا إذا تلى فيها القرآن .

وكذلك إن صلى على النبي عليه السلام لفريضة الاستماع إلا أن يقرأ
الخطيب قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ ﴾ ٥٦ الأحزاب
الآية ، فيصلي السامع في نفسه

(وكذلك إن صلى على النبي ﷺ) أي وكذلك يستمع وينصت إن صلى الخطيب
على النبي ﷺ خطبة (لفريضة الاستماع) في الخطبة والصلاة على النبي ﷺ ليس بفرض
إلا في العمر مرة واستماع الخطبة فرض لا يجوز ترك الفرض لإقامة ما ليس بفرض . وسأل
أبو حنيفة أبا يوسف إذا ذكر الإمام فهل يذكرون ويصلون على النبي ﷺ قال أحب إلى
أن يستمعوا وينصتوا ، ولم يقل لا يذكرون ولا يصلون فقد أحسن في العبارة وأختم من
أن يقول ولا يذكرون ولا يصلون على النبي ﷺ .

وعن أبي يوسف يصلي في نفسه واختاره الطحاوي كذا ذكره في المحيط . قلت عند
الطحاوي تجب الصلاة عليه كما سمع فلماذا اختار قول أبي يوسف وكذا حكم التثمين
ورد السلام لا يأتي بها حال الخطبة ، والمسلم ممنوع عن السلام فلا يكون الجواب فرضاً ،
وكذا لو قرأ القرآن فسلم عليه لا يرد الجواب ، وكذا لو سلم على المدرس في حال التدريس
له أن لا يرد الجواب كذا لو سلم السائل على إنسان لا يرد الجواب لأن مقصوده المال دون إفشاء السلام
ذكره الهبوبي . وقال النووي قوله والإمام بخطب دليل أن وجوب الانصات والنهي عن الكلام
إنما هو في حال الخطبة فهذا مذهبنا ومذهب مالك والجمهور . وقال أبو حنيفة يجب
الانصات بخروج الامام . قلت أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن علي وابن عمر رضي الله
عنهم كانوا يكرهون الصلاة . وفي الموطأ عن الزهري قال خروجه يقطع الصلاة وكلامه
يقطع الكلام .

(إلا أن يقرأ الخطيب قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلُّوا تَسْلِيماً ﴾ ^(١))
فصلي السامع في نفسه (هذا استثناء من قوله وكذلك إن صلى يعني إذا قرأ الخطيب قوله
تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلُّوا تَسْلِيماً ﴾ ٥٦ الأحزاب ، يصلي السامع في

(١) في المتن لم بكل الآية . اهـ مصححه .

واختلفوا في الثاني عن المنبر ، والأحوط هو السكوت إقامة لفرض الإنصات والله أعلم بالصواب

نفسه لأن الخطيب حكى عن الله أنه يصلي وعن ملائكته أنهم يصلون وحكى أمر الله بذلك وهو قد اشتغل بذلك فكان على القوم أن ينشغلوا .

فإن قلت توجه عليه أمران أحدهما ﴿ صلوا عليه وسلموا ﴾ والأمر الآخر قوله تعالى ﴿ وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ﴾ ٢٠٤ الأعراف . قال مجاهد نزلت في الخطبة الاشتغال بأحدهما يفوت الآخر ، قلت إذا صلى في نفسه وانصت وسكت يكون إيتاء بموجب الأمرين ، فإن قلت الجمهور على أن الآية نزلت في استماع القراءة في الصلاة . قلت الخطبة بآيات من القرآن والخطبة كالصلاة لأنها تقوم مقام الركعتين .

(واختلفوا في الثاني عن المنبر) أي اختلف المشايخ المتأخرون في البعيد عن المنبر وهو الذي لا يسمع الصوت فمن فضلى بن يحيى يحرك شفتيه ويقرأ القرآن ، وعن محمد بن سلمة الأنصاري الإنصات الأولى واختاره المصنف فلذلك قال (والأحوط هو السكوت إقامة لفرض الإنصات والله أعلم بالصواب) وكذا روي عن أبي يوسف ، وقوله - الأحوط - أفعل التفضل ، وقال المطري قولهم - أحوط - أي أدخل في الاحتياط شاذاً أو نظيره أخصر من الاختصار .

قلت وجه الشذوذ أنه مخالف للقياس لأن القياس أن يقال فيه أشد احتياطاً .

باب الامامة

الجماعة سنة مؤكدة .

(باب في 'الامامة')

أي هذا باب في بيان أحكام الامامة وجه المناسبة بينه وبين الفصل الذي قبله هو أن المذكور هناك أفعال الامامة من وجوب الجهر والمحافنة وسنة قراءة الامام وها هنا يذكر مشروعية الامامة بأنها على أي صفة شرعت .

فإن قلت لم ذكرها هنا بالباب وهناك بالفصل . قلت لأن الباب يجمع الفصول وفيه أحكام كثيرة تابعة للامامة وأحوال المقتدي بين ، فلذلك ذكره بالباب .

(الجماعة سنة مؤكدة) قال الاترازي يعني سنة في قوة الواجب ، وهي التي تسميها الفقهاء سنة الهدى ، وهي التي أخذها هدى وتركها ضلال وقار كها يستوجب إساءة وكرامية . وقال صاحب الدراية تشبه الواجب في القوة وكذا قال الأكل وكلاهما أخذا من السفناقي .

قلت هذه التأويلات غير طائفة ، لأن هذه مسألة مختلف فيها بين العلماء ، وذهب المصنف إلى أنها سنة مؤكدة وهو قول الكرخي والقنوري وكذا قال في شرح بكر خواهر زادة . وفي المفيد الجماعة واجبة وتسميتها سنة لوجوبها بالسنة ، وفي البدائع تجب الجماعة على الرجال العقلاء البالغين الأحرار القادرين على الصلاة بالجماعة من غير حرج . وقيل إنها فرض كفاية وبه قال الطحاوي وهو قول الشافعي . وقال النووي هو الصحيح نص عليه الشافعي وهو قول ابن شريح وأبي إسحاق وجمهور المتقدمين من الشافعية .

(١) - في - محذوفة من المتن . اهـ مصححه .

وقال النووي وفي وجه سنة وفي وجه فرض عين لكن ليست شرطاً لصحة التهرؤ وبه قال ابن خزيمة وابن المنذر والرافعي وهو قول عطاء والأوزاعي وأبي ثور وهو الصحيح من مذهب أحمد ، وقوله الآخر لا تصح الصلاة بتركها وبه قال داود الظاهري وأصحابه ، وفي الجواهر عن مالك سنة مؤكدة وليست بواجبة إلا في الجمعة . وحكى قاضي خان أبو الوليد وأبو بكر عن بعض أهل مذهبهم أنها فرض كفاية .

وفي التحفة الجمعة إنما تجب على من قدر عليها من غير حرج وتسقط بالمنذر حتى لا تجب على المريض والأعمى والزمن ونحوهم هذا إذا لم يجد الأعمى قائداً ، والزمن من يحمله ، وكذا إذا وجد عند أبي حنيفة وعندهما تجب قال محمد لا تجب الجمعة ولا الجمعة على المريض والمقعد والزمن والأعمى ومقطوع اليد والرجل من خلاف أو مقطوع الرجل ، والمقطوع الرجل والمفلوج الذي لا يستطيع المشي وإن لم يكن به ألم ، والشيخ الكبير العاجز .

وقال أبو يوسف سألت أبا حنيفة عن الجمعة في طين ^(١) فقال لا أحب تركها ، والصحيح أنها تسقط بعذر المطر والظين وإن فاتته الجمعة جمع بأهله وصلى بهم ، وإن صلى وحده جاز . وفي صلاة الجلابي إذا كان مطر أو برد شديد أو ظلة أو خوف فذلك كله يمنع لزوم الجمعة . وقال شرف الأئمة الوجمل عذر ، وقال أيضاً وعمر والحافظ وغيرهما ترك الجمعة بغير عذر يجب به التعذر ويأثم الجيران بالسكوت عن تركها . وقال نجم الأئمة من يشتغل بالفقه ليلاً ونهاراً لا يعذر الامام والمؤذن والجيران في السكوت عنه ولا يقبل شهادته ، وقال أيضاً من يشتغل بتكرار اللغة فتفوته الجمعة لا يعذر ، وتكرار الفقه ومطالبة كتبه يعذر . وعن أبي حفص من لا يحضر الجمعة للمؤذن أن يرفعه إلى السلطان فيأمره بذلك فإن أبى عذر ، وفي سمع التذكرة له الاشتغال بالعمل ويختار مسجد حبه ، ولو كان مسجداً يختار أقدمها وإن استويا يختار الأقوى . وقيل جماعة الجامع أفضل بالاتفاق ، ولو فاتته صلاة جماعة فصلوها في مسجده وحده أو بجماعة في مسجد آخر أو في بيته فذلك حسن تكره الجماعة في مسجد بأذان وإقامة بعدما صلى أهله بجماعة وبه قال

(١) كلمتان ساقطتان من الأصل وربما كانتا - دور أو مطر - اهـ مصححه .

لقوله عليه السلام الجماعة من سنن الهدى لا يختلف عنها إلا منافق

الشافعي وأحمد ومالك . وقال أحمد وداود لا يكره تكرار الجماعة ولو صلى فيه من ليس بأهل للجماعة كان لأهله أن يصلوا فيه بأذان وإقامة . وعن أبي يوسف إنما يكره تكرار الجماعة لقوم كثير ، أما إذا صلى واحد بواحد أو باثنين فلا بأس به مطلقاً إذا صلى في غير مقام الإمام . وقال قاضي خان مسجد لا إمام له ولا مؤذن يصلي الناس فيه فرداناً فالأفضل أن يصلي كل فريق بأذان وإقامة على حدة وصلى بعض أهل المسجد بأذان وإقامة مخافتة ثم حضر بقيتهم فلمهم أن يصلوا على وجه الاعلان كذا في المجتبى .

لقوله عليه السلام الجماعة من سنن الهدى لا يختلف عنها إلا منافق (هذا من قول ابن مسعود رضي الله عنه ورفعته إلى النبي ﷺ غير صحيح . وأخرجه مسلم عن أبي الأحوص قال قال عبد الله بن مسعود لقد رأيتنا وما يتخلف عن الصلاة إلا منافق وأن رسول الله ﷺ علمنا سنن الهدى وأن من سنن الهدى الصلاة في المسجد الذي يؤذن فيه . وأخرج عنه أيضاً قال من سره أن يكفي الله عبداً مسلماً فيحافظ على هؤلاء الصلاة حيث يتأدى بهم ، فإن الشرع لنبيكم سنن الهدى ، وأنهم من سنن الهدى ولو أنكم صليتم في بيوتكم كما يصلي هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم ، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق ، ولقد كان الرجل يؤتى به يهادي بين الرجلين حتى يقام في الصف ، فدل هذا الأثر أن الجماعة سنة مؤكدة ، لأن إلحاق الوعيد إنما يكون بترك الواجب أو بترك السنة ، ودل على أن الجماعة ليست بواجبة لقوله - وإن في سنن الهدى الصلاة في مسجد الذي يؤذن فيه ، فتكون سنة مؤكدة .

وذكر محمد رحمه الله أن أهل بلد لو اجتمعوا على ترك الجماعة نضر بهم ونقاتلهم . وقال السفناقي والدليل على أن الجماعة سنة ما روى أن رسول الله ﷺ أنه قال صلاة الرجل بجماعة تفضل على صلاة الرجل وحده بخمس وعشرين درجة ، وفي رواية سبع وعشرين درجة ، ولم يقل صلاة الرجل وحده فاسدة ، فالنبي ﷺ اعتبر الجماعة للفضيلة لا للجواز إذا دل على أنها سنة إلا أنها مؤكدة لأنها من شعائر الإسلام ، ومن خصائص هذا الدين فإنها لم تكن مشروعة في دين من الأديان ، وما كان من شعائر الإسلام فالتمسك فيه الإظهار .

قلت الحديث الذي ذكره في الصحيح ما أخرج البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة ، وفي لفظ يزيد على صلاته وحده سبعا وعشرين درجة . وأخرجنا عن أبي هريرة مرفوعاً صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمسة وعشرين جزء ، وفي لفظ تفضل صلاة الجمع على صلاة الرجل وحده خمسا وعشرين درجة .

وأخرج البخاري عن ابن سعيد نحوه وزاد أبو داود فيه قال صلوها في صلاة فأتهم ركوعها وسجودها بلفظ خمسين صلاة ، وإسناده جيد . وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين ، وفي لفظ أخرى للبخاري ومسلم أيضاً عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ صلاة الرجل في الجماعة تضعف على صلاته في بيته وفي سوقه خمسا وعشرين ضعفاً ، وفي رواية لها بخمسة وعشرين جزء وفي رواية لمسلم ورد .

وأخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث أبي كعب رضي الله عنهم أن رسول الله ﷺ قال صلاة الرجل مع الرجل أولى من صلاته وحده وصلاة الرجل مع الرجلين أولى من صلاته مع الرجل وما زاد فهو أحب إلى الله . وقوله -أفضل- يقتضي الاشتراك في الفضل ، وترجيح أحد الجانبين وما لا يصح لأفضلية فيه ، ولا يجوز أن يقال أن أفضل قد تستعمل بمعنى الفاضل لأن ذلك إنما يجوز على سبيل العلة عند الإطلاق لا عند التفاضل بزيادة عدد ، ويؤيد هذا ما جاء في لفظ يزيد على صلاته وحده ، وفي لفظ يضعف ، فإن ذلك يقتضي ثبوت صلاة زاد عليها وعدد تضاعف .

والمعجب من الشراح لم يتعرضوا إلى الأثر الذي ذكره المصنف هل هو موقوف أو مرفوع صحيح أو غير صحيح ، وعلى كل تقدير منه من هو الراوي والمروي عنه . وأعجب من ذلك قول الأكل حيث نسب هذا الأثر إلى النبي ﷺ وهو في الديار التي أكثر علماء الحديث وجل طلابها المحدثون ، ثم قال وليس المراد بالمناقق المصطلح عليه وهو الذي يبطن الكفر ويظهر الإيمان وإلا لكانت الجماعة فريضة ، لأن المناقق كافر ولا يثبت الكفر بترك غير الفريضة ، وكان آخر الكلام مناققا لا أوله ، فيكون المراد به العاصي .

قلت قوله منافق خرج مخرج المبالغة في التهديد وشدة الوعيد وهذا كما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أن رجلاً سأل عن يقوم بالليل ويصوم بالنهار ولا يحضر الجماعة ، قال هو في النار ، وليس مراده أنه في النار لأجل كفره وإنما مراده التخويف والتهديد ، والمنافق المصطلح الذي ذكره الأكل إنما يسمى اليوم زنديقاً ، ولا يمكن أن يحمل لفظ المنافق في الأثر المذكور على هذا المعنى الذي يستحق بها النذر من الأمور الثلاثة والأربعة وتارك الجماعة غير داخل فيها فلم يبق إلا المعنى الذي ذكرناه الآن .

وقول الأكل لأن المنافق كافر ليس على إطلاقه والمنافق له معنيان كما ذكرنا ، ولا يصح أن يكون المراد منه ما هنا أحد المعنيين على ما ذكرنا . وقوله - لا يثبت الكفر بترك غير الفريضة - يشير إلى أن تارك الفريضة كافر وليس كذلك ، وإنما يكفر بالجمعة على ما لا يخفى .

فإن قلت الحديث أخرجه البخاري ومسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ أثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر ، ولو يعلمون ما فيها لأتوها ولو حبواً ولقد هممت أن آمر بالصلاة فتقام ثم آمر رجلاً فيصلي بالناس ثم انطلقت برجال معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار . يدل على أن الجماعة فرض كما ذهب إليه طائفة ، لأن تارك السنة لا يحرق عليه بيته ، ولو كانت سنة ما استحق تاركها هذا الوعيد الشديد .

وحديث جابر لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد . قلت لا نسلم دلالة ذلك على ما قالوا لأنه ﷺ قال يشهدون الصلاة ولم يقل لا يشهدون الجماعة . وفي رواية إلى قوم متخلفون عن الصلاة ولم يقل يتخلفون عن الجماعة ، والصلاة فرض وتاركها مستحق الوعيد على أنه جاء في رواية لمسلم عن ابن مسعود يتخلفون عن الجمعة .. الحديث يفسر بعضه بعضاً .

فإن قلت قال البيهقي والذي يدل عليه سائر الروايات أنه عبر بالجمعة عن الجماعة . قلت قال النووي في الخلاصة بل هما روايتان ، رواية في الجمعة ، ورواية في الجماعة

وأولى الناس بالإمامة أعلمهم بالسنة ، وعن أبي يوسف « رح » أقرؤهم لان القراءة لا بد منها والحاجة إلى العلم إذا نابت نائبة

وكلاما صحيح ، ولئن سلمنا ذلك فالحديث خبر واحد فلا يزداد به على إطلاق الكتاب .
وأما حديث جابر فالمراد به نفي الكمال والفضيلة كما في قوله ~~يؤيد~~ لا صلاة للمبد
الآبق ولا للمرأة الناشزة .

فان قلت لو لم يكن فرضاً لما هم بالإحراق ، قلت ترك الإحراق يدل عدم الفريضة .
فان قلت ما فائدة الهم إذا لم يكن فرضاً . قلت لقد هم بالاجتهاد ثم منع بالوحي
أو بتغيير الاجتهاد على المختار في جواز الاجتهاد له عليه السلام .

فان قلت قوله تعالى ﴿ واركعوا مع الراكعين ﴾ ٤٣ البقرة ، يدل على أن الجماعة
فرض ، لأنه قيل أن المراد به الجماعة ، قلت الخطاب لليهود فانه لا ركوع في صلاتهم ،
وقيل المراد بالركوع الخضوع ، وفي الآية أقاويل فلا يثبت الفريضة .

(وأولى الناس بالإمامة أعلمهم بالسنة) أي بالفقه والأحكام الشرعية إذا كان يحسن
من القرآن ما يجوز به الصلاة ، وهو قول الجمهور ، واليه ذهب عطاء والأوزاعي
ومالك والشافعي .

فان قلت في الحديث الذي يأتي الأقرأ مقدم وما هنا على العكس ، قلت عن قريب
يأتي وجه ذلك إن شاء الله تعالى .

(وعن أبي يوسف أقرؤهم) أي وروى عن أبي يوسف أن أقرأ الناس أولى بالإمامة
يعني أعلمهم بالقراءة ، وكيفية اداء حروفها ، وما يتعلق بالقراءة ، وبه قال ابن سيرين
وأحمد وإسحاق وابن المنذر وهو أحد الوجوه عند الشافعية .

(لأن القراءة لا بد منها) لأنها ركن في الصلاة يحتاج إليها لا محالة في الصلاة (والحاجة
إلى العلم إذا نابت نائبة) المعنى إنما يحتاج إلى العلم بالسنة . إذا وقعت واقعة من العوارض
ليمكنه من صلاته ، وربما لا يفرض فيكون الأقرأ أولى من العالم بالسنة .

ونحن نقول القراءة مفتقر إليها الركن الواحد والعلم لسائر الأركان ،
فإن تساؤوا فاقروا لقوله عليه السلام يوم القوم أقرؤهم بكتاب الله ،
فإن كان سواء فأعلمهم بالسنة

(ونحن نقول القراءة مقتصر ^(١) إليها في ركن واحد) وهو القيام (والعلم) يحتاج إليها لأجل
(سائر أركان الصلاة) جواب عما قال أبو يوسف « رح » تقريره ان القراءة محتاج إليها في
الصلاة في ركن واحد ، وهو القيام والعلم محتاج اليه لأجل سائر أركان الصلاة ، فكان
العلم أولى . وفي المجتبى الأعلم بالسنة أولى إذا كان يحذر الفواحش الظاهرة ، وإن كان
غيره أروع منه ، وفي الشفاء عن أبي حفص الأمي الذي يقرأ القليل أحب إلي من الفاسق
القارىء . في شرح الإرشاد لو كان عالماً بمسائل الصلاة متبحراً فيها غير متبحر في سائر
العلوم فانه أولى من المتبحر في سائر العلوم .

(فإن تساؤوا) في القراءة أو العلم (فاقروا) أي فأولاهم بالإمامة أقرؤهم (لقوله
عليه السلام يوم القوم أقرؤهم بكتاب الله تعالى فإن كانوا سواء فأعلمهم بالسنة) هذا الحديث
أخرجه الجماعة إلا البخاري واللفظ لمسلم عن أبي مسعود الأنصاري قال قال رسول الله
ﷺ يوم القوم أقرؤهم بكتاب الله تعالى فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ، فإن
كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة ، فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم إسلاماً ، ولا
يوم الرجل الرجل في سلطانه ولا يقعد في بيته على تكرمته إلا بأذنه . قال الأصح في
رواية مكان إسلاماً سنأ ، ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه إلا أن
الحاكم قال عوض قوله فأعلمهم بالسنة فأفقههم فقهاً ، فإن كانوا في الفقه سواء فأكثرهم
سنأ ، وقد أخرج مسلم في صحيحه هذا الحديث ولم يذكر فأفقههم فقهاً وهي لفظة
عزيزة غريبة .

(بهذا الإسناد) وسنده عن يحيى بن بكر ثنا الليث عن جرير بن حازم عن الأعمش
عن اسماعيل بن رجاء عن أويس بن صفح عن أبي مسعود ، فذكره ، ثم أخرج الحاكم عن

(١) في المتن - مفتقر - أم مصححه .

وأقروهم كان أعلمهم لأنهم كانوا يتلقونه بأحكامه

الحجاج بن أرطاة عن اسماعيل بن رجابة قال قال رسول الله ﷺ يوم القوم أقدمهم هجرة ، فان كانوا سواء فأفقههم في الدين ، فان كانوا في الفقه سواء فأقروهم للقرآن ، ولا يؤم الرجل الرجل (١) في سلطانه ، ولا يقعد على تكبرته إلا بأذنه ، وسكت عنه والباقون من الأئمة يخالفونه في هذه المسألة ويقولون ان الأقرأ لكتاب الله مقدم على العالم كما هو لفظ الحديث قال إذا اجتمع من يحفظ القرآن وهو غير عالم وفقهه يحفظ يسيراً من القرآن ، قدم حافظ القرآن عندهم ، ونحن نقول يقدم الفقيه .

وأجاب المصنف عن الحديث بقوله (وأقروهم كان أعلمهم) يعني في زمان النبي عليه السلام كان أعلم الصحابة أقروهم (لأنهم كانوا يتلقونه) أي القرآن (بالأحكام) أي بأحكام القرآن . وفي المبسوط وغيره إنما قدم الأقرأ في الحديث لأنهم كانوا في ذلك يتلقونه بأحكامه حتى روي أن عمر رضي الله عنه حفظ سورة البقرة في اثني عشر سنة ، فكان الأقرأ فيهم هو الأعلم بالسنة والأحكام .

وعن ابن عمر أنه قال ما كانت تنزل السورة على رسول الله عليه السلام إلا ونحن نعلم أمرها ونهيها وزجرها وحلالها وحرامها والرجل اليوم يقرأ السورة ولا يعرف من أحكامها شيئاً .

فان قلت لما كان أقروهم أعلمهم فما معنى قوله عليه السلام فان كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ، وأقروهم هو أعلمهم بالسنة في ذلك الوقت لا بحالة على ما قالوا قلت المساواة في القرآن مع التفاوت في الأحكام ، ألا ترى أن أبي بن كعب كان أقرأ وابن مسعود كان أفقه وأعلم وفي النهاية اشتغل بحفظ القرآن سنة أبو بكر وعمر (٢) وعثمان وعلي وزيد وأبي وابن مسعود رضي الله عنهم وعمر رضي الله عنه كان أعلم وأفقه من عثمان ولكن كان يصسر عليه حفظ القرآن فجري كلامه عليه السلام على الأعم الأغلب .

(١) كلمة الرجل الثانية ساقطة من الأصل والصحيح إثباتها . اهـ مصححه .

(٢) اسم عمر ساقط من الأصل دل عن إثبات وجوده الوار بعد - أبو بكر - وأن لكلمة عثمان واو أخرى .

فقدم في الحديث ولا كذلك في زماننا فقدمنا الأعلم ، فإن تساؤوا فأورعهم

(فقدم في الحديث) هذا نتيجة قوله - وأقرؤهم - كان أعلمهم أي فقدم الأقرأ في لفظ الحديث المذكور (ولا كذلك في زماننا) أي وليس الأقرأ في زماننا أعلم لأن الشخص ربما يكون أقرأ وليس له علم بالكتاب أصلاً (فقدمنا الأعلم) نتيجة النفي المذكور .

فان قلت الكلام في الأفضلية مع الإتفاق على الجواز على أي وجه كان ، والحديث بصيغة يدل على عدم جواز إمامة الثاني عند وجود الأول ، لأن صيغته صيغة إخبار وهو في اقتضاء الوجوب أكد من الأمر ، وأيضاً فإنه ذكره بالشرط والجزاء على طريق الترتيب ، فكان اعتبار الثاني إنما كان بعد وجود الأول لاقبله . قلت صيغة الاخبار لبيان المشروعية ، لا أنه لا يجوز غيره لقوله عليه السلام يسمح المقيم يوماً وليلة . ولئن سلمنا أن صيغة الاخبار محمولة على معنى الأمر يحمل على الاستحباب لوجود الجواز بدون الاقتداء بالاجماع .

فان قلت لو كان المراد من الاقرار قوله عليه السلام يؤم القوم أقرؤهم هو الأعلم لكان يلزم تكرار الأقرأ في الحديث ، ويكون التقدير يؤم القوم أعلمهم ، فان استؤوا فأعلمهم . قلت المراد من قوله أعلمهم بأحكام كتاب الله دون السنة ، ومن قوله أعلمهم بالسنة أعلمهم بأحكام الكتاب والسنة جميعاً ، فكان الأعلم الثاني غير الأعلم الأول .

فان قلت يعارض حديث ابن مسعود المذكور قوله عليه السلام مروا أبا بكر يصلي بالناس إذا كان من هو أقرأ منه للقرآن مثل أبي وغيره وهو أولى . قلت حديث ابن مسعود كان في أول الهجرة ، وحديث أبي بكر كان في آخر الأمر وقد تفقهوا في القرآن ، وكان أبو بكر رضي الله عنه أعلمهم وأفقههم في كل أمره ، ألا ترى أن قول أبي سعيد وكان أبو بكر أعلمنا . واسم أبي مسعود هو عقبة بن عامر الأنصاري .

(فان تساؤوا فأورعهم) أي فان تساؤوا في العلم والقراءة فأولاهم بالإمامة أورعهم في البدنية الورع الاجتناب عن الشبهات والتقوى الاجتناب عن الحرام ، وفي الكافي المتقي الذي لا يأكل الربى ، والورع الذي لا يدفع المال ببدل الاجارة ، والورع ليس في لفظ الحديث في ترتيب الإمام ، وإنما فيه بعد ذكر الأعلم ، أقدم هجرة ، ولكن أصحابنا

لقوله عليه السلام من صلى خلف عالم تقي فكأنما صلى خلف نبي. فإن
تساووا فأسنهم لقوله عليه السلام لا بني أبي مليكة وليؤمكما أكبركما
سناً ، ولأن في تقديمه تكثير الجماعة

وأكثر أصحاب الشافعي معنا وإمكان الهجرة الورع ، لأن الهجرة منقطعة في زماننا ، وقد
قال رحمه الله لا هجرة بعد الفتح ، وإنما المهاجر من هجر السيئات ، فجمعوا الهجرة من
المعاصي مكان تلك الهجرة ، فإن هجرتهم لتعلم الأحكام وعند ذلك يزداد الورع .

(لقوله رحمه الله من صلى خلف عالم تقي فكأنما صلى خلف نبي) هذا الحديث غريب
ليس في كتب الحديث ، لكن روى الطبراني ما في معناه من حديث يزيد بن أبي زيد
الغنوي قال قال رسول الله ﷺ إن سركم أن تقبل صلاتكم فليؤمكم علماؤكم فإنهم وفدكم فيما
بينكم وبين ربكم . ورواه الحاكم في مستدركه في فضائل الأعمال عن يحيى بن يعلى به سنداً
ومتناً ، إلا أنه قال فليؤمكم خياركم وسكت عنه .

وروى الدارقطني ثم البيهقي في سننها عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول
الله ﷺ اجعلوا أئمتكم خياركم فإنهم وفدكم فيما بينكم وبين الله تعالى ، قال البيهقي
إسناده ضعيف ، وقال ابن القطان فيه الحسين بن نصير لا يعرف .

(فإن تساووا فأسنهم) أي فإن تساووا في القراءة والعلم والورع فأسنهم أولى بالإمامة
(لقوله رحمه الله لا بني أبي مليكة وليؤمكما أكبركما سناً) هذا الحديث قد تقدم في باب
الأذان وهو من حديث مالك بن الحارث أخرجه الأئمة الستة ، قال أتيت النبي ﷺ أنا
وصاحب لي فلما أردنا الانتقال من عنده قال لنا إذا حضرت الصلاة فأدنا ثم أقما وليؤمكما
أكبركما ، وأخرجه الجماعة مطولاً ومختصراً .

(ولأن في تقديمه) أي في تقديم الأسن (تكثير الجماعة) لأن رغبة الناس في الاقتداء
به أكثر فيكون سبباً لتكثير الجماعة ، وكلما كثرت الجماعة كان الأجر أكثر ، وفي المحيط
والتحفة الأسن أولى من الورع إذا لم يكن فيه فسق ، لأن التكبير أخشع في الصلاة وأقرب
إلى الإجابة وأكثر عبادة . وقال النووي المراد بالسن سن من يصير في الإسلام فلا يقدم

ويكره تقديم العبد لأنه لا يتفرغ للتعلم . والاعرابي

شيخ أسلم قريباً على شاب نشأ في الإسلام أو أسلم قبله ، وفي خير مطلوب والتحفة زاد بعضهم فإن تساوا فأحسنهم خلقاً ، وزاد بعضهم فإن تساوا فأحسنهم وجهاً لقوله عليه السلام من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار ، وفي المحيط اعتبر الحسب في المال على الأحسن وجهاً ، وفي مختصر الجواهر يرجح بالفضائل الشرعية والخلقية والمكاتيبية وكال الصورة كالشرف في النسب والسن ويلحق بذلك حسن اللباس ، وقيل ونظافة الوجه وحسن الخلق وتملك رقبة المكان أو منفعته ، قال المرغيناني المستأجر أولى من المالك . وفي الخلاصة فإن تساوا في هذه الحصال يقرع أو الخيار إلى القوم ، وقيل إمامة المقيم أولى من العكس . وقال أبو الفضل الكرماني هما سواء .

والشافعي قولان في التقديم يقدم الأشرف ثم الأقدم هجرة ثم الأسن وهو الأصح . والقول الثاني يقدم الأسن ثم الأشرف ثم الأقدم هجرة ، وفي تتمتهم ثم بعد الكبير والشرف تقدم نظافة الثوب ، والمراد النظافة عن الوسخ ، والنجاسات لأن الصلاة مع النجاسة لا تصح ثم بعد ذلك حسن الصوت لأن به تميل الناس إلى الصلاة خلفه فتكثر الجماعة ثم حسن الصورة . وفي المبسوط والمحيط وشرح الأقطع لم تمتدح الهجرة لسقوط وجوبها على جميع الحاضرين الأفقه والأقرأ والأورع والأسن وصاحب البيت وإمام المسجد .

قلت هذا في الزمان الماضي لأن الولاة كانوا علماء وغالبهم كانوا صلحاء ، وفي زماننا أكثر الولاة ظلمة وجهلة .

(ويكره تقديم العبد لأنه لا يتفرغ للتعلم) فيغلب عليه الجهل ، وقال مالك لا يؤتم به في جمعة ولا عيد . وقال الأوزاعي لا يجوز أن يؤم الأحرار قلنا الإمامة أمر ديني فيستوي فيه الحر والعبد ، ولهذا جوز الشافعي إمامته بلا كراهة ، وقال الحر أولى . وفي تتمتهم تكره إمامته ، ووجه الكراهة أن في تقديمه تقليل الجماعة لأن الناس يستنكفون متابعتهم .

(والاعرابي) عطف على قوله العبد أي ويكره أيضاً تقديم الاعرابي وهو يفتح الهمزة

لأن الغالب فيهم الجهل ، والفاسق لأنه لا يهتم لأمر دينه

البدوي وهو من يسكن البادية عربياً كان أو أعجمياً . وفي الكافي ويستحب تقديم العربي لأنه يسكن البدو .

(لأن الغالب فيهم الجهل) وهو معنى قوله عنه من بدا .

فان قلت ما وجه رفع الضمير في قوله - فيهم - مع أن المذكور واحد وإن كان مراده عود الضمير إلى الأعرابي والعبد وما كان ينبغي أن يقول فيها بضمير التثنية . قلت كان الأولى أن يقول فيه أو فيها ولكن كأنه ينظر إلى أن في الأعرابي معنى الجمع ، لأنه محلي بالألف واللام فيصدق على كل من يسكن البادية .

(والفاسق لأنه لا يهتم لأمر دينه) فيردد فيه الناس ، وفيه تقليل الجماعة ، وقال مالك تجوز إمامة الفاسق بلا تأويل كالزاني وشارب الخمر ، أما الفاسق بالتأويل كمن يسب السلف الصالح ، فعنه فيه روايتان ، وعن أحمد فيه روايتان في جواز الإقتداء به مطلقاً أصحابها المنع وقلنا نحن والشافعي يجوز إمامته لقوله عليه الصلاة والسلام صلوا خلف كل بر وفاجر ، ولأن ابن عمر وأنساً وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين صلوا خلف الحجاج الجمعة وغيرها مع أنه كان أفسق أهل زمانه .

وروي أن الحجاج ^(١) كان يخطب يوم الجمعة فأطال الجمعة حتى كاد يدخل وقت العصر فقام ابن عمر رضي الله عنهما وقال اقصر يا مكاره ذلك الله فلما فرغ الحجاج دعى ابن عمر ليقتله وقال أما تحشى أن الله يسلطني على مالك ودمك فأهريقه ، أو على نفسك فأحترمها ، فقال ابن عمر أما يكفيني أني صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلف أبي بكر وعمر وعلي رضي الله عنهم والآن أصلي خلفك ، وأنت من أفسق الناس .

وأما وجه الكراهية فلما قلنا ، ولهذا قال أصحابنا لا ينبغي أن يقتدي بالفاسق إلا في الجمعة لأن في سائر الصلوات يحسد إماماً غيره بخلاف الجمعة ، وكان ابن مسعود رضي الله عنه يصلي خلف الوليد بن عقبة في صلاة الجمعة وسائر الصلوات ، وكان الوليد والياً

(١) في الاصل - حجاجاً والصحيح ما أثبتناه . اهـ مصححه .

بالكوفة وكان فاسقاً حتى صلى بالناس يوماً وهو سكران ، كذا في شرح الإرشاد. وفي المحيط لو صلى خلف فاسق أو مبتدع يكون محرزاً ثواب الجماعة لقوله عليه الصلاة والسلام صلوا خلف كل بر وفاجر .

وأما لا ينال ثواب من صلى خلف التقى ثم الفاسق إذا كان يؤم وعجز القوم عن منعه تكلّموا فيه قيل يقتدي به في صلاة الجمعة ولا يترك الجمعة بامامته ، أما في غيرها من المكتوبات فلا بأس بأن يتحول إلى مسجد آخر ، ولا يصلي خلفه ولا يأثم بذلك ، وفي المجتبى والمبسوط يكره الإقتداء بصاحب البدعة ، وفي شرح بكر فأصل الجواب أن من كان من أهل قبلتنا ولم يعمل في قوله حق لم يحكم بكفره تجوز الصلاة خلفه ، وإن كان يكفي حق يكفر أهلها كالجهمي والقدري الذي قال بخلق القرآن ، والرافضي الغالي الذي ينكر خلافة أبي بكر « رض » والمشبهة لا تجوز ، وبه قال أكثر أصحاب الشافعي « رض » وقال القفال ومن تابعه يجوز الإقتداء بهم وأنهم لا يكفرون وهو ظاهر مذهب الشافعي كذا في شرح الوجيز ، وعن أبي يوسف من اتخذ من هذه الأهواء شيئاً فهو صاحب بدعة .

وروى محمد عن أبي حنيفة وأبي يوسف أن الصلاة خلف أهل الأهواء لا تجوز . أما الصلاة خلف الشافعية إذا انحرف عن القبلة لا يجوز أو لم يتوضأ من الخارج من غير السبيلين ، أو لم يغسل المني الذي هو أكثر من الدرهم لا تجوز على الأصح وإلا فتجوز ، وقيل لكراهته يكره ، وقال أبو يوسف لا تجوز الصلاة خلف المتكلم وإن تكلم بحق ، وقال ابن حبيب من المالكية من صلى وراء من شرب الخمر يعيد أبداً إلا أن يكون والياً . وقال أبو بكر من صلى خلف الفاسق من غير تأويل يعيد أبداً ، وتكره إمامة الخصي والأقلف والمأبون وولد الزنى ، وعند الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين تصح الصلاة خلف الفاسق ، وعن أبي يوسف « رح » لا يؤمهم صاحب خصومة في الدين ولو صلى خلفهم جازت .

وعن أبي يوسف « رح » من طلب الدين بالخصومات دعي زنديقاً ومن طلب الكساد

والأعمى لأنه لا يتوقى في النجاسة وولد الزنا لأنه ليس له أب يشفقه
فيغلب عليه الجهل ، ولأن في تقديم هؤلاء تنفير الجماعة ، فيكره وإن
تقدموا جاز لقوله عليه السلام صلوا خلف كل بر وفاجر .

دعي زعلياً ، ومن طلب غريب الحديث دعي كذاباً ، ولا بأس بأن يصلي وراء من في
يديه تصاوير ، وقيل إن كانت مكشوفة يكره . وفي الفتاوى الظهيرية لا تصح إمامة
الأحذب للقائم هكذا ذكره محمد بن شجاع في النوازل ، وقيل يجوز والأول أصح . وفي
الذخيرة ويؤم الأحذب القائم كما يؤم القاعد القائم ولا يؤمه الراكب النازل .

(والأعمى) عطف على قوله والاعرابي أي ويكره أيضاً تقديم الأعمى (لأنه لا يتوقى
النجاسة) أي لا يتحفظ عن النجاسة ولا يهتدي إلى القبلة ولا يقدر على استيعاب الوضوء
في أعضاء الطهارة غالباً . وعن ابن عباس رضي الله عنه قال كيف أؤمهم وهم بعين
يعني إلى القبلة ، وقال القاضي من الحنابلة هو كالبصير إذ هو أخشع في الصلاة قال البصير
يشغله ما يراه وقد ينظر إلى ما لا يحل . وفي المحيط إذا لم يوجب غيره من البصير فهو أولى
بالإمامة . وفي البدائع إذا كان لا يوازيه غيره في الفضل في المسجد فهو أولى .

(وولد الزنا) عطف على قوله والأعمى أي ويكره أيضاً تقديم ولد الزنا (لأنه ليس
له أب يشفقه ^(١)) أي يؤدبه ويعلمه فيبقى على ما حمل جاهلاً (فيغلب عليه الجهل)
وبقولنا قال الشافعي ومالك وقال أحمد لا يكره ورواه ابن المنذر عن مالك واختاره .

(ولأن في تقديم هؤلاء) هذا دليل ثان يشتمل الكل أي ولأن في تقديم العبد والاعرابي
والفاسق والأعمى وولد الزنا (تنفير الجماعة فيكره) لأن القوم يؤذون بهم ولا يرضون
بهم أئمة فيكره . وفي المجتبى والمراد من الكراهة في هذا الموضع كراهة تنزيه ، فإنه قال محمد في
الأصل إمامة غيرهم أحب إلي ، وأما الجواز فلا كلام فيه إشارة إليه بقوله (وإن تقدموا
جاز لقوله عليه السلام صلوا خلف كل بر وفاجر) وهذا الحديث أخرجه الدارقطني في سننه

(١) يشفقه — هامش .

ولا يطول الإمام بهم الصلاة لقوله عليه السلام من أم قوماً فليصل بهم
صلاة أضعفهم فإن فيهم المريض والكبير وذا الحاجة ، ويكره للنساء
أن يصلين وحدهن الجماعة

عن معاوية بن صالح عن العائز بن الحارث عن مكحول عن أبي هريرة رضي الله عنهم أن
رسول الله ﷺ قال صلوا خلف كل بر وفاجر وجاهدوا مع كل بر وفاجر . قال الدارقطني
مكحول لم يسمع عن أبي هريرة رضي الله عنه ومن دونه ثقات ، ومن طريق الدارقطني
رواه ابن الجوزي في العلل المتناهية وأعله بمعاوية بن صالح مع ما فيه من الانقطاع وتعقبه
ابن عبد الهادي ، وقال إنه من رجال الصحيح وجه الاستدلال بهذا الحديث في حق الفاسق
ظاهر وفي حق العبد والأعمى يتمسك بدلالته لأنه لما جوز الإقتداء بالفاسق مع الموجب
للتمييز فيجوز في حقها بالطريق الأولى ونقول كل واحد منهما لا يخلو إما أن يكون برأ
أو فاجراً والنبي ﷺ جوز الإقتداء بكل منهما .

(ولا يطول الإمام بهم الصلاة) أي بالجماعة (لقوله ﷺ من أم قوماً فليصل بهم
صلاة أضعفهم فإن فيهم المريض وذا الحاجة) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم
من حديث الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال إذا صلى أحدكم بالناس
فليخفف فإن فيهم الضعيف والسقيم والكبير ، وإذا صلى لنفسه فليطول ما شاء ، وفي
لفظ المسلم الصغير والكبير والضعيف والمريض .

وروى البخاري أيضاً من حديث أبي مسعود الأنصاري فقال يا رسول الله لا أكاد
أدرك الصلاة مما يطول بها فلان فقال فما رأيت النبي ﷺ في موعظة أشد غضباً من يومئذ
ثم قال يا أيها الناس ان منكم منضرين من صلى بالناس فليخفف فإن فيهم الكبير والصغير
وذا الحاجة . فهذا يدل على أن الإمام ينبغي له أن يراعي حال قومه وهذا لا خلاف فيه .
(ويكره للنساء أن يصلين وحدهن الجماعة) الكلام في هذا الموضع على وجوه الأول ،
قال السفناقي في اللفظ صورة المناقضة حيث ذكر الوحدة مع كونهن جماعة ، ثم أجاب
عن هذا لقوله لكن المراد من الوحدة توحدن عن الرجال وهن في أنفسهن جماعة النساء .

لأنها لا تخلو عن ارتكاب المحرم وهو قيام الإمام وسط الصف

قلت لا مناقضة فيه ولا يصدق حد عليه لأن المعنى ويكره للنساء المنفردات عن الرجال أن يصلين بجماعة منهن .

الثاني قال الاترازي وهذا عندنا وعند الشافعي يستحب لنا أنها لو كانت مستحبة لبينها النبي ﷺ فيكون جماعتهم بدعة ويكره . قلت قول الشافعي هو قوله الأوزاعي والثوري وأحمد « رح » وحكاة ابن المنذر عن عائشة وأم سلمة « رض » فإذا كان كذلك فكيف تكون جماعتهم بدعة والبدعة اسم لحدث أمر لم يكن في زمان رسول الله ﷺ ، وقد روى أبو داود في سننه في باب إمامة النساء من حديث أم ورقة بنت عبد الله بن الحارث ابن نوفل ، وفيه كانت قد قرأت القرآن فاستأذنت النبي ﷺ أن تتخذ في دارها مؤذناً ، فأذن لها وأمرها أن تؤم أهل دارها .

وروى عبد الرزاق في مصنفه أخبرنا إبراهيم بن محمد عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهم قال تؤم المرأة النساء تقوم في وسطهن .

وروى ابن أبي شيبة حدثنا سفيان بن عيينة عن عمار الذهبي عن امرأة من قومه اسمها بحيرة ، قالت أمتنا أم سلمة رضي الله عنها قائمة وسط النساء حدثنا وكيع عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تؤم النساء تقوم معهن في وسطهن .

وروت عظمة الحنفية قالت أمتنا عائشة رضي الله عنها فقامت بينهن في الصلاة المكتوبة ، رواه الدارقطني وهو حجة على الشعبي والنخعي حيث قال تؤمن في النفل دون الفرض ، وشذ أبو ثور المزني ومحمد بن جرير الطبري فأجازوا إمامة النساء على الإطلاق للرجال والنساء .

وعند سليمان بن بشان والحسن البصري ومالك لا يؤم المرأة أحداً في فرض أو نفل .
الثالث : قول المصنف في كراهته جماعة النساء (لأنها لا تخلو عن ارتكاب المحرم وهو قيام الإمام وسط الصف) فكيف يكون قيام الإمام وسطهن محرماً وقد فعلته عائشة وأم سلمة ، وروي عن ابن عباس رضي الله عنه على ما ذكرناه الآن ، وأيضاً فللقائل أن يقول ارتكاب المحرم فيه في حق الرجال دون النساء إذ لو كان مطلقاً لما كان يجوز الصلاة .

فيكره كالعراة ، وإن فعلن قامت الإمام وسطن

الرابع : قوله (فيكره) يعني إذا كان الأمر كذلك يكره فعلهن الجماعة وكيف يكره ، وقد ذكر في المحلى صلت عائشة بين المغرب جهرت بالقراءة ، وصلت أم سلمة العصر .

الخامس : قوله (كالعراة) هو جمع عار كالقضاة جمع قاض والتشبيه فيه من كل الوجوه ظاهر ، ولكن كلام الشارح يختلف في وجه الشبه ، فقال تاج الشريعة يعني يكره العراة الجماعة لأنها لا تخلو عن مباشرة إحدى الروائتين .

أما قيام الإمام وسط الصف أو زيادة الإطلاع على العورات كما هنا ، وقال السفناقي قوله فيكره كالعراة ، وفي العراء (١) عندنا أن يصلوا وحداناً قعوداً بإيماء ، وإنما أمرناهم بترك الجماعة لتشاغل بعضهم عن بعض ولا يقع بصر بعضهم على عورة البعض لأن الستر يحصل ، وإن الأولى لإمامهم إذا صلوا الجماعة أن يقوم وسطن لتلايق بصرهم على عورتهم وإن تقدمهم جاز أيضاً وحالهم في هذا الموضع كحال النساء في الصلاة فالأولى أن يصلين وحدهن وإن صلين بجماعة قامت إمامهن وسطن ، وإن تقدمن جاز فكذلك حال العراة وكلام الأكل ها هنا قريب منه بل أخذ منه .

وقال الاترازي قوله - فيكره كالعراة - أي تكره جماعة النساء كجماعة العراة ، وقال صاحب الدراية التشبيه بالعراة ليس من كل الوجوه بل في أفضلية الأذان وأفضلية قيام الإمام وسطن ، وأما العراة فيصلون قعوداً وهو أفضل من صلاة النساء قائمات. قلت المصنف جعل العراة مشبهاً بها وتاج الشريعة عكس فيه وجعل وجه التشبيه الحرمه ، والسفناقي جعله في الأفضلية ، وصاحب الدراية كذلك ولكنه زاد في الأفضلية الأذان أيضاً ، والاترازي جعله في الكرامة .

السادس : قوله (وإن فعلن قامت الإمام وسطن) فيه تناقض وهو أنه أو لا قال قيام الإمام وسط الصف ارتكاب محرم فلم منه عدم جواز صلاتهن بالجماعة وهنا يقول

(١) كلمة مكشوفة من الأصل وربما كانت - والأفضل - اه مصححه .

لأن عائشة رضي الله عنها فعلت كذلك وحمل فعلها الجماعة على ابتداء الإسلام

يحواز ذلك ويمكن أن يحاب عنه بأن يكون المراد بالحرمة أيضاً هنا اللغوي وهو المنع وجه الكرامة لا يمنع ذلك الجواز مع الكرامة .

فان قلت كيف قال - قامت الإمام - بناء تأنيث الفعل . قلت قال المطرزي في المغرب الإمام من يؤم به أي يقتدي به ذكرأ كان أو أنثى ومنه قامت الامام في وسطهن وفي بعض النسخ - فان فعلن قامت الامامة وسطهن - وهو غير صواب لأن لفظة الامام اسم لا وصف . قوله - وسطهن - بسكون السين لأنه صرف بخلاف جلست وسط الدار بالفتح وكل موضع صلح فيه بين فهو ساكن وما لا يصلح فهو بالفتح ومنه يشد في وسطه الهميان . وقال الأزهري كل ما كان يبين بعضه من بعض كوسط القلادة والصف والسبعة فهو بالاسكان وما كان منضماً لا يبين كالدار والساحة فهو بالفتح وأجازوا في المفتوح الاسكان ولم يحيزوا في الساكن الفتح .

قوله (لأن عائشة رضي الله عنها فعلت كذلك) أي صلت بجماعة النساء وقامت وسطهن وقد ذكرناه عن قريب ، وروى محمد بن الحسن في كتاب الآثار أخبرنا أبو حنيفة عن حماد ابن سليمان عن ابراهيم النخعي عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تؤم النساء في شهر رمضان فتقوم وسطاً وقد ذكرنا عن أم سلمة أيضاً رد على الاترازي حيث قال أنها بدعة ، وعلى المصنف أيضاً في أنها ارتكاب المحرم .

الثامن قوله (وحمل فعلها الجماعة على ابتداء الاسلام) قال الاترازي أي حمل فعل عائشة الجماعة على ابتداء الاسلام يعني كان ذلك ثم نسخ حين أمرن بالوقار والقرار في البيوت ، وهذا جواب سؤال مقدر بأن يقال لما فعلت عائشة الجماعة دل على أنها مستحبة فلا يكره ، فأجاب عنه وقال وحمل ذلك على ابتداء الاسلام .

قلت هذا كلام من لم يطلع في كتب القوم وأمضى فيه لانه عليه الصلاة والسلام أقام بمكة بعد النبوة ثلاث عشرة سنة كما رواه البخاري ومسلم ثم تزوج عائشة بالمدينة وبنى بها وهي بنت تسع وبقيت عند النبي ﷺ تسع سنين ، وما صلت إماماً إلا بعد بلوغها فكيف يستقيم حمله على ابتداء الاسلام ، وتصدى الاكمل للجواب عن هذا وقال يجوز أن

ولأن في التقدم زيادة الكشف

يكون المراد بابتداء الاسلام ما قبل بيان الانتساح فانه ابتداء بالنسبة اليه .
قلت هذا أبعد من الاول لان هذا لم يكن في ابتداء الاسلام على ما دلت عليه الاخبار
المذكورة ، فاذا كان كذلك كيف يحمل هذا على ما قبل الانتساح .

التاسع قوله (ولان في التقديم زيادة الكشف) هذا الدليل توكيد يمنع المتقدم بالسببة
لانه بين بالنسبة في الاصل لا بالتعليل ، واعترض عليه بأن المرأة إذا كانت لابسة من
فوقها إلى قدمها ولم يكن بينهن أحد من الرجال ، فان التقدم يكره مع أنه لا كشف فيها
فلو كانت الكراهة لزيادة الكشف ينبغي أن يحوز هناك لانعدام العلة .

فأجاب عنه الاكمل أخذاً من كلام السفناقي بما ملخصه إن ذلك نادر لا حكم له على
أن ترك التقديم بالسنة والتعليل لا يضاهاها ، قلت لا نسلم أنه نادر لان المرأة شأنها التستر
في كل الاحوال ولا سيما في الصلاة خصوصاً إذا أمت فانها تحترز عن انكشاف شيء من
أعضائها غاية الاحتراز ، فحينئذ لا يوجد كشف أصلاً فضلاً عن زيادته وقوله على أن يترك
التقدم .. إلى آخره فيه نظر لانه لم يبين النسبة التي دلت على ترك التقديم .

وقال الاكمل وهنا بحث من أوجه وذكر منها أن المذهب عندنا أن انتفاءصفة الوجوب
تستلزم انتفاء صفة الجواز ثم أجاب عنه بما حاصله أن الجواز ليس بمنسوخ بالاجماع، وإنما
المنسوخ هو كون جماعتهن سنة وفيه نظر ، لان من ادعى النسخ فعليه البيان . وقال
صاحب الدراية ولان جماعتهن لو كانت مشروعة لزم تركها ولشاعت كما شاعت جماعة
الرجل على أنها من الشعائر فيختص بالاذان والخطب والجمع والاعباد ، ولان جماعتهن
لا تخلو عن ارتكاب محرم لان في التقديم زيادة كشف ، وفي الوسط تركه القيام
وكل ذلك حرام .

أما زيادة الكشف فلقوله تعالى ﴿ ولا يبدين زينتهن ﴾ ٣١ النور ، وأما ترك القيام
فلأنه خلاف السنة لانه لم يعمل به النبي عليه الصلاة والسلام ولا واحد من الصحابة .
وأما حديث أم ورقة ورابطة كان في ابتداء الاسلام أو تعلماً للجواز مع أن في
حديث أم ورقة مقالاً عند أهل الحديث .

قلت هذا كله مخدوش ، أما قوله - لو كانت جماعتهم مشروعة كره تركها - فغير
سديد لانه لا يلزم من كون الشيء مشروعاً أن يكره تركه ، لان هذا ليس بكلي فان
المشروع إذا كان فرضاً يكون تركه حراماً ، وإن سنة كان يكون تركه مكروهاً ، وإن
كان ندباً يجوز تركه ولا يكره .

وأما قوله - فتختص بالأذان .. الخ - فإيرده ما رواه الحاكم في المستدرک عن عبد الله
ابن ادريس عن عطاء عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تؤذن وتقيم وتؤم النساء
فتقوم وسطهن .

وأما قوله - وكل ذلك حرام - غير مسلم لأن الحرمة غير مقتصرة على زيادة الكشف .
وأما قوله - فلأنه خلاف السنة - مردود لأن النبي ﷺ أمر أم ورقة أن تؤم أهل
دارها كما ذكرنا من رواية أبي داود ، وفي الحديث وجعل لها مؤذناً يؤذن لها ، وقال عبد
الرحمن بن خلاد فأنا رأيت مؤذنها شيخاً كبيراً .

وقوله - ولا واحد من الصحابة - مردود ، فإننا ذكرنا عن عائشة وأم سلمة بأنهما
فعلتا ذلك .

وقوله - مع النساء - في حديث أم ورقة مقالاً إشارة إلى ما قاله المنذري في مختصره
لسنن أبي داود في سننه الوليد بن جميع وفيه مقال ولا يضره ذلك ، فإن مسلماً أخرج له
وكفى هذا في عدالته وسقطه .

فإن قلت قد قال ابن بطال في كتابه الوليد بن جميع وعبد الرحمن بن خلاد لا يعرف
حاليهما . قلت ذكرهما ابن حبان في الثقات فالحديث إذاً صحيح .

فإن قلت أخرج ابن عدي في الكامل وأبو الشيخ الأصبهاني في كتاب الأذان من حديث
أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها أن النبي عليه الصلاة والسلام قال ليس على النساء أذان
ولا إقامة ولا جمعة ولا اغتسال ولا تقدمهن امرأة ولكن تقوم وسطهن . قلت في سننه
الحاكم بن عبد الله قال ابن معين ليس بثقة ولا مأمون . وعن البخاري تركوه ، وعن

ومن صلى مع واحد أقامه عن يمينه لحديث ابن عباس
رضي الله عنه فإنه عليه السلام صلى به وأقامه عن يمينه .
ولا يتأخر عن الإمام ،

النسائي متروك الحديث ، وكان ابن المبارك يوهنه وأنكر ابن الجوزي هذا الحديث في كتابه والتحقيق ولا يعرف مرفوعاً إنما هو شيء يروى عن الحسن البصري وإبراهيم النخعي .

(ومن صلى مع واحد أقامه عن يمينه) مساوياً له وهو قول عمر رضي الله عنه وابنه وعروة بن الربير ، وبه قال الثوري والأوزاعي ومالك وإسحاق وعن الشافعي يستحب أن يتأخر عن الإمام قليلاً ، وعن سعيد بن المسيب أن يقيم عن يساره ، وفيه قول رابع مروى عن النخعي أنه يقوم خلفه إلى أن يركع فإذا جاء أخذ الإمام عن يمينه .

(لحديث ابن عباس رضي الله عنه فإنه عليه السلام صلى به وأقام عن يمينه) حديث ابن عباس أخرجه الأئمة الستة في كتبهم عن كريب مولى ابن عباس قال غت (١) عند خالتي ميمونة فقام رسول الله ﷺ في الليل فأطلق القربة فتوضأ ثم أدرك القربة ثم قام إلى الصلاة فقامت وتوضأت كما توضأ ثم جثت فقامت عن يساره فأخذني جنبه فأدارني من ورائه فأقامني عن يمينه فصليت معه . أخرجه مختصراً ومطولاً .

فان قلت كيف يجوز أداء النفل بالجماعة وانه بدعة . قلت أداء النفل بالجماعة بلا أذان ولا إقامة بواحد أو اثنين يجوز على أنا نقول التهجد كان فرضاً على أن النبي ﷺ فيكون اقتداء المتنفل بالمفترض مع أن ابن عباس كان صبيّاً فلا يكون مخالطاً .

(ولا يتأخر عن الإمام) لأن التأخر خلاف السنة ، وإن كان المقتدي أطول وسجوده قدام الإمام لا يضره لأن العبارة بموضع الوقوف كما لو وقف في الصف فوقوع سجود الإمام بطوله .

(١) في الأصل - ابن - والصحيح ما أثبتناه اه مصححه .

وعن محمد « ربح » أنه يضع أصابعه عند عقب الإمام والأول هو الظاهر ، وإن صلى خلفه أو في يساره جاز وهو مسيء لأنه خالف السنة . وإن أم اثنين تقدم عليهما ، وعن أبي يوسف يتوسطهما ، ونقل ذلك عن عبد الله بن مسعود « رض »

(وعن محمد أنه يضع أصابعه عند عقب الإمام) كما هو المشهور من عمل العامة (والأول هو الظاهر) أي قيام المقتدي عن بين الإمام بدون التأخر هو ظاهر الرواية ووجه حديث ابن عباس « رض » .

(وإن صلى خلفه أو في يساره جاز وهو مسيء) أي وإن صلى المقتدي خلف الإمام أو عن يساره والحال أنه وحده جاز والحال أنه مسيء أي فاعل فعل السوء (لأنه خالف السنة) وهو ما ذكر حديث ابن عباس آنفاً ، وعن شيخ الإسلام من مشايخنا من قال الجواب في الفصلين وهو ما لو قام عن يساره أو خلفه واحد لأنه ترك السنة في القيام فيكون مكروهاً .

ومنهم من فرق وقال لا يكون عن يساره إذا قام خلفه لأنه لا يصير تاركاً للسنة من كل وجه لأنه عمل به واحد من الصحابة وهو ابن عباس فإنه قام خلفه ودعى له بالفقه والعلم ، وعند أحمد لو وقف على يساره تبطل صلاته وقال أحمد لو كان اثنان وكان أحدهما صبياً فوقفا عن يمينه فلا بأس به ، ولو وقف خلفه توقف أحمد وأكثرهم على أنه لا يصح بل الصبي يقف على يساره .

(وإن أم اثنين تقدم عليهما) أي وإن أم رجلين تقدم عليهما وهذا عند أبي حنيفة « ربح » ومحمد .

(وعن أبي يوسف « ربح » أنه يتوسطهما) أي الإمام يتوسط اثنين لأن الاصطفاة خلف الإمام سنة الجماعة والاثنين ليس بجماعة حقيقة . (ونقل ذلك عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه) أي نقل التوسط بين الاثنين عن عبد الله بن مسعود هذا موقوف على ابن مسعود كما ترى ، وقد رواه مسلم من ثلاث طرق ولم يرفعه في الأولين ورفعه إلى النبي ﷺ وقال فيه هكذا فعل رسول الله ﷺ .

ولنا أنه عليه السلام تقدم على أنس واليتيم حين صلى بهما

وقال الترمذي في جامعه عن ابن مسعود أنه صلى بملقمة والأسود فقام بينهما قاله ورواه عن النبي ﷺ وقال أبو عمر : رض ، هذا الحديث لا يصح رفعه والصحيح عندم التوقيف على ابن مسعود أنه صلى بملقمة والأسود ، وقال الحارثي حديث ابن مسعود منسوخ وأراد به الحديث الذي أخرجه مسلم عنه في صحيحه ، وعن ابراهيم عن علقمة والأسود أنها دخلا على عبد الله فقال أصل من خلقكم قالوا نعم فقام بينهما فجعل أحدهما بيمينه والآخر عن شماله ثم ركعنا فوضعنا أيدينا على ركبتيه ثم طبق بين يديه ثم جعلها بين فخذه فلما صلى قال هكذا فعل رسول الله ﷺ لأنه إنما نعلم هذه الصورة من رسول الله ﷺ بمكة وفيها التطبيق وأحكام أخرى وهي متروكة وهذا الحكم من جعلتها ولما قدم النبي ﷺ المدينة تركه .

فان قلت ما أجاب المصنف عن حديث ابن مسعود هذا . قلت أجيب بثلاثة أجوبة الأول : ان ابن مسعود لم يبلغه حديث أنس رضي الله عنه الا في ذكره عقيب هذا الحديث .

والثاني : أنه قال لضيق المسجد وبمذر آخر لا على أنه من السنة .

والثالث : ذكر البيهقي في المعرفة أنه رأى النبي ﷺ يصلي وأبو ذر عن يمينه كل واحد يصلي لنفسه فقام ابن مسعود خلفها فأومأ اليه النبي ﷺ بشماله فظن عبد الله أن ذلك سنة الموقف ولم يعلم أنها لا يؤمها وعلمه أبو ذر حتى قال فيما روي عنه يصلي كل رجل منا لنفسه .

(ولنا أنه عليه السلام تقدم على أنس واليتيم حين يصلي بهما) وهذا الحديث أخرجه الجماعة إلا ابن ماجة عن مالك بن أنس عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أنه وجدته مليكة دعت رسول الله ﷺ لطعام صنعته فأكل منه ثم قال قوموا فلأصل لكم فقمتم إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبث مضجعة بها فقام رسول الله عليه السلام فقمتم أنا واليتيم وراه والمعجوز وأنس وراونا فصلينا بنا ركعتين ثم انصرف واليتيم هو ضمير بن أبي ضميرة مولى رسول الله ﷺ له ولأبيه صحبة ، وقيل اليتيم أخو

فهذا للأفضلية والأثر دليل الإباحة

أنس لأبيه واسمه ضمير واليتيم علم غالب له كالتجيم للثريا .

وقال أبو عمر قوله - جدته مليكة - والضمير عائذ على إسحاق وهي جدة إسحاق أم أبيه عبدالله بن أبي طلحة وهي أم سليم بنت ملحان زوج أبي طلحة الأنصاري وهي أم أنس بن مالك ، وقال غيره الضمير يعود إلى أنس وهو القائل أن جدته وهي جدة أنس بن مالك أم أمه واسمها مليكة بنت مالك بن عدي ويؤيد ما قال ابن عمر أن في بعض طرق الحديث أن أم سلمة سألت رسول الله ﷺ أن يؤمها ، أخرجه النسائي عن يحيى بن سعيد عن إسحاق بن عبد الله فذكره وأم سليم وهي أم أنس جاز لك مصرحاً في البخاري .

(فهذا دليل الأفضلية) أي فعل النبي عليه الصلاة والسلام تقدمه على الاثنين دليل الأفضلية (والأثر دليل الإباحة) أراد بالأثر الذي رواه أبو يوسف عن ابن مسعود .

فان قلت لم يمسك . قلت ترجيحاً لفعل النبي عليه السلام على فعل غيره .

فروع . ولو قام واحد يجنب الإمام وخلفه صف يكره بالإجماع كذا في شرح الإرشاد وفي المجتبى السنة أن يقوم في المحراب ليعدل الطرفين ولو قام في أحد جانبي الصف يكره ، ولو كان المسجد الصيفي يجنب الشتوي وإملاء المسجد ليقوم الإمام في جانب الحائط يستوي القوم من جانبيه ، والأصح ما روي عن أبي حنيفة أنه قال أكره أن يقوم الإمام بين السارين ، وفي رواية أو ناحية المسجد أو إلى سارية لأنه خلاف لعمل الأمة ومتى استوى جانباه ويقوم عن يمين الإمام إن أمكنه وإن وجد في الصف فرجة سدها ولا ينتظر حتى يجيء آخر فيقعان خلفه ، ولو لم يجد عالماً يقف خلف الصف بحذاء الإمام للضرورة ولو وقف منفرداً بغير عذر تصح صلاته عندنا وعند الشافعي ومالك . وقال أحمد وأصحاب الحديث لا تصح صلاته واحتجوا بقوله عليه السلام لا صلاة لمنفرد خلف الصف ، ولنا حديث أنس واليتيم والمجوز وقد جوزوا اقتداءها وهي منفردة خلف الصف ، وماروا من الحديث المذكور أريد به نفي الكمال .

ولا يجوز للرجال أن يقتدوا بامرأة أو صبي ، أما المرأة فلقوله عليه
السلام آخروهن من حيث آخرن الله ، فلا يجوز تقديمها ،

(ولا يجوز للرجال أن يقتدوا بامرأة ولا صبي ، أما المرأة فلقوله عليه السلام آخروهن
من حيث آخرن الله ، فلا يجوز تقديمها) هذا غير مرفوع وهو موقوف على عبد الله بن
مسعود أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن سفيان الثوري عن الأعمش عن إبراهيم عن أبي
معمر عن ابن مسعود ، ومن طريق عبد الرزاق رواه الطبراني في معجمه ولم أر أحداً من
شراح الهداية تعرض لحال هذا الخبر ، وكتب أصحابنا معتبرة ، وذكره الكبائر أي من
الشافعية في كتاب بعض ما تفرد به أحمد بن حنبل ، وذكره أيضاً ابن قدامة في المغني وابن
حزم في المحلى وجه الاستدلال بقوله من حيث آخرن الله ما قال أبو زيد في الأسرار أن
حيث عبارة عن المكان ولا مكان يجب تأخيرهن فيه إلا مكان الصلاة ، وقيل يجوز أن
يكون حيث للتعليل يعني كما آخرن الله تعالى في الشهادة والارث والسلطنة وسائر
الولايات .

قلت أصل حيث أنه ظرف مكان مضاف إلى الجملة تقول اجلس حيث الأمير جالس ،
وحيث جلس الأمير ، وقد يضاف إلى المفرد كقول الشاعر :

تمضي المواضي حيث لي المائم
.....

قال أبو الفتح من أضاف حيث إلى المفرد أعربها ، ومن ذلك ضبط بعضهم ، أما ترى
حيث سهيل طالعا ، بفتح ثا حيث وخفض سهيل ، وأصله حيث سهيل بضم الشاء ورفع
سهيل ، والخبر محذوف أي موجود إذا اتصلت بها ما النافية فضمنت معنى الشرط وجزمت
الفعلين ، وفيه ست لغات بالحركات الثلاث وبالأواو معها ، ومن العرب من يعرب حيث ،
وعليه قراءة من قرأ ﴿ حيث لا يعلمون ﴾ بالكسر وهي للمكان اتفاقاً . وقال الأخفش
وقد ترد للزمان أقول في الخبر أمراً تبركاً بتأخيرهن من حيث العام في الصلاة لعدم وجوب
تأخيرهن خارج الصلاة إجماعاً ، وحيث تأخيرهن في الصلاة إظهار لتعنيهن في الجماعة ،
لأن الرجال هم الأصول في إقامة الجماعة ، فان جماعة النساء ليست مستحبة عن الانفراد .

وأما الصبي فلأنه متنفل فلا يجوز اقتداء المفترض به .

وهند الشافعي دون استعجاب الرجال والرجل هو المخاطب بالتأخير ، فإذا ترك ما هو مخاطب به فسدت صلاته كما لو تقدم على إمامه .

يظهر من هذا كله أنه أمر بتأخيرها وهو نهي عن الصلاة خلفها وإلى جانبها أيضاً ، والنهي يقتضي فساد النهي ، ولأن في تأخيرها صيانة للصلاة عن الفساد وهي واجبة لقوله تعالى ﴿ ولا تبطلوا أعمالكم ﴾ ٣٣ محمد ، واليه أشار المصنف بقوله - فلا يجوز تقديمها - هذه نتيجة قوله - ولا يجوز أن يقتدوا بامرأة - تقدير الكلام لما جاء الأمر بتأخيرها فلا يجوز تقديمها ، فلم يحز الاقتداء بها . وفي الاترازي فان قيل هذا الحديث خبر الواحد وبمثله ثبت الوجوب لا الفرض فلا تقسد الصلاة بتركه .

قلنا هذا حديث مشهور تثبت الفرضية به ، فتركه مفسد وفي المجتبى يسك في المسألة بالاجماع ، والمراد به إجماع المجتهدين ، لأنه حكى عن ابن جرير الطبري أنه يجوز إمامتها بالتراويج إذا لم يكن هناك قارىء غيرها .

(وأما الصبي فلأنه متنفل) أي وأما عدم جواز الاقتداء بالصبي فلأنه متنفل والذي يقتدي به مفترض (فلا يجوز اقتداء المفترض به) أي بالمتنفل لأن صلاة الامام متضمنة صلاة المقتدي صحة وفساداً لقوله عليه السلام الامام ضامن ، ولا شك أن الشيء إنما يتضمن ما هو دونه لا ما هو فوقه فلم يحز اقتداء البالغ بالصبي لهذا وبه قال الأوزاعي والثوري ومالك وأحمد وإسحاق ، وفي النفل روايتان . وقال ابن المنذر وكرهها عطاء والشمسي ومجاهد ، وقال الحسن والشافعي تصح إمامته ، وفي الجمعة له قولان ، قال في الأم لا تجوز ، وقال في الاملاء تجوز لما روى البخاري عن عمرو بن سلمة قال أميت على عهد رسول الله ﷺ وأنا غلام ابن ست سنين أو ابن سبع سنين ، وسلمة صحابي والأشهر أن عمرو لم يسمع من النبي عليه السلام ولم يرو عنه ، وقال الخطابي كان الحسن يضعف حديث عمرو بن سلمة وقال مرة دعه ليس بشيء بين .

وقال أبو داود وقيل لأحمد حديث عمرو قال لا أدري ما هذا فلمع لم يتحقق بلوغ أمر النبي ﷺ قال وقد خالفه أمثال الصحابة وقد قال عمرو كنت إذا سجدت خرجت أمتي

وفي التراويح والسنن المطلقة جوزه مشايخ بلخ ولم يجوزه مشايخنا «روح» ،
ومنهم من حقق الخلاف في النفل المطلق بين أبي يوسف وبين محمد «روح» ، والمختار
أنه لا يجوز في الصلاة كلها لأن نفل الصبي دون نفل البالغ حيث لا
يلزمه القضاء بالإفساد بالإجماع ، ولا يبنى القوي على الضعيف
بخلاف المظنون

وهذا غير بالغ والمعجب أنهم لم يجعلوا قول أبي بكر الصديق وعمر الفاروق وكبار
الصحابة رضي الله عنهم وأفعالهم حجة ، واستدلوا بفعل صبي ست سنين ولا يعرف فرائض
الوضوء والصلاة فكيف يتقدم في الإمامة ومنعه أحوط في الدين ، وعن ابن عباس رضي
الله عنه لا يؤم الغلام حتى يحتمل ، وعن ابن مسعود لا يؤم الغلام الذي لا تجب عليه الحدود
رواهما الأثرم في سننه .

(وفي التراويح والسنن المطلقة) السنن الرواتب قبل الفرائض وبعدها (جوزه) أي
الإقتداء بالصبي (مشايخ بلخ ولم يجوزه مشايخنا) أي ولم يجوز الإقتداء بالصبي علماء أهل
بخارى وسمرقند .

(ومنهم) أي ومن مشايخ بخارى وسمرقند (من حقق الخلاف في النفل المطلق بين
أبي يوسف ومحمد) فقال عند أبي يوسف لا يجوز الإقتداء وعند محمد يجوز (والمختار)
أي للفتوى (انه) أي أن الاقتداء بالصبي (لا يجوز في الصلوات كلها لأن نفل الصبي
دون نفل البالغ) لأن نفل البالغ مضمون حيث يجب القضاء إذا أفسده ، ونفل الصبي غير
مضمون (حيث لا يلزمه القضاء بالافساد بالإجماع) فيكون نفل الصبي دون نفل البالغ
فلا يجوز أن يكون الأدنى متضمناً للأعلى .

(ولا يبنى القوي على الضعيف) لأن نفل البالغ القوي حيث يلزمه بالشروع ، ونفل
الصبي ضعيف حيث لا يلزمه بالشروع ، وعلى هذا لا يجوز الاقتداء به أيضاً في النفل .

(بخلاف المظنون) هذا جواب عن قياس مشايخ بلخ عن المظنون وتقديره قياس
اقتداء البالغ بالصبي على الاقتداء بالظان فاسد صورة المظنون أن يقتدي المتنفل بمن يصلي

لأنه مجتهد فيه فاعتبر العارض عدماً بخلاف اقتداء الصبي بالصبي ،
لأن الصلاة متحدة ويصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء لقوله عليه السلام
ليلني منكم أولوا الأحلام والنهي

صلاة عليه يجوز الإقتداء وإن كانت غير مضمونة بالقضاء عندنا لأنه شرع فيه على قصد
التزام فرض آخر عليه ، وصورة أخرى شرع في صلاة على ظن أنها عليه فاقتدى به متنفل
ثم أفسده يلزمه القضاء وإن لم يلزم الإمام على تقدير الفساد (لأنه مجتهد فيه) أي لأن
المظنون مجتهد فيه لأن عند زفر القضاء واجب على الظان فصار كأن الإمام ضامن فاتحد
حال الإمام والمقتدي فجاز الإقتداء به .

(فاعتبر العارض) وهو الظان (عدماً) في حق المقتدي بالنظر إلى اجتهاد زفر مع
احتمال صحة قول المجتهد لأن في زعمه مضمونة صلاة الإمام فكان هذا اقتداء بصلي المضمونة ،
أما الصبي فليس من أهل الضمان حتى يسري حكم ضمانه إلى المقتدي فكان اقتداء البالغ به
في معنى اقتداء المفترض بالمتنفل .

(وبخلاف اقتداء الصبي بالصبي لأن الصلاة متعدة) لعدم الضمان على واحد منها وكان بناء
الضعيف على الضعيف .

(ويصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء) هذا ترتيب القيام خلف الإمام ، وفي المحيط
والاستيعابي يلي الإمام الرجال ثم الصبيان الكبار ثم الحنثائي ثم النساء ثم الصبيات
والمراهقات (لقوله ﷺ ليلني منكم أولوا الأحلام والنهي) روى هذا الحديث عن ابن
مسعود وأبي مسعود والبراء بن عازب ، فحديث ابن مسعود أخرجه مسلم وأبو داود
والنسائي وابن ماجه قال قال رسول الله ﷺ ليلني منكم أولوا الأحلام والنهي ثم
الذين يلونهم .

وحديث البراء بن عازب أخرجه الحاكم في المستدرک في كتاب الفضائل من حديث
عبد الرحمن بن عوسجة عن البراء بن عازب قال قال رسول الله ﷺ يأتينا إذا أقيمت
الصلاة فيمسح عواتقنا ويقول أقيموا صفوفكم ولا تخلفوا فتخلف قلوبكم ، وليلني منكم

أولوا الأحلام والنهي ، وسكت عنه . وقال الزبلي في تخريج أحاديث الهداية للمصنف استدلل بهذا الحديث على قوله ويصف الرجال .. الخ ولا ينهض ذلك إلا على تقديم الرجال فقط ، ويمكن أن يستدل بحديث أبي مالك الأشعري أن النبي ﷺ كان يصفهم في الصلاة فيجعل الرجال قدام الغلمان والغلمان خلفهم والنساء خلف الغلمان ، رواه الحارث بن أبي أمامة في مسنده .

وأخرج ابن أبي شيبة عنه أن النبي ﷺ أقام الرجال يلونه وأقام الصبيان خلف ذلك . قال الأكل الصبيان تابعة الرجال لاحتمال رجوليتهم . قلت إذا سلمنا هذا فما الدليل منه على كون النساء بعد الصبيان قوله - ليلى - بكسر اللامين وتخفيف النون من ولي يلى ولياً وهو القرب ، وأصل يلى يولي حذف الواو لوقوعها بين الياء والكسر وأمر الغائب منه ليل لأن الياء تسقط للجزم ، وأمر الحاضر مثل ق على وزن ع . وقال النووي ويحوز إثبات الياء مع تشديد النون على التأكيد .

قلت للقاعدة في ذلك أن النون المؤكدة إذا دخلت ناقص تعود الياء والواو المحذوفتان فيصير ليلى . قوله - أولوا الأحلام - حلم بضم الحاء وسكون اللام وهو ما يراه النائم تقول منه حلم بفتح اللام ، واحتمل تقول حلت هكذا وحلمته أيضاً ولكن غلبت استعماله فيما يراه النائم من دلالة البلوغ ، فكان المراد ها هنا ليلى بالفون . قوله - النهي - بضم النون جمع أنهيته بضم النون وسكون الهاء وهي العقل ، يقال بفتح النون أيضاً لأنه نهى صاحبه عن الرذائل وكذلك العقل لعقله من عقل البعير ، ويقال رجل نه ونهى من قوم نهى ، وقال أبو علي الفارسي يحوز ألا يكون النهى مصدر كألهدى وإن يكون جمعاً قال ومعناه في اللغة الشاب والحسن . وقال السفناقي في تعبير الحلم بالعقل غلط من وجهين أحدهما أن الثقات لم يفسروه . والثاني إثبات التكرار في الحديث ، ففي تفسير العقل من غير قابل لأن النهي جمع نية وهي العقل .

قلت قد فسر بعضهم العقل بالحلم وليس فيه التكرار ، وإنما هو التأكيد لأن اللفظ مختلف والمعنى واحد وقد وقع من غير فائدة مثل هذا في الكلام الفصيح .

ولأن المحاذاة مفسدة فيؤخرن ، وإن حاذته امرأة وهما مشتركان في صلاة واحدة

قوله - وإياكم - من المنصوبات بالالزام كما في قوله إياكم والأسد ، والمعنى اتقوا أنفسكم أن تعرضوا لهيئات الأسواق وهو بفتح الهاء وسكون الياء آخر الحروف ، وبالشين المعجمة وروي هوشان وأصله من الهوش وهو الاختلاط والهوشة الفتنة وبينهم تهاوش أي اختلاط واختلاف .

فإن قلت ما وجه تخصيص أولي الأحلام والنهي بذلك قلت لاختلافها من احتياج اليه ولتبليغ ما سمعوه منه وضبط ما يحدث عنه والتنبيه على سهوان وقع لأنهم أحق بالتقديم وليقتدي بهم من بعدهم ، وكذا ينبغي لسائر الأئمة الاقتداء برأيه وسيرته ~~عليه السلام~~ في كل حال من جموع الصلاة ، وتجانس العلم والذكر وبجمال الرأي ومعال كذا القتال [كذا] . قوله - ثم الذين يلونهم - معناه الذين يقربون منهم في هذا الوصف .

(ولأن المحاذاة مفسدة فيؤخرن) هذا دليل معقول وتهديد لذلك مسألة المحاذاة ، أي ولأن محاذاة النساء الرجال مفسدة لصلاتهم فيؤخرون دفعاً لفسادهم .

(وإن حاذته امرأة) أي وإن حاذت المصلي امرأة ، والمحاذاة في اللغة هي المقابلة بالحذاء ، يقال حاذاه يحذوه وفلان جلس بحذاء فلان وفلان يحتمي فلاناً أي يقتدي به ، ويقال احتذى شماله وانتحى فعاله أي اقتدى به وحذوه النعل بالنعل حذوا إذا أقدرت كل واحدة على صاحبها ، وفي المغرب حذوته وحاذيته إذا ضربت بحذائه وحذا بي الفلان عليها (وهما مشتركان في صلاة واحدة) أي والحال الرجل والمرأة المحاذية له يشتركان في صلاة واحدة ، وهما هنا شروط .

الأول : أن يكون المحاذاة بين الرجل والمرأة ، فلو كان المحاذي صبياً لا تقصد صلاة الرجل ، وكذلك لو كان معتموماً .

الثاني : أن تكون المرأة المحاذية مشتبهة بأن كانت بنت سبع ، وقيل بنت تسع نظراً إلى بنائه ~~عليه السلام~~ بمائسة رضي الله عنها وهذا يبلغ في التاسع والأصح أن السن التي ذكرت

لا تقصد بها بل المعتبر أن يكون عليه ضخمة تحمل الجماع ، وإن لم تكن كذلك لا تكون مشتهة بالسن الذي ذكر ، أما لو بلغت سن البلوغ ولم تكن ضخمة ينبغي أن تكون مشتهة بالسن ، وهذا لا تراخ فيه وسواء كانت المرأة المحاذية أجنبية أو ذات رحم محرم أو عبوزة ينفر الناس منها وتكرهها .

الثالث : أن تكون المرأة عاقلة .

الرابع : أن لا يكون بينها حائل ، لأن الحائل يرفع المحاذاة والحائل أن تكون بينها استوانة أو كانت في قبة في وسط الصف ، وفي التحرير أو مقدار ما يقوم به رجل آخر ، وفي المحيط والمقيد أو كان أحدهما على مكان قدر قامته الرجل والآخر أسفل . وفي المحيط أو بينها حائل أدناه مثل مؤخرة الرجل أو مقدمته ، وفي الحواشي غلط من غلط الأصبع ثم المساء لأكثر القوم كذا في مختصر المحيط ، قال أبو الليث هو الأصح ، وقيل الأصح ان الاعتبار بالساق والكعب .

الخامس : أن تكون الصلاة ذات ركوع وسجود حتى تكون صلاة من كل وجه ، وإن كان ما يصليان بالإيماء لمنزلاً لأنها مطلقة في الأصل ولا تكون المحاذاة مفقدة في صلاة الجنائزة .

السادس : أن تكون المحاذاة في ركن كامل وينبغي للحال أن يشترط أن يكون الاداء في ركن كامل عند محمد وعند أبي يوسف لو وقعت مقدار الركن فسدت ، وإن لم تسو في مختصر بحر المحيط لو حاذته أقل من مقدار أقسدت عند أبي يوسف وعند محمد لا تقصد إلا مقدار الركن . وفي المحيط ذكر الجرجاني أن امرأة لو كبرت في الصف الأول وركعت في الصف الثاني وسجدت في الصف الثالث فسدت صلاة من عن يمينها ويسارها وخلفها في كل صف ، لأنها أدت ركناً كاملاً من أركان صلاتها في كل صف ، فصار كالمدفوع إلى صف النساء .

السابع : أن يكون فيه نوى بالإمام ، إمامتها أو نوى إمامته النساء إلا امرأة يعينها محاذية لا تقصد صلاته ذكره صاحب المحيط عن أبي يوسف ، وقال شمس الأئمة للمرخسي

لو صححنا اقتداء المرأة بالرجل بغير سنة قدرت على إفساد صلاة الرجل كل امرأة متى شئت بأن يقتدي به فتقف إلى جنبه وفيه من الضرر ما لا يخفى ، وإن كان الجواب مطلقاً في الكتاب يعني يجوز اقتداء المرأة بالرجل في الجمعة والعيدين ولكن هو محمول عند أكثر المشايخ على وجود النية من الامام ، ومنهم من سلم ولكن يفرق بينهما وبين سائر الصلوات فنقول الضرر ما هنا في جانبها لأنها لا تقدر على صلاة العيدين والجمعة وأحدها ولا تجدد إماماً آخر يقتدي به مع أنها لا تقدر على الوقوف يحجب الامام لكثرة الازدحام في هذه الصلوات وصححنا اقتداؤها لدفع الضرر عنها بخلاف سائر الصلوات .

الثامن : شرط ذكره صاحب الينابيع وهو أن يكون الامام قد نوى إمامته وهو مع قد اقتدت به من أول صلاته ، ولو نوى إمامتها إلا أنها لم يقتديا به في أول صلاته فصلاتها جائزة ، لأن الركن لا يوجد في كل واحد من كل وجه حيث انفرد في بعضها ، وإذا وجدت الشركا من أول الصلاة فوقفت يحجب الامام فسدت صلاته وصلاتها مع القوم لفساد صلاة إمامتهم ، والصحيح ان ذلك ليس بشرط فإنه ذكر في الذخيرة وعزاه في كتاب الغنية فقال اقتدى رجل وامرأة برجل في الركعة الثالثة ثم أحداً فذهبا وتوضاً ثم جاء فيصليان فعادته إن حاذته في الثالثة والرابعة للامام وهي الأولى والثانية لها تفسد صلاة الرجل ، وإن حاذته في الثالثة والرابعة لها لا تفسد صلاة الرجل لأنها مستويان فيها .

وفي مختصر بحر المحيط نية إمامة النساء تعتبر وقت الشروع لا بعده ، وتصح نية النساء بدون حضورهن ، وقيل يشترط حضرتها . وفي الذخيرة ذكر في بعض الفتاوى لو أن رجلاً صلى ولم ينو إمامة النساء فاقتدت به امرأة قال أبو نصر إن لم تقم يحجب يصح اقتداؤها ، وقال أبو القاسم لا يصح اقتداؤها في الوجهين . وفي الاسييجابي لو تقدمت أمامه لا يصح اقتداؤها وتصح صلاته . وفي المرغيناني لو تقدمت المرأة فالصحيح أن صلاة الرجل لا تفسد لأنه لم يرض بإمامتها ، وعن أبي يوسف تفسد . وفي الذخيرة حكى عن مشايخ العراق صورة في المعادة تفسد صلاة المرأة ولا تفسد صلاة الرجل وبيانها جاءت امرأة فشرعت في الصلاة بعدما شرع الرجل ثانياً إمامة النساء فعادته تفسد

فسدت صلاته إن نوى الإمام إمامتها، والقياس أن لا تفسد وهو قول الشافعي رحمه الله عليه اعتباراً بصلاتها حيث لا تفسد ،

صلاة الرجل ، وإذا كانت حاضرة فقامت بحذائه وكان يمكنه أن يؤخرها بالتقدم عليها خطوة أو خطوتين فلم يتقدم فسدت صلاته لأنه لم يوجد منه التأخير لها وقد ترك فرض المقام .

التاسع : أن تكون الصلاة مشتركة يعني تحريمه وإدائه بأن يكونا وراء الإمام حقيقة أو تقديرًا ، أما حقيقة فظاهر ، وأما تقديرًا فبالتأخير .

والعاشر : حد المحاذاة أن يكون عضو منها يحاذي عضو من الرجل لأنهم شرطوا المحاذاة مطلقاً فيتناول كل الأعضاء أو بعضها ونص في قاضي خان أن محاذاة غير قدمها بشيء من الرجل لا يوجب فساد صلاة الرجل ، وقال المرأة إذا صلت مع زوجها في البيت إن كان قدمها محل أقدام الزوج لا تجوز صلاتها بالجماعة وإن كان قدمها خلف قدم الزوج إلا أنها طويلة تقع رأس المرأة في السجود قبل رأس الزوج جازت صلاتها لأن العبرة للقدم ، وفي الجامع لو أدركا أول الصلاة مع الإمام ثم أحداً أو تام وقد فرغ الإمام فعادته المرأة تفسد صلاته لأن اللاحق خلف الإمام تقديرًا ولهذا لو يوافقها يقضي ولو سهى لا يسجد للسهو فكانت الصلاة مشتركة ، ولو كانا مسبوقين فعادته في قضاء ما سبق لم تفسد صلاته لعدم الاشتراك لا حقيقة ولا حكماً ، ثم الشراكة قد تكون باتحاد الفرضين وباقتداء المشروعين بالمتطوعة أو المفترض .

(فسدت صلاته) جواب الشرط أي صلاة الرجل دون صلاة المرأة ولكن يشترط وهو (إن نوى الإمام إمامتها) وفيه خلاف زفر رحمه الله علو ما يأتي عن قريب إن شاء الله .

(والقياس أن لا تفسد) أي أن لا تفسد صلاة الرجل ، ويجوز أن تقرأ لا تفسد بضم التاء من الفساد يعني ومقتضى أن لا تفسد المحاذاة صلاة الرجل (وهو قول الشافعي) أي القيام ، وهو عدم الفساد قول الشافعي (اعتباراً بصلاتها حيث لا يفسد) أي اعتبر

وجه الاستحسان ما رويناه وأنه من المشاهير وهو المخاطب به دونها فيكون
هو التارك لفرض المقام ففسد صلاته دون صلاحها كالأبوم

الشافعي اعتباراً بصلاة المرأة حيث لا يفسد لأنها مشتركة في تقصد صلاة أحدهما دون الآخر ،
لأن فساد الصلاة لتارك الركن أو لوجود ما يناقضها ولم يوجد .

(وجه الاستحسان ما رويناه) وهو قول أبي مسعود أخروه من حيث أخره من الله .
وجه الاستدلال به أن الرجل إن أخطأ مكانه ففسدت صلاته كما إذا تقدم على الإمام ،
وهذا لأن مقامه قدام المرأة للخبر المذكور فلما حاذته لزم ترك فرض الإمام وهو تأخير
المرأة عنه ففسدت صلاته دون صلاة المرأة لأن المأمور بالتأخير الرجل دون المرأة .

(وأنه من المشاهير) أي وإن الخبر المذكور من الأخبار المشهورة . هذا جواب عن
سؤال مقدر تقديره وأن يقال هذا خبر الواحد لا يثبت به الفرض فكيف أثبت به فرض
القيام ، فأجاب عنه بقوله - وأنه من المشاهير - وليس بخبر الواحد فيجوز به الزيادة على
الكتاب ، ولئن سلمنا ذلك فلا نسلم أن الفرض يثبت به ابتداء بل يثبت باعتبار أنه وقع
بياناً لما تضمنه كتاب الله بقوله ﴿ وللرجال عليهن درجة ﴾ ٢٢٨ آية ، فالحق بالكتاب
فأخذ حكمه . أقول هذا كله إذا ثبت كون الخبر المذكور حديثاً مرفوعاً ولم يثبت
ذلك كما ذكرنا .

(وهو المخاطب به دونها) هذا جواب عن وجه القياس وتقريره أن يقال لا يلزم من
عدم فساد صلاحها عدم فساد صلاته لأنه والمخاطب به أي لقوله أخروه من حيث أخره من
الله (دون المرأة) .

فإن قلت إذا كان هو مأموراً بتأخيرها فيكون هي أيضاً مأمورة بالتأخير لأن التأخير لازم للتأخير
فينبغي أن تقصد صلاحها . فإن قلت أنها مأمورة قصداً بل هي مأمورة ضمناً ، وما ثبت
ضمناً دون ما ثبت قصداً ففسدت صلاته دون صلاحها ، وأيضاً كان يمكن له أن يتقدم خطوة
أو خطوتين ولا تأخرها فيكون هو المقصر وإلى هذا أشار بقوله (فيكون هو التارك
بفرض القيام) وهو تقديمه عليها (ففسد صلاته دون صلاحها) لعدم التصير منها (كالأبوم

إذا تقدم على الإمام وإن لم ينو إمامتها لم تضره ولا تجوز صلاتها ،
لأن الاشتراك دونها لا يثبت عندنا خلافاً لزفر رحمه الله ، ألا ترى أنه
يلزمه الترتيب في المقام فيتوقف على التزامه كالإقتداء

إذا تقدم على الإمام (وهذا القياس مستقيم على قول الشافعي وأحمد لأنها يقولان لفساد
المأموم إذا تقدم على إمامه خلافاً للمالك وإسحاق . وقال الثوري المناولة بالعقب على المذهب
وفي الوسط الاعتبار بالكعب .

(وإن لم ينو إمامتها لا يضره) أي لم ينو الإمام إمامته المرأة تضره المحاذاة لعدم
الإشتراك (ولا تجوز صلاتها) أي صلاة المرأة (لأن الإشتراك) بين الإمام وبينها (لا
يثبت دونها عندنا) أي دون النية لأن نيته إمامتها يشترط لفساد صلاة الرجل عند
المحاذاة عندنا .

(خلافاً لزفر رحمه الله) فإن عنده نية إمامتها ليست بشرط لفساد صلاة الرجل
بعدما دخلت في صلاته لأن الرجل صالح لإمامة الرجال والنساء ثم اقتداء الرجل به
صحيح بلا نية إمامته وكذا اقتداء المرأة .

(ألا ترى) توضيح لقوله - لأن الإشتراك لا يثبت دونها - وتقريره (أنه يلزمه
الترتيب في المقام) أي لأن الإمام لا يلزمه الترتيب في المقام أي في التقديم بالنص وكل من
يلزمه شيء توقف على التزامه فلا يسر به الشريك في المقام .

(فيتوقف على التزامه كالإقتداء) فإن الاقتداء لما بقي يلزم فساد صلاته من صلاة
الإمام توقف لزوم الفساد على إلزام المقتدي بنية الشروع في صلاة الإمام .

فإن قلت يشكل على هذا قول أبي حنيفة رضي الله عنه في اقتداء القارئ بالأمي فإن
صلاة الأمي تفسد بسبب اقتداء القارئ به ومع ذلك لا يشترط للأمي نية إمامة القارئ
مع أنه يلحق صلاته فساد من جهة عنده . قلت يمنع اشتراط النية على قول الكرخي ،
فإن عنده لا يصح بلا نية أيضاً ، ولئن فيه لا يلحقه الفساد بسبب الإقتداء ، وأما فساد
صلاة الإمام في المحاذاة بسبب الإقتداء لا غير فيتوقف على إلزامه كذا في مبسوط شيخ

وإنما يشترط نية الإمامة إذا اتتمت محاذية وإن لم يكن يجنبها رجل
ففيه روايتان ، والفرق على إحداهما إن الفساد في الأول لازم ، وفي
الثاني محتمل ، ومن شرائط المحاذاة أن تكون الصلاة مشتركة ،

الإسلام والمحيط ولكن ذكر في الكتاب الصحيح أنه تجوز صلاة الأمي فيما إذا صلى القارىء
منفرداً على ما يأتي إن شاء الله تعالى ، وفي الجامع المجبوبي محاذاة الأمر ، وتقصد الصلاة
عند البعض لأنه ذكر في الملتقط أن الأمر ومن قرنه إلى قدمه عورة .

(وإنما يشترط نية الإمامة إذا اتتمت محاذية) أي إذا اقتدت بالإمام حال كونه محاذية
أراد بهذا أن النية إنما تشترط إذا كانت المحاذاة ثابتة وقت الإقتداء بأن قامت أولاً
يجنب رجل .

(وإن لم يكن يجنبها رجل) أو كان ولكن المرأة قامت خلفه هل يشترط نية الإمام
أولاً (ففيه روايتان) في رواية يشترط لاحتمال تقدم المرأة فتحقق المحاذاة ، وفي رواية لا
يشترط لأنه لا فساد في الحال وتحققه موهوم (والفرق على إحداهما) أي إحدى الرواية
وهي رواية الصحة (أن الفساد في الأول) وهو ما إذا كان يجنبها رجل (لازم) لوجود
ملزومه وهو المحاذاة في الحال فلا بد من النية ليكون الفساد بالتزامه (وفي الثاني) وهو
ما إذا لم يكن يجنبه رجل فالفساد فيه (محتمل) بأن تمشى فتحاذي فتفسد ولكن الظاهر
أن لا تمشى في الصلاة ولا تحاذي ، فلم يشترط نية الإمام لعدم التحقيق بلزوم الفساد .

(ومن شرائط المحاذاة أن تكون الصلاة مشتركة) أشار بهذا إلى شرائط المحاذاة
المفسدة وقد ذكرنا أنها عشرة ، والمصنف ذكر بعضها وأشار بكلمة من التي هي للتبعض ،
فمنها أن تكون الصلاة مشتركة يعني تحريمه وأداء بأن يكون خلف الإمام حقيقة أو تقديرأ ،
أما حقيقة فظاهر ، وأما تقديرأ فمثل رجل وامرأة خلف الإمام أحداً فتوضأ ثم جاء
أو قد فرغ الإمام فعادته المرأة في الاداء فسدت صلاة الرجل لأنها خلف الإمام تقديرأ ،
ولهذا لم يكن عليها قراءة ولا سهو ، وإنما بينيان على رأي الإمام في صلاة العبد في عدد
التكبيرات ومحلها ، ولو كانا مسبوقين فعادته على قضاء ما سبقنا لم تفسد لعدم الإشتراك
حقيقة ولا حكماً .

وأن تكون مطلقة وأن تكون المرأة من أهل الشهوة وأن لا يكون
بينهما حائل . لأنها عرفت مفسدة بالنص بخلاف القياس فيراعى
جميع ما ورد به النص

أما حقيقة فظاهر ، وأما حكماً فإن المسبوق منفرد في قضاء ما سبق ، وهذا كان
عليه السهو والقراءة ، وأنه مقيس على صلاة نفسه في صلاة العيد في التكبيرات عدداً
ومحلاً ثم الاشتراك قد يكون باتحاد الفرضين واقتداء المتطوعة بالمتطوع أو المفترض .

(وأن تكون مطلقة) أي ومن شرائط المحاذاة أن تكون الصلاة مطلقة أي كاملة
ذات ركوع وسجود ، واحتراز بذلك عن صلاة الجنائز ، فإن المحاذاة فيها ليست بمفسدة
لأنه دعاء وقضاء حق الميت لا غير .

(وأن تكون المرأة من أهل الشهوة) أي ومن شرائط المحاذاة أن تكون المرأة
المحاذية مشتبهة في الحال أو في الماضي حتى أن محاذاة لصغيرة ليست بمفسدة .

(وأن لا يكون بينهما حائل) أي ومن شرائطها أن لا يكون بين الرجل والمرأة
المحاذية حائل أي فاصل ، واعتبره في المحيط بقدر ذراع ، وإن كان أقل منه لا تكون
مسترة وقد استقصينا الكلام في هذه الشروط فيما مضى .

(لأنها) أي لأن المحاذاة (عرفت مفسدة) للصلاة (بالنص) وهو قوله : أخروهن
من حيث أخروهن الله (بخلاف القياس) لأن القياس المحاذاة غير مفسدة كما قال زفر
والشافعي ، لأن الصلاة لا تقصد إلا بترك ركن ولو جردت ساقها فلم يوجد فيها ذلك
(فيراعى جميع ما ورد به النص) وهذا نتيجة قوله - بخلاف القياس - فحينئذ يراعى
فيه ما ورد به النص وهو الخبر المذكور .

ثم المرأة الواحدة تقصد صلاة ثلاثة واحد عن يمينها وآخر عن يسارها وآخر عن خلفها ،
والثلاث صلاة أربعة ، واحد عن يمينها وآخر عن يسارها (١) وهذا لفظ الذخيرة والتحريم ،

(١) الكلام ناقص وقامه - واثنان خلفها - اهـ مصححه .

وفي المبسوط واحد عن يمين أحدهما والآخر عن يسار الأخرى ، وهذه العبارة أولى وصلاة اثنين خلفهما بهذا . وإن كن ثلاثاً ووقفن في الصف أفست صلاة خمسة واحد عن يمينهن وآخر عن يسارهن وثلاثة خلفهن وثلاثة إلى آخر الصفوف . ولو كان صف تام من النساء خلف الإمام ووراءهن صفوف من الرجال فست صلاة تلك الصفوف كلها . وفي الذخيرة والمحيط والتحوير وهذا استحسان ، وفي القياس تفسد صلاة واحد من الرجال خلف النساء للحائل في حق باقي الصفوف .

قلت هذا استحسان في الاستحسان ، لأن الفساد في الأصل المحاذاة استحسان والأصل في الحائل وصف النساء قول عمر رضي الله عنه من كان بينه وبين الإمامة طريق أو نهر أو صف من نساء فليس هو مع الإمام ، ذكره في المحيط والذخيرة وغيرهما ، وقال يرويه كعب بن أبي سليم وهو ضعيف عن تميم وهو مجهول ، ورفع له أصل له . وفي المحلى لابن حزم عن عمر من كان بينه وبين الإمام نهراً أو حائطاً أو طريق فليس مع الإمام . قال الاسبيجاني الصف التام من النساء يفسد صلاة من خلفهن ولو كانوا عشرين صفاً . وفي المفيد والمزيد ولو كان الف صف إذا كن في صلاة الامم وهو الذي يمنع صحة الاقتداء هو الذي لا يغير إلا بحيلة كالخبر وغيره . وقيل ما تجري فيه سواء كان فيه ماء أو لم يكن ذكره في المفيد . وفي المختصر والبحر المحيط السواقي تمنع كالأنهار عند أبي يوسف ، ورواية عن أبي حنيفة . وقال محمد لا يمنع إلا ما تجري فيه السفينة والزورق هكذا ذكر الحكم الشهيد في المنتقى ، قال صاحب الذخيرة وهو الصحيح ، وفي المحيط وهو الأصح .

وعن أبي يوسف إن كان يمكن الشمس في بطنه كان عظيماً ، ومن المشايخ من قال إذا كان لا يمكن الرجل القوي أن تحاذاه بوثة فهو مانع ، ولو كان على عدة صفوف متصلة لا يمنع عند أبي يوسف خلافاً لمحمد ، وفي الحوض وصلت النجاسة إلى الجانب الآخر يمنع ذكره الإمام أبو نصر الصفار والطريق المريضة ما تمر به العامة ويمر به الواحد أو الاثنان خاصة ، وقيل ما تمر به المعجلة وحمل البعير والمحمل .

فروع . وفي المحيط إذا كان يصلي في الصحراء وبينه وبين إمامه قدر صفين يمنع

وأقل لا ، وفي الذخيرة عن الفقيه أبي القاسم الصغار مانع والبعد بينه وبين إمامه في المسجد لا يمنع إذا لم يشتهه حال إمامه عليه ، والمصل بمنزلة المسجد في هذا . وفي جوامع الفقيه البيت والدار ومصلى العيد والجنائز بمنزلة المسجد كذا عن أبي يوسف بخلاف الصحراء . وقال أبو الحسن علي الصفدي البيت لها كالمسجد للرجل كما في سجدة للتلاوة ، وفي مختصر البحر المحيط المسافة التي يمنع الاقتداء في الصحراء تمنع في البيت .

قال والأصح أنه يجوز صلاة جماعة في خان للقاضي أو خان السيل والباب المعلق يجوز الاقتداء ، وإن لم تتصل الصفوف ، وهو جواب القاضي الحكم ببخارى ، وقيل لا يجوز به لو كان بينه وبين الإمام حائط تجوز صلاته ، قال في المحيط والذخيرة أطلق محمد الجواب في الأصل في الحائط قالوا هذا إذا كان الحائط قصيراً مثل قامة الرجل لا يمنع من الوصول إلى الإمام ، وإن كان طويلاً منع ، وإن لم يشتهه عليه حال الإمام كالنهر العظيم والطريق المريضة .

وفي الذخيرة اختلف المشايخ في الفاصل القصير وغيره فقال أبو طاهر الدباس للقصير ما يصعد عليه بنير كلفة بأن يخطو الرجل خطوة ويضع قدمه عليه . وعن محمد بن سلمة القصير ما لا يشتهه حال الإمام عليه به . وقال شيخ الإسلام خواهر زادة القصير حائط المقصورة بحيث لا يمنع المقتدي من الوصول إلى الإمام ، وإن في الطويل ثقب كثير مثل الباب فيصح الاقتداء ، وإن كان صغيراً لا يمكنه الوصول من الإمام قيل لا يصح ، وقيل يصح ، والباب الكبير إن كان مسدوداً قيل لا يصح الاقتداء به ، وبه قال الفقيه أبو بكر الاسكاف ، وقيل يصح وبه قال الفقيه أبو بكر الأعمش وإن كان الحائط الطويل عليه شباك فمن اعتبر الوصول قال يمنع ، ومن اعتبر حال اشتباه الإمام قال لا يمنع ، فإن كان الإمام على الأرض والقوم على سطح المسجد أو العكس قال إن كان له منه يصح وإلا فلا . وقيل إن كان لا يشتهه عليهم حال إمامهم يصح وإلا فلا ، ويجوز الاقتداء من المأذنة بالإمام وهو المسجد كالسطح ، ولو كان على سطح داره يحنب المسجد لا يصح . قال في المحيط وهو الصحيح ، وفي الذخيرة قال الحلواني يجوز كما لو صلى بمنزلة تحت المسجد وهو

قال ويكره لمن حضور الجماعات يعني الشواب ممن لما فيه من
خوف الفتنة ، ولا بأس للعجوز أن تخرج في الفجر والمغرب
والعشاء وهذا عند أبي حنيفة «رح» وقالوا يخرجون في الصلوات
كلها لأنه لا

يسمع التكبير من الإمام أو المكبر . وقال القاضي علاء الدين في شرح الاختلافات لا يجوز ،
ولو قام على رأس الحائط الذي هو المسجد ومنزله قالوا لا يجوز لأنه حائل هناك وفي قضاء
المسجد لا يشترط اتصال الصفوف ولا يلي المسجد لأنه في حكم المسجد واليه أشار محمد
«رح» في السفينتين المتلاصقتين بشرط اتصال الصفوف .

(قال ويكره لمن حضور الجماعات) أي يكره للنساء (يعني الشواب ممن) وهي
جمع شابة وهذه اللفظة باطلاقها تتناول الجمع والأعياد والكسوف والإستسقاء . وعن
الشافعي يباح لمن الخروج (لما فيه) أي في حضورهم الجماعة (من خوف الفتنة) عليهن من
الفساق وخروجهن سبب للحرام وما يفضي إلى الحرام فحرام . وذكر في كتاب الصلاة
مكان الكراهة الأساءة والكراهة فحش .

قلت المراد من الكراهة التحريم ولا سيما في هذا الزمان لفساد أهله .

(ولا بأس للعجوز أن تخرج في الفجر والمغرب والعشاء) لحصول الأمن ، وفي المغرب
اختلاف الروايات ، وفي المنظومة الحق المغرب بالعشاء كما ذكره المصنف والمبسوط لشمس
الأئمة . وفي المختلف والعصر ألحق المغرب بالظهر كما في مبسوط شيخ الإسلام ، ويحتمل أن
ذلك بناء أن المغرب تنشر فيه الفسقة أيضاً كالعصر في بعض البلاد ، قيل هذا كله في
زمانهم ، أما في زماننا فيكره خروج النساء إلى الجماعة لغلبة الفسق والفساد فإذا كره
خروجهن فلأن يكره حضورهن مجالس العلم خصوصاً عند هؤلاء الجهال الذين تحلوا
بجلبية أهل العلم .

(وهذا عند أبي حنيفة) أي هذا الذي ذكرنا عند أبي حنيفة (وقالوا يخرجون في
الصلوات كلها) أي قال أبو يوسف ومحمد المعجزة يخرجون في جميع الصلوات (لأنه لا

فتنة لقة الرغبة فلا يكره كما في العيد، وله إن فرط الشبق حامل فتقع
الفتنة، غير أن الفساق انتشارهم في الظهر والعصر والجمعة. أما في
الفجر والعشاء هم نائمون، وفي المغرب بالطعام مشغولون والجبانة
متسعة فيمكنها الاعتزال عن الرجال فلا يكره.

فتنة لقة الرغبة (أي لقة رغبة الرجال فيهن، كذا علل في بعض الشروح، وفيه نظر
لأن الحريص منهم من يرغب في المجائز فيصير خروجهن سبباً للوقوع في الفتنة.
(فلا يكره) نتيجة ما قيل يعني فإذا أمن من الفتنة فلا يكره (كما في العيد) أي لا
يكره خروجهن في العيد وهذا يجمع عليه.

(وله) أي ولأبي حنيفة (إن فرط الشبق) بفتح الباء وهو شدة الغلبة من شبق الفعل
بالكسر إذا اشتدت عليه، والفرط بالتسكين مجاوزة الحد (حامل) أي على الفتنة
(فتقع الفتنة) بسبب غلبان الشهوة، فعند ذلك يمنن من الخروج إلى جميع الصلوات
نظراً إلى ذلك.

(إلا أن الفساق انتشارهم في الظهر والعصر والجمعة) فلا يحصل إلا من في هذه الأوقات،
لأن الحريص منهم يرغب المجائز وفيهن من يرغب بلا خلاف.

(وأما في الفجر والعشاء فهم نائمون، وفي المغرب بالطعام مشغولون) فيحصل الأمن
منهم (والجبانة متسعة) جواب عن قياسها بقولها كما في العيد والجبانة بتشديد الباء
الموحدة بعد الجيم (فيمكنها الاعتزال عن الرجال) لاتصال الجبانة ولغلبة أهل الصلاح
يومئذ (فلا يكره) نتيجة ما قبله، وتكلموا أن حضورهم للصلاة أو لتكثير الجمع،
فروى الحسن عن أبي حنيفة أن خروجهم للصلاة يقمن في آخر الصفوف فيصلين من وراء
الرجال لأنهن من أهل الجماعة تبعاً للرجل. وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أن خروجهن
لتكثير المراء ويقمن في ناحية ولا يصلين، لأنه قد صح أن النبي ﷺ أمر الحبيص بذلك فإن
ليس من أهل الصلاة.

فإن قلت روى ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ أنه قال إذا استأذنكم نساؤكم

قال ولا يصلي الطاهر خلف من هو في معنى المستحاضة ولا الطاهر
خلف المستحاضة . لأن الصحيح أقوى حالاً من المعذور ، والشئ
لا يتضمن ما هو فوقه والإمام ضامن

بالليل إلى المسجد فأذنوا لمن . رواه الجماعة إلا ابن ماجة . قلت هذا محمول على المعائن ،
ويؤيده ما رواه البيهقي رحمه الله عن ابن مسعود أنه عليه السلام نهى النساء عن الخروج إلا
عجوز في متقلبها . والأصح أنه موقوف عليه ، والمتقلان الحقان بفتح الميم وهو الأشهر
وبكسرهما أيضاً ، وكان ابن عمر رضي الله عنه يحسب ^(١) النساء إلا يوم الجمعة ويخرجن من
المسجد ، وقال أبو عمرو الشيباني ^(٢) ابن مسعود حلف فبالغ في اليمين ما صلت امرأة أحب
إلى الله من صلاتها في بيتها إلا في حج أو عمرة إلا عمرة قد يثمت من بعولتها ، وعن أم سلمة رضي
الله عنها أنه عليه السلام قال خير مساجد النساء قمر بيوتهن ، رواه أحمد .

(قال) أي القدوري (ولا يصلي الطاهر خلف من هو في معنى المستحاضة) أراد به
من به سلس البول والرعاف الدائم والجرح الذي لا يرقأ ، ومن به استطلاق بطن وانفلات
الريح ، يعني لا يجوز اقتداء الطاهر بواحد من هؤلاء .

(ولا الطاهرة خلف المستحاضة) أي ولا تصلي النساء الطاهرات خلف المستحاضة
وهي التي يضي عليها وقت صلاة إلا والحديث الذي ابتليت به يوجد فيه .

(لأن الصحيح أقوى حالاً من المعذور) فلا يجوز اقتداء الصحيح به لأنه بناء القوي
على الضعيف ، وهو لا يجوز ، وللشافعي في صلاة الطاهر خلف المستحاضة وجهان ،
الصحيح أنه لا يجوز كالتوضيء خلف التيمم ، والفاسل خلف الماسح ، وبه قال زفر
خلف كل معذور لأنه آت بما هو مأمور به . والثاني : لا يجوز لأن طهارتها ضرورية ولا
ضرورة في الاقتداء .

(والشئ لا يتضمن ما هو فوقه) وإنما قلنا أنها تتضمن لقوله عليه السلام (والإمام ضامن)

(١) هكذا في الأصل وربما أراد - يحبس - اه مصححه .

(٢) هنا كلمة غير مقروءة من الأصل . اه مصححه .

بمعنى تضمن صلاته صلاة المقتدي ، ولا يصلى القارىء خلف الأمي .

والضمان ليس في الذمة ، فإن صلاة المقتدي لا تصير في ذمته فيثبت معناه إن صلاة الإمام في ضمنه صلاة المقتدي واليه أشار بقوله (بمعنى أنه تضمن صلاته صلاة المقتدي) هذا معنى قوله عليه السلام الإمام ضامن ومن المعلوم أن صلاة القوم ليست في ذمة الإمام كما ذكرناه ، فيكون معنى ضامن لصلاته لتبعية صلاتهم صحة وفساداً ، والتضمن إنما يتحقق إذا كان المتضمن مثله أو فوقة ، أما إذا كان دونه فلا .

وقال تاج الشريعة قوله - ضامن - من ضمن الشيء يضمنه إذا جعله تحت ضمنه أي كشمه ووقع نقله عليه . قلت الضمين بكسر الضاء المعجمة وسكون الباء الموحدة . قال الجوهري ما بين الإبط والكشح وأول الحمل الإبط ثم الضمين ثم الحص .

(ولا يصلي القارىء خلف الأمي) وللشافعي فيه قولان منصوصان ، وثالث مخرج أصحها الجديد أنه لا يصح ، وفي القديم يصح في السرية دون الجهرية ، وفي المخرج يصح مطلقاً ، وشذ صاحب الحاوي فقال الأقوال الثلاثة إذا كان جاهلاً فإن علم لا يصح قطعاً والمذهب ما قدمناه ، والصحيح بطلان الإقتداء وهو مذهب مالك وأحمد وغيرهم واختاره المزني وأبو ثور وابن المنذر صحيحه مطلقاً ، وهو مذهب عطاء وقتادة ، والأمي عندهم هو الذي لا يحفظ الفاتحة بكاملها ، ولو حفظ جميع القرآن حق الفاتحة الا تشديدة منها أمي عندهم وهذا بعيد من اللغة والعرب ، وفي المغرب الأمي في اللغة منسوب إلى أمه من العرب وهي لم تكتب ولم تقرأ فاستقر لكل من لا يعرف الكتابة ولا القراءة ، فمن يعرف الكتابة ويحفظ جميع القرآن إلا حرفاً من الفاتحة . فكيف يكون أمياً والأمي عندنا من لا يحفظ من القرآن ما تصح به صلاته .

وقال تاج الشريعة الأمي هنا من لا يحسن قراءة شيء من القرآن منسوب إلى الأم أي هو كما ولدته أمه وهو في التنزيل والحديث ولسان العرب من لا يحسن التحفظ ، وإذا عرف ذلك فمن أحسن قراءة آية من القرآن أن لا يكون أمياً حتى يجوز اقتداء من يحفظ التنزيل عند أبي حنيفة وعند ذلك حكم من يحسن ثلاث آيات قصار أو آية طويلة لأن فرض القراءة إنما تقام بهذا القدر ، وما رواه فصل في باب فقال صاحب الدراية الأمي عند الشافعي من

ولا المكتسي خلف العاري لقوة حالهما،

لا يحسن القراءة ، وفي المحيط ولا يؤم الآخرس الأمي ذكره الكرخي ، لأن الأمي يقدر على التحريم بخلاف الآخرس . وفي الذخيرة لا يجوز لمعلمنا الثلاثة ، وذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب الصلاة أن الآخرس والأمي إذا أراد الصلاة كان الأمي أولى بالإمامة ، فهذا دليل على جواز اقتداء الأمي بالآخرس ، والأمي إذا أم الآخرس فصلتهما جائزة بلا خلاف .

وفي جوامع الفقه وغيره إذا قرأ في الأولين ثم خرس أو صار أمياً فسدت صلاة القوم وأثم هو صلاته ، ولو اقتدى الأمي بالقارىء فسلم سورة في وسط الصلاة قال الفضل لا تفسد صلاته وقال غيره تفسد . وعن أبي يوسف من يحن ويضيق لا يجوز إمامته في حال إفاقته إذا كان أكثر حاله الغيبة .

(ولا المكتسي خلف العاري) أي لا يصلي من عليه الثوب خلف العريان ولو قال ولا المستورة العورة خلف العاري لكان أجود ، لأن من ستر عورته بالسراويل وغيرها يسمى عارياً في العرف هكذا ذكره المصنف في كفارة اليمين وفي جوامع الفقه لا يصح اقتداء الصحيح الذي ثوبه نجسة بالمبتلي بالحدث الدائم (لقوة حالهما) أي لقوة حال القارىء والمكتسي وهذا ظاهر ولا تظن أن الضمير يرجع إلى المكتسي والعاري لفساد المعنى المراد بقوة الحال لاشتماله على ما لم تشتمل عليه صلاة الإمام مما تتوقف عليه الصلاة ، ثم في كل موضع لا يجوز الإقتداء هل يكون شارعاً صلاة نفسه في رواية باب الحدث لا يكون شارعاً وكذا في روايات الزيادات حتى لو ضحك قهقهة لا ينتقض طهارته وفي رواية باب الأذان بصير شارعاً وقبل ما ذكر في باب الحدث قول محمد وما ذكر في باب الأذان قولها بناء على أن فساد التحريم يوجب فساد التحريم في قول محمد وعلى قولها لا يوجب .

وذكر في المحيط أن القارىء إذا اقتدى بالأمي قال بعضهم لا يصير شارعاً حتى لو كان في التطوع يجب القضاء ، والصحيح هو الأول نص عليه محمد في الأصل ، وقيل إنما لا يلزمه القضاء لأن الشروع بمنزلة النذر ، ولو نذر المصلي بأن يصلي بغير قراءة لا يلزمه فكذا الشروع .

ويجوز أن يؤم المتيمم المتوضئين وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف
« رح » وقال محمد « رح » لا يجوز لأنه طهارة ضرورية والطهارة بالماء
أصلية، ولها أنه طهارة مطلقة. ولهذا لا يتقدر بقدر الحاجة ،

(ويجوز أن يؤم المتيمم المتوضئين وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف) وبه قال جمهور
الفقهاء وحكاه ابن المنذر عن ابن عباس وعمار بن ياسر وجماعة من الصحابة ، وعن سعيد بن
المسيب وعطاء والحسن والزهرى وحامد بن أبي سليمان والثوري ومالك والشافعي وأحمد
وإسحاق وأبي ثور .

(وقال محمد لا يجوز) وبه قال النخعي ويحيى الأنصاري . وعن علي رضي الله عنه
مكروه ، وقال الأوزاعي لا يؤمهم إلا أن يكون أميراً (لأنه) أي لأن التيمم (طهارة
ضرورية) يعني لا يصار إليها إلا عند عدم الماء ، ويؤمل كونها طهارة بوجود الماء كما قال
الشافعي أنه طهارة ضرورية مع قيام الحدث ولهذا لا يؤدي به فرضان عنده ولا يعتبر قبل
الوقت (والطهارة بالماء أصلية) لأنه خلف عن الماء ولا شك أن حال من اشتمل على الطهارة
الأصلية أقوى من حال من اشتمل على الطهارة الضرورية .

(ولها) أي ولأبي حنيفة وأبي يوسف (أنه) أي أن الماء (طهارة مطلقة) أي غير
مؤقتة بوقت كطهارة المستحاضة .

(ولهذا لا يتقدر بقدر الحاجة) أي ولكونه طهارة مطلقة لا يتقدر بقدر الحاجة
كالتييمم ، ولم يذكر المصنف استدلال أصحابنا بالأخبار فنقول أصبح محمد « رح » فيما
روي عن علي رضي الله عنه أنه قال لا يؤم المتيمم المتوضئين ، ولا المقيد المطلقين ، ولم
يرو عن أقرانه خلاف ذلك فوجب اتباعه ، ولها حديث عمرو بن العاص أنه عليه السلام جعله
أميراً على سرية فلما انصرفوا سأله عن سرية فقالوا كان حسن السرية ولكن صلى بنا
يوماً وهو جنب فسأله النبي عليه السلام فقال احتلمت في ليلة باردة حيث الهلك إن اغتسلت
فقرأت قوله تعالى ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾ ١٩٥ البقرة ، فتييمت وصليت بهم
فتبسم النبي عليه السلام .

ويوم الماسح الغاسلين

وقال مالك من فقيه عمرو بن العاص ولم يأمرهم بأعادة الصلاة رواه أبو داود وبغير هذا اللفظ وقال في آخره فضحك عليه السلام ولم يقل شيئاً ، ورواه البخاري تعليقا .

والجواب عما روي عن علي رضي الله عنه أنه أراد به نفي الفضيلة والكمال بدليل عطف المقيد عليه وهناك المراد في الفضيلة بالاتفاق ، وفي الحقيقة هذا الخلاف بناء على ما ذكر في الأصول وهو أن التراب خلف عن الماء على قولها وعنده التيمم خلف عن الوضوء فيكون التيمم صاحب الخلف والمتوضئ صاحب الأصل عنده فلا يؤمه ، وعندهما لما كان التراب خلفاً عن الماء في حصول الطهارة فعند حصول الطهارة كان شرط الصلاة موجوداً في حق كل واحد منها بكماله بمنزلة الماسح يوم الغاسلين .

فإن قلت يرد إشكال على أصل كل واحد منها بمسألة انقطاع الرجعة ، فإن عمداً أجمل التيمم هنا طهارة ضرورية ، وفي باب الرجعة طهارة مطلقة حتى تنقطع الرجعة بمجرد التيمم من غير أن تصلي ، وهما جعلاه قطعاً ما هنا وضرورية هناك حتى قال لا تنقطع الرجعة بمجرد التيمم فيلزمه التناقض . قلت لا تناقض أصلاً فإنهم اتفقوا على أن التيمم طهارة ضرورية لأنه لا يصار إليه إلا عند المعجز ومطلقة باتفاقهم لعدم توقيته بوقت غير أن الذي يظن هذا إذا وقف على تعليلهم اندفع ذلك عنه فيما اختاراً جهة الإطلاق في حق الصلاة لدفع الحرج ، وفي حق انقطاع الرجعة جهة الضرورة في حق انقطاع الرجعة إذا انقطع دمها في الحقيقة الثالثة بما دون العشرة ، وقال لا تنقطع الرجعة بمجرد التيمم من غير أن تصلي لأن الشرع لم يذكر كونها طهارة في باب الرجعة وكان المقصود من طهارتها أداء الصلاة فما لم يترتب ما هو المقصود منه لم يكن طهارة بالنسبة إليه ، ومحمد رحمه الله قد عمل في البابين جميعاً بالاحتياط ، ففي باب الصلاة القول بعدم جواز اقتداء المتوضئ بالتيمم فخرج عن العهدة على الوجه الأكمل ، وفي باب الرجعة القول بالانقطاع لأنه لما انقطعت الرجعة لم يكن لها أن يراجعها ولا يحل له وطنها وانقطاع الرجعة مما لا يؤخذ فيه بالاحتياط إجماعاً ، ألا ترى أنه إذا بقيت لمعة من بدننها بعد الاغتسال تنقطع الرجعة عنها احتياطاً .

(ويوم الماسح الغاسلين) أي يوم الماسح على الخف الذي غلوا أرجلهم وهذا بلا

لأن الخف مانع سراية الحدث إلى القدم ، وما حل بالخف يزيله المسح
بمخلاف المستحاضة لأن الحدث لم يعتبر زواله شرعاً مع قيامه حقيقة.
ويصلي القائم خلف القاعد ، وقال محمد « رح ، لا يجوز

خلاف فيه والمقتصد والماسح على الجيرة كالماسح على الخف ، وقيل لا يجوز ذكر
القولين في المحيط .

(لأن الخف مانع سراية الحدث إلى القدم) أي لأن خف الماسح يمنع سراية الحدث
فيكون هو باقياً على كونه غاسلاً (وما حل بالخف يزيله المسح) هذا جواب عن سؤال
مقدر تقديره أن يقال أنه باق لأنه على كونه غاسلاً لأن الخف قام مقام بشرة القدم ،
والحدث قد حله ، وتقرير الجواب أن الذي قد حل بالخف يزيله المسح ولأن المسح على الخف
كفصل الرجل وكلمة ما موصولة ومحلها الرفع على الإبتداء وخبره الجملة أعني قوله
- يزيله المسح - .

(بمخلاف المستحاضة) يعني لا يجوز إمامة المستحاضة للطاهرة للضرورة وفي القدم
ليس بقائم لمنع الخف سراية الحدث .

(ويصلي القائم خلف القاعد) عند أبي حنيفة وأبي يوسف والمراد من القاعد الذي
يركع ويسجد أما القاعد الذي يرمي ، فلا يجوز اقتداء القائم به اتفاقاً ، وبه قال الشافعي
ومالك في رواية استحساناً ، وقال أحمد والأوزاعي يصلون خلفه قعوداً وبه قال حماد بن
زيد وإسحاق وابن النضر وهو المروي عن أربعة من الصحابة ومم جابر بن عبد الله وأبو
هريرة وأسيدين حضير وقيس بن فهد حق لو صلوا قياماً لا يجزئهم ، ولكن عند أحمد
شرطين الأول أن يكون المريض إمام حي .

والثاني أن يكون المرض حار يرجى زواله بمخلاف الزمانة واحتجوا على ذلك بحديث
أنس عن النبي ﷺ إنما جعل الإمام الحديث وفي آخره وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً
أجمعين ، رواه البخاري ومسلم .

(وقال محمد لا يجوز) وبه قال مالك في رواية ابن القاسم عنه وزفر رحمهم الله قياساً

وهو القياس لقوة حال القائم ونحن تركناه بالنص ، وهو ما روي أن
النبي عليه السلام صلى آخر صلاته قاعداً والقوم خلفه قيام

أشار إليه بقوله (وهو القياس) أي الذي قال محمد هو القياس (لقوة حال القائم)
والقاعد ليس كالقائم فيكون اقتداء كامل الحال بناقص الحال فلا يجوز اقتداء
القارئ بالأمي .

(ونحن تركناه بالنص) أي تركنا القياس بالنص . فإن قلت ما وجه قوله ونحن
تركناه بالنص ولم يقل قال ونحوه . قلت أشار بهذه العبارة أن هذا مما اختاره فأشرك
نفسه مع أبي حنيفة وأبي يوسف (وهو) أي النص (ما روي أنه ﷺ صلى آخر صلاته
قاعداً والقوم خلفه قيام) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم من حديث عائشة رضي الله
عنها أن رسول الله ﷺ أمر في مرضه الذي توفي فيه أبا بكر رضي الله عنه أن يصلي بالناس
فلما دخل أبو بكر في الصلاة وجد رسول الله ﷺ من نفسه خفة فقام يهادي بين رجلين
ورجله يخطان في الأرض فجاء فجلس عن يسار أبي بكر فكان رسول الله ﷺ يصلي
بالناس جالساً وأبو بكر قائم يقتدي أبو بكر بصلاة النبي ﷺ . ويقتدي الناس بصلاة
أبي بكر . وهذا صريح في أن النبي ﷺ كان الإمام إذ أجلس عن يسار أبي بكر رضي
الله عنه ، ولقوله فكان رسول الله ﷺ يصلي بالناس - ولقوله - يقتدي به أبو بكر -
وقال - كان النبي ﷺ يصلي بالناس وكان أبو بكر مبلغاً - لأنه لا يجوز أن يكون
الناس إمامان .

ويدل عليه حديث جابر رضي الله عنه قال اشتكى رسول الله ﷺ فصلينا وراءه
وهو قاعد وأبو بكر يسمع الناس تكبيره . رواه مسلم رواه بلفظه والبخاري بمعناه ،
وكانت هذه صلاة الظهر يوم السبت أو الأحد ، وتوفي رسول الله ﷺ يوم الاثنين
والبيهقي وغيره .

وقال الماوردي في الحاوي روي أنه توفي ﷺ من يومه .

واعلم أن حديث عائشة رضي الله عنها قد روي بطرق كثيرة في الصحيحين وغيرهما
وفيه اضطراب غير قادح ، منهم من ادعى فيه التعارض لأن في رواية شعبة عن الأعمش

عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة أن النبي ﷺ صلى خلف أبي بكر ، وروى شعبة أيضاً عن نعم بن هند عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة أن النبي ﷺ صلى خلف أبي بكر جالساً في مرضه الذي توفي فيه فهذا كله يدل على أن أبا بكر كان إماماً .

وهشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت أمر رسول الله ﷺ أبا بكر أن يصلي بالناس .. الحديث ، وفي آخره فكان أبو بكر يصلي بصلاة رسول الله والناس يصلون بصلاة أبي بكر رضي الله عنه .

وروى أحمد بن يونس عن زائدة عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله قال دخلت على عائشة فسألتها عن مرض رسول الله ﷺ .. الحديث ، وفي آخره فجعل أبو بكر يصلي وهو قائم بصلاة النبي ﷺ والناس يصلون بصلاة أبي بكر والنبي عليه السلام قاعد . وهذا كله يدل على أن النبي عليه السلام كان إماماً .

وقال البيهقي لا تعارض بين الخبرين ، فإن الصلاة التي كان فيه النبي إماماً هي صلاة الظهر يوم السبت أو يوم الأحد ، والتي كان فيها مأموماً هي صلاة الصبح من يوم الاثنين وهي آخر صلاة صلاها عليه الصلاة والسلام حتى خرج عن الدنيا .

وقال ابن حبان في صحيحه بعد أن روى حديث عائشة رضي الله عنها من رواية زائدة عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن عبد الله عن عائشة بلفظ الصحيحين ، ثم روى من حديث شعبة عن موسى بن أبي عائشة أن أبا بكر صلى بالناس ورسول الله ﷺ في الصف خلفه ، هذا شعبة قد تخالف زائدة في هذا الخبر وهما ثقتان حافظان .

ثم أخرج عن عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة قالت أغمى على رسول الله عليه السلام ثم أفاق فقال أصلى الناس قلنا لا ، الحديث ، إلى أن قال فخرج بين ثوبة وبريرة فأجلساه إلى جنب أبي بكر رضي الله عنه فكان رسول الله ﷺ يصلي وهو جالس وأبو بكر قائم وهو يصلي بصلاة رسول الله عليه الصلاة والسلام والناس يصلون بصلاة أبي بكر .

ثم أخرج عن نعم بن أبي هند عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة قالت صلى رسول

ويصلي المومئء خلف مثله لاستوائهما في الحال إلا أن يؤم المؤتم قاعداً والإمام مضطجعاً لأن القعود معتبر فيثبت به القوة

الله عليه السلام في مرضه الذي مات فيه خلف أبي بكر قاعداً قال وعاصم بن الجوزي
ونعم بن أبي هشد حافظان ثقتان .

قال وأقول وبالله التوفيق أن هذه الأخبار كلها صحيحة ليس فيها تعارض ، فإن
التي عليه السلام صلى في مرضه الذي توفي فيه صلاتين في المسجد في إحداهما كان إماماً
وفي الأخرى كان مأموماً قال والدليل على ذلك أن في خبر عبيد الله بن عبد الله عن
عائشة أنه خرج عليه السلام خرج بين رجلين العباس وعلي رضي الله عنهما ، وفي خبر
مسروق عنها أنه عليه السلام خرج بين بريرة وثوبة ، وفي كلام البخاري ما يقتضي الميل
إلى أن حديث إذا صلى جالساً فصلوا جالساً منسوخ فإنه قال بعد روايته قال الحميدي هذا
حديث منسوخ بأنه عليه السلام آخر ما صلى قاعداً والناس خلفه قياماً وإماماً خذ بالآخر .
فالآخر من فعله عليه السلام .

(ويصلي المومئء خلف مثله) أي مثل المومئء وهذا لا خلاف فيه (لاستوائهما في
الحال) أي لاستواء المومئين في هذه الحالة ، وقال الترمذاني لو كان الإمام يصلي قاعداً
بالإيماء والمقتدي قائماً بالإيماء يصح اقتدائه به أيضاً ، لأن هذا القيام ليس بركن حق كان
الأولى تركه دل عليه ما لو عجز عن السجود وقدر على غيره من الأفعال أنه يصلي قاعداً
بالإيماء فيستوي حالهما .

(إلا أن يؤم المؤتم قاعداً والإمام مضطجعاً) هذا استثناء من قوله يصلي المومئء أي
فحينئذ لا يجوز وذكر الترمذاني حكم هذه المسألة على خلاف هذا ، فإنه قال واختلف من
يصلي قاعداً مومئاً ، فمن يصلي مضطجعاً والأصح أنه يجوز على قول محمد وكذا أظهر
على قولها الجواز ، وذكر في المحيط ما يوافق رواية الهداية ، ثم ذكر الترمذاني وعلى
هذا الخلاف اقتداء السلم بالأحدب الذي بلغ حد الركوع .

(لأن القعود معتبر فيثبت به القوة) دليله أن صلاة التطوع مستلقياً بالإيماء مع القدرة
على القعود لا يجوز .

ولا يصلي الذي يركع ويسجد خلف المومى لأن حال المقتدي أقوى وفيه خلاف زفر «رح» . ولا يصلي المفترض خلف المتنفل

(ولا يصلي الذي يركع ويسجد خلف المومى ، لأن حال المقتدي أقوى) من حال الإمام بقدرته على الركوع والسجود دون الإمام ، وحاصله أن حال الراكع والساجد أقوى فلا يجوز بناؤه على الضعيف . وفي الذخيرة لو صلى الإمام قاعداً بر كوع وسجود وصلى خلفه قوم قعوداً بالإيماء وقوم قياماً بالإيماء فصلاة الكل جائزة لأن صلاة القاعد بالركوع والسجود أقوى من صلاة القاعد والقائم بالإيماء ، ولو كان الإمام يصلي قاعداً بالإيماء يجوز أيضاً ، وإن كان يصلي مستلقياً بالإيماء لا تجوز صلاة القاعد المومى خلفه لقوة القاعد لأن حال المستلقي دون حال القاعد ، ولهذا لا تجوز صلاة المتنفل مستلقياً ، ولو كان الإمام صلى قائماً بر كوع وسجود خلفه مثله وآخرون يصلون قعوداً بر كوع وسجود وقوم يصلون بالإيماء مستلقين على أفقيتهم فصلاة الكل جائزة .

(وفيه خلاف زفر) يعني يجوز عند زفر إمامة المومى للذي يركع ويسجد لأن صاحب الخلف كصاحب الأصل ولهذا جازت إمامة التيمم المتوضىء ، وبه قال الشافعي ، وقال الماوردي عجز الإمام عن الأركان لا يمنع من الاقتداء به كالقائم ، وفي المغني لا يؤم المضطجع والمأجور عن الركوع والسجود لمن يقدر عليها في قول مالك وأحمد خلافاً لزفر والشافعي .

قلنا في جواب زفر لا نسلم أن الإيماء كالخلف ، ولئن سلمنا لكن لا نسلم أنه كان في الحقيقة كالتييمم ، لأن التيمم خلف يؤدي به أركان الصلاة ، كما شرعت وهذا لا يؤدي به كما شرعت .

(ولا يصلي المفترض خلف المتنفل) وبه قال مالك في رواية وأحمد في رواية أبي الحارث عنه ، وقال ابن قدامة اختار هذه الرواية أكثر أصحابنا وهو قول الزهري والحسن وسعيد بن المسيب والنخعي وأبي قلابة ويحيى بن سعيد الأنصاري . قال الطحاوي وبه قال مجاهد وطاووس .

لأن الاقتداء ببناء ووصف الفرضية معدوم في حق الإمام فلا يتحقق البناء على المعدوم . قال ولا من يصلي فرضاً خلف من يصلي فرضاً آخر لأن الاقتداء شركه وموافقة فلا بد من الاتحاد .

(لأن الاقتداء ببناء) أي بناء أمر وجودي لأنه عبارة عن متابعة الشخص آخر في أفعاله بصفاتها وهو مفهوم وجودي لا سلب فيه وبناء الأمر الوجودي على المعدوم بصفاتها غير متحقق (ووصف الفرضية معدوم في حق الإمام) فلا يمكن بناء الموجود على المعدوم (فلا يتحقق البناء على المعدوم) لاستحالة ذلك .

(قال) أي القدوري (ولا من يصلي فرضاً خلف من يصلي فرضاً آخر) أي ولا يصلي من يريد صلاة فرض مثلاً صلاة الظهر خلف من يصلي فرضاً آخر نحو من يصلي عصرأ أو عشاء (لأن الاقتداء شركه) يعني في التحريمه (وموافقة) يعني في الأفعال فلا بد من الاتحاد في الشركه والموافقة لأنها لا يوجدان إلا عند اتحاد ما يجر ما له وفعله .

فان قلت : الشركه تقتضي المعية في الاشتراك والبناء يقتضي التعاقب وبينهما منافاة . قلت الإشتراك بالنسبة إلى التحريمه والبناء بالنسبة إلى الأفعال فلا منافاة بينهما ، وحاصل الأمر أن اتحاد الصلاتين شرط لصحة الاقتداء فلا يضح اقتداء مصلي الظهر بمصلي العصر وعلى العكس ، ولا اقتداء من يصلي ظهرأ بمن يصلي ظهر يوم آخر ، ويجوز اقتداء القاضي بالقاضي إذا فاتتها صلاة واحدة من يوم واحد كالاداء ، ولا يجوز اداء الناذر بالناذر إلا إذا نذر الثاني عين ما نذر الأول لاتحادهما ، ولو أفسد كل واحد تطوعه ثم اقتدى أحدهما بالآخر صح كاقيل الإفساد ، ويجوز اقتداء الخالف بالخالف ، لأن وجوبها عارض لتحقيق البره فبقيت نفلاً ، ولا يجوز اقتداء الناذر بالخالف لقوة النذر ، ويجوز اقتداء الخالف بالناذر ، ولو اقتدى مقلد أبي حنيفة في الوتر مقلد أبي يوسف ومحمد جاز لاتحاد الصلاة قال المرغيناني وعندني نظيره من صلى ركعتين من العصر فغربت الشمس فاقتدى به إنسان في الأخيرتين يجوز ، وإن كان هذا قضاء في حق المقتدي لأن الصلاة واحدة ثم إذا لم يصح الاقتداء في هذه المسائل عندنا يصير شارعاً في التطوع أم لا فيه روايتان .

وقال الصدر الشهيد الإعتماد على أنه لا يصير شارعاً ، ولو كان اقتداء المفترض بالمتنفل

وعند الشافعي «رح» يصح في جميع ذلك، لأن الاقتداء عنده اداء على سبيل الموافقة وعندنا معنى التضمن مراعى

في فعل واحد ، قيل لا يجوز كما لو كان في جميع الأفعال لأنه بناء الموجود على المعلوم .
وقال بعضهم لا يجوز في فعل واحد ألا ترى أن محمداً ذكر في الأصل أن الإمام إذا رفع
رأسه من الركوع فجاء إنسان واقتدى به فقبل أن يسجد السجدة سبقت الإمام الحدث
فاستخلف هذا المسبوق صح الاستخلاف وبأبي الخليفة بالسجدةين ويكونان له نفلاً حتى
يعتمد بهما وفرضاً في حق من أدرك أولاً الصلاة ومع هذا صح الاقتداء به وكذا يجوز اقتداء
المتنفل بالمفترض في الركعتين الأخيرتين وهو اقتداء المفترض بالمتنفل في حق القراءة ،
والصحيح الأول الذي عليه عامة الأصحاب .

والجواب عن الأول بأن السجدةين فرض في حق الخليفة حتى لو لم يأت بهما حتى خرج
من صلاته فسدت صلاته وإن لم يعتمد له بهما ، وعن الثانية أن صلاة المقتدي المتنفل أخذت
حكم صلاة المفترض بسبب الاقتداء ولهذا لزمه قضاء ما لم يدرك مع الإمام من الشفع
الأول ، ولذا لو أفسد صلاته يلزم قضاء الأربع فتكون القراءة نفلاً في حقه في الركعتين
الأخيرتين كما كانت نفلاً في حق إمامه ، فكان اقتداء المتنفل بالمتنفل في حق القراءة
في الأخيرتين .

(وعند الشافعي يصح في جميع ذلك) يعني يصح عنده الاقتداء الذي يركع
ويسجد بالموميء والمفترض بالمتنفل واقتداء من يصلي فرضاً آخر وبه قال أحمد في
رواية ، واختاره ابن المنذر وهو قول عطاء وطاووس وسليمان بن حرب وداود (لأن
الاقتداء عنده) أي عند الشافعي رحمه الله (اداء على سبيل الموافقة) وقد حصل التوافق
في الأفعال فجاز .

(وعندنا معنى التضمن مراعى) يعني التضمن الذي دل عليه قوله عليه السلام الإمام ضامن
مراعى عندنا وهو الصحة والفساد ، وإنما تصير صلاتهم في ضمن صلاته صحة وفساداً إذا
تبنى صلاتهم على صلاته والابتناء لا يصح ما لم يكن أصل الفرض بحيث يمكن الإمام اداء
ما على المقتدي بتحريمه اداء صلاته صح اداء المقتدي بناء على صلاته فيراعى الاتحاد بين

صلاتهم وصلاته ، فلا يحصل مراعاة الاتحاد مع تغاير الفرضين ، ولهذا لا يجوز اقتداء مصلي الظهر خلف من يصلي الجمعة أو على العكس .

فان قلت روى البخاري ومسلم عن جابر رضي الله عنه أن معاذاً كان يصلي مع رسول الله ﷺ العشاء الآخرة ثم يرجع إلى قومه فيصلّي بهم تلك الصلاة هذا لفظ مسلم . ولفظ البخاري فيصلّي بهم الصلاة المكتوبة . قلت الجواب عنه من وجوه .

الأول : أن الاحتجاج من باب ترك الإنكار من النبي ﷺ وشرط ذلك علمه بالواقعة وجاز أن لا يكون علم بها ، ويدل عليه ما رواه أحمد في مسنده عن معاذ بن رفاعة عن سليم رجل من بني سلمة أنه أتى النبي ﷺ فقال يا رسول الله ان معاذ بن جبل يأتينا بعدما تنام ونكون في أعمالنا بالنهار فينادي بالصلاة فنخرج عليه فيطول علينا فقال له عليه السلام يا معاذ لا تكن فتاناً اما أن تصلي بمعي واما أن تخفف على قومك فدل على أنه كان يفعل أحد الأمرين ، ولم يكن يجمعهما بأنه قال إما أن تصلي معي أي ولا تصلي بقومك واما أن تخفف على قومك ولا تصلي معنا .

الثاني : أن النية أمر مبطن لا يطلع عليه إلا باخبار الباري ومن الجابر أن يكون معاذاً كان يجعل صلاته معه عليه السلام بنية النفل ليتعلم سنة القراءة منه وأفعال الصلاة ثم يأتي قومه فيصلّي بهم الفرض ويؤيده أيضاً حديث أحمد المذكور .

فان قلت معاذاً إن ترك فضيلة الفرض خلف النبي عليه السلام ويأتي به مع قومه وكيف يظن معاذ بعد سماعه قول النبي عليه السلام إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة ولعل الصلاة الواحدة مع النبي عليه الصلاة والسلام خير من كل صلاة صلاها في عمره وأيضاً وقع في رواية الشافعي ، ومن طريقه روى الدارقطني ثم السيوطي هي له تطوع ولهم فريضة رواه الشافعي في مسنده .

قلت قال الشيخ تقي الدين يمكن أن يقال في الحديث المذكور أن مفهومه أن لا يصلي نافلة غير الصلاة التي تقام لأن المذخور وقوع الخلاف على الأئمة وهذا المذخور سبق مع الاتفاق في الصلاة المقامة ، ويؤيد هذا اتفاقهم على جواز اقتداء المتنفل بالمفترض ولو تناوله

النهى لما جاز مطلقاً . وقولهم وكيف يظن بمعاد . الخ غير موجه لأنه ليس تقوت القضية معه عليه الصلاة والسلام في سائر أئمة مساجد المدينة وفضيلة النافذة خلفه مع أداء الفرض مع قومه تقوم مقام أداء الفريضة خلفه وامتنال أمر النبي عليه السلام في إمامة قومه زيادة طاعة .

وأما الزيادة في رواية الشافعي فليس من كلام النبي عليه السلام وإنما هي من الرواة ، ولعلها من الشافعي فانها دائرة عليه ولا يعرف إلا من جهته فيكون منه ظناً واجتهاداً . وعن ابن قدامة وابن تيمية الحراني من الحنابلة إن أحمد قد ضعف هذه الزيادة فقال وقد سئل عن حديث معاذ أخشى أن لا يكون محفوظاً لأن ابن عيينة زاد فيه كلاماً لا يقوله أحد .

قال في المغني عنه وقد روى الحديث منصور بن زاذان وشعبة ولم يقولوا ما قال ابن عيينة يعني زيادته هي له تطوع ولهم فريضة .

الثالث : انه منسوخ ، قال الطحاوي يحتمل أن يكون ذلك وقت كانت الفريضة تصلى مرتين ، فان ذلك كان يفعل في أول الإسلام ، ثم ذكر حديث ابن عمر رضي الله عنه لا تصلي صلاة في يوم مرتين وقال ابن دقيق العيد هذا مدخول من وجهين أحدهما أنه أثبت النسخ بالاحتمال . والثاني أنه لم يقم دليل على أن ذكره كان واقعاً أعني صلاة الفريضة في يوم مرتين .

قلت الإحتمال إذا كان ثابتاً عن الدليل يعمل به ، وقد ذكر الطحاوي بإسناده أنهم كانوا يصلون الفريضة الواحدة في اليوم مرتين حتى نهوا عنه وكذا ذكره المهلب ، والنهى لا يكون إلا بعد الإباحة والدليل عليه أن إسلام معاذ متقدم ، وقد صلى النبي عليه السلام بعد سنين من الهجرة صلاة الخوف مرة فلو جاز ما ذكروه لما يحملها مع المعدات ، فلو جاز اقتداء المقتضى بالمتنفل يصلي بهم الصلاة مرتين فيصلي بالطائفة الأولى صلاة كاملة قلنا لم يصل دل على عدم جواز اقتداء المقتضى بالمتنفل .

الرابع . يحتمل أنه يكون كان يصلي مع النبي ﷺ صلاة النهار ومع قومه صلاة

وبصلي المتنفل خلف المفترض لأن الحاجة في حقه الى أصل الصلاة وهو موجود في حق الإمام فيتحقق البناء ومن اقتدى بإمام ثم علم أن إمامه محدث عاد

الليل لأنهم كانوا أهل خدمة لا يحضرون صلاة النهار في إسناد لهم ، فأخبر الراوي بحال معاذ في وقتين لا في وقت واحد .

(وبصلي المتنفل خلف المفترض) وهذا بالاتفاق ، وفي شرح العمدة وفيهم من لا يجوز ذلك لاختلاف النية (لأن الحاجة في حقه إلى أصل الصلاة) أي في حق المتنفل المقتدي وذلك ان المفترض يشتمل على أصل الصلاة والصفة والمتنفل مشتمل على أصل الصلاة ففي هذه الصورة تشتمل صلاة الإمام على صلاة المقتدي وزيادة فيصح اقتداؤه به .

(وهو موجود) أي أصل الصلاة موجود (في حق الإمام) لأنه مفترض (فيتحقق البناء) أي بناء صلاة المتنفل على صلاة المفترض وتفسير البناء أن تجعل التحريمتان تحريمية واحدة ، وقال مالك والزهري لا يجوز اقتداء المتنفل بالمفترض لأن الاقتداء شركة وموافقة والمغايرة بين النفل والفرض ثابتة ، ويرد ذلك بمحدث معاذ رضي الله عنه .

فان قلت صفة النفل موجودة في حق المقتدي ومعدومة في حق الإمام فيثبت التغاير فلا يجوز الاقتداء . قلت ليست بصفة زائدة هل هي عبارة عن عدم الوجوب فبقي أصل الصلاة وهو موجود في حق الإمام فيثبت الاتحاد فيجوز الاقتداء أو يفهم هذا الجواب عن السؤال المذكور من أمعن نظره في كلام المصنف رحمه الله .

فان قلت القراءة فرض في صلاة النفل والأخيرتين نفل في صلاة الفرض فيكون اقتداء المفترض بالمتنفل وذا لا يجوز . قلت القراءة في الأخيرتين في النفل إنما يكون فرضاً إذا كان المصلي منفرداً ، أما إذا كان مقتدياً فلا لأنه ممنوع من ذلك .

(ومن اقتدى بإمام ثم علم أن إمامه محدث أعاد) أي أعاد صلاته قيد بالعلم بعدم الاقتداء لأنه لو علم أن إمامه محدث قبل الاقتداء لا يصح اقتداؤه بالإجماع . وقال النووي اجتمعت الأئمة على أن من صلى محدثاً مع إمكان الوضوء فصلاته باطلة وتجب عليه الإعادة

لقوله عليه السلام من أم قوماً ثم ظهر أنه كان محدثاً أو جنباً أعاد صلاته وأعادوا .

بالاجماع سواء تعمّد ذلك أو نسيه أو جهله على المذهب ، وفي الوسيط النجاسة مثله في الجديد فلا يعذر لأنه شرط وإن بان إمامه مشركاً أو مجنوناً أو صلى بغير إحرام أو امرأة أو خنثى أو صلى القارىء خلف الأمي أعاد عند الشافعي وبه قال أحمد ، وإن بان أنه محدث أو جنب أو في ثوبه نجاسة خفيفة أو ببذنه لا يعيد ، وإن تعمّد الامام ذلك ففي الاعادة قولان عند الشافعي ، وفي الجنبات يعيد عندهم وعند مالك إن كان عالماً بجنابته يعيد وإلا فلا . وقال أبو ثور والمزني في الكل لا يعيد إذا لم يعلم ، وقال عطاء إن كان حدثه جنبات بطلت صلاة المأموم ، وإن كان غيره أعاد في الوقت وبعده لا .

(لقوله عليه السلام من أم قوماً ثم ظهر أنه كان محدثاً أو جنباً أعادصلاته وأعادوا) هذا الحديث لا يعرف ولكن جاءت فيه الآثار ، وروى محمد بن الحسن في كتابه الآثار أخبرنا إبراهيم بن يزيد المكي عن عثمان بن دينار أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال في الرجل يصلي بالقوم جنباً قال يعيد ويعيدون . ورواه عبد الرزاق رضي الله عنه في مصنفه عن إبراهيم بن يزيد المكي عن عمر بن دينار عن أبي جعفر أن علياً رضي الله عنه صلى بالناس وهو جنب أو محدث على غير وضوء فأعادوا أمرهم أن يعيدوا .

وروى عبد الرزاق رضي الله عنه أخبرنا حسين بن بهران عن مطروح عن أبي المهلب عن عبد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة قال صلى عمر رضي الله عنه بالناس وهو جنب فأعاد ولم يعد الناس فقال له علي قد كان ينبغي من صلى معك أن يعيد ، وقال فرجعوا إلى قول علي رضي الله عنه ، ولو احتج المصنف بما رواه أبو داود والترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله عليه السلام قال الامام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم ارشد الأئمة واغفر للمؤذنين . لكان أولى وأوجه لأنه يخبر أن ضمان الامام في الجواز والفساد بيانه انه لم يرد أنه ضامن لنفسه لأن كل مصل ضامن بصلاة نفسه فتعين أن يكون الامام ضامناً للقوم ولا يجوز ولا أن يكون ضامناً للقوم وجوباً واداءً لأنه غير مراد بالاجماع فتعين أن يكون صفة وفساداً .

فإن قلت في سنده اضطراب . قلت رواه أحمد في مسنده حديثاً قتيبة وحديثاً عبد العزيز بن محمد بن سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً وهذا سند صحيح . وقال في التنقيح روى مسلم في صحيحه بهذا الاسناد نحواً من أربعة عشر حديثاً .

فإن قلت الخصم احتج بما رواه أنس رضي الله عنه قال دخل رسول الله ﷺ في صلاته فكبر وكبراً معه ثم أشار إلى القوم أن امكثوا كما أنتم ، فلم تزل قياماً حتى أتى رسول الله ﷺ قد اغتسل ورأسه تَطَرَّ ماء فصلى بهم ولو لم تكن صلاتهم متعقدة لم يكلف استدامة القيام مع قوله ﷺ لا تقدموا في الصف حتى تروني خرجت فدل على أن عدم طهارة الإمام لا تمنع انعقاد صلاة المعتدي الذي لم يعلم بحال الإمام .

قلت هذا كان في يده الأمر قبل تعلق القوم بصلاة الإمام ، ألا ترى أن في الحديث جاء النبي ﷺ وكبر ولم يأمرهم بإعادة التكبير فيكون القوم مصليين بصلاة بتكبيره قبل تكبير الإمام ، وهذا لا يصح بلا إشكال ، ولأن ابن سيرين ذكر هذه القصة ، وذكر النبي ﷺ أوما إليهم أن اقموا ولو انعقدت صلاتهم لم يأمرهم بالعود ولم يحتمل أن الأمر بالملكث كي لا يتفرقوا حتى يحیی رسول الله ﷺ والحديث حكاية حال لا عموم له ، فلا يجوز ترك القياس بمثله .

فإن قلت يرد عليكم مسألة الترتيب والفقهية حيث علمتم بها بخلاف القياس . قلت هذه حكاية قول وليس بحكاية فعل فيصح العموم فيه لأن العموم من أوصاف اللفظ .

فإن قلت هو منسوب إل التعرُّط بهذا الإتمام دليله ما لو ارتد الإمام بعدما صلى . قلت يشكل هذا بما لو ظهر أنه كافر أو امرأة حيث لا يصح ، وإن هو غير منسوب إليه هناك أيضاً . وفي المجتبى أم قوماً مدة ، ثم قال صليت بغير طهارة أو مع العلم بالنجاسة المانعة أو قال كنت مجوسياً لا يلزمهم الإعادة لأنه صرح بكفره وقول الفاسق غير مقبول في البيانات .

واستدل الاترازي في المسألة المذكورة بما روي عن سعيد بن المسيب أن النبي ﷺ صلى بالناس فأعاد وأعادوا . قلت العجب منه مع دعواه الفريضة يستدل بحديث ضعيف

وفيه خلاف الشافعي «رح» بناء على ما تقدم ، ونحن نعتبر معنى التضمن وذاك في الجواز والفساد ،

ومرسل ، ورواه الدارقطني والبيهقي عن أبي جابر البياضي عن سعيد بن المسيب به ، وقال
البيهقي أبو جابر البياضي متروك الحديث ، وكان مالك لا يرضى به وكان ابن معين يرميه
بالكذب . وقال الشافعي من روى عن البياضي بيض الله عنه .

فإن قلت روى عمر رضي الله عنه أنه صلى بالناس وأعاد ولم يأمر القوم بالإعادة .
قلت لم يتيقن عمر رضي الله عنه بالجناية قبل الدخول في الصلاة وإنما أخذ لنفسه بالاحتياط
ويدل عليه ما رواه مالك في الموطأ أن عمر رضي الله عنه خرج إلى الحرف فنظر فإذا هو
قد احتلم وصلى ولم يفتسل قال ما أراني إلا قد احتلمت وما شعرت وصليت وما اغتسلت
قال وغسل ما رأي في ثوبه وتصح ما لم يره وأقام ثم صلى بعد ارتفاع الضحى متمكناً .

وروى الطحاوي بإسناده أن عمر نسي القراءة في صلاة المغرب وأعاد بهم الصلاة لترك
القراءة وفي فساد الصلاة بترك القراءة فيها اختلاف فإذا صلى جنباً أخرى أن يعيد ، وعنه
عن طاووس ومجاهد في إمام صلى وهو على غير وضوء لا عادوا جميعاً .

فإن قلت روى الدارقطني بإسناده عن البراء بن عازب أنه رضي الله عنه قال أيما إمام صلى
بالقوم وهو جنب فقد مضت صلاتهم ثم يفتسل هو ثم ليعد صلاته ، فإن صلى بغير وضوء
فمثل ذلك . قلت قال أبو الفرج لا يصح هذا الحديث لأن في طريقه بقية وهو مدلس ،
وعيسى بن إبراهيم وهو ضعيف وجريرو وهو متروك ، والضحاك بن مرام ضعفه الأكثرون
وهو لم يلق البراء رضي الله عنه .

(وفيه خلاف الشافعي بناء على ما تقدم) أي وفي حكم هذه المسألة خلاف
الشافعي بناء على ما تقدم عن قريب ، وهو أن الاقتداء عنده على سبيل الموافقة لا بناء
على صلاة الغير .

(ونحن نعتبر معنى التضمن) في قوله رضي الله عنه الامام ضامن (وذلك) أي معنى التضمن
(في الجواز والفساد) أي لا في الوجوب والاداء وقد قررناه عن قريب .

وإذا صلى أُمِّي يقوم يقرأون ويقوم أميين فصلاتهم فاسدة عند أبي حنيفة ، وقالوا صلاة الإمام ومن لم يقرأ تأمة لأنه معذور أم قوماً معذورين فصار كما إذا أم العاري عراة ولا بسين وله أن الإمام ترك فرض القراءة مع القدرة عليها ففسد صلاته ، وهذا لأنه لو اقتدى بالقارئ تكون قراءته قراءة له

(وإذا صلى أُمِّي يقوم يقرأون ويقوم أميين فصلاتهم فاسدة عند أبي حنيفة) وقد قررنا الأُمِّي عند قوله - ولا يصلي القارئ خلف الأُمِّي - مع خلاف الشافعي فيه .

(وقالوا صلاة الأُمِّي ومن لم يقرأ تأمة) أي قال أبو يوسف ومحمد صلاة الأُمِّي وصلاة من لا يقرأ تأمة (لأنه معذور) أي لأن الأُمِّي معذور (أم قوماً معذورين) وهم الأُمِّيون (وغير معذورين) وهم القارئون (فصار) أي فصار حكم هذه المسألة (كما إذا أم العاري عراة) جمع عار كقضاة جمع قاض (ولا بسين) بالنصب عطف على عراة أي وقوماً عليهم الثياب مما قاسا المسألة المذكورة على هذه المسألة فإن في هذه كان لكل فريق حكم نفسه اعتبار الكل بالبعض فتصح صلاة العراة فكذلك في تلك المسألة تصح صلاة الأميين .
والحاصل أن صلاة من يمثل هذا الإمام تصح ولا تصح من هو أعلى منه .

(وله) أي ولأبي حنيفة (أن الإمام ترك فرض القراءة مع القدرة عليها) أي على القراءة بتقديم القارئ (ففسد صلاته) أي صلاة الإمام ثم بين وجه ذلك بقوله (وهذا) أي ترك الإمام فرض القراءة الذي هو موجب لفساد صلاته (لأنه) أي لأن هذا الإمام الأُمِّي (لو اقتدى بالقارئ تكون قراءته) أي قراءة القارئ (قراءة له) أي لهذا الإمام وذلك بالحديث فلما لم يقدمه لزم ترك القراءة مع القدرة ، ففسدت صلاته كما لو كان قارئاً فلم يقرأ ، فإذا فسدت صلاته فسدت صلاة الكل ، وعن الشيخ أبي الحسن الكرخي أنه كان يقول القارئ والأُمِّي يتساويان في فرض التحريمه ويختلفان في القراءة ، فإذا اقتدى القارئ صحت تحريمته وقد ألزم الإمام تصحيح صلاة المؤتم فصار ملازماً للقراءة التي تصح صلاة المؤتم بها وقد تركناها فتبطل صلاته .

بمخلاف تلك المسألة وأمثالها لأن الموجود في حق الإمام لا يكون
موجوداً في حق المقتدي ، ولو كان يصلي الأمي وحده والقارىء
وحده جاز

فان قلت كيف يلزم فرض القراءة على الأمي وهو غير قادر ، قلت يلزمه بالتزامه وإن
لم يلزمه الشرع كتنذر القراءة .

فان قلت لم لا يلزم القضاء على المقتدي إذا أفسد وقد صح شروعه . قلت لما شرع في
صلاة الأمي أوجبها على نفسه بغير قراءة فلم يلزمه القضاء كتنذر صلاة بغير قراءة لا يلزمه
إلا في رواية عن أبي يوسف في ظاهر الرواية لأنه فصل بين العلم وعدمه ، وعن الشيخ أبي
عبد الله الجرجاني أن صلاة الأمي إنما تقصد عنده إذا علم أن خلفه قارئاً أما إذا لم يعلم فلا
على ما يحيى عن قريب .

(بمخلاف تلك المسألة) أراد بها مسألة إمامة الماري للعراة واللابسين (وأمثالها)
أي وبمخلاف أمثال تلك المسألة كامامة الجريح بمثله ، والصحيح وإمامة المومي بمثله والقادر
على الأركان وإمامة المستحاضة بمثلها والطاهرة (لأن الموجود في حق الامام) في هذه
الصورة وهو الجراحة الالباء والاستحاضة (لا يكون موجوداً في حق المقتدي) لأن
أصحاب هذه الأعذار لا يكونون قادرين على إزالة هذه بتقديم من لا عذر له بمخلاف مسألة
إمامة الأمي لأميين والقارئين .

فان قلت هذا على أصل أبي حنيفة لا يستقيم لأنه لا يعتبر قدرة الغير حتى لا يوجب
الحج والجمعة على الأعمى ، وإن وجد قائداً . قلت الفرق أن الأعمى لا يقدر على إتيان
الحج والجمعة بدون اختيار القائد وما هنا قادر على الاقتداء بالقارىء بدون اختيار ،
ولأبي حنيفة وجه آخر وهو أن افتتاح الكل قد صح لأنه أوان التكبير والأمي قادر
عليه فيصح الاقتداء وصار الأمي متحملاً فرض القراءة عن القارىء ، فإذا جاء أوان
القراءة وهو عاجز عن الوفاء بما تحمل فتفسد صلاته ، وبفساد صلاته تفسد صلاة القوم
بمخلاف سائر الأعذار فانها قائمة عند الافتتاح فلا يصح اقتداء من عذر به ابتداء .

(ولو كان يصلي الأمي وحده والقارىء وحده جاز) لأن الأصل أن لا تكون قراءه

هو الصحيح لأنه لم يظهر منهما رغبة في الجماعة

الامام قراءة المقتدي إلا أن الشرع جعل قراءة الامام قراءة المقتدي إذا اقتدى فإذا لم يقتد فلا فاذن لا يلزم ترك فرض القراءة فيجوز صلاة الأمي (هو الصحيح) احتراز به عما روى عن أبي حازم ان قياس قول أبي حنيفة لا تجوز صلاته ثم علل المصنف وجه التصحيح بقوله (لأنه) أي لأن الشأن (لم يظهر منها) أي من الأمي والقاري (رغبة في الجماعة) لأنها لم يرغبوا في الجماعة وصلى كل واحد وحده لم يعتبر وجود القاري في حق الأمي لأن تضمن قراءة الامام قراءة المقتدي مقصور على الجماعة وحضور من ليس بينه وبين المصلي جامع الاقتداء كلا حضور ، والمراد من صلاة الأمي وحده والقاري وحده أن يكون في مكان واحد بأن صلى الأمي وحده يحجب القاري فحينئذ تفسد صلاته ، وقيل لا وبه قال مالك . وفي الذخيرة القاري إذا كان على باب المسجد أو يحوار المسجد والأمي في المسجد يصلي فصلاة الأمي جائزة بلا خلاف وكذا إذا كان القاري في غير صلاة الأمي جاز للأمي أن يصلي وحده ولا ينتظر فراغ الامام .

وفي المحيط ذكر الكرخي في مختصره لو اقتدى القاري بالأمي ولم ينو إمامته لا تفسد صلاته لأنه يلحقه فساد صلاته من جهة القاري فلا بد من التزامه كالمرأة ، وقيل تفسد وإن لم ينو إمامته . وفي المحيط لو تعلم الأمي سورة في خلال صلاته تفسد صلاته خلافاً للشافعي ، ولو اقتدى بالقاري ثم تعلم سورة قبل لا تفسد ، وقيل تفسد عند عامة المشايخ . وفي الذخيرة ذكر لهذه المسألة في الكتب المشهورة فالأول قاله أبو بكر بن محمد بن الفضل والثاني قاله أبو بكر محمد بن حامد وعامة المشايخ .

وإن كان إماماً أو منفرداً فتعلم سورة في وسط صلاته لا يبنى ، وروى هشام عن محمد أنه قال عامة أصحابنا على أن الأخرس إذا أم الأميين والقارئین فصلاتهم تامة ، وقال الفقيه أبو جعفر لم يرو بذلك أبا حنيفة لأنه خالفهم في ذلك القاري إذا اقتدى بالأمي هل يصير شارعاً في الصلاة ذكر محمد هذا في الجامع الصغير وهذا فصل اختلف فيه الأصحاب قال بعضهم لا يصير شارعاً حتى لو كان في التطوع لا يجب القضاء ، وقال بعضهم يصير شارعاً لم تفسد حتى يجب قضاء التطوع .

فإن قرأ الإمام في الأولين ثم قدم في الآخرين أمياً
فسدت صلاتهم . وقال زفر « رح ، لا تقصد لتأدى فرض
القراءة ، ولنا أن كل ركعة صلاة فلا تخلو من القراءة إما
تحقيقاً أو تقديرأ ولا تقدير في حق الأمي لانعدام الأهلية
وكذا على هذا لو قدمه في التشهد

قال في النخبة والصحيح هو الاول ، وذكر القدوري في شرحه ان القارىء إذا
دخل في صلاة الأمي متطوعاً ثم أقصدها يلزمه القضاء عند زفر رحمه الله قال ولا رواية
عن أبى حنيفة يعني سبقه الحدث فقدم الأمي في الركعتين الأخيرتين . وقال زفر لا
تقص في هذا الفصل .

(فإن قرأ الإمام في الأولين ثم قدم في الآخرين أمياً فسدت صلاتهم) وكذا روي
عن أبى يوسف في غير رواية الاصول .

(وقال زفر لا تقصد لتأدى فرض القراءة) يعني أن القراءة فرض في الأولين وقد
تأدى فصار الأمي والقارىء بعده سواء .

(ولنا أن كل ركعة صلاة حقيقة فلا تخلو من القراءة اما تحقيقاً أو تقديرأ) يعني لا
يجوز خلوها من القراءة بالحدث فلتشترط فيها القراءة إما حقيقة وإما تقديرأ وكلامه منتف
في حق الأمي فصار استخلافه استخلاف من لا يصلح للامامة فأشبه استخلاف الصبي
والمرأة ففسدت صلاتهم .

(ولا تقدير في حق الأمي لانعدام الأهلية) أي لا يمكن تقدير القراءة في حق الأمي
ولا شيء منها بوجود في حق الأمي اما حقيقة فظاهر وإما تقديرأ فلعدم الأهلية والشيء
إنما يقدر إذا أمكن تقديره .

(وكذا على هذا لو قدمه في التشهد) أي وكذا على هذا الاختلاف لو قدم الأمي في
التشهد يعني فسدت صلاتهم خلافاً لزفر هذا إذا لم يقعد قدر التشهد ، أما إذا قعد قدر

جائزة عند الكل

التشهد فصحيح بالاجماع كذا ذكر فخر الاسلام لان هذا من فعله وهو مناف فانقطعت صلاته ، وإنما الاختلاف فيما ليس من فعله مثل طلوع الشمس وقيل تقصد صلاتهم عند أبي حنيفة ، وعندهما لا تقصد والصحيح هو الاول ، ولو أن القارىء قرأ في الاولين ثم نسي القراءة في الآخرين وصار أمياً فسدت صلاته عند أبي حنيفة ويستقبلها وعلى قولهما لا تقصد ويبنى عليها استحساناً وهو قول زفر .

وفي الاصل الامى إذا افتتح صلاته وقعد قدر التشهد وسلم ثم تعلم السورة ثم تذكر أن عليه سجود السهو فانه لا يعيد صلاته .

(جائزة عند الكل) يجب أن لا يترك الامى الاجتهاد إن ليله أو نهاره حتى يعلم مقدار ما تجوز به الصلاة ، فان قصر لم يعذر عند الله تعالى وبه قالت الأئمة الثلاثة ، ذكر التمرقاشى ولو حضر الامى على قارىء يصلى فلم يقتد به وصلى وحده اختلفوا فيه والاصح أن صلاته فاسدة نوى الاقتداء بامام على ظن أنه صلى فاذا هو خليفة جاز ، ولو نوى الاقتداء بالاصلى فاذا هو خليفة لم يحز ، وفي فتاوى الصغرى اقتدى بامام وفي زعمه أنه فلان ثم ظهر أنه غيره يحزته ، وإن اقتدى بفلان بعينه ثم ظهر أنه غيره لا يحزته اقتدى مسبوق بمسبوق في قضاء ما سبق لا يجوز ، وكذا لا يجوز اقتداء اللاحق باللاحق كذا في الخلاصة . شك في إتمام وضوء امامه جاز اقتداؤه به . اشتركا في نافلة ثم أفسدها صح اقتداء أحدهما بصاحبه وإن لم يشتركا لم يصح شرع في ظهر الامام متطوعاً ثم قطعها واقتدى يصلى ظهر ذلك اليوم جاز . تكلم الامام في شفع التراويح ثم أمهم في ذلك جاز وكذا لو اقتدى في سنة العشاء بمن يصلى التراويح وفي سنته بعد الظهر بمن يصلى الاربع قبل الظهر صح ، ولو صليا الظهر ونوى كل واحد إمامة صاحبه صحت صلاتهما ، ولو نوايا الاقتداء فسدت .

وفي الخلاصة والحزانة أربعة مواضع لا يتابع المقتدى الامام إذا فعله لو زاد سجدة في صلاته لا يتابعه ، ولو زاد في تكبيرات العيد يتابعه ما لم يخرج عن أقاويل الصعابة ،

ولو خرج لا يتابعه ولو كبر خمساً في صلاة الجنائز لا يتابعه ، ولو قام إلى الخامسة ساهياً بعدما قعد قدر التشهد على الرابعة لا يتابعه ، فإن لم يقيد الامام الخامسة بالسجدة وعاد وسلم سلم المقتدي معه وإن قيد الامام الخامسة بالسجدة سلم المقتدي ولا يتابعه ، ولو لم يقعد على الرابعة وقام إلى الخامسة ساهياً وتشهد المقتدي وسلم ثم قيد الامام الخامسة بالسجدة فسدت صلاتهم وتسعة أشياء إذا لم يفعلها الامام يفعلها المقتدي إذا لم يرفع يديه عند الافتتاح يرفعها المقتدي وركع ولم يكبر يكبر المقتدي ولم يسبح في الركوع والسجود يسبح المقتدي ولم يقل سمع الله لمن حمده يقولها المقتدي ولم يكبر عند الانحطاط يكبر المقتدي ولم يقرأ التشهد يتشهد المقتدي ولم يسلم يسلم المقتدي ونسى الامام تكبيرة الشريق يكبر المقتدي والله تعالى أعلم بالصواب .

* * *

باب الحدث في الصلاة

ومن سبقه الحدث

(باب الحدث في الصلاة)

أي هذا باب في بيان أحكام الحدث الواقع في الصلوات ، وجه المناسبة بين البابين أن الباب الأول في بيان أحكام المأموم والإمام ، ومن جملة الأحكام المتعلقة بالإمام سبق الحدث إياه فيحتاج إلى بيان أحكامه ، وأما وجه المناسبة بينه وبين الفصول السابقة هي أن المذكور فيها أحكام السلامة من العوارض في الصلاة في حق الإمام والمنفرد والجماعة ، والمذكور ها هنا بيان أحكام العوارض المانعة من الخي في الصلوات والسلامة هي الأصل فكذلك آخر هذا الباب .

(ومن سبقه الحدث) كلمة من موصولة تضمنت معنى الشرط والمعنى سبقه بدون اختياره ، ويسمى ذلك حدثاً سماوياً ، والحاصل أن الشرط سبق الحدث الخارج من بدنه الموجب للوضوء دون الغسل من غير قصد منه للحدث أو بسببه أو من غيره ولم يأت بعده بما ينافي للصلوات من توقف في موضعه الصلاة وكلام أو كشف عورة من غير ضرورة أو فعل فعلاً منافياً للصلاة مما له منه يد فعلي هذا لا يجوز له البناء فيما إذا انتضح البول على بدنه أو ثوبه أكثر من قدر الدرهم لأنه ليس من الأحداث ، وكذا إذا انتقض وضوءه بالإغماء أو الجنون أو القهقهة لأنها ليست خارجة من البدن وكذا إذا انتقض وضوءه بالإغماء وكذا في الاحتلام وإن كان خارجاً من البدن لأنه موجب للغسل والنص ورد في موجب الوضوء وكذا في الحدث العمد لأنه قصده والشرط السابق كما ذكرنا ، وكذا إذا كانت به جراحة أو فعل فغمزها بيده فسال منها الدم لأنه وجد منها القصد بسبب الحدث ، وكذا

أو تتنح فخرج ربح بقوته في الصلاة انصرف فإن كان إماماً

فما إذا رماء إنسان ببندقة أو حجر أو سقط الحجر من السقف فأصابه فسال الدم ، لأن الحدث منه بسبب غيره .

وعن أبي يوسف يبنى في البندقة كالساوي لعدم صنعه ولو عثر بحشيش المسجد فأومأه قيل يبنى ، وقيل على الاختلاف بينها وبين أبي يوسف فعنده يبنى ، ولو عطس فسبقه الحدث .

(أو تتنح فخرج ربح بقوته) قيل يبنى وقيل لا ولو سقط منها الكرسف بنفير فعلها مبلولاً بنت في قولهم وبتحريكها بنت عند أبي يوسف وعندهما لا تبنى (في الصلاة) في محل النصب على الحال (انصرف) جواب من ، والمعنى من غير توقف بعد سبق الحدث لأنه إذا وقف يصير مؤدياً جزء الصلاة مع الحدث فتنقطع صلاته فيبنى حينئذ وأشار إليه بقوله انصرف وهو جزء الشرط والجزاء لا يترأخى عن الشرط ، ولو مكث في مكانه قدر ما يؤدي ركناً فسدت صلاته .

وفي المنتقى إن لم ينو بمقامه الصلاة لا يفسد لأنه لم تؤد جزءاً من الصلاة بالحدث ، وفي جوامع الفقه إلا إذا أحدث في نومه ومكث حتى انتبه وذهب يبنى . وعن محمد لو ركع وسجد في حال نومه ثم انتبه وذهب جاز له البناء لأن ما أتى به حال نومه كالعدم . وعن أبي يوسف لو أحدث في سجوده فرفع رأسه وكبر يريد به إتمام سجوده أو لم ينو شيئاً فسدت ، وإن أراد الانصراف لا تفسد ولو قرأ ذاهباً إلى الوضوء تفسد وإتيانه لا تفسد ، وقيل على العكس والصحيح الفساد فيها في الأصح . وقيل لو رفع رأسه من الركوع وقال سمع الله لمن حمده وهو يحدث لا يبنى .

قال المرغيناني نص عليه في المنتقى أن صورة ذهابه إلى الوضوء أنه يتأخر محدوداً منخفضاً كذا حاله في مختصر البحر المحيط وقال صاحب الطراز يضع يده على أنفه يوم أنه قد رجع فينقطع عنه الظنون . قال هو مروي عن النبي ﷺ قلت ذكره المصنف على ما يأتي عن قريب إن شاء الله تعالى .

(فإن كان إماماً) يقصد الحكم الذي سبقه الحدث في الصلاة فلذلك ذكره بالفاء ، أي

استخلف وتوضاً

فإن كان الذي سبقه الحدث إماماً (استخلف) خليفة في موضعه ، وتفسير الاستخلاف هو أن يأخذه بنوبه ويحمره إلى المحراب كذا في الخلاصة ويكون استخلافه بالإشارة ، وفي جوامع الفقه يشير لر كمة واحدة باصبع واحدة ويسجده ويضع اصبعه على جبهته إن كان واحداً باصبع واحدة وفي اثنين باصبعين ، وفي سجدة للتلاوة يضع اصبعه على جبهته ولسانه ، وفي السهو يشير بذلك بعد السلام بتحويل رأسه يميناً وشمالاً ، ولو استخلف بالكلام فسدت صلاته وصلاتهم سواء كان عامداً أو ساهياً أو جاهلاً ، وذكر في الذخيرة للمالكية أن عند مالك إذا استخلف بالكلام يجوز ، وقال ابن حبيب إن استخلف بالكلام جاهلاً أو عمداً تبطل ، وإن كان ساهياً فعلياً فقط ويقدم من الصف الذي يليه لقربه ولهذا قال ~~عليه السلام~~ ليلني منكم أولوا الأحلام والنهى . وفي المفيد لو قدم امرأة تفسد صلاته وصلاة القوم . وقال زفر لا تفسد صلاة المقدمة والنساء تفسد صلاة الرجال .

وفي مختصر البحر استخلف محدثاً فسدت صلاتهم في الجمعة يجوز ويقدم غيره ويصلي بهم . وفي الأجناس لو قدم جنباً أو محدثاً أو امرأة فسدت صلاة الكل ، ولو استخلف صبياً أو مجنوناً أو أخرس أو امرأة أو كافراً فاستخلف أهله غيره لم يجوز ، ولو استخلف رجلاً جائئاً حينئذ وكان كبير قبل سبق حدث الإمام صحح وكذا بعده ونوى الإقتداء به ، وعند بشر المريسي لا يصح اقتداؤه ، ولو قدم الإمام رجلاً وتقدم آخر بنفسه أو بتقديم القوم وأنتم بكل طائفة فهو الأول سواء ، ولو قدم الإمام رجلاً والقوم رجلاً فالإمام من قدمه الإمام إلا أن ينوي القوم أن يؤموا بالآخر قبل أن ينوي ذلك .

وقال إمام الحرمين ليس عندي نقل في هذه المسائل ، ولعل الأظهر أن المتبع من قدمه القوم إلا أن ينوي القوم أن يؤموا بآخر قبل أن ينوي ذلك . وفي جوامع الفقه لو قدم واحداً بنفسه يشترط نية القوم الإقتداء به ، ولو قدمه الإمام أو القوم لا يشترط ذلك . قال المرغيناني هذا خلاف ما ذكره في الأصل ، وفي الذخيرة الإمام المحدث على إمامته ولم يخرج من المسجد فإن استخلف وأقام خليفة مقامه في مكانه ونوى أن يؤم الناس فيها ، أو استخلف القوم غيره خرج من إمامته وفي جوامع الفقه لا يخرج من إمامته

إلا بالخروج من المسجد أو بقيام الخليفة مقامه إن نوى أن يؤم في ذلك المكان أو باستغلاف الناس غيره .

وفي التحفة وإن لم يستخلف وخرج من المسجد تفسد صلاة القوم إذا لم يكن خارج المسجد صفوف متصلة ، فإن كانت وخرج ولم يتجاوز الصفوف تبطل صلاتهم عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله . وقال محمد لا تبطل . قال والصحيح قولهما وكذا لو استخلف من الصفوف المتصلة الخارجة من المسجد لم يحز عندهما ويحوز عند محمد . وفي مختصر البحر المحيط وفي المسجد يستخلف والكبير والصغير سواء إلا إذا كان مثل جامع المنصور وجامع البيت المقدس وإذا لم يوجد شيء من ذلك فتوضاً في جانب المسجد والقوم ينتظرون ورجع إلى مكانه وأتم صلاته أجزأهم وإن لم يستخلفوا حتى خرج الإمام يتوضاً ويبني لأنه ينفرد في حق نفسه . وذكر الطحاوي أن صلاته تفسد أيضاً . وفي جوامع الفقه في فساد صلاة الإمام روايتان . وفي المفيد في المشهور من الرواية أنها لا تفسد . وذكر أبو عصمت من أصحابنا أنها تفسد والصحيح الأول ، ولو لم يكن مع الإمام إلا رجل واحد فهو إمام قدمه أولاً .

وقال في الوبري تقدم بنفسه أو لم يتقدم وقام مقام الأول أو لم يقم حتى لو فسدت صلاة الثاني فسدت صلاته لنفسه . قال في المفيد كالإمامة الكبرى إذا لم يكن في العالم من يصلح غيره ، ولو اقتدى إنسان بالإمام المحدث قبل خروجه من المسجد صح ، وإن كان بعد انصرافه ثم ينظر إن قدم المحدث خليفة جازت صلاة الداخل وإلا يفسد ، وإن كان خليفة من لا يصلح الإمامة كالصبي والمرأة والأمي والأخرس إن استخلفه تفسد بلا خلاف كما ذكرنا .

وإن لم يستخلف وخرج من المسجد اختلف المشايخ فيه فقليل يفسد وقيل لا يفسد ، وتفسد صلاة المقتدي ، وهذا أصح ، ولو قدم المحدث واحداً من آخر باب الصفوف وخرج من المسجد قبل أن يقوم الثاني قام الأول ينظر إن نوى الثاني الإمامة من ساعته لا تفسد وتحول الإمامة إلى الثاني وإن لم ينو من ساعته وإنما نوى أن يكون إماماً مقام الأول

وخرج الأول من المسجد قبل أن يصلي إلى مقام الأول فسدت صلاة القوم لأن الإمامة لم تحول إليه بعد ، والأول يبني صلاته بكل حال ، فإن تقدم رجلاً فالسابق إلى مكان الأول متمين ، وإن استويا في التقدم واقتدى بعضهم بهذا وبعضهم بذلك فصلاة الذي اتهم به الأكثر صحيحة وصلاة الأقل فاسدة ، وعند الإستواء لا يمكن الترجيح وإتمامها بإمامين غير ممكن فتفسد صلاتهم كذا في الذخيرة .

وفي جوامع الفقه لو قدم كل طائفة رجلاً فالعبرة للأكثر وعند الإستواء تفسد . وفي المبسوط لو قدم كل فريق رجلاً فاقتدوا بأحدهما إلا رجلاً أو رجلين اقتديا بالآخر فصلاة الجماعة صحيحة وصلاة الآخرين فاسدة ، وإن كانت إحدى الجماعتين أكثر فقد قال بعض أصحابنا وصلاة الأكثرين صحيحة ويتعين الفساد في حق الآخرين كما في الواحد والمثنى .

قال والأصح أنه يفسد صلاة الفريقين ، وفي متفرقات الفقيه أبي جعفر إذا ظن الحدث فاستخلف ثم تبين أنه لم يحدث وذلك قبل خروجه ، إن كان الخليفة لم يأت بالركوع جازت وإلا فسدت . قال الفقيه وفي رواية ابن سماعة عن محمد إن قام الخليفة مقام الإمام فسدت صلاتهم ، وفي جوامع الفقه كذا الخليفة ينوي الاستقبال جازت صلاة من استقبل وفسدت صلاة من لم يستقبل ، وتفسد صلاة المتخلف أن يبني على صلاة نفسه . وسئل أبو نصر عن استخلف فقدم الخليفة غيره من غير أن يحدث ، إن قدمه قبل أن يقوم في موضع الإمام والأول في المسجد جاز ، ولو اقتدى المقيم بالمسافر خارج الوقت والمتنفل بالمفترض فأحدث المسافر والمفترض تفسد صلاتها لأنها لا يصلحان لإقامتها . ولو أحدث الإمام والقوم فخرجوا معاً تفسد صلاة القوم دون الإمام نحو مكان الإمام وتقرّد الإمام .

ثم اعلم أن الذي سبقه الحدث يتوضأ ثلاثاً ثلاثاً . قال في التحفة ويستوعب رأسه بالمسح ويتضمن ويستنشق ويأتي بسائر سنن الوضوء وهو الصحيح . وفي الحاوي عن أبي القاسم أنه يتوضأ مرة مرة ولا يزيد على ذلك وإن زاد فسدت صلاته ، وفي الجوامع المتيمن للجنابة إذا أحدث فذهب فوجد ما يكفي لوضوئه يبني بخلاف ما إذا وجد ما

يكفيه لجنابته . وفي الذخيرة المرأة كالرجل في الوضوء والبناء لأن كلمة من يتناول الرجل والمرأة .

وعن أبي يوسف في غير رواية الأصول إن أمكنها الوضوء من غير كشف عورتها بأن يمكنها غسل ذراعيها في الكمين ومسح رأسها مع الحمار بأن كان ذلك رقيقاً يصل الماء إلى ما تحت ذلك جاز فكشفها لا شيء ، وإن لم يمكنها بأن كان عليها جبة وخمار ثخينين لا يصل إلى ما تحت ذلك جاز وهو نظير الرجل إذا كشف عورته في الاستنجاء عند مجاوزة النجاسة فخرجها أكثر من قدر الدرهم . وعن إبراهيم بن رستم لا يجوز للمرأة البناء لأنها عورة . وفي مختصر البحر المحيط لو سبقه الحدث في صلاة الجنابة ينبني له أن يبني وفي الاستخلاف خلاف .

(وبني) أي على صلاته ما لم يوجد منه ما ينافي صلاته بما له بد كالكلام والأكل والشرب والبول والتغوط ونحو ذلك . وفي التنافي يمنع البناء الحدث العمدة والاعضاء والجنون والقهقهة عمداً أولاً والاحتمال والامتناء بمس بشهوة ، والنظر بشهوة أو تفكير أو الشبهة أو عضة زنبور أو ظهرت عورته عند الاستنجاء ولو لم يظهر بني . وروى أبو سليمان أنه يبني مطلقاً ، وفي شرح القدوري لأبي نصير لا يبني في ظاهر المذهب . وذكر في المحيط عن محمد أنه يستنجي من تحت ثيابه ، وروى أبو سليمان لأن الاستيفاء من البثر لا يمنع البناء ولو جاوز الماء فذهب إلى غيره فسدت صلاته . وفي مختصر البحر المحيط يبني ولو استقاء الوضوء أو جرد دلوه فسدت صلاته .

وفي المرغيناني ما يسقى من البثر ويبني . وقال الكرخي والقدوري لا يبني . وفي التحفة أنه يبني ، ولم يجد خلافاً ولو طلب الماء بإشارة أو اشتراه بالتعاطي أو نسي ثوبه في موضع الوضوء فرجع واحدة لا يبني ، ولو تذكر أنه لم يمسح برأسه فرجع ومسح يحزته لأنه لا بد منه . ولو أحدث فأصاب منه ثوبه أو بدنه يفصل ويبني ، ولو انتضح

والقياس أن يستقبل وهو قول الشافعي «رح» ، لأن الحدث ينافيها ، والمشي والانحراف يفسدانها فأشبه الحدث العمد

عليه من البول أكثر من قدر الدرهم وهو في الصلاة فذهب وغسله لا يبنى عندهما ، وعند أبي يوسف يبنى ، وإن كان له ثوبان نزع النجس منهما من ساعته وصلى ، وكذا لو وقع ثوبه فأخذه من ساعته فستر عورته لا تفسد صلاته ، وإن سكت عرياناً إن عجز عن رفع ثوبه لا تفسد ما لم يؤد ركناً مع الكشف ، وإن قدر رفعه تفسد عندهما خلافاً لأبي يوسف .

فإن قلت ما وجه تخصيص الامام بالبناء مع جوازه للمقتدي والمنفرد . قلت لأنه أعلم بشرائط البناء غالباً من غيره .

(والقياس أن يستقبل) أي صلاته هذه (وهو قول الشافعي) أي استقبال الصلاة في هذه الحالة قول الشافعي في الجديد وبه قال مالك في قوله وأحمد في رواية ، وعن أحمد أن صلاة المأمومين تبطل ، وعنه لا يستغلف ويتمون وحداناً ، والمسبوق تبطل صلاته ، وعنه يتوضأ ويبني ، وكان مالك رحمه الله يقول أولاً يبنى ثم رجع وعاب عليه محمد في كتاب الحج لرجوعه من الآثار إلى القياس ، في الجواهر من كتب المالكية أنه يستغلف سواء شرع طاهراً أو محدثاً أو جنباً ، وإن صلاوا وحداناً بطلت في المشهور . وقال الزهري في إمام بثوبه دم أو رعف أو سجد السهو بالتصرف وليقل أتموا صلاتكم . وروي أن معاوية لما طعن أتم الصلاة وحداناً ، وذكر في النهاية لإمام الحرمين في باب الجمعة لو أحدث الإمام عامداً أو أخرج نفسه من الصلاة أو سبقه الحدث فلاستغلاف يحزى . في هذه الصورة عندهم مع بطلان صلاة الإمام .

(لأن الحدث ينافيها) أي ينافي الصلاة ، والطهارة شرط لبقاء الصلاة كما هي شرط لابتدائها فلا تبقى مع وجود الحدث المتنافي لشرطها .

(والمشي) إلى الوضوء (والانحراف) عن القبلة (يفسدانها) أي الصلاة لأنها متنافيان (فأشبه الحدث العمد) أي أشبه الحدث السابق وهو الحدث السماوي الحدث العمد ، فكما أن في

الحدث العمد تبطل الصلاة فكذلك في الحدث السماوي ، وهو الذي ذكره وجه القياس الذي أخذ به الشافعي ومن اتبعه ولم يذكر المصنف له دليلاً من الآثار واحتجوا في ذلك بالأحاديث .

منها ما رواه الانزم بإسناده عن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ أنه كان قائماً يصلي بهم فأنصرف ثم أتى ورأسه يقطر ماء فقال اني قمت بكم تذكرت اني جنب ولم اغتسل فأنصرفت واغتسلت ، فمن أصاب منكم مثل الذي أصابني فلينصرف وليغتسل وليستقبل صلاته .

ومنها ما رواه مالك في الموطأ أنه ﷺ صلى بأصحابه فلما أحرم بالصلاة ذكر أنه جنب فقال لأصحابه كما أنتم ومضى ورجع ورأسه تقطر ماء ولم يستخلف ، فدل أن تقديم الجنابة لم تمنع الإقتداء فإنه قال كما أنتم .

ومنها ما رواه علي بن طلق عن رسول الله ﷺ أنه قال إذا نسي أحدكم في صلاته فلينصرف وليتوضأ وليعد صلاته ، أخرجه الترمذي وأبو داود ، وقال الترمذي هذا حديث حسن ، ورواه ابن حبان في صحيحه .

ومنها ما رواه ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ إذا رجع أحدكم في الصلاة فلينصرف وليغسل عنه الدم ثم ليعد وضوءه وليستقبل صلاته ، وأخرجه الطبراني في معجمه والدارقطني في سننه وابن عدي في الكامل .

والجواب عن هذه الأحاديث أن حديث علي رضي الله عنه هو مذهبنا فإنه أمر بالاستقبال فدل أن شروعه فيها لم يصح ، ونحن إنما قلنا بالاستخلاف والبناء في الحدث الطارئ السابق دون العمد في القارن والجنابة وإن حديث الموطأ يخالف الصحيح الذي اتفق عليه الشيخان البخاري ومسلم فإنهما روايا بإسنادهما عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال أقمت الصلاة وعدلت الصفوف قياماً فخرج الينا رسول الله ﷺ فلما قام في مصلاه ولم يشرع في الصلاة وقد تكلم ثم جاء وكبر للشرع في الصلاة . ومعنى قوله - كما أنتم - أي لا تفرقوا حتى أجيء ولهذا استقبل وأمرهم بالاستقبال ، ويدل عليه ما رواه أبو داود

ولنا قوله عليه السلام من قاء أو رعف أو أمذى في صلاته فلينصرف
وليتوضأ وليبين على صلاته ما لم يتكلم ، وقال عليه السلام إذا صلى
أحدكم فقاء أو رعف فليضع يده على فمه وليقدم من لم يسبق بشيء

أنه عليه السلام قام في الصلاة فانتظر ما إن يكبر ثم انصرف فقال كما أنتم فحسن الحال أن
يصلوا بصلاة رسول الله ﷺ قبل شروعه عليه السلام ، ومن المعلوم بالضرورة أنهم لم يكونوا
شرعوا في الصلاة قبل شروعه عليه السلام .

وان حديث علي بن طلق محمول على العمد أو على الأفضلية توفيقاً بين الأحاديث على
أن ابن الغطان كان يقول في كتابه هذا حديث لا يصح فإن فيه مسلم بن سلم الحنفي أبا عبد
الملك وهو مجبول الحال .

وأن حديث ابن عباس فيه سليمان بن أرقم ، وقال أحمد وأبو داود والنسائي وابن
مغيرة والبخاري أنه متروك .

(ولنا قوله عليه السلام من قاء أو رعف أو أمذى في صلاته فلينصرف وليتوضأ وليبين على
صلاته ما لم يتكلم) هذا الحديث رواه ابن ماجة في سننه عن اسماعيل بن عباس عن ابن
جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ من أصابه قيء أو رعاف
أو فلس أو أمذى فلينصرف وليتوضأ ثم لين على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم ، وأخرجه
الدارقطني في سننه . وقال الحفاظ يروونه عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن النبي ﷺ
مرسلاً ثم أخرجه عن عبد الرزاق عن ابن جريج به مرسلاً وقال هذا هو الصحيح .

وقال إمام الحرمين في النهاية والغزالي في الوسيط أن هذا هو الحديث مروى في الكتب
الصحاح وهو وهم بينها ، وإنما لم يقل به الشافعي لأنه مرسى وابن أبي مليكة لم يلق عائشة
رضي الله عنها (وقال عليه السلام إذا صلى أحدكم فقاء أو رعف فليضع يده على فمه وليقدم
من لم يسبق بشيء) هذا بهذا اللفظ غريب ، ولكن أخرج أبو داود وابن ماجة عن هشام
ابن عروة عن أبيه عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ إذا صلى أحدكم فأحدث فليأخذ
بأنفه ثم لينصرف .

وأخرج الدارقطني في سننه عن عاصم بن حمزة والحارث عن علي رضي الله عنه موقوفاً إذا أم القوم فوجد في بطنه رزاً أو رعافاً أو قيناً فليضع ثوبه على أنفه وليأخذ بيد رجل من القوم فليقدمه . قوله - رعى - قال المطرزي رعى أنفه سال رعافه ، قلت الرعا هو الدم يخرج من الأنف ورعى من باب نصر ينصر ، وما رعى بالضم وهي لغة ضعيفة وجاء رعى يرعى بالفتح فيها ، ويقال رعى الفرس يرعى ويرعى بالفتح والضم أي سبق وتقدم واسترعى مثله .

قوله - أو أمذى - أي صار ذا مذى . قوله - وليين - أمر وأدنى درجاته الإباحة فيثبت شرعية البناء .

فإن قلت - فليتوضأ - أمر أيضاً وهو للوجوب فينبغي أن يكون وليين كذلك . قلنا لا يضرنا ذلك ، لأنه حينئذ يكون أثبت للدعي .

قوله - من لم يسبق بشيء - مفعول ليقدم وأراد به من لم يسبقه حدث مثله ، وقد فسر بعضهم بقوله المراد المسبوق بالصلاة وليس كذلك لأن المسبوق يجوز أن يكون يجعل خليفة لمن سبقه الحدث . وقال تاج الشريعة قوله - يسبق بشيء - لبيان الأفضل لأنه أقدر على إتمام الصلاة من المسبوق . قوله - رزاً - بكسر الراء وتشديد الزاء وهو في الأصل الصوت الحتمي ، ويريد به للقرقرة وقبل هو عمر الحدث وحركة للخروج .

وأخرج الطبراني عن ابن عمر عن النبي ﷺ من وجد في بطنه رزاً فليتنصرف وليتوضأ وأمره بالوضوء لثلاث يدافع أحد الأخبتين وإلا فليس بواجب إن لم يخرج الحدث .

فإن قلت استدلتكم بحديثين أحدهما مرسل والآخر ضعيف . قلت لا يضرنا إرساله ، لأن المرسل عندنا حجة ويقوي الضعيف بما نقل عن الصحابة رضي الله عنهم وهو ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن علي بن أبي طالب وأبي بكر الصديق وسلمان بن عمرو بن مسعود . وروى من التابعين عن علقمة وطاوس وسالم بن عبد الله وسعيد بن جبير والشعبي وإبراهيم النخعي وعطاء ومكحول وسعيد بن المسيب وكيف يذهب إلى القياس بترك قول هؤلاء وقولهم فيما لا يدرك بالقياس كالنص في كونه راجعاً على القياس حتى قال بعضهم في

والبلوى فيما سبق دون ما يتعمده فلا يلحق به ، والاستئناف
أفضل تحرراً عن شبهة الخلاف وقيل المنفرد يستقبل
والإمام والمقتدي ببني

المسألة إجماع الصحابة ، فإنه روي عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي والعبادة الثلاثة وأنس
وسليمان رضي الله عنهم جواز البناء ، والمراد إجماع فقهاءهم بقولهم يترك القياس ، هذا
والنووي اجتهد في هذا وقال منع البناء المسور^(١) بن مخزومة من الصحابة وهؤلاء يقاوي
هؤلاء الأجلاء من الصحابة والأئمة الكبار من التابعين والرجوع إلى الحق واجب ، وروي
أيضاً مثلاً قلنا عن الأوزاعي وابن أبي ليلى وسلمان ويسار والحسن البصري ، وسفيان
الثوري وأبي سلمة بن عبد الرحمن رضي الله عنهم .

(والبلوى فيما سبق) هذا جواب عن قول الشافعي فأشبه الحدث العمد ، تقريره أن
البلوى أي البلية في الحدث يقال لحصوله بغير فعله فيجعل فيه مقدوراً (دون ما يتعمده)
أي يقصده ويفعله باختياره وليس فيه بلوى فلا يحمل معذوراً فلا يجوز القياس لوجود
الفارق وهو معنى قوله (فلا يلحق به) أي لا يلحق ما يسبق بما يتعمد وهذا في نفس
الأمر منع المشابهة ومن قوله - فأشبه الحدث العمد - وكيف يشابه الذي بلا اختيار
بالذي باختيار .

(والاستئناف أفضل) أي استقبال الصلاة أفضل من البناء (تحرراً عن شبهة الخلاف)
لأنه أقرب إلى الاحتياط لأن البناء عمل بخبر الواحد والاستئناف بالإجماع ، والإجماع أقوى
من خبر الواحد كذا قاله بعض الشراح وفيه نظر ، لأنه قيل أن البناء إجماع الصحابة ،
فإنه روي عن جماعة كثيرين كما ذكرنا وبه يترك القياس لأن قولهم فيما لا يدرك بالقياس
كالنص في كونه راجحاً على القياس مع أنه يؤيد بالأمر في الحديث المذكور .

(وقيل أن المفرد يستقبل) أي الأفضل له ذلك للاحتياط (والإمام والمقتدي ببني)
يعني الإمام إذا سبقه الحدث ببني على صلاته ، والمقتدي أيضاً إذا سبقه الحدث ببني

(١) في الأصل - المستور - والصحيح ما أثبتناه . اهـ مصححه .

صيانة لفضيلة الجماعة والمنفرد إن شاء أتم في منزله وإن شاء عاد إلى مكانه والمقتدي يعود إلى مكانه إلا أن يكون إمامه قد فرغ أو لا يكون بينهما حائل ،

(صيانة لفضيلة الجماعة) أي حفظاً لفضيلة الجماعة ، وانتصاب صيانة على التعليل .

(والمنفرد إن شاء أتم في منزله) يعني الذي يصلي وحده إذا سبقه الحدث فذهب وقوضاً إن شاء أتم صلاته في منزله وهو الموضع الذي توضع فيه بعد الإنصراف ، (وإن شاء عاد إلى مكانه) وإنما صار بخيراً بين الأمرين لأنه إذا أتم في منزله صار مؤدياً صلاته في مكانه مع قلة المشي ، وإن عاد إلى مكانه صار مؤدياً لها في مكان واحد مع كثرة المشي فوجد في كل واحد من الأمرين جهة الكراهة وجهة الفضيلة فصار بخيراً .

(والمقتدي يعود إلى مكانه) وهو الموضع الذي سبقه الحدث فيه ، ولا يجوز له أن يبني في منزله الذي توضع فيه لوجوب متابعة الإمام . وقال المرغيناني المقتدي يعود لأحالة إذا لم يفرغ إمامه . وقال الأسدي جازي يعود إلى موضع يجوز له الإقتداء بإمامه وقال في المفيد وكذا إذا لم يعلم بفراغ إمامه وإن فرغ يتخير بين العود والإتمام في مسجد آخر .

(إلا أن يكون إمامه قد فرغ) هذا استثناء من قوله - يعود إلى مكانه - أراد أن إمامه إذا فرغ من الصلاة يجوز له أن يبني في منزله لزوال الداعي . وإذا عاد بعد فراغ الإمام فعن ابن سماعة أنه يفسد صلاته بحصول المشي بلا حاجة . واختيار السرخسي وشيخ الإسلام خواهر زادة لا يفسد صلاته .

فإن قلت اللاحق في حكم المقتدي فيما يتم من صلاته ، فإذا كان بينه وبين الإمام ما يمنع صحة الإقتداء من طريق أو نهر فينبغي أن لا يجوز في بيته . قلت هي بمنزلة المقتدي ولكن الإمام قد خرج من حرمة الصلاة فلا يراعى ترتيب القيام بينه وبين إمامه ، وربما خرج أو أحدث أو نام .

(أو لا يكون بينهما حائل) عطف على المثني يعني أن المقتدي يعود إلى مكانه إلا إذا فرغ إمامه فحينئذ لا يعود وإلا إذا لم يكن بين الإمام والمقتدي حائل أي مانع

ومن ظن أنه أحدث فخرج من المسجد ثم أعلم أنه لم يحدث استقبال الصلاة ، وإن لم يكن خرج من المسجد يصلي بقي ، والقياس فيهما الاستقبال ، وهو رواية عن محمد د رح ، لوجود الانصراف من غير عذر .

لجواز الإقتداء بالطريق والنهر الكبير فحينئذ لا يعود إلى مكانه وإن لم يفرغ الإمام عن الصلاة لجواز المتابعة من حيث هو .

فإن قلت المقتدي إذا عاد إلى مكانه قبل فراغ الإمام كيف يصنع ؟ قلنا قال في شرح الطحاوي يشتغل أولاً بقضاء ما سبقه الإمام في حالة اشتغاله بالوضوء بغير قراءة ، لأنه لاحق ، ويقوم مقام قيام الإمام ومقدار ركوعه وسجوده ، ولو زاد أو نقص فلا تضره ولا يلزمه السهو لأنه لاحق إلا إذا انتهى إمامه فيتابعه في الموضع الذي سجد إمامه ، ثم يقضي آخر صلاته ولو لم يشتغل بقضاء ما سبق أو لا يتابع الإمام جاز فيقضي ما سبق الإمام بعد تيمم الإمام ، لأن ترتيب أفعال الصلاة ليس بشرط عندنا خلافاً لغير رحمه الله .

(ومن ظن أنه أحدث فخرج من المسجد ثم علم أنه لم يحدث استقبال الصلاة) لأن الانصراف عن القبلة بلا عذر مفسد فيلزمه الإستقبال (فإن لم يكن خرج من المسجد يصلي ما بقي) من صلاته ، لأن المسجد وإن تباعدت أطرافه بمنزلة مكان واحد بدليل صحة الإقتداء وعدم تكرور وجوب سجدة التلاوة .

(والقياس فيها الإستقبال) أي فيما إذا خرج من المسجد وفيما إذا لم يخرج (وهو) أي القياس (رواية عن محمد د رح ، لوجود الانصراف) أي الانصراف عن الصلاة . وفي الذخيرة أي الانحراف عن القبلة (من غير عذر) وهذا وجه القياس . وفي الجامع الصغير لقاضي خان إذا كان يمشي في المسجد ووجهه إلى القبلة بأن كان باب المسجد على حائط القبلة ، فأما إذا أعرض عن القبلة فسدت صلاته ، وإن كان في المسجد لأنه انحراف عن القبلة بغير عذر . وفي ظاهر الرواية لم يفصل بينها إذا مشى في المسجد مستقبل القبلة

وجه الاستحسان أنه انصرف على قصد الإصلاح ألا ترى أنه لو تحقق ما توهمه بنى على صلاته فالحق قصد الإصلاح بحقيقته ما لم يختلف المكان بالخروج وإن كان استخلف فسدت لأنه عمل كثير من غير عذر ، وهذا

أو انحراف عن القبة وإطلاق صاحب الكتاب يحمل على هذا .

(وجه الاستحسان أنه انصرف على قصد الإصلاح) أي على قصد إصلاح صلاته لا رفضها (ألا ترى) تنبيه على ما ذكره من أن انصرافه على قصد الإصلاح (انه) أي أن الظن الذي ظن أنه أحدث (لو تحقق ما توهمه) من ظن حصول الحدث (يبنى على صلاته) ولا يقطعها ، والتأويل أن بين خطأ في آخر الأمر قد يعتبر في بعض الأحكام كتأويل أهل البني في دماء أهل الحق وأمواهم إذا كانت لهم قوة ومنعة حتى لا يضمنون شيئاً من ذلك (فالحق قصد الإصلاح بحقيقته) أي الحق قصد الإصلاح بحقيقة الإصلاح ، يعني أن الحدث المتوهم لو كان متحققاً كان يبنى فكذا في هذه الصورة .

فان قلت إذا كان قصد الإصلاح ملحقاً بحقيقته ينبغي أن يبنى إذا خرج من المسجد أيضاً . قلت هذا ليس بمطلق بل في هذه الصورة لأنه إذا خرج يختلف المكان من غير عذر وهو يبطل التحريم أشار إليه بقوله .

(ما لم يختلف المكان بالخروج) من المسجد لأنه كان واحد . وفي جامع الترمذائي وكذا الغازي لو ظن حضور العدد فانصرف ، والأمر بخلافه لم تفسد صلاته ما لم يخرج من المسجد . وفي الصحراء ما لم يحاوز مكان الصفوف ولا تفسد ، والبيت كالمسجد ، والمرأة إذا نزلت من مصلاها فسدت لأنه بمنزلة المسجد في حق الرجل ، ولو ذهباً قدامه في الصحراء فمقدار الصفوف حده إن لم يكن سترة وإن كانت فحده سترة .

(وإن كان استخلف) أي وإن كان الذي ظن أنه أحدث استخلف ثم علم أنه لم يحدث (فسدت) أي صلاته وإن لم يخرج من المسجد (لأنه) أي لأن الذي فعله (عمل كثير) لأنه استخلاف ومشى والعمل الكثير (من غير عذر) يفسد الصلاة (وهذا) أي

بخلاف ما إذا ظن أنه افتتح على غير وضوء فانصرف ، ثم أعلم أنه على وضوء حيث قفسد وإن لم يخرج لأن الانصراف على سبيل الرفض ، ألا ترى أنه لو تحقق ما توهمه يستقبله ، فهذا هو الحرف ومكان الصفوف في الصحراء له حكم المسجد .

الحكم المذكور (بخلاف ما إذا ظن أنه افتتح على غير وضوء فانصرف) من صلاته أو من القبلة (حيث يفسد صلاته وإن لم يخرج) من المسجد ثم أشار إلى الفرق بين المسألتين بقوله (لأن الانصراف) أي في هذه المسألة (على سبيل الرفض) والاعراض والانصراف من هذا الوجه ملحق بحقيقته .

ثم أوضح ذلك بقوله (ألا ترى أنه لو تحقق ما توهمه) من ظنه افتتاح صلاته بغير وضوء (يستقبل) صلاته ، لأن الانصراف كان على سبيل الرفض (وهناك) أي في المسألة الأولى (لو تحقق ما توهمه) من سبق الحدث (لا يستقبلها) أي الصلاة ، لأن انصرافه كان على سبيل الإصلاح كما ذكرناه (فهذا هو الحرف) أي هو الأصل بين المسألتين وهو أن الانصراف إذا كان على سبيل قصد الإصلاح لا يستقبل ما لم يخرج من المسجد ، وإذا كان على سبيل الرفض والترك يستقبل بمجرد الانصراف وإن لم يخرج من المسجد ولم يستخلف ، وعلى هذا إذا أقبل سواد فظنوه عدواً فأنحرف قوم ، فإذا هي بقر أو غم أو ابل إن لم يجاوزوا الصفوف بنوا استحساناً ، وإن جاوزوا استقبلوا ، وإذا ظن أنه لم يمسح فانصرف ثم علم أنه كان ماسحاً فسدت صلاته ، وإن لم يخرج من المسجد وكذلك متيمم رأى سراياً فظنه ماء فأنحرف فظهر أنه سراب ، وكذلك إذا رأى في ثوبه لونا فظن أنه نجاسة فأنحرف ثم علم أنه ليس بنجاسة لم يبن ، وكذلك ماسح الخف إذا ظن أن المدة قد تمت فأنحرف لفعل الرجلين يستقبل وإن لم يخرج لأنه في الجميع قصد رفض الصلاة فانقطعت صلاته .

(ومكان الصفوف في الصحراء له حكم المسجد) هذا بيان أنه لم يكن في المسجد ماذا يكون حفظه وهو أنه إذا كان يصلي في الصحراء لا يخلو إما أن يكون إماماً أو منفرداً

ولو تقدم قدامه فالحد السترة وإن لم تكن فمقدار الصفوف خلفه
وإن كان منفرداً فموضع سجوده من كل جانب وإن جن أو نام فاحتمل
أو أغمي عليه

على التقديرين لا يخلو اما أن يكون بينه سترة أو لا يكون ، فان كان إماماً وكان الصفوف
كالمسجد في حقه فاذا سبقه الحدث فانه ينصرف ويستخلف ما دام في مكان الصفوف
ولم يستخلف فقد بطلت صلاته لاختلاف المكانين من غير عذر هذا إذا لم يكن سترة ،
فان كانت بين يديه سترة فالمعتبر حد السترة إذا مشى قدامه وهو معنى قوله .

(ولو تقدم قدامه) أي ولو مشى قدامه يحسد في الجواز والفساد السترة وهو معنى
قوله (فالحد السترة) فإن جاوزها بطلت صلاته (وإن لم تكن) أي سترة بين يديه
(فمقدار الصفوف خلفه) أي فالمعتبر مقدار الصفوف التي خلفه أي خلف الإمام حتى
إذا كان من آخر الصفوف إلى الإمام خمسة أذرع مثلاً فالحد قدام الإمام خمسة أذرع ، فإن
لم يخرج عن هذا المقدار بين ولا يستقبل ، وإن خرج عن هذا المقدار ولم يختلف بطلت
صلاته لأن الإمام بعد سبقه الحدث كان عليه الاستخلاف ليصير هو في حكم المقتدين به
لأنه صار مقتد ، فإن قلت ذكر الصفوف بالجمع باعتبار الغالب .

(وإن كان) أن المصلي الذي سبقه الحدث (منفرداً فموضع سجوده) أي فالمعتبر
موضع سجوده (من كل جانب) من جوانبه ، فإذا لم يتجاوز فلك المقدار يبنى فيما كان
قصد الإصلاح وإلا فلا ، وإن لم يتجاوزه .

(وإن جن) أي المصلي في أثناء الصلاة (أو نام فاحتمل) إنما قال فاحتمل لأن مجرد
النوم في الصلاة لا يفسدها .

فإن قلت هلا اكتفى بقوله أو احتمل من غير ذكر نام ، لأن الاحتلام لا يكون إلا في
النوم . قلت احتمل يستعمل في البلوغ أيضاً فقال احتمل الغلام أي بلغ أو عقل ، ولو اكتفى
بقوله أو احتمل لكان توهم أنه بمعنى عقل بقرينة قوله جن .

(أو أغمي عليه) الإغماء مرض يحصل في الدماغ بسبب الإمتلاء من بلغم بارد غليظ ،

استقبل لأنه يندر وجود هذه العوارض فلم يكن في معنى ما ورد به
النص ، وكذلك إذا قهقه لأنه بمنزلة الكلام وهو قاطع

هذا عند (١) أهل الطب ، وعند المتكلمين هو سهو يعتري الإنسان مع فتور الأعضاء .
والجنون زوال العقل وفساده ، ولهذا يمكن الإغماء في الأنبياء دون الجنون (استقبل)
جواب أن أي استقبل صلاته (لأنه) أي لأن الشأن (يندر وجود هذه العوارض) أي
الجنون والاحتلام والاعماء (فلم تكن) أي هذه العوارض (في معنى ما ورد به النص)
وهو قوله عليه السلام من قام أو رعى في صلاته ، ومعنى ما ورد به النص هو القيء
والرعا فإذا لم يكن في معنى ما ورد به النص بقيت على أصل القياس . أما الجنون
والاعماء فإن الشخص يبقى على حاله بعد حدوثها فيصير مؤدياً جزءاً من الصلاة مع
الحدث فتفسد بخلاف القيء والرعا فإنه ينصرف على الفور حال وقوعها .

وأما الاحتلام فإنه يوجب الغسل بخلاف القيء والرعا ، فإن موجبها الوضوء هذا
إذا وجدت هذه الأشياء قبل أن يقعد مقدار التشهد ، أما لو حدث بعده فصلاته وصلاة
القوم تامة ، لأنه يصير خارجاً عنها بهذه الأشياء .

فإن قلت الخروج بفعله فرض عند أبي حنيفة ولم يوجد . قلت وجد لأنه صار محدثاً
بها لأنه لا بد من اضطراب ومكث بعد الحدث فبالمكث إذا أخرج الخروج من الصلاة مع
الحدث وهو صنع كيف ما كان من حيث الاضطراب أو من حيث المكث .

(وكذا إذا قهقه لأنه بمنزلة الكلام) فصار كأنه تكلم بعد الحدث ، وشرط البناء أن
لا يتكلم لقوله عليه السلام وليبن على صلاته ما لم يتكلم .

فإن قلت ما معنى قوله - إن القهقهة بمنزلة الكلام - قلت لأن كلا منها ينقل المعنى
من الضمير إلى فهم السامع .

(وهو قاطع) أي الكلام قاطع الصلاة والقهقهة أقطع لأنها أفحش ولهذا سوى بين
النسيان والعمد ، هذا أيضاً إذا وجدت قبل ما قعد قدر التشهد ، وأما إذا وجدت بعده

(١) في الأصل - اعتبر - والصحيح ما أثبتناه . اهـ مصححة .

وإن حصر الإمام عن القراءة فقدم غيره أجزأه عند أبي حنيفة
«رح» . وقالوا لا يجوزهم لأنه يندر وجوده فأشبهه الجنابة ،

فلا تقصد صلاته كما لو تكلم بعده ولكن يلزمه الوضوء عندئذ لصلاة أخرى ، وعند زافر
لا يلزمه هذا كله أيضاً على قولنا ، فأما على قول الشافعي تقصد صلاة الإمام
لا صلاة القوم .

(وإن حصر الإمام عن القراءة) حصر بكسر الصاد ويقال حصر يحصر حصراً
بفتحين من باب علم يعلم ، والحصر القيء وضيق الصدر ، قال تعالى ﴿ حصرت صدورهم ﴾
٩٠ النساء ، ومعناه ضاق صدر الكفار عند القراءة ، ويجوز أن يقرأ على صيغة المجهول
من حصره إذا حبسه من باب نصر ينصر ومعناه وحبس عن القراءة بسبب خجل أو خوف .
(فقدم غيره أجزأه عند أبي حنيفة «رح») وبه قال أحمد ، وفي المفيد جعل قول
أبي يوسف مع أبي حنيفة (وقال لا يجوزهم لأنه يندر وجوده) لأن الحصر يندر وجوده ،
والاستخلاف ثبت بخلاف القياس ، وفي أمر غالبه الوجود هي الحدث فلا يجوز الاستخلاف
فيه . وفي الفوائد الظهيرية ليس الحصر في معنى الحدث من وجوه أحدها أن الطهارة شرط
يجمع الصلاة والقراءة شرط بعضها ، والثاني أنه لا جواز للصلاة بدون الطهارة ولها جواز
بدون القراءة كما في الأمي ، والثالث أن القراءة تجزئ لها النيابة بخلاف الطهارة .

وقال الاترازي ونقل شيخنا عن شيخه العلامة حميد الدين الضرير أنه قال في شرحه
صورة المسألة إذا لم يقدر الامام على القراءة لأجل خجل بعبوبه أنه إذا نسي القراءة أصلاً
لا يجوز الاستخلاف بالاجماع لأنه يصير أمياً ، واستخلاف الأمي لا يجوز .

قلت حميد الدين مسبوق في هذا بأبي اليسيرة فإنه قال إنما يجوز الاستخلاف إذا كان
حافظاً ، لكن لحقه خجل أو خوف فحصر فأما لو نسي فصار أمياً لم يحز الاستخلاف
إجماعاً لأنه إتمام القارىء صلاة الأمي . وقال أبو بكر الرازي إنما يستخلف إذا لم يمكنه
أن يقرأ شيئاً وإن أمكنه قراءة آية لا يستخلف ، وإن استخلف فسدت صلاته .

وقال الاترازي ثم عندهم إذا لم يستخلف كيف يصنع قال بعض الشارحين يتم صلاته

وله أن الاستخلاف بعلة العجز وهو هنا ألزم ، والعجز عن القراءة غير نادر فلا يلحق بالجناية ، ولو قرأ مقدار ما يجوز به الصلاة لا يجوز بالإجماع لعدم الحاجة للاستخلاف ، وإن سبقه الحدث بعد التشهد تَوْضُأً وسلم لأن التسليم واجب فلا بد من التوضؤ لِيَأْتِيَ به ، وإن تعدد الحدث في هذه الحالة أو تكلم أو عمل عملاً ينافي الصلاة

بلا قراءة إلحاقاً بالأمي وهذا سهو لأن مذهبها أنه يستقبل وبه صرح فخر الاسلام في شرح الجامع الصغير .

قلت أراد ببعض الشارحين السفناتي ، فانه قال هكذا في شرحه ، وقال الأكل ونسبه بعض الشارحين إلى السهو وأراد به الاتوازي .

(وله) أي ولأبي حنيفة (ان الاستخلاف لعملة العجز) عن المضي في الصلاة صيانة لصلاة القوم عن البطلان (وهو ما هنا ألزم) أي العجز عن القراءة ألزم لأنه ربما يجد الماء في المسجد فيتوضأ ويبني من غير استخلاف والذي حصر فلا بد له من تعلمه أو تذكره وذلك يمنع المضي غالباً ، فلما جاز الاستخلاف في الحدث لعملة العجز جاز في الحصر أيضاً لوجود تلك العلة .

(والعجز عن القراءة غير نادر) هذا جواب عن قولها أنه يندر وجوده .

(ولو قرأ مقدار ما يجوز به بالصلاة لا يجوز بالإجماع) أي لا يجوز الاستخلاف بالإجماع (لعدم الحاجة إلى الاستخلاف) لوجود قراءة ما يجوز به الصلاة ، وهي آية قصيرة عنده ، فإذا لم يحز له الاستخلاف يركع ويمضي في صلاته . وقال في المحيط ولو استخلف تفسد صلاته .

(وإن سبقه الحدث بعد التشهد تَوْضُأً وسلم ، لأن التسليم واجب فلا بد من التوضؤ لِيَأْتِيَ به) أي بالتسليم الذي هو واجب ، وعند الشافعي التسليم فرض وقد مر بيانه (وإن تعدد الحدث في هذه الحالة) يعني بعد التشهد (أو تكلم أو عمل عملاً ينافي الصلاة

تمت صلاته لأنه تعذر البناء لوجود القاطع لكن لا إعادة عليه لأنه
لم يبق عليه شيء من الأركان ، فإن رأى التيمم الماء في صلاته بطلت
صلاته وقد مر من قبل ، فإن رآه بعدما قعد قدر التشهد

فقد تمت صلاته لأنه تعذر البناء لوجود القاطع (وهو تعمد الحدث أو الكلام أو عمل
ما ينافي الصلاة .

(لكن لا إعادة ^(١) عليه) أي إعادة صلاته (لأنه لم يبق شيء من الأركان) وفساد
ما بقي لا يؤثر في فساد ما مضى ، وعند الشافعي ومالك وأحمد فسدت صلاته ، لأن الاسلام
من الأركان أو الفرائض عندهم .

(فإن رأى التيمم الماء في صلاته بطلت صلاته) لأنه قدر على الأصل حال قيام الخلف
قبل تمام الحكم بالخلف .

فإن قلت يشكل هذا بالتيمم إذا أحدث في صلاته فأنصرف ثم ما وجد ما كان له أن
يتوضأ ويبني على صلاته فلم تبطل صلاته هناك برؤية الماء . قلت التيمم ينتقض بصفة
الاستناد إلى ابتداء وجوده عند إصابة الماء لأنه يصير محدثاً بالحدث السابق إذ الإصابة
ليست بمحدث ، وينتقض التيمم عند إصابة الماء لانتقاضه بالحدث الطارئ على التيمم
لا بصفة الاستناد .

(وقد مر من قبل) أي في باب التيمم عند إصابة الماء لانتقاضه بالحدث الطارئ
على التيمم لا بصفة الاستناد .

(وقد مر من قبل ^(٢)) أي في باب التيمم وهو قوله وينقض رؤية الماء إذا قدر على استعماله
(فإن رآه) أي فإن رأى التيمم الماء (بعدما قعد قدر التشهد) هذه اثني عشر مسألة
يسمى باثني عشرية لأنها بذلك العدد في الروايات المشهورة قيل هي أنها من حيث العربية

(١) هكذا وردت في المتن وفي الشرح — لكن الإعادة عليه — اهـ مصححة .

(٢) هكذا في الأصل مشروحة مرتين وقد وردت مرة واحدة في المتن . اهـ مصححة .

أو كان ماسحاً فانقضت مدة مسحه أو خلع خفيه بعمل يسير أو كان أمياً فتعلم سورة

لا يجوز النسبة إلى اثني عشر ولا إلى غيره من العدد المركب إلا إذا كان علماً فحينئذ ينسب إلى صدره فيقال خمسي في خمسة عشر كما يقال تأبطي في تأبط شراً أو بعلي في بعلبك .

قلت إنما لم ينسب إلى خمسة عشر عدداً لأن الجزئين حينئذ مقصودان ، فلو حذف أحدهما اختل المضي ، ولو لم يحذف استقبل . وأما إذا كان علماً فالأتان بكماها علم لا دلالة لعشرة ولا خمسة ، فكان الثاني التأنيث ، ولم يكن في الحذف إخلال ، ولكن لقائل أن يقول يجعل اثني عشرها هنا في حكم المفرد فينسب إليها بكماها على أن الذي قيل إنما هو المركب الإسنادي والمرجى كما عرف في موضعه ، وقد أشار المصنف إلى المسألة الأولى من هذه المسائل الاثني عشرية بقوله ، فإن رأى المتيمم الماء بعدما قعد قدر التشهد .

وأشار إلى الثانية بقوله (أو كان ماسحاً) أي على خفيه (فانقضت مدة مسحه) بعدما قعد قدر التشهد وهي يوم وليلة للمقيم وثلاثة أيام وليلاتها في حق المسافر .

وأشار إلى الثالث بقوله (أو خلع خفيه بعمل يسير) أي خلع أحد خفيه وقيد باليسير ، لأن العمل الكثير يخرج عن الصلاة فيتم صلاته حينئذ بالاتفاق ، وقال في المبسوط وتأويله إذا كان واسعاً لا إلى معالجة .

وأشار إلى الرابعة بقوله (أو كان أمياً فتعلم سورة) قال في الينابيع يريد به إذا كان يصلي وحده ، وأما لو كان خلفه الإمام قيل هي على الاختلاف ، وقيل يجوز صلاته بالاتفاق . قال أبو الليث وبه نأخذ . وفي المبسوط ذكر أبو يوسف في الاملاء عن أبي حنيفة أنه كان يقول الأمي إذا تعلم سورة في خلال صلاته يقرأ ويبني كالقاعد إذا قدر على القيام ، ثم رجع عن ذلك لأن صلاته ضروري كاللؤلؤ . وفي المبسوط فتعلم سورة أي تذكرها بعد النسيان أما إذا تلقنها ابتداء فذلك صنع منه فيخرج به عنها ذكره الحلواني ، وقيل سمها بلا اختيار وحفظها بلا صنع .

أو عريانا فوجد ثوباً أو مومناً^(١) فقدّر على الركوع والسجود أو تذكر
فأنته عليه قبل هذه أو أحدث الإمام القاريء فاستخلف أمياً أو طلعت
الشمس في الفجر أو دخل وقت العصر وهو في الجمعة

وأشار إلى الخامسة بقوله (أو عريانا) أي أو كان المصلي عريانا (فوجد ثوباً)
سائراً عورته .

وأشار إلى السادسة بقوله (أو تذكر فائنة عليه قبل هذا) أي أو كان المصلي تذكر
أن عليه فائنة قبل هذا الذي يصليه ، قيل معناه قبل سقوط الترتيب وفي الوقت سعة .
وأشار^(٢) إلى الثامنة بقوله (أو أحدث الإمام فاستخلف أمياً) أي لو أحدث المصلي العاري
بعدما قعد قدر التشهد فاستخلف رجلاً أمياً وفساد صلاته باستخلاف الأمي في هذه الحالة
عند أبي حنيفة ومن وافقه . وأما على اختيار فخر الإسلام فلا فساد بالاستخلاف بعد
التشهد بالاجماع ، وذكر في كشف الغوامض أنه لا يفقد صلاته عند أبي حنيفة لأن هذا
الفعل ليس من أفعال الصلاة فيخرج به من الصلاة كما لو تكلم أو خرج من المسجد . وفي
المبسوط والاستخلاف ، وإن كان يصنعه لكنه غير مفسد كاستخلاف العاري .

وأشار إلى التاسعة بقوله (أو طلعت الشمس في الفجر) أي أو طلعت الشمس بعدما
قعد قدر التشهد في صلاة الفجر . وفي المبسوط إن قيل طلوع الشمس مبطل لا مغير فلم
كانت على الخلاف ، قلنا بل هو مغير من الغرض إلى النقل ولا يخرج به من التحريم .

وأشار إلى العاشرة بقوله (أو دخل وقت العصر وهو في الجمعة) قال في الينابيع هذا لا
يتصور إلا على رواية الحسن عن أبي حنيفة إن أخر وقت الظهر إذا صار ظل كل شيء
مثله كقولها حق يتحقق الخلاف . وفي المتابع هذا على اختلاف قولين عندهما إذا صار
ظل كل شيء مثله ، وعنده إذا صار ظل كل شيء مثليه ، وقيل تخصيص الجمعة اتفاقاً
لأن الحكم في الظهر كذلك .

(١) وردت في المتن ولم يشرحها الشارح . اهـ مصححة .

(٢) لم ترد السابعة في الأصل .

أو كان ماسحاً على الجبيرة فسقطت عن برء ، أو كان صاحب عذر فانقطع عذره كالمستحاضة ومن بمعناها

وأشار إلى الحادية عشر بقوله (أو كان ماسحاً على الجبيرة فسقطت عن برء) أي كان المصلي ماسحاً على الجبيرة وهي العيدان التي يشد بها على الجرح ويحبر بها العظام .

وأشار إلى الثانية عشر بقوله (أو كان صاحب عذر فانقطع عذره) بعدما قعد قدر التشهد ، وفسر صاحب المذر (كالمستحاضة ومن بمعناها) نحو من به سلس البول وانطلاق البطن وانفلات الريح والرعاف الدائم والجرح الذي لا يترجى برأه ولا انقطاع دم الاستحاضة لا بد من استيعاب وقت كامل ، فلو انقطع الدم بعد التشهد فلو سال الدم في وقت صلاة أخرى فالصلاة الأولى جائزة ، وإن لم يسل ^(١) فالصلاة الأولى عند أبي حنيفة باطلة ، لأنه يتحقق بعد التشهد وأنه كالانقطاع في وسط الصلاة وعندما جائزة ، لأنه كالانقطاع بعد تمام الصلاة .

واعلم أنه قد يزيد على هذه المسائل الاثني عشرة مسائل أخرى الأولى إذا صلى بالثوب وفيه نجاسة أكثر من قدر الدرهم ، ثم وجد الماء ما يفسل به النجاسة في هذه .

الحالة الثانية : أنه كان يقضي صلاة الفجر وقد فاتته فدخل عليه وقت الزوال في هذه .

الحالة الثالثة : أنه كان يقضي صلاة الظهر في وقت العصر فغربت الشمس في هذه .

الحالة الرابعة : الأمة إذا صلت مكشوفة الرأس فعتقت في هذه الحالة إن سترت رأسها من ساعتها لا تقسد صلاتها ، وإن لم تستر فصلاتها فسدت عنده ذكرها الاسبيجاني .

الخامسة : لو سلم ثم تذكر أن عليه سجدة في السهو فعاد اليها فلما سجد سجدة سورة تقسد صلاته عنده لأنه عاد إلى حرمة الصلاة فصار كما لو تعلم قبل السلام بعدما قعد قدر التشهد ذكرها في الذخيرة ، ولو سلم ثم تذكر أن عليه سجدة تلاوة أو قراءة تشهد ، قال في الذخيرة لم يذكر هذا في الكتاب قال ويجب أن يكون من الاثني عشرية لأنه سلام ساه

(١) في الأصل - يصل - والصحيح ما أثبتناه . اهـ مصححة .

بطلت الصلاة في قول أبي حنيفة «رح» وقالوا تمت صلاته ، وقيل الأصل فيه أن الخروج عن الصلاة بصنع المصلي فرض عند أبي حنيفة «رح» وليس بفرض عندهما ، فاعتراض هذه العوارض عنده في هذه الحالة كاعتراضها في خلال الصلاة ، وعندهما كاعتراضها بعد التسليم . لهما ما روينا من حديث ابن مسعود رضي الله عنه ،

فيجعل كالعدم ، أما لو سلم ثم تذكر سجدة صلاتية فإن صلاته تفسد عندهم لأنه تعلم سورة وعليه ركن من أركان الصلاة .

(بطلت الصلاة في قول أبي حنيفة رضي الله عنه خلافا لهما) هذا جواب قوله فإن رآه بعدما قعد قدر التشهد وما بعده من المسائل وهي الاثني عشر مسألة .

(وقيل) قائله أبو سعيد البردعي رحمه الله فإنه قال (الأصل فيه) أي في المذكور من المسائل وهي اثنا عشرة مسألة (ان الخروج عن الصلاة بصنع المصلي فرض عند أبي حنيفة رحمه الله) بدليل أنه ممنوع من البقاء على صلاته بعد التشهد حتى يدخل وقت صلاة أخرى ، ولو لم يبق عليه فرض لم يمنع من البقاء كما بعد السلام ، وإذا ثبت هذا فقد حدثت هذه المعاني وهي مفسدة للصلاة مع بقاء فرض من فروض الصلاة عليه فصار كما لو حدثت وسط الصلاة .

(وليس بفرض عندهما) أي عند أبي يوسف ومحمد ، فإذا كان فرضاً عند أبي حنيفة (فاعتراض هذه العوارض) وهي العوارض التي ذكرها في هذه المسائل الاثني عشرة (في هذه الحالة) أي الحالة التي كانت بعدما قعد قدر التشهد (عنده) أي عند أبي حنيفة (كاعتراضها) أي كاعتراض هذه العوارض (في خلال الصلاة) أي في أثناءها ، واعتراضها في أثناءها يبطل بالاتفاق فكذا في هذه الحالة .

(وعندهما) أي عند أبي يوسف ومحمد (كاعتراضها بعد التسليم) فاعتراضها بعده لا يبطل بالاتفاق (لهما) أي لأبي يوسف ومحمد (ما روينا من حديث ابن مسعود رضي الله عنه) وهو قوله ~~يؤتى~~ إذا قلت أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك ، وقد تقدم هذا في أول

وله أنه لا يمكنه أداء الصلاة الأخرى إلا بالخروج من هذه وما لا يتوصل إلى الفرض إلا به يكون فرضاً .

باب صفة الصلاة وفيه أيضاً عند قوله - وتشهد وهو واجب عندنا .. إلى آخره ، وجه استدلالها به هو أنه عليه السلام علق تمام الصلاة بإحدى الأمر ، فمن علق بثالث فقد خالف النص .

(وله) أي ولأبي حنيفة (أنه) أي أن المصلي (لا يمكنه أداء صلاة أخرى إلا بالخروج عن هذه) أي عن هذه الصلاة التي هو فيها (وما لا يتوصل إلى الفرض إلا به يكون فرضاً) كلمة ما مبتدأ ، وخبره قوله يكون فرضاً وصورة التوصل أنه إذا تحرم للظهر مثلاً فلم يخرج منها حتى دخل وقت العصر لزمه أداء العصر مثلاً ولا عليه أداءها إلا بعد الخروج عن تحريم الظهر لأن العصر لا يتأدى بهذه التعریم فيكون الخروج عن تحريم الظهر سبباً يتوصل به إلى أداء العصر وأداء العصر فرض ، وما لا يتوصل إلى الفرض إلا به يكون فرضاً كالانتقال من ركن إلى ركن في باب الصلاة عد من الأركان ، وإن لم يكن ركناً في نفسه كذا هذا لأنه لم يبق الأولى عن الصعة لا يمكنه أدائه الثانية لأن الترتيب عندنا فرض ولا يخرج عن الأولى على وجه بقي صحيحاً إلا بصنع يوجد منه فكان فرضاً ، وهذه النكتة منقولة عن الشيخ الإمام أبي منصور الماتريدي .

فإن قلت يشكل عليه مسألة المحاذاة ، فإن المرأة لو حاذت رجلاً في هذه الحالة تمت صلاته بالاتفاق ولا صنع منه . قلت المحاذاة من باب المفاعلة فلا يتحقق إلا من فاعلين وكان منه صنع أدناه البت في مكانه .

فإن قلت يشكل ما لو تعلم سورة بلا اختيار . قلت لا صنع فيه .

فإن قلت هذا الجواب غير قوي . قلت لا نسلم لأنه لم يوجد منه الصنع ابتداء كون تعلمه صنماً منه لا يضراً .

فإن قلت على ما قررتم يكون الخروج من الصلاة يصنعه فرضاً لغيره كالسمي إلى الجمعة فيجب إن تم صلاته في الصور المذكورة لحضور المقصود من الصنع وهو الخروج من الأولى

ومعنى قوله تمت قاربت التمام والاستخلاف ليس بمفسد

كالودخل الجامع يوم الجمعة قبل دخول الوقت قلت الخروج عن الأول يجب أن يكون على وجه تبقى صحيحة لقوله تعالى ﴿ولا تبطلوا أعمالكم﴾ ٣٣ محمد ، ولأن الترتيب فرض ولم يبق لهذا الخروج صحيحة .

فان قلت إنما لم يبق صحيحة لأن الخروج لم يكن بصنع المصلي وكان بقاؤها صحيحة موقوفاً على الخروج على بقائها صحيحة فهذا دور . قلت الخروج بصنعه موقوف على ما اعتبره الشرع رافعاً للتحريمه ويلزمه بقاؤها صحيحة .

ثم أعلم أن العامة على قول أبي سعيد البردعي واختار عند المصنف قول الكرخي ، وفي كلامه إشارة إلى ذلك ، ويشير قول الكرخي إلى أن الخروج بصنع المصلي ليس بفرض بالاتفاق ، وإنما عند أبي حنيفة أن هذه الأشياء مغيرة للصلاة ووجود المغير بعد التشهد كوجوده قبله لما أنه في حرمة الصلاة ، ولهذا إذا نوى المسافر في هذه الحالة الإقامة أتم ، والمعنى بالمغير ما يجب الصلاة بعد وجوده على غير الصفة الواجبة هي عليها قبله ، فان الصلاة تجب بعد رؤية الماء وانقضاء مدة المسح ، ووجدان الثوب ، وتعلم السورة بالوضوء والغسل واللبس والقراءة بعد أن كانت واجبة بطهارة التيمم والمسح والعري وعدم القراءة ، وقيل المعنى به كون الصلاة جائزة بالاجتماع به وبضده فانها تصح بالتيمم والمسح والإيماء وأضدادها .

(ومعنى قوله) أي قول النبي ﷺ (قد تمت) أي قاربت التمام ، هذا جواب عن تمسكها ، وتقديره أن معنى قوله ﷺ من وقف بعرفة فقد تم حجه أي قاربت التمام بالاتفاق لبقاء فرض بعده وهو طواف الزيارة بالاتفاق . وقال ﷺ لقنوا موتاكم .. الحديث أي الذي شارف الموت .

فان قلت من أي باب هذا . قلت من باب تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه كما في قوله ﴿اعصر خمراً﴾ ٣٦ يوسف ، أي عنياً ، وإنما حملنا عليه توفيقاً بين ما قلنا من الدليل العقلي وبينه لأن العقل حجة من حجج الله تعالى كالنقل .

(والاستخلاف ليس بمفسد) هذا جواب عن سؤال مقدر على قوله - أو أحدث

حتى يجوز في حق القارىء وإنما الفساد ضرورة حكم شرعي وهو عدم
صلاحية الإمامة ومن اقتدى بالإمام بعدما صلى ركعة فأحدث الإمام
فقدمه أجزاءه لوجود المشاركة في التحريم

الإمام القارىء فاستخلف أمياً - تقديره أن يقال ينبغي أن لا تفسد الصلاة عند أبي حنيفة
باستخلاف الأمي بعد قدر التشهد لأن الاستخلاف عمل كثير مفسد للصلاة ، وهو صنع منه
فيخرج عن الصلاة باستخلافه ، وتقدير الجواب أن الاستخلاف نفسه ليس بمفسد بدليل
أنه لو استخلف القارىء في صلاته لم يضره وهو معنى قوله (حتى يجوز في حق القارىء)
أي حتى يجوز الاستخلاف في حق المصلي القارىء ، فعلم أن نفس الاستخلاف
ليس بمفسد .

(وإنما الفساد ضرورة حكم شرعي) يعني أن الفساد ليس بنفس الاستخلاف بل لأمر
آخر وهو ضرورة حكم شرعي .

(وهو عدم صلاحية الإمامة) يعني عدم شرعية الأمي لإمامة القارىء . وقال
التمرتاشي والهندواني والإمام الكاساني يجوز صلاته بالاتفاق لوجود الصنع المفسد وهو
استخلاف من لا يصلح استخلافه . وقال الاترازي في قوله الاستخلاف ليس بمفسد نظر
عندي لأننا نقول لا نسلم أن الاستخلاف ليس بمفسد ، وقد صرح صاحب الهداية نفسه فيمن
ظن أنه أحدث فاستخلف حيث قال وإن كان استخلف فسد لأنه عمل كثير ، فلو لم يكن
الاستخلاف مفسداً لم تفسد الصلاة في ذلك المسألة لأنه استخلاف القارىء لا الأمي .

قلت في كلامه وقد ذهل عنها الاترازي وهو أن مسألة الاستخلاف على الخلاف فكان
ذكره هناك اختيار ما ذكر في المبسوط وهو أن الصورة في الاستخلاف صنع منه وهو
عمل كثير من غير عذر وما هنا فرض المسألة فيما إذا كان بعذر ولا يلزم بكونه مفسداً إذا
لم يكن عذر كونه مفسداً عند العذر .

(ومن اقتدى بالإمام بعدما صلى ركعة) أي بعدما صلى الإمام من صلاته ركعة ،
وهذا المقتدي مسبوق بالركعة (فأحدث الإمام فقدمه) أي فقدم هذا المقتدي الذي هو
مسبوق بالركعة (أجزاءه) أي أجزاء الإمام تقديمه (لوجود المشاركة في التحريم) يعني

الأولى للإمام أن يقدم مدركا لأنه أقدر على إتمام صلاته ، وينبغي لهذا المسبوق أن لا يتقدم لعجزه عن التسليم ، فلو تقدم يبتدىء من حيث انتهى إليه الإمام لقيامه مقامه وإذا انتهى إلى السلام يقدم مدركا يسلم لهم ، فلو إنه حين أتم صلاة الإمام فقهه أو أحدث متعمداً أو تكلم أو خرج من المسجد فسدت صلاته وصلاة القوم تامة لأن المفسد

أن صحة الاستخلاف بالمشاركة وهي حاصلة في المسبوق فيصح استخلافه .
فان قلت ينبغي أن لا يجوز استخلاف المسبوق لأن الاستخلاف عمل كثير يثبت على خلاف القياس في حق المدرك والمسبوق ليس في معناه فلا يلحق به . قلت لا نسلم أن الاستخلاف كان في المدرك .

(والأولى للإمام أن يقدم مدركا لأنه أقدر على إتمام صلاته) أي لأن المدرك أقدر من المسبوق فكان أولى لأن المسبوق إذا أتم صلاة الإمام يقدم مدركا آخر للسلام لعجزه من السلام ، أما المدرك فيسلم إذا أتم صلاة الإمام بدون استخلاف آخر فيثبت أنه أقدر من المسبوق .

(وينبغي لهذا المسبوق أن لا يتقدم لعجزه عن التسليم) لأن عليه بقية صلاته فلا يقدر على التسليم حتى يكمل ما عليه ، وإن فعل فتقدم جاز فيستخلف مدركا عند تمام صلاة إمامه ليسلم بهم وليسجد لسهوه إن كان عليه سهو ، فان جاء الأول وقد سبقه الثاني يشكل بقضاء ما سبقه ثم يتابعه لأنه لاحق ، وإن لم يفعل جاز . قال في المبسوط لأن الترتيب في أفعال الصلاة ليس بشرط عندنا خلافاً لغيره ، ومثله في الاستيعجابي ، قلت ولهذا قال أبو حنيفة وأبو يوسف المسبوق يصلي أولاً مع الإمام آخر صلاته فإذا قام يقضي أول صلاته فقد قدم آخرها على أولها في الفعل .

(فلو تقدم) أي المسبوق (يبتدىء من حيث انتهى إليه الإمام لقيامه مقامه) أي قيام المسبوق مقام الإمام الذي محله التسليم (يقدم مدركا يسلم بهم) أي بالقوم (فلو أنه) أي المسبوق (حين أتم صلاة الإمام فقهه أو أحدث متعمداً) أي قصداً (أو تكلم أو خرج من المسجد فسدت صلاته) أي صلاة المسبوق (وصلاة القوم تامة لأن المفسد

في حقه وجد في خلال الصلاة وفي حقهم بعد تمام أركانها والإمام الأول إن كان فرغ لا تفسد صلاته وإن لم يفرغ تفسد وهو الأصح ، فإن لم يحدث الإمام الأول وقعد قدر التشهد ثم قهقه أو أحدث متعمداً فسدت صلاة الذي لم يدرك أول صلاته عند أبي حنيفة . وقالوا لا تفسد وإن تكلم أو خرج من المسجد لم تفسد في قولهم جميعاً لها أن صلاة المقتدي بناء على صلاة الإمام جوازاً أو فساداً ولم تفسد صلاة الإمام فكذا

وجد في خلال الصلاة (في حق المسبوق) وفي حقهم (أي وفي حق القوم) وجد بعد تمام أركانها (فلا تفسد صلاتهم لأن هذه الأشياء لو وجدت في هذه الحالة من القوم أنفسهم كانت لا تفسد صلاتهم فلأن لا تفسد إذا وجدت من إمامهم أولى وأحرى .

(والإمام الأول) وهو الذي قدم المسبوق (إن كان قد فرغ لا تفسد صلاته) لأنه كواحد من القوم (وإن لم يفرغ تفسد صلاته) لوقوع المنافي للصلاة في وسطها (وهو الأصح) أي فساد صلاته هو الأصح لما ذكرنا ، واحتراز به عن رواية أبي حفص أن صلاته أيضاً تامة لأنه يدرك أول الصلاة فيكون كالفارغ بقعدة الإمام قدر التشهد .

(فإن لم يحدث الإمام وقعد قدر التشهد) قيد القعود بقدر التشهد لأنه إذا وجدت القهقهة أو الحدث العمد قبله تفسد صلاة الجميع اتفاقاً .

(ثم قهقه أو أحدث متعمداً فسدت صلاة الذي لم يدرك أول صلاته) وهو المسبوق (عند أبي حنيفة) ولا تفسد صلاة المدرك اتفاقاً وفي صلاة اللاحق روايتان .

(وقالوا لا تفسد) أي صلاة الذي لم يدرك (وإن تكلم) أي الإمام الأول (أو خرج من المسجد لم تفسد في قولهم جميعاً) أي في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد (لها) أي لأي يوسف ومحمد (أن صلاة المقتدي بناء على صلاة الإمام جوازاً وفساداً) أي من حيث الجواز والفساد (ولم تفسد صلاة الإمام) أي والحال أنه لم يفسد صلاة الإمام (فكذا

صلاته وصار كالسلام والكلام ، وله أن القهقهة للجزء الذي يلاقيه من صلاة الإمام فيفسد مثله من صلاة المقتدي غير أن الإمام لا يحتاج إلى البناء والمسبوق يحتاج إليه ، والبناء على الفاسد فاسد بخلاف السلام لأنه منه والكلام في معناه

صلاته (أي صلاة المقتدي أيضاً لا تقصد ، لأن صلاته بنيت على صلاة الإمام (قصر كالسلام والكلام) أي صار حكم هذا كحكم السلام والكلام بعدما قعد قدر التشهد .

(وله) أي ولأبي حنيفة رضي الله عنه (أن القهقهة مفصلة للجزء الذي تلاقيه من صلاة الإمام) لأنها تبطل الطهارة وهي شرط للصلاة (فتفسد) بضم التاء أي فتفسد القهقهة (مثله) أي مثل ذلك الجزء (من صلاة المقتدي) لا ابتنائاً عليها (غير أن الإمام لا يحتاج إلى البناء) هذه إشارة إلى بيان الفرق الذي بين صلاة الإمام وصلاة المسبوق مع أن القهقهة لاقت يجرى من صلاة كل واحد منهما ومع هذا لا تقصد صلاة الإمام وتقصد صلاة المسبوق وذلك لأن القهقهة وجدت في حق الإمام بعد انتهاء الأركان فجعلت عفواً فلا يحتاج إلى البناء (والمسبوق يحتاج إليه) أي إلى البناء لأنها وجدت في خلال صلاته فتفسد ذلك الجزء الذي لاقت فسدت صلاته أصلاً لعدم قدرته على البناء .

(والبناء على الفاسد فاسد) كان هذا جواب عما يقال لم يبن المسبوق أيضاً فقال كيف يبنى على الفاسد وهو الجزء الذي لاقت القهقهة في خلال صلاته والبناء على الفاسد فاسد (بخلاف السلام) لأنه لا يبطل شيئاً من أجزاء الصلاة على الإمام لأنه لا يبطل بشرط الأداء وهو الطهارة (لأنه منه) أي لأن السلام منه للصلاة وهو من الانتهاء ومعناه متمم للصلاة ومحلل إذا وجد في أوان التحليل ، ولهذا لا ينتقض به الطهارة . وفي المجتبى المراد من المنهي ما يكون متحققاً بالتحريم إما بصفة الاتصال كالاتصال أول الانفصال كالخروج .

وفي مبسوط شيخ الاسلام والسلام منه لا يفسد لأنه قاطع ، والقاطع في أوانه منه وفي غير أوانه مبطل وما هنا في أوانه فيكون منهياً لا مفسداً (والكلام في معناه) أي في

وينتقض وضوء الامام لوجود القهقهة في حرمة الصلاة . ومن أحدث
في ركوعه أو سجوده توضاً وبنى ولا يعتد بالتي أحدث فيها
لأن إتمام الركن بالانتقال ومع الحدث لا يتحقق فلا بد من
الاعادة ولو كان إماماً فقدم غيره وأم المقدم على الركوع لأنه
يمكنه الاتمام بالاستدامة

معنى السلام لأنه إنما جعل منهياً باعتبار أنه كلام لا باعتبار أنه ثناء فلمع أنه معناه ، ولهذا
قالوا لو حلف لا يكلم فلا يحث .

(وينتقض وضوء الامام لوجود القهقهة في حرمة الصلاة) وعند زفر لا ينتقض لأنها
إنما ينتقض الوضوء إذا فسدت الصلاة وما هنا لم يفسد صلاة الامام فلم ينتقض وضوءه .
وجه الاستحسان أنها أفسدت الجزء الملاقي لها في الصلاة ولوقوعها في حرمة الصلاة فانتقض
الوضوء أيضاً على فساد ذلك الجزء لأنها لم تؤثر في فساد باقي الصلاة لانتهاء الأركان .

(ومن أحدث في ركوعه أو سجوده توضاً وبنى على صلاته ولا يعتد بالتي أحدث فيها)
أي الركعة التي أحدث فيها أو بالسجدة ولا يعتد من الاعتداد أي لا يعتبر ، وفي بعض
النسخ ويعيد بالتي أحدث فيها من الاعادة والمعنى قريب لأن عدم الاعتداد يستلزم الاعادة
(لأن إتمام الركن بالانتقال) تمام السجدة بالرفع عند محمد ولم يوجد . وعند أبي يوسف
وإن تمت بالوضع لكن الجلسة بين السجدين فرض عنده (ومع الحدث لا يتحقق) أي
الانتقال لا يتحقق بغير طهارة والانتقال من ركن إلى ركن فرض الاجماع فلا يقدر ركوعه
وسجوده لعدم تحقق الانتقال بالطهارة (فلا بد من الاعادة) أي من إعادة الركوع الذي
أحدث فيه والسجود الذي أحدث فيه .

(ولو كان إماماً) أي ولو كان الذي أحدث في ركوعه أو سجوده إماماً (فقدم
غيره وأم المقدم) بفتح الدال (على الركوع) يعني يكون على هيئته (لأنه يمكنه الاتمام
بالاستدامة) أي بالثبات في حالة ولا يحتاج إلى رفع رأسه ثم إنشاء الركوع لأن للدوام
حكم الابتداء في الفعل الممتد والركوع والسجود ابتداء فلما دام المقدم صار كأنه ركع أصله

ولو تذكر وهو راکع أو ساجد ان عليه سجدة فانحط من
ركوعه لها أو رفع رأسه من سجوده فسجدها يعيد الركوع
والسجود هذا بيان الأولى لتقع الأفعال مرتبة بالقدر الممكن
وإن لم يعد أجزأه

حلف لا يلبس ثوباً وهو لابس أو لا يركب دابة وهو راكبها يحث بالاستدامة لوجود
اللبس أو الركوب بالاستدامة .

فان قلت لو قال لامرأته إن جامعتك فأنت طالق فجامع وليس في الجماع لا
تثبت الرجعة عند محمد فعلم أنه ليس للدوام حكم الابتداء . قلت عدم ثبوت
الرجعة عنده للاحتياط ، لأن الجماع هو الإيلاج والإخراج وهما ليس بممتدين فلا
تثبت الرجعة بالشك .

(ولو ذكر) أي المصلي (وهو راکع أو ساجد) أي والحال أنه ذكر
في الركوع والسجود (أن عليه سجدة) هو مفعول ذكر يعني ذكر في حالة
الركوع أنه ترك سجدة صلاتية أو تلاوة أو ذكر في حالة السجود أنه ترك سجدة
(فانحط من ركوعه لأجل السجدة التي ذكرها أو رفع رأسه من سجدة فسجدها)
أي السجدة التي ذكرها (يعيد الركوع والسجود) يعني يعيد الركوع الذي فيه
السجدة ويعيد السجدة الذي ذكر فيها أن عليه سجدة أولى لأن مراعاة الترتيب
ليست بركن (لتقع الأفعال بالقدر الممكن) لأن مراعاة الترتيب فيها شرع من الأفعال
مكرراً واجبة لا فرضاً لما ذكرنا ، والقدر الممكن إعادة الركوع والسجود لتحقيق
الترتيب على اعتبار أن يكون الأول محسوباً ويحوز أن يكون المراد بقرب الركوع
والسجود إلى محل بقدر الامكان .

(وإن لم يعد) أي الركوع الذي ذكر فيه أن عليه سجدة أو السجود الذي ذكر
فيه كذلك (أجزأه) لأن ذكر السجود لا يناقض الركوع ولا ينافيه فصح الاعتماد به

لأن الترتيب في أفعال الصلاة ليس بشرط ، ولأن الانتقال مع الطهارة شرط وقد وجد . وعن أبي يوسف أنه يلزمه إعادة الركوع لأن القومة فرض عنده ومن أم رجلاً واحداً فأحدث وخرج من المسجد فالأموم امام نوى أو لم ينو

فلا يبعد (لأن الانتقال مع الطهارة شرط وقد وجد) هذا إشارة إلى بيان الفرق بين هذا وبين ما تقدم وهو من وجهين أحدهما إن تذكر السجود في الركوع لا ينقض الركوع (لأن الإعادة والترتيب في أفعال الصلاة الواحدة ليست بشرط) وإن لم ينقض لا يلزمه الإعادة .

والثاني : ان تمام الركوع برفع الرأس ، لأن الركن إنما يتم بالانتقال والطهارة فيه شرط وقد وجدت ، وعند زفر عليه إعادة القيام والركوع الأول ، لأن من أصله أن مراعاة الترتيب في أفعال الصلاة واجبة فيبطل ما أدى . (وعن أبي يوسف أنه يلزمه إعادة الركوع لأن القومة فرض عنده) فحيث انحط من الركوع ولم يرفع رأسه فقد ترك الفرض فعليه الإعادة .

فان قلت ما الفرق بين هذا وبين ما إذا عاد إلى السجدة الصلية بعدما قعد قدر التشهد فانه يرتقض القعدة وكذا لو تذكر في الركوع أنه لم يقرأ القرآن فعاد إلى قراءة القرآن ارتقض الركوع . قلت إنما لم يرتقض القعدة بالاتيان بالسجدة لأنه لا يرتقض على تمام الصلاة بالقعدة في قوله - إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك - فلو قلنا يجوز تأخير غيرها عنها كان تمام الصلاة بذلك الغير وهو خلاف النص وكذلك لا يجوز تأخير القيام والركوع عن السجود ، لأن القيام وسيلة إلى الركوع والركوع وسيلة إلى السجود حتى ان من لم يقدر على الركوع والسجود لا يجب عليه القيام والوسائل متقدمة على المقاصد ، والقراءة رتبة القيام فكانت تابعة له .

(ومن أم رجلاً واحداً فأحدث) أي الامام (وخرج من المسجد فالأموم امام) لتعينه بخلاف ما إذا كان أكثر من واحد حيث يحتاج إلى الاستخلاف لقطع المزامعة (نوى أو لم ينو) الضمير في نوى يحتمل أن يكون للإمام يعني نوى الامام استخلافه

لما فيه من صيانة الصلاة وتعيين الأول لقطع المزاحمة ولا مزاحمة ويتم
الأول صلاته مقتدياً بالثاني كما إذا استخلفه حقيقة ولو لم يكن خلفه
إلا صبي أو امرأة قيل تفسد صلاته لاستخلافه من لا يصلح للإمامة ،
وقيل لا تفسد لأنه لم يوجد الاستخلاف قصداً وهو لا يصلح
للإمامة والله أعلم

أولى لتعيينه كما لو قال لعبدية أحداً كما حرّم مات أحدهما قبل البيان يتعين الحي للعربية
لتعيينه فكذا هذا ، ويحتمل أن المقتدي يعني نوى هو الإمامة أولاً لتعيينه للاستخلاف
لمصاحبة الإمام له (لما فيه) أي لما فيه في كون المأموم إماماً (من صيانة الصلاة) أي
صلاة المقتدي الذي صار إماماً لأنه لو لم يتعين إماماً لحلا موضع الإمامة عن الإمام وهذا
المعنى يوجب فساد صلاة المقتدي (وتعيين الأول لقطع المزاحمة) هذا جواب عما يقال
إن التعيين لا يتحقق بلا تعيين ولم يعين فأجاب بقوله - وتعيين الأول لقطع المزاحمة -
ولا مزاحم هنا فكان التعيين موجوداً حكماً ، فاذا تعين كذلك كان كالمستخلف حقيقة
ينوب عنه ويتم صلاته مقيداً بالثاني وهو معنى قوله (ويتم الأول صلاته مقتدياً بالثاني
كما إذا استخلفه حقيقة) فانه حينئذ يتم صلاته مقتدياً بالثاني فكذلك في
الاستخلاف حكماً .

(ولو لم يكن خلفه) أي خلف من يصلي (إلا صبي أو امرأة قيل تفسد صلاته) أي
صلاة الإمام خاصة لاقتدائه لمن لا يصلح إماماً له وهو معنى قوله (لاستخلافه من لا يصلح
للإمامة) لأنه لما صار مقتدياً به وهو غير صالح للإمامة فسدت صلاته (وقيل لا تفسد)
أي صلاة الإمام (لأنه لم يوجد منه الاستخلاف قصداً) أي حقيقة ولا وجد حكماً
أيضاً لأن فيه فساد الصلاة لكونه الصبي أو المرأة غير صالح للإمامة ، فلما انتفى الاستخلاف
أصلاً لم يفسد صلاة الإمام وفسدت صلاة المقتدي لأنه بقي بلا إمام (وهو) أي الشخص
وهو الصبي أو المرأة لا يصلح للإمامة ، وقيل في هذه المسألة تفسد صلاتها جميعاً لما أن
ذلك الواحد لما صار متعيناً صار كأنه استخلف ، وقال فخر الإسلام الأصح عندنا أن

تفسد صلاة المقتدي دون صلاة الإمام لأنه صار كمنفرد أحدث ولذا قال الترمذاني الأصح أن صلاة الإمام لا تقصد لأن الإمامة انتقلت من غير صنعه وكذا لو اقتدى مقيم بالمسافر في فائتة السفر فأحدث الإمام لا يصير المقيم إماماً لعدم صلاحية إمامته ، ولو كان خلفه جماعة لا يتعين أحدهم إلا بتقدم الإمام أو القوم أو بتقدمه فيقتدون به ، ولو استخلف الإمام رجلين أو هو رجلاً والقوم رجلاً أو القوم رجلين بعضهم رجلاً وبعضهم رجلاً آخر فسدت صلاة الكل ، فإن خرج الإمام قبل تعيين الخليفة فسدت صلاة القوم والإمام المحدث على إمامته ما لم يخرج من المسجد أو خليفة أو مستخلف التزم غيره ، ولو أخر الإمام ليستخلف فلبث مكانه لينظر من يصلح فقل أن يستخلف أكبر رجل من وسط الصف للخلافة وتقدم صلاة من كان أمامه فاسدة ومن خلفه جائزة ، وكذا لو استخلف الإمام رجلاً من وسط الصف قبل أن يخرج وقبل أن يؤم خليفة مكانه تفسد صلاة من كان أمامه . ولو استخلف إمامين فسدت صلاة الكل .

وعن السرخسي أن الأقل إذا كان ثلاثة فسدت صلاة الكل . قال الحسن اتفقت الروايات على أن الخليفة لا يصير إماماً حتى ينوي . وعن أبي حنيفة ومحمد إن نوى الإمامة في الحال صار إماماً قبل التقدم حتى لو أتم الصلاة في مكانه فسدت صلاة إمامه ، ولو نوى أن يصير إماماً إذا تقدم فهو على ما نوى قبل ذلك .

فروع في الاستيعجابي أدرك مع الإمام ركعة من الظهر أو العصر أو العشاء فإذا قضى ركعة يقرأ فيها بالفاتحة وسورة ويتشهد لأن ما يقضي آخر صلاته في حق التشهد ويقضي ركعة أخرى يقرأ فيها بفاتحة الكتاب وسورة ولا يتشهد ، وفي الثالثة إن شاء قرأ وهي أفضل وإن شاء سكت ، ولو أدرك منها ركعتين يقضي ركعتين ويقرأ فيها ويتشهد عقبيها ولو ترك القراءة فيها تفسد صلاته لأن ما يقضيه أول صلاته في حق القراءة وإن كان إمامه ترك القراءة في الأولين وقرأ في الآخرين لأنها قضاء عن الأولين والقراءة فيما يقضي فرض لأنه أول صلاته في حق القراءة .

وفي المحيط لو أدرك الإمام في ثالثة المغرب قضى الأولى والثانية بالقراءة حتى لو تركها

في أحدهما فسدت صلاته لأن ما يقضيه أول صلاته في حق القراءة في حق التشهد آخر صلاته ويجلس في كل ركعة احتياطاً .

وفي المبسوط إذا أدرك مع الإمام ركعة من المغرب فلما علم الإمام قام ويقضي يصلي ركعة ويقعد وهذا استحسان ، وفي القياس يصلي ركعتين ثم يقعد ثم يصلي المسبوق آخر صلاته حكماً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وفي قول محمد في حكم القراءة والقنوت هو آخر صلاته ، وفي حكم القعدة هو أول صلاته ، وجعل المرغيناني محمداً مع أبي حنيفة وجعل قول محمد المذكور أولاً لأبي يوسف .

وقال النووي في شرح المذهب مذهب الشافعي أن ما يصلي المسبوق مع الإمام أول صلاته وما يقضيه آخرها . وروى نحوه عن عمر وعلي وأبي الدرداء رضي الله عنهم . وقال ابن المنذر ولا يثبت عنهم هذا . وقال مالك والثوري وأحمد ما أدركه مع الإمام آخر صلاته وما يدركه أولها ، وحكاها ابن المنذر عن ابن عمر ومجاهد وابن سيرين ، وحكاها السرخسي عن علي وأحمد عن ابن عباس رضي الله عنهم .

باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها

ومن تكلم في صلاته عامداً أو ساهياً بطلت صلاته خلافاً للشافعي
« روح » في الخطأ والنسيان

(باب ما يفسد الصلاة (١))

أي هذا باب في بيان ما يفسد الصلاة وفي بيان ما يكره فيها وجه المناسبة بين البابين من حيث أن كلا منهما مشتمل على العوارض في الصلاة إلا أن الأول في العوارض التي لا اختيار للصلي فيها فكانت سماوية وهذا في العوارض المكتسبة ، وقدم السماوية لأنها أعرف في المعارض لعدم قدرة العبد على دفعها .

فإن قلت النسيان من قبيل السماوية فكيف ذكره في هذا الباب . قلت المناسبة بين كلام النامي والعامد وفي الحكم من حيث أن كلا منهما مفسد للصلاة .

(ومن تكلم في الصلاة عامداً) أي حال كونه عامداً أي قاصداً (أو ساهياً) أي أو حال كونه ساهياً ، وفي بعض النسخ أو ناسياً ولم يفرق المصنف بين السهو والنسيان لعدم التفرقة بينهما في حكم الشرع ، والسهو ما يتنبه بأدنى تنبيه ، والخطأ ما لا يتنبه بالتنبيه أو يتنبه بعد لقائه ، والنسيان أن يخرج المدرك من الحيز .

وقال الاترازي صورة الخطأ أن يقصد القراءة أو التسبيح فيجري على لسانه كلام الناس ، وصورة النسيان أن يريد الكلام ناسياً لصلاته وفيه نظر لا يخفى .

(بطلت صلاته) جواب من (خلافاً للشافعي في الخطأ والنسيان) قال الشافعي كلام الحاطي والناسي لا يفسد وكذا كلام الجاهل بتحريم الكلام في الصلاة بأن كان حديث

(١) لم يذكر في الشرح عبارة - وما يكره فيها - اهـ مصححه .

ومفزره الحديث المعروف ،

عهد في الإسلام ولم يطل الكلام ، فلو طال فني ظاهر مذهبه تبطل صلاته ، لأن الكلام الكثير مما لا يقع السهو به عادة فيمكن الاحتراز عنه . وقال بعض أصحابه لا تبطل وإن كثرت لإطلاق الحديث وبقوله قال مالك وأحمد في رواية وعنه مثل قولنا .

وقال النووي في شرح المذهب إن تكلم عامداً لمصلحة الصلاة تبطل صلاته بالإجماع ونقل الإجماع ابن المنذر وغيره وكذا لمصلحة الصلاة بأن قام إلى الخامسة فقال له صليت أربعاً ونحو ذلك وهو مذهب الجمهور ، وإن تكلم مكرهاً فكذلك عند الشافعي على الأصح ، وفي التامسي والمخطيء لا يبطلها إلا إذا طال ويعرف الطول بالعرف .

وفي الجواهر للمالكية كلما أطلق عليه اسم الكلام من غير تجريد بحروفه ولا يتعين لها فهو مبطل للصلاة لعمده ، أو أكره أو وجب عليه الإيذاء سلم من مهلكه ولا يبطلها سبق اللسان وكلام التامسي وكلام الجاهل ملحق بالعامد .

وقال الأوزاعي ومالك وابن القاسم الكلام لمصلحة الصلاة لا يبطلها ، وقال المغيرة يبطلها ذكرها في الذخيرة للفراي ، وفي المغني لابن قدامة إذا تكلم الإمام لمصلحة الصلاة فيه ثلاث روايات أحدها يبطل في حق الإمام والمقتدي واختارها الجلال والثانية لا يبطلها في حقها ، والثالثة تبطل صلاة المأموم دون صلاته وعند النخعي يفسدها كلام الناسي وبه قال قتادة وحماد بن أبي سليمان كذهبنا .

(ومفزره) أي مفزع الشافعي أي ملجأ والمراد به مستنده فيما ذهب إليه وهو اسم مكان من فزع إليه إذا التجأ من باب علم يعلم يقال فلان مفزع القوم أي ملجأهم يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث إذا همهم أمر فزعوا إليه وهو مبتدأ وخبره قوله (الحديث المعروف) وهو قوله عليه السلام رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ، والعجب من الشراح وغيرهم من أصحابنا وغيرهم أن كلهم لا يذكرونه إلا بهذا اللفظ وهذا لا يوجد بهذا اللفظ وأقرب ما وجد بلفظ رفع الله عن هذه الأمة ثلاثاً الخطأ والنسيان والأمر يكرهون عليه ، رواه ابن عدي في الكامل من حديث أبي بكر قال قال رسول الله ﷺ رفع الله عن هذه الأمة ثلاثاً .. الحديث . وعده ابن عدي من منكرات

ولنا قوله عليه السلام أن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وإنما هي التسبيح والتهليل وقراءة القرآن ، وما رواه محمول على رفع الائم

جعفر بن حسر بن فرقد أحد رواة عن أبيه عن الحسن عن أبي بكرة .

وروى ابن ماجه في سننه من حديث ابن عباس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال ان الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكروها عليه . ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه ، وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

وروى ابن ماجه أيضاً من حديث أبي ذر مرفوعاً نحوه ، وروى الطبراني في معجمه من حديث ثوبان مرفوعاً نحوه ، وروى أيضاً من حديث أبي الدرداء مرفوعاً نحوه ، وروى أبو نعيم في الحلية من حديث ابن عمر عن النبي ﷺ نحوه حديث ابن عباس وقال غريب من حديث مالك تفرد به ابن الصفي عن الوليد .

وأخرجه العقيلي في كتابه وأعله بأن الصفي وضعه عن أحمد وقال ابن أبي حاتم في علله سألت أبي عن حديث رواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ .. الحديث حديث المذكور ، وعن الوليد عن مالك عن نافع عن ابن عمر مثله ، وعن الوليد عن أبي لمية عن موسى بن داود وابن وردان عن عقبة بن عامر مثله فقال ان هذه أحاديث منكورة كأنها موضوعة ولا يصح هذا الحديث ولا يصح إسناده .

(ولنا قوله ﷺ ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وإنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن) هذا الحديث رواه مسلم في صحيحه من حديث معاوية بن الحكم السلمي قال بينا أنا أصلي بالناس قمراني بأبصارهم فقلت والكل أمياً ، ما شأنكم تنظرون إلي فجعلوا يضربون بأيديهم على فخاذهم . . الحديث بطوله فيه ان هذه الصلاة لا يصلح فيه شيء من كلام الناس إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن . وأخرجه الطبراني ولفظه ان صلاتنا لا تحمل فيها شيء من كلام الناس ، وبوب عليه مسلم باب نسخ الكلام في الصلاة .

(وما رواه) أي الذي رواه الشافعي وهو الحديث المذكور (محمول على رفع الائم)

تقرير هذا ان الذي يراد به الحقيقة أو الحكم ، فالأول ممنوع لأن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ليست بمرفوعة فتعين الثاني وهو الحكم وهو لا يخلو إما ان يراد به حكم الدنيا أو حكم الآخرة فالأول ممنوع لأنه ليس بمرفوع بالإجماع ، ألا ترى أن رجلاً إذا قتل مسلماً خطأ تجب عليه الدية والكفارة بحكم نص القرآن وكذا لو ترك ركناً من أركان الصلاة ناسياً لا يكون معذوراً فتعين الثاني وهو حكم الآخرة وهو الاثم فلما ثبت أن المراد منه حكم الآخرة لا حكم الدنيا كان كلام الناسي والخطيء مفسداً للصلاة لأن جوازها وفسادها من أحكام الدنيا .

وقال الأكل تقريره ان حكم الآخرة وهو الاثم مراد بالإجماع فلا يكون حكم الدنيا مراداً وإلا لزم عموم المشترك والمقتضي وكلاهما باطل .

قلت هذا الجواب غير كاف لأن الشافعي قائل بعموم المشترك على ما عرف في موضعه .

فإن قلت احتج الخصم بحديث ذي الدين (١) أخرجه البخاري ومسلم عن أبي هريرة قال صلى بنا رسول الله ﷺ إحدى صلاتي العشاء ، إما الظهر وإما العصر فسلم في ركعتين فقام ذو الدين فقال يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت فقال ما يقول ذو الدين قالوا صدق لم تصل إلا ركعتين فصلى ركعتين وسلم ثم سجد سجدتين ثم سلم . وفي رواية البخاري قلت له انس ولم تقصر وفي رواية لها كل ذلك لم يكن قال قد كان بعض ذلك وفي لفظ لها صلى بنا رسول الله ﷺ العصر وفي لفظ لها صلى بنا ركعتين من صلاة الظهر ثم سلم فأناه رجل من بني سليم .

قلت حديث ذي الدين قد كان في وقت كان الكلام مباحاً في الصلاة ثم انتسخ ذلك ، ألا ترى أن ذي الدين كان عامداً بالكلام ولم يأمرهم بالإعادة ، ويدل على نسخه أيضاً أن ذي الدين لم يسبح لرسول الله ﷺ باتفاقنا أن رجلاً لو ترك إمامه شيئاً من صلاته يسبح له ليعلم إمامه ما قد تركه فدل ان ما علمه ﷺ الناس من التسبيح في الصلاة لئانبه كان

(١) في الأصل — ذي الدين — والصحيح ما أثبتناه . اهـ مصححة .

متأخراً عن ذلك ، والدليل على كون الكلام مباحاً ثم نسخ بمحدث زيد بن أرقم وحديث ابن مسعود .

فحديث زيد أخرجه البخاري ومسلم عنه قال كنا نتكلم في الصلاة يكلم الرجل لصاحبه وهو إلى جانب في الصلاة حتى نزلت ﴿ وقوموا لله قانتين ﴾ ٢٣٨ البقرة ، فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام .

وحديث ابن مسعود أخرجه أيضاً عنه قال كنا نسلم على رسول الله ﷺ وهو في الصلاة فيرد علينا ، فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا فقلنا يا رسول الله كنا نسلم عليك فترد علينا فقال ان في الصلاة شغلا . وأخرجه أبو داود في لفظه أنه حدث أن لا تكلموا في الصلاة . ورواه ابن حبان في صحيحه .

والدليل على النسخ أن أبا بكر وعمر وغيرهما من الناس تكلموا عامدين .

فإن قلت أبو هريرة أسلم بعد فتح خيبر وحرمة الكلام كانت ثابتة حين قدم من الهجرة فتح خيبر كانت سنة سبع من الهجرة . وقال أبو هريرة في حديثه صلى بنا ، قلت معناه صلى بنا أي بأصحابنا وهذا جائز في اللغة كما روي عن النزال بن سبرة قال قال لنا رسول الله ﷺ وأنا وإياكم كما ندعى بني عبد مناف .. الحديث والنزال لم يرد رسول الله ﷺ وإنما أراد بذلك قال لقومنا .

وروي عن طاووس قال قدم علينا معاذ بن جبل رضي الله عنه فلم يأخذ من الحضرات شيئاً وإنما أراد قدم بلدنا لأن معاذاً إنما قدم اليمن على عهد رسول الله ﷺ قبل أن يولد طاووس وقد أشبعنا الكلام في شرحنا لمعاني الآثار للامام الطحاوي .

وذو اليمين اسمه الخرقاق وكنيته أبو المرياز ، وقال بعض أصحابنا منهم صاحب المبسوط أن ذا اليمين قتل ببدر وذلك قبل فتح خيبر بزمان طويل . قلت هذا غير صحيح والذي عليه أهل الآثار المحققون أنه عاش بعد النبي ﷺ والذي قتل في بدر هو ذو الشمالين واسمه عمير بن عمر الخزاعي وهو غير المتكلم في حديث السهو هذا قول جميع الحفاظ إلا الزهوي وقد اتفقوا على تغليب الزهري في ذلك .

بخلاف السلام ساهياً لأنه من الأذكار فيعتبر ذكراً في حالة النسيان
وكلاماً في حالة التعمد لما فيه من كاف الخطاب فإن أن فيها أو تأوه

فإن قلت قال الخطابي دعوى النسخ فيه لا وجه لها لأن تحريم الكلام كان بمكة ،
ورأوي حديث ذي اليمين أبو هريرة هو متأخر الإسلام ورواه أيضاً عمران بن حصين
وهجرته أيضاً متأخرة . قلت هذا ليس بشيء لأننا قد ذكرنا وجه النسخ ولا سيما بحديث
زيد بن أرقم الذي في الصحيح وصحته كانت بالمدينة بعد قدوم النبي ﷺ من مكة وفي
حديثه ﴿ وقوموا لله قانتين ﴾ ٢٣٨ ، وهي في سورة البقرة وهي مدنية بالإجماع وعن
ابن الخطابي أن تحريم الكلام كان بمكة ومن روى ذلك وتأخر إسلام أبو هريرة وعمران بن
حصين لا يقدح في النسخ فلا يقوم الدليل بحديث ذي اليمين ما لم يقم الدليل على أنه كان
بعد [قبل] نسخ الكلام .

(بخلاف السلام ساهياً) هذا جواب عما يقال السلام كاللحمة في أن كل واحد منهما
قاطع ، وفي السلام تفصيل بين العمد والنسيان فكذلك في الكلام ، وتقدير الجواب أن
السلام ليس كاللحمة (لأنه من الأذكار) إذا تشهد يسلم على النبي ﷺ وهو اسم من أسماء
الله تعالى وله حالتان (فيعتبر ذكراً في حالة النسيان وكلاماً في حالة العمد لما فيه من كاف
الخطاب) عملاً بالشبهين بخلاف الكلام فإنه ينافي الصلاة على كل حال وكان مبطلاً لها .
وقال الأكل وطول بالفرق بينه وبين الأفعال تنافي ، فإن القليل منها غير مفسد .
وأجيب بأن الإحتراز عن قليلها غير ممكن إذ في الحي حركات طبيعية ليست من الصلاة
فلا تفسد حتى تدخل في حد ما يمكن الإحتراز وهو الكثير وليس في الحي كلام طبيعي لا
يمكن الإحتراز عنه فاستوى القليل والكثير .

قلت هذا السؤال مع جوابه للسفناقي فسبكها هذه العبارة والسفناقي أخذه من كتاب
الأسرار حاصله لا يجوز اعتبار القول بالفعل لأن الإحتراز عن أصل الفعل محال بخلاف
القول فاحتج إلى الفرق باعتبار الكثرة في الفعل لا مكان الإحتراز عنها بخلاف القول .

(فإن أن فيها) أي في الصلاة وأن فعل ماض مشدد من الآنين وهو الصوت المسترجع
والمتحزن (أو تأوه) عطف على أن وهو أيضاً فعل ماض من باب التفعّل والتأوه أن

أو بكى فارتفع بكاؤه ، فإن كان من ذكر الجنة أو النار لم يقطعها
لأنه يدل على زيادة الخشوع ، وإن كان من وجع أو مصيبة قطعها لأن
فيه إظهار الجزع والتأسف فكان من كلام الناس . وعن أبي يوسف
« رح » ان قوله آه لم يفسد في الحالين . وأوه يفسد

يقول أوه والأنين أن يقول آه ، وفي هذه اللفظة لغات أوه بسكون الواو وكسر الهاء وآه
يقلب الواو ألفاً وأوه به تشديد الواو مع كسرها وسكون الهاء وأو بتشديد الواو مع
حذف الهاء وأوه بالمد وفتح الواو المشددة وسكون الهاء . وفي شرح الأقطع قال محمد في
الأنين إذا لم يقدر على دفعه من الوجع لم تفسد الصلاة لأنه لم يمكن الإحتراز عنه .

(أو بكى فارتفع بكاؤه فإن كان) أي بكاؤه (من ذكر الجنة أو النار لم يقطعها)
أي لم يقطع الصلاة (لأنه يدل على زيادة الخشوع) لأن في البكاء من ذكر الجنة زيادة الرغبة
وفي البكاء عن ذكر النار زيادة الخشية وفيه تمرير سؤال الجنة وتعوذ من النار ولو صرح
به فقال اللهم اني أسألك الجنة وأعوذ بك من النار لم يضره فكذلك ها هنا .

(ولو كان) أي البكاء (من وجع) في بدنه (أو مصيبة) في ماله أو أهله (قطعها)
أي قطع الصلاة (لأن فيه إظهار الجزع والتأسف فكان من كلام الناس) وكلام الناس
يفسد الصلاة فكذلك ما كان منه ، ولو صرح به فقال أغِيثُونِي فَإِنِّي مُصَابٌ تَفْسُدُ صَلَاتِي
فكذلك ها هنا وبه قال مالك وأحمد . وقال الشافعي البكاء يبطل الصلاة إذا كانت
حرفين سواء كانت بكاء للدنيا أو للآخرة . وفي الدراية ثم إن عند الشافعي البكاء لا يفسد
في الحالتين لأن ما ظهر من الصوت ليس بكلام في الحالتين ولا معبر عما في القلب فلا
معنى للفصل بين الحالتين .

(وعن أبي يوسف أن قوله آه) بفتح الهمة وسكون الهاء (لم يفسد في الحالين)
يعني في البكاء عن ذكر الجنة أو النار والبكاء من وجع أو مصيبة .

(وأوه يفسد) يعني قوله أوه بفتح الهمة وتشديد الواو وسكون الهاء يفسد الصلاة
وهذا القول عن أبي يوسف مبني على أن الحرفين لا تفسد والثلاثة تفسد والمعنى فيه ان

وقيل الأصل فيه ان الكلمة إذا اشتملت على حرفين وهما زائدتان
أو أحدهما لا تفسد وإن كانتا أصليتين تفسد وحروف الزوائد
جمعوها في قولهم اليوم تنساه

أقل أصل كلام العرب ثلاثة أحرف وهو الأصل ليكون له ابتداء وانتهاء ووسطاً فكان
الحرف الواحد أقل الكلمة فلا يطلق عليه الكلام وكذلك الحرفان إذا كان أحدهما من
الزوائد لأنه واحد على اعتبار الأصل فكذلك لم يفسداه لأنها من حروف الزوائد وآه
تفسد وإن كان كلها من حروف الزوائد لأنه زائد على الحرفين وهو قد قيد عدم الإفساد
بالحرفين وكان الزوائد عليها مفسداً وإن كان هو من حروف الزوائد فكان تقييده بحرفين
زائدين إشارة إلى أن يشير يفسد لأن له حرفين أصليين وآوه أيضاً يفسد لأنه زائد على
الحرفين وإلى ما قلنا أشار بقوله (وقيل الأصل فيه) أي في هذا الحكم (إن الكلمة إذا
اشتملت على حرفين وهما زائدتان أو إحداهما زائدة) من الحروف وهي عشرة أحرف
فالآن يأتي ذكرها .

(ولا تفسد) أي الصلاة (وإن كانتا) أي الحرفان (أصليتين يفسد) على ما ذكر
الآن (والحروف الزوائد جمعوها في قولهم اليوم تنساه) وهي عشرة أحرف من همزة
اليوم إلى هاء تنساه وسئل بعضهم عنها حين قدم على قوم فقال :

هويت السماء فشيبني وقد كنت قد ما هويت السماء

فلم يفهموه وظنوا أنه يطلب السمنى فأقوه به فلما فرغ منه سأله ثانياً فقال سألتهم فيها
فلم يفهموه أيضاً فسأله ثالثاً مخاطباً لواحد منهم اليوم تنساه فأتى بجميع الحروف الزوائد
في الأجوبة الثلاثة فأنشد هويت السماء .. الخ فلم يفهمه فقال له قد أجبتك مرتين .

قلت لم تجبه ولا مرة واحدة لأنه نطق كل مرة بتسعة أحرف من حروف الزيادة لأنه
حذف الف الوصل مرتين ولهذا قال ابن الحاجب السماء هويت وجمعوها أيضاً بكلمات
أخرى نحو أتاه سليمان الموت ينساه وغير ذلك .

فإن قلت ما معنى تسميتهم هذه الحروف حروف الزيادة . قلت معناه ان الزيادة

وهذا لا يقوى لأن كلام الناس في متفاهم العرف يتبع وجود حروف
الهجاء وإفهام المعنى ويتحقق ذلك في حروف كلها زوائد ، وإن
تنحج بغير عذر بأن لم يكن مدفوعاً إليه

لغير (١) والتضعيف لا يكون إلا منها لا أنها لا تقع إلا زائدة .

(وهذا) القول (لا يقوى) أي هذا الذي قاله أبو يوسف ليس بقوي (لأن كلام
الناس في متفاهم العرف يتبع حروف الهجاء) وفي بعض النسخ يتبع وجود الهجاء
(وإفهام المعنى) أي ويتبع إفهام المعنى بكسر الهزة (ويتحقق ذلك) أي إفهام المعنى
(من حروف كلها زوائد) فانك إذا قلت أنتم اليوم سألتمونيتها تقصد بالاتفاق وهذا
مبتدأ وخبر فعل وفاعل ومفعول به ومفعول فيه وكلها من حروف الزوائد . قال
الأتوازي وفيه نظر عندي ، لأن أبا يوسف إنما جعل حرف الزيادة كأن لم يكن إذا قل
لتعذر الإحراز عنه وشبهه بالتنحج والتنفس ، فأما إذا كثرت فلا فكيف يرد عليه حينئذ
قوله ويتحقق ذلك في حروف كلها زوائد .

قلت هو مسبوق بالسفناقي في هذا ، فانه قال هذا لا يرد عليه لأن كلامه في الحرفين
لا في الزوائد عليهما فان الزوائد عليهما قوله كقولهما . وقال الأكل بعد أن حكى كلام
السفناقي أقول قول المصنف في حروف كلها زوائد يجوز أن يكون المراد بالجمع في
التثنية وحينئذ يكون معنى كلامه كلام الناس في العرف عبارة عن وجود الهجاء وإفهام
المعنى وذلك يتحقق في الكلام الذي فيه حرفان من حروف الزيادة فيكون من كلام
كثيرة فيكون مفسداً . قلت لا الداعي ها هنا يذكر الجمع وأراد التثنية ولا يعدل عن
الحقيقة إلى المجاز إلا لنكتة .

(وإن تنحج بغير عذر) التنحج أن يقول أح وأح وفسر قوله لغير عذر بقوله (بأن
لم يكن مدفوعاً إليه) أي بأن لم يكن مضطراً إليه بأن كان مبعوث الطبع لأنه حينئذ
لا يمكنه الإحراز عنه فلا تقصد . وقال شيخ الإسلام التنحج لتحسين الصوت لا يقطع
الصلاة لأنه لإصلاح القراءة فكان من القراءة .

(١) هنا كلمة غير مقروءة في الأصل وربما هي الاغراق . اهـ مصححه .

وحصل به الحروف ينبغي أن يفسد عندهما وإن كان بعذر فهو عفو

(وقد^(١) حصل به الحروف) جملة حالية ، والضمير في به يرجع إلى التنحنج كما في قوله **﴿اعملوا هو أقرب للتقوى﴾** ينبغي أن يعد عندهما جواب أن أي عند أي حنيفة رحمه الله . وقال الأكل قيل إنما قال ينبغي لأن المشايخ أطلقوا فيما إذا كان التنحنج لإصلاح الصوت للقراءة . قال شيخ الإسلام وشمس الأئمة لا تقصد لأنه بمعنى القراءة وكان الفقيه اسماعيل الزاهد يقول يقطع الصلاة لأنه حروف مهجاة وفيه نظر لأن اختلاف المشايخ لا يستلزم ذلك وقع في هذا الكتاب في موضع من اختلاف المشايخ كذلك لأجل اختلاف المشايخ لم يقع الجواب في الكتاب ، وذكر لفظ ينبغي أن يفسد عندهما لأن الأصل عندهما إذا حصل به الحروف المهجاة أن تقصد وإن لم تظهر به الحروف المهجاة لا تقصد سواء كان لتحسين الصوت أو غيره يندفع نظره بذلك ولا يلزم من عدم وقوع هذا لوضع من الكتاب أن لا يقع في هذا الموضع . وقال الأكل في قوله عندهما أيضاً فيه نظر لأنه قال وحصل به حروف بلفظ الجمع ومذهبه حينئذ كمذهبها فلا وجه لإفرادها بالذكر . قلت إنما قال عندهما بناء على التفصيل المذكور لأن في هذا عدم العذر خلاف المشايخ فأشار بقوله عندهما إلى أنه يقطع عندهما ولكن لم يقطع بالجواب لما ذكرنا . وقوله - فإن حمل الجمع هنا أيضاً على التثنية - اندفع النظر الثاني قد مر جوابه عن قريب .

وللشافعي في التنحنج إن ظهر له حروف قولان كما في النفخ ، وفي مختصر البحر المحيط التنحنج بغير سبب يكره وبسبب الحشونة في حلقه أو الاعلام غير أنه في الصلاة لم يفسد ولم يكره ولو قام الإمام إلى الخامسة فتنحنج تنبيهاً له لا يفسد وكذا لو أخطأ الإمام فتنحنج المقتدي ليهتدي إلى الصواب لا يفسد ولو تنحنج قاصداً إسماع شخص ففي بطلانه روايتان عند المالكية وتبطل في أصح الوجوه عند الشافعية إن بان فيه حرفان إذا كان مختاراً من غير حاجة .

(وإن كان) أي التنحنج (بعذر) بأن يكون له سعال (فهو عفو) يعني لا يفسد

(١) لم يذكر حرف قد في الأصل . اهـ مصححه .

ومن عطس فقال له آخر يرحمك الله وهو في الصلاة فسدت صلاته لأنه
يجري في مخاطبات الناس فكان من كلامهم بخلاف ما إذا قال العاطس
أو السامع الحمد لله على ما قالوا

بإمالة والثالث بين بين أفى أفوا أفا أفه أفه قال فهذه اثنان وعشرون لغة أف أفى
أفوا قال وهو لفظ مستعمل جواب عما يضجر منه ولكل ما يستدر .

وقيل ان أف اسم لوسخ الأظافر وتف لوسخ البراجم ويقال لوسخ الأذن أف ولوسخ
الظفر تف ، وفي الذخيرة لو ساق دابة بقوله فالقول ليس يقطع عنده وقال صاحب
الطوار لو نهق كالحمير أو زعق كالغراب تبطل صلاته ولا يشترط فيه الحروف ،
وعندنا يشترط .

(ومن عطس فقال له آخر) أي شخص آخر (يرحمك الله وهو) أي الحال أن الآخر
(في الصلاة فسدت صلاته لأنه) أي من قوله يرحمك الله (يجري في مخاطب الناس فكان
من كلامهم) فإذا كان الناس فقد يتكلم به تفسد صلاته (بخلاف ما إذا قال العاطس)
لنفسه يرحمك الله يا نفسي فإنه لا تفسد صلاته لأنها لما لم يكن خطاباً لغيره لم يعتبر من
كلام الناس فلم يكن مفسداً .

(أو السامع الحمد لله) أي بخلاف ما قال السامع في الصلاة الحمد لله لا تفسد صلاته لأنه
لا يستعمل جواباً فلم يكن من كلام الناس وأشار بقوله (على ما قالوا) إلى خلاف البعض
من المشايخ فإنهم اختلفوا في فساد صلاة من أراد الجواب بقوله الحمد لله . وفي المحيط لو حمد
الله العاطس في نفسه ولا يحرك لسانه عن أبي حنيفة لا تفسد فلو حرك تفسد . وفي فتاوى
العتابي لو قال السامع الحمد لله على رجاء الثواب من غير إرادة الجواب فلا تفسد .

وعن أبي حنيفة من رواية الحسن تفسد إن أراد استفهامه وعن محمد أنه يحمد بعد
الفراغ ولو سمع اسم النبي ﷺ وصلى عليه تفسد وكذا لو سمع اسم الشيطان فقال لعنه
الله تفسد . وقيل على قول أبي يوسف لا تفسد لأنه في القرآن ، ولو أجاب المؤذن تفسد
ولو أذن ذكر البقالي أنه تفسد خلافاً لأبي يوسف وفي الفتاوى لا تفسد حق يقول

لأنهم يتعارف جواباً. وإن استفتح ففتح عليه في صلاته تفسد ، ومعناه
أن يفتح المصلي على غير إمامه لأنه تعليم وتعلم فكان من كلام الناس .

حي على الصلاة ولو قال نعم أو أرى لو اعتاده خارج الصلاة فسدت وإلا فلا ولو شمت
العاطس بالتحميد لا يفسد إلا في رواية عن أبي حنيفة ومحمد والعاطس يحمد الله تعالى في
نفسه وبه قال مالك وتركه أحسن ، وعن مالك الأحسن السكوت .

وعن أبي يوسف بسر المقتدي التحميد ويخير المنفرد مصليان عطس أحدهما فشمت
ثالث فقالا آمين فسدت صلاة العاطس لأنه أجابه دون الثاني . وقال مالك لا يشمت
العاطس ، فلو شمت لا يرد بإشارة في فرض ولا نقل بخلاف رد السلام بالإشارة عنه . وفي
نوادير بشر عن أبي يوسف أن المصلي وحده إذا عطس إن شاء أسر بالحمد وإن شاء أمكن
به وخلف الإمام يحرك به لسانه وفي الواقعات الأحسن أن يسكت .

(لأنه) أي لأن قول الحمد لله (لم يتعارف جواباً) يعني ليس يجواب في العرف .

(وإن استفتح) على صيغة الفاعل والضمير فيه يرجع إلى المصلي وهو أعم من أن يكون
إماماً أو منفرداً والإمام أيضاً يحتمل أن يكون إمام نفسه أو إمام غيره ولكن المراد منه
ما هنا غير إمامه على ما لا يخفى على التأمل - (ففتح عليه) على صيغة الفاعل أيضاً أي
فتح على المستفتح (في صلاته فسدت صلاته) أي صلاة الفاتح ، ومراده أن يفتح على غير
إمامه ، وأشار إلى ذلك بقوله (ومعناه أن يفتح المصلي على غير إمامه لأنه) أي لأن فتحه
على غير إمامه (تعليم وتعلم فكان من كلام الناس) فيكون مفسداً .

ثم اعلم أن الاستفتاح على أربعة أقسام بحسب القسمة العقلية .

الأول : أن لا يكون المستفتح والفاتح في الصلاة ، وهذا ليس فيما نحن فيه .

والثاني : أن يكون كلاهما في الصلاة ثم لا يخلو إما أن يكون الصلاة متحدة بأن
يكون المستفتح إماماً والفاتح مأموماً أو لا يكون . ففي الأول الذي هو القسم الثالث لا
تفسد صلاة كل منهما ، وفي الثاني الذي هو القسم الرابع يفسد صلاة كل واحد منهما لأنه
تعليم وتعلم والاستفتاح طلب الفتح والاستبصار ، قال الله تعالى ﴿وكانوا من قبل يستفتحون﴾

٨٩ البقرة (١) ، أي يستبصرون ، ويحوز أن يكون كل واحد منهما مراداً واستفتاح المصلي طلبه الفتح بدلالة حاله حيث توقفت بسبب الحصر ، وكل واحد من المعنيين مفسداً لأن الفتح ينزل منزلة قول القائل إذا انتهت إلى هذا فيعده هذا ، والتصريح به مفسد فكذا النازل منزله ولكن وقع العدول عن قضية هذا التأويل فيما إذا اتحدت صلاتها بأن كان المستفتح إماماً والقاتح مقتدياً بالنص وهو ما روي عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال صلى النبي ﷺ صلاة فالتبس عليه فلما فرغ قال لأبي أشهدت معنا قال نعم قال فما منعك أن تفتحها علي ، رواه أبو داود وابن حبان .

وروي الحاكم عن أنس كنا نفتح على الأئمة على عهد رسول الله ، وقد صح عن ابن عبد الرحمن السلمي قال قال علي رضي الله عنه إذا استطعمك الإمام فأطعمه ، والاستطعمام مجاز عن الاستفتاح لا اشتراكها في معنى الاستفاضة . وعن الحسن وابن سيرين أنها قالوا لقن الإمام ، وعن عطاء لا بأس به ، وعن نافع قال صلى بنا ابن عمر فترددت ففتحت عليه فأخذ في ذكر ذلك ابن أبي شيبة في سننه وهو قول الجمهور .

وقال ابن قدامة قال أبو حنيفة إن فتح على الإمام بطلت صلاته . قلت هذا ليس بصحيح . وقال الاترازي بمعنى أن لا يحوز الفتح على الإمام أصلاً لما روي عن ابن إسحاق عن الحارث عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ يا علي لا تفتح على إمامك في الصلاة . قلت ذلك حديث مطعون فيه طعنه أبو داود في السنن وقال لم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلا أربعة أحاديث ليس هذا منها .

قلت كان قصده من إيراد مثل هذا تطويل الكلام بلا فائدة وكان ينبغي أن يقول وما روى الحارث عن علي .. إلى آخره غير صحيح لأن الحارث ضعيف ، وأيضاً قد صح عن علي خلاف هذا وقد ذكرناه .

(١) لقد وقع خطأ في الآية في الأصل حيث كتبت ﴿وكانوا يستفتحون﴾ والصحيح ما أثبتناه . اهـ مصححة .

ثم شرط التكرار في الأصل لأنه ليس من أعمال الصلاة فيعفى القليل منه ولم يشترط في الجامع الصغير لأن الكلام بنفسه قاطع وإن قل وإن فتح على إمامه لم يكن كلاماً استحساناً لأنه مضطر إلى إصلاح صلاته فكان هذا من أعمال صلاته معنى وينوي الفتح على إمامه دون القراءة هو الصحيح

(ثم شرط التكرار) وهو أن يفتح غير مرة (في الأصل) أي في المبسوط وذكر فيه إذا فتح غير مرة فسدت صلاته وهذا إشارة إلى أنه ما لم يتكرر لا تفسد (لأنه) أي لأن التكرار (ليس من أعمال الصلاة فيعفى القليل منه) كالخطوة والخطوتين .

(ولم يشترط) أي التكرار (في الجامع الصغير لأن حاكم ^(١) الكلام نفسه قاطع وإن قل (أي الفتح يكون مفسداً بنفسه .

(وإن فتح على إمامه لم يكن كلاماً استحساناً) أي من حيث الاستحسان لأن القياس يأباه ، وإطلاق هذا دليل على أنه إذا قرأ الإمام مقدار ما تجوز به الصلاة أو لم يقرأ لا تفسد صلاتها بالفتح والأخذ ويؤيد هذا ما ذكره قاضي خان في فتاواه وقال وإن قرأ الإمام مقدار ما تجوز إلا أنه توقف ولم ينتقل إلى آية أخرى حتى فتح المقتدي اختلفوا فيه والصحيح أنه تفسد صلاة الفاتح ، وإن أخذ الإمام لا تفسد صلاتهم وعن قريب يحى مزيد الكلام فيه .

(لأنه) أي لأن الإمام (مضطر إلى إصلاح صلاته فكان هذا) أي الفتح (من أعمال صلاته معنى) أي من حيث المعنى ، وأراد أنه اشتغال بالقراءة والقراءة من أعمال الصلاة (وينوي الفتح) أي ينوي الفاتح الفتح (على إمامه دون القراءة) لأنه ممنوع من القراءة دون الفتح (هو الصحيح) أي احتراز به عن قول بعض المشايخ أنه ينوي بالفتح على إمامه التلاوة لئلا يكون مباشراً ~~هو~~ ليس من الصلاة . وقال السرخسي هذا سهو بل ينوي

(١) كلمة - حاكم - غير موجودة في المتن والصحيح حذفها .

لأنه مرخص فيه وقراءته ممنوع عنها ولو كان الإمام انتقل إلى آية أخرى تفسد صلاة الفاتح وتفسد صلاة الإمام لو أخذ بقوله لوجود التلقين والتلقين من غير ضرورة . وينبغي للمقتدي أن لا يعجل بالفتح وللإمام أن لا يلجئهم إليه بل يركع إذا جاء أوانه أو ينتقل إلى آية أخرى

الفتح (لأنه) أي لأن الفتح (مرخص فيه) لإصلاح الصلاة .

(وقراءته) أي قراءة المقتدي (ممنوع عنها) أي عن القراءة (ولو كان الإمام انتقل إلى آية أخرى تفسد صلاة الفاتح) خاصة إن لم يأخذ الإمام بقوله لعدم الضرورة إلى الفتح (ويفسد صلاة الإمام لو أخذ بقوله) أي بقول الفاتح (لوجود التلقين) من الفاتح (والتلقين) من الإمام (من غير ضرورة) أي الفتح .

(وينبغي للمقتدي أن لا يعجل بالفتح) لإمكان الاستفتاح (وللإمام أن لا يلجئهم إليه) أي إلى الفتح والإلجاء أن يقف ساكناً يقيد الحصر أو يقيد الآية ، ولا ينبغي له أن يفعل كذلك (بل يركع إذا جاء أوانه) أي أوان الركوع وهو أن يقرأ مقدار ما تجوز به الصلاة وكلامه مطلق وبعضهم فصل فيه لاختلاف الرواية فيه ففي بعضها اعتبر الاستحباب وفي بعضها اعتبر فيها فرض القراءة (أو ينتقل إلى آية أخرى) لأن الفتح وإن كان إصلاحاً حقيقة ولكنه يتصور بصورة التعلم والتعليم فيكره كذا في المحيط ، وقاضي خان وفي جامع الترمذ شي لو استفتح بعدما قرأ مقدار ما تجوز به الصلاة ففتح عليه اختلفوا فيه .

ف قيل يفسد صلاته ولو أخذ الإمام تفسد صلاة الكل والأصح أنه لا يفسد صلاة أحد ، لأنه لو لم يفتح ربما يجري على لسانه ما يكون مفسداً فكان فيه إصلاح صلاته . وعن أبي حنيفة لا ينبغي لأحد أن يفتح على إمامه وإن فعل فقد أساء ولا تفسد ، وعند الشافعي ومالك لا بأس به .

فلو أجاب في الصلاة رجلاً بلا إله إلا الله فهذا كلام مفسد عند أبي حنيفة ومحمد «رح» . وقال أبو يوسف «رح» لا يكون مفسداً وهذا الخلاف فيما إذا أراد به جوابه . له أنه ثناء بصيغته فلا يتغير بعزيمته ، ولهما أنه أخرج الكلام مخرج الجواب وهو يحتمله فيجعل جواباً كاللشيمت

(ولو أجاب) أي المصلي (في الصلاة رجلاً بلا إله إلا الله) بأن قيل عنده هل مع الله إله آخر ، فأجاب أن لا إله إلا الله (فهذا كلام مفسد عند أبي حنيفة ومحمد) وبه قال مالك وأحمد .

(وقال أبو يوسف لا يكون مفسداً) وبه قال الشافعي (وهذا الخلاف) أي الخلاف المذكور بينهم (فيما إذا أراد به جوابه) أي جواب ذلك الرجل فتمنهما إذا أراد الجواب يفسد صلاته ، وإن أراد اعلام الصلاة فلا ، وعند أبي يوسف لا يفسد صلاته سواء أراد الجواب أو الاعلام ، (له) أي لأبي يوسف رحمه الله (أنه) أي قول المجيب بلا إله إلا الله (ثناء بصيغته فلا يتغير بعزيمته) أي ثناء بوضعه فلا يكون من كلام الناس بنيتة كما أن كلام الناس لا يكون ذكراً وثناء بعزيمته .

(ولهما) أي ولأبي حنيفة ومحمد (أنه) أي أن هذا المجيب (أخرج الكلام مخرج الجواب) بضم الميم (وهو يحتمله) أي الجواب محتمل كلامه لا يحتمل الثناء والجواب فكان كالشترك والمشارك يجوز تعيين أحد مدلوليه بالقصد والعزيمة (فيجعل جواباً كاللشيمت) فإنه لا شك أنه ذكر بصيغته ويحتمل الخطاب وقد ألحقه النبي ﷺ بكلام الناس حين قصد به خطاب العاطس .

فإن قلت روي أن رسول الله ﷺ قال في جواب ابن مسعود حين استأذن على الدخول وهو ﷺ في الصلاة ادخلوها بسلام آمنين ، أراد جوابه ولم يفسد صلاته . قلت أجاب شمس الأئمة السرخسي أنه محمول على أنه انتهى بالقراءة إلى هذا الموضع ويحتمل أنه أراد به الإعلام أنه في الصلاة .

والاسترجاع على الخلاف في الصحيح وإن أراد به إعلامه أنه في الصلاة

والتسميت مصدرأ من شمت على وزن فعل بالتشديد وفي الصحاح فتسميت العاطس بالسین والشین . وقال ثعلب الاختيار بالسین لأنه مأخوذ من السمت وهو القصد والحجة . وقال أبو عبد الشين المعجمة أعلى في كلامهم وأكثر ، ولما وقع التسميت جواباً صار من كلام الناس وإن كان فيه ذكر الله تعالى ولهذا لو قال للرجل اسمه يحيى - يا يحيى خذ الكتاب - تفسد صلاته لأنه أراد به الخطاب وكذا لو قال للرجل اسمه يوسف - يا يوسف أعرض عن هذا - وكذا لو قال له من أي موضع مررت فقال وهو في الصلاة وبشر معطلة وقصر مشيد ، وكذا لو قال لابنه وهو خارج السفينة - يا بني اركب معنا - تفسد صلاته في الوجوه كلها .

(والاسترجاع) بالرفع مبتدأ وهو القول بإنا لله وإنا اليه راجعون عند المصيبة وكذا الترجيع وخبره (على هذا الخلاف) أي الخلاف المذكور بين أبي يوسف وبينها يعني إذا أخبر أن فلاناً مات فأجاب في الصلاة إنا لله وإنا اليه راجعون فمئذها تفسد صلاته وعند أبي يوسف لا تفسد .

وأشار بقوله (في الصحيح) إلى الإحتراز عن قول الفضل فإنه قال سالت الإسترجاع على الرفاق . وقال الشافعي ان قصد الإسترجاع قراءة القرآن لا تفسد وإلا تفسد وفي غريب الرواية دعى على ظالم أو لصالح فقال المصلي آمين أو أخبر بمصيبة فاسترجع أو سقط إنسان من سطح فقال المصلي بسم الله أو سمع رعداً أو أرى برقاً أو هؤلاء من الأهلوال فسبح أو هلل أو استرجع أو تتحنن أو جر ثوبه لم تفسد والصحيح في جنس المسائل قولها ولو عثر المصلي أو أصابه وجع فقال بسم الله يفسد عندهما لأنه من كلام الناس ، ولو قام الإمام إلى الثالثة في الظهر قبل أن يقعد فقال المقتدي سبحان الله قيل لا تفسد ، وقال الكرخي تفسد عندهما .

(وإن أراد إعلام أنه في الصلاة) (١) أي وإن أراد المحيب إعلام ذلك الرجل القائل

(١) هكذا في الأصل وفي المتن - وإن أراد به إعلامه أنه في الصلاة - اه مصححة .

لم تفسد بالإجماع لقوله عليه السلام إذا نابت أحدكم نائبة في الصلاة فليسبح

أنه في الصلاة (لم تفسد) أي صلاته (بالإجماع) بين الأئمة (لقوله ﷺ إذا نابت أحدكم نائبة في الصلاة فليسبح) هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم عن سهل بن سعد رضى ، مطولاً وفيه من نابه شيء في صلاته فليسبح فإنه إذا سبح التفت إليه ، وإنما التصفيق للنساء .

قوله - إذا نابت - أي إذا أصابت ، والنائبة المصيبة واحدة نوائب الدهر والتصفيق أن تضرب المرأة بظاهر كفها اليمنى باطن كفها اليسرى ولا تضرب بباطنها كيلا يكون شبيهاً باللعب . وفي السنن عن النبي ﷺ قال إذا نابتكم شيء في الصلاة فليسبح الرجال وليصفح النساء . وقال الخطابي التصفيح التصفيق باليد مأخوذ من صفحتي الكف وضرب أحدهما على الأخرى . وفي المحيط إذا استأذن المصلي إنساناً ليسبح إعلماً أنه في الصلاة لا يفسد . وفي الواقعات وكذا لو كبر بعلمه أنه في الصلاة المستحب أن يسبح . وفي المحيط مرت جارية بين يدي المصلي فقال سبحان الله أومى بيده بصرفها لم يقطع صلاته ولا يجمع بين التسبيح والإشارة فإن في واحد منها كفاية ومنهم من قال المستحب أن لا يفعل شيئاً من ذلك . وقال مالك كلاهما يسبح يعني الرجل والمرأة . وقال أبو بكر بن العربي وليس بصحيح لمخالفة الحديث المجمع عليه . وقال القرقي التصفيق لا يناسب الصلاة .

قلت هذا مردود ولم ينظر الشرع إلى المناسبة وقد شرعه ، ولو سمع المؤذن فأجاب وأراد به الجواب أو لم يكن له نية تفسد وإن لم يرد لا تفسد وكذا لو أذن وعند أبي يوسف إذا قال حي على الصلاة تفسد ولو سمع أمم النبي ﷺ فصل عليه تفسد ، وإن صلى عليه لا تفسد ، ولو جرى على لسانه نعم إذا كان ذلك عادة له تفسد وإلا لا لأنه من القرآن ، ولو ادعى أو سبح بالفارسية فعن أبي يوسف أنه تفسد ذكره المتأبى في جامع الفقه سمع المصلي قوله ﴿ يا أيها الذين آمنوا ﴾ فرفع رأسه وقال لبيك ذكره يا سيدي فالأولى أن لا يفعل ولو فعل قيل تفسد لأنه من كلام الناس وقيل لا تفسد لأنه بمنزلة الثناء والدعاء ، ولو قرأ الإمام آية الرحمة أو العذاب فقال المقتدي صدق الله لا تفسد وقد أساء ولو وسوس له الشيطان فقال لا حول ولا قوة إلا بالله إن كان في أمر الآخرة لا تفسد وإن في أمر الدنيا تفسد .

ومن صلى ركعة من الظهر ثم افتتح العصر أو التطوع فقد تقضى الظهر
لأنه صح شروعه فيخرج عنه ،

وفي الواقعات المريض يقول عند القيام والانحطاط بسم الله لما يلحقه من الوجه وإلا لم
تفسد ، وفي منية المفتي قيل تفسد وقيل لا تفسد ولو لدغته عقرب فقال بسم الله تفسد عند
أبي حنيفة ومحمد ولو عوذ نفسه بشيء من القرآن للحمى ونحوها تفسد عندهم ولو قال عند
رؤية الهلال ربي وربك الله تفسد ذكر ذلك كله المرغيناني ولو قال في الصلاة في أيام
التشريق الله أكبر لا تفسد ، ولو سمع المصلي غير المقتدي من الإمام ولا الضالين فقال
آمين تفسد صلاته عند المتأخرين ، وعند أبي حنيفة لا تفسد ، وفي الذخيرة لو أمن بدعاء
رجل ليس في الصلاة تفسد .

(ومن صلى ركعة من الظهر) يعني إذا صلى ركعة من صلاة الظهر (ثم افتتح العصر)
يعني افتتح له افتتاحاً ثانياً (أو التطوع) أو افتتح التطوع (فقد نقض الظهر لأنه صح
شروعه في غيره) أي في غير الظهر وأراد بالغير العصر والتطوع ، وفي بعض النسخ صح
شروعه فيه أي في العصر والتطوع (فيخرج عنه) أي عن الظهر لأنه صح شروعه في
العصر أو التطوع ، فإذا صح شروعه انتقضت الركعة المؤداة من الظهر ضرورة ومن
ضرورة خروجه من الأول بمنزلة المتبايعين إذا تباعما بثمن آخر فقضا للبيع الأول وإلا
استأنفا للبيع الثاني .

وصورته أنه نوى العصر وقال الله أكبر من غير رفع اليدين وهذا في حق من لا ترتيب
عليه بكثرة الفوائت أو تضيق الوقت أو بالنسيان لأن صاحب الترتيب إذا انتقل من الظهر
إلى العصر لا يصير منتقلاً إلى العصر بل إلى النقل لأن العصر لا ينمقد عصرأ قبل الظهر في
حقه . وفي الكافي افتتح باللسان وقال الله أكبر لا ينتقض ظهره ولا بد مع النية الذكر
باللسان . وفي جامع الترمذ شي وشمس الأئمة وعلى هذا من كان في المكتوبة وكبر ينوي
النافلة أو على العكس أو في الظهر فكبر ينوي الجمعة أو على العكس أو كان منفرداً فكبر
ينوي الإقتداء أو مقتدياً فكبر للتفرد أو للإمامة يخرج عن صلاته .

وقال الشافعي وأحمد في قولها أن المنفرد إذا نوى الدخول في صلاة الإمام صح دخوله

ولو افتتح الظهر بعدما صلى منها ركعة فهي هي ويجزىء بتلك
الركعة لأنه نوى الشروع في عين ما هو فيه فلغت نيته وبقي المنوي
على حاله . وإذا قرأ الإمام من المصحف فسدت صلاته عند
أبي حنيفة «رح» وقالوا هي تامة

فيها ويجزئه ما صلى قبل بتحريمه قبل إمامه وعندما يخرج من صلاته وكذا لو كان منفرداً
فاقتدى به رجل ففتح ثانياً لأجله فهو على الافتتاح الأول أن يكون الداخل امرأة .

(ولو افتتح الظهر بعدما صلى منها) أي من الظهر (ركعة فهي هي) أي في الركعة
التي صلاها هي عين الركعة المحسوبة في الصلاة التي هو فيها (ويجزىء بتلك الركعة) أي
ويكفي بالركعة الأولى (لأنه نوى الشروع في عين ما هو فيه فلغت نيته وبقي المنوي على
حاله) لأنه نوى تحصيل الحاصل حق لو صلى بعدها ثلاث ركعات يخرج عن عهد الفرض
ولو صلى أربعاً على ظن أن الأولى انتقضت ولم يقعد في الثالثة فسدت صلاته لأنه ترك
القعدة الأخيرة . وفي الخلاصة هذا إذا نوى بقلبه . أما لو نوى بلسانه بأن قال نويت
أن أصلي الظهر انتقض ما صلى ولا يجزىء تلك الركعة والأصل في المسألة المذكورة أن
النية إذا صادفت ما ليس بمحاصل تصح وإذا صادفت ما هو حاصل لا تصح فعليك أن
تستخرج مسألتين من هذا الأصل .

(وإذا قرأ الإمام في المصحف فسدت صلاته عند أبي حنيفة) ذكر الإمام اتفاقاً
وليس بقيد لأن حكم المنفرد كذلك ، قال في الأصل وفي الحلى لابن حزم . وهو قول ابن
المسيب والحسن البصري والشعبي والسلي . قلت وهو مذهب الظاهرية أيضاً ولم يفصل
في الكتاب بينها إذا قرأ قليلاً أو كثيراً منه . قال بعض مشايخنا إن قرأ قدر آية تامة
يفسد عنده وإلا فلا . وقال بعضهم مقدار الفاتحة وإلا فلا . وفي المجتبى وقيل الخلاف
فيمن لم يحفظ من القرآن شيئاً فسدت عندهم وقيل على العكس .

(وقالوا) أي قال أبو يوسف ومحمد (هي تامة) وبه قال الشافعي وأحمد وجماعة
ويكرهه ، وذكر السرخسي عن الشافعي أنها لا تكره وكذا لو قلب أو أراقه أحبانا لا

لأنه عبادة انضافت إلى عبادة إلا أنه يكره لأنه تشبه بصنع أهل الكتاب . ولأبي حنيفة « رح » ان حمل المصحف والنظر فيه وتقليب الأوراق عمل كثير ، ولأنه تلقن من المصحف فصار كما إذا تلقن من غيره وعلى هذا لا فرق بين المحمول والموضوع وعلى الأول يفترقان

تبطل صلاته عنده ذكره النووي ومثله في الوسيط (لأنه) أي لأن القراءة والتذكير باعتبار المذكور ، وفي بعض النسخ لأنها على الأصل (عبادة انضافت) أي انضمت (إلى عبادة) وهي النذر في المصحف (إلا أنه يكره لأنه تشبه بصنع أهل الكتاب) فإنهم يفعلون كذا في صلاتهم . وقال ~~بعضهم~~ لا تشبهوا باليهود ولكن خالفهم .

(ولأبي حنيفة أن حمل المصحف والنظر فيه وتقليب الأوراق عمل كثير) والعمل الكثير يفسد الصلاة (ولأنه تلقن عن المصحف) دليل آخر أي ولأن النظر في المصحف يكون مفسداً . وقال في ديوان الآداب تلقن من أخذه وتمكن منه (فصار كما إذا تلقن من غيره) أي فصار حكم التلقن من المصحف كحكم التلقن من معلم غيره فكان مفسداً (وعلى هذا) أي وعلى اعتبار هذا الدليل الذي هو الثاني (لا فرق بين الموضوع والمحمول) أي بين الموضوع على شيء والمحمول على يديه حتى إذا قرأ من المصحف الموضوع أو المحمول ولم يقلب أوراقه تفسد وكذا إذا قرأ في الهرب .

(وعلى الأول) أي وعلى اعتبار الدليل الأول (يفترقان) أي يفترق الموضوع والمحمول حتى إذا قرأ في المصحف الموضوع ولم يحمله ولم يقلب أوراقه لا تفسد صلاته وكذا إذا قرأ من الهرب وهكذا روي عن الكرخي ، وعن البردعي لا يجوز أيضاً على قول أبي حنيفة لأن التمييز بين الحروف عمل كثير ، وإذا كان يحفظه عن ظهر قلب وهو مع ذلك ينظر في المكتوب أو على الهرب فيقرأ فلا إشكال أنه يجوز ، وأما على قولها فلأنه عبادة انضافت إلى عبادة أخرى ، وأما على قوله فلمعدم التعلم .

فإن قلت كان ذكوان مولى عائشة رضي الله عنهما يؤم عائشة في رمضان ويقرأ من المصحف ، وذكر في باب إمامة العبد والمولى ولأنه قرأ القرآن فيجزيه كما لو قرأ عن ظهر

ولو نظر إلى مكتوب

القلب وهذا لأن الفساد إن كان الحمل فحمل ما هو أكثر منه لا يفسد ، ألا ترى أن النبي عليه السلام كان يصلي وأمامه بنت أبي العاص على عاتقه فكان يضعها إذا سجد ويحملها إذا قام وإن كان للنظر فلم لا يجوز لأنه عبادة فانضمت إلى عبادة أخرى ، ولأنه لا يكون أكثر من له النظر في المنقوش في المحراب وهو لا يفسد وإن كان لتقليب الأوراق فلا يضر لأنه عمل قليل . قلت أثر ذكوان إن صح فهو محمول على أنه كان يقرأ من المصحف قبل شروعه في الصلاة أي ينظر فيه ويتلقن منه ثم يقوم فيصلي ، وقيل ما دل فإنه كان يفعل بين كل شفعين فيحفظ مقدار ما يقرأ من الركعتين فظن الراوي أنه كان يقرأ من المصحف فنقل ما ظن ليؤيد ما ذكرناه أن القراءة في المصحف مكروهة ولا نظن بعائشة رضي الله تعالى عنها أنها كانت ترضى بالمكروه وتصلي خلف من يصلي بصلاة مكروهة .

وروي عن ابن عباس رضي الله عنه قال نهانا أمير المؤمنين بأن تؤم الناس في المصحف وأن يؤمنا إلا محتم^(١) ذكره أبو بكر أبي داود بإسناده . وأما قضية إمامته فقد قيل أنه منسوخ وقيل أنه مخصوص للنبي ﷺ ، وذكر أبو عمر في التمهيد عن أشهب عن مالك أن هذا كان في النافلة ومثله لا يجوز في الفرض وذكر عن محمد بن إسحاق أنه كان في الفرض وقال أبو عمر إنني لا أعلم خلافاً أن مثل هذا العمل مكروه فيكون لغا في النافلة ، وإما منسوخاً قال وروى أشهب بن نافع أن مثل ذلك يجوز في حالة الضرورة فحمل على الضرورة ولم يفرق بين الفرض والنفل .

وقال شمس الأئمة فإذا بلغت المرأة بولد ما مثل هذا تكون مسيئة لأنها اشغلت نفسها بما ليس من عمل صلاتها وفيه ترك سنة الإعتاد وفعله ﷺ كان في وقت العمل صالحاً في الصلاة أو لم يكن الإعتاد سنة فيها .

(ولو نظر إلى مكتوب) أي لو نظر المصلي إلى مكتوب من الفقه وغيره وليس المراد منه المكتوب من القرآن لأنه لو نظر إلى مكتوب وهو قرآن وفهمه لا خلاف لأحد فيه

(١) هكذا في الأصل وتصحيح العبارة — وأن لا يؤمنا إلا محتم . اهـ مصححة .

وفهمه في الصحيح أنه لا تفسد صلاته بالإجماع بخلاف ما إذا حلف
لا يقرأ كتاب فلان حيث يحنث بالفهم عند محمد لأن المقصود هناك
الفهم أما فساد الصلاة فبالعمل الكثير وإن مرت امرأة بين
يدي المصلي لم يقطع الصلاة

أنه يجوز (وفهمه في الصحيح أنه لا تفسد صلاته بالإجماع) قيد بالصحيح احترازاً عما قال
بعضهم ينبغي أن يفسد على قول محمد قياساً على مسألة اليمين إذا حلف لا يقرأ كتاب
فلان فنظر فيه حتى فهمه ولم يقرأ بلسانه حيث يحنث عنده بالفهم وجعل الفهم بمنزلة
القرآن ، والصحيح لا يفسد عند محمد كما لا يفسد عندهما .

(بخلاف ما إذا حلف لا يقرأ كتاب فلان حيث يحنث بالفهم عند محمد) أشار بهذا
إلى الفرق بين مسألة الصلاة ومسألة اليمين (لأن المقصود هناك) أي في مسألة اليمين
(الفهم) لأن المراد في عدم قراءة كتاب فلان في العرف أن لا يفهمه ولا يطلع على أسرار
مجازاً وبنى اليمين على العرف .

(أما فساد الصلاة فبالعمل الكثير) أي فساد الصلاة متعلق بالعمل الكثير والفهم
ليس بعمل كثير فلا يفسد الصلاة ولا يأخذ الفهم حكم النطق ، ولهذا كان مكتوباً على
جبين امرأته أنت طالق أو على جبين عبده أنت حر فنظر ففهم لا يقع الطلاق ولا العتاق
ما لم يتلفظه بذلك بخلاف اليمين كما ذكرنا ، ولما ثبت الفرق بين المسألتين لم يصح القياس .

(وإن مرت امرأة بين يدي المصلي لم يقطع الصلاة) وبه قال عامة الفقهاء ، وروي
عن أنس ومكحول وأبي الأحوص والحسن وعكرمة يقطع الصلاة الكلب والحمار . وعن
ابن عباس يقطع الصلاة الكلب الأسود والمرأة الحائض ، ذكر ذلك ابن أبي شيبة في سننه
وبعضه ^(١) أبو داود . وقال أحمد في المشهور عنه يقطع الصلاة مرور الكلب الأسود اليهم .
وفي رواية يقطعها الحمار والمرأة أيضاً والبهيم الذي لا يخالط لونه لون آخر ، فان كانت بين

(١) ربما قصد وضعفه أبو داود .

لقوله عليه السلام لا يقطع الصلاة مرور شيء

عينيه مكسان بخالفان لونه لا يخرج بذلك عن كونه بهما في قطع الصلاة وحرمة الإصطباح به وهل قتله على مذهبه ، ولا فرق بين الفرض والنفل في الصحيح وإن كان قائماً بين يديه ولا يمر لا يقطع في إحدى الروايتين عنه ذكر ذلك كله في المغني ، وفي جامع شمس الأئمة عند أهل الظاهر تفسد الصلاة بمرور المرأة بين يديه . وفي الكافي عند أهل العراق تفسد بمرور الكلب والمرأة والحمار . وفي الحلية قال أحمد يقطع الصلاة الكلب الأسود وفي قلمي من الحمار والمرأة شيء .

وقال الاترازي وإنما قيد بالمرأة وإن كان الحكم في الرجل كذلك لما أتت المرور بين يدي المصلي ينشأ من الجهل لما فيه من الإثم ، والغالب في النساء الجهل . وقال الأكل وإثماً ذكر هذه المسألة وإن لم يصدر من المصلي شيء يوجب فساد صلاته ، وقول أصحاب الظاهر أن مرور المرأة بين يدي المصلي يفسد صلاته . قلت أما كلام الاترازي فإنه غير سديد ولم يقل أحد أن علة هذه المسائل ما ذكره فإن المسلم له لما كان فيها خلاف بين السلف والخلف ذكرها احترازاً عن خلاف الجماعة الذين ذكرناهم عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم . وأما كلام الأكل فإنه أخذ من السفناتي وهو قريب المأخذ .

(لقوله عليه السلام لا يقطع الصلاة مرور شيء) هذا الحديث روي عن أبي سعيد الخدري وعبد الله بن عمر وأبي أمامة وأنس وجابر رضي الله عنهم فحديث الخدري رواه أبو داود في سننه عنه قال قال رسول الله ﷺ لا يقطع الصلاة شيء وادروا ما استطعتم فإنما هو شيطان وفيه مجالد بن سعيد فقال ولكن كلما أخرج له مقروناً بالجماعة من أصحاب الشعي .

وحديث ابن عمر رواه الدارقطني في سننه غير أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر رضي عنهم قالوا لا يقطع صلاة المسلم شيء وادروا ما استطعتم ووقفه مالك على ابن عمر في موطأه ووقفه البخاري على الزهري .

وحديث أبي أمامة رواه الدارقطني عنه عن النبي عليه السلام قال لا يقطع الصلاة شيء .

وحديث أنس رواه الدارقطني أيضاً عنه أن رسول الله عليه السلام صلى بالناس .
الحديث وفي آخره فقال النبي ﷺ لا يقطع الصلاة شيء .

وروى ابن الجوزي في الملل المتناهية هذه الأحاديث الثلاثة من طريق الدارقطني وقال لا يصح منها شيء قال في التحقيق في حديث ابن عمر إبراهيم بن زيد الجوزي ، قال أحمد والنسائي هو متروك وقال ابن معين ليس بشيء . وفي حديث أبي أمامة غدير بن معدان قال أحمد ضعيف منكر الحديث ، وقال يحيى ليس بثقة . وفي حديث أنس صخر بن عبد الله قال ابن عدي يحدث عن الثقات بالباطيل عامة ما يرويه منكر ومن موضوع ، وقال ابن حبان لا تحل الرواية تعقبه صاحب التنقيح وقال أنه وهم في صخر هذا صخر بن عبد الله بن حرمة الراوي عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ما لم يتكلم فيه ابن عدي ولا ابن حبان بل ابن حبان ذكره في الثقات ، وقال النسائي هو صالح وإنما ضعف ابن عدي صخر بن عبد الله الكوفي المعروف بالحاجي وهو متأخر عن ابن حرمة روى عن مالك والليث وغيرهما وحديث جابر رواه الطبراني في معجمه الأوسط عنه قال كان رسول الله ﷺ قائماً فذهب شاة تمر بين يديه فساعاها حتى ألزقها بالحائط ثم قال لا يقطع الصلاة شيء وادروا ما استطعتم ، وقال تفرّد به عيسى بن ميمون وقال ابن حبان عيسى ابن ميمون يروي العجائب لا يحل الاحتجاج به .

فإن قلت الخصم احتج بما رواه مسلم عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال قال رسول الله ﷺ يقطع صلاة الرجل إذا لم يكن بين يديه مؤخر الرجل المرأة والحمار والكلب الأسود . قلت ما حال الأسود من الأحمر قال يا ابن أخي سألت رسول الله ﷺ كما سألتني فقال الكلب الأسود شيطان .

وروى مسلم أيضاً من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ يقطع الصلاة المرأة والكلب والحمار وبقي ذلك مثل قوم اثنها ، وروى أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث ابن عباس رضي الله عنه مرفوعاً يقطع الصلاة المرأة الحائض والكلب قال يحيى بن سعيد لم يرفعه غير شعبة أحد رواه . قلت أخرج البخاري ومسلم في صحيحهما عن عروة عن عائشة

رضي الله عنها قالت كان رسول الله ﷺ يصلي وأنا معترضة بين يديه كاعتراض الجنابة وفي لفظ لمسلم ، قال قالت عائشة رضي الله عنها ما يقطع الصلاة قال قلنا المرأة والحمار فقالت ان المرأة كذابة سوء لقد رأيتني بين يدي رسول الله ﷺ معترضة كاعتراض الجنابة وهو أيضاً .

وروى البخاري أيضاً عنها أنها قالت كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ ورجلاي في قلبه فإذا سجد عجزني قبضت رجلي وإذا قام بسطتها قالت والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح . وفي حديث أبي عن عروة عنها كان يصلي وهو بينه وبين القبلة على الفراش الذي ينامان عليه وفي لفظ المسلم أهله اعتراض الجنابة .

ومن حديث عرا^(١) عن عروة أن النبي ﷺ كان يصلي وعائشة معترضة بينه وبين القبلة على الفراش الذي ينامان عليه ، وفي لفظ لمسلم يصلي وسط السرير وأنا مضطجعة بينه وبين القبلة يكون لي حاجة فأكره أن أقوم فأستقبله فأنسل أنسلًا من قبل رجله وأنا حائض ، وربما قالت أصابني ثوبه إذا سجد ، وفي لفظ على شرط وعليه بعضه .

وروى أبو داود عنها أنها قالت كنت أكون نائمة ورجلاي بين يدي رسول الله ﷺ وهو يصلي من الليل فإذا أراد أن يسجد ضرب رجلي فقبضتها فسجد .

وجه الاستدلال بهذه الأحاديث أن اعتراض المرأة خصوصاً الحائض بين المصلي وبين القبلة والمارة بطريق الأولى ولهذا بوب أبو داود في سننه باب من قال المرأة لا تقطع الصلاة ثم روى فيه الحديث منها وبوب أيضاً باب من قال الحمار لا يقطع للصلاة ثم روى حديث ابن عباس رضي الله عنه قال جئت على حمار ، وفي رواية أقبلت راكباً على أتان وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ورسوله عليه السلام يصلي بالناس يمسي فمررت بين يدي بعض الصف فأمرت فزلت فأرسلت الأتان ترتع ودخلت الصف فلم ينكر ذلك أحد. وأخرجه بقية الجماعة ، ولفظ النسائي وابن ماجه بعرفة .

(١) مكذا في الأصل . اهـ مصححه .

إلا أن المار آثم لقوله عليه السلام لو علم المار بين يدي المصلي ماذا عليه من الوزر لوقف أربعين

وأخرج مسلم اللفظين وفي لفظ النسائي في آخر الحديث ربما رأيت النبي ﷺ يصلي والمجر تمتاز بين يديه وبوب أيضاً باب من قال الكلب لا يقطع الصلاة ، ثم روى عن الفضل بن عباس قال أئانا رسول الله ﷺ ونحن في بادية ومعه ابن عباس (١) فصلى في صحراء ليس بين يديه سترة وحمار لنا وكلبة يغنيان بين يديه فما بال ذلك ، وأخرجه النسائي أيضاً ثم لا شك أن هذه الأحاديث أقوى وأصح من أحاديث الخصوم .

وقال النووي في الخلاصة وتأويل الجمهور القطع المذكور في الأحاديث المذكورة على قطع الخشوع جميعاً بين الأحاديث . قلت إذا كانت الأحاديث التي رويت في هذا الباب مستوية الأقدام يتوجه هذا التأويل ونحن لا نسلم ذلك لما قلنا .

(إلا أن المار آثم) كلمة - إلا - ها هنا بمعنى غير ، أي غير أن المار آثم والإثم لا يستلزم القطع وبه قال مالك ، وفي الوسط للشافعية بكره ، وصرح المجلي بتحريمه ووافقه صاحب التهذيب والتتمة من الشافعية وأصحابنا نصوا على كراهته ، ذكرها في المحيط والذخيرة وقال في المغني لا يحل المرور من غير سترة أو بينة وبين السترة .

(لقوله عليه السلام لو علم المار بين يدي المصلي ماذا عليه من الوزر لوقف أربعين) هذا الحديث رواه الجماعة من حديث أبي جهيم رضي الله عنه وكنيته الحارث بن الصمد إلا أن ابن ماجه ذكره بلفظ آخر وهو لأن يقوم أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه ، قال سفيان لا أدري سنة أو شهراً أو صباحاً أو ساعة ، ورواه زيد بن خالد ، ورواه كذلك ولفظه لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه من الإثم فكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه .

ورواه ابن ماجه أيضاً وابن حبان من حديث أبي هريرة مرفوعاً لو يعلم أحدكم ما له

(١) في الأصل - ومعه عباس - اهـ مصححه .

ولإنما يَأْتُم إذا مر في موضع سجوده على ما قيل ،

في أن يمر بين يدي أخيه معترضاً في الصلاة كان لأن يقيم مائة عام خير له من الخطوة التي خطى . وقال تاج الشريعة وقد صح عن أبي هريرة أن المزداد هو السنة .

وقال صاحب الدراية وفي رواية مسلم أنه عليه السلام قال وقف مائة عام خير له من أن يمر . وفي سنن الدارقطني خريفاً . وقال الأكل و قيل صح من حديث أبي هريرة أربعين سنة . قلت مائة عام في رواية ابن حبان وأريعون خريفاً في رواية البزاز ، وأريعون خريفاً هو أريعون سنة ولكن مجيء سنة لم أره عند أحد فضلاً عن صحته .

(وإنما يَأْتُم المار إذا مر في موضع سجوده) هذه إشارة إلى بيان مقدار موضع يكره المرور فيه وهو موضع السجود والكلام ما هنا في عشرة مواضع كلها مذكورة في الكتاب وما هنا شيان آخران لم يذكرهما في الكتاب الأول ترك السترة والآخر كون السترة منصوبة على ما نذكرهما في آخر الفصل الأول هو أن مرور شيء لا يقطع الصلاة وقد ذكر مستوفى ، والثاني هو مقدار موضع يكره المرور فيه وقد بينه بقوله - في موضع سجوده (على ما قيل) وهذا اختيار شمس الأئمة السرخسي وشيخ الإسلام ، وقال قاضي خان وقال فخر الإسلام إذا صلى رامياً بصره إلى موضع سجوده ولا يقع عليه بصره لا يكره ، ومنهم من قال مقدار صفين أو ثلاثة ، ومنهم من قدره بثلاث أذرع ، ومنهم من قدره بخمسة أذرع ، ومنهم من قدره بأربعين ذراعاً .

وقال الترمذاشي الأصح إن كان بحال لو صلى صلاة خاشع بصره ولا يقع على المار فلا يكره نحو أن يكون منتهى بصره في قيامه إلى موضع سجوده ، وفي ركوعه إلى صدور قدميه في سجوده إلى أرنبة أُنْفَه ، وفي قعوده إلى حجره ، وفي السلام إلى منكبيه وهذا كله إذا كان في الصحراء ، وفي الجامع الذي له حكم الصحراء ، أما في المسجد فالجد هو المسجد إلا أن يكون بينه وبين المار اسطوانة وغيرها . وفي الكافي أو رجل قائم أو قاعد ظهره إلى المصلي ، وقال بعضهم ماراً خمسين ذراعاً ، وقدر بعضهم ما بين الصف الأول وحائط القبلة .

وقال فخر الإسلام في شرح الجامع الصغير وإن مر عن بعد في المسجد الجامع فقد قيل

ولا يكون بينهما حائل ويحاذي أعضاء المار أعضاءه لو كان يصلي على
الدكان ، وينبغي لمن يصلي في الصحراء أن يتخذ أمامه سترة

بأنه يكره والأصح أنه لا يكره . وفي الذخيرة والمسجد الكبير مثل الجامع الصغير عن
بعض المشايخ ، وعند آخرين كالصحراء وفي التتمة للشافعية لو تستر بأدمي أو بحیوان
لم تجب له لأنه يشبه عبادته وفي مسلم ما يرد عليه ، فإن ابن عمر كان يعرض راحلته فيصلي
عليها ، وقال أبو بكر بن العربي وقد غلط بعضهم إذا لم يكن له سترة فقال لا يمر أحد بين
يديه بمقدار رمية السهم ، وقيل رمية الرمح ، وقيل مقدار المطاعنة ، وقيل مقدار المسابقة
بالسيف ، أخذوه من قوله فليقاتله فحملوه على أنواع القتال .

(ولا يكون بينهما حائل) الواو للحال أي بين المصلي والمار يعني الائم إذا لم يكن
بينهما ما يحول كالاسطوانة والجدار ، وأما إذا كان بينهما حائل فلا يائمه المار .

(ويحاذي أعضاء المار أعضاءه لو كان يصلي على الدكان) الدكان (١) بضم الدال
وتشديد الكاف . قال الجوهري الدكان الحائوت فارسي معرب ، ولكن المراد ها هنا مثل
الدكة والسرير يكون المصلي عليه وقيد بالحاذية لأنه إذا كان الدكان بقدر قامته الرجل لا يائمه
لا يعتبر سترة وكذا كل موضع مرتفع يعتبر سترة كالسطح والسرير قالوا الراكب إذا أراد
أن يمر ولا يائمه ينزل عن دابته فيسيرها أو يسير هو والدابة بينه وبين المصلي ، وكذا لو
مر رجلان متحاذيان فإن كراهة المرور اثمة يلحق الذي يلي المصلي كذا ذكره الترمذی .
فإن قلت بين قوله عدم الحائل وقيل المحاذية وبين قوله إذا مر في موضع سجوده
منافاة ، لأن الجدار والاسطوانة لا يتصور أن يكون بينه وبين موضع سجوده ، وكذلك
إذا صلى على الدكان لا يتصور المرور في موضع سجوده . قلت يندفع هذا إذا قلنا معنى
قوله في موضع سجوده في موضع قريب من موضع سجوده فافهم .

(وينبغي لمن يصلي في الصحراء أن يتخذ أمامه سترة) هذا هو الثالث من المواضع

(١) في الأصل - كان - والصحيح ما أثبتناه .

لقوله عليه السلام إذا صلى أحدكم في الصحراء فليجعل بين يديه سترة

العشرة التي ذكرناها (لقوله ﷺ إذا صلى أحدكم في الصحراء فليجعل بين يديه سترة) هذا غريب بهذا اللفظ ولكن روي فيه عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري وابن عمرو وسبرة ابن معبد الجهني وسهل بن أبي خثيمة (١) رضي الله عنهم .

فحديث أبي هريرة رواه أبو داود عنه أن رسول الله ﷺ قال إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً فإن لم يجد فليتنصب عصا ، فإن لم يكن معه عصا فليخط خطاً ، ولا يضره ما مر أمامه .

وحديث الخدري رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه عنه قال رسول الله ﷺ إذا صلى أحدكم فليصل إلى سترة وليدن منها ولا يدع أحداً يمر بين يديه ، فإذا جاء أحد يمر فليقاتل فانه شيطان .

وحديث ابن عمر رواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه عنه قال قال رسول الله ﷺ إذا صلى أحدكم فليصل إلى سترة ولا يدع أحداً يمر بين يديه ، وزاد ابن حبان فيه فان أبى فليقاتله فان معه القرين وجد سترة ، رواه البخاري في تاريخه عنه قال قال النبي عليه السلام يستر أحدكم في صلاته ولو بسهم .

وحديث سهل بن أبي خثمة رواه في مستدركه عنه قال قال رسول الله ﷺ إذا صلى أحدكم فليصل إلى سترة وليدن منها . قال على شرطها .

قوله - سترة - أعم من أن يكون حائطاً أو سارية أو شجرة أو عوداً أو ما يجري مجراه ولا يكون ممن مر المار . وقال محمد يستحب لمن يصلي في الصحراء أن يكون بين يديه شيء مثل عصا ونحوها فان لم يجد يستر بسارية أو شجرة .

(١) إنما هو سهل بن أبي خثمة صحابي مشهور، وفي الأصل خثيمة أو خيثمة وتصحيحه

من تقريب التهذيب .

ومقدارها ذراعاً فصاعداً لقوله عليه السلام أيعجز أحدكم إذا صلى
أحدكم في الصحراء أن يكون أمامه مثل مؤخرة الرجل. وقيل ينبغي
أن يكون في غلظ الاصبع

(ومقدارها ذراعاً فصاعداً) هذا هو الرابع من المواضع العشرة أي مقدار السترة
قدر ذراع أقلها بدليل قوله فصاعداً ، وانتصابه على الحال والتقدير فذهبت السترة إلى
حالة الصعود على الذراع كما في قولك أخذته بدرم فصاعداً أي فذهبت الثمن إلى حالة
الصعود على الدرهم فيقدر في كل موضع ما يلائمه من الحمل والفاء فيه للمطف على المحذوف
وتقديره على الذراع مقدر فصاعداً فافهم .

(لقوله عليه السلام أيعجز أحدكم إذا صلى في الصحراء أن يكون أمامه مثل مؤخرة
الرجل) هذا غريب بهذا اللفظ ولكن مسلماً أخرجه عن طلحة بن عبد الله قال قال رسول
الله ﷺ إذا جعلت بين يديك مثل مؤخرة الرجل فلا يضرك من مر بين يديك . وأخرج
أيضاً عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب وبقي ذلك
مثل مؤخرة الرجل ، وأخرج أيضاً عن أبي ذر قال قال رسول الله ﷺ إذا قام أحدكم
يصلي فانه يستره إذا كان بين يديه مثل مؤخرة الرجل ، وأخرج أيضاً عن عائشة رضي
الله عنها قالت سئل رسول الله ﷺ في غزوة تبوك عن سترة المصلي فقال مثل مؤخرة الرجل ،
وهو بضم الميم وكسر الحاء وتشديدها خطأ وهي الخشبة العريضة التي تحاذي رأس الراكب
ومؤخرة الرجل لغة فيه ، ولو تستر بإنسان جالس كان سترة وإن كان قائماً اختلفوا
فيه ، ولو تستر بدابة فلا بأس به .

(وقيل ينبغي أن يكون في غلظ الاصبع) هذا هو الخامس من المواضع العشرة ولم أر
أحداً من الشراح بين هذا القائل من هو ، والظاهر أنه شيخ الإسلام فانه قال في مبسوطه
في حديث أبي جحيفة أنه عليه السلام صلى بهم بالبطحاء وبين يديه عترة ومقدار العترة
طول ذراع غلظ أصبع لقول ابن مسعود رضي الله عنه يحزىء من السترة السهم ، وفي
الذخيرة طول السهم قدر ذراع وعرضه قدر اصبع .

لأن ما دونه لا يبدو للناظر من بعيد فلا يحصل المقصود ويقرب من
الستره لقوله عليه السلام من صلى إلى ستره فليدن منها

واختلف مشايخنا فيما إذا كانت السترة أقل من ذراع ، وقال شيخ الإسلام وضع قناة
أو جمعة بين يديه وارفع قدر ذراع كان ستره بلا خلاف وإن كان دونه ففيه خلاف ،
وفي غريب الرواية النهر الكبير ليس بستره كالطريق وكذا الحوض الكبير ، وذكر
ذلك في مختصر البحر المحيط . وقالت المالكية يجوز القلنسوة الغالية والوسادة بخلاف
السوق وجوز في العتبة السترة بالحيوان الطاهر بخلاف الخيل والبغال والحمير وجوز بظهر
الرجل ومنع بوجهه وتردد في جنبه ومنع بالمرأة واختلفوا في كون السترة بنائم ولا يجنون
ولا بما يكون في دبره ولا كافر ، انتهى كلامه .

(لأن ما دونه) أي ما دون غلظ الاصبع (لا يبدو للناظر من بعيد) أي لا يظهر له
لرقته (فلا يحصل المقصود) وهو الستر وعدم إيقاع المار في الائم .

(ويقرب من السترة) هذا هو السادس من المواضع العشرة (لقوله عليه السلام من
صلى إلى ستره فليدن منها) روى هذا الحديث خمسة من الصعابة سهل بن أبي حنمة وأبو
سعيد الخدري وجبير بن مطعم وسهل بن سعد وبريرة .

فحديث سهل بن أبي حنمة أخرجه أبو داود والنسائي وعنه يبلغ به النبي عليه السلام
قال إذا صلى أحدكم إلى ستره فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته ، رواه ابن حبان
في صحيحه ، قال أبو داود واختلف في إسناده ، ورواه الحاكم في مستدركه وقال على
شرط البخاري ومسلم .

وحديث أبي سعيد أخرجه ابن حبان في صحيحه عنه قال قال رسول الله ﷺ
إذا صلى أحدكم إلى ستره فليدن منها فإن الشيطان يمر بينه وبينها ولا يدع أحداً
يمر بين يديه .

وحديث جبير بن مطعم أخرجه الطبراني في معجمه عنه أن رسول الله ﷺ قال إذا
صلى أحدكم إلى ستره فليدن منها لا يمر الشيطان بينه وبينها ، ورواه اللباز أيضاً في
هسنده وقال على شرط البخاري ومسلم .

ويجعل السترة على حاجبه الأيمن أو الأيسر وبه ورد الأثر، ولا بأس بترك السترة إذا أمن المرور ولم يواجه الطريق

وحديث سهل بن سعد أخرجه الطبراني أيضاً في معجمه نحوه سواء .
وحديث بريرة أخرجه البزاز في مسنده نحوه سواء .

(ويجعل السترة على حاجبه الأيمن أو الأيسر) هذا هو السابع من المواضع العشرة
والأيمن أفضل (وبه ورد الأثر) أي يجعل السترة على الحاجب الأيمن أو على الأيسر وهذا
الحديث أخرجه أبو داود عن محمود بن خالد النمشي قال ثنا علي بن عباس ثنا أبو عبيدة
الوليد بن كامل عن المهلب بن بجر البداني^(١) عن صباغة بنت المقداد بن الأسود عن أبيها
قال ما رأيت رسول الله ﷺ يصلي إلى عود ولا عمود ولا شجرة إلا جعله على حاجبه
الأيمن أو الأيسر ولا يعتمد له صمدا . وأخرجه أحمد في مسنده والطبراني في معجمه وابن
عدي في كامله وأعله بالوليد بن كامل ، وقال ابن القطان فيه علتان علة في إسناده لأن فيه
ثلاثة مجاهيل صباغة مجهول الحال ولا أعلم أحداً ذكرها ، والمهلب بن حجر ووليد بن كامل
من الشيوخ الذين ثبت عدالتهم . وعلة في مستندهم وهي أن أبا علي بن سكين رواه في سنته
هكذا أبا سعيد بن عبد العزيز الحلي ثنا أبو أصمى هشام بن عبد الملك تابعية عن الوليد بن
كامل حدثنا المهلب بن حجر الطبراني عن طمنة بنت المقدام بن معد يكرب عن أبيها قال
قال رسول الله ﷺ إذا صلى أحدكم إلى عمود أو سارية أو شيء فلا يجعله نصب عينيه
وليجعل على حاجبه الأيسر . قال ابن السكّن أخرج أبو داود هذا الحديث من رواية علي
ابن عباس عن الوليد بن كامل فغير إسناده وسنته فإنه عن صباغة^(٢) بنت المقدام بن معد
يكرب عن أبيها وذلك قيل ، وهذا قوله ولا يصمد له صمداً يعني لم يقصده قصداً بالواجهة
والصمد القصد في اللغة .

- (١) هكذا في الأصل وربما هو المهلب بن حجر البهراني من رجال أبي داود هكذا
في تقريب التهذيب . اهـ مصححه .
(٢) وردت في الأصل ثلاث مرات وكل مرة رسمت بطريقة مختلفة عن الأخرى ولم
أجدهما في التقريب . اهـ مصححه .

وسترة الامام سترة للقوم لانه عليه السلام صلى ببطحاء مكة إلى
عنزة ولم يكن للقوم سترة ويعتبر الغرز دون الإلقاء والخط، لان
المقصود لا يحصل به

(وسترة الإمام سترة للقوم) هذا هو الثامن من العشرة (لأنه عليه السلام صلى ببطحاء
مكة إلى عنزة ولم يكن للقوم سترة) الحديث أخرجه البخاري ومسلم عن ابن أبي جعفر
عن أبيه أن النبي ﷺ صلى بهم بالبطحاء وبين يديه عنزة والمرأة والحمار يرون من ورائها.
قوله - ولم يكن للقوم سترة - ليس من هذا الحديث ويحتمل أن يكون من المصنف وهو
الأظهر ولم يتعرض إلى هذا أحد من الشراح عند ذكر الحديث وهذا قصور عظيم .

قوله - إلى عنزة - بالتثنية لأنها اسم جنس نكرة وهي شبه العكاز وهي عصا ذات
زج والزج الحديدية التي في أسفل الرمح . وفي الكافي لو أريد عنزة النبي عليه السلام يكون
غير منصرف للتأنيث والعلمية فيجوز بالنصب والجر . وقال الاتوازي وقيل في بعض
الشروح إن كان المراد عنزة النبي عليه السلام يكون غير متصرف فليس بشيء لأنها لما كانت
اسم جنس تناول عنزة النبي عليه السلام وغيرها فلم يكن فيه العلمية . قلت يريد بها الخطأ
على صاحب الكافي ، والذي قاله ليس بشيء لأن أصل السر لما ذكروا سلاح النبي عليه
السلام قالوا كانت حربة دون الرمح يقال لها العنزة فكأنها بالغلبة صارت علماً لها فكانت
فيها العلمية والتأنيث فلا ينصرف .

(ويعتبر الغرز دون الإلقاء والخط) هذا هو التاسع من العشرة أراد إذا لم يكن الغرز
لكون الغرز صلبة لا يعتبر الإلقاء وإذا لم يستر الإلقاء فأولى أن يستر الخط (لأن المقصود
لا يحصل به) المقصود هو الدرع فلا يحصل بالإلقاء ولا الخط ، وفي مبسوط شيخ الإسلام
إنما يعذر إذا كانت الأرض رخوة ، فأما إذا كانت صلبة لا يمكنه فيضع وضماً لأن الوضع
قد روى كما روى الغرز لكن يضع طولاً لا عرضاً ليكون على مثال الغرز والخط . روى
عن أبي عصمة عن محمد إذا لم يجد سترة قال لا يخط بين يديه فان الخط وتركه سواء لأنه
لا يبدو للناظر من بعيد .

ويدراً المار إذا لم يكن بين يديه سترة أو مر بينه وبين السترة

وقال الشافعي بالعراق إن لم يجد ، يغز خطاً طويلاً وبه أخذ بعض المتأخرين لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه عليه السلام قال إذا صلى أحدكم في الصحراء فليتخذ بين يديه سترة ، فإن لم يكن فليخط خطاً آخر وفي جامع الترمذي عن محمد بن الخطيب ، وقيل في الخط بخط طويلاً ، وقيل عرضاً ، وقيل مدوراً كالحراب ، وقال إمام الحرمين استقرت الأئمة أن الخط يكفي . وقال السروجي إذا لم يجد ما يغززه أو يضعه هل يخط بين يديه خطاً فالمنع هو الظاهر وعليه الأكثر من أصحابنا ومن غيرهم . وقال السروجي لا تأخذ بالخط . قال المرغيناني هو الصحيح ، وفي المحيط الخط ليس بشيء وفي الواقعات هو المختار ، وكذا لا يعتبر الإلقاء وهو المختار ، وفي الذخيرة للقرافي الخط باطل وهو قول الجمهور وجوزة أشهب العتبة وهو قول سعيد بن جبير والأوزاعي والشافعي بالعراق ثم قال لا يخط .

فان قلت روى أبو داود من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً ، فان لم يجد فلي نصب عصا ، فان لم يكن معه عصا فليخط خطاً ثم لا يضر ما مر أمامه ، ورواه ابن ماجه وابن أبي شيبة أيضاً . قلت قال عبد الله بن المبارك ضعفه جماعة ولا يكتب هذا الحديث . وقال ابن حزم في المحلى لم يصح في الخط شيء ولا يجوز القول به . وفي الذخيرة هو مطعون فيه وقال سفيان لم يجد شيئاً يشد به هذا الحديث .

(ويدراً المار) أي يدفعه (إذا لم يكن بين يديه سترة أو مر بينه وبين السترة) هذا هو العاشر من المواضع العشرة ، وفي المبسوط ينبغي أن يدفع المار عن نفسه لئلا يشغله إما بالرفع أو بأخذ طرف ثوبه على وجه ليس فيه شيء من العلاج ، ومن الناس من قال إن لم يقف بإشارته جاز دفعه بالقتال كأنهم أخذوه بعموم قوله عليه السلام فادروا ما استطعتم فانما هو شيطان وبما روى البخاري ومسلم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي عليه السلام قال إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحداً يمر بين يديه وليدراه ما استطاع فان أبي فليقاتله فانما هو شيطان . وأخرج مسلم نحوه عن ابن

لقوله عليه السلام فادروا ما استطعتم ، ويدروا بالإشارة كما فعل رسول الله بولدي أم سلمة رضي الله عنهم ،

عمر مرفوعاً ، وقال الخطابي معناه أن الشيطان هو الذي يحمله على ذلك ، ومعنى المقاتلة الدفع العنيف ويحوز أن يراد بالشيطان نفس المار لأن الشيطان هو المار والخصي من الجن والانس ، ومعناه معه شيطان يأمره بذلك بدليل حديث ابن عمر فان معه القرين ، رواه مسلم وأحمد . وقيل فعله فعل الشيطان ، ويقال أنه كان في وقت كان العمل فيه مباحاً في الصلاة ، وقيل معنى المقاتلة أن يفلظ عليه بعد قراغه ، وقيل يدعو عليه بقوله تعالى ﴿ قاتلهم الله ﴾ ٣٠ التوبة .

(لقوله ﷺ فادروا ما استطعتم) قد مر هذا عند ذكر قوله ﷺ لا يقطع الصلاة مرور شيء ويدفع بها كما قال إمام الحرمين لا ينتهي دفع المار إلى منع حقيقي بل يوصى ويشير برفق في صدور من يمر به . وفي الكافي للروباني يدفعه ويصر على ذلك ، وإن أوما إلى قتله ، وقيل يدفعه دفعاً شديداً أشد من الدرة لا ينتهي إلى ما يفسد صلاته وهذا هو المشهور عن مالك وأحمد وقال فإن مشى له ونازعه لم تبطل صلاته وأن يتجاوزوه لا يرد القاسم من أصحاب مالك وبه قال الشافعي وأحمد . وقال ابن مسعود وسالم بن حيث شاء ^(١) وإن مر بين يديه ما لا يؤثر فيه الإشارة كالحرة قال المالكية دفعه برجله أو الضقه إلى السترة .

(كما فعل رسول الله ﷺ بولدي أم سلمة رضي الله عنهم) هذا الحديث رواه ابن ماجة في سننه عن أم سلمة قالت كان رسول الله ﷺ يصلي في حجرة أم سلمة فمر بين يديه عبد الله أو عمر بن أبي سلمة فقال بيده فرجع فمرت زينب بنت أبي سلمة فقال بيده هكذا فمضت فلما صلى النبي ﷺ وقال هذا أغلب ، وذكر الشراح هذا الحديث هكذا وكان رسول الله ﷺ يصلي في بيت أم سلمة فقام عمر بين يديه فأشار إليه النبي ﷺ ان قف فوقف ثم قامت زينب تمر فأشار لئها أن قفي فأبت ومرت فلما فرغ من صلاته قال

(١) هكذا في الأصل .

أو يدفع بالتسييح لما روينا من قبل ، ويكره الجمع بينهما لأن بأحدهما كفاية .

من أغلب ، وقيل إن النبي ﷺ قال ناقصات العقل ناقصات الدين صواب
كرسف يغلبن الكرام ويغلبن القيام ، وكرسف إسم عابد من بني إسرائيل فتنه النساء .
وفي كتاب المعجم لابن شاهين قالوا يا رسول الله من كرسف قال رجل كان يعبد الله
على ساحل البحر ثلاثين عاماً كفر بالله العظيم في سبب امرأة عشقها فتدارك الله بما سلف
منه فتأب عنه .

(أو يدفع بالتسييح) يعني غير بين دفعه بالإشارة ودفعه بالتسييح ويمكن أن يقال إن
لم يدفع بالإشارة أو ما فهمه يدفعه بالتسييح فيقول سبحانه الله لما روينا من قبل أراد به ما
ذكره قبل هذا من قوله ﷺ إذا تاب أحدكم تائباً فليسبح وهذا في حق الرجال ، وأما
النساء فإنهن يصفقن لقوله عليه السلام فأما التصفيح للنساء والتصفيق والتصفيح بمعنى ولأن
في صوتها من فتنة فكره لمن التسييح .

(ويكره الجمع بينهما) أي بين الإشارة والتسييح (لأن بأحدهما كفاية) وفي المبسوط
قال في الكتاب واجب أن لا يجمع بينهما ومنهم من قال والمستحب أن لا يفعل ، وأما
الاثنان الموعود بذكرهما فأحدهما ترك السترة ، والأصل فيها أنه مستحب ، وقال
إبراهيم النخعي كانوا يسبحون إذا صلوا في فضاء أن يكون بين أيديهم ما يسترهم ،
وقال عطاء لا بأس بترك السترة ، وصلى القاسم وسالم في الصحراء إلى غير سترة ذكر
هذا كله ابن أبي شيبة في مصنفه ، والآخر إذا كانت السترة منصوبة فهي معتبرة عندنا
وتبطل صلاته في أحد الروايتين العوارض عن أحمد ذكرهما في المغني ومثله الصلاة في
الثوب المغصوب عنده .

فصل في العوارض

ويكره للمصلي أن يعبت بثوبه أو يجسده لقوله عليه السلام ان الله تعالى كره لكم ثلاثاً .

(فصل في العوارض)

بالسكون لأن الاعراب لا يكون إلا بعد المقدمة والتركيب ، وبيان العوارض التي تفسدها فلقوتها قدما .

(ويكره للمصلي أن يعبت بثوبه أو يجسده) الواو فيه واو الاستفتاح لا للعطف ولا لغيره لعدم ما يقتضيه هكذا سمعته عن بعض المشايخ الكبار . وقال السفناقي قدس هذه المسألة لما أن هذه كلية وغيرها نوعية لأن تقليب الحصى والقرقرة والتحصير من أنواع العبت والكلبي مقدم على النوعي . وقال الاترازي أيضاً وإنما قدم هذه المسألة لكونها كالكلبي لما بعده ، قلت لا نسلم أنها كلية أو كالكلية ، لأن الكلبي له مفهوم مشترك بين أفرادها ، والعبت بالثوب أو بالجسد لا يشتمل ما بعده من تقليب الحصى وغيره ، والذي يقال فيه أنه إلى غير ما قوله - أن يعبت - كلمة أن مصدرية وتقديره ويكره العبت في الصلاة وفي الذي فيه غرض ولكنه ليس بشرعي والسفهاء ما لا غرض فيه ، والعبت كل عمل صحيح ليس فيه غرض صحيح .

فإن قلت ما بين التعريفين منافاة ، قلت هذا اصطلاح ولا نزاع فيه لبدر الدين الكردي اصطلاح بذلك ، وحيد الدين بهذا ، وقال تاج الشريعة العبت الفعل فيه غرض غير صحيح .

(لقوله عليه السلام ان الله كره لكم ثلاثاً) وقامه ان الله كره لكم ثلاثاً العبت في الصلاة والرفث في الصوم والضحك في المقابر ، ولم أر أحداً من الشراح بين أصل هذا الحديث وحاله ، غير أن صاحب الدراية قال رواه أبو هريرة كذا في المبسوط . وقال السروجي ذكر هذا الحديث في كتب الفقه كالمبسوط وغيره . قلت رواه القصاعي في مسند الشهاب من طريق ابن المبارك عن اسماعيل بن عياش عن عبد الله بن دينار عن يحيى بن أبي كثير مرسل قال قال رسول الله ﷺ ان الله كره لكم . الخ . وذكر الذهبي في كتابه الميزان

وذكر منها العيب في الصلاة ولان العيب خارج الصلاة حرام فما ظنك في الصلاة

وعده من منكرات اسماعيل بن عياش ، وقال ابن ظاهر في كلامه على أحاديث الشهاب حديث رواه اسماعيل بن عياش عن عبد الله بن دينار وسعيد بن يوسف عن يحيى بن أبي كثير أن رسول الله ﷺ .. وهذا مقطوع ، وعبد الله بن دينار شامي من أهل حمص وليس من المكي .

قلت اسماعيل بن عياش عالم الشام وأحد مشايخ الإسلام روى عنه مثل سفيان الثوري ومحمد بن إسحاق بن عياش والليث بن سعيد والأعمش وهم شيوخه ، وقال يعقوب السنوي تكلم قوم في اسماعيل بن عياش وهو ثقة عدل أعلم الناس بحديث الشام أكثر ما تكلموا فيه قالوا يروي عن ثقات الحجاز ، وعن ابن معين ثقة ، وعبد الله بن دينار النهراني ويقال الأسدي الحمصي وعن ابن ضعيف ، وقال أبو علي النيسابوري الحافظ وهو عندي ثقة ويحيى ابن أبي كثير أبو نصر اليباني أحد الأعلام روى عن جماعة من الصحابة مرسلًا وقد رأى أنسًا رضي الله عنه يصلي بمكة ولم يسمع منه ، فإذا كان الأمر كذلك بتمثيل هذا الحديث من مراسلات التابعين وهي حجة عندنا .

ثم المراد من العيب في الصلاة فعل ما ليس منها لعدم الخشوع ، والرفث التصريح بذكر الجماع ، وقال الأزهري الرفث كلمة جامعة لكل ما يريده الرجل من المرأة . وقال ابن عرفة الرفث الجماع في قوله تعالى ﴿ أَحْلَلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثَ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ ١٨٧ البقرة ، وكراهة الضحك عند المقابر لكونها مواضع الإعتبار والانتعاض وذكر الآخرة والتيقظ للموت .

(وذكر منها العيب) أي ذكر النبي عليه السلام من الثلاث التي كرمها الله العيب في الصلاة (ولأن العيب خارج الصلاة حرام فما ظنك في الصلاة) فيه نظر ، فإن العيب في صلاته مكروه فخارج الصلاة يكون تاركًا للأولى ولا يحرم ذلك عليه ولهذا قال في الحديث الذي ذكره كره لكم ثلاثًا وذكر منها العيب في الصلاة فلم يبلغه درجة التحريم في الصلاة فما ظنك بخارجها .

ولا يقلب الحصى لانه نوع عبث إلا أن لا يمكنه من السجود فيسويه
مرة لقوله عليه السلام مرة يا أبا ذر وإلا فذر

فإن قلت فعل ما ذكره ينبغي أن يكون العبث مفسداً للصلاة كالقهقهة ، قلت إذا
كثر العبث تفسد لا لكونه عبثاً مطلقاً بل لكونه عملاً كثيراً وأما القهقهة فليست بفسدة
للصلاة لا باعتبار أنها حرام بل باعتبار أنها تنقض الطهارة وهي شرط الصلاة ولهذا لا يفسد
للنظر إلى أجنبية في الصلاة وإن كان حراماً .

(ولا يقلب الحصى لأنه نوع عبث) وهو خلاف الخشوع وقد مدح الخاشعين في الصلاة
بقوله ﴿ قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون ﴾ المؤمنون ، والحاصل في هذا
الباب أن كل عمل يفيد مصلحة المصلي لا بأس أن يفعله وكل عمل ليس يفيد فيكره أن يشتغل
به (إلا أن لا يمكنه من السجود) هذا استثناء من قوله ولا يقلب وهو من النفي إثبات
والضمير المرفوع في لا يمكنه يرجع إلى الحصى ، والمنصوب يرجع إلى المصلي (فيسويه
مرة) أي فإن يستويه لأن جواب النفي (لقوله عليه السلام مرة يا أبا ذر والافذر) هذا
الحديث لم يرد بهذا اللفظ الذي ورد أخرجه أحمد في مسنده عنه قال سألت النبي عليه السلام
عن كل شيء حتى سألته عن مسح الحصى فقال واحدة أو دع .

وأخرجه عبد الرزاق أيضاً في مصنفه وابن أبي شيبة كذلك ، وقال الدارقطني في علله
اسمه أبي نجيح زواه عن مجاهد عن أبي ذر مرسل ، وروى الأئمة الستة في كتبهم عن
مصعب أن النبي عليه السلام قال لا تمسح الحصى وأنت تصلي ، وإن كنت فلا بد فاعلا
فواحدة ، ولفظ المصنف منقول عن المشايخ منهم شمس الأئمة الكردي أنه قال سأل أبو
ذر خير البشر عن تسوية الحجر فقال خير البشر يا أبا ذر مرة أو ذر قوله ذر أي دع أي
اترك وهو من يذر ، وقد أتت ماضية ولا يستعمل ، وكذلك قالوا في ماضي دع لكن
ورد في القرآن ﴿ ما ودعك ربك ﴾ ٣ الضحى ، بالتخفيف وهي قراءة شاذة ومصيب
ابن أبي فاطمة الدوسي ، من مهاجرة الحبشة شهد بدرأ وكان على خاتم رسول الله
عليه السلام واستعمله أبو بكر وعمر رضي الله عنه من بيت المال ، وتوفي في خلافة
عثمان رضي الله عنه .

ولأنه فيه إصلاح صلاته ولا يفرقع أصابعه لقوله عليه السلام لا تفرقع
أصابعك وأنت تصلي . ولا يتخصر وهو وضع اليد على الخاصرة

(ولأن فيه إصلاح صلاته) أي ولأن في تقليب الحصة عند عدم التمكن من السجود
إصلاح صلاته وهو التمكن من السجدة على الأرض .

(ولا يفرقع أصابعه) أي لا يفرقع المصلي وهو مضارع من الفرقة وهي نقض الأصابع
بأن لا يدمها ويغمزها حتى تصوت ، ويقال فقع وفرقع إذا نقض أصابعه لغمر مفاصلها
ذكره في الفائق . وقال تاج الشريعة وإنما يكره لأنه عمل قوم لوط فيكره للتشبيه بهم .
قلت فعلى هذا يكره خارج الصلاة أيضاً ، وقال شيخ الإسلام كره من الناس الفرقة
خارج الصلاة فإنها تلقين الشيطان ، ولا خلاف لأحد من الأئمة الأربعة وغيرهم في كراهة
فرقة الأصابع وتشبيكها في الصلاة . وقال ابن حزم إن تعمد فرقة الأصابع وتشبيكها
وتختتم في غير المختصر فصلاته باطلة .

(لقوله عليه السلام لا تفرقع أصابعك وأنت تصلي) الحديث رواه ابن ماجه في سننه
عن الحارث عن علي رضي الله عنه أن النبي عليه السلام قال لا تفرقع أصابعك وأنت
تصلي في الصلاة . والحديث معلول بالحارث .

وروى أحمد في مسنده والدارقطني في سننه والطبراني في معجمه عن أبي لهيعة عن
زياد بن فايد عن سهل بن معاذ عن أبيه عن معاذ بن أنس عن النبي عليه السلام قال
الضاحك في الصلاة والملتفت والمفرقع أصابعه بمنزلة واحدة وهو ضعيف لأن الرواة
كلهم ضعفاء .

(ولا يتخصر) من باب التفعّل الذي يدل على التكلف والتشدد وقد فسر التخصر
بقوله (وهو وضع اليد على الخاصرة) الخاصرة وسط الإنسان . وقيل التخصر
هو التوكؤ على عصاً مأخوذ من الخصرة وهي السوط والعصا ونحوها . وقيل أن يتخصر
السورة فيقرأ آخرها ، وقيل هو أن لا يتم صلاته في ركوعها وسجودها وحدودها وإنما
ينهى عنه لأنه فعل المتكبرين . وقيل هو فعل اليهود وقيل فعل الشيطان ، وقيل أنه لما
طرد من الجنة نزل إلى الأرض وهو متخصر ، وعن عائشة رضي الله عنها أنها نعت أن

لأنه عليه السلام نهى عن الإختصار في الصلاة ، ولأن فيه ترك الوضع
المسنون ، ولا يلتفت لقوله عليه السلام لو علم المصلي من يناجي ما التفت

يصلي الرجل متخصراً وقالت لا تشبهوا باليهود ، وكراهته متفق عليه في حق
الرجل والمرأة .

(لأنه عليه السلام نهى عن الإختصار في الصلاة) أخرج هذا الحديث الجماعة إلا ابن
ماجة عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال نهى رسول الله ﷺ أن يصلي
الرجل متخصراً ، وفي لفظ نهى عن الإختصار في الصلاة وزاد ابن أبي شبة في مصنفه قال
ابن سيرين وهو أن يضع الرجل يده على خاصرته وهو في الصلاة .

(ولأن فيه) أى في الإختصار (ترك الوضع المسنون) وهو وضع اليد على اليد تحت
السرة لأنه علامة الخشوع والخضوع ووضعها على الخاصرة فعل المصاب وحالة الصلاة حالة
مناجاة العبد ربه لا حالة إظهار المصيبة .

(ولا يلتفت) أي يميناً أو يساراً ، وقال الشاعر فيه :

ولو علم المصلي من يناجي لما التفت اليمين ولا الشمال

والإلتفات مكروه بالاتفاق بين أهل العلم (لقوله عليه السلام لو علم المصلي من يناجي
لما التفت) لم يرد حديث بهذا اللفظ الذي ورد قريب ، وما رواه الطبراني في معجمه
الأوسط من حديث أبي هريرة عن النبي عليه السلام قال إياكم والإلتفات في الصلاة ، فإن
أحدكم يناجي ربه ما دام في الصلاة . وعن عائشة رضي الله عنها سألت رسول الله عليه
السلام عن الإلتفات في الصلاة فقال هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد ، رواه
البخاري وأبو داود والنسائي وأحمد .

وعن أنس رضي الله عنه قال عليه السلام إياكم والإلتفات في الصلاة ، فإن الإلتفات
في الصلاة هلكة ، فإن كان لا بد ففي التطوع لا في الفريضة ، ورواه الترمذي وقال
حديث حسن صحيح ، وعن أبي ذر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال لا يزال الله
مقبلاً على عبده في الصلاة ما لم يلتفت ، فإذا التفت صرف عنه وجهه ، رواه أبو داود
والنسائي وأحمد .

ولو نظر بمؤخر عينيه يمنة ويسرة من غير أن يلوي عنقه لا يكره لأنه عليه السلام كان يلاحظ أصحابه في صلاته بمؤق عينيه .

(ولو نظر بمؤخر عينه يمنة ويسرة من غير أن يلوي عنقه لا يكره) مؤخرة العين بضم الميم وسكون الهمزة وكسر الحاء طرفها الذي يلي الصدغ والمقدم بخلافه ، وهذا إنما يكره إذا كان لحاجة ، وفي المبسوط حد الإلتفات المكروه أن يلوي عنقه حتى يخرج من جهة القبلة والإلتفات يمنة ويسرة انحرف عن القبلة ببعض بدنه فلو انحرف بجميع بدنه تفسد (لأنه عليه السلام كان يلاحظ أصحابه في الصلاة بمؤق عينيه) هذا الحديث لم يرد بهذا اللفظ ، وأخرج ابن ماجة في سننه من حديث علي بن شيبان قال خرجنا إلى رسول الله ﷺ فبايعناه وصلينا خلفه فلمح بمؤخر عينه رجلاً لم يقم صلاته في الركوع والسجود ، فقال انه لا صلاة لمن لم يقم صلاته ، ورواه ابن حبان في صحيحه وأخرج الترمذي والنسائي من حديث ابن عباس رضي الله عنه قال كان رسول الله ﷺ لا يلتفت في الصلاة يمنة وشمالاً ولا يلوي عنقه خلف ظهره . وقال الترمذي حديث غريب رواه ابن حبان في صحيحه مرفوعاً والحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط البخاري ومسلم ولم يخرجاه .

وقال جمال الدين الزيلعي لو قال المصنف كان يلاحظ أصحابه بمؤخر عينه لكان أقرب الحديث إلى مقصوده أيضاً إذ لا يمكن الملاحظة بمؤق العين إلا ومعها شيء من الإلتفات ، والمؤق مهموز العين مقدم العين وكذلك المأق . وفي الصحاح في مأق العين نعت لحمي مؤق العين ويدل عليه ما روي أنه عليه السلام كان يكتحل من قبل مؤقه مرة ومأقه أخرى . وقال الجوهري أيضاً في مؤق العين طرفها ما يلي الأنف والعاهظ طرفها الذي يلي الأذن والجمع أمأقي مثل أبار وأبأر وهو فعلى وليس بمفعلة ، لأن الميم من نفس الكلمة وإنما زيد في آخره الباء للالحاق فلم يجدوا له نظيراً يلحقونه به لأن فعلى بكسر اللام نادر لا أخت لها فألحق بمفعول فلهمذا جمعه على مأق على التوهم .

وقال ابن السكيت ليس في ذوات الأربعة بكسر العين الآخر فان مأق العين ومأوى

ولا يقعى ولا يفترش ذراعيه لقول أبي ذر رضي الله عنه نهاني خليلي
عن ثلاث أن أنقر نقر الديك وأن أقعى إقعاء الكلب وأن أفترش افتراش الثعلب

الإبل ، وقال ابن لمعتها وقال الأزهري إجماع أهل اللغة أن الموق والمأق معنى المؤخر
والحديث المذكور غير حروف .

قلت ذكر هذا الحديث ابن الأثير في النهاية ثم قال موق العين مؤخرها وما قبلها مقدمها .
وقال الخطابي من العرب من يقول مأق وموق بضمها وبعضهم يقول وموق بكسرها ،
وبعضهم يقول مأق بغيرهم لقاض والأفصح الأكثر مأق بالهمزة والياء والموق بالهمزة والضم
وجمع موق أماق وأماق ، وجمع المأق مآق وقال الصنعاني مأق العين وموقها وما قبلها
وموقها طرفها وعمله يلى الأنف ، ثم ذكر الحديث المذكور وعلى ما قاله العمدة إذا قالت
حذام فصدقوها .

(ولا يقعى) من الإقعاء والآن يأتي تفسير المصنف إياه ، وقال ابن تيمية كراهة الإقعاء
مذهب علي وأبي هريرة وابن عمر وقتادة ومالك والشافعي وأحمد وأكثر العلماء ، وكان
عطاء وأوس وابن أبي مليكة وسالم ونافع يقيمون على أعقابهم بين السجدين ونقل عن
العبدلة بمثله .

(ولا يفترش ذراعيه) من الإفتراش ، وافتراش الذراعين القاءهما على الأرض (لقول
أبي ذر رضي الله عنه نهاني خليلي عن ثلاث أن أنقر نقر الديك ، وأن أقعى إقعاء الكلب
وأن أفترش افتراش الثعلب) الحديث ليس لأبي ذر وإنما هو لغيره من جماعة من الصحابة
بألفاظ مختلفة ، فروى الترمذي وابن ماجه من حديث الأعور عن علي عنه عليه السلام نهى أن
يقعى الرجل في صلاته ، ورواه الحاكم في المستدرک من حديث سمرة بن جندب ، وروى
ابن السكن في صحيحه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن السدل والإقعاء في الصلاة ،
وعن أنس بلفظ نهى عن النزول والإقعاء في الصلاة ، وروى مسلم في صحيحه من حديث
عائشة رضي الله عنها وكان نهى عن عقبة الشيطان .

قال أبو عبيد هو أن يضع اليديه على عقبيه بين السجدين وهو الذي يجعله بعض الناس
الإقعاء . وقال النووي في الخلاصة ليس في النهي عن الأفعال حديث صحيح إلا حديث

والإقعاء أن يضع إيتيه على الأرض وينصب ركبتيه نصباً

عائشة ، وروى أحمد والبيهقي من حديث أبي هريرة نهاني رسول الله ﷺ عن
نقرة كنقر الديك والتفات كالتفات الثعلب ، وإقعاء كإقعاء الكلب ، وفي إسناده
من أبي سليم .

وروى ابن ماجة من حديث أنس بلفظ إذا رفعت رأسك من السجود فلا تقع كما يقمي
الكلب ضع إيتيك بين قدميك والزق ظاهر قدميك بالأرض ، وفيه العلاء بن زيد متروك
وكذبه ابن المديني . ونقر الديك التقاطه الحب عن سرعة . وفي الطلبية النقر في الصلاة
تخفيف السجود كنقر الديك .

(والإقعاء أن يضع إيتيه على الأرض وينصب ركبتيه نصباً) الإقعاء في اللغة انطباق
الإيتين بالأرض ونصف الساقين ووضع اليدين على الأرض كما يفعل الكلب ، وعند الفقهاء
يختلف فيه . وفي التحفة اختلفوا في تفسير الإقعاء ف قيل أن ينصب قدميه كما يفعل في
السجود ويضع إيتيه على عقبه . وقال الكرخي هو أن يقعد على عقبه ناصباً رجله .
وقال الطحاوي رحمه الله الإقعاء أن يضع إيتيه على الأرض واضعاً يديه عليهما وينصب
فخذه ويجمع ركبتيه إلى صدره وهذا أشبه بإقعاء الكلب . وفي المبسوط وهو مراد
الفقهاء وهو الأصح لأن إقعاء الكلب يكون هكذا . وفي الكافي إلا أن إقعاء الكلب في
نصب اليدين وإقعاء الآدمي في نصب الركبتين إلى الصدر . وقال النووي في الأصح في
الإقعاء أنه الجلوس على الوركين ونصب الفخذين والركبتين قال وضم إلى ذلك أبو عبدة (١)
وضع اليدين على الأرض والقعود على أطراف الأصابع . قال والصواب هو الأول والثاني
فغلط فقد ثبت في صحيح مسلم أن الإقعاء سنة نبينا ﷺ .

وقال القاضي عياض في مشارق الأنوار الذي قاله أبو عبدة أولى والإلية بالفتح الية
الشاة . قال الجوهرى ولا الية ولا لية فإذا ثبت ، قلت البيان فلا تلحقه التاء قال ترتج
المياه ارتجاج الوط . قلت جاء إيتاه أيضاً بالحق التاء كما في قوله وأنف إيتيك وسبطار

(١) ربما قصد أبو عبدة صاحب كتاب غريب الحديث . اهـ مصححه .

هو الصحيح ولا يرد السلام بلسانه لأنه كلام ولا بيده لأنه سلام معني

الوطب بفتح الواو وسكون الطاء وفي آخره ياء مؤخرة وهو شقا خاصته وقوله نصباً منصوب على المصدرية .

(هو الصحيح) أي الذي ذكره في تفسير الإقعاء هو الصحيح ، واحتز به عما قيل الإقعاء أن ينصب قدميه كما يفعل بالسجود ويضع اليديه على عقبيه لأن الكلب لا يقمي كذلك وإنما يقمي مثل ما ذكر في الكتاب إلا أنه ينصب يديه والآدمي ينصب ركبتيه إلى صلاة كما ذكره في الكافي . وقال النووي الإقعاء على نوعين أحدهما مستحب والآخر منهي عنه والنهي أن يضع اليديه على الأرض وينصب ساقيه ، والمستحب أن يضع اليديه على عقبيه وركبته في الأرض فهذا الذي رواه مسلم عن طاووس قال قلت لابن عباس في الإقعاء على القدمين فقال هي السنة فقلت له أما تراه حقاً يا رجل فقال بل هي سنة نبيك ﷺ وفعلته العبادة نص الشافعي على استحبابه بين السجدين وقد غلط فيه جماعة لتوهمهم أن الإقعاء نوع واحد وأن الأحاديث فيه متعارضة حتى ادعى بعضهم أن حديث ابن عباس منسوخ وهذا غلط فاحش فإنه لم يتمعذر الجمع ولا تاريخ فكيف يصح النسخ .

(ولا يرد السلام بلسانه لأنه كلام) ولهذا لو حلف لا يكلم فلاناً فلم يحث ولو رد به بطلت صلاته وبه قال الشافعي ومالك وأحمد وأبو ثور وإسحاق وأكثر العلماء وهو مروى عن أبي ذر وعطاء والنخعي والثوري وكان سعيد بن المسيب والحسن وقتادة لا يرون به بأساً وكان أبو هريرة يرد السلام في الصلاة ويسمعه ثم هل يجب بعد الفراغ ذكر الخطائي والطحاوي أنه ﷺ رد على ابن مسعود بعد فراغه من الصلاة كذا في المجتبى ، وفي الغاية للسروجي ويرده بعد السلام عند محمد وعطاء والنخعي والثوري وهو قول أبي ذر ، وعند أبي حنيفة لا يرده في نفسه ، وعند أبي يوسف يرده في الحال ولا بعد الفراغ ويكره السلام على المصلي والقاريء والذاكر والجالس للقضاء .

(ولا بيده لأنه سلام معني) أي من حيث المعنى أراد أنه ينوب عن الراد باللسان وقال الشافعي يستحب رده بالإشارة ، وعند أحمد كراهية الرد بالإشارة في الغرض دون

حتى لو صافح بنية التسليم تفسد صلاته

النفل ومالك مرة كرمه مرة إجازة . وفي جوامع الفقه لو أشار لرد السلام برأسه أو بيده أو بأصبعه لا تفسد صلاته . وفي الذخيرة لا بأس للصلي أن يحبب برأسه ، قيل للصلي تقدم فتقدم أو دخل وأخذ فرجة الصف فتجانب الصلي توسعة له فسدت صلاته لأنه امثل أمر غير الله في الصلاة ، وينبغي للصلي أن يمكث ساعة فيقدم برأيه .

فإن قلت روى أبو داود والترمذي والنسائي عن صهيب رضي الله عنه قال مررت برسول الله ﷺ وهو يصلي فسلمت عليه فرد علي إشارة قال لا أعلم إلا أنه قال إشارة بأصبعه ، وصححه الترمذي . وأخرج أبو داود والترمذي عن ابن عمر قال قلت لبلال كيف كان النبي ﷺ يرد عليهم حين كانوا يسلمون عليه في الصلاة قال كان يشير بيده ، قال الترمذي حديث حسن صحيح ، وأخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما والدارقطني في سننه عن أنس أن النبي ﷺ كان يشير في الصلاة . قلت يحتمل أن النبي ﷺ كان في التشهد وهو يشير بأصبعه فظنه صهيماً رداً أو لم يذكر أنه كان في حال القيام أو القعود أو غيرهما وما حكى عن بلال وأنس وغيرهما فلعلمه كان نهياً عن السلام فظنوه رداً .

ويؤيد ما ذكرنا ما رواه البخاري ومسلم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال كنا مع رسول الله ﷺ في حاجة فرجعت وهو يصلي على راحلته ووجهه إلى غير القبلة فسلمت عليه فلم يرد علي فلما انصرف قال أما أنه لم يمنعني أن أرد عليك إلا أني كنت أصلي ، وقد يحاب عن هذه الأحاديث بأنها كانت قبل نسخ الكلام في الصحيح الصلاة ، يؤيده حديث ابن مسعود كنا نسلم على رسول الله ﷺ وهو في الصلاة فيرد علينا ، فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا .

(حتى لو صافح بنية التسليم تفسد صلاته) كلمة حتى ها هنا غاية لما قبلها في الزيادة من قبيل قولهم مات الناس حتى الأنبياء وعلّة الفساد هو كون المصافحة بنية التسليم عملاً كثيراً . وقال الباقي وحسام المردني فعلى هذا لو رد بالإشارة ينبغي أن يفسد لأنه كالتسليم باليد . وقال عند أبي يوسف لا تفسد .

ولا يتربع إلا من عذر لأن فيه ترك سنة القعود ولا يعقص شعره وهو
أن يجمع شعره على هامته ويشده بخيط أو بصمغ ليتلبد

(ولا يتربع إلا من عذر) كالألم في رجله أما التربع فلأنه نوع تجبر وحال الصلاة حال
خشوع وتضرع وعلل المصنف بقوله (لأن فيه ترك سنة القعود) وهي افتراش رجله
اليسرى والجلوس عليها ونصب اليمنى وتوجيه أصابعه نحو القبلة ، وأما في حالة العذر
فلأنه يسبح ترك الواجب فأولى أن يسبح ترك المسنون ، وكان ابن عمر يتربع في الصلاة
فنهاه عمر رضي الله عنه فقال اني رأيتك تفعله فقال في رجلي عذر . وقال شيخ الإسلام
التربع جلوس الجبابة فلهذا كره في الصلاة . وقال السرخسي في مبسوطه هذا ليس
بقوي فإنه عليه السلام كان يربع في جلوسه في بعض أحواله حتى أنه عليه السلام كان يأكل متريعا
وهو متزّه عن أخلاق الجبابة وكذلك جلوس عمر رضي الله عنه في مجلس النبي عليه السلام
كان متريعا لكن الجلوس على الركبتين أقرب إلى التواضع فهو أولى حالة الصلاة إلا عن
عذر . وفي الخلاصة التربع خارج الصلاة مكروه أيضا .

(ولا يعقص شعره) أي لا يصلي وهو معقوص الشعر لأنه لو عقصه وهو في الصلاة
فسدت صلاته لأنه عمل كثير (وهو) أي عقص الشعر لأن الفعل يدل على مصدره كما في
قوله تعالى ﴿ اعدلوا هو أقرب للتقوى ﴾ ٨ المائدة ، (أن يجمع شعره على هامته) أي
وسط رأسه (ويشده بخيط أو بصمغ ليتلبد) أي ليلقن ، وفي الصحاح أتلبد أي لصق ،
حاصله أن يجمع مشتداً ، وفي المحيط العقص أن يتصفر ^(١) به حول رأسه كمقد النساء ،
ويجمع شعره فيمقد في مؤخر رأسه . وفي المبسوط عقصه أن يجمع شعره على هامته ،
وقيل أن يشده على القفا كيلا يصل الأرض إذا سجد ، وفي الصحاح عقص الشعر ضفّره
وليه على الرأس وللمرأة عقصته وجمعها عقص جمع الشعر على الرأس وقيل لفه إدخاله
أطرافه في أصوله والعقاص سيهر يجمع به الشعر ثم ان صلاته صحيحة مع الكراهة
واحتمج ابن جرير الطبري بصحتها بإجماع العلماء . وحكى ابن المنذر الإعادة عليه
عن الحسن البصري .

(١) هكذا في الأصل وربما قصد - يتصفر - اه مصححه .

فقد روي أنه عليه السلام نهى أن يصلي الرجل وهو معقوص

واتفق الجمهور من العلماء أن النهي لكل من صلى كذلك سواء تعمده الصلاة أو كان كذلك فيها لمعنى آخر . وقال مالك رضي الله عنه النهي لمن يفعل ذلك الصلاة ، والصحيح الأول لإطلاق الحديث .

(فقد روي أنه عليه السلام نهى أن يصلي الرجل وهو معقوص) هذا الحديث رواه عبد الرزاق في مصنفه أخبرنا سفيان الثوري عن محمود بن راشد عن رجل عن أبي رافع قال نهى رسول الله ﷺ أن يصلي الرجل وهو معقوص ، وأخرجه ابن ماجه في سننه عن شعبة عن نخول بن راشد سمعت أبا سعيد يقول رأيت أبا رافع مولى رسول الله ﷺ وقد رأى الحسن بن علي رضي الله عنه وهو يصلي وقد عقص شعره فأطلقه وقد نهى رسول الله ﷺ أن يصلي الرجل وهو عاقص .

ورواه أبو داود عن عمر بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه أنه رأى أبا رافع مولى النبي عليه السلام مر بحسن بن علي رضي الله عنه وهو يصلي وقد غرز ضفيرة في قفاه فحلها أبو رافع فالتفت إليه الحسن منفضاً فقال له أبو رافع أقبل على صلاتك ولا تعضب فإنني سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك كقل الشيطان ، ورواه الترمذي نحوه إلا أنه قال فيه عن أبي رافع ، ولم يقل رأى أبا رافع وقال حديث حسن .

ورواه الطبراني في معجمه عن سفيان عن محمود بن راشد^(١) عن سعيد المقبري عن أبي رافع عن أم سلمة رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى أن يصلي الرجل ورأسه معقوص ، ورواه إسحاق بن راهويه في مسنده أخبرنا الموصلي بن اسماعيل أبا سعيد به مستنداً ومتناً وبه قال إسحاق .

قلت للموصلي بن اسماعيل فيه أم سلمة فقال بلا شك هكذا كتبه منذ أُملي بمكة ، وهذا المسند رواه الدارقطني في كتاب اللعل ، قال ووم الموصلي في ذكر أم سلمة وغيرها لا ينكرها^(٢) . وفي صحيح مسلم عن ابن^(٣) أنه رأى عبد الله بن الحارث وهو يصلي ورأسه

(١) في الأصل ورد الاسم محمود - نخول - محمود (٢) مكذبا في الأصل .

ولا يكف^(١) ثوبه لأنه نوع تجبر ولا يسدل ثوبه لأنه عليه السلام نهى عن السدل

معتقوس من ورائه فقام فجعل محله فلما انصرف أقبل على ابن عباس وقال مالك والدسي فقال سمعت رسول الله عليه السلام يقول إنما مثل هذا مثال يصلي وهو مكتوف ، قيل الحكمة في هذا المنهي عنه ان الشعر يسجد معه ولهذا مثله بالذي يصلي وهو مكتوف ، وقال ابن عمر رضي الله عنه لرجل رآه يسجد وهو معتقوس شعره أرسله فيسجد معك . قوله - كفل الشيطان - بكسر الكاف وسكون الفاء معقده وأصله كيفاً بلا دخول سنام البعير ، وقيل يعقد طرفاه بحجر البعير ليركبه الرديف ويحمل تحت كفله أي عجزه .

(ولا يكف ثوبه) المراد من كف الثوب القبض والضم وأن يرفعه من بين يديه أو من خلفه إذا أراد السجود ، وقيل لا بأس يكف الثوب صيانة عن التلوث . وفي مختصر الحسن قال كان تاج الدين لعله أخو حسام الهندي الشهيد يرسله لحجته في الصلاة ويقول في إمساكها كف الثوب وأنه مكروه وكان برهان الدين صاحب الهيطة وقاضي خان وغيرها يسكونها قال وهو الأحوط .

(لأنه) أي لأن كف الثوب (نوع تجبر) ولا يفعله إلا المتجبرون ، وروى في الصحيح عن طاووس عن ابن عباس عن النبي ﷺ أمرت أن أسجد على سبعة أعظم ولا اكف ثوباً ولا شعراً .

(ولا يسدل ثوبه لأنه ﷺ نهى عن السدل) هذا الحديث رواه أبو داود في سننه عن سليمان الأحول عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى عن السدل في الصلاة وأن يغطي الرجل فاه ، ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه ، وقال حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

وروى الترمذي عن عسل بن صفوان عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً وقال لا نعرفه

(١) يلف - هامش .

وهو أن يجعل ثوبه على رأسه وكتفيه ثم يرسل أطرافه من جوانبه

مرفوعاً من حديث عطاء عن أبي هريرة إلا من حديث عسل بن صفوان وليس في روايته وأن يغطي الرجل فاه . وعسل بكسر العين وسكون السين المهملتين ضعفه البخاري والنسائي وغيرهما ، وفي سند أبو داود والحسن بن ذكوان المعلم ضعفه ابن معين وأبو حاتم وقال النسائي ليس بالقوي ، لكن أخرج له البخاري في صحيحه وذكره ابن حبان في الثقات .

(وهو) أي السدل بسكون الدال ، وفي المغرب بفتحها وهو من باب طلب طلباً (أن يجعل ثوبه على رأسه وكتفيه ثم يرسل أطرافه من جوانبه) اختلفوا في تفسير السدل فقال في شرح مختصر الكرخي مثل ما قال المصنف إلا أنه قال يجعل ثوبه على رأسه أو كتفيه بكلمة أو ، وقال المولى السدل أن تجمع طرفي أزارك من الجانبين جميعاً فإن ضممتها أمامك فليس بسدل . وقال الحسن السدل أن يضع وسط ثوبه على عاتقه وترخي طرفيه ، ويروي المولى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة كراهة السدل على القميص وعلى الأزار وبه قال أبو يوسف للتشبيه بأهل الكتاب وهم يسدلون مع القميص وغيره ، وقيل هو جر الثوب على الأرض ذكره بعض المالكية ، وفي مختصر بحر المحيط أن السدل يريد الصدر ولا يدخل يديه في كفيه ومثله جار الله ، وفي صلاته الجلالي إذا ضم طرفه أمامه فليس بسدل ، واختلفوا في كراهة السدل خارج الصلاة ، والعمامة على كراهته في الصلاة إلا ما الكافة ولا يكره فيها .

فروع : لو صلى وقد شمر كفيه لعمل أو شبه ذلك يكره ، وقيل لا بأس به ، ويكره تغطية الفم بلا عذر ولا اعتجار وهو أن يلف العمامة حول رأسه ، وقيل أن يلف بعضها على رأسه وبعضها على وجهه ، وفي خير مطلوب هو أن يشد عمامته على رأسه وشدهامته . وقيل يشد بعض عمامته على رأسه وبعضها على يديه . وعن محمد أنه يلف بعضها على رأسه وطرفاً منها يجعله كالمعجز للنساء . ويكره التسليم وتغطية الأنف والفم . قال في المحيط لأنه يشبه فعل الجوسيين حال عبادة النيران .

ولا يمشط ولا يتشاوب فإن غلبه شيء من ذلك لطم نفسه ما استطاع ، فإن غلبه وضع

فمه (١) أو كنه على فمه ، وروى مسلم إذا تنأب أحدكم فليمسك يده على فمه فإن الشيطان يدخل فيه . ويكره أن يروح على نفسه بمروحة أو بكفه ، وحكاة ابن المنذر عن عطاء ومسلم بن يسار والنخعي ومالك والشافعي ، ورخص فيه ابن سيرين ومجاهد والحسن وكره أحمد وابن راهويه إلا أن يأتي غم شديد .

وفي المحيط ويكره أن يدخل في الصلاة وهو يدافع الأخبثين والرفع فإن شغله الإهتمام قطعها ، وإن مضى عليها أجزأه وقد أساء ، وشدد أبو زيد المروني والقاضي حسين من الشافعية وقال إذا نهى به مدافعة الأخبثين إلى ذهاب خشوعه لم تصح صلاته ، ومذهب الظاهرية بطلان الصلاة مع مدافعة الأخبثين ، والصحيح عند العلماء صحة ذلك مع الكراهة . فإن قلت روى مسلم من حديث عائشة عنه ~~عليه السلام~~ لا صلاة بحضرة طعام ولا صلاة وهو يدافعه الأخبثين . قلت هو محمول على الكراهة عند عامة العلماء . وفي مختصر البحر المحيط إن اشتغل الحاقن بالوضوء يفوته الوقت لأن الأداء مع الكراهة أولى من القضاء ، ويكره لبسة الصماء وروى الحسن عن أبي حنيفة أنها كالإضطباع وإنما كرهها لأنها من لبس أهل الأثر والبطر ، وفي البخاري أنه عليه السلام نهى عن لبسة الصماء فقال يكون الصماء إذا لم يكن عليك أزار . قيل هي اشتغال اليهود . وقال الجوهرى اشتغال الصماء أن تخلل جسدك بثوبك نحو سلة الاعراب بأكيستهم وهي أن يرد الكساء من قبيل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الأيسر ثم يرده ثانية من خلفه على يده اليمنى أو عاتقه الأيمن فيغطيها . وقيل أن يشتمل بثوبه فيتخلل جسده كله ولا يرفعه جانباً يخرج يده منه . وقيل أن يشتمل للثوب من رأسه إلى قدميه يخلل به جسده كله وهو التلفف ، قال سميت بذلك والله أعلم متخذاً كالصخرة الصماء لشدها وضما جميع الجسد ومنه صمام القارورة الذي تشد به قوما .

وتكره الصلاة حاسراً رأسه تذلاً ، وكذا في ثياب البذلة وفي ثوب فيه تصاوير ،

(١) مكناً في الأصل وربما أراد يده . اهـ مصححه .

ولا يأكل ولا يشرب لأنه ليس من أعمال الصلاة ، فإن أكل أو شرب عامداً أو ناسياً فسدت صلاته

ويستحب أن يصلي في ثلاثة أثواب إزار وقميص وعمامة ، والمرأة في قميص وخمار ومقنعة كذا في المجتبى . وفي فتاوى العتابي ويكره له شد وسطه لأنه صنع أهل الكتاب . وفي الخلاصة أنه لا يكره كذا في شرح منية المصلي والبحر الرائق وكذا في القنية .

(ولا يأكل ولا يشرب) بالإجماع (لأنه ليس من أعمال الصلاة) أي لأن كل واحد من الأكل والشرب ليس من أفعال الصلاة ، وعن سعيد بن جبير أنه شرب الماء في النافلة ، وعن طاووس لا بأس بالشرب في النافلة وهو رواية عن أحمد ، وقال ابن المنذر لا يجوز ذلك ، ولعل من حكى ذلك عنه أنه كان قهلاً ناسياً أو سهواً ، وروي أيضاً عن ابن الزبير أنه شرب في التطوع ، وقال إسحاق لا بأس به .

(فإن أكل أو شرب عامداً) أي حال كونه عامداً (أو ناسياً فسدت صلاته) قل أكله أو كثر وهو قول الأوزاعي ، وعند الشافعي إن كان ناسياً للصلاة أو جاهلاً بتحرمة إن كان قليلاً لم يبطلها وإن كان كثيراً أبطلها في أصح الوجهين ، وتعرف القلة والكثرة بالعرف ، ذكره النووي . وقال ابن القاسم إنما أكل أو شرب يتهدى قال لم أحفظه عن مالك وقال حبيب يني ما لم يبطل فقال أحمد لا تبطل بها إذا كان ناسياً . وفي الذخيرة لو ابتلع شيئاً بين أسنانه لا تقصد صلاته لأنه تبع له يقال ولهذا لا يفسد به الصوم إذا كان قليلاً كالحصاة ، فإن كان أكثر من ذلك يفسد ، وقيل لا تقصد الصلاة بما دون ملء الفم ، وفرق بهذا للقاتل بين الصلاة والصوم ، وفي أجناس الناطقي إذا ابتلع المصلي ما بين أسنانه أو فضل طعام أكله أو شربه فصلاته تامة ، وإن أخذ سمسة فوضها في فمه فابتلعها تقصد ، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف لا تقصد ذكره في جوامع الفقه .

وقال الشافعي إن ابتلع شيئاً من بين أسنانه أو نخامة من رأسه تقصد صلاته ، وفي الذخيرة لو قاء دون ملء الفم فعاد إلى جوفه لا تقصد ، وإن عاده وهو يقدر على دفعه قال المرغيناني يجب أن يكون على قياس الصوم لا يفسد عند أبي يوسف وتقصد عند محمد وإن بقي من ملء الفم لا تقصد وهو المختار ، ولو كان في سكرة فذهبت ودخلت في حلقه

لأنه عمل كثير وحالة الصلاة مذكرة

فسدت وبه قال أحمد وهو الصحيح من وجهي الشافعي ، ولو بقيت حلاوة السكر ونحوه في فمه بعد الشروع ولا يدخل حلقه مع ريقه لا تفسد ولو كان في فمه هليجة فلا كلها فسدت صلاته وإن لم يلكها لا تفسد إلا إذا كثرت ، وإن مضغ عليها تفسد إذا أكثر ولو دفع في فمه برودة أو ثلج أو قطرة من مطر (١) فابتلع فسدت .

(لأنه) أي لأن كل واحد من الأكل والشرب (عمل كثير) لا محالة فتفسد به (وحالة الصلاة مذكرة) هذا جواب عما يقال وينبغي أن يكون أكل النامي وشربه عفواً في الصلاة كما في الصيام ، وتقرير الجواب أن يقال لا نسلم صحة القياس لوجود الفارق وهو أن حالة الصوم ليست بمذكرة فجمع النسيان عذراً بخلاف حالة الصلاة فإنها مذكرة فلم يجعل عفواً . ثم اعلم أن لأصحابنا خمسة أقوال في التفرقة بين العمل الكثير والقليل في الصلاة أحدها أن ما يقام باليدين عادة كثير وإن ما يقام بيد واحدة قليل ما لم يتكرر . وفي الذخيرة لو فعل ما يقام باليدين بيد واحدة لا تفسد الصلاة ولو لبس قميصاً أو شد سراويل تفسد ، ولو نزع القميص أو حل السراويل لا تفسد ، ولو سرح لحيته أو لبس خفيه أو سرج دابته أو نزع أو ألبسها أو أدهن رأسه بيد بأن أخذ الدهن وصبه على يديه ومسح به رأسه تفسد . وفي الأجناس لو نزع لجام إبله أو أمسكها أو خلع خفيه وهو واسع أو نعليه أو زرر قميصاً أو قباء أو لبس قلنسوة أو نزعها أو فتح باباً أو رده أو أغلق قفلاً أو جعل قتيلاً في مسرجة لا تفسد لأنه عمل قليل .

وفي جوامع الفقه سئل أبو بكر عن شد إزاره بيديه قال لا عبرة لليدين وإنما العبرة بكثرة العمل ، وقيل اعتبار اليدين ، وعن أبي يوسف رحمه الله ولو أخذ قوساً فرمى به تفسد صلاته . وقال المرغيناني إن كان القوس بيده والسهم في الوتر فرمى به لا تفسد وهو اختيار الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل .

الثاني أن الثلاث كثير واستدل على هذا بما روى الحسن عن أبي حنيفة أنه قال إذا

(١) في الأصل - قطرة من بطر - اه مصححة .

تروح مرتين لا تقسد وإن زاد فسدت وإن قل لا تقسد ، وذكر الأستاذ حسام الدين الشهيد إذا حك موضعاً من جسده ثلاث مرات بدفعة واحدة تقسد صلاته . وفي الذخيرة لو عبث بلحيته أو حك بعض جسده لا تقسد ، قيل هذا إذا فعل مرة أو مرتين وكذا لو فعله إذا وصل بين كل مرتين ، فإن كان ذلك متوالياً تقسد وعلى هذا قتل القملة ، وعلى هذا رمي الحجار الثلاثة على الولاء وتنف ثلاث شعرات على الولاء تقسد ذكره في جوامع الفقه .

الثالث : أنه مفوض إلى رأي المصلي المبتلى به ، فإن استكثره كان كثيراً وإن استقله كان قليلاً ، قال الحلواني هذا أقرب إلى قول أبي حنيفة لأنه مفوض في مثل ذلك إلى رأي المبتلى به ، ويخرج على هذا ما ذكره في الذخيرة أنه لو تروح بكمه ثلاثاً تقسد ، ولونتف من شعره ثلاث شعرات تقسد ، ولو ضرب إنساناً بيده أو بسوط تقسد ، ولو رمى طيراً بحجر لا تقسد ذكر في المبسوط فإن ضرب دابة مرة أو مرتين لا تقسد وثلاثاً ولو حرك رجلاً واحدة لا على الدوام لا تقسد ورجلين تقسد .

الرابع : أن الكثير ما يكون مقصوداً لفاعل بأن يفرد له مجلساً . وقال في الذخيرة واستدل هذا القائل بامرأة لمسها زوجها بشهوة أو قبلها بشهوة فسدت صلاتها ، وكذا لو مس صبي ثديها فخرج منها اللبن تقسد ، وذكر المصنف عن أبي يوسف أن قليل المباشرة لا تقسد وكثيرها يفسد وكذا القبلة والمباشرة عن شهوة تقسد قليلاً وكثيرها ، وروى ابن سبابة عن أبي يوسف أن القبلة تقسد بشهوة كانت أو بغير شهوة ، وعن أبي يوسف لو لمست امرأة بشهوة أو لم يشته أو قبلت فمه ولم يقبلها لا تقسد صلاته ، وفي المرغيناني لو قبل امرأة لم يشتهها لا تقسد .

الخامس : أنه لو نظر إليه ناظراً من بعيد إن كان لا يشك أنه في غير الصلاة فهو كثير مفسد للصلاة ، ولو شك لا يفسد ، قال المرغيناني هو الأصح ، ولو حملت امرأة صبيها فأرضعته أو قطع ثوباً أو خاطه قال المرغيناني فهذا كله عمل كثير على الأقوال كلها ، ولو رفع عمامته فوضعها على الأرض أو على رأسه أو كتب خطامتنا^(١) لا يفسد إلا أن

(١) هكذا في الأصل وربما أراد بها - أو خطاباً - اه مصححه .

يطول فيزيد على ثلاث كلمات ، وفي الملتقط فان زاد على مرة أو على هو أشياء لا يتبين
لا يفسد ، وإن كثرت ، وحركة الأصابع بعمل كثير قليل . وروى المعلى عن أبي يوسف
إن كتب في شيء يقرأه تفسد وفي شيء لا يقرأه لا تفسد . وذكر محمد بن الحسن في السير
الكبير عن الأزرق بن قيس الأسامي أنه رأى أبا بردة يصلي أخذ بقياد فرسه حتى صلى
ركعتين فاغسل^(١) قياده من يده فمضى الفرس نحو القبلة فتبعه أبو بردة حتى أخذ بقياده
ثم رجع ناكصاً عن عقبيه حتى صلى الباقيتين ثم قال محمد وبهذا نأخذ إذا لم يستدير القبلة
بوجهه ولم يفصل بين القليل والكثير فهذا يبين لنا أن الشيء مستقبل القبلة لا يفسد وإن
كثيراً من المشايخ من روى هذا الأثر ، واختلفوا في تأويله . قيل أنه لم يتجاوز الصلوات
أو موضع سجوده . وقال المرغيناني في المختار أنه إذا كثرت يفسد . وقيل تأويله أنه إذا
مشى خطوة أو خطوتين فوقف ثم مشى ذلك حتى أخذه وذلك قليل ، أما إذا مشى
خطاً يفسدها . وقيل إذا كان مقدار ما يكون بين الصفتين لا تفسد كما لو رأى في الصف
الأول فرجة وهو في الثاني فمشى إليه ففسدها لا يفسد ومن الثالث يفسد ، وحكى القاضي
ركن الإسلام أبو الحسن علي السعدي عن أستاذه إنه إذا مشى مستقبل القبلة وهو غاز
أو حاج أو سافر طاعة وعبادة وإن كثرت .

قلت الأثر المذكور رواه البخاري في باب انفلات الدابة في الصلاة ، حدثنا آدم قال
حدثنا شعبه قال حدثنا الأزرق بن قيس قال كنا كتاب الأهوال أو لجام دابته بيده فجعلت الدابة
تنازعه وجعل يتبعها . وذكر المرغيناني هذا وقال الذي رواه لا يصح والصحيح وقيل
فضلة بن عابد وقيل ابن عبد الله والأول هو الصحيح ، وأبو بردة اسمه هاني اسمه الحارث
عن شهداء بدر وفي التابعين أبو بردة بن أبي موسى الأشعري قاضي الكوفة ، اسمه
عامر ، وقيل الحارث وذكرت الشافعية في الفصل بين القليل والكثير أربعة أقوال
الأول الكثير ما يقع زمانه فعل ركعة حكاها الرافعي . قال النووي وهو
ضعيف أو غلط .

(١) هكذا كتبت في الأصل .

ولا بأس بأن يكون مقام الإمام في المسجد وسجوده في الطاق ويكره
أن يقوم في الطاق لأنه يشبه صنيع أهل الكتاب

الثاني : ما يحتاج في عمله إلى بدنه ككثير عمامته وعقد أزاره وسراويله حذاء الرافعي .

الثالث : ما يظن الناظر إليه أنه ليس في الصلاة وضعفه كقتل الحية وحمل الصبي .

الرابع : هو المشهور أن الرجوع إلى العرف في القلة والكثرة ، ذكر هذه الأقوال

التنوي في شرح المذهب .

(ولا بأس بأن يكون مقام الإمام في المسجد وسجوده في الطاق) شرع من ها هنا في

مسائل الجامع الصغير ، والمراد بمقام الإمام موضع القدم وبالطاق المحراب وقوله - وسجوده
في الطاق - أي ورأسه في الطاق عند السجود وهذه صورتان الأولى هذه وهو أن يقوم
الإمام في المسجد بقدميه ولكن عند سجوده يكون رأسه في المحراب فهذه لا تكره لأن
الاعتبار بموضع القيام لا بموضع السجود ، ألا ترى إن قدم المقتدي إذا كانت مؤخرته عند
قدم الإمام ورأسه مقدماً على رأس الإمام بسبب طول المقتدي تجوز صلاته ، وإذا كانت
قدم المقتدي مقدمة عن قدم الإمام فلا تجوز صلاته ، ألا ترى أن الطير إذا كان رجله في
الحرم ورأسه خارج الحرم يكون من صيد الحرم حتى يجب الجزاء بقتله ، أو لا ترى أن من
حلف لا يدخل دار فلان فادخل جميع أعضائه فيها دون القدمين لا يحنث فعلم أن الاعتبار
بموضع القدم .

وفي الجنازية طعن بعض من خالف أبا حنيفة في قوله لا بأس بأن يكون مقام الإمام

في المسجد وسجوده في الطاق يعني لم يجعل الطاق من المسجد وليس كذلك ، فإن المراد من
المسجد ها هنا مصلى الناس وموضع سجودهم ، والطاق ليس المسجد بهذا الاعتبار وبه
تدفع شبهة الصورة الثانية .

هي قوله (ويكره أن يقوم في الطاق) أي ويكره أن يقوم الإمام وحده في المحراب

وتعليل هذه الصورة بشيئين أحدهما ما ذكره المصنف بقوله (لأنه يشبه صنيع أهل الكتاب)
أي لأن قيام الإمام في الطاق يشبه صنيع أهل الكتاب ، وأشار إلى وجه التشبيه بضمنهم

من حيث تخصيص الإمام بالمكان بخلاف ما إذا كان سجوده في الطاق،

بقوله (من حيث تخصيص الإمام بالمكان) لأنهم يتخذون بإمامهم مكاناً والتشبه بهم مكروه قال عليه السلام من تشبه بقوم فهو منهم ، ولهذا يكره الاعتجار وتغطية الفم لأنه تشبه بهم وكذا يكره التأيل عن اليمين واليسار ، وقد صح عن أبي بكر رضي الله عنه أنه عليه السلام قال إذا صلى أحدكم فليسكن أطرافه فلا يتأيل تأيل ^(١) اليهود .

والتعليل الثاني ما حكى عن أبي جعفر أنه قال أن حاله يشبهه على من يمينه ويساره حتى إذا كان يجني الطاق عمودان ووراء ذلك فرجة يطلع فيها من عن يمينه أو عن يساره على حاله فلا بأس به لأن الإمام إنما كان إماماً ليعلم بحاله فيتحقق الإتيان به وهذا بالعراق لأن محاريبهم مجوفة مطوقة بنيت باللبن والآجر .

فإن قلت لم اختار المصنف الوجه الأول . قلت لأنه مطرد بخلاف الثاني لأنه إذا أمكن الإطلاع على حاله بالفرجة لم يطرد فيه . وقال شمس الأئمة السرخسي من اختار الطريقة الثانية لم يكره عند عدم الإشتباه وإن كان مقام الإمام في الطاق ، ومن اختار الطريقة الأولى يكره في الوجهين جميعاً في الثانية قال هذا هو الأصح .

(بخلاف ما إذا كان سجوده في الطاق) أي لا يكره في هذه الصورة وهي الصورة الأولى لما قلنا أن العبرة للقدمين . وفي فتاوى الولوالجي إذا ضاق المسجد بين خلف الإمام على القوم لا بأس بأن يقوم الإمام في الطاق لأنه تعذر الأمر ، وإن لم يضق المسجد بين خلف الإمام لا ينبغي للإمام أن يقوم في الطاق لأنه يشبه بين المكانين انتهى وبالكرامة ففي هذه الصورة وهي ما إذا أقام في الطاق وحده ، قال ابن مسعود والحسن البصري وإبراهيم النخعي وسفيان الثوري وسليمان التيمي وأبي سليم ومحمد بن جرير الطبري وابن حزم وقال الطحاوي هذا في الكوفة فإنها كانت خارجة عن حد المسجد لأنه يشبه اختلاف المكانين ولأنه يشبه على من كان في جانبي الإمام ، فإن كان مكشوفاً لا يشبه حاله فلا يكره ، وعلى الأول يكره ، وقال السرخسي الكرامة في الوجهين لأنه تشبه بأهل الكتاب والتشبه بهم مكروه خارج الصلاة فكذا في الصلاة بل أولى .

(١) كلمة - تأيل - غير مذكورة في الأصل والصحيح إثباتها . اهـ مصححه .

ويكره أن يكون الإمام وحده على الدكان لما قلنا وكذا على القلب
في ظاهر الرواية لأنه ازدراء بالإمام.

(ويكره أن يكون الإمام وحده على الدكان) وقد ذكرنا أن المراد من الدكان الموضع المرتفع بشيء ليجلس عليه مثل الدكة واختلفوا في نونه هل أصلية أم زائدة ، وقيد بقوله وحده لأنه لو كان معه بعض القوم لا يكره وبه قال مالك وأحمد والأوزاعي ، فان فعل بطل صلاته عند الأوزاعي وهو قول أبي حامد من الحنابلة . وقال الشافعي يكره أن يكون موضع الإمام والمأموم أعلى من موضع الآخر إلا إذا أراد تعلم أفعال للصلاة وأراد المأموم تبليغ القوم فقال في المذهب إذا كره أن يعلو الإمام فالمأموم أولى ، ولم يذكر المصنف مقدار ارتفاع الدكان الذي يكره عليه فقيل قدر ارتفاع قامة الرجل الذي هو متوسط القامة فلا بأس بما دونها ذكره في المحيط وكذا ذكره الطحاوي وهكذا روي عن أبي يوسف وقيل إنه مقدر بمقدار ما يقع الإمتياز ، وقيل مقدر بقدر ذراع اعتباراً بالسفرة ، قال قاضي خان وعليه الإعتاد .

(لما ذكرنا) وقوله - لأنه يشبه صنع أهل الكتاب - من حيث تخصيص الإمام بالمكان ، وفي بعض النسخ لما قلنا .

(وكذا على القلب) وكذا يكره على قلب الحكم المذكور أي عكسه وهو أن يكون الإمام أسفل الدكان والقوم على الدكان (في ظاهر الرواية) احتزبه عما روي عن الطحاوي أنه لا يكره لعدم التشبيه بصنع أهل الكتاب فانهم لا يفعلون هكذا وعليه عامة المشايخ (لأنه) أي لأن كون الإمام أسفل الدكان والقوم على الدكان (ازدراء بالإمام) أي استخفاف به ، يقال ازدراء أي استخف به واحتقره ، وذكر شيخ الإسلام إنما يكره هذا إذا لم يكن من عذر فلا يكره كما في الجمعة إذا كان القوم على الرف وبعضهم على الأرض لضيق مكان الرف بفتح الراء المهملة وتشديد الفاء . قال الجوهري الرف شبه الطاق والجمع الرفوف .

فان قلت روى البخاري ومسلم من حديث أبي حازم بن دينار أن رجلاً أتوا سهل ابن سعد الساعدي وقد أشروا في المتبرع هوده فسألوه عن ذلك فقال والله اني لأعرف بما

هو ولقد رأيته أول يوم وضع وأول يوم جلس عليه رسول الله ﷺ .. الحديث، وفي آخره ثم رأيته رسول الله ﷺ صلى عليها وكبر وهو عليها ثم ركع وهو عليها ثم نزل القهقري فسجد في أصل المنبر ثم عاد فسالوا عن ذلك فقال والله اني لأعرف كما هو لقد رأيته عاد فلما فرغ أقبل على الناس فقال أيها الناس إنما صنعت هذا لتأتموا بي وتعلموا صلاتي فهذا يدل على ما يذكره الطحاوي وهو مذهب ابن حزم الظاهري وحكاة في المحلى عن الشافعي وأحمد قال وقال أبو حنيفة ومالك «رح» لا يجوز ويجوز الإقتداء من سطح المسجد ورفه وبه قال الشافعي وأحمد في المغني صلى أبو هريرة رضي الله عنه على سطح المسجد بصلاة القوم وفعله سالم .

قلت روى أبو داود في سننه من حديث ممام أن حذيفة أم الناس بالمدائن على وكان^(١) فأخذ أبو سعيد بقميصه فيجذبه ، فلما فرغ من صلاته قال ألم تعلم أنهم كانوا ينهون عن ذلك قال بلى قد ذكرت حين مد وتقى ، وروى أيضاً من حديث عدي بن ثابت الأنصاري حدثني رجل أنه كان مع عمار بن ياسر رضي الله عنها بالمدائن فأقمت الصلاة فتقدم عمار بن ياسر وقام على دكان يصلي والناس أسفل منه فتقدم حذيفة فأخر على يديه فاتبعه عمار حتى أنزله حذيفة فلما فرغ عمار من صلاته قال له حذيفة ألم تسمع رسول الله ﷺ يقول إذا أم الرجل القوم فلا يقيم في مكان ارتفع من مقامهم أو نحو ذلك قال عمار رضي الله عنه لذلك اتبعتك حين أخذت على يدي .

وعن ابن مسعود رضي الله عنه نهى رسول الله ﷺ أن يقوم الإمام فوق شيء والناس خلفه يعني أسفل منه ، رواه الدارقطني .

والجواب عن حديث سهل رضي الله عنه أنه كان فعله عليه الصلاة والسلام ملجأ القوم وقد قلنا أنه لا يكره للضرورة ، وأيضاً يحتمل أنه كان في الدرجة السفلى لأنه لا يحتاج إلى عمل كثير في النزول والصعود والعمل الكثير مفسد للصلاة بلا خلاف ، وأيضاً هو

(١) هكذا الجملة في الأصل .

ولا بأس أن يصلي إلى ظهر رجل قاعد يتحدث لأن ابن عمر رضي
الله عنه ربما كان يستتر بنافع في بعض أسفاره ،

فعل والذي قاله الأكثرون قول والقول مقدم على الفعل ، وقال ابن قدامة لاحتمال
اختصاصه بفعله ~~في الصلاة~~ .

قلت هذا لا يمكن مع قوله - إنما فعلت هذا لتتقنوا به ولتعملوا صلاتي - فقد نص
عليه السلام أنه غير تخصيص به بل فعله كذلك لتتقنوا به فيما فعله ، والذي نقله ابن حزم
عن الشافعي « رح » وأحمد وعطاء وعن أبي حنيفة غلط .

(ولا بأس بأن يصلي إلى ظهر رجل قاعد يتحدث) قاعد بالجر صفة رجل وقوله
- يتحدث - جملة في محل النصب على الحال ، ولا يقال ان ذا الحال نكرة فكيف يجوز
الحال عنه لأننا نقول أنه قد اتصف بالصفة ويجوز ان محل الجر على أنها بصفة أخرى ،
وقيد بقوله - إلى ظهر رجل - لأنه لو صلى إلى وجه رجل يكره وفيه إشارة أيضاً إلى
أنه لا بأس بأن يصلي وبقربه قوم وبه قالت الأربعة إلا ما روي عن مالك فإنه يقول لي
رواية إن كان امامه مجنون أو صبي أو كافر أو امرأة غير محرمة يكره ، ومن الناس من
كره ذلك لأنه عليه السلام نهى أن يصلي الرجل وعنده قوم يتحدثون أو نائمون ، ورواه
ابن عباس رضي الله عنه ، وتأويل ذلك أنهم إذا رفعوا أصواتهم على وجه يخاف وقوع
الغلط ، ولهذا قال في الجامع البرهاني قالوا هذا لم يشوش حديثهم فإن كان يشوش فيكره ،
وفي النائمين إذا كان يخاف أن يظهر صوت من النائم فيضحك في صلاته ويجعل النائم
إذا انتبه ، فإن لم يكن كذلك فلا بأس به .

فان قلت روى سعيد بن منصور في سننه أنه عليه السلام نهى عن أن يصلوا إلى قوم يتحدثون
أو نائمون . قلت هذا محمول على ما إذا رفعوا أصواتهم كما ذكرنا وفي النائم لأجل ما ذكرنا .
فان قلت هذا في النافلة أو مطلقاً . قلت قال ابن قدامة والأشبه أنه لا فرق بين
الفريضة والنافلة في ذلك يعني في عدم الكراهة . قلت قد صح عن عائشة رضي الله
عنها في الصلاة إلى النائم من غير كراهة في النافلة .

(لأن ابن عمر رضي الله عنه ربما كان يستتر بنافع في بعض أسفاره) هذا الآخر رواه

ولا بأس أن يصلي وبين يديه مصحف معلق أو سيف معلق لأنها لا يعبدان، وباعتباره تثبت الكراهة

ابن أبي شيبة في مصنفه عن نافع ولفظه كان ابن عمر إذا لم يجد سيلاً إلى سارية من سواري المسجد ، قال لي ولني ظهرك . وروي أيضاً عنه عن ابن عمر كان يقعد رجلاً فيصلي خلفه بين يدي ذلك الرجل . وفي الجامع الصغير لقاضي خان كان عليه السلام إذا أراد أن يصلي في الصحراء أمر عكرمة أن يجلس بين يديه ويصلي . قلت إن كان مراده من عكرمة وهو عكرمة بن أبي جهل الصحابي فليس له حديث في ذلك وإن كان مراده من عكرمة هو مولى ابن عباس فهو تابعي ليس له صحبة .

فان قلت روى أبو داود وابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي عليه السلام وقد صح عنه أنه عليه السلام قال لا تصلوا خلف النائم ولا المتحدث . قلت في سند أبي داود رجل مجهول ، وفي سند ابن ماجه أبو المقدام هشام بن زياد البصري لا يحتج بحديثه ، وقال الخطابي هذا الحديث لا يصح عن النبي عليه السلام وقد صح عنه أنه عليه السلام صلى وعائشة نائمة معترضة بين يديه وبين القبلة .

فان قلت روى البزار في مسنده من حديث محمد بن الحنفية عن علي رضي الله عنه أن رسول الله عليه السلام رأى رجلاً يصلي إلى رجل فأمره أن يعيد الصلاة فقال يا رسول الله اني فعلت للنظر إلي . قلت قال البزار هذا حديث لا تحفظه إلا بهذا الاستناد وكان هذا المصلي يستقبل الرجل بوجهه فلم ينتج عن خياله .

(ولا بأس بأن يصلي وبين يديه مصحف معلق أو سيف معلق) وهو قول الجمهور ، وقال أحمد يكره ذلك إلا أن يكون موضوعاً بالأرض وقيل هو قول إبراهيم بن عمر رضي الله عنه ، وفي استقبال المصحف بالتشبيه بأهل الكتاب فانهم يفعلون ذلك بكتبهم (لأنها لا يعبدان) أي لأن المصحف والسيف لا يعبدان (وباعتباره) أي وباعتبار معنى الكراهة في الأشياء التي تعبد (تثبت الكراهة) فالسيف لا يعبد لأنه سلاح فلا يكره التوجه إليه ، ألا ترى أن النبي ﷺ صلى إلى عزة وهي سلاح ، والموضع موضع الحرب أيضاً وكذلك سمي الهرايب محراباً فبان تقديم آلة الحرب ، وكيف يقال بالكراهة وقد

ولا بأس بأن يصلي على بساط فيه تصاوير لأن فيه استهانة بالصور ولا يسجد
على التّصاوير لأنه يشبه عبادة الصورة ، وأطلق الكراهية في الأصل

صلى عليه السلام إلى عترة ، على أنا نقول قد ورد أخذ الأسلحة في صلاة الخوف وقال
تعالى ﴿ وَاِذَا خِذُوا بِسُلْحِهِمْ ﴾ ١٠٢ النساء .
وأما المصنف لأن في تقديمه تعظيمه وتعظيمه عبادة ، فالمصنف عبادة على
عبادة فلا تكره .

(ولا بأس بأن يصلي على بساط فيه تصاوير) قال الجوهري التّصاوير التّماثيل . وقال
غيره التّماثيل ما تصور تشبيهاً بخلق الله تعالى من ذوات الروح والصور عام ، وروي عن
ابن عباس ما يدل على التّمثال على الجدار والصور ما على الثوب . وفي المغرب التّمثال
ما يصور تشبيهاً لخلق الله تعالى من ذوات الروح والصور عام ، وروي عن ابن عباس ما
يدل على أن التّمثال والصور واحدة وهو أنه نهى مصوراً عن التصوير فقال كيف لا
أصنع وهو كسي ، قال إن لم يكن لك يد فمليك تّمثال الأشجار . والتّمثال بكسر التاء
في أوله وقد جاء على هذا الوزن نحو عشرين^(١) كلمة وهي التحفاف وهو البر كستوان
البنيان مصدر والتلقاء مصدر مثل التلعاب والتمساح اسم لحيوان مشهور في بيان مصر
والتّمطار اسم لماء المطر وتتفانق للمهلال وتنبال اسم لنوع من التبن القصر .
(لأن فيه) أي لأن فعل الصلاة على البساط الذي فيه تصاوير (استهانة بالصور)
أي تحقيراً لها .

(ولا يسجد على التّصاوير لأنه) أي لأن السجود على الصورة (يشبه عبادة الصورة)
لأنه حينئذ يشبه فعل الكفار عبدة الأصنام (وأطلق الكراهية في الأصل) أطلق محمد
الكراهية في الأصل أي لم يفصل بين أن يكون الصورة في موضع السجود أو في غيره ،
فانه قال فان صلى على بساط فيه تماثيل يكره ، وفصل في الجامع الصغير حيث قال إن
كان في موضع سجوده يكره ، وإن كان في موضع جلوسه أو قيامه لا يكره . قال
تاج الشريعة والأصح ما ذكره ها هنا يعني التفضيل .

(١) سبع - هامش .

لأن المصلي معظم ويكره أن يكون فوق رأسه في السقف أو بين يديه أو بجذائه تصاوير أو صورة معلقة لحديث جبريل انا لا ندخل بيتاً فيه كلب أو صورة .

(لأن المصلي معظم) هذا تعليل الإطلاق والمصلي بفتح الميم وأراد به المسجد التي يصل فيه ، قوله - معظم - بفتح الظاء أي مستحق للتعظيم لأنها عد للصلاة فاستحق التعظيم من سائر البسط ، فلو كان فيه صورة كان بنوع تعظيم لها ونحن أمرنا باهانتها فلا ينبغي أن تكون في المصل مطلقاً يسجد عليها أو لم يسجد .

(ويكره أن يكون فوق رأسه في السقف أو بين يديه أو بجذائه تصاوير) تصاوير مرفوع لأنه خبر يكون (أو صورة معلقة) في السقف ونحوه أو كان في أستاره معلقة ونحوها (الحديث جبريل عليه السلام انا لا ندخل بيتاً فيه كلب أو صورة) هذا الحديث روي عن ابن عمر وميمونة وعائشة رضي الله عنهم فعديث ابن عمر أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن عمر قال واعد النبي جبريل عليها السلام مرات عليه أي أبطأ حتى شق ذلك على النبي عليه السلام وخرج النبي عليه السلام فلقبه ، فقال انا لا ندخل بيتاً فيه كلب أو تصاوير . وحديث ميمونة رضي الله عنها أخرجه مسلم عن ابن عباس قال أخبرني ميمونة أن رسول الله ﷺ أصبح يوماً فقالت له ميمونة قد استكثرت هبتك منذ اليوم قال ان جبريل عليه السلام كان وعدني أن يلغاني الليلة فلم يلغني ثم وقع في نفسه وكتب تحت فسطاط لنا فأمر به فأخرج ثم أخذ بيده فانتضح مكانه فلما لقيه جبريل عليه السلام قال انا لا ندخل بيتاً فيه كلب ولا صورة فأصبح النبي عليه السلام فأمر بقتل الكلاب .. الحديث .

وحديث عائشة رضي الله عنها أخرجه مسلم أيضاً عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عنها قالت وعد رسول الله ﷺ جبريل في ساعة يأتيه فيها فجاءت تلك الساعة ولم يأتها وفي يده عصا فالتقاها من يده وقال ما يخلف الله وعده ولأرسله ثم التفت فإذا كلب تحت سريره فقال ما هذا يا عائشة متى دخل هذا الكلب ها هنا فقالت والله ما دريت فأمر به فأخرج فجاءه جبريل عليه السلام فقال رسول الله ﷺ عليه السلام واعدتني فجلست لك فلم تأت فقال

منعني الكلب الذي كان في بيتك ، انا لا ندخل بيتاً فيه كلب ولا صورة ، زاد البخاري
يريد صورة التماثيل التي فيه الأرواح .

وأخرج أبو داود والنسائي وابن ماجة وأحمد في مسنده وابن حبان في صحيحه عن
علي رضي الله عنه عن النبي عليه السلام وقال لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة
ولا جنب .. إلى آخر الحديث في مسنده عن عبد الله بن يحيى وفيه فقال .

وعن السفناقي رحمه الله حديث جبريل عليه السلام الذي ذكره المصنف بقوله لما روى
مجاهد عن أبي هريرة رضي الله عنه أن جبريل عليه السلام استأذن على رسول الله ﷺ
فقال له ادخل فقال كيف أدخل بيتاً وفيه ستر عليه تماثيل حيوان أو رجال إما أن يقطع
رؤوسها أو أن تجعل بساطاً يوطأ ، وإنا معشر الملائكة لا ندخل بيتاً فيه كلب أو صورة ،
وذكره الأكمس في شرحه ناقلاً عنه وذكر صاحب الدراية نحوه إلا أن في موضع ستر
قدام فيه تماثيل .

قلت هذا الحديث أخرجه أبو داود والترمذي عن مجاهد عن أبي هريرة قال قال رسول
الله ﷺ أتاني جبريل عليه السلام أم فقال لي آتيك الباردة فلم ينعني أن أدخل إلا أنه
كان في البيت تمثال الرجال وكان في البيت قرام ستر فيه تماثيل وكان في البيت كلب فهر
برأس التمثال (١) فليقطع فيصير كهينة الشجرة ومر بالستر فليقطع فليجعل منه وسادتان
منبوذتان موطيان ومر بالكلب فليخرج ففعل رسول الله عليه السلام ، وإذا كان الكلب
للحسن أو للحسين عليها السلام كان تحت تتخذ لهم قأمر به فأخرج . وفي لفظ الترمذي
ويجعل منه وسادتان منقذتين توطآن فانظر إلى هؤلاء الشراح كيف يذكرون الحديث على
غير أصله ولا بيان من أخرجه من أرباب فن الحديث ولا التمرض إلى حاله على أن هذا
الحديث غير مطابق مقصود المصنف لأنه عام بالنسبة إلى كل صورة . وكلام المصنف خاص
بالصورة المعلقة .

(١) هكذا الجملة في الأصل

ولو كانت الصورة صغيرة بحيث لا تبدو للناظر لا يكره ، لأن
الصغار جداً لا تعبد ، وإذا كان التمثال مقطوع الرأس أي محو
الرأس فليس بتمثال .

قوله - قرام - بكسر القاف وهو الستر الرقيق ، وقيل الصفيق من صوف ذي الألوان
والإضافة في قوله ستر كقولك ثوب قميص ، وقيل القرام الستر الرقيق وراء الستر الغليظ
وكذلك أصناف . قوله - منبوذان - قال الخطابي أي وسادتان لطيفتان وسميتا منبوذتين
لخفتهما ينبذان أي تطرحان للقعود عليهما . قوله - تحت تنضد - بفتح النون والضاد
المعجمة وهو السرير الذي تنضد عليه الثياب أي يجعل بعضها فوق بعض وهو أيضاً
متاع البيت المنضود .

(ولو كانت الصورة صغيرة بحيث لا تبدو) أي لا تظهر (للناظر لا يكره ، لأن
الصغار جداً لا تعبد) لأن الكراهة باعتبار شبه العبادة ، فإذا كانت لا تعبد لصغرها ،
وقد روي أن أبا هريرة رضي الله عنه كان اتخذ خاتماً عليه ذبابتان وكان على خاتم دانيال
النبي عليه السلام أسد ولبوة بينهما صبي يلحسانه ، فلما نظر عمر رضي الله عنه اغرورقت
عيناه ودفعه إلى أبي يوسف الأشعري رضي الله عنه ، وأصل ذلك أنه أبقي في غيضته هو
رضيع فقيض الله له أسداً ليحفظه ولبوة ترضعه وهما يلحسانه ، فأراد بهذا النقش أن
يحفظ منه الله تعالى .

(ولو كان التمثال مقطوع الرأس أي محو الرأس فليس بتمثال) قال الاتوازي رحمه
الله وإنما فسر بمحو الرأس لأنها إذا لم تكن ممحوة الرأس لو قطع بخيط ما بين الرأس
والجسد لا ترفع الكراهة كالطوق له فيشبه حيواناً مطوقاً . قلت هذا لا يدل على هذا
وكذا تفسير السفناقي بقوله إنما فسر بها لثلاثتهم أن لو قطع رأسه بخيط من الخلقوم
ورأسه ظاهر فإن الكراهة فيه باقية أيضاً ، لأن من الطير ما هو مطوق ، والأكل نقله
منه كذلك ، والصواب ما قاله قاضي خان وقطع الرأس أن يحمو رأسه حتى لا يبقى له
أثر . وقال في المحيط وقطعه أن يحمو بخيطة عليه حتى لا يبقى له أثر ويصلي بغيره . قلت

لأنه لا يعبد بدون الرأس وصار كما إذا صلى إلى شمع أو سراج على ما قالوا

الذي دل عليه حديث أبي هريرة ما ذكره الشراح أن يقطع الرأس بالكلية أو يحمل بساطاً .

(لأنه لا يعبد بدون الرأس) أي لأن التمثال لا يعبد إذا كان بلا رأس لأنه حينئذ يصير كغيره من الجمادات (وصار كما إذا صلى إلى شمع أو سراج) أي صار حكم التمثال الذي يمحي رأسه في الصلاة إليه كالصلاة إلى شمع أو سراج أمامه لأنها لا يعبدان (على ما قالوا) أشار به إلى أن فيه اختلاف المشايخ حيث قيل يكره التوجه إلى السراج والشمع، والمختار أنه لا يكره . وفي المحيط إن توجه إلى سراج أو قنديل أو شمع لا يكره، وكذا ذكر قاضي خان من غير إشارة إليه بخلاف إذا توجه إلى تنور أو كلون فيه نار فتوقد فيه أنه يكره ، لأنه يشبه العبادة لأنه فعل الجوس فإنهم لا يعبدون إلا ناراً موقدة .

وفي الذخيرة ثم من المشايخ من سوى بين أن يكون التنور مفتوح الرأس أو محمراً ، ومنهم من فرق ، وفي المغني لا يصلي إلى تنور وهو قول ابن سيرين وكره السراج والقنديل في رواية ما هنا . وقال ابن بطال في شرح حديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي رواه البخاري عنه انكشفت الشمس وصلى نبي الله عليه السلام ثم قال أرأيت النار فلم أر منظرأ كالיום فظاهراً فصنع لا يضره استقبال شيء من المعبودات وغيرها كما لم يضر الرسول فما مره في قبله ، واستدل البخاري بهذا الحديث على أنه لا يكره استقبال النار لأنه عليه السلام لا يصلي صلاة مكروهة .

قلت احتجاجه بذلك على عدم الكراهة غير صحيح من وجوه . الأول : أنه لا يلزم من قوله أرأيت النار أن يكون أمامه متوجهاً إليها بل يجوز أن يكون عن يمينه أو عن يساره أو ورائه .

الثاني : أنه عليه السلام أراها في جهنم وبينه وبينها ما لا يحصى من بعد المسافة فلا يكره .

الثالث : أن المكروه التوجه إلى النار التي عدت وليست نار الآخرة هنا .

ولو كانت الصورة على وسادة ملقاة أو على بساط مفروش لا يكره
لأنها قداس وتوطأ بخلاف ما إذا كانت الوسادة منصوبة أو كانت على
الستر لأنه تعظيم لها ، وأشدّها كراهة أن تكون أمام المصلي ثم من
فوق رأسه ثم على يمينه ثم على شماله ثم خلفه

الرابع : ان أرامتها كانت بعد الشروع في الصلاة فلم يكن مقصوداً بالتوجه إليها .
(ولو كانت الصورة على وسادة) أي نجدة والجمع وسائد (ملقاة) أي مطروحة على
الأرض (أو على بساط مفروش) أي أو كانت الصورة على بساط مفروش (لا يكره
لأنها قداس وتوطأ) أي لأن كل واحد من السادة (١) والبساط قداس بالرجل وتوطأ عليه
فيجعل للاستهانة (بخلاف ما إذا كانت الوسادة منصوبة أو كانت) أي الصورة
(على الستر) أي على الستارة (لأنها تعظيم لها) أي لأن الصلاة إليها تعظيم لها فتكره .
وقال السرخسي قد ذكره بعض المتأخرين التمثال على البساط الكبير من الوسائد التي
توضع في صدر المجلس فيجلس عليها لأن ذلك في معنى الأزار فيكره الجلوس عليها ،
ويحكي عن الحسن وعطاء أنها دخلتا بيتاً فيه بساط عليه تصاوير فوقف عطاء وجلس
الحسن وقال تعظيم الصورة في ترك الجلوس عليها .

(وأشدّها كراهة) أي أشد الصورة من حيث الكراهة (أن تكون أمام المصلي)
أي قدامه (ثم من فوق رأسه) ثم أن تكون من فوق رأسه (ثم على يمينه) أي ثم أن يكون
على يمينه (ثم على شماله) أي ثم أن تكون على شماله (ثم من خلفه) أي ثم أن تكون
خلفه ، وأشار بهذا إلى أن الكراهة مقول بالتشكيك يختلف أحادها بالشدة والضعف .
والحاصل أن ذكره بكلمة ثم مكرر إشارة إلى التنزيل لا إلى الترتيب حتى قيل إذا
كانت الصورة خلف المصلي لا تكره للصلاة ولكنه يكره كونها في البيت ، لأن تنزيه
مكان الصلاة عما يمنع من دخول الملائكة مستعجب . وكذا يكره اتخاذ الصورة على البساط
ولكن الجلوس والنوم عليه لا بأس به لأن فيه استهانة لها لا تعظيمها .

(١) أراد بها الوسادة .

ولو لبس ثوباً فيه تصاوير يكره لأنه يشبه حامل
الصنم . والصلاة جائزة في جميع ذلك لاستجماع شرائطها
وتعاد على وجه غير مكروه وهو الحكم في كل صلاة
أدبت مع الكراهة ،

(ولو لبس ثوباً فيه تصاوير يكره لأنه يشبه حامل الصنم) والصنم ما يعمل من خشب
أو ذهب أو فضة صورة إنسان ، وإذا كان من حجارة فهو وثن . وفي الذخيرة وكره في
الكتاب الصلاة بخاتم فيه تماثيل لأنه من ذري الأعاجم (والصلاة جائزة في جميع ذلك)
أي في جميع ما ذكرنا من صور الكراهة (لاستجماع شرائطها) أي شرائط الصلاة لأن
الكراهة ليس بمعنى ترجع إلى الصلاة (وتعاد على وجه غير مكروه) أي تعاد الصلاة
للاحتياط على وجه ليس فيه كراهة ، وفي الكشف أعاد الطواف بالجنابة واجبة كوجوب إعادة
الصلاة التي مع الكراهة على وجه غير مكروه بمنزلة من يصلي وهو حامل الصنم .

وفي المبسوط ما يدل على الأولوية والاستحباب فإنه ذكر فيه والقومة غير ركن عندهما
فتركها لا يفسد الصلاة والأولى الإعادة وهذا في ترك الواجب فالأولى أن يكون في غيره
كذلك . وقال شمس الأئمة السرخسي ثم البخاري قال أصحابنا لو ترك الفاتحة يؤمر
بالإعادة ولو ترك القراءة لا يؤمر فهذا يدل على وجوب الإعادة في ترك الواجب لا غير .

(وهو الحكم في كل صلاة أدبت مع الكراهة) ليكون الأداء على وفق الوجوب ،
فإن ترك واجباً من واجبات الصلاة يجب أن تعاد عن القاضي المتكلم لو صلى في الدار
المفصوبة لا يحزته وبه قال أحمد في الجمعة ، ولو صلى في عمامة مفصوبة أو في يده خاتم
مفصوب صح ، وعند بشر المريسي لا يصح ما في الأرض والثوب المفصوبتين . وفي شرح
القاضي الصدر ولو وجبت عليه في الأرض المفصوبة فأداها فيها لا يحزته . وقال العتاي
يصح في الأرض المفصوبة . وفي شرح العمدة للقاضي المتكلم غصب ثوباً وكان فرضه أداء
الصلاة بغير سترة فستر به عورته وصلى والمطالبة قائمة فسدت إن كان الوقت متسماً
وإلا لا تقصد .

ولا يكره تمثال غير ذي الروح لأنه لا يعبد ، ولا بأس بقتل
الحية والعقرب في الصلاة لقوله عليه السلام اقتلوا الأسودين
ولو كنتم في الصلاة .

(ولا يكره تمثال غير ذي الروح لأنه لا يعبد) وقد جاء في صحيح مسلم عن ابن
عباس أنه قال إن كنت لا بد فاعلا فأصنع الشجر وما لا نفس له .
فروع . يكره اتخاذ الصورة في البيوت ، ويكره الدخول في مثل هذه البيوت
والجلوس والزبارة ، ولا يكره بيع الثوب الذي فيه تصاوير . وفي الأقضية لا تقبل شهادة
الذي يبيع الثياب المصورة أو ينسجها . وفي فتاوى الفضلى لا يكره إمامة من في يده
تصاوير لأنها مستورة بالثياب لا تستبين فصارت كصورة نقش خاتم . وفي نوادر هشام عن
محمد الأجير لتصوير تماثيل الرجال أو ليزخرفها بالاصباغ من المستأجر قال لا أجر له
لأن عمله معصية وفي التفاريق هدم بيت مصور بالاصباغ ضمن قيمة البيت ولا
صباغ غير مصور .

(ولا بأس بقتل الحية والعقرب في الصلاة) وبه قال الحسن والشافعي وأحمد ، وقال
إسحاق وإنما تقتل الحية إذا تمكن من قتلها بضربة واحدة كالعقرب . وفي المبسوط
والأظهر أنه لا تفضل فيه لأنه رخصة كالشيء عن الحدث والاستسقاء من البشر
والتعرض ، والحسن عن أبي حنيفة أنه لو لم يخف أذاهما لا يقتلها وهو قول النخعي ومالك
لقوله عليه السلام إن في الصلاة لشغلا . وفي قاضي خان قال وذكر في كتاب الصلاة أن
قتلها لا يفسد الصلاة ولم يذكر الإباحة ، قال وذكرها هنا إباحة قتل العقرب ولم يذكر
الحية ، ومن المشايخ من سوى بينها (لقوله عليه السلام اقتلوا الأسودين ولو كنتم في الصلاة)
هذا الحديث أخرجه الأربعة في سننهم عن ضمضم بن جونس عن أبي هريرة رضي الله عنه
وليس في روايتهم - ولو كنتم - ومن زيادة ولفظهم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال
رسول الله ﷺ اقتلوا الأسودين في الصلاة الحية والعقرب ، قال الترمذي حديث حسن
صحيح ، ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وقال حديث صحيح ولم

ولأن فيه إزالة الشغل فأشبهه درء المار ، ويستوي جميع أنواع الحيات هو الصحيح

يخرجاه . وضمضم بن جوس من لغات أهل اليمن أنه سمع جماعة من الصعابة رضي الله عنهم وقد وثقه أحمد رضي الله عنه ، وضمضم بضادين معجمتين ، وجوس بفتح الجيم وسكون الواو في آخره سين مهمة .

قلت روى الحاكم عن ابن عباس رضي الله عنها عن رسول الله عليه السلام قال ان كل شيء شرفاً وان شرف المجلس ما استقبل به القبلة واقتلوا الحية والعقرب وإن كنتم في الصلاة ، وسكت عنه وقد علمت عنه ان زيادة لفظة - لو كنتم - في الذي ذكره المصنف موجودة في الحديث غير أنها في رواية ابن عباس إلا في رواية أبي هريرة فافهم ، فاندفع بهن ما قال السرخسي ، وأصحابنا زادوا فيه - ولو كنتم - وقوله - الأسودين - من باب العميرين والقمرين من باب التغليب لأن الأسود هو العظيم من الحيات وفيه سواد وانضم اليه العقرب لمجانسة بينها في الأذى ، وفي حديث عائشة رضي الله عنها وأئينا وما لنا طعام إلا الأسودين ، المراد منها التمر والماء .

(ولأن فيه) أي في قتل الحية والعقرب (إزالة الشغل) بفتح الشين المعجمة أي شغل القلب (فأشبهه درء المار) أي أشبه قتل الحية والعقرب رفع المار من بين يديه في الصلاة ، وفيه إشارة إلى الجواب عما قاله بعض المشايخ ان قتلها إن أمكنه بضربة أو وطأة أو معطلة فعل لأنه عمل يسير ، وإن احتاج إلى المشي أو الضرب يفسد الصلاة لأنه عمل كثير ، وتقدير الجواب أنه عمل رخص فيه للمصلي لإزالة شغل قلبه وفيه إصلاح صلاة فلا حاجة إلى التفصيل .

(وتستوي جميع أنواع الحيات) يعني الحية التي تسمى جنية وغيرها (هو الصحيح) يعني اقتلوا الأسودين وإياكم وهو الصحيح واحترز به عن قول الفقيه أبي جعفر فإنه يقول الحيات التي تسكن البيوت لها ضفيران وهي جنية ، ومنها ما لا يكون منها والجنية صورتها بيضاء تمشي مستوية أو غير جنية وهي السوداء تمشي

لإطلاق ما رويناه ، ويكره عد الآي والتسييحات باليد في الصلاة

ملتبوية فلا (١) قتلها فذلك لم يذكر في الجامع الصغير قتل الحية وإنما ذكرها في كتاب الصلاة وفي قوله عليه السلام اقتلوا الأسودين إشارة إلى هذا أو أيده بقوله عليه السلام إياكم والحية البيضاء فإنها من الجن وفي غير الصلاة بقوله لا يحل قتلها إلا بعد الاعتذار والإنذار بأن يقول له خلي طريق المسلمين فإن أبى فحيثئذ يقتله ، وغير الجن بما لو كان يضرب لونه إلى السواد في شبهه التوفا والإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله يقول انه فاسد من قبل أن النبي عليه السلام أخذ على الجن اليهود والموائيق بأن لا يظهروا لأمتيه في صورة الحية ولا يدخلوا بيوتهم فاذا انتقض المهد يباح قتلها . وقال الإمام قاضي -خان والأولى هو الاعتذار رجاء العمل بالمهد .

فإن قلت روي عنه عليه السلام اقتلوا ذا الطفيقين والأبتر فدل على الخصوص . قلت لا نسلم أن تخصيص الشيء بالذكر يدل على نفي ما عداه وقد صح عن ابن عباس رضي الله عنها قال قال رسول الله ﷺ من ترك الحيات مخافة طلبهن فليس منا سألناهن منذ حاسيناهن يريد به قصة آدم عليه السلام حين أعانت الحية إبليس على آدم عليه السلام . وقال أبو عبيد الطيفة خوصة المقل وشبه الخطين على ظهره بخصوتين من خوص المقل . الأبتر القطن الذنب في الأصل وفسر ها هنا بأنه الأفعى ، وقال النصر هو صنف من الحيات أزرق مقطوع الذنب لا ينظر اليه حامل إلا سقطت .

(لإطلاق ما رويناه) أشار اليه بقوله عليه السلام اقتلوا الأسودين ولو كنتم في الصلاة ، والحديث مطلق فلا يجوز تخصيصه بنوع الحيات .

(ويكره عد الآي والتسييح في الصلاة باليد) قيد بقوله في الصلاة لعدم الكراهة خارج الصلاة في الصحيح خلافاً لفخر الإسلام حيث قال إن عد التسييح في غير الصلاة بدعة وكان السلف يقولون تذنّب ولا تحصي وتسبح وتحصي ، وقيد باليد لأن المكروه العد بالأصابع أو بخيط يمسه ، أما الغمز برؤوس الأصابع أو الحفظ بالقلب لا يكره

(١) هنا كلمة غير مقروءة وربما هي « سائح » . اهـ مصححه .

وكذلك عد السور لأن ذلك ليس من أعمال الصلاة ، وعن أبي يوسف
« رح ، ومحمد » رح ، أنه لا بأس بذلك في الفرائض والنوافل جميعاً
مراعاة لسنة القراءة والعمل بما جاءت به السنة

كذا في المحيط والخلاصة . وفي الإيضاح إشارة إلى أنه لا يكره العد بالقلب أيضاً لأن فيه
شغل البال . وخص الآي والتسبيح بالذكر لأن عد غيرهما مكرره بالاتفاق ، وإطلاق
للصلاة يدل على أن الخلاف في الفرائض والنوافل واختلاف المشايخ في عمل الخلاف فقيل
لا خلاف في النوافل وإنما الخلاف في المكتوبة كذا ذكره المرغيناني والمحبوبي في المحيط
والعد باللسان مفسد ، وفي ملتمى البخاري ولو حرك أصابعه بالعد تحريكاً بليغاً بحيث لو
نظر إليه ناظر من بعد ظن أنه في غير الصلاة تفسد صلاته ، فإذا لم يكن بليغاً يكره .
ويكره تحريك الحاتم في الأصابع في الصلاة عندنا وبه قال ولم يكره مالك .

(وكذلك عد السور) أي وكذا يكره عد السورة من القرآن (لأن ذلك) أي عد
الآي والتسبيح والسورة (ليس من أعمال الصلاة) فيكره وإن استكثر تفسد .

(وعن أبي يوسف ومحمد أنه لا بأس بذلك) أي بالتعد (في الفرائض والنوافل جميعاً)
ذكره بكلمة عن إشارة إلى أن خلافها ليس من ظاهر الرواية ولهذا لم يذكر أبو اليسر
خلافها أصلاً بل قال بعضهم قالوا وكذا في شرح الجامع الصغير بكلمة عن ، وعن أبي
يوسف لا بأس به في التفل ومثله عن أبي حنيفة ذكره في التحفة ، وفي التجريد ذكر قول
محمد مع أبي حنيفة وكذا في الجامع الصغير ، ويروى عن بعض أصحابنا جواز عد التسبيح
بالنوافل في الصلاة (مراعاة لسنة القراءة) أي لأجل المراعاة لسنة القراءة في الصلاة وهي
أربعون آية أو ستون آية (والعمل) عطفاً على سنة القراءة أي ومراعاة العمل (بما جاءت
به السنة) الشراح كلهم ذكروا أن المراد من السنة ما جاء في الصلاة التسبيح في تسبيحاتها
عشراً عشرأ في الأركان على ما هو معروف .

قلت لو فسروا قوله بما جاءت السنة بحديث ابن عمر رضي الله عنها قال رأيت رسول
الله ﷺ يعد الآي في الصلاة ، أخرجه الإمام عن عطاء بن السائب عن أبيه عن ابن عمر

قلنا يمكنه أن يعد ذلك قبل الشروع فيستغني عن العد بعده والله أعلم .

لكان أنسب وأوجه . وأجاب عنه من جهة أبي حنيفة بعضهم أنه لعله كان قولك منه في أول الأمر بين كان العمل مباحاً في الصلاة على أن عطاء بن السائب قد اختلط في آخر عمره فلا يحتاج بحديثه إلا إذا علم أنه أخبر به قبل الإخلاق . قال أحمد مع أن أبا موسى الاصبهاني قال هذا حديث غريب .

(قلنا يمكنه أن يعد ذلك قبل الشروع فيستغني عن العد بعده) هذا جواب عماري عن أبي يوسف ومحمد « رح » وتقريره أن يقال يمكن للمصلي أن يعد ما يريد عدة من الآي التي يريد قراءتها في الصلاة فيستغني بذلك عن العدد إذا دخل في الصلاة .

فإن قلت هذا يمكن في عد الآي دون التسبيح . قلت يمكن بذلك في التسبيح أيضاً بأن يحفظه بقلبه وبضم الأنامل في موضعها أو يسبح حتى يتيقن أنه أتى بذلك والمكروه أن يعد بالأصابع هكذا ذكره في قاضي خان ، واستدل بعضهم لأبي حنيفة ومن معه بما رواه مكحول عن أبي أمامة رضي الله عنه ورواه ابن الأسمع^(١) قال نهى رسول الله ﷺ عن عد الآي في المكتوبة ، ورخص في السبحة قال في الإمام أخرجه أبو موسى الاصبهاني بإسناده ، وعن ابن أبي رباح قال أكره في الفريضة ولا أرى به بأساً في النوافل .

فإن قلت روي أنه عليه السلام قال أعد بالأنامل فمنهن مسؤولات مستنقطات . قلت بعد التسليم في صحة فهو محمول على أن خارج الصلاة ولا بأس به خارجها بالاتفاق .

فإن قلت صرح في صلاة التسبيح بالعد حيث قال عليه السلام للعباس بن عبد المطلب رضي الله عنه أن تصلي ركعات فإذا فرغت من القراءة في أول ركعة وأنت قائم قل سبحان الله والحمد لله والله أكبر خمسة عشر مرة ثم ترك فتقرأ لها وأنت راكع عشراً .. الحديث . قلت قالوا بعد عددها بأكثر الرأي لا بالأصابع وفيه نظر لعدم تمكنه من ذلك على الحقيقة ولهذا قال في الكافي إنما يتأتى هذا أي العد بأكثر الرأي أو بالضبط قبل الشروع في الصلاة بالحفظ في قلبه في الآي دون التسبيحات .

(١) في الأصل - الأشفع - والتصحيح من تهذيب التهذيب . اهـ مصححه .

فصل

ويكره استقبال القبلة بالفرج في الحلاء

(فصل) أي قد ذكرنا أن قولهم فضل منها فصل لا يكون معرباً لأن الإعراب لا يكون إلا بعد المقد والتركيب ، ولكن التقدير هذا أفضل في بيان الكراهة خارج الصلاة لأنه لما فرغ من بيانها في الصلاة شرع في بيانها في خارجها .

(ويكره استقبال القبلة بالفرج في الحلاء) قد ذكرنا أن مثل هذه الواو تسمى واو الاستفتاح أو هي للمطف على ما قبله ، وقوله - فصل - معترض بينها واستقبال القبلة هو التوجه إليها ، والحلاء ممدود بيت التفوط والمقصود النية ، وهذا الحديث إلا لا يختل خلالها أي لا تقطع نيتها وهذه المسألة من خواص مسائل الجامع الصغير ، وفي استقبالها بالفرج واستدبارها أربعة أقوال لأهل العلم .

الأول : أنه يحرم استقبالها واستدبارها في الصحراء أو البنيان ، وهو قول أبي يوسف الأنصاري واسمه خالد بن زيد الجاور شهد بدرأ ومات في زمان معاوية رضي الله عنه سنة خمسين وقيل سنة اثنين وخمسين بأرض ، وقول مجاهد والنخعي والثوري وأبي ثور ورواية عن أحمد .

القول الثاني : أنه حرام في الصحراء جائز في البنيان بشرط أن يكون بينه وبين الجدار ثلاثة أذرع فما دونها وارتفاعه قدر مؤخرة الرجل فهو حرام إلا أن يكون في بيت مبني لذلك فلا حرج فيه ، وكذا لو ستر في الصحراء بشيء من ذلك ، قال الثوري وهذا قول العباس بن عبد المطلب وعبد الله بن عمر ومالك والشافعي ورواية عن أحمد . قلت هذا الإطلاق عن الثوري خطأ لأنه لا يمكنه بعد الشرطين اللذين شرطهما لمذهبه عنهم مع أنها لا أصل لهما ولا نهض عليها دليل شرعي .

والقول الثالث : يجوز ذلك فيها وبه قال عروة بن الزبير وربيعه وداود .

والقول الرابع : يحرم استقبالها فيها .

وهذا القول هو الذي ذكره المصنف غير أنه روي عن أبي حنيفة عدم منع استدبارها

وبه قال أحمد « رح » في رواية .

لأنه عليه السلام نهى عن ذلك

(لأنه عليه السلام نهى عن ذلك) حديث النهي أخرجه الأئمة الستة في الطهارة عن عطاء ابن يزيد عن أبي أيوب الأنصاري قال قال رسول الله ﷺ إذا أتيت الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا ، وأخرجه الجماعة أيضاً غير البخاري عن سلمان الفارسي رضي الله عنه قيل له علمكم نبيكم كل شيء حتى الخراءة (١) فقال أجل لقد نهاها عن أن تستقبل القبلة بغائط .. الحديث ، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه واللفظ لمسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً إذا جلس أحدكم على حاجة فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها .

وحديث آخر أخرجه أبو داود وابن ماجه عن أبي زيد عن أبي صفل بن أبي معقل الأسدي نهى رسول الله ﷺ أن تستقبل القبلة ببول أو بغائط . قال أبو داود أبو زيد مولى النبي فعله . وقال الذهبي لا ندرى من هو ، وروى مالك عن الموطأ عن نافع عن رجل من الأنصار عن أبيه أنه سمع رسول الله ﷺ أن يستقبلوا القبلة ببول أو غائط ، فيه رجل مجهول فهو كالمقطع .

أما حديث أبي أيوب وحديث أبي هريرة فإنها يدلان على حرمة استقبال القبلة واستدبارها مطلقاً سواء كان في الصحراء أو في البنيان فلا معارضة ، وإنما المعارضة في الاستدبار في البنيان ولا اعتبار لها مع دلالة عموم الأحاديث الصحيحة المذكورة .

فإن قلت يقاس الاستقبال في البنيان على الاستدبار فيها قلت هذا فاسد من وجهين أحدهما ان الاستقبال فوق الاستدبار في القبح ، لأن ما ينحط منه لا يوجه إلى القبلة بخلاف الاستقبال فلا يحوز القياس عليه ، والثاني : أن العمل باللفظ العام أولى من القياس على ما عرف .

وقوله - شرقوا أو غربوا - يريد البلاد والتي قبلتها غير المشرق والمغرب كالمدينة والشام ونحوهما ، وأما البلاد التي قبلتها المشرق والمغرب فلا يتأتى ذلك فيها .

(١) في الأصل - الخرافة - والصحيح ما أثبتناه . اهـ مصححه .

والاستدبار يكره في رواية لما فيه من ترك التعظيم ولا يكره في رواية

فإن قلت النهي المذكور لأجل القبلة أو لأجل الملائكة . قلت اختلف العلماء فيه ، منهم من قال لأجل القبلة ، واحتجوا في ذلك بما روي بحديث أخرجه الطبراني في تهذيب الآثار عن سمالك بن الفضل عن رشد بن الجندي عن سراقه بن مالك قال قال رسول الله ﷺ إذا أتى أحدكم الغائط فليكرم قبلة الله عز وجل ، فلا تستقبلوا القبلة .

ومنها من قال لأجل الملائكة واحتجوا في ذلك بما رواه البيهقي عن عيسى الخياط قال قلت للشعبي اني أعجب من خلاف أبي هريرة وابن عمر رضي الله عنهما قال نافع عن ابن عمر دخلت بيت حفصة رضي الله عنها فجاءت مني الثقة فرأيت كيف رسول الله ﷺ مستقبل القبلة ، وقال أبو هريرة إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها قال الشعبي ما جئنا ، أما قول أبي هريرة فهو في الصعراء ان الله عباد من الملائكة وجنات يصلون فلا يستقبلهم أحدكم ببول ولا غائط ولا يستدبرهم وما كنهم هذه فإنما هي بيوت بنيت الا تصلى فيها . قال البيهقي وعيسى هذا هو ابن ميسرة وهو ضعيف ، ويقال فيه الخياط بالحاء المهملة والنون ، ويقال أيضاً الخياط بالحاء المعجمة وتشديد الياء والطاء آخر الحروف ، ويقال الخياط بلباء الموحدة ، ومنها من قال علة النهي لحرمه المصلين وهو ضعيف والصحيح أن ذلك لحرمه القبلة ويدل عليه حديث سراقه كما ذكرنا وحديث آخر أخرجه البزار عن النبي ﷺ من جلس ببول قبالة القبلة فذكر وانحرف عنها إجلالاً لها لم يقم من مجلسه حتى يغفر له ، وقيل المنع للخارج النجس ، وقيل لكشف العورة ونحوها يبنى عليه جواز الوطء مستقبل القبلة فمن علل بالأول أباحه ومن علل بالثاني منعه .

وفي الروضة لا بأس باستقبال القبلة في حالة الإزالة والنظر ولو تذكر بعد استقبالها فانحرف عنها فلا إثم عليه ، ويكره استقبال الشمس والقمر والفرج وكذا الريح ، وفي روضته ويكره مد الرجلين إلى القبلة في النوم وغيره وكذا إلى المصحف وكتب الفقه .

(والاستدبار يكره في رواية) يعني عن أبي هريرة وهو الأصح (لما فيه) أي في الاستدبار (من ترك التعظيم) للقبلة (ولا يكره في رواية) أي عن أبي حنيفة ، وفي جامع الاسيبيجي عن أبي حنيفة في هذه المسألة ثلاث روايات في رواية كره الاستقبال

لأن المستدبر فرجه غير موازي للقبلة وما ينحط منه ينحط إلى الأرض
بخلاف المستقبل لأن فرجه مواز لها وما ينحط منه ينحط إليها وتكره
المجاعة فوق المسجد والبول والتخلي لأن سطح المسجد له حكم
المسجد حتى يصح الإقتداء منه بمن تحته، ولا يبطل

والاستدبار ، وفي رواية كره الاستقبال دون الاستدبار ، وفي رواية لم يكرهها وبه قال
داود وفي كل ذلك جاءت الآثار . وذكر أبو اليسر أما الاستدبار ولو كان رافعاً ثوبه قالوا
ينبغي أن يكون مكروهاً لأن عورته تكون إلى القبلة ، وأما نهي عن الاستدبار فكأنه
قال ذلك في حق أهل المدينة لأنهم إذا استدبروا صاروا متوجهين إلى بيت المقدس فيكره
الاستدبار تعظيماً للبيت المقدس .

(لأن المستدبر فرجه غير موازي للقبلة) فرجه منصوب لأنه بدل من المستدبر بدل
البعض من الكل وغير موازي كلام إضافي مرفوع لأنه ان ، ومعنى غير موازي غير مجاز
للقبلة والموازاة المقابلة والمواجهة إذا كان مهموز الفاء ومعتل اللام يقال ازاءه إذا حاذيته
ولا يقل زيته . قال الجوهري وغيره أجازته على تخفيف الهززة وقلبها (وما ينحط منه
ينحط إلى الأرض) أي وما ينزل منه من البول ينحط إلى الأرض غير محاذ للقبلة .

(بخلاف المستقبل) بكسر الباء على صيغة الفاعل (لأن فرجه مواز لها) أي للقبلة
(وما ينحط منه ينحط إليها) أي إلى القبلة لأنه متوجه إليها وقال الشافعي إنما يكره
ذلك كله في القضاء ^(١) فأما في الأكثفة فلا .

(وتكره المجاعة فوق المسجد والبول والتخلي) أي والتغوط دون ما يقوله الناس
ان الخلوة بالمرأة ، والمراد من الكراهة التحريم (لأن سطح المسجد له حكم المسجد) لأنه
ثابت في العرصة والهواء جميعاً (حتى يصح الإقتداء منه) أي من السطح (بمن تحته) يعني
يصح اقتداء من كان فوق المسجد بالإمام الذي تحته إذا كان يعلم حال الإمام (ولا يبطل

(١) هكذا في الأصل والصحيح - القضاء . اهـ مصححه .

الإعتكاف بالصعود اليه ولا يحل للجنب الوقوف عليه ، ولا بأس
بالبول فوق بيت فيه مسجد والمراد ما أعد للصلاة في البيت لأنه لم
يأخذ حكم المسجد وإن ندبنا اليه .

الإعتكاف بالصعود اليه (أي بالطلوع من المسجد إلى سطحه) ولا يحل للجنب الوقوف
عليه (أي على سطح المسجد فعلم أن حكم المسجد ثابت في الهواء كما في العرصة .

فإن قلت ما حكم المسجد الذي عند السواقي وعند الحياض . قلت قال بعضهم حكمها
حكم المسجد والأصح لنا ليس لها حرمة المسجد فانه لا بأس بادخال الميت فيه مع انا أمرنا
بتجنب المساجد الموتى وذكر الصدر الشهيد أن المختار للفتوى في الموضع الذي يتخذ
لصلاة الجنائزة والعيد انه مسجد في حق جواز الإقتداء ، وإن الفصل الصفوف رفقا
بالناس فما عدا ذلك ليس له حكم المسجد ، والمسجد الجامع وهو أعظم المساجد حرمة
وكذلك المسجد الذي له جماعة وإمام ومؤذن وقائمون بأمره ، والمساجد المبنية على القوارع
فلها حكم المسجد إلا أن الإعتكاف فيها لا يجوز لأنه ليس لها إمام ومؤذن معلوم .

(ولا بأس بالبول فوق بيت فيه مسجد) لأنه لم يخلص لله تعالى (والمراد ما أعد
للصلاة في البيت) أي المراد من المسجد المذكور في قوله - فوق بيت فيه مسجد - هو
الموضع الذي يعمده المصلي في بيته أي للصلاة (لأنه لم يأخذ حكم المسجد) لبقائه في ملكه
حق له أن يبيعه ويهبه ويورث عنه فكان حكمه حكم غيره من المنزل المملوك فلا يكره
المجاعة والبول في جوفه فضلا عن سطحه وتسميته - مسجداً - لا يفيد حكم المساجد
(وإن ندبنا اليه) يعني وإن دعينا إلى اتخاذه في البيت لأنه مستحب لكل إنسان أن
يعد في بيته مكانا للصلاة يصلي فيه التوافل والسنن قال الله تعالى في قصة موسى عليه السلام
﴿ واجعلوا بيوتكم قبلة ﴾ ٨٧ يونس ، وعن عائشة رضي الله عنها قالت أمر رسول الله ﷺ
ببناء المسجد في الدور وأن ينظف ويطيب ، رواه أبو داود في سننه .

وروى الترمذي مرسلًا فقال لا تتخذوا بيوتكم قبوراً وهو عبارة عن ترك
الصلاة في البيت .

ويكره أن يغلق باب المسجد لأنه يشبه المنع من الصلاة وقيل لا بأس به إذا خيف على متاع المسجد في غير أوان الصلاة ، ولا بأس بأن ينقش المسجد بالجص والساج وماء الذهب

(ويكره أن يغلق باب المسجد لأنه يشبه المنع من الصلاة) أي لأن الإغلاق يشبه المنع فيكره لقوله تعالى ﴿ من منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه ﴾ ١١٤ البقرة ، وقوله - أن يغلق - من الإغلاق ولا يقال غلق فهو مغلق إلا في لغة رواية متروكة ، وفي الجامع الصغير ويكره غلق باب المسجد وهو على لغة المتروكة وصوابه إغلاق باب المسجد . (وقيل لا بأس به) أي بإغلاق باب المسجد (إذا خيف على متاع المسجد) من السرقة (في غير أوان الصلاة) أي في غير وقتها للاحتياط وهو حسن وقيل إذا تقارب الوقتان (١) كالعصر والمغرب والعشاء لا يغلق ، وبعد العشاء يغلق إلى طلوع الفجر ومن طلوع الشمس إلى وقت الزوال ذكره شمس الأئمة وقاضي خان والتدبير في الإغلاق وتركه إلى أهل المحلة ، فانهم إذا اجتمعوا على رجل جعلوه متولياً بغير أمر القاضي يكون متولياً . (ولا بأس بأن ينقش المسجد بالجص والساج وماء الذهب) الجص بفتح الجيم وتشديد الصاد المهمة ، قال الجوهرى الجص والجص ما يبني به وهو معرب . قلت هو معرب - كج - بالكاف والجيم وهو الكلس وهو النورى يقال له في حد المصر بين الجير والساج بالجيم شجر يغلظ جداً ينبت بالهند وله قيمة ولفظ - لا بأس - دليل على أن المستحب غيره وهو في الآخرة . وقال شمس الأئمة في قوله - لا بأس - إشارة إلى أنه لا يؤجر ويكفيه أن يجوز لسائر الناس .

قلت فقوله - لا بأس - وفي الشدة روايتان والإنسان إنما يفتقر إلى فيما حيث يتصور الشدة ، وجاء في الآثار أن من اشترط الساعة تزين المساجد ويمر على رضي الله عنه بمسجد مزرق بالكوفة فقال لمن هذه البيعة ، فقيل تقول للمسلمين فقال هكذا ما يكون مصلى المسلمين ، وبعث الوليد بن عبد الملك بال يزين به مسجد رسول الله ﷺ فمر به على عمر بن

(١) الجملة في الأصل - إذا تقادبا لوقتان - والصحيح ما أثبتناه . اهـ مصححه .

وقوله لا بأس يشير إلى أنه لا يؤجر عليه لكنه لا يَأثم به ، وقيل هو قرينة

عبد العزيز فقال الماسكين أحوج من الأساطين إلا أن محمداً رحمه الله نفى البأس بقوله - لا بأس - بدلائل لا حجب عنده منها قوله تعالى ﴿ في بيوت أذن الله أن ترفع ﴾ ٣٦ النور ، ورفعها تعظيمها والتعظيم (١) .

وروي عن داود عليه السلام بنى مسجد بيت المقدس وأتم بناءه سليمان عليه السلام وزينه حتى نصب على أعلى قبة بالكبريت الأحمر وكان يضيء من سبعة أميال ، وقيل من اثني عشر ميلاً ، وكانت الفلزات ينزلن في ضوءها . وقال تاج الشريعة الكبريت الأحمر مثل لكل ما يعد وجوداً وبيتاً فستر فيه ، قلت المراد هنا الباقوت الأحمر وكذا الكعبة باطنها مزخرف بماء الذهب وظاهرها مستور بالديباج وكساها عمر رضي الله عنه أيضاً وفي ترتيب المسجد ترغيب الناس في الجماعة ، وتعظيم بيت الله والدخول في أمره من مدحه الله تعالى بقوله ﴿ إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر ﴾ ١٨ التوبة .

ثم إن ترتيب المسجد لما دار مرة بين الاستحباب وبين الكراهة ، قال أصحابنا بالجواز ولم يقولوا بالاستحباب كما قال به بعضهم ولا بلفظ الكراهة لما ذكرنا كما قال به بعضهم ثم اختلفوا في كيفية الترتيب ، ف قيل لا ينبغي التكلف لدقائق النقش ، وقيل إن كان بحيث يشتغل به المصلي يكره وإلا فلا ، وقيل إن كان كثيراً يكره وإن قل لا وقيل يكره في المحراب دون السقف .

(وقوله) أي وقول محمد في الجامع الصغير (لا بأس يشير إلى أنه لا يؤجر عليه) أي لا ثياب عليه (لكنه لا يَأثم به) أي بترتيب المسجد لما ذكرنا (وقيل هو قرينة) أي للترتين تقرب إلى الله تعالى لما ذكرنا من الدلائل الدالة على أنه قرينة ، وأجاب هؤلاء عن الآخر المذكور بأن كونه من أشراط الساعة لا يدل على البطلان ، وعن قول علي رضي الله عنه من ألزم محمول على أنه كان فيه تماثيل أو أعاجيب نقش يشغل المصلين عن الخشوع والخضوع ، وعن قول عمر بن عبد العزيز أنه عرف أنه كان من مال الصدقة والمسجد لا

(١) هكذا وردت كلمة - والتعظيم - وربما بعدها كلام ساقط . اهـ مصححه .

وهذا إذا فعل من مال نفسه ، أما المتولي فيفعل من مال الوقف
ما يرجع إلى أحكام البناء دون ما يرجع إلى النقش حتى لو فعل
يضمن والله أعلم بالصواب

يصلح مصرفاً لذلك ، ومنع أبو إسحاق المروزي تحلية الكعبة والمساجد والمشاهد بقناديل
الذهب والفضة ، قال الغزالي لا يبعد مخالفته حملاً على الأكرام كما في تحلية المصحف ذكره
في الوسط ، وذكر صاحب الطراز عن المالكية ذلك كله ، وذكر في الرعاية عن أحمد أن
المسجد يمان عن الزخرفة وهم محجوجون لما ذكرنا من إجماع المسلمين في الكعبة .

(وهذا) إشارة إلى قوله - لا بأس - يعني إنما لا يكره النقش (إذا فعل من مال
نفسه) لأنه يقصد به القرية (أما المتولي) وهو الذي ينظر في أمر المسجد وأمر أوقاته
(فيفعل من مال الوقف ما يرجع إلى أحكام البناء) مثل التخصيص (دون ما يرجع إلى
النقش) يعني ذلك ليس له أن يفعل ذلك (حق لو فعل يضمن) لأنه تعدى ، وقيل
يضمن في التخصيص أيضاً ، وعن الشيخ أبي بكر الرازي أنه يقول هذا في زمانهم ، أما
في زماننا لو صرف ما يفضل من العبارة إلى النقش يجوز قطعاً للأطباع الفاسدة من الظلمة .

* * *

باب صلاة الوتر

الوتر واجب عند أبي حنيفة «رح»

(باب صلاة الوتر)

أي هذا باب في بيان أحكام صلاة الوتر ، قال الشراح لما فرغ من بيان الفرائض ومتعلقاتها وكيفيتها وأوانها ، شرع في بيان صلاة هي دون الفرض وفوق النفل وهي صلاة الوتر ، وقدمه على النوافل لأن الواجب فوقها وهو دون الفرض فذكره بينهما لأن حقه أن يكون بين الفرض والنفل ولم يتعرض أحد لبيان وجه المناسبة بينه وبين ما تقدم من الأبواب والفصول .

قلت لما كان المذكور في الباب الذي قبله بيان الفساد الواقع في الصلاة ذكر هذا الباب عقيبها لما فيه من نوع من ذلك صريحاً وغير صريح ، أما صريحاً ففي المسألة التي فيها اقتداء الحنفي بالشافعي ، وأما في غير الصحيح ففي صلاة الرجل الفجر مع تذكره أنه لم يصل الوتر وهذا المقدار كاف لوجه المناسبة .

(الوتر) واحداً كان أو أكثر ، وهو بفتح الواو ، وعند أهل الحجاز وبكسرها والحقض ولغة أهل العالية على العكس ويتم بكسر الواو فيها . وقال النووي الفتح والكسر لغتان فيه (واجب عند أبي حنيفة) وفي المحيط عن أبي حنيفة فيه ثلاث روايات ، أحدها أنها واجب وهو آخر قوله . قلت هو الصحيح ، وقال قاضي خان هو الأصح .

والثانية أنه فرض ، وهي قول زفر ، وقال أبو بكر بن العربي في المعارضة قال سحنون والأصح عن المالكية إلج وجوبه يريد به الفرض . وفي المغني عن أحمد من ترك الوتر عمداً فهو رجل سوء ولا ينبغي أن تقبل شهادته ، وقد حكى عن أبي بكر أن الوتر واجب أي فرض ، وحكى ابن بطال في شرح البخاري عن ابن مسعود وحذيفة والنخعي أنه واجب

وقالا سنة لظهور آثار السنن فيه حيث لا يكفر جاحده

على أهل القرآن دون غيرهم ، والمراد بالوجوب الفرض ، واختار الشيخ علم الدين السخاوي المقرئ، النحوي أنه فرض وصف فيه جزاء وساق فيه الأحاديث التي دلت على فرضيتها ثم قال فلا يرتاب ذوقهم بعد هذا أنها ألحقت بالصلاة الخمس في المحافظة عليها . وقال صاحب المنظومة والوتر فرض ونوى بذكره في فجزةء فساد فرض فجزةء قال شراحها يعني فرض علماً واجب عملاً سنة سبباً . وفي شرح الجمع الوتر فرض في حق العمل عند أبي حنيفة وواجب في حق الاعتقاد سنة باعتبار السبب لظهور آثار السنن فيه وهي عدم إكفار جاحده وعدم الأذان فيه .

- فإن قلت هذه الآثار موجودة في صلاة العيد مع أنها واجبة . قلت مجرد عدم الإكفار لا يدل على عدم الوجوب بل يدل الجموع وهو أن لا يكفر ولا يؤذن ، ولا نسلم كون صلاة العيد واجبة ، وقول البخاري لا نسلم أنه لا أذان لها ، فإن قولهم في صلاة العيد يرحمك الله الصلاة أذان وإعلام - غير مديد ولا موجب لأن المراد من الأذان المصطلح وليس فيها كذلك .

والرواية الثالثة عن أبي حنيفة أنه سنة مؤكدة وهي قول الأكثر من العلماء ، وقال صاحب الدراية ثم فيه ليس في الظاهر رواية منصوطة عنده ، لكن روى حماد بن يزيد عن أبي حنيفة أنه فرض وبه أخذ زفر ، وروى يوسف بن خالد التيمي أنه عن أبي حنيفة واجب وهو الظاهر من مذهبه ، وروى نوح بن مريم وقيل أسد بن عمرو أنه سنة وهو قول أبي يوسف وعبد الشافعي ومالك وأحمد ، وفي الحقائق فيها ثلاث روايات ولا اختلاف في الحقيقة بين الروايات ، والصحيح أنه واجب ، وقال أبو بكر الأعمش اتفقوا مع اختلافهم فيه أنه أدون درجة من الفرائض ولا يكفر جاحده وتحب القراءة في الركعة الثالثة ويحب قضاؤها بالترك عامداً أو ناسياً ولا يجوز بدون نية الوتر ولو كان سنة لكفته نيته في الصلاة ، فإن كانوا مصرين قاتلهم بالسلاح .

(وقالوا سنة) أي قال أبو يوسف وعبد الوتر سنة (لظهور آثار السنن فيه) أي في الوتر وبين ذلك بقوله (حيث لا يكفر جاحده) بسكون الكاف من الإكفار أي لا

ولا يؤذن له

ينسب إلى الكفر إذا قال الوتر ليس بفرض (ولا يؤذن له) أي للوتر يعني لا أذان فيه وقد مر الكلام فيه آنفاً ، ولم يذكر المصنف لها دليلاً من الآثار ودليلهما ما رواه أبو داود والنسائي من حديث عبد الله بن محرز عن رجل من بني كنانة يقال له الخدجي قال رجل بالشام يقال له أبو محمد قال الوتر واجب ، قال فرجعت إلى عبادة بن الصامت رضي الله عنه فقلت ان أبا محمد يزعم أن الوتر واجب ، قال كذب أبو محمد سمعت رسول الله ﷺ يقول خمس صلوات كتبهن الله تعالى على عباده .. الحديث ، والخدجي بضم الميم وسكون الحاء المعجمة وكسر الدال ، وقيل بفتحها وبعدها جيم ، قيل ان هذا لقب ، وقيل نسبة إلى بطن من كنانة واسمه رفيع الفلطين ومحمد^(١) انصاري اسمه مسعود بن زيد بن سبيع البخاري وقيل اسمه أوس وكان بدرياً .

واحتج أيضاً بحديث الاعرابي هل علي غيرهن فقال لا إلا أن تطوع ، وهذا ينفي الفرض والوجوب ، ويقول عليه ثلاث هن علي فرائض^(٢) وهن لكم تطوع الوتر والفجر وصلاة الضحى ، رواه أحمد في مسنده والحاكم في مستدركه من حديث ابن عباس قال سمعت رسول الله ﷺ يقول ثلاث .. الحديث ، والذي وقع في كتب أصحابنا ثلاث كتب علي ولم تكتب عليكم وهي لكم سنة ، الوتر والضحى والأضحى .

واحتج أيضاً بفعله ﷺ إياه على الراحة والفرص لا يؤدي على الراحة من غير عذر . والجواب عن حديث عبادة أنه ﷺ أخبر عن فرضية خمس صلوات وأبو حنيفة لا يقول بفرضية الوتر مثل فرضية الظهر مثلاً ، وإنما يقول بوجوبه ، والفرق بين الواجب والفرض ظاهر قطعاً فلا يكون حينئذ حجة عليه ، وقوله كذب أبو محمد أي أخطأ وساء كذباً لأنه شبهة في كونه ضداً ، وإنما قاله باجتهاده رآه إلى أن الوتر واجب والاجتهاد يخطأ ، وفي غير موضع .

(١) ليس كذلك بل هو أبو محمد . اهـ مصححه .

(٢) في الأصل - فوايض - والصحيح ما أثبتناه . اهـ مصححه .

وعن حديث الأعرابي بأنه كان قبل وجوب الوتر وفي قوله ان الله زادكم صلاة على ما يحى ، إشارة على أنه متأخرة عن وجوب الصلوات الخمس وهو نظير قوله تعالى ﴿وقل لا أجد فيما أوحى إلى محرم على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير﴾ الآية ١٤٥ الأنعام ، وقد حرم الله تعالى بعد ذلك أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير ، وفي حديث جابر رضي الله عنه أخرجه مسلم وغيره ويدل على تأخره أنه سأل عن الصلاة والزكاة والصيام وقال في آخره والله لا أزيد على هذا ولا أنقص فقال ~~يعني~~ أفصح إن صدق ، ولم يذكر الحج ، فدل على أنه كان قبل وجوب الحج فكذا يجوز أن يكون سؤاله قبل أن يزداد على الخمس فلا يكون حجة .

وعن حديث ابن عباس بأنه ضعيف ، قال الذهبي هو غريب منكر وفي سنده الذي أخرجه الحاكم وأحمد بن حبان الكلبي ضعفه النسائي والدارقطني ، وفي سند آخر فيه جابر الجعفي وهو مختلف فيه ، وكذا أخرجه البيهقي منه فيه ابن حبان وقال هو ضعيف مدلس واسمه يحيى بن حبة ، وقال النووي إنما ذكرت هذا الحديث لما بين ضعفه واحدة والاحتراز به وله طريق آخر عند ابن الجوزي في العلل المتناهية فيه وضاح بن يحيى ومنديل وهما ضعيفان ، وأخرج ابن الجوزي أيضاً نحوه من حديث أنس وفيه عبد الله بن محرز وهو ساقط وقال ابن حبان كان يكذب ، وأجاب أصحابنا عنه بأن الحسن يقول بموجبه لأن الوتر ليس من المكتوبات بل من الواجبات بل واجب مختلف في ذاته وليس كل واجب مكتوب ، ألا ترى أن صلاة العيدين واجبة ليست بمكتوبة وليس وجوبها كوجوب صلاة العيد والجمعة وغسل الميت واجب وليس كفصل الجنابة ، وصدقة الفطر واجبة وليست كالزكاة ، وسجدة السهو واجبتان وليستا كسجود الصلاة ، لأن طريق الواجبات مختلفة بنص القرآن وبالتواتر والمشهور بالأحاد ، والوتر ليس وجوبه بطريق الأحاد .

وأجيب عن قوله - وهي لكم سنة - بأن تحقيق الثلاث سنة لكم لأن كل منها سنة بانفرادها .

وأما احتجاجها بفعله ~~يعني~~ إياه على الراحة والفرائض لا تؤدي عليها فغير مستقيم

ولأبي حنيفة قوله عليه السلام إن الله زادكم صلاة ألا وهي الوتر فصلوها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر

على أصلها لأنها يريان الوتر فرضاً على النبي ﷺ ، ثم الدعوة يجاوز هذا الفرض دون سائر الفروض تحكم لا دليل عليه ، فإن كانت سنتها حديث ابن عباس المذكور فقد بينا حاله ، وقال الفراني في الذخيرة أن الوتر في السفر ليس بواجب عليه وفعله عليه السلام على الراحة كان في السفر . قلت هذا الأصل له ، وروى الطحاوي بإسناده عن نافع عن ابن عمر أنه كان يصلي على راحلته ويوتر بالأرض ، ويزعم أن رسول الله ﷺ كان يفعل كذلك وكذا عن مجاهد بن أبي عمار يصلي في السفر على بعيره أينما توجه ، وإذا كان السحر نزل فأوتر ، ولعل ما روي عن ابن عمر ما يخالف ذلك كان قبل تأكده ووجوبه . وقال ابن العربي قال أبو حنيفة الوتر واجب ولا يلحق بالواجب بالقرآن فلذلك يفعل على الراحة . قلت نقله عن أبي حنيفة غلط وليس كذلك ، وفي المحيط لا يجوز أن يوتر قاعداً مع القدرة على القيام ولا على الراحة من غير عذر ، وأما عندهما وإن كان سنة فلأنه عليه السلام كان ينزل فيوتر على الأرض هذا الذي صح عندهما .

(ولأبي حنيفة قوله عليه السلام إن الله زادكم صلاة ألا وهي الوتر فصلوها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر) روي هذا الحديث عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم ، عن خارجة رضي الله عنه أخرج حديثه أبو داود والترمذي وابن ماجه عنه قال خرج علينا رسول الله ﷺ فقال إن الله أمدكم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم وهي الوتر فجعلها لكم فيا بين العشاء إلى طلوع الفجر . وقال الترمذي غريب ، وأخرجه الحاكم في المستدرک وقال حديث صحيح الإسناد ، ورواه أبو داود وأحمد في مسنده والدارقطني في سننه والطبراني في معجمه .

فإن قلت رواه ابن عدي في الكامل ونقله عن البخاري أنه قال لا نعرف سماع بعض هؤلاء من بعض يعني رواية ، وأعله ابن الجوزي في التحقيق بابن إسحاق وبعبس الله بن راشد ، ونقل عن الدارقطني أنه ضعفه . قلت قال صاحب التنقيح أما تضعيفه بابن إسحاق

فليس بشيء فقد تابعه الليث بن سعد عن زيد بن أبي حبيب به ، وأما نقله عن الدارقطني أنه ضعفه عبد الله بن راشد البصري مولى عثمان بن عفان الراوي عن أبي سعيد الخدري ، وأما عبد الله بن راشد فهو مصري راوي عن خارجة عنه ابن حبان في الثقات . وخارجة هو ابن حذفة العدوي والقرشي ^(١) الصحابي ، سكن مصر له هذا الحديث .

قوله - حمر النعم - بفتح النون والعين واحد الأنعام وهي المال الراعية ، وأكثر ما يقع هذا الاسم على الإبل ، والحمر بضم الحاء وسكون الميم جمع أحمر ، ولما كان الإبل الأحمر أعز الأموال عند العرب ذكر ذلك ^{في نسخة} .

وعن عمرو بن العاص وعقبة أخرج حديثها إسحاق بن راهويه في سننه عنهما عن رسول الله ﷺ قال إن الله عز وجل زادكم صلاة وهي خير لكم من حمر النعم والوتر وهي لكم فيما بين العشاء إلى طلوع الفجر ، وفي طريقه رواه الطبراني في معجمه .

وعن ابن عباس رضي الله عنه ، قال أخرج حديثه الدارقطني في سننه والطبراني في معجمه عنه قال خرج النبي ﷺ مستبشراً فقال إن الله زادكم صلاة وهي الوتر ، وفيه قال النظير بن الحرار قال الدارقطني ضعيف ، وعن أبي بصرة بفتح الباء الموحدة وسكون الصاد المهملة الغفاري واسمه جميل أبو حميد أخرج حديثه الحاكم في المستدرک من طريق ابن لهيعة حدثني عبد الله بن هبيرة أن أبا تميم الجنباني وعبد الله بن مالك أخبره أنه سمع عمرو بن العاص يقول سمعت أبا بصرة الغفاري رضي الله عنه سمعت رسول الله ﷺ يقول إن الله زادكم صلاة وهي الوتر فصلوها ما بين العشاء إلى صلاة الصبح ، وسكت عنه الحاكم ، وأعله الذهبي في مختصره بابن لهيعة وله طريق آخر عند الطبراني في معجمه وأحمد في مسنده عن ابن المبارك .

أما سعيد بن يزيد عن ابن هبيرة عن أبي تميم الجنباني وبطريق آخر عند الطبراني عن

(١) هكذا في الأصل وفي تقريب التهذيب . خارجة بن حذافة بن غانم القرشي المدوي صحابي .. اهـ مصححه .

أمر وهو للوجوب ،

الليث بن سعد عن بصير بن نعيم عن ابن هبيرة به وعن ابن عمر رضي الله عنه أخرجه حديثه الدارقطني في غرائب مالك عنه قال خرج رسول الله ﷺ محمراً وجهه يحمر رداءه فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أيها الناس إن الله زادكم صلاة إلى صلاتكم وهي الوتر ، وفيه حميد بن أبي الحيوان الاسكندري قال الدارقطني ضعيف .

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أخرجه حديثه الطبراني في كتابه مسند الشاميين وعنه قال قال رسول الله ﷺ إن الله تعالى زادكم صلاة وهي الوتر ، وروى أيضاً عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً أمراً رسول الله ﷺ فاجتمعنا فحمد الله وأثنى عليه ثم قال إن الله قد زادكم صلاة فأمرنا بالوتر .

وجه الاستدلال لهذه الأحاديث أن في بعضها الأمر والأمر للوجوب وهو معنى قول المصنف .

(أمر) أي النبي ﷺ (وهو للوجوب) أي أمر الشارع فيه يدل على وجوب الوتر الذي فيه التصريح بالأمر حديث أبي بصرة وهو قوله فصلوها ، وفي حديث عمرو بن شعيب المذكور آنفاً ونظيره ما روي عن جابر أنه ﷺ قال أيكم خاف أن لا يقوم في آخر الليل ، فإن قراءة آخر الليل بحضوره ذلك أفضل ، رواه مسلم والترمذي وأحمد وابن ماجه .

وما روي عن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال اجعلوا آخر صلاتكم وتراً ، أخرجه البخاري ومسلم .

وما روي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا ، رواه أبو داود والحاكم في مستدركه وصححه .

وقوله - حق - أي واجب ثابت والدليل على بقية الحديث لأنها وعيد شديد ولا يقال مثل هذا إلا في حق تارك فرض أو واجب ولا سيما وقد تأكد بالتكرار الكلام ثلاث مرات ، ومثل هذا الكلام بهذه التأكيدات لم يأت في حق السنن ، وبهذا ما قاله الخطابي من قوله وقد دلت الأخبار الصحيحة على أنه لم يرد بالحق الوجوب الذي لا يسمه غيره ، منها

خبر عبادة بن الصامت لما بلغه أن أبا محمد رجلاً من الأنصار يقول الوتر حق كذب أبو محمد ، ثم روي عن النبي ﷺ في عدد الصلوات الخمس .
ومنها خبر طلحة بن عبد الله في سؤال الأعرابي .
ومنها خبر أنس بن مالك في فرض الصلوات ليلة الإسماء .
أما خبر عبادة فقد تكلمنا فيه بما فيه الكفاية عن قريب ، وأيضاً فإنما كذبه في قوله كوجوب الصلاة ولم يقل أحد أن الوتر واجب كوجوب الصلاة .
وأما خبر طلحة فكان قبل وجوب الوتر بدليل أنه لم يذكر فيه الحج ، وقد قررناه أيضاً .

وأما حديث أنس رضي الله عنه فلا نزاع فيه أنه كان قبل الوجوب ، وما روي عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ يا أهل القرآن أوتروا فإن الله وتر يحب الوتر ، أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ، وقال الترمذي حديث حسن .
فإن قلت قال الخطابي في تخصيصه أهل القرآن بالأمر فيه دل على أن للوتر غير واجب ولو كان واجباً لكان عاماً وأهل القرآن في عرف الناس يعم القرآن والحفاظ دون العوام .
قلت أهل القرآن بحسب اللغة يتناول كل من معه شيء من القرآن ولو كان آية فيدخل فيه الحفاظ وغيرهم على أن القرآن كان في زمنه ﷺ مفترقاً بين الصحابة رضي الله عنهم ، وبهذا التأويل الفاسد لا يبطل مقتضى الأثر الدال على الوجوب ولا سيما تأكيد الأمر بالتقرير ولحبة الله إياه بقوله - فإن الله يحب الوتر .

وما روي عن أبي سعيد الخدري قال قال ﷺ أوتروا قبل أن تصبحوا ، رواه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه ، وما روي عنه قال قال رسول الله ﷺ من قام عن وتره أو نسيه فيصله إذا ذكره ، رواه أبو داود والترمذي ، ووجوب القضاء فرع وجوب الاداء .

فإن قلت قال الخطابي قوله - أمدكم بصلاة - يدل على أنها غير لازمة لهم ، ولو

كانت واجبة يخرج الكلام فيه على صيغة لفظ الإلزام فيقول ألزمكم أو فرض عليكم أو نحو ذلك من الكلام ، قال وقد روي أيضاً أن الله قد زادكم صلاة ومعناه الزيادة من النوافل وذلك أن نوافل الصلاة شفع لا وتر فيها فقد أمدكم بصلاة وزادكم صلاة لم تكونوا تصلونها قبل على تلك الصورة والهيئة وهو الوتر . قلت لا نسلم أن قوله أمدكم بصلاة يدل على أنها غير لازمة ، فلتن سلنا فلا ينافي ذلك دلالة دليل آخر على الوجوب ، وقد جاء فيما ذكرناه من الأحاديث ما يدل على الوجوب .

وأما وجه الاستدلال بقوله - ان الله زادكم - من وجوه ، الأول : أنه أضاف الزيادة إلى الله تعالى ، والسنن إنما تضاف إلى رسول الله عليه السلام .

والثاني : أنه قال - زادكم - والزيادة إنما تتحقق في الواجبات لأنها محصورة بعدد لا في النوافل لأنها لا نهاية لها .

والثالث : الزيادة على الشيء إنما تتحقق إذا كان من جنس المزيد عليه لا يقال زاد في ثمنه إذا وهب هبة مبتدأة ، ولا يقال زاد على الهبة إذا باع ، والمزيد عليه فرض فكذا الزائد ، إلا أن الدليل غير قطعي فصار واجباً .

فان قلت السنن مقدرة أيضاً فهذه كانت زائدة على السنن ، قلت إضافته إلى الواجبات أولى للأخذ بالاحتياط ، وأيضاً لو اعتبرت زيادة على الفرائض يكون الأمر معمولاً لا بحقيقة ولأنه لا يمكن جعل الزيادة على السنن لأنه لا نظير له في الشرع إذا السنن توابع الفرائض ولا جائز أن يكون تبعاً للسنن لأنه يؤدي في آخر الوقت وهو آخر الليل ، والسنن ليست كذلك وقيل أفضل من وقت الوتر السحر ، ويكره أداء العشاء فيه أشد الكراهة ، ولو كان الوتر تبعاً للعشاء من حيث السنية لكان وقته المستحب وقت العشاء ، وما يدل على وجوب الوتر قوله عليه السلام ألا وهي الوتر على سبيل التعريف ، فهذا يدل على أنه كان معلوماً عندهم وزيادة تعريف زيادة وهو الوجوب لا أصله .

فان قلت جاء حديث عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً على أنه لا يلزم أن يكون المزداد من جنس المزداد عليه وهو قوله عليه السلام ان الله تعالى زادكم صلاة إلى

ولهذا وجب القضاء بالإجماع ، وإنما لا يكفر
جاحده لأن وجوبه ثبت بالسنة وهو المعنى بما
روي عنه أنه سنة

صلاتكم هي خير من حمر النعم ألا وهي ركعتان قبل صلاة الفجر ، أخرجه الحاكم وقال
حديث صحيح ، قلت لا يمنع هذا ما ذكرنا لأنه يجوز أن يكون المراد منه ركعتا الصبح
ولهذا جاء التأكيد فيها ، وروى أبو هريرة عن النبي عليه السلام أنه قال لا تدعوها وإن
طردتكم الخيل ، رواه أبو داود ولهذا ^(١) محمد قضاها بعد طلوع الشمس إلى وقت الظهر .
(ولهذا وجب القضاء بالإجماع) أي ولأجل كون الوتر واجباً وجب القضاء بالإجماع ،
قال الأتزازي أي بإجماع أصحابنا على ظاهر الرواية فإنه نقل عن أبي يوسف أنه لا يقضي
خارج الوقت ، وعن محمد أنه قال أحب إلى أن يقضي ، قيل المراد بالإجماع إجماع السلف
لكنه لم يثبت إلا بطريق الأحاد . قلت هذا من كلام الجنازي على غير ظاهر الرواية لا
يصح الاستدلال على وجوبه بوجوب قضاائه بالإجماع ، وذكر الحافظ أبو جعفر الطحاوي
أن وجوب الوتر إجماع من الصعابة ، فعلى هذا لا يحتاج إلى تفسير قوله - بالإجماع -
أي بإجماع أصحابنا ، وعلى ظاهر الرواية ، ولهذا سقط زعم الأكل أيضاً . وقوله في
الجملة كلامه في هذا الموضع لا يخلو عن تسامح ولكل جواد كبوة .

(وإنما لا يكفر جاحده لأن وجوبه ثبت بالسنة) هذا جواب عن قولها حيث لا
يكفر جاحده أي لا كفر لأن الجاحد إنما يكفر إذا كان الدليل قطعاً وما هنا ليس كذلك
لأن وجوبه ثبت بالسنة يعني بخبر الواحد ، ولم يثبت بخبر التواتر ولا بالمشهور فصار
دون من الذي ثبت من التواتر والمشهور فإن منكر الثابت بأحدهما كفر يكفر (وهو
المعنى) بكسر النون وتشديد الياء ، أي كون وجوبه ثبت بالسنة (بما روي عنه أنه
سنة) وهو الحديث الذي رواه ابن عباس ثلاث كتب علي ولم تكتب عليكم
وهي لكم سنة .

(١) هنا في الأصل هزنان والـف ممدودة ، وربما سقط كلام من الناسخ . اهـ مصححه .

وهو يؤدي في وقت العشاء فاكتفي بأذانه وإقامته . قال الوتر ثلاث ركعات لا يفصل بينهن بسلام لما روت عائشة رضي الله عنها أنه عليه السلام كان يوتر بثلاث .

(وهو يؤدي في وقت العشاء فاكتفي بأذان العشاء وإقامته) هذا جواب عن قولها (ولا يؤذن له ^(١)) أي الوتر يؤدي في وقت العشاء فاكتفي بأذان العشاء وإقامته .

(قال) أي القدوري (الوتر ثلاث ركعات لا يفصل بينهن بسلام) بل يتشهد عند الثانية ولا يسلم ويتشهد عند الثالثة ويسلم وهو قول عمر وعلي وابن مسعود وأبي وأنس وابن عباس وأبي أمامة وعمر بن عبد العزيز واختاره الأكثرون وابن المبارك ، وهو قول مالك في كتاب الصيام ذكره في العارضة . وقال ابن بطال الوتر ثلاث قول حذيفة وأبي والفقيه السبعة بالمدينة وسعيد بن المسيب . وقال الزنذي وقد ذهب جماعة من الصحابة وغيرهم إلى هذا . وقال الزهري وتر بثلاث في رمضان وفي غيره بواحدة . وقال مالك لا يوتر بواحدة ليس قبلها شيء لا في السفر ولا الحضر . وقال النووي الوتر أقله ركعة لا خلاف فيه وأدنى كاله ثلاث وأكثره إحدى عشرة ، وفي وجه ثلاث عشرة ركعة ولو زاد عليها لم يصح وتره عند جمهورهم . وقال ابن جيل الذي اختاره أن يفصل ركعة الوتر عما قبلها ، وقال إن أوتر ثلاثاً ولم يسلم لم يضيق عليه عندي ويعجبني أن يسلم في الركعتين وقال الأوزاعي إن فعل فحسن وإن لم يفعل فحسن .

(لما روت عائشة رضي الله عنها أنه عليه السلام كان يوتر بثلاث) أي بثلاث ركعات لا يفصل بينهن بسلام ، لما روى النسائي في سننه عن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله ﷺ لا يسلم في الركعتين الوتر ، ورواه الحاكم في المستدرک وقال إنه صحيح على شرط البخاري ومسلم ولم يخرجاه ولفظه قالت كان رسول الله ﷺ يوتر بثلاث لا يسلم إلا في آخرهن .

(١) جعلها الشارح من المتن وإنما هي قد مرت . اهـ مصححه .

فان قلت الحديث الذي ذكره المصنف يحتمل أنه كان يوتر بتسليمتين . قلت دفع هذا الإحتمال ما ذكرناه عن النسائي والحاكم .

فان قلت كيف حملتم المطلق على المقيد . قلت يحتمل إذا ورد النصان في الحكم ، ولنا أحاديث أخر تدل على أن الوتر ثلاث ركعات بتسليمة واحدة .

منها ما رواه الأربعة من حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الركعة الأولى من الوتر بفاتحة الكتاب ﴿ سبح اسم ربك الأعلى ﴾ ١ الأعلى ، وفي الثانية بـ ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ ١ الكافرون ، وفي الثالثة بـ ﴿ قل هو الله أحد ﴾ ١ الإخلاص ، والمعوذتين ، ورواه الحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ورواه ابن حبان في صحيحه وظاهر الحديث أن الثالثة متصلة غير منفصلة ، والاتصال في ركعة الوتر المنفردة أو نحو ذلك .

فان قلت نكر عليه في لفظ الدارقطني عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الركعتين اللتين يوتر بهما بـ ﴿ سبح اسم ربك الأعلى الذي ﴾ و ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ ويقرأ في الوتر بـ ﴿ قل هو الله أحد ﴾ و ﴿ قل أعوذ برب الفلق ﴾ و ﴿ قل أعوذ برب الناس ﴾ قلت لا يدل وقوله - أوتر بهما - على أنه يوتر بعد التسليمة ، ولا شك أن الثالثة وتر . ومنها ما رواه الطحاوي أيضاً عن ابن عباس نحو حديث عائشة ، وما رواه الطحاوي أيضاً من حديث سعيد بن عبد الرحمن بن أنس عن أبيه أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم الوتر يقرأ في الركعة الأولى يسبح .. الخ نحوه .

ومنها ما أخرجه عن علي رضي الله عنه نحوه وأخرجه النسائي والترمذي وابن ماجه . ومنها ما رواه الدارقطني ثم البيهقي عن عبد الله بن مسعود وقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتر الليل ثلاث كوتر النهار صلاة المغرب .

فان قلت قال الدارقطني لم يروه عن الأعمش مرفوعاً غير يحيى بن زكريا وهو ضعيف ، وقال البيهقي الصحيح وقفه على ابن مسعود . قلت لا يضرنا كونه موقوفاً على ما عرف

مع الدارقطني أخرجه عن عائشة أيضاً نحوه مرفوعاً ، وما يدل على ما ذهبنا إليه حديث النهي عن البشير أخرجه ابن عبد البر في التمهيد عن أبي سعيد أن رسول الله ﷺ نهى عن التعبير أن يصلي الرجل واحدة يوتر بها وسيأتي في باب سجود السهو إن شاء الله تعالى .

وأما ما روي أيضاً من الآثار فروى محمد بن الحسن في موطأه عن يعقوب بن إبراهيم عن ابن مسعود قال ما أخذت ركعة قط ، وروى الطحاوي من حديث عقبة بن مسلم قال سألت عبد الله بن عمر عن الوتر فقال الغر فوتر النهار ، فقلت نعم صلاة المغرب فقالت صدقت وأحسن ، وقال الطحاوي وعليه يحمل حديث ابن عمر أن رجلاً سأل النبي عليه السلام عن صلاة الليل فقال مثني فإذا خشيت الصبح فصل ركعة توتر لك ما صليت قلت ما معناه صلى ركعة في ثنتين قبلها ، ورد بذلك الأخبار حدثنا أبو بكر حدثنا أبو داود ثنا أبو خالد سألت أبا العالية عن الوتر فقال علمنا أصحاب رسول الله عليه السلام أن الوتر مثل صلاة المغرب هذا وتر الليل وهذا وتر النهار .

وروى الطحاوي أيضاً عن أنس رضي الله عنه قال الوتر ثلاث ركعات ، وقال حديث ابن مرزوق ثنا عفان ثنا حماد بن سلمة ثنا ثابت قال صلى بنا أنس الوتر أنا عن يمينه وأم ولده خلفنا ثلاث ركعات لم يسلم إلا في آخرهن ، وروى أيضاً عن المسرور ^(١) بن محزمة قال دقنا أبو بكر ليلاً فقال عمر رضي الله عنه اني لم أوتر فقام وضفينا رواه ^(٢) فصلى بنا ثلاث ركعات لم يسلم إلا في آخرهن . قال مذهبننا أيضاً قوي من جهة النظر لأن الوتر لا يخرج إما أن يكون فرضاً أو سنة ، فإن كان فرضاً فالفرض ليس إلا ركعتين أو ثلاثاً أو أربعاً وكلهم أجمعوا أن الوتر لا يكون ثنتين ولا أربعاً فثبت أنه ثلاث .

(١) ربما أراد المسور بن محزمة . اهـ مصححه .

(٢) هكذا بالأصل وربما أراد بها - وصفينا وراه - اهـ مصححه .

وحكى الحسن «رح» إجماع المسلمين على الثلاث

وإن كان سنة فإنما لم نجد سنة إلا ولها مثل في الفرض منه إذا الفرض لم نجد منه إلا المغرب وهو ثلاث فثبت أن الوتر ثلاث وهذا حسن جيد وقد ذكر الجازمي في كتابه الناسخ والمنسوخ من جملة الترجيحات أن يكون الحديث موافقاً للقياس دون الآخر فيكون المعدول عن الثاني إلى الأول متعيناً .

(وحكى الحسن) أي البصري (إجماع المسلمين على الثلاث) يعني لا يفصل بينهم بسلام ، وروى ابن أبي شيبة في مصنفه ثنا حفص ثنا عمرو عن الحسن قال أجمع المسلمون على أن الوتر ثلاث لا يسلم إلا في آخرهن وأوتر سعد بن أبي وقاص بركة وأنكر عليه ابن مسعود وقال ما هذا البتير التي لا نعرفها على عهد رسول الله ﷺ . وفي المبسوط عن عمر رضي الله عنه أنه لما رأى سعداً أوتر بركة فقال ما هذه البتيرة لتشفعنيها أو لأدينها . وعن عبد الله بن قيس قال قلت لعائشة رضي الله عنها بكم كان رسول الله ﷺ يوتر قالت بأربع وثلاث وست وثلاث وثمان وثلاث وعشر وثلاث ولم يكن يوتر بأقل من سبع ولا بأكثر من ثلاث عشرة ، رواه أبو داود فقد نصت على الوتر بثلاث ولم يذكر الوتر بواحدة ، فدل على أنه لا اعتبار للركعة البتيرة .

وقال النووي قال أصحابنا لم يقل أحد من العلماء أن الركعة الواحدة لا تصح الإتيان بها إلا أبو حنيفة والثوري ومن تابعهما . قلت عجباً للنووي كيف نقل هذا النقل الخطأ ولا يرده مع علمه بخطئه وقد ذكرناه عن جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم أنه تقرر بثلاث ولا يجوز به الركعة الواحدة ، وروى الطحاوي عن عمر بن عبد العزيز أنها ثبت الوتر بالمدينة بقول الفقهاء ثلاثاً لا يسلم إلا في آخرهن ، واتفاق الفقهاء بالمدينة على اشتراط الثلاث بتسليمه واحدة تبين لك خطأ نقل الناقل اختصاص ذلك بأبي حنيفة والثوري وأصحابها .

فإن قلت ما تقول في قوله عليه السلام فإذا خشيت الصبح فأوتر بركة . قلت معناه متصلة بما قبلها ، ولهذا قال توتر لك ما قبلها ومن يقتصر على ركعة واحدة كيف يوتر له ما قبلها وليس قبلها بشيء .

وهذا أحد أقوال الشافعي «رح» ، وفي قول يوتر بتسليمتين وهو قول مالك «رح»

فان قلت روي أنه قال من شاء أوتر بركة ومن شاء بثلاث أو بخمس . قلت هو محمول على أنه كان قبل استقرارها لأن الصلاة الغير مستقرة لا عبرة في أعداد ركعاتها ، وكذا قول عائشة رضي الله عنها كان يسلم بين كل ركعتين ويوتر بواحدة بمعارضته ، وما روي ابن ماجة عن أم سلمة رضي الله عنها أنه كان يوتر بسبع أو بخمس لا يفصل بينهما بتسليم ولا كلام فيحمل أنه كان قبل استقرار الوتر .

(وهذا) أي الآثار بثلاث ركعات بتسليمة واحدة (أحد أقوال الشافعي) المنقول عنه ثلاث أقوال . الأول : كقولنا أشار إليه بقوله وهذا أحد أقوال الشافعي .

والثاني : يوتر بتسليمتين أشار إليه بقوله (وفي قول يوتر بتسليمتين) يعني يصلي ثلاث ركعات ولكنه يسلم بتسليمتين .

والقول الثالث : هو بالخيار إن شاء أوتر بركة أو ثلاث بتسليمة واحدة وقعدة واحدة . وذكر القدوري في شرحه المختصر الكرخي وعند الشافعي إن شاء أوتر بركة أو بثلاث وهو أفضل أو بخمس أو بسبع أو بتسع أو بأحدى عشرة .

(وهو قول مالك) أي الإيتار بتسليمتين قول مالك . قلت تحقيق مذهب الشافعي ما ذكره في الروضة الوتر سنة ويحصل بركة وبثلاث وبخمس أو بسبع وبتسع وبأحدى عشرة فهذا أكثر على الأصح . وعلى الثاني أكثره بثلاث عشرة ولا تجوز الزيادة على الأكثر على الأصح فان زاد لم يصح وتره ، فان زاد على ركعة فأوتر بثلاث موصولة والصحيح أنه له يتشهد واحد في الذخيرة وله تشهد آخر في الذي قبلها وإذا أراد أن يوتر بثلاث فهذا الأفضل فصلها بسلامين أو وصلها بسلامين أو وصلها بسلام فيه أوجه أصعبها الفصل أفضل والثاني الوصل والثالث إن كان منفرداً بالفصل وإن كان صلاها جماعة فالوصل ، ومذهب مالك ما ذكره في الجواهر ثم الوتر ركعة واحدة وهي سنة ، ومذهب أحمد ما ذكره في حاوهم الوتر سنة ، وقال أبو بكر يجب وأقله ركعة وأكثره إحدى عشرة ، وقيل ثلاث عشرة ، وأدنى الكمال ثلاث بتسليمتين أو بفرد السلام كالمغرب .

والحجة عليهما ما روينا ، ويقنت في الثالثة قبل الركوع . وقال
الشافعي « رح » بعده لما روي أنه عليه السلام قنت في آخر الوتر وهو
بعد الركوع . ولنا ما روي أنه عليه السلام قنت قبل الركوع

(والحجة عليهما ما روينا) أي الحجة على الشافعي ومالك فيما ذهبوا اليه ما روينا
من حديث عائشة رضي الله عنها .

(ويقنت في الثالثة) أي في الركعة الثالثة (قبل الركوع) وهو يحكى عن عمرو بن
مسعود وأبي موسى والبراء بن عازب وابن عمر وابن عباس وأنس وعمر بن عبد العزيز
وعبيدة السلماني وحيد الطويل وابن أبي ليلى ومالك وإسحاق وابن المبارك ، وحكاه ابن
المنذر عن الصديق وابن جبير ، وقال أيوب السجستاني وابن حنبل هما جائزان ، وعن
طاووس أنه قال القنوت في الوتر بدعة وهو مردود ويقولنا قال ابن شريح من الشافعية .

(وقال الشافعي بعده) أي يقنت بعد الركوع وهو الصحيح من مذهبه وبه قال أحد ،
وفي شرح الإرشاد لا نص عن الشافعي فيه ولكن قال أصحابه ينبغي أن يكون بعد
الركوع ، وقال بعض أصحابنا الشافعي بخير بين التقديم والتأخير (لما روي أنه عليه
السلام قنت في آخر الوتر) هذا رواه الدارقطني في سننه من حديث سويد بن عقلة قال
سمعت أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً رضي الله عنهم يقولون قنت رسول الله عليه السلام في
آخر الوتر وكانوا يفعلون ذلك ، ولم أر أحداً من الشراح بين هذا الحديث وما نسب إلى
أحد من الصحابة (وهو بعد الركوع) هذا من كلام المصنف وليس في الحديث .

(ولنا ما روي أنه عليه السلام قنت قبل الركوع) روي هذا الحديث عن جماعة من
الصحابة رضي الله عنهم عن أبي بن كعب رضي الله عنه وأخرج حديثه النسائي وابن ماجه
عنه أن رسول الله ﷺ كان يوتر فيقنت قبل الركوع هذا لفظ ابن ماجه ، ولفظ النسائي
كان يوتر بثلاث يقرأ في الأولى ﴿ سبح اسم ربك الأعلى ﴾ ، ١ الأعلى ، والثانية ﴿ قل يا أيها
الكافرون ﴾ ، ١ الكافرون ، وفي الثالثة ﴿ قل هو الله أحد ﴾ ، ١ الإخلاص ، ويقنت
قبل الركوع .

وما زاد على نصف الشيء فهو آخره ويقتت في جميع السنة خلافاً للشافعي «رح» في غير النصف الأخير من رمضان

وعن ابن مسعود رضي الله عنه ، وأخرج حديث ابن أبي شيبه في مصنفه والدارقطني في سننه عنه أن النبي عليه السلام قنت في الوتر قبل الركوع ، وفي سنده إبان بن عياش متروك ، وأخرجه الخطيب نحوه وسكت عنه .

وعن ابن عباس رضي الله عنه ، وأخرجه الحافظ أبي نعم في كتاب الحلية عنه قال أوتر النبي عليه السلام بثلاث فقتت فيها قبل الركوع ، وقال غريب .

وعن ابن عمر رضي الله عنه وأخرجه الطبراني في معجمه الأوسط عنه أن النبي عليه السلام كان يوتر بثلاث ركعات ويحمل القنوت قبل الركوع ، وروى الطبراني في معجمه الأوسط عن النبي عليه السلام كان يوتر بثلاث ، عن الأسود قال كان عبد الله بن مسعود لا يقتت في صلاة الغداة وإذا قنت في الوتر قبل الركوع ، وفي لفظ كان لا يقتت في شيء من الصلوات إلا في الوتر قبل الركوع . وروى ابن أبي شيبه في مصنفه عن علقمة أن ابن مسعود وأصحاب النبي كانوا يقتتون في الوتر قبل الركوع .

(وما زاد على نصف الشيء فهو آخره) هذا جواب ما رواه الشافعي إن قنت في آخر الوتر ، وتقديره أن ما زاد على نصف الشيء فهو آخره . قال الأكل وسكت عن بيانه . قلت المراد هو الآخر حكماً لأن الآخر الحقيقي هو بعد التشهد وليس هذا بمراد بالإجماع . وقال تاج الشريعة أن الآخر قد يكون قبل الركوع ، وما رواه يكون محتمل لما قبل الركوع وبعده ما روينا محكم فيحمل المحتمل على المحكم .

(ويقتت في جميع السنة) وهو قول عبد الله بن مسعود والحسن والنخعي وابن المبارك وعبد الحق وأبي ثور ، ورواية عن ابن حنبل . وقال النووي وهو قول جماهير أصحاب الشافعي ، وقال قتادة يقتت في السنة كلها إلا في النصف الأول من رمضان ، وعن ابن عمر ولا يقتت في وتر ولا صبح بحال .

(خلافاً للشافعي في غير النصف الأخير من رمضان) مذهب الشافعي القنوت فيه في

لقوله عليه السلام للحسن بن علي حين علمه دعاء القنوت اجعل هذا في وترك من غير فصل

للتصف الأخير من رمضان ، وقيل في جميع السنة لقول الجماعة ، وانصح من مذهبه اختصاص استحباب بالنصف الثاني من رمضان ، وفي الروضة لنا وجه آخر يقنت في جميع شهر رمضان ، ووجه أنه يقنت في جميع السنة بلا كراهة ، وقيل يستحب ، وقال جمهور أصحابه الاستحباب يختص بالنصف الأخير من رمضان ، وقال قوم لا قنوت إلا في رمضان ، وقال قوم في النصف الأول من رمضان وعند مالك القنوت مستحب ومعه صلاة الصبح . وقال قوم يقنت في كل صلاة ، وقال الطحاوي لم يقل بالقنوت في النصف الأخير من رمضان إلا الشافعي والليث .

قلت ذكر ابن قدامة في المغني روي عن علي وأبي وابن أبي سيرين (١) وأحمد ومالك في رواية مثل قول الشافعي .

(لقوله عليه السلام للحسن رضي الله عنه حين علمه دعاء القنوت اجعل هذا في وترك من غير فصل) دعاء قنوت الوتر أخرجه الأربعة عن أبي الجواز عن الحسن بن علي رضي الله عنهما قال علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في الوتر ، وفي لفظ في قنوت الوتر اللهم اهديني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت ، وتولني فيمن توليت ، وبارك لي فيما أعطيت ، وقني شر ما قضيت ، إنك تقضي ولا يقضى عليك ، انه لا يذل ربنا من واليت ، تباركت ربنا وتعاليت . قال الترمذي هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث أبي الجوز (٢) السعدي واسمه ربيعة بن شيبان ولا نعرف عن النبي ﷺ في القنوت شيئاً أحسن من هذا . ورواه أحمد في مسنده وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وسكت عنه ، ورواه البيهقي في سننه وزاد في رواية بعد واليت - ولا يمز من عادت - وزاد النسائي في روايته - تباركت ربنا وتعاليت وصلى الله على النبي - ﷺ .

(١) هكذا في الأصل وربما قصد به ابن سيرين . اهـ مصححه .

(٢) ورد قبله - الجواز - وفي تقريب التهذيب - أبو الحوراء - بمثلين اهـ مصححه .

وفي رواية بعد قوله تعاليت - عما يقول الظالمون علواً كبيراً لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم ، اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عنا واغفر لنا وارحمنا وأنت خير الراحمين أعوذ بمعفوك من عقابك وبرضاك من سخطك ولا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك .

واستدل أصحابنا بهذا الحديث أن المستحب للقانت ^(١) بهذا الدعاء ، وأما استدلال المصنف بقوله - اجعل هذا في وترك من غير فصل - فليس له وجود في هذا الحديث ، فيعجبني كل المعجب أن أحداً من الشراح لم يتعرض لهذا بل كلهم سكتوا خصوصاً الاترازي حبت يقول لنا قوله عليه السلام للحسن حين علمه دعاء القنوت اجعل هذا في وترك ، فدل على القنوت من جميع السنة ، لأنه لم يقيد بوقت دون وقت ، وكذلك الأكل قال نحوه ، وقال صاحب الدراية ولنا حديث تعلم الحسن رضي الله عنه المذكور في المتن وليس كل منها يشفي العليل ولا يروي القليل ، لأن الحديث غاية ما في الباب يدل على ان مما يدعى به في الوتر ما علمه النبي عليه السلام للحسن رضي الله عنه ولا يدل ذلك على الاستحباب قراءة في جميع السنة ولا يرضى به الخصم أن يكون هو حجة لنا عليه ، واستدل لنا ابن الجوزي في التحقيق بحديث أخرجه الأربعة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله عليه السلام كان يقول في آخر وتره اللهم اني أعوذ برضاك من سخطك ، وبمغافاتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك . قال الترمذي حديث حسن .

قلت وجه الاستدلال به ان كان يقتضي الدوام فيدل على أنه كان يقنت به في جميع السنة ، ومن ادعى غير ذلك فعليه البيان ، وروي عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما أنها كان يقنتان في جميع السنة ، ولأن القنوت من سنن الوتر فلا يختص ببعض الأزمان كسائر السنن .

(١) ربما سقط هنا عبارة - أن يدعو - اه مصححه .

فإن قلت أخرج أبو داود عن الحسن أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جمع الناس على أبي بن كعب فكان يصلي بهم عشرين ليلة من الشهر يعني رمضان ولا يقنت بهم إلا في النصف الثاني ، فإذا كان العشر الآخر تكلف وصلى في بيته ، وأخرجه أيضاً عن هشام عن محمد بن سيرين عن بعض أصحابه أن أبي بن كعب أمهم يعني في رمضان فكان يقنت في النصف الأخير من رمضان . وأخرج ابن عدي في الكامل عن أبي عاتكة من طريق ابن سليمان عن أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله ﷺ يقنت في النصف من رمضان .

قلت في الطريق الأول لأبي داود انقطاع لأن الحسن لم يدرك عمر رضي الله عنه . وفي الثاني مجهول . وقال النووي الطريقان سفيقان ، وفي حديث ابن عدي أبو عاتكة وهو ضعيف . وقال البيهقي هذا حديث لا يصح إسناده .

وقال الاترازي فإن قلت أبي بن كعب كان يؤمهم في رمضان وكان لا يقنت إلا في النصف الأخير ، إن قلت تقليد الصعابي عند الشافعي لا يجوز فكيف تجمل فعل أبي حجة علينا . قلت الشافعي يورد هذا علينا لأننا نقلد الصعابي . والجواب المخلص ما ذكرناه .

ثم قال أيضاً فإن قلت لا نقلده أيضاً بل نستدل بالإجماع لأن أبا كان يؤم بحضرة الصعابة من غير تكبير فحل محل الإجماع ، ألا ترى إلى ما ذكره الطحاوي من أن هذا القول لم يقل به أحد إلا الشافعي والليث بن سعد . الخ . قلت هذا يدل على عدم اطلاعه في هذا الفن كما ينبغي ، لأننا قد ذكرنا عن قريب أنه روي عن علي وابن سيرين وأحمد ومالك كما روي عن الشافعي ، وقد جاء في دعاء القنوت وجوه كثيرة منها ما روي عن عمر رضي الله عنه كان يقول بعد الركوع اللهم اغفر لنا وللمؤمنات والمسلمين والمسلمات والاف بين قلوبهم وأصلح ذات بينهم وانصرم على عدوك ، اللهم العن الكفرة من أهل الكتاب الذين يصدون عن سبيلك ويكذبون رسولك ويقاثلون أوليائك ، اللهم خالف بين كلمتهم وزلزل أقدامهم وانزل بهم بأسك الذي لا يردده عن القوم المجرمين بسم الله الرحمن الرحيم اللهم انا نستعينك ونستغفرك . وفي رواية ونشهدك ونستغفرك ونؤمن بك وتوكل عليك وتثني

ويقرأ في كل ركعة من الوتر فاتحة الكتاب وسورة ،

عليك الخير كله ، وفي رواية وتوب اليك ثم تتوكل عليك ونشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد واليك نسعى ونخمد نرجو رحمتك ونخاف عذابك ان عذابك بالكفار ملحق ، وفي رواية بعد قوله ولا نكفرك نخضع لك ، ومعنى نخضع بالنون من غير الفعل قواضع .

أما التسمية في القنوت فعلى قول ابن مسعود أنها سورتان من القرآن عنده ، وأما على قول أبي بن كعب فلمنها ليستا من القرآن وهو الصحيح فلا حاجة إلى التسمية وبه أخذ عامة العلماء ولكن الاحتياط أن يحتنب الحائض والنفساء والجنب عن قراءة .

ثم لنتكلم ما في هذه الأحاديث من الألفاظ المحتاجة إلى البيان فقوله - عن الحورا - بفتح الحاء المهملة وسكون الواو بعدها راء مهمة والفاء ممدودة ، وقد ذكرنا اسمه . قوله - فيمن هديت - أي فيمن هديتم وحذف المفعول كثير في الكلام لأنه فصلة ، وكذلك حذف في بقية الألفاظ الدالة على الخطاب ، وروي اللهم اهدنا بنون الجمع وكذلك في سائر الألفاظ الدالة على الأفراد . قوله - وقني - أي احفظني ، وأصله ومن وقى يقى والأمر ق ، وعلى الأصل أوق . قوله - انه - أي ان الشأن ، قوله - لا يذل - بفتح الياء و - من واليت - فاعله ، أي ومن واليته ، والمعنى لا يذل من كنت له ولياً حافظاً ناصراً قوله - تباركت - أي تعظمت . قوله - ربنا - أي ربنا . قوله - ونخمد - بالذال المهملة من باب ضرب يضرب ، أي شرع في العمل والخدمة ، وأصل الحفد الخدمة والعمل والحفدة الخدم جمع حافد وفي الصحاح ولد الولد ورجل محفود أي مخدوم . وقال الاصمعي أصل الحفد مقارعة الخطور ، عن ابن مسعود الحفدة الأنصار ، وفي الكافي ولو قال ونخمد بالذال المعجمة تفسد صلاته . قوله - ملحق - بفتح الحاء وكسرها والكسر أفصح .

(ويقرأ في كل ركعة من الوتر فاتحة الكتاب) قراءة الفاتحة في كل ركعة من الوتر واجبة بالإجماع ، أما عند أبي يوسف ومحمد وعند الشافعي ومن معهم فلأنه نقل ، وأما عند أبي حنيفة وإن كان واجباً لثبوته بخبر الواحد وفيه شبهة ويقرأها في كله للاحتياط (وسورة) مطلقة غير معينة . قال الشافعي انه يقرأ في الأولى ﴿ إنا أنزلناه ﴾ وفي الثانية

لقله تعالى ﴿ فاقروا ما تيسر من القرآن ﴾ ٢٠ المزل .

﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ وفي الثالثة ﴿ قل هو الله أحد ﴾ وفي كتب الشافعية أنه يقرأ في الأولى ﴿ سبح اسم ربك الأعلى ﴾ لأنه عليه السلام قرأ كذلك ، وقد بين المصنف أن السورة لا تتعين بقوله (لقله تعالى ﴿ فاقروا ما تيسر من القرآن ﴾) ٢٠ المزل ، وهذا التيسر متى عين فيه سورة تنقلب إلى العسر والآية عامة في الوتر وغيره ، ولأن درجة الوتر لا تربو على درجة المكثف به ولم يتوقف شيء سوى الفاتحة فكذا هذا . ومذهب مالك كذهبننا كذا ذكره في المجموعة ، وخصص القاضي في المعونة الأولى منه بسبح ، والثانية ﴿ بقل يا أيها الكافرون ﴾ والوتر ﴿ بقل هو الله أحد ﴾ والمعوذتين وبه قال الشافعي وأحمد ، وقال في الذخيرة وهو قول أبي حنيفة .

قلت نقله عنه غلط ، وعن مالك أقرأ في الوتر ﴿ بقل هو الله أحد ﴾ والمعوذتين ، وأما الشفع فلم يبلغني فيه شيء ، واحتجوا في ذلك بما روى ابن ماجة عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في الأولى ﴿ سبح اسم ربك الأعلى ﴾ وفي الثانية ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ ، وفي الثالثة ﴿ قل هو الله أحد ﴾ والمعوذتين .

وروى أبو داود عن أبي بن كعب قال كان رسول الله ﷺ يوتر ﴿ سبح اسم ربك الأعلى ﴾ وقل للذين كفروا والله الواحد الصمد ، قلت أراد بقل للذين كفروا ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ ، وأراد بقوله والله الواحد الصمد ﴿ قل هو الله أحد ﴾ يدل ذلك رواية النسائي وابن ماجة ، وفي روايتها ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ و ﴿ قل هو الله أحد ﴾ .

وقال ابن قدامة وحديث عائشة في هذا لا يثبت . قلت لا يفهم منها التعمين ولكن يتبرك بها فقرأها لكان حسناً ، وما قال الاترازي إذا لم يفعل ذلك بطريق المواظبة . قلت إذا كان قصده التبرك يكون حسناً سواء واطبه أو لا ، لأن مواظبته لا تثبت الوجوب ، وذكره الاسيبجاني أنه يقرأ في كل ركعة من الوتر بفاتحة الكتاب وسورة معها ، ولو قرأ فيه بسبح و ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ و ﴿ قل هو الله أحد ﴾ مع الفاتحة ولم يرها حتماً بل خصصها للتبرك والاقتداء بالنبي عليه السلام لا يكره . وفي التحفة إذا فعل ذلك أحياناً كان حسناً .

وإن أراد أن يقنت كبر ، لأن الحالة قد اختلفت ورفع يديه وقت
لقوله عليه السلام لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن وذكر منها القنوت .

(وإن أراد أن يقنت) يعني يضلي الوتر إذا فرغ من القراءة في الركعة الثالثة كبر ،
خلافاً لبعض أصحاب الشافعي . وقال أحمد إذا قنت قبل الركوع كبر ثم أخذ في القنوت .
قال في المغني لابن قدامة ، وقد روي عن عمر رضي الله عنه أنه كان إذا فرغ من القراءة
كبر ، ومن يقنت بعد الركوع يكبر حين يركع ، ونقل عن المزي أنه قال زاد أبو حنيفة
تكبيرة في القنوت لم تثبت في السنة ولا دل عليها قياس ، وقال أبو نصر الأقطع هذا
خطأ منه ، فإن ذلك روي عن علي وابن عمر والبراء بن عازب رضي الله عنه والقياس
يدل عليه أيضاً ، وأشار إليه المصنف بقوله (لأن الحالة قد اختلفت) أي لأن الحالة قد
اختلفت ، لأنه كان في حالة قراءة القرآن ثم ينقل إلى حالة قراءة القنوت والحالتان
تختلفان ، والتكبير في الصلاة عند اختلاف الحالة مشروع كما في حالة الانتقال من القيام
إلى الركوع ومن القومة إلى السجود .

فإن قلت ينبغي أن يكبر بين الثناء والقراءة لاختلاف الحالة . قلت الثناء مكمل
للتكبير لأنه يجانسه لكونه ثناء ، وأما القنوت فواجب فيفرد بحكم على حدة ، ولأن
رفع اليد يثبت بالحديث الذي يأت الآن وأنه غير مشروع بلا تكبيرة كما في تكبيرة الافتتاح
وتكبيرات المعدين .

(ورفع يديه وقت) رفع يديه كما في تكبيرة الافتتاح إعلاماً للأصم ، وللشافعي في
رفع اليدين في القنوت وجهان ، أحدهما الرفع ذكره الوسط ، وأظهرهما ما ذكره في
التهذيب أنه لا يرفع وبه قال مالك والليث بن سعد والأوزاعي وهو اختيار القفال
وإمام الحرمين ، ولو قلنا أنه يرفع هل يمسح بهما وجهه في التهذيب أصحها أنه لا يمسح
(لقوله عليه السلام لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن) التعليل لقوله - رفع يديه -
أي رفع يديه بعد فراغه من القراءة ثم قنت ، والحديث المذكور يدل على أن الركعة الثالثة
الوتر بعد الفراغ عن القراءة رفع اليدين أشار إليه بقوله (وذكر منها القنوت) أي ذكر
عليه السلام من السبعة المذكورة التي ترفع الأيدي فيها عند تكبيرة القنوت وقد تقدم

الحديث في باب صفة الحديث بما فيه من الكلام مستوفى وقد ذكرنا هناك أنه ليس فيه ذكر القنوت فيما رواه البخاري مطلق والبزاز والطبراني وإنما ذكر تكبيرة القنوت وقع فيها ذكره هكذا مطلقاً غريب واستدل به ما هنا بناء على ما ذكره المصنف هناك ولم ينسبه على أحد من الشراح غير أن السفناقي أطال الكلام ما هنا من غير تفقيش عن كيفية الحديث المذكور وما هي أكثر كلامه على ما ذكره المصنف وغيره فقال ولنا أن الآثار لما اختلفت في فعل رسول الله ﷺ نجاء في قوله وهو الحديث المشهور أن النبي ﷺ قال لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن، ثلاثة في الصلاة، وأربعة في الحج، أما الثلاثة فتكبيرة الإفتتاح، وتكبيرات العيدين، وتكبيرة القنوت وأما الأربعة فعند استلام الحجر، وعند الصفا والمروة، وفي الموقفين، وعند الجمرتين، والمتنازع فيه خارج عن السبع إلى آخر ما ذكره المصنف.

قلت أراد بالمتنازع فيه رفع اليدين عند الركوع وعند رفع الرأس منه، وفي قوله - وهو الحديث المشهور - نظره، ولئن سلمنا ذلك جعله رفع اليدين عند تكبيرة القنوت ليس في الحديث المذكور كما ذكرناه في باب صفة الصلاة، ثم قال ما هنا أعني في باب صفة الصلاة فإن قلت بعد حصر رفع اليدين في الحديث المذكور بالمواضع السبعة فما وجه رفع اليدين عند كل دعاء. قلت يذكر جواب هذا في باب الوتر.

فإن قلت هذا الحديث يقتضي انحصار جواز رفع الأيدي في هذه المواضع السبعة لأنه ذكر حرمة الرفع عاماً ثم استثنى منه المواضع السبعة فبقي ما رواه تحت عموم الحرمة ضرورة حتى استدل بهذه أصحابنا على حرمة رفع اليدين عند الركوع ما ذكر في الكتاب في باب صفة الصلاة لكونها مما وراء السبعة فما وجهه، وأجاب عن هذا بما ملخصه أنه وجد رواية عن السيد السمرقندي في كتابه المستخلص أنه قال آداب الدعاء عشرة أي إن قام يدعو مستقبل القبلة ويرفع يده بحيث يرى بياض إبطيه قال النبي ﷺ ان ربكم حيي كريم فيستحي من عبده إذا رفع يده أن يرده صفراً، وكذا ذكره ركن الإسلام محمد بن أبي بكر في شرعة الإسلام في سنن الدعاء بعد ذكره شرائط كثيرة ويبدأ بالدعاء لنفسه ويرفع يديه إلى المنكبين ويجعل باطن كفه مما يلي وجهه ولم يقنع بهذا حتى وجهه

ولا يقنت في صلاة غيرها خلافاً للشافعي « رح » في الفجر

رواية في المبسوط والمحيط عن أبي يوسف أنه قال إن شاء رفع يديه في الدعاء ، وإن شاء أشار بأصبعه ، لأن رفع اليد عندنا في الدعاء سنة والاستسقاء ليس من تلك المواضع السبعة علم أن رفع الأيدي في غير تلك المواضع جائز .

ثم وجد ما ذكر من الحديث على وجه الإنحصار أي لا ترفع الأيدي على وجه السنن الأصلية التي هي سنة الهدى إلا في هذه المواضع ، وأشار في سائر المواضع إنما يرفع في الدعاء على أنه من الآداب والاستحباب والاتباع بالآثار على سنة الهدى . قلت هذا الجواب غير مخلص لأن رفع الأيدي في المواضع السبعة إذا كان من سنن الهدى فتركها يكون ضللاً وتاركها يكون مبتدعاً ولم يقل أحد بذلك .

وفي المبسوط عن محمد بن الحنفية رضي الله عنه قال الدعاء أربعة دعاء رغبة ودعاء رهبة ودعاء تضرع ودعاء خفية ، ففي دعاء الرغبة يحمل بطون كفيه نحو السماء ، وفي دعاء الرهبة يجعل ظهر كفيه إلى وجهه كالمستغيث من الشيء ، وفي دعاء التضرع يعقد الخنصر والبنصر ويخلق بالإبهام والوسطى ، ويشير بالسبابة ، ودعاء الخفية ما يفعل المراء في نفسه ، وطى هذا قال أبو يوسف في الإملاء يستقبل بباطن كفيه القبلة عند افتتاح الصلاة واستلام الحجر وقنوت الوتر وتكبيرات العيد ، ويستقبل بباطن كفيه السماء عند رفع الأيدي على الصفا والمروة وبمعرفات ويجمع وعند الجهرتين لأنه يدعو في هذه المواقف بدعاء الرغبة .

(ولا يقنت في صلاة غيرها) أي في غير الوتر ، أنت الضمير باعتبار الصلاة (خلافاً للشافعي في الفجر) فعنده السنة أن يقنت في صلاة الفجر بعد الركوع وبه قال مالك ، غير أنه قال يقنت قبل ، وعن أحمد أن القنوت للأئمة يدعون للجيش . وقال أبو نصر البغدادي قال الشافعي القنوت في الفجر سنة وفي بقية الصلاة إن حدثت حادثة بالمسلمين وإن لم يحدث فله قولان . وقال أبو نصر أيضاً كان القنوت بعد الركوع في صلاة الفجر وقد نسخ القنوت فيها . قال فإن قيل ما بعد الركوع محل الدعاء بدليل أنه يقول سمع الله من حمده ، فكان محلاً للقنوت لأنه دعاء . قيل له ما قبل الركوع أولى لأنه محل للقراءة والركوع وما بعده ليس محلاً للقراءة ، ودعاء القنوت يشبه القرآن ، وقد ذكر أنه في

لما روى ابن مسعود رضي الله عنه أنه عليه السلام قنت في صلاة الفجر شهراً ثم تركه

مصنف ابن مسعود وأبي ، فكان ما قبل الركوع أولى به وأشبهه ، ولأن في تقديمه إحراز الركعة في حق المسبوق فكان أولى .

(لما روى ابن مسعود رضي الله عنه أنه عليه السلام قنت في صلاة الفجر شهراً ثم تركه) هذا الحديث حجة لنا على الشافعي ، رواه البزار في مسنده والطبراني في معجمه وابن أبي شيبة في مصنفه والطبراني في الآثار كلهم من حديث سويد القاضي عن أبي حمزة ميمون القصاب عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال لم يقنت رسول الله عليه السلام في الصبح إلا شهراً ثم تركه لم يقنت قبله ولا بعده .

وجه الاستدلال به أنه يدل على أن قنوت رسول الله عليه السلام في الصبح إنما كان شهراً واحداً أو كان يدعو على أقوام ثم تركه فدل على أنه كان ثم نسخ . وقال الطحاوي ثنا أبو داود المقدمي ثنا أبو معشر ثنا أبو حمزة عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال قنت رسول الله عليه السلام شهراً يدعو على عصابة وذكوان فلما نهى عليهم ترك القنوت وكان ابن مسعود لا يقنت في صلاته به ، ثم قال فهذا ابن مسعود يخبر أن قنوت رسول الله عليه السلام الذي كان إنما كان من أجل من كان يدعو عليه ، وأنه قد كان ترك ذلك فصار القنوت منسوخاً ، فلم يكن هو من بعد رسول الله عليه السلام يقنت وكان أحد من روى أيضاً عن رسول الله عليه السلام عبد الله بن عمر رضي الله عنه ثم أخبرهم أن الله عز وجل نسخ ذلك حتى أنزل على رسول الله عليه السلام ﴿ ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم أو يعذبهم فإنهم ظالمون ﴾ ١٢٨ آل عمران ، فصار ذلك عند ابن عمر منسوخاً أيضاً فلم يكن هو يقنت بعد رسول الله عليه السلام وكان ينكر على من يقنت وكان أحد من روي عنه القنوت عن رسول الله عليه السلام عبد الرحمن بن أبي بكر فأخبر في حديثه بأن ما كان يقنت به رسول الله دعاء على من كان يدعو عليه ، وأن الله عز وجل نسخ ذلك بقوله ﴿ ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم أو يعذبهم فإنهم ظالمون ﴾ الآية ، ففي ذلك أيضاً وجوب ترك القنوت في الفجر .

فإن قلت قد ثبت عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يقنت في الصبح بعد النبي عليه السلام

فكيف تكون الآية صفة لجملة القنوت ، وكذا ذكر البيهقي ذلك فبسط فيه كلاماً في كتاب المعرفة ، فقال وأبو هريرة أسلم في غزوة خيبر وهي بعد نزول الآية بكثير لأنها نزلت في أحد وكان أبو هريرة يقنت في حياته ~~عليه السلام~~ وبعد وفاته ، قلت يحتمل أن يكون أبو هريرة لا يعلم بنزول الآية ، فكان يعمل على ما علم من فعل رسول الله عليه السلام وقنوته إلى أن مات ، لأن الحجة لم تثبت عنده بخلاف ذلك ، ألا ترى أن عبد الله بن عمر وعبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما لما علنا بنزول الآية ، وعلنا بكونها ناسخاً لما كان رسول الله ﷺ يفعل نزل ذلك .

فإن قلت مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي عن البراء بن عازب أن النبي عليه السلام كان يقنت في صلاة الصبح وصلاة المغرب ، وروى البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي ، وعن أبي هريرة قال والله لا يدبريكم ^(١) صلاة رسول الله عليه السلام فكان أبو هريرة يقنت في الركعة من صلاة الطهر وصلاة العشاء الأخيرة وصلاة الصبح فيدعو للمؤمنين ويلعن الكافرين . قلت كل ما جاء من القنوت في الصلاة الفرض قد نسخ على ما بينا ، وكيف تستدل الشافعية بهذا وهم لا يرون القنوت في المغرب فيعملون ببعض الحديث ويتركون بعضه وهذا تحكم .

فإن قلت روى عبد الرزاق في مصنفه أخبرنا أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس بن مالك قال ما زال رسول الله عليه السلام يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا ، ومن طريقه رواية الدارقطني في سننه وإسحاق بن راهويه في مسنده أخبرنا أبو جعفر الرازي عن ربيع بن أنس قال قال رجل لأنس بن مالك قنت رسول الله عليه السلام شهراً يدعو على حي من أحياء العرب ، قال فزجره أنس بن مالك ، وقال ما زال رسول الله عليه السلام يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا ، قال إسحاق وقوله - ثم تركه - يعني تركه تسمية القوم في الدعاء ، ورواه الحاكم في مستدركه عن أنس ذكرها في سننه .

(١) هكذا في الأصل وربما أراد - والله اني لأدراكم بصلاة - اهـ مصححه .

قلت قال صاحب التنقيح على التحقيق هذا الحديث أجود أحاديثهم ، وأبو جعفر الرازي وثقه جماعة وله طرق في كتاب قنوت أبي موسى المديني قال وإن صح فهو محمول على أنه ما زال يقنت في النوازل أو على أنه ما زال يطول في الصلاة ، فإن القنوت لفظ مشترك بين الطاعة والقيام والخشوع والسكوت وغير ذلك ، قال الله تعالى ﴿ ان إبراهيم كان أمة قانتاً لله حنيفاً ﴾ ١٢٠ النحل ، وقال عيسى عليه السلام ﴿ أمن هو قانت أتاء الليل ﴾ ٩ الزمر ، وقال ﴿ يا مريم اقنتي ﴾ ٤٣ آل عمران ، وقال ﴿ وقوموا لله قانتين ﴾ ٢٣٨ البقرة ، وقال ﴿ كل له قانتون ﴾ ١١٦ البقرة ، وفي الحديث أفضل الصلاة طول القنوت ، وابن الجوزي ضعف الحديث المذكور في التحقيق ، وفي الملل المتناهيّة وقال وهذا حديث لا يصح ، قال أبو جعفر الرازي اسمه عيسى بن ماهاني قال ابن المديني كان يخلط ، وقال يحيى كان يخطئ ، وقال أحمد ليس بالقوي في الحديث ، وقال أبو ذرعة كان يتهم كثيراً وقال ابن حبان كان ينفرد بالمناكير عن المشاهير ، ورواه الطحاوي في شرح الآثار وسكت عنه إلا أنه قال وهو معارض بما روي عن أنس أنه عليه السلام إنما قنت شهراً يدعو على أحياء من العرب ثم تركه .

قلت وتعارضه أيضاً ما رواه الطبراني في معجمه ثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ثنا شيبان بن فروخ ثنا غالب بن فرقد الطحاوي قال كنت عند أنس بن مالك شهرين فلم يقنت في صلاة الغداة ، وروى محمد بن الحسن في كتاب الآثار أخبرنا أبو حنيفة عن حماد ابن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال لم ير النبي عليه السلام قانتاً في الفجر حتى فارق الدنيا ، وقال ابن الجعدي في تحقيق أحاديث الشافعية على أربعة أقسام :

منها ما هو مطلق وأن رسول الله عليه السلام قنت وهذا لا نزاع فيه ، لأنه ثبت أنه قنت .

والثاني : مقيد بأنه قنت في صلاة الصبح والمغرب رواه مسلم وأبو داود والترمذي

(١) إنما هو من قول الله تعالى . اهـ مصححه .

والنسائي وأحمد وقال أحمد لا يروى عن النبي عليه السلام أنه قنت في المغرب إلا في هذا الحديث .

الرابع (١) : ما هو صريح في حجبتهم ، نحو ما رواه عبد الرزاق في مصنفه ، وقد ذكرنا الآن قال ، وقد أورد الخطيب في كتابه الذي صنفه في القنوت أحاديث أظهر فيها بعضه .

فمنها ما أخرجه عن دينار بن عبد الله خادم أنس بن مالك قال ما زال رسول الله عليه السلام يقنت في صلاة الصبح حتى مات ، قال وسكوته عن القدر في هذا الحديث ، واحتجاجه به رعاية عظيمة وعهبة باردة وقلة دين ، لأنه يعلم أنه باطل ، قال ابن حبان دينار يروي عن أنس أشياء موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب إلا على سبيل القدر فيها ، فواعجباً للخطيب ما سمع في الصحيحين من حديث علي حدثنا وهو يروي أنه كذب فهو أحد الكاذبين ، ثم ذكر له أحاديث أخرى كلها عن أنس أن النبي عليه السلام لم يزل يقنت في الصبح حتى مات وطمأن في أسانيدنا . قلت اختلفت الآثار والأحاديث عن أنس واضطربت فلا تقوم مثل هذا حجة .

فإن قلت حديث المصنف فيه أبو حمزة القصاب ، قال ابن حبان كان فاحش الخطأ كثير الوم يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات وتركه أحمد ويحيى بن معين ، قلت رضي بالطحاوي حيث استدل بحديثه وهو إمام جهل لا ينازع فيما يقوله ، ولئن سلمنا فقد وردت أحاديث أخرى وإن كان بعضها ضعيفاً يقوي ويؤيده ، منها ما روى ابن ماجه في سننه عن محمد بن معلى عن عتبة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن نافع عن أبيه عن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله عليه السلام نهى عن القنوت في صلاة الصبح .

ومنها ما روي عن ابن عمر أنه ذكر القنوت فقال انه ليدعه ما قنت رسول الله ﷺ

(١) لم يذكر الثالث.

غير شهر واحد ثم تركه ، رواه بشر بن حرب عنه وقال البيهقي وهو ضعيف ، وقال الذهبي وبعضهم قرأه واحتج به النسائي .

ومنها ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجة عن أبي مالك الا تحتة ، قلت يا أبت أليس قد صليت خلف رسول الله عليه السلام وخلف أبي بكر وعمر ، قال بلى ، قلت كانوا يفتنون في الفجر قال يا بني محدث وأبو مالك الاتجفي ^(١) روى أبيه طارق بن أثيم ، قال البيهقي طارق لا يخفى ما حفظه من غيره قد حفظه فالحكم له ، قال الذهبي لاهناق بينها ^(٢) بل يدل على أنهم كانوا يفتنون ويتركون إذا كان لا يستدعي دوام العقد وخير لطارق صححه الترمذي .

ومنها ما رواه البيهقي عن أبي نخبة قال صليت مع ابن عمر الصبح ، فلم يفت فقلت له لا تفتت فقال ما أحفظ من أحد من الصحابة قال (الذهبي هذا صحيح عن ابن عمر وكونه مع فرط متابعتة واعتنائها بالأطفر ماراً ليشق به لم يحفظه يدل على ترك مداومة ذلك ، وقال البيهقي نسيان بعض الصحابة أو غفلة عن بعض السنن لا يقدر في رواية من حفظ وأثبت ، وقال الذهبي نسيان ابن عمر لذلك كالمستحيل لأنه يستمر على صلاة الصبح دائماً وكان ملازماً للنبي عليه السلام وصاحبيه شديد الاتباع .

فإن قلت ذكر الحاوي في كتابه الناسخ والمنسوخ اختلاف الناس في الفجر فذهب اليه أكثر الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار إلى يومنا فروى ذلك عن الخلفاء الأربعة وغيرهم من الصحابة ثم عمار بن ياسر وأبي بن كعب وأبي موسى الأشعري وعبد الرحمن بن أبي بكر الصديق وعبد الله بن عباس وأبي هريرة والبراء بن عازب وأنس بن مالك وسهل بن سعد الساعدي ومعاوية بن أبي سفيان وعائشة رضي الله عنها ومن المخضرمين

(١) وقد وردت قبلاً - أبي مالك الا تحتة - وليس كذلك ، وربما هو أبو مالك الجنبي

من رواية النسائي وأبو داود . اهـ مصححه .

(٢) هكذا الجملة بالأصل .

أبو رجاء العطاردي وسويد بن عقلة وأبو عثمان الهندي وأبو رافع الصانع ومن التابعين سعيد بن المسيب والحسن ومحمد بن سيرين وإبان بن عثمان وقتادة وطاووس وعبيد بن عمير والربيع بن حتم وأيوب السجستاني وعبيدة السلماني وعروة بن الزبير وزيد بن عثمان وعبد الرحمن بن أبي ليلى وعمر بن عبد العزيز وحמיד الطويل ، وذكر جماعة من الفقهاء ثم قال وخالفهم طائفة من الفقهاء وأهل العلم وأعوانه منسوخ .

قلت قد ذكر النسخ ووجهه وكل من روى القنوت ، وروى تركه ثبت عنه نسخه لان فعله التأخر ينسخ التقدم وقد صح أنه عليه السلام كان يقنت في صلاة المغرب كما في صلاة الفجر ثم انتسخ أحدهما بالاتفاق فكذلك الآخر .

فإن قلت تركه ليس دلالة على نسخه لأنه يجوز أن يكون تركه وعاد إليه قد يدفع هذا ما رواه وأبو يعلى الموصلي بسنده عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الحارث عن عبد الله بن كعب عن عبد الرحمن بن أبي بكر قال كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركعة الأخيرة من صلاة الصبح بعدما يقول سمع الله لمن حمده يدعو للمؤمنين ويلعن الكفار من قريش فأنزل الله تعالى ﴿ ليس لك من الأمر شيء ﴾ ١٢٨ آل عمران ، فما عاد رسول الله ﷺ يدعو على أحد بعد ، ويؤيده ما أخرجه البخاري ومسلم عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة قال كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يدعو على أحد ولأحد قنت بعد الركوع ، وربما قال سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد اللهم .. الخ الوليد بن الوليد وسلم بن هاشم والمستضعفين من المؤمنين ، اللهم اشد وطأتك على مصر واجعلها عليهم سنين كسنين يوسف يخبر بذلك حتى كان بعض صلاة الفجر اللهم المن فلانا وفلانا لأحياء من العرب حتى أنزل الله تعالى ﴿ ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم ﴾ الآية .

فإن قلت هذا كله يدل على أن المتروك فعله هو الدعاء على الكفار قلت حديث ابن مسعود رضي الله عنه عليه السلام لم يقنت في الفجر إلا بشهر أولم يقنت قبله ولا بعده يدل على نفيه بالكلية غير شهر واحد فاقهم .

ومن الدليل عليه ما روي عن شيبان ثنا غالب بن فرقد قال كنت عند أنس بن مالك

شهرين فلم يقنت في صلاة الغداة ولو لم يثبت عنده بالنسخ لما تركه ، وقال أبو ذرعة شيبان صدوق ، وعن نافع عن ابن عمر قال صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر رضي الله عنه وعمر وعثمان فلم يقنتوا وصا ، علقمة ومسروق والأسود وعمرو بن ميمون خلف عمر رضي الله عنه فلم يقنت .

فإن قلت أخرج البيهقي عن طارق قال صليت خلف عمر الصبح فقنت وعن عبيد بن عمر قال سمعت عمر يقنت هنا في الفجر بمكة ثم قال هذه رواية صحيحة موصولة . قلت كيف يكون صحيحة وفي أسانيد محمد بن الحسن الزريادي قال ابن الجوزي في كتابه قال البرقاني كان كذاباً . قال الدارقطني خلط الجيدي بالردية ، بل الروايات الصحيحة عن عمر أنه لم يقنت من رواية أبي مالك الأشجعي ، وقد ذكرها .

وروي ابن حبان في صحيحه والبيهقي أيضاً عنه ولفظه صليت خلف النبي عليه السلام فلم يقنت وصليت خلف عمر فلم يقنت وصليت خلف عثمان فلم يقنت وصليت خلف علي فلم يقنت ثم قال يا بني انها بدعة .

ومنها ما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ، حدثنا ابن أبي خالدة عن أبي الصماء عن سعيد بن جبير أن عمر رضي الله عنه كان لا يقنت في الفجر ، ورواه عبد الرزاق عن أبي شيبة عن أبي خالدة ، وفي التهذيب لابن جرير الطبري روى شعيب عن قتادة عن أبي السفناقي عن ابن عمر مثله ، وقال الشعبي كان عبد الله لا يقنت ، ولو قنت عمر يقنت عبد الله وعبد الله يقول لو سلك الناس وادياً وشعباً وسلك عمر وادياً وشعباً لسلك وادي عمر وشعبه ، وقال إبراهيم وقاتدة لم يقنت أبو بكر وعمر رضي الله عنهما حق مضياً . وروى شعيب عن قتادة عن أبي غنادة قلت لابن عمر الكبير ما يمنعك عن القنوت قال لا أحفظه عن أحد ، وقال قتادة عن علقمة عن أبي الدرداء قال لا قنوت في الفجر ، وأخرج أبو مسعود الرازي في أصول السنة وجعل أول حديث من قال أن القنوت محدث وأن النبي ﷺ قنت شهر أثم تركه ، وقال الترمذي حديث حسن صحيح العمل عند

فإن قنت الإمام في صلاة الفجر يسكت من خلفه عند أبي حنيفة ومحمد
« رح » . وقال أبو يوسف « رح » يتبعه لأنه تبع لإمامه والقنوت في
الفجر مجتهد فيه . ولها أنه منسوخ ولا متابعة فيه ، ثم قيل يقف قائماً
ليتابعه فيما تجب متابعتة .

أكثر أهل العلم ، ورواه الطبراني عن أبي كريب ، وسئل ابن عمر عن القنوت في الفجر فقال
لا والله لا نعرف هذا .

وعن سعيد بن جبير قال أشهد إني سمعت ابن عباس يقول القنوت في الفجر بدعة ،
ذكره ابن مندة ، وقال الليث بن سعد رحمه الله ما قنت أربعين عاماً أو خمسة وأربعين
عاماً إلا وراء إمام يقنت قال أحدب في ذلك بالحديث الذي جاء عن النبي عليه السلام أنه
قنت شهراً أو أربعين يوماً يدعو القوم ويدعو على آخرين حتى أنزل الله عز وجل معاتباً
﴿ ليس لك من الأمر شيء ﴾ .. الآية ، فترك رسول الله ﷺ القنوت فما قنت بعدها حتى
لقي الله عز وجل فمدح حملت هذا الحديث لم أقنت .

(فإن قنت الإمام في صلاة الفجر يسكت من خلفه عند أبي حنيفة ومحمد) أطلق
ذكر الإمام يتناول الشافعي والنخعي وغيرهما ، فمن قنت في صلاة الفجر .

(وقال أبو يوسف يتبعه) أي قال يتبع الإمام في قراءة القنوت (لأنه يتبع الإمام)
فلا يخالفه ، لأن الأصل هو المتابعة (والقنوت في الفجر مجتهد فيه) لأن بعض العلماء يرون القنوت
في الفجر ، لما روي أنه عليه السلام قنت في الفجر على ما مر فيه أحاديث كثيرة بعضهم
يقولون أنه منسوخ ، وصار مجتهداً فيه فلا يترك بالشك .

(ولها) أي ولأبي حنيفة ومحمد (انه) أي أن القنوت في الفجر (منسوخ) وقد
بيننا وجهه مستوفى (ولا متابعة فيه) أي في المنسوخ ، لأن الاتباع فيه لا يجوز ، ثم إذا
لم يتتابعه عندهما ماذا يفعل قد اختلفوا أشار إليه بقوله (ثم قيل يقف قائماً) أي يقف
المقتدي حال كونه قائماً ينظر الإمام (ليتابعه فيما تجب متابعتة فيه) وهو القيام . وقال
قاضي خان هو الصحيح .

وقيل يقعد تحقيقاً للمخالفة ، لأن الساكت شريك الداعي ، والأول أظهر ، ودلت المسألة على جواز الإقتداء بالشفعية

(وقيل يقعد تحقيقاً للمخالفة) أي لأجل التحقيق في مخالفة في التسوخ (لأن الساكت شريك الداعي) ألا ترى أن المعتدي وإن كان لا يأتي بالقرائة فهو شريك الإمام .

فإن قلت تحقيق المخالفة مفسد للصلاة . قلت إنما يكون مفسداً إذا كان في ركن من أركان الصلاة أو شرائطها ، فأما في غير ذلك فلا .

فإن قلت الساكت إذا كان شريك الداعي ينبغي أن لا يقعد ، لأن السكوت موجود في القعود أيضاً . قلت السكوت إنما يكون دليل الشركة إذا لم توجد المخالفة وقد وجدت ، لأنه قاعد والإمام قائم ، وعلى الخلاف المذكور إذا كبر خمساً على الجنازة ، فإذا لم يتابعه في الخامسة عندهما ، قيل يسل ولا ينظر الإمام ، لأنه اشتغل بأمر غير مشروع لقبحها وهو الأصح أنه يسكت ويتابع الإمام في السلام ، ولم يذكر فيها أنه يقعد تحقيقاً للمخالفة كما ذكر في القنوت .

(والأول أظهر) هو قول من قال يقتت قائماً لأن الأصل المتابعة لا المخالفة ، ولو قد يخالفه فيما يجب متابعته (ودلت المسألة) أي المسألة المذكورة ، وهي اقتداء من لا يرى القنوت في صلاة الفجر لمن يراه فيها (على جواز الإقتداء بالشفعية) لأنه إذا لم يحز الإقتداء بمن يرى القنوت في الفجر وهو الشافعي ومن تابعه لا يصح اختلاف علمائنا بأن المعتدي يسكت خلفه أو يتابعه ، وقوله - بالشفعية - أي بالطائفة الشفعية ، وهو جمع شفيعي في زعم القائل هذا ، وفي ذيل المغرب ومن الخطأ الظاهر قولهم - اقتداء حنفي المذهب - وإنما الصواب شافعي المذهب في النسبة إلى الإمام الشافعي على حذف بالنسبة من النسب إليه ، لأن الشافعي منسوب إلى جده شافعي ، والقاعدة أنهم إذا أرموا نسبة شي منسوب إلى آخره يحذفون بالنسبة منه .

وقال صاحب المحيط وقال قاضي خان وغيرهم إنما يصح الإقتداء بالشافعية إذا كان الأمر يختلط في موضع الخلاف بأن كان لا ينصرف عن القبلة ويحدد الرضوء عند قصد

والحجامة ويفسل ثوبه من المني ولا يكون متعصباً ولا شاكاً في إيمانه ، أي لا يقول أنا مؤمن إن شاء الله ، بل يقطع بإيمانه من غير استثناء ، قلت هذا يراجع إلى أن يصير حنفياً والتعصب يوجب فسقه ، والصلاة خلف الفاسق جائزة ، والانحراف عن القبلة ليس من مذهب الشافعي ، وإنما ينسب ذلك إلى بعض الأنوين . وقال في المحيط ولا يقطع وتره . وقال أبو بكر الرازي يجوز اقتداء الحنفي بمن يسلم على الركعتين في الوتر يصلي معه يقنت الوتر ، لأن إمامه لا يخرج سلامه عنده لأنه مجتهد فيه كما لو اقتدى إمام قد رُفِعَ وهو يعتقد أن طهارته باقية لأنه مجتهد فيه فطهارته باقية في حقه . وقيل لا يصح الاقتداء في الرعاف والحجامة وبه قال الأكثرون ، وإن رآه احتجج ثم غاب فالأصح جواز الاقتداء به لأنه يجوز أن يتوضأ احتياطاً وحسن الظن به أولى . وقيل لا يصح كاختلافها في جهة التحري فإنه يمنع في الواقعات الرائي في ثوب إمامه بولاً قدر الدرهم ، وهو يرى أنه لا يجوز الصلاة معه ، والإمام يرى جوازها معه بعيد صلاته .

وفي المنهاج لو اقتدى شافعي بحنفي مس فرجه أو اقتصد فالأصح الصحة في الفصد دون المس اعتباراً بنية المقتدي ، وفي المزني المختلفون في الفروع تصح الصلاة خلفهم من غير كراهة . وقال ابن قدامة ما لم يعلم أنهم تركوا ركناً أو شرطاً ، ولو اقتدى الحنفي من يرى الوتر سنة يجوز لضعف وجوبه ذكره في مختصر المحيط ، وفي جواز اقتداء الحنفي بالشافعي ذكر أبو الليث أنه لا يجوز من غير أن يعطن في دينهم . وفي جامع الكردي عن أبي حنيفة أن من عمل عملاً من رفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس منه يفسد الصلاة ، وفي الفوائد الظهيرية فيه نظر ، ومن شرط جواز اقتداء الحنفي بالشافعي أن لا يتوضأ بماء ، اكد يبلغ قلتين ووقعت فيه النجاسة وأن يفسل ثوبه من المني الرطب ويفرك يابسه وأن لا يقطع الوتر أن يراعي الترتيب ، وأن يمسح ربيع ناصيته ، فإذا لم يعلم هذه الأشياء يتبنى يجوز الاقتداء به ويكره ، وأن يقف إلى القبلة مستوياً ولا ينحرف انحرافاً فاحشاً . وفي الخلاصة والمراد بالانحراف الفاحش أن لا يتجاوز العاذب وأن لا يكون شاكاً في إيمانه والشك في إيمانه أن يقول أنا مؤمن إن شاء الله ، أما لو قال أنا أموت مؤمناً إن شاء الله يصلي خلفه .

وعلى المتابعة في قراءة القنوت في الوتر وإذا علم المقتدي منه ما يزعم
به فساد صلاته كالفصد وغيره لا يجوز الإقتداء به والمختار في القنوت
الإخفاء لأنه دعاء

وفي الحلية صلى خلف حنفي أو مالكي يجوز إذا قرأ الفاتحة مع التسمية واعتدل الركوع
والسجود ، وإن كان بخلاف هذا لا يجوز . وقال الاترازي وقول من قال أنا مؤمن إن شاء
الله باطل ، لأن التعليق مناف للوقوف كما في قوله لامراته أنت طالق لا يقع الطلاق ، وإيمان
هذا إذا كان حاصلًا قبل التعليق فلا يصح التعليق ، لأنه يكون في أمر مقدم على خطر
الوجود ، ألا ترى أن أحداً من المقد لا يقول هذه اسطوانة إن شاء الله ، لأن الله قد شاء
قبل ذلك ، وإن لم يكن حاصلًا يصح تعليقه ولا يصح إيمانه . فان قال لا أريد التعليق بل
أريد التبرك كما في قوله تعالى ﴿ لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين ﴾ ٢٧ الفتح ،
لأن الله قد شاء قبل ذلك فيرد عليه بأن التعليق ليس بمراد في الآية ، بل التعليق يراد
بمعينه لأنه عبارة عن توقيف أمر على أمر بسكون وكان دخولهم المسجد الحرام بصفة
الأمّن موقوفًا على مشيئة الله تعالى كما أن الطلاق موقوف على مشيئة الله في قوله أنت طالق
إن شاء الله بخلاف دخول المسجد الحرام فإنه لما حصل حساً مشيئة الله قد وجد أيضاً
قطعاً وبقيناً كان وجود المشروط يدل على وجود الشرط لأنه لا وجود له بدون الشرط .

(وعلى المتابعة في قراءة القنوت في الوتر) أي ودلت المسألة أيضاً على جواز متابعة
المقتدي الإمام في قراءة القنوت في الوتر يعني يقنت فيه كالإمام . قال قاضي خان ومنهم
من قال يقنت الإمام جهراً ولا يقنت المقتدي ، قال والصحيح أنه يقنت لأن الاختلاف في
الدعاء المنسوخ يدل على الإتيان في القنوت المشروع بالطريق الأولى .

(وإذا علم المقتدي منه) أي من الإمام (ما يزعم به فساد صلاته كالفصد وغيره)
نحو ترك الوضوء في الخارج النجس من غير السيلين (لا يجوز الإقتداء به) لأنه رأى إمامه
على خطأ يمنع اقتداؤه به في زعمه ، وقد بسطنا الكلام فيه عن قريب .

(والمختار في القنوت الإخفاء لأنه دعاء) والمسنون في الدعاء الإخفاء ، قال الله تعالى

﴿ ادعوا ربكم تضرعاً وخفية ﴾ ٥٥ الأعراف ، ولم يذكر هذه في ظاهر الرواية ، فعند أبي يوسف يحجر الإمام بالقنوت والمقتدي بخير إن شاء أمن وإن شاء قرأ جهرأ أو مخافتة . وعن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله يخفي الإمام والمقتدي بالقنوت لأنه ذكر كسائر اذكار الافتتاح وتسيبحات الركوع والسجود . وقال بعضهم يحمله الإمام عن المقتدي كالقراءة ، وفي الحاوي يحجر الإمام بالقنوت ، وقيل يخافت ، وقيل يتوسط بين الجهر والمخافتة . وعن محمد ان الإمام والمأموم يحجران بالقنوت ، وفي نوادر ابن رستم رفع الإمام والمأموم صوتهما في قنوت الوتر أحب إلى .

وفي المقيد قال مشايخنا المؤتم يخفي القنوت حتماً ، والإمام لا يخفي حتى يسمع الناس ، وقيل إن كان القوم لا يعلمون القنوت يحجر الإمام به ليعلمون منه وإلا يخفي . وقال الأصحاب يجب أن يحجر به ليشبهه بالقرآن . وفي الحاوي لم ير بعض أصحابنا التأمين والإرسال ، بل يرون وضع اليمين على الشمال ، وفي المبسوط وهو الأصح ، وعند المالكية لو ترك الجهرية سهواً سجد للسهو ، وإن تعمد ففي بطلان وتره قولان ، ذكره في الذخيرة للقرافي ، وفي القدوري يرسل يديه ، وفي الذخيرة يرسل عندهما ، ورواية عن أبي حنيفة وفي رواية عنه بعضها ومعنى الإرسال أن لا يبسطها كما يفعله الداعي في حالة الدعاء ، وعن أبي حنيفة أنه يشير بالسبابة من يده واليمينى فيه . وعن أبي يوسف أنه يبسط في حال القنوت .

فروع : إن نزل بالمسلمين نازلة قنت الإمام في صلاة الجهر ، وبه قال الأكثرون وأحمد . وقال الطحاوي إنما لا يقنت عندنا في صلاة الفجر من غير بلية ، فان وقعت فتنة أو بلية فلا بأس به فعله رسول الله ﷺ ذكره عنه السيد الشريف صاحب النافع في مجموعه ، وفي السابع إذا قنت الإمام في شهر رمضان يتابعه القوم إلى قوله - ملحوق - فاذا شرع في الدعاء قال أبو يوسف يتابعونه ، وقال محمد يؤمنون على دعائه ، وقيل إن شاءوا سكتوا ، ومن لا يحسن دعاء القنوت قال المرغيناني يقول على وجه الاستعجاب اللهم اغفر لي ثلاثاً . وفي الواقعات والذخيرة اللهم اغفر لنا ثلاثاً أو أكثر ، وقيل يقول بأدب ثلاثاً ذكره في

الذخيرة ، وقيل يقول ربنا آتنا في الدنيا حسنة ، وهو اختيار بعض المشايخ .

وفي المرغيناني ولا يصلي على النبي ﷺ ، وفي المحيط هذا عند بعضهم لأنه ليس موضع الصلاة عليه ، واختيار أبي الليث أن يصلي عليه ثم لا يصلي في القعدة الأخيرة . وقال محمد ليس في القنوت دعاء موقت لأنه إذا لم يوقت في القرآن ففي الدعاء أولى ، وفي المحيط والذخيرة يعني قول محمد - ليس في القنوت دعاء موقت - يعني غير قوله اللهم انا نستعينك .. الخ ، واللهم اهتنا .. الخ . وفي جوامع الفقه قيل المراد به خارج الصلاة ، وفي المبسوط ذلك في المناسك لا في الصلاة ، وأهل العراق يسمونها السورتين . وقال عبد الله بن داود من لم يقنت بسورتين لا يصلي خلفه ، وعند مالك يقنت بها . وقال الحق والشافعي يقنت بقوله اللهم اهتدي فيمن هديت .. الخ ، ولو بسط يديه بعد الفراغ منه ومسح بها وجهه قيل تفسد صلاته ، ذكره في جوامع الفقه ، وورد به حديث ، ورواه أبو داود وفي إسناده رجل مجهول ، وكان ~~عليه السلام~~ إذا دعا يرفع يديه مسح بها وجهه ، وفي إسناده عبد بن لهيعة ذكر الحديثين في المغني .

اختلف العلماء فيمن أوتر ثم قام يصلي هل تجعل آخر صلاته وترأ أم لا فكان ابن عمر رضي الله عنه إذا عرض له ذلك صلى ركعة واحدة في ابتداء قيامه وأضافها إلى وتره ينقضه بها ، ثم يصلي مثنى ثم يوتر ، والجمهور لا يرون نقض الوتر .

وفي جوامع الفقه لو ترك القعدة الأولى في الوتر جاز ولم يحك خلاف محمد .

الوتر في رمضان بالجماعة أحب في اختيار أبي علي النسفي واختيار غيره أن يكون في منزله ، وفي المبسوط والمرغيناني ولا يصلي بالجماعة إلا في شهر رمضان . وفي الذخيرة الإقتداء في الوتر خارج رمضان جائز ، قال ذكره في النوازل في القدوري لا يجوز أي يكره .

شك في القيام أنه في الثانية أو الثالثة يقنت في تلك الركعة يجوز أن يكون الثالثة لم يقعد ويصلي أخرى ويقنت فيها أيضاً احتياطاً يجوز أنها الثالثة المسبوق في الوتر في

رمضان إن قنت مع الإمام لا يقنت ثانياً فيما يقضي . وفي الجوامع الأصغر (١) وراء الإمام في الثالثة من الوتر في شهر رمضان وقنت مع الإمام روى الحسن أنه يقنت ثانياً في الثالثة وهو خلاف ما ذكر في كتاب الصلاة . وفي أجناس الناطقي لو شك أنه في الأولى أو الثانية والثالثة قال يقنت في الركعة التي هو فيها احتياطاً ، وفي قوله يقنت في الكل . وفي الذخيرة لو قنت في الأولى ساهياً أو الثالثة لم يقنت في الثالثة لأنه لا يتكرر ، ولو شك في الثالثة أنه قنت أو لا يحزى ، فإن لم يحضره رأي قنت . وفي مختصر البحر لو شك أنها الأولى أو الثانية أو الثالثة يصلي ثلاث ركعات بثلاث قعدات ويقنت في الأولى لا في غير قول أئمة بلخ . وعن أبي حفص الكبير أنه يقنت في الثانية وبه قال النسفي ولو شك أنها الثانية أو الثالثة يقنت في الركعتين عند أبي حفص والنسفي بخلاف المسبوق حيث لا يقنت في الآخر في القضاء .

وفي المبسوط إن نسي القنوت فتذكر بعد الركوع لم يقنت لفوات محله ، وإن تذكره في الركوع يعود إلى القيام ويأتي به ، وفي رواية ثم يعيد الركوع سرفضه كتكبيرات العبدن والقراءة ، كذا ذكره في الذخيرة ، وفي رواية لا يعود إلى القيام ، ويسقط القنوت ولا يجمع بين وترين في ليلة واحدة لحديث طلق بن عدي رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول لا وتران في ليلة ، روى الترمذي قال حديث حسن غريب ، ومعناه أن من أوتر ثم صلى بعد ذلك لا يعيد الوتر مقدار القيام في القنوت قدر سورة ﴿ إذا السماء انشقت ﴾ .

(١) هكذا رسمت في الأصل .

باب النوافل

السنة ركعتان قبل الفجر

(باب النوافل)

أي هذا باب في بيان أحكام النوافل . ولما فرغ من بيان الفرائض والواجبات شرع في بيان النوافل ، وهي أعم من السنن ، فلذلك عبر بالنوافل ثم قدم أحكام السنن لأنها أقوى من النوافل ، لأنها جمع نافلة وهي الزيادة ، ونافلة الصلاة الزيادة على المفروضة ، ونافلة الرجل ولد ولده ، لأنه زيادة على أولاده ، والتنفل التطوع ، والتطوع في الأصل فعل الطاعة ، وفي الشرع والعرف مخصوص بطاعة غير واجبة ، ومن ذلك قيل يدل على الزيادة ، وبفتح الفاء الغنيمة ، وهو ما يجعله الإمام لبعض الجيش زيادة على ما يستحقه من ثباتها ، ويجمع على أنفال ، والنوافل البحر وان الرجل الكثير العطاء ، والواو زائدة لللاحق يحمفر .

فان قلت ما وجه المناسبة بين هذا الباب والباب الذي قبله خاصة . قلت وجود معنى الزيادة في كل منها ، لأن الوتر زائد على الفرائض ما صرح به في الحديث ان الله زادكم صلاة .

(السنة ركعتان قبل الفجر) أي قبل صلاة الفجر بعد طلوعه ، قدم ذكر السنة على النفل المطلق لقوتها ، ثم بدأ بسنة الفجر لكونها أقوى من غيرها لما روي عن عائشة في الصحيح . قلت لم يكن النبي عليه السلام على شيء من النوافل أشد تعهداً منه على ركعتي الفجر ، وفي سنن أبي داود لا تدعوها ولو تردكم الخيل .

فان قلت هذا يدل على وجوبها لأجل مواظبتها عليه السلام عليها ، ولهذا ذكر المرغيناني عن أبي حنيفة أنها واجبة . وفي جوامع المحبوبي روى الحسن عن أبي حنيفة أنه قال لو

صلى سنة الفجر قاعداً بلا عذر لا يجوز : قلت إنما لم يقل بوجودها لأنه عليه السلام ساقها مع سائر السنن في حديث المتأثرة ، وقالوا العالم إذا صار مرجعاً للفتوى يجوز له ترك سائر السنن لحاجة الناس إلا سنة الفجر ، وذكر الترمذاني في الأماني ترك الأربع قبل الظهر والتي بعدها وركعتي الفجر لا يلحقه الإساءة إلا أن يستحق به ، ويقول هذا فعل النبي وأنا لا أفعل ، فحينئذ يكفر ، وفي النوازل وفوائد السريستغني من ترك سنن الصلوات الخمس ولم يرها حقاً كفر ، ولو رآها حقاً وترك قبل لا يأتهم ، والصحيح أنه يأتهم ، لأنه جاء الوعيد بالترك ، وعن أبي سهل الرازي من أصحاب أبي حنيفة لو ترك الأربع قبل الظهر وواطىء على الترك لا تقبل شهادته ، وفي المجتبى لا يختلف الرجل والمرأة في الأربع قبل الظهر ، وقيل إنها سنة لمن يصلي بالجماعة الأربع قبل الجمعة كالأربع قبل الظهر .

ثم الترتيب بين السنن قال الحلواني أقواها ركعة الفجر ثم سنة المغرب لأنه عليه السلام لم يدعها في سفر ولا حضر ثم التي بعد فإنها سنة متفقة عليهما ، وفي التي قبلها اختلاف قيل هي الفصل بين الأذان والإقامة ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر ثم التي بعد الظهر ثم التي قبل العصر ثم التي قبل العشاء . وقال الحسن اختلفوا في أقواها بعد ركعتي الفجر ، قبل الظهر والتي بعدها والتي بعد المغرب سواء ، وقيل بل التي قبل الظهر وهو الأصح .

ثم السنة في اللغة الطريقة والعادة والسيرة ، فإذا يراد بها سنة النبي ﷺ قولاً وفعلاً مما ينطق به الكتاب العزيز ، ولهذا يقال في أدلة الشرع والكتاب والسنة أي القرآن والحديث ، وبه قال صاحب مطالع القرآن ، السنة الطريق التي سنها رسول الله ﷺ ، وشرع الاحتمال عليها ، ومن سنته (١) سنة حسنة أي فعل فعلاً وقال قولاً يحتمل عليه وسلك فيه ، ويجمع على سنن بضم السين ، والسنن بالفتح الطريق ، وفي الصحاح بفتح السين والنون وضما السين ثلاث لغات ، ويقال السنة في اللغة على ثلاث معان السيرة وصورة الوجه وتمر بالمدينة ولها خمسة أوجه في الشرع الأول : ما يلقي عن النبي ﷺ

(١) هكذا في الأصل ، وربما قصد بها - من سن سنة - اه مصححة .

وأربع قبل الظهر وبعدها ركعتان ، وأربع قبل العصر وإن شاء
ركعتين وركعتان بعد المغرب ، وأربع قبل العشاء وأربع بعدها وإن
شاء ركعتين ، والأصل فيه قوله عليه السلام من ثابر على ثنتي عشرة
ركعة في اليوم واللييلة بنى الله له بيتاً في الجنة

من غير الكتاب ، ومنه الكتاب والسنة قولاً كان أو فعلاً ، والثاني فعله دون قوله ،
وعلى فعله الذي هو الواجب كقيام الليل وصلاة الضحى والوتر على قول ونحو ذلك ،
والواجب علينا كصلاة العيدين وغيرها وعلى^(١) من المندوبات كركعتي الفجر والوتر والثالث
الخامس ما واطب عليه الوتر أحياناً ولم يتأكد كالأربع قبل العصر أو الركعتين أو الأربع
قبل العشاء والأربع أو الركعتين بعدها .

(وأربع قبل الظهر) أي أربع ركعات قبل صلاة الظهر بعد الزوال (وبعدها
ركعتان) أي بعد صلاة الظهر ركعتان في وقته (وأربع قبل العصر) أي أربع قبل
صلاة العصر (وإن شاء ركعتين) أي وإن شاء يصلي ركعتين (وركعتان بعد المغرب)
أي بعد صلاة المغرب في وقته (وأربع قبل العشاء) أي وأربع ركعات قبل صلاة العشاء
(وأربع بعدها) أي أربع ركعات بعد صلاة العشاء (وإن شاء ركعتين) أي وإن
شاء يصلي ركعتين .

(والأصل فيه) أي العدد المذكور ، وقال صاحب الدراية أي ما ذكر محمد ، والذي
قلت أول على ما لا يخفى (قوله عليه السلام من ثابر على اثني عشر ركعة في اليوم واللييلة بنى الله
له بيتاً في الجنة) هذا الحديث روي بوجوه كثيرة ، والفاظه مختلفة عن أم^(٢) أخرجه
الجماعة إلا البخاري عنها أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول ما من عبد مسلم يصلي لله كل
يوم ثنتي عشرة ركعة تطوعاً من غير الفريضة إلا بنى الله له بيتاً في الجنة ، ولمسلم وأبي داود

(١) هنا كلمة غير مقروءة .

(٢) كلمة غير مقروءة في الأصل ، وربما هي أم حبيبة .

ويفسر على نحو ما ذكر في الكتاب غير أنه لم يذكر الأربع قبل العصر فلماذا سماه

وابن ماجة أربعاً قبل الظهر ور كعتين بعدها ، ور كعتين بعد المغرب ، ور كعتين بعد العشاء ، ور كعتين قبل الغداة ، وللنسائي في رواية ور كعتين قبل العصر بدل ركعتين بعد العشاء وكذلك عند ابن حبان في صحيحه وابن خزيمة في مسنده والحاكم في مستدركه ، وقال صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، وجمع الحاكم في لفظ بين الروایتين فقال وفيه ركعتين قبل العصر ور كعتين بعد العشاء وكذلك عند الطبراني في معجمه .

وحدث عائشة رضي الله عنها أخرجه الترمذي وابن ماجة عنها قالت قال رسول الله ﷺ من ثابر على ثنتي عشرة ركعة من السنة بنى الله له بيتاً في الجنة وهي أربع ركعات قبل الظهر ور كعتين بعدها ، ور كعتين بعد المغرب ور كعتين بعد العشاء ، ور كعتين قبل الفجر . قال الترمذي حديث حسن غريب .

وحديث أبي هريرة أخرجه ابن عدي في الكافي عنه عن النبي ﷺ قال من صلى في يوم وليلة اثني عشرة بنى الله له بيتاً ركعتين قبل الفجر وأربعاً قبل الظهر ور كعتين بعد الظهر ور كعتين قبل العصر ، ور كعتين بعد المغرب ، ور كعتين بعد العشاء .

قوله - من ثابر - يعني واطب بالثناء المثلثة أي دوام والمثابرة المواظبة والمداومة . وقال ابن الأثير المثابرة الحرص على الفعل والقوم وملازمتها .

(وفسر على نحو ما ذكر في الكتاب) أي فسر النبي عليه السلام عدد الركعات في قوله على ثنتي عشرة ركعة على نحو ما ذكره في الكتاب ، أي المبسوط أو اللقدوري ، ويحوز أن يقرأ - فسر - على صيغة المجهول ، فعلى هذا يكون المفسر غير النبي عليه السلام كما فسرت عائشة رضي الله عنها .

(غير أنه) أي غير أن النبي عليه السلام (لم يذكر الأربع قبل العصر) في تفسير حديث المثابرة ، أراد بها بيان المذكور فيه ، فلأن المذكور في الكتاب أكثر من ثنتي عشرة (فلماذا) أي فلأجل أنه لم يذكر الأربع قبل العصر في تفسير حديث المثابرة (سماء) أي سمى

في الأصل حسناً وخير لاختلاف الآثار والأفضل هو الأربع

عمد (في الأصل) أي في المبسوط ، وإنما ساء أصلاً لأنه صنفه أولاً ثم صنف كتاب الجامع الصغير ثم كتاب الجامع الكبير ثم كتاب الزيادات (حسناً) قال أبو سليمان الجورجاني في المبسوط قلت لمحمد فهل قبل العصر تطوع ، قال إن فعلت فحسن ، قلت فكم التطوع قبلها قال أربع ركعات (وخير) أي خير المصلي بين الأربع والركعتين قبل صلاة العصر .

(لاختلاف الآثار) وهو أن أنس بن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ أمر لعلي قبل العصر أربعاً ، رواه أبو داود والترمذي ، وقال حديث حسن غريب ، وأب علياً رضي الله عنه قال النبي عليه السلام يصلي قبل العصر ركعتين ، رواه أبو داود من حديث عاصم بن حمزة عن علي رضي الله عنه .

وروى الترمذي عن عاصم بن حمزة عن علي رضي الله عنه قال كان النبي عليه السلام يصلي قبل العصر أربع ركعات يفصل بالتسليم على الملائكة المقربين ومن معهم من المسلمين والمؤمنين ، وقال حديث علي حديث حسن .

فإن قلت كيف قال لاختلاف الآثار ، ولم يقل لاختلاف الأخبار لأن الأثر مستعمل فيها يروى من الصحابة والخبر ما يروى عن النبي عليه السلام في اصطلاح المحدثين ، والاختلاف ما هنا في الأخبار كما ذكرنا ، فكان ينبغي أن يقول لاختلاف الأخبار . قلت قال السفناقي ناقلاً عن الإيضاح ، ولم يقل لاختلاف الأخبار ، لما أن اختلاف الرواية بين الأربع والركعتين إنما جاء من فعل الصحابة رضي الله عنهم لا من النبي عليه السلام ، وعن النخعي كانوا يستحبون قبل العصر ركعتين ، ولم يكونوا يعدونها من السنة وهذا نقل من الصحابة . قلت فينظر لأن ما ذكرناه الآن من ابن عمر رضي الله عنه يرد ما نقله ونقله عن النخعي هذا يمنع كونه مفعولاً من النبي عليه السلام ، فالمصنف رحمه الله إنما اعتمد في ذلك على ما نقل من الصحابة ، فكذلك اختار لفظه الآثار ، وأما ما رأى أن الآثار والأخبار في الأصل يرجع إلى معنى واحد .

(والأفضل هو الأربع) أي الأفضل أربع ركعات قبل العصر . وقال الاثراني لأن

ولم يذكر الأربع قبل العشاء ولهذا كان مستحباً لعدم المواظبة، وذكر فيه ركعتين بعد العشاء،

أفضل الأعمال أحدهما ، وقال الأكل لأنه الأكثر عملاً أو أودوم تحريمه فكان أكثر ثواباً . قلت الأولى أن يقال اتباعاً للنبي عليه السلام فإنه روي عنه عن علي رضي الله عنه أنه كان يصلي قبل العصر أربع ركعات كما ذكرنا .

فإن قلت في آخر حديث علي رضي الله عنه يفصل بينهن بالتسليم . قلت اختار إسحاق ابن إبراهيم أن لا يفصل بينهن قبل العصر ، قال ومعنى قوله - بالتسليم - أي بالتشهد كذهبننا ، لأن التسليم موصوف فيه . قلت أراد بالتسليم التسليم على الملائكة وهو التشهد ، لأن التسليم فيه ، ولهذا يرد على ابن حبان حيث قال المراد بالفصل التسليم حقيقة ، يعني يصلي بتسليمتين ، والدليل على ذلك أيضاً ما رواه أبو داود والترمذي عن ابن عمر عن النبي عليه السلام أنه قال رحمه الله أمر أن أصلي قبل الظهر أربعاً ، وفي المفيد السنة قبل العصر أربع ، ويؤيد هذا الحديث علي وابن عمر المذكوران ، وأيضاً مذهب الإمام الأربع ، لأن الصلاة صلاة الليل والنهار الأربع عنده قيل فيه نظر ، لأن هذه المسألة وهي كون الأربع أفضل في الليل والنهار عنده بناء على فرع المسألة الأخرى ، وهو ان اختلافهم في التطوع الذي ليس من السنن .

(ولم يذكر الأربع قبل العشاء) أي لم يذكر النبي عليه السلام أربع ركعات قبل العشاء عند ذكر تفسير حديث المثابرة ، فإن تطوع بأربع فهو حسن لأن العشاء كالظهر من أنه لا يكره التطوع قبله وبعده . وفي المبسوط ولم يذكر التطوع قبله وبعده كالظهر ، وفي الذخيرة والتطوع قبل العشاء بأربع حسن .

(ولهذا كان مستحباً) أي ولأجل عدم ذكر الأربع قبل العشاء كان الأربع قبله مستحباً (ولعدم المواظبة) على الأربع قبله ، لأن السنة إنما تثبت بالمواظبة من النبي عليه السلام ، وقد ذكر في المفيد والتحفة وشرح مختصر الكرخي وأربع قبل العشاء إن أحب (وذكر فيه) أي ذكر النبي عليه السلام في حديث المثابرة (ركعتين بعد العشاء) وهو ما روى البراء بن عازب قال قال رسول الله ﷺ من صلى قبل الظهر أربعاً كان كأنها

وفي غيره ذكر الأربع ، فلهذا خير إلا أن الأربع أفضل خصوصاً عند أبي حنيفة «رح» على ما عرف من مذهبه ،

تهجد من ليلة ، ومن صلاهن بعد العشاء ، كان كمثلين من ليلة القدر ، رواه سميدين منصور في سننه ، ورواه البيهقي من قول عائشة رضي الله عنها قالت من صلى أربعاً بعد العشاء كان كمثلين من ليلة القدر . وفي المبسوط لو صلى أربعاً بعد العشاء فهو أفضل بمحدث ابن عمر موقوفاً ومرفوعاً أنه عليه السلام قال من صلى بعد العشاء أربع ركعات له كمثلين من ليلة القدر . وقال الاترازي عند قوله - وفي غير ذكر الأربع - وهو ما ذكر في شرح الأقطع قد روي أن النبي عليه السلام صلى العشاء وفعل في حجركه وصلى أربع ركعات ، فلما اختلف الخبران خير المصلي إن شاء صلى أربعاً ، وإن شاء صلى ركعتين .

قلت الذي يدعو أن له يداً في الحديث لم يذكره على هذا الوجه لا سيما بالتقليد لمن لم يتبين حاله ، والنفل عنه وبعد التسليم له ، فلا يدل على ما ادعاه إلا بالاحتمال الظني . وفي فوائد المرسفتني يقرأ في الفاتحة وآية الكرسي ثلاث مرات ، وفي الثالثة الفاتحة و ﴿ قل أعوذ برب الفلق ﴾ ثلاث مرات ، وفي الرابعة الفاتحة و ﴿ قل أعوذ برب الناس ﴾ ثلاث مرات ، وفي الملتقطات في الثالثة والرابعة ﴿ قل هو الله أحد ﴾ والمعوذتين في كل ركعة . (ولهذا) أي ولأجل ذكره عليه السلام ركعتين بعد العشاء في حديث الثابت وذكره أربعاً في غيره (خير) أي خير محمد رحمه الله المصلي بين أن يصلي أربعاً وبين أن يصلي ركعتين . وقال السفنا في خير أي محمد وأبو الحسن القدوري بقوله - وأربع بعدها وإن شاء ركعتين - (إلا أن الأربع أفضل) لما ذكرنا آنفاً من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه (خصوصاً على مذهب أبي حنيفة رحمه الله على ما عرف من مذهبه) أي الأفضل عند أبي حنيفة في باب النوافل أن يصلي أربعاً ليلاً ونهاراً ، وعندهما الشفع أفضل بالليل على ما عرف في موضعه .

ومذهب الشافعي في هذا الباب أن السنن عند الصلوات الخمس عشر ركعات قبل الظهر وبه قال أحمد ، ومن الشافعية من قال أدنى الكمال ثمان فأسقط سنة العشاء . وقال النووي نص عليه في البويطي ، ومنهم من قال اثنتي عشر ركعة فجعل قبل الظهر أربعة والأكمل

عند الشافعية ثمانى عشرة زاد وأقلها ركعتين وبعدها ركعتين وأربعاً قبل العصر ، واحتج الشافعية وأحمد فيما ذهبوا إليه من أن السنن عشر ركعات بما روى الترمذي عن عبد الله بن سفيان قال سألت عائشة عن صلاة رسول الله فقالت كان يصلي قبل الظهر ركعتين وبعدها ركعتين وبعد المغرب ركعتين وبعد العشاء ركعتين وقبل الفجر ثنتين ، وصححه الترمذي .

وأما حديث عن عبد الله بن سفيان قال سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ فقالت كان يصلي قبل الظهر أربعاً وبعدها ركعتين وبعد المغرب ثنتين وبعدها ركعتين وقبل الفجر ركعتين ، رواه مسلم وأبو داود ، وهو أصح من حديث الترمذي ، وفيه زيادة فكان أولى بالقبول .

ولنا حديث الثابتة أيضاً وقد ذكرناه ، ومالك رحمه الله لم يؤث سنة قبل المكتوبة ولا بعدها ، وخالف الأحاديث الصحاح الثابتة في توقيت السنن ، وزعم أنه عمل أهل المدينة ، وفي شرح الوجيز اختلف الأصحاب في عدد الركعات ، قال الأكثرون عشر ركعات كما ذكرنا ، ومنهم من زاد على العشر ركعتين قبل الظهر مضمومتين إلى الركعتين لحديث الثابتة ، ومنهم من زاد على العدد ركعتين بعد الظهر . وقال صاحب المذهب وجماعة أدنى الكمال عشر ركعات ، وأتم الكمال ثمانية عشر ركعة ، وفي استحباب الركعتين قبل المغرب وجهان قيل باستحبابها ، وإن لم يكن في الروايات لما روي عن أنس أنه قال صليت ركعتين قبل المغرب ويأتي رسول الله وعلم يأمرني ولم ينهي ، وروي أنه عليه السلام قال صلوا قبل المغرب ركعتين أو ثلاثاً ، وقال في الثالثة لمن شاء .

وقيل الاستحباب لما روي عن ابن عمر رضي الله عنه أنه سئل عنهما فقال ما رأيت أحداً على عهد رسول الله ﷺ صلاحاً ، وعن أبيه عمر رضي الله عنه أنه كان يضرب عليها ، وبه قال أبو حنيفة لأن تعجيل المغرب مستحب . قلت حديث أنس رواه مسلم ، والحديث الثاني رواه البخاري ، والحديث الثالث رواه أبو داود وسكت عنه . وقال النووي إسناده حسن ، وأثر عمر رضي الله عنه أخرجه الطحاوي في معاني الآثار من عشر

والأربع قبل الظهر بتسليمة واحدة عندنا ، كذا قاله رسول الله ﷺ وفيه خلاف الشافعي « رح » .

طرق صحاح بالفاظ مختلفة . وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ، وأخرج الطحاوي أيضاً عن خالد بن الوليد رضي الله عنه أنه كان يضرب الناس على الصلاة بعد العصر . وأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً في مصنفه . وأخرج الطحاوي أيضاً عن خالد بن (١) ، وأخرج أيضاً عن ابن عباس أن طاووساً سأله عن الركعتين بعد العصر فنهاه عنها فقال ﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ﴾ الآية ١٣٦ الأحزاب .

(والأربع قبل الظهر بتسليمة واحدة عندنا ، كذا قاله رسول الله ﷺ) هذا الحديث قاله رسول الله ﷺ رواه أبو داود في سننه ، والترمذي في الشمائل عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم يفتح لهن أبواب السماء . رواه ابن ماجه في سننه بلفظه أن النبي ﷺ كان يصلي قبل الظهر أربعاً إذا زلزلت الشمس لا يفصل بينهن بتسليم ، قال أبواب السماء تفتح إذا زالت الشمس ، وضعفه أبو داود ، وأطلق المنذري عزوه إلى الترمذي في مختصره ، وكان ﷺ أن يقبده بالشمائل كما ذكرنا .

(وفيه خلاف الشافعي) أي في الأربع قبل الظهر خلاف الشافعي ، فعنده يصلّيها بتسليمتين وهو أفضل ، وبه قال مالك وأحمد ، واحتجوا بحديث أبي هريرة أنه ﷺ كان يصلّيهن بتسليمتين ، ولأن فيه زيادة تحريمية وتسليم لكان أفضل ، ولنا حديث أبي أيوب الأنصاري المذكور آنفاً .

والجواب عن حديث أبي هريرة أن معنى قوله - بتسليمتين - يعني بتشهدين ، يسمي التشهد تسليمًا لما فيه من السلام كما سمي التشهد لما فيه من الشهادة ، وقد روي هذا التأويل عن ابن مسعود .

(١) في الأصل هكذا لم يذكر أباه . اهـ مصححه .

قال ونوافل النهار إن شاء صلى بتسليمة ركعتين ، وإن شاء أربعاً
وتكره الزيادة على ذلك . فأما نافلة الليل قال أبو حنيفة «رح» إن
صلى ثمان ركعات بتسليمة جاز وتكره الزيادة على ذلك .

فإن قلت احتج هؤلاء أيضاً بما روي عنه ~~عنه~~ قال صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ،
عن قريب سيأتي هذا الحديث وبيان حاله والجواب عنه .

(قال) أي القدوري (ونوافل النهار) إن شاء صلى بتسليمة ركعتين لم أر أحداً من
الشراح حل هذا التركيب من حيث العربية فنقول قوله - نوافل النهار - كلام إضافي
مبتدأ وخبره محذوف تقديره نوافل النهار يقال فيها (إن شاء) المصلي (يصلي بتسليمة
ركعتين وإن شاء أربعاً) أي وإن شاء صلى أربع ركعات بتسليمة واحدة بحديث أبي
أيوب الأنصاري رضي الله عنه المذكور آنفاً (وتكره الزيادة على ذلك) أي على أربع ركعات
بتسليمة في نافلة النهار لعدم ورود نص عليه .

(فأما نافلة الليل قال أبو حنيفة إن صلى ثمان ركعات بتسليمة جاز) نافلة الليل أربع
وبتسليمة واحدة أفضل عند أبي حنيفة لزيادة سعة ، ويجوز الزيادة عليها إلى ست بتسليمة
واحدة عنده من غير فصل في رواية الجامع الصغير ، وإلى ثمان في رواية لورود الخبر
بكل واحد من العدين ، ولكن الأربع أفضل عنده (وتكره الزيادة) أي على ثمان
ركعات بتسليمة وهو اختيار القدوري وفخر الإسلام . قال شمس الأئمة لا يكره ، وفي
النهاية والأصح أنه لا يكره لأن فيه وصلاً بالعبادة وذلك أفضل . وقال الأكمل ناقلاً عن
السفناقي لا فائدة في تخصيص أبا حنيفة بهذا الحكم ، لأن كلا الحكمين الجواز في نافلة الليل
إلى الثمان بغير كراهة ، والكراهة فيما وراءها اتفاقاً في عامة روايات الكتب ، ثم قال
قلت يجوز أن يكون ذكر أبي حنيفة للاحتراز عن قول الشافعي ، فإنه يقول لا يزيد على
أربع ، ولو زاد كره ذلك ، انتهى .

قلت فيه نظر ، لأن نصب الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه فيكون تخصيص أبي
حنيفة بالذكر عن قول الشافعي ، وفي مثل هذا الموضع لا يتأتى ما ذكره .

وقالا لا يزيد بالليل على ركعتين بتسليمه وفي الجامع الصغير لم يذكر الثاني في صلاة الليل ،

(وقالوا) أي أبو يوسف وعبد (لا يزيد بالليل على ركعتين بتسليمه) فعينئذ يكره
الزيادة على أربع ، وهل يكره الأربع بتسليمه عندهما ، ولفظ القُدوري يوم الكراهة
حيث قال وقال لا يزيد بالليل على ركعتين ، ومثل هذا الكلام في الرواية يوم نفي الريادة
تحريمه وكراهة ، ولكن ذكر في المبسوط والجامع وعامة الكتب أن الاختلاف في الأفضلية ،
فبدل على انتفاء الكراهة في الأربع بالاتفاق ، وفي قاضي خان ولو صلى التراويح ثمان
ركعات بتسليمه واحدة وقعد في كل ركعتين ينوب عن أربع تسليمات عند أبي حنيفة ،
وفي روايه بعدم الكراهة إلى الثمان ، وعندهما ينوب عن تسليمتين لأن ما زاد على الأربع
عندهما يكره فلا تنوب الزيادة عن التراويح ، فهذا تصريح بانتفاء الكراهة عن الأربع
إذ الأربع جازت عن التراويح ، فعلى هذا بمعنى ما ذكر في القُدوري وقال لا يزيد
بالليل .. للتح لا يزيد كيلا يلزم ترك الأفضل في الأربع ، والكراهة في الزيادة عليها . وقال
المحبوبي فرق محمد في الكتاب بين صلاة الليل وصلاة للنهار في كراهة الزيادة على الأربع
باعتبار أن الأمر جاء منه في صلاة الليل لا النهار ، وعلينا الاتباع خصوصاً في العبادات .
(وفي الجامع الصغير لم يذكر الثاني في صلاة الليل) أي لم يذكر محمد ثمان ركعات في
صلاة الليل ، وإنما ذكر الستة ، قوله - الثاني - الباقية للنسبة كالياني على تمويض الألف
عن إحدى يائي النسبة ، ولهذا لا يشدد ، وحتى لا يلزم الجمع بين المعوض والمعوض قال
الأصمعي لا يقال ثمان بالضمه على النون .

فإن قلت قال الشاعر :

لها ثمانيا أربع حسان وأربع فيهن لها ثمان

قلت أنكره الأصمعي وقال هو خطأ ، وعلى هذا ما ذكر في الجامع الصغير في صلاة الليل :

وإن شئت ثماناً خطأ والستة من الضرورات المصيبة

وقال ابن الحاجب في ثمان عشرة فتح الباء وجاء إسكانها وحذفها بفتح النون .

ودليل الكراهة أنه عليه السلام لم يزد على ذلك، ولولا الكراهة لذكر
تعلماً للجواز، والأفضل في الليل عند أبي يوسف ومحمد «رح»
مثنى مثنى، وفي النهار أربع أربع،

(ودليل الكراهة أنه عليه السلام لم يزد على ذلك) أي على الثاني (ولولا الكراهة) أي
على الثاني (لذكر تعلماً) أي لأجل التعليم (للجواز) هذا اختيار القدوري وفخر
الإسلام ، وقال تميم الأئمة الأصح أنه لا يكره الزيادة على ثمان ركعات لأنه روي أنه
عليه السلام صلى ثلاث عشر ركعة فتكون الثانية صلاة الليل والثلاث الوتر والركعتان
سنة الفجر ، وكان يصلي هذا كله في الابتداء ثم فصل البعض على البعض هكذا ذكره حماد بن
سleme ، ولم يذكر كراهة الزيادة على ثمان ركعات بتسليمه واحدة ، ونقل الأكمّل هذا
عن السفناقي ثم قال وفيه نظر ، لأن كلامنا فيما يكره بتسليمه واحدة ، وليس فيما ذكر
ما يدل على ذلك . قلت ورد في صحيح مسلم في حديث طويل أنه عليه السلام كان يصلي تسع
ركعات لا يجلس فيهن إلا في الثامنة فيذكر الله تعالى ويحمده ويدعوه ، ثم ينهض ولا يسلم
ثم يقوم فيصلّي التاسعة ، ثم يقعد فيذكر الله تعالى ويحمده ويدعوه ثم يسلم تسليماً يسمعنا .
وفي غير مسلم كان يوتر بتسع ركعات ، ولو وقف الأكمل على هذا الحديث لما قال وفيه
نقص مع أن هذا الحديث خلاف ما قاله المصنف من قوله - لم يزد على ذلك - وذكر هذا
حديثاً غريباً ليس له أصل فافهم .

(والأفضل في الليل عند أبي يوسف ومحمد مثنى مثنى) أي الأفضل في تطوع الليل
عندهما مثنى أي اثنين ، يعني ركعتين ، ومثنى معدول من اثنين اثنين وتكراره للتأكيد .
وقال الزمخشري منع الصرف لما فيه في العلتين عدله عن صيغته الأصلية وعدله عن مكرر ،
ويقال شرط المعدل أن يكون في اللفظ والمعنى ، وقال ابن بقيش لا يكون المعدل إلا في
اللفظ وفي المعنى .

(وفي النهار أربع أربع) أي الأفضل في تطوع النهار أربع ركعات ، وأما صرف
أربع لأنه وضع اسماً في الأصل ، فلم يلتفت إلى ما طرأ له من الوصفية فإنه قابل للعناء .

وعند الشافعي «رح» فيهما مثني مثني ، وعند أبي حنيفة فيهما
أربع أربع ، للشافعي قوله عليه السلام صلاة الليل والنهار مثني مثني
ولهما الإعتبار بالتراويح ،

(وعند الشافعي فيهما مثني مثني) أي في التطوع عنده في الليل والنهار مثني مثني ،
وبه قال مالك وأحمد (وعند أبي حنيفة فيهما أربع أربع) أي الأفضل في التطوع عنده
الليل والنهار أربع ركعات .

(للشافعي قوله ~~صلاة~~ صلاة الليل والنهار مثني مثني) هذا الحديث رواه ابن عمر
وأبو هريرة وعائشة رضي الله عنهم . فحديث ابن عمر أخرجه الأربعة عنه أن النبي عليه
السلام قال صلاة الليل والنهار مثني مثني . وحديث أبي هريرة أخرجه إبراهيم الحري
في غريب الحافظ أبو نعيم في تاريخ أصبهان عن عروة عن عائشة قالت قال رسول الله
عليه السلام صلاة الليل والنهار مثني مثني .

الجواب عنها أن حديث ابن عمر لما رواه الترمذي سكت عنه ، إلا أنه قال اختلف
أصحاب شعبة فيه فرفعه بعضهم ووقفه بعضهم ، ورواه الثقات عن عبد الله بن عمر عن
النبي عليه السلام ولم يذكر فيه صلاة النهار ، وقال النسائي هذا الحديث عندي خطأ ،
وقال في سننه الكبرى إسناده جيد ، إلا أن جماعة من أصحاب ابن عمر خالفوا الأزدي
فيه فلم يذكروا فيه النهار ، منهم سالم ونافع وطاووس ، والحديث في الصحيحين من حديث
جماعة عن ابن عمر وليس فيه ذكر النهار وروى الطحاوي أيضاً في معاني الآثار عن ابن
عمر أنه كان يصلي بالليل ركعتين وبالنهار أربعاً ، فمحال أن يروي ابن عمر عن رسول الله
عليه السلام شيئاً ثم يخالف ذلك ، فعلم بذلك أنه كان ما روي عن رسول الله عليه السلام
ضعيفاً وكان موقوفاً غير مرفوع .

وأما حديث أبي هريرة وعائشة فإن الذي رواه البخاري ومسلم أحص منها وأقوى
وأثبت ، وعلى طريق التسليم يقول معناه شفعاً ولا وتر بسبيل لإطلاق اسم المألوم على
اللازم مجازاً جمعاً بين الدليلين على ما يبي .

(ولهما) أي ولأبي يوسف وعبد (الاعتبار بالتراويح) يعني قياساً على التراويح ،

ولأبي حنيفة «رح» أنه عليه السلام كان يصلي بعد العشاء أربعاً روته عائشة رضي الله عنها

فإن الأفضل فيها مثنى مثنى بالإجماع ، وهذا نقل الليل فينبغي أن يكون سائر نوافل الليل كذلك بخلاف نقل النهار ، لحديث أبي أيوب رضي الله عنه الذي تقدم ذكره ، وكان ينبغي أن يستدل لها بحديث ابن عمر رضي الله عنه الذي رواه البخاري ومسلم وفيه ذكر الليل فقط وإثبات الفضائل في العبادات لا نعم إلا من فعل النبي ﷺ أو قوله وهو في نفس الأمر توفيقى .

(ولأبي حنيفة أنه عليه السلام كان يصلي بعد العشاء أربعاً ، روته عائشة رضي الله عنها) لم أر أحداً من الشراح ولا من غيرهم من المتأخرين حققوا هذا الموضع ولا تعرضوا بحال هذا الحديث ، والمجرب من الكل أن علاء الدين التركاني قال مقلداً لغيره وهذا الحديث لم نجده ، فنقول وبالله التوفيق . أما الاتراري فإنه لم يذكر هذا الحديث بالكلية ، وإنما استدل لأبي حنيفة بالقياس من حيث قال ولأبي حنيفة وجهان ، أحدهما الإعتبار بالفرض وهو العشاء ، فلو كان الأربع بتسليم فاصل أفضل من الأربع بتسليم فاصل لكان الفرض كذلك ، لأن حال الفرض أقوى وهو بالفضيلة أولى ، والثاني أن في الأربع بتسليم واحدة مداومة على الطاعة ، وفيها مشقة على النفس وفيها قالوا استراحة للنفس يكون ما صلاه أولى .

قلت هذا ليس من دأب المصنفين ولا سيما المتقدمين بترح الكتاب ، فالمصنف يستدل بحديث ويأتي الشارح ويستدل بالقياس ولا يلتفت إلى الحديث وإلى حاله ، ومع هذا الوجهان اللذان ذكرهما مدخول فيها ولا يخفى على المتأمل .

وأما الأكمل فإنه لم يذكر شيئاً أصلاً ، لا الحديث ولا غيره من وجوه الاستدلال لأبي حنيفة وقنع بقوله وكلامه ظاهر .

وأما صاحب الدراية فإنه قال ولأبي حنيفة ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه يأت عند خالته ميمونة رضي الله عنها يرقب صلاة النبي عليه السلام أرسله أبوه لذلك ،

فلما صلى عليه السلام العشاء رقد مرقدته ثم قام ونظر إلى السماء فقرأ خاتمة سورة آل عمران وتوضاً وصلى أربع ركعات بتسليمة واحدة .

وحديث عائشة رضي الله عنها أنه بأت خالته حتى يسأل عن صلاة رسول الله ﷺ فقالت ما كان النبي عليه السلام يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة يصلي أربع لا تسأل عن حسنهن ولا طولهن ، ثم يصلي أربعاً لذلك ، ثم يصلي الوتر .

وأما السفناني فإنه أيضاً لم يذكر حديث عائشة المذكور أصلاً ، وإنما استدل لأبي حنيفة بحديث ابن عباس المذكور ، وأما قول علاء الدين هذا الحديث لم نجده فإنه كيف يقول ذلك وقد رواه أبو داود في سننه من حديث زرارة بن أبي أوفى عن عائشة رضي الله عنها إنما سألت عن صلاة رسول الله ﷺ في جوف الليل ، فقالت كان يصلي صلاة العشاء في جماعة ثم يرجع إلى أهله فيركع أربع ركعات ثم يأوي إلى فراشه . الحديث بطوله ، وفي آخره حتى قبض على ذلك . وقال أبو داود في مسماع زرارة عن عائشة نظر ، ثم أخرجه عن زرارة عن سعيد بن هشام عن عائشة وقال وهذه الرواية هي المحفوظة عندي ، فان أبا حاتم الرازي قال أسمع زرارة من أبي هريرة وابن عباس وعمران بن حصين ، وهذا ناصح له وظاهر هذا لأن زرارة لم يسمع من عائشة وأخرج أبو داود أيضاً والنسائي في سننه الكبرى عن شريح بن هاني عن عائشة قالت سألتها عن صلاة رسول الله ﷺ فقالت ما صلى رسول الله ﷺ العشاء قط فدخل علي إلا صلى بعدها أربع ركعات أوستاوسكت عنه وروى أحمد في مسنده عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه قال كان رسول الله ﷺ إذا صلى العشاء ركع أربع ركعات وأوتر بسجدة ثم قام حتى يصلي بعدها صلاته من الليل وأخرجه البزار أيضاً في مسنده والطبراني في معجمه . وأخرج البخاري عن ابن عباس قال بت في بيت خالتي ميمونة بنت الحارث زوج النبي عليه السلام عندها في ليلتها فصلى النبي عليه السلام العشاء ثم جاء إلى منزله فصلى أربع ركعات ثم نام ثم قام وصلى خمس ركعات ثم صلى ركعتين ثم خرج إلى الصلاة .

فان قلت أخرج مسلم عن عبد الله بن شقيق عن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي

وكان يواظب على الأربع في الضحى

عليه السلام يصلي في بيتي ، صلى قبل الظهر أربعاً ثم يخرج فيصلّي بالناس ثم يدخل فيصلّي ركعتين ، وكان يصلي بالناس المغرب ثم يدخل فيصلّي (١) ركعتين ويصلي بالناس العشاء ويدخل في بيتي فيصلّي ركعتين انتهى . فهذا يخالف لحديثها المتقدم . قلت قد وقع اختلاف كثير عن عائشة في أعداد الركعات في صلاته عليه السلام في الليل ، فهذا إما من الرواية عنها وإما منها باعتبار أنها أخبرت عن حالات منها ما هو الأغلب عن فعله عليه السلام ، ومنها ما هو نادر ، ومنها ما هو بحيث اتساع الوقت وضيقه .

(وكان عليه السلام يواظب على الأربع في الضحى) هذا الحديث رواه مسلم من حديث معاذة أنها سألت عائشة كم كان رسول الله عليه السلام يصلي الضحى قال أربع ركعات يزيد ما شاء ، وفي رواية يزيد ما شاء أبو يعلى الموصلي في مسنده من حديث عمرة عن عائشة قالت سمعت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها تقول كان رسول الله عليه السلام يصلي الضحى أربع ركعات ولا يفصل بينهن بكلام ، فالمصنف رحمه الله ذكر لآي خفيفة حديثين أحدهما في أفضلية الأربع بالليل والآخر في أفضليته بالنهار .

فان قلت روى البخاري عن عروة عن عائشة قالت كان رسول الله عليه السلام ليدع العمل وهو يحب أن يعمل به الناس ليفرض عليهم ، وما سبّح رسول الله عليه السلام سبحة الضحى قط واني لأسبّحها ، وروى مسلم عن عبد الله بن شقيق قال سألت عائشة رضي الله عنها هل كان رسول الله ﷺ يصلي الضحى ، قالت لا إلا أن يكون . قلت يحتمل أنها أخبرت في الإنكار عن رؤيتها ومشاهدتها ، أما في خبره عليه السلام أو خبر غيره عنه وقد يكون إنكارها مواظبته عليها وقد يكون الإنكار إنما هو لصلاة الضحى الممهودة عند الناس على الذي اختاره جماعة من السلف من الصلاة بثمان ركعات ، وأنه عليه السلام كان يصليها أربعاً ويزيد ما شاء ، فيصلّي مرة أربعاً ومرة ستاً ومرة ثمانياً ، وأقلها ركعتان ، وقد رأى جماعة أن يصلي في وقت دون وقت يخالف بينها وبين الفرائض .

(١) كلمة فيصلّي غير مذكورة في الأصل . اهـ مصححه .

ولأنه أدوم تحريمه فيكون أكثر مشقة وأزيد فضيلة ، ولهذا لو نذر
أن يصلي أربعاً بتسليمة لا يخرج عنه بتسليمتين وعلى القلب يخرج
والتراويح تؤدي بجماعة فيراعى فيها جهة التيسير ،

ثم اعلم ان صلاة الضحى مستعجلة . وقال النووي أفضلها ثمانى ركعات وقيل اثني
عشر ركعة ، وفيه حديث فيه ضعف . ووقتها من ارتفاع الشمس إلى وقت الزوال ،
وقال صاحب الحاوي ووقتها المختار إذا مضى ربع النهار لحديث زيد بن أرقم أن رسول
الله عليه السلام قال صلاة الأوابين حتى ترمض الفصال . رواه مسلم . قوله - ترمض -
بفتح التاء والميم حين يترك الفصال من شدة الحر في احفافها . وفي حديث أم هاني رضي
الله عنها أنه عليه السلام صلاها ثمانى ركعات ، متفق عليه ، وعن أبي هريرة عن النبي
عليه السلام قال ان في الجنة باباً يقال له باب الضحى ، فاذا كان يوم القيامة ينادي مناديان
الذين كانوا يدعمون صلاة الضحى هذا بابكم فادخلوا برحمة الله .

(ولأنه) أي ولأن الأربع (ادوم تحريمه) أي من حيث التحريم لأنها استمرت ولم
يفصل شيء (فيكون أكثر مشقة) لأنه ليس فيه راحة للنفس بخلاف الركعتين (وأزيد
فضيلة) أي من حيث الفضيلة لأن زيادة الفضيلة في أكثر المشقة ، وجاء أفضل الأعمال
آخرها أي أشقها (ولهذا) أي ولأجل ما ذكرنا من تعليل ذكر في الزيادات :

(لو نذر أن يصلي أربعاً بتسليمة لا يخرج عنه) أي عن النذر (بتسليمتين) يعني لو
صلى الأربع بسلامين لأنه لا يخرج عن العهدة بما هو تخفيف (وعلى القلب يخرج) أي ولو
نذر على قلب المسألة المذكورة وهو أنه لو نذر أن يصلي أربعاً بتسليمتين فصل أربعاً بتسليمة
يخرج لأنه شدد الخففة فيكون أشق ، فكان أفضل ، وكذا في انجلاب الثواب ، وإنما قال
وعلى القلب دون وعلى العكس لأن عكس المسألة المذكورة أن ينذر أن يصلي ركعتان
فصل أربعاً .

(والتراويح تؤدي بجماعة) هذا جواب عن استدلال الصاحبين بالتراويح تقديره أن
يقال التراويح تؤدي جماعة ، واختار الفريق فيه للتحقيق (فيراعى فيها جهة التيسير)
أي جهة التحقيق ، رعاية لحق الجماعة .

ومعنى ما رواه شفعاً لا وترأ والله أعلم .

(ومعنى ما رواه شفعاً لا وترأ) هذا جواب عن الحديث الذي احتج به الشافعي وهو قوله عليه السلام صلاة الليل والنهار مثني مثني ، وتقديره أن قوله - مثني مثني - معناه شفعاً لا وترأ بطريق اسم المازوم على اللازم مجازاً والداعي إلى هذا التأويل أي يصلي السنن أو الوتر في النفل منهى ليس معناه أنه يسلم بين كل ركعتين ، وقد أشبعنا الكلام في هذا الحديث عن قريب .

فروع : قراءة الأوراد بين الفرض والسنة لا بأس بها ، قال الحلواني ولو قام في مصلاه إن شاء قرأ جالساً وإن شاء قرأ قائماً . وفي شرح الشهيد القيام إلى السنة متصلاً بالفرض مسنون وفي الثاني كان النبي عليه السلام إذا سلم يمكث قدر ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام ، ولو تكلم بعد السنة قبل الفريضة هل تسقط السنة ، قيل تسقط ، وقيل لا تسقط ، ولكن ثوابه أفضل من تقربه قبل التكلم . وفي المبسوط ويكره الكلام بعد انشقاق الفجر إلى أن يصلي الفجر لأنها ساعة تشهدها الملائكة ، جاء في تأويل قوله تعالى ﴿ إِنْ قرَأَ القرآنَ الفجرَ كانَ مشهوداً ﴾ ٧٨ الإمراء ، تشهده (١) الليل وملائكة النهار ، فلا ينبغي بأن يشهدهم إلا على خير طول القيام أفضل من كثرة الركوع والسجود . وقال أبو يوسف إذا كان له ورد من الليل فالأفضل أن يكثر عدد الركعات وإلا فطول القيام أفضل ، وقال محمد كثرة الركوع والسجود أفضل إخفاء التطوع أفضل من بدائه . نافلة الليل أفضل من نافلة النهار لأنها أشق على الإنسان لما فيه من هجران النوم والراحة ، قال عليه السلام أفضل الصلاة بعد المفروضة صلاة الليل ، رواه مسلم ، وآخر الليل أفضل من أوله .

المسافر لا يترك السنة إلا بعذر قاله في سنة المفتي الأفضل في السنن والنوافل التارك إلا التراويح . وقال الحسن اختلف في الآكد بعد ركعتي الفجر فقبل الأربع الظهر والركعتان بعده والركعتان بعد المغرب كلها سواء ، والأصح أن الأربع قبل الظهر آكد

(١) ربما سقطت كلمة - ملائكة - هنا . اهـ مصححه .

وفي الحاوي عن أبي سهل موسى بن أبي نصر الرازي من أصحاب أبي حنيفة أنه قال من واظب على ترك الأربع قبل الظهر لا تقبل شهادته . وفي الاسيجابي تارك الأربع قبل الظهر والركعتين بعدها وركعتي الفجر تلحقه الإساءة لأنها تطوع ، وفي المحيط والواقعات الأصح أنه يأثم .

لكل من استيقظ من الليل أن يمسح النوم عن وجهه ويسوك وينظر في السماء ويقرأ ﴿ ان في خلق السماوات والأرض لآيات ﴾ التي في آخر آت عمران ، والثابت ذلك في الصحيحين .

ويستحب إحياء ليلة العيدين ، ويستحب أيضاً لمن أراد قيام الليل أن يعتاد ما يمكنه الدوام على مدة حياته ، ويكره بعد ذلك تركه والتنقص منه من غير ضرورة ويستحب أيضاً اختيار من الدعاء في ساعات الليل وأكره النصف الأخير ، وأفضله عند الأسحار . ومن التطوعات ركعتا شكر الوضوء عن عقبه بن عامر الجهنبي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال ما من أحد يتوضأ ويحسن الوضوء فيصلّي ركعتين تقيد بقلبه وجهه عليها إلا وجبت له الجنة ، رواه مسلم

وركعة السفر عن مطعم بن المقدم قال قال رسول الله ﷺ ما خلق عن أهله أفضل من ركعتين يركعهما عندم حتى يزيد سفرأ ، ذكر هذا ابن أبي شيبة في سننه . وركعتا القدوم من السفر عن كعب بن مالك كان رسول الله ﷺ لا يقدم من السفر إلا نهاراً في الضحى ، فاذا قدم بدأ في المسجد فصلى فيه ركعتين ثم جلس فيه ، رواه مسلم .

وركعتا تحية المسجد ، ولا يختصان بالليل والنهار لقوله عليه السلام إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين مثفق عليه ، وهي سنة وبه قال أحمد ، وقال المرغيناني واجبة عند الشافعي ونقله غلط . قال النووي في شرح المذهب أجمع العلماء على امتحباب تحية المسجد ، وفي الحلّاب للمالكية ويستحب لمن أراد الجلوس في المسجد أو جلس ولم يصل أن يصلي ركعتين إلا إذا يكون مختاراً أو محدثاً أو في وقت نهي

أو تكرر دخوله بعد أن حباه . وفي مختصر البحر دخوله المسجد بنية أو الإقنداء ينوب عن تحية المسجد ، وإنما يؤمر بتحية المسجد إذا دخله بغير الصلاة ، وكذا من دخل بإحرام الفرض يكفيه عما يجب من الإحرام لدخول مكة ويكفيه لتحية المسجد في كل يوم ركعتان وقال صاحب التبتية من الشافعية يستحب لكل من دخل وقال المحاملي في اللباب أرجو أن يميزه التحية ثم قيل يجلس ثم يقوم فيصلي ، وعامة العلماء على أنه يصلي كما دخل ، وقالت الشافعية لو جلس وطال الفصل فانت ولا قضاء عليه ، وكذا انتقض الجلوس عندهم . وقال النووي لا تحصل بصلاة الجنازة وسجدة التلاوة والشكر والركعة الواحدة كقولنا وعند الشافعية يكره جلوسه من غير تحية سواء دخل في وقت النهي عن الصلاة أو غيره ، وإن صلى أكثر من ركعتين بتسليمة واحدة كانت كلها تحية .

واتفقوا أن الإمام إذا كان في مكتوبة أو أخذ المؤذن في الإقامة يترك تحية المسجد ، اتفقوا أنه يقدم الطواف على التحية بخلاف السلام على النبي عليه السلام حيث تقدم التحية عليه ، لأن حق الله مقدم على حق الأنبياء عليهم السلام .

وركعتا الاستخارة وصلاة التسبيح وصلاة الحاجة ركعتين ، ورد فيه حديث فيه ضعف ، وصلاة الزغاب في أول جمعة من رجب اثنتي عشرة كعة ، ويكون قد صام يوم الخميس وذلك بعد صلاة المغرب يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب و ﴿ إنا أنزلناه في ليلة القدر ﴾ ثلاث مرات و ﴿ قل هو الله أحد ﴾ اثنتي عشرة مرة ، فإذا فرغ منها وهو جالس في التشهد بعد السلام يقول رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الأعز الأكرم ، سبعين مرة ، فإذا رفع رأسه يقول اللهم صل على النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم مرة ثم يكبر ويسجد ويقول في سجوده سبح قدوس ربنا ورب الملائكة والروح سبعين مرة ، فإذا فرغ منه يسأل الله حاجته وهو ساجد .

وأما الصلاة في ليلة النصف من شعبان فقال أبو الخطاب مجد الدين وحنه ^(١) فليس

(١) هكذا - وحنة - في الأصل . وربما قصد - وحده - اه مصححه .

فصل في القراءة والقراءة في الفرض واجبة في الركعتين .

فيها حديث يصح عن رسول الله ﷺ وقال في العلم المشهور حديث ليلة النصف من شعبان موضوع وحديث أنس فيها موضوع لأن فيه إبراهيم بن إسحاق ، قال أبو حاتم كان يقلب الأخبار ويسرق الحديث .

(فصل في القراءة)

قد مر غير مرة أن قول المصنفين - فصل - لا ينون ، لأن الإعراب إنما يكون بعد التركيب . ولما فرغ من بيان الصلاة فرضها وواجبها ونقلها ، شرع في بيان القراءة ، لأنها تختلف باختلاف الصلاة .

(والقراءة في الفرض واجبة) أي لازمة وفريضة ، إذ الواجب نوعان قطعي وظني ، فالقطعي هو الفرض وهذا هو الواجب قطعي في حق العمل من ذوات الأربع من الفرائض ، ويقال المراد بقوله واجبة الفرض لكن لما لم يكفر جاحدا فيها ولم يكن فرضاً في حق العلم بل هي فرضاً عملاً وصفتها بالوجوب . ومذهب الأسود والنخعي والثوري كذهبننا ، وهو رواية عن أحمد وقال ابن المنذر قد روينا عن علي أنه قال أقرأ في الأولين وسبح في الآخرين وكفى به قدوة (في الركعتين) إنما أطلقها ولم يقيد بها بالأولين لأن في كونها في الركعتين بأعينها كلام ، قال الاسبيجاني في شرح الطحاوي قال أصحابنا القراءة فرض في الركعتين بغير أعينها إن شاء في الأولين وإن شاء في الآخرين ، وإن شاء في الأولى والرابعة ، وإن شاء في الثانية والثالثة ، وأفضلها في الأولين ، وكذا قال القدوري في شرح مختصر الكرخي حيث قال فالأفضل أن يقرأ في الأولين ، وإن قرأ في الآخرين أو في الثانية والثالثة جاز .

وقال في خلاصة الفتاوى واجبات الصلاة عشرة وذكر منها تعيين القراءة في الأولين وفي المحيط في الأوليين وفي المحيط القراءة في الصلاة أنواع فرض وواجب ومستحب ومكروه .

وقال الشافعي في الركعات كلها لقوله عليه السلام لا صلاة إلا بقراءة ، وكل ركعة صلاة

أما الفرض فالقراءة في الأوليين ومثله في الغنية والتحفة ، وقال هو صحيح من مذهب أصحابنا حتى لو تركها في الأوليين يقضيها في الآخرين وليست بشرط فيها حتى لا تقصد الصلاة بترك القراءة فيها . وأما واجب فقال في المحيط قراءة الفاتحة والسورة في الأوليين وفي الينابيع القراءة فرض في ركعتين غير عين وله أن يقرأ في أي الايتين شاء وهي واجبة في الآخرين من ذوات الأربع والثلاث في التحفة الجمع بين الفاتحة والسورتين في الأوليين واجب وليس بفرض .

(وقال الشافعي « رح » في الركعات كلها) القراءة فرض في جميع ركعات الصلاة وبه قال مالك وأحمد حتى قالوا بفرضية الفاتحة في الكل ، لكن مالكا أقام الأكثر مقام الكل وعن مالك في رواية شاذة أن الصلاة صحيحة بدون القراءة . وقال المازري عن ابن سلبون أن القرآن ليست فرضاً فيها . وقال ابن الماجشون من ترك القراءة في الركعة من الصبح أو أي صلاة كانت تجزئ سجدتا السهو وهو بعيد من الفقه والنظر . قال ابن بطال وقال الشافعي في القديم إن تركها ناسياً صحت صلاته معتمدة أثر عمر رضي الله عنه فإنه روي عن عمر رضي الله عنه أنه صلى المغرب فلم يقرأ فيها شيئاً فقبيل له كيف الركوع والسجود ، قالوا قل فلا بأس إذا قلت فعل الصحابة وقولهم ليس بحجة عنده مع أنه ضعيف فكيف يتمسك به .

(لقوله ﷺ لا صلاة إلا بقراءة وكل ركعة صلاة) هذا الحديث رواه مسلم عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال لا صلاة إلا بقراءة وكل ركعة صلاة ، فما أعلن رسول الله ﷺ أعلنه وما أخفاه أخفياه لكم . وقوله - لكل (١) ركعة صلاة - ليس من الحديث ، واستدلال المصنف بهذا الحديث للشافعي على وجوب القراءة في كل ركعة ليس بقائم لأنه ليس بصريح فيه ، ونحن أيضاً نستدل به

(١) في الحديث - وكل ركعة صلاة .

وقال مالك في ثلاث ركعات إقامة للأكثر مقام الكل تيسيراً ،

على وجوب القراءة في الصلاة وروى^(١) استدلاله بحديث المسمى في صلاته الذي أخرجه البخاري ومسلم في الصحيحين لكان أقوم وأصرح ، وفيه أنه ~~يقول~~ قال له إذا قمت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن وفي آخره ثم افعل ذلك في صلاتك كلها .
(وقال مالك في ثلاث ركعات) أي القراءة فرض في ثلاث ركعات (إقامة للأكثر مقام الكل) إقامة نصب على التعليل ، والمقام بضم الميم ، ومالك أيضاً يستدل بالحديث المذكور ، ولكنه يقول الثلاث تقوم مقام الكل (تيسيراً) أي لأجل التيسير على المصلين والشرح قالوا ان مسألة القراءة في الفرض الرباعية خمسة فذكروا الخمسة ، والمصنف ذكر منها الثلاث . قلت مسدسة ، الأول : مذهبا أنه فرض في الركعتين .

والثاني : فرض عند الشافعي في الكل .

والثالث : فرض عند مالك في الأكثر .

والرابع : مذهب أبي بكر الأصم إمام بغداد وإسماعيل بن علية والحسن بن صالح بن حسي وسفيان بن عيينة ان القراءة مستحبة روي ذلك عن عمر وعلي رضي الله عنهما .
والخامس : روى البيهقي عن زيد بن ثابت أنه قال القراءة سنة .

والسادس : قال الحسن البصري^(٢) المغيرة من المالكية يجب في كل ركعة واحدة ، ومن وجه المسألة متسعة .

السابع : رواية عن مالك أن الصلاة صحيحة من غير قراءة .

الثامن : عن الشافعي أنه إذا ترك ناسياً صحت صلاته .

التاسع : من قال لا تجب القراءة في السرية كالظاهر والعصر ، حكى ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما حديث عبد الله بن عباس قال دخلنا على ابن عباس فقلنا لشاب منا سل

(١) مكذا الكلمة في الأصل وربما قصد - ولو - .

(٢) هنا كلام غير مقروء .

ولنا قوله تعالى ﴿فاقروؤا ما تيسر من القرآن﴾ ٢٠ المزل ، والأمر
بالفعل لا يقتضي التكرار ، وإنما أوجبنا في الثانية استدلالاً بالأولى
لأنهما يتشاكلان من كل وجه

ابن عباس رضي الله عنه أكان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر والعصر ، فقال لا . فقبل
العمة كان يقرأ في نفسه فقال مشاهدة من الأول كان عبد مأمور بلغ ما أمر به وما
اختص دون الناس بشيء إلا بثلاث خصال ، أمرنا أن نسبغ الوضوء ، وأن لا نأكل
الصدقة وأن لا نشري الحمار على الفرس ، رواه أبو داود باسناد صحيح لكن عارضه حديث
عكرمة عن ابن عباس أنه قال لا أدري أكان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر والعصر
أم لا ، رواه أبو داود باسناد صحيح .

وحديث أبي سعيد الخدري كان ﷺ يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأوليين في
كل ركعة قدر ثلاثين آية ، وفي الآخرين نصف ذلك ، وفي العصر في الأوليين في كل ركعة
قدر قراءة خمس عشرة ، وفي الآخرين قدر نصف ذلك رواه مسلم .

(ولنا قوله تعالى ﴿فاقروؤا ما تيسر من القرآن﴾ ٢٠ المزل ، ان الأمر بالفعل لا يقتضي
التكرار) تقديره ان الله تعالى أمرنا القراءة بما تيسر من القرآن وذلك في الصلاة بالإجماع
والأمر بالفعل يقتضي امتثاله ، ولا يقتضي التكرار إعادة الشيء بعينه لا إعادة مثل
الشيء فافتضى ذلك بأن تكون القراءة في ركعة واحدة كما ذهب إليه الحسن البصري .

(وإنما أوجبنا في الثانية) أي إنما أوجبنا القراءة في الركعة الثانية ، وهذا جواب
عما يقال انكم قلتم ان الأمر بالفعل لا يقتضي التكرار ، وقد أوجبتم القراءة في الركعة
الثانية وخالفتم ما قلتم . وتقرير الجواب أن وجوب القراءة في الثانية لا بعبارة النص ،
حتى يلزم ما قلتم وإنما وجوبها في الثانية بدلالة النص وهو معنى قوله (استدلالاً بالأولى)
يعني بالركعة الأولى وبين ذلك بقوله (لأنها يتشاكلان من كل وجه) أي الركعة الأولى
والثانية يتشابهان من كل وجه ، فلما كان ذلك وجبت في الثانية استدلالاً بالأولى كالحكم في
أحد اليومين ينسب في اليوم الآخر ، وأما تشاكل الثانية الأولى من كل وجه فمن حيث

فأما الأخريان يفارقانها في حق السقوط بالسفر وصفة القراءة وقدرها
فلا يلحقان بهما والصلاة فيما روي مذكورة صريحاً فينصرف إلى
الكاملة وهي الركعتان عرفاً كمن حلف لا يصلي صلاة بخلاف
ما إذا حلف لا يصلي

السفر والوجوب والصفة والقدر فكل من وجبت عليه الأولى وجبت الثانية ، وإذا
سقطت سقطت . وأما المائلة في الصفة ففي الجهر والإخفاء ، وأما المائلة في القدر ففي
ضم السورة مع الفاتحة .

فإن قلت كيف تكون المائلة بينها فالأولى تفارق الثانية في التكبيرة والثناء والتعوذ
وببسملة فانتفتت المشابهة من كل وجه . قلت المشابهة والمساكلة في الكمية والكيفية ، فما
يرجع إلى نفس الصلاة وأركانها . أما تكبيرة الإفتتاح فإنها شرط وليست بركن ، وأما
الثناء والتعوذ وببسملة فأمور زائدة ليست بفرض فلا يقدح ذلك في ثبوت المائلة .

فإن قلت قوله تعالى ﴿ اركعوا واسجدوا ﴾ أمر ومع هذا يتكرر في كل ركعة ،
قلت ذلك بفعل النبي ﷺ لأنه لم ينقل عنه الإكتفاء بركوع واحد ولا الإكتفاء بسجود .
(فأما الأخريان) أي فأما الركعتان الأخريان ، وفي بعض النسخ وأما الأخروان
هو لحن ، لأن الألف إذا كانت ثالثة ردت إلى أصلها في التشبه كما يقال عصوان ورحيان ،
وإذا كانت رابعة تقلب ياء لا غير (فيفارقانها) أي يفارقان الركعتين الأوليين (في حق
السقوط بالسفر) لأن السقوط بالسفر يدل على المفارقة (وصفة القراءة) في الجهر والإخفاء
(وقدرها) أي وقدر القراءة في ضم السورة مع الفاتحة كما بينها آنفاً (فلا يلحقان بها)
هذه نتيجة المفارقة ، أي فإذا كان الأمر كذلك فلا يلحق الأخريان بالأولين .

(والصلاة فيما روي) أي فيما روى الشافعي ، هذا جواب عما رواه الشافعي من
الحديث وتقريره أن قوله لا صلاة (مذكورة صريحاً فينصرف إلى الكاملة وهي الركعتان
عرفاً) أي من حيث العرف (كمن حلف لا يصلي صلاة) فإنه لا يحث إلا بركعتين ،
لأن الصلاة مذكورة فيه فينصرف إلى الكاملة وهي الركعتان (بخلاف ما إذا حلف لا يصلي)
فإنه يحث بركعة .

قال وهو مخير في الآخرين معناه إن شاء سكت وإن شاء قرأ وإن شاء
سبح كذا روي عن أبي حنيفة «رح»

فإن قلت لا صلاة نكرة في سياق النفي فتعم كل فرض ، قلت تريد بذلك لغة أو شرعاً
فإن أردت لغة فلا سبيل لذلك ، لأن معناها الحقيقي الدعاء وليست القراءة شرطاً في فرد
من أفراد الدعاء ، وإن أردت شريعة فنسلم ، ولكن الركعة الواحدة ليست من الأفراد
شرعاً لنهي عنه عن البتراء ، ولئن سلمنا أن لا صلاة إلا بقراءة ، لكن الكلام في أن
القراءة في الأوليين قراءة في الآخرين .

فإن قلت لما كانت القراءة فرضاً في ركعة لزم أن تكون فرضاً في كل ركعة ، قلت
الملازمة ممنوعة ألا ترى أن القعدة في آخر الصلاة فرض عند الخصم أيضاً ولم يكن فرضاً
في كل ركعة ، وكذا الصلاة عليه عليه السلام في الأخيرة فرض عنده وليست بفرض
في جميع الركعات .

(قال) أي القدوري (وهو) المصلي (مخير في الآخرين) أي في الركعتين
الآخرين وبين التخير بقوله (إن شاء سكت وإن شاء قرأ ، وإن شاء سبح) لأن القراءة
لما لم تجب في الآخرين جاز أحد الأمور الثلاثة (كذا روي عن أبي حنيفة رحمه الله)
أي كذا روي الخبر عن أبي حنيفة ، أما السكوت فمقدار تسبيحة ، وقل قدر ما يطلق
عليه اسم القيام ، ولو أطال السكوت فهو أفضل ، ولم يذكر المصنف عدداً في التسبيح .
وذكر المرغيناني في القدوري في شرحه في التحفة والعنبة والينابيع أنه لو سبح ثلاث
تسبيحات أجزاء . وفي المحيط التخيير رواية عن أبي يوسف وفيه لو سبح فيها ولم يقرأ
لا يكون مسيئاً ، وإن سكت فيها يكون مسيئاً ومثله في المرغيناني ، وإن لم يكن
مسيئاً بترك القراءة إذا أتى بالتسبيح لأن القراءة فيها شرعت على وجه الثناء والذكر ،
ولهذا تعينت الفاتحة لكونها ثناء .

والحاصل أن في كراهة السكوت روايتين ، وفي شرح مختصر الكرخي وروى
الحسن عن أبي حنيفة أن قراءة الفاتحة أفضل من التسبيح ، وإن لم يسبح ولم يقرأ كان
مسيئاً وعليه سجدة السهو إن تركها ساهياً إذ القيام في الآخرين مقصود فلا يخلى عن

وهو المأثور عن علي وابن مسعود وعائشة رضي الله عنهم ،

إلا أن الأفضل أن يقرأ

القراءة والذكر جميعاً كالركوع والسجود . قلت إخلاء الركوع والسجود عن الذكر لا يوجب سجود السهو ، قال والأول أصح عن أبي يوسف في رواية يسبح فيها ولا يسكت إلا أنه إذا قرأ الفاتحة فيها فليقرأ على وجه التثنية دون القراءة ، وبه أخذ بعض المتأخرين من الأصحاب .

(وهو المأثور عن علي وابن مسعود وعائشة رضي الله عنهم) الضمير أعني هو لا يصلح إن رجع إلى التخيير بين الأمور الثلاثة لأن الأثر المروي عن علي وابن مسعود في القراءة والتسبيح فقط . وقال صاحب الدراية وهو أي التسبيح هو المأثور المروي . قلت لا يصلح هذا لأن المذكور في الأثر شيان وإعادته إلى أحدهما بلا دليل تحكم ، والظاهر أنه يرجع إلى المذكور في كلام القدوري الذي نقله المصنف ، والمذكور فيه التخيير ، ولكن الدليل الذي هو الأثر لا يطابق المدلول اللهم إلا إذا كان الثابت عند المصنف أن التخيير هو المنقول عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما ، ولكن ما أدركه ولكن المصنف خطواته واسعة ، فلم يميز عن الإدراك .

أما المأثور عن علي وابن مسعود فقد رواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن شريك عن أبي إسحاق البهقي عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما ، قال اقرأ في الأولين وسبح في الآخرين ، وعن منصور قلت لا يوم ما يفعل في الآخرين من الصلاة قال سبح واحمد الله وكبر .

وأما عن عائشة رضي الله عنها فهو غريب لم يثبت ، ولكن روي أن رجلاً سأل عائشة رضي الله عنها عن قراءة الفاتحة في الآخرين . قالت اقرأها على جهة التثنية .

(إلا أن الأفضل أن يقرأ) هذا استثناء من قوله - يخير في الآخرين - وفي الدراية كأنه أراد به نفي رواية الحسن عن أبي حنيفة « رح » أن القراءة تجب فيها حتى لو لم يقرأ ولم يسبح كان إن كان عمداً ، وإن كان سهواً فليجوز القراءة والسهو قد ذكرنا الآن

لأنه عليه السلام داوم على ذلك ولهذا لا يجب السهو بتركها في ظاهر الرواية

هذا عن شرح مختصر الكرخي ، قال الاترازي إلا أن الأفضل عندنا أن يقرأ خلافا لما روي عن سفيان فإن عنده الأفضل أن يسبح (لأنه عليه السلام داوم على ذلك) يعني على القراءة في الآخرين ، هذا التعليل لا يطابق قوله - إلا أن الأفضل أن يقرأ - لأن مداومة النبي عليه السلام على فعل شيء يدل على وجوبه ، ولهذا روى الحسن عن أبي حنيفة أن قراءة الفاتحة واجبة في الآخرين ويجب سجود السهو بتركها ساهياً ذكره في المبسوط وغيره وقد ذكرناه ، ويشهد لذلك حديث أبي قتادة رواه الجماعة إلا الترمذي أن النبي عليه السلام كان يقرأ في الظهر في الركعتين الآخرين بفاتحة الكتاب ويطيل في الركعة الأولى أما لا يطيل في الثانية ، وكذلك في العصر . وذكر الولوالجي في تعليل فضيلة القراءة في الآخرين بقوله - ليكون مؤدياً للصلاة - الجائزة بيقين .

وقال الاترازي وإنما كانت القراءة أفضل ، لأن النبي عليه السلام داوم عليها في أغلب الأحوال . وقال الأكمل لأن النبي عليه السلام داوم على ذلك يعني ترك وإلا لكان واجباً . قلت من أين أخذ الاترازي قوله - في أغلب الأحوال - والأكمل من أين أخذ قوله - يعني ترك - والأحاديث الصحيحة لا تترك على ذلك ، ولئن سلمنا ذلك لا ينبغي أن تكون القراءة في الآخرين سنة . وفي التحفة وشرح مختصر الكرخي ان السنة في الآخرين الفاتحة لا غير ، وروى المعلى عن أبي يوسف أنه يقرأ فيها بالجهر وسورة معها .

(ولهذا) أي ولكون قراءة الفاتحة على وجه الأفضلية (لا تجب سجدة السهو بتركها) أي بترك القراءة يعني بترك قراءة الفاتحة . قلت هذا أيضاً لا يطابق تعليل المذكور على ما لا يخفى (في ظاهر الرواية) احتراز به عما روى الحسن عن أبي حنيفة أنه إن لم يقرأ ولم يسبح عمداً كان أو ناسياً ، وإن كان ساهياً وجب عليه سجدة السهو كما ذكرناه . وقال الأكمل وظاهر الرواية أصح لأن الأصل في القيام القراءة ، فإذا سقطت ففي القيام المطلق فكان كقيام المقتدي . قلت كل واحد من القيام والقراءة ركن مستقل بذاته ، فمن قال إن

والقراءة واجبة في جميع ركعات النفل ، وفي جميع ركعات الوتر ،
أما النفل فلان كل شفع منه صلاة على حدة ، والقيام إلى الثالثة
كتحرية مبتدأة ولهذا لا يجب بالتحريم الأولى إلا ركعتان في
المشهور عن أصحابنا « رح » ، ولهذا قالوا يستفتح في الثالثة أي
يقول سبحانك اللهم ،

القراءة سقطت مطلقاً ، ولا نسلم أنه يكون كقيام المقتدي لأن المقتدي قارئاً حكماً ، لأن
قراءة الإمام تنوب عن قراءته .

(والقراءة واجبة في جميع ركعات النفل وفي جميع ركعات الوتر ، أما النفل فلأن
كل شفع منه صلاة على حدة) لأن تحريم النفل لا توجب أكثر من ركعتين على ما يبيح الآن
(والقيام إلى الثالثة) يعني القيام إلى الركعة الثالثة كالنفل بأربع ركعات (كتحرية
مبتدأة) يعني كتحرية ابتداء بالتحريم ابتداء لا تجب أكثر من ركعتين (ولهذا) أي
ولكون كل شفع من النفل صلاة على حدة (لا تجب بالتحريم الأولى إلا ركعتان في المشهور
عن أصحابنا رحمهم الله) هذا إذا نوى أربع ركعات حتى يحتاج إلى التقبيل بالمشهور ، فأما
إذا شرع في التطوع بمطلق النية لا يلزمه أكثر من ركعتين بالاتفاق في جميع الروايات ،
كذا في المحيط واحتوز بالمشهور عن قول أبي يوسف أولاً فإنه قال يلزمه جميع ما نواه
اعتباراً للشروع بالنذر ، وفي رواية عنه يلزمه أربع ركعات ولا يلزمه أكثر من ذلك
اعتباراً للنفل بالفرض .

(ولهذا) أي ولكون القيام إلى الثالثة بمنزلة تحريم مبتدأة (قالوا) أي قال علماءنا
رحمهم الله (يستفتح في الثالثة) أي يقرأ في رأس الركعة الثالثة (سبحانك اللهم وبحمدك)
كما في الابتداء .

فإن قلت إذا كان كل شفع من النفل صلاة على حدة وترك القعدة الأولى من الشفع الأول
كان ينبغي أن لا يحوز هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف مع أنها يحوز إن ترك القعدة الأولى
من الشفع الأول . قلت الفساد هو القياس كما ذهب إليه زفر ، وروي عن محمد لأن كل شفع

وأما الوتر فلاحتياط ، قال ومن شرع في النافلة ثم أفسدها قضاها ،
وقال الشافعي لا قضاء عليه

بنزلة صلاة الفجر وصلاة الظهر للمسافر ، ولو ترك القعدة فيها فسدت الصلاة ، وإن ضم
إليها شفعاً آخر فكذا هذا ، ولكن الاستحسان عدم الفساد وجوب سجدة السهو والتطوع
كما شرع ركعتين شرع أربعاً أيضاً ، فإذا ترك القعدة وقام إلى الشفع الثاني يمكن أن يحمل
الكل صلاة واحدة ، وفي صلاة واحدة من ذوات الأربع لا تقرض من القعدة إلا الأخيرة
وهي قعدة الختم كما في الظهر بخلاف صلاة الفجر ، لأن الفجر شرع ركعتين لا غير ، وبضم
الشفع الثاني لا يصير الكل صلاة واحدة .

فان قلت ينبغي على هذا أن يكون في حق القراءة كذلك حق لا تجب القراءة في
الآخرين كما في الفرض ، قلت اعتبر في حق القراءة بنزلة صلاتين لأن القراءة ركن مقصود
في الصلاة شرعت لنفسها بخلاف القعدة ، لأنها شرعت للفصل بين الشفعين ، فلا يكون
فرضاً ، وفي الفرض شرطت التحليل فيكون فرضاً .

فان قلت لو صار هذا بالقيام إلى الشفع الثاني بنزلة صلاة واحدة كالظهر لما أمرنا بالعود
إلى القعدة عند القيام إلى الثالثة كما في الظهر بل يؤمر ما هنا ، قلت له شبهان شبه للظهر
لسريان الفساد إلى الأول عند ترك القعدة في الشفع الثاني ، والشبهة بالفجر يعود إليها
ما لم يقيد بالسجدة ، وبشبهه الظهر لا يؤمر بالعود إذا قيد الثالثة بالسجدة ولم تقصد
توفيراً للشبهين .

(وأما الوتر فلاحتياط) أي إنما وجوب القراءة في جميع ركعات الوتر فلاجل
الإحتياط لان الوتر سنة اعتقادية ، وكذا في البرهاني فتجب القراءة في الكل نظراً إليه ،
وبالنظر إلى مذهب أبي حنيفة لا تجب ولكنه يجب للاحتياط وهو قول أبي بكر الصديق
وابن عباس ومالك وآخرين .

(قال ومن شرع في النافلة ثم أفسدها قضاها ، وقال الشافعي لا قضاء عليه) وبه قال
أحمد ، وكذا الخلاف في صوم التطوع والعلماء أوردوا هذه المسألة في كتاب الصوم ،

لأنه متبرع ولا لزوم على المتبرع ، ولنا أن المؤدى وقع قرينة فيلزم الإتمام ضرورة صيانة عن البطلان . وإن صلى أربعاً وقرأ في الأوليين وقعد ثم أفسد الآخرين قضى ركعتين ، لأن الشفع الأول قد تم ، والقيام إلى الثالثة بمنزلة تحريمه مبتدأة فيكون ملزماً هذا إذا أفسد الآخرين بعد الشروع

لأن الأخبار التي يحتاج بها من الجانبين إنما وردت في الصوم ، لكن القدوري لما رأى أن حكم المسألة فيها كان واحداً أوردها في كتاب الصلاة وتابعه المصنف رحمه الله (لأنه متبرع فيه) أي في فعله هذا (ولا لزوم على المتبرع) لقوله تعالى ﴿ ما على المحسنين من سبيل ﴾ ٩١ التوبة ، فصار كالظنون .

(ولنا أن المؤدى) بفتح الدال (وقع قرينة) بدليل أنه لو مات بعد هذا التقدير من المؤدى يصير مثاباً (فيلزمه الإتمام ضرورة صيانة عن البطلان) وإبطال العمل حرام لقوله تعالى ﴿ ولا تبطلوا أعمالكم ﴾ ٣٣ محمد ، والإحتراز عن إبطال العمل فيما لا يحتمل بالتعزّي لا يكون إلا بالإتمام ، ومن الدليل على أن الشروع ما يلزم كالنذر المشروع في الحج فإنه يلزم بالاتفاق ، وقياسه على المظنون فاسد لأنه شرع مقطوعاً لا ملتزماً ، وكلامنا فيما إذا شرع ملتزماً .

(وإن صلى أربعاً) أي إن شرع في الصلاة فأدى أربع ركعات ، وإنما قيدنا هكذا لأنها لو كانت على حقيقتها لا يتصور فساد الآخرين بعد تمامه (وقرأ في الأوليين وقعد) قيد بالقعود ، لأنه لو لم يقعد وأفسد الآخرين يجب عليه قضاء الأربع بالإجماع (ثم أفسد الآخرين قضى ركعتين) يعني الشفع الثاني (لأن الشفع الأول قد تم) بالقعود (والقيام إلى الثالثة) أي إلى الركعة الثالثة (بمنزلة تحريمه مبتدأة) أي بمنزلة تحريمه ابتداء (فيكون ملزوماً فيقضى ركعتين) كما إذا شرع في الركعتين ابتداء فأفسد ما يقضي ركعتين فكذا هذا .

(هذا) أي هذا الذي ذكرنا من قضاء الركعتين (إذا أفسد الآخرين بعد الشروع

فيهما . ولو أفسد قبل الشروع في الشفع الثاني لا يقضي الآخرين . وعن أبي يوسف أنه يقضي اعتباراً للشروع بالنذر ، ولها أن الشروع يلزم ما شرع فيه ، وما لا صحة له إلا به وصحة الشفع الأول لا تتعلق بالثاني بخلاف الركعة الثانية

فيها) بأن قام إلى الآخرين (ولو أفسد) ولو أفسد الآخرين (قبل الشروع في الشفع الثاني لا يقضي الآخرين) عند أبي حنيفة ومحمد .

(وعن أبي يوسف أنه يقضي) الآخرين (اعتباراً للشروع بالنذر) وذلك لان نية الاربع قارنت سبب الوجوب وهو الشروع فيلزم القضاء ، كما إذا نذر ، فان نية الاربع قارنت سبب الوجوب وهو النذر .

(ولها) أي ولأبي حنيفة ومحمد (أن الشروع يلزم) من الإلزام (ما شرع فيه) جملة في محل نصب مفعول قوله يلزم (وما لا صحة له إلا به) أي الشروع يلزم أيضاً ما لا صحة له أي للشروع إلا به ، كالركعة الثانية حيث لا صحة للأولى بدونها ، لان التبدير أنهى عنها (وصحة الشفع الاول لا يتعلق بالثاني) أي الشفع الثاني لا يتعلق ولا يتوقف عليه فلا يلزم من لزوم الشفع الاول بسبب الشروع فيه لزوم الشفع الثاني ، فاذا لم يلزم لا يكون واجباً ، فاذا لم يكن واجباً لا يجب قضاءه ، فظهر هذا أن النية لم تقارن سبب الوجوب وهو الشروع ، لان للفرض أنه لم يشرع (بخلاف الركعة الثانية) فان نية الاربع قارنت سبب الوجوب فيلزم القضاء بالإفساد .

ومن الدليل على أن الشفع الثاني يتفك عن الشفع الاول في التطوع ان المرأة إذا دخلت على زوجها وهو في الشفع الاول فانتقل إلى الشفع الثاني ثم خرجت فطلقها يجب كال المهر لصحة الحلاوة ، وتبطل الشفعة أيضاً إذا أخبر في الشفع الاول فانتقل إلى الشفع الثاني . أما في القرينة وسنة الظهر لا تصح الحلاوة ولا تبطل الشفعة .

وعلى هذا سنة الظهر لأنها نافلة ، وقيل يقضي أربعاً احتياطاً لأنها بمنزلة صلاة واحدة . وإن صلى أربعاً ولم يقرأ فيهن شيئاً أعاد ركعتين ، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد «رح» ، وعند أبي يوسف «رح» يقضي أربعاً وهذه المسألة على ثمانية أوجه ، والأصل فيها أن عند محمد «رح» ترك القراءة في الأولين

(وعلى هذا) أي وعلى هذا الخلاف الذي في النفل المطلق (سنة الظهر) يعني لو أفسد الآخرين من سنة الظهر فعند أبي يوسف يقضيها سواء أفسدها قبل الشروع فيها أو بعد الشروع . وعندهما يقضي إذا أفسدها بعد الشروع لا قبله ، لكن يقضي ركعتين (لأنها نافلة) أي لان سنة الظهر نافلة في الأصل .

(وقيل يقضي أربعاً احتياطاً لأنها) أي لان سنة الظهر (بمنزلة صلاة واحدة) بدليل أن الزوج إذا خير امرأته وهي في الشفع الأول من هذه الصلاة ، أو أخبرت بشفعة لها فأتمت أربعاً لا تبطل خيارها ، ولا شفعها بخلاف سائر التطوعات .

(وإن صلى أربعاً) أي أربع ركعات تطوعاً (ولم يقرأ فيهن شيئاً) أي والحال أنه لم يقرأ في هذه الأربع شيئاً من القرآن (أعاد ركعتين) لانا ذكرنا أن بالشروع الأول لا يلزم الشفع الثاني ، فإذا لم يلزم يعيد الركعتين ها هنا (وهذا) أي الإقتصار على إعادة الركعتين فقط (عند أبي حنيفة ومحمد) بناء على ما ذكرنا من أصلها .

(وقال أبو يوسف يقضي أربعاً) بناء على أصله المذكور (وهذه المسألة على ثمانية أوجه) إنما انحصرت على الثمانية لان القسمة العقلية ، وهذه الاقسام في الحقيقة في أقسام ترك القراءة لا في القراءة ، لان الفساد إنما جاء من قبل الترك ، ولهذا لم يأت فيها إذا قرأ في الكل مع أن القسمة العقلية تقتضيه ، ثم يذكر الكل راعياً للمتن في ذلك واتباعاً له ، لان الشرح لا أعلاه إلا إذا ساق المتن واتبعه بالشرح وإلا فالمتن في وادي والشرح في وادي ، ولا يفتن به الناظر إلا بعد مشقة كثيرة وبعد استعداد كامل .

(والأصل فيها) أي في هذه المسألة المشتتة (أن عند محمد ترك القراءة في الأولين

أو في أحدهما يوجب بطلان التحريم لأنها تقعد الافعال . وعند أبي يوسف «رح» ترك القراءة في الشفع الأول لا يوجب بطلان التحريم ، وإنما يوجب فساد الأداء ، لأن القراءة ركن زائد ، ألا ترى أن للصلاة وجوداً بدونها غير أن لا صحة للأداء إلا بها وفساد الاداء لا يزيد على تركه

أو في أحدهما يوجب بطلان التحريم (أي في حق الشفع الثاني (لأنها) أي لان التحريم (تقعد الافعال) يعني المقصود منها الافعال ، ولهذا لا تسقط الصلاة عن العاجز عن القراءة ، وإن قدر على الإذكار والافعال قد فسدت بترك القراءة بالإجماع ، ومع صفة الفساد للأفعال لا بقاء للتحريم ، وفي مبسوط شيخ الإسلام إذا أفسد الاداء بحيث لا يمكن إصلاحه تنقطع التحريم كالبيع إذا ملك قبل القبض انفسخ العقد لأنه فات المقود عليه بحيث لا يرجى وجوده ، فكذلك ها هنا التحريم شرعت للأداء ، فإذا فسد فقد فات المقود عليه بحيث لا يرجى وجوده ، فتنقطع التحريم ، وفي مبسوط شيخ الإسلام لما فسدت الأفعال صارت بمنزلة أفعال ليست هي من الصلاة ، ومن فعل في صلاة أفعالاً ليست من الصلاة تبطل بها التحريم كالتكلم والحديث والعمد .

(وعن أبي يوسف ترك القراءة في الشفع الأول لا يوجب بطلان التحريم) لأنه يوجب فساد الأداء لا بطلانه وفساد الأداء لا يزيد على تركه وهو معنى قوله (وإنما يوجب فساد الأداء) لا بطلانه وفساد الأداء لا يزيد على ترك الأداء بعد التحريم (لأن القراءة ركن زائد ألا ترى أن للصلاة وجوداً بدونها) أي بدون القراءة حقيقة كما في الأمي والمقتدين (غير أنه) أي غير أن الشأن هو استثناء من قوله - ركن زائد - تقريره أن القراءة وإن كانت ركنًا زائداً (ولكن لا صحة للأداء إلا بها) أي بالقراءة لأنها تؤثر في إزالة صفة الصلاة وهي صحة الأداء ، وإن كانت لا تؤثر في إزالة صحة أصل الصلاة حتى تصير باطلاً .

(وفساد الأداء لا يزيد على تركه) أي على ترك الاداء بمعنى أن الفساد ليس بأقوى

فلا تبطل التحريمه ، وعند أبي حنيفة « رح » ترك القراءة في الاولين
يوجب بطلان التحريمه ، وفي إحداهما لا يوجب ، لان كل شفع من
التطوع صلاة على حدة وفسادها

حالاً من الترك لما أن الفساد عبارة عن زوال الوصف دون الأصل ، وزوال الأصل أقوى
من زوال الوصف فترك الأداء إذا لم يوجب بطلان التحريمه فساد الأداء أولى أن لا يوجب ،
وصورة ترك الأداء أن يحرم للصلاة ، فقام طويلاً ولم يأت بشيء من الأركان ، ولو عدم
الأداء أصلاً بقيت التحريمه ، وهذا لأن مبتدأ التحريمه صحيحة قبل مجيء أو ان القراءة
لأنها شرع بتحريم أعمال الدنيا ، ثم يؤدي الأفعال في تلك التحريمه .

فإن قلت ما ذكرتم تأخير لا ترك فلا يكون مفيداً . قلت هذا ترك قبل اشتغاله
بأداء ، وإنها يعرف كونه تأخيراً أو اشتغلاً بالأداء فقل انتقل به يصح إطلاق اسم الترك
عنه . قال السفناقي كذا قاله العلامة شمس الدين الكردي رحمه الله ، قال الأكمل وفيه
نظر لأن للخصم حينئذ أن يقول لا نسلم أن الفساد لا يزيد على مثل هذا الترك . قلت
لما تفرق بينه وبين إذا أسلم أن الترك لا يبطله التحريمه كيف يسلم زيادة الفساد على الترك .
فإن قلت ما الفرق بينه وبين الكلام والحديث العمدة فإنها يبطلان التحريمه دونه .
قلت هما من محظورات التحريمه وارتكاب المحظور يقطع التحريمه لأنه يمنع انعقادها في
الابتداء فيجوز أن يقطعها بعد الصحة ، والفقه فيه أن التحريمه شرط الأداء ، وفساد
الأداء لا يفسد الشرط كالوصف لا يفسد بفساد الصلاة .

(فلا تبطل التحريمه) نتيجة ما قيل ، وقد قررنا عدم بطلانها الآن (وعند أبي حنيفة
رحم الله ترك القراءة في الأولين توجب بطلان التحريمه ، وفي إحداهما لا توجب) أي
ترك القراءة في إحدى الأولين لا يوجب بطلان التحريمه وما هنا أمران ، أحدهما ترك
القراءة في الأولين ، والآخر تركها في إحداهما ، وعلل الأول بقوله (لأن كل شفع من
التطوع صلاة على حدة) فكان ترك القراءة فيه إخلالاً للصلاة عن القراءة ، فتكون
فاسدة يجب قضاؤها وبطل تحريمها . وعلل الثاني بقوله (وفسادها) أي فساد الصلاة

بترك القراءة في ركعة واحدة مجتهد فيه فقضينا بالفساد في حق
وجوب القضاء وحكمنا ببقاء التحريم في حق لزوم الشفع الثاني
احتياطاً . إذا ثبت هذا نقول إذا لم يقرأ في الكل قضى ركعتين
عندهما لان التحريم قد بطلت بترك القراءة في الشفع

(بترك القراءة في ركعة واحدة مجتهد فيه) فان عند الحسن البصري لا تجب القراءة إلا
في الركعة الأولى كما ذكرناه (فقضينا بالفساد في حق وجوب القضاء) أي قضاء الشفع
الأول كما في الفجر (وحكمنا ببقاء التحريم في حق لزوم الشفع الثاني احتياطاً) في كل
واحد من الحكمين .

فالحاصل ان الأداء يفسد بالنظر إلى دليلنا ، ويصح بالنظر إلى ما تمسك به الحسن
فيعمل بها ، فقلنا ببقاء التحريم حتى يصح شروعه في الشفع الثاني ، وبفساد الشفع الأول
حتى يجب القضاء لكون العمل على الوثيقة في باب العبادة . وفي مبسوط شيخ الإسلام ما
قال أبو حنيفة هذا حيث أوجب الفساد بفساد الأداء ولم ترتفع التحريم لأنه لم يوجد القطع
فعليه قضاء الآخرين بالإجماع لبقاء التحريم وصحة السروع في الشفع الثاني ، وهذا إذا
قعد بينها ، فان لم يقعد قضى أربعا ، لأن عندهما لم يصح التسروع في الثاني والآخران لا
يكونان قضاء عن الأولين لأنه بناء على تلك التحريم والتحرية الواحدة لا يتسع
فيها الأداء والقضاء .

فان قلت فساد الصلاة بترك القراءة في الركعتين أيضاً مجتهد فيه ، لأن أبا بكر الأصم
وابن عليه وابن عيينة لا يقولون بفسادها . قلت ذلك اختلاف لا اختلاف ، لكونه مخالفاً
للدليل القاطع وهو قوله تعالى ﴿ فاقروا ما تيسر من القرآن ﴾ ٢٠ المزمّل .

(إذا ثبت هذا) يعني الأصل المذكور (فنقول إذا لم يقرأ في الكل) شرع في بيان
تلك المسائل الثمانية فلذلك قال فنقول بالبقاء الأولى إذا لم يقرأ في الأربع كلها (قضى
ركعتين عندهما) أي عند أبي حنيفة ومحمد (لأن التحريم قد بطلت بترك القراءة في الشفع

الاول عندهما فلم يصح الشروع في الثاني ، وبقيت عند أبي يوسف
«رح» فصح الشروع في الثاني ثم إذا فسد الكل بترك القراءة فيه
فعليه قضاء الاربع عنده ، ولو قرأ في الاولين لا غير فعليه قضاء
الاخرين بالإجماع ، لان التحريم لم تبطل فصح الشروع في الشفع
الثاني ، ثم فساده بترك القراءة لا يوجب فساد الشفع الاول . ولو قرأ
في الاخرين لا غير فعليه قضاء الاولين بالإجماع ،

الأول عندهما ، فلم يصح الشروع في الثاني (أي في الشفع الثاني لما يصح الشروع الثاني
لا يكون صلاة عندهما ، وعند أبي يوسف يصح ، لأن التحريم باقية معنى قوله (وبقيت)
أي التحريم (عند أبي يوسف فصح الشروع في الشفع الثاني ثم إذا فسد الكل بترك القراءة
فيه) أي في الكل (فعليه قضاء الأربع عنده) أي عند أبي يوسف وثمرة الاختلاف
تظهر في الإقتداء به في الشفع الثاني هل يصح أم لا ، وفي القهقهة هل تكون ناقضة للوضوء
أم لا ، فعندهما لا يصح الإقتداء ولا تنقض الطهارة خلافاً لأبي يوسف . وفي المحيط قبل
هذا عند أبي يوسف فيما إذا أفسدهما بترك القراءة ، أما لو أفسدهما بالكلام أو الحديث
العمد لا يلزمه إلا ركعتان ، قال هذا المذكور في المنتقى ، وفي المبسوط في رواية ابن
سماعة عن أبي يوسف يلزمه الأربع بالكلام أيضاً .

(ولو قرأ في الاولين لا غير) هذه المسألة الثانية وهي أن يقرأ في الركعتين الاولين
من الأربع (فعليه قضاء الاخرين بالإجماع لان التحريم لم تبطل فصح الشروع في الشفع
الثاني ثم فساده) أي فساد الشفع الثاني (بترك القراءة لا يوجب فساد الشفع الأول) لان
كل شفع صلاة على حدة ، ثم لو اقتدى به إنسان في الشفع الثاني وصلاة معه قضى الاولين
ذكره في المحيط لانه التزم ما لزم الإمام كإقتداء التطوع يصلي الظهر في آخرها .

(ولو قرأ في الاخرين) هي المسألة الثالثة وهي أن يقرأ في الركعتين الاخيرين
(لا غير فعليه قضاء الاولين بالإجماع) هذا مما اتحد فيه الجواب ، واختلف التخريج

لان عندهما لم يصح الشروع في الشفع الثاني ، وعند أبي
يوسف « رح » ، إن صح فقد أداها ، ولو قرأ في الاولين
وإحدى الاخرين فعليه قضاء الاخرين بالإجماع ، ولو قرأ في
الاخرين وإحدى الاولين فعليه قضاء الاولين بالإجماع ، ولو
قرأ في إحدى الاولين وإحدى الاخرين

أشار اليه بقوله (لان عندهما) أي عند أبي حنيفة ومحمد (لم يصح الشروع في الشفع الثاني)
فلا تكون صلاة في قولها حتى لو اقتدى به إنسان في الشفع الثاني لا يصح اقتدائه ، ولو
تقه لا تنقض طهارته كذا ذكره قاضي خان في الجامع الصغير ، وذكر في المبسوط
والاخران لا يكونان قضاء عن الاولين .

(وعند أبي يوسف إن صح) أي الشروع في الشفع الثاني (فقد أداها) أي فقد أدى
الاربع ، وإن لم يصح فعليه قضاء الشفع الاول ، وعلى كلا التقديرين لا خلاف في الجواب ،
وإنما الخلاف في التخريج .

(ولو قرأ في الاولين) هذه المسألة الرابعة وهي أن يقرأ في الركعتين الاولين
(وإحدى الاخرين) أي قرأ في إحدى الركعتين الاخرين (فعليه قضاء الاخرين بالإجماع)
يعني إذا قعد في الاولين .

(ولو قرأ في الاخرين) هذه المسألة الخامسة وهي أن يقرأ في الركعتين
الاخرين (وإحدى الاولين) أي قرأ في إحدى الركعتين الاولين (فعليه قضاء
الاوليين بالإجماع) والاخران صلاة عندهما خلافاً لحمد ، ذكره في المحيط . وفي
المبسوط والتحريم عندهما لم تخل فصار شارعاً في الشفع الثاني وقد أتمه ، وعليه قضاء
ما أفسده وهو الشفع الاول .

(ولو قرأ في إحدى الاولين) هذه المسألة السادسة ، وهي أن يقرأ في إحدى
الركعتين الاولين (وإحدى الاخرين) أي قرأ في إحدى الركعتين الاخرين

وعلى قول أبي يوسف «رح» قضى الاربع وكذا عند أبي حنيفة
لأن التحريم باقية ، وعند محمد رحمه الله قضاء الأولين لأن التحريم قد
ارتفعت عنده ، وقد أنكر أبو يوسف «رح» هذه الرواية عنه ، وقال
رويت لك عن أبي حنيفة «رح» أنه يلزم قضاء ركعتين ، ومحمد
«رح» لم يرجع عن روايته عنه ،

(فعلى قول أبي يوسف قضى الاربع) لبقاء التحريم (وكذا عند أبي حنيفة) أي وكذا
عنده يقضي الاربع ، وإنما قال وكذا عند أبي حنيفة ، ولم يقل على قول أبي يوسف وأبي
حنيفة ، لأنه أشار بذلك إلى أنه ليس قول أبي حنيفة باتفاق بينه وبين أبي يوسف ، بل
إنما قوله - بناء على رواية محمد - لأن عنده يقضي الركعتين على ما يحییء الآن ، وإنما
يقضي الاربع عند أبي حنيفة أيضاً .

(لأن التحريم باقية ، وعند محمد قضاء الأولين ، لأن التحريم قد ارتفعت عنده)
وبه قال زفر لعدم صحة الشروع عندهما (وقد أنكر أبو يوسف عليه) أي على محمد
(هذه الرواية عنه) أي عن أبي يوسف (وقال) أي أبو يوسف (رويت لك عن أبي
حنيفة أنه يلزم قضاء ركعتين ، ومحمد لم يرجع عن روايته عنه) بأن قال لأبي يوسف بل
رويت إلى ما أقول وقلت أنت وأصل هذه القضية ما ذكره فخر الإسلام البزدري في أول
شرح الجامع الصغير كان أبو يوسف يتوقع عن محمد أن يروي كتاباً عنه فضعف محمد عنه
الكتاب أي كتاب الجامع الصغير فأسأله عن أبي يوسف إلى أبي حنيفة ، فلما عرض على
أبي يوسف استحسنه وقال حفظ أبو عبد الله مسائل خطأ في روايتها عنه ، فلما بلغ ذلك
محمد أقال بل حفظها ونسي وهي ست مسائل :

إحداها : المسألة وهي رجل صلى التطوع أربعاً قرأ في أحد الأولين وأحد الآخرين
لا غير ، روى محمد أنه يقضي أربعاً ، وقال أبو يوسف إنما رويت له ركعتين . وقال فخر
الإسلام واعتمد مشايخنا رواية محمد ، وقال أيضاً يحتمل أن يكون ما حكى أبو يوسف

ولو قرأ في إحدى الأوليين لا غير قضى أربعاً عندهما ،

من قول أبي حنيفة ، قياساً ، وما ذكر محمد استحساناً ذكر القياس والاستحسان في الأصل ولم يذكر في الجامع الصغير .

والمسألة الثانية : مستحاضة توفات بعد طلوع الشمس وصلت حين يخرج وقت الظهر ، وقال أبو يوسف إنها رويت لك حتى يدخل وقت الظهر .

الثالثة : المشتري من الغاصب إذا أعتق ثم أجاز المالك البيع بعد العتق ، وقال أبو يوسف إنها رويت لك لأنه لا يتنقد .

والرابعة : المهاجرة لأعدة عليها وتنكح ، إلا أن تكون حبلى فلا يجوز نكاحها . وقال أبو يوسف له أنها تنكح ولكن لا يقربها زوجها حتى تضع حملها .

والخامسة : عبد بين اثنين قتل مولاها عمداً فعفى أحدهما بطل الدم كله ، قال أبو يوسف ومحمد يدفع ربه إلى شريكه أو يفديه بربع الدية ، وقال أبو يوسف إنها حكيت له عن أبي حنيفة كما حكى عنها ، وإنها الإختلاف الذي رويته في عبد قتل مولاها عمداً وله اثنان فعفى أحدهما ، إلا أن محمداً ذكر الإختلاف فيها ، وذكر قوله تفسد مع أبي يوسف في المسألة الأولى ، ومع أبي حنيفة في المسألة الثانية .

والسادسة : رجل مات وترك ابناً وعبداً له لا غير ، فادعى العبد أن الميت كان أعتقه في صحة ، وادعى رجل على الميت بألف درهم وقيمة العبد ألف ، فقال ابن صدقته يسمى العبد في قيمته وهو حر ويأخذ الغريم بدينه . وقال أبو يوسف إنها رويت له أنه عبد ما دام يسعى في قيمته .

قال في المبسوط وغيره اعتماد المشايخ على رواية محمد ، والمذهب أن الراوي إذا أنكر رواية لا يبقى حجة خلافاً لمحمد والشافعي ذكره السرخسي والبزدوي في أصول الفقه .

(ولو قرأ في إحدى الأوليين لا غير قضى أربعاً عندهما) أي عند أبي حنيفة وأبي يوسف هذه المسألة السابعة وهي أن يقرأ في أحد الركتين الأوليين ولم يقرأ في الركتين

وعند محمد « رح » قضاء ركعتين ، ولو قرأ في إحدى الآخرين لا غير
قضى أربعاً عند أبي يوسف « رح » . وعندهما ركعتين .

الآخرين يقضي عند أبي حنيفة وأبي يوسف أربع ركعات (وعند محمد قضاء ركعتين)
أي يقضي ركعتين .

(ولو قرأ في إحدى الآخرين لا غير) هي المسألة الثامنة ، وهي أن يقرأ في إحدى
الركعتين الآخرين ولم يقرأ في غير ذلك شيئاً (قضى أربعاً عند أبي يوسف) يعني عند
أبي يوسف يقضي أربع ركعات لعدم بطلان للتحريم وصحة الشروع (وعندهما ركعتين)
أي يقضي عند أبي حنيفة ومحمد ركعتين لبطلان التحريم وعدم صحة الشروع ، وفي هذا
الباب ستة عشر وجهاً ، وهي قرأ في الأولى أو الثانية أو الثالثة أو الرابعة وفي الأولين
أو فيها والثالثة أو فيها والرابعة أو في الكل وفي الآخرين أو فيها والأولى أو فيها
والثانية أو لم يقرأ فيهن شيئاً أو قرأ في الأولين ولم يتشهد أو تشهد ولم يقرأ في الثالثة
أو قام إليها ولم يقبدها بالسجدة أو قبدها بالسجدة ، ولو دخل مع الإمام في الأولين
وتكلم قبل أن يدخل الإمام في الركعتين الآخرين يلزمه ركعتان عند أبي حنيفة ومحمد
« رض » لأنه صار مقتدياً به في الركعتين لا غير . ولو تكلم بعدما قام إمامه إلى الثالثة
وقرأ في الأربع يقضي أربعاً لأنه صار شارعاً في الشفع الثاني مع الإمام ، ولو اقتدى به
الشفع فرغ فذهب ليتوضأ فتكلم فصلي إمامه ستاً يصلي هو أربعاً لأنه لم يشرع
معه في الشفع .

والثالث ذكره في المحيط ولا يجب بالتحريم الأولى من النفل إلا ركعتان في ظاهر
الرواية ، وعن أبي يوسف يلزمه جميع ما نوى ، ولو نوى بأنه ركعة وهو رواية بشر بن
أبي النيسابوري اعتباراً بالنذر ، وعنه أنه يلزمه أربع ركعات دون ما زاد عليها ، رواه
محمد بن سماعة عنه وبشر بن الوليد ، وفي رواية عنه يلزمه ثمان ركعات ذكره في
الينابيع ، وفي مختصر البحر لو ترك القراءة في إحدى ركعتي الفجر أو صلاة السفر
فسدت ولا يمكنه إصلاحها ، بخلاف ما لو سجد على النجاسة فأعادها على موضع
طاهر حيث يصح .

قال وتفسير قوله عليه السلام لا يصلي بعد صلاة مثلها يعني ركعتين بقراءة
وركعتين بغير قراءة فيكون بيان فريضة القراءة في ركعات النفل كلها

(قال) أي قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير (وتفسير قوله لا يصلي لا يصلي بعد
صلاة مثلها يعني ركعتين بقراءة وركعتين بغير قراءة فيكون بيان فريضة القراءة في
ركعات النفل كلها) الكلام ما هنا في مواضع :

الأول : في حل التركيب فنقول قوله قال يقضي المقول وأن يكون المقول جملة إلا إذا
كان المقول بمعنى الحكاية ، وما هنا المقول محذوف تقديره قال محمد رحمه الله في الجامع
الصغير قوله لا يصلي لا يصلي بعد صلاة مثلها ، كذا ولا يجوز أن يكون قوله وتفسيره
قوله .. الخ مقلد القول لوجود حرف العطف . قوله - وتفسير قوله - كلام إضافي مرفوع
بالاتداء وخبره محذوف كما ذكرناه ، وقوله - يعني ركعتين .. الخ - بيان لما فسره محمد
في الجامع الصغير .

الثاني : رفع هذا الخبر إلى النبي ﷺ لم يثبت ، وإنما هو موقوف على عمر وابن مسعود
رضي الله عنهما ، رواه ابن أبي شبة في مصنفه عن مغيرة عن إبراهيم ، قال قال رضي الله
عنه لا يصلي بعد صلاة مثلها ، وحديث عبد الله بن إدريس عن حصين عن إبراهيم والشعبي
فالا قال عبد الله لا يصلي على أثر صلاة مثلها . وفي جامع الاسبيجاني هذا التفسير يروى
عن ابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهما ، وفي الجنازية عن علي رضي الله عنه ، وفي
شرح الجامع الصغير قال الفقيه أبو الليث هذا الخبر روي عن عبد الله بن مسعود وزيد بن
ثابت وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم أنهم قالوا لا يصلي بعد صلاة مثلها . وروى
الطحاوي بإسناده عن شرح الآثار عن عمر رضي الله عنه أنه كان يكره أن يصلي
بعد صلاة مثلها .

الثالث : أن المصنف أورد هذا بعد أن ذكر أن القراءة واجبة في جميع ركعات
النفل وما ترتب على ذلك من المسائل الثمانية لبيان فريضة القراءة في جميع ركعات النفل
يوضح ذلك أنه لما ورد هذا الخبر عاماً وقد خص منه البعض لأنه يصلي سنة الفجر ، ثم
فرض الفجر وما مثله وكذا يصلي سنة الظهر أربعاً ثم يصلي الظهر أربعاً وما مثله ،

وكذا يصلي فرض الظهر ركعتين في السفر ثم يصلي السنة ركعتين ، ولما لم يكن العمل بعمومه قال محمد المراد منه أن لا يصلي بعد أداء الظهر نافلة ركعتان بقراءة ، وركعتان بغير قراءة يصلي يعني لا يصلي النافلة كذلك حتى لا يكون مثلاً للفرض مثل يقرأ في جميع ركعات النفل فيكون الحديث بياناً بفرضية القراءة في جميع ركعات النفل .

فإن قلت كيف بيان فرضية القراءة في جميع ركعات النفل والحال أنه غير مرفوع الى النبي ﷺ ، ولئن سلمنا رفعه وهو خبر الواحدة فكيف يفسد الفرضية . قلت أجاب الأتوازي بقوله ما ثبت به الإتيان أن الأربع من النفل بجمل القراءة ، وخبر الواحد يصلح أن يكون ثبوتاً لجمل الكتاب ، ثم الفرضية ثبتت بقوله تعالى ﴿ فاقروا ما تيسر من القرآن ﴾ ٢٠ المزل . قلت هو قال قبل هذا الكلام وعندي أنه ليس بثابت عن رسول الله ﷺ ، بل هو كلام عمر رضي الله عنه ، فالذي لم يثبت عن النبي ﷺ كيف يكون مبنياً بجمل الكتاب ، وقال الأكل في الجواب أجيب بأنه قال بيان الفرضية ويجوز أن تكون الفرضية ثابتة بقوله تعالى ﴿ فاقروا ﴾ الآية بيان أنها فرض في التطوع ركعة فركمة .

قلت هذا مثله وليس بشيء ، لأن نص القرآن ظاهر مستغن عنه من البيان ، وليس بجمل إذ لو كان جملاً لقل بفرضية الفاتحة وضم السورة ، على أن يكون هذا حديثاً لم يثبت كما ذكرنا . وفي الجنازية تفسير الحديث على الوجه المنقول بيان أن كل شفع مرة النوافل محل فرض من القراءة باعتبار أنه صلاة على حدة فرضت فيه القراءة بقوله تعالى ﴿ فاقروا ما تيسر ﴾ وهذا كما يقال باعتبار المسح بالربع ثبت بخبر المغيرة بن شعبة رضي الله عنه ، وفرضيته ثبتت بقوله تعالى ﴿ فامسحوا ﴾ .

قلت هذا أيضاً من المشرب المذكور في كونه اعتمد على كون الحديث مرفوعاً ، وأيضاً فإن قوله بيان أن كل القيام .. الخ لا يحتاج إلى هذه المقالة ، لأنه لما ثبت أن كل شفع من النوافل صلاة على حدة فبرهنت فيه القراءة بقوله تعالى ﴿ فاقروا ما تيسر من القرآن ﴾ ٢٢ المزل ، لأن الأمر بالقراءة في مطلق الصلاة ، فكانت في الركعة الأولى من الفرض بالأمر ، وفي الثانية بدلالة النص ، فكذلك في الشفع من النفل ، لأنه صلاة والقراءة فرض

ويصلي النافلة قاعداً مع القدرة على القيام ، لقوله عليه السلام صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم

في الصلاة ، ولأجل ما ذكرنا من الأمور حمل بعضهم هذا الخبر على النهي عن إعادة الصلاة سبب الوسوسة ، ذكره في الذخيرة ، وقيل كانوا يصنون الفريضة ثم يصلون بعدها أخرى يطلبون بذلك زيادة ، فنهى عن ذلك ، وقال لا يصلى بعد صلاة مثلها ، وحمله الشافعي على المسائلة في العدد وليس بشيء ، فإنه شرع بالإجماع في ركعتي الفجر مع الفجر نحوه كما ذكرنا .

وفي جامع فخر الإسلام ولو حمل على تكرار الجماعة في مسجد له أهل أو على قضاء صلاة عند توم الفساد يكون صحيحاً . وفي الجنازية فإن ذلك ينكره لما فيه من تسليط الوسوسة على القلب ، وقال بعضهم هذا حكم ظهر بعد سبب وهو ما روي أنه عليه السلام ليلة التعميس دعائها فأوتر ثم صلى الفجر بجماعة فقال له أصحابه أو نقضي بها بين الركعتين في وقت الصلاة من اليوم الثاني فقال عليه السلام إن الله تعالى نهاكم عن الرياء فلا يأمركم به ، لا يصلى بعد صلاة مثلها ، معناه إن الفاتحة إذا قضيت لا تقضى في اليوم الثاني في وقت تلك الصلاة من غير دليل ، قلت فيه نظر لا يخفى .

(ويصلي النافلة قاعداً مع القدرة على القيام) معناه يجوز أن يصلي النافلة حال كونه قاعداً مع القدرة على الصلاة قائماً (لقوله عليه السلام صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم) هذا الحديث أخرجه البخاري والأربعة عن عمران بن حصين قال سألت النبي عليه السلام عن صلاة الرجل قاعداً ، فقال من صلى قائماً فهو أفضل أو من صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ، ومن صلى قائماً فله نصف أجر القاعد ، وفي رواية مسلم قال عليه السلام صلاة الرجل قاعداً نصف الصلاة ، أي في حق الأجر .

فإن قلت هذا الحديث لم يتعرض للنفل ولا للفرض ولا لحالة العذر وغيرها فكيف وجه التمسك به . قلت قال الشراح فأما حاصله إن الإجماع منمقد على أن صلاة القاعد معذور مساوية لصلاة القائم في حق الأجر فلم يبق حينئذ إلا صلاة النفل قاعداً بدون العذر ، لأن الفرض لم يميز قاعداً بلا عذر ، قلت هذا غير مخلص على ما لا يخفى ، لأنهم ما

ولأن الصلاة خبر موضوع وربما يشق عليه القيام فيجوز له تركه
 كيلا ينقطع عنه ، واختلفوا في كيفية القعود ، والمختار أن يقعد كما
 يقعد في حالة التشهد

ذكروا شيئاً يدل على ما قالوا ، فأقول وبالله التوفيق أن أبا بكر بن أبي شيبة روى في سننه
 عن المنسب بن رافع الكاهلي قال صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم إلا من عذر ،
 وروى أيضاً عن عبد الله بن شفيق قال سألت عائشة رضي الله عنها لكان رسول الله ﷺ يصلي
 يصلي قاعداً قالت بعدما حطمته أنس هذا دليل على أن المراد من قوله ﷺ صلاة القاعد
 على النصف من صلاة القائم غير حال العذر . وقال الترمذي وقال سفيان الثوري هذا
 الحديث من صلى جالساً فله نصف أجر القائم ، قال هذا للصحيح ومن ليس له عذر ، وأما
 من كان له عذر من مرض أو غيره فصلى جالساً فله مثل أجر القائم ، وقد روي في بعض
 الحديث مثل قول سفيان الثوري .

فإن قلت هذا الذي ذكرته منها لا يدل على المدعى . قلت روي أنه ﷺ كان يصلي
 بعد الوتر قاعداً . وعن عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ يصلي ليلاً طويلاً قائماً وليلاً طويلاً
 قاعداً ، الحديث رواه الجماعة إلا البخاري فهذا يدل على أن النفل قاعداً من غير عذر
 يجوز ، وأما الأحاديث المذكورة تدل على أن الصلاة قاعداً في الفرض لا يجوز إلا من عذر .
 (ولأن الصلاة خبر موضوع) أي مشروع لك مرفوع عنك لكونها غير واجبة ،
 روى أحمد في مسنده والبخاري في سننه من حديث أبي عبيد الله بن الجحاس عن أبي ذر عن
 النبي ﷺ الصلاة خبر موضوع ، فمن شاء اشتغل ، ومن شاء استكبر . ورواه ابن حبان
 في صحيحه والطبراني في الأوسط (وربما يشق عليه) أي على المصلي (القيام فيجوز له
 تركه) أي ترك القيام (كيلا ينقطع عنه) أي عن فعل النافلة ، وفي بعض النسخ كيلا
 ينقطع به أي بسبب القيام عن الخبر ، لأن القيام ربما يقضي إلى ذلك .

(واختلفوا في كيفية القعود) أي اختلف العلماء في كيفية القعود وحالة القراءة ،
 قال المصنف (والمختار أن يقعد كما يقعد في حالة التشهد) وهو الذي اختاره الفقيه أبو

لأنه عهد مشروعاً في الصلاة ، وإن افتتحها قائماً ثم قعد من غير عذر
جاز عند أبي حنيفة «رح» ، وهذا استحسان ، وعندها لا يجوز به

الليث السمرقندي وشمس الأئمة السرخسي وهو قول زفر رحمه الله ، وفي الخلاصة عن أبي
حنيفة ثلاث روايات في رواية يجلس كما يجلس في التشهد ، وفي رواية يتربع ، وفي رواية
يحتج ، وفي شرح الطحاوي وفي قول زفر يجلس كما يجلس في التشهد وفي حال التشهد
يجلس كما يجلس في التشهد بالإجماع . وفي الذخيرة يقعد في التشهد كما يقعد في سائر الصلاة
إجماعاً ، وعن أبي حنيفة في حالة القراءة روايتان إن شاء قعد كذلك ، وإن شاء تربع
وإن شاء اجتبى وعن أبي يوسف أنه يحتج وعنه أنه يتربع إن شاء ، وعن محمد أنه
يتربع ، وذكر خواهر زادة في باب الحدث أنه يخير بين التربع والاجتباء ، وروي عن
أبي حنيفة أنه يتربع في صلاة الليل من أول الصلاة إلى آخرها . وقال أبو يوسف إذا
هات وقع الركوع والسجود ويقعد كما يقعد في تشهد المكتوبة . وفي مختصر الكرخي عن
أبي حنيفة يقعد كيف شاء وبه قال محمد وغيره من السلف . وروى الحسن أنه يتربع وإذا
أراد الركوع يثنى رجله اليسرى ويفترشها ، وهو رواية عن أبي يوسف وعنه أنه يركع
متربعاً ، وذكر شيخ الإسلام الأفضل له أن يقعد في موضع القيام محتجياً ، لأن عامة صلاة
رسول الله عليه السلام في آخر عمره كان محتجياً ، وفي شرح الوجيز الافتراش أفضل في
قول ، والتربع أفضل في قول ، وقيل ينصب ركبته اليمنى ويفترش رجله اليسرى ،
وقيل ينصب رجله اليمنى كلقارىء يجلس بين يدي المقرئ . وعند مالك يتربع ، وعند
أحمد يتربع في حال القيام ويثنى رجله في الركوع والسجود ، وتفسير الإجتباء أن ينصب
ركبته ويجمع يديه عند ساقه بعمامة أو يديه والمراد ها هنا جميعاً بيديه .

(لأنه) أي قعود التشهد (عهد مشروعاً في الصلاة) فكان أولى من غيره (وإن
افتتحها) أي وإن افتتح النافلة حال كونه (قائماً ثم قعد من غير عذر) قيد به ، لأنه إذا
قعد بمذر جاز بالإتفاق وغير عذر (جاز عند أبي حنيفة) وبه قال مالك والشافعي
(وهذا استحسان) أي قول أبي حنيفة هو استحسان .

(وعندها) أي عند أبي حنيفة ومحمد (لا يجوز به) وبه قال بعض أصحاب

وهو قياس ، لأن الشروع معتبر بالنذر له انه لم يباشر القيام فيما بقي ،
ولما باشر صحة بدونه بخلاف النذر لأنه التزمه نصاً ، حتى لو لم ينص
على القيام لا يلزمه القيام عند بعض المشايخ « رح »

الشافعي (وهو قياس) أي قولها هو القياس (لأن الشروع معتبر بالنذر) هذا وجه
القياس ، لأن المشروع ملزم كالنذر ، فإذا نذر أن يصلي قائماً لا يجوز له أن يصلي قاعداً ،
فكذا إذا شرع قائماً لا يجوز له أن يتم قاعداً .

(وله) أي ولأبي حنيفة وهو وجه الاستحسان (أنه) أي أن المفتتح قائماً (لم يباشر
القيام فيما بقي) من الصلاة (ولما باشر صحة بدونه) أي لما باشر من القيام في الأولى صحة
بدون القيام في الثانية بدليل حالة العذر فلا يكون الشروع في الأولى قائماً موجباً للقيام
في الثانية (بخلاف النذر لأنه التزمه نصاً) أراد أن القياس على النذر غير صحيح ، لأنه
التزم قيامه من حيث أنه نقل عليه تسببت فيلزمه (حتى لو لم ينص على القيام) في نذره
(لا يلزمه القيام عند بعض المشايخ) أراد به فخر الإسلام ومن وافقه ، قال فخر الإسلام
البرزدوي في شرح الجامع الصغير ، وإذا نذر أن يصلي مطلقاً لم يلزمه القيام ، ثم قال هذا
هو الصحيح . وقال الفقيه أبو جعفر الهندواني لا رواية فيها إذا نذر أن يصلي صلاة ولم
يقبل قائماً أو قاعداً ، أما إذا قاله يجب قائماً أو قاعداً .

ثم اختلف المشايخ قال فخر الإسلام لم يلزمه القيام لأنه في النفل وصف ، وقال الأكل
وفي قوله - حتى لو لم ينص - .. الخ نظر لأنه لا يستقيم في الاستدلال على قول أبي
حنيفة أخذ قوله بعض من تأخر عنه بأزمة كثيرة . قلت ليس الأمر كذلك لأن قوله
- حتى لو لم ينص - الخ نتيجة قول أبي حنيفة الذي يفهم منه ، وكيف لا يستقيم الاستدلال
فيها بقول متأخر لقوله متقدم ، ومع هذا لا رواية عنه فيما إذا نذر صلاة مطلقاً هل يصلي
قائماً أو قاعداً كما ذكرنا ، وقال الأكل أيضاً واعلم أن الدليل المذكور في الكتاب يفيد
أنه لو قعد في الركعة الأولى بعد افتتاحها لا يجوز ، لأن الشروع يلزمه ما بشره وما بشره
إلا قائماً . وذكر في الفوائد الظهيرية ما يدل على جوازه حيث قال المتطوع في الإبتداء

ومن كان خارج المصر تنفل على دابته إلى أي جهة توجهت يومئذ إيماء .

كانت له الخيرة بين الافتتاح فائماً وبين الافتتاح قاعداً فكذلك في الإنتهاء بالطريق الأولى ، لأن حكم الإستدامة أخف .

قلت هذا الذي قاله من كلام السفناقي ، ثم قال الأكل وفيه نظر ، لأن كون البقاء أسهل من الإبتداء من المسلمات لا نزاع فيه ، لكن عارضه أصل آخر وهو أن الشروع فيما بآشره يلزمه . قلت المتطوع يخبر بين القيام والقعود ، ولأن القيام صفة زائدة ، والصلاة تجوز بدونه صفة القيام ، فبالنظر إلى هذا الشروع فيما بآشره غير ملازم والإستحقاق هذا الجزء الذي شرع فيه إسمية الصلاة إنما يكون بانضمام أجزاء آخر .

فروع : لو تركا على عصا أو حائط بغير عذر لا يكره عنده ، وعندهما يكره . ولو نذر صلاة وهو راكب فقد ذكر الكرخي أنه يجوز أداؤها راكباً ، وفي الأصل لو نذر أن يصلي راكباً لم يحزته ، ولم يفصل بينها إذا كان ناذر راكباً على الدابة أو الأرض ، وذكر ابن أبي شيبه عن السلف منهم الحسن البصري أنه قال لا بأس من أن يصلي الرجل ركعة قائماً وركعة قاعداً ، وكذا روي عن شعبة عن الحكم وحامد ، ولم يذكر عن غيرهم خلاف وذهب بعض الناس إلى أنه إذا افتتحها قاعداً لا يتمها قائماً ، والصحيح جواز ذلك . ومن العلماء من كره أن يصلي الإنسان النافلة قاعداً من غير عذر . وفي ملبسوط بكر أطلق النذر قبل يلزمه نصف القيام وقيل القعود ، وقيل يتخير ، وعلى الثلاثة لا يجوز . وعن الكرخي لو نذر راكباً يحزته .

ولو نذر أن يصلي بغير وضوء أو بغير قراءة فعند أبي يوسف يلزمه ويلغو ذكر الوصف وعند زفر لا يلزمه ، وعند محمد لو سمي ما لا يجوز أداء الصلاة إلا معه كالصلاة من غير طهارة لا يلزمه وإلا يلزمه كالصلاة من غير قراءة . ولو شرع في الأوقات المكروهة وقطعها لزمه القضاء ، فان قضاها فيها أو في مثلها سقط القضاء .

(ومن كان خارج المصر تنفل على دابته إلى أي جهة توجهت دابته يومئذ إيماء) جملة حاله ، أي ينتفل حال كونه مومناً ، وفي المحيط من الناس من يقول إنما يجوز التطوع على الدابة إذا توجهت إلى القبلة عند افتتاحها ثم يترك التوجه وللتعرف عن القبلة . أما لو

لحديث ابن عمر رضي الله عنه قال رأيت رسول الله ﷺ يصلي على حمار وهو متوجه إلى خير يومىء إيماء

افتتح الصلاة إلى غير القبلة لا يجوز لأنه لا ضرورة في حال الإبتداء ، وإنما الضرورة في حالة البقاء ، وعند العامة يجوز كيفما كان ، وصرح في الإيضاح بأن القائل به الشافعي ، وقال ابن بطال استعجب ابن حنبل وأبو ثور أن يفتتحها متوجهاً إلى القبلة ثم لا يبالي حيث توجهت . وقالت الشافعية القعود في الركوب على الدابة إن كانت سهلة يلزمه أن يدير رأسها عند الإحرام إلى القبلة في أصح الوجهين ، وهو رواية ابن المبارك ذكرها في جوامع الفقه ، وفي الوجه الثاني لا يلزمه ، وفي القطار والدابة الصعبة لا يلزمه ، وفي المهارية والمحمل الواسعي يلزمه التوجه كالقبية . وقيل في الدابة يلزمه في السلام أيضاً ، والأصح أن الماضي يتم ركوعه وسجوده ويستقبله فيها وفي إحرامه ولا يمشي إلا في قيامه ، ومذهبنا هو قول علي وابن الزبير وأبي ذر وأنس وابن عمر ، وبه قال طاووس وعطاء والأوزاعي والثوري ومالك والليث .

(لحديث ابن عمر رضي الله عنه قال رأيت رسول الله ﷺ يصلي على حمار وهو متوجه إلى خير يومىء إيماء) الحديث في هذا الباب روي عن ابن عمر وجابر وأنس وعامر بن ربيعة وأبي سعيد وأخرج بلفظ الكتاب إلا عن أنس رضي الله عنه أخرجه الدارقطني في غرائب مالك عن مالك عن الزهري عن أنس قال رأيت النبي عليه وهو متوجه إلى خير على حمار يصلي يومىء إيماء وسكت عنه .

أما حديث ابن عمر فأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وعمر بن يحيى المازني عن سعيد بن يسار عن عبد الله بن عمر قال رأيت رسول الله عليه السلام يصلي على حمار وهو متوجه لخير ، فإن النسائي عن عمرو بن يحيى لا يتابع على قوله - على حمار - وإنما هو راحلة ، قيل وغلط الدارقطني وغيره عمرو بن يحيى في ذلك المعروف على راحلته وعلى البعير ، وقوله - يومىء إيماء - لكن في الحديث .

وأما حديث جابر فإن ابن جبارة أخرجه في صحيحه عنه قال رأيت النبي عليه السلام يصلي النوافل على راحلته في كل وجه يومىء إيماء ، لكنه يخفض السجدة من الركعتين

ولأن النوافل غير مختصة بوقت، فلو ألزماه النزول والاستقبال تنقطع
عنه النافلة أو ينقطع هو عن القافلة . أما الفرائض مختصة بوقت ،

وأخرجه أبو داود والترمذي ولفظه بعني النبي عليه السلام في حاجة فجيئت وهو يصلي
على راحلته نحو الشرق السجود وأخفض ، وقال الحسن صحيح أخرجه البخاري عنه
قال كان النبي عليه السلام يصلي على راحلته حيث توجهت به ، فإذا أراد الفريضة نزل
فاستقبل القبلة .

وأما حديث عمر بن ربيعة ^(١) فإن البخاري ومسلماً أخرجاه عنه قال رأيت رسول
الله عليه السلام وهو على الراحلة يسبح يومئذ برأسه ، قيل أي وجه توجه ولم يكن
يصنع ذلك في المكتوبة .

وأما حديث أبي سعيد فأخرجه ^(٢) .

(ولأن النوافل غير مختصة بوقت فلو ألزماه النزول) من الدابة (والإستقبال) إلى
القبلة (تنقطع عنه النافلة) بالنون لأنه إذا ألزم النزول لا يقدر أن يتطوع راكباً ،
والنافلة خبر موضوع مشروع على حسب السعة ففي إلزام النزول بعذر ضرر (أو ينقطع
هو) أي المتطوع (عن القافلة) بالقاف على تقدير النزول وفيه قصر لا يخفى .

(أما الفرائض مختصة بوقت) فلم يجبر أن يؤديها راكباً لعدم لزوم الحرج في النزول .
وفي خلاصة الفتاوي أما صلاة الفرض على الدابة لعذر فجائزة ومن الأعذار المطر عن محمد
إذا كان الرجل في السفر فأمرت السماء فلم يجد مكاناً ما يشاء ينزل للصلاة فإنه يقف على
الدابة مستقبل القبلة ويصلي بالإتياء إذا أمكنه إيقاف الدابة ، فإن لم يمكنه يصلي مستدبر
القبلة ، وهذا إذا كان الطين بحال يصيب وجهه ، فإن لم تكن هذه المثابة لكن العرض
بذل صلى هنالك ثم قال وهذا إذا كانت الدابة تسير بنفسها ، أما إذا سيرها صاحبها فلا

(١) ليس هذا من رجال البخاري ومسلم وربما المقصود هنا عامر بن ربيعة صحابي

كما ورد قبله . اهـ مصححه .

(٢) مكذا في الأصل ناقص .

والسنن الرواتب نوافل ، وعن أبي حنيفة « رح » أنه ينزل لسنة الفجر
لأنها آكد من سائرهما ، والتقيد بخارج المصر ينفي اشتراط السفر

يجوز التطوع ولا الفرض . ومن الأعذار اللص والمرض ، وأما البادية فتجوز ذلك كذا
ذكر صاحب الخلاصة ، ومن الأعذار كون المسافر شيخاً كبيراً لا يجد من يركبه إذا
نزل ، وفيها الخوف من السبع . وفي المحيط تجوز الصلاة على الدابة في هذه الأحوال ولا
تأزمه الإعادة بعد زوال العذر .

(والسنن الرواتب نوافل) يعني حكم السنن الرواتب حكم النوافل في جواز الأداء على
الدابة في أي جهة توجهت ، ومن الدليل على كون السنن الرواتب نوافل أنها تؤدي
بمطلق التنية .

(وعن أبي حنيفة أنه ينزل لسنة الفجر) ولهذا لا يجوز فعلها قاعداً عند أبي حنيفة ،
وقد مر أنها واجبة عنده في رواية ، وعن محمد بن شعاع يجوز أن يكون هذا بيان
الأولى يعني أن الأولى أن ينزل لركعتي الفجر ، وعلل ذلك بقوله (لأنها) أي لأن سنة
الفجر (آكد من غيرها) أي أقواها حتى يجوز للعالم أن يترك سائر السنن لتحصيل العلم
دون سنة الفجر ، وفي قول للشافعي وأحمد أنها آكد من الوتر (والتقيد بخارج المصر)
ينتقل على دابته (ينفي اشتراط السفر) لأنه أعم من أن يكون سفرأ وغير سفر ، وفيه
إشارة إلى ما روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أن جواز التطوع على الدابة للمسافر خاصة ،
لأن الجواز بالإيماء للضرورة ولا في الحضر ، والصحيح أن المسافر وغيره بعد أن يكون
خارج المصر .

واختلفوا في مقدار البعد عن المصر ، والمذكور في الاصل مقدار فرسخين أو ثلاثة ،
وقدر بعضهم بالميل ، ودفع الجواز في أقل منه ، وفي فتاوى المرغيناني والأصح أن في كل
موضع يجوز للمسافر قصر صلاته فيه يجوز التطوع فيه على الدابة . وقيل إن كان بينها
وبين المصر ومصلى العبد يجوز ، وأقل من ذلك لا يجوز ، وعند الشافعي يجوز في طویل
السفر وقصيره ، وقال مالك لا يصلي أحد على دابته في السفر ولا يقصر فيه الصلاة ، ويرد

والجواز في المصر وعن أبي يوسف «رح» ، أنه يجوز في المصر أيضاً ووجه الظاهر أن النص ورد خارج المصر والحاجة إلى الركوب فيه أغلب ،

عليه الآثار الواردة فيها من غير تحديد سفر ولا تخصيص مسافر ، فصار كالتميم ، وقال
الطبري لا أعلم من خالف ذلك إلا مالك رحمه الله .

(والجواز في المصر) بالنصب عطفًا على قوله اشتراط التقييد أيضاً بخارج المصرينفي
جواز التطوع على الدابة في المصر .

فإن قلت التخصيص بالذكر لا يدل على النفي . قلت ذلك في النصوص دون الروايات ،
وذكر في أنها روايات عن أبي حنيفة لا يجوز التطوع على الدابة في المصر ، وعند محمد
يجوز ويكره .

(وعن أبي يوسف أنه يجوز في المصر أيضاً) حكى أن أبا يوسف لما سمع هذا الجواب
عن أبي حنيفة قال حدثني فلان ورفع الإسناد إلى رسول الله ﷺ ركب الحمار في المدينة
يعود سعد بن عبادة وكان يصلي فلم يرفع أبو حنيفة رأسه قيل إنما لم يرفع رأسه ظهاراً
للرجوع عن قوله إلى الحديث وإلا معيأ له ، وقيل هذا حديث شاذ . والشاذ فيما يعم به
البلوى لا يكون حجة وإنما لم يرفع رأسه لعدم مبالاته به وهو الأصح ، لأن رفع الرأس
عبارة عن مبالاة بالشيء يقال لم يرفع لحيثي رأساً ، أي لم يضع له ولم يتأمله ولم يقع موقع
القبول عنده ، فأبو يوسف أخذ بالحديث ومحمد «رح» كذلك إلا أنه كره في الحضر ، لأن
اللفظ والأصوات تكثر فيه فيكثر الخطأ والغلط في القراءة وترتيب أفعال الصلاة فيؤدي
ذلك إلى إبطال العمل وفساد العبارة ظاهر . قلت ولأبي يوسف أن يحتج بما رواه أنس
رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ صلى على حمار في أزقة المدينة يومئذ إيماء ذكره ابن بطال
في شرح البخاري .

(ووجه ظاهر الرواية أن النص ورد خارج المصر ، والحاجة إلى الركوب فيه) أي
في خارج المصر (أغلب) حاصله أن الصلاة على الدابة بالإيماء مع القدرة على الركوع
والسجود خلاف القياس فاقصر جوازها على مورد النص وهو خارج المصر فيبقى الحكم
في المصر على أصل القياس .

فإن افتتح التطوع راكباً ثم نزل يبني ، وإن صلى ركعة نازلاً ثم ركب استقبال ، لأن إحرام الراكب انعقد مجوزاً للركوع والسجود لقدرته على النزول ، فإذا أتى بهما صح ، وإحرام النازل انعقد لوجوب الركوع والسجود فلا يقدر على ترك ما لزمه من غير عذر

(فإن افتتح التطوع راكباً ثم نزل يبني) على افتتاحه ويكمل فإن قلت هذا بناء القوي على الضعيف فلا يجوز كالمرضى يصلي بالإياء ثم قدر على الأركان لا يجوز له البناء . قلت بينها فرق ، لأن الإياء من المريض بدل من الأركان ومن الراكب لا لأن البدل في القادر يصار إليه عند المعجز ، والراكب لا يعجز عن الأركان بأن ينتصب على الركابين فيكون ذلك قياماً منه ، ولذلك يمكنه أن يخر راكباً وساجداً ومع هذا أطلقه الشارع في الإياء فكان قوياً في نفسه فلا يؤدي إلى بناء القوي على الضعيف كما في الضعيف .

فإن قلت إذا كان الإياء قوياً لماذا يجوز البناء إذا تحرم بالإياء ثم ركب أو أركب قلت أما إذا ركب فلأن الركوب عمل كثير وأنه قاطع للتحريم ، وأما إذا أركب فلأن الدليل يأبى جواز الصلاة راكباً ، لأن سير الدابة مضاف إلى ركبها فيتحقق الأداء في أماكن مختلفة فحينئذ يتحقق الأداء في حالة المشي وهذا لا يجوز ، إلا أن الشرع جعل الأماكن المختلفة كمكان واحد للحاجة إلى قطع المسافة وصيانة نفسه وماله عن التوى والتلف ، فكان ابتداء التحريم نازلاً لدليل استغنائه عما ذكرنا فلا يجوز له البناء بغير ذلك .

(وإن صلى ركعة نازلاً) فسدت الركعة ووقع اتفاقاً ، لأنه لو لم يصل ركعة فالحكم كذلك . وقوله — نازلاً — حال ومعناه صلى ركعة وهو على الأرض (ثم ركب استقبال) صلاته (لأن إحرام الراكب انعقد مجوزاً) بكسر الواو نصب على الحال وهذا تعليل المسألة الأولى (للركوع والسجود لقدرته على النزول ، فإذا أتى بهما) أي بالركوع والسجود (صح) لأن الراكب بالخيار إن شاء ترك وأتمها بالركوع والسجود وهذا تعليل المسألة الثانية (وإحرام النازل انعقد لوجوب الركوع والسجود ، ولا يقدر على ترك ما لزمه) بطريق الوجود (من غير عذر) وهذا الفرق الذي ذكره المصنف هو الصحيح .

وعن أبي يوسف «رح» أنه يستقبل إذا نزل أيضاً ، وكذا عن محمد
«رح» إذا نزل بعدما صلى ركعة ، والأصح هو الظاهر

وقيل في الفرق بأن النزول عمل قليل والركوب عمل كثير ، ورد بأنه لو رفع ووضع على
السرّج لا يبيّن مع أن العمل لم يوجد فصلاً عن العمل الكثير .

(وعن أبي يوسف أنه يستقبل إذا نزل أيضاً) لأنه بناء القوي على الضعيف فصار
كالمرّض إذا قدر على الركوع والسجود في أثناء الصلاة (وكذا عند محمد «رح») أي
كذا روي عن محمد «رح» أنه يستقبل (إذا نزل بعدما صلى ركعة) قيل لهذا لأنه لو لم
يصل ركعة قائماً ثم نزل أتمها تازلاً ، لكن هذا على أصل محمد غير مستقيم ، لأن تحريمه
الصلاة انعقدت للأياء فلا يصح إتمامها بركوع وسجود لأنه يكون بناء القوي على الضعيف
كذا نقل عن أبي بشر (والأصح هو الظاهر) أي ظاهر الرواية وهو أن الراكب المتطوع
إذا نزل يبيّن والراكب إذا ركب يستقبل .

فروع : لو افتتح التطوع على الدابة خارج المصر ثم دخل مصرأ قبل أن يفرغ منها
ذكر في غير رواية الأصول أنه يتمها ، واختلفوا في معناه ، فقيل يتمها قاعداً على الدابة
ما لم يبلغ منزله . وقيل يتمها بالنزول على الأرض ذكره المرغيناني ، وفي المبسوط يصلي
على الدابة ، وإن كان سرجه قدراً . وكان محمد بن مقاتل الرازي وأبو جعفر البخاري
يقولان لا يصح إذا كانت النجاسة في موضع جلوسه أو في موضع ركابيته أكثر من قدر
الدرهم كالأرض ، وأكثر المشايخ على الجواز . وقالوا الدابة أشد من ذلك يعني أن باطنها لا
يخلو عن النجاسة ويقال لا اعتبار للنجاسة بدليل أن من حمل حيواناً طاهراً يصلي به يجوز
مع نجاسة باطنه .

والجواب الصحيح أن فيها ضرورة ، وقد ترك الركوع والسجود مع أن كان النزول
والأداء على الأرض للضرورة ، والأركان أقوى من الشرائط ، فإذا سقطت فشرط طهارة
المكان أولى ، وقيل إن كانت للنجاسة على الركابين فلا بأس بها ، وإن كانت في موضع
جلوسه منع الجواز .

حمل امرأة من القرية إلى المصر لها أن تصلي على الدابة في الطريق ، وأما الصلاة على

فصل في قيام شهر رمضان

المجلة إن كان طرفها على الدابة وهي تسير ولا تسير فهي صلاة على الدابة تجوز في حالة العذر في الفرض، وإن لم يكن يجوز بمنزلة السرير. رجلان في محل واحد فاقتدى أحدهما بالآخر في التطوع أجزأهما، وإن كان في شقين وأحدهما مربوط بالآخر فكذلك وإلا لا يجوز، وقيل يجوز كيفما كان إذا كانا على دابة واحدة. وفي المحيط لو صلى في شق محل لا يجوز إلا أن يركن تحت محملة خشبة لأنه يكون قرار المحمل على الأرض لا على الدابة فيكون في المحمل كالسجود على الأرض والسرير، وحكي أن أبا يوسف أمر هارون الرشيد أن يفعل ذلك، ومثلها صلاة الجنائز والنفل الذي أفسده والمنذور والوتر عنده والسجدة التي تليت على الأرض.

وفي جوامع الفقه لو حرك رجله أو إحداهما متداركاً أو ضربها بخشبة فسدت صلاته، بخلاف النجس إذا لم تسر، وفي الذخيرة إن كانت تساق بنفسها فليس له ذلك، وإن كانت لا تساق فرفع سوطه فضر بها به ونجسها لا تقصد صلاته.

(فصل في قيام شهر رمضان)

أي هذا فصل في بيان أحكام قيام الناس في ليالي شهر رمضان، وإنما اختاره هذا للفظ أعني قيام شهر رمضان اتباعاً لحديث أبي هريرة الذي أخرجه الجماعة عنه أنه قال كان رسول الله ﷺ يرغب الناس في قيام رمضان من غير أن يأمر فيه بعزيمة، فيقول من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه.

قوله - إيماناً - أي تصديقاً بأنه حق. وقوله - احتساباً - أن يفعله لله تعالى لا رياء ولا سمعة.

وجه ذكره في باب النوافل ظاهر، والمناسبة بينه وبين الفصل الذي قبله من حيث أن وجوب القراءة في جميع ركعات التراويح لأنها نوافل، وفي المبسوط أجمعت الأمة على مشروعيتها ولم ينكرها أحد من أهل القبلة إلا الروافض.

ويستحب أن يجتمع الناس في شهر رمضان بعد العشاء فيصلي بهم إمامهم خمس ترويعات كل ترويجة بتسليمتين

(ويستحب أن يجتمع الناس في شهر رمضان بعد العشاء) اختلف الغناء في كونها سنة أو متطوعاً مبتدأ ، فقال الإمام حميد الدين الضرير رحمه الله نفس التراويح سنة ، أما أدائها بالجماعة فمستحب . وروى الحسن عن أبي حنيفة « رح » أن التراويح لا يجوز تركها ، وقال الشهيد هو الصحيح . وفي جوامع الفقه التراويح سنة مؤكدة ، والجماعة فيها واجبة وكذا في المكتوبات ، قال وذكر في الروضة أن الجماعة فضيلة ، وفي الذخيرة عن أكثر المشايخ أن إقامتها بالجماعة سنة على الكفاية ، ومن صلى في البيت فهو تارك فضيلة المسجد ، وفي المبسوط لو صلى إنسان في بيته لا يأثم ، فعلها ابن عمر وسالم والقاسم وإبراهيم ونافع ، فدل هذا على أن الجماعة في المسجد سنة كفاية أي لا يظن بأن عمر رضي الله عنه ومن معه ترك السنة وهذا هو الصواب ، ونذكر من قريب معنى قوله - أن يجتمع الناس - وقوله - بعد العشاء - .

(فيصلي بهم) أي بالناس (إمامهم خمس ترويعات) الترويعات جمع ترويجة وكذلك التراويح وهي في الأصل اسم للجلسة ، سميت بالترويجة لإستراحة الناس بعد أربع ركعات بالجلسة ، ثم سميت كل أربع ركعات ترويجة مجازاً لما في آخرها من الترويجة ، ويقال للترويجة اسم لكل أربع ركعات فلأنها في الأصل إيصال الراحة وهي الجلسة ، ثم سميت الأربع ركعات التي في آخرها الترويجة كما أطلق اسم الركوع على الوظيفة التي تقرأ في القيام لأنه متصل بالركوع ، وسئل العلامة الترويجة قبل الوتر بعد التراويح ، قال ذلك بطريق المجاز إطلاقاً لإسم الأغلب عن الكل ، وعن أبي سعيد سميت ترويجة لإستراحة القوم بعد كل أربع ركعات ، وفي المغرب روي بالناس أي صليت بهم التراويح . وفي المجتبى سميت تراويح للترويح فيها بينها ، وقيل لاعتقابه راحة الجنة .

(كل ترويجة بتسليمتين) فيصير الجملة عشرين ركعة وهو مذهبنا ، وبه قال الشافعي وأحمد ، ونقله القاضي عن جمهور العلماء ، وحكي أن الأسود بن يزيد كان يقوم بأربعين ركعة بليدة ، وعند مالك « رح » تسع ترويعات بستة وثلاثين ركعة غير الوتر ، واحتج

ويجلس بين كل ترويحتين مقدار ترويحة ثم يوتر بهم وذكر لفظ الاستحباب والأصح أنها سنة ،

على ذلك بعمل أهل المدينة ، واحتج الأصحاب الشافعية بمذهبهم بما رواه البيهقي بإسناد صحيح عن السائب بن يزيد الصحابي قال كانوا يقومون على عهد عمر رضي الله عنه بعشرين ركعة ، وعلى عهد عثمان وعلي رضي الله عنهما مثله . وفي المغني عن علي رضي الله عنه أنه أمر رجلاً أن يصلي بهم في رمضان بعشرين ركعة قال وهذا كالإجماع .

فإن قلت قال في الموطأ عن يزيد بن رومان قال كان الناس في زمان عمر رضي الله عنه يقومون في رمضان بثلاث وعشرين ركعة . قلت قال البيهقي والثلاث من الوتر ويزيد لم يدرك عمر رضي الله عنه فيكون منقطعاً والجواب عما قاله مالك أن أهل مكة كانوا يطوفون بين كل ترويحة ويصلون ركعتي الطواف ولا يطوفون بعد الترويحة الخامسة ، فأراد أهل المدينة بما وانهم فجعلوا مكان كل طواف أربع ركعات فزادوا ستة عشر ركعة وما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ أحق وأولى أن يتبع ، قيل من أراد أن يعمل بقول مالك ينبغي له أن يفعل كما قال أبو حنيفة رضي الله عنه يصلي عشرين ركعة يجامعة كما هو السنة ويصلي الباقي فرادى كأنه ليس من التراويح بل هو نقل مبتدأ إذ الجماعة فيه مكروهة .

(ويجلس بين كل ترويحتين مقدار ترويحة) ثم هو خير ، إن شاء سبح ، وإن شاء هلك ، وإن شاء صلى ، وإن شاء سكت ، أي فعل فهو حسن كذا قاله قاضي خان رحمه الله ، ولو صلى أربع ركعات كما هو فعل أهل المدينة أو طاف أسبوعاً بينهما كما فعل أهل مكة فأهل كل بلدة بالخيار ، ولو استراح الإمام بعد خمس ترويحات قيل لا بأس به ، قال السرخسي وليس بشيء مخالفة أهل الحرمين ، وكذا بين الخامسة والوتر ، وفي جوامع الفقهاء يكره للقوم أن يصلوا بين كل ترويحة ركعتين لأنها بدعة مع مخالفة الإمام (ثم يوتر بهم) أي ثم يصلي الإمام بالجماعة الوتر ، وسيجيء حكم الوتر بالجماعة .

(وذكر لفظ الاستحباب) أي ذكر القدوري لفظ الاستحباب حيث قال يستحب أن يجمع الناس في شهر رمضان بعد العشاء (والأصح أنها سنة) أي الأصح في المذهب

كذا روى الحسن عن أبي حنيفة «رح» ، لأنه واظب عليها الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم ،

أن التراويح سنة ، وقد سبقنا الكلام فيه عن قريب . قال الأكل والأصح أنها سنة يعني في حق الرجال والنساء ، وفيه نظر لأنه قال يستحب أن يجتمع وهذا يدل على أن الإجتماع يستحب ، وليس فيه دلالة على أن التراويح مستحبة وإلى هذا ذهب بعضهم ، وقال التراويح سنة والإجماع مستحب . قلت القدوري لم يتعرض إلا إلى كون اجتماع الناس في شهر رمضان يستحب وسكت عن نفس كون التراويح مستحبة أو سنة ، والمصنف لم يرد على القدوري فيها قاله ، وإنما قال والأصح أن التراويح في نفس الأمر سنة ، ولا يلزم من كونها سنة كون الجماعة فيه سنة .

(كذا روى الحسن عن أبي حنيفة) أي كما قلنا الأصح أن التراويح سنة روى الحسن عن أبي حنيفة كذلك نصاً وقد ذكرناه (لأنه) أي لأن الشأن (واظب عليها) أي على التراويح (الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم) الخلفاء الراشدون الذين أطلق النبي ﷺ بامم الخلافة أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم ، روي عن سفينة مولى النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ قال الخلافة بعدي ثلاثون سنة ، ثم يكون ملكاً ، وفي رواية ثم يؤتي الله ملكه من يشاء ، رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي ، ولا شك أن الذين ولوا الخلافة بعده ﷺ هؤلاء الأربعة ومدتهم ثلاثون سنة مثلما أخبر النبي ﷺ وليها هنا بحث وهو أن المصنف قال أنه واظب عليها الخلفاء الراشدون .

وقال الأكل إنما يدل على سنتها قوله ﷺ عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي . قلت أخذ هذا عن السفناتي فإنه قال هكذا ، وكذا قال صاحب الدراية ولم يتيقن أحد منهم كلامه فيه حيث لم ينبئوا كما ينبغي ، وهذا الحديث أعني قوله ﷺ عليكم بسنتي .. الخ لا يدل على مواظبة الخلفاء الراشدين على التراويح .

فإن قلت حديث السائب بن أبي يزيد المذكور عن قريب يدل على ذلك قلت لا نسلم فإنه لا يدل على أنهم كانوا يصلون عشرين ركعة في عهد الخلفاء الثلاثة أعني عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم ، وما يدل على مواظبتهم عليها .

والنبي عليه السلام بين العذر في تركه المواظبة وهو خشية أن تكتب علينا

غاية ما في الباب يدل على العدد ، ولو احتج المصنف على سنية التراويح لما روي عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أن النبي عليه السلام قال إن الله عز وجل فرض صيام رمضان وسن قيامه فمن صامه وقامه احتساباً خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه ، رواه أحمد والنسائي وابن ماجة لكان أوجه وأقوى .

(وان النبي عليه السلام بين العذر في تركه المواظبة وهو خشية أن تكتب علينا) أي ترك المواظبة خشية أن يكون فرضاً علينا ، وقوله وهو مبتدأ وخشية مرفوع على الخبرية مضاف إلى قوله - تكتب - وان مصدرية ، وقال الأكمل هذا الكلام على طريقي السؤال والجواب فيقال فإن قيل لو كانت سنة لمواظبة النبي عليه السلام ولم يواظب أجاب بأنه بين العذر في ترك المواظبة . قلت هذا الكلام غير سديد لأن كون الشيء سنة لا يستلزم مواظبة النبي عليه السلام إذ لو واظب عليه لكان واجباً ، وأما بيان عذره في ترك المواظبة فما رواه البخاري ومسلم عن عروة بن الزبير رضي الله عنه أن النبي عليه السلام صلى في المسجد فصلى بصلاته ثاس ، ثم صلى من القابلة فكثرت الناس ، ثم اجتمعوا من الليلة الثلاثة فلم يخرج اليهم النبي عليه السلام ، فلما أصبح قال قد رأيت الذي صنعتم فلم يمنعني من الخروج إليكم إلا أني أخشى أن يفرض عليكم وذلك في رمضان ، وفي لفظ لهما ولكن خشية أن يفرض عليكم صلاة الليل وذلك في رمضان ، وزاد البخاري في كتاب الصوم فتوفي رسول الله عليه السلام والأمر على ذلك ، والمعجب من الأترازي ذكر هذا الحديث وقال وهو ما روى صاحب السنن ، والحال أنه ما رواه إلا البخاري ومسلم كما ذكرنا وما أصعب الصحاح .

وعن عبد الرحمن بن عبد القاري قال خرجت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليلة في رمضان إلى المسجد فأذن الناس أو زاع يتفرقون فصلى الرجل لنفسه ويصلي الرجل يصلي بصلاته الرهط ، فقال عمر رضي الله عنه هذه والتي تنامون عنها لأفضل من الذين يقومون يعني آخر الليل ، وكان الناس يقومون أوله ، رواه البخاري والقاري بتشديد الباء منسوب إلى القارة بن النيس اسم قبيلة .

والسنة فيها الجماعة لكن على وجه الكفاية حتى لو امتنع أهل المسجد
عن إقامتها كانوا مسيئين ، ولو أقامها البعض فالمتخلف عن الجماعة تارك
للفضيلة لأن أفراد الصحابة رضي الله عنهم يروى عنهم التخلف .

(والسنة فيها) أي في التراويح (الجماعة) أي أن تصلى بالجماعة ، قال أبو بكر الرازي
المشهور عن أصحابنا أن إقامتها في المساجد أفضل منها في البيت وعليه الإعتماد ، ولأن
عمر رضي الله عنه جمع الناس على إقامتها في جماعة ، وذكر الطحاوي في اختلاف العلماء
عن المعلي عن أبي يوسف إن أمكنه أدائها في بيته مع مراعاته سنة القراءة وأشبابها
فليصليها ، وهكذا حكاه في المبسوط وقال وهو قول مالك والشافعي في القديم وربيعه
ومثله في جوامع الفقه عن أبي يوسف « رح » إلا أن يكون فقيهاً عظيماً يقتدى به فيكون
في حضوره المسجد ترغيب الناس فلا يصلي في بيته ، وقال عيسى بن أبان والقاضي بكار
ابن قتيبة البكراري قاضي مصر والمزني وابن عبد الحكم وأحمد بن حنبل وأحمد بن أبي
عمر أن شيخ الطحاوي قال الجماعة أحب وأفضل وهو المشهور عند عامة العلماء ، وقال
صاحب المبسوط وهو الاصح والافق ، وادعى علي بن موسى العمي فيه الإجماع وكتب
يروي فيها عن أصحاب الشافعي « رح » .

(لكن على وجه الكفاية) يعني إذا قام بها البعض بالجماعة سقطت عن الباقيين حضور
الجماعة ، لأن الجماعة فيها سنة على الكفاية (حتى لو امتنع أهل المسجد عن إقامتها فانوا
مسيئين) هذه نتيجة كون الجماعة في التراويح سنة ، على الكفاية (ولو أقامها البعض
فالمتخلف عن الجماعة تارك للفضيلة) يعني لو أقام بعض أهل المسجد التراويح فالذي
يتخلف عنهم لا يكون مسيئاً بل يكون تاركاً للفضيلة ، لأن سنيها بالجماعة على الكفاية
والفرض على الكفاية إذا أقام به بعض سقط عن الباقي ، ففي السنة على الكفاية
بالطريق الاول .

وعلل المصنف ذلك بقوله (لأن أفراد الصحابة يروى عنهم التخلف) أي عن الجماعة
في صلاة التراويح ، منهم عبد الله بن عمر رضي الله عنه رواه الطحاوي عن نافع عن ابن

والمستحب في الجلوس بين الترويحيتين مقدار الترويحة ، وكذا بين الخامسة وبين الوتر لعادة أهل الحرمين ،

عمر أنه كان لا يصلي الامام في شهر رمضان ، وروى أيضاً عن مجاهد قال قال رجل لابن عمر رضي الله عنهما أصلي خلف الامام في رمضان ، قال أتقرأ القرآن ، قال نعم قال صل في بيتك .

وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن عمر أنه كان لا يقوم مع الناس في شهر رمضان قال وكان القاسم وسالم لا يقومان مع الناس .

وروى البيهقي في سننه عن ابن عمر أنه قال له رجل أصلي خلف الامام في رمضان قال ابن عمر أليس تقرأ القرآن ، قال نعم ، قال انتصب كأنك حمار ، صلى في بيتك . وروى الطحاوي عن الأشعث بن سليم قال أتيت مكة وذاك في رمضان في زمان ابن الزبير رضي الله عنه فكان يصلي بالناس في المسجد وقوم يصلون على حدة المسجد . وروى أيضاً عن ابراهيم قال لو لم يكن معي إلا سورة واحدة لكنت أرددها أحب إلي من أن أقوم خلف الامام في رمضان ، وروى أيضاً عن عروة وسعيد بن جبير ونافع أنهم كانوا ينصرفون من العشاء في رمضان ولا يقومون مع الناس .

(والمستحب في الجلوس بين الترويحيتين مقدار الترويحة) إنما قال هذا مع قوله فيما مضى عن قريب ، ويجلس بين ترويحيتين مقدار ترويحة لبيان أن هذا الجلوس مستحب لأنه شرع كلام القدوري وقال الأكمل كان من حقه أن يقول والمستحب في الانتظار بين الترويحيتين لأنه استدل بعادة أهل الحرمين على ذلك ، وأهل الحرمين لا يلتزمون بذلك ، فإن أهل مكة يطوفون بين كل ترويحيتين أسبوعاً أهل المدينة يصلون بذلك أربع ركعات . قلت هذا بقية كلام السفناقي وليس مراد المصنف حقيقة الجلوس ، والمراد التخيير بين السكوت والتهيل والتسبيح والصلاة فافله كما ذكرناه عن قريب .

(وكذا بين الخامسة والوتر) أي وكذا المستحب في الجلوس مقدار الترويحة بين الترويحة الخامسة وصلاة الوتر (لعادة أهل الحرمين) أهل حرم مكة بالطواف ، وأهل حرم المدينة بأربع ركعات تطوعاً .

واستحسن البعض الاستراحة على خمس تسليمات وليس بصحيح .
وقوله ثم يوتر بهم يشير إلى أن وقتها بعد العشاء قبل الوتر وبه قال
عامة المشايخ «رح» ، والأصح أن وقتها بعد العشاء إلى آخر الليل
قبل الوتر وبعده لأنها نوافل سنت بعد العشاء

(واستحسن البعض الإستراحة على خمس تسليمات) وهو نصف التراويح ، وقال
السرخسي ولو استراح الإمام بعد خمس ترويجات قيل لا بأس به ، قال وليس بشيء مخالف
أهل الحرمين ، وكذا بين الخامسة والوتر (وليس بصحيح) أي الذي استحسنه البعض
ليس بصحيح ، وذكر في فتاوى الاسبيجاني الاستراح على خمس ترويجات يكره .

(وقوله) أي وقول القدوري (يوتر بهم يشير إلى أن وقتها بعد العشاء قبل الوتر وبه)
أي ويكون وقتها بعد العشاء قبل الوتر (قال عامة المشايخ) أراد بهم عامة مشايخ
بخاري ، وفي الخلاصة قال إسماعيل الزاهد وجماعة من أئمة بخاري أن الليل كلها وقت قبل
العشاء وبعدها ، ثم قال وقال عامة مشايخ بخاري وقتها ما بين العشاء والوتر ثم قال وهو
الصحيح (والأصح أن وقتها بعد العشاء إلى آخر الليل قبل الوتر وبعدها لأنها نوافل سنت
بعد العشاء) أي لأن التراويح سنة بعد صلاة العشاء إلى آخر الليل ، فأشبهت التطوع
المسنون بعد العشاء في غير شهر رمضان . وقال الأترازي والأصح عندي ما قاله عامة
مشايخ بخاري ، لأن الحديث ورد كذلك ، وكان أبي رضي الله عنه يصلي بهم التراويح
كذلك . قلت استدل على ما اختاره بين ولم يبين أحد منها فقوله لأن الحديث ورد
كذلك إن أراد به حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ صلى في المسجد فصلي
بصلاته ثاس ، ثم صلى من القابلة فكثير الناس الحديث الذي ذكرناه عن قريب ، وهو أيضاً
ذكره عند قول المصنف والنبي ﷺ بين العذر في ترك المواظبة فهو لا يدل على ما
ادعاه من الصحة ، وإن أراد به الحديث الذي فيه جمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه
الناس على أبي بن كعب .. الخ ، وقد ذكرناه ، وهو أيضاً وقد ذكره أيضاً لا يدل على
ما ذكر على الأنحفي .

ولم يذكر قدر القراءة فيها . وأكثر المشايخ «رح» على أن السنة فيها الختم مرة

وقوله - وكان أبي يصلي بهم التراويح كذلك - أي كما ذكره عامة مشايخ بخاري فهو أيضاً لا يدل على ما ادعاه من الأصحية ، بل الأصح ما قاله المصنف لأنه صلاة الليل ، فيجوز إلى طلوع الفجر سواء كانت قبل الوتر أو بعده ، وفي المستحسن فعلها أبي نصف الليل أو ثلثه كما في العشاء . وفي المحيط لا يجوز قبل العشاء ويجوز بعد الوتر ولم يحك فيه خلافاً .

(ولم يذكر قدر القراءة فيها) لم يذكر على صيغة المعلوم ، أي لم يذكر محمد بن الحسن قدر القراءة في التراويح ، ويجوز أن يقال ولم يذكر القدوري وهو الأقرب . قال الأكمل وقوله - ولم يذكر قدر القراءة - ظاهر . قلت الظهور من أين ، فإذا احتمل أن يكون الفاعل في الفعل إحدى النهي كيف يقال أنه ظاهر .

(وأكثر المشايخ على أن السنة فيها الختم مرة) اختلف المشايخ في قدر القراءة في التراويح ، فقليل يقرأ مقدار ما يقرأ في المغرب تخفيفاً للتخفيف . قال شمس الأئمة هذا غير مستحسن ، وقال الشهيد هذا غير سديد لما فيه من ترك الختم وهو سنة فيها . وقيل يقرأ من عشرين آية إلى ثلاثين آية كما أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه أحد الأئمة الثلاثة على ما رواه البيهقي بإسناده عن أبي عثمان الهندي ، قال وعن عمر رضي الله عنه ثلاث من القرآن استقرهم فأمر أسرهم قراءة أن يقرأ للناس بثلاثين آية في كل ركعة ، وأوسطهم بخمسة وعشرين آية ، وأبطأهم بعشرين آية .

وعن عروة بن الزبير رضي الله عنها أن عمر رضي الله عنه جمع الناس على قيام شهر رمضان الرجال على أبي بن كعب والنساء على سليمان بن أبي حشمة ، وفي الذخيرة إذا ختم على العشرين مثلاً فله أن يقرأ في بقية الشهر ما شاء الله . قال القاضي أبو علي النسفي إذا ختم وصلى العشاء في بقية الشهر من غير تراويح جاز من غير كراهة ، لأنها شرعت لأجل ختم القرآن مرة ، وهذا إن من لم يكن قاربه من النساء يصلي ستاً وثمانياً وعشراً ، وفي التجنيس ثم بعضهم اعتادوا قراءة ﴿ قل هو الله أحد ﴾ في كل ركعة ، وبعضهم اختاروا

فلا يترك لكسل القوم

قراءة سورة الفيل إلى آخر القرآن وهذا أحسن ، لأنه لا يشتبه عليه عدد الركعات ولا يشغل قلبه بحفظها فيقرع للتدبير والتفكير .

وفي المجتبى أما القراءة فقبل ثلاثين آية في كل ركعة ، وقبل عشرين وقبل عشر آيات للختم مرة قبل كما في المغرب ، وقبل ثلاث آيات قصار أو آية طويلة ، وفي الدراية والمتأخرون في زماننا يفتون بثلاث آيات قصار وآية طويلة هذا أحسن ، قال الحسن رضي الله عنه إن قرأ في المكتوبة بعد الفاتحة ثلاث آيات فقد أحسن ولم يسيء هذا في المكتوبة فما ظنك في غيرها . وفي المحيط الأفضل في زماننا أن يقرأ قدر ما لا يؤدي إلى تنفير القوم لكسلهم .

قلت المصنف قال بخلاف هذا على ما يحيى ، وروى الحسن عن أبي حنيفة أن الإمام يقرأ في كل ركعات عشر آيات يحصل الختم فيها أو نحوها ، لأن السنة في التراويح يختم مرة ، وعدد ركعات التراويح في جميع الشهر ستة مائة ، وعدد آي القرآن ستة آلاف وشيء ، فإذا قرأ في كل ركعة عشر آيات يحصل الختم فيها ، واليه أشار المصنف بقوله وأكثر المشايخ .. الخ . وقال السرخسي هذا هو الأحسن .

فإن قلت ما المراد في قول المصنف على أن السنة في الختم . قلت قال في الدراية أي سنة الخلفاء الراشدين . قلت أكثر لمن يخلف الراشدين وأولهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه ، وكانت التراويح تركت في أيام أبي بكر وجدد في أيام عمر رضي الله عنه ، والدليل عليه ما ذكرناه من حديث عبد الرحمن بن عبد القاري أنه قال خرجت مع عمر بن الخطاب إلى آخره في رمضان .. الحديث ، فهذا يدل على أنها تركت في زمان عمر رضي الله عنه بدليل أن عمر رضي الله عنه جمع الناس على أبي بن كعب رضي الله عنه فذكر على أن المراد من قول المصنف أن السنة هي سنة عمر بن الخطاب ومن بعده من الخلفاء الراشدين وهذا ورد أيضاً على من قال من أصحابنا أن التراويح سنة العميرين وأراد به أبابكر وعمر رضي الله عنهما وليس كذلك .

(فلا يترك لكسل القوم) أي لا يترك الختم مرة لأجل كسل القوم ، وفي النهاية والفضل في الختم مرتين ، وأهل الاجتهاد كانوا يختمون في كل عشر ليال ، وعن أبي حسين

بخلاف ما بعد التشهد من الدعوات حيث يتركها ، لأنها ليست بسنة ولا يصلي الوتر بجماعة في غير شهر رمضان عليه إجماع المسلمين والله أعلم

أنه كان يختم في شهر رمضان إحدى وستين وثلاثين في الأيام وواحدة في التراويح كذا في فتاوى قاضي خان .

(بخلاف ما بعد التشهد من الدعوات حيث يتركها لأنها ليست بسنة) قال السفناقي يعني إذا علم أن قراءة الدعوات تنقل عن القوم ، ولكن ينبغي أن يأتي بالصلاة ، لأنها فرض عند الشافعي فيحتمل في الإتيان بها كذا في الخلاصة . قلت فيما قاله المصنف نظراً ، لأنه يقول لا يترك الختم مرة لأجل كسل القوم ، ثم يقول بخلاف الدعوات بعد التشهد يعني يترك لأجل كسل القوم فكيف لا يترك ما هو مستحب أو سنة صحابي لأجل الكسل ويترك ما هو سنة النبي ﷺ ، فإنه روى الدعوات المأثورة عن النبي ﷺ بعد التشهد ، وكيف يقول أنها ليست بسنة ، وقد روى أحمد في مسنده من حديث ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ علمه التشهد ، وفي آخره وإن كان في آخرها أي في آخر صلاة دعى بعد تشهده بما شاء الله أن يدعو ثم يسلم .

وأخرج البخاري ومسلم عن أبي هريرة أن رسول الله عليه السلام قال إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فليتمود بالله من أربع ، من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة الهيا والمات ومن شر فتنة المسيح الدجال ، انتهى فهذه السنة الثانية عن النبي عليه السلام إذا تركت لأجل كسل القوم يترك ما هو غير سنة النبي عليه السلام .

(ولا يصلي الوتر بجماعة في غير شهر رمضان) لأنه نقل من وجه حق وجبت القراءة في الركعات كلها ، وتؤدى بغير أذان وإقامة ، وصلاة النقل بالجماعة مكروهة ما خلا قيام رمضان وصلاة الكسوف لأنه لم يفعلها للصعة ، ولو فعلوا لا شتهرت ، كذا ذكره الولوالجي . وفي الخلاصة قال القدوري أنه لا يكره ، وقال النسفي اختار علماء الوتر في المنزل في غير رمضان ، لأن الصحابة لم يجمعوا على الوتر بجماعة في رمضان كما اجتمعوا في التراويح فيها ، فعمر رضي الله عنه كان يؤمهم في الوتر في رمضان ، وأبي لا يؤمهم فيها في رمضان كذا في المحيط (عليه إجماع المسلمين) أي على ترك صلاة الوتر بجماعة في غير رمضان

بإجماع المسلمين قال تاج الشريعة لأن الصحابة رضي الله عنهم لم يجتمعوا على الوتر بغير جماعة كما اجتمعوا على التراويح ، وقال الاترازي ولهذا لم يصل الوتر أحد يجامعة في سائر الأمصار من لدن النبي عليه السلام ، قلت ذكر في الحواشي أنه يجوز عند بعض المشايخ .

فروع : كيفية النية في التراويح ، أن ينوي التراويح أو السنة أو سنة الوقت أو قيام الليل . وقال الشهيد أو قيام الليل في الشهر ، ويقال أو ينوي قيام رمضان . وفي المبسوط نية مطلق الصلاة لا تجزئ عنها ، وفي فتاوى الشهيد لو نوى صلاة مطلقة أو تطوعاً فحيث اختلف المشايخ فيه ذكر بعض المتقدمين أنه لا يجوز ، وذكر أكثر المتأخرين أن التراويح وسائر السنن تتأدى بمطلق النية لأنها نافلة ، ولكن الاحتياط أن ينوي التراويح أو سنة الوقت أو قيام الليل في شهر رمضان وفي سائر السنن ينوي السنة أو الصلاة متابعاً لرسول الله ﷺ .

ولو صلاها قاعداً من غير عذر قبل ينوب عن التراويح كركعتي الفجر ، قال السرخسي وعليه الإعتاد ، والصحيح الجواز ، واتفقوا أنه لا يستحب لمخالفة السلف ، وقال الشهيد الكلام فيه في موضعين في الجواز والاستحباب منهم من قال يجوز عندهما ولا يجوز عند محمد اعتباراً بالفرض ، وقيل يجوز عندهم جميعاً وهذا هو الصحيح ، وأما الكلام في الاستحباب فعندهما مستحب أن يقوم القوم إلا لعذر ، إذ القيام أفضل . وعند محمد المستحب أن يقوموا أيضاً ، وذكر أبو سليمان عن محمد لو أن رجلاً أم قوماً جالساً في رمضان قال يقومون عند أبي حنيفة وأبي يوسف قيل إنما خص قولها لأنه لا يجوز عنده وهو الصحيح .

وإذا صلوا قعوداً بغير عذر فالكلام في موضعين أيضاً الجواز والاستحباب . أما الجواز فقد قيل لا يجوز ، وقيل يجوز وهو الصحيح . وأما الاستحباب فالصحيح أنه لا يستحب ، وفي جوامع الفقه صلى الإمام قاعداً بغير عذر يستحب للقوم القيام عندهما والقعود عنده ، وإن زاد على ركعتين بتسليمة واحدة إن قعد على رأس الركعتين الأصح الجواز عن التسليمتين ، وفي الذخيرة وقال بعض المتقدمين لا يجزئه إلا عن تسليمة

واحدة ، وإن صلى ستاً أو ثمانية أو عشرة أو قعد على كل شفع قال المتقدمون يقع على العدد المستحب وهو الأربع عند أبي يوسف ومحمد « رح » ، وعلى قول أبي حنيفة يقع على العدد الجائز وهو ست وثمان على ما عرف عنده والعشر عن التسليمات الخمس في رواية شاذة عنه ، وفي رواية الجامع أربع ركعات بتسليمة واحدة ، وفي الذخيرة لا يجزئه إلا عن ركعتين في قول بعض المتقدمين . وقال بعضهم حتى صلى عدداً بتسليمة واحدة وهو مستحب في صلاة الليل فكلا الركعتين يجزئ عن تسليمة ، فإن كان بعضها غير مستحب إنما يجزئ عن المستحب ، وما كان في استعجابه اختلاف فكان في هذا أيضاً اختلاف .

ولو لم يقعد على رأس الشفع الأول القياس أنه لا يجوز وبه أخذ محمد وزفر ورواية عن أبي حنيفة ، وفي الاستحسان يجوز وهو ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف ، وإذا جاز هل يجوز عن تسليمة واختلف أم تسليمتين والأصح جوازه عن تسليمة واحدة ، وهو اختيار أبي بكر محمد بن الفضل والفقهاء أبي جعفر وأبي علي النسفي والصدر الشهيد ، وقيل عند أبي حنيفة عن تسليمتين ، وعند أبي يوسف عن تسليمة واحدة ذكره في الذخيرة . وقال النووي لو صلى أربعاً لم يصح ، قال ذكره حسين في فتاواه .

ولو صلى ثلاثاً بقعدة واحدة لم يجز عند محمد وزفر ، واختلفوا على قولهما قيل لا يجزئه لأنه لا أصل لها في النوافل ، وقيل يجزئه عن تسليمة واحدة كالمغرب ، ثم على قول من يقول لا يجزئه عن تسليمة واحدة لا شك أنه يلزمه قضاء الشفع الثاني ، وعند أبي حنيفة لا يلزمه سواء شرع في الشفع الثاني عامداً أو ساهياً ، وعند أبي يوسف ينظر إن شرع عامداً يجب ، وإن شرع ساهياً لا يجب بالإتفاق بين أبي حنيفة وأبي يوسف ، لأن الشفع الأول لا يصح شروعه في الشفع الثاني صح إكاله ، حتى لو صلى التراويح عن تسليمات في كل تسليمة ثلاث ركعات بقعدة واحدة جاز ويسقط عنه التراويح ، وعند محمد وزفر لا يسقط .

ولو صلى الكل بتسليمه واحدة وقعدة عند كل ركعة الأصح أنه يجزئه عن الترويحات أجمع . قال السفناقي وهو المختار ، وإن لم يقعد اختلف فيه الأقوال على قول أبي حنيفة وأبي يوسف والأصح أنه يجزئه . وفي الذخيرة إذا صلوا ثلاثاً ولم يقعد في الثانية فصلاته باطلة في القياس وهو قول محمد وزفر ورواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف وعليه قضاء ركعتين . وفي الاستحسان هو قولها اختلف المشايخ ، فقد قيل يجوز عن تسليمه وقيل لا يجوز أصلاً وكذا الخلاف في غير التراويح إذا انتقل بثلاث ولم يقعد في الثانية إذا شرع في شفع من التراويح ثم أفسده ثم قضاء فلا شيء عليه .

وإذا وقع الشك في أن الإمام هل صلى عشرين^(١) أو صلى تسعاً فالصحيح من المذهب أن يصلوا ركعتين فرادى فرادى فتصير عشرين بيقين ولا يؤديها جماعة بفصل بعض التسليمتين عن البعض جاز من غير كراهة والأفضل التسوية .

وأما تطويل الثانية على الأولى في الركعتين إن كان بآية طويلة أو آيتين لا يكره ، وإذا زاد كره ، ولو قرأ في الثانية آياتها أكثر مما قرأ في الأولى ويزيد على ثلاث آيات إن كان آياتها قصاراً وآيات ما قرأ في الأولى طوالاً ويحصل القرب بينهما في الكلمات والحروف فلا بأس به .

ولو اقتدى بمن يصلي مكتوبة أو وترأ أو نافلة غير التراويح قال في المحيط قبل يجوز والأصح أنه لا يجوز ، كذا في الذخيرة ، وعلى هذا إذا بناها على التربعة العشاء في الصحيح أنها لا تصح إذا فاتته ترويحة أو ترويحتان ، وقال الإمام إلى الوتر هل يأتي بالترويحات الفائتة أو يتابع إمامه في الوتر ، ذكر في الواقعات الناطقي عن أبي عبد الله الزعفراني أنه يوتر معه ثم يقضي ما فاتته من الترويحات ، وذكر في مختصر البحر عن الكرابيسي إذا لم يصل الفرض معه لا يتبعه في التراويح ولا في الوتر ، وكذا إن لم يتبعه في التراويح لا يتبعه في الوتر ، وقال ظهير الدين المرغيناني لو صلى العشاء وحده فلا أن يصلي التراويح في

(١) هكذا - عشرين - في الأصل وربما أراد بها عشرين . اهـ مصححه .

جماعة لأنها تتبع للجماعة ، ولو لم يصل التراويح مع الجماعة فلما ان يصلي الوتر معه إذا صلى الترويحة الواحدة إمامان كل واحد بتسليمة قيل لا بأس به ، والصحيح أنه لا يستحب ذلك ، ولكن كل ترويحة يؤديها إمام واحد ولا بأس بالتراويح في مسجدين لكن يوتر في الثاني ، واختلفوا في الإمام والصحيح أنه لا يكره .

وفي المحيط والواقعات إذا صلى الإمام في مسجدين في كل واحد منها على الكمال لا يجوز لأن السنن لا تتكرر في وقت واحد ، فإن صلاهما ثانية يصلونها فرادى . وفي الفتاوى إذا لم يختم إمام مسجده هل يذهب إلى مسجد آخر يختم فيه قيل لا ، والصلاة في مسجد نفسه أولى ، ولو قال الإمام بعد السلام ركعتين ، وقال القوم ثلاثاً ، قال أبو يوسف يعمل بقوله ، وقال محمد يعمل بقولهم ، ولو شك وأخبره عدلان يأخذ بقولهما ، ولو شكوا أنه صلى عشر تسليمات أو تسعاً قيل يوترون وقيل يصلون بجماعة تسليمة ، والأصح أداؤها فرادى ، ولو افتتحها أي الوتر فتابعه ثم ظهر أنه صلى التراويح قال النسفي أنه أجزأه .

ويجوز اقتداء من يصلي التسليمة الأولى بغيرها . وقال النسفي أيضاً إذا كان إمامه لحائاً أو غيره أحق قراءة وأحسن صوتاً فلا بأس أن يترك مسجد أما مصلى العشاء بغير وضوء ولم يعلم ثم صلى أمهم إمام آخر التراويح ثم علموا فعليهم إعادة العشاء والتراويح لأن وقتها بعد العشاء وهو المختار .



باب إدراك الفريضة

ومن صلى ركعة من الظهر ثم أقيمت

(باب إدراك الفريضة)

أي هذا باب في بيان حكم إدراك الفريضة ، وجه المناسبة بين البابين من حيث أن الباب الأول في النافلة ، النوافل التي هي إكمال الفرائض ، وهذا الباب أيضاً في إدراك الفرائض الذي هو الأداء الكامل ، وهو الأداء بالجماعة ، ومثل هذا الباب من الجامع الصغير .

(ومن صلى ركعة من الظهر) أراد أنه شرع في صلاة الظهر وصلى ركعة منه (ثم أقيمت) أي ثم أقيمت الصلاة ، وأراد بالإقامة شروع الإمام فيها لا إقامة المؤذن ، فإنه لو أخذ المؤذن في الإقامة والرجل قيد الركعة الأولى بالسجدة فإنه يتم ركعتين بلا خلاف بين أصعابنا ، كذا قاله الحلواني ، وفي رواية يقام الصلاة مقام أقيمت ولهذا قال في رواية أقام المؤذن حتى لو صلى في البيت ركعة ثم أقيمت لا يقطع وإن كان فيه أجر أو ثواب لأنه لا يوجد مخالفة الجماعة عياناً فلا يقطع ، ومذهب الشافعي فيما إذا صلى ركعة في الظهر ثم أقيمت ما ذكره في تمتهم قال الشافعي أحب إلي أن يكمل ركعتين ويسلم ويكونان نافلتين .

وقال النووي إذا دخل في فرض الوقت منفرداً ثم أقيمت الجماعة استحباب له أن يتمها ركعتين ويسلم ويكونان نافلة ، ثم يدخل مع الجماعة فعنده في الفرض قولان أحدهما في الجديد هي الأولى ، والثاني الفرض أحدهما لا يعينه يحتسب الله تعالى بأيتهما شاء . وقال أبو إسحاق وليس بشيء . لأنه لا أصل له في الشرح وهو قوله القديم . وقال النووي في أحد الوجهين كلاهما فرض ثم في النفل لا يقطعه لأن القطع فيه ليس للإكمال وبه قال مالك . وقال الشافعي ان خير سلام الإمام قطعه ، وقال اسماعيل المتكلم وسيف الدين البابلي لوطن أن في الوقت سعة فشرع في النفل .

يصلي أخرى صيانة للمؤدى عن البطلان ثم يدخل مع القوم إحرازاً لفضيلة الجماعة ،

ثم علم أنه إن أتمه خرج وقت الفرض لا يقطعه كما لو شرع في النفل ثم خرج الخطيب للخطبة ، وعن أحمد المنفرد إذا نوى اتباع الجماعة بعدما صلى ركعتين جاز في رواية عرفاً ، فإذا صلى ركعتين سلم ، والأولى أن يقطع ويدخل مع الإمام والذي صلى وحده نافلة .

(ويصلي ركعة أخرى صيانة للمؤدى عن البطلان) أي لأجل الصيانة أي الحفظ للمؤدى بفتح الدال وهو الركعة التي صلاها ، وذلك أن البتراء منهي عنها .

فإن قلت كيف يجوز إبطال صفة الفريضة لإقامة السنة . قلت ليس هذا النقض لإقامة السنة بل لإقامة الفرض على وجه أكمل ، لأن نقض الإكمال إكمال وهذا كهدم المسجد ، فإنه حرام ، فإذا كان لأحكام بنائه أو للوسعة فإنه يجوز ، والحاصل أن نقض الصلاة بغير عذر حرام لأنه إبطال العمل لا سيما صلاة الفرض إلا أن النقض إذا كان للإكمال يجوز لأنه وإن كان نقضاً بصورة إكمال معنى ، فإن صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة بالحديث الصحيح .

فإن قلت كيف يستقيم هذا على أصل محمد فإن عنده إذا بطلت صفة الفريضة بطل أصل الصلاة فلم يكن مؤدى مصوناً عن البطلان عنده الفريضة . قلت هذا ليس مذهبه في جميع المواضع إنما هو مذهبه فيما إذا لم يتمكن من إخراج نفسه عن العهد بالمضي إليها كما إذا قيد الخامسة بالسجدة وهو لم يقعد في أربعة وها هنا يتمكن من ذلك بالمضي فيها ، والفرق بينهما أن إبطال صفة الفريضة لإحراز فضل الجماعة باطلاق من الشروع وإبطال صفة الفريضة هناك ليس باطلاق من جهة فجاز أن ينتقل نقلاً ما هنا وصار كالمكلف بالصوم إذا آيس في خلال الصوم .

(ثم يدخل مع القوم إحرازاً لفضيلة الجماعة) كما لو شرع في الظهر ثم أقيمت الجمعة ألا ترى أنه يجوز قطعها لحطام الدنيا ، فإن المرأة إذا كانت يفور قدرها جاز لها القطع ،

وإن لم يقيد الأولى بالسجدة يقطع ويشرع مع الإمام هو الصحيح لأنه
بمحل الرفض والقطع للأكال بخلاف ما إذا كان في النفل لأنه ليس
للاكمال ، ولو كان في السنة قبل الظهر والجمعة فأقيم

وكذا المسافر إذا بدت دابته أو خاف فوت شيء من ماله يقطع لأجل الدرهم ، فإذا جاز
لحطام الدنيا فلأن يجوز لإحراز فضيلة الجماعة أولى .

(وإن لم يقيد الأولى) أي الركعة الأولى من الظهر الذي شرع فيه وحده (بالسجدة
يقطع صلاته) وهي الركعة الأولى التي ما قيد بسجدة (ويشرع مع الإمام) يعني يدخل
في صلاة الإمام ، وهذا اختلفوا فيه وهل يجوز القطع أم لا فعند بعض المشايخ لا يقطع
إذا كان قائماً في الركعة الأولى ، وإن لم يقيدما بالسجدة قال فخر الإسلام في شرح الجامع
الصغير كان يختلف فتوى الشيخ الإمام محمد بن إبراهيم الميداني في هذا والأشبه أن يقطع
واليه أشار المصنف بقوله (هو الصحيح) أي القطع والشروع مع الإمام هو الصحيح ،
واحترز به عن قول الميداني المذكور وإبراهيم بن المنذر وبعض المشايخ قالوا يصلي ركعتين
ثم يقطع واليه مال شمس الأئمة لأنه يمكنه الجمع بين الفضيلتين .

وعلل المصنف لما ذهب إليه بقوله (لأنه) أي لأن ما دون الركعة (بمحل الرفض)
يعني له ولاية الرفض ما لم يقيد بالسجدة لأنه ليس له حكم فعل الصلاة ، ولهذا لو حلف
لا يصلي لا يحنث بهذا القدر (والقطع للأكال) الفرض والقطع للأكال ، هذا جواب عما
يقال إنما أتى به قرينة سلمت إلى مستحقها فلا يجوز إبطالها ، ألا ترى أنه لو شرع في
التطوع ثم أقيمت الظهر لم يقطع التطوع مع أن الفرض أولى ، وتقدير الجواب أن القطع
المذكور لإكمال الفرض والقطع للأكال يجوز كهدم المسجد للبناء على الوجه الأكمل (بخلاف
ما إذا كان في النفل) يتعلق بقوله فقطع يعني يقطع في الفرض بخلاف القطع في النفل
(لأنه ليس للأكال) أي لأن القطع في النفل ليس للأكال فلا يقطع .

(ولو كان) أي المصلي (في السنة قبل الظهر) أي ولو كان شرع في السنة التي قبل
صلاة الظهر (والجمعة) أي أو كان في السنة التي قبل صلاة الجمعة (فأقيم) أي صلاة

أو خطب يقطع على رأس الركعتين يروى ذلك عن أبي يوسف
« رح » ، وقد قيل يتمها وإن كان قد صلى ثلاثاً من الظهر يتمها لأن
للاكثر حكم الكل فلا يحتمل النقص بخلاف ما إذا كان في الثالثة بعد
ولم يقيد بها بالسجدة حيث يقطعها لأنه بمحل الرفض ويتخير إن
شاء عاد فقعد وسلم

الفرض (أو خطب) أي أو خطب الإمام للجمعة وهو لف ونشر مستقيم (يقطع) أي
ما شرع فيه (على رأس الركعتين) إحرازاً لفضيلة الجمعة (يروى ذلك عن أبي يوسف
رحمه الله) أي القطع على رأس الركعتين ، روي عن أبي يوسف « رح » ، فإن قطع قضى
ركعتين عند أبي حنيفة ومحمد وعلى قياس ما روي عن أبي يوسف أنه يقضي أربعاً في كل
تطوع فيقضي ما هنا أربعاً (وقد قيل يتمها) أي سنة الظهر الذي كان شرع فيه ، وقال
فخر الإسلام وكان الشيخ الإمام محمد بن الفضل البخاري يفتي بأنه يقضي أربعاً لأنها بمنزلة
صلاة واحدة واجبة .

(وإن كان قد صلى ثلاثاً) أي وإن كان المصلي قد صلى ثلاث ركعات (من الظهر يتمها)
أي الظهر (لأن للأكثر حكم الكل) حيث يثبت جهة الفراغ ولم يثبت حقيقته فلم يحتمل
النقص ، فكذا إذا ثبت شبهة (فلا يحتمل النقص) نتيجة قوله لأن للأكثر حكم الكل
(بخلاف ما إذا كان في الثالثة بعد) بخلاف ما إذا كان هذا المصلي في الركعة الثالثة بعد
أن شرع فيه (ولم يقيد بها بالسجدة) أي والحال أنه لم يقيد الركعة الثالثة بالسجدة (حيث
يقطعها لأنه بمحل الرفض) وقد مر أن له ولاية الرفض ما لم يقيد بها بسجدة . وفي الفتاوى
الكبرى عن محمد أنه يأتي بالركعة الرابعة قاعداً لتقلب نفلاً ، لأن الفرض لا ينادى قاعداً
مع القدرة على القيام ثم يأتي بالجماعة ليجمع بين الثوابين ثواب النفل وثواب الجماعة .

(ويتخير) يعني إذا أراد القطع فهو بالخيار (إن شاء عاد) أي التشهد (فقعد وسلم)
لأنه أراد الخروج عن صلاته خروجها مقتدياً به والخروج عن هذا لم يشرع إلا بالقعدة
فتكون صلاته على الوجه المشروع ، ثم إذا عاد إلى القعدة قال يتشهد ويسلم . قال بعضهم

وإن شاء كبر قائماً ينوي الدخول في صلاة الإمام ، وإذا أتمها يدخل مع القوم والذي يصلي معهم نافلة

يتشهد ويسلم ثانياً لأن القعدة الأولى لم تكن قعدة ختم ، وقال بعضهم يكفيه ذلك التشهد لأن المود إلى القعدة ينقض القيام ، وجعله كأن لم يكن أصلاً فكانت هذه القعدة الأولى لم يسلم إلا بتسليمتين عند البعض لأنه المهود في التحلل ، وعند البعض تسليمة واحدة ، لأن التسليمة الثانية للتحلل وهذا قطع من وجه ولا يسلم قائماً لأنه لم يشرع في القيام .

(وإن شاء كبر قائماً ينوي الدخول في صلاة الإمام) وفي المحيط يقطعها قائماً بتسليمة واحدة وهو الأصح لأنه قطع وليس يتحلل ، وإن شاء رفع وإن شاء لم يرفع كذا قاله الإمام حميد الدين الضرير في شرحه . وعن شمس الأئمة الحلواني لو لم يعد إلى التشهد تفسد صلاته ونقله عن النوادر .

(وإذا أتمها) عطف على قوله يتمها ، وإذا أتم صلاة الظهر التي كان شرع فيها (يدخل مع القوم) يعني لا ينقض صلاته ، ولكن ليس بلام لأن الذي يصلي معهم نافلة ولا إلزام فيها ، ولكن أفضل الدخول في وقت مشروع ويندفع عنه تهمة بأنه ممن لا يرى الجماعة (والذي يصلي معهم نافلة) أي والذي يشرع فيه ليصلي مع القوم نافلة لأنه لا إلزام فيها ، قال الاترازي إنما أنت الضمير بتأويل النفل . قلت الخبر على حاله ، وإنما ذكر المبتدأ لأن المعنى والصلاة التي يصلها مع القوم نافلة ، وإنما ذكره باعتبار فعل الصلاة .

فان قلت يلزم أداء النفل بجماعة خارج رمضان وهو مكروه . قلت إنها تكون الكراهة إذا كان الإمام والقوم متنفلين ، وأما إذا كان الإمام مفترضاً فلا كراهة بما روي في حديث يزيد بن الأسود ، وقال عنه للرجلين إذا صليتا في رحالك ثم أتيتا مسجد جماعة فصليا معهم فانها لكم نافلة ، ورواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح ، وفي حديث أبي ذر رضي الله عنه أنه عنه قال في الأئمة الذين يؤخرون الصلاة صلوا الصلاة لوقتها واجعلوا صلاتكم معهم نافلة رواه مسلم من طريق (١) .

(١) هكذا في الأصل لم يتم الجملة .

لأن الفرض لا يتكرر في وقت واحد ، فإن صلى من الفجر
ركعة ثم أقيمت يقطع ويدخل معهم لأنه لو أضاف إليها
أخرى تقوته الجماعة كذا إذا قام إلى الثانية قبل أن يقيدها
بالسجدة وبعد الإتمام لا يشرع في صلاة الإمام لكراهية
النفل بعده ،

(لأن الفرض لا يتكرر في وقت واحد) لأن الله تعالى لم يوجب على أحد ظهري
أو عصرين في يوم واحد . وقال النووي في أحد الوجهين كلاهما فرض ، واعتبروها بصلاة
الجماعة على مذهبهم إذا صلى عليها طائفة ثم صلت طائفة أخرى بعدهم وكانوا مقيمين
بالفرض ، وبه قال الشعبي والأوزاعي . قلنا هذا تمجه المقول وهو مدفوع ثالثه وعلى هذا
يلزم أن تفرض الصلاة كل يوم عشر مرات .

(فإن صلى من للفجر ركعة) يعني فإن شرع في صلاة الفجر وحده ثم صلى منه
ركعة (ثم أقيمت) أي ثم أقيمت صلاة الفجر (يقطع) صلاة نفسه (ويدخل معهم)
أي مع القوم (لأنه لو أضاف إليها) أي إلى الركعة الأولى (ركعة أخرى تقوته الجماعة)
لأنيان بالأكثر (وكذا إذا قام إلى الثانية) أي وكذا تقطع صلاته إذا قام إلى الركعة
الثانية من صلاة الفجر ولكن ذلك (قبل أن يقيدها) أي قبل أن يقيد الركعة الثانية
(بالسجدة) لأنه ما لم يقيدها بالسجدة فهو محل الرفض ، بخلاف ما إذا قيدها
بها كما ذكرنا .

(وبعد الإتمام لا يشرع مع الإمام) أي بعد إتمام صلاة الفجر التي شرع فيها وحده
لا يشرع مع الإمام (لكراهية النفل بعد الفجر) أي بعد أداء صلاة الفجر (وكذا بعد
العصر) (١) أي وكذا لا يشرع مع الإمام بعد أن صلى صلاة العصر وحده (لما قلنا) من
كراهية النفل بعد صلاة العصر ، وعند الشافعي ومالك يعيدها لعدم الكراهية في النفل

(١) هذه إضافة من الشارح . اهـ مصححه .

وكذا بعد المغرب في ظاهر الرواية . لان التنفل بالثلاث مكروه ،
وفي جعلها أربعاً مخالفة لإمامه . ومن دخل مسجداً فدأى فيه

بعدهما عندهما ، وعند أحمد يعيدها مع إمام الحي (وكذا بعد المغرب) أي وكذا لا
يشرع مع الامام إذا أتم صلاة المغرب وحده (في ظاهر الرواية) وبه قال مالك وقيد
به لأنه روي عن أبي يوسف الأحسن أن يدخل مع الامام ويصلي أربع ركعات ثلاث مع
الامام وأتم الرابعة بعد فراغ الامام ، وبه قال الشافعي وأحمد ، لأن القيام إلى الثالثة صلب
ملتزماً اذ الركعة الواحدة لا تكون صلاة للنهي عن المبتدأ ، وعن أبي يوسف في رواية
يدخل معه ويسلم على رأس الثالثة مع الامام وبه قال السرخسي .

(لأن التنفل بالثلاث مكروه) أي بثلاث ركعات لأن فيه مخالفة السنة لورود النهي
عن البتراء ، وقال قاضي خان التنفل بالثلاث حرام . قلت الوتر ثلاث وهو نفل عندهما ،
وذلك مشروع فكيف يكون مثله حرام (وفي جعلها أربعاً مخالفة لإمامه) أي وفي جعل
المصلي أربع ركعات مخالفة لإمامه لأنه يصلي ثلاثاً ، ومع هذا إذا شرع قال فخر الاسلام
أتمها أربعاً ، لأن هذا الوجه أحوط لما فيه من زيادة الركعة ، وفي الوتر لو سلم مع الامام
على الثلاث فسدت صلاته وعليه قضاء أربع ركعات لأنه التزم بالاعتداء ثلاث ركعات
تطوعاً فيلزمه أربع كالنذر بها . وفي قاضي خان وقيل إنما يكره التنفل بعد المغرب
بثلاث ركعات إذا كان عن اختيار ، فأما عن اضطرار فلا .

فإن قلت المخالفة للإمام إنما تكون قبل فراغه وهذا مخالفة بعد فراغه من صلاته ،
وهذا ليس به بأس كالقبح إذا اقتدى بالمسافر وكان بمسبوق فاتمها يقوم بعد فراغ الإمام .
قلت الفرق ظاهر ، أما صلاة المسافر فعلي فرضية أن يصلي أربعاً أو لا كذلك صلاة
المغرب . وأما المسبوق فقد عرف قضاؤه بالسنة في قوله ~~عليه السلام~~ ما فاتكم فاقضوا .

(ومن دخل مسجداً قد أذن فيه) صيغة المجهول جملة في محل نصب ، لأنها صفة
لقوله مسجداً ، وأما نصب مسجد فعلي التوسع وإسقاط الحافض لا على الظرفية ، والتقدير
ومن دخل في مسجد ونظيره دخلت الدار ، فإن تعدى الفعل في نحو الدار والمسجد لا

يكره له أن يخرج حتى يصلي، لقوله عليه السلام لا يخرج من المسجد
بعد النداء إلا منافق أو رجل يخرج لحاجة يريد الرجوع
قال إلا إذا كان ينتظم به أمر جماعة

بطرد ويحوز أن يكون مسجداً منصوباً على أنه مفعول به على أنه رأي الأخفش لأنه
دخل عنده تارة يتمدى بنفسه وتارة بحرف الجر (يكره له أن يخرج) أي يكره لهذا
الداخل خروجه من المسجد (حتى يصلي) يعني إن لم يكن قد صلى ، لأن المؤذن قد دعاه
ولورود الوعيد فيه (لقوله عليه السلام لا يخرج من المسجد بعد النداء إلا منافق أو رجل يخرج
لحاجة يريد الرجوع) لم يذكر أحد من الشراح هذا الحديث في كتابه ولا التفت إلى ما
كان حاله هل هو يصلح للاحتجاج أم لا .

أما السفناني فإنه لم يذكره أصلاً . وأما الأكل فإنه ذكر في المسألة تفصيلاً ثم قال
وهو واضح وما عرفنا من أين جاءه الوضوح ، وأما صاحب الدراية فإنه اكتفى بالمنقولات
في هذه المسألة . وأما الاترازي فإنه استدل فيها بما روي عن أبي هريرة أنه قال حين خرج
رجل من المسجد بعدما أذن فيه أما هذا فقد عصى أبا القاسم ، رواه مسلم والأربعة ، وهذا
موقوف وقال أبو عمر إنه مسند ولذلك نظائره نحو حديث أبي هريرة من لم يجب الدعوة
فقد عصى أبا القاسم ، وقال لا يختلفون في ذلك رواه إسحاق بن راهويه في مسنده ، وزاد
فيه أمرنا رسول الله ﷺ إذا أذن المؤذن فلا تخرجوا حتى تصلوا .

وأما الذي ذكره المصنف فقد قال سبط بن الجوزي رواه النسائي . قلت روى ابن
ماجة في سننه بمعناه عن عثمان رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ من أدرك الأذان في
المسجد ثم خرج لم يخرج بحاجة وهو لا يريد الرجوع فهو منافق ، وأخرج أبو داود في
المراسيل عن سعيد بن المسيب أن النبي ﷺ قال لا يخرج من المسجد بعد النداء إلا منافق
إلا أحداً أخرجه حاجته وهو يريد الرجوع . ورواه أيضاً عبد الرزاق في مصنفه ، ورواه
أحمد في مسنده عن أبي هريرة أنه ﷺ قال إذا كنتم في المسجد فنودي بالصلاة فلا يخرج
أحدكم حتى يصلي .

(قال) أي المصنف رحمه الله (إلا إذا كان ينتظم به أمر جماعة) هذا استثناء من

لأنه ترك صورة تكميل معني وإن كان قد صلى وكانت الظهر والعشاء
فلا بأس بأن يخرج لأنه أجاب داعي الله مرة إلا إذا أخذ المؤذن في
الإقامة لأنه يتهم بمخالفة الجماعة عياناً، وإن كانت العصر أو المغرب أو الفجر

من قوله يكره له أن يخرج ، أراد أن الداخل في مسجد أذن فيه إذا كان ينتظم به أي
يستقيم به أمر جماعة بأن كان مؤذناً أو إمام مسجد تتفرق جماعة بسبب غيبته فانه يخرج
ولا يدخل تحت الوعيد (لأنه) أي لأن خروجه (ترك صورة) أي ترك للجماعة من حيث
الصورة (تكميل معني) أي تكميل للجماعة معني ، والاعتبار للمعني ، ولو دخل
مسجداً لم يكن مسجد حيه فان كان صلوا في مسجده فلا يخرج لأنه صار من أهل هذا
المسجد ، وإن لم يكن صلوا إن خرج ليصلي في مسجد حيه لا بأس به ، لأن الواجب عليه
أن يصلي في مسجد حيه ، وإن صلى في هذا المسجد لا بأس به أيضاً إلا أنه صار من أهل
هذا المسجد ، والأفضل أن لا يخرج كيلا يتهم أنه ممن لا يرى الجماعة .

وفي النسائي فاتته جماعة حيه ، فأتى مسجداً آخر يرجو فيه الجماعة ، وإن صلى في
مسجد حيه فحسن أيضاً أي الحسن أفضل ، فالشعبي اختار طلب الجماعة ، والنخعي
اختار مسجد حيه . وقال الحسن البصري كان الصحابة رضي الله عنهم كانوا إذا دخلوا
مسجد حيه صلوا فرادى بغير أذان وإقامة ثم لمنفعة جماعة أستاذة لأجل درسه أو لسماع
الأخبار ولسماع مجلس العامة أفضل بالاتفاق لتحصيل الثوابين ولو فاتته ركعة أو ركعتان
فالأفضل أن يصلي في مسجد حيه .

(وإن كان قد صلى) أي وإن كان الداخل مسجداً أذن فيه قد صلى فرضه (وكانت)
أي الصلاة التي صلاها (الظهر والعشاء فلا بأس بأن يخرج لأنه إجاب داعي الله مرة)
وهو المؤذن (إلا إذا أخذ المؤذن في الإقامة) هذا استثناء من قوله - فلا بأس بأن يخرج -
أراد أن المؤذن إذا شرع في الإقامة فانه لا يخرج حينئذ (لأنه يتهم بمخالفة الجماعة عياناً)
أي معاينة ، وانتصابه على الحال عن مخالفة .

(ولو كانت العصر) أي ولو كانت الصلاة التي صلاها وحده صلاة العصر (أو المغرب أو الفجر)

خرج ، وإن أخذ المؤذن فيها لكرامية التنفل بعدها ، ومن انتهى إلى الإمام في صلاة الفجر وهو لم يصل ركعتي الفجر إن خشي أن تقوته

أي ولو كانت المغرب أو كانت الفجر أي صلاة الفجر (خرج) أي من المسجد (وإن أخذ المؤذن فيها) أي وإن أخذ المؤذن أي شرع في واحدة من هذه الصلاة (لكرامية التنفل بعدها) أي بعد العصر والمغرب والفجر ، وعند الشافعي لا بأس بالشروع في هذه الصلوات لما روي عن زيد بن أبي الأسود قال شهدت مع النبي ﷺ صلاة الصبح في مسجد الحيف ، فلما قضى صلاته إذا هو من مجلس في آخر القوم لم يصلها معه فقال علي بها فأتي بها ترعد فرائصها قال ما منعكما أن تصليا معنا ، قال يا رسول الله انا كنا صلينا في رحالنا قال فلا تفعلوا إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فانهما لكما نافلة ، رواه أبو داود والترمذي والنسائي ، وقال الترمذي حديث حسن صحيح واستدل الاترازي للشافعي بحديث الصفة وهو ما روي عن النبي ﷺ إذا صلى أحدكم في رحله ثم أدرك الإمام ولم يصل فليصل معه فانها له نافلة ، ونحن نحمله على غير هذه الصلوات كيلا يلزم المنافاة بينه وبين حديث النهي عن الصلوات بعد الفجر والعصر وحديث التيسير .

قلت كيف نحمله على غير هذه الصلوات ، وقد صرح في حديث يزيد بن الأسود المذكور أنفاً بصلاة الصبح ، والجواب عنه أنه قد روي هذا في صلاة الظهر فتعارضت روايتا فعله فأخذنا بقوله ﷺ لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس ثم إذا صلى العصر أو الفجر فعندنا فرضه الأول ، وبه قال الشافعي في الجديد وأحمد ، لأن الخطاب سقط عنه بالأولى ، وقال في القديم فالفرض أكملها وقال بعض أصحابه والشعبي والأوزاعي فالفرض كلاهما وقد مر الكلام فيهما مرة .

(ومن انتهى إلى الإمام في صلاة الفجر ولم يصل ركعتي الفجر) أي والحال أن هذا المنتهي لم يكن صلى سنة الفجر فلا يخلو حاله عن أمرين الأول : (إن خشي أن تقوته

ركعة ويدرك الاخرى يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد ثم يدخل لانه أمكنه الجمع بين الفضيلتين

ركعة) من صلاة الفجر لا اشتغاله بالسنة (ويدرك الأخرى) أي الركعة الاخرى وهي الثانية ، وتخصيص الركعة لما أن النبي ﷺ جعل أداء الركعة مع الإمام عند العذر بمنزلة أداء الكل في إدراك ثواب الجمعة حتى تتم صلاة الخوف ركعة ركعة (يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد ثم يدخل) أي يدخل المسجد (لأنه أمكنه الجمع بين الفضيلتين) فضيلة السنة وفضيلة الجماعة ، وإنما قيد عند باب المسجد لأنه لو صلاهما في المسجد كان مشتغلاً فيه مع اشتغال الإمام بالفرض وأنه مكروه لقوله ﷺ إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة ، وخصت سنة الفجر بقوله عليه السلام لاتدعوها وإن طردتكم الخيل ، رواه أبو داود وعن أبي هريرة رضي الله عنه وقد مر فيها مضي هذا إذا كان عند باب المسجد موضع لذلك ، فإن لم يصليهما في المسجد خلف سارية من سواريه خلف الصفوف .

وقال فخر الإسلام وأشدّها كراهة أن يصلي مخالطاً للصف مخالفاً للجماعة والذي يصلي خلف الصف من غير حائل بينه وبين الصف . وفي الذخيرة السنة في ركعتي الفجر أن يأتي بهما في بيته ، فإذا لم يفعل فعند باب المسجد إذا كان الامام يصلي فيه ، فإن لم يمكنه ففي المسجد الخارج إذا كان الامام في المسجد الداخل ، وفي الداخل إذا كان الامام في الخارج . وفي المحيط وقيل يكره ذلك كله ، لأن ذلك بمنزلة مسجد واحد . وفي قاضي خان إن كان الامام في الصف يصليهما في الشتوي وإن كان في الشتوي يصليهما في الصيفي ، وإن كان الصيفي والشتوي واحد يقوم خلف الصف وعند سارية أو خلف أسطوانة أو نحوها . وقال الثوري إن خشي فوت ركعة دخل مع الامام ولم يصليهما وإلا صلاهما في المسجد ، وقول مالك مثله إلا أنه قال يصليهما خارج المسجد في غير الاقنية اللاصقة به . وعن شمس الأئمة يحكى عن الفقيه اسماعيل الزاهد أنه كان يقول ينبغي أن يفتح ركعتي الفجر ثم يقطعهما ويدخل مع الامام حتى يلزمه بالشروع فيتمكن من القضاء بعد الفجر ولكن هذا ليس بقوي ، فانما وجب بالشروع لا يكون أقوى كما يجب بالنذر ، وقد نص في زيادات الزيادة أن المنذورة لا تؤدي بعد الفجر قبل طلوع الشمس .

وإن خشي فوتها دخل مع الإمام ولم يصل ، لأن ثواب الجماعة أعظم والوعيد بالترك ألزم بخلاف سنة الظهر حيث يتركها في الحالين لأنه يمكنه أدائها في الوقت بعد الفرض هو الصحيح .

الحال الثاني أن يخالف فوت الفرض كله ، وأشار إليه بقوله (وإن خشي فوتها ^(١)) أي فوت ركعتي الفرض (دخل مع الإمام ولم يصل) أي لم يصل السنة يعني بتركها (لأن ثواب الجماعة أعظم) من ثواب السنة ، لما روى مسلم في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة (والوعيد بالترك ألزم) الوعيد منصوب ، لأنه عطف على اسم ان ، وألزم مرفوع على الخبرية ، والوعيد هو قوله عليه السلام لقد همت أن أمر رجلاً فسنى أن يجمعوا حرماً من حطب ثم آتى قوماً يصلون في بيوتهم ليست بهم علة فأحرقها عليهم ، رواه مسلم وأبو داود عن أبي هريرة .

قوله - همت - أي قصد . والفنية جمع فنى . قوله - أن يجمعوا - وفي رواية - تجمعوا - قوله - ثم آتى - بالنصب عطف على قوله - أن أمر - واستدل بهذا الحديث من قال أن الجماعة فرض عين ، وقد مر الكلام فيها في باب الإمامة .

فان قلت إذا أدرك الإمام في التشهد ماذا يفعل . قلت ظاهر كلام المصنف « رح » ترك على أنه يدخل مع الإمام لأنه قال إن خاف أن يفوته الركعتان دخل مع الإمام ، كذا قال شمس الأئمة السرخسي في شرح الجامع الصغير ، ثم قال وكان الفقيه أبو جعفر يقول يصلي سنة الفجر ثم يشرع مع الإمام عندهما ، وعند محمد يترك السنة وهذه فرع اختلافهم في المدرك في التشهد في صلاة الجمعة .

(بخلاف سنة الظهر حيث يتركها في الحالين) أي في حال خشية الفوات وحال عدمها (لأنه يمكن أدائها في الوقت) أي لأن الشأن يمكن أداء سنة الظهر في وقت العصر (بعد الفرض) بعد أداء فرض الظهر (هو الصحيح) أي أداء سنة الظهر بعد الفرض في

(١) في المتن - فوتها - اه مصححه .

ولإنما الاختلاف بين أبي يوسف «رح» ، ومحمد «رح» في تقديمها على الركعتين وتأخيرها عنهما

الوقت هو الصحيح . واحتراز به عن قول بعض المشايخ أن سنة الظهر لا تقضى إذا فاتت ، لأن في سنة الفجر ورد الشرع بالقضاء غداة ليلة التعريس ، ولم يرد مثل ذلك في سنة الظهر ، وهذا القول غير صحيح ، لأن عائشة رضي الله عنها روت أن عليه السلام فاتته الأربع قبل الظهر فقضاها بعده . وقال الاترازي وهذا القول غير صحيح ، يعني قول بعض المشايخ أن سنة الظهر لا تقضى .

وورد الاختلاف بين أبي يوسف ومحمد في أنه هل يقدم الأربع أداء الركعتين ، قال أبو يوسف يقدم الركعتين ثم يقضي الأربع ، وقال محمد يقدم الأربع ثم يقضي الركعتين ، كذا ذكر اختلافهما في الجامع الصغير الحسامي . وفي الجامع الصغير المتناهي والمنظومة وسرحها ذكر الاختلاف على المكس ، ويحتمل أن يكون عن كل واحد من الآيتين روايتان انتهى . قلت اختلافهما في التقديم والتأخير في القضاء لا يدل على أنه سنة الظهر تقضيه في الغرض بعد ، ولا يدل على ذلك إلا الحديث الذي ذكرناه ، والمجرب من الاترازي أنه يستدل باختلاف الامامين في التقديم والتأخير على قضاء سنة الظهر في الوقت .

ثم اختلفوا هل يكون الأربع الذي يقضيه بعد الظهر في الوقت هل تكون سنة أو نفلاً مبتدأ . قلت قال في الذخيرة وعن أبي حنيفة «رح» أنه يكون نفلاً وهو قول بعضهم ، وقيل يكون سنة وهو قول صاحبيه وهو الأظهر ، وهل ينوي القضاء ، فعندها ينوي القضاء لحديث عائشة المذكور آنفاً ، وعند أبي حنيفة لا ينوي القضاء لأن ذلك عن النبي عليه السلام يكون قضاء لأنه إذا وجب على الشيء كتب عليه وفعل غيره يكون تطوعاً مبتدأ فلا حاجة إلى نية القضاء .

(وإنما الاختلاف بين أبي يوسف «رح» ، ومحمد «رح» في تقديمها) أي في تقديم الأربع (وتأخيرها عنهما) أي عن الركعتين ، فالتقديم عند أبي يوسف وتأخيرها عند محمد . وفي المحيط ذكر أبو حنيفة مع أبي يوسف ، وفي فتاوى المتناهي قول أبي يوسف هو المختار ، وفي مبسوط شيخ الاسلام هو الأصح لحديث عائشة المذكور ، فأبو يوسف

ولا كذلك سنة الفجر على ما نبين إن شاء الله تعالى ، والتقيد بالأداء
عند باب المسجد يدل على الكراهة في المسجد إذا كان الإمام
في الصلاة ، والأفضل في عامة السنن والنوافل المنزل وهو المروي
عن النبي عليه السلام

يعتبر المهل ، ومحمد يعتبر ما يقع فيه فالركعتان في محلها فيقدمان ، ولحمد أن الأربع
قبل الركعتين لتقدمها على الأربع الفرض المتقدم عليهما ، وقد تعذر التقديم على الظهر ولم
يتعذر على السنة ، وفي الخلاصة صلى سنة الفجر أو الأربع قبل الظهر ثم اشتغل بالبيع
أو الشراء أو الأكل ، فانه يعيد السنة أما بأكل لقمة أو شربة لا تبطل السنة ، وذكر
في جامع الترمذي قيل لا يعيد ولو أنه أنقص من ثوابه قبل التكلم ، قال الجلالی
الظاهر أنه لا يعيد .

(ولا كذلك سنة الفجر على ما سنبين إن شاء الله تعالى) يعني ليس سنة الفجر مثل
سنة الظهر لأن سنة الفجر لا يمكن أدائها بعد الفرض فحصل الفرق بين السنتين (والتقيد
بالأداء) أي تقيد محمد بن الحسن بأداء ركعتي الفجر (عند باب المسجد يدل على
الكراهة) أي على كراهة أدائه إياها (في المسجد إذا كان الإمام في الصلاة) بخلافه
الإمام عياناً .

(والأفضل في عامة السنن والنوافل المنزل) أي الأفضل في أكثر السنن والنوافل
إقامتها في المنزل ، وإننا قدرنا هكذا لأن لفظ المنزل لا يصح أن يقع خبر لقوله الأفضل ،
وإننا قال في عامة السنن تنبيهاً على أن بعض المشايخ قالوا يصلي الركعتين بعد الظهر
والركعتين بعد المغرب في المسجد وما سواهما في البيت . قال في المحيط (وهو المروي عن
النبي ﷺ) أي روى البخاري ومسلم عن زيد بن ثابت رضي الله عنها قال احتجر رسول
الله ﷺ حجرة .. الحديث ، وفي آخره فعليكم بالصلاة في بيوتكم إلا المكتوبة فإن خير
صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة ، وأخرج أبو داود والترمذي والنسائي مختصراً ولفظ
أبي داود صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجدي هذا إلا في المكتوبة .

قال وإذا فاتته ركعتا الفجر لا يقضيهما قبل طلوع الشمس
لأنه يبقى نفلاً مطلقاً وهو مكروه بعد الصبح ، قال ولا
بعد ارتفاعها عند

فإن قلت تعارض هذا قوله بالتحسين صلاة في مسجدي هذا أفضل من صلاة فيما سواه إلا
المسجد الحرام . قلت يحتمل هذا على الفرض أي صلاة مفروضة في مسجدي هذا يدل على
لفظ أبي داود صلاة المرء .. الحديث ، وفي الذخيرة والسنن بعد الفرائض لا بأس باتيانها
في المسجد في مكان الصلاة ، والأولى أن يتنعم عنه خطوة أو خطوتين والإمام يتنعم عن المكان
الذي يصلي فيه الفريضة لا محالة ، وفي الجامع الأصغر إذا صلى الرجل المغرب في المسجد
وخاف أن يرجع إلى بيته أن يشتغل عن السنة صلاها في المسجد ، والأخير صلاة الرجل
في بيته إلا المكتوبة ، وفي شرح الآثار للطحاوي يأتي بالركعتين بعد الظهر وركعتين عند
المغرب في المسجد وما سواهما لا ينبغي أن يصلي في المسجد وهو قول البعض والبعض يقول
التطوع في المسجد حسن وفي البيت أحسن ، وذكر الحلواني أن من فرغ من الظهر والمغرب
والعشاء وإن شاء صلى السنة في المسجد وإن شاء في بيته .

(قال) أي محمد في الجامع الصغير (وإذا فاتته ركعتا الفجر لا يقضيهما قبل طلوع
الشمس ، لأنه يبقى نفلاً وهو مكروه بعد صلاة الفجر) أي التنفل مكروه بعد أن يصلي
فرض الفجر كما مر بيانه . وقال النووي في شرح المذهب في قضاء السنة الراتبة قولان
أحدهما وهو القديم لا يقضى كالكسوف والاستسقاء وتحية المسجد ، والثاني وهو الجديد
يقضى أبداً ، وفي قول حكاة الخراسانيون إن فاتت في النهار يقضى ما لم تغرب الشمس ،
وإن فاتت في الليل يقضى ما لم يطلع فجرها . قال والصحيح استحسان قضاء الجميع أبداً .
وفي المغني قال ابن حامد يقضي ركعتا الفجر وغيرهما من السنن في الأوقات كلها ما حكمي
أوقات النهي وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، وعنه أنه قال ركعتا الفجر تقضى إلى وقت
الضحى . قال ابن قدامة والأول أصح .

(قال) أي المصنف (ولا بعد ارتفاعها) ولا يقضي أبداً بعد ارتفاع الشمس (عند

أبي حنيفة «رح» وأبي يوسف «رح». وقال محمد «رح» أحب إلي أن يقضيهما إلى وقت الزوال لأنه عليه السلام قضاهما بعد ارتفاع الشمس غداة ليلة التعريس .

أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال محمد أحب إلي أن يقضيهما إلى وقت الزوال (قال الحلواني والفضلي ومن تابعهما لا خلاف بينهم ، فإن محمد يقول أحب أن يقضي وإن لم يفعل فلا شيء عليه وهما يقولان ليس عليه أن يقضي ، وإن فعل فلا بأس به . ومن المشايخ من حقق الخلاف ، وقال الخلاف في أنه لو قضى يكون نقلاً مبتدأ أو سنة كذا في المحيط (لأنه عليه السلام قضاهما بعد ارتفاع الشمس غداة ليلة التعريس) هذا الحديث روي عن جماعة من الصحابة أبو قتادة وذو نجر وعمران بن حصين وجبير بن مطعم وبلال وأنس وابن مسعود وعمر بن أمية الضمري وابن عباس ومالك بن ربيعة السلولي وأبو هريرة رضي الله عنهم .

فحديث أبي قتادة عند مسلم ، وحديث نجر الحبشي عند أبي داود في سننه ، وحديث عمران بن حصين عند أبي داود أيضاً والحاكم وابن خزيمة ، وحديث أبي (١) جبير بن مطعم عند النسائي ، وحديث بلال عند الطبراني في معجمه والبخاري في مسنده ، وحديث أنس عند البخاري أيضاً وحديث ابن مسعود عند البيهقي في كتاب الأسماء والصفات ، وحديث عمر بن أمية وحديث ابن عباس عند البخاري ، وحديث مالك بن ربيعة عند النسائي ، وحديث أبي هريرة عند مسلم عن أبي حازم عن أبي هريرة قال عرسنا مع النبي ﷺ فلم نستيقظ حتى طلعت الشمس فقال النبي ﷺ ليأخذ كل إنسان برأس راحلته ، فإن هذا منزل حضرنا فيه الشيطان قال ففعلنا ، ثم دعا بالماء فتوضأ ثم صلى سجدتين ثم أقيمت الصلاة فصلى الغداة والتعريس في آخر الليل ، وليلة التعريس كانت حين قفل النبي ﷺ من غزوة خيبر . قوله - ثم صلى سجدتين - أي ركعتي الفجر .

(١) ربما كلمة أبي زائدة .

ولها أن الأصل في السنة أن لا تقضى باختصاص القضاء بالواجب ،
والحديث ورد في قضائهما تبعاً للفرض فبقي ما رواه على الأصل ،
وإنما تقضى تبعاً له وهو يصلي بالجماعة أو وحده إلى وقت الزوال ،
وفيما بعده اختلاف المشايخ «رح» ، وأما سائر السنن سواها لا تقضى
بعد الوقت وحدها ، واختلف المشايخ «رح» في قضائهما تبعاً للفرض ،

(ولها) أي لأبي حنيفة ومحمد (أن الأصل في السنة أن لا تقضى باختصاص القضاء بالواجب) لأن القضاء تسليم مثل الواجب بالأمر (والحديث ورد في قضائهما تبعاً للفرض) هذا جواب عن حديث ليلة التمريس تقديره أنه لما ورد بقضائهما تبعاً قلنا بقضائهما (فبقي ما رواه على الأصل) وهو عدم وجوب الزوال بالاتفاق (وإنما تقضى) أي السنة (تبعاً له) أي للفرض (وهو يصلي بالجماعة) أي والحال أنه يصلي بالجماعة (أو وحده) أي أو يصلي وحده (إلى وقت الزوال) أراد انتهاء وقت القضاء بالجماعة أو كان منفرداً إلى وقت زوال الشمس ، توضيحه أن سنة الفجر تقضى تبعاً للفرض سواء كان قضى الفرض بالجماعة أو قضاء وحده . وقال الأكمل ما هنا وكلامه واضح ، قلت من أين يجيء الوضوح إن لم يشرح كلام المصنف كما هو المقصود .

(وفيما بعده) أي وفيما بعد الزوال (اختلاف المشايخ) أي مشايخ ما وراء النهر ، فاختلّفوا في أنه هل تقضى سنة الفجر تبعاً للفرض ، فقال بعضهم تقضى تبعاً وبه قال الشافعي في قول ، وقال بعضهم لا تقضى تبعاً ولا مقصودة . وفي المحيط لا تقضى السنة بعد الزوال وإن تذكر مع الفرض من غير ذكر خلاف ، وفي جامع بدر الدين الورسكي لا يقضى بعد الزوال ، لأن السنة جاءت بالقضاء في وقت مجمل فلا يقاس عليه آخر .

(وأما سائر السنن سواها) أي سوى سنة الفجر ، وفي بعض النسخ سواهما بضمير التثنية أي سوى ركعتي الفجر (فلا تقضى بعد الوقت وحدها) أو إذا كانت بدون الفريضة .

(واختلف المشايخ في قضائهما) أي في قضاء السنن (تبعاً للفرض) فقال بعضهم

ومن أدرك من الظهر ركعة ولم يدرك الثلاث فإنه لم يصل الظهر
بجماعة ، وقال محمد « رح » قد أدرك فضل الجماعة

يقضيها تبعاً لأنه كم من شيء ثبت ضمناً ولا يثبت قصداً . وقال بعضهم لا يقضيها تبعاً كما
لا يقضيها مقصودة وهو الأصح ، لاختصاص القضاء بالواجب . وفي مختصر البحر ماسوى
ركعتي الفجر من السنن إذا فاتت مع الفرض يقضي عند العراقيين كالآذان والإقامة ،
وعند الحراسانيين لا يقضي ، ثم قيل لا بأس بترك سنة الفجر والظهر إذا صلى وحده لأنه
عليه السلام لم يأت بها إلا إذا صلى بالجماعة وبدونها لا يكون سنة ، وقيل لا يجوز بتركها بكل
حال ، لأن السنة المذكورة كالواجبة ، وللشافعي قولان في قول لا يقضي وبه قال مالك
وأحمد في رواية ، وفي قول يقضي كالغرائض هو اختيار المزني ورواية عن أحمد .

(ومن أدرك من الظهر ركعة) أي من أدرك من صلاة الظهر التي يصلها الإمام ركعة
واحدة (ولم يدرك الثلاث) أي ثلاث ركعات (فإنه) أي فإن هذا المدرك (لم يصل
الظهر بجماعة) ذكر هذه المسألة لبيان الحكم في مسألة أخرى ذكرها في الجامع الكبير رجل ،
قال إن صليت الظهر مع الإمام فعبدي حر ، فأدرك ركعة مع الإمام فقط لا يحنت ، لأن
شرط حنثه أن يكون صلى الظهر مع الإمام وقد صلى ثلاث من الظهر منفرداً ، لأن المسبوق
فما يقضى منفرد فلم يوجد شرط الحنث وهذا لأن المسمى يعتبر معدوماً بفوات الحر وفي
مقام الإثبات ، وعلى هذا لو أدرك ثلاثاً مع الإمام وفاتته الواحدة لم يحنت أيضاً لفوات
بعض المسمى وهو الصحيح ، ولو قال عبده حر إن أدرك الظهر مع الإمام يحنت بأدراك
الواحدة معه وبأدراك القعدة أيضاً ، لأن إدراك الشيء هو الوصول إلى آخر جزء منه
يتحقق بأدراك القعدة فضلاً عن الركعة إدراك الظهر بالجماعة يؤيده قوله عليه السلام من
أدرك من الفجر فقد أدرك الفجر .

(وقال محمد قد أدرك فضل الجماعة) إنما خص قول محمد بأدراك فضل الجماعة وإن كان
يدرك ثواب الجمعة ، عند صاحبيه أيضاً لأن الشبهة وردت على قوله أن مدرك الإمام في التشهد في
الجمعة لا يكون مدركاً للجماعة فيتمها أربعاً فكان مقتضى قوله أن لا يدرك فضيلة الجماعة
في هذه المسألة لأنه مدرك الأقل كما في الجمعة فأزال ذلك الوهم بقوله قال محمد قد أدرك

لأن من أدرك آخر الشيء فقد أدركه فصار محرزاً ثواب الجماعة ولكنه لم يصلها بالجماعة حقيقة ولهذا يحنث به في يمينه لا يدرك الجماعة ولا يحنث في يمينه لا يصلي الظهر بالجماعة . ومن أتى مسجداً قد صلى فيه فلا بأس بأن يتطوع قبل المكتوبة ما بدا له ما دام في الوقت ، ومراده إذا كان في الوقت سعة ، وإن كان فيه ضيق تركه ،

فضل الجماعة ، وأصل هذه المسألة مسألة الجامع الكبير وقد ذكرناها آنفاً .

وقال السفناقي فإن قلت الاختلاف إنما يكون اتحاد الموضع ثم ذكر ما هنا قولها في صلاة الظهر في جماعة ، وقول محمد في إدراك فضل الجماعة ومما متغايران في الموضع فلا يتحقق الاختلاف بذلك ، وحاصل الجواب أن تخصيص ذكر محمد لا لبيان الاختلاف فيما بينهم فأنهم اتفقوا في موضعين وهو أنه لم يصل الظهر في جماعة وأنه أدرك فضل الجماعة ، وإنما خص قول محمد بشبهة نرد على قوله وقد ذكرنا محرزاً .

(لأن من أدرك آخر الشيء فقد أدركه فصار محرزاً ثواب الجماعة ، لكن لم يصلها بالجماعة حقيقة) عدم صلاته بالجماعة ظاهر لكنه يحصل له ثواب الجماعة (ولهذا) يعد مع على ذلك بالاتفاق (يحنث به في يمينه لا يدرك الجماعة ولا يحنث في يمينه لا يصلي الظهر بالجماعة) الضمير في به يرجع إلى الإدراك الذي يدل عليه قوله أدرك ، ومما صورته قد بيناهما عن قريب ، ومنهيب الشافعي في الظاهر كمنهبننا وهو أنه إذا أدرك الإمام في التشهد ينال فضل الجماعة ، وعند بعض أصعابه لا ينال إذا أدركه فيما دون الركعة .

(ومن أتى مسجداً قد صلى فيه) أي صلى أهله فيه بالجماعة وكان الرجل فاتته الجماعة (فلا بأس بأن يتطوع قبل المكتوبة ما بدا له) أي ما ظهر يعني ما أراد من التطوع (ما دام في الوقت) أي في وقت هذه الصلاة (ومراده) أي مراد محمد بن الحسن بقوله في الجامع الصغير لا بأس بأن يتطوع قبل المكتوبة (إذا كان في الوقت سعة) بفتح السين والعين يعني اتساع (وإن كان فيه) أي في الوقت (ضيق تركه) أي ترك

قيل هذا في غير سنة الظهر والفجر ، لأن لهما زيادة مزية ، قال عليه السلام في سنة الفجر صلوهما ولو طردتكم الخيل ، وقال في الاخرى من ترك الاربع قبل الظهر لم تنله شفاعتي .

التطوع ، وروى عن الثوري والحسن البصري أنه لا يتطوع قبل المكتوبة لما أنه عليه السلام ما اشتغل به إذا صلى بالجماعة .

(قيل هذا في غير سنة الظهر والفجر) أشار بهذا إلى قول محمد « رح » لا بأس ، قال بعض المشايخ قول محمد لا بأس بأن يتطوع التطوع قبل العصر والمساء دون التطوع قبل الفجر والظهر (لأن لهما) أي سنة الظهر وسنة الفجر (زيادة مزية) أي زيادة خصوصية بالفضل ، وزيادة الأجر وبين ذلك بقوله (قال عليه السلام في سنة الفجر صلوهما وإن طردتكم الخيل) أخرج هذا الحديث أبو داود في سننه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ لا تدعوها وإن طردتكم الخيل .

وأخرج مسلم عن عائشة قالت ما رأيت رسول الله ﷺ أشد معاهدة سنة على الركعتين قبل الفجر .

وأخرج الطبراني عنها لم أره ترك الركعتين قبل صلاة الفجر في سفر ولا حضر ولا صحة ولا سقم . وأخرج أبو يعلى الموصلي في مسنده عن ابن عمر قال سمعت رسول الله ﷺ قال لا تركوا ركعتي الفجر ، فإن فيها الرغائب والمراد بالخیل حبس العدو .

(وقال في الأخرى) أي قال النبي ﷺ في سنة الظهر (من ترك الأربع قبل الظهر لم تنله شفاعتي) هذا ليس له أصل ، والمعجب من الشراح ذكروا هذا ولم يتعرضوا إلى بيان حاله وسكتوا عنه . وقال الأكمل وهذا وعيد عظيم ، ودلالته على وكادة الأربع أقوى من الأول إذا صح عن النبي ﷺ ، والذي لم يثبت كيف يكون أقوى من الحديث الذي أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما ، وروى أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن أم حبيبة زوجة النبي ﷺ قال رسول الله ﷺ من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرم الله عليه النار ، وروى أبو داود أيضاً عن أبي أيوب عن النبي عليه السلام قال أربع قبل الظهر ليس فيها تسليم تفتح لهن أبواب السماء .

وقيل هذا في الجميع لأنه عليه السلام واظب عليها عند أداء
المكتوبات بالجماعة ، ولا سنة دون المواظبة ، والأولى أن لا يتركها
في الأحوال كلها

(وقيل هذا) أي قول محمد - لا بأس بأن يتطوع - وهذا القول اختيار أبي الليث
في جامعه (في الجميع) أي عام في جميع السنن ، وللمصلي الخيار بين أن يتطوع وبين أن
لا يتطوع لأن السنة لا تثبت إلا بمواظبة النبي ﷺ على السنن قبل المكتوبة عند أداء
المكتوبات بالجماعة ، وأشار إلى هذا بقوله (لأنه ﷺ واظب عليها) أي على السنن
(عند أداء المكتوبات بالجماعة) وها هنا في مسألة الجماعة نتفية لأن التقدير فيمن في مسجداً
قد صلى فيه فلا يكون في حقه إتيان السنة سنة ، فبقي نفلاً مطلقاً فيكون في خير ومن
إتيانه وتركه (لا سنة دون المواظبة) هذا معروف من الأحاديث ، ولم يرو أنه ﷺ
ترك شيئاً من الرواية المذكورة في النقل إلا الركنين بعد الظهر وقضاهما بعد العصر كعتي
الفجر وقضاهما مع الفرض بعد طلوع الشمس .

وقال قاضي خان ان محمداً لم يذكر السنن في الكتاب ، وإنما ذكر التطوع والإنسان
إذا صلى وحده إن شاء أتى بالسنن وإن شاء تركها ، وهو قول أبي الحسن الكرخي ،
والأول أصح ، والأخذ به أحوط فلا يتركه في الأحوال إذ السنة بعد المكتوبة شرعت
لجبر نقصان يمكن في الفرض وقبلها يقطع طمع الشيطان من المصلي لأنه يقول ، إذا لم يتعين
في ترك ما لم يكتب عليه فكيف يتبعني في ترك ما كتب عليه والمنفرد إلى ذلك ، إلا إذا
خاف فوت الوقت ، لأن أداء الفرض في وقت واجب . وفي الحواشي لو لم يرد جواز ترك
الجميع لا يبقى لقوله - صلى - فيه فائدة ، لأن الاختيار بين الترك والإتيان كسنة العصر
والعشاء ثابت ، سواء صلى بالجماعة أو منفرداً . وأما إذا أريد بهذا في الجميع جاز ترك
سنة الفجر والظهر حالة الإنفراد ولم يثبت أخبار الترك عند أدائها بالجماعة ، فحينئذ تظهر
فائدة قوله - وقد صلى فيه .

(والأولى أن لا يتركها في الأحوال كلها) هذا اختيار المصنف أي الأولى أن لا يترك
السنن الرواية كلها في جميع الأحوال كلها ، سواء كان مؤدياً بالجماعة أو منفرداً أو مقيماً

لكونها مكملات للفرائض إلا إذا خاف فوت الوقت ، ومن انتهى
إلى الإمام في ركوعه فكبر ووقف حتى رفع الإمام رأسه لا يصير
مدركا لتلك الركعة خلافاً لزفر «رح» هو يقول أدرك الإمام فيما له
حكم القيام ، ولنا أن الشرط هو المشاركة في أفعال الصلاة ولم يوجد
لا في القيام ولا في الركوع

أو مسافراً (لكونها مكملات للفرائض) أي لكون السنن الرواية مكملات لنقص من
الفرائض وجبر النقصان يقع فيها ، خصوصاً في حق المنفرد ، لأنه أحوج إليها فيعاره إلى
تكميل الثواب (إلا) استثناء من قوله - والأولى - معنى الأولى أن يتركها (إذا خاف
فوت الوقت) فإنه إذا اشتغل بالسنة يفوته الوقت لضيقه .

(ومن انتهى إلى الإمام في ركوعه) أي وصل إليه حال كون الإمام راکعاً (فكبر)
للافتتاح (ووقف) ولم يركع سواء تمكن من الركوع أو لا (حتى رفع الإمام رأسه لا
يصير مدركا لتلك الركعة) قيد بالركوع لأنه إذا انتهى إليه وهو قائم يكبر ولم يركع
معه حتى رفع الإمام رأسه من الركوع ثم ركع أنه يدرك الركعة بالإجماع . وإذا انتهى إلى
القومة بعد الركوع لا يكون مدركا لتلك الركعة بالإجماع ، وبما قلنا قال الشافعي .

(خلافاً لزفر) فإنه يقول يصير مدركا لتلك الركعة ، وبه قال للنووي وابن أبي
ليلى وعبد الله بن المبارك (هو) أي زفر (يقول أدرك الإمام فيما له حكم القيام) وهو
الركوع ، وهذا لأن الركوع يشبه القيام لوجود استواء النصف الأسفل الذي به يمتاز القائم
من القاعد ، لأن استواء النصف الأعلى موجود في القاعد أيضاً ، ولهذا لو شارك في
الركوع صار مدركا .

(ولنا أن الشرط هو المشاركة في أفعال الصلاة) لأن الإقتداء شركة ، ولا شركة في
الإحرام ، وإنما الشركة في الفعل (ولم يوجد لا في القيام) لأنه ليس من جنس الركوع
(ولا في الركوع) لأنه ليس من جنس القيام فلا يصير مدركا بتلك الركعة .

فإن قلت جاء في الحديث من أدرك الإمام في الركوع فقد أدركه ، ولهذا يأتي تكبيرات العيد في الركوع ، مع أنه يؤتى به في الحقيقة في القيام . قلت روى أبو داود أنه عليه السلام قال إذا جنتم إلى الصلاة ونحن سجود فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً ، ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة . وظاهره أنه إذا أتى بالركوع وهذا لم يأت به . وعن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال إذا أدركت الإمام راکعاً فركعت قبل أن يرفع رأسه فقد أدركت الركعة ، وإن رفع قبل أن ترفع فقد فاتتك تلك الركعة .

والجواب عن الحديث على تقدير صحته أن معناه أنه أدرك في تلك الصلاة لا في تلك الركعة ، وفي المشهد به وحديث المشاركة في القيام فافتقرا ، وفي الخلاصة أدرك الإمام في الركوع فقال الله أكبر ، إلا أن قوله - الله - كان في قيامه ، و - أكبر - وقع في ركوعه لا يكون شارعاً في الصلاة . وقال المحبوبي دخل المسجد والإمام راکع فقال بعض مشايخنا ومالك ينبغي أن يكبر وبركع ثم يمشي حتى يلتحق بالصف لئلا يفوته الركوع ، كذا فعله أبو بكر ^(١) رضي الله عنه ، فقال عليه السلام زادك الله حرصاً ولا تعد . وقال أكثر الأئمة وأكثر مشايخنا على أنه لا يكبر لكيلا يكون محتاجاً إلى المشي في الصلاة ، وبه قال الشافعي . وقال أحمد أن علم بالنهي ومشى بطلت صلاته ، وعندنا لو مشى ثلاث خطوات متواليات بطلت ، فمن اختار القول الأول قال معنى قوله - لا تعد - لا تؤخر الجيء إلى هذه الحالة ، ومن اختار القول الثاني ، قال معناه لا تعد إلى مثل هذا الصنع ، وهو التكبير قبل الاتصال بالصف والمشي إلى الركوع ، وإنها لم يأمره بالاعادة لأن ذلك كان في وقت كان العمل في الصلاة مباحاً .

وفي جامع الترمذي ذكر الجلالي في صلاته ، أدرك الإمام في الركوع قائماً ثم ركع ، أو شرع في الانحطاط وشرع الإمام في الرفع اعتديها ، وقيل لو شاركه في الرفع قبل إن كان إلى القيام أقرب لا يعتد ، والأصح أنه يعتد إذا وجدت المشاركة قبل أن يستقيم

(١) إنما هو أبو بكرة وليس أبو بكر رضي الله عنها . اهـ مصححه .

ولو ركع المقتدي قبل إمامه فأدركه الإمام فيه جاز ، وقال زفر
«رح ، لا يحزته لأن ما أتى به قبل الإمام غير معتد به فكذا
ما يبنى عليه ، ولنا أن الشرط هو المشاركة في جزء واحد كما في
الطرف الأول والله أعلم

قائماً وإن قل . وعن أبي يوسف قام شرعاً فلم يسقم الصيام حتى كبر لم يحزه ، وفي
النوازل إن كان إلى القيام أقرب جاز ، وإن كان إلى الركوع أقرب لا يحوز أدرك
الإمام في الركوع وهو يعلم أنه لو اشتغل بالثناء لا يفوته الركوع يثني ، وإن علم أنه
يفوته قال بعضهم يثني لأن الركوع يفوت إلى خلف وهو القضاء ، وإن شاء يفوته
أصلاً . وقال بعضهم لا يثني وإذا أدرك الإمام في الركوع يكبر للافتتاح ويثني ثم يتابع
الإمام في أي حالة كان .

(ولو ركع المقتدي قبل إمامه فأدركه الإمام فيه جاز) وبه قال الثلاثة (وقال زفر
لا يحزته) أي الصلاة إن لم يعد الركوع (لأن ما أتى به قبل الإمام غير معتد به) لكونه
سريعاً عنه ، قال عليه السلام إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا يختلفوا عليه (فكذا ما يبنى
عليه) لأن البناء على الفاسد فاسد .

(ولنا أن الشرط هو المشاركة في جزء واحد) وقد وجد فجعل مبتدئاً لا بانياً عليه
(كما في الطرف الأول والله أعلم) يعني كما صار في الطرف الأول ، وهو أنه يركع معه
ويرفع رأسه قبل الإمام ، وهذا لأن للركوع طرفين والشركة في إحداها كافية ، بخلاف
ما لو رفع رأسه من هذا الركوع قبل ركوع الإمام ، لأنه لم يوجد للشركة في شيء
من الطرفين .

فروع : لو أطال الإمام السجود فرفع المقتدي رأسه يظن أنه سجد ثانياً فسجد معه
إن نوى الأول أو لم يكن له نية يكون عن الأول ، وكذا إن نوى الثانية والتابعة لرجحان
التابعة ويلغو نية الثانية للمخالفة وإن نوى الثانية لا غير كانت عن الثانية ، فإن شارك
الإمام فيها جاز ، وفيه خلاف زفر ، وروي عن أبي حنيفة أنه لو سجد المقتدي قبل

رفع الامام رأسه من الركوع ثم أدرك الامام فيها لا يحزته ، وعن أبي يوسف أنه يحزته ، وإن أطال المؤتم سجوده فسجد الامام الثانية ورفع رأسه وظن أن الامام في السجدة الأولى سجد ثانياً يكون عن الثانية ، وإن نوى الأولى لا غير . وفي الذخيرة للقرطبي إن رفع المأموم قبل أن يطمئن الامام راکعاً أو ساجداً فسدت صلاته ، ويرجع ولا ينتظر رفع الامام وعنه وعن أشهب لا يرجع لأن الركوع أو السجود قد تم ، فتكراره زيادة في الصلاة . وقال سحنون يرجع وبقي بعد الامام بقدر ما يقوم الامام . في شرح التهذيب للنووي إن تقدم الامام بركوع أو سجود ، ولحقه الامام قبل أن يرفع رأسه لا تبطل صلاته عمداً كان أو سهواً ، وفي وجه شاذ ضعيف تبطل إن تعمده ، وهل يعود فيه ثلاثة أوجه الصحيح استحباب عوده لقول أصحابنا ، ثم يركع معه الثاني لزومه ، ولثالث حرمة العود ، فإن تعمده بطلت صلاته وإن سبق بركتين بطلت صلاته إن تعمده عالماً بتعريمه ، وإن كان جاهلاً أو ساهياً لم تبطل ، لكن لا يعتد بتلك الركعة فيأتي بها بعد سلام الامام ، وإن رفع والامام بعد في القيام فتوقف حتى ركع الامام ثم رفع من الركوع فاحتجبا في الاعتداد فيه وجهان ، أحدهما تبطل صلاته ، والثاني ان للتقدم بركن لا تبطل كالتخلف ، وهو الصحيح المنصوص .

والحاصل ان التخلف بركن واحد لا تبطل على الصحيح ، وفيه وجه للخراسانيين ، وانه تبطل ، وإن تخلف بركتين بطلت يكره عندنا تكرار الجماعة في مسجد واحد ، كذا في الذخيرة والوترى وغيرهما وبه قال مسلم وأبو قلابة وابن عوف وعثمان البقي والأوزاعي والثوري وأيوب والليث ومالك والشافعي . وقال النووي إذا لم يكن امام راتب للمسجد فلا كراهة للجماعة الثانية والثالثة بالاجماع ، وأما إذا كان له امام راتب وليس المسجد مظلوماً فمذهبنا كراهة الجماعة الثانية بغير اذنه ويصلون فيه فراداً خلافاً لأحمد وهو قول ابن مسعود وعطاء والحسن والنخعي والظاهرية ، واختاره ابن المنذر . وفي المبسوط وغيره جمل مذهب الشافعي مثل قول أحمد ، وفي الذخيرة عن أبي يوسف أنه يكره ذلك إذا كان القوم كثيراً ، أما إذا صلى واحداً باثنين بعدما صلى فيه أهله فلا

بأس به ، وعن محمد أنه لم ير بأساً بالتكرار إذا صلوا في رواية في المسجد على سبيل
الحقية لا التداعي والاجتماع ، وقال القدوري في كتابه إذا كان المسجد على قارعة الطريق
وله قوم معين فلا بأس بتكرار الجماعة ، ولو صلى فيه غير أهله جماعة فلأهله الاعادة إذا
لم يؤدوا حقه ، فإن صلى فيه بعض أهله فليس لبقية أهله أو لغيرهم أن يصلوا جماعة ،
وفي المبسوط صلى فيه أهله أو أكثرهم ، قال أبو يوسف لا بأس بأن يصلوا جماعة
في غير الموضع الذي صلى فيه الجماعة بغير أذان وإقامة ، ذكره عن الوبري وغيره ،
وإن فاتته الجماعة في مسجده ويمكن أن يدركها في مسجد آخر إن شاء صلى في
مسجده وحده ، وإن شاء ذهب إلى غيره فصلى بجماعة فراعى حق المسجد وفضل
الجماعة ، وقيل يذهب فيصل بالجماعة لزيادة فضلها . وقال الحسن البصري « رح » كان
أصحابه عليه السلام إذا فاتتهم الصلاة بالجماعة صلوا فرادى في المسجد ، وقال مالك
لو صلى إمام المسجد وحده صلوا فرادى بعده ، ولو غاب الإمام وصلوا بغيره إن كان
بأذنه لا تعاد وإلا أعيدت .

باب قضاء الفوائت

ومن فاتته صلاة

(باب قضاء الفوائت)

أي هذا باب في بيان حكم قضاء الصلوات الفوائت وهو جمع فاتئة من فات يفوت ، والقضاء أصله قضاي ، لأنه وقعت الياء بعد الف زائدة فقلبت كما عرف في التصريف ، وهو مستعمل على وجه ومعنى الحكم ، ومنه ﴿ وقضى ربك ﴾ ٢٣ الإسراء ، وفراغ ومنه قضى حاجته والقتل ، ومنه وضرب ﴿ فقضى عليه ﴾ ١٩ القصص ، واسم قاض أي قابل والموت ، ومنه قضى نحبه ، أي مات ، والانهاء ومنه وقضينا إليه ذلك الأمر والمعنى ، ومنه ثم اقضوا إلي ، والصنع والتقدير ومنه ﴿ فقضاهن سبع سماوات ﴾ ومنه القضاء والقدر والصلح ، ومنه في حديث الحديبية قاضم على أن يؤدوا ، أي صالحهم ، والطلب ومنه اقتضى دينه وتقاضاه ، والأداء ومنه ﴿ فاذا قضيت الصلاة ، فانتشروا في الأرض ﴾ ١٠ الجمعة .

وأما معناه الشرعي فالقضاء إسقاط الواجب بمثل من عند المأمور وهو حقه ، والأداء تسليم عين الواجب بسببه إلى مستحقه ، هذا اختيار شمس الأئمة السرخسي ، وعبارة فخر الاسلام البزدوي اسم التسليم نفس الواجب بالأمر ، ثم القضاء يجب بالسبب الذي يجب به الاداء ، ولهذا يحجر الامام بالقراءة إذا قضاها في الاقامة ، ويصلي صلاة الاقامة أربعا إذا قضاها في السفر ، وقيل يجب بسبب جديد ، وقد عرف في موضعه ، ولما كان المأمور به على نوعين أداء وقضاء ، وقد فرغ من الأداء وشرع في القضاء كذا قاله الشراح . قلت معنى صلاة الجمعة والعيدین وصلاة الجنائزة ، وأما المناسبة بين البابین فمن حيث وجود معنى الادراك فيهما .

(ومن فاتته صلاة) فيه رعاية الأدب حيث لم يقل من تركها ترك الصلاة لا يليق بحال

قضاها إذا ذكرها وقدمها على فرض الوقت ، والأصل فيه أن الترتيب بين الفوائت وبين فرض الوقت عندنا مستحق ، وعند الشافعي « ر ح » مستحب

المسلم وحينها لفوات تحسناً للظن به ، وحلاً لأمره على الصلاح لذلك في قوله عليه السلام
من قام عن صلاة أو نسيها فإن الحكم غير مقتصر على النوم والنسيان ؛ لأنه إذا ترك
فسقاً أو مجانة يجب القضاء أيضاً بالاجماع ، لكن أخرجه صاحب الشرع مخرج البحثين
المبارة والظن بالخير (قضاها إذا ذكرها) سواء كان فوتها ناسياً أو بغير عذر النسيان
أو عامداً وبه قال مالك والشافعي ، وقال ابن حبيب لا يقضي المتعمد في الترك ، لأن
تاركها متعد .

ولنا ما رواه مسلم عن النبي ﷺ أنه قال إذا رقد أحدكم عن الصلاة أي غفل عنها
فليصلها إذا ذكرها ، فإن الله عز وجل يقول أقم الصلاة الذي قوله لذكري ، أي لذكر
صلاتي من مجاز الحذف أو من مجاز الملازمة ، لأنه إذا قام إليها فقد ذكر الله فيها ، وإنما
خص الشارع النائم والغافل بالذكر لذهاب الإثم في حقهما الذي هو من لوازم الوجوب
فتوم انتفاء القضاء لانتفاء الوجوب ، فأمر للشارع بالقضاء من باب التبيين بالأدنى على
الإعلاء الذي هو المتعمد .

(وقدمها على فرض الوقت) أي قدم الفائتة على الوقتية لوجوب الترتيب على ما يأتي
الآن (والأصل فيه) في هذا الباب (ان الترتيب بين الفوائت وبين فرض الوقت مستحق)
أي واجب (عندنا) وبه قال النخعي والزهري وربيعه ويحيى الأنصاري والليث ومالك
وأحمد وإسحاق ، وعن ابن عمر ما يدل عليه (وعند الشافعي مستحب) أي الترتيب
مستحب غير واجب ، وهو قول طاووس وأبي ثور ومذهب ابن القاسم وسحنون ان
الترتيب غير واجب ولا شرط . وفي الذخيرة وظاهر المدونة الوجوب والشرطية لقضائه
تعاد الحاضرة . ومذهب الظاهرية عدم وجوب الترتيب ، واعتبروه مضاف ، ومذهب
مالك ان الترتيب واجب كما قلنا ، ولكنه لا يسقط بالنسيان ولا بضيق الوقت ولا بكره
الفوائت ، كذا في شرح الإرشاد ، وفي شرح الجمع والصحيح المعتمد عليه من مذهب

لان كل فرض أصل بنفسه فلا يكون شرطاً لغيره ، ولنا قوله عليه
الصلاة والسلام : من نام عن صلاة أو نسيها فلم يذكرها إلا وهو
مع الإمام فليصل التي هو فيها ثم ليصل التي ذكرها ثم ليعد التي
صلى مع الإمام

مالك سقوطه الترتيب بالتندان كما نطقت به كتب مذهبه ، وعند أحمد لو تذكر الفائتة في
الوقتية يتبناها ثم يصلي الفائتة ثم يعيد الوقتية ، وذكر بعض أصحابه ، أنها تكون نافلة
وهذا يفيد وجوب الترتيب ، ولو اجتمعت الفوائت وجب عليه الترتيب مع الذكر ولا
فرق بين قليلها وكثيرها إلا أن يضيق الوقت فعنه روايتان كذا في الحلية .

(لأن كل فرض أصل بنفسه فلا يكون شرطاً لغيره) فإذا كان الترتيب فرضاً يلزم أن
يكون إذ الغائب شرطاً لصحة الوقتية فلا يجوز لأن شرط الشيء تبع لذلك الشيء وكل
صلاة أصل بنفسها وبين كون الشيء أصلاً وتبعاً ينافي ذلك كالتصاميات المتروكة والمدلولات
وسائر العبادات ، فإن صوم اليوم الأول لا يتوقف فإنه فرض متنقل ، وهو شرط الاعتكاف
الواجب بالاتفاق . قلت الأصل هذا وهو أن الشيء إذا كان مقصوداً بنفسه لا يكون
شرطاً لغيره ، ولكن إذا قام دليل على أنه شرط لغيره يصح أن يكون شرطاً مع بقاءه
مقصوداً في نفسه ، وما ذكره من المناقاة لا يلزم عند اختلاف الجهة فالله تعالى جعل الإيمان
شرطاً لصحة سائر العبادات في قوله ﴿فمن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا كفران لسعيه﴾
وكذلك نفى النبي ﷺ صحة الاعتكاف بدون الصوم . قوله : لا اعتكاف إلا بالصوم ،
فصار كل واحد منها شرطاً لغيره ، وهذين النصين مقام الدليل ، وأما ما لم يقم الدليل على
تعيينه فهو على حقيقته أن لا يصير شرطاً لغيره وفي الجنازية والكافي سائر العبادات فرع
الإيمان والفرع لا يوجد بدون الأصل ، فيكون الأفعال على نوعين : افتقار المشروط إلى
الشرط ، وافتقار الفرع إلى الأصل ، وفيما نحن فيه لا يجوز الافتقار بنوعين فلا يكون
شرطاً لغيره ولا فرعاً له ، لأن كل واحد له أصل بنفسه .

(ولنا قوله ﷺ من نام عن صلاة أو نسيها فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام فليصل
التي هو فيها ثم ليصل التي ذكرها ثم ليصل التي صلاها مع الإمام) هذا الحديث أخرجه

الدارقطني ثم البيهقي في سننها عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : من نسي صلاة فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام فليتم صلاته ، فإذا فرغ من صلاته فليعد التي نسي ثم ليعد التي صلاها مع الإمام ، وقال الدارقطني : الصحيح انه من قول ابن عمر كذا رواه مالك عن ابن عمر من قوله ، وقال عبد الحق ، وقد وقفه سعيد بن عبد الرحمن الحجمي ووقفه يحيى بن معين . قلت : وأخرجه أيضاً أبو جعفر بن شاهين مرفوعاً .

فإن قلت روى الدارقطني عن ابن عباس ، أنه ~~روى~~ قال : إذا نسي أحداً صلاة فذكرها وهو في صلاة مكتوبة فليبدأ بالتي هو فيها فإذا فرغ صلى التي نسيها . قلت : هو مقطوع ضعيف برواية بقية بن الوليد عن عمر بن أبي عمر عن مكحول عن ابن عباس ، ودلالة حديث الكتاب على وجوب الترتيب ظاهرة حيث أمر بإعادة ما هو فيها عند التذكير .

وقال الأكل : وفيه بحث من أوجه . قلت : ذكر أربعة أوجه أخذه من كلام السفناقي وغيره ولم يعب التلخيص ولنا تعب التلخيص الأول أنه متروك للظاهر لا يدل على وجوب القضاء على النائم والناسي لا غير . والوجوب ثابت على من فوت الصلاة عمداً أيضاً بالإجماع ومتروك للظاهر لا يكون حجة خصوصاً في إفادة الفرضية . وأجيب بأنه يدل على ذلك بدلالته لأنه لما وجب على المذنب فعله غيره أولى . فقال الأكل يرويه أن هذا إنما يستقيم إن لو كان قضاء الفائتة عقوبة ، وليس كذلك بل هو رحمة ولا يلزم من استحقاق المذنب ذلك استحقاق غيره العاصي وفيه نظر ، لأن المفوت عاص والمعاصي مستحق العقوبة وإن كانت رحمة الله نعمة وغيره .

والثاني : أن هذا خبر واحد وهو لا يوجب العلم فكيف يثبت به الفرض . وأجاب الأتزازي عن هذا بقوله . قلت : لما ورد بياناً لجمل الكتاب فالتحق به فصار كان فرضاً لترتيب يثبت بالكتاب وفيه نظر ، لأن دعوى الإجمال غير مسلمة ، وقال الأكل في هذا الوجه : إن هذا خبر واحد لا يعارض المشهور فإن الجواز يثبت به كما زالت الشمس مثلاً . فلو كان الترتيب فرضاً بما رويتم بطل بما ثبت بالمشهور ثم أجاب عنه بقوله : بأننا ما

أبطلنا به العمل بالمشهور بل أخرناه عملاً بالحديث الآخر احتياطاً ، أو كان ذلك أهون من أعمال العمل بخبر الواحد أصلاً على أنهم قالوا : إنه ليس خبر واحد ، بل هو مشهور تلقته الأمة بالقبول ، فإنهم اجتمعوا على وجوب القضاء الثابت به .

قلت هذان جوابان . الأول : مذكور في مبسوط شيخ الإسلام . والثاني : وهو قوله على أنهم قالوا الخ جواب في التعمين ، وقد قال في الجواب الأول : هذا استدلال ذهب إليه العراقيون من مشايخنا ، وهو فاسد لأن فيه معارضة الخبر الواحد الكتاب ، فان الكتاب يقتضي الجواز ، والخبر يقتضي عدمه والصحيح أن يقال هذا الحديث مشهور وهو موجب للعمل الاستدلالي المضاهي للعلم الضروري ، ولهذا يضل جاحده ، فجاز أن يعارض الكتاب ، قلت قول الأكمل فانهم أجمعوا على وجوب القضاء الثابت فيه نظر لأن إجماعهم على وجوب القضاء به لا يستلزم وجوب الترتيب ، وذكروا هنا ثلاثة أجوبة أخرى كلها لا تخلو عن التأمل الأول : أن البخاري لا يسلم أن الكتاب يقتضي جواز الوقتية فرضاً كما زالت الشمس فانه يقع نفلاً عند أهل الكتاب ، فلم يكن الكتاب متعارضاً لجوازه فرضاً لمكان الاختلاف . الثاني : ذكره النسفي ، الترتيب ثابت بالنص فان الكتاب يقتضي أن أداء الفجر قبل أداء الظهر والعصر يحكم الأداء فيلزم القضاء كما يلزم الأداء . والثالث : ذكره الشيخ عبد العزيز موجب الدليل القطعي الجواز في الوقت بلا تعمين جزاء منه له ، وهو الموجب الأصلي له ، والجواز قبل الفائتة ليس بحكم أصلي لا يجوز تقويته بترك الأداء بلا ضرورة ، ولا إثم لإمكان تحصيله في الأجزاء الباقية والعمل بخبر الواحد لا يفوت الموجب الأصلي ولكن يفوت الجواز الذي يباح تقويته بالترك ، ومثل هذا التقوية لا يمنع العمل بخبر الواحد لأن تقويته لما جاء بالاستقبال بالعمل بخبر الواحد جاز بالطريق الأول بخلاف العمل بخبر الواحد في الطواف والتعديل والقراءة ونحوها لأنه يفوت العمل بموجب الدليل القطعي الذي هو الإطلاق وهو الموجب الأصلي فيها فلا يجوز تركه .

الوجه الثالث : إنكم علمتم بهذا الحديث ولم تعملوا به بخبر الواحد ومما خبر واحد فكان تناقضاً ، وقال الأكمل في جوابه : إن العمل بخبر الواحد فاسد الصلاة بتركها

يوجب النسخ قوله تعالى ﴿فأقروا ما تيسر من القرآن﴾ وذلك لا يجوز بخلاف صورة النزاع فإن فيها العمل بالكتاب والخبر جميعاً وذلك لأن قوله تعالى ﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس﴾ يدل على أن هذا الوقت وقت الظهر ، ولا يتعرض بتقديم الفائتة عليه لا بنفي ، ولا إثبات وخبر الترتيب يدل على التقديم فعلنا بهما انتهى .

قلت توضيح هذا الوجه الذي ذكره هو أن الحال ما علمتم بخبر الفاتحة مثل ما علمتم بخبر وجوب الترتيب حيث قلتم بفساد الصلاة عند ترك الترتيب ، وما قلتم بفسادها عند ترك الفاتحة مع أن كلا منهما ثبت بخبر الواحد ، وتوضيح الجواب أن القراءة ركن في الصلاة لا يجوز إثبات الركن بمثل هذا الخبر ، والترتيب شرط فجاز إثبات الشرط به ، وجواب آخر أن صيغة قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة ، يستعمل استعمالاً ظاهراً لنفي الكمال كما في قوله لا فتي إلا على رضي الله عنه ، فيمكن أن يحمل على نفي الكمال ، وحديث الترتيب ورد في وجوبه ، ففيه بيان النهاية ولا يحتمل غيره .

الوجه الرابع : أن الترتيب يسقط بالنسيان وضيق الوقت وكثرة الفوائت وشرط الصلاة لا يسقط بشيء من ذلك كالطهارة واستقبال القبلة ، قلت هذا الوجه ذكره صاحب المحيط من جهة الشافعي توضيحه إن كل واحد من الفرضين ليس بشرط لآخر في حق الجواز ، ولهذا يسقط الترتيب عند النسيان وضيق الوقت وكثرة الفوائت والشرائط لا تسقط بعد النسيان وضيق الوقت كالطهارة واستقبال القبلة ولا يلزم في وجوب الترتيب بين الصلوات حالة الأداء لأنه في هذه الضرورة في أوقاتها وذلك لا يوجد في الفوائت لأنها صارت مرسة عن الوقت فأثبت في الذمة ، وأجاب عنه السفناقي بما ذكره صاحب المبسوط والمحيط بأن حالة النسيان ليست بوقت للفائتة ، لأن وقت الفائتة وقت التذكر وهو ناس فلا يكون وقتاً لها فكان وقت الفرائض الوقت ، وأما حال ضيق الوقت ، فتعين الوقت للوقتية بالكتاب وبخبر التواتر . فلم يبق الترتيب شرطاً عند ضيق الوقت لأنه ثبت بخبر الواحد وهو لا يعارض الكتاب والمتواتر وكثرة الفوائت بمعنى ضيق الوقت وأما قوله - لأنها صارت مرسة عن الوقت - فغير مسلم بهذا الحديث وذكر شمس الأئمة السرخسي في الجامع

ولو خاف فوت الوقت يقدم الوقتية ثم يقضيها لأن الترتيب يسقط بضييق الوقت .

الصغير في تعليل وجوب الترتيب مراعاة الترتيب بين الصلوات ثابتة وقتاً وفعلًا . أما وقتاً فظاهر .

وأما فعلًا فلأن الظهر والعصر بعرفات اجتماعهما في حق الحاج في وقت واحد ، ثم لو بدأت بالعصر قبل الظهر لا يجوز فكذلك ها هنا لما أنه لو فاتته مراعاة الترتيب وقتاً فيلزمه فعلًا لأن وقت التذكر وقت للفائتة وقد فاتته وقتاً فيلزمه إعادته فعلًا كما في الصورة المتقدمة .

فان قلت كون الترتيب يسقط مع النسيان يوجب أن يسقط مع الذكر كما إذا فاتته يومان من رمضان . قلت هذا القياس غير صحيح . لأن النسيان عذر والذكر لا ، فقياس ما ليس بعذر على ما هو عذر باطل . وأما قضاء رمضان فانه فرض يتكرر ولا كلام لنا في التكرار . لأن الصلاة إذا تكررت سقط الترتيب فيها أيضاً فان قلت : لو كان وقت التذكر وقتاً لفائتة لجازت الفائتة بنية الوقتية ولجاز أداء الفائتة عند احمرار الشمس لأنه وقت التذكر كما جاز أداء عصر يومه . قلت إسم الوقتي مطلقاً ينصرف إلى ما هو الوقتي بصفة الكمال وهو ما ثبت وقته بالكتاب والخبر المتواتر ، والذي قلنا وجوب الترتيب بخبر الواحد ما قلناه إلا للاحتياط في العمل ، وأما عدم جواز قضاء الفائتة عند احمرار الشمس فلوجوبها في ذمته بصفة الكمال فلا يؤدي في الوقت الناقص للاحتياط بخلاف عصر يومه لنقصان السبب في حقه .

(ولو خاف فوت الوقت يقدم الوقتية ثم يقضيها) أي ولو كانت عليه فائتة وأراد أن يقضيها في وقت من أوقات الصلاة ، فخاف خروج هذا الوقت يقدم الصلاة الوقتية ، لأن الحكم لا يقتضي إضاعة الموجود في طلب المفقود (لأن الترتيب يسقط بضييق الوقت) إنما يسقط به لئلا يلزم ترك العمل بكتاب الله ، ولأن فرض الوقت أكد من فرض الترتيب ، وفي المحيط اختلف المشايخ فيما بينهم . أن العبرة لأصل الوقت أم للوقت المستحب الذي لا كراهية فيه . قال بعضهم : العبرة للوقت المستحب ، وقال الطحاوي : على قياس

وكذا بالنسيان وكثرة الفوائت كيلا يؤدي إلى تقويت الوقتية ، لان النهي

قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، العبدة لأصل الوقت ، وعلى قياس قول محمد . العبدة للوقت المستحب .

بيانه إذا شرع للمصر وهو ناس للظهر ثم تذكر الظهر في وقت لو اشتغل بالظهر يقع المصر في وقت مكروه ، فعلى قول من قال العبدة لأصل الوقت ، يقطع المصر ويصلي الظهر بعد غروب الشمس وفي المنتهى وفي نوادر الصلاة : إذا افتتح المصر في أول وقتها وهو ناس للظهر ثم احمرت الشمس ، ثم ذكر الظهر يمضي في المصر ، وهذا النص على أن العبدة للوقت المستحب ، وفي جامع قاضي خان يعتبر ضيق الوقت عند الشروع حتى لو شرع مع تذكر الفائتة في أول الوقت وأطال القراءة حتى ضاق الوقت لا يجوز إلا أن يقطع فشرع عند الضيق .

(وكذا بالنسيان) أي وكذا يسقط بالنسيان ، وقال شيخ الإسلام : من جهل فرضية الترتيب لا يفترض عليه كالناسي . رواه مسلم عن أبي حنيفة وهو قول جماعة من أئمة بلخ (وكثرة الفوائت) أي وكذا يسقط بكثرة الفوائت (كيلا يؤدي إلى تقويت الوقتية) أما في النسيان فلأن الحديث شرط الذكر وأما بكثرة الفوائت فلأنه إذا اشتغل بها تفوته صلاة الوقت وهي أيضاً في معنى ضيق الوقت ، وعند زفر لا يسقط الترتيب إلى شهر حتى إذا تركه فسدت صلاة الشهر كلها وهو المذكور في شرح الطحاوي والمنظومة والمختلف ، وفي شرح الأقطع قال زفر : لا يسقط الترتيب أبداً . وفي المحيط قال زفر : الترتيب لا يسقط بكثرة الفوائت إذا كان الوقت يتسع لها ، وللوقتية ، وإن كانت الفوائت عشراً أو أكثر . فيفهم من ذلك أن يكون عن زفر ثلاث روايات كما ترى ، وعند ابن أبي ليلى لا يسقط الترتيب إلى سنة ، وعند بشر بن عتاب . لا يسقط في جميع عمره .

(ولو قدم الفائتة جاز ^(١)) عطف على قوله ولو خاف فوت الوقت فقدم الوقتية يعني الواجب عليه تقديم الوقتية ولو قدم الفائتة عليها عند ضيق الوقت جاز أيضاً (لأن النهي

(١) عبارة زادها المؤلف . اهـ مصححه .

عن تقديمها لمعنى في غيرها بخلاف ما إذا كان في الوقت سعة وقدم
الوقتية حيث لا يجوز لأنه أداها قبل وقتها الثابت بالحديث .

عن تقديمها (أي عن تقديم الفائتة (لمعنى في غيره) أي لمعنى في غير الفرض الفائت وهو
أداء الوقتية في وقتها لهذا التأويل ذكر الضمير في غيره مع أنه راجع إلى الفائتة حتى أنه
أنت في قوله عن التقديم والنهي لمعنى في غيره لا بعدم المشروعية كما في الصلاة في الفرض
في الأرض المصوبة . وفي المبسوط لو بدأ بالفائتة عند ضيق الوقت يجوز بخلاف ما لو
بدأ له بالوقتية عند سعة الوقت حيث لم تجز لأن النهي عند بداية فرض الوقت بمعنى في
عينه ، وهو كونه مؤدى قبل وقته الثابت بالخبر فتقدم مشروعيته كالنهي عن بيع الخمر
والنهي عن البداءة بالفائتة ليس بمعنى في عينها بل لما فيه فرض الوقت والنهي متى لم يكن
في غير المنهي عنه لا يمنع جوازه .

فإن قلت ضده : أين النهي عن الفائتة عند ضيق الوقت ؟ قلت : المراد من النهي قوله
نعمالي ﴿ أقم الصلاة لدلوك الشمس ﴾ لأن الأمر نهي عن ضده ، وفيه كلام بين في الأصول
وقيل المراد به الإجماع لا نهي الشارع . فإن الإجماع منعقدة على تقديم الوقتية عند ضيق
الوقت وهو الأصح .

(بخلاف ما إذا كان في الوقت سعة وقدم الوقتية حيث لا يجوز) قد بينا الفرق بين
هذه المسألة وبين التي قبلها ، ناقلاً عن المبسوط وعلل المصنف لهذا بقوله (لأنه أداها)
أي لأن المصلي أدى الوقتية (قبل وقتها) الفائتة (الثابت بالحديث) أي قبل وقت
الوقتية الذي ثبت ذلك الوقت بها بالحديث المذكور وهو واجب العمل .

ثم أعلم أن المصنف ذكر الأعذار التي يسقط بها الترتيب الأول : والظن المعتبر ذكره في
الجامع ، فيمن توضأ للظهر والدم سائل ثم انقطع فصل للظهر ودخل وقت العصر
فتوضأ وصلى العصر ودخل وقت المغرب فسأل الدم أو لم يسأل . انه يعيد الظهر لأنه
صلاها بالطهارة دون الأعذار بعذر وان العذر ولا يعيد العصر لأنه حين صلاها لم يتحقق
بفساد الظهر فهو مظن صحته .

الثاني : بخلاف في فسادها ووجوب مسألة صلى للفجر بغير وضوء ثم صلى الظهر وهو

ولو فاتته صلوات رتبها في القضاء كما وجبت في الأصل ، لأن النبي عليه السلام شغل عن أربع صلوات يوم الخندق فقضاهن مرتباً ، ثم قال صلوا كما رأيتموني أصلي .

ذاكر الفجر . و يروى أنه يحزبه بعد الفجر والظهر ، ولو أعاد الفجر ولم يعد الظهر حتى صلى العصر ، فإن العصر يحزئه ، إذ في جواز الظهر اختلاف ويعيد الظهر ، لأنه صلاها وعليه الفجر ذاكراً لها ، والإختلاف في إعادتها ذكره الاسييجاني . وفي جوامع الفقه لأن الظهر ليس عليه التبعين بخلاف الفجر ، قيل هذا قول أبي حنيفة ، أما على قول زفر والحسن ورواية عن أبي يوسف إن كان تلك جائزة يجوز الوقتية وإلا فلا ، قال في ظاهر الرواية يجوز مطلقاً .

الثالث : اختلف المشايخ فيه ذكره في مختصر البحر المحيط امرأة تركت الظهر ثم حاضت ثم طهرت سقط الترتيب ، وكذا لو فاتها ثلاث أو أربع قبل الحيض ، وقال المرغيناني لا يسقط قبل هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رواية عن محمد أنه لا يصح الوقتية ، وقال محسن هذا بناء على أن الاعتبار في الكثرة بالمدة عندهما ، وعند محمد بالصلاة ذكرها محسن فيمن نسي فاتتة ، ثم ذكرها بعد شهر ، وإذا أضفنا إلى هذه الستة ما نقله شيخ الإسلام عن الحسن عن أبي حنيفة أن الجاهل بالترتيب كالناسي يكون الأعذار التي يسقط بها الترتيب سبعة .

(ولو فاتته صلوات رتبها في القضاء كما وجبت في الأصل) أراد بهذا أن بيان الترتيب كما أنه فرض بين الوقتية والفاتية فكذلك بين الفواتات نفسها ، إلا أن يزيد على ست كما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى ، قوله كما وجبت أي كوجوبها في ابتداء الفرض مرتبة (لأن النبي ﷺ شغل عن أربع صلوات يوم الخندق فقضاهن مرتباً ، ثم قال صلوا كما رأيتموني أصلي) هذا الحديث روي عن ابن مسعود وأبي سعيد الخدري وجابر رضي الله عنهم .

فحديث ابن مسعود أخرجه الترمذي والنسائي عن أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود ، قال قال عبد الله بن مسعود إن المشركين شغلوا رسول الله ﷺ عن أربع صلوات

يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله ، فأمر بلالاً فأذن ثم أقام لفصلي الظهر ثم أقام فصلي العصر ، ثم أقام فصلي المغرب ، ثم أقام فصلي العشاء ، ورواه أحمد في مسنده ، وقال الترمذي ليس بإسناده بأس ، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه ، وروى الشيخ علاء الدين مقلداً لغيره ، فعلى كلام الترمذي إلا أن أبا عبيدة لم يدرك أباه ، والترمذي لم يقل كذلك في جميع كتابه وإنما قال لم يسمع منه ذكره في خمس مواضع من كتابه ، وكذلك قال النسائي في سننه الكبرى في باب صف القدمين وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه . وقال أبو داود توفي عبد الله بن مسعود ولولده أبي عبيدة سبع سنين ، واسم أبي عبيدة عامر .

وحديث أبي سعيد روى النسائي من حديث عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه ، قال جئنا يوم الخندق عن الظهر والعصر والمغرب والعشاء حتى كفيينا ذلك ، فأنزل الله تعالى ﴿ وكفى الله المؤمنين القتال ﴾ فقام رسول الله فأمر بلالاً فأقام ثم صلى الظهر كما كان يصليها قبل ذلك ، ثم أقام فصلي العصر كما كان يصليها قبل ذلك ، ثم أقام فصلي المغرب كما كان يصليها قبل ذلك ثم أقام للعشاء فصلاهما كما كان يصليها قبل ذلك ، وذلك قبل أن ينزل ﴿ فرجالاً أو ركبانا ﴾ ورواه ابن حبان في صحيحه .

وحديث جابر أخرجه البزار في مسنده عن مجاهد عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ شغل يوم الخندق عن صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، حتى ذهبت ساعة من الليل ، فأمر بلالاً فأذن وأقام فصلي الظهر ثم أمره فأذن وأقام فصلي العصر ، ثم أمره فأذن وأقام فصلي المغرب ثم أمره فأذن وأقام وصلى العشاء ثم قال ما على ظهر الأرض قوم يذكرون الله في هذه الساعة غيركم ، ومنه عبد الكريم بن أبي الخارف وهو ضعيف قوم يقوم الخندق أي يوم حفر الخندق بالمدينة ، وكان في سنة خمس من الهجرة ، وذكر السفناقي في هذا الموضع بما روي أنه ﷺ شغل عن أربع صلوات يوم الخندق فقضاهن من بعد هو يؤدي من الليل مرتباً ثم قال صلوا كما رأيتموني أصلي فوق التشبه على أصله ، ووصفه فدل إن

إلا أن يزيد الفوائد على ستة صلوات

أدائها بوصف الترتيب شرط ثم قيل ولم يقل النبي ﷺ كما صليت بل قال كما رأيتوني أصلي لأنه لا يمكن لأحد أن يصلي مثل صلاة رسول الله ﷺ وذكره الأكمل مختصراً ، ولم يبين من هو الراوي لهذا الحديث . وقال الأكمل أمر بالتشبيه مطلقاً ، والكامل منه ما يقع على كنهه وكيفيته فدل على أن الأداء بوصف للترتيب شرط ، وإنما لم يقل كما صليت السيد ، انتهى .

وذكره صاحب الدراية كما ذكره السفناقي غير أنه قال في آخره رواه أبو سعيد الخدري عنه عليه السلام ثم قال وعن الإمام العلامة الكردي في قوله كما رأيتوني أصلي ، ولم يقل كما رأيتوني صليت ، لأنه ليس في وسع أحد أن يصلي مثل صلاته ، وهؤلاء كلهم ذهبوا عن بيان حقيقة هذا الحديث ، ولو وقفوا على حقيقته لشبهوا على قوله ثم قال صلوا كما رأيتوني أصلي فإنه ليس في هذا الحديث وهو في حديث مالك بن الحويرث أخرجه البخاري في الأذان عن أبي قلابه حدثنا مالك بن الحويرث لا أخرجه في الأذان بتذكيره ، وفيه صلوا كما رأيتوني أصلي . والمصنف أيضاً ما تنبّه على هذا ، ولو قال وقال صلوا كما رأيتوني أصلي بواو العطف لا بكلمة ثم لكان أجود وأصوب ، وأيضاً متن الحديث الذي ذكره صاحب الدراية ليس لأبي سعيد وإنما هو لعبد الله بن مسعود والذي ذكره السفناقي في توجيه معنى قوله - صلوا كما رأيتوني أصلي - غير سديد ، بل الذي يقال فيه أنه تشبيه ، والتشبيه لا عموم له ، وأما الأكمل فإنه لم يظهر السر الذي أخفاه . فإن قلت قوله - فقضاهن - الضمير فيه يرجع إلى قوله - عن أربع صلوات - وذكر منها العشاء ما فاتته فظاهره يدل على أن العشاء أيضاً من الفوائد وليس كذلك . قلت نعم صلاها النبي ﷺ في وقتها ولكن لما أخرها عن وقتها المعتاد لها سماها الراوي فائنة مجازاً ، والدليل على ذلك أن ابن حبان روى هذا الحديث في صحيحه ولم يذكر فيه العشاء وهذا يوضح أن العشاء لا تعد من الفوائد إلا مجازاً فانهم .

(إلا أن يزيد الفوائد على ستة صلوات) استثناء من قوله - رتبها في القضاء - والمعنى الذي يراد به ما هنا إلا أن تصير الفوائد ستاً ، ولأجل عدم إفادة ظاهر التركيب المقصود منه اختلاف الشراح فيه ، فقال السفناقي ظاهر هذا الكلام يقتضي أن تصير الفوائد

تسماً ، لأنه ذكر الفوائت بلفظ الجمع والزيادة غير المزيد عليه ست فيصير المجموع تسعة ، لكن معناه أن لا تصير الفوائت في نفسها زائدة على ست صلوات ، والمراد من الصلوات أوقاتها ، فإن قوت الصلاة السابعة ليس بشرط بالإجماع رواه الأكمل بقوله فإنه يقتضي أن تزيد الفوائت على ست أوقات ، وذلك إنما يكون بفوات السابعة وليس بمراد . قلت هذا يراد من كلام الاترازي لأنه قال - وقال بعض الشارحين المراد بست صلوات الأوقات - ثم قال وفيه نظر عندي وذكره وأراد ببعض الشارحين السفناقي .

وقال الأكل وقيل أراد أوقات الفوائت بحذف المضاف ، ورد بأنه ليستدعي زيادة الأوقات على ست صلوات ، وذلك إنما يكون بفوات السابعة وليس بمراد . قلت هذا أيضاً من كلام الاترازي وهو نقله عن تاج الشريعة . قلت هذا الرد ليس له وجه ، لأنه إذا مضى جزء من وقت الصلاة السابعة فقد زاد الوقت على الستة وبدخول جزء منه لا تكون السابعة فائتة ، ثم إطلاق اسم الفائتة عليه يكون تغليباً .

وقال الأكل أيضاً وقيل أراد بالفوائت الأوقات ، ومعناه إلا أن تزيد الأوقات على ست صلوات ، ورد برد يشتمل على ما تقدم عليه من الوجهين وهو أن الزيادة لا بد أن تكون من جنس المزيد عليه ، وذلك معدود في هذه التأويلات كلها كما ترى . قلت قائل هذا القول بعضهم ، نقله صاحب الدراية عنه يوضح كلامه أنه لا شك أن المزيد يكون غير المزيد عليه ، وأن يكون من جنسه ، والوقت ليس من جنس الصلاة ، والفوائت جمع فائتة أقله ثلاثة فيقتضي التركيب أن تكون الفوائت سبعاً حتى يسقط للترتيب وليس كذلك ، ونحن نقول أن المراد من مثل هذا التركيب أن يكون في نفسه أكثر من العدد المذكور ، لأن المزيد عليه كلاهما مرادان جميعاً كقولهم هذه الدراهم تزيد على مائة معناه عددها يزيد على عدد المائة لا أن تكون الدراهم مع المائة مراداً به ، ومنه قوله تعالى ﴿ وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ﴾ ١٤٧ الصافات ، فإذا كان كذلك لم يشترط لصحة الكلام أكثر من واحد ، لأن الأكثرية على المذكور يحصل به فيقتضي اشتراط السبع دون التسع وقيل دخلت اللام في الجمع والمراد الجنس فلا يشترط الثلاث ، وهذا أحسن مما

لأن الفوائت قد كثرت فتسقط الترتيب فيما بين الفوائت بنفسها كما يسقط بينها وبين الوقتية ، وحدالكثرة أن تصير الفوائت ستاً بخروج وقت الصلاة السادسة ، وهو المراد بالمذكور في الجامع الصغير وهو قوله وإن فاتته أكثر من صلوات يوم وليلة أجزأته التي بدأ بها ، لأنه إذا زاد على يوم وليلة تصير ستاً ، وعن محمد « رح » أنه اعتبر دخول وقت السادسة والاول هو

قاله الأكمل وإسحاق أن يقدر مضافان وتقديره إلا أن يزيد أوقات الفوائت على أوقات ست صلوات بحسب دخول الأوقات دون خروجه .

(لأن الفوائت قد كثرت فيسقط الترتيب فيما بين الفوائت نفسها كما يسقط بينها وبين الوقتية) لأن كثرة الفوائت لما كانت مسقطاً للترتيب في اعتبارها كانت مسقطاً له في نفسها بالطريق الأولى ، لأن العلة إذا كان لها أثر في غير محلها فلأن يكون لها أثر في محلها أولى ، والحاصل أن العلة إذا فاتت بشيء يوجب الحكم في ذلك الشيء لا غير ، فإذا أثر في غيره فأولى أن يؤثر في نفسه .

(وحدالكثرة أن تصير الفوائت ستاً) أي ست صلوات (بخروج وقت الصلاة السادسة) المستلزمة لدخول وقت السابعة في الأغلب ، وفي المجتبى إلا أن تزيد الفوائت على خمس صلوات ، لأن كثرة الفوائت في معنى ضيق الوقت والكثرة بالست لل تكرار ، فإذا دخل وقت السابعة سقط الترتيب عندهما ، وعند محمد إذا دخل وقت السادسة ، وفي مبسوط شيخ الإسلام عن أصحابنا أنه يسقط الترتيب بالخمس لأنها كل الجنس (وهو المراد بالمذكور في الجامع الصغير) أي الفوائت ستاً بخروج وقت السادسة وهو المراد بالمذكور في الجامع الصغير (وهو) أي المذكور هو (قوله) أي قول محمد في الجامع الصغير .

(وإن فاتته أكثر من صلوات يوم وليلة أجزأته التي بدأ بها) أي أجزأته الصلاة التي بدأ بها (لأنه إذا زاد على يوم وليلة يصير ستاً) فيدخل وقت السابعة .

(وعن محمد أنه اعتبر دخول وقت السادسة) لأن بدخول وقت السادسة يصير عدد الفوائت خمساً ، والكثير من كل جنس ما يستغرق جنسه وجنس المكتوبة الخمس (والاول هو

الصحيح ، لأن الكثرة بالدخول في حد التكرار وذلك في الأول .
ولو اجتمعت الفوائت القديمة والحديثة قيل يجوز الوقتية مع تذكر
الحديثة لكثرة الفوائت . وقيل لا تجوز ويحمل الماضي كأن لم
يكن زجراً له عن التهاون ، ولو قضى بعض الفوائت حتى قل
ما بقي عاد الترتيب

(الصحيح) أي المذكور من الجامع الصغير هو الصحيح (لأن الكثرة بالدخول في حد
التكرار ، وذلك في الأول) معناه أن الشيء إنما يستحق اسم الكثرة بالتكرار كالكثرة
في القوم لا يظهر إلا بالزيادة من أحد القسمين على الآخر ، وأدنى مدة التكرار في حق
خروج وقت السادسة ، لأن به تصير الفوائت ستاً والواحدة من الصلوات تتكرر بوصف
الكثرة يثبت لها قوله - وذلك إشارة إلى قوله لأن الكثرة بالدخول في حد التكرار -
وقوله - في الأول - أراد به المذكور في الجامع الصغير ، فافهم .

(ولو اجتمعت الفوائت القديمة والحديثة) صورة الفوائت القديمة أن يترك شخص صلاة شهر
أو سنة مجانة وفسقاً ، ثم يقبل على الصلاة ندماً على صنيعه ، ثم يترك أقل من صلاة يوم
وليلة فهل يجوز له الوقتية مع تذكر ما فات أقل من يوم وليلة اختلفوا فيه إشارة إليه بقوله
(قيل يجوز الوقتية مع تذكر الحديثة لكثرة الفوائت) الجواز هو القياس ، لأن الحديثة
ليس أداؤها بأحق من القديمة فتحقق كثرة الفوائت وهي مسقطه للترتيب .

(وقيل لا تجوز) أي الوقتية بذكر الحديثة ، وهو الاستحسان (ويحمل الماضي)
وهو القديمة (كأن لم يكن) يعني كأن لم يفت (زجراً له عن التهاون) أي لأجل الزجر
بهذا المصلي عن الكسل والتهاون في إقامة الصلاة في وقتها إلى الجواز ، قال أبو جعفر
الكبير وعليه الفتوى . وفي المحيط القول الأصح هو الأول . وفي المجتبى الثاني هو الأصح ،
والقول الأول هو الأحوط . وقيل يجب للترتيب لأن المعصية لا تصير سبباً للتخفيف ، وفي
الذخيرة لا يجب الترتيب عند أبي حنيفة خلافاً لها .

(ولو قضى بعض الفوائت حتى قل ما بقي عاد الترتيب) صورته أن يترك الرجل

عند البعض وهو الأظهر ، فإنه روي عن محمد « روح » ، فيمن ترك صلاة يوم وليلة وجعل يقضي من الغد مع كل وقتية فائتة في الفوائت جائزة على كل حال ، والوقيتات فاسدة إن قدمها لدخول الفوائت في حد القلة ، وإن أخرها فكذلك إلا العشاء الأخيرة لأنه لا فائتة عليه في ظنه حال أدائها .

صلاة شهر ثم قضاها إلا صلاة أو صلاتين ، ثم صلى صلاة دخل وقتها وهو ذاكر لما بقي عليه هل تجوز الوقتية ، أو لم يحز ، عن محمد فيه روايتان ، في رواية يجوز ، واختارها شمس الأئمة السرخسي وفخر الإسلام علي البزدوي ، فإنها قالوا متى سقط الترتيب لم يعد في أصح الروايتين ، ولهذا أخذ أيضاً أبو حفص الكبير ، وفي رواية لا يجوز ، واليهما مال بعض المشايخ ، أشار إليه بقوله (عند البعض) أي عند بعض المشايخ ، منهم أبو علي الدقاق والفقيه أبو جعفر ، واختاره المصنف أشار إليه بقوله (وهو الأظهر) أي عود الترتيب هو الأظهر ، وجه ذلك من وجهين ، الأول من وجه الرواية ، وهو أن علة السقوط الكثرة المفضية إلى الحرج ولم يبق بالعود إلى القلة والحكم ينتهي بانتهاء علته ، فكان كحق الحضانة بالزوج ، ثم ارتفعت الزوجية فإن الحق يعود .

وللثاني من وجه الرواية ، أشار إلى هذا الوجه بقوله (فإنه روي عن محمد فيمن ترك صلاة يوم وليلة وجعل يقضي من الغد مع كل وقتية فائتة) يعني يقضي الفجر بالفجر ، والظهر بالظهر ، والعصر بالعصر ، على هذا الترتيب (فالفوائت جائزة على كل حال) يعني سواء قدمها على الوقتيات أو أخر عنها (والوقيتات فاسدة إن قدمها لدخول الفوائت في حد القلة) لأنه أدى شيئاً منها صارت سادسة المتروكات إلا أنه إذا قضى متروكة بعدها صارت خمساً ثم لا يزال كذلك فلا يعود إلى الجواز .

(وإن أخرها) أي وإن أخر الوقتيات كلها (فكذلك) أي فكذلك تفسد كلها (إلا العشاء الأخيرة) لأنه صلاها وقد صلى ما عليه عنده فصار كالناسي ، وقد علل المصنف بعدم فساد العشاء الأخيرة بقوله (لأنه لا فائتة عليه في ظنه حال أدائها) أي حال أداء

ومن صلى العصر وهو ذاكر أنه لم يصل الظهر فهي فاسدة إلا إذا كان في آخر الوقت

العشاء الأخيرة الوقتية ، والظن متى لاقى فصلى مجتهداً فيه وقع معتبراً وإن كان خطأ ، والشافعي لا يوجب الترتيب فكان ظنه موافقاً لرأيه ، وصار كما إذا عفى أحد من له القصاص وظن صاحبه أن عفو صاحبه غير مؤثر في حقه ، فقتل ذلك القاتل لا يقتص منه ، ومعلوم أن هذا قتل بغير حق ، لكن لما كان متناولاً يجتهد في ذلك صار ذلك الظن مانعاً وجوب القصاص .

فإن قلت شك هذا بما إذا صلى الظهر على غير وضوء ناسياً ثم صلى العصر على وضوء ذاكراً للظهر وهو يحسب أنه يحزئه فعله أن يعيدهما جميعاً ، وعلى قياس ما ذكرنا هنا أنه لا فائدة عليه في ظنه حال أدائها كان ينبغي أن لا يجب عليه قضاء العصر ناسياً لما أنه قضى الظهر قد وقع في ظنه أنه قضى جميع ما عليه ولم يبق عليه شيء من الفائدة والترتيب غير واجب على مذهب الشافعي « رج » فكان يمكنه ما هنا أيضاً موافقاً لمذهبه كما ذكر . ثم قلت فساد الصلاة بترك الطهارة فساد قوي يجمع عليه فظهر أثره فيما يؤدي بعده ، وأما فسادها بسبب ترك الترتيب فضعيف يختلف فيه ، فلا حكم إلى صلاة أخرى

(ومن صلى العصر وهو ذاكر) أي والحال إنه ذاكر (أنه لم يصل الظهر فهي فاسدة) أي العصر فاسدة (إلا أن يكون ^(١) في آخر الوقت) أي في آخر وقت العصر فإنه يجوز العصر حينئذ بضيق الوقت .

فإن قلت قد بين المصنف فيما مضى الحكم في هذه المسألة في جنس الصلاة ، فلما أعاده ما هنا . قلت لفائدة وهي الإشارة إلى الاختلاف في آخر وقت العصر ، وهو أن الاعتبار في ضيق الوقت لا أصل الوقت أو للوقت المستحب ، حكى عن الفقيه أبي جعفر الهندواني « رج » أن عند أبي حنيفة وأبي يوسف « رج » الاعتبار بأصل الوقت ، وعند محمد « رج »

(١) نسخة - إلا إذا كان في آخر وقت .

وهي مسألة الترتيب^(١)

بالوقت المستحب ، وعلى هذا فيما نحن فيه من المسألة إن أمكنه أداء الظهر والعصر قبل غروب الشمس فعليه مراعاة الترتيب ، وإن كان لا يمكنه أداء الصلاتين قبل غروب الشمس سقط الترتيب ، وعليه أداء العصر ، وإن أمكنه أداء الظهر قبل تغيرها ويقع العصر أو بعضها بعد تغيرها فعليه مراعاة الترتيب عندهما ، خلافاً لحمد « رح » ، لأن معنى الكراهة تسقط الترتيب لخوف هوات أصل الوقت . وإن لم يمكنه أداء الظهر قبل تغيرها يسقط الترتيب ، لأن أداء شيء من الظهر بعد تغير الشمس لا يجوز بالاتفاق ، لأن ذلك الوقت وقت عصر اليوم ليس إلا .

(وهي مسألة الترتيب) أي المسألة المذكورة هي مسألة مراعاة الترتيب فيها . وقد ذكرنا وجه الإعادة .

فروع : راع في الفياقي يصح في كل يوم في وقت الفجر تقريباً لعة ، فالفجر الأول جائز والفجر يوم الثاني لا يجوز لبقاء الترتيب ، وقيل على قول زفر والحسن إن لم يعلم أن المتروكة مانعة من الجواز يجوز الفجر الثاني كما ذكر عنها في المبسوط ، والفجر الثالث وما بعدها يجوز بسقوط الترتيب ، وفي جوامع الفقه مسافر صلى المغرب شهرراً ركعتين قصرأ ، فالمغرب كلها باطلة ويفسد المغرب أول لا تجوز العشاء والفجر والظهر والعصر والمغرب فصارت سالم يجوز ما بعدها جميعاً إلا المغرب .

وفي المنتقى إذا غربت الشمس في خلال العصر ثم تذكر الظهر مضى ، ولو افتتحها ذكراً ثم احمرت استقبل نسي صلاة ولم يعرفها يصلي خمس صلوات وهو قول مالك والشافعي « رح » . قال العتابي « رح » في جوامع الفقه وهو المختار ، وقيل يصلي أربع ركعات بثلاث قعدات ينوي ما عليه ، وهو قول بشر بن غياث ، وفي المذهب وهو قول المزني ، ومثله عن النووي ، وقال بعض مشايخ بلخ يصلي الفجر بتحريمه والمغرب بتحريمه ثم يصلي أربعاً ينوي ما عليه من صلاة يوم وليلة ، وقال الأوزاعي يصلي أربع ركعات لا

(١) نسخة - فيصلي صلوات ذلك اليوم .

يقعد إلا في الثانية والرابعة ويسجد للسهو وينوي في ابتدائها ما علي في علم الله تعالى . قال ابن حزم وبهذا نأخذ ، وإن لم يدر الفائتة أمن سفر هي أم من حضر يصلي ثمان صلوات ، وإن نسي صلاتين من يومين يعيد صلاة يومين ، رواه ابن سماعة عن محمد « رح » ، وإن نسي ثلاث صلوات من ثلاثة أيام ولياليهن يعيد صلاة ثلاثة أيام .

وفي المحيط ولو ترك ثلاث صلوات الظهر من يوم والمصر من يوم والمغرب من يوم ، ولا يدري أيتها الأولى قيل يسقط الترتيب فيصلّي كيف شاء ، قال في المحيط وهو الأصح . وفي جوامع الفقه وهو المختار ، وقيل لا يجرىء لأن الفوائت تعتبر أن يكون في نفسها ستاً لسقوط الترتيب فيصلّي سبع صلوات الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر . وإن فاتته أربع صلوات يعني العشاء مع ما قبلها من أربعة أيام يصلي سبع صلوات ثم العشاء ثم يصلي سبع صلوات ، وعلى هذا للقياس تخريج بعض هذه المسائل كذا في الإيضاح ومبسوط شيخ الإسلام . وفي الواقعات يصلي أحد وثلاثين صلاة ، لأن في الأربع يصلي خمس عشرة ثم يصلي الفجر فيعتبر ست عشرة ، ثم يفعل كما كان يفعل قبل صلاة الفجر ، وذلك خمس عشرة صلاة فتصير الجملة إحدى وثلاثين صلاة .

وفي المفيد إذا نسي صلاة أو ركناً فيها ولا يدري ذلك يعيد صلوات يوم وليلة بلا خلاف ، وبين أصحابنا ظهر فوات من يومين فنوى أحدهما لا بعينه قيل يجوز لاتحاد الجنس والمذهب أن لا يجزئه ، لأن اختلاف الأوقات يجعلها كالفرائض المختلفة . وفي النخبة رجل لم يصل الفجر شهراً وصلى غيرها قيل لا يجزئه للصلوات الأربع في اليوم الأول ، ويجزئه في اليوم الثاني لسقوط الترتيب ولا يجزئه في اليوم الثالث ، ومن كل عشر ست فاسدة وأربع جائزة ، وقيل يجزئه خمس عشرة فجراً ولا يجزئه غيرها ، وقيل يجزئه كل فجر إلا الفجر الثاني لأنه صلاة وعليه أربع صلوات فلم يحجز وبعدها كثرت الفوائت .

وفي التحفة ولو ترك صلاة ثم سلى شهراً وهو ذاكر للفائتة فعند أبي حنيفة يعيد الفائتة لا غير ، وعند أبي يوسف « رح » يعيدها وخمساً بعدها ، وعند محمد « رح » يعيدها

وإذا فسدت الفرضية لا يبطل أصل الصلاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف «رح». وعند محمد «رح» تبطل، لأن التحريم عقدت للفرض، فإذا بطلت الفرضية بطلت التحريم أصلاً، ولهما أنها عقدت

وأربعا بعدما من بعض صلاة عمره من غير أن يكون فات شيء، فإن كان لأجل نقصان دخل صلاته أو الكرامة فحسن، وإن لم يكن كذلك لا يفعل.

وفي جوامع الفقه إذا لم يتم ركوعه ولا سجوده يؤمر بالإعادة في الوقت لا بعده. وفي مختصر البحر القضاة أولى في الحالين، وفيه شافعي ترك صلاة ستة ثم صار حنفياً يقضيها على مذهب أبي حنيفة «رح». وقال الحنفي «رح» على أي مذهب قضاها جاز. وفي مختصر البحر لو قضى فوائت صلوات نفى يحمل بها ثم علم فعله إعادة ما قضاها دون هذه النية. وقال المرغيناني الأصح أنه ينوي الظهر والعصر وغيرهما، وليس عليه أن ينوي أنها الأولى،

(وإذا فسدت الفرضية لا يبطل أصل الصلاة) يعني لو صلى العصر مثلاً ذا كراً أنه لم يصل الظهر فسدت تنقلب نفلاً (عند أبي حنيفة وأبي يوسف) لكن عند أبي حنيفة بسبيل الوقف حتى لو أدى ست صلوات انقلب الكل فرضاً، وعند أبي يوسف يكون عصره بعدما فسدت نفلاً بسبيل الثبات (وعند محمد «رح» تبطل) أصلاً، وبه قال زفر «رح» وهو رواية عن أبي حنيفة «رح» وفائدة الخلاف أنه لو قهقه قبل أن يخرج من الصلوات أو عمل عملاً منافياً ينتقض طهارته عندهما لبقاء التحريم، وعند محمد «رح» لا ينتقض (لأن التحريم عقدت للفرض، فإن بطلت الفرضية بطلت التحريم أصلاً) يعني تبعاً للفرض وللنفل، لأن التحريم وسيلة إلى^(١) فإذا بطل المقصود بطلت الوسيلة.

(ولهما) أي ولأبي حنيفة وأبي يوسف «رح» (أنها) أي أن التحريم عقدت

(١) كلمة غير مقروءة ورسمها تحصيلته.

لأصل الصلاة بوصف الفرضية ، فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الأصل ، ثم العصر يفسد فساداً موقوفاً حتى لو صلى ست صلوات ولم يعد الظهر انقلب الكل جائزة ، وهذا عند أبي حنيفة «رح» ،

لأصل الصلاة بوصف الفرضية (يعني التحريمية انعدت لصلاة موصوفة بصفة الفرضية (فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الأصل) لأن العارض ينافي صفة الفرضية لا أصل الصلاة فلا يلزم من انتفاء صفة الفرضية انتفاء أصل الصلاة .
فان قلت يجوز أن يكون الوصف متحصلاً لأصله فيكون كالفعل المتبوع فيبطل الأصل ببطلانه . قلت لا نسلم جواز كون الوصف متحصلاً لأن المحصل يجب تقدمه ، والوصف لا يقدم على الموصوف .

فان قلت وصف الفرضية لم يدخل فيها انعدت التحريمية لأجله فكان جزاء والكل ينتفي بانتفاء جزئه . قلت بلى له مدخل لذلك لكن من حيث تحصيله حيث يكون جزءاً بل من حيث نفي غيره مما يزاحمه في الوقت ، فاذا كان كذلك لم يلزم من انتفائه انتفاء الكل ، ثم ان بعض أهل نظر من أصحابنا لم يبينوا هذا الاختلاف لأنهم لما اجتمعوا أن من شرع في صوم الكفارة ثم أفسد فيه يبقى نفلاً كان على حكم الصلاة كذلك ، وعلى الأول عامة المشايخ «رح» .

(ثم العصر) يعني في المسألة المذكورة (يفسد ^(١) موقوفاً) نفى على سبيل التوقف (حتى لو صلى ست صلوات ولم يعد الظهر) أي الظهر التي كان تركها وصلى العصر ذا كراً لها (انقلب الكل) أي كل الصلوات (جائزة) ولو أعاد الظهر لانقلب جائزاً (وهذا عند أبي حنيفة «رح») وهو استحسان ، وفي المبسوط تفسيره لو صلى المتروك قبل السادسة فيه ^(٢) عنده ، قال شمس الأئمة «رح» هذه التي يقال لها واحدة تفسد خمساً

(١) يفسد فساداً موقوفاً — هامش.

(٢) هنا كلمة مكشوفة .

وعندهما يفسد فساداً باتاً لا جواز لها بحال ، وقد عرف ذلك في موضعه ،

وواحدة تصحح خمساً ، فالواحدة المصححة الخمس في السادسة قبل قضاء المتروكة ،
والواحدة المفسدة للخمس هي المتروكة يقضي قبل السادسة ، وجه الاستحسان أن الكثرة
صفة هذه الجملة من الصلوات ، فإذا ثبتت صفة استندت إلى أولها بحكمها وهو سقط الترتيب ،
فسقط الترتيب في أحادها كما سقط في أغيارها ، وهذا كمرض الموت لما ثبت له هذا الوصف
عرض (١) الموت أسند إلى أوله بحكمه .

(وعندهما يفسد) أي العصر (فساداً باتاً) بتشديد المثناة من فوق أي قطعاً ، وفسره
بقوله (لا جواز لها بحال) من الأحوال ، وهذا هو القياس ، ووجه الترتيب حكم الكثرة
وكل ما هو حكم العلة يتأخر من علة سقوط الترتيب إنما يكون عما يقع من الصلوات بعد
الكثرة لا فيما قبلها ، فإذا ما قلت وجه الاستحسان حصل لك الجواب عن وجه القياس
على أن وجه قول أبي حنيفة « رح » أن وجه نص التنزيل يقتضي جواز الوقتية في الوقت ،
والحديث يمنع الجواز ليتوقف الجواز على زوال المانع ، ووقف الجواز على متن أمر في
الموقف غير متكفر في الشرع ، كما قلنا في مغرب صلاها بعرفات يتوقف حكمها إن أفاض
المزدلفة في وقت العشاء انقلبت نفلاً ولزمته إعادتها مع العشاء في المزدلفة ، وإن لم يأت
وأتى مكة من طريق آخر وأتى المزدلفة بعد الاصباح يقع المغرب فرضاً ، وكذا ظهر من
صلاها يوم الجمعة في منزله [وكذلك صاحبة العادة إذا انقطعت عاداتها وصلت صلوات ثم
عاودها الدم تبين أن الصلوات لم تكن صحيحة وإن لم يعاودها كانت صحيحة ، وكذلك
إذا زاد على أيام عاداتها ، فإذا انقطع لتمام العشر وظهرت بعد ذلك خمسة عشر يوماً تبين
أن الكل حيض وليس عليها قضاء الصلوات ، وإن جاوز كان عليها قضاء الصلوات ، فعلم
أن توقف الصلوات على أمر في المستقبل مشروع يستعمل فيما يحرفه .

(وقد عرف ذلك في موضعه) أي في كتاب الصلوات في المبسوط ، صورته ترك
صلاة ثم صلى بعدها واحدة وثانية وثالثة ورابعة وخامسة فسدت الخمس كلها عندهما ، وعند
أبي حنيفة « رح » هي ساقوفة وقد ذكرناها عن قريب .

(١) نسخة ، باتصاله بالموت .

ولو صلى الفجر وهو ذاكر أ أنه لم يوتر فهي فاسدة عند أبي حنيفة
 «رح» خلافاً لهما ، وهذا بناء على أن الوتر واجب عنده سنة عندهما
 ولا ترتيب فيما بين الفرائض والسنن ، وعلى هذا إذا صلى العشاء ثم
 توضأ وصلى السنة والوتر ثم تبين أنه صلى العشاء بغير طهارة فعنده
 يعيد العشاء والسنة دون الوتر لأن الوتر فرض على حدة عنده ،
 وعندهما يعيد الوتر أيضاً لكونه تبعاً للعشاء والله أعلم .

(ولو صلى الفجر وهو ذاكر أ أنه لم يوتر) أي ولو صلى صلاة الفجر والحال أنه ذاكر
 أنه لم يصل الوتر (فهي) أي الفجر (فاسدة عند أبي حنيفة) لأن الوتر فرض عملاً عنده
 فيجب مراعاة الترتيب (خلافاً لهما) لأن الوتر سنة عندهما ، وأشار إلى ذلك بقوله (وهذا)
 أي هذا الخلاف (بناء) أي يبنى (على أن الوتر واجب عنده) أي فرض عملاً (سنة
 عندهما) فلا يجب مراعاة الترتيب بين الفرض والسنة ، وأشار إلى ذلك بقوله (ولا ترتيب
 فيما بين الفرائض والسنن) (١) وإنما يجب الترتيب بين فرض وفرض ، فلما ثبت هذا اختلاف
 وهو أن الوتر واجب عنده سنة عندهما جاز أداء الفجر مع تذكر الوتر ، لأنه سنة عندهما
 (وعلى هذا إذا صلى العشاء ثم توضأ وصلى السنة والوتر ثم تبين أنه صلى العشاء بغير
 طهارة فعنده) أي عند أبي حنيفة «رح» (يعيد العشاء والسنة) أما العشاء فلقوعها
 بغير طهارة ، وأما إعادة السنة فلكونها تبعاً للعشاء (دون الوتر لأن الوتر فرض على حدة
 عنده) يعني يعيد الوتر لأنه صار كأنه صلى فرض بنتيان (٢) فرض آخر .
 (وعندهما يعيد الوتر أيضاً لكونه تبعاً للعشاء) لأنه وإن كان سنة ولكن أداءه قبل
 دخول وقته ووقته بعد العشاء على وجه الصحة ولم يوجد فكان مصلياً قبل وقته ، ولو
 صلى الوتر في وقت العشاء قبل أن يصلي العشاء وهو ذاكر لذلك لم يحزه بالاتفاق (والله
 أعلم بالصواب .

(١) نسخة — والترتيب بين الواجب بواجب وبين الفرض والسنن .

(٢) هكذا رسمت في الأصل وربما هي بنسيان .

باب سجود السهو

يسجد للسهو في الزيادة والنقصان سجدتين بعد السلام

(باب سجود السهو)

أي هذا باب في بيان أحكام سجود السهو ، لما فرغ من بيان الأداء والقضاء ، شرع في بيان جابر لنقصان يقع فيها ، ولكن المناسبة بين البابين من حيث أن الباب الأول في بيان قضاء الفوائت وقضاؤها جبر لها عن تأخيرها عن وقتها ، وهذا الباب أيضاً في بيان جبر لها لترك واجب أو لتأخير ركن أو لزيادة في غير محلها ، والإضافة في سجود السهو إضافة الحكم إلى السبب وهي الأصل في الإضافات ، لأن الإضافة للاختصاص ، وأقوى وجوه الاختصاصات إضافة المسبب إلى السبب . قلت علم من هذا أن سجود السهو يجب بنفس السهو ، ولهذا لا يجب في العمد وبعض المالكية يقولون سببه الزيادة والنقصان ، ذكره ابن راشد المالكي في قواعده . وعن الشافعي يسجد في العمد بطريق الأولى . وفي الينابيع لا يجب سجود السهو إلا في مسألتين إحداهما إذا أخر سجدتي الركعة الأولى إلى آخر الصلاة ، والثانية إذا ترك القعدة الأولى فإنه يسجد للسهو فيهما سواء كان عامداً أو ناسياً . قال صاحب الينابيع ذكرهما في أجناس الناطقي ولم أقف في غيره من كتب أصحابنا .

(يسجد للسهو للزيادة) من جنس الصلاة كزيادة ركوع أو سجود ، والزيادة من غير جنسه يبطل الصلاة والسلام في الزيادة لإثبات معنى النية ، لقوله تعالى ﴿ أقم الصلاة لدلوك الشمس ﴾ ٧٨ الإسراء (والنقصان) أي يجب للنقصان أيضاً ، وفيه نفي لقول مالك ، فإن عنده إذا كان عن نقصان سجد قبل السلام ، وإن كان عن زيادة فبعد السلام ، ويأتي تفصيل ذلك إن شاء الله تعالى (سجدتين بعد السلام) اختلفوا فيه على أقوال خمسة ،

ثم يتشهد ثم يسلم وعند الشافعي « رح » يسجد قبل السلام لما روي
أنه عليه السلام سجد للسهو قبل السلام ،

مذهبنا بعد السلام كما ذكره وهو مذهب علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وعبد الله
ابن مسعود وعمار بن ياسر وأنس بن مالك وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عباس رضي الله
عنهم ، ومن التابعين الحسن البصري وإبراهيم النخعي وابن أبي ليلى والثوري والحسن بن
صالح وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم .

ومذهب الشافعي قبل السلام على الأصح عندهم ، وهو قول أبي هريرة ومكحول
والزهري وربيعه والليث ، ومذهب مالك التعريف إن كان للنقصان فقبل السلام ، وإن
كان للزيادة فبعد السلام وهو قول للشافعية . ومذهب الحنابلة أنه يسجد قبل السلام في
المواضع التي سجد فيها رسول الله ﷺ قبل السلام ، وبعد السلام في المواضع التي سجد
فيها ﷺ بعد السلام ، وما كان من السجود في غير تلك المواضع يسجد له قبل السلام
أبداً . ومذهب الظاهرية لا يسجد للسهو إلا في المواضع التي سجد فيها رسول الله ﷺ فقط
وغير ذلك إن كان فرضاً أتى به ، وإن كان ندباً فليس عليه شيء .

فالمواضع التي صلى فيها رسول الله ﷺ خمسة أحدها : قام على اثنين على ما جاء في
حديث ابن سنية . والثاني : سلم من اثنين كما جاء في حديث ذي اليمين . والثالث : سلم
من ثلاث كما جاء في حديث عمران بن حصين . والرابع : أنه صلى خمساً كما جاء في حديث
عبد الله بن مسعود . والخامس السجود على الشك كما جاء في حديث أبي سعيد الخدري ،
وسأيت بيان أحاديثهم مفصلاً إن شاء الله تعالى .

(ثم يتشهد ثم يسلم) أي بعد أن يتشهد في آخر صلاته يسجد سجدة ثم يتشهد
أيضاً ثم يسلم ، وبه قال ابن مسعود والشافعي والثوري وقتادة والحكم وحامد الليث ومالك
والشافعي وأحمد وإسحاق . وقال ابن سيرين وسعد وحامد وابن أبي ليلى يسلم ولا يتشهد ،
قال أنس والحسين وعطاء وطاووس ليس في سجدة السهو تشهد ولا سلام .

(وعند الشافعي « رح » يسجد قبل السلام لما روي أنه ﷺ سجد للسهو قبل السلام)

ولنا قوله عليه السلام لكل سهو ، وروي أنه عليه السلام سجد سجدي السهو بعد السلام

هذا الحديث رواه عبد الله بن مالك بن يحسينة ^(١) ، أخرجه الأئمة الستة رحمهم الله واللفظ للبخاري أن النبي ﷺ صلى الظهر فقام على الركعتين الأوليين يجلس وقام الناس معه حتى إذا قضى الصلاة انتظر الناس تسليمه كبر وهو جالس فسجد سجدين قبل أن يسلم ثم سلم .

(ولنا قوله ﷺ لكل سهو سجدة بعد السلام) روي هذا الحديث عن ثوبان رضي الله عنه أخرجه أبو داود وابن ماجه عنه عن النبي ﷺ أنه قال لكل سهو سجدة بعد ما يسلم ، ورواه أحمد في مسنده وعبد الرزاق في مصنفه والطبراني في معجمه (ويروى أنه ﷺ سجد سجدي السهو بعد السلام) هذا الحديث رواه أبو هريرة رضي الله عنه أخرجه البخاري ومسلم عنه قال صلى بنا رسول الله ﷺ فسلم في ركعتين فقام ذو اليمين فقال أقصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت ، إلى أن قال فأتى الرسول ﷺ ما بقي من الصلاة ثم سجد سجدين وهو جالس بعد السلام ، وفي هذا الباب عن عمران بن حصين رضي الله عنه أخرجه مسلم عنه أن رسول الله ﷺ صلى العصر فسلم في ثنتين فات فقام رجل فقال له الخرباق يذكر لصنعه فقال أصدق هذا قالوا نعم ، فصلى ركعة ثم سلم ثم سجد سجدين ثم سلم .

وعن المغيرة بن شعبة فنهض في الركعتين فسبح به من خلفه فأشار إليهم أن قوموا ، فلما فرغ من صلاته وسلم وسجد سجدي السهو ، فلما انصرف قال رأيت رسول الله ﷺ صنع كما صنعت . وقال الترمذي حديث حسن صحيح عن أنس بن مالك ، أخرج الطبراني عن محمد بن صالح عن علي بن عبد الله بن عباس قال صليت خلف أنس بن مالك صلاة فسهي فيها فسجد بعد السلام ثم التفت إلينا وقال أما اني لم أصنع إلا كما رأيت رسول

(١) لا يوجد هذا الاسم في تقريب التهذيب من الرواة الستة وربما هنا خطأ في اسم جده . اهـ مصححه .

فتعارضت روايتا فعله فبقي التمسك بقوله عليه السلام

الطبعات

الله ﷺ يصنع وعبد الله بن الزبير رضي الله عنه أخرجه ابن سعد في الطاعات عن عطاء بن أبي رباح قال صليت مع عبد الله بن الزبير المغرب فسلم في الركعتين ثم قال فسيح به القوم فصلى بهم الركعة ثم سلم وسجد سجدتين ، قال فأنيت ابن عباس رضي الله عنه من فوري فأخبرته فقال بعد أنزل ما فات عنه سنة رسول الله ﷺ .

قال النووي في الخلاصة وروى الحاكم في المستدرک من حديث سعد بن أبي وقاص وعقبة نحوه ، قال وحديثها صحيح على شرط الشيخين .

(فتعارضت روايتا فعله) أي فعل الرسول ﷺ ، بيان المعارضة بين الفعلين بين الحديثين اللذين ذكرهما الشافعي ، ولنا ظاهر ، لأن حديث الشافعي يدل على أنه ﷺ سجد قبل السلام ، وحديثا يدل على أنه سجد بعد السلام ، قال الشراح منهم السفناقي والأترازي لما تعارض الفعلين عنه تركناهما جانباً ، فعملنا بقوله ﷺ السلامة عن المعارض وهو معنى قول المصنف (فبقي التمسك بقوله ﷺ) وهو قوله ﷺ لكل سهو سجدتان . قلت فيه نظر ، لأن الأحاديث قد وردت في السجود قبل السلام من مقاله ﷺ منها حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أخرجه مسلم عنه قال قال رسول الله ﷺ إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى ثلاثاً أو أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما يتيقن ، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم .

ومنها حديث أبي هريرة أخرجه الأئمة الستة عنه أن رسول الله ﷺ قال إن أحدكم إذا قام يصلي جاءه الشيطان فليبن عليه حتى لم يدر كم صلى ، فإذا وجد أحدكم ذلك فليسجد سجدتين وهو جالس ، زاد فيه أبو داود وابن ماجه وهو جالس قبل التسليم ثم يسلم .

ومنها حديث عبد الرحمن بن عوف « رض » أخرجه الترمذي وابن ماجه عنه قال سمعت النبي ﷺ يقول إذا انتهى أحدكم في صلاته فلم يدر واحدة صلى أو اثنتين فليبن على واحدة ، فإن لم يدر ثنتين صلى أو ثلاثاً فليبن على اثنتين ، فإن لم يدر صلى ثلاثاً أو أربعاً فليبن على الثلاث يسجد سجدتين قبل أن يسلم ، وقال السمرقندي حديث حسن صحيح .

وقال البيهقي في المعرفة روي عن الزهري أنه ادعى نسخ السجود بعد السلام ، وأسنده الشافعي عنه ثم أكده بحديث معاوية أنه ~~يؤتى~~ سجدهما قبل السلام ، رواه النسائي في سننه وقال وصحبه معاوية متأخرة . قلت قال بعضهم أن قول الزهري منقطع وهو غير حجة عندهم . وقال الطرطوسي هذا لا يصح عن الزهري ، وفي أسناده مطرف بن مازن ، قال البيهقي هو غير قوي . قلت قال يحيى كذاب . وقال النسائي غير قوي . وقال ابن حبان لا تجوز الرواية عنه إلا ولم يذكر البيهقي ذلك لموافقة رواية منعه ، وأحاديث السجود قبل وبعد ثابتة قولاً وفعلًا ، وتقدم بعضها على بعض غير معلوم برواية صحيحة والأولى جعل الأحاديث على التوسع ، وجواز الأمرين .

فإن قلت قالوا المراد بالسلام في الأحاديث التي جاءت بالسجود بعد السلام هو السلام على النبي ~~ﷺ~~ في التشهد ، أو يكون تأخيرها على سبيل السهو . قلت هذا بعيد مع أنه معارض بمثله ، وهو أن يقال حديثهم قبل السلام يكون على سبيل السهو ، ويحمل حديثهم على السلام الممهود الذي يخرج به من الصلاة وهو سلام التحلل ، يبطل أيضاً حملهم على السلام الذي في التشهد ، إن سجود السهو لا يكون إلا بعد التسليمين اتفاقاً .

وقال الأكمل في هذا الموضع اعترض عليه بوجهين .. الخ ، قلت أخذ هذا من كلام السفناقي ، تقدير الإعتراض الأول أن المعارضة بين الحجتين إنما يصار إلى ما بعدهما من الحجة لا إلى ما فوقها ، والقول فوق الفعل لأن القول موجب ، والفعل لا ، وكيف يصار إلى القول عند معارضة الفعل . والاعتراض الثاني أنه يلزم من هذا الذي ذكره الترجيح بكثرة الأدلة ، وهو غير جائز إذ كل ما يصلح علة لا يصلح حجة ، وقول الرسول ~~ﷺ~~ من أقوى العلل ، فكيف لا يصلح حجة . أجب عن الأول بأن المعارضة تقتضي المساواة وليس المعارضة بين القول والفعل لقوة القول وضعف الفعل ، ولما ثبتت المعارضة بين الفعلين لتساويهما في القوة ، أخذنا بالقول ، لأنه يشهد لنا قلعنا به . وقوله - أن المعارضة إذا وقعت بين الحجتين يصار إلى ما بعدها - إنما يكون ذلك عند انعدام الحجة فيما فوقها ، وإن كانت الحجة فوقها لا احتياج حينئذ إلى المعارضة ، وهنا كذلك ، وإن أنكروا ثبوته بتقل المدول .

ولأن سجود السهو مما لا يتكرر فيؤخر عن السلام حتى لو سهى عن السلام يجبر به ، وهذا الخلاف في الأولوية

وأجيب عن الثاني بأن ما قلتم إنما يلزم أن لو قلنا بترجيح الفعل بالقول ، ولا نقول به ، بل نقول لما تعارض فعله جعلنا إلى ما هو الحجة في الباب ، وهو حديث القول . قلت فيه نظر لأن بين قوله أيضاً تعارض كما ذكرنا ، والأوجه في الجواب ما ذكرناه من جعل الأحاديث على جواز الأمرين ، وأيضاً حديث ذي اليدين منسوخ ، وفي الأنوار فأوبل ما رواه الشافعي أن الراوي دخل في صلاته عليه السلام في سجدتي السهو وعابن السلام بعدها ، فروى كذلك أو كان ذلك منه عليه السلام لبيان الجواز قبل السلام لا لبيان المنون .

(ولأن سجود السهو مما لا يتكرر فيؤخر عن السلام) هذا دليل عقلي على كونه سجود السهو بعد السلام تقديره أن القياس كان يقتضي أن لا يتأخر سجود السهو عن زمان وجود العلة ، وهي السهو ، إلا أنه لما كان مما لا يتكرر أخر عن السلام ، وأما كونه لا يتكرر فلأنه إذا سجد زمان وجود السهو ، ثم إذا سهى فلا يخلو إما أن يسجد ثانياً أولاً ، فإن لم يسجد بقي بعض لازم لا جبر له ، وإن سجد يلزم التكرار ، فلذلك أخر عن زمان العلة ، فلهذا المعنى أخر عن السلام أيضاً حتى لو سهى عن السلام بأن قام إلى الخامسة مثلاً ساهياً يلزمه سجود السهو لتأخير السلام ، ولو سهى بعد السلام لا يلزمه السجود لأنه يؤدي إلى ما لا يتناهى . وقال الاترازي سجود السهو ليس يتكرر بالإجماع ، قلت ليس كذلك ، لأن مذهب ابن أبي ليلى أن السجود يتكرر بعد السهو . قال الأوزاعي إذا سهى سهوين يسجد أربع سجعات ، ذكره النووي . ولو سهى في سجعات السهو لم يسجد وهو قول الحسن والنخعي ومغيرة والسين ومنصور بن زاذان والثوري ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وهذا إجماع .

(حتى لو سهى عن السلام يجبر به) هذا توضيح فيؤخر عن السلام وسهوه عن السلام يكون القيام إلى الخامسة ، فإذا سهى يجبر السلام بالسجود ، والأصل النقص (وهذا الخلاف في الأولوية) أي الخلاف المذكور بيننا وبين الشافعي في الأولوية لا في الجواز ،

ويأتي بتسليمتين هو الصحيح صرفاً للسلام المذكور إلى ما هو المهود

أراد أن الأولى عندنا أن سجود السهو بعد السلام ، ويجوز عندنا قبل السلام أيضاً والأولى عنده قبل السلام وبعد السلام يجوز أيضاً هذا الذي ذكره المصنف ، هذا جواب ظاهر الرواية ، وقد ذكر في النوادر أنه إذا سجد للسهو قبل السلام لا يجبر به ، لأنه أتى به في غير محله . وفي الذخيرة لو سجد للسهو قبل السلام جاز عندنا . قال القدوري هذا في رواية الأصول ، قال وروي عنهم أنه لا يجبر به . وقال صاحب الحاوي من الشافعية لا خلاف بين الفقهاء أن سجود السهو جائز قبل السلام وبعده ، وإنما الخلاف في الأولى ، وفي قول التقديم والتأخير سواء في الفضيلة لصحة الأخبار في التقديم والتأخير قاله إمام الحرمين ، وفي قول عنهم إذا أخره لا يعتد به . قال الثوري وهو الصحيح .

(ويأتي بتسليمتين) أي يأتي من عليه سجود السهو بتسليمتين عن يمينه وعن شماله ، وبه قال الثوري وأحمد . وفي المفيد يسلم عن يمينه ويساره كالمهودتين (هو الصحيح) أي الإتيان بتسليمتين هو الصحيح احتراز به عما نقل عن فخر الإسلام وهو التسليم من واحدة من تلقاء وجهه . وفي المحيط ينبغي أن يسلم تسليمة واحدة عن يمينه ، وهو قول الكرخي ، وهو الأصوب وبه قال النخعي . وفي المفيد والمرغيناني والبديع يسلم تلقاء وجهه عند البعض ، لأن التسليمة الأولى للتحليل والثانية للتحية ولا تحية في الأولى فكان ضمها إلى الأولى عبثاً ، وينبغي أن لا يتعرف فيه لأنه للتحية دون التحليل ، وقد سقط معنى التحية هنا ، واختار فخر الإسلام وشيخ الإسلام وصاحب الإيضاح أيضاً أن يسلم واحدة ثم اختار فخر الإسلام أن تكون تلك التسليمة من تلقاء وجهه ، ولا يتعرف عن القبلة . وقال شيخ الإسلام ولو سلم بتسليمتين لا يأتي بسجود السهو بعد ذلك ، لأنه كالكلام ، ونسب أبو الليث القائل بالتسليمة الواحدة إلى البدعة .

فإن قلت ما فائدة قولهم أن التسليمة الأولى لتحليل وتحية ، والثانية تحية . قلت فائدة هذا انه لا يصح الإقتداء بعد الأولى ولا تنقص طهارته ، وقبل عند أبي حنيفة وأبي يوسف يسلم تسليمتين .

(صرفاً للسلام المذكور إلى ما هو المهود) صرفاً بالفتح نصب على أنه مفعول مطلق ، كذا قيل ، والصحيح أنه نصب على التعليل أي لأجل الصرف للسلام

ويأتي بالصلاة على النبي عليه السلام والدعاء في قعدة السهو هو الصحيح، لأن الدعاء موضعه آخر الصلاة .

المذكور في قوله وفعله ﷺ في الحديث المذكور بعد السلام إلى ما هو المهود في الصلاة وهو التسليمان .

(ويأتي بالصلاة على النبي ﷺ والدعاء في قعدة السهو) أي يأتي من عليه سجود السهو بالصلاة على النبي ﷺ في القعدة الأخيرة وهي قعدة السهو أي سجود السهو ، وفي الذخيرة اختلفوا في صلاة النبي ﷺ وفي الدعوات أنها في قعدة الصلاة أم في سجدي السهو ، ذكر أبو جعفر الاستروشي أن ذلك قبله قبل سلام السهو ، وذكر الكرخي في مختصره أنها في قعدة سجدي السهو ، لأنها هي القعدة الأخيرة ، واختار فخر الإسلام في المصنف وقال (هو الصحيح) أي الإتيان بالصلاة على النبي ﷺ والدعاء في قعدة السهو هو الصحيح ، وقال فخر الإسلام في شرح الجامع الصغير ، فمن مشايخنا من اختار الدعاء قبل السلام وبعده ، ثم قال وهو قول الطحاوي رحمه الله ، لأن كل واحد من التشهدين في آخر الصلاة ، وفي المحيط اختلفوا في الصلاة على النبي ﷺ ، وفي الدعوات قال الطحاوي كل قعدة فيها سلام فيها صلاة ، فعلى هذا يصلي في القعدتين جميعاً عنده . وفي فتاوى الظهيرية الأحوط أن يصلي في القعدتين ، وقيل عند أبي حنيفة وأبي يوسف يصلي ويدعو في الأولى دون الثاني بناء على أن سلام الإمام أو من عليه السهو يخرج عن الصلاة عندهما وعند محمد في الأخيرة خاصة ، لأن السلام لا يخرج عنده ، وقال الإمام وفيه نظر ، لأن الأصل المذكور متقدراً ، فلو كانت هذه المسألة مبنية على ذلك لكان الصحيح مذهبنا . قلت هذا النظر غير بين ، لأنه لا يلزم من كون الأصل المذكور متقدراً عدم جواز بناء المسألة المذكورة عليه ، وقوله - لكان الصحيح مذهبها - يرد ما ذكره في المفيد أنه هو الصحيح .

(لأن الدعاء موضعه آخر الصلاة) هذا التعليل ما اختار المصنف بقوله هو الصحيح ، ومعناه أن الدعاء مشروع بعد الفراغ من الأداء أو الفراغ قبل الجهر . قلت لقائل أن يقول آخر الصلاة حقيقة هو قعدة الصلاة الأخيرة ، وسجدة السهو ليست من نفس الصلاة وقعدتها كذلك .

قال ويلزمه السهو إذا زاد في صلاته فعلاً من جنسها ليس منها ، وهذا يدل على أن سجدة السهو واجبة هو الصحيح لأنها تجب لجبر نقصان تمكن في العبادة فتكون واجبة كالدماء في الحج ، وإن كان واجباً لا يجب إلا بترك واجب

(قال) أي القدوري (ويلزمه السهو) هذا البيان ما ذكر في أول الباب بقوله - يسجد للسهو للزيادة والنقصان - لأنه لم يعلم من ذلك أنه ، أي زيادة أو نقصان موجب ذلك ، ففسر هناك بقوله ويلزم السهو ، أي يلزم الساهي في صلاته سجود السهو (إذا زاد في صلاته فعلاً من جنسها) أي من جنس الصلاة (ليس منها) أي والحال أن الذي زاد ليس من الصلاة ، كما إذا ركع ركوعين أو سجد ثلاث سجرات ساهياً ، لأن الركوع الزائد والسجود الزائد من جنس الصلوات من حيث أنها ركوع وسجود ، ولكنهما ليسا من الصلاة لكونها زيادة (وهذا) أي قول القدوري - ويلزمه السهو - (يدل على أن سجدة السهو واجبة) لأن لفظ اللزوم ينبئ عن ذلك ، وقال محمد رحمه الله إذا سهى الإمام وجب على المؤتم أن يسجد يدل عليه قوله ~~عليه السلام~~ من شك في صلاته فليسجد سجدتين بعدما سلم ، ومطلق الأمر للوجوب (وهو الصحيح) أي كون سجود السهو واجباً هو الصحيح من المذهب ، ذكره في المحيط والمبسوط والذخيرة والبدائع ، وبه قال مالك وأحمد في فتاوى المرغيناني ، عد الكرخي من أصحابنا بقوله أنه سنة . وفي التحفة والمفيد قال القدوري هو سنة ، وقول الشافعي أنه يجب بترك بعض السنن والخلف لا يكون فوق الأصل ، كذا في المحيط .

(لأنه) تعليل الوجوب ، أي لأن سجود السهو (يجب لجبر نقصان تمكن في العبادة ، فتكون واجبة كالدماء في الحج) عند وقوع الجنابة . فإن قلت جبر النقصان في الصلاة بالسجدة ، وفي باب الحج بالدم فما وجه تشبيه ذلك بهذا . قلت الأصل أن الجبر من جبر الكسر ، وللمال مدخل في باب الصلاة ، فجبر النقصان بالسجدة ، ووجه التشبيه في كون كل منهما جبراً . (وإذا كانت) أي سجدتا السهو (واجبة لا يجب إلا بترك واجب) نحو ما إذا ترك

أو تأخيرهُ أو تأخير ركن ساهياً

القعدة الأولى أو القراءة فيها وقام إلى الثالثة ساهياً ، لأنه عليه السلام علق إيجابها بالسهو بقوله لكل سهو سجدةً ، وإنما تضاف إلى الشروع في السهو إضافة لازمة ، فلو أجبنا ذلك في العمل لما لزمها الإضافة في السهو . وقال الشافعي أن العمل إذا تعمد الخطأ فما تجب فيه السجدة تجب سجدة السهو ، لأنها تجبر بالنقصان ، والنقصان يحصل فيها حالة العمد ، كما يحصل حالة السهو . وفي المجتبى وفي العمد لا يجب السهو خلافاً للشافعي إلا في المسألين ذكرهما البديع ، فلو ترك القعدة الأولى عمداً أو شك في بعض أفعال الصلاة فتكفر عمداً حتى شغله ذلك عن ركن يجب السجدة ، فقلت له كيف يجب سجدة السهو بالعمد ، قال ذلك سجود العذر لا سجود السهو (أو تأخيرهُ) أي تأخير واجب نحو ما إذا قام إلى الخامسة ساهياً ، لأن إصابة لفظ السلام واجبة ، أو بقي قاعداً على ظن أنه سلم ثم تبين أنه لم يسلم يجب عليه سجود السهو (أو تأخير ركن) نحو ما إذا أتى بثلاث سجعات أو ادعى في القعدة الأولى ، لأن القيام ركن يتأخر بزيادة السجدة أو الدعاء (ساهياً) نصب على الحال ، وذو الحال محذوف تقديره يجب بترك المصلي الواجب حال كونه ساهياً ، وكذلك مقدر في قوله - أو تأخيرهُ أو تأخير الركن - فهذه ثلاث أشياء ذكرها المصنف .

المسألة

وفي الذخيرة وتكلم المسيح في هذا وأكثرهم على أنه يجب ستة أشياء بترك الترتيب فيما شرع مكرراً كالسجدة وتقديم الركن وتأخيرهُ وتكراره وترك الواجب وتغييرهُ . وفي المحيط والتحفة والقنية يجب بترك الواجب الأصلي . قال في التحفة هو الذي يجب بسبب التعرّية ، أما لو ترك واجباً ليس بأصلي في الصلاة كما لو وجب عليه سجدة التلاوة فذكرها في آخر الصلاة لا يجب عليه السهو لتأخيرها ، وكذا لو سلم ساهياً ولم يتذكرها لا يسجد للسهو بتأخيرها . وذكر الاسيبيجاني أنه يسجد للسهو بتأخير سجدة التلاوة عن موضعها . ومثله في المحيط . وفي رواية النوادر لا يلزمه ، وفي الذخيرة أما تقديم الركن فمثل أن يركع قبل أن يقرأ أو يسجد قبل أن يركع ، وتأخير الركن أن يترك سجدة صلاتية سهواً فيذكرها في الركعة الثانية أو في آخر الصلاة أو تأخير القيام إلى الثالثة بالزيادة على

هذا هو الأصل ، وإنما وجبت بالزيادة لأنها لا تعرى عن تأخير ركن
أو ترك واجب . قال ويلزمه إذا ترك فعلاً مسنوناً كأنه أراد به

التشهد . وتكرار الركن أن يركع ركوعين ، أو يسجد ثلاث سجعات ، أو ترك الواجب
أن يترك القعدة الأولى في الفرائض . وفي المرغيناني في الفرائض أو التطوع وتغيير الواجب
أن يجهر الإمام فيما يخافت أو يخافت فيما يجهر .

وفي التحفة والذخيرة في رواية الأصل سوى بين الجهر والخافتة في النواذر أن يجهر
فما يخافت فعله السهو قل أو كثير ، وإن خافت فيما يجهر إن كان بفاتحة الكتاب أو أكثر
فعله السهو وإلا فلا ، وفي غير الفاتحة إن خافت في ثلاث آيات قصار أو آية طويلة عند
الكل أو قصيرة عنده فعله السهو وإلا فلا ، وعن ابن سماعة عن محمد إن جهر بأكثر من
الفاتحة سجد ثم رجع إلى مقدار ما يجوز به الصلاة . عن أبي يوسف إن جهر بحرف واحد
فسجد والصحيح مقدار ما تجوز به الصلاة ، والفاتحة وغيرها سواء ، والمنفرد للسهو عليه
ذكره في الأصل ، وذكر الناطقي رواية مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة في المنفرد
إذا جهر في الخافتة أن عليه السهو وفي ظاهر الرواية لا سهو عليه . وفي المحيط في رواية
النواذر عليه السهو ، وذكر الحلواني أن المنفرد لو كان عنده رجل يصلي وحده فعله
السهو . وفي نواذر أبي سليمان لو نسي حاله وظن أنه قام فجهر سجد للسهو .

(هذا هو الأصل) يعني أن الأصل في وجوب سجدة السهو ترك الواجب أو تأخير
الواجب أو تأخير الركن سهواً ، فإن وجد واحداً منها يتحقق سبب الوجوب فيجب
سجود السهو (وإنما وجب بالزيادة) هذا جواب عما يقال لا يجب بالزيادة أيضاً ولا ترك
هناك ولا تأخير ، فأجاب عن ذلك بقوله (لأنها) أي لأن الزيادة (لا تعرى عن تأخير
ركن) كما في زيادة السجود (أو ترك واجب) أي الزيادة لا تعرى عن تأخير واجب كما
في تأخير القيام بأن قام إلى الخامسة ساهياً ، لأنه حينئذ يلزم بترك الواجب وهو إصابة
لفظ السلام .

(قال) أي القدوري (ويلزمه) أي ويلزم الساهي سجود السهو (إذا ترك فعلاً مسنوناً)
معناه ظاهر فعلاً ثابتاً بالسنة ، ولكن فسر به بقوله (كأنه) أي كأن محمداً (أراد به)

فعلا واجباً إلا أنه أراد بتسميته سنة أن وجوبها ثبت بالسنة . قال أو ترك
قراءة الفاتحة لأنها واجبة أو القنوت أو التشهد

أي بقوله فعلا مسنوناً (فعلاً واجباً ، إلا أنه أراد بتسميته سنة) أي تسمية الواجب سنة ،
(إن وجوبها ثبت بالسنة) يعني ثبوت وجوبها بالسنة من إطلاق اسم السبب على المسبب ،
ولمّا أنت الضمير مع أنه يرجع إلى الفعل على تأويل القعدة لا واجبة بالسنة أو على تأويل
سنة الفعل ، وقيل أراد بقوله مسنوناً ما ذكر صاحب المحيط وترك سنة مضافة
إلى جميع الصلاة .

(قال) أي القدوري (أو ترك قراءة الفاتحة) هذا البيان أنه كما يجب سجود
السهو بترك الأفعال يجب بترك الفاتحة ، وإن ترك أقلها فلا سهو عليه فكأنه قرأ كلها ،
ذكره في المحيط ، وإن قرأ الفاتحة مرتين في أحد الأولين فعليه السهو لتأخير الواجب ،
وهو السورة ، ولو قرأ الفاتحة وسورة ثم أعاد الفاتحة فلا سهو عليه ، وروى إبراهيم عن
محمد إذا قرأ الفاتحة في الأولين في ركعة مرتين فعليه السهو من غير فصل ، وفي الآخرين
لا سهو عليه ، وفي جمع التفاريق كذلك في تكرار التشهد يعني إن كرره في القعدة الأولى
فعليه السهو ، وإن كرره في الثانية فلا سهو عليه ، وفي العميون إذا تشهد مرتين فلا سهو
عليه ، ومثله في المحيط . ولو قرأ الفاتحة وآية قصيرة فعليه السهو ، وإن أقرأ الفاتحة عن
السورة . وفي الذخيرة والعميون لو قرأ آية في ركوعه أو سجوده أو القومة القعود فعليه
سجدتا السهو ولو تشهد في ركوعه أو سجوده أو القومة فلا سهو عليه . وذكر الناطقي في
أجتناسه عن محمد لو تشهد في قيامه قبل قراءة الفاتحة لا سهو عليه ، وبعدها يلزمه وهو
الأصح ، وفي المحيط والعميون لو تشهد في ركوعه أو سجوده يلزمه السهو .

(أو القنوت) أي ترك القنوت ، ولو تذكره بعدما سجد عليه السهو ، وكذا بعدما
رفع رأسه من الركوع ويمضي ولا يقنت ، ولو تذكر في الركوع ففي عوده إلى القنوت
روايتان ، ذكره في المبسوط والذخيرة وفي الينابيع ويسجد للسهو فيها (أو التشهد)
أي ترك التشهد ، وفي الينابيع لو قعد قدر التشهد في الركعة الأخيرة ، ولم يتشهد فغن
أبي يوسف روايتان في سجود السهو ، ولو ترك بعض التشهد يجب السهو ، وفي الفتاوى

أو تكبيرات العيدين لأنها واجبات ، فإنه عليه السلام واظب عليها
من غير تركها مرة ، وهي أمارة الوجوب ، ولأنها تضاف إلى جميع
الصلاة فدل أنها من خصائصها وذلك بالوجوب ، ثم ذكر التشهد

الظهيرية قرأ التشهد قائماً إن كان في الركعة الأولى لا يلزمه شيء ، وإن كان في الثانية
اختلف المشايخ فيه ، والأصح أنه لا يجب (أو تكبيرات العيد) أي أو ترك تكبيرات
العيد . وفي التحفة والعيد لا يجب السهو بترك الأذكار . قال الاسبيجاني كالثناء والتعوذ
وتكبيرات الركوع والسجود لمجاريها إلا وفي أربعة وهي القراءة والقنوت والتشهد الأخير
وتكبيرات العيدين . وفي الاسبيجاني إلا في خمسة وزاد تأخير السلام ، وأطلق التشهد
ولم يقيد بالآخر ، ثم قال ويجب بتركه فيها . وفي التجريد ومختصر البحر لو ترك تكبيرة
الركوع من صلاة العيد يجب السهو . قال صاحب المختصر والظاهر أنه أراد تكبيرة الركوع
الثاني ، لأنه تبع لتكبيرات العيد ، وفي البدائع لو زاد في تكبيرات العيدين بسجدة ،
رواه الحسن عن أبي حنيفة .

(لأنها) أي لأن القنوت والتشهد وتكبيرات العيدين (واجبات فإنه عليه السلام واظب
عليها) أي على هذه الأشياء (من غير تركها مرة) ومواظبة النبي عليه السلام عليها معروفة ،
ولم ينقل الترك ، وفي المبسوط ترك التشهد في القعدة الأولى أو قنوت الوتر أو تكبيرات
العيدين لا يسجد للسهو ، لأن هذه الأركان سنة وبتركها لا يمكن كثير من نقصان ، كما
إذا ترك الثناء والتعوذ ، وفي الاستحسان يجب كما ذكره المصنف (وهي) أي مواظبة
النبي عليه السلام (أمارة الوجوب) بفتح الهمزة ، أي علامة للوجوب (ولأنها) أي ولأن
القنوت أو التشهد وتكبيرات العيد (تضاف إلى جميع الصلاة فدل) أي الإضافة (أنها)
أي أن هذه الأشياء (من خصائصها) أي من خصائص الصلاة ، لأن الإضافة دليل
الإختصاص (وذلك) أي الإختصاص إنما يكون (بالوجوب) لأن اختصاص الشيء
بالشيء يقتضي وجوده معه ، والوجوب طريق للوجود ، والخصائص جمع خصيصة تأنيث
الخصيص بمعنى الخاص ، كالشريك والندم بمعنى المشارك والمنادم .
(ثم ذكر التشهد) أي ذكر القدوري التشهد في مختصره بقوله أو ترك فاتحة الكتاب

يحتمل القعدة الأولى والثانية والقراءة فيهما وكل ذلك واجب .

أو القنوت أو التشهد (يحتمل القعدة الأولى والثانية والقراءة فيهما) أي في الأولى والثانية وذلك لأن التشهد يطلق على الدعاء الذي فيه ذكر الشهادتين وتطلق على القعدة (وكل ذلك واجب) أي كل المذكور من القعدة الأولى والثانية والقراءة فيهما واجب ، وقد استشكلها هنا من أربعة أوجه . الأول : أن القعدة الثانية فرض ، وذكر أنها واجبة . والثاني : أن قراءة التشهد في القعدة الأولى عنده سنة ، وذكر أنه واجب . والثالث : فيه الجمع بين الحقيقة والجواز ، إذ التشهد للقراءة فيها حقيقة وللقعدة مجاز ، وإطلاق الاسم الحال على المحل . الرابع : أنه لو كانت القراءة مرادة لزم التكرار ، لأنه ذكر قبله إذا ترك فعلاً مسنوناً أي واجباً بالسنة .

فالجواب عن الأول : أنه أراد بقوله كل ذلك واجب غير القعدة الثانية ، إذ التخصيص شائع ، فإن ذكره سابقاً أنها فرض دليل على أنها غير مرادة ، وهو كقوله تعالى ﴿ وأوتيت من كل شيء ﴾ ٢٣ النحل ، مع نفي أنها لم تؤت كثيرًا من الأشياء ، فهذا ذكره صاحب الدراية وفيه نظر ، لأن ظاهره يناقض ، ولأجل هذا حمله بعضهم على السهو من المصنف ، وتشبيهه بقوله ﴿ وأوتيت ﴾ ليس بلائم ، لأن التخصيص فيه بالحسن على أن قومًا زعموا أن التخصيص لا يجري في الخبر كالنسخ . وأجاب الاترازي فإنه أراد وجوبها أنه إذا سهى عنها بأن قام إلى الخامسة ثم عاد إلى التشهد يلزمه سجود السهو لترك الواجب ، لأنه كان يجب عليه أن لا يؤخر الركن وهو القعدة الأخيرة ، فلما سهى عنها ترك الواجب .

قلت فيه نظر أيضاً ، لأنه لا يدل شيء على ما ذكره من ظاهر لفظ المصنف ولا قامت قرينة تدل على ذلك ، والأوجه أن يقال نعم القعدة الأخيرة فرض ، ولكنها فرض ذاتاً ، وقد أشار إليه فيما سبق وأوجبه محلاً وموضعا ، ألا ترى أنه إذا قام إلى الخامسة يعود إلى القعدة ما لم يقبدها بالسجدة ويسجد للسهو ولا يعيد صلاته ، فلم أن اتصالها بالركعة الأخيرة واجب ، وقد أشار إليه ما هنا فلا يندفع الإشكال إلا بهذا ، ويحمل كلامه على السهو والخطأ فحمل كلامه على هذا الذي قرره أحسن من حمله على السهو ، وفي النهاية والأوجه فيه أن يحمل كلامه على رواية الحسن عن أبي حنيفة بأنه يجوز الصلاة بدون

وفيهما سجدة السهو ، وهو الصحيح

القعدة الأخيرة ذكره في الأسرار . قلت هذا إنما يتمشى إذا كان المصنف ذهب إليه لظاهر المذهب خلاف ذلك ، ويبعد عنه أن يكون هذا مذهبه .

وقال الأكمل وأجيب بأن المراد بتركها تأخيرها بالقيام إلى الخامسة ، فإن في التأخير نوع ترك ، وتأخير الركن يوجب السجدة . قلت هذا جواب بعضهم نقله صاحب النهاية ، ونقل عنه الأكمل ثم ينظر فيه بما حاصله أنه أراد حقيقة الترك في غيرها ، ولو أريد به التأخير فيها لزم الجمع بين الحقيقة والحجاز ، وهذا النظر أيضاً لغيره ، ومع هذا فلقائل أن يقول يجوز الجمع بينهما عند اختلاف المحل عند بعضهم فافهم .

الجواب عن الثاني : ان قراءة التشهد في القعدة الأولى فيها اختلاف ، هل هي سنة أم واجبة ، وإن كان يراها . نة وإنما ذكر أنها ها هنا واجبة على قول من يذهب إلى الوجوب .

وعن الثالث : أن المستحيل اجتماعها مرادين وهو مما يمارض للإرادة ، إلا أن يقول القراء يحتمل الحيض والطهر وهو الجواب عن الرابع .

(وفيها) أي في ترك قراءة الفاتحة والقنوت والتشهد وتكبيرات الميدين (سجدة السهو وهو الصحيح) أي وجوب سجدي السهو في هذه الأشياء هو الصحيح ، واحتزبه عن جواب القياس في هذه الأشياء حيث لا يجب فيها شيء ، كما لو ترك الثناء والتعوذ . وقال الأكمل قوله وهو الصحيح احتراز عما قبل قراءة التشهد في القعدة الأولى سنة . وقال الاترازي إنما قيد بالصحيح احتراز عما قال القاضي الإمام أبو جعفر الاستروشنى رحمه الله ، إن قراءة التشهد في القعدة الأولى سنة . وقال صاحب الدراية هو الصحيح احترازاً عن جواب القياس في التشهد ، وكذا قال السفناقي ثم قال ولكن جواب الاستحسان أنه واجب . قلت الكل متفقون على ما ليس بمراد المصنف ، فالأوجه الاستدلال الذي ذكرته على ما لا يخفى على المصنف . وفي المحيط قال للكرخي والطحاوي وبعض المتأخرين القعدة الأولى واجبة وقراءة التشهد فيها سنة عند بعض المشايخ وهو الأقيس ، وعند بعضهم واجبة وهو الأصح ، وقراءة التشهد في القعدة الأخيرة واجبة بالاتفاق . وقال

ولو جهر الإمام فيما يخفى أو خافت فيما يجهر تلزمه سجدة السهو لأن الجهر في موضعه والخافتة في موضعها من الواجبات . واختلفت الرواية في المقدار ، والأصح قدر ما تجوز به الصلاة في الفصلين ،

السفناقي وفيه احتراز أيضاً عن إحدى الروایتين عن أبي يوسف في ترك قراءة التشهد في القعدة الثانية أنه لا يجب السهو في رواية عنه ، كذا في جامع قاضي خان .

(ولو جهر الإمام فيما يخفى) يخفى على صيغة المجهول نحو صلاة الظهر والعصر (أو خافت فيما يجهر) يجهر أيضاً على صيغة المجهول ، نحو صلاة المغرب والعشاء والصبح (يلزمه سجدة السهو) أي يلزمه سجود السهو (لأن الجهر في موضعه ، والخافتة في موضعها من الواجبات) مواظبة النبي ﷺ عليهما فبتركهما يلزم السهو . وقال الشافعي لا يجب السهو بترك الجهر والخافتة لأنه لم يترك المقصود في المحل ، وإنما ترك صفته ، وقال مالك وأحمد إن جهر في موضع الإسرار يسجد للسهو بعد السلام ، وإن أسر في موضع الجهر سجد قبل السلام ، وعن أحمد إن سجد فحسن ، وإن ترك فلا بأس .

(فاختلفت الرواية في المقدار) وفي بعض النسخ ، واختلفت بالواو وهذه أحسن ، أي اختلفت الرواية عن أصحابنا في مقدار ما يتعلق به السهو من الجهر فيما يخفى ، والإخفاء فيما يجهر ، فذكر الحاكم الخليل عن ابن سماعة عن محمد أنه قال إذا جهر بأكثر الفاتحة يسجد ثم رجع فقال إذا جهر مقدار ما يجوز به الصلاة تجب وإلا فلا . وروى أبو سليمان عن محمد إن جهر بأكثر الفاتحة سجد ، وإن جهر بغير الفاتحة بآية طويلة ، وقد مر الكلام فيه مستقصى عن قريب .

(والأصح قدر ما يصح به الصلاة) أي الأصح في المقدار الجهر الذي يجب به السهو القراءة قدر ما تصح به الصلاة وهو ثلاث آيات أو آية طويلة بالاتفاق أو آية قصيرة على مذهب أبي حنيفة ، واحتراز بقوله والأصح عما ذكره شمس الأئمة السرخسي أنه يجب سجدة السهو ، وإن كان ذلك كلمة (في الفصلين) أراد بها جهر الإمام فيما يخفى والإخفاء

لان اليسير من الجهر والإخفاء لا يمكن الإحتراز عنه . وعن الكثير
 يمكن وما يصح به الصلاة كثيراً غير أن ذلك عنده آية واحدة ،
 وعندهما ثلاث آيات وهذا في حق الإمام دون المنفرد لان الجهر
 والخافتة من خصائص الجماعة

فيا يحجر (لأن اليسير من الجهر والإخفاء لا يمكن الإحتراز عنه ، وعن الكثير يمكن)
 أراد بالإمكان وعدمه من حيث العادة (وما تصح به الصلاة كثيراً) أي الذي تصح به
 الصلاة من القراءة يعد كثيراً ، وما لا يصلح به الصلاة يعد يسيراً (غير أن ذلك) أي
 الكثرة الذي تصح به الصلاة (عنده) أي عند أبي حنيفة (آية واحدة ، وعندهما ثلاث
 آيات) على ما عرف في موضعه .

فإن قلت روى البخاري ومسلم وأبو داود واللفظ له عن أبي قتادة قال قال النبي ﷺ
 يصلي بنا يقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورتين ، وسمعنا
 الأئمة أحياناً .. الحديث فدل على أن الإخفاء لم يكن واجباً كما ذهب إليه الشافعي قلت
 هذا محمول على أنه أراد به بيان جواز الجهر في القراءة السرية ، وإن الاسرار ليس
 بشرط لصحة الصلاة بل هو سنة ، ويحتمل أن الجهر بالآية كان يحصل سبق اللسان
 للاستفراق في التدبر .

(وهذا) أي وجوب السجدة في الفصلين (في الإمام) أي في حق الإمام (دون
 المنفرد ، لأن الجهر والخافتة من خصائص الجماعة) .

فإن قلت هذا الجواب في حق المنفرد في حق الصلاة التي يحجر فيها صحيح ، لأنه لا
 يجب الجهر على المنفرد ، بل من غير بين الجهر والخافتة ، وأما في حق الصلاة التي يخافت
 فيها ينبغي أن يجب سجدة السهو بالجهر فيها ، لأن الخافتة على المنفرد واجبة فيها كالإمام .
 قلت هذا الذي ذكر جواب ظاهر الرواية . وأما جواب رواية النوادر فإنه يجب عليه
 سجدة السهو ، وكذا ذكر الناطقي في واقعاته رواية أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي
 حنيفة في المنفرد ، وإذا جهر فيها يخافت أن عليه السهو . وفي نوادر الظهيرية روى أبو

قال وسهو الإمام يوجب على المؤتم السجود لتقرر السبب الموجب في حق الاصل ، ولهذا يلزمه حكم الإقامة بنية الإمام ، فان لم يسجد الإمام لم يسجد المؤتم لانه يصير مخالفاً

سليان أن المنفرد إذا ظن أنه إمام فجهر كما يجهر الإمام يلزمه سجود السهو وفي المجتبى سهى الإمام فخافت بالفاتحة ثم ذكر فجهر بالسورة لا يعيد الفاتحة ، وقال شرف الدين العقيلي لا خلاف أنه إذا جهر بأكثر الفاتحة ، ثم ذكر يتمها غفلة ، ولو خافت بأكثر الفاتحة فيما يجهر ، قيل يتمها ولا يعيد الفاتحة ، وقال شمس الأئمة وقياس مسائل الجامع الصغير أن يؤمر بالإعادة جهراً ، وفي ترك الولاية في القراءة سهواً اختلاف بين أبي يوسف « رح » وأحمد. سهى عن قراءة البسمة في أول ركعة ، فعن أبي يوسف يلزمه السهو ، وفي المنتقى غرائب الرواية لو أم في النفل يجهر ، فإن خافت فعليه السهو ، وفي المحيط زاد في التشهد الأول حرفاً يجب السهو عنده . وقال أبو شجاع إنما تجب إذا قال اللهم صل على محمد ، وقال الشيخ أبو منصور الماتريدي « رح » إنما يجب إذا قال معه ، وعلى آل محمد ، وقال المرغيناني المعتبر قدر ما يؤدي فيه ركن ، وعن أبي يوسف ومحمد لا سهو عليه . وقال الشافعي لو ترك الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأول سجد للسهو .

(وسهو الإمام يوجب على المؤتم السجود) السجود منصوب لأنه مفعول يوجب (لتقرر السبب الموجب في حق الأصل) أراد بالسببية السهو ، وبالأصل الإمام ، قلنا وجب عليه وجب على خلقه ، لان التقصان المتمكن في صلاته متمكن في صلاة القوم ، لان صلاتهم متعلقة بصلاته صحة وفساداً ، فوجب عليهم السجود (ولهذا) أي ولأجل تقرر السبب الموجب في حق الأصل (يلزمه) أي يلزم المؤتم (حكم الإقامة بنية الإمام) يعني إذا نوى الإمام في وسط صلاته الإقامة يصير فرضهم أربعاً ، وإن لم يوجد من القوم التنية .

(فإن لم يسجد الامام لم يسجد المؤتم) يعني لا يجب عليه أن يسجد (لانه) أي لان المؤتم (يصير مخالفاً) لامامه إذا سجد بدون أن يسجد الامام ، وبه قال الزني والبوطي

من أصحاب الشافعي وأحمد في رواية ، وعند الشافعي ومالك وأحمد في رواية يسجد
المؤتم ، ومذهبنا قول عطاء والحسن والنخعي والثوري والقاسم وحامد بن أبي سليمان .
وفي حديث ابن عمر فإن سهى الإمام فعليه وعلى من خلفه السهو ذكر هذا الحديث ابن
تيمية في شرحه ، وكلمة على للوجوب .

فإن قلت ما هنا إشكالان ، الاول : يشكل على هذه المسائل التسع التي ذكرت في
الخلاصة والحزانة أنها إذا لم يفعلها الإمام يفعلها القوم ، وهي إذا لم يرفع الإمام يديه عند
تكبيرة الافتتاح يرفع القوم ، وإذا لم يبني فالمقتدي يبني ، وإذا ترك تكبيرة الركوع
وتسبيحته وتسميته وتكبيرة الانحطاط وقراءة التشهد والتسليم ، فبأني بذلك كله المقتدي
والتاسع تكبيرة التشريق . قلت هذه الاحكام لا تثبت في ضمن شيء باشره الإمام بل
يثبت ابتداء على كل واحد من الإمام والمقتدي ، ولا يجزى فيه النيابة ، بخلاف سجدة
السهو ، فانها إنما تثبت في ضمن ما باشره الإمام ، فلما لم يأت به لم يجب على غيره الاشكال
الثاني : يرد على قوله لانه يصير مخالفاً وهو ما إذا قام المسبوق لقضاء ما سبق بعد فراغ
الإمام والمقيم المقتدي بالمسافر يتم ركعتين بعد فراغ الإمام . قلت المخالفة بعد فراغ الإمام
لا تعد مخالفة ، وليس في المسألتين تعلق بصلاة الإمام فلا تكون مخالفة للصورة ولا معنى .

وفي مبسوط أبي اليسير ويسجد المسبوق مع الإمام للسهو سواء أدرکه في القعدة
أو في وسط الصلاة ، لقوله ~~عنه~~ فلا تختلفوا عليه ولو لم يسجد معه وقام إلى قضاء ما
سبق ثم سلم الإمام لا يلزمه سجدة السهو بالقياس لانه خرج عن صلاة الإمام ، وفي
الاستحسان يلزمه لان هذه الصلاة كلها واحدة من حيث التحريم يجب الاتيان بالكل .
وقال الشافعي لو سهى الإمام فيما أدرکه بعد فسجد مع إمامه إذا سجد قبل السلام . وعن
ابن سيرين أنه لا يتابعه ، ولو سجد مع الإمام قبل السلام وقضى ما عليه يعيد سجود
السهو في آخر صلاته في قوله الجديد ، وفي القديم لا يعيد ، ولو سهى الإمام فيما لم يدرکه
المسبوق يلزمه حكم إمامه ، وقيل لا يلزمه ، وقال المسبوق في قضاء ما سبق ولم يسجد
آتياً للسهو فعليه أن يسجد ثلاثاً .

وما التزم الاداء إلا متابعاً ، فان سهى المؤتم لم يلزم الإمام ولا المؤتم
السجود لانه لو سجد وحده كان مخالفاً لإمامه ، ولو تابعه الامام ينقلب
الاصل تبعاً . ومن سهى عن القعدة الاولى ثم تذكر وهو إلى حالة
القعود أقرب عاد وقعد وتشهد ، لان ما يقرب من

(وما التزم الاداء إلا متابعاً) وما التزم المقتدي أداء الصلاة إلا حال كونه متابعاً
لإمامه ، فلما لم يسجد إمامه لم يسجد هو أيضاً تحقيقاً للتابعة .

(فلن سهى المؤتم لم يلزم الإمام ولا المؤتم السجود) السجود مرفوع لأنه مفعول
لقوله لم يلزم (لأنه) أي لأن المؤتم (لو سجد وحده) أي بدون الإمام (كان مخالفاً
لإمامه) قال بعضهم ولا تختلفوا على المتكلم ، ولأنه لم يجوز أن ينفرد بسهو نفسه فكذلك
لم يجوز أن ينفرد بسهو إمامه (ولو تابعه الامام) أي لو تابع المقتدي إمامه في سجود السهو
الذي سهاه المقتدي (ينقلب الأصل) وهو الامام (تبعاً) فلا يجوز لأنه متبوع ، وهذا
قلب الموضوع .

فإن قلت سجود السهو يؤتى به في آخر الصلاة بعد السلام ، فلم لا يصير إلى أن يسلم
الامام فيخرج عن متابعته ثم يسجد . قلت لا يمكن ذلك ، لأن السنة أن يسلم الامام
والمأموم عقبه ، فإذا سجد يقع سجوده بعد خروجه من الصلاة ، لأنه يخرج
سلام الامام .

(ومن سهى عن القعدة الأولى) أي في الفرائض الثلاثية والرابعة (ثم تذكر) أي
القعدة الأولى التي تركها (وهو إلى حالة القعود أقرب) أي والحال أنه أقرب إلى القعود
من القيام ، وفي الكافي يعتبر ذلك بالنصف الأسفل ، فاذا كان النصف الأسفل مستوياً
كان إلى القيام أقرب وإلا لا ، وفي الجنازية وعلامة القرب بأن لم يرفع ركبتيه من الأرض .
وفي المحيط ولو رفع إلبتية من الأرض وركبته عليها بعد ولم يرفعها قعد ولا سهو عليه ،
وفي البدائع إذا كان إلى القيام أقرب فوجوده وهو إنصاب النصف الأعلى والنصف الأسفل
جميعاً وما بقي الانحناء غير معتبر (عاد) إلى القعود (وقعد وتشهد ، لان ما يقرب إلى

الشيء يأخذ حكمه ، قيل ثم يسجد للسجود للتأخير ، والاصح أنه لا يسجد كما إذا لم يقم لو كان إلى القيام أقرب لم يعد ، لأنه كالقائم معنى ويسجد للسجود لأنه ترك الواجب

الشيء يأخذ حكمه (كقضاء المصلي حق المصلي في صلاة العيد والجمعة ، وحرم البثر له حكم البثر ، وما يقرب إلى المصلي في المنع من الأحياء .

(قيل ثم يسجد للسجود) أشار بهذا أن المشايخ اختلفوا في الصورة المذكورة ، هل يلزمه السجود ، أم لا . فقال الولوالجي وأبو نصر السرخسي وغيرهما والشافعي وأحمد يسجد وهو معنى قوله - ثم قيل يسجد للسجود - (للتأخير) أي لتأخير القعدة التي هي واجبة لأنه بهذا المقدار من القيام صار مؤخرأ واجباً عن وقته (والاصح أنه لا يسجد) وهو اختيار أبي بكر محمد بن الفضل وبعض أصحاب الشافعي (كما إذا لم يقم) يعني لو لم يقم ما كان يلزمه السجود ، فكذا ما هنا ، لأنه كأنه لم يقم ، لا إنه إذا كان إلى القعود أقرب كان له حكم القاعد فينتقي عنه إطلاق القيام عليه .

(ولو كان إلى القيام أقرب) بأن رفع ركبتيه من الأرض (لم يعد إليه) أي إلى القعود (لأنه كالقائم) يعني ولو كان حقيقة القيام لما عاد إلى القعدة بالاتفاق ، فكذا ما هنا لأنه أخذ حكمه بقربه منه ، ثم إنما لا يعود عنه في حقيقة القيام لما أن القيام فرض والقعدة الاولى واجبة ، فلا يترك الفرض لاجل الواجب (ويسجد للسجود لأنه ترك الواجب) هذا خلاف بيننا وبين الشافعي ، أما عندنا فلأنه ترك الواجب وهو القعدة الاولى ، وأما عند الشافعي فان عنده لا يتعلق السجود بترك السنة سوى التشهد الاول والقنوت والصلاة على النبي ﷺ في التشهد الاول .

فان قلت بشكل على هذا ما لو قرأ آية السجدة في القيام ، إن كان يترك القيام قصداً وهو فرض لاجل سجدة التلاوة وهي واجبة . قلت قال شيخ الاسلام القياس ما هنا أن لا يترك القيام إلا أنه جوز ذلك بالآخر ، فانه ﷺ والصحابه « رض » يسجدون ويتركون القيام لاجلها فترك القياس به . وفي المجتبى قال الحسن لو عاد بعد الانتصاب قيل يتشهد

وإن سهى عن القعدة الأخيرة حتى قام إلى خامسة ، رجع إلى القعدة
ما لم يسجد ، لأن فيه إصلاح صلاته وأمكنه ذلك ، لأن ما دون
الركعة بمحل الرفض ، قال والغى الخامسة لأنه رجع إلى شيء محله قبله
فيرتفض^(١) وسجد للسهو لأنه آخر واجباً ،

لنقضه القيام ، والصحيح أنه لا يتشهد ويقوم وينتقض قيامه بقعوده لم يؤمر به كمن قرأ
الفاتحة والسورة ، وركع ثم نقض الركوع بسورة أخرى لا ينقض ركوعه ، ولو سهى عن
بعض التشهد فعليه السهو عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، ولو ذكر في ركوع الثالثة أنه لم
يسجد في الثانية يعود فيسجد ويتشهد ثم يصلي الثالثة بركوعها لو ذكر بعد السجود
يقضي السجدة ويتشهد ولا يعيد الركوع . وفي شرح الوجيز إن عاد عمداً وهو عالم بأنه
لا يجوز العود بطلت صلاته ، وإن عاد ناسياً لم تبطل وعليه أن يقوم إذا تذكر ، وإن عاد
جاهلاً ففي عدم الجواز وجهان ذكره في التهذيب أحدهما أنه لا يعيد وتبطل صلاته
لتقصيره بترك التعليم ، وأصحها أنه لا يعيد ولا تبطل صلاته كالناسي .

(وإن سهى عن القعدة الأخيرة) في ذوات الأربع كالغرب والوتر إلى الرابعة أو في
ذوات الاثنين كما في الفجر فقام إلى الثالثة (حتى قام إلى الخامسة رجع إلى القعدة ما لم
يسجد ، لأن فيه) أي لأن في رجوعه إلى القعدة (إصلاح صلاة وأمكنه ذلك) أي
إصلاح صلاته (لأن ما دون الركعة بمحل الرفض) لأنه ليس من تمام الصلاة ، ولهذا لا
يحدث به في يمينه لا يصلي .

(قال) أي القدوري (والغى الخامسة) أي الركعة الخامسة التي قام إليها (لأنه
رجع إلى شيء محله قبله) أي رجع إلى القعود الذي محله قبل القيام إلى الخامسة ، أي قيامه
إلى الخامسة ليكون إتيانه القعود في محله (ويسجد للسهو لأنه آخر واجباً) لأن الواجب
عليه أن يأتي بالقعدة الأخيرة قبل القيام إلى الخامسة . وفي الكافي أراد بالواجب الواجب

(١) هذه كلمة لم يشرحها الشارح . اهـ مصححه .

وإن قيد الخامسة بسجدة بطل فرضه عندنا خلافاً للشافعي ، رح ،
لأنه استحکم شروعه في النافلة قبل إكمال أركان المكتوبة ومن ضرورته
خروجه عن الفرض وهذا لان الركعة بسجدة واحدة صلاة حقيقة ،
حتى يحنث بها في يمينه لا يصلي ، وتحول صلاته نقلاً عند أبي حنيفة
وأبي يوسف خلافاً لمحمد ، رح ، على ما مر

انقضي وهو الفرض وهو القعدة الأخيرة ، لأن بتأخير الفرض يجب السهو (وإن قيد
الخامسة) أي الركعة الخامسة التي قام اليها (بسجدة) بأن سجد للخامسة (بطل فرضه
عندنا) لأن الركعة الواحدة بسجدة صلاة حقيقة وحكماً حتى يحنث في يمينه لا يصلي
(خلافاً للشافعي) ومالك وأحمد ، فمنهم لا يبطل فرضه ويرجع ويقعد ويتشهد ويسلم
لما روي أنه عليه السلام صلى الظهر خمساً فقبل له أزيد في الصلاة ، قال وما ذاك ، قالوا
صليت خمساً ، فسجد سجدتين بعدها (لأنه) دليلنا العقلي لأن الشأن (استحکم شروعه
في النافلة قبل إكمال أركان المكتوبة) والشروع في النافلة قبل إكمال الفرض يفسد له ،
كما لو صلى ركعتين بخلاف ما إذا لم يقيد الخامسة بسجدة (لأنه ما دون الركعة ليس لها
حكم الصلاة ، بدليل مسألة اليمين ، وتأويل الحديث أنه عليه السلام قعد على الرابعة بدليل أنه
قال صلى الظهر خمساً والظهر إسم لجميع الأركان ، ومنها القعدة ، وإنما قام إلى الخامسة
على ظن أن هذه القعدة الأولى حلاً لفعله عليه السلام على ما هو أقرب إلى الصواب (ومن
ضرورته) أي ومن ضرورة الشرع (خروجه عن الفرض) لأن بينها منافاة .

(وهذا) أي هذا الذي ذكرنا من الركعة بلا سجدة لا تبطل صلاته ، وإن كانت
سجدة تبطل (لأن الركعة بسجدة واحدة صلاة حقيقة) لأن الصلاة عبارة عن القراءة
والقيام والركوع والسجود ، وقد وجدت حكماً (حتى يحنث بها في يمينه لا يصلي) نتيجة
ما قبله وقد مر الكلام فيه عن قريب (وتحول صلاته نقلاً) أي الذي مالم يقعد في الرابعة
قدر التشهد ، وقيد الخامسة بالسجدة تحولت ، أي صارت تلك سجدة الصلاة التي صلاحها
نقلاً (عن أبي حنيفة وأبي يوسف خلافاً لمحمد على ما مر) أشار به إلى ما ذكره في باب

فيضم اليها ركعة سادسة ، ولو لم يضم لا شيء عليه ، لانه مذنون ،
ثم أنه يبطل فرضه بوضع الجبهة عند أبي يوسف « رح » ،

قضاء الفوات إن بطلان الوصف لا يوجب بطلان الأصل عندهما خلافاً لمحمد رحمه الله
(فيضم اليها ركعة سادسة بعد) يعني عندهما ، لأن النقل شرع شفعاً لا وتراً للنهي عن
النبي ، وهل يجب عليه سجدة السهو لم يذكره ، واختلفوا فيه ، والأصح أنه لا يسجد ،
لأن النقصان بالفساد لا يحجر بالسجدة .

(ولو لم يضم لا شيء عليه) يعني لا قضاء عليه (لأنه مذنون) أي لأن الذي شرع
فيه مذنون ، والمظنون غير مضمون ، لأنه قام على ظن أنها ثالثة ، وهذا عند علمائنا
الثلاثة ، خلافاً لزم « رح » ، فإن اقتدى به إنسان في الخامسة أو السادسة ثم أفسدها
يلزم قضاء ستة ركعات في قول أبي يوسف لبقاء التحريم ، ذكره في قاضي خات . وفي
المحيط إن اقتدى به إنسان في الخامسة ثم أفسدها بأن عاد الإمام إلى القعدة يقضي أربعاً ،
وإن مضى يقضي ستاً عندهما ، وعند محمد لا يتصور القضاء لبطلان أصل الصلاة ، قالوا
أخبر أبو يوسف يحوab محمد فقال - زه - صلاة فسدت صلاة يصليها الحديث ، وهذا
معنى ما يسأله العامة إنه صلاة يصليها الحديث ففسد هذه الصلاة على قول محمد ، وإنما
قال أبو يوسف هذا لغيظ لحقه من محمد وهو أنه روى أن محمداً أمر بمسجد خراب قد
راعت فيه الدواب وبالت فيه الكلاب فقال هذا مسجد أبي يوسف ، لأن مثل هذا يبقى
مسجداً ، إلى أن تقوم الساعة عنده ، وعند محمد يعود إلى ملك الواقف أو إلى ورثته بعد
وفاته . قال الاترازي - زه - كلمة استعجاب عند أهل العراق ، وإنما قالها أبو يوسف
تهكمًا ، وقيل الصواب - زه - بالضم ، والزاي ليست بخالصة كذا قال صاحب المغرب ،
وفي الفوائد الظهيرية - زه - بزاي مكسورة منقوطة من فوقها . قلت الصواب الكسر
تقولها المعجم عند إعجابهم بشيء قافهم .

(ثم إنما يبطل فرضه بوضع الجبهة عند أبي يوسف) هذا بيان خلاف آخر بين أبي
يوسف ومحمد ، والأصل فيه أن الانتقال عن الفرض إلى النقل يتحقق ما لم يسجد في
الخامسة ، ثم هذا الانتقال هل يحصل بمجرد وضع الجبهة أم لا ، فعند أبي يوسف يحصل ،

لأنه سجود كامل ، وعند محمد «رح» يرفعه لأن تمام الشيء
 بآخره وهو الرفع ، ولم يصح مع الحدث. وثمره الاختلاف فيما
 إذا سبقه الحدث في السجود بنى عند محمد خلافاً لأبي يوسف
 «رح» ولو قعد في الرابعة ثم قام لم يسلم عاد إلى القعدة ما لم يسجد
 للخامسة وسلم ،

لأن وجود السجدة بوضع الجبهة على الأرض لا بالرفع (لأنه) أي لأن وضع الجبهة على
 الأرض (سجود كامل) لكون السجود حقيقة في وضع الجبهة (وعند محمد يرفعه) أي
 يرفع المصلي جبهته عن الأرض (لأن تمام الشيء بآخره وهو الرفع) أي آخر السجود رفع
 الجبهة (ولم يصح مع الحدث) أي لم يصلح السجود مع الحدث بالاتفاق ، إنما ذكر هذا
 لأن محمداً لما قال تمام الشيء بآخره وهو الرفع ، قال لا خلاف بيننا أن الرفع لم يصح مع
 الحدث فلم يتم السجود .

ثم أشار المصنف إلى ثمره هذا الخلاف بقوله (وثمره الاختلاف فيما إذا سبقه الحدث
 في السجود بنى) يعني إذا سبقه الحدث في هذا السجود ، فذهب ليتوضأ ثم تذكر أنه لم
 يقعد في الرابعة يتوضأ ويعود إلى القعدة ويبني على صلاته (وعند محمد) يعني يتمها بالتشهد
 والسلام (خلافاً لأبي يوسف «رح») فعنده لا يبني ، لأن صلاته فسدت بوضع الجبهة ،
 ولا بناء على الفاسد ، قال فخر الإسلام المختار للفتوى قول محمد لأنه أوفق وأقيس ، لأن
 السجود لو تم قبل الرفع وجعل دوامه لتكراره لم ينقضه الحدث ، يعني بالاتفاق أن الحدث
 ينقض كل ركن وجد هو فيه ، حتى لو قضى وبني على صلاته وجب عليه إعادة ذلك
 الركن الذي وجد فيه الحدث ، ولو تم السجود بوضع الجبهة لما احتاج إلى إعادته كما لو
 وجد الحدث بعد الرفع .

(ولو قعد في الرابعة ثم قام ولم يسلم) أي ولو قعد المصلي في آخر الركعة الرابعة ثم
 قام إلى الخامسة والحال أنه لم يسلم على ظن أنها القعدة الأولى (عاد إلى القعدة ما لم يسجد
 الخامسة وسلم) يعني ما لم يقيد الخامسة بالسجدة ، لأن النبي ﷺ قام إلى الخامسة فصبح

لأن التسليم في حالة القيام غير مشروع وأمكنه الإقامة على وجهه
بالقعود ، لأن ما دون الركعة محل الرفض. وإن قيد الخامسة بالسجدة
ثم تذكر ضم إليها ركعة وتم فرضه

فعاد وسلم وسجد سجدة السهو (لأن التسليم في حالة القيام غير مشروع وأمكنه الإقامة)
أي أمكن إقامة السلام (على وجهه) أي على وجه المنون (بالقعود) يعني بالصعود إلى
القعود (لأن ما دون الركعة محل الرفض) كما لو أقام المؤذن وهو في الركعة الأولى ،
ولم يقيدما بالسجدة فإنه يرفضها .

فإن قلت إذا سلم قائماً ماذا حكمه . قلت لا تقصد صلاته ، كذا في الخلاصة وغيرها ،
ثم في هذه المسألة إذا عاد لا يعيد بالتشهد ، وكذا لو قام عامداً . وقال الناطقي يعيد ،
ثم قيل القوم يتبعونه ، فإن عاد عادوا معه ، وإن مضى في النافذة يتبعونه لأن صلاتهم تمت
بالقعدة ، والصحيح ما ذكره البلخي عن علمائنا أنهم لا يتبعونه ، لأنه لا اتباع في البدعة ،
لأنهم ينتظرونه قعوداً ، فإن عاد قبل تقيد الخامسة بالسجدة اتبعوه بالسلام ، فإن قيد
سلموا في الحال ، كذا في المحيط والتمرناشي .

(وإن قيد الخامسة بالسجدة ثم تذكر) أنه زاد ركعة خامسة ، وأنه ترك السلام
(ضم إليها) أي إلى الخامسة (ركعة أخرى) وفي المبسوط ما يدل على الوجوب ، فإنه
قال وعليه أن يضيف ، وكلمة على للإيجاب . وعند الشافعي لا يضم لأن الركعة الواحدة
مشروعة عنده (وتم فرضه) لكن في الظهر والعصر والعشاء يضيف إلى السادسة ليكون
الأربع الأول فرضاً ، والآخرون نفلاً ، وعند الشافعي يعود إلى القعدة ولا يضيف السادسة
فإن أضافها فسدت صلاته لأنه انتقل إلى صلاة أخرى وعليه ركن ، لأن إضافة لفظ
السلام ركن عنده ، وعندنا لا تقصد ظهره ، لأنه انتقل إلى صلاة أخرى وليس عليه
ركن لأن إصابة لفظ السلام ليس بركن عنده ، وإضافة السادسة للاحتراز عن
البتراء المنية .

فإن قلت النهي يدل على المشروعة عندهم كما عرف في الأصول . قلت يذكر النهي

لأن الباقي إصابة لفظ السلام وهي واجبة . وإنما يضم إليها أخرى
لتصير الركعتان نقلاً ، لأن الركعة الواحدة لا تجزئه لئنه عليه السلام
عن البتراء ، ثم لا تنوبان عن سنة الظهر هو الصحيح ،

ويراد به المنفي كالفسخ يراد به النسخ يدل عليه قول ابن مسعود رضي الله عنه ما أجرت
ركعة (١) ولا يضيف السادسة في العصر ، لأن التنفل بعد العصر مكروه ، وعن هشام
عن محمد أنه لا بأس به لأن التنفل بعد العصر إنما يكره إذا قصدته أما إذا وقع فيه لا
يقصده فلا يكره ، لأنه لا يخصان إلا عن اختيار ، كذا ذكر الصدر الشهيد في شرح
الجامع الصغير . قال الصدر الشهيد الفتوى على قول محمد . وقال قتادة والأوزاعي فيمن
صلى المغرب أربعاً تضيف إليها ركعة أخرى فتكون الركعتان له نافلة قال وإن لم يضم
إليها ركعة أخرى فلا شيء عليه لأنه مظنون .

(لأن الباقي) من صلاته (إصابة لفظ السلام وهي) أي إصابة لفظ السلام (واجبة)
وترك الواجب لا يفسد الصلاة ، ولكن يوجب سجدة السهو (وإنما يضم إليها ركعة
لتصير الركعتان) الزائدتان على الأربع نقلاً (لأن الركعة الواحدة لا تجزئه لئنه عليه السلام
عن البتراء) قد مر الكلام في حديث البتراء في باب الوتر (ثم لا تنوبان) أي هاتان
الركعتان الزائدتان لا ينوبان ، يعني يقومان ولا يحزنان (عن سنة الظهر) وهي الركعتان
المسنونتان بعده (وهو الصحيح) يعني عدم إثابة هاتين الركعتين عن سنة الظهر هو الصحيح ،
واستترز بقوله عن قول بعض المشايخ أنها ينوبان عن سنة الظهر وهي رواية ابن سماعة عن
محمد ، وقيل هو قول أبي يوسف ومحمد لأنه أتى بالركعتين في موضع السنة فيقومان عنها ،
كما قال شمس الأئمة الحلواني فيمن صلى آخر الليل ركعتين بنية التطوع على ظن
أن الفجر لم يطلع فظهر أنه كان قد طلع عند افتتاحها لفظ هذا الجواب أنها يحزنان
عن ركعتي الفجر ، كذلك هنا ، وإلى عدم جواز الإثابة ذهب فخر الإسلام البزدوي

(١) ربما هنا كلام ناقص .

لأن المواظبة عليها بتحريمه مبتدأة ويسجد للسهو استحساناً لتمكن النقصان في
الفرض بالخروج لا على الوجه المسنون ، وفي النفل بالدخول لا على الوجه المسنون ،

وأبو عبد الله الحارثي وشمس الأئمة وقاضي خان وجماعة من مشايخ بخاري ، قيل هو قول
أبي حنيفة «رض» .

(لان المواظبة عليها بتحريمه مبتدأة) أي لان مواظبة النبي ﷺ على سنة الظهر
كانت بتحريمه مبتدأة أي مستقبلية لا مبنية على غيرها . لان السنة عبارة عن طريقة النبي
عليه السلام وهو كان يتطوع بتحريمه مبتدأة قصداً ، ولان المشروع صلاة كاملة على صفة
السنة فلا يتأدى بما هو مظنون ناقصاً غير مضمون .

(ويسجد للسهو استحساناً) أي من حيث الاستحسان ، والقياس يقتضي أن لا يسجد
للسهو ، لان السهو وإن تمكن في الفرضية فقد أدى بعدها صلاة أخرى ولزم من صحة
الشروع فيها الإنقطاع عن الفريضة ، ومن سهى في صلاته لا يسجد في صلاة أخرى ، وجه
الاستحسان وإن انتقل من الفرض إلى النفل بناء على التحريم فيجمل في حق وجوب
السهو ، فانها صلاة واحدة ، وهذا كمن صلى ست ركعات تطوعاً بتسليمه واحدة وسهى
في الشفع الاول يسجد للسهو في آخر الصلاة ، وإن كان كل شفع صلاة على حدة لكن كلها
في حق التحريم صلاة واحدة .

ثم اختلف في هذه السجدة هل هي لنقص في النفل أو لنقص في الفرض ، فقال أبو
يوسف لنقص في النفل ، وقال محمد لنقص في الفرض ، وأشار المصنف إلى قوليهما من غير
تصريح باسمهما بقوله (لتمكن النقصان في الفرض) أشار إلى قول محمد أراد أن النقصان
تمكن في الفرض (بالخروج) عنه (لا على وجه المسنون) هو خروجه باصابة لفظ السلام
بعد أربع ركعات ، وقد ترك ذلك فيكون نقصاناً في الفرض . وقوله (وفي النفل وهو
الركعتان إشارة إلى قول أبي يوسف وهو تمكن النقصان في النفل (بالدخول) أي بدخوله
(لا على الوجه المسنون) وهو كونه بلا تحريمه مبتدأة ، وإنما قدم قول محمد على قول أبي
يوسف لانه هو المختار والمعتمد للفتوى ، ذكره فخر الإسلام في الجامع الصغير .

ولو قطعها لم يلزمه القضاء لأنه مظنون ، ولو اقتدى به إنسان فيها
 يصلي ستا عند محمد «رح» لأنه المؤدى بهذه التحريمه وعندهما
 ركعتين لأنه استحكم خروجه عن الفرض ولو أفسده المقتدي لا قضاء
 عليه عند محمد «رح» اعتباراً بالإمام ، وعند أبي يوسف يقضي ركعتين
 لأن السقوط بعارض يخص الإمام .

(ولو قطعها) أي ولو قطع الخامسة بأن لم يصف اليها سادسة (لا يلزمه القضاء)
 عند خلافه لزفر (لانه مظنون) والمشروع من الصلاة أو سوم على وجه الظن غير ملزم
 عند خلافه (ولو اقتدى به) أي بالمصلي المذكور (إنسان فيها يصلي ستاً عند محمد
 لانه هو المؤدى) بفتح الدال (بهذه التحريمه) .

(وعندهما) أي عند أبي حنيفة وأبي يوسف (ركعتين) أي يصلي ركعتين (لأنه
 استحكم خروجه من الفرض) فلا يلزمه غير هذا الشفع ، وذكر صاحب خلاصة الفتاوى
 الخلاف بين محمد وصاحبه كما ذكر صاحب الهداية ، ولكن المذكور في شرح الجامع الصغير
 للصدر الشهيد وشرح الطحاوي والمنظومة وشروحها أنه يصلي ستاً عند محمد وركعتين عند
 أبي يوسف ، ولم يذكر قول أبي حنيفة وهو الصحيح ، لأنه ذكر الناطقي في الأجnas قول
 أبي يوسف عن النوادر المعلى وعن قول محمد عن نوادر ابن سماعة ، ولم يذكر قول أبي حنيفة
 في كتب المتقدمين .

(ولو أفسده المقتدي) أي لو أفسد المقتدي ما شرع فيه (لا قضاء عليه عند محمد
 اعتباراً بالإمام) يعني اعتبر محمداً اعتبار الحال الإمام ، فإن هذه الصلاة المظنونة غير
 مضمونة في حق الإمام ، فلو صارت في حق المقتدي مضمونة لصار بمنزلة اقتداء المفترض
 بالمتنفل وهو باطل (وعند أبي يوسف يقضي ركعتين لأن السقوط) أي سقوط وصف
 الضمان (بعارض) أي بسبب عارض (يخص الإمام) وهو شروعه ساهياً على عزم أداء
 الواجب ، ولم يوجد هذا العارض في حق المقتدي فيلزمه القضاء دون الإمام ، لكن يقضي
 ركعتين لانقطاع إحرام الفرض عند أبي يوسف ، والأصل فيه ما ذكر فخر الإسلام

قال ومن صلى ركعتين تطوعاً فسهى فيهما وسجد للسهو ثم
أراد أن يصلي آخرين لم يبين لأن السجود يبطل لوقوعه في
وسط الصلاة

ناقل عن النوادر أنه إذا شرع في صلاة مظنوننة هل تكون هي مضمونة في حق
المقتدي أم لا .

قال محمد غير مضمونة ، وأما نقص الصلاة فهي مضمونة في الأصل ابتداء النفل بلا
ضمان غير مشروع إذا كان قصداً كاملاً ، بخلاف الصبي والمعتوه ، فإن شروعها ليس بملازم
لقصور قصدهما فلا قصر قصد هذا الحصر بسبب شروعه ساهياً التحق بها ، بخلاف المقتدي
فإنه شرع عامداً فلم يجر الحاقه بها فلما فخر الإسلام هنا ^(١) على قول أبي يوسف ، وقرئ
أبو يوسف بين هذا وبين ما إذا لم يقعد على الرابعة بأن هناك بطل فرضه ، لأن الإحرام في
الابتداء منعقد بست ركعات ، فإذا اقتضى به إنسان لزمه موجب تلك التحريم ، وأما
ها هنا فقد تم فرضه لما ذكرنا ، وشرع في النفل والمقتدي اقتدى به النفل فلا يلزمه غير
ركعتين ، والحاصل أن هناك صلاة واحدة فيلزم الجميع ، وهنا صلاتان فنلزم الآخرة .
وقال الأكمل قيل فرق الكلام عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، قلت قائل هذا هو السفناني
فإنه قال ذلك بدليل ما تقدم في قوله ، وعندهما ركعتان بدليل ما ذكر في الجامع الصغير
لقاضي خان ، وعندهما يقضي ركعتان .

(قال) أي قال محمد في الجامع الصغير (ومن صلى ركعتين تطوعاً سهى فيهما وسجد
للسهو ، ثم أراد أن يصلي آخرين لم يبين) يعني ليس له ذلك (لأن السجود) أي سجود
السهو (يبطل لوقوعه في وسط الصلاة) لأن سجود السهو لم يرفع إلا في آخر الصلاة ، ومع
ها هنا لو بنى صح بناؤه لبقاء التحريم وغير المذكور في ظاهر الرواية ، كذا قال خواهر
زادة في مبسوطه ، ثم قال وينبغي أن يعيد سجدي السهو ثانياً لأن سجود السهو في وسط
الصلاة لا يعيدها ، قال المرغيناني ولو بنى جاز نص عليه في عصام ، وفي المحيط لو بنى

(١) هكذا الجملة في الأصل ولا معنى لها .

بخلاف المسافر إذا سجد للسهو ثم نوى الإقامة حيث يبني
لأنه لو لم يبن تبطل جميع الصلاة، ومع هذا لو أدى صح لبقاء
التحرمة، ويبطل سجود السهو هو الصحيح^(١) ومن سلم وعليه
سجدتا السهو فدخل رجل في صلاته بعد التسليم، فإن سجد الإمام
كان داخلا وإلا فلا، وهذا

جاز، وفي إعادة السجود اختلف المشايخ والخثار يعيد (بخلاف المسافر إذا سجد للسهو
ثم نوى الإقامة) يعني المسافر إذا سهى فسجد لسهوه ثم نوى الإقامة يتم، وإن كان يلزم
إبطال سجود السهو .

(لأنه لو لم يبن تبطل جميع الصلاة) أي صلاته أصلا، لأنه صار فرضه أربعاً بنية
الإقامة، وأبطل السجود في إبطال الصلاة، فلأجل هذه الضرورة، قلنا بمشروعية البنائية
في حق المسافر دون المتطوع، حيث لا ضرورة في بنائه، وفي المبسوط لأن ذلك بغير
شرعي قد يكون بغير صناعه كالجنود يصيرون مقيمين بنية الإمام والمرأة بنية زوجها والعبد بنية
سيده، وهنا بالمباشرة وقصده، وفي المرغيناني لو نوى الإقامة بعد الصلاة قيل لم يصلح
صلاته بنية في هذه الصلاة، وقيل معناه مع كونه لم يبن ويسقط عنه سجود السهو .

(ومع هذا) أي ومع وقوع سجود السهو في وسط الصلاة (لو أدى صح لبقاء التحريم)
في حق التطوع، وذكرنا أن الاختلاف في إعادة سجود السهو عند البناء .

(ومن سلم وعليه سجدتا السهو) أي ومن سلم في آخر صلاته، والحال أنه عليه سجدتا
السهو (فدخل رجل في صلاته بعد التسليم) أي فاقتدى به رجل في الصلاة هذا الإدخال
بفضل (فإن سجد الإمام كان داخلا) يعني فإن عاد الإمام إلى سجود السهو كان الرجل
داخلا لكون الإمام في حرمة الصلاة يعوده إلى السجود (وإلا فلا) يعني وإن لم يعد
الإمام إلى السجود، فلا يكون الرجل داخلا (وهذا) أي هذا الحكم بالقصد المذكور

(١) جملة - ويبطل سجود السهو هو الصحيح - لم يشرحها الشارح . اهـ مصححه .

عند أبي حنيفة وأبي يوسف «رح» . وقال محمد «رح» هو داخل
سجد الإمام أولم يسجد لأن عنده سلام من عليه السهو لا يخرج به عن
الصلاة أصلاً ، لأنها وجبت جبراً للنقصان فلا بد أن يكون في إحرام
الصلاة ، وعندهما يخرج به على سبيل التوقف لأنه محلل في نفسه ، وإنما
يعمل الحاجة إلى أداء السجدة فلا يظهر دونها أو لا حاجة على
اعتبار عدم العود

(عند أبي حنيفة وأبي يوسف) وأصل هذه المسألة أن سلام من عليه السهو لا يخرج به عن
حرمة الصلاة ، وإلا فلا ، وأشار إلى هذا الأصل والتعليل من الجانبين بقوله (وقال محمد
هو) أي الرجل (داخلاً) أي في صلاة الإمام (سجد الإمام أو لم يسجد ، لأن عنده) أي
عند محمد (سلام من عليه السهو لا يخرج عن الصلاة أصلاً) يعني لا خروجاً موقوفاً ولا
باتاً (لأنها) أي لأن سجدة السهو (وجبت جبراً للنقصان) المتمكن في الصلاة (فلا بد
أن يكون في إحرام الصلاة) أي فلا بد أن يكون الجابر للنقصان في إحرام الصلاة ،
فحينئذ يسقط معنى التحليل على السلام ، ولهذا لو سجد سقط معنى التحليل بالاتفاق .
(وعندهما) أي وعند أبي حنيفة وأبي يوسف (يخرج به) أي يخرج سلام الإمام إياه
عن الصلاة (على سبيل التوقف) على العود فإن عاد كان الرجل داخلاً وإلا فلا (لأنه)
أي لأن السلام (محلل في نفسه) لقوله عليه السلام تحليلها التسليم ، وبالإجماع أيضاً (وإنما لا
يعمل) أي السلام لا يعمل عمله هنا (الحاجة) أي الحاجة المصلي (إلى أداء السجدة فلا
يظهر) أي عمله (دونها) أي دون الحاجة (ولا حاجة إلى اعتبار) إعادتها (عند عدم
العود) فيعمل عمله لتحقيق المقتضى وزوال المانع .

فإن قلت ينبغي أن لا يصلح الاقتداء ، وإن عاد إليها ، لأن التحريم عندهما يعود
ضرورة يمكنه من السجود ، فينبغي أن لا يظهر في حق غيره . قلت العود وإن ثبت
بطريق الضرورة ، لكن لما ثبت ثبت مع ما هو من لوازمه وضروراته وصحة الاقتداء من
ضروراته ، وهذا كما هو في حرة تحت عبد قالت لمولاه اعتق عبدك عني بألف درهم ، وقع

ويظهر الاختلاف في هذا وفي انتقاض الطهارة بالقهقهة وتغير الفرض بنية الإقامة

العتق عنها وثبت الملك لها بطريق الضرورة ، وجاء فساد النكاح وثبت الولاء لها ، لأن الفساد من لوازم الملك والولاء من لوازم العتق ، والشيء متى ثبت ثبت بلوازمه .

ولما بين الأصل والتعليل من الحديثين شرع في بيان ثمره الاختلاف المذكور بقوله (ويظهر الاختلاف في هذا) أي تظهر فائدة الاختلاف المذكور بين سجدة في المذكور من المسألة ، وهو ما إذا دخل رجل في صلاة رجل ، وعليها السهو هل يكون داخلًا أم لا ، فعند محمد يكون داخلًا سواء سجد للسهو أو لا ، وعندهما إن سجد يكون داخلًا وإلا فلا ، ثم إذا سجد الإمام حتى صار الرجل داخلًا في صلاته ، فلو سجد مع الإمام ثم قام يقضي ما عليه لم يكن عليه أن يعيد السهو ، وإن كان ذلك للسهو في وسط الصلاة ، لأن هذا آخر صلاة الإمام حقيقة ، فتكون آخر صلاته حكمًا تحقيقًا للتباعدة ، فان سهى الرجل فيما يقضي فعليه أن يسجد للسهو ، وسجوده الأول مع الإمام لا يجزئه مع سهوه ، لأن المسبوق فيما يقضي منفردًا ، فسجوده مع الإمام لا يجزئه عن سهوه في حالة إفراده .

(وفي انتقاض الطهارة بالقهقهة) أي وتظهر فائدة الاختلاف المذكور يعني إن ضحك الذي سلم ، وعليه سجود السهو تنقض طهارته عند محمد وزفر ، لأنه ضحك ، وعندهما لا ينقض ، وكذلك لو ضحك المقتدي في هذه الحالة (وتغير الفرض بنية الإقامة) أي وتظهر أيضاً فائدة الخلاف المذكور في تغير الفرض بنية الإقامة يعني المسافر إذا نوى الإقامة في هذه الحالة قبل سجود السهو ، فعند محمد وزفر يتغير فرضه أربعاً كما نوى قبل السلام ، وعندهما لا يتغير فرضه سواء سجد للسهو أو لا ، والصورة التي ذكرها المصنف ثلاثة ، والصورة الرابعة فمن اقتدي به بنية التطوع ثم تكلم هذا المقتدي قبل أن يسجد الإمام للسهو لا قضاء على المقتدي عندهما ، وعند محمد يلزمه قضاء ما سهى الإمام ، كذا في الجامع الصغير لقاضي خان .

وسأل تاج الشريعة مسألة القهقهة بقوله ، فان قلت لما كان أمر الخروج موقوفًا لم يحكم

في هذه الحالة . ومن سلم يريد به قطع الصلاة وعليه السهو فعليه
أن يسجد لسهوه

بتمامه ، فكان ينبغي أن يلزمه الرضوء لصلاة أخرى . قلت وإن كان يتوقف
فان حرمة الصلاة ها هنا وثيقة بالإضافة إلى حرمة الصلاة القائمة قطعاً ، فلا يساوي
هتكها في إيجاب الزاجر وهو تجديد الرضوء هتك تلك الحرمة ، فأشبه هتك حرمة
الصلاة على الجنازة .

وقال الأكل ، فان قيل إذا كان الخروج موقوفاً كان خارجاً من وجه دون وجه ،
وذلك يستدعي أن يكون حكم هذه المسائل عندهما فحكمها عنده احتياطاً . أجب بأنه
ليس معناه الخروج من وجه دون وجه ، بل معناه الخروج من كل وجه يمكن تعرضه للعود .
قلت سئل هذا الكلام من كلام السفناتي حيث قال قلت وهذا يعرف إن عندهما من سلم
للسهو يخرج عن حرمة الصلاة من كل وجه ، لا أن يكون معنى للتوقف إن ثبت الخروج
من وجه دون وجه ، ثم بالسجود يدخل في حرمة الصلاة من وجه لكانت الأحكام على
حكمها عندهما أيضاً ، كما هو منذهب أحد من انتقاض الطهارة بالقهقهة ، ولزوم الأداء
بالاقتداء ولزوم الأربع عند غير الإقامة عملاً بالاحتياط . قلت هذا لا يخرج عن نظر ،
لأنهم فسروا قوله سلام من عليه السهو لا يخرج عن الصلاة أصلاً بقولهم ، لا خروجاً
موقوفاً ولا باتناً يعني عند محمد وعندهما يخرج عن خروجاً موقوفاً ، فافهم .

(في هذه الحالة) في هذه الصور الثلاثة يعني بعد السلام قبل سجود السهو .

(ومن سلم يريد قطع الصلاة) يعني في عزمه أن لا يسجد للسهو ، ومع
هذا عليه السهو وهو معنى قوله (وعليه السهو) أي والحال أن عليه السهو ها هنا
حالات . الأول : جملة فعلية مضارعة بدون الواو . والثانية : جملة إسمية بالواو
وعلى الأصل (فعليه أن يسجد لسهو) أي ما يوجب عليه أن يسجد لأجل سهوه ،
وهذا كما تراه مطلق ، ولكن قيده في الأصل حيث قال أنه يسجد للسهو ،
وقيل أن يقوم أو يكلم ، وفي رواية قيل أن يكلم أو يخرج من المسجد ،

لأن هذا السلام غير قاطع ، ونيتة تغيير للمشروع فلغت

فالأولى يدل على أنه متى قام عن مجلسه فاستدبر القبلة لا يأتي بسجود السهو ، وإن لم يخرج من المسجد ، والثانية يدل على أنه يأتي قبل أن يتكلم ويخرج من المسجد ، وأن يمشي وانحرف عن القبلة ، وهو قول المشايخ من أصحابنا .

(لأن هذا السلام) أي لأن هذا السلام الذي أراد به قطع الصلاة (غير قاطع) بجرمة الصلاة ، أما عند محمد فظاهر ، لأنه لا يخرج عن حرمة الصلاة أصلاً . وأما عندهما فلا يخرج جاز ، فلا ينقطع الاحرام به مطلقاً (ونيتة) أي أرادته بذلك السلام قطع الصلاة (تغيير للمشروع) لأن السلام غير قاطع شرعاً ، فجعله قاطعاً بالنية تغيير المشروع ولا يتغير بالقصد والعزائم (فلغت) أي بنية قطع الصلاة بالسلام ، كما إذا نوى الابانة بتصريح الطلاق (لا تصح نيتة) ^(١) فيكون رجعياً ، وكما لو نوى الظهر ستاً أو نوى المسافرين أربعاً تلفو نيتة ، كذا في المبسوط .

فان قلت لو سلم وهو ذا كراً بسجدة صلاتية أو سجدة تلاوة أو التشهد فسدت صلاته ، كذا في المحيط ، وهذه النية تغيير للمشروع ، فلم تلغ . قلت تلك الأشياء يؤتى بها في حقيقة الصلاة وقد بطلت بالسلام العمدة وسجود السهو يؤتى بها في حرمتها وهي باقية إذا كان عليه سجود السهو .

فان قلت نية الكفر تبطل الايمان ، ولم تلغ وإن كانت بغير المشروع . قلت نية الكفر كفر ، ومتى ثبت الكفر ارتفع الايمان ، لأنها لا يجتمعان .

فان قلت السلام وحده يخرج عن حرمة الصلاة عندهما ، فكيف لا يكون مخرجاً مع نية القطع ، وهذا تناقض . قلت هذان وإن كانا مختلفين صورة لكنها متفقان معنى فلا تناقض ، لأن سلام من عليه السهو يخرج عن إحرام الصلاة ، لكن على عرضه العود اليه بالسجود من غير فصل بين أن ينوي عدمه أو لم ينو شيئاً فلا غيرة لنيته ، فكان الأول لبيان الاطلاق ، والثاني لبيان التقييد فافهم . واستشكل بأن النية هنا بوجه مجردة عن

(١) عبارة زائدة على المتن .

ومن شك في صلاته فلم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً وذلك أول ما عرض
له استأنف لقوله عليه السلام إذا شك أحدكم في صلاته أنه كم صلى
فليستقبل الصلاة

العمل إذا لم يكن ذلك العمل المقرون به النية مستحقاً على زمان اقتران النية والسلام زمان
اقتران النية به تستحق عليه ، لأنه يوجب عليه أن يسلم حتى يمكن من أن يسجد للسجود فلا
تعمل النية ، فكانت النية مجردة عن العمل على هذا التقدير .

(ومن شك في صلاته) الشك في اللغة خلاف اليقين ، وقد شككت في كذا ربت
(فلم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً) ذكره بالفاء تنبيهاً على معنى الشك بأنه عبارة عن تساوي
الطرفين ، فإن عدم دراية صلاته بثلاث ركعات مثل عدم درايته بأربع ركعات فالطرفان
متساويان وإلا فالتركيب كان يقتضي أو الحال والهمزة فيه للتسوية لأنها خرجت عن
الإستفهام الحقيقي ، فعند ذلك ترد لمعاني كثيرة منها التسوية وانتصاب ثلاثاً بقوله صلى
(وذلك) أي الشك (أول ما عرض له) اختلفوا في معناه . وقال صاحب الأجnas
معناه أول ما سهى في عمره ، وقال شمس الأئمة السرخسي معناه أن السهو ليس بعادة له
لا انه لم يشتبه في عمره . قال العقيلي أول ما سهى في هذه الصلاة ، وقيل أول سهو وقع له
ولم يكن سهى في صلاته قط من حين بلغ .

(استأنف) أي استقبل الصلاة ، وهذه الجملة وقعت جواباً (لقوله عليه السلام إذا شك
أحدكم في صلاته أنه كم صلى فليستقبل الصلاة) هذا بهذا اللفظ غريب ولم يبين أحد من الشراح
حال هذا الحديث ، فهذا عجيب منهم ، وأعجب من ذلك ما قاله الاترازي ولنا ما روى
خواهر زادة وغيره في المبسوط عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا شك أحدكم . . الخ ، روى
ابن أبي شيبة في سننه من حديث ابن سيرين عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال أما أنا فإذا
لم أدر كم صليت فلأني أعيد ، وروي عن سعيد بن جبير عن ابن عمر في الذي لا يدري
ثلاثاً صلى أم أربعاً قال يعيد حتى يحفظ . وعن جرير عن منصور قال سألت ابن جبير عن
الشك في الصلاة ، فقال أما أنا فإذا كنت في المكتوبة فلأني أعيد . وعن اسماعيل بن أبي

خالد عن الشعبي قال يعبد ، وكان شريح يقول يعبد ، وعن ليث عن طاووس قال ، صليت فلم تدر كم صليت فأعدتها مرة ، فإن التبتت عليك مرة أخرى فلا تعدها . وقال عطاء يعبد مرة ، وروى ذلك عنه عن مالك وعبد الملك .

ومذهب الشافعي أنه يبيني على الأقل وبه قال مالك في الأحوال كلها وبه قال أحمد في المنفرد ، وعن أحمد في الإمام روايتان أحدهما أنه يبيني على الأقل ، والثانية أنه يبيني على غالب الظن ويسجد للسهو . واحتج الشافعي بما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أنه عليه السلام قال إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً فليطل للشك وليبين على اليقين ، رواه مسلم وأبو داود والنسائي ، وابن ماجة أمر بالبناء على اليقين ولم يفصل . ونحن نقول إن القاء الشك كما يكون بالبناء على الأقل يكون بالاستئناف بل الاستئناف أولى ، لأنه أبعد من الشك ، لكونه خروجاً عن المهددة بيقين ، والمعجب أن أكثر الشراح يحتجون للشافعي بحديث أبي سعيد المذكور ، ثم يحتجون لهم بما ذكره المصنف ، فما أبعد هذا من القواعد .

أقول قال القدوري قال أصحابنا الشك يتحرى ولم يفصلوا وهذه رواية الأصول ، ووجه حديث ابن مسعود مرفوعاً ، وإذا شك أحدكم فليتحرك الصواب فليتم عليه . أخرجه البخاري ومسلم . وروى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه يبيني على اليقين كما في حديث أبي سعيد الخدري الذي احتج به الشافعي ، ووفق أصحابنا بين الأحاديث ، فحملوا حديث الاستقبال على الشك في أول أمره ، لأنه لا حرج عليه فيه ، وحديث ابن مسعود على ما إذا كان يعرض له الشك كثيراً ، أو له رأي لأن في الاستئناف في كل مرة حرجاً بيناً ، وفي البناء على اليقين احتمال خلط النافذة بالفرض قبل تمامه ، وحملوا حديث أبي سعيد على من تكرر له الشك وليس له ظن وترجيح .

وقال النووي قال أبو حنيفة إن حصل له الشك بأول مرة بطلت صلاته ، وإن صار عادة له اجتهد وعمل بنائب ظنه ، وإن لم يظن شيئاً عمل بالأقل ، ثم قال قال أبو حامد قال الشافعي في القديم ما رأيت قولاً أقبح من قول أبي حنيفة هذا ، ولا أبعد من السنة .

وإن كان يعرض له كثيراً بنى على أكبر رأيه ، لقوله عليه السلام من
شك في صلاته فليتحجر الصواب ،

قلت قد ذكر عن النبي ﷺ في كل واحدة من الأحوال الثلاث حديث ، فكيف يقبح
الشافعي القول المؤيد بالحديث ويقول ولا أبعد من السنة ، مع كونه قول ابن عمر كما ذكرنا
عن قريب ، فذكرنا قوله أيضاً عن جماعة من السلف الصالحين أئمة الهدى ممن بعده أبا
حنيفة ، فحينئذ ليس في تخصيصه قول أبي حنيفة بالتقييد والتباعد عن السنة معنى ،
وليس هذا من دأب أهل العلم ، ونقل النووي وابن قدامة وغيرهما من المخالفين لنا عن أبي
حنيفة أنه قال إن حصل له الشك أول مرة بطلت صلاته ليس بصحيح ولا يوجد هذا في
أهمات كتب أصحابنا المشهورة ، بل المشهور فيها أنهم قالوا استقبل لتقع صلاته
على وصف الصحة بيقين . وقال أبو نصر البغدادي المعروف بالأقطع الاستئناس أولى
لأنه يسقط به الشك بيقين . وفي الذخيرة عطف على مسألة الكتاب بقوله أو هل
أحدث أم لا ، أو هل أصاب ثوبه نجاسة إن كان ذلك أول مرة استقبل ولا شك أن
صلاته لا تبطل بالشك .

(وإن كان) الشك (يعرض له كثيراً) أي غالب أحواله ذلك . وقال القدوري في
شرح مختصر الكرخي كان أبو الحسن يقول معناه إن شك يعتاده حتى يصير غالب حاله
كلماً أعاد شك ولا يتوصل إلى أداء فرضه باليقين إلا بمشقة ، فجاز أن يرجع إلى الاجتهاد .
وقال شيخ الإسلام معناه أن السهو في صلاة واحدة مرتين ، وقيل مرتين في عمره ، وقيل
مرتين في سنة (بنى على أكثر رأيه) إن كان له رأي ، وعند الشافعي ومالك بنى على
الأقل كما ذكرناه (لقوله ﷺ من شك في صلاته فليتحجر الصواب) هذا الحديث أخرجه
البخاري ومسلم عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً ، ولفظها إذا شك أحدكم فليتحجر
الصواب فليتم .

فإن قلت قال البيهقي في المعرفة حديث ابن مسعود هذا رواه الحاكم بن عتيبة والأعمش
عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله دون لفظ التحري ، ورواه إبراهيم بن سويد عن علقمة
عن عبد الله دون لفظ التحري ، فنسبه أن يكون من جهة ابن مسعود أو في الحديث .

وإن لم يكن له رأي بنى على اليقين

قلت الحديث بن (١) عبد الله بن مسعود صلى رسول الله ﷺ فزاد أو نقص فلما سلم قيل يا رسول الله أحدث في الصلاة شيء ، قال وما ذاك ، قالوا صليت كذا وكذا ، قال فثنى رجله واستقبل القبلة وسجد سجدتين ثم سلم ، ثم أقبل علينا بوجهه ، فقال أنه لو حدث في الصلاة شيء أنبأتكم به ، ولكن أنا بشر أنسى كما نسيت ، فاذا نسيت فذكروني ، وإذا شك أحدكم في صلاته فليتحرك الصواب فليتم عليه ثم ليسلم ثم ليسجد سجدتين . هذا لفظ البخاري في أوائل كتاب الصلاة في باب التوجه إلى القبلة حيث كان ولم يذكر فيه السلام ، ولفظ فليتم عليه ثم يسجد سجدتين ، وأخرجه أبو داود بلفظ البخاري ، ولفظ ابن ماجة فيه بالواو ، ولفظ مسلم ويسجد سجدتين . وأما النسائي فلم يذكر فيه وإذا شك أحدكم .. الخ ، وقد رأيت لفظ التحري مضافاً إلى النبي ﷺ ، وقد رواها جماعة من الحفاظ عن المسعود والثوري وشعبة ووهب بن خالد وقضيل بن عياض وجريد وغيرهم ، والزيادة من الثقة مقبولة إذا لم يكن فيها خلاف الجماعة والتحري طلب ما هو الأخرى وهو الصواب ، كذا فسرہ الاترازي والأكمل .

قلت هذا من باب التفضل فلا يدل على الطلب المطلق ، وإنما هو تكلف وإظهار التجرد فيه ، ومعنى التحري تكلف ما هو الأخرى والأخرى هو ما يكون أكثر رأيه عليه ، وكيفيته إذا شك وهو قائم أو راکع أو ساجد يتم تلك الركعة ثم يقعد لاحتمال الرابعة والقعدة فيها فرض ، ثم يصلي ركعة أخرى لاحتمال أنها كانت الثالثة فيحتاج إلى الرابعة ثم يتشهد ويسلم ويسجد للسهو .

(فان لم يكن به رأي بنى على اليقين) أي على الأقل لأنه هو ليتيقن صورته إذا وقع له الشك بين الركعة والركعتين يجعلها ركعة ، وإن وقع بين الركعتين والثلاث يجعلها ركعتين ، وإن وقع بين الثلاث والأربع يجعلها ثلاثاً فيتم صلاته على ذلك هكذا رواه البيهقي من حديث عبد الرحمن بن عوف في سننه الكبرى ، وفي المنتقى رواه أحمد وابن

(١) هكذا في الأصل وربما هنا كلام ساقط . اهـ مصححه .

لقوله عليه السلام من شك في صلاته فلم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً بنى على الأقل

ماجة والترمذي وصححه وعليه أن يتشهد عقيب الركعة التي يقع الشك أنها آخر صلاته احتياطاً ، ثم يقوم ويضيف إليها ركعة أخرى ولو شك بعد الفراغ منها فلا إعادة عليه ، ويجعل كأنه صلى أربعاً أو خمساً ، وإن شك أنه صلى فرداً أو اثنتين أو ثلاثاً ، وفي الأربع أنه صلى أربعاً أو خمساً ، فإن كان قائماً يقعد يجوز أن تكون هذه آخر صلاته ثم يصلي ركعة أخرى احتياطاً ، وإن كان قاعداً فإن رأى أنها ثانية تحريره وإن لم يكن له رأي تقسّد لجواز أنه ترك القعدة في الثانية فيحتمل الفساد ليفسد احتياطاً ذكر هذا كلها في المحيط ، وفي المجتبى بنى على الأقل أي يأخذ بالأقل لكن يقعد حتماً في كل موضع يوم أنه آخر صلاته ، وفي القعدة الأولى اختلاف المشايخ حتى أن من شك في القيام ذوات الأربع أنها الثالثة أو الرابعة يأتي بركتين بقعدتين ، فلو شك أنها الثانية أو الثالثة أو الرابعة فثلاث ركعات بثلاث قعدات ، وإن شك أنها الأولى أم الثانية أم الثالثة أم الرابعة فأربع ركعات بأربع قعدات ، ولو شك في الخامسة يجلس بعد الركوع فيتشهد ثم يسجد سجدتين ثم يتشهد ثم يتم ثلاث ركعات بثلاث قعدات ، ولو شك في الخمس بعد السجود فسدت ، وكذا في الرابع والخامس ، إلا أنه إذا ذكر أنه ترك سجدتين من الركعة وركوعاً .

(لقوله عليه السلام من شك في صلاته فلم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً بنى على الأقل) هذا الحديث أخرجه الترمذي وابن ماجة عن عبد الرحمن بن عوف ، قال سمعت النبي ﷺ يقول إذا سهر أحدكم في صلاته فلم يدر واحدة صلى أو ثنتين فليبن على واحدة ، فإن لم يدر ثلاثاً صلى أم أربعاً فليبن على ثلاث ويسجد سجدتين من قبل أن يسلم هذا لفظ الترمذي ، وقال حديث حسن صحيح ، ولفظ ابن ماجة إذا سهر أحدكم في صلاته فلم يدر واحدة صلى أم ثنتين فليجعلها واحدة ، وإذا شك في اثنتين والثلاث فليجعلها ثنتين وإذا شك في الثلاث والأربع فليجعلها ثلاثاً ثم ليتم ما بقي من صلاته حتى يكون الوم في

والاستقبال بالسلام أولى ، لأنه عرف محللا دون الكلام ومجرد النية
تلغو وعند البناء على الأقل يقعد في كل موضع يتوهم آخر صلاته كيلا
يصير تاركاً فرض القعدة والله أعلم .

الزيادة ثم يسجد سجدتين وهو جالس قبل أن يسلم . وأخرجه الحاكم في المستدرک
ولفظه فلم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً فليتم ، فان الزيادة خير من النقصان ، وقال صحيح
على شرط الشيخين ، وتعقبه الذهبي في مختصره ، فان فيه عمار بن مطرز الرهاوي ، وقد
برووه . قلت عمار ليس في السنن .

(والاستقبال بالسلام أولى) هذا متعلق بقوله استأنف يعني إذا استأنف الصلاة فيها
إذا عرض له السهو أول مرة استأنف بالسلام وهو أولى (لأنه) أي لأن السلام (عرف
محللاً دون الكلام) لأن السلام عرف محللاً للصلاة شرعاً ، ولم يعلم ذلك بأن الكلام
موضع السلام شرعاً ، وإنما ذكر الكلام لدفع شبهة ، فانه عسى أن يهم الوم بأن هذا لها
كان قطعاً للصلاة لاستقبال صلاة من الابتداء لا بتفاوت الحكم من السلام والكلام ، إذ كل
منها قاطع للصلاة ، فان استأنف بالكلام أيضاً يجوز ، لأنه أيضاً قاطع كالسلام (ومجرد
النية) أي نفس النية بقطع الصلاة من غير اقتران السلام بها ليست بكافية للقطع ، لأن
النية لو صف التجرد لا تأثير بها في الشيء الذي يتوقف تحققه على النية ، وعمل الجوارح
وقطع الصلاة من هذا فلا يثبت بمجرد النية .

(وعند البناء على الأقل يقعد في كل موضع يتوهم آخر صلاته كيلا يصير تاركاً فرض
القعدة) هذا متعلق بقوله شك في صلاته .. الخ ، وقد بيناه مفصلاً عن قريب شك في
أنه صلاها أم لا ، فان كان في الوقت يعيد ، ولو شك خارج الوقت لا يعيدها شك في
الركوع والسجود ، وإن كان بعدما يؤتى بها وبعد الخروج منها ، فالظاهر أنه لم يتركها .
شك في الحدث وأيقن بالطهارة فهو متطهر صار بالعكس فحدث شك في بعض وضوئه
وهو أول ما عرض له غسل ذلك الموضع ، وإن كان يعرض له كثيراً لا يلتفت إليه ،
وكذا لو شك أنه كبر الإفتتاح ، فان كان أول ما عرض له استقبال ، وإن كثر وقوعه

يضي . صلى يقوم شهراً ثم قال لهم صليت على غير وضوء لا يصدق ، ولو عرض وغلب على
ظنهم صدقه يحب عليهم للقضاء قام المسبوق في قضاء ما سبق ثم تذكر الإمام أن عليه
سجدة للتلاوة ، فماد فسجدما ، فان عاد المسبوق إلى متابعتة فسدت صلاته ، وإن مضى
على صلاته قضي فسادها روايتان . وفي الروضة فالواجب على المسبوق بعد سلام الإمام
اللقعود ولا يقوم إلى قضاء ما سبق ، حق يوجد من الإمام ما بعد صلاته ، ومن الانحراف
والكلام والشروع في صلاة أخرى . قال أبو شجاع إذا قال في التقدمة الأولى اللهم صل
على محمد يلزمه السهو . وعن أبي حنيفة إذا زاد حرفاً يحب سجود السهو . قال الامام أبو
منصور المازريدي لا يجب ما لم يقل - وعلى آل محمد - وعن الصغار للسهو عليه في هذا ،
وعن محمد أنه استتبع إن أوجب سجود السهو بالصلاة على النبي ﷺ ، ولو قرأ فاتحة
الكتاب قبل التشهد يلزم السهو ويعدله لا .

باب صلاة المريض

إذا عجز المريض عن القيام

(باب صلاة المريض)

أي هذا باب في بيان أحكام صلاة المريض ، وهو فاعيل بمعنى فاعل من باب علم يعلم . قال الجوهري المرض السقم . قلت هو ضعف القوى ، وترادف الاسقام . وفي البدرية الإضافة في صلاة المريض من باب إضافة الفعل إلى فاعله أو إلى عمله ، كتحريرك الخشبة . وانه شائع كقولهم جرح زيد لا يندمل ، وقال السفناقي قولهم جرح زيد لا يندمل يجمعها . قلت ينبغي أن يتعين المعنى الأول ، لأن معنى الصلاة الصادرة من المريض ، فالمريض فاعلها وموجدها ، بخلاف جرح زيد الخروج^(١) فلا يكون تنظيره ، لأن المريض بمعنى المارض كما ذكرنا ، ثم المناسبة بين البابين من حيث أن كلا منهما مشتمل على نوع من العوارض السماوية ، لكن قدم باب السهو لكثرة وقوعه وشدة سائر الحاجة إلى بيانه ، أو لأن في كل منهما صلاة مع قصور ولها جابر ، ففي الأول سجدة السهو ، وفي هذا قدر الإمكان .

(إذا عجز المريض عن القيام) بأن يلحقه بالقيام ضرر^(٢) ، ولم يرو هذا المعجز أصلاً ، بحيث لا يمكنه القيام بأن يصير مقعداً بل بحيث لا يقدر على القيام ، إلا أنه يضعفه ضعفاً شديداً أو يحد وجعاً ، كذا في المحيط ، وقيل بحال لو قام سقط عن ضعف أو دوران رأس . وقيل بحيث أن يصير صاحب فراش ، وقيل بحيث ما يسمح الافطار ، وقيل لأبيح التيمم به . وقيل ما يعجزه عن القيام بموانجه . وأصح الأقاويل ما ذكرنا أولاً ، وهو أن يلحقه بالقيام ضرر كذا ذكره التمر^(٣) . وفي فتاوى الظهيرية وعليه الفتوى .

(١) هكذا كتبت في الأصل .

(٢) بالأصل - ضرب - .

(٣) ربما قصد بذلك - التمرأشي - .

صلى قاعداً يركع ويسجد ، لقوله عليه السلام لعمران بن حصين رضي
الله عنه صل قائماً ، فإن لم تستطع فقاعداً ، فإن لم تستطع فعلى الجنب
توميء بإيماء ،

وعن أبي جعفر الطحاوي ولو قدر على بعض القيام ولو قدر آية أو تكبيرة يقوم ذلك
القدر وإذا ذلك عجز قعد ، وإن لم يفعل ذلك خفت أن تفسد صلاته ، هذا هو المذهب ،
ولا يروى عن أصحابنا خلافه ، وكذا إذا عجز عن القعود وقدر على الإتكاء أو الاستناد
إلى إنسان أو حائط أو وسادة لا يميزه إلا كذلك . ولو استلقى لا يميزه خصوصاً على
قولها فإنها يميلان قدرته على الوضوء بغيره كقدرته بنفسه ، فكذلك في مبسوط شيخ
الإسلام ، والفرق بين هذا وبين الصوم ان المريض إذا كان قادراً على الصوم في بعض اليوم
ثم عجز فانه لا يصوم أصلاً ، وما هنا يصلي قائماً بقدر ما رآته لنا أفطر في آخر اليوم لم
يكن فعله معتداً به في أول اليوم فلا ينتقل به ، وفي الصلاة قيامه في أولها يبقى معتداً
به ، وإن قعد آخرها ، وفي المحيط والمجتبى لو تكلف المريض إلى الجماعة يعجز عن القيام
قليل لا يخرج مخافة فوت الركن ، والأصح أن يخرج ، لأن الفرض القدرة على الإقتداء .
وفي الخلاصة وعليه الفتوى .

(صلى قاعداً يركع ويسجد) قاعداً نصب على الحال من المريض ، ويركع ويسجد
أيضاً حالان متداخلان أو مترادفان (لقوله عليه السلام لعمران بن حصين رضي الله عنه صل
قائماً ، فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعلى الجنب توميء بإيماء) هذا الحديث أخرجه
الجماعة إلا مسلماً عن عمران بن حصين قال كنت في بواسير ، فسألت النبي ﷺ عن الصلاة ،
فقال صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً ، فإن لم تستطع فعلى جنب ، وزاد النسفي فإن لم
تستطع فمستلقياً لا يكلف الله نفساً إلا وسعها . وفي رواية أبي داود عن عمران بن حصين
قال كان في الناصور ، فسألت النبي ﷺ . الحديث ، الناصور بالنون والصاد المهملة ،
ويقال الناصور بالسين ، وهي علة تحدث في مآقي العين تبقى فلا تقطع ، وقد تحدث أيضاً
في أحوال المقعدة هو المراد ما هنا ، وقد تحدث أيضاً في اللبة وهو معرب .
والباسور بالباء الموحدة علة تحدث في المقعدة وفي داخل الأنف أيضاً ، ويجمع على

ولأن الطاعة بحسب الطاقة . قال فان لم تستطع الركوع والسجود
أومىء بإيماء يعني قاعداً لأنه وسع مثله

بواسير ، وفي لفظ مبسوراً ، وقيل بالنون ، وقيل لا يسمى بأسوراً إلا إذا خرج وفتحت
أفواه عروقه من داخل الحرج . وفي المغرب الباصور فرجة غائرة فلا تبديل .
(ولأن الطاعة بحسب الطاقة) أي بحسب القدرة ، وقال الله تعالى ﴿ لا يكلف الله
نفساً إلا وسعها ﴾ ٢٨٦ البقرة .

(قال) أي القدوري « رح » (فإن لم يستطع الركوع والسجود أومىء بإيماء) أومىء
أصله بالهمزة ولكنها تلين (يعني قاعداً) هذا تفسير كلام القدوري ، فإنه قال وإن لم يستطع
الركوع والسجود أومىء بإيماء ، جعل السجود أخفض من الركوع ، ولم يتعرض أنه يومىء
قائماً أو قاعداً ، فقال المصنف مراده يومىء قاعداً .

فإن قلت إذا قدر على القيام ولم يقدر على الركوع أو السجود ينبغي أن لا يسقط عنه
فرض القيام ، ويصلي قائماً بالركوع والسجود ، وهو قول الشافعي لحديث عمران بن حصين
فإن لم تستطع قاعداً حيث نقل الحكم من القيام إلى القعود بشرط العجز عن القيام . قلت
أجاب السفناقي بجملاً على مبسوط شيخ الإسلام بقوله ذلك محمول على ما إذا كان قادراً على
الركوع والسجود حال القيام ، بدليل أنه ذكر الإيماء حال ما يصلي على الجنب ، فدل أن
المراد بحال القيام القدرة على الأركان . قلت في أي طريق كان من طرق حديث عمران بن
حصين ذكر الإيماء حتى يقول بدليل أنه ذكر الإيماء إلى آخره .

فإن قلت لم يبين صفة القعود كيف هي . قلت قال صاحب التحفة اختلفت الروايات
عن أصحابنا في أنه كيف يقعد ، فروى محمد عن أبي حنيفة أنه يجلس كيفما شاء . وروى
الحسن عن أبي حنيفة أنه إذا افتتح الصلاة تربع ، وإذا ركع فيفتش رجله اليسرى ويجلس
عليها ، وعن أبي يوسف أنه يتربع في جميع صلاته ، والصحيح رواية محمد ، لأن عثر
المرض يسقط عنه الأركان ، فلأن تسقط عنه الهيئات أولى

(لأنه وسع مثله) أي لأن الإيماء بالركوع والسجود قاعداً وسع مثله ، هذا الذي لا

وجعل سجوده أخفض من ركوعه ، لأنه قائم مقامهما ، فأخذ حكمهما ، ولا يرفع إلى وجهه شيء يسجد عليه ، لقوله عليه السلام إن قدرت أن تسجد على الأرض فاسجد وإلا فأوم برأسك ، وإن فعل ذلك وهو يخفض رأسه أجزأه لوجود الإيماء .

يقدر على القيام والركوع (وجعل سجوده أخفض من ركوعه) أي أوطأ (لأنه) أي لأن الإيماء (قائم مقامهما) أي مقام الركوع والسجود (فأخذ حكمهما) أي فأخذ الإيماء حكم الركوع والسجود ، وهو أن السجود يكون أخفض من الركوع . فكذا في الإيماء . (ولا يرفع إلى وجهه شيء يسجد عليه) - لا يرفع - على صيغة المجهول ، وقوله - شيء - مفعول قائم مقام الفاعل . وقوله - يسجد عليه - جملة في محل الرفع لأنها صفة ، كقوله شيء (لقوله عليه السلام إن قدرت أن تسجد على الأرض فاسجد وإلا فأوم برأسك) هذا الحديث رواه جابر وابن عمر رضي الله عنهما ، فحديث جابر أخرجه البخاري في مسنده والبيهقي في المعرفة عن أبي بكر الحنفي حديث أبي سفيان الثوري وحديث أبي الزبير عن جابر أن النبي عليه السلام عاد مريضاً فرآه يصلي على وسادة ، فأخذها فرمى بها فأخذ عوداً ليصلي عليه فرمى به ، وقال عليه السلام إن استطعت وإلا فأوم إيماء واجمل سجودك أخفض من ركوعك . وقال البزاز لا يعلم أحد رواه عن الثوري إلا أبو بكر الحنفي قال البيهقي هذا بعيد من أفراد أبي بكر الحنفي وقد تابعه عبد الوهاب بن عطاء عن الثوري به ، وهذا لا يحمل إلا أن يكون في وسادة مرفوعة إلى جهة ، ويحتمل أن يكون موضوعة على الأرض . وحديث ابن عمر أخرجه الطبراني في معجمه عن طارق بن شهاب عن ابن عمر قال قال عاد النبي عليه السلام رجلاً من أصحابه مريضاً .. فذكره .

(وإن فعل ذلك) أي إن رفع إلى وجهه شيئاً يسجد عليه (وهو يخفض) أي والحال أنه يخفض رأسه (أجزأه لوجود الإيماء) الذي هو الفرض ، يعني الإيماء في حقه ، وفي الأصل يكره للمؤمن أن يرفع عوداً أو وسادة عليها . وفي النبايع يكون شيئاً وتجوز صلاته إن وجد فيه تحريك رأسه ، وإن لم يوجد لا يجوز . ثم اختلفوا هل يمد هذا سجوداً

وإن وضع ذلك على جبهته لا يجزئه لانعدامه ، وإن لم يستطع القعود
استلقى على ظهره وجعل رجله إلى القبلة وأوما بالركوع والسجود

أو إيماء ، قيل هو إيماء وهو الأصح ، وفي المبسوط جازت صلاته بالإيماء لا يوضع الرأس ،
وقيل هو سجود ، فإن كانت الوسادة موضوعة على الأرض وسجد عليها جازت لما روى
الحسن عن أمه قال رأيت أم سلمة زوج النبي ﷺ تسجد على وسادة من آدم من رمد بها ،
رواه البيهقي بإسناده ، وعن ابن عباس رضي الله عنه أنه رخص في السجود على الوسادة
ذكره البيهقي ، وكذا ذكر في سننه عن ابن إسحاق قال قال رأيت عدي بن حاتم يسجد
على جدار في المسجد ارتقاعه قدر ذراع ، وذكره أيضاً ابن أبي شيبة في سننه ، وذكر ابن
أبي شيبة عن أبي أنس أنه كان يسجد على مرفقه ، وعن أبي العالية أنه كان مريضاً وكانت
المرفقة سكنى له فيسجد عليها ، وكره ذلك ابن عمر يكره أن يسجد الرجل على العود ،
ومثله عن ابن مسعود والحسن ذكره ابن أبي شيبة في سننه وفي المحيط لو كان على جبهته
عذر دون الأنف لم يجزه الإيماء ويسجد على أنفه ، لأنه كالجبهة . وقال أبو بكر إذا كان
يجبته أو أنفه عنه يصلي بالإيماء ولا يلزمه تقريب الجبهة إلى الأرض بأقصى ما يمكنه . وفي
المجتبى كيفية الإيماء بالركوع والسجود شبيهة على أنه هل يكفي بعض الإحناء أم أقصى
ما يمكنه فظفرت على الرواية ، فإنه ذكر شيخ الإسلام المومىء إذا خفض رأسه
للكوع شيئاً ثم للسجود جاز ، ولو وضع بين يديه وسائد والصق جبهته فإن وجد
جاز وإلا فلا .

(وإن وضع ذلك) أي وإن وضع ذلك الشيء بأن وضعه (على جبهته) أي على
جبهة المريض (لا يجزئه لانعدامه) أي لانعدام الإيماء (وإن لم يستطع القعود استلقى على
ظهره وجعل رجله إلى القبلة وأوما بالركوع والسجود) قال الشيخ حميد الدين بن الضير
 وغيره توضع وسادة تحت رأسه حتى يكون شبه القاعد ، وليتمكن الإيماء بالركوع ، إذ
 حقيقة الاستلقاء تمنع الأصحاء عن الإيماء ، فكيف في المرضى . ثم اختلفت الرواية عن
 أصحابنا في كيفية الاستلقاء ، وفي ظاهر الرواية يصلي مستلقياً على قفاه ورجلاه إلى القبلة ،
 وروى ابن كاس عنهم أنه يصلي على جنبه الأيمن ووجهه إلى القبلة ، فان عجز عن ذلك

لقلوه علله السلام يصلي المريض قائماً ، فان لم يستطع فقاعداً ، فان
لم يستطع فعلى قفاه يومئذ إيماء ، فان لم يستطع فالله تعالى أحق
بقبول العذر منه . وإن استلقى على جنبه ووجهه إلى القبلة جاز

استلقى على قفاه ، وهو قول الشافعي وقول مالك وأحد كظاهر الرواية المذكورة (لقلوه
عليه السلام يصلي المريض قائماً ، فان لم يستطع فقاعداً ، فان لم يستطع فعلى قفاه يومئذ
إيماء ، فان لم يستطع فالله أحق بقبول العذر منه) هذا حديث غريب رواه أصحابنا في
كتبهم عن النبي ﷺ ولم يبينوا رواته ولا حاله .

وذكر صاحب المبسوط فقال دخل رسول الله ﷺ على عمران بن حصين يعمده في مرضه ،
فقال كيف أصلي ، قال صل قائماً ، فان لم تستطع فقاعداً ، فان لم تستطع فعلى الجانب
يومئذ إيماء ، فان لم تستطع فالله تعالى أولى بالعذر ، أي بقبول العذر منك . وقد روى
الدارقطني في سننه من حديث علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ قال يصلي المريض قائماً ،
فان لم يستطع يصلي قاعداً ، فان لم يستطع أن يسجد أو ما جعل سجوده أخفض من
ركوعه ، فان لم يستطع أن يصلي قاعداً صلى على جنبه الأيمن مستقبل القبلة ، فان لم يستطع
صلى مستلقياً ورجلاه مما يلي القبلة .

وفي المغربي قال عبد الحق كان من رؤساء الشيعة ولم يكن عندهم بصدوق ، ووافقه ابن
القطان وفيه الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب . قال ابن عدي أنا أرجو
أن لا بأس به إلا أنني وجدت في بعض حديثه نكرة ، وقال السفناقي قوله فان لم تستطع فالله
أحق بقبول العذر منه ، هذا من تنمة الحديث ، ولفظ المبسوطين والاسرار أولى فكان
أحق معناه على قول من يقول لا يسقط إلا القضاء عنه وإن لم يقدر على الإيماء أي أحق
بقبول عذر التأخير لا عذر الاسقاط ، وعلى قول من يقول بعدم القضاء وهو الأصح أي
أحق بقبول عذر الاسقاط . قلت هذا كلام حسن إذا ثبت أنه حديث .

(وإن استلقى على جنبه ووجهه إلى القبلة فأوماً جاز) أطلق ذكر الجانب ليتناول
الأيمن والأيسر وهو مذهب الشافعي ، ولكنه قال على جنبه الأيمن مستقبل القبلة ، فان لم
يستطع استلقى على ظهره ويستقبل القبلة برجليه لحديث عمران بن حصين ولأنه لو اضطجع

لما روينا من قبل ، إلا أن الأولى هو الأولى عندنا خلافاً
للشافعي «رح» ، لأن إشارة المستلقي تقع إلى
هواء الكعبة ،

على جنبه يكون وجهه إلى القبلة فهو أولى كما إذا اختصر وجهه إلى القبلة على شقه الأيمن ،
وكذا في القبر ، وسنجيب عن هذا عن قريب .

ثم اعلم أن الاضطجاع المشروع ستة ، أحدها : في الصلاة على الخلف . الثاني :
المختص عند الموت يوضع على شقه عرضاً ووجهه إلى القبلة . لكن المتأخرين اختاروا
الاضطجاع مستلقياً وزعموا أنه أسهل بخروج الروح وهو الثالث . الرابع : الميت إذا
وضع على التخت لفسه ، ولا رواية فيه لأصحابنا ، لكن تعارفوا اضطجاعه على قفاه .
الخامس : الاضطجاع في حالة الصلاة عليه يكون مستلقياً على قفاه كما هو المعهود بين الناس
السادس : الاضطجاع في اللحد يضطجع على جنبه الأيمن ووجهه إلى القبلة .

(لما روينا من قبل) أراد به حديث عمران بن حصين الذي ذكره في أول الباب (إلا
أن الأولى هو الأولى عندنا) الأولى بفتح الهمزة بمعنى الأخرى والأجدر ، والأولى الثاني
بضم الهمزة تأنيث الأولى ، وأراد به الاستلقاء على الظهر .

فإن قلت كيف وجه التأنيث ، والمذكور من الاستلقاء على الظهر مذكر . قلت لما
كان هذه هيئة وحالة ذكر بالتأنيث على تأويل الهيئة ، ويحوز أن يكون على تأويل
الرواية الأولى ، وجعله السفناني من باب المزوجة خطأ فلا حاجة إلى ذلك ، والتأويل
المذكور أحسن ، وفي بعض النسخ الأولى بالضم يقدم على الأولى بالفتح ، وعلى هذا
فسره الأكمل .

(خلافاً للشافعي) فإن عنده هو الثاني كما ذكرنا (لأن إشارة المستلقي تقع إلى هواء
الكعبة) هذه إشارة إلى أوجه المقول ، أراد أن المستلقي على قفاه إذا أوماً يقع إيماءه
إلى الكعبة ، وقد علم أن شرط المصلي أن يصلي إلى القبلة ، والصلاة بالإيماء ما له فعل غير
الإيماء أو الإيماء أن يقع إلى الكعبة بما قلنا ، ألا ترى أنه لو حققه لذلك سجود لكان إلى

وإشارة المضطجع على جنبه إلى جانب قدميه ، وبه تتأدى الصلاة

القبلة ، وعلى ما قاله الخصم لو حققه لكان إلى يسار الكعبة (وإشارة المضطجع على جنبه إلى جانب قدميه) فيكون توجه البدن إلى الكعبة والشرط أداء الصلاة إلى الكعبة لا البدن ، بدون الأداء ، فالخصم مال إلى ظاهر التوجه ببذنه كما في الميت ، ونحن إلى التوجه مصلية ، وهذا أولى وقال الأكل في هذا الموضع ولنا تعارض حديث عمران بن حصين وحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه وفي حالة عذر جاز العمل بكل منهما ، إلا أن ما ذكرنا أولى ، لأن المعقول معنا ، فان إشارة المستلقي . . الخ .

قلت لم يبين هو حديث ابن عمر أصلاً ولا ذكره ، وكيف قال ولما تعارض حديث عمران وحديث ابن عمر أقول حديث ابن عمر رواه البيهقي عن نافع عن ابن عمر قال يصلي المريض مستلقياً ولا يسلم المعارضة بينهما ، فان في حديث عمران أيضاً فان لم يستطع فمستلقياً ، رواه النسائي كما ذكرنا . وقال صاحب الدراية وحديث عمران محتمل ، وما رويناؤه أعني حديث ابن عمر محكم ، والعمل بالمحكم أولى . قلت هذه الدعوى إنما تصح إذا لم يكن في حديث عمران ذكر الاستلقاء على القفاء ، والحال أنه قد ذكر فيه ، فحينئذ كلاهما يتساويان فلا تصح دعوى كل واحد من الأكل وصاحب الدراية ، على أن أصحابنا احتجوا بأول حديث عمران بن حصين وهو قوله - صل قائماً فان لم تستطع فقاعداً ، فعلى هذا ذكر المصنف ، واحتج الشافعي بتمامه لأن آخر الحديث ، فان لم تستطع فعلى الجنب .

ثم أجاب أصحابنا عن هذا أن معنى قوله عليه السلام - فعلى الجنب - أي ساقطاً على الأرض ، والمستلقي على الأرض ساقط . قلت هذا ليس بسديد ، لأنه يلزم التكرار في الحديث فلا فائدة ، فافهم . والكلام الموجه فيه أن يقال أن كل واحد من الحدين يدل على جواز ما قالوا وما قلنا . غاية ما في الباب أن أصحابنا رجحوا صورة الاستلقاء على القفا لمساعدة المعول إياه كما ذكرنا ، وما في الباب يرجح غير هذا .

(وبه تتأدى الصلاة) أي بوقوع الإشارة إلى هواء الكعبة تتأدى الصلاة .

فان لم يستطع الايماء برأسه أخرت عنه ولا يومىء بعينه ولا بقلبه
ولا بحاجبيه ، خلافاً لزفر « رح »

(فان لم يستطع الايماء برأسه أخرت عنه) أي أخرت الصلاة عن هذا المريض عند
عدم الاستطاعة على الايماء برأسه وسيجيء الكلام فيه مفصلاً (ولا يومىء بعينه ولا
بقلبه) وفي التحفة والقنية عند الحسن يومىء بقلبه وبحاجبيه ويعيد (ولا بحاجبيه)
أي ولا يومىء أيضاً بحاجبيه (خلافاً لزفر « رح ») فمنه يومىء بعينه
وحاجبيه وقلبه .

واعلم أن المريض إذا عجز عن الايماء بالرأس هل يلزمه الايماء بالعينين والحاجبين أم لا ،
ولم يذكر هذا في ظاهر الرواية ، روي عن أبي حنيفة في غير رواية الأصول أنه قال لا
يومىء المريض بحاجبيه ولا بعينه ولا بقلبه في الصلاة ، وهكذا روي عن أبي يوسف أيضاً ،
وروي عن محمد بن الحسن أنه قال لا يومىء بقلبه ولم يذكر الحاجبين والعينين . وعن
زفر أنه يومىء بالحاجبين ولا ^(١) لقربه من الرأس ، فان عجز فبالعينين ، فان عجز فبقلبه ،
وقال الحسن بن زياد يومىء بعينه وبحاجبيه ولا يومىء بقلبه ، كذا ذكر شيخ الاسلام
خواهر زادة في مبسوطه خلافتهم . وقال القدوري صاحب التحفة قال الحسن بن زيادة
يومىء بحاجبيه وبقلبه ويعبد متى قدر علي الأركان . وفي الحاوي يومىء بعينه وبحاجبيه
وقلبه عند زفر وأبي يوسف ، ولم يحزه أبو حنيفة . وقال محمد لا شك أن الايماء بالرأس
يحوز ، ولا شك أنه بالقلب لا يحوز وأشك في العينين ، ذكره في الذخيرة . وقال قاضي
خان وفي الحاوي عن محمد الايماء بالقلب لا يحوز عند أبي يوسف ، ولست أحفظ قوله
في الايماء بالعينين والحاجبين . وعند زفر بعينه وحاجبيه ، وإذا صح أعاد . وقال الشافعي
إذا عجز عن الايماء برأسه وما بطرفه فان عجز جرى أفعال الصلاة على قلبه ، وكذا
القراءة والأذكار يحريها على قلبه عند المعجز ، وما دام عاقلاً لا تسقط الصلاة وفي الدراية
وقال الشافعي ومالك يومىء بعينه ، فان عجز فبقلبه لأنه وسع مثله .

(١) ربما - ولا - زائدة هنا .

لما رويناه من قبل ، ولأن نصب الابدال بالرأي ممتنع ، ولا قياس
على الرأس لأنه يتأدى به ركن الصلاة دون العين واختيها . وقوله أخرت
عنه إشارة إلى أنه لا تسقط الصلاة عنه وإن كان العجز أكثر من يوم
وليلة إذا كان مفيقاً وهو الصحيح

(لما رويناه من قبل) أشار به إلى قوله عليه السلام إن قدرت أن تسجد على الأرض
فاسجد وإلا فأوم برأسك (ولأن نصب الابدال بالرأي ممتنع) هذا دليل عقلي تقديره أن
الشارع اقتصر على الرأس في الحديث المذكور في موضع البيان ، ولو جاز غيره لبينه ،
فحينئذ لا يجوز نصب البدل عن الأياء بالرأس بالرأي (ولا قياس على الرأس) جواب
عن سؤال مقدر تقديره أن يقال هذا ليس من باب نصب الابدال بالرأي بل بالقياس على
الرأس ، وتقدير الجواب أن القياس على الرأس لا يصح (لأنه يتأدى به ركن الصلاة)
أي لأن الشأن يتأدى بالرأس ركن الصلاة وهو السجود (دون العينين واختيها) أرد بالأختيها
الحاجبين والقلب ، وذلك لأنه لا يتأدى بهما ركن من أركان الصلاة ، فالقياس مع
وجود الفارق باطل .

(وقوله أخرت عنه) أي قول القدوري في مختصره ، فإن لم تستطع الأياء برأسه
أخرت عنه ، أي أخرت الصلاة عن هذا المريض ، ولكن غالب عادة المختصر ، فإن لم
يستطع برأسه أخرت الصلاة ، والمعنى واحد (إشارة إلى أنه لا تسقط الصلاة) إشارة
بالرفع خبر المبتدأ ، أعني قوله والضمير في أنه للسان والشرط في عدم السقوط ، وإن كان
أكثر من يوم وليلة أن يكون مفيقاً أشار إليه بكلمة إن الواصلة بقوله (وإن كان العجز
أكثر من يوم وليلة إذا كان مفيقاً) لوجود فهم الخطاب ، وسبب الوجوب صلاحية الذمة ،
وهو الذي ذكره الكرخي في مختصره ، واختاره المصنف فلذلك نبه عليه بقوله (هو
الصحيح) واحتراز به عن قول شيخ الاسلام وفخر الاسلام وقاضي خان وآخرين ، فانهم
قالوا الصحيح أنه يسقط ، وبه قال مالك ، وفي فتاوى الظهيرية وهو ظاهر الرواية وعليه
الفتوى لأن مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب . قال محمد قال في النوادر من قطعت

لأنه يفهم مضمون الخطاب ، بخلاف المغمي عليه ، وإن قدر على القيام
ولم يقدر على الركوع والسجود لم يلزمه القيام ويصلي قاعداً يومئذ
إيماء لان ركنية القيام للتوسل به إلى السجدة لما فيها من نهاية
التعظيم ، فإذا كان لا يتعقبه السجود لا يكون ركناً فيتحير ،
والأفضل هو الإيماء قاعداً ، لأنه أشبه بالسجود ،

يداه من المرفقين ورجلاه إلى الساقين لا صلاة عليه ، فلم أن بمجرد العقل لا يكفي
لتوجه الخطاب .

وفي المحيط قال بعض المشايخ إذا كانت الفوائت أكثر من يوم وليلة لا يجب عليه القضاء ،
وإن كان أقل من ذلك فعليه القضاء كالجنون والإغماء وهو الصحيح ، وللشافعية وأحمد
حكاه صاحب العدة والبيان أنه إذا عجز عن الإيماء بالرأس سقطت عنه ، وفي سنة المقي
إن دام المعجز أكثر من يوم وليلة سقطت في الأصح . وقال بعضهم لا يسقط ، وإن دام
أكثر من يوم وليلة حق إذا برىء لزمه القضاء ، ولو مات قضى عنه ورثته . قال في الثاني
هو الصحيح ، وقال بعضهم يسقط مطلقاً من غير تفصيل ، واختاره السرخسي .

(لأنه) أي هذا المريض (يفهم مضمون الخطاب) لوجود عقله (بخلاف المغمي عليه)
لمعجزه عن فهم الخطاب (وإن قدر على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود لم يلزمه القيام
ويصلي قاعداً يومئذ إيماء) وقال زفر والشافعي لم يسقط عنه القيام في هذه الحالة ، لأنه
ركن فلا يسقط بالمعجز عن إدراك ركن (لأن ركنية القيام للتوسل به إلى السجدة لما فيها)
أي في السجدة (من نهاية التعظيم ، فإذا كان لا يتعقبه السجود) أي فإذا كان لا يتعقبه
السجود يعني إذا سقطت عنه السجدة وهي الأصل سقط عنه القيام وهي الوسيلة ، كمن
سقطت عنه الصلاة سقطت عنه الطهارة حينئذ (لا يكون ركناً فيتحير) أي المرض
المصلي بين أن يصلي قائماً بالإيماء ، وبين أن يصلي قاعداً بالإيماء .

(والأفضل هو الإيماء قاعداً لأنه أشبه بالسجود) لكون القعود أقرب إلى السجود من
القيام . فإن قلت فقد جاء أفضل الصلاة طول القنوت أي القيام . قلت إنما كان كذلك

وإن صلى الصحيح بعض صلاته قائماً ثم حدث به مرض أتمها
 قاعداً يركع ويسجد أو يومئ إن لم يقدر أو مستلقياً إن لم يقدر
 لأنه بنى الأدنى على الأعلى فصار كالإقتداء . ومن صلى قاعداً
 يركع ويسجد لمرض ثم صح بنى على صلاته قائماً عند أبي يوسف
 «رح» . وقال محمد «رح» استقبل بناء على اختلافهم في الاقتداء

لانضمام قراءة القرآن إليه ، فيكون فضله لأجل الجمع بين الركنتين وهو يحصل في القعود ،
 ولا ترد صلاة الجنائزة حيث لم يلزم ثمة سقوط القيام بسبب سقوط السجود ، لأنها ليست
 بصلاة حقيقة بل هي دعاء .

(وإن صلى الصحيح بعض صلاته قائماً وحدث به مرض يتمها قاعداً يركع ويسجد
 أو يومئ إن لم يقدر) أي على الركوع والسجود ، وفي فتاوى قاضي خان ما يخالف هذا
 حيث قال يفسد صلاته عند أبي حنيفة في هذه الصورة ، وهذه روى ابن الوليد عن أبي
 يوسف عن أبي حنيفة ، لأن تحريمته انعدت للركوع والسجود فلا يجوز بدونها (أو مستلقياً
 إن لم يقدر) أي ويصلي مستلقياً على قفاه إن لم يقدر على القعود ، وروى عن أبي حنيفة
 أنه يستقبل (لأنه بناء الأدنى على الأعلى) أي في الصور الثلاث وهو الإيماء قاعداً بالركوع
 والسجود عند عدم القدرة على الركوع والسجود والإيماء ومستلقياً عند عدم القدرة على
 الإيماء قاعداً (فصار كالإقتداء) أي فصار بناء المريض على أول صلاته كالإقتداء أي يجوز
 كما يجوز ذلك ، فإنه يصح اقتداء القاعد بالقائم والمومئ بالراكع والساجد ، والأصل في
 المسألة أن كل موضع يصح الاقتداء يصح البناء وإلا فلا .

(ومن صلى قاعداً يركع ويسجد لمرض ثم صح بنى على صلاته قائماً عند أبي حنيفة وأبي
 يوسف ، وقال محمد يستقبل بناء على اختلافهم في الاقتداء) أي بتوا بناء على صلاتهم ،
 أراد به اختلاف الثلاثة المذكورين في الاقتداء يعني أن كل فصل جاز الاقتداء فيه جاز
 بناء آخر الصلاة على أولها وإلا فلا . ثم عند محمد لا يقتدي القائم بالقاعد ، فكذا لا يبنى
 في حق نفسه وعند القائم يقتدي بالقاعد ، فكذا يبنى في حق نفسه .

فإن قلت يرد على هذا ما إذا افتتح الصحيح التطوع قاعداً وأدى بعض صلاته قاعداً

وقد تقدم بيانه وإن صلى بعض صلاته بإيماء ثم قدر على الركوع
والسجود استأنف عندهم جميعاً ، لأنه لا يجوز اقتداء الراكع
بالموميء ، فكذا البناء ، ومن افتتح التطوع قائماً ثم أعيى لا بأس
بأن يتوكأ على عصاً وحائط أو يقعد ، لأن هذا عذر ، وإن كان
الاتكاء بغير عذر يكره ، لأنه إساءة في الأدب ، وقيل لا يكره
عند أبي حنيفة «رح» ، لأنه لو قعد عنده يجوز من غير عذر ،
فكذا لا يكره الاتكاء ،

ثم بدا له أن يقوم فقام وصلى الباقي قائماً أجزأه بالإجماع ، وهذا الأصل المذكور يقتضي
أن لا يجوز على قول محمد . قلت تحريمه المريض لم ينعقد للقيام لقدرته عنده ،
فجاز بقاؤه قبله .

(وقد تقدم بيانه) أي بيان اختلافهم في الاقتداء في باب الأمة .
(وإن صلى بعض صلاته بإيماء ثم قدر على الركوع والسجود استأنف) أي صلاته
(عندهم جميعاً) أي عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ، وعند زفر والشافعي ومالك
يبني محافظة على عمله (لأنه لا يجوز اقتداء الراكع بالموميء ، فكذا البناء) لأنه يصير
بناء القوي على الضعيف .

(ومن افتتح التطوع قائماً ثم أعيى) أي تعب ، يقال أعيى الرجل في المشي ، إذا تعب
وأعياه الله لازم ومتعد . وقال الجوهري أعيى فهو معي ، فلا يقال عيان ، وأعيى علة
الأمر ونقياً ونقياً بمعنى (لا بأس أن يتوكأ على عصا أو حائط أو يقعد) أي أو أن
يقعد (لأن هذا عذر) ففي الاتكاء بعض القيام ، وفي القعود بدله (وإن كان الاتكاء
بغير عذر يكره لأنه إساءة في الأدب) قال البزدوي الاتكاء بغير عذر يكره ، بخلاف
القعود ، فإنه مشروع ابتداء إذ صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم كما ورد في الحديث
به بخلاف الاتكاء (وقيل لا يكره عند أبي حنيفة ، لأنه لو قعد عنده) أي لأن المصلي
لو قعد عند أبي حنيفة (يجوز من غير عذر) مع أنه ينافي القيام (فكان لا يكره الاتكاء)

وعندهما يكره لأنه لا يجوز القعود عندهما ، فيكره الاتكاء ، وإن
قعد بغير عذر يكره بالاتفاق ، وتجوز الصلاة عنده ولا يجوز عندهما

لأنه ليس أدنى حال من القعود ، لأنه لا ينافي في القيام ، فلما كان القيام بغير عذر جائزاً
مكروهاً عنده كان الإتكاء غير مكروه (وعندهما يكره) أي الاتكاء .

(لأنه لا يجوز القعود عندهما) يعني بغير عذر (فيكره الاتكاء) بغير عذر ، لأن
القعود بغير عذر يقطع الصلاة عندهما ، والاياء برأسه دون القعود باعتبار أنه لا يتأتى في
القيام فكان مكروهاً لكونه إساءة في الأدب ، وبعضهم قالوا على قول أبي حنيفة يجب
أن يكره الاتكاء ، بخلاف القعود ، فإنه إذا قعد بعدما افتتح قائماً لا يكره عنده ،
ووجه ذلك أنه في الابتداء مخير بين أن يفتتح التطوع قائماً وبين أن يفتتحه قاعداً ، فيبقى
هذا الخيار في الانتهاء من غير كراهة ، وأما في حق الاتكاء فهو غير مخير في الابتداء بين
أن يصلي متكئاً وبين أن يصلي غير متكئ ، بل يكره له ذلك لما فيه من الأدب وإظهار
التخير ، وكذلك في الانتهاء .

(وإن قعد بغير عذر يكره بالاتفاق) أي وإن قعد في صلاة التطوع بغير عذر
بعدما شرع قائماً يكره بالاتفاق بين الثلاثة ، لكن هل تجوز الصلاة أم لا ، فعند أبي
حنيفة يجوز ، وعندهما لا يجوز ، أشار إليه بقوله (وتجوز الصلاة عنده ، ولا يجوز عندهما)
أي عند أبي يوسف ومحمد ، وقال الأكل في كلامه تسامح ، لأن ما لا يجوز لا يوصف
بالكل إذ وقد قال يكره بالاتفاق . وقال صاحب الدراية بعد أن قال ثم عندهما لا يجوز ،
فكيف يوصف بالكراهة عند العلامة حميد الدين رحمه الله ، يجوز أن يراد به أنه صلى ركعة
قائماً ، ثم قعد في الثانية ليقرأ لا عيب به ثم قام فأتى الثانية ، فإن هذه الصلاة جائزة مع
الكراهة . وقال الأكل وفيه نظر لأن قعوده إذا كان الأعياء به فكذلك قعوده بغير
والكلام ليس فيه ، بل يجب أن يكون مكروهاً . قلت هما لا يقولان بالكراهة في فصل
عدم الجواز ، وإنما يقولان بعدم الجواز فيما إذا قعد ثم قام وأتم الصلاة قاعداً أو بالجواز
مع الكراهة فيما إذا قعد ثم قام وأتم الصلاة قائماً ، وبجرد القعود لا يعدم وصف الجواز ،
وهو نظير ما إذا قرأ القرآن بالفارسية من عذر لا يجوز عندهما فيما إذا لم يعد القراءة بالعربية

وقد مر في باب النوافل ومن صلى في السفينة قاعداً من غير علة أجزاء
عند أبي حنيفة « رح » ، والقيام أفضل . وقال لا يجوز له إلا من عذر ،
لأن القيام مقدور عليه فلا يترك ،

أما إذا أعاده فيجوز مع الكراهة . وفي الجنائز والكافي قوله يكره بالاتفاق يخالف ما
ذكر قبل هذا بقوله - ولو قعد عنده يجوز - ويحجب عن هذا بما ذكر في مبسوط فخر
الاسلام لو قعد في النفل لا يكره عنده في الصحيح ، لأن الابتداء على هذا الوجه مشروع
بلا كراهة ، فالبناء أولى ، لأن حكم البناء أسهل من حكم الابتداء ، ألا ترى أن الحديث
يمنع ابتداء الصلاة ، ولا يمنع بقاءها . فقوله - في الصحيح - يدل على أن ثمة غير صحيح
كذا في باب النوافل يكون على الصحيح . وقوله - ما هنا بالاتفاق - وقع سهواً من
الكاظم (وقد مر في باب النوافل) أي قال الاترازي فيه نظر ، لأنه لم يذكر في باب
النوافل قلت ذكره في فصل القراءة في باب النوافل فصدق عليه أنه مذكور في باب النوافل
لمعجب منه أن ينظر في مثل هذا .

(ومن صلى في السفينة قاعداً من غير علة) أي من دوران رأسه ونحوه (أجزاء عند
أبي حنيفة) قال في المحيط ، قيل هذا إذا كانت السفينة جارية ، وإن كانت راسية لا
يجوز له اتفاقاً ، ثم إنه قيد بالسفينة لأنه لو صلى على العجلة على الدابة لا يجوز ، أما لو
كانت على الأرض يجوز ، وقيد بقوله قاعداً لأنه صلى مسافراً فيها بالإيهام لا يجوز سواء
كانت مكتوبة أو نافلة ، لأنه يمكنه أن يسجد فيها ولا يقدر ، والإيهام شرع عند المعجز ،
وقيد بقوله - من غير علة - لأن عند العلة يجوز بالاتفاق ، وينبغي للمصلي فيها أن يتوجه
إلى القبلة كيفما دارت السفينة ، لأن التوجه إلى القبلة فرض بالنص عند القدرة ، وهذا
قادر بخلاف راكب الدابة لأنه عاجز عن استقبال القبلة حتى إذا ركب الدابة إن كان به
نحو القبلة فأعرض عنها لم تجز صلاته ، كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي (والقيام أفضل)
يعني الصلاة قائماً أفضل ، لأنه أكمل .

(وقال لا يجوز له إلا من عذر) وبه قال الشافعي ومالك وأحمد (لأن القيام مقدور
عليه فلا يترك) كما لو كان على الأرض بحيث لا يجوز له ترك القيام مع القدرة عليه .

وله أن الغالب فيها دوران الرأس وهو كالتحقق ، إلا أن القيام أفضل ، لأنه أبعد عن شبهة الخلاف والخروج أفضل ما أمكنه لأنه أسكن لقلبه . والخلاف في غير المربوطة ، والمربوطة كالشط هو الصحيح .

(وله) أي لأبي حنيفة (إن الغالب فيها) أي في السفينة (دوران الرأس وهو كالتحقق) أي الغالب كالتحقق ، كما في السفر لما كان الغالب فيه المشقة جعلت المشقة كالتحققة ، بخلاف ما لو كان على الأرض ، لأن الغالب أن لا يدوب الرأس ولا يحلو الأعين .

فان قلت روي عن ابن عباس قال لما بعث رسول الله ﷺ جعفرأ إلى الحبشة قال يا رسول الله كيف أصلي في السفينة قال صل قائماً ، إلا أن تخاف الغرق . قلت في إسناده حسين بن عوان ، قال أبو حاتم والدارقطني متروك ، وقال ابن معين كذاب وقال ابن عدي يضع الحديث ، وذكر ابن حزم في المحلى من حديث ابن سيرين قال صلى بنا في السفينة ونحن قعود ، ولو شئنا لخرجنا ، وقال مجاهد صلينا مع جنادة بن أبي أمية قعوداً في السفينة ، ولو شئنا لقمنا ، ذكره في المحيط والحدة التي ذكره في جميع الغرائب ، والحد بالضم وتشديد الدال شاطع (١) النهر .

(إلا أن القيام أفضل ، لأنه أبعد عن شبهة الخلاف والخروج) أي من السفينة إلى البر (أفضل إن أمكنه ، لأنه أسكن لقلبه) لأن القلب تعلق في الماء ، وقيد بقوله إن أمكنه أي الخروج منها ، لأنه إذا لم يمكنه الخروج إلى الشط يصلي فيها .

(والخلاف) أي الخلاف المذكور بين أبي حنيفة وصاحبيه (في غير المربوطة) أي في غير السفينة المشدودة بشيء في الشط (والمربوطة) أي السفينة المربوطة (كالشط) حكمها حكم الشط ، فلا تجوز الصلاة فيها قاعداً مع القدرة على القيام (هو الصحيح)

(١) هكذا في الأصل وربما قصد بها - شاطئ النهر - اهـ مصححه .

احتار به عن قول عامة المشايخ ان على قول أبي حنيفة تجوز الصلاة فيها قاعداً مع القدرة على القيام قاعداً في السفينة جارية كانت أو راسية لاطلاق ما ذكره في المبسوط والجامع الصغير ، والصحيح أن الخلاف في الجارية لا في الراسية ، كما قال بعض مشايخنا . وفي الدراية هو الصحيح احترازاً عن قول بعض المشايخ ، حيث قالوا تجوز الصلاة فيها قاعداً وإن كانت مربوطة تفتح ساعة بساعة أو تفتح بهيجان الريح ، فكان في الخروج خطر عظيم . ولكن الصحيح على قولهم أنه لا يجوز لأن دوران الرأس غالباً حالة الجري مع أنه يمكن الخروج ، لأن المربوطة على الشط كالمتقرر على الأرض لا مكان الخروج فلا تجوز كالصلاة على الدابة . وقال الترمذاني هذا إذا كانت مربوطة على الشط ، فإن كانت موثوقة باللجة في لجة البحر وهي تضطرب قبل يحتمل وجهين والأصح أنه إن كان الريح يحركها تحريكاً شديداً فهي كالسائرة ، وإن حركها قليلاً فهي كالواقفة .

وفي المجتبى والخلاف في السائرة وقيل في الساكنة أيضاً . أما في المربوطة لا يجوز إلا قائماً بالاجماع ، وعند الدوران يجوز قاعداً بالاجماع . وفي المحيط لا تجوز للفرائض والنوافل فيها بالإيحاء إلا بعذر على الخروج ، فالمستحب أن يخرج وإلا فلا وتجوز الجماعة فيها ، وكذا في السفينتين المقرونتين والدابة والدابتين المربوطتين ، وكذا لو اقتدى في الحدة بامام في السفينة أو على العكس ، وليس بينها طريق أو طائفة من النهر جاز وإلا فلا . ومن اقتدى بالاطلال بالامام في أسفل السفينة صح ، إلا أن يكون أمام الامام ، لأنها بمنزلة البيت ولو انقلبت السفينة صح إلا أن يكون أمام الإمام لأنها بمنزلة البيت ، ولو انقلبت السفينة ، وهو يصلي بالجعدة ويخاف بفرقها وسرقة مال أو فوت شيء من متاعه أو انقلبت دابته أو خاف الراعي على غنمه من سبع أو عدو أو رأى أعمى على شفير بئر فله القطع ، وأكثر المشايخ قدروا ذلك المال بدرهم فصاعداً ، لكن ذكر في الكفاية الجنس بالدائق يجوز ، فقطع الصلاة أولى .

وفي شرح الجامع الصغير يكره هذا في مال غيره ، أما في مال نفسه لا يقطع ، والأصح جواز القطع فيها ، ولو شد السفينة أو الدابة أو أخذ المتاع بعمل يسير لم تقصد صلاته . وفي المبسوط رجلان في عمل اقتدى أحدهما بالآخر في التطوع يجوز لعدم ما يمنع

ومن أغمى عليه خمس صلوات أو دونها قضى وإن كان أكثر من ذلك لم يقض وهذا استحسان ،

الاقتداء . وعن محمد استحسن يجوز الاقتداء إذا كانت دابتهم بالقرب من دابة الامام على وجه لا يكون الفرجة بينهم وبين الامام إلا بقدر الصف ، بالقياس على الصلاة على الأرض .

(ومن أغمى عليه خمس صلوات أو دونها قضى) تفسير الإغماء قد مر في فصل نواقض الوضوء في كتاب الطهارة . قوله - أو دونها - أي أو أغمى عليه دون خمس صلوات . قوله - قضى - جواب المسألتين (وإن كان) أي وإن كان أغمى عليه أو كان الإغماء دل عليه قوله أغمى (أكثر من ذلك) أي من خمس صلوات ، فتذكر إسم الإشارة بالاعتبار المذكور (لم يقض) جواب إن ، أي لم يقض تلك الصلوات التي هي أكثر من خمس صلوات . وقال بشر عليه القضاء وإن طال ، وقال الشافعي إن استوعب الوقت فلا قضاء عليه ، وعند أحمد الإغماء لا يمنع وجوب القضاء بحال ، لأنه كالنوم . وفي الحلية وعند الشافعي إذا كان بمعصية لا يمنع وجوب القضاء ، وإن كان بغير معصية واستوعب وقت الصلاة يمنع وجوب القضاء ، وبه قال مالك .

وفي البدائع إذا زال عقله بالمرض حتى فاتته ست صلوات لا يجب عليه القضاء . وفي النافع الأعذار أنواع منه ممتد جداً كالصبا يمنع وجوب العبادات ، وقاصر جداً كالنوم لا يسقط شيئاً من العبادات ، وما يكون بين الأمرين كالجنون والإغماء إن امتد الحق بالممتد جداً حتى سقط عنه القضاء ، وإن قصر الحق بالنوم حتى يجب عليه القضاء وامتداده يزيد على يوم وليلة لدخوله في حد التكرار على ما يجيء الآن إن شاء الله تعالى .

(وهذا) أي الذي ذكرناه من وجوب القضاء بالإغماء خمس صلوات أو دونها (استحسان) ولحديث علي رضي الله عنه أنه أغمى عليه أربع صلوات فقضاهن . وعمار رضي الله عنه إنما أغمى عليه يوماً وليلة فقضاهن . وابن عمر أغمى عليه يومان وقيل ثلاثة

والقياس ان لا قضاء عليه إذا استوعب الإغماء وقت صلاة كاملة
لتحقق العجز ، فشبه الجنون . وجه الاستحسان أن المدة إذا طالت
كثرت الفوائت فيخرج في الأداء ، وإذا قصرت قلت فلا حرج ،
والكثير أن تزيد على يوم وليلة ، لأنه يدخل في حد التكرار

أيام فلم يقض ، فالقياس ^(١) أن القضاء عليه إذا استوعب الإغماء وقت صلاة كاملة يسقط
القضاء ، بخلاف الإغماء لأن بالجنون يزول العقل الذي هو أصل الأهلية ، وبالإغماء لا ، ولهذا
لا يجوز وصف الأنبياء عليهم السلام بالجنون ، وواصفهم به كافر ، وجاز وصفهم بالإغماء
فكان المصنف يسوي بينها في وجه القياس معتمداً على هذه الرواية ، ثم فرق بينها في وجه
الاستحسان ، والأصح أنه لا فرق بينها في الصلاة في اشتراط الامتداد للسقوط ، لأن
بالجنون لا تزول الأهلية كما لا تزول بالإغماء ، والسقوط مبني على الخروج وذلك لا يحصل
بدون الإمتداد . وفي المحيط لو زال عقله بالخر أكثر من يوم وليلة يلزمه القضاء ، وكذا
بالبنج عند أبي حنيفة ، لأن الأثر في السماوي . وعند محمد يسقط كالمرض وإن أغمي عليه
بفزع من سبع أو آدمي لا يلزمه القضاء اتفاقاً .

(وجه الاستحسان أن المدة إذا طالت كثرت الفوائت فيخرج في الأداء وإذا قصرت)
أي المدة (قلت) أي الفوائت (فلا حرج) حيثئذ ، لأن في الأولى شق عليه القضاء ، وفي
الثاني لا يشق عليه ، ألا ترى أن الحائض تقضي الصوم ، لأنه لا مشقة فيه ولا تقضي الصلاة
لأنه تلحقها مشقة (والكثير أن يزيد) أي الإغماء (على يوم وليلة ، لأنه يدخل في حد
التكرار) أراد أن الفرق بين الطويل والقصير بالزيادة على يوم وليلة ليدخل بها الصلاة في
حد التكرار ، وهو الظاهر ، لأن الصلوات إذا صارت ستة تكون الواحدة فيها مكررة ،
فدخل في حد التكرار .

(١) ربما هذا من المتن ، ولكنه مغاير له بنقصان - لا - قبل كلمة - القضاء - والمصنف
لم يضع هنا علامة المتن . اهـ مصححه .

والجنون كالإغماء ، كذا ذكره أبو سليمان «رح» بخلاف النوم ،
لأن امتداده نادر فيلحق بالقاصر ، ثم الزيادة تعتبر من حيث الأوقات
عند محمد «رح» لأن التكرار يتحقق به ، وعندهما من حيث الساعات

(والجنون كالإغماء) جواب عن قياس الإغماء على الجنون على زعم أن الجنون إذا
استغرق وقتاً كاملاً أسقط القضاء ، ووجهه أن الجنون كالإغماء إن كان أكثر من يوم وليلة
سقط القضاء وإلا فلا (كذا ذكره أبو سليمان) اسمه موسى بن سليمان الجورجاني صاحب
الامام محمد بن الحسن ومن تابعه في السير الصغير وكتاب الصلاة وكتاب الرهن ، وكان أبو
سليمان نص عليه في النوادر .

(بخلاف النوم) يتعلق بقوله - وإن كان أكثر من ذلك لم يقض - يعني أن النوم وإن
زاد على يوم وليلة لا يسقط القضاء (لأن امتداده) أي لأن امتداد النوم (نادر فيلحق
بالقاصر) أي فيلحق الممتد منه بالقاصر (ثم الزيادة) أي على يوم وليلة (تعتبر من حيث
الأوقات) أي تعتبر من حيث أوقات الصلوات (عند محمد ، لأن التكرار يتحقق به)
أي بالاعتبار من حيث الأوقات حتى لا يسقط عند القضاء ، ما لم تصر الفوائت ستاً ، وإن
زادت الساعات على يوم وليلة كما إذا أغمي عليه قبل الزوال ، ثم أفاق في اليوم الثاني وقت
الظهر يجب عليه القضاء عند محمد (وعندهما من حيث الساعات) حتى لا يجب عليه
القضاء في الصورة المذكورة .

ثم اعلم أن الخلاف في مبسوط خواهر زادة وفي أصول فخر الاسلام البزدوي في الأمور
المعتضة على الأهلية كما ذكر صاحب الهداية بين أبي حنيفة وأبي يوسف ، وبين محمد والفقيه
أبو الليث «رح» جعل اعتبار الساعات رواية عن أبي حنيفة ، وذكر شمس الأئمة السرخسي
أيضاً أن اعتبار الساعات رواية عن أبي حنيفة ، والصحيح أن العبرة بعدد الصلوات ،
كذا قال في شرح الكافي المنظومة والمختلف وشرح الطحاوي ، ذكر الخلاف بين أبي حنيفة
ومحمد ، ولم يذكر قول أبي يوسف «رح» هذا الذي ذكرنا إذا دام الإغماء فلم يفقه إلى تمام
يوم وليلة ، فإن كان يفيق ساعة ثم يعاوده الإغماء لم يذكر محمد في الكتاب وأنه على وجهين
إن كان لإفاقته وقت معلوم ، نحو أن يخف مرضه عند الصبح فهو إفاقة معتبرة بطل

هو المأثور عن علي وابن عمر رضي الله عنهم ، والله أعلم بالصواب

الحكم ما قبلها من الاغماء إن كان أقل من يوم وليلة ، وأما إذا لم يكن لافاقته وقت معلوم ، لكنه يفتق بغتة يتكلم بكلام الأصحاء ثم يغمى عليه فهذه الافاقة غير معتبرة إلا ترى أن المجنون قد يتكلم في جنونه بكلام الأصحاء فلا يعد ذلك منه إفاقه كذا في المحيط .

(هو المأثور عن علي وابن عمر) قال الأكمل ، أي الاعتبار من حيث الساعات هو المأثور . قلت الذي قاله يحمدي ولا يشفي حيث لم يبين كيفية المأثور عن علي وابن عمر . وقال الاترازي ولها ، أي ولأبي حنيفة وأبي يوسف ما روي عن ابن عمر أنه أغمي عليه أكثر من يوم وليلة ، فلم يقض الصلوات ، قلت هو أيضاً لم يبين حتى ذكر هذا الأثر من أصحاب السنن ، والمصنف أسند الأثر إلى اثنين علي وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم . والمأثور عن علي غريب وذكره أصحابنا في كتبهم أن علياً رضي الله عنه أغمي عليه في أربع صلوات ، فقضاهن ، والمأثور عن عبد الله بن عمر ذكره ابن أبي شيبة في مصنفه عن نافع قال أغمي على عبد الله بن عمر يوماً وليلة ، فأفاق فلم يقض ما فات فاستقبل . وروى محمد بن إسحاق في كتاب الآثار أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن ابن عمر أنه قال في الذي يغمى عليه يوماً وليلة قال ويقضي .

فإن قلت ما تقول في حديث أخرجه الدارقطني عن الحكم بن عبد الله بن الأيلي أن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق حدثه أن عائشة زوج النبي ﷺ سألت رسول الله عليه السلام عن الرجل يغمى عليه فتترك الصلاة ليس بشيء من ذلك قضاء ، لا أن يغمى عليه في وقت صلاة فيفتق فيه فانه يصلية ، واحتج به الشافعي على سقوط الصلاة بالاغماء . قلت هذا حديث لا يساوي شيئاً ، فإن أحمد قال الحكم بن سعد الأيلي أحاديثه موضوعة . وقال ابن حبان يروي الموضوعات عن الاثبات . وقال ابن معين ليس بثقة ولا مأمون ، وكذبه الجورجاني وأبو حاتم ، وتركه النسائي ومعه السند كله باطل .

فروع : إذا كان يغمى عليه ويفيق ساعة فساعة تلازمه الصلوات ، وإن دام أياماً . مريض راكب لا يقدر على من ينزله تجزئه المكتوبة راكباً ، وإن قدر لم يجز . عبد مريض

لا يستطيع أن يتوضأ يجب على مولاه أن يرضه ، بخلاف المرأة المريضة حيث لا يجب على الزوج أن يوضئها . مريض في رمضان صلى قاعداً ، وإن أفطر صلى قائماً يصلي قاعداً . مريض تحته ثياب نجسة ، إن كان بحال لا يبسط تحته شيء إلا وتنجس من ساعته يصلي على حاله ، وكذا إن لم يتنجس ولكن يزداد مرضه ويلحقه مشقة بالتحويل . مريض عجز عن الأياء فحرك رأسه عن أبي حنيفة تجوز صلاته ، وعن الفضلي لا تجوز لأنه لم يوجد منها الفل . مريض لا يستطيع التوجه إلى القبلة ولم يجد أحداً يحوله إليها فصلى إلى القبلة لا يعتد في ظاهر الرواية . وعن محمد أنه يعتد .

مريض صلى قاعداً فلما رفع رأسه من السجدة الأخيرة من الركعة الرابعة ظن أنها ثالثة فقرأ أو ركع وسجد بالأياء فسدت صلاته ، وهو اختيسار الزرنجي . مريض صلى جالساً ، فلما قعد في الثالثة قرأ وركع قبل التشهد يمضي ، لأن هذا بمنزلة القيام لو صلى قائماً يسلسل بوله أو لا يقدر على القراءة ، وإن قعد قدر أو لم يسلسل صلى قاعداً بركوع وسجود ، ولو كان يسجد فيقلب بوله يصلي بالأياء ، ولو كان قام أو قعد سال بوله ، وإن استلقى لم يسلم يصلي قائماً أو قاعداً ولا يصلي مستلقياً . وعن ابن رستم عن محمد يصلي مستلقياً بحلقه جرح لا يقدر على السجود ويقدر على القيام والركوع صلى قاعداً بالأياء . شرب الخمر فذهب عقله أكثر من يوم وليلة لا يسقط عنه القضاء بقضي المريض فرأيت الصحة كصلاة المريض ، وقيل يؤخرها إن رجع بضعة ، والنادر بالصلاة يؤخران رجع احتمالاً أن يصلي قاعداً في الحياء والكل إذا لم تستطع القيام وكان خارجه طين أو مطر أو خوف سبع صلى ركعة بقيام وركوع وسجود ثم مرض صار إلى حالة الأياء فسدت صلاته عند أبي حنيفة ويستقبلها ، وكذا لو صلى ركعة بقيام وقراءة ثم نسيها فإنه يستقبلها عنده ، وعندهما يتمها . صلى أمي ركعة ثم تعلم سورة فأنه يستقبلها بالاجماع . به وجع أسنان إذا أمسكه في فمه صار بارداً أو دواء بين أسنانه يسكن وقد ضاق الوقت .

باب سجود التلاوة

قال سجود التلاوة في القرآن أربعة عشر في آخر الأعراف

(باب سجود التلاوة)

أي هذا باب في بيان أحكام سجود التلاوة ، والإضافة فيه من قبيل إضافة المسبب إلى السبب كخيار العيب وخيار الرؤية وحج البيت ، وأقوى وجوه الإختصاص اختصاص المسبب بالسبب .

فإن قلت التلاوة سبب في حق التالي أو السماع سبب في حق السامع ، فكان ينبغي أن يقول باب سجود التلاوة والسماع . قلت لا خلاف في كون التلاوة سبباً .

واختلفوا في سببية السماع ، فقال بعضهم ليس السماع سبباً ، ولذلك اقتضت إضافة السجدة إلى التلاوة دون السماع ، أو يقول أن التلاوة أصل في الباب ، لأنها إذا لم توجد لم يوجد السماع ، فكان ذكرها مشتملاً على السماع من وجه ، فاكفى به .

فإن قلت ما وجه المناسبة بين البابين . قلت من حيث وجود الرخصة في كل منهما ، فالرخصة في الأركان في هذا التداخل وذلك للحرج فيها . وقول الشارع كان من حق هذا الباب أن يقتصر بسجود السهو ، لأن كلامها سجدة ، لكن لما كان صلاة المريض بمعارض محايي إلحاقها بها ، فتأخر سجدة التلاوة ضرورة غير سديدة ، لأن كون كل منها سجدة لا يكفي المناسبة ولأنه لا ضرورة في تأخيرها على ما لا يخفى .

(قال) أي القدوري (سجود التلاوة في القرآن أربعة عشر) أي موضعاً ، وفي بعض النسخ كذلك (في آخر الأعراف) عند قوله تعالى ﴿ والله يسجد من في السموات

وفي الرعد والنمل وبنو إسرائيل ومريم ، والأولى في الحج والفرقان والنمل وألم التنزيل و ص

والأرض لوهاً وكرهاً وظلالهم بالغدو والآصال ﴿ ١٥ الرعد ، ^(١) (وفي الرعد) عند قوله تعالى ﴿ والله يسجد ما في السماوات والأرض من دابة والملائكة وهم لا يستكبرون ، يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون ﴾ ٤٩ النمل (وبنو إسرائيل) عند قوله تعالى ﴿ ويخرون للأذقان يبكون ويزيدم خشوعاً ﴾ ١٠٩ الإسراء (ومريم) عند قوله تعالى ﴿ إذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا سجداً وبكياً ﴾ ٥٨ مريم (والأولى في الحج) أي السجدة الأولى في الحج عند قوله ﴿ ألم تر أن الله يسجد له من في السماوات ومن في الأرض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب ، ومن بين الله فيما له من مكرم إن الله يفعل ما يشاء ﴾ ١٨ الحج ، وسنذكر خلاف الشافعي إن شاء الله (والفرقان) عند قوله تعالى ﴿ وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن ، أنسجد لما تأمرنا وزادهم نفوراً ﴾ ٦٠ الفرقان (والنمل) عند قوله تعالى ﴿ ويعلم ما يخفون وما يعلنون ﴾ ٢٥ النمل ، على قراءة العامة .

وقال الشافعي ومالك عند قوله ﴿ رب العرش العظيم ﴾ ونقل عن الزجاج والفراء أن السجدة على قراءة الكسائي ألا اسجدوا الخففة ، وأما على قراءة الأكثرين ألا مشددة ، فلا ينبغي أن تكون سجدة لأنها تنمة خبر الهدهد من حال بلقيس قومها بخلاف الخففة ، فانها أمر من الله بالسجود والتقدير ألا يا قوم اسجدوا ، وهذا ليس بصحيح ، إذ المشددة هي قراءة السواد الأعظم فيها ذم تركه ، كسجدة الفرقان والأنفال ، ويحوز أن يكون كلتا القراءتين حكاية خبر الهديد لا يمنع ذلك من أن يكون سجدة .

(وألم التنزيل) عند قوله تعالى ﴿ إنما يؤمن بآياتنا الذين إذا ذكروا بها خروا سجداً وسبحوا بحمد ربهم وهم لا يستكبرون ﴾ ١٥ السجدة ، (و ص) عند قوله تعالى

(١) إنما هي آية سورة الرعد ، والمؤلف قدم الآيات ووضعها في غير محلها ، أما آية سورة الأعراف فهي ﴿ إن الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون ﴾ ٢٠٦ الأعراف . اهـ مصححه .

وحم السجدة والنجم وإذا السماء انشقت واقرأ باسم ربك

﴿ فاستغفر ربه وخر راكعاً وأثاب ﴾ ٢٤ ص ، وبه قال الشافعي ومالك ، وروى عنه قوله ﴿ وحسن مأب ﴾ (وحم السجدة) عند قوله تعالى ﴿ فإن استكبروا فالذين عند ربك يسبحون بالليل والنهار وهم لا يسأمون ﴾ ٣٨ فصلت ، وبه قال الشافعي في الجديد وأحمد ، وقال في القديم عند قوله تعالى ﴿ إن كنتم إياه تعبدون ﴾ وبه قال مالك (والنجم) عند قوله تعالى ﴿ فاسجدوا لله واعبدوا ﴾ ٦٢ النجم ، وعند مالك ليس فيه سجدة (وإذا السماء انشقت) عند قوله تعالى ﴿ فما لهم لا يؤمنون ، وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون ﴾ ٢١ الإنشقاق ، وقال ابن حبيب المالكي في آخر السورة ، وعند مالك ليس فيه سجدة (واقرأ باسم ربك) عند قوله تعالى ﴿ واسجد واقترب ﴾ ١٩ العلق ، وفي مختصر البحر لو قرأ واسجد وسكت ولم يقل واقترب تلازمه السجدة ، واعلم أن العلماء اختلفوا في عدد سجود القرآن على اثني عشر قولاً .

الأول : مذهبا وقد ذكرناه .

الثاني : إحدى عشرة ، باسقاط الثلاثة من الفصل ، وبه قال الحسن وابن المسيب وابن جبير وعكرمة ومجاهد وعطاء وطاوس ومالك في ظاهر الرواية والشافعي في القديم .
الثالث : خمس عشرة ، وبه قال المدنيون عن مالك فكملتها بآية الحج وهو مذهب عمر وابنه عبد الله والليث وإسحاق ، ورواية عن أحمد بن المنذر واختاره المروزي وابن شريح النافقيان .

الرابع : أربع عشرة ، باسقاط ص وهو أصح قولي الشافعي وأحمد .

والخامس : أربع عشرة باسقاط سجدة النجم ، وهو قول أبي ثور .

السادس : ثنتا عشرة باسقاط ثانية الحج وص والانشقاق ، وهو قول مسروق .

السابع : ثلاث عشرة باسقاط ثانية الحج والانشقاق ، وهو قول (١) .

(١) هنا كلام ناقص من الأصل .

كذا كتب في مصحف عثمان رضي الله عنه وهو المعتمد

الثامن: إن عزائم السجود خمسة، الأعراف وبنوا إسرائيل والنجم والإنشاق وقرأ باسم ربك ، وهو قول ابن مسعود رضي الله عنه .

التاسع : أربع ، ألم تنزيل ، والنجم ، وقرأ باسم ربك ، وهو مروى عن علي (رض) .
والعاشر : ثلاث ، قاله سفيان بن جبير ، وهي ألم تنزيل والنجم وقرأ باسم ربك .
والحادي عشر : عزائم السجود ألم تنزيل ، والأعراف وحم تنزيل وبنوا إسرائيل ، وهو مذهب عبيد بن عمار .

والثاني عشر . عشر سجعات ، قال به جماعة .

(كذا كتب في مصحف عثمان رضي الله عنه وهو المعتمد عليه) أراد أن المكتوب في مصحف عثمان أربعة عشر سجدة ، كما ذهبنا إليه ، والمعدة على ما كتب فيه .

ثم اعلم أن الآيات الممدودة أربعة عشر كما ذكرنا ، وكذلك عند الشافعي أربع عشر أيضاً ، لكن في الحج سجدة واحدة وليس في ص سجدة ، واحتج الشافعي كون السجدة في الحج بما رواه أبو داود والترمذي عن عبد الله بن لهيعة بآريح بن عاهان ^(١) سمعت عقبة بن عامر رضي الله عنه يقول قلت يا رسول الله أفضلت سورة الحج على سائر القرآن بسجدة ، قال نعم ، فمن لم يسجد لها فلا يقرأها ، ورواه أحمد في مسنده والحاكم في مستدركه . الجواب عنه أن الترمذي قال ليس إسناداه بالقوي ، وقال الحاكم لم يثبت مسنداً إلا من هذا الوجه ، وعبد الله بن لهيعة أحد الأئمة ، وإنما قام عليه اختلاطه في آخر عمره . وقال المنذري في مختصر السنن عبد الله بن لهيعة وشرح ابن هاعان لا يحتج بحديثهما ، وذكر أبو الفرج بن لهيعة في الضعف والمتروكين . وقال يحيى بن سعيد لا نراه شيئاً ، وقال يحيى بن سعيد لا يراه شيئاً ، وقال يحيى بن سعيد لا يراه شيئاً ^(٢) . وقال يحيى بن معين هو ضعيف قبل

(١) هكذا كتب الإسم في الأصل وهو غلط وسيرد بلفظ - شرح .

(٢) هكذا ذكرت ثلاث مرات بتغير - نراه - .

احتراق كتبه وبعده . وقال عمرو بن علي الفلاس هو ضعيف الحديث . وقال أبو ذرعة ليس من يحتج به . وفي المبسوط وتأويله مع ضعفه فقلت سجدين إحداهما سجدة التلاوة والأخرى سجدة الصلاة ، ويدل عليه ذم تاركها ، وعند المخالف والناسي مستحبة والقم لا يستحق بترك المستحب فلا يستقيم ذلك على أصله ، وفي الذخيرة وهو محمول على النسخ لإجماع قراء المدينة وفقهاؤها على ترك ذلك مع تكرار القراءة ليلاً ونهاراً .

واحتج الشافعي أيضاً بحديث أخرجه أبو داود وابن ماجه عن الحارث بن سعيد المتقي عن عبد الله بن سيرين عن عمرو بن الماص أن رسول الله ﷺ قرأ خمس عشرة سجدة في القرآن ، منها ثلاث عشرة في المفصل وفي سورة الحج سجدتان . والجواب بأن عبد الله بن مبین ^(١) فيه جهالة . وقال عبد الحق في أحكامه عبد الله بن مبین لا يحتج به ، ولئن سلمنا فالمراد بإحدى السجدين سجدة التلاوة وبالأخرى سجدة الصلاة .

فإن قلت أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن عبد الله بن ثعلبة فإن صلى بنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه الصبح فيما أعلم قراءتها بالحج فسجد فيها سجدتين ، ورواه الطحاوي أيضاً بإسناد صحيح والبيهقي وأخرج للطحاوي والبيهقي أيضاً عن صفوان بن عمرز أن أبا موسى الأشعري سجد فيها سجدتين ، وأخرجه أيضاً جند بن جعفر أنه رأى أبا أورداد ^(٢) يسجد في الحج بسجدة ، وأخرج الحاكم عن عبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر وعبد الله ابن عباس أنهم سجدوا في الحج سجدتين . قلت الآثار لا يحتج بها الخصم على قاعدته . وأما جوابها عندنا فهو أنها لا تدل على أن السجدين كلتيهما سجدة التلاوة ، والدليل على ذلك ما رواه الطحاوي عن ابن عباس أنه قال في سجود الحج الأولى عزيمة ، والأخرى تعلم وإسناده صحيح .

فإن قلت كيف تقول صحيح وفيه عبد الأعلى الثعلبي ، وعن أحمد أنه ضعيف ، وقال

(١) وردت سيرين قبل .

(٢) هكذا رسمت في الأصل .

أبو حاتم ليس بالقوي وثقه يحيى بن معين والطحاوي ، وروى له الأربعة ، قال الطحاوي ويقول ابن عباس نأخذ ، واحتج الشافعي أيضاً في قوله سجدة - ص - ليست بسجدة تلاوة ولكنها سجدة شكر ، واحتج أيضاً بما رواه النسائي عن ابن عباس أنه عليه السلام سجد في - ص - وقال سجدها داود عليه السلام توبة ونحن نسجدها شكراً ، وبحديث أبي سعيد الخدري أنه قال قرأ رسول الله ﷺ وهو على المنبر - ص - فلما بلغ السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه ، فلما كان يوم آخر قرأها ، فلما بلغ السجدة يشزن الناس للسجود ، فقال رسول الله ﷺ إنما هي توبة نبي ، ولكني رأيتم شريتم للسجود فنزل وسجد ، ورواه أبو داود والحاكم في المستدرک وقال صحيح .

والجواب أن هذا حجة لنا ، لأننا نقول سجدها داود عليه السلام توبة ونحن نسجدها شكراً لما أنعم الله على داود بالفقران والوعد بالزلفى وحسن مأب ، ولهذا لا يسجد وعندنا عقيب قوله وأتاب بل عقيب قوله مأب ، وهذه نعمة عظيمة في حقنا ، فكانت سجدة تلاوة ، لأن سجدة التلاوة ما كانت سبب وجوبها إلا التلاوة ، وسبب وجوب هذه السجدة تلاوة هذه الآية التي فيها الأخبار عن هذه النعم على داود عليه السلام وأطاعنا في نيل مثله ، وكذا سجدة النبي ﷺ في الجمعة الأولى وترك الخطبة لأجلها تدل على أنها سجدة تلاوة ، وأما تركه في الجمعة الثانية حين القراءة فلا يدل على أنها ليست بسجدة التلاوة بل كان يريد التأخير وهو لا يجب على الفور عندنا ، على أنه سجدها أيضاً وأسجد الناس معه لما نشز .

وقوله - نشزن الناس - معناه هبوا للسجود تهبطوا له ، ومادته بشين وزاى معجمتان ونون .

واحتج من لم ير السجود في المفصل وهو من سورة محمد إلى آخر القرآن منهم مالك رح ، بحديث رواه أبو داود عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المنية ، ولما رواه أبو داود أيضاً من حديث زيد بن ثابت قال قرأت على رسول الله ﷺ النجم فلم يسجد فيها ، وبما رواه ابن حبان في سننه عن أبي الدرداء قال سجدت مع النبي ﷺ إحدى عشرة سجدة ليس فيها شيء من المفصل .

والسجدة الثانية في الحج للصلاة عندنا وموضع السجدة في حم السجدة عند قوله ﴿ لا يسأمون ﴾ في قول عمر

والجواب عنها أما حديث ابن عباس فإسناده ليس بقوي قال عبد الحق ويروى مرسلًا والصحيح حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ سجد في ﴿ إذا الساء انشقت ﴾ وإسلامه متأخر قدم إلى النبي عليه في السنة السابعة من الهجرة ، وقال ابن عبد البر هذا حديث منكر ، وفي إسناده أبو قدامة الحارث بن عبيد الأيادي ليس بشيء ، وضعف ابن معين وفيه أيضاً نظر لوراق كان نسي الحفظ ، وقد عيب على مسلم إخراج حديثه .

وأما حديث زيد بن ثابت ، فالجواب عنه أنه محمول على بيان جواز ترك السجود عند من يقول أنه سنة وليس بواجب ، وأما الذين يقولون بوجوبه ، فأجابوا عنه بأنه ^{عنه} لا يسجد على الفور ولا يلزم منه أنه ليس فيه سجدة ولا فيه نفي الوجوب .
وأما حديث أبي الدرداء ففي إسناده عثمان فإنه قال ابن حبان لا يحتج به ودهان بن عدي وقال أبو داود في سننه وروى عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ إحدى عشرة سجدة وإسناده واه .

(والسجدة الثانية في الحج) وهي قوله ﴿ اركعوا واسجدوا ﴾ (للصلاة عندنا) يعني لأجل الصلاة عندنا ، لأنها مقرونة بالركوع ، وهي سجدة الصلاة لأنه يجمع بينهما في الصلاة ، واحترز بقوله - عندنا - عن مذهب الشافعي ، فإن عنده في الحج سجدتان ، وقد ذكر مفصلاً (وموضع السجود في حم السجدة عند قوله ﴿ لا يسأمون ﴾) يعني إذا قرأ آية السجدة في حم السجدة وهي قوله تعال ﴿ ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن إن كنتم إياه تعبدون ، فإن استكبروا فالذين عند ربك يسبحون له بالليل والنهار وهم لا يسأمون ﴾ ٣٨ فصلت ، فموضع السجود عندنا قوله - وهم لا يسأمون - وهو مذهب ابن عباس وابن مسعود ، وبه قال النخعي وابن المسيب وابن سيرين وأبو وائل والثوري وطلحة بن مطرف والشافعي في الصحيح وأحمد وإسحاق . وقال الشافعي في القديم عند قوله ﴿ إن كنتم إياه تعبدون ﴾ وبه قال مالك ، وحكى ابن المنذر عن عمر والحسن البصري والنخعي والليث (في قول عمر

رضي الله عنه وهو المأخوذ للاحتياط، والسجدة واجبة في هذا الموضع
على التالي والسامع سواء قصد سماع القرآن أو لم يقصد

رضي الله عنه) هذا وم وليس قول عمر، وإنما هو قول ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه
ابن أبي شبة في مصنفه عنه أنه كان يسجد في آخر الآيتين في حم السجدة عند قوله
﴿وَمَ لَا يَسْأَمُونَ﴾ ، وزاد في لفظ وأنه رأى رجلاً سجد عند قوله ﴿إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ
تَعْبُدُونَ﴾ فقال بعد عجلت ، إنما قال ذلك لا يجوز التمجيل قبل السبب ، ويجوز
التأخير بعده لأن وقت أدائها موسع ، فمضى أتى بها يكون مؤدياً لا قاضياً ، ذكره في
فتاوى الظهيرية .

(وهو المأخوذ) أي قول عمر الذي يؤخذ به (للاحتياط) أي لأجل الاحتياط ،
وذلك لأنه لا يخلو إما أن يكون موضع السجود في الواقع عند قوله ﴿إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ
تَعْبُدُونَ﴾ أو عند قوله ﴿لَا يَسْأَمُونَ﴾ فإن كان عند الأول يجوز أداء السجدة عند
الشافعي ، لأنه لا يضره التأخير ، وإن كان عند الثاني فلا يجوز أدائها عند الأول ، لأنه
يلزم تقديم السبب على السبب وهو فاسد ، لأن تمام الكلام يقع بما قلناه ، والسجود عند
تمام الكلام أولى .

(والسجدة واجبة في هذا الموضع) الأربعة عشر المذكورة ، وفي الدراية والسجدة
واجبة عندنا ، وعند الشافعي ومالك وأحمد ، وعند جماعة سنة ، وقال النووي قال مالك
فيما حكاه القاضي أبو محمد هي فضيلة . وقال الاترازي سجدة التلاوة واجبة عند علمائنا .
وقال الشافعي أنها سنة ، وذكر النووي في المذهب أنها سنة القاري ، والمستمع بلا خلاف
عند الشافعية . وفي المبسوط سنة مؤكدة . قلت هذا مذهبا على ما اختاره البعض في
حد الواجب (على التالي والسامع سواء قصد) أي السامع (سماع القرآن أو لم يقصد)
وقال الأكل وإنما قيد بهذا لأن في بعض لفظ الآثار السجدة على من جلس لها ، وفيه إيهام
إن من لم يجلس لها فليست عليه قيد بذلك دفعا لذلك . قلت هذا أخذه من السفناقي ،
وتبعه أيضاً صاحب الدراية وليس كل منهم يبين راويه ولا من أخرجه ، وهل هو صحيح
أم لا وليس هذا دأب من يتصدى لشرح كتاب أو لبيان مذهب . وقال الوبري سبب

لقله عليه السلام السجدة على من سمعها وعلى من تلاها وهي كلمة إيجاب
وهو غير مقيد بالقصد

وجوب سجدة التلاوة ثلاثة التلاوة والسماع والافتداء بالإمام ، وإن لم يسمعها ولم
يقرأها ، وللشافعية أوجه :

الأول : أن في حق السامع من غير فصل يستحب وهو الصحيح المنصوص في البويطي
وغيره ، ولا يتأكد في حقه .

والوجه الثاني : هو كالمستمع .

والثالث : لا يسن له ، وبه قطع أبو حامد والزرينخي ، وعند أحمد هي سنة في حق
القارئ والمستمع دون السامع ، وعنه إذا قرأ شيئاً في الصلاة يجب أن لا يدع السجود
وهو في الصلاة أو كد .

(لقله عليه السلام السجدة على من سمعها وعلى من تلاها) هذا غريب ، فلما روى ابن أبي
شبة في مصنفه عن ابن عمر أنه قال السجدة على من سمعها . وفي البخاري قال عثمان رضي
الله عنه أن السجود على من استمع ، وهذا التعليق رواه عبد الرزاق في مصنفه أنا عمر عن
الزهري عن ابن المسيب أن عثمان مر بقارئ فقرأ سجدة فسجد معه عثمان ، فقال عثمان
إنما السجود على من استمع ثم مضى ولم يسجد . وفي المبسوطين والأسرار والمحيط وشروح
الجامع الصغير جعل هذا الذي رفعه المصنف إلى النبي عليه السلام من الفاظ الصحابة لا من
الحديث ، فقال في المبسوط وعن عثمان وعلي وابن عباس وعمر رضي الله عنهم أنهم قالوا
السجدة على من تلاها وعلى من سمعها وعلى من جلس لها ، اختلفت الفاظهم في هذه ، وكذا
في غيره ، وقد غمز الأكل ما هنا على السفناتي في قرله من أقوال الصحابة ، لأن من الحديث
ثم قال ولولا أنه ثبت عنده أنه من الحديث لما نقده وحديثاً . قلت كلامه هذا صادق من
غير تأمل ، فإن غيره أيضاً ادعى أنه ليس بحديث . غاية ما في هذا الباب أن المصنف قد
غيره ، وإلا فر من التقليد له .

(وهي كلمة إيجاب) أي لفظة على كلمة إيجاب ، يعني يبدل على الوجوب (وهو)
أي الحديث المذكور (غير مقيد بالقصد) يعني أن الإيجاب مطلق عن قيد القصد يجب

على كل سامع سواء كان قاصداً للسمع أو لم يكن . وقال الأكل اعترض بأنها لو كانت واجبة .. الخ أخذه من السفناني فإنه جعله سؤالاً وجواباً وما كان ينبغي إيرادَه على هذا الوجه ، لأن السؤال حاصل دلالت من يذهب إلى أن سجدة التلاوة غير واجبة . والجواب حاصل ما قاله أئمتنا في الرد عليهم ، فيقول الخصم استدل على ما ذهب إليه أولاً بحديث زيد بن ثابت رضي الله عنه ، قال قرأ النبي ﷺ والنجم فلم يسجد فيها ، أخرجه البخاري ومسلم ، وبما روي عن عمر أنه قرأ سورة النحل وفيه في الجمعة القابلة قراءة السجدة ، قال الموطأ عن سمر فيه أن الله لم يفرض علينا السجود إلا أنا نأخذ بما رواه ابن أبي شيبه في مصنفه ثنا ابن فضيل عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن قال دخل سلمان الفارسي رضي الله عنه المسجد وفيه قوم يقرؤون فقرأ السجدة فسجدوا ، فقال له صاحبه يا أبا عبد الله لولا آتينا هؤلاء القوم ، فقال ما هذا غدونا ، وأخرجه البخاري والطحاوي أيضاً .

واستدلوا اثباتاً بالمعقول . الأول : أنها لو كانت واجبة لما جازت بالكوع كالصلاتية الثاني : أنها لو كانت واجبة لما تداخلت . الثالث : ما أدبت بالإيمان من ركب يقدر على النزول . الرابع : أنها تجوز على الراحلة ، فصار كالتأمين الخاص ، لو كانت واجبة بطلت الصلاة بتركها كالصلاتية .

الجواب عن حديث زيد بن ثابت قد مر فيها مضى ، ومن حديث الأعرابي أنه في الفرائض ونحن ندعي أن سجدة التلاوة فرض . وعن حديث عمر رضي الله عنه أنه موقوف وهو ليس بحجة عندهم ، وقول النبي ﷺ وفعله أولى . وعن حديث سلمان كذلك .

والجواب عن دليلهم العقلي . أما عن الأول : فإن أدائها في ضمن شيء لا يتأتى كالسعي إلى التجارة . وعن الثاني : إنما جاز التداخل لأن المقصود منها إظهار الخضوع والخشوع ، وذلك يحصل بمرة واحدة . وعن الثالث : لأن أدائها كما وجبت ، فإن تلاوتها على الدابة مشروعة ، فكان كالشروع على الدابة في التطوع . وفي الرابع : لأن تلاوتها على الراحلة مشروعة ، فلا ينافي الوجوب . وعن الخامس : أن القياس على الصلوات فاسدة لأنها جزء لصلاة ، والسجدة ليست بجزء الصلاة .

وأما دليلنا على الوجوب فقوله تعالى ﴿فما لهم لا يؤمنون وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون﴾ ٢١ الإنشقاق ، فذمهم على ترك السجود ، وإنما استحق الذم بترك الواجب وقوله تعالى في سورة النجم ﴿فاسجدوا﴾ وقوله تعالى في سورة اقرأ ﴿فاسجدوا﴾ ومطلق الأمر للوجوب ، ولأن في بعض السجدة ذكر طاعة الأنبياء عليهم السلام والأولياء وفي بعضها استنكاف الكفار وموافقة الأنبياء والأولياء واجبة ، لقوله تعالى ﴿فبهذا ما اقتنوه﴾ ٩٠ الأنعام ، وكذا مخالفة الأعداء ، ولأنها لو لم تكن واجبة لما جاز أداؤها في لأن أداء زيادة سجدة وهي تطوع توجب الفساد ، وعند الخصم إذا كان عمداً ، وعند يكره ، ولأنه ركن مفرد عن أركان الصلاة الأصلية شرعت قرينة خارج الصلاة ، فوجب أن تكون واجبة قياساً على القيام في صلاة الجنائز ، وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال إذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان يبكي ويقول يا ويله ، وروي يا ويلتي أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة وأمرت بالسجود فأبيت فلي النار . ورواه مسلم وأحمد وابن ماجه ، ووجه التمسك به أنه قال أمر ابن آدم والأمر للوجوب. ووجه آخر أنه قرينة فالسجدة التي أمر بها تلك كانت واجبة فكذا هذه .

فإن قلت هذا حكاية قول إبليس وهو ليس إلا قوله ﴿أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين﴾ ١٢ الأعراف ، قلت قد أخبر بذلك رسول الله ﷺ ، ولم ينكره ، وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه ﷺ سجد ، في النجم وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس ، ورواه البخاري والترمذي وصححه . وعن ابن مسعود أنه عليه السلام قرأ والنجم وسجد فيها ، وسجد من كان معه غير أن شيخاً من قريش أخذ كفاً من حصى أو تراب وضعه فرفعه إلى جيبه وقال يكفيني هذا ، وقال عبد الله فلقد رأيته بعد قد كانوا يتفق عليه ، والشيخ قيل الوليد بن المغيرة ، وقيل ولأن آيات السجدة كلها دالة على الوجوب لأنها بثلاثة أقسام ، قسم هو أمر صريح مثل الذي في النجم ، وفي اقرأ باسم ربك ، والأمر للوجوب . وقسم فيه ذكر طاعة الأنبياء كما قلنا . وقسم فيه ذكر الكفار ومخالفتهم في ذلك واجبة .

وإذا تلى الإمام آية السجدة وسجدها المأموم معه لالتزامه متابعتها ،
 وإذا تلى المأموم لم يسجد الإمام ولا المأموم في الصلاة ولا بعد الفراغ
 عند أبي حنيفة « رح » ، وأبي يوسف « رح » . وقال محمد « رح » ،
 يسجدونها إذا فرغوا ، لأن السبب قد تقرر ، ولا مانع بخلاف حالة
 الصلاة ، لأنه يؤدي إلى خلاف وضع الإمامة أو التلاوة .

فإن قلت لا يجب الإقتداء فيما فعلوه على وجه الاستحباب . قلت جهة الاستحباب
 مرعي تقتضي الإقتداء من هذه الجهة ، فيجب الإقتداء مطلقاً .

(وإذا تلى الإمام آية السجدة سجدها) وفي بعض النسخ وإذا تلى الإمام السجدة على
 حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه سجدها أي سجد الإمام (وسجد المأموم معها
 لالتزامه متابعتها) لأنه إذا لم يسجد معه يلزم المخالفة بين الأصل والتبع ، فلا يجوز ، وفي
 حديث عمر رضي الله عنه قال كان رسول الله ﷺ يقرأ علينا القرآن ، فإذا قرأ سجدة
 سجد وسجدنا معه ، رواه البخاري ومسلم (وإذا تلى المأموم) يعني المقتدي إذا قرأ آية
 السجدة وسمعها الإمام والقوم (لم يسجد الإمام والمأموم في الصلاة) هذا بالاتفاق (ولا
 بعد الفراغ) أي لا يسجد الإمام والمأموم أيضاً بعد فراغهم من الصلاة (عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف) وبه قال الشافعي ومالك وأحمد ، وقال حميد الدين بن ميمنة الحراقي وهذا
 إجماع إلا عند محمد بن الحسن .

(وقال محمد يسجدونها إذا فرغوا) من الصلاة (لأن السبب قد تقرر) أي سبب
 وجوب السجدة وهو التلاوة قد تقرر ووجد (ولا مانع) معناه زال المانع ، وهو كونهم
 في الصلاة كما لو سمع من غيره وهو في الصلاة . وفي الدراية وقال الشافعي حيث قال ويستحب
 أن يسجد بعد الفراغ من الصلاة (بخلاف حالة الصلاة ، لأنه يؤدي إلى خلاف موضوع
 الإمامة) أن يسجد التالي وتابعه الإمام ، وإذا لا يجوز بتقلب المتبوع تبعاً (أو التلاوة)
 أي أو يؤدي إلى خلاف موضوع التلاوة إن سجد الإمام وتابعه الباقي فلا يجوز ، لحديث
 رواه الشافعي وأبو بكر بن داود من حديث أبي هريرة أنه عليه السلام قال لرجل قرأ آية

ولهما أن المقتدي محجور عن القراءة لتنفاذ تصرف الإمام عليهما وتصرف المحجور لا حكم له، بخلاف الجنب والحائض، لأنهما منهيان عن القراءة إلا أنه لا يجب على الحائض بتلاوتها كما لا يجب سماعها لانعدام أهلية الصلاة بخلاف الجنب،

السجدة عنده أنك كنت امامنا لو سجدت لسجدة . قلت هذا مرسل ، ورفع أبو بكر ابن أبي داود من حديث أبي هريرة ، وفي سنده اسماعيل بن عباس وإسحاق بن عبد الله ابن أبي فروة وهما ضعيفان ، وإن سجد التالي وحده فلا يجوز أيضاً ، لأنه يصير منفرداً بأداء سجدة في موضع الاقتداء ، وتحريمته انعقدت على أن يؤدي مع الامام ، فلا يجوز أن يتفرد بشيء .

(ولهما) أي ولأبي حنيفة وأبي يوسف (أن المقتدي محجور عن القراءة) وراء الامام شرعاً (لتنفاذ تصرف الامام عليه) أي على المقتدي في حق القراءة ، لقوله ~~بأنه~~ من كان له إمام فقراءة الامام قراءة له (وتصرف المحجور لا حكم له) لأنه لا ينعقد مفيداً لحكمة كما عرف في موضعه (بخلاف الجنب والحائض) جواب عما يقال المقتدي في كونه ممنوعاً عن القراءة ، كالحائض والجنب والسجدة تجب على من سمعها ، فكذا على سمع المقتدي ، وتقدير الجواب قوله (لأنها) أي لأن الجنب والحائض (منهيان عن القراءة) وتصرف النهي له حكم كالمالك بالبيع الفاسد بعد القبض ، فأثر الحجر في تعطيل السبب ، وأثر المنهي في حرمة الفعل دون التعطيل .

(إلا أنه) استثناء من قوله - لأنها منهيان - أشار بهذا إلى بيان الفرق بين الجنب والحائض ، أي إلا أن البيان (لا يجب على الحائض بتلاوتها) لا يجب السجدة عليها بسبب تلاوتها (كما لا يجب سماعها) أي كما لا تجب السجدة بسماعها من غيرها (لانعدام أهلية الصلاة) في حقها ، لأن السجدة ركن من أركان الصلاة والحائض لا تلزمها الصلاة مع تعذر السبب ، فلا تلزمها السجدة أيضاً (بخلاف الجنب) لأن الصلاة تلزمه ، فكذلك السجدة . قال تاج الشريعة على أن نقول الجنب والحائض ليسا بمنوعين عن قراءة ما دون الآية على ما

ولو سمعها رجل خارج الصلاة سجدها هو الصحيح ، لأن
الحجر ثبت في حقهم فلا يعدوهم ، وإن سمعوا وهم في الصلاة
سجدة من رجل ليس معهم في الصلاة لم يسجدوها في الصلاة ،
لأنها ليست بصلائية ، لأن سماعهم هذه السجدة ليس من أفعال
الصلاة ، وسجدوها

ذكره الطحاوي ، وما دون الآية يوجب السجدة ، ذكره شمس الأئمة السرخسي « رح »
في شرح الصلاة هو ظاهر المذهب ، أما المقتدي فلما حجب عليه في قراءة الآية فيها دونها
حجب عليه في قراءة ما دونها ، فجاز أن يختص قراءتها بإيجاب السجدة .
(ولو سمعها رجل) أي ولو سمع آية السجدة رجل حال كونه (خارج الصلاة سجدها)
يعني بالاتفاق (هو الصحيح) احتراز به عن قول بعض المشايخ الذين قالوا بعدم الوجوب ،
وفي الدراية احتراز عن قول بعض المشايخ حيث قالوا لا يسجدوا على قولها ، خلافاً لحمد .
وقال الاترازي قاله صاحب الهداية ، لأنه لما سلم أن هذا الشخص محجور وجب عليه أن
يقول بعدم وجوب السجدة على السامع خارج الصلاة ، لأنه قد ثبت من أصولنا أن تصرف
المحجور لا حكم لهذا المحجور بالنسبة إلى وجه في حق علة الحجر ، وغير محجور أولى ،
فالأول مستلزم شمول العدم ، والثاني شمول الواجب فافهم (لأن الحجر ثبت في حقهم)
هذا تعليل الصحيح ، أي في حق المقتدين والإمام ، وهو أن علة الحجر هي الإقتداء ، وهو
يختص بهم فلا يتجاوز الحجر غيرهم ، فلا جرم يجب السجود بقراءة المقتدي على ما هو
خارج الصلاة .

(وإن سمعوا وهم) أي والحال أنهم (في الصلاة سجدة من رجل ليس معهم) يعني المقتدي
إذا سمعوا آية السجدة من الرجل خارج الصلاة (لم يسجدوا في الصلاة لأنها) أي لأن
هذه السجدة (ليست بصلائية) يعني ليست من أفعال الصلاة (١) ، لأن أفعال الصلاة إما
واجب أو فرض ، وسماعها ليس بواجب ولا فرض فلا يؤثر في الصلاة (وسجدوها

(١) في الأصل - لصلان - والصحيح ما أثبتناه ، اهـ مصححه .

بعدها لتحقق سببها ، ولو سجدوها في الصلاة لم يجزئهم ، لأنه ناقص
لمكان النهي فلا يتأدى به الكامل . قال وأعادوها لتقرر سببها ولم
يعيدوا الصلاة ، لأن مجرد السجدة لا ينافي لإحرام الصلاة . وفي النوادر
أنه يفسد لأنهم زادوا فيها ما ليس منها وقيل هو قول محمد « رح » ،

(بعدها) أي بعد الصلاة يعني بعد فراغها لتحقق سببها وهو السماع من ليس بمحجور (ولو
سجدوها في الصلاة لم يجزئهم لأنه) أي لأن السجود (ناقص لمكان النهي) لأنه نهي عن
إدخال ما ليس من الصلاة فيها ، وقد وجبت السجدة كاملة ، فإذا فعلها وقعت ناقصة
(فلا يتأدى به) أي بالناقص (الكامل) لأن ما وجب كاملا لا يتأدى ناقصا .

(قال وأعادوها) أي قال المصنف ، وأعادوا السجدة التي يحدها في الصلاة (لتقرر
سببها) وهو السماع من غير محجور (ولم يعيدوا الصلاة ، لأن مجرد السجدة لا ينافي لإحرام
الصلاة) لأن سجدة التلاوة عبادة والصلاة لا تنافيها ، فصار كمن أتى سجدة زائدة متطوعا
فلا تفسد الصلاة (وفي النوادر أنه يفسد) أي ذكر رواية ابن سماعة عن أبي حنيفة وأبي
يوسف أنه ، أي أن السجود يفسد الصلاة ، وقوله - يفسد - بضم الياء من الإفساد (لأنهم
زادوا فيها) أي في الصلاة (ما ليس منها) وذلك أنهم اشتغلوا في صلاتهم بشيء حكه
أن يقدموا بعد الصلاة فصاروا ناقضين صلاتهم ، كمن صلى النفل في حال الفرض .

(وقيل هو قول محمد) أي قال بعضهم الذي ذكر في النوادر هو قول محمد ، وفي
مبسوط خواهر زادة ذكر الفساد على قول محمد ، ثم قال والصحيح أن لا تفسد الصلاة عند
الكل ، ثم قال هكذا قال على العمى ، ويقال قول محمد جواب القياس ، وما ذكر هنا
وهو وقولهم جواب الاستحسان بناء على أن زيادة ما دون الركعة لا يفسدها عندهما ،
وعلى قوله زيادة السجدة يفسدها .

وهذا الاختلاف بناء على اختلافهم في سجدة الشكر ، فعند محمد السجدة الواحدة
عبادة مقصودة ، ولهذا حكم بأن سجدة الشكر مسنونة ، فتفسد لشروعه في واجب قبل
إكمال الفرض ، وعند أبي حنيفة وأحد الروايتين عن أبي يوسف أنها غير مسنونة ، والسجدة

فإن قرأها الإمام وسمعها رجل ليس معه في الصلاة ، فدخل معه
بعدها سجدها الإمام لم يكن عليه أن يسجدها ، لأنه صار مدركا
لها بإدراك الركعة ، وإن دخل معه قبل أن يسجدها

الواحدة بمنزلة الركعة ، وفي كونها ركناً من أركان الصلاة غير مستقبلة عبادة ، وفي المختلف
وملتقى البحرين قول أبي يوسف مع محمد في مشروعية سجدة الشكر ، وفي قاضي خان
عن أبي يوسف روايتان فيها .

(فإن قرأها الإمام وسمعها رجل ليس معه في الصلاة فدخل معه بعدما سجدها الإمام
لم يكن عليه أن يسجدها ، لأنه صار مدركا لها بإدراك تلك الركعة) أي صار الرجل
المذكور مدركا للسجدة ، بإدراك الركعة التي قرأها الإمام فيها ، لأنه لما صار مدركا للقراءة
بإدراكه في تلك الركعة صار مدركا لما تعلق بالقراءة . وقال شيخ الإسلام خواهر زادة
ذكر في الزيادات أنه لا يسقط عنه ما لزمه بالسجدة ، ويسجد بعد الفراغ ، ثم قال وذلك
قياس ما ذكر في نوادر الصلاة لأبي سليمان ، ثم هذا الذي ذكرنا فيما إذا أدرك الإمام في
تلك الركعة ، كما ذكرنا ، أما إذا أدركه في الركعة الأخرى قبل ينبغي أن يسجد
خارج الصلاة ، وقال الإمام العتاي ، وأشار في بعض النسخ إلى أنها تسقط عنه لأنها
صارت صلاتية .

إن قلت يشكل على هذا لو أدرك الإمام في الركوع في صلاة العيدين حيث لم يصير
مدركا لتلك الركعة ، ويأتي بالتكبيرات في حال الركوع خلافاً لأبي يوسف . قلت الأصل
في جنس هذه أن كل ما لا يمكن أن يؤدي به في الركوع أو الركعة فبإدراك الإمام في
الركوع يصير مدركا لتلك الركعة وما يتعلق بها ، وكلما يمكن أنه يؤتى فيها فبإدراك
الإمام في الركوع لا يصير مدركا اليه ، وبينها الإدراك ممكن .

فإن قلت السجدة من أفعال الصلاة ولا يجري فيها النيابة . قلت لا نسلم ذلك ، لأن
الفعل إذا وجب لسبب يجري فيه النيابة ، والسبب هو القراءة .

(وإن دخل معه قبل أن يسجدها) أي وإن دخل مع الإمام قبل أن يسجد الإمام

سجدها معه ، لأنه لو يسمعها سجدها معه ، فهنا أولى ، وإن لم يدخل معه
سجدها لتحقيق السبب وكل سجدة وجبت في الصلاة فلم يسجد فيها
لم تقض خارج الصلاة ،

سجدة تلاوة (سجدها معه) أي مع الإمام (لأنه) أي أن هذا الداخل (لو لم يسمعها)
أي سجدة تلاوة من الإمام (سجدها معه) أي كان عليه أن يسجد معه بوجود السبب
(فهنا أولى) أي في هذه الصورة قد سمعها من الإمام ، فأولى أن يسجد (وإن لم يدخل
معه سجدها) أي لم يدخل الرجل مع الإمام في صلاته سجدها هو خارج الصلاة (لتحقيق
السبب) وهو التلاوة الصحيحة أو السماع للتلاوة الصحيحة على اختلاف المشايخ . وقال
مالك لا يسجد لأذ السماع بناء على التلاوة وهي وجدت في الصلاة ، فكانت صلاتية ، فلا
يؤدى خارجها . قلنا السماع وإن كان مبناه على التلاوة ، ولكن الوجوب بالسماع .

فإن قلت الصحيح أن التلاوة سبب في حق السامع ، وكانت الصلاة ، فكانت السجدة
صلاتية فلا يقضى خارجها . قلت لما اختلفوا في أن السماع سبب في حقه أو التلاوة ، فقلنا
بأدائها خارج الصلاة احتياطاً .

فإن قلت ينبغي أن لا يتابع الإمام فيما إذا لم يسجد حق شرع ، لأنه ما وجب لصلاته
قلت صارت صلاتية بالافتداء إذ للافتداء تأثير في جعل غير الواجب واجباً ، وفي جعل
الواجب غير واجب فإن القعدة على رأس الركعتين واجبة للمسافر ، وباقتدائه بالمقيم لم يبق
واجبة ، وكذا لو يحرم للأربع نفلاً يلزمه ركعتان ، ولو اقتدى بمصلي الظهر لزمه الأربع ،
حق لو قضى يقضى الأربع ، وذكر ابن الساعاتي في شرحه للمجمع ليس الخلاف في ذلك
راجعاً إلى كونها صلاتية ، بل الخلاف في ذلك راجع إلى أن مطلق السماع هل يوجب
السجود ، فالصحيح أنه إذا قصد الاستماع سجد ، وإلا فلا ، فكذلك أورد المسألة في المجمع
بصيغة لا يفيد خلافاً .

(وكل سجدة وجبت في الصلاة فلم يسجد لم يقض) أي لم يؤد ، والقضاء يأتي بمعنى
الأداء كما في قوله تعالى ﴿ فاذا قضيت الصلاة ﴾ ٥٣ النساء ، أي فاذا أدت (خارج الصلاة

لأنها صلاتية

لأنها صلاتية) لأنها منسوبة إلى الصلاة ، واعترض عليه بأن هذا خطأ ، لأن ماء التائب لا ثبت في النسب ، والصواب أن يقال أن صلاته كما يقال في النسب إلى الزكاة زكاة . وأجاب صاحب الدراية عن هذا بأن هذا خطأ مستعمل ، فيكون خيراً من صواب مستعمل ، ورضي الأكل بمثل هذا ، فأجاب بثلثه . قلت كيف يكون الخطأ خيراً من الصواب ، وهذا لا يقول به أحد ، والصواب أن يقال في جواب أن الفقهاء قصدوا المعاني ، وكثيراً ما يتساهلون في صورة الألفاظ ، لأن جل قصد المعنى .

فان قلت هذا الكل منقوض بما إذا سمعوا في صلاة ممن ليس معهم في الصلاة ، فانها سجدة وجبت في الصلاة وسجدوها بعدما كما ذكر المصنف بقوله وإن سمعوا في الصلاة - إلى أن قال - وسجدوها بعدما - قلت قال صاحب الدراية المراد من قوله - وكل سجدة - أي سجدة صلاتية ، ولا بد من هذا القيد حتى لا يرد التقص للذكور ، ولكنه ترك هذا بعد ظهوره .

وقال الأكل وفيه نظر ، لأن قوله - وجبت في الصلاة - إما أن تكون صفة موضوعة أو صفة ما يتميز عنها ، لأن كل سجدة صلاتية واجبة في الصلاة أو صفة كاشفة ، وعاد السؤال أو غيرهما من التأكيد والملاح والتم والمقام لا يقتضيه ، فالصواب أن يقال تقديره وكل سجدة عن تلاوة وجبت في الصلاة ، أي ثبتت . قلت هذا الذي قاله إنما ينتهي إذا جملنا قوله - وجبت في الصلاة - حالاً عن تلاوة ، وأما إذا جملنا ما صفة فالإشكال على حاله .

فان قلت نو الحال لا يكون نكرة . قلت نو الحال ما هنا قرب من المعرفة كالوصف ، فافهم .

فان قلت فلم يحذر ما فيها غير مقصود ، لأنها تؤدي سجدة الصلاة إذا سجد على الفور ، وأما إذا أخرها فلا ، لأنها تصير ديناً عليه بفوات وقتها فلا يتأدى في ضمن الغير ، قال قلت وقتها موسم ، فمضى سجد كان أداه لا قضاء . قلت هذا عند محمد رواية عن أبي

ولها مزية الصلاة فلا تتأدى بالناقص . ومن تلى سجدة فلم يسجدها حتى دخل في صلاة فأعادها وسجد أجزأته السجدة عن التلاوتين ، لأن الثانية أقوى لكونها صلاتية فاستتبع الأولى . وفي النوادر يسجد أخرى بعد الفراغ ، لأن للأولى قوة السبق ، فاستوتا ، قلنا للثانية قوة اتصال المقصود ،

حنيفة وعند أبي يوسف ورواية عن أبي حنيفة أن وجوبها على الفور لا على التراخي ، فيجوز أن يكون المصنف اختار ذلك .

(ولها) أي والسجدة (مزية الصلاة) قال قاضي خان ان الصلابة أقوى ، لأنها وجبت بتلاوة تملقها جواز الصلاة ، ألا ترى أنه لو ضحك في سجدة التلاوة تنتقض طهارته ، ولو ضحك فيها خارج الصلاة لا تنقض فيكون لها مزية (فلا يتأدى بالناقص) لأن الكامل لا يجوز أدائه الناقص .

(ومن تلى سجدة فلم يسجدها حتى دخل في صلاة) أي في مكان واحد . فان قلت مجلس التلاوة غير مجلس الصلاة . قلت بل واحد حقيقة وحكما . أما حقيقة فظاهر ، وأما حكما فلأن مجلس التلاوة مجلس للعبادة فكان من جنس مجلس الصلاة (وأعادها) أي في الصلاة تلك الآية التي قرأها خارج الصلاة (وسجد أجزأته السجدة عن التلاوتين) أي التلاوة التي وقعت خارج الصلاة ، والتلاوة التي وقعت في الصلاة (لأن الثانية) أي السجدة الثانية (أقوى لأنها صلاتية فاستتبع الأولى) أي جعلت السجدة الثانية السجدة الأولى تابعة لها ، لأن المتلوة في الصلاة أفضل من الصلاة في غيرها ، هذا على رواية الجامع الكبير والمبسوط ونوادر الصلاة التي رواها أبو حفص .

(وفي النوادر) أي أراد به نوادر الصلاة التي رواها أبو سليمان لا تستتبع إحداها ، فإذا كان كذلك سجد أخرى ، أي من الصلاة ، لأن للأولى قوة السبق فاستويا ، أي في جواب فلا يستتبع إحداها الأخرى (قلنا للثانية) أي السجدة الثانية التي من الصلابة (قوة اتصال المقصود) هو أداء السجدة ، لأن المقصود من وجوب السجدة أدائها

فترجعت بها . وإن تلاها فسجد ثم دخل في الصلاة فتلاها سجد لها ،
لأن الثانية هي المستتبعة ولا وجه إلى إلحاقها بالأولى ، لأنه يؤدي إلى
سبق الحكم على السبب

(فترجعت بها) أي فترجعت الثانية بقوة الإتصال بالمقصود ، لأن الأصل اتصال
السبب بالسبب .

فان قلت هذه المسائل لبيان التداخل وإلحاق الأولى بالثانية خلاف موضوع التداخل ،
لأن السابق قد مضى وأصحابه قد يكون ملحقاً باللاحق . قلت السابق قد يكون تبعاً
إذا كان اللاحق أولى كالسنة قبل الفريضة ، ولأن التكرار قائم بها ، فكان إلحاق
الأولى بالثانية ممكناً .

(وإن تلاها) أي وإن تلى آية السجدة رجل وكان خارج الصلاة (فسجد لتلاوته ثم
دخل في الصلاة فتلاها) أي تلك الآية (سجد لها) يعني يجب عليه أن يسجد لها (لأن
الثانية) أي السجدة الثانية (هي المستتبعة) أراد أن المتلوة في الصلاة هي المستتبعة لقوتها للمتلا
في غير الصلاة لضعفها ، فلو قلنا بعدم تعدد الوجوب بإلحاق الثانية بالأولى يلزم استتباع
التابع متبوعه ، فلا يجوز (ولا وجه إلى إلحاقها بالأولى) قال الأكمل لا وجه لإلحاق السجدة
المفعولة بالأولى ، أي بالتلاوة الأولى ، لأنها إذا لحقت بها وهي تابعة للثانية كانت السجدة
ملحقة بالتلاوة الثانية ، وذلك (لأنه يؤدي إلى سبق الحكم قبل السبب) فتبين أن
التداخل في هذه الصورة متعذر فتجب سجدة ثانية للصلاة الثانية ، ثم قال وإياك أن ترد
ضمير إلحاقها إلى التلاوة الثانية كما فعله بعض الشارحين . واعترض على المصنف ، فانه فاسد
قلت أراد ببعض الشارحين الاترازي ، فانه قال في هذا الموضوع بيانه ان لو ألحقنا المتلوة
في الصلاة بالمتلوة في غيرها .

فان قلنا السجدة المفعولة خارج الصلاة يتعزى في التلاوة بين جمعها يلزم تقدم الحكم
وهو السجدة على السبب وهو التلاوة ، وتقديمه عليه لا يجوز ، ثم قال وفي هذا التعليل
نظر عندي ، لأننا لا نسلم تقديم الحكم على السبب ، لأن مبنى السجدة على التداخل في

ومن كرر تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد أجزاء سجدة واحدة ، فإن قرأها في مجلسه فسجدتها ثم ذهب ورجع فقرأها سجدتانية وإن لم يكن سجد للاولى ففليه سجدتان ، والاصل أن مبنى السجدة على التداخل دفعا للهرج ،

السبب ، فلي تقديم إلحاق الثانية بالأولى لا يلزم ما قال ، لأنه يكون السبب هو الأولى وحدها وقد تقدم السبب ، قتلاه بحكمه ، انتهى كلامه . قلت للصواب كما قاله الأكمل والأصوب من كلامها أن تقول لما لم يمكن القول بالتداخل ما هنا وجبت لكل تلاوة سجدة على حدة ، على أن في بعض النسخ ولا وجه إلى كونها مستتعة للأولى ، فافهم .

(ومن كرر تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد أجزاء سجدة واحدة) قيد بقوله سجدة واحدة ، لأنه إذا كرر سجدات مختلفة يجب لكل واحدة سجدة ، ويقول في مجلس لأنه إذا كان في مجالس مختلفة تعدد للمجود على ما سيبيح بيانه إن شاء الله تعالى ، وقال النووي إن لم يسجد للأولى كفته سجدة واحدة ، وإن سجد لها ثلاثة أوجه ، أصحها يسجد ، وبه قال مالك وأحمد . والثاني : يكفيه الأولى ، قاله ابن شريم ورجحه صاحب المدة وقطع به أبو حامد . الثالث : إن طال الفصل قرأها فسجد ثم ذهب يعني أنه مشى ثلاث خطوات ، ورجع فقرأها . وسجد ثانياً ، وإن لم يسجد للأولى ففليه سجدتان .

(فإن قرأها في مجلسه فسجدتها فذهب ورجع فقرأها سجدتانية) لتعدد السبب (وإن لم يكن سجد للأولى ففليه سجدتان) أراد أنه إذا ذهب عن مجلسه بعد قراءته ولم يسجد لها ثم رجع إليه فقرأها ثانياً ، ففليه أن يسجد لكل تلاوة سجدة (والاصل) في هذا (أن مبنى السجدة على التداخل) يعني في الاستحسان والقياس أن يجب لكل تلاوة ، والحكم يتكرر بتكرار السبب ، وأما وجه الاستحسان فهو قوله (دفعا للهرج) وذلك أن المسلمين يحتاجون إلى تعلم القرآن وتعلمه ، وذلك يحتاج إلى التكرار غالباً ، فالزام التكرار في السجدة يقضي إلى الهرج لا محالة ، والهرج مدفوع ويؤيد هذا ما روي

وهو تداخل في السبب دون الحكم وهو أليق بالعبادات والثاني بالعقوبات

أن جبريل عليه السلام كان يقرأها على النبي عليه السلام ويقرأ النبي على أصحابه ويسجد مرة واحدة .

وقال الأكل وقدر صح أن جبريل عليه السلام كان ينزل بآية السجدة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وتكرر عليه ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد لها مرة واحدة تعليمًا لجواز التداخل . قلت نزول جبريل عليه السلام بآية السجدة وغيرها من القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم صحيح لا شك فيه ، ولكن صحة بقية القضية من أين ، ولم يتعرض إليه فاكتمى بمجرد النقل ، كان أبو موسى الأشعري رضي الله عنه يلقن الناس القرآن في مسجد البصرة وتكرر السجدة ويسجد مرة واحدة . وروي عن أبي عبد الرحمن السلمي وهو معلم الحسن والحسين أنه كان يعلم الآية الواحدة مراراً ولا يزيد على سجدة واحدة ، وقد أخذ التلاوة عن الصحابة ، فالظاهر أنه أخذ حكمها عنهم .

(وهو تداخل في السبب دون الحكم) أي التداخل الذي عليه مبنى السجدة هي تداخل في السبب وهو التلاوة دون الحكم ، وهو وجوب السجدة ، وهو أن يحمل التلاوة المؤدية في المجلس تلاوة ، فلم تكن الثانية والثالثة سبباً للوجوب ، إذ السبب إذا تحقق لا يجوز ترك حكمه في العبادات احتياطاً ، وضعف السرخسي التداخل ، وقال الصحيح أن سبب الوجوب حرمة التلاوة ، فالثانية تكرار محض فلم يكن سبباً ، فلا يجب بها شيء . وقال الماتريدي سبب وجوبها تلاوة مقصودة ، ولم يوجد في الثانية لأنها تبع للأولى وتكرير للحفظ والتفكير وذلك وسيلة .

(وهذا) أي التداخل في السبب (أليق بالعبادات) لأنه لو حكم بتعدد الأسباب يلزمه ترك الإحتياط في أمر العبادة ، لأنه يلزم الإسقاط بعد وجوب سبب الإثبات ، فلا يجوز لأن العبادة تحتاط في إثباتها لا في إسقاطها (والثاني بالعقوبات) أي التداخل في الحكم دون السبب أليق بالعقوبات ، لأنها ليست مما تحتاط فيها بل في درئها فيجعل التداخل في الحكم ليكون عدم الحكم مع وجود المرجب مضافاً إلى عفو الله وكرمه ، فإنه هو الموصوف بنبوع العفو وكال الكرم .

وإمكان التداخل عند اتحاد المجلس لكونه جامعاً للمتفرقات ، فإذا
اختلف عاد الحكم إلى الاصل ، ولا يختلف بمجرد القيام بخلاف
الخير لانه دليل الاعراض وهو المبطل هنالك

وثمره هذين الفصلين تظهر في الأول فيما إذا تلى آية سجدة فسجد ، ثم قرأ تلك الآية في
ذلك المجلس مرات تكفيه تلك السجدة عن التلاوة التي توجد بعدها ، وفي الثاني
إذا زنى فجلد ثم لو زنى يجلد ثانياً ، وكذلك ثالثاً ورابعاً بعدم التداخل في الأسباب ،
بخلاف ما إذا زنى ولم يجلد ثم زنى يجلد مرة واحدة لتداخل الحكم للعقوبة .

(وإمكان التداخل) أراد به الإمكان الشرعي (عند اتحاد المجلس لكونه جامعاً
للمتفرقات) أي ألا ترى أن شطري المقد يجمعها المجلس وإن تفرقا بالأقوال ، واتحاد
المجلس له أثر في جميع المقدورات كما في الإيجاب والأقارير ، ألا ترى أن من أقر بالزنا أربع
مرات في مجلس واحد يجعل مقرأ مرة واحدة ، وفي المجالس المختلفة يجعل مقرأ أربع
مرات ، فكذا ما هنا (فإذا اختلف) أي المجلس (عاد الحكم إلى الأصل) وهو وجوب
التكرار لعدم الجامع .

فإن قلت لم لا يجمع الجامع بين الآيات في المجلس كما جمع بين المرات فيه . قلت لعدم
الحرج ، فإن آية السجدة محصورة ، والغالب عدم تلاوة الجميع في المجلس ، بخلاف التكرار
للتعليم ، فإنه ليس بمحصور .

(ولا يختلف) أي المجلس (بمجرد القيام) ولهذا لو باع وهو قاعداً وقام ثم قبل
المشتري صح قبوله ، كذا في الكافي ، ولو قرأها وهو قاعد ثم قام فقرأها لا يجب إلا
سجدة واحدة (بخلاف الخير) وهي التي قال لها زوجها اختاري ، فقامت فقالت اخترت
نفسى لا يقع الطلاق (لأنه) أي لأن قيام الخير (دليل الإعراض) لأن المجلس تبديل
حقيقة (وهو) أي الإعراض (يبطل هناك) أي في الخير ، ثم المجلس إنما يختلف إذا
ذهب عن ذلك بعيداً ، فإن كان قريباً لا يختلف ، فالفاصل بينهما ما ذكر في المحيط إذا
مشى خطوتين أو ثلاث فهو قريب ، وإن كان أكثر من ذلك فهو بعيد . وفي المبسوط في
روايه ابن رستم عن محمد قال محمد نحو عرض المسجد أو طوله فهو قريب .

وفي تسدية الثوب يتكرر الوجوب ، وفي المنتقل من غصن إلى غصن
كذلك في الاصل ، وكذا في الدياسة للاحتياط ،

وفي المبسوط فان نام قاعداً أو أكل لقمة أو شرب شربة أو عمل عملاً يسيراً ثم قرأ
فليس عليه أخرى ، لأن هذا القدر لا تبدل المجلس وفي الروضة بالأكل لا يختلف المجلس
حتى يشبع ، وبالشرب حتى يروى ، وبالكلام والعمل حتى يكثّر استحساناً . وفي شرح
للمجمع الامكنة التي تتحد حكمها كالمسجد والجامع والبيت والسفينة سائرة كانت أو واقفة
والحوض والغدير والنهر الواسع والدابة السائرة وراكبها في الصلاة قال في هذه الأماكن
إذا كرر التلاوة لا يلزمه إلا سجدة واحدة وهو خير إن شاء سجدتها عند التلاوة الأولى ،
وإن شاء سجدتها عند الأخيرة ، والأمكنة التي يختلف حكمها ويتمدد الوجوب كالدابة السائرة
وراكبها ليس في الصلاة ، والماشي في الصحراء ، أو السياح في البحر والنهر العظيم .

(وفي تسدية الثوب يتكرر الوجوب) قال شيخ الإسلام خواهر زادة في مبسوطه إن
كان يسدي الكرابس ويقرأ آية واحدة مراراً اختلف المشايخ ، قال بعضهم يكفيه سجدة
واحدة ، لأن المجلس واحد من حيث الاسم . وقال بعضهم يلزمه بكل تلاوة وسجدة ،
لأن المجلس تبدل حقيقة بتبدل المكان ، ولا يعتبر اتحاد العمل كما في سائر الدابة
وهو الأصح .

(وفي المنتقل من غصن إلى غصن كذلك في الأصل) أي يتكرر الوجوب في الأصح
يرجع إلى المذكورين تسدية الثوب والمنتقل (وكذا في الدياسة) وقال الاترازي واختلف
في تسدية الثوب والدياسة والذي يدور حول الرحى والذي يسبح في الحوض أو النهر ،
والذي علا على غصن ثم انتقل إلى غصن آخر والأصح هو الإيجاب (للاحتياط) أي
بالنظر إلى اتحاد العمل واتحاد المجلس لا يتبدل المجلس فلا يتكرر الوجوب بالنظر إلى حقيقة
اختلاف المكان يتكرر الوجوب فقلنا بالتكرار احتياطاً ، وفي الدراية وفي لفظ الكتاب
إشارة إلى أنه لا خلاف في التسدية لأنه قطعها بالجواب من غير تردد ، ويدل على
أن اختلاف المشايخ في المنتقل من غصن إلى غصن وفي الدياسة وفي النهاية وهذا
اللفظ أشار به إلى التسدية والمنتقل كما ترى يدل على أن اختلاف المشايخ في المنتقل من
غصن إلى غصن وفي الدياسة لا في تسدية الثوب ، لأن قطعها بالجواب من غير تردد ،

ولو تبدل مجلس السامع دون التالي يتكرر الوجوب على السامع ،
لأن السبب في حقه السماع ، وكذا إذا تبدل مجلس التالي دون
السامع على ما قيل ، والأصح أنه لا يتكرر الوجوب على السامع
لما قلنا ، ومن أراد السجود كبر ولم يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع

ثم شبه الجواب الثاني بذكر الأصح ، ولكن ذكر الاختلاف في شروح الجامع الصغير في
المسائل الثلاث كلها .

وقال الأكمل وقال صاحب النهاية وذكره .. الشيخ ما ذكرنا ثم قال وليس
بواضح يجوز أن يكون قوله في الأصح متعلقاً بالمسلمين جميعاً . وقوله - للاحتياط -
يجوز أن يكون وجه الأصح في الصور الثلاث المذكورة . قلت الظاهر أن قوله
في الأصح متعلق بمسألة المنتقل من غصن إلى غصن ، وقوله - للاحتياط - متعلق بمسألة
الدباسة ، وقطع صاحب الهداية بالجواب في مسألة بنفي أو إثبات لا يستلزم ، ففي كون
الحلاف في الحقيقة .

(ولو تبدل مجلس السامع دون التالي يتكرر الوجوب على السامع) باتفاق المشايخ ،
وبه صرح الإمام الزاهد السفناقي ، فعلى قول من يقول السبب في حق السامع السماع فقطاهر ،
وعلى قول من يقول السبب في حقه التلاوة فكذلك الظاهر ، لأن الشرع أبطل تعدد
التلاوة المتكررة في حق التالي حكماً لاتحاد مجلسه لا حقيقة ، فلم يظهر ذلك في حق
السامع ، فاعتبرت حقيقة التعدد فكرر الوجوب عليه (لأن السبب) أي سبب وجوب
السجدة (في حق) أي في حق السامع (السماع) فتكرر السبب بتكرار الوجوب
(وكذا) يتكرر الوجوب (إذا تبدل مجلس التالي دون السامع على ما قلنا) على قول
بعض المشايخ ، وهو قول فخر الإسلام أيضاً (والأصح أن لا يتكرر الوجوب على السامع
لما قلنا) أشار به إلى قوله لأن السبب في حقه السماع ، ومكان السماع متحد فلا يتكرر
الوجوب ، وهذا قول القاضي الاسييجاني صاحب شرح الطحاوي .

(ومن أراد السجود) أي سجود التلاوة (كبر ولم يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع

رأسه اعتباراً بسجدة الصلاة وهو المروي عن ابن مسعود رضي الله عنه ولا تشهد عليه

رأسه اعتباراً بسجدة الصلاة (يعني اعتبروه اعتباراً بسجدة الصلاة ، وقوله - كبر - إشارة إلى أن التكبير فيها سنة كما في المسبب به . وقال الأسيبجاني ويرفع صوته ، وفيه إشارة إلى أن التكبير ليس بواجب بل هو سنة لما ذكره ، وأيد ذلك ما ذكره في المحيط ، فقال ورزى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يكبر عند الإنحطاط ، لأن تكبير الإنحطاط من الركن ، وعند الإنحطاط ، وما هنا لا ينتقل وهي رواية الحسن عن أبي يوسف . وفي الذخيرة وقيل يكبر في الابتداء ولا يكبر في الانتهاء ، وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة ، وقيل يكبر في الابتداء بلا خلاف ، وفي الانتهاء خلاف بين أبي يوسف ومحمد على قول أبي يوسف لا يكبر ، وعلى قول محمد يكبر .

وعند جمهور الشافعية يكبر للسجود إلى السجود ، وعند رفعه . وقال أبو هريرة منهم من لا يكبر فيها وفي غير الصلاة يكبر للافتتاح ثم للسجود ثم للرفع ، وهو قول أحمد وهو شرط في المشهور ، وفي وجه يستعجب ، وفي الثالث لا يشرع أصلاً وهو قول أبي جعفر منهم ، وقوله - ولم يرفع يديه - احترازاً عن قول الشافعي ، فإن عنده حقها أن يسجد سجدة واحدة فيكبر رافعاً يديه ثانياً ، ثم يكبر للسجود ولا يرفع يديه ثم يكبر للرفع ولا يسلم ، وأقلها وضع الجبهة على الأرض بلا شروع ولا سلام ، كذا في الخلاصة الغزالية . وقال القاضي من الحنابلة وقياس المذهب أن لا يرفع يديه وهو حديث متفق عليه ، ويقولنا قال إبراهيم وأبو الحسن وأبو قلابسة وابن سيرين وأبو عبد الرحمن وعامر ، ذكر ذلك كله ابن أبي شيبة .

(وهو المروي عن ابن مسعود رضي الله عنه) يعني المذكور من صفة سجدة التلاوة هو مروي عن عبد الله بن مسعود ، وهذا غريب لم يثبت ، وإنما روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، وقال كان رسول الله ﷺ يقرأ علينا القرآن ، فإذا مر بالسجدة كبر وسجد وسجدنا ، رواه أبو داود (ولا تشهد عليه) أي على من يسجد للتلاوة ، وبه قال مالك ، وعن الشافعي فيه قولان ، وقال البويطي لا يتشهد ، وقال خوامر زادة قال

ولا سلام لأن ذلك للتحليل وهو استدعي سبق التحريم
وهي منعدمة قال ويكره أن يقرأ السورة في صلاة
أو غيرها ويدع

الشافعي في كتابه ليس فيها تسليم ولا تشهد ، وبه أخذ بعض أصحابه ، ومن أصحابه من
لم يأخذ بها ، قال الشافعي لكن قال فيها تشهد وتسليم ، وكان ابن شريح يقول فيها تسليم ،
لكن لا يحتاج فيها إلى تشهد . وفي التنبيه قيل يتشهد ويسلم ، وقيل يسلم ولا يتشهد ،
والمنصوص أنه لا يتشهد ولا يسلم .

واعترض على صاحب التنبيه فيه الشيثين ، أحدهما أنه صرح بنص الشافعي أنه لا يسلم
وأنه ليس له نص غيره ، وليس الأمر كذلك بل القولان مشهوران في اشتراط السلام .
الثاني أنه صرح بأن الراجح في المذهب أنه لا يسلم . وليس كذلك ، بل الصحيح عند
الأصحاب على ما حكاه النووي اشتراط السلام ، قال ومن صححه أبو حامد وأبو الطيب
في تعليقهما والرافع وآخرون ، ولا يتشهد عند الحنابلة ، نص عليه في رواية الاتوازي .
(ولا سلام) أي ولا سلام عليه أيضاً ، وبه قال النخعي والحسن وسعيد ويحيى بن وثاب
ومالك وعطاء وأبو صالح ، وقال ابن المنذر قال أحمد أما التسليم فلا أدري ما هو ، وعنه
أنه فرض ويجزئه تسليمه ، وعنه تسليمتان ولا يسلم في البويطي ، وقال المزني يسلم .

(لأن ذلك) أي السلام (للتحليل وهو) أي التحليل (يستدعي) أي يقتضي
(سبق التحريم) ولأنها معتبرة بسجود الصلاة وسجود الصلاة لا يقتضي التسليم (وهي)
التحريم (منعدمة) هذا اللفظ خطأ عند أهل التعريف ، وصوابه معدومة .

فإن قلت كيف يكون معدومة وقد ذكر من أراد السجود كبير ، والتكبير للتحريم
كما في الشروع في الصلاة . قلت ذلك التكبير لا للتحريم بل للشبهة بينهما وبين سجدة الصلاة ،
والتكبير لها ليس للتحريم بل للانتقال إلى السجود فكذا ها هنا .

(وقال) أي عمدة رج ، في الجامع الصغير (ويكره أن يقرأ السورة في الصلاة
أو غيرها أو يدع) أي يترك ، ولم يستعمل ما معنى هذه اللفظة إلى قراءة ﴿ ما ودعك

آية السجدة ، لأنه يشبه الإستنكاف عنها ، ولا بأس بأن يقرأ آية
السجدة ويدع ما سواها ، لأنه مبادرة إليها ، قال محمد « رح » أحب
إلي أن يقرأ قبلها آية أو آيتين دفعا لوهم التفضيل ، واستحسنوا
إخفاؤها شفقة على السامعين والله أعلم

ربك ﴿ ٣ ﴾ الضمى ، بالتخفيف ، وهي شاذة ويدع (آية السجدة بأنها يشبه الإستنكاف
عنها) أي الإعراض عن السجدة ، وليس ذلك من خلاف المؤمنين ، وهو يؤدي أيضا إلى
هجران بعض القرآن . وقال الشافعي يكره قراءة آية السجدة في الصلاة ، سواء كانت
صلاة السر أو الجهر . وقال مالك يكره قراءتها في جميع الصلوات ، وعندنا يكره فيما
يسرون ما يحجر ، وبه قال أحمد .

(ولا بأس بأن يقرأ آية السجدة ويدع ما سواها ، لأنه مبادرة) أي مسارعة (إليها)
إلى السجدة (قال) أي قال محمد في الصلاة (وأحب إلي أن يقرأ قبلها آية أو آيتين دفعا
لتوهم التفضيل) أي تفضيل بعض الآيات على البعض (واستحسنوا) أي استحسن المشايخ
(إخفاؤها) أي إخفاء آية السجدة (لشفقة) أي لأجل الشفقة (على السامعين) لأن
السامع ربما لا يؤديها في الحال لما نعه فلا يؤديها بعد ذلك بسبب النسيان فيبقى عليه الواجب
فيأثم . وفي المحيط إذا كان التالي وحده يقرأ كيف شاء جهر أو أخفى ، وإن كان معه
جماعة ، قال مشايخنا إن كان القوم مهينين للسجود ، ودفع في قلبه أنه لا يشق عليهم
أداؤها ينبغي أن يحجر حتى يسجد القوم معه ، وإن كانوا محدثين ويظن أنهم لا يسجدون
أو يشق عليهم أداؤها ينبغي أن يقرأها في نفسه تحرزاً عن ناسهم السلام ^(١) .

فروع: يختلف المجلس بالنوم مضطجعا . وقاعدا لا يختلف ذكره في المحيط . وفي جوامع
الفقه القيام والقعود والاعتكاف والركوب والنزول لا يوجب اختلاف المجلس ، وكذا الانتقال
في البيت والمسجد من زاوية إلى زاوية ، ومن جانب طولاً أو عرضاً . وقيل إن كان البيت
كبيراً أو المسجد كبيراً كالمسجد الجامع تختلف . وفي المنتقى عن محمد في المسجد الجامع

(١) هكذا عبارة الكتاب .

لا يتكرر من غير تفصيل . وفي جوامع الفقه مثل أبو بكر عن قرأ القرآن كله وسجد لكل بحده سجدة ثم قرأ ثانياً يجب ثانياً .

وفي المرغيناني لو تلاها ثم سبح أو هلل كبيراً ثم تلاها يكفيه سجدة ، وفيه ولا يحوز أدامها في الأوقات المكروهة ، إلا أن يقرأها فيها ، فإن قرأها في وقت مكروه سجدتها في وقت غير مكروه ، قيل لا يحوز ، وقيل إن قرأها عند الطلوع وسجدتها عند الغروب يحوز ولا يحوز العكس . وفي الأصل إذا قرأ سجدة في آخر السورة في صلاته إن كان بعدها آية أو آيتان إلى آخر السورة إن شاء ركع وإن شاء سجد ، يعني إن شاء ركع لها ركوعاً على حدة وإن شاء سجد لها سجدة على حدة والسجدة أفضل ، وإذا سجد يعود إلى القيام ، لأنه يحتاج إلى الركوع ويقرأ بنفسه السورة ثم يركع إن شاء ضم إليها آية من السورة الأخرى حتى يصير ثلاث آيات ، ويكره لو لم يقم بعدها شيئاً إلى الركوع يحتاج إلى النية لمخالفة بينها ، وفي السجدة لا يحتاج إليها ، وقيل إن شاء أقام ركوع الصلاة مقام سجدة التلاوة ، ونقله عن أبي حنيفة وأبي يوسف .

وروى الحسن عن أبي حنيفة ما يدل على أن سجدة الركعة تنوب عن سجدة التلاوة ، وقد روي عنه إذا كانت السجدة في آخر السورة كالأعراف والنجم أو قريباً منه كبني إسرائيل وانشقت ، فركع حين فرغ من السورة أجزأته سجدة الركعة عن التلاوة .

واختلف المشايخ فيما إذا ركع وسجد للصلاة دون التلاوة والركوع ينوب عنها أو سجدة الصلاة قبل الركوع لقربه منها ، ثم اتفقوا على أن الركوع لا ينوب عن السجدة بدون النية ، واختلفوا في السجود ، قال ابن سماعة وجماعة من أئمة بلخ لا ينوب ما لم ينو في ركوعه أو بعد استوائه قائماً إذا سجد لصلاته وتلاوته . وقال غيرهم أن النية فيها ليست بشرط ، والصلوات أقوى فتنبون عنها ، كذا في النخبة وفي المحيط لو لم ينو في السجود لم يحز ، نص عليه في التواضع ، لأن للصلوات مخالفاً حكماً فلا ينوب عنها شيئاً إلا بالنية . وقيل يحوز بدون النية ، وروى الحسن عن أبي حنيفة أن السجود ينوب دون الركوع وفي المبسوط الأصح أن سجدة الصلوات تنوب عنها دون الركوع .

وفي قاضي خان وقال عامة المشايخ لا يحتاج إلى النية ، وبصير مؤادة بالصلائية لأنها أقوى ، إلا إذا انقطع الصور فيحتاج إلى النية ، وإن كان بعدها ثلاث آيات إلى آخر السورة ، أو كانت في آخر السورة ، أو كانت في وسطه فالحكم في هذا كله ما ذكرناه . فلو أنه لم يركع لها ولم يسجد لها في هذه الوجوه على الفور ، ولكن قرأ ربعا من السورة أو خرج إلى سورة أخرى فقرأ منها شيئا إن قرأ بعدها ثلاث آيات ، أو كانت السجدة في وسط السورة لم يحزئه الركوع وسجدة الصلاة عن التلاوة ، لأنها صارت ديناً عليه لفوات محلها ، وفي الأصل والمجرد أن الآيات الثلاث إنما تصير فاصلة ومانعة وقوع الركوع والسجود عن التلاوة ، وإذا كانت في وسط السورة ولا تصير مانعة في آخرها .

وفي المرغيناني عن شيخ الإسلام إذا قرأ ثلاث آيات بعدها يقطع الفور ولا ينوب الركوع عن التلاوة ، وقال الحلواني لا ينقطع ما لم يقرأ أكثر من ثلاث آيات ، وكذا في قاضي خان . وفي جوامع الفقه ينوي بها عند الركوع ، ولو قرأها في الركوع اختلفوا فيه وبعدمها رفع رأسه لا يجوز إلا رواية عن أبي حنيفة ، ولا ينبغي للإمام أن يقرأ سجدة في (١) لا يحجر بها ، لأنه إذا لم يسجد بصير تاركاً للواجب ، وإن سجد يظن القوم أنها صلائية يأتي بها قبل الركوع فلا يتابعونه .

يشترط في السجدة الطهارة من الأنجاس بدناً ومكاناً وثياباً ، وستر العورة واستقبال القبلة والنية وكل ما يفسد الصلاة يفسدها . وفي المفيد المحاذاة لا يفسدها . وفي رواية ابن السكن عن ابن عمر أنه كان يسجد على غير وضوء . وعن الشعبي مثله ، وفي سنن ابن أبي شيبة عن عثمان بن عفان وابن المسيب أن الحائض توميء برأسها . قال ابن المسيب ويقول اللهم لك سجدت ، هذا خلاف ما عليه الجمهور من أصحاب المذاهب الأربعة .

وعن النخعي في رواية تيمم ثم سجد كما في الجنابة ، وذكر ابن بطلال عن ابن عباس وأبي عبد الرحمن أنه يشترط فيها استقبال القبلة ، وقال ابن المنذر ، وقد روينا عن الشَّعْبِ

(١) هكذا العبارة في الأصل .

أنه كان يسجد حيث كان وجهه ذكره في الأشراف ، وفي خزانة الأكل لو سجدها بغير القبلة جهلاً جازت ، وذكر ابن تيمية الحنبلي أن القاريء إذا كان محدثاً ، ثم يسجد ولم يقضها إذا توضأ ، وكذا المستمع ، وكذا المستظهر إذا طال الفصل لم يسجد ، وپروی ذلك عن النخعي والأوزاعي ، وعندنا يسجد إذا توضأ ، وبه قال مكحول والثوري وإسحاق وجماعة .

وفي مختصر البحر يستحب تقدم التالي في السجود على السامعين ، ويصطف السامعون خلفه ولا يرفعون رؤوسهم قبله ، فإذا سجد التالي يسجدون معه حيث كانوا وفي جوامع الفقه خلفه أو قدامه ولا يرون نيوبة الصف خلفه . وفي خزانة الأكل لا يرفع السامع رأسه قبل التالي التحان أو مثله في المبسوط ، وذكر النووي أنه الإقتداء به والرفع قبله ، ولو ذهب التالي ولم يسجد سجد السامع ، وبه قال الشافعي ، ولو قرأ على المنبر إن شاء سجد عليه ، وإن شاء ترك وسجد على الأرض ، وفي الأصل إمام صلى وقرأ سجدة ونسي أن يسجد بها فتذكر ذلك وهو راكم يخر ساجداً لها ثم يقوم فيعود في ركوعه ويمضي في صلاته ، وعليه سجدة السهو . وفي الذخيرة عن السعدي أن المصلي إذا تلى آية السجدة ونسي أن يسجدها فليس عليه سهو ، وفيه رأي الأبكم والأصم فوقاً يسجد والتلاوة لا يجب عليه أن يسجدها .

مسألة غريبة ذكرها في عدة المقتي رجل صلى الفجر بعشرين سجدة كيف هذا ، قال الشهيد هذا رجل أدرك الإمام في السجدة في الركعة الثانية ، وعلى الإمام سهو فسجد سجدتين ، ثم تذكر الإمام أنه ترك سجدة تلاوة فسجد لها ثم تشهد وسجد للسهو ثم أقام المسبوق وقراءة السجدة ، ونسي أن يسجد لها وسجد سجدتي الركعة الثانية ، ثم تذكر أنه قعد بين الركعتين ناسياً فسجد سجدتين ثم تذكر سجدة التلاوة ، فسجد لها ثم تشهد وسلم وسجد للسهو سجدتين والله أعلم .

ولو سبقه الحدث فيها توضأ وعاد ، قيل هذا قول محمد ، وعند أبي يوسف لا يعيدها لتأماها بالوضع عنده ، ولو قرأها على الدابة يومئ لها ، قال الحلواني هذا في خارج المصر ،

فإن كان في المصر فأولى لتلاوته لا يميزه في قول أبي حنيفة ، ولو تلاها المصلي للراكب مراراً في ركعة ، والدابة تسير ورجل يسوقها فعلى التالي واحدة ، وعلى السائق لكل تلاوة سجدة . وفي المنتقى لو كان كل واحد منهما على دابة يصلي فقرأها كل واحد مراراً يصلي كل واحد منهما بتلاوته سجدة ، وتلاوة صاحبه بعد وقراءتها على الدابة . ولوضعك في سجدة التلاوة يكون حدثاً . وفي المجتبى يعيدها ولا يبعد الوضوء وأداها في الصلاة على الفور ، وكذا خارجها عند أبي يوسف وعند محمد والكرخي على التراخي ، ثم على رواية الفور مثل مباح الانتقال بالحوائج ، ولا يباح التأخير عند النزاع ، فالاستطاعة والصحيح خلافه ، وذكر الطحاوي أن تأخيرها مكروه مطلقاً ، والمرأة تصلح إماماً للرجل فيها .

وفي المبسوط لم يذكر محمد رحمه الله ماذا يقول في سجوده ، والأصح أن يقول في سجوده من التسبيح ما يقول في سجود الصلاة ، وبه قال الشافعي ، واستحسنوا أن يقوم فيسجد ، لأن الحرور سقوط من القيام ، والقرآن ورد به ، وإن لم يفعل فلا يضر به . وفي المجتبى وإن أتى بغير تسبيح الصلاة جاز ، وذكر أبو بكر بن أبي شيبة في سننه عن عائشة رضي الله عنها ، قالت كان رسول الله ﷺ يقول في سجود القرآن سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته ، وعن ابن عمر أنه كان يقول في سجوده اللهم لك سجدت سوادي .

انتهى الجزء الثاني من كتاب البنائية
في شرح الهداية وبليبه الجزء الثالث وأوله
بآية صلاة المسافر

﴿ كتاب الصلاة ﴾

٤٦ تأخير العصر ما لم تتغير
الشمس .

٥٦ المستحب في يوم الفم .

(فصل)

(في الأوقات التي تكره)

٥٧ (فيها الصلاة)

٥٩ لا تجوز الصلاة عند طلوع

الشمس ولا عند قيامها في الظهيرة
ولا عند غروبها .

٦٧ ولا تجوز صلاة الجنائزة ولا
سجدة التلاوة .

٧٥ جواز أداء الصلوات الفوائت
وسجدة التلاوة والصلاة على
الجنائزة في الوقتين .

٧٨ ولا ينتقل بعد الغروب قبل
الغرض .

٧٩ ولا ينتقل قبل الجمعة إذا خرج
الامام .

(باب)

٧٩ (المواقيت)

٧٩ أول وقت الفجر .

١٠ آخر وقت الفجر .

١٧ أول وقت الظهر .

١٩ آخر وقت للظهر .

٢٣ أول وقت العصر .

٢٤ آخر وقت العصر .

٢٧ أول وقت المغرب .

٢٨ آخر وقت المغرب .

٣٠ تعريف الشفق عند الأئمة .

٣٤ أول وقت العشاء وآخره .

٣٦ أول وقت الوتر وآخره .

(فصل)

٣٧ (ويستحب الاسفار بالفجر)

٤٥ الابراد بالظهر في الصيف وتقديمه

في الشتاء .

فهرس الجزء الثاني

| الصفحة | الصفحة |
|--------------------------------------|-------------------------------------|
| ١٢٧ والمسافر يؤذن ويقم | ٨٠ (باب الأذان) |
| ١٣٠ (باب شروط الصلاة التي تتقدمها) | ٨١ أحاديث الأذان |
| ١٣٢ الطهارة من الأحداث والأنجاس | ٨٤ حكم الأذان |
| ١٣٣ ستر المورة | ٨٥ صفة الأذان |
| ١٣٥ عورة الرجل | ٨٦ - حكم الترجيع |
| ١٣٨ عورة المرأة | ٩٠ أذان الفجر |
| ١٥٠ عورة الأمة | ٩١ الإقامة والأقوال فيها |
| ١٥١ إن لم يجد ما يزيل به النجاسة | ٩٧ الحذر والترسل |
| ١٥٢ الصلاة عريان | ٩٨ استقبال القبلة في الأذان |
| ١٥٤ من لم يجد الثوب للصلاة | ٩٩ تحويل الوجه يمنة ويسرة في الأذان |
| ١٥٧ مسألة النية | ١٠٢ وضع الأصبعين في الأذنين |
| ١٦٢ استقبال القبلة | ١٠٥ وقت الأذان وصننه |
| ١٦٥ التحري في استقبال القبلة | ١٠٧ ما يستحب توفره بالمؤذن |
| ١٦٨ الإعتداء بالكواكب والنجوم | ١٠٨ ما يستحب في سامعه |
| والرياح والأنهار والجبال والمجرة | ١١٠ - التشويب في الفجر |
| ١٧٠ إن علم أنه أخطأ في الاتجساء | ١١٣ الجلوس بين الأذان والإقامة |
| بعدما صلى | ١١٧ الأذان للفائنة والإقامة |
| | ١٢١ الطهارة للمؤذن |
| | ١٢٥ الأذان قبل دخول وقت الصلاة |

| الصفحة | الصفحة |
|--|--------------------------------------|
| من الركوع | ١٧٥ (باب في صفة الصلاة) |
| ٢٦٦ ثم يكبر ويهوي للسجود | ١٧٥ فرائض الصلاة |
| ٢٦٨ حديث الأعرابي | ١٨٣ واجبات الصلاة وسننها |
| ٢٧٢ حكم القومة والجلسة | ١٨٦ تكبيرة التحريم |
| ٢٧٣ كيفية السجود ومواضعه | ١٩٠ رفع اليدين في التكبير |
| ٢٨٦ ما يقول في السجود | ١٩٧ رفع اليدين للمرأة |
| ٢٨٨ عدد التسيبحات في الركوع | ١٩٧ الألفاظ الجائزة بالتكبير |
| والسجود | ٢٠٣ القراءة بغير العربية في الصلاة |
| ٢٨٩ حكم تسيبحات الركوع والسجود | ٢٠٦ افتتاح الصلاة بالدعاء |
| ٢٨٩ كيفية سجود المرأة | ٢٠٧ وضع اليد اليمنى على اليسرى |
| ٢٨٩ الجلوس بين السجدين | تحت السرة |
| ٢٩٠ ولا يعتمد بيديه على الأرض | ٢١١ ما يقول من الدعاء قبل الفاتحة |
| ٢٩٢ ما يفعله في الركعة الثانية | ٢١٦ ويستعين بالله من الشيطان الرجيم |
| ٢٩٣ متى يكون رفع اليدين عند التكبير | ٢١٩ قراءة بسم الله الرحمن الرحيم |
| ٣٠٤ صفة القعود | ٢٢٥ الجهر والإخفاء في التسمية |
| ٣٠٦ صفة قعود المرأة | والخلاف فيها |
| ٣٠٧ دعاء التشهد | ٢٤١ قراءة الفاتحة |
| ٣٠٩ تشهد ابن عباس | ٢٤٦ التأمين بعد الفاتحة |
| ٣١١ التشهد عند الصحابة | ٢٥٢ ثم يكبر ويركع |
| ٣١٦ ما يفعل في الركعتين الآخرين | ٢٥٥ وضع اليدين على الركبتين |
| ٣١٧ حكم القراءة في الركعتين الآخرين | ٢٥٦ بسط الظهر في الركوع |
| ٣١٨ الجلسة الأخيرة | ٢٥٧ وضع الرأس في الركوع |
| ٣١٩ حكم الصلاة على النبي ﷺ | ٢٥٧ ما يقول في ركوعه |
| ٣٢١ حكم الصلاة على النبي ﷺ خارج الصلاة | ٢٦١ ما يقول الإمام والمؤتم عند الرفع |

| الصفحة | الصفحة |
|-------------------------------------|---|
| ٣٦٦ وليس في شيء من الصلوات | ٣٢٢ للدعاء بعد الصلاة على النبي ﷺ |
| قراءة سورة بعينها | ٣٢٣ الخلاف في صفة الأدعية |
| ٣٦٩ قراءة المؤتم خلف الامام | ٣٢٩ صفة التسليم |
| ٣٧٧ الانصات إذا سمع آية الترغيب | ٣٣٢ ما ينوى بالتسليم |
| أو الترهيب أو الصلاة على | ٣٣٧ حكم لفظ السلام |
| للنبي ﷺ | ٣٣٩ فروع |
| ٣٨١ (باب الامامة) | ٣٤٠ فصل في القراءة |
| ٣٨١ حكم الجماعة | ٣٤٠ فيما يحجر من القراءة |
| ٣٨٦ أولى الناس بالامامة | ٣٤١ ما يفعله المنفرد من الجهر والاختفاء |
| ٣٩١ ويكره تقديم العبد والاعرابي | ٣٤٢ ما يخفيه الامام من الصلوات |
| والفاسق | ٣٤٤ ويحجر في الجمعة والميدين |
| ٣٩٤ ويكره تقديم الاعشى | ٣٤٨ من قرأ في المشاء في الاولين ولم |
| ٣٩٥ صلاة النساء جماعة | يقرأ الفاتحة |
| ٣٩٦ مكان المرأة الامام من المأمومين | ٣٥٢ صفة الجهر |
| ٣٩٩ مكان الامام من المأموم الواحد | ٣٥٤ أدنى ما يحزى من القراءة |
| ٤٠٢ مكان الامام من المأمومين | ٣٥٦ القراءة في السفر |
| ٤٠٥ ولا يجوز للرجال أن يقتصدوا | ٣٥٧ ما يقرأ في الفجر |
| بامرأة أو صبي | ٣٦٠ ما يقرأ في الظهر والمصرو المشاء |
| ٤٠٨ مكان النساء والصبيان في الجماعة | ٣٦١ ما يقرأ في المغرب |
| ٤١٠ فان حاذت المرأة الرجل | ٣٦٢ ويطلق الركعة الاولى من الفجر |
| ٤١٦ نية الامامة | على الثانية |
| ٤٢٠ ويكره للشواب حضور الجماعات | ٣٦٣ إطالة الركعة الاولى على الثانية |
| ٤٢٠ في أي الاوقات تخرج المعجوز | ٣٦٥ فروع |
| ٤٢٢ ولا يصلي الطاهر خلف من هو | |
| في معنى المستعاضة | |

| الصفحة | الصفحة |
|--|---|
| ٤٧٦ حكم البناء إذا أحدث في الصلاة | ٤٢٣ ولا يصلي القارئ خلف الأمامي |
| ٤٨٠ فروع | ٤٢٤ ولا المكتسبي خلف العاري |
| ٤٨٢ (باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها) | ٤٢٥ ويجوز أن يؤم المقيم للمتوضئين |
| ٤٨٢ الكلام في الصلاة | ٤٢٦ الخلاف في إمامة الماسح الفاسلين |
| ٤٨٧ فان أن في الصلاة أو تأوّه أو يكس | ٤٣٠ ويصلي المومئ خلف مثله |
| ٤٩٠ إن تمنع بغير عذر | ٤٣١ صلاة المفترض خلف المتفل |
| ٤٩٣ ومن عطس فشمته آخر وهو في الصلاة | ٤٣٦ الاقتداء بالأمام المحدث |
| ٤٩٤ وإن استفتح ففتح عليه في صلاته | ٤٤٠ اقتداء المقرئين بأمام أمي |
| ٤٩٦ وإن فتح المأموم على إمامه | ٤٤٣ إن قرأ الإمام في الأولين ثم قدم في الآخرين أمياً |
| ٥٠٠ إذا ثابت ثأبة في الصلاة | ٤٤٦ (باب الحدث في الصلاة) |
| ٥٠١ إن نوى صلاة وصلى أخرى | ٤٤٧ إن أحدث الإمام استخلف |
| ٥٠٤ ولو نظر إلى مكتوب وهو في الصلاة | ٤٥٦ ما يفعل المنفرد إذا أحدث |
| ٥٠٥ قطع الصلاة بالعمل الكثير | ٤٥٨ ومن ظن أنه أحدث فخرج من المسجد |
| وبمرور المرأة | ٤٦٢ وإذا كانت الصلاة في الصحراء |
| ٥١٠ يأثم المار إذا مر في موضع السجود | ٤٦١ وإن جن أو نام فاحتلم أو أغشى عليه |
| ٥١١ السترة في الصلاة « العنزة » | ٤٦٣ إن حصر الإمام عن القراءة فقدم غيره |
| ٥١٣ مقدار السترة | ٤٦٤ إن سبقه الحدث بعد التشهد |
| ٥١٥ مكان السترة | ٤٦٥ إن رأى المقيم الماء في صلاته أو كان ماسحاً .. الخ |
| ٥١٦ وسترة الإمام سترة للقوم | ٤٧١ حكم الاستخلاف في الصلاة |
| ٥١٧ ويمنع المار بين يديه | ٤٧٤ حكم القهقهة |
| ٥٢٠ فصل في العوارض | |
| ٥٢٠ يكره العبث بالثوب أو الجسد | |

| الصفحة | الصفحة |
|--------------------------------------|------------------------------------|
| ٥٦٠ وتكره الجامعة فوق المسجد | ٥٢٢ ولا يقلب الحصى |
| والبول والتخلي | ٥٢٣ ولا يفرق أصابعه ولا يتنصر |
| ٥٦١ الوقوف على المسجد | ٥٢٤ ولا يلتفت |
| ٥٦٢ ويكره أن يفتح باب المسجد | ٥٢٦ ولا يقمي ولا يفرش ذراعيه |
| ٥٦٢ نقش المسجد | ٥٢٧ تعريف الأقماع |
| ٥٦٥ (باب صلاة الوتر) | ٥٢٨ ولا يرد المصلي السلام |
| ٥٦٥ حكم الوتر عند الأئمة وأدلتهم | ٥٣٠ ولا يربع ولا يعقص شعره |
| ٥٦٧ هل يؤذن للوتر | ٥٣٢ ولا يكف أو يسدل ثوبه |
| ٥٧٥ وقت أداء الوتر | ٥٣٣ فروع |
| ٥٧٥ صفة صلاة الوتر | ٥٣٥ حكم الأكل والشرب في الصلاة |
| ٥٨٠ القنوت في الوتر | ٥٣٦ الأقوال في التفرقة بين العمل |
| ٥٨٥ ما يقرأ في القنوت | القليل والكثير |
| ٥٨٧ رفع اليدين عند التكبير في القنوت | ٥٣٩ مكان الإمام في المسجد |
| ٥٨٩ ولا يقنت في غير الوتر خلافاً | ٥٤٤ فلا بأس بأن يصلي وبين يديه |
| للشافعي | مصحف أو سيف معلقان |
| ٥٩٧ القنوت في الفجر | ٥٤٥ الصلاة على بساط فيه تصاوير |
| ٦٠١ فروع | ٥٤٨ ولا يعد تمثالاً إذا كان مقطوع |
| ٦٠٤ (باب النوافل) | الرأس |
| ٦٠٤ سنة الفجر | ٥٥١ الصلاة في ثوب فيه تصاوير |
| ٦٠٦ سنن الظهر والعصر والمغرب | ٥٥٢ قتل الحية والعقرب في الصلاة |
| والعشاء | ٥٥٤ عد الآي والتسبيحات في الصلاة |
| ٦٠٨ الخلاف في السنن قبل العصر | ٥٥٧ فصل |
| ٦٠٩ الكلام في سنن العشاء | ٥٥٧ ويكره استقبال القبلة بالفرج في |
| | الخلاء |

| | | | |
|-----|---------------------------------|-----|---------------------------------|
| ٦١٢ | الحلاف في سنن الظهر | ٦٧٨ | إن بدأ فرداً وعقدت الجماعة |
| ٦١٣ | عدد ركعات نوافل النهار | | قطع الصلاة وانضم إلى الجماعة |
| | ونوافل الليل | ٦٧٩ | ومن دخل مسجداً قد أذن فيه |
| ٦١٩ | ركعات صلاة الضحى | ٦٨٦ | الأفضل أداء السنن في المنزل |
| ٦٢١ | فروع | ٦٨٧ | قضاء ركعتا الفجر |
| ٦٢٤ | فصل في القراءة | ٦٩٠ | من أدرك من الشهر ركعة |
| ٦٢٤ | حكم القراءة في الفرض عند الأئمة | ٦٩٤ | ومن انتهى إلى الإمام وهو في |
| ٦٢٩ | ما يفعل في الركعتين الآخرين | | ركوعه |
| ٦٣٢ | حكم القراءة في ركعات النفل | ٦٩٦ | ولو ركع الإمام قبل المقتدي |
| ٦٣٣ | إذا أفسد النافلة هل يعيدها | ٦٩٦ | فروع |
| ٦٤٣ | إذا قرأ في الأوليين لا غير | ٦٩٩ | (باب قضاء الفوائت) |
| ٦٤٧ | جواز صلاة النفل قاعداً | ٧٠٠ | الترتيب بين الفوائت وفروض |
| ٦٤٨ | كيفية القعود | | الوقت |
| ٦٥١ | الانتفل على الدابة خارج المصر | ٧٠٨ | ومن فاتته صلوات رتبها في القضاء |
| ٦٥٦ | إن افتتح التطوع راكباً ثم نزل | ٧١٠ | إن زادت الفوائت على ستة |
| ٦٥٨ | فصل في قيام شهر رمضان | ٧١٣ | إذا اجتمعت الفوائت القديمة |
| ٦٥٩ | عدد ركعات التراويح | | والحديثة |
| ٦٦٢ | حكم التراويح | ٧١٥ | من صلى العصر وهو ذا كراً أنه |
| ٦٦٣ | حكم جماعة التراويح | | لم يصل الظهر |
| ٦٦٤ | صفة التراويح | ٧١٨ | إذا فسد الفرض |
| ٦٦٥ | وقت التراويح | ٧٢١ | إذا صلى الفجر وهو ذا كراً أنه |
| ٦٦٩ | فروع | | لم يوتر |
| ٦٧٣ | (باب إدراك الفريضة) | | |

وقال البيهقي في المعرفة روي عن الزهري أنه ادعى نسخ السجود بعد السلام ، وأسنده الشافعي عنه ثم أكده بحديث معاوية أنه ~~سجد~~ سجدتها قبل السلام ، رواه النسائي في سننه وقال وصحبه معاوية متأخرة . قلت قال بعضهم أن قول الزهري منقطع وهو غير حجة عندهم . وقال الطرطوسي هذا لا يصح عن الزهري ، وفي أسناده مطرف بن مازن ، قال البيهقي هو غير قوي . قلت قال يحيى كذاب . وقال النسائي غير قوي . وقال ابن حبان لا تجوز الرواية عنه إلا ولم يذكر البيهقي ذلك لموافقة رواية مذهبه ، وأحاديث السجود قبل وبعد ثابتة قولاً وفعلًا ، وتقدم بعضها على بعض غير معلوم برواية صحيحة والأول جمل الأحاديث على التوسع ، وجواز الأمرين .

فإن قلت قالوا المراد بالسلام في الأحاديث التي جاءت بالسجود بعد السلام هو السلام على النبي ~~صلى الله عليه وسلم~~ في التشهد ، أو يكون تأخيرها على سبيل السهو . قلت هذا بعيد مع أنه معارض بمثله ، وهو أن يقال حديثهم قبل السلام يكون على سبيل السهو ، ويحمل حديثهم على السلام المهود الذي يخرج به من الصلاة وهو سلام التحلل ، يبطل أيضاً حملهم على السلام الذي في التشهد ، إن سجود السهو لا يكون إلا بعد التسليمتين اتفاقاً .

وقال الأكمل في هذا الموضع اعترض عليه بوجهين . الخ ، قلت أخذ هذا من كلام السفناقي ، تقدير الإعتراض الأول أن المعارضة بين الحجتين إنما يصار إلى ما بعدهما من الحجة لا إلى ما فوقهما ، والقول فوق الفعل لأن القول موجب ، والفعل لا ، وكيف يصار إلى القول عند معارضة الفعل . والاعتراض الثاني أنه يلزم من هذا الذي ذكره الترجيح بكثرة الأدلة ، وهو غير جائز إذ كل ما يصلح علة لا يصلح حجة ، وقول الرسول ~~صلى الله عليه وسلم~~ من أقوى العلل ، فكيف لا يصلح حجة . أجب عن الأول بأن المعارضة تقتضي المساواة وليس المعارضة بين القول والفعل لقوة القول وضعف الفعل ، ولما ثبتت المعارضة بين الفعلين لتساويهما في القوة ، أخذنا بالقول ، لأنه يشهد لنا فعلنا به . وقوله - أن المعارضة إذا وقعت بين الحجتين يصار إلى ما بعدها - إنما يكون ذلك عند انعدام الحجة فيما فوقها ، وإن كانت الحجة فوقها لا احتياج حينئذ إلى المعارضة ، وهنا كذلك ، وإن أنكروا ثبوته بنقل العدول .

| الصفحة | الصفحة |
|-----------------------------------|-------------------------------------|
| ٧٩٩ وإن سمعوا زم في الصلاة | ٨١٠ ولو تبدل مجلس السامع دون التالي |
| ٨٠٤ ومن تلى سجدة ولم يسجد بها حتى | ٨١٢ وهل يسلم ؟ |
| دخل في صلاة فأعادها وسجد | ٨١٣ فروع |
| ٨٠٦ ومن كرر تلاوة سجدة واحدة | ٨١٥ مسائل |